



الحكومة المصرية

مجلس شورى القوانين

مجموعة محاضر جلسات

سنة ١٨٨٧ - ١٨٨٨ - ١٨٨٩ - ١٨٩٠

(٥ يناير سنة ١٨٨٧ - ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٩٠)



الحكومة المصرية

مجلس شورى القوانين

مجموعة محاضر جلسات سنة ١٨٨٧

(٥ يناير سنة ١٨٨٧ — ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٧)

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الأربعاء ١١ ربيع الأول سنة ١٣٠٤ (٥ يناير سنة ١٨٨٧)

فتحت الجلسة الساعة ٥ والدقيقة ٢٥ تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس .

تلى محضر الجلسة الماضية وتصدق عليه .

سعادة الرئيس — وردت افادة من نظارة المالية رقم ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٦ نمرة ٧٤ ومعها اجمالي ميزانية ايرادات ومصروفات الحكومة سنة ١٨٨٧ ومفردات الايرادات وذكر في تلك الافادة بان مفردات المصروفات عند انتهائها ترسل للمجلس .

ولما نظر من أن الهيئة لا يتسنى لها البحث في الميزانية الا اذا وردت مفردات المصروفات قد كتب للمالية بطلب هذه المفردات وبطلب ثلاثين نسخة من الميزانية لتوزيعها على حضرات الأعضاء والآن قد وردت نسخة من مفردات المصروفات ووعدها بارسال الثلاثين نسخة واذا قُلت افادات المالية التي وردت بهذا الخصوص وللهيئة أن تقرر ما تراه .

تليت الافادة رقم ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٦ نمرة ٧٤ وهذه صورتها :

مرسول طيه موازين عن اجمالي ايرادات ومصروفات الحكومة سنة ١٨٨٧ الصادر عنها أمر مجلس النظار فرنساوى للمالية رقم ٥ ديسمبر سنة ١٨٨٦ باعتبارها مؤقتاً ثم ميزانية أيضاً ببيان مفردات الايرادات السنة المذكورة اما ميزانية مفردات المصروفات هذه عند انتهائها ترسل وبناء عليه لزم ترقبه لسعادتكم افندم »

تليت الافادة رقم ٢٣ ديسمبر سنة ٨٦ نمرة ٣٦ وهذه صورتها :

سبق أرسل للمجلس ميزانية مفردات ايرادات الحكومة سنة ١٨٨٧ وحيث إن مفردات ميزانية المصروفات المؤقتة قد تم طبعها فمرسول نسخة منها للمجلس من نمرة ١٠١ لغاية نمرة ٢٢٥ ولزم تحريره لسعادتكم لاجراء لزومها افندم »

تليت الافادة رقم ٢٩ ديسمبر سنة ٨٦ نمرة ٣٧ وهذه صورتها :

مرغوب بافادتي المجلس نمرة ١٦ و ١٧ ارسال ثلاثين نسخة من ميزانية سنة ١٨٨٧ العمومية وحيث إن الميزانية المذكورة جار طبعها الآن بالمطبعة الأهلية فبالإتمام يرسل للمجلس القدر اللازم وبناء عليه لزم تحريره لسعادتكم للمعلومية افندم »

حاشية — سيصير ارسال القدر اللازم الى المجلس بعد مضي ثمانية أيام »

حضرة احمد بك عبد الغفار — حيث ان الميزانية جسيمة وتحتاج لدقة النظر فاذا وافق فايؤجل النظر فيها حتى ترد النسخ وتتوزع على حضرات الأعضاء وكل من حضراتهم يطالع نسخة وهناك تطرح للمداكرة فيها . استحسن .

سعادة الرئيس — وردت افادة من رئاسة مجلس النظار رقم ٥ ربيع الآخر سنة ١٣٠٤ نمرة ٤٢ ومعها مشروع أمر عال فليتليا .

تليت الافادة وهذه صورتها :

مرسل لسعادتكم مع هذا صورة من ترجمة مشروع الأمر العالى المختص باعتبار كل بناء أو تأجير أى محل كان معدا ليكون سجنًا أو محكمة أو مخصصا لاي عمل كان يتعلق بالمحاكم من المنافع العمومية وذلك حسب الصيغة الواضحة به بأمل نظره بهيئة مجلس شورى القوانين واعادته لهذا الطرف مشفوعا بما يراهى لها فيه افندم

تلى المشروع وهذه صورته :

ترجمة مشروع أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٢٢ محرم سنة ١٣٠٢ (١٠ نوفمبر سنة ١٨٨٤) الشامل لقانون الحفر وعلى المادة التاسعة والستين من الأمر المشار اليه القاضى بتخصيص المبالغ المتحصلة من الغرامات التى تتوقع على الخفراء لاعمال المنفعة العمومية المتعلقة ببلدتهم .

وبناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا موافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هو آت

﴿ المادة الأولى ﴾

يعتبر من المنافع العمومية كل بناء أو تأجير أى محل كان معدا ليكون سجنًا أو محكمة أو مخصصا لاي عمل كان يتعلق بالمحاكم وكافة الاعمال الراجعة للمنفعة العامة التى تستلزمها الصحة العمومية وأيضاً بناء أو تأجير أى محل كان معدا لادارة الامن العموى .

﴿ المادة الثانية ﴾

المبالغ المذكورة أعلاه تخصص للأعمال المبينة في المادة السابقة بمقتضى قرار يصدر من مجلس النظار .

﴿ المادة الثالثة ﴾

على ناظرى الداخلية والحقانية تنفيذ أمرنا هذا كل منعها فيما يخصه .
سعادة حسن حلمى باشا — أصدق على هذا المشروع وقطأ رأى من الموافق ان تراد كلمة يستجد بعد كلمة (بناء) الموجودة في أول سطر من المادة الاولى .

حضرة احمد بك عبد الغفار — أصدق على ملأه سعادة حسن حلمى باشا .
استحسان عام .

سعادة الرئيس — قد وردت افادة من سعادة ريس اللجنة المشكلة بهذا الطرف لنظر قانون المرافعات مؤرخة في يوم تاريخه فلتتل .

تليت وهذه صورتها :

ان اللجنة المنتخبة من قبل هيئة المجلس للنظر في تعديل مشروع قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية قد عقدت جلساتها من ابتداء يوم ٧ محرم سنة ١٣٠٤ واستمرت على مباشرة العمل حتى أتمت من تلاوته في أول دفعة لحد المادة (٣٩٧) وهو آخر المواد المتعلقة بالمرافعات وبالأحكام ولما كان الباقي بعد ذلك هو ما يخص بالتنفيذات فقط وهذا يتيسر الى اللجنة تنظره على حدة فقد كانت اللجنة رأأت اوقية إعادة تلاوة القانون من بدايته وفي الاثناء حول عليها عمل قانون محاكم الجزئيات والمصالحات فشرعت في عمله بمعرفة على حدة حتى أتمته وقدمته الى الهيئة ثم اضطرها ذلك الى إعادة التلاوة لادماج مواد قانون المصالحات ضمن هذا القانون حتى يكون واحدا وقد حصل ذلك وانتهت أول أمس من التلاوة لحد المادة (٣٩٧) المتقدم ذكرها بعد أن عدلت في ذلك ما رأأت لزوم تعديله وحذفت من مواده ما رأأت لزوم حذفه وجمع

ما قررته في ثلاثمائة مادة وست مواد وحيث إنه بالنسبة لما رأأت اللجنة من عرض هذا الذى قررته على هيئة المجلس لتقريره بها بحسب ما تستحسن لأهميته ولأنه في الحقيقة هو المطلوب سرعة فهو وقد يمكن أن الحكومة تصدره بغير اضطرار لا تنظر فهو باقية الذى هو عبارة عن اجراءات تنفيذية وفيها بعد تنظر اللجنة في الباقي منه فزعم تحرره لسعادتك ومرسى من طيه صورة ما قررته اللجنة لاجراء ما يوافق افندم »

حضرة احمد بك عبد الغفار — من حيث ان اللجنة تمت من القانون لحد باب التنفيذ فاذا وافق فليقرر طبع أصل القانون لحد الباب المذكور وما قررته اللجنة أيضاً وتوزيعه على كل من حضرات الاعضاء ليسهل عليهم معرفة أصل كل مادة والذى غيرته اللجنة فيها وهناك يطرح للمداكرة فيه بالهيئة استحسان عام .

حضرة عامر بك نصير — ما دام ان الميزانية تقرر تأخير نظرها حتى ترد النسخ وتوزع على حضرات الأعضاء وكذلك قانون المرافعات تأخر النظر فيه لحد ما يطبع بالكيفية التى بينت واللجنة لا يمكنها نظر باقى القانون حتى ترى ما ستقرره الهيئة فيه لحد باب التنفيذ لتكون أعمال اللجنة فيه منطبقة على ما سيتقرر والمجلس والحالة هذه لم يكن فيه أشغال أخرى لينظرها والطبع يستغرق زيادة عن المدة الباقية من شهر يناير الحاضر وهذا الشهر هو من الاشهر الغير مقررة لعقد جلسات فيها فاذا وافق فليقرر بصرف المجلس باقى هذا الشهر .

استحسان .

ثم ان سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله ختمت الجلسة والساعة ٦ والدقيقة ٣٠ .

امضاء (حسين يسرى) ختم (على شريف)

نمرة ١

مجلس شورى القوانين

محضر جلسة يوم السبت ٦ جمادى الأولى سنة ١٣٠٤ (١٢ فبراير سنة ١٨٨٧)

بما تراه الهيئة المشار اليها فيه اقدم :
تلى المشروع وهذه صورته :

مشروع امر عال

لنحن خديو مصر

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٤ مايو سنة ١٨٨٥ وبناء على ما عرضه علينا مجلس النظار وبعد اخذ رأى مجلس شورى القوانين امرنا بما هو آت .

﴿ المادة الاولى ﴾

قد صار تعديل مادتي ٤ و ٥ من امرنا المشار اليه كما هو آت .

﴿ المادة الرابعة ﴾

لرؤساء المصالح ان يحكموا بالانذار وبقطع الماهية .
اما الجزاءات الاخرى فيكون الحكم فيها بمعرفة الناظر بناء على قرار مجلس التأديب الذى يصير اصداره على مقتضى تقرير رئيس المصلحة وبعد النظر في مستندات براءة ساحة المستخدم شفاهية كانت أو بالكتابة .

وان لم يصادق الناظر على قرار مجلس التأديب فيحيل المسئلة على المجلس المخصوص النوه عنه في المادة التالية الذى يصدر فيها قراراً قطعياً وله أيضاً أن يحكم بكافة الجزاءات التأديبية بما فيها ضياع حقوق المعاش .

الرفق يانزم قانونا النظارة ذات الشأن باحالة النظر فيه على المجلس المخصوص وذلك لاجل الحكم في مسئلة حقوق ضياع المعاش

﴿ المادة الخامسة ﴾

لايسوغ الحكم بضياع حقوق المعاش بداعى الرفق الا بمعرفة مجلس مخصص يؤلف من النائب العمومى لدى الحاكم الاهلية بصفة رئيس ومن احد المستشارين الخديوية ومن وكيل النظارة ذات الشأن بصفة أعضاء أما اذا كان المستخدم تابعا لرئاسة مجلس النظار فيقوم باشكاتب مجلس النظار فى المجلس المخصوص مقام وكيل النظارة .

﴿ المادة الثانية ﴾

على نظار دواوين حكومتنا تنفيذ امرنا هذا كل منهم فيما يخصه

فتحت الجلسة الساعة ٥ والدقيقة ٥ تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس .

تلى محضر آخر جلسة من الشهر الماضى وتصدق عليه .

سعادة الرئيس — الاشغال الموجودة بالمجلس هي اولا ميزانية سنة ١٨٨٧

وقد ورد من طرف المالية النسخ الكفاية منها وتوزعت على حضرات الاعضاء ثانيا الجزء الذى تقرر بطبعه من الاصل وتعديل اللجنة من مشروع تعديل قانون المرافعات ولكن لم ينته طبعه بعد بتامه لحد الا ان ثالثا افادت ان جانب رئاسة مجلس النظار احدها رقم ١٢ ربيع الثانى سنة ١٣٠٤ مرة ٢ ومعه مشروع امر عال يشتمل تعديل المادة ٤ و ٥ من الامر العالى الصادر فى ١٤ مايو سنة ١٨٨٥ المتعلق بمجالس التأديب والثانية رقم ٢٦ ربيع الثانى سنة ١٣٠٤ مرة ٣ ومعه ترجمة مشروع امر عال بخصوص مسئولية النظار ورؤساء المصالح وغيرهم من كبار المأمورين اذا اذنوا بصرف مبالغ خارجا عن الاعمال المقررة او حولوا مبالغ من فصول الى اخرى فى الميزانية أو غير ذلك مما يخالف اللوائح والقوانين المتبعة فالذى تستحسن الهيئة تقديم نظره من ذلك فلتقرره .

سعادة حسن حلمى باشا — اذا وافق يصير البدء بنظر المشروعين

الواردين اخيراً .

حسن بك عبد الرازق — وافق على رأى سعادة حسن باشا حلمى من

حيثية البدء بنظر المشروعين ثم بانها تم ايداً بالنظر فيما طبع مما أتمته اللجنة من قانون المرافعات واما الميزانية فتضلا على ان القانون النظامى مقتضاه ان ترد للمجلس فى أول ديسمبر من كل سنة لا بداء آرائه ورغباته فى كل قسم من اقسامها وفى كل حال تصدر فى الخامس والعشرين من الشهر المذكور فان مفردات الميزانية ما وردت الا بعد مضي هذا الوقت وحصول التصديق عليها من جانب الحكومة بصفة مؤقتة فأرى أن لا فائدة فى نظرها الآن .

(استحسان بالاغلبية)

سعادة الرئيس — اذن يبدأ تلاوة الافادة الاولى والمشروع الوارد معها .

تليت الافادة مرة ٢ وهذه صورتها .

مرسل لسعادتك طى هذا مشروع امر عال صار تحضيره بتعديل مادتي ٤

و ٥ من الامر العالى الرقيم ٢٤ مايو سنة ١٨٨٥ المعلق بتشكيل مجالس التأديب على الصفة النوه عنها به بأمل عرضه على هيئة المجلس والتكريم بأعادته مشفوعا

النظار الذين لادخل لهم في الدعوى والمستشار المالى ومستشار خديوى يعين من قبلنا .

﴿ المادة الثالثة ﴾

المحكمة العليا الادارية تنظر في الدعوى بناء على طلب مجلس نظارنا ويقيم الناظر أو رئيس الصلحة أو للأمور المقامة عليه الدعوى موقوفا عن وظيفته من ذلك الحين .

﴿ المادة الرابعة ﴾

تقرر المحكمة العليا الادارية كيفية المرافعة التى تتبع امامها وتحكم حسبما يتحقق لها غير مكلفة بالتمسك بقواعد معينة من حيث الاثبات انما عليها ان تسمع اقوال الشخص للصدرة الدعوى عليه .

﴿ المادة الخامسة ﴾

اذا تراءى للمحكمة حصول الخطأ من المدعى عليه تصدر حكما مبنيا على أسبابه وتقرر فيه مسئولية المدعى عليه وتحكم باللوم أو الرقت وهذا الحكم لا يمنع فى حال من الاحوال من اقامة دعوى جنائية أو مدنية على المدعى عليه المذكور عند الاقتضاء .

﴿ المادة السادسة ﴾

الحكم الصادر من المحكمة العليا الادارية لا يقبل الاستئناف

﴿ المادة السابعة ﴾

لا يقبل الاستعفاء من الناظر أو رئيس المصلحة أو للأمور المقامة عليه الدعوى لدى المحكمة العليا الادارية الى أن تنتهى الدعوى .

﴿ المادة الثامنة ﴾

على نظارنا كافة ان يتفقدوا أمرنا هذا

حسن بك عبد الرازق — اذا وافق يحذف من المشروع عبارة مخالفة القوانين واللوائح لانها من اختصاصات المحاكم

عامر بك نصير — رأى بقاء المشروع على أصله

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقر بالأغلبية بقاء المشروع على أصله .

سعادة الرئيس — وردت عدة افادات من بعض حضرات الأعضاء فلتل .

تليت افادة واردة من سعادة محمد سيوفى باشا رقم ١٠ جماد أول سنة ٣٠٤ وهذه صورتها .

علم من افادة سعادتكم الواردة لتاريخ ٨ الجارى عمرة ٦٢ أن جلسة المجلس ستعقد يوم السبت ١٢ الجارى الساعة أربعة عربى وتتوه بحضورنا بالميعاد المذكور وحيث الآن حاصل لنا خستكة فبهذا الداعى ليس بممكن الحضور أفندم .

تليت افادة واردة من حضرة عبد الجليل أفندى على رقم أول فبراير سنة ٨٧ وهذه صورتها .

سعادة محمد رؤوف باشا — مجالس التأديب مجرية اصدار احكامها بحسب ما يترأى لها بدون ان يكون لها قانون محدد فيه ما يناسب كل جريمة من الجزاء وفى هذه الحالة لا يخلو الحال من ان مجلسين من تلك المجالس يحكم كل منهما حكما مخالفا للآخر على جريمة واحدة لعدم وجود حد تقف عنده تلك المجالس فاذا وافق فلتقرر الهيئة بالتحريز لجهة الحكومة بوضع قانون يشتمل ذلك وترسله للنظر فيه هو وللشروع الموجود والحالة هذه بالمجلس .

سعادة ابراهيم أدهم باشا — ليس من اللوافق جعل الرقت والحرمان من العاش من اختصاصات مجالس التأديب والافوق هو طلب وضع قانون كما قال سعادة رؤوف باشا وبمحضوره ينظر فيه .

حسن بك عبد الرازق — الافوق بقاء المشروع على أصله .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخذت وتقرر بالأغلبية بقاء المشروع على أصله

تليت الافادة الثانية وهذه صورتها :

مرسل لسعادتكم مع هذا صورة من ترجمة مشروع أمر على صار تحضيره بخصوص مسئولية النظار ورؤساء المصالح وغيرهم من كبار الأمورين عندما يأذنون بصرف مبالغ فى مصروفات خارجة عن الاعتمادات المقررة أو اجراء تحويل مبالغ من فصول الى اخرى فى الميزانية أو غير ذلك من الاجراءات المخالفة للقوانين واللوائح المتبعة الأمل نظره بهيئة مجلس شورى القوانين واعادته لهذا الطرف مشفوعا بما يترأى لها فيه أفندم .

تلى المشروع الوارد معها وهذه صورته :

ترجمة مشروع أمر على

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا مجلس نظارنا وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هو آت :

﴿ المادة الأولى ﴾

اذا أمر احد النظار أو رؤساء المصالح أو غيرهم من كبار الأمورين بصرف مبالغ فى مصروفات أذنوا بها خارجا عن الاعتمادات المقررة أو اجرى تحويل مبالغ من فصول الى اخرى فى الميزانية قبل ان يصدق مجلس نظارنا على تحويلها أو اتخذ اجراءات مخالفة للقوانين واللوائح المتبعة جاز ان يكون مسئولا عنها لدى محكمة عليا ادارية .

﴿ المادة الثانية ﴾

المحكمة العليا الادارية تكون تحت رئاسة رئيس مجلس نظارنا واذا منعه مانع من ذلك فيراسسها الا كبر سنا من النظار ويكون اعضاؤها

تليت افادة واردة من سعادة سليمان أباطه باشا رقم ١٢ جماد أول سنة ٣٠٤
وهذه صورتها .

حيث موجود بطرفنا ناس عيانون وجارى حضور حكما لمعالجتهم وبهذا السبب
غير ما كنا الحضور فلزم تحريره اشعارا بذلك وبمنه تعالى عند حصول الشفا
للعيانين بمحضر للمجلس أقدم

ثم ان سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله ختمت الجلسة والساعة ٦ والدقيقة ٣٠
امضاء : حسين يسرى ختم : علي شريف
مرة ٢ شطب ٥

تشرفنا بطلب سعادتك للمجلس بالحضور لكن مع ورود الطلب أعرف
السيادة بكل احترام أترجي السيادة باعطائي اذنا بميعاد عشرة أيام كون عندي
أشغال مهمة ولا يصير نهوها الا بوجودي ولكم البقاء أقدم :

تليت افادة واردة من حضرة سليمان افندي منصور رقم ٦ فبراير سنة ٨٧
وهذه صورتها .

فما قبل تاريخه وردت افادة سعادتك بحضورنا للمجلس وبواسطة عيانا
لم أمكن الحضور وان شاء الله بحصول الشفاء بمحضر أقدم .

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاثنين ٢٨ جمادى الأولى سنة ١٣٠٤ (٢١ فبراير سنة ١٨٨٧)

فتحت الجلسة الساعة ٤ والدقيقة ٤٠ تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس وبحضور حضرة جبرائيل كحيل بك مندوب الحقانية. تلى محضر الجلسة الماضية فتصدق عليه : سعادة الرئيس — بناء على ما تقرر بالجلسة الماضية قد توزع على حضرات الأعضاء ما تم طبعه من الاصل وتعديل اللجنة من مشروع تعديل قانون المرافعات وهو لقاية المادة (٢٦٣) من الاصل والمادة (١٩٦) من التعديل وفي يوم ١٩ فبراير الجارى وردت تذكرة من نظارة الحقانية تفيد تعيين حضرة جبرائيل كحيل بك لحضور النظر في هذا المشروع واذن فلتتل التذكرة ويتلى من اول

بحسب الاصل

صورة المقدمة

قانون المرافعات وما يتعلق بها في المواد المدنية والتجارية
قواعد عمومية ابتدائية
تقرر بالاتفاق استحسان ما وضعته اللجنة .

تليت المادة الاولى اصلا ومعدلا وهاتان صورتها :

الاصل

المادة (١)

كل اخبار يقع من بعض الاخصام للبعض الآخر واعلان كل ورقة أيا كانت يكونان بواسطة المحضرين بناء على امر المحكمة التابعين لها او بناء على طلب الاخصام مباشرة

حسن حلمى باشا — رأى ان الاعلانات لا تحصل الا بامر المحكمة ولا تكون بمعرفة المحضرين مباشرة

احمد عبد الغفار بك — ان توقف الاخبار او الاعلان في كل الاحوال على امر المحكمة فضلا عما فيه من الطولة فانه يكلف الطالب بمصاريف الامر الذى يصدر

اما جعل ذلك بمعرفة المحضرين مباشرة في غير الاحوال المستثناة فيه

المشروع مادة فمادة مع ما ادخلته اللجنة فيه من التعديلات والتغييرات وتقرر الهيئة تستحسنه في ذلك .

تليت التذكرة وهذه صورتها :

علم من اخبار حضرة جبرائيل كحيل بك المنتدب من قبل الحقانية في المجلس للنظر في قانون المرافعات ان اللجنة المشكلة لذلك انتهت النظر فيه لحد باب التنفيذ ومزمع تقديم ما انتهى للجمعية العمومية فلهذا اقتضى ترقيمه لسعادتك بأمل الاهتمام بالنظر في ذلك بحضور البك المومى اليه في هاتنه الجمعية افندم . تليت مقدمة القانون من الاصل ومن تعديل اللجنة وهاتان صورتها :

بحسب التعديل

صورة المقدمة

قانون المرافعات وما يتعلق بها في المواد المدنية والتجارية
الكتاب الاول
في القواعد العمومية ابتدائية

التعديل

المادة (١)

كل اخبار يقع من بعض الاخصام للبعض الآخر واعلان كل ورقة أيا كانت يكونان بواسطة المحضرين بناء على طلب الاخصام مباشرة ما عدا في الاحوال المستثناة بهذا القانون

تخفيف في المصاريف والاعمال فضلا عن حصول الاعلان او الاخبار بحالة السرعة التى يلزم استعمالها في الكثير من الاحوال واذن اصدق على ما قررت اللجنة سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

اخذت وقرر بالأغلبية موافقة ما قرره اللجنة .

تليت المادة ٢ من الاصل وقد اقترتها اللجنة بحسب ما هي وهذه صورتها . اذا انتقل احد المحضرين من محل اقامته لاحد القرى لاجراء امر من

وذكر حصول الامتناع في المحضر الذي يحرره)
تقرر بالأغلبية بقاؤها على أصلها :

تليت المواد ٣ و ٤ و ٥ من الأصل وتعديل اللجنة وتقرر بالأغلبية موافقة ما وضعت اللجنة وهذه صورها .

رأى اللجنة

المادة (٣)

الأوراق التي تعلن على أيدي المحضرين تكون مشتملة على البيانات الآتية .

أولاً — تاريخ اليوم والشهر والسنة والساعة .

ثانياً — اسم الخصم الذي تعلن هذه الأوراق في مصلحته ولقبه وصنعتة او وظيفته ومحلّه (١) .

ثالثاً — اسم المحضر والمحكمة الموظف بها .

رابعاً — اسم ولقب المعلن اليه المعلومات وصنعتة او وظيفته ومحلّه .

خامساً — اسم الشخص الذي تسلمت اليه الأوراق المعلنه .

﴿ المادة الرابعة ﴾

الأوراق التي تعلن على أيدي المحضرين يجب أن تكون نسخة أصلية وصوراً بقدر عند الخصم ويكون تحريرها بمعرفة المحضر بناء على طلب الخصم المعلن سواء كانت تحريرية أو شفاهية فإذا تراءى للمحضر وجه يمنعه عن الاعلان وجب عليه أن يتوجه مع الخصم في الحال الى القاضي المعين للأمر الوقتية ليحكم بلزوم الاعلان أو بما يراه من التغيرات التي يصح بها الاعلان ويأمر المحضر بما ينبغى اجراؤه .

أما اعلام الخبر فيكون تحريرها بمعرفة كاتب المحكمة .

﴿ المادة الخامسة ﴾

يجب على المحضر أن يبين في ديل الأصل والصورة من كل ورقة تعلن على يده مقدار رسمها إن كان لها رسم أو أنها بدون رسم وأن لم يفعل ذلك يحكم عليه القاضي المعين للأمر الوقتية بغرامة مائة قرش ديواني بمجرد اطلاعه على الورقة بعد استماع كلام المحضر والمحضر أن يتظلم من هذا الحكم للمحكمة في ظرف ثلاثة أيام .

الأصل

المادة (٣)

الأوراق التي يصير اعلانها على أيدي المحضرين تكون مشتملة على البيانات الآتية .

أولاً — تاريخ اليوم والشهر والسنة والساعة .

ثانياً — اسم الخصم الذي تعلن هذه الأوراق في مصلحته ولقبه وصنعتة او وظيفته ومحلّه (١) .

ثالثاً — اسم المحضر والمحكمة الموظف بها .

رابعاً — اسم ولقب المعلن اليه المعلومات وصنعتة او وظيفته ومحلّه .

خامساً — ذكر اسم الشخص الذي تسلم اليه الأوراق المعلنه .

سادساً — ذكر حصول المساعدة من شيخ البلد او الامتناع من بنطاق الاحوال المبينة في المادة السابقة .

﴿ المادة الرابعة ﴾

الأوراق التي تعلن على أيدي المحضرين يجب أن تكون نسختين إحداهما أصل والثانية صورة وذلك في غير الأحوال المستتة بموجب نص صريح .

ويكون تحريرها بمعرفة المحضر بناء على تعريفات الخصم المعلن سواء كانت تحريرية أو شفاهية إذا كان الخصم المذكور طلب منه الاعلان مباشرة فإذا تراءى للمحضر في هذه الحالة وجه في الامتناع عن الاعلان وجب عليه ان يتوجه مع الخصم في نفس اليوم الى القاضي المعين من المحكمة للأمر الوقتية يحكم بلزوم الاعلان أو بما يراه من التغيرات التي يصح بها الاعلان ويأمر المحضر بما ينبغى اجراؤه .

﴿ المادة الخامسة ﴾

يجب على المحضر أن يبين في ديل الأصل والصورة من كل ورقة تعلن على يده مقدار رسمها وإن لم يفعل ذلك يحكم عليه القاضي المعين من المحكمة للأمر الوقتية بغرامة مائة قرش ديواني بمجرد اطلاعه على الورقة بعد استماع كلام المحضر والمحضر أن يتظلم من ذلك الحكم للمحكمة في ظرف ثلاثة أيام .

(١) المحل هو المركز الشرعي للنسب للانسان الذي يقوم فيه باستيفاء ماله وإيضاء ما عليه ويمتد وجوده فيه على الدوام ولو لم يكن حاضراً فيه في بعض الأحيان أو أغلبها وأنه لا يجهل ما يحصل فيه مما يتعلق بنفسه)

تليت المادتان ٦ و ٧ من الأصل والتعديل وهاتان صورتاهما .

بحسب الأصل .

﴿ المادة السادسة ﴾

يجب أن تسلّم الأوراق المقتضى إعلانها لنفس الخصم أو لمحله .

بحسب التعديل .

﴿ المادة السادسة ﴾

يجب أن تسلّم صورة الأوراق أو اعلام الخبر المقتضى إعلانها لنفس الشخص المطلوب اعلانه أو لمن يكون مقبلاً معه بمنزله من أهليته بإيصال بخطه أو بختمه على النسخة الأصلية فإن لم يكن يعرف الكتابة ولا ختم له فعلى المحضر تسليمها اليه بحضور شاهدين يوقعان شهادتهما بخطوطهما أو بأختامهما على الأصل وفي حالة امتناعه يكون التسليم الى شيخ البلد بإيصال بخطه أو بختمه وعلى المذكور تسليمها في الحال الى الشخص المطلوب بإيصال بخطه أو بختمه أو بشهادة شاهدين وكذلك في حالة عدم وجود المطلوب نفسه والتسليم لأحد أهليته يجب على المحضر أن يجري ذلك عن يد شيخ البلد بشهادته بختمه أو بخطه .

﴿ المادة السابعة ﴾

المطلوب إعلان من المقيمين بالبناذر أن امتنع عن الاستلام أو لم يجده المحضر بمحلّه ووجد أحد أهليته المقيمين معه يجب عليه أن يسلم الأوراق أو اعلام الخبر إلى مأمور التّن أو عن يده بالصورة المبينة بالمادة السادسة وعلى ذلك المأمور تسليمها في الحال بكيفية ما يجزىه شيخ البلد .

﴿ المادة السابعة ﴾

إذا توجه المحضر الى محل الخصم ولم يجده ولم يجد خادمه ولا أحدًا من أقاربه ساكنًا معه فيسلم الصورة على حسب ما تقتضيه الحال إما لحاكم البلدة الكائن فيها محل الخصم أو لشيخها ومن يستلم منها يكتب على الأصل علامة الاستلام بدون أخذ رسم وعلى المحضر أن يبين جميع ذلك في الأصل والصورة ويكون الاجراء كذلك في حالة الامتناع عن استلام الصورة .

البلد أو مأمور التّن ان يخبر المحضر عن محل وجوده ان كان معلوماً وعلى المحضر ان يثبت ذلك بأمر شيخ البلد أو مأمور التّن في ذيل ورقة الاعلان ويمدها الى كاتب المحكمة الذي يجب عليه ان يحدد جلسة أخرى ويرسل الورقة المطلوب اعلانها الى الحاكم الاداري الداخل في حدود مأموريته الجهة الموجود فيها الشخص المذكور وعلى جهة الادارة توصيل الاعلان اليه بالطرق المبينة بالمادة السابعة واعادة النسخة الاصلية الى المحكمة

أما ان كان الشخص المراد اعلانه غائباً عن محل اقامته ولم يكن شيخ البلد أو مأمور التّن عالماً بمحل وجوده فعلى المحضر أن يثبت بذيل الورقة ذلك بالكيفية المتقدمة وفي هذه الحالة تعان المحكمة صورة الاعلان بالجريدة الرسمية بميعاد ثلاثين يوماً وتحدد جلسة أخرى لنظر القضية وبالاجراء في كل حالة من كلتا الحالتين كما تبين لها آتفاً يعتبر الاعلان صحيحاً

تقرر بالأغلبية موافقتها

حسن حلمي باشا — أنا أستحسن ما وضعته اللجنة وإنما إذا وافق تجعل المادة السابعة فقرة في المادة السادسة ويزاد في أولها حرف (و) .
احمد عبد الغفار بك — لا بأس بما قاله سعادة حسن حلمي باشا وإذا وافق يزداد على المادة فقرة أخرى بالصورة الآتية والتسليم الى مأمور التّن أو الى شيخ البلد يكون بدون أخذ رسم .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخذت فتقرر بالأغلبية استحسان جمل المادتين مادة واحدة وزيادة الفقرة التي وضعها حضرة احمد عبد الغفار بك
احمد عبد الغفار بك — من رأي زيادة مادة بمقد المادة السادسة التي تعدلت تكون بالصورة الآتية وتجعل المادة (٧) فاذا تحسن زيادتها الى الهيئة فلتقررها
﴿ المادة ٧ ﴾

إذا كان الشخص المطلوب اعلانه غائباً عن محل اقامته فيجب على شيخ

تلى لغاية المادة ٣٣ من الأصل التي صارت ٣٦ من التعديل وتلى التعديل أيضاً وتقرر استحسان ما قرره اللجنة في ذلك وهذه الصور أصلاً ومعدلاً

الأصل

المعدل

﴿ المادة ٨ ﴾

الأوراق المقتضى إعلانها يجري تسليم صورها على الأوجه الآتي بيانها :

﴿ المادة ٨ ﴾

الأوراق واعلام الخبر المقتضى إعلانها فيما يختص بالحكومة وبالمصالح

الاصل



أولاً — ما يختص منها بالحكومة يجرى تسليم صورته ليند مدير الاقليم الداخل في دائرة المحكمة المختصة بالنظر في القضية

ثانياً — ما يتعلق بالمصالح يصير تسليم صورته الى نظار دواوينها العمومية

ثالثاً — ما يتعلق بالدوائر تسليم صورته الى نظارها

رابعاً — ما يتعلق بالشركات التجارية تسليم صورته في مركز الشركة ان كان لها مركز الى مأمور ادارتها أو رئيس مجلس ادارتها أو مديرها أو من ينوب عنهم وان لم يكن لها مركز فتسلم الى أحد شركائها المتضامين

خامساً — ما يتعلق بالأشخاص الذين ليس لهم محل معلوم بالقطر المصري تسلم صورته الى وكيل الحضرة الخديوية وهو يكتب على الأصل علامة الاستلام

وفي الأحوال الثلاثة الأولى تكتب ممن يستلم الصورة علامة الاستلام على أصلها وعلى المحضر ان يذكر ذلك في الاصل والصورة واذا لم يجد المحضر من يجب التسليم اليه في الاحوال الثلاثة المرقومة أو وجهه وامتنع عن الاستلام فتسلم الصورة الى وكيل الحضرة الخديوية الموظف بالحكمة التابع لها المحضر ويتأثر منه على الاصل بالاستلام ومن يمتنع من أرباب المناصب المذكورة عن الاستلام يحكم عليه بغرامة مائة قرش ديوانى ويكون الحكم عليه بذلك من القاضى المعين للامور الوقتية بعد اطلاعه على الورقة وبعد تكليف الممتنع عن الاستلام بالحضور أمام القاضى في ميعاد ثلاثة أيام كاملة زيادة على مسافة الطريق المقررة

المعدل

الاميرية والدوائر والشركات وبالأشخاص الذين ليس لهم محل معلوم بالقطر يكون تسليم صورها بالكيفية الآتية :

أولاً — ما يختص منها بالحكومة تسلم صورته ليد مدير الاقليم أو محافظ المدينة أو مأمور الادارة الكائن مركز مأموريته بالجهة التابعة لدائرة المحكمة المختصة بالنظر في القضية أو القرية منها

ثانياً — ما يتعلق بالمصالح تسليم صورته الى نظار دواوينها العمومية أو أحد مديريها أو أحد مأموريها الموجود مركز مأموريته بدائرة المحكمة المنظورة بها الدعوى أو القرية اليها

ثالثاً — ما يتعلق بالدوائر تسليم صورته الى نظارها أو وكلائها أو أحد مفتشيها أو ناظر الزراعة الكائن مركز مأموريته بدائرة المحكمة المنظورة بها الدعوى أو القرية منها

رابعاً — ما يتعلق بالشركات التجارية تسليم صورته في مركز الشركة ان كان لها مركز او الى مأمور ادارتها أو الى رئيس مجلس ادارتها أو مديرها أو من ينوب عنهم وان لم يكن لها مركز فتسلم الصورة الى أحد شركائها المتضامين ويجوز تسليم الصورة بأحد محلات فروع الشركة الموجودة بدائرة المحكمة أو القريب منها الى القائم بأعمال الشركة

خامساً — ما يتعلق بالأشخاص الذين ليس لهم محل معلوم بالقطر المصري ترسل صورته الى قلم النيابة العمومية بالحكمة الابتدائية بمكاتبة من كاتب المحكمة المنظورة بها الدعوى

وفي جميع الاحوال تكتب ممن يستلم الصورة

علامة الاستلام على أصل الورقة وعلى المحضر أن يذكر ذلك في الاصل والصورة فان لم يجد المحضر من يجب التسليم اليه في الاحوال الثلاث الأولى أو وجهه وامتنع عن الاستلام ترسل الصورة الى قلم النيابة العمومية بالحكمة الابتدائية بمكاتبة من كاتب المحكمة المرفوع اليها الدعوى والممتنع من أرباب المناصب المذكورة عن الاستلام يحكم عليه بغرامة مائة قرش ديوانى ويكون الحكم عليه بذلك من محكمة الأمور الوقتية بعد الاطلاع على الورقة وبعد تكليف الممتنع بالحضور في ميعاد ثلاثة أيام كاملة زيادة على مسافة الطريق المقررة واذا لم يجد المحضر من يجب التسليم اليه في الحالة الرابعة أو وجهه وامتنع عن الاستلام فليكن التسليم على مقتضى ما تقرر بالمادتين السادسة والسابعة

بحسب الاصل .

﴿ المادة ٩ ﴾

إذا كان للخصم المقتضى الاعلان اليه محل بالبلاد الاجنبية معلوم عند المعلن فيبين ذلك بالورقة المقصود اعلانها وترسل صورتها بمعرفة وكيل الحضرة الخديوية الى ناظر الخارجية لتوصيلها بالطرق السياسية وإذا لم يبين المحل في الورقة فتعلق صورة ثانية منها في اللوحة المعدة لذلك في المحكمة .

﴿ المادة ١٠ ﴾

يجب على المحضر أن يعلن الورقة المقصود اعلانها في اليوم الذى يطلب فيه الخصم ذلك منه أو في اليوم الذى يصدر له فيه أمر من المحكمة التابع لها ما لم يكن له وجه شرعى يمنعه عن ذلك .

﴿ المادة ١١ ﴾

إذا اقتضى الحال اعلان ورقة الى من يكون محله بعيداً عن مسكن المحضر جاز للقاضي أو لكاتب المحكمة على حسب الاحوال أن يعين أى شخص لتوصيل الورقة المقصود اعلانها ويكون تسليمها بحضور شاهدين .

﴿ المادة ١٢ ﴾

تعيين الشخص المذكور يكون بأمر من القاضي يكتب بذييل العريضة المقدمة من الخصم أو بموجب خطاب يكتبه كاتب المحكمة ويحفظ صورته .

﴿ المادة ١٣ ﴾

يذكر في الاصل والصورة حضور الشاهدين ثم يضع فيهما الشاهدان والشخص المعين للاعلان امضاءهم أو اختتامهم .

﴿ المادة ١٤ ﴾

على المحضر عقب الاعلان أن يكتب ما صار اعلانه على حسب ترتيب التواريخ في دفتر تكون صحافه منمرة وعليها علامة أحد قضاة المحكمة مع بيان ملخص الاوراق المعلنة بوجه الاختصار .

﴿ المادة ١٥ ﴾

أصل الورقة المعلنة يسلم الى كاتب المحكمة التابع لها المحضر أو الى الخصم الذى طلب اعلانها .

﴿ المادة ١٦ ﴾

إذا كانت الورقة المعلنة للخصم مشتملة على طلب حضوره في ميعاد مقدر بالايام أو على التنبيه عليه باجراء أمر ما في ذلك الميعاد فلا يدخل يوم الاعلان في الميعاد المذكور .

بحسب تعديل اللجنة

﴿ المادة ٩ ﴾

إذا كان للخصم المقتضى الاعلان اليه محل بالبلاد الاجنبية معلوم عند المعلن فعليه أن يبين ذلك بالورقة المطلوب اعلانها وترسل صورتها بواسطة قلم النيابة العمومية الى نظارة الخارجية لتوصيلها بالطرق السياسية فإذا لم يبين المحل بالورقة تعلق صورة ثانية منها في اللوحة المعدة لذلك بالمحكمة ويعلن ملخصها بالجرائد الرسمية .

﴿ المادة ١٠ ﴾

يجب على المحضر أن يعلن الورقة المطلوب اعلانها في اليوم الذى يطلب فيه الخصم ذلك منه .

﴿ المادة ١١ ﴾

إذا اقتضى الحال اعلان ورقة الى من يكون محله بعيداً عن مسكن المحضر جاز للقاضي على حسب الاحوال أن يعين أى شخص لتوصيل الورقة المطلوب اعلانها وهو يسلمها الى المعلن اليه بالكيفية المنصوص عنها بالمادتين السادسة والسابعة .

﴿ المادة ١٢ ﴾

تعيين الشخص المذكور يكون بأمر من القاضي يكتب بذييل الورقة المطلوب اعلانها .

حذفت .

﴿ المادة ١٣ ﴾

على أصلها .

﴿ المادة ١٤ ﴾

أصل الورقة المعلنة يسلم الى الخصم الذى طلب اعلانها فإن لم يحضر لاستلامها تسلم بعد عشرة أيام الى كاتب المحكمة لتبقى محفوظة تحت يده حتى يحضر ذلك الخصم ويستلمها .

﴿ المادة ١٥ ﴾

على أصلها .

بحسب الاصل

(المادة ١٧)

اذا كان الميعاد معيناً في القانون فيزداد عليه يوم لكل مسافة ثمان ساعات بين محل الخصم المطلوب حضوره أو الصادر له التنبيه وبين المحل المقتضى حضوره اليه بنفسه أو بواسطة وكيل عنه وما يزيد من الكسور على خمس ساعات يزداد له يوم على الميعاد .

وفي حالة ما اذا كان السير بالسكة الحديد يتقص من مواعيد المسافات نصفها .

(المادة ١٨)

اذا كان اليوم الأخير من الميعاد يوم عيد يصير امتداد الميعاد الى اليوم الذى بعده .

(المادة ١٩)

تكون المواعيد للأشخاص الساكنين خارج القطر المصرى سواء كانوا في ممالك الدولة العلية أو في البلاد الاجنبية على حسب ما هو آت :
اولاً — يعطى ميعاد ستين يوماً لمن يكون في ممالك الدولة العلية أو في البلاد السكينة بسواحل البحر المتوسط .
ثانياً — يعطى ميعاد مائة وثمانية ايام لمن يكون قاطناً في كافة البلاد الأخرى من أوربا أو من ميناث المشرق لحد البلدة المسماة يوقوهامه .
ثالثاً — يعطى ميعاد ثلاثمائة وستين يوماً لمن يكون ساكناً في جميع البلاد الأخرى .

(المادة ٢٠)

لا تعتبر مواعيد المسافات المقررة بالمادة السابقة اذا كان الخصم المقتضى الاعلان اليه حاضراً بالديار المصرية بل تراعى في حقه المواعيد المقررة بالنسبة الى الجهة التى تكون اقامته بها أو الجهة التى يوجد بها ومع ذلك يجوز للمحكمة عند الاقتضاء أن تزيد في المواعيد .

(المادة ٢١)

لا يجوز اعلان أى ورقة الى الخصم قبل الساعة السادسة الافرنكية من الصباح ولا بعد الساعة السادسة الافرنكية أيضاً من المساء ولا في أيام الأعياد الا اذا اذن أحد القضاة بخلاف ذلك .

(المادة ٢٢)

المواعيد السابق بيانها والاجراءات المقررة في المواعيد ٣ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٣ يقتضى مراعاتها والا فيكون العمل لاغواً .

بحسب تعديل اللجنة .

(المادة ١٦)

اذا كان الميعاد معيناً في القانون يزداد عليه يوم لكل مسافة ثمان ساعات بين محل الخصم المطلوب حضوره أو الصادر له التنبيه وبين المحل المقتضى حضوره اليه بنفسه أو بواسطة وكيل عنه فاذا زادت المسافة عن ثمان ساعات زيادة تستغرق خمس ساعات وكسوراً يزداد لها يوم آخر .

وفي حالة ما اذا كان السير بالسكة الحديد يتقص من مواعيد المسافات المذكورة نصفها .

(المادة ١٧)

اذا صادف اليوم الأخير من الميعاد يوم عيد أو موسم تكون المحاكم فيه متعطلة عن العمل امتد الميعاد الى اليوم الذى يليه .

(المادة ١٨)

على أصلها .

(المادة ١٩)

على أصلها .

(المادة ٢٠)

لا يجوز اعلان أى ورقة الى الخصم قبل شروق الشمس ولا بعد غروبها ولا في أيام الأعياد الا اذا اذن أحد القضاة بالاعلان لأسباب ضرورية .

(المادة ٢١)

المواعيد السابق بيانها والاجراءات المقررة في المواد ٣ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٣ يقتضى مراعاتها والا فيكون العمل لاغواً .

بحسب الاصل

(المادة ٢٣)

إذا حكم بطلان العمل بسبب فعل المحضر فقد صار مازوما بمصاريف المرافعات اللغاة وبالتعويضات إذا كان لها وجه فضلاً عن الحكم عليه بالعقوبات التأديبية .

الكتاب الأول

في المرافعات امام محاكم اول درجة

الباب الاول

في الاصول المتعلقة باختصاص المحاكم
بالنسبة لانواع القضايا وأهميتها

(المادة ٢٤)

محكم أول درجة هي .

اولا — محكمة المصالحات .

ثانيا — محكمة المواد الجزئية .

ثالثا — المحكمة الابتدائية .

رابعا — محكمة الامور المستعجلة .

(المادة ٢٥)

إذا تراءى لاحدى المحاكم عدم اختصاصها بأى قضية بالنسبة الى نوعها أو أهميتها يجوز لها أن تعين اليوم والساعة اللذين يحضر فيهما الاخصام الى المحكمة المختصة بتلك القضية بدون تحرير طلب لهم بالحضور على يد محضر اذا قبلوا ذلك وتذكر الاحالة حينئذ في محضر الجلسة وتعطي صورة منه للاخصام .

(المادة ٢٦)

تحكم محكمة المصالحات حكماً انتهايياً في القضايا المتعلقة بالحقوق الشخصية والمنقولات اذا كان المدعى به فيها لا يزيد على فاذا زاد على ذلك لغاية يكون حكمها ابتدائياً يجوز استئنافه وكيفية السير في القضايا المذكورة تعين في أمر مخصوص يصدر فيها بعد

(المادة ٢٧)

تعين المحكمة أحد قضاتها ليحكم بانفراده هيئة محكمة المواد الجزئية في القضايا الآتى بيانها :

أولاً — يحكم حكماً انتهايياً في القضايا المدنية المتعلقة بالحقوق الشخصية والمنقولات وفي القضايا التجارية اذا كان المدعى به فيها لا يزيد على ألف قرش ديوانى فاذا زاد على ذلك لغاية عشرة آلاف قرش يكون حكمه ابتدائياً يجوز استئنافه

ثانياً — يحكم في المنازعات المتضمنة طلب أجره الساكن أو أجره ماضي أو طلب الحكم بصحة الحجز الواقع من المالك على المفروشات

بحسب رأي اللجنة

(المادة ٢٢)

على أصلها .

الكتاب الثاني

في المرافعات امام المحاكم

الباب الاول

في الاصول المتعلقة باختصاص المحاكم
بالنسبة لانواع القضايا وقيمتها

(المادة ٢٣)

المحكمة هي .

اولا — محاكم الجزئيات والمصالحات .

ثانياً — المحاكم المستعجلة .

ثالثاً — المحاكم الكلية الابتدائية .

رابعا — محكمة الاستئناف .

(المادة ٢٤)

إذا تراءى لاحدى المحاكم عدم اختصاصها بأى قضية بالنسبة الى نوعها أو قيمتها يجب عليها أن تحيل ذلك الى المحكمة المختصة بتلك القضية وتعين اليوم والساعة اللذين يحضر فيهما الاخصام الى المحكمة المذكورة بدون تحرير طلب لهم بالحضور على يد محضر وتذكر الاحالة حينئذ في محضر الجلسة وتعطي صورة منه للاخصام .

قد استبدلت المواد ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ من الأصل بمواد ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ من التعديل وهذه صورها :

(المادة ٢٥)

تشكل محاكم للمواد الجزئية والمصالحات فيكون في كل مركز وفي كل مدينة من المدن محكمة واحدة

(المادة ٢٦)

تتركب كل محكمة من هذه المحاكم من رئيس تعينه الحكومة ومن قاضيين من معتبري البلاد يحسنان القراءة والكتابة يعينان من بين منتخبي الحضور بالناوبة
فاذا تأخر أحد القضاة لعذر وجب على الرئيس استدعاء أحد المنتخبين ليقوم مقامه حتى يحضر

(المادة ٢٧)

تعين المحاكم المذكورة يومين من كل أسبوع بالأقل لمباشرة القضاء فيهما بين الاخصام وتجوز زيادة الأيام عند الاقتضاء

(المادة ٢٨)

تختص هذه المحاكم بالنظر والحكم في القضايا الآتى بيانها :

أولاً - في جميع الدعاوى المدنية والتجارية بكافة أنواعها مهما كانت قيمتها متى اتفق ذوو الشأن فيها العائد عليهم نفعها وضررها على رفعها للمحاكم المذكورة ويعتبر حكمها في ذلك على حسب الاتفاق الذي يقرر فيها بين الخصام بالجلسة إما ابتدائي أو انتهائي

ثانياً - في جميع الدعاوى المدنية المتعلقة بالحقوق الشخصية والمنقولات وفي القضايا التجارية وفي الدعاوى المتضمنة طلب أجر الاماكن أو أجر الاراضى أو أجر الضياع أو ما هيأت المستخدمين وفي جميع الدعاوى المتعلقة بالاتلاف الحاصل في اراضى الزراعة أو في المحصولات أو في الأثمار سواء كان بفعل انسان أو حيوان ويعتبر حكمها في ذلك جميعه انتهائياً اذا كانت القيمة المتنازع فيها لغاية ألف غرش وابتدائياً اذا زادت عن ذلك لغاية عشرة آلاف غرش

ثالثاً - تحكم على المستأجر بإخلاء المكان المؤجر بعد التنبيه بالتخلية وتحكم بفسخ عقد الايجار وبإخراج المستأجر قهراً من المكان المستأجر في وقت لزوم ذلك ويكون حكمها في ذلك انتهائياً اذا كان مبلغ الايجار في السنة لا يزيد عن ألف غرش فان زاد عن ذلك لغاية عشرة آلاف غرش يكون حكمها ابتدائياً

رابعاً - في جميع الدعاوى المتعلقة بتعيين حدود الأماكن والاطيان (فصل الحدود) متى كانت الملكية غير متنازع فيها وكذلك في الدعاوى المتعلقة بالمياه ويكون حكمها في ذلك ابتدائياً

خامساً - في الدعاوى المتعلقة بالنزاع في وضع اليد على العقار متى كانت الدعوى مبنية على فعل صادر من المدعى عليه لم تمض عليه سنة قبل رفع الدعوى وتحكم أيضاً في جميع الدعاوى المتعلقة بتقدير المسافات المقررة قانوناً أو نظاماً أو عرفاً فيما يختص بالابنية أو الاعمال المضرّة أو المفروشات ويكون حكمها في ذلك ابتدائياً

﴿ المادة ٢٩ ﴾

ينبغى لهذه المحاكم أن تسعى في المصالحة بين الخصام حال الشروع في رؤية الدعوى بها فان تيسر الصلح يحرر محضر بما يقع الاتفاق عليه وبعد تلاوته يضع كل من الخصام امضاءه عليه بخطه أو بختمه ويصدق عليه من المحكمة ليكون في قوة سند رسمي واجب التنفيذ وتعطى صورته لمن يتطلبها منهم والا فتظر الدعوى وتحكم فيها

﴿ المادة ٣٠ ﴾

يختص رئيس المحكمة بتوقيع الحجز التحفظي على المنقولات والمواشي والمحصولات الموجودة بالأماكن أو بالاراضى المؤجرة وعلى المحصولات الناتجة من تلك الاراضى أيضاً متى كان ذلك مطلوباً اجراؤه بجهة تابعة لدائرة محكمة بسبب تأخر المستأجر في سداد المستحق عليه من الايجار وذلك بناء على طلب من له حق طلب الحجز بعريضة يقدمها
انما اذا كانت الدعوى الاصلية لا تختص بالمحكمة المطلوب من رئيسها توقيع الحجز بالنسبة لنوعها أو قيمتها فلا يجوز له احراء ذلك

ونحوها الموجودة بالأماكن المؤجرة أو طلب الحكم على المستأجر بإخلاء المكان المؤجر بعد التنبيه عليه بالتخلية أو طلب الحكم بفسخ الايجار أو طلب الحكم بإخراج المستأجر قهراً من المحل المؤجر ويكون حكمه فيما ذكره انتهائياً لغاية ألف قرش ديواني وان زاد عن ذلك ولو تجاوز عشرة آلاف قرش يكون حكمه في تلك الدعاوى ابتدائياً إنما لا يسوغ له الحكم في ذلك جميعه إلا اذ كان الايجار لا يزيد مقداره على عشرة آلاف قرش في السنة

ثالثاً - يحكم في الدعاوى المتعلقة بالاتلاف الحاصل في اراضى الزراعة أو في المحصولات أو في الثمار سواء كان بفعل انسان أو حيوان وفي الدعاوى المتعلقة بالانتفاع بالمياه وفي الدعاوى المتضمنة طلب اداء اجر أو مالهيات الخدمة والصناع والمستخدمين ويكون حكمه في ذلك انتهائياً اذا كان المدعى به لم يتجاوز ألف قرش ديواني وابتدائياً اذا زاد عن ذلك الى ما لا نهاية

رابعاً - يحكم في الدعاوى المتعلقة بالنزاع في وضع اليد على العقار متى كانت الدعوى مبنية على فعل صادر من المدعى عليه لم تمض عليه سنة قبل رفع الدعوى ويحكم أيضاً متى كانت الملكية غير متنازع فيها في الدعاوى المتعلقة بتعيين حدود العقار وفي الدعاوى المتعلقة بتقدير المسافات المقررة قانوناً أو نظاماً أو اصطلاحاً فيما يختص بالابنية أو الاعمال المضرّة أو المفروشات ويكون حكمه في جميع ذلك ابتدائياً يجوز استئنافه جزئية كانت الدعوى أو جسيمة

﴿ المادة ٢٨ ﴾

لقاضى المواد الجزئية أيضاً أن يحكم حكماً انتهائياً في جميع الأحوال التي يرخص له القانون بالحكم الانتهائى فيها وكذلك في المنازعات التي يرفعها له الخصام برضاهم واتفاقهم

بحسب الأصل .

(تابع المادة ٣٠ من التعديل)

الا على المواشى والمحصولات .
وعلى كلتا الحالتين يجب على من طلب توقيع الحيز في ظرف ثلاثة أيام
من تاريخ استلامه أوراق الحيز أن يرفع دعواه الى المحكمة المختصة بالحكم
في القضية الاصلية .

﴿ المادة ٣١ ﴾

يختص كذلك رئيس المحكمة بالحكم في مواجهة الخصام بهيئة محكمة
للأمور المستعجلة في المنازعات المستعجلة المتعلقة بتنفيذ الاحكام الصادرة من أى
محكمة وبالأشكال المتعلقة بتنفيذ السندات الواجبة التنفيذ متى كان ذلك
مطلوبا اجراءه بجهة داخلية في دائرة محكمته بشرط أن لا يتعرض في حكمه
لتفسير تلك الاحكام ويحكم أيضا في الامور المستعجلة التى يخشى عليها من فوات
الوقت بحيث لا يكون لحكمه تأثير في أصل الدعوى .

﴿ المادة ٣٢ ﴾

ويختص أيضا بالحكم في جميع الانواع التى من خصائص قاضى
الامور الوقفية .

(المادة ٣٣)

صارت

على أصلها .

(المادة ٣٤)

صارت

على أصلها .

(المادة ٣٥)

صارت

تختص المحكمة الكلية الابتدائية بالحكم بصفة محكمة أول درجة في
جميع الدعاوى من أى نوع كانت غير الدعاوى المختصة بمحاكم الجزئيات
والمصالحات وتختص أيضا بالحكم بصفة ثانية درجة في الاحكام الغير الانتهائية
الصادرة من محاكم الجزئيات والمصالحات وفى جميع الاوامر الصادرة من
محكمة الامور المستعجلة .

حذفت .

(المادة ٣٦)

صارت

على أصلها .

﴿ المادة ٢٩ ﴾

ليس للخصم الذى يتطلب وضع يده على العقار وضعا قانونيا أن يطلب
أيضا الحكم بثبوت الملك له فاذا فعل ذلك سقط حقه في طلب وضع اليد .

﴿ المادة ٣٠ ﴾

ليس للدعى عليه في شأن وضع اليد على العقار ان يدعى بطلب ثبوت
الملك له قبل فصل التداعى في مادة وضع اليد ما لم يترك حقه في وضع اليد
ويسلم العقار بالفعل للخصم الآخر .

﴿ المادة ٣١ ﴾

تحكم المحكمة الابتدائية بصفة محكمة أول درجة في جميع الدعاوى
من أى نوع كانت غير الدعاوى المختصة بمحكمة المصالحات ومحكمة المواد
الجزئية وتختص أيضا بالحكم بصفة ثانية درجة في الاحكام الصادرة من محكمة
المواد الجزئية وفى الاوامر الصادرة من محكمة الامور المستعجلة .

﴿ المادة ٣٢ ﴾

القاضى المعين للمواد الجزئية يحكم بمواجهة الخصام بهيئة محكمة للامور
المستعجلة في المنازعات المستعجلة المتعلقة بتنفيذ الاحكام والسندات الواجبة
التنفيذ بشرط أن لا يتعرض في حكمه لتفسير تلك الاحكام ويحكم أيضا في
الامور المستعجلة التى يخشى عليها من فوات الوقت بحيث لا يكون لحكمه
تأثير في أصل الدعوى .

(المادة ٣٣)

تختص محكمة الاستئناف بالحكم في كافة الدعاوى التى حكمت فيها
المحكمة الابتدائية بصفة اول درجة .

تليت مقدمة الباب الثاني اصلا وتعديلا وتليت المادة ٣٤ من الاصل التي حذفها اللجنة وتقرر بالاغلبية موافقة ما رآته اللجنة من تعديل المقدمة وحذف المادة وهتان صورتا المقدمة وصورة المادة.

بحسب الاصل .

الباب الثاني

في رفع الدعوى وفي اختصاص المحاكم
بالنسبة لمركرها :

بحسب التعديل .

الباب الثاني

في اختصاص المحاكم بالنسبة لمركرها
وفي رفع الدعوى

صورة المادة ٢٥ التي حذفها اللجنة

رفع الدعوى يكون بتكليف المدعى عليه مباشرة بالحضور امام المحكمة

تليت المادة ٣٥ من الاصل التي صارت ٣٧ معدلة وهتان صورتاها اصلا ومعدلا :

بحسب الاصل .

(المادة ٣٥)

تكليف المدعى عليه بالحضور امام المحكمة يكون في الالوجه الآتية.
اولا - في مواد الحقوق الشخصية والمواد المتعلقة بالنقولات يكلف بالحضور امام المحكمة التي يكون محلها داخل في دائرة اختصاصها وان لم يكن له محل بالقطر المصرى فيكلف بالحضور امام المحكمة التابعة لدائرتها جهة اقامته واذا كانت الدعوى على جملة اشخاص فيكلف الجميع بالحضور امام المحكمة التي يكون في دائرتها محل احدهم .

ثانيا - في المواد المختصة بالمقار وفي المواد المتعلقة بوضع اليد يكلف المدعى عليه بالحضور امام المحكمة الكائنة في دائرتها المقار المتنازع فيه .

ثالثا - في مواد الشركة ما دامت قائمة ولم يحدد المدعى عليه انه شريك فيها يكلف بالحضور امام المحكمة التابع لدائرتها مركز الشركة وفي الدعوى المتعلقة بشركات السيكرتاه او لنقل او نحو ذلك يجوز تكليف المدعى عليه بالحضور امام المحكمة التابع اليها احد فروع الشركات المذكورة .

رابعا - في المواد المتعلقة بالتفليس يكلف المدعى عليه بالحضور امام المحكمة التي حكمت باشهار التفليس .

خامسا - في المواد التي سبق فيها الاتفاق على محل معين لتنفيذ عقد يكلف المدعى عليه بالحضور امام المحكمة التابع لدائرتها المحل المتفق عليه او امام المحكمة التابع لدائرتها محل الاصل .

سادسا - اذا طلب شخص غير حاضر في الخصومة على أنه ضامن فيما يتعلق بالدعوى المقامة أو في حالة حصول طلب من المدعى عليه على المدعى في اثناء الخصومة أو في حالة طلب شخص غير حاضر في الخصومة ليدخل فيها يكون تقديم تلك الدعوى الفرعية امام المحكمة المنظورة فيها الدعوى الاصلية ومع ذلك يجوز لمن طلب بدعوى كونه ضامناً أن يطلب برؤية الدعوى عليه بالمحكمة .

بحسب تعديل اللجنة .

(المادة ٣٧)

التي صارت

تكليف المدعى عليه بالحضور امام المحكمة يكون بالكيفية الآتية.

اولا - في مواد الحقوق الشخصية والمواد المتعلقة بالنقولات يكلف بالحضور امام المحكمة التي يكون محلها داخل في دائرة اختصاصها وان لم يكن له محل شرعى بالقطر المصرى فيكلف بالحضور امام المحكمة التابعة لدائرتها جهة اقامته بالقطر واذا كانت الدعوى على جملة اشخاص فيكلف الجميع بالحضور لاي محكمة كان محل احدهم تابعا لها .

ثانيا - في المواد المختصة بالمقار وفي المواد المتعلقة بتعيين الحدود او الانتفاع بالبناء او وضع اليد يكلف المدعى عليه بالحضور امام المحكمة الكائنة في دائرتها ذلك المتنازع فيه .

ثالثا - في مواد الشركات مادامت قائمة يكلف بالحضور امام المحكمة التابع لدائرتها مركز الشركة وفي الدعوى المتعلقة بشركات السيكرتاه او النقل او نحو ذلك يكلف بالحضور امام المحكمة التابع لدائرتها مركز الشركة او احد فروعها

رابعا - في المواد المتعلقة بالتفليس يكلف المدعى عليه بالحضور امام المحكمة التي حكمت باشهار التفليس .

خامسا - في المواد التي سبق فيها الاتفاق على محل معين لتنفيذ العقد يكلف بالحضور امام المحكمة التابع لدائرتها ذلك المحل أو امام المحكمة التابع لدائرتها المحل الاصلى للمدعى عليه .

سادسا - اذا طلب شخص غير حاضر في الخصومة على أنه ضامن فيما يتعلق بالدعوى المقامة أو في حالة حصول طلب من المدعى عليه على المدعى في اثناء الخصومة أو في حالة طلب شخص غير حاضر في الخصومة ليدخل فيها يكون تقديم تلك الدعوى الفرعية امام المحكمة المنظورة فيها الدعوى الاصلية ومع ذلك يجوز لمن طلب بدعوى كونه ضامناً أن يطلب

رؤية الدعوى عليه بالمحكمة التابع لها محله ويجب لطلبه اذا أثبت بالكتابة أو ظهر صريحا من أحوال القضية أن الدعوى الأصلية ما أقيمت إلا بقصد جلبه امام محكمة غير المحكمة التابع اليها .

سابعاً — في المواد التجارية يكلف المدعى عليه بالحضور امام المحكمة التابع لدائرتها محله أو المحكمة التابع لها المحل المقضى دفع القيمة فيه أو الذى حصل الاتفاق على تسليم البضاعة فيه أو المحكمة السكائن بدائرتها المحل المقضى دفع القيمة فيه .

ثامناً — دعاوى مداينى شركات التوفيقين تقام امام المحكمة التابع لدائرتها محل فتح التركة قبل تقسيمها وأما اذا كان سبق تقسيمها فتقام الدعوى امام المحكمة التابع لدائرتها محل أحد الورثة .

التابع لها محله ويجب لطلبه اذا اثبت بالكتابة أو ظهر صريحا من أحوال القضية أن الدعوى الأصلية ما أقيمت إلا بقصد جلبه امام محكمة غير المحكمة التابع اليها .

سابعاً — في المواد التجارية يكلف المدعى عليه بالحضور امام المحكمة التابع لدائرتها محله أو المحكمة التابع لها المحل الذى حصل الاتفاق وتسليم البضاعة فيه أو المحكمة السكائن بدائرتها المحل المقضى دفع القيمة فيه .

ثامناً — دعاوى مداينى شركات التوفيقين تقام امام المحكمة التابع لدائرتها محل فتح التركة قبل تقسيمها وأما اذا سبق تقسيمها فتقام الدعوى امام المحكمة التابع لدائرتها محل أحد الورثة .

الدين شرعاً (وباقي المادة تبقى حسب ما وضعته اللجنة .
(استحسن عام) .

رؤوف باشا — اذا وافق لدى الهيئة فلتزد على الفقرة الثامنة من تعديل اللجنة العبارة الآتية وهي (بحيث ان اقامة الدعوى لا يكون الا بعد ثبوت

تلى من الأصل لغاية المادة (٥٢) ومن التعديل لغاية المادة (٥٠) وتقرر بالأغلبية استحقاق ما رآته اللجنة وهذه الصور .
بحسب رأى اللجنة

حذفت .

(المادة ٣٦)
ورقة التكليف بالحضور يلزم أن تكون مشتملة على كافة ما يجب ذكره في الاوراق التى تعلن للاخصام ويجب زيادة على ذلك أن يبين فيها ما يأتى :
أولاً — موضوع الدعوى والاسباب المبينة عليها ولو بالإيجاز .
ثانياً — بيان المحكمة المختصة بالنظر فيها .
ثالثاً — اليوم والساعة المقضى حضور الاخصام فيهما .
(المادة ٣٧)

يشتمل علم الخبر على ما يأتى :
أولاً — التاريخ
ثانياً — اسم ولقب وصناعة أو وظيفة كل من المدعى والمدعى عليه ومحل كل منهما
ثالثاً — تعيين المحكمة المقضى حضور الاخصام امامها .
رابعاً — اليوم والساعة المقضى حضور الاخصام فيهما
خامساً — بيان الغرض القصد من الطلب بالإيجاز والاختصار
(المادة ٣٨)

تحرير علم الخبر يكون بمعرفة كاتب المحكمة ويجب الخصم أن يحضر امامه لذلك .

(المادة ٣٨)

ترفع الدعوى امام هذه المحاكم بتعريف من المدعى أو من وكيله الى رئيس المحكمة او بمكاتبة مبين بها موضوع الدعوى واسم المدعى والمدعى عليه ولقبها وصناعتها ومحل إقامة كل منهما أو بالمشافهة فان كان التعريف شفاهاً يجب على كاتب المحكمة عمل محضر مستوف لما ذكر .
وفي الحال يتحرر علم خبر الى المدعى عليه يشتمل على البيانات المذكورة ويتمين له اليوم والساعة اللذان يحضر فيهما الى المحكمة .

بحسب الأصل .

(المادة ٣٩)

على كاتب المحكمة أن يخصص دفتر قسيمة لذلك يقيد فيه البيانات المذكورة في المادة ٣٧ ثم يفصل إحدى القسيمتين ويسلمها لأحد المحضرين ويأمره بإعلانها للمدعى عليه .

بحسب رأى اللجنة .

(المادة ٣٩)

على كاتب المحكمة أن يخصص دفترين أحدهما جدول يقيد فيه رفع الدعوى في وقت حضور المدعى يقين في تاريخ رفعها واسم ولقب وصنعة ومحل إقامة كل من المدعى والمدعى عليه وموضوع الدعوى بالإنجاز والثاني دفتر قسيمة لأعلام الخبر تشتمل كل قسيمة على ثلاث نسخ يفصل منها اثنتان وتبقى الثالثة بالدفتر وتسلم . الاثنتان للمحضر وعلى المحضر أن يسلم إحداها للمدعى عليه ويعد الثانية لكاتب المحكمة بعد استيفاء عمله المقرر بالمادتين السادسة والسابعة وبالمادة ٤١ الآتية .

(المادة ٤٠)

إذا تعدد الخصام فالنسخ التي تستخرج تكون بقدر عددهم .

(المادة ٤١)

يجب على المحضر أن يذكر في نسختي علم الخبر المسلمتين له الجهة التي فيها حصل الاعلان والتاريخ والساعة الذين أجرى فيها ذلك واسم الشخص الذي سلمت اليه إحدى النسختين ثم يعيد النسخة الثانية الى كاتب المحكمة وعلى الكاتب المذكور أن ينقل منها صورة ما كتبه المحضر بها الى النسخة الثالثة الباقية بالدفتر وأن يقيد الدعوى في الحال بالجدول .

(المادة ٤٢)

مواعيد الحضور التي تتحدد تكون على حسب ما هوأت :
اولا -- في القضايا المدنية المرفوعة لحاكم الجزئيات والمصالحات ثلاثة ايام .
ثانيا -- في القضايا المدنية المرفوعة للمحاكم الكلية ومحكمة الاستئناف ثمانية ايام .
ثالثا -- في القضايا التجارية والمستعجلة المرفوعة لحاكم الجزئيات والمستعجلة أربعاً وعشرين ساعة .
رابعا -- في القضايا التجارية المرفوعة للمحاكم الكلية ومحكمة الاستئناف ثلاثة ايام

(المادة ٤٣)

يجوز في حالة الضرورة تنقيص تلك المواعيد من ثمانية ايام الى ثلاثة ايام الى اربع وعشرين ساعة ومن اربع وعشرين ساعة الى ساعة واحدة ويكون ذلك بأمر يصدر من قاضي الامور الوقتية ويعلن مع علم الخبر .

حذفت

(المادة ٤٠)

يجب على المحضر أن يذكر في علم الخبر الجهة التي فيها حصل الاعلان والتاريخ والساعة الذين أجرى فيها ذلك واسم الشخص الذي سلم إليه علم الخبر ثم يخبر كاتب المحكمة شفاهاً في أقرب وقت بما أجراه وعلى الكاتب أن يقيد في دفتر ما يخبره به ويضع المحضر امضاءه على ما يصير قيده من ذلك .

(المادة ٤١)

ميعاد الحضور يكون في الدعاوى المدنية ايام وفي الدعاوى المدنية ثمانية ايام وفي الدعاوى التجارية ثلاثة ايام وفي الدعاوى الجزئية اربعاً وعشرين ساعة .

(المادة ٤٢)

يجوز في حالة الضرورة تنقيص تلك المواعيد الى ثلاثة ايام كاملة في الدعاوى المدنية واربع وعشرين ساعة في الدعاوى التجارية ويجوز ايضاً تكليف المدعى عليه بالحضور امام المحكمة في ميعاد ساعة واحدة في المواد التجارية والجزئية والمستعجلة ويلزم في كل الاحوال ان يكون ذلك بأمر يصدر من القاضي المعين للأمور الوقتية ويعلن مع ورقة التكليف بالحضور .

(المادة ٤٣)

البحث عن الضرورة او عدمها والمعاذ من مراعاة المواعيد المقررة عند الاقتضاء يكونان من خصائص كاتب المحكمة في الاحوال التي يجوز فيها تكليف المدعى عليه بالحضور بمقتضى علم خبر .
ويعلن أمر المعاذ مع علم الخبر .

﴿ المادة ٤٤ ﴾

يجب على ذى الشأن من الاخصام أن يسلم الى كاتب المحكمة ورقة التكليف اليوم المعين لتقديم الدعوى بيوم واحد على الاقل وعلى الكاتب المذكور متى استلم تلك الورقة او اخبره المحضر بعد اعلان علم الخبر بما اجراه ان يقيد الدعوى في الحال في الجدول العمومي المعد لذلك في قلم كتاب المحكمة .
واذا كانت الدعوى اقتضت تكليف المدعي عليه بالحضور بميعاد ساعة واحدة فيكون قيدها في الجدول المذكور في نفس الجلسة .

الباب الثالث

في حضور الاخصام او وكلائهم

﴿ المادة ٤٥ ﴾

في اليوم المعين لتقديم الدعوى امام المحكمة يحضر الاخصام بانفسهم او من يوكلونه عنهم بمقتضى توكيل خاص بالقضية او عام في المرافعات امام المحاكم اما يجب عليهم دائما ان يحضر و بانفسهم امام قاضي المواد الجزئية في الدعاوى التي يحكم فيها انتهائيا ما لم يحدث لهم عذر يمنهم عن الحضور .

﴿ المادة ٤٦ ﴾

لا يقبل في التوكيل عن الاخصام الا من قبل لدى محكمة الاستئناف وتوفرت فيه شروط اللياقة والاستعداد التي تعين في أمر صدر فيما بعد .

﴿ المادة ٤٧ ﴾

يجب على الوكيل ان يثبت وكالته عن موكله ويجوز ان تكون ورقة التوكيل غير رسمية .

﴿ المادة ٤٨ ﴾

بمجرد صدور التوكيل من احد الاخصام يكون محل الوكيل هو المعتبر في احوال الاعلان وما يتفرع منها .

﴿ المادة ٤٩ ﴾

الخصم الذي لا يكون له وكيل ساكن بالبلدة الكائنة بها المحكمة يجب عليه ان يعين له محلا بالبلدة المذكورة والا فيعتبر اعلان الاوراق صحيحا بمجرد تسليمها على يد محضر في قلم كتاب المحكمة .

حذفت

الباب الثالث

في حضور الاخصام او وكلائهم

(المادة ٤٤)

كل من المدعي والمدعى عليه ملزوم ان يحضر بنفسه الى المحكمة في اليوم المعين او يرسل وكيل عنه ويده ورقة توكيل رسمية او غير رسمية .

حذفت

(المادة ٤٥)

يشترط في ورقة التوكيل غير الرسمية ان يكون مصدقا عليها اما من محكمة شرعية او من مصلحة مديرية او من جهة ادارية او من كاتب احدى المحاكم الاهلية

(المادة ٤٦)

تجددت

ويجب على كل من الاخصام او وكلائهم ان يستحضر معه جميع الاوراق والمستندات الخاصة بالدعوى

(المادة ٤٧)

على اصلها .

(المادة ٤٨)

الخصم الذي لا يكون له وكيل ساكن بالبلدة الكائنة بها المحكمة ولم يعين له محلا بالبلدة المذكورة يجب ان تعلن اليه الاوراق بواسطة تسليمها على يد محضر الى احدى جهات الادارة القريبة من مركز المحكمة لترسلها الى الجهة

بحسب الأصل.

بحسب رأى اللجنة :
الكائن في دائرتها محل المذكور فتسلمها اليه قبل حلول ميعادها بالكيفية
النصوص عنها بالمادتين السادسة والسابعة .

(المادة ٤٩)

على أصلها :

حذفت .

(المادة ٥٠)

إذا كان الخصم عذر مقبول يمنعه عن الحضور بنفسه جاز للمحكمة أن تعين
أحد قضاها ليرسم أقواله ويقيدها في محضر يوضع عليه امضاء كاتب
المحكمة الذي يستصحبه القاضي وامضاء أو ختم الخصم المسئول ان كان ممن
يكتب أو في مكانه الكتابة أو كان له ختم ويذكر في المحضر أسباب التأخير.

بحسب رأى اللجنة :

(المادة ٥١)

للقاضي المعين لذلك النظر فيما تقتضيه الحال من حضور الخصم الآخر وقت
سماع أقوال خصمه أو عدم حضوره .

أحمد عبد الغفار بك — الأحسن بقاء المادة حسب تعديل اللجنة :

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخفت وقررت بالأغلبية رأي حضرة أحمد عبد الغفار بك .

بحسب رأى اللجنة .

(المادة ٥٢)

على أصلها فقط حذفت منها كلمة (المستعجلة) .

(المادة ٥٣)

إذا طلب تأخير الدعوى الى جلسة أخرى فلا يجاب هذا الطلب إلا
لأسباب قوية توجب ذلك بعد سماع أقوال الخصم الآخر .

(المادة ٥٠)

لا يجوز لأحد قضاة المحاكم ولا للنائب العمومي عن الحضرة الخديوية ولا
لأحد وكلائه ولا لأحد المأمورين الموظفين بالمحاكم المذكورة ان يكون وكيلًا
في المرافعة أو المرافعة عن الخصام سواء كان بالشفاهة أو بالكتابة ولا بطريق
الافتاء ولو كانت الدعوى مقامة امام محكمة غير المحكمة التابع لها .

(المادة ٥١)

يجوز للمحكمة دائماً أن تحكم بحضور الأخصام بأنفسهم أمامها في يوم
تعيينه لذلك وحكمها بهذا الحضور لا يعلن على يد محضر إذا كانت الدعوى
مقامة بمواجهة الأخصام .

(المادة ٥٢)

إذا كان الخصم عذر مقبول يمنعه عن الحضور بنفسه جاز للمحكمة أن تعين
أحد قضاها ليرسم أقواله ويقيدها في محضر يوضع عليه امضاء كاتب المحكمة
الذي يستصحبه القاضي وامضاء الخصم المسئول ان كان ممن يكتب أو في مكانه
الكتابة ويذكر في المحضر أسباب التأخير.

تليت المادة ٥٣ من الأصل التي صارت (٥١) في التعديل وهاتان صورتاهما :

بحسب الأصل .

(المادة ٥٣)

للقاضي المعين لذلك النظر فيما تقتضيه الحال من حضور الخصم الآخر في
المحضر المذكور أو عدمه

رؤوف باشا — رأي تعديل المادة بما يوجب على القاضي أخذ الخصم لحضور
السؤال من خصمه وأخذ أحد الحكماء معه أيضا .

ابراهيم حليم باشا — إذا تحسن يجعل للخصم الخيار في التوجه وعدمه .

تلى لغاية المادة ٩٨ من الأصل والمادة (٧٦) من التعديل وقررت الأغلبية استحسان ما رآته اللجنة وهذه الصور .

بحسب الأصل .

(المادة ٥٤)

تحصل المرافعة في دعاوى المستعجلة بالجلسة التي تقدم فيها الدعوى أو
في الجلسة التالية لها إذا اقتضى الحال ويراعى في ذلك ترتيب قيدها في الجدول .

(المادة ٥٥)

إذا طلب تأخير الدعوى إلى جلسة أخرى فلا يجاب هذا الطلب إلا
لأسباب قوية ومع ذلك إذا عارض أحد الأخصام فيه لا يسوغ التأخير إلا
بمقتضى حكم تبين فيه الأسباب التي بني عليها .

بحسب الأصل

(المادة ٥٦)

يجوز للمحكمة أن تعين في ترتيبها جزء من الجلسة بعد تقديم القضايا
لسماع الدعاوى التي تمكن المرافعة فيها بأقوال مختصرة .

(المادة ٥٧)

الدعاوى غير المستعجلة يجري قيدها في جدول مخصوص على حسب
ترتيب تواريخ الأوامر الصادرة بقيدها

(المادة ٥٨)

يجب على الخصام حال تقديم الدعوى أن يبدوا ما عندهم من الأقوال
فيها سواء كان بالكتابة أو بالشفاهة وعلى كاتب المحكمة أن يكتب خلاصة
ما يديه كل منهم في حالة المشافهة .

(المادة ٥٩)

يجوز للمحكمة في الدعاوى المدنية التي لا يخفى عليها من فوات الوقت أن
تعطى مهلة للمدعى عليه لابتداء ما عنده من الأقوال

(المادة ٦٠)

تكون المرافعات علانية الا في الأحوال التي تأمر المحكمة بإجراء
المرافعة فيها سراً سواء كان من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصام
محافظة على النظام العمومي أو مراعاة للآداب

(المادة ٦١)

لا تجوز المقاطعة على الخصام أو وكلائهم في أثناء كلامهم ولا منعهم عنه
إلا إذا تعدوا على النظام العمومي أو على أشخاص خارجين عن الدعوى

(المادة ٦٢)

ليس للخصام أن يطلبوا إعادة الاستماع اليهم بعد اعطاء أجوبتهم في
ثاني مرة

(المادة ٦٣)

يكون المدعى عليه آخر من يتكلم

(المادة ٦٤)

ضبط وربط الجلسة منوطان برئيسها بحيث يكون له أن يخرج منها من
يحصل منه تشويش يخل بالنظام

بحسب رأى اللجنة .

حذفت .

حذفت .

(المادة ٥٤)

صارت

الخصام أو وكلائهم في حال تقديم الدعوى مكلفون بإبداء جميع
ما عندهم من الأقوال فيها سواء كان بالكتابة أو بالشفاهة وأن يقدم كل منهم
الأوراق والمستندات بالجلسة .
وعلى كاتب المحكمة أن يكتب خلاصة ما يديه كل منهم في حال المشافهة
ويوضح بيان الأوراق والمستندات في المحضر .

حذفت

(المادة ٥٥)

تكون المرافعات علانية الا في الأحوال التي يجب إجراء المرافعة فيها
سراً محافظة على النظام العمومي أو مراعاة للآداب

(المادة ٥٦)

لا تجوز المقاطعة على الخصم في أثناء كلامه ولا منعه عنه الا اذا خرج
عن موضوع الدعوى أو تعدى على النظام العمومي

(المادة ٥٧)

يكون المدعى أول من يتكلم ويصده المدعى عليه ثم المدعى فالمدعى عليه
ولا يجوز لهم طلب إعادة سماع أقوالهم بعد أجوبتهم في ثاني مرة

حذفت .

(المادة ٥٨)

ضبط وربط الجلسة منوطان برئيسها بحيث يكون له أن يخرج منها من
يحصل منه تشويش يخل بنظامها

بحسب الاصل .

بحسب رأى اللجنة

فإذا وقعت مخالفة أو جنحة أو جناية من أحد بالجلسة يأمر رئيسها بكتابة محضر في الحال ويرسله الى قلم النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية التابع لدائرتها مركز المحكمة الواقع بها ذلك ويجوز لذلك الرئيس أن يأمر بالقبض على المتلبس بالجناية أو الجنحة (إذا كان القانون يعاقب عليها بالحبس من ستة شهور فأكثر أو إذا كان الفاعل ممن يحتمل فراره لو أخلى سبيله ثم يرسله أيضا الى ذلك القلم

﴿ المادة ٦٥ ﴾

حذفت

إذا حصل هذا التشويش من أحد أرباب الوظائف بالمحكمة يجوز الحكم عليه بالعقاب التأديبي في حال انعقاد الجلسة

﴿ المادة ٦٦ ﴾

حذفت

يأمر رئيس الجلسة بكتابة محضر بما يقع من الجنايات أو الجنح فيها ويأمر أيضاً بالشروع في التحقيق الذي يمكن اجراءه في حال انعقادها

(المادة ٦٧)

حذفت

إذا اقتضى الحال للقبض على من تقع منه الجناية أو الجنحة في الجلسة فيأمر رئيسها بذلك ويجرى وضعه في دار السجن بناء على طلب وكيل النائب العمومي بمجرد الاطلاع على ذلك الأمر

(المادة ٦٨)

حذفت

يجوز للمحكمة ان تحكم بالحبس مدة أربع وعشرين ساعة على من يقع منه تشويش في الجلسة وينفذ حكمها في الحال وان تحكم أيضاً بالعقوبات المقررة قانوناً على من تقع منه جنحة في الجلسة سواء كانت في حق المحكمة أو أحد قضاتها أو أحد المأمورين الموظفين بالمحاكم

(المادة ٦٩)

حذفت

الجنح التي لم يحكم فيها في حال انعقاد الجلسة أو انتهت الجلسة ولم تعين المحكمة جلسة أخرى للحكم فيها يكون النظر فيها على حسب الأصول المعتادة

(المادة ٥٩)

فإذا وقع التشويش بالجلسة من أحد الموظفين بالمحكمة وجب على رئيس الجلسة عمل المحضر بما يقع ومحويل محاكمة ذلك الموظف على التأديب هذا الباب بما فيه من المادة ٧٠ لغاية المادة ٩١ حذف ويجدد بدله الباب الآتي بما فيه من المادة ٦٠ لغاية (٦٩)

الباب الرابع

في التحقيق

(المادة ٦٠)

الدعوى التي يترأى لها كما بعد المرافعة فيها أنها تستلزم زيادة الشرح والتفصيل لاجل تنويرها وصلاحياتها للحكم يجوز تأخير الحكم فيها لجلسة ثانية فإن كانت الدعوى منظورة بمحاكم المصالحات والجزئيات يتنبه على الاخضام بأن يقدم كل منهم للمحكمة في ظرف ثلاثة أيام تقريراً مشتملاً على جميع أقواله ومستنداته وإن كانت منظورة بالمحاكم الكلية يتنبه على أحد الاخضام بأن يعلن خصمه الآخر في ظرف ثمانية أيام بتقرير يشتمل على تفصيلات دعواه وأوجه مستنداته ويرفق معه حافظة ببيان جميع الأوراق والمستندات ويرسله اليه ويأخذ منه وصلاً باستلامه ذلك على نسخة ثانية من التقرير يسلمها مع الأوراق والمستندات الى قلم كتاب المحكمة في الميعاد المرقوم

وموجب في هذه الحالة على الخصم الآخر ان يجاوب على تقرير خصمه بكتابة تقرير يرسله اليه في مسافة ثمانية أيام أيضاً يشتمل على أقواله ومستنداته ويرفق معه حافظة كذلك ويأخذ وصلاً باستلامه على النسخة الثانية التي تسلم مع الأوراق والمستندات لقلم الكتاب في الميعاد وعلى قلم الكتاب توصيل جميع هذه الأوراق الى رئيس الجلسة .
فاذا امتنع أحد الاخضام عن استلامه نسخة التقرير المرسلة اليه من قبل خصمه يجب تسلمها الى قلم المحضرين لاعلانها .

(المادة ٦١)

لكل من الاخضام الحق في الاطلاع على أوراق ومستندات خصمه بالجلسة وقلم الكتاب ونسخ صورة ما يلزمه منها بنير رسم الا اذا طالب التصديق عليها .

(المادة ٦٢)

بعد مضي المواعيد المحددة لتقديم التقارير من الخصمين سواء قدم كل منهما تقريره أو أحدهما يطلب رئيس المحكمة بموجب اعلام خبر حضورهما امامه في ميعاد محدد ومن يحضر منهما تسمع أقواله وبعد اثبات ذلك في محضر يمين ذلك الرئيس في الحال اليوم والساعة اللذين يحضران فيها للمحكمة بنير اعلان ذلك .

فاذا تأخر احدهما أو كلاهما عن الحضور امام رئيس المحكمة ولم يرسل وكيلاه عنه يجب على الرئيس أن يعلنهما أو المتأخر منهما بالميعاد الذي حدده لحضورهما بجلسة المحكمة بمقتضى اعلام خبر يسلم قبل الجلسة بثلاثة أيام على الأقل .

(المادة ٦٣)

في اليوم المعين لحضور الاخضام بجلسة المحكمة تتلى تقاريرهم ومستنداتهم بها ويؤذن لكل منهم أن يتكلم شفاهاً فيما يتعلق بها مرة واحدة .

الباب الرابع

في التحقيق بالكتابة

(المادة ٧٠)

إذا كانت الدعوى تستلزم زيادة الشرح والتفصيل أو تقتضي الاثبات يجوز للمحكمة في أي حالة كانت عليها تلك الدعوى ان تنتدب لتحقيقها أحد قضاتها بأمر يصدر منها مشتملاً على بيان الاسباب التي بني عليها

(المادة ٧١)

يجب على القاضي المنتدب لتحقيق أن يعين بمقتضى قرار يكتب بذيل الأمر الصادر من المحكمة اليوم والساعة اللذين يجب تكليف الاخضام بالحضور فيها أمامه ويجوز في هذه الحالة أن يكون التكليف بالحضور بمقتضى علم خبر

(المادة ٧٢)

مضى حضر الاخضام امام قاضي التحقيق بين المدعي الاسباب البنية عليها دعواه بعبارة صريحة مشتملة على الاحوال الخاصة بالدعوى المذكورة ويقدم المستندات المؤيدة لها ويبين أيضاً أوجه الثبوت التي يرغب اثبات دعواه بواسطتها وبعد ذلك يبدى المدعى عليه أوجه الدفع ويبين أوجه الثبوت ويقدم أيضاً مستنداته ويجوز لكل من الاخضام أن يوجه للآخر الأسئلة التي يرى له لزوم توجيهها اليه في شأن الوقائع المتعلقة بالدعوى أو بأوجه المدافعة ويجب على القاضي أن يهتم دائماً بجعل وقائع الدعوى ظاهرة واضحة ولذلك يجوز له أن يوجه للاخضام الاسئلة التي يرى له لزوم توجيهها اليهم لظهور الحقيقة ويأمر بحضورهم بأنفسهم امامه اذا اقتضى الحال ذلك .

ويذكر جميع ذلك بمحضر يكتب في دفتر معد للمحاضرات التي من هذا القبيل .

(المادة ٧٣)

يجب على قاضي التحقيق بعد اجراء ما تقرر في المادة السابقة أن يسعى في المصالحة بين الاخضام فان تيسر حصول الصلح بينهم يحرر محضراً بما وقع الاتفاق عليه وبعد تلاوته يضع كل من الاخضام امضاءه أو ختمه وإن لم يكن لهم اختام ولم يعرفوا الكتابة يذكر ذلك في المحضر .

ويكون المحضر المذكور في قوة سند واجب التنفيذ وعلى الكاتب أن يسلم صورة منه بالكيفية والاوزاع المقررة فيما يتعلق بالاحكام .

(المادة ٧٤)

إذا لم يتيسر حصول الصلح بين الاخضام يذكر ذلك بمحضر التحقيق ويجوز أن يعطي للمدعى ميعاد لا يتجاوز خمسة عشر يوماً ليبدى ملحوظاته

بموجب رأى اللجنة .

(المادة ٦٤)

الدعوى التي يترأى بعد المرافعة فيها أنها تحتاج لاجراءات الثبوت فعلى المحكمة اجراؤها بجلستها بالطريقة القانونية ويجوز للحاكم الكلية تعيين أحد قضاتها لاجراء ذلك بأمر يصدر منها مشتملا على بيان الاسباب وبيان العمل المقضى اجراؤه عن يده .

(المادة ٦٥)

في حالة ما اذا عينت المحكمة أحد قضاتها يجب عليه قبل أن يشرع في اجراء العمل الذى انتدب لاجله أن يسعى في المصالحة بين الاخصام فان تيسر الصلح وجب تحرير محضر بالكيفية المقررة بالمادة ٢٩ من هذا القانون والا يشرع في اجراء التحقيق الذى انتدب لاجله ويكون السير فيه على مقتضى القواعد المقررة لذلك .

(المادة ٦٦)

اذا لم يحضر المدعى عليه امام قاضى التحقيق بعد تكليفه بالحضور على حسب القانون ولم يعين وكيل عنه ولم يرسل مكتابة بالاعذار التي منعت عن الحضور يذكر غيابه في المحضر ويشرع القاضى في اجراء العمل المحال عليه من المحكمة بناء على طلب المدعى ذلك اما لو ارسل مكتابة بالاعذار القانونية التي آخرته او رأى القاضى ان الاصول المقررة لتكليفه بالحضور لم تستوف بأمر يطلب حضوره مرة ثانية ويمين اليوم والساعة اللذين يحضر فيها .

(المادة ٦٧)

اذا لم يحضر المدعى في اليوم المعين امام قاضى التحقيق وطلب المدعى عليه من القاضى أن يشرع في العمل المحال عليه او ان يكتب محضرا بثبوت الغيبة لاجل اعادة الدعوى الى المحكمة وجب على القاضى اجابة طلب المذكور .

(المادة ٦٨)

متى تم القاضى عمله على وجه ما تقدم يعين اليوم والساعة اللذين يحضر بها الاخصام امام هيئة المحكمة ويعلمهم بذلك اذا كانوا حاضرين فان كان حدهم غائبا يجب اعلانه على موجب ما تقرر بالمادة ٦٢ .

(المادة ٦٩)

على القاضى كتابة تقرير يشتمل على وقائع الدعوى والأعمال التي انتدب لأجلها وأجراها وعلى مستندات الأخصام وطلباتهم وفي اليوم المعين لحضور الأخصام بجلسة المحكمة يقدم لها القاضى جميع أوراق الدعوى وتقريره بعد أن يتلو في الجلسة بغير أن يبدى رأيه في ذلك

بموجب الاصل .

عن أجوبة المدعى عليه ووجه الدفع التي ابداهها وكذلك يجوز أن يعطى للمدعى عليه ميعاد مساو للميعاد المذكور اذا طلب ذلك ليبدى ما ينفي ملحوظات المدعى .

(المادة ٧٥)

اذا رفع المدعى عليه عند حضوره في أول مرة امام قاضى التحقيق مسألة عدم اختصاص المحكمة بالدعوى المرفوعة لها أو طلب إحالة هذه الدعوى على محكمة أخرى مرفوعة اليها تلك الدعوى أو دعوى ثانية مرتبطة بها وجب على قاضى التحقيق أن ينظر في ذلك وان ظهر له صحة ما أبداء المدعى عليه من أوجه الدفع يحيل الأخصام فوراً على المحكمة الابتدائية وبعين الجلسة التي يحضرون فيها امام تلك المحكمة للحكم في الأوجه المذكورة .
وأما اذا تراءى له عدم صحة تلك الأوجه فيأمر بصرف النظر عنها ويستمر في تحقيق الدعوى بدون أن يصدر حكماً فيما يتعلق بأوجه الدفع انما يكون للمدعى عليه الحق في المرافعة في الأوجه المذكورة امام المحكمة الابتدائية متى رفعت لها الدعوى .

(المادة ٧٦)

يجوز لقاضى التحقيق مع ذلك ان يوقف في أى وقت كان ولو من تلقاء نفسه سير التحقيق ويحيل الاخصام على المحكمة الابتدائية اذا ظهر له عدم اختصاص المحكمة بالدعوى بناء على ما تقرر في مادتي ١٥ و ١٦ من الدكرتين الصادر بترتيب المحاكم .

(المادة ٧٧)

اذا ادعى المدعى عليه عند حضوره في اول مرة امام قاضى التحقيق ان له حقاً في استحضار شخص غير حاضر في الخصومة على انه ضامن وجب على القاضى أن يصدر امراً بتكليف الشخص المذكور بالحضور ويعين اليوم والساعة اللذين ينبغي حضور ذلك الشخص فيها أمامه ويؤخر استمرار التحقيق في الدعوى الاصلية وعلى كاتب المحكمة ان يعلن الى الشخص المطلوب حضوره على انه ضامن صورة الأمر الصادر من قاضى التحقيق بتكليفه بالحضور وصورة محضر التحقيق وصورة العريضة المقدمة من المدعى في الدعوى الاصلية بطلب حضور المدعى عليه .

(المادة ٧٨)

اذا أراد أحد الاخصام اثبات شيء بالبينه وجب على القاضى ان يلخص الوقائع المراد اثباتها كل واحدة على انفرادها وان لم تحصل معارضة في جواز قبول ذلك الاثبات ولا في تعاق تلك الوقائع بالدعوى يطلب القاضى من الخصم الذى طلب الاثبات بالبينه ان يبين اسم ولقب وصناعة أو وظيفة كل من الشهود والمستشهد بهم ومحل وطن أو اقامة كل منهم ثم يأمر بتكليف الشهود بالحضور أمامه اذا اقتضى الحال ذلك لسامع شهادتهم في اليوم والساعة اللذين يعينهما لذلك

ويكون تكليف الشهود بالحضور بمعرفة أحد المحضرين بواسطة اعلانهم بالأمر الصادر من القاضى بطلبهم

وان طلب الخصم الآخر بعد تحقيق الثبوت اجراء تحقيق نقي فيكون العمل في ذلك على حسب ما سبق بيانه

بحسب الأصل .

﴿ المادة ٧٩ ﴾

إذا كلف أحد الخصام الخصم الآخر باليمين الحاسمة للنزاع وقبل هذا الخصم ذلك فعلى القاضي أن يضع صيغة السؤال المراد الاستحلاف عليه بعبارة صريحة ويسمع الحلف ويذكر أداء اليمين في محضر الجلسة

﴿ المادة ٨٠ ﴾

يجوز أيضاً للقاضي أن يأمر بتعيين أهل خبرة إذا اتفق الاخصام على ذلك ويجب عليه في هذه الحالة أن يبين بعبارة صريحة المواد المقتضى اخذ قول أهل الخبرة عنها ويبين من تلقاء نفسه واحداً أو ثلاثة من أهل الخبرة على حسب أهمية الدعوى ان لم تتفق الاخصام على انتخاب الأشخاص المقتضى تعيينهم وعليه أيضاً أن يبين اذا كان تقرير أهل الخبرة يقدم له بالكتابة أم شفاهة بحضور الاخصام ويعين اليوم والساعة اللذين يجب حضور الاخصام سيها لسماع تلاوة تقرير أهل الخبرة ان كان بالكتابة أو للحضور في القائه ان كان شفاهة ثم يستمر بعد ذلك في التحقيق

وعلى أهل الخبرة أداء اليمين أمام قاضي التحقيق

(المادة ٨١)

إذا حصلت في الأحوال المبينة بالثلاث مواد السابقة معارضة في جواز الاثبات بالبينة أو حلف اليمين أو تعيين أهل الخبرة وجب على القاضي أن يحيل الاخصام على المحكمة الابتدائية بشرط تعيين الجلسة التي يحضرون فيها أمام تلك المحكمة للحكم في المعارضة ويجوز للمحكمة حينئذ أن تحكم في المعارضة وفي الدعوى الأصلية أيضاً اذا تراءى لها انها صالحة للحكم فان حكمت في المعارضة فقط تحيل الاخصام ثانياً على القاضي للاستمرار على اجراء التحقيق بشرط أن تعين اليوم والساعة اللذين يجب عليهم الحضور فيها أمام القاضي المذكور

﴿ المادة ٨٢ ﴾

يجوز لقاضي التحقيق أن يتوجه مع الكاتب الى المحل الواقع في شأنه التنازع اذا رأى لزوماً لذلك .

وفي مثل هذه الحالة يعين اليوم والساعة اللذين يتوجه فيهما ويخبر بهما الاخصام لحضورهم ويحرر محضراً بما ثبت لديه .

(المادة ٨٣)

إذا أنكر أحد الاخصام الخط أو الامضاء أو الختم المشتمل عليه سند غير رسمي من شأنه أن يؤثر في الحكم في المنازعة فيجب على القاضي بعد تبين حالة السند المذكور ووضع علامة وامضاء الكاتب عليه أن يشرع في اجراء التحقيق

بحسب رأى اللجنة .

بحسب الأصل .

على حسب المقرر في هذا القانون وبين لتلك واحد أو ثلاثة من أهل الخبرة واليوم والساعة الذين يحضر فيها الخصام أمامه للاتفاق على الأوراق التي تحصل المضاهاة عليها ويكون طلب حضور أهل الخبرة بخطاب من الكاتب .

(المادة ٨٤)

إذا دعى أحد الخصام بتزوير ورقة مقدمة في القضية يقيد القاضي في محضر الجلسة تقرير الخصم الذي يريد ابداء دعواه بتزوير تلك الورقة وبين حالتها ويصير وضع علامة وامضاء الكاتب عليها ثم يطلب من الخصم المذكور أن يبين الأدلة المرتكن عليها في دعواه وتذكر هذه الأدلة بالمحضر ويحيل بعد ذلك الخصام على المحكمة الابتدائية بشرط تعيين الجلسة التي يحضرون فيها أمام تلك المحكمة لاستيفاء الاجراءات المتعلقة بالتزوير على حسب ما تقرر في المادة ٢٨٢ من هذا القانون والمواد التالية لها .

وعلى الكاتب أن يرفق بأوراق الدعوى صورة من المحضر ويرسل فوراً صورة ثانية بقلم النائب العمومي بتلك المحكمة .

(المادة ٨٥)

مضى التحقيق يصدر القاضي أمراً بانتهائه وبين فيه الجلسة التي يلزم حضور الخصام فيها أمام المحكمة وتعلن صورة ذلك الأمر قبل الجلسة بثلاثة أيام بالاقبل للخصم الذي لم يحضر في وقت صدوره . ويجب على الكاتب أن يرفق بأوراق الدعوى صورة جميع محاضر التحقيق .

(المادة ٨٦)

وفي اليوم المعين للحضور أمام المحكمة يقدم القاضي الجلسة تقريراً مشتملاً على ملخص ما أبداه كل من الخصام من الطلبات والأدلة بشرط أن لا يبدى رأياً في الدعوى وبعد للرافعة يجوز لكل واحد من الخصام أن يقدم في الجلسة تقريراً مشتملاً على ملخص وقائع الدعوى وأقواله وطلباته فيها والأسباب المبنية عليها تلك الأقوال والطلبات .

(المادة ٨٧)

إذا لم يحضر المدعى عليه أمام قاضي التحقيق بعد تكليفه بالحضور على حسب القانون يذكر غيابه في المحضر ويسمع القاضي أقوال المدعى ويستلم الأوراق التي يقدمها ثم يحيل الخصام على المحكمة الابتدائية بشرط تعيين الجلسة التي يجب عليهم الحضور فيها أمامها وتعلن صورة الأمر الصادر بحالة الخصام على المحكمة الابتدائية الى النائب بمعرفة الكاتب قبل الجلسة بثلاثة أيام بالاقبل .

(المادة ٨٨)

إذا رأى قاضي التحقيق أن الأصول للفرقة لتكليف المدعى عليه بالحضور

بحسب الأصل .

لم تستوف يأمر بطلب حضور الغائب مرة ثانية ويمين اليوم والساعة الذين يجب الحضور فيها .

(المادة ٨٩)

إذا لم يحضر المدعى بحكم قاضى التحقيق بإبطال المرافعة ويجوز له أيضاً بناء على طلب المدعى عليه أن يحكم على المدعى بأن يدفع للمدعى عليه المذكور مبلغاً ما بصفة تعويض .
ولا يقبل الطعن في هذا الحكم بأي طريقة كانت .

(المادة ٩٠)

يجب على قاضى المواد الجزئية أيضاً أن يسعى في المصالحة بين الخصام في أول جلسة يحضرون فيها امامه فان تيسر حصول الصلح بينهم يحضر محضراً بذلك كما ذكر في المادة (٥٢) ويكون المحضر المذكور في قوة سند واجب التنفيذ .

(المادة ٩١)

إذا قدمت لقاضى المواد الجزئية دعوى تقتضى اجراء تحقيق وجب على القاضى المذكور أن يراعى ما تقرر في المواد السابقة متى كانت الاجراء بموجبها واجبا .

الباب الخامس

في الاحكام

(المادة ٩٢)

الاحكام تصير المداولة فيها ويكون تحريرها والنطق بها في الجلسة التي حصلت فيها المناقشة والمرافعة .

(المادة ٩٣)

يجوز مع ذلك للمحكمة أن تؤخر صدور الحكم في الدعوى لجلسة أخرى بميعاد ثمانية أيام .

(المادة ٩٤)

إذا اقتضى الحال تأخير صدور الحكم مرة ثانية فيصير التعريف والتنبيه بذلك في الجلسة مع تعيين اليوم الذى يكون فيه صدور الحكم وتذكر اسباب التأخير بالدقتر المعد لقيد مداولات المحكمة .

(المادة ٩٥)

لا يجوز للمحكمة أن تسمع توضيحات من أحد الخصام ولا من أحد وكلائهم في حال المداولة باودة المشورة الا بحضور الخصم الآخر .

الباب الخامس

في الاحكام

(المادة ٧٠)

بعد تمام المرافعة في القضية تصير المداولة فيها إما بالجلسة أو باودة المشورة ويصدر الحكم في الحال وينطق به في الجلسة العلانية .

(المادة ٧١)

على أصلها .

(المادة ٧٢)

على أصلها وزيد على آخرها جملة (ولا يتأخر الميعاد المذكور زيادة عن ثمانية أيام اخر)

(المادة ٧٣)

إذا اقتضت الحال استيضاح أمر من أحد الخصام في أثناء المداولة بالجلسة أو باودة المشورة أو طلب أحد الخصام ابداء ايضاحات باودة المشورة فعلى كلا الحالتين لا تسمع أقوال أحد الخصام بغير وجود الآخر معه

(المادة ٩٦)

لا يسوغ في وقت المداولة قبول تقرير أو مذكرة أو ورقة من أحد
الانضمام بدون اطلاع الخصم الآخر عليها مقدماً .

(المادة ٩٧)

يجمع الرئيس الآراء بعد المداولة مبتدئاً بالعضو الأصغر سنأثم يعطى
رأيه في الآخر .

(المادة ٩٨)

تصدر الاحكام باجماع الآراء أو بأغليتها .

(المادة ٧٤)

على أصلها وزيد في آخرها جملة والتأشير منه عليها بما يدل على ذلك .

(المادة ٧٥)

على أصلها .

(المادة ٧٦)

على أصلها

تليت المادة (٩٩) وتعديلها الذي صار (٧٧) وهاتان صورتها أصلاً ومعدلاً .

بحسب الاصل .

(المادة ٩٩)

إذا تشعبت الآراء لأكثر من رأيين فالفريق الأقل عدداً أو الفريق
الذي من ضمنه العضو الأقل مدة يلزم أن ينضم لإحدى الرأيين الصادقين من
الأكثر عدداً .

بحسب المعدل .

(المادة ٧٧)

إذا تشعبت الآراء لأكثر من رأيين بالتساوي وجب على الفريق
الأقل سنأ أو مدة أن ينضم إلى فريق آخر حتى توجد أغلبية فإذا تشعبت
الآراء بغير تساوي لأكثر من رأيين لزم على الفريق الأقل عدداً أن ينضم
إلى فريق آخر .

صباحاً وحيث لم يتمكن من انتظار التصريح من هيئة المجلس فقد اعرضت هذا
لسعادتكم بالكيفية راجياً قبول المعذرة افندم .

صورة مكتوبة من حضرة احمد صوفاني بك في تاريخه .

نبدي لسعادتكم انه طرأ علي عذر ضروري جداً يوجب بتوجهي للناحية
حسب ما ورد لنا منها وهما نحن متوجهون اليها الآن لقضاء هذا العذر وعودتنا
للمجلس بالثاني فترجو سعادتكم قبول عذرتنا افندم .

صورة تلفراف من حضرته في ١٩ فبراير سنة ١٨٨٧ .

سبب تأخيري عن الحضور هو عذر ضروري باطني وبصره فنه نحضر
بدون تأخير .

صورة مكتوبة من حضرة السيد عبد الباقي افندي البكري في ٢٧ جمادى
الاولى سنة ١٣٠٤

لقد وردت تذكرة سعادتكم اليانا بشأن حضورنا في جلسة يوم السبت
٢٦ الجاري وحيث اني ما زلت لالان منحرف الصحة فيمنه تعالى عند شفائنا
نحضر افندم .

رؤوف باشا — رأيي انه اذا تشعبت الآراء لأكثر من رأيين فالفريق
الأقل عدداً ينضم لاحدها وان كان التشعب حاصل في حالة التساوي اي انه
ليس موجوداً فريق أقل عدداً فيجب استحضار أحد القضاة الآخر في اودة
المشورة ويؤخذ رأيه للترجيح .

تقرر بالأغلبية استحسان رأي سعادته وان تكون المادة بهذه الصورة .

إذا تشعبت الآراء لأكثر من رأيين وجب على الفريق الأقل عدداً ان
ينضم إلى فريق آخر حتى توجد الأغلبية اما ان كان التشعب حاصل في حالة
التساوي وجب استدعاء أحد القضاة الذين لم يحضروا المرافعة ويؤخذ رأيه
بلودة المشورة للترجيح .

سعادة الرئيس — بما ان الوقت أزف وموجود بعض تذكار وغيره من
حضرات الاعضاء فلتتل لعلم الهيئة بها .

صورة مكتوبة من حضرة محمد شواربي بك في ١٩ جمادى الاولى سنة ١٣٠٤

المكتوبة المذكورة من حضرة مصطفى بك خليفه .

حيث وصلني في هذا اليوم تلفراف من بلدنا بطلب سرعة حضوري
وبالطبع ان ذلك تسبب عن امرهم فلذلك التزمت ان اتأهب الى السفر

صورة مكاتبة من حضرة السيد محمد افندي العباسي في تاريخه

ورد لهذا الطرف افادة سعادتك المؤرخة ٢٦ جمادى الأولى سنة ١٣٠٤

نمرة ١٤٩ بطلب حضوري الى المجلس رياسة سعادتك في باكر هذا التاريخ

حسب الجارى وحيث انه حاصل عدم صحة وانتظام في الجسم تؤمل قبول

العذر الموجود الآن المقتضى للتأخر ولزم تحريره اخطاراً بذلك افندم .

ثم ان سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٨

ختم

امضاء

(على شريف)

(حسين يسرى)

نمرة ٣ شطب ٦

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الثلاثاء ٢٩ جمادى الأولى سنة ١٣٠٤ (٢٢ فبراير سنة ١٨٨٧)

سعادة الرئيس — بما أنه تم في الجلسة الماضية من مشروع تعديل قانون المرافعات لحد المادة ٩٩ من الأصل و٧٧ من تعديل اللجنة فليت في هذه الجلسة من ابتداء للمادة ١٠٠ من الأصل التي صارت في التعديل ٧٨ وأقرتها اللجنة على أصلها .

(المادة ٧٨)

على أصلها .

فتحت الجلسة الساعة ٥ تحت رئاسة سعادتلو علي شريف باشا رئيس المجلس وبحضور حضرة جبرائيل كجيل بك مندوب نظارة الحفانية .

تلى محضر الجلسة الماضية فتصدق عليه .

تليت المادة ١٠٠ التي صارت ٧٨ وهذه صورتها :

(المادة ١٠٠)

ومع ذلك لا يكون هذا الفريق ملزماً بالانضمام للذكور إلا بعد أخذ الآراء مرة ثانية .

أحمد بك عبد الغفار — اللزم والحالة هذه أن تكون المادة المذكورة بالصورة الآتية (ومع ذلك لا يكون الاجراء بمقتضى المادة السابقة إلا بعد أخذ الآراء مرة ثانية .
(استحسان بالأغلبية)

تليت المادة ١٠١ التي صارت في تعديل اللجنة ٧٩ وأقرتها اللجنة على أصلها وهذه صورتها:

(المادة ٧٩)

على أصلها .

(المادة ١٠١)

يشترط في القضاة الذين يحكمون في الدعوى سبق حضورهم جميعاً في الجلسة التي حصلت فيها المرافعة والا كان الحكم لاغياً .

أحمد بك عبد الغفار — اذا وافق فلترد فقرة على المادة بالصورة الآتية:
(انما يستثنى من هذا الشرط القاضى الذى يطلب باودة المشورة لترجيح الآراء حال تشعبها .
(استحسان بالأغلبية)

تلى من الأصل لغاية المادة ١٦٣ ومن تعديل اللجنة لغاية المادة ١٣٠ وقررت الهيئة بأغلبية الآراء استحسان مآرائه اللجنة وهذه صورة ذلك .

(المادة ٨٠)

على أصلها .

(الأصل)

(المادة ١٠٢)

ويجب أيضاً أن يكونوا حاضرين تلاوة الحكم وأن تكون تلاوته في جلسة علانية .

الأصل .

التعديل

(المادة ١٠٣)

(المادة ٨١)

ومع ذلك اذا حصل لأحد القضاة مانع لا يمكن دفعه يمنعه عن الحضور وقت التلاوة فيكتفى الحال بأن يضع ذلك العضو امضاءه على نسخة الحكم الاصلية قبل تلاوته .

(المادة ١٠٤)

(المادة ٨٢)

الاحكام التي تصدر من المحاكم الابتدائية ومن محاكم الاستئناف يلزم أن تكون مشتملة على الاسباب التي بنيت عليها والا كانت لاغية .

(المادة ١٠٥)

(المادة ٨٣)

يوضع على صورة الحكم الاصلية امضاء كل من رئيس المحكمة وكاتبها

على أصلها .

(المادة ١٠٦)

(المادة ٨٤)

يجب على كاتب المحكمة أن يقيد في دفتر منمر الصحائف على كل صحيفة منه العلامة اللازمة لأسباب الحكم ان كانت ونصه وأسماء الخصام وأسماء القضاة الذين حضروا في الجلسة ويكون قيد ذلك على حسب ترتيب التواريخ بدون ترك بياض أو حصول شطب أو تحشير بين السطور

على أصلها وانما حذف منها كلمة (ان كانت) الواقعة في آخر السطر الثاني

(المادة ١٠٧)

(المادة ٨٥)

كل صورة أصلية من صور الأحكام المقيمة في هذا الدفتر يصير امضاؤها من رئيس المحكمة وكاتبها

على أصلها

(المادة ١٠٨)

(المادة ٨٦)

على كاتب المحكمة أن يسلم في ظرف ثمانية أيام من يوم الطلب نسخة الحكم المقتضى التنفيذ بموجبها وغيرها من النسخ التي تطلب منه

على أصلها

(المادة ١٠٩)

(المادة ٨٧)

يسوغ لكل انسان الاطلاع على الاحكام في نفس المحكمة اذا بين تاريخها واسماء الخصام

على أصلها

(المادة ١١٠)

(المادة ٨٨)

ويسوغ أيضاً اعطاؤه ما يطلبه من ملخصها أو صورتها

على أصلها

(المادة ١١١)

(المادة ٨٩)

تعطى نسخة الحكم التي يكون التنفيذ بموجبها للخصم الذي تضمن الحكم عود منفعة عليه من تنفيذه انما لا تعطى هذه النسخة للخصم المذكور

تعطى نسخة الحكم التي يكون التنفيذ بموجبها للخصم الذي تضمن الحكم ثبوت حق اليه أو عود منفعة عليه من تنفيذه

بحسب الاصل

الا اذا كان اجراء التنفيذ واجباً

(المادة ١١٢)

لرئيس المحكمة التي صدر منها الحكم أو لمن ناب عنه من القضاة ان يحكم في المسائل المتعلقة بتسليم نسخة الحكم القتضي التنفيذ بموجبها أو تسليم نسخة ثانية في حالة ضياع النسخة الاولى ويكون حكمه بناء على طلب أحد الخصام حضور الآخر بموجب علم خبر في ميعاد أربع وعشرين ساعة ويجوز الطعن في حكمه أمام المحكمة الصادر منها الحكم المراد استلام نسخته بحيث تكون مركبة من جميع القضاة الذين أصدروا ذلك الحكم ما لم يكن لهم عذر يمنعهم عن الحضور

(المادة ١١٣)

لا يجوز تنفيذ الاحكام الا بعد اعلانها للخصم

(المادة ١١٤)

يحكم بمصاريف الدعوى على الخصم المحكوم عليه فيها

(المادة ١١٥)

اذا تضمن الحكم ثبوت حق لكل من الخصام على الآخر فيما يدعيه كله او بعضه جاز الحكم بالمقاصة في المصاريف او تخصيصها عليهم بحسب ما تراه المحكمة وتقدره في حكمها

(المادة ١١٦)

يجوز للمحكمة في جميع الدعاوى ان تحكم بتعويضات في مقابلة المصاريف الناشئة عن دعوى او مدافعة كان القصد بها مكيدة الخصم

(المادة ١١٧)

تقدر مصاريف الدعاوى في الحكم ان امكن ولا فتعطى بها ورقة نافذة المفعول من كاتب المحكمة بناء على ما يقدره رئيسها او من ينوب عنه من القضاة بغير احتياج الى مرافعة جديدة من اجل ذلك .

(المادة ١١٨)

يجوز لكل من الخصام المعارضة في تقدير المصاريف في ظرف ثلاثة ايام تمضي بعد يوم اعلان الحكم اليه او اعلان الورقة المعطاة من كاتب المحكمة او وصول قائمة المصاريف المقدرة اليه وتصح المعارضة منه بمجرد تعريفه بذلك في قلم كتاب المحكمة .

بحسب التعديل

(المادة ٩٠)

الحكم الذي يصدر بثبوت حق لكل من الخصام يلزم ان تسلم منه صورة عليها صيغة التنفيذ لكل واحد من ذوى الشأن المحكوم لهم بناء على طلبه

وفي حالة ضياع احدى النسخ المذكورة ممن استلمها لا يجوز اعطاؤه نسخة ثانية الا اذا أمر بذلك رئيس المحكمة الصادر منها الحكم أو من ينوب عنه من القضاة ويكون ذلك بناء على طلب مدعى لضياع حضور الخصم الآخر بموجب علم خبر في ميعاد أربع وعشرين ساعة ومع هذا فانه يجوز لكل من الخصام الطعن في هذا الحكم أمام المحكمة الصادر منها الحكم الاصل في القضية في ظرف ثلاثة ايام ويكون تقريره بقلم الكتاب .

(المادة ٩١)

على أصلها

(المادة ٩٢)

على أصلها

(المادة ٩٣)

على أصلها

(المادة ٩٤)

يجب على المحكمة ان تحكم بتعويضات في مقابلة الضرر والمصاريف الناشئة عن دعوى او مدافعة كان القصد بها مكيدة الخصم اذا طلب هو ذلك .

(المادة ٩٥)

على أصلها .

(المادة ٩٦)

على أصلها :

الاصل

(المادة ١١٩)

تنظر المعارضة في اودة مشورة المحكمة الصادر منها الحكم بناء على طلب أحد الأخصام حضور الآخر في ميعاد اربع وعشرين ساعة بمقتضى علم خبر اذا كانت تلك المعارضة تستلزم حضور الخصم الآخر فان لم يكن للخصم الآخر مزية حاصلة او محتملة الحصول في تعذيل المصاريف المقدرة تكون المعارضة مع ذلك جائزة القبول ولئن حصلت منه ان يحضر وحده واذا كانت المعارضة حاصلة في المصاريف المقدرة لأحد المأمورين التابعين الى المحكمة فيجب حضوره في ميعاد اربع وعشرين ساعة .

الباب السادس

في الاحكام الصادرة في غيبة احد الأخصام

المعدل

(المادة ٩٧)

على اصلها :

الباب السادس

في الاحكام الصادرة في غيبة احد الاخصام

(المادة ٩٨)

تنقسم الاحكام الصادرة بالغيبة الى قسمين قسم (غيابي كلي) وهو الذي يتأخر المدعى عليه فيه عن الحضور أو لم يرسل وكيل عنه أو لم يقدم أقوالا بالكتابة عن الدعوى للمحكمة وقسم (غيابي جزئي) وهو الذي يحضر فيه أحد الأخصام بنفسه او يرسل وكيل عنه او يقدم مكاتبة في الدعوى دفعة واحدة فأكثر ثم يتخلف عن الحضور في الجلسة الأخيرة .

(المادة ٩٩)

اذا لم يحضر المدعى عليه في اليوم المعين للحضور بالجلسة المنعقدة بالمحكمة بعد تكليفه بالحضور على حسب القانون ولم يرسل وكيل عنه ولم يخبر المحكمة مكاتبة بالاعذار القانونية التي منعتة تحكم عليه المحكمة في حال غيبته اذا طلب المدعى الحكم بالغياب وتحققت صحة دعواه فان لم يتحقق للمحكمة ذلك تحكم برفض دعوى المدعى أو تأمر بإثباتها بالأدلة اللازمة ويعتبر هذا الحكم غيابياً كلياً بالنسبة للمدعى عليه فاذا تخلف المدعى والمدعى عليه عن الحضور فيصير شطب الدعوى من جدول القضايا

(المادة ١٠٠)

على اصلها

حذفت

(المادة ١٢٠)

اذا لم يحضر المدعى عليه في اليوم المعين للحضور بالجلسة المنعقدة بالمحكمة بعد تكليفه بالحضور على حسب القانون تحكم عليه المحكمة في حال غيبته اذا طلب المدعى الحكم بالغياب وتحققت صحة دعواه فان لم يتحقق للمحكمة ذلك تحكم برفض دعوى المدعى أو تأمر بإثباتها بالأدلة اللازمة أما اذا تخلف المدعى والمدعى عليه عن الحضور فيصير شطب الدعوى من جدول القضايا

(المادة ١٢١)

لا يصح التمسك بالحكم الصادر في حال الغيبة الا بعد انقضاء الجلسة التي صدر فيها

(المادة ١٢٢)

يجوز للمحكمة في أحوال مستثناة ان تؤخر الحكم في الغياب الى ثمانية

أيام .

بحسب الأصل .

(المادة ١٢٣)

الاحكام الصادرة في حال الغياب يكون صدورهما وأخذ نسخها واعلانها بالتطبيق على ما هو مقرر في شأن الاحكام الصادرة بمواجهة الاخصام

(المادة ١٢٤)

اذا كانت الدعوى على جملة أشخاص وحضر بعضهم وتخلّف البعض جاز للمدعى أن يطلب من المحكمة الحكم بثبوت الغيبة وتأخذ الدعوى الى ميعاد يمكن فيه اعلان ذلك الحكم الى الغائب وتكليفه مرة ثانية بالحضور وبعد ذلك ان تخلّف أحد فالحكم الذي يصدر في الدعوى لا تقبل منه المعارضة فيه وأما ان حصل التخلّف عن الحضور أمام قاضي التحقيق فيأمر القاضي المذكور بتأخير الدعوى ويعلن هذا الأمر بمعرفة كاتب المحكمة الى الغائب مع تكليفه بالحضور مرة ثانية

(المادة ١٢٥)

اذا لم يحضر المدعى في الميعاد المعين كان للمدعى عليه مخيرا بين طلب إبطال المرافعة وبين طلب الحكم في أصل الدعوى في غيبة المدعى

(المادة ١٢٦)

اذا حضر المدعى عليه أمام قاضي التحقيق أو أمام المحكمة في الجلسة الأولى المعينة للنظر في الدعوى تعتبر الدعوى مقامة بمواجهة الاخصام ولو تخلّف ومدعى عليه عن الحضور بعد ذلك انما لا يجوز للمدعى ان يبدى أقوالا ختامية جديدة ولا طلبات جديدة ولا أن يغير أو يزيد في الأقوال والطلبات السابقة

المادة ١٢٧

إذا حضر المدعى أمام قاضي التحقيق ثم تخلّف عن الحضور أمام المحكمة في الجلسة المعينة في الدعوى تعتبر أيضا الدعوى مقامة بمواجهة الاخصام ويجوز للمدعى عليه أن يطلب إبطال المرافعة أو الحكم في أصل الدعوى بناء على الأقوال والطلبات الختامية السابق ابدائها .

الباب السابع

في الأوامر التي تصدر على عريضة أحد الأخصام .

(المادة ١٢٨)

في الأحوال التي يكون للنخيم فيها وجه في طلب صدور أمر يقدم عريضة بذلك الى رئيس المحكمة أو الى القاضي المعين للأمر الوقتية .

بحسب التعديل .

(المادة ١٠١)

على أصلها

(المادة ١٠٢)

حذفت منها من أو (وأما ان حصل التخلّف الى آخر المادة وباقيها على أصله .

(المادة ١٠٣)

اذا لم يحضر المدعى في الميعاد المعين ولم يرسل وكيله عنه ولم يخبر المحكمة مكاتبة بالأعذار القانونية التي منعتة كان المدعى عليه مخيرا بين طلب الحكم بإبطال المرافعة وبين طلب الحكم برفض الدعوى وفي الحالة الثانية يعتبر الحكم غيايباً جزئياً بالنسبة للمدعى أما اذا قدم المدعى عليه طلبات أو مستندات جديدة فيجب عليه ان يعلن بها المدعى قبل يوم الحكم في الدعوى بربع وعشرين ساعة واذا تأخر المذكور عن الحضور فيعتبر الحكم عليه في الغياب المطلق

حذفت

حذفت

الباب السابع

في الأوامر التي تصدر على عريضة أحد الأخصام .

(المادة ١٠٤)

على أصلها

بحسب الاصل

(المادة ١٢٩)

يجب النظر في العريضة في ظرف أربع وعشرين ساعة بالأكثر من وقت تقديمها ويكتب الأمر الذى يصدر في ذيل العريضة ولو كان بعدم قبولها

(المادة ١٣٠)

يترك مقدم العريضة نسخة منها عند رئيس المحكمة أو القاضي ليسلمها مع صورة من أمره بمضاهة منه الى كاتب المحكمة بغير تأخير .

(المادة ١٣١)

لمن قدم العريضة وللخصم الذى أعلن الأمر اليه الحق في التظلم من الأمر الى المحكمة مع تكليف الخصم الآخر بالحضور أمامها بمقتضى علم خبر إنما لا يترتب على هذا التظلم توقيف تنفيذ الأمر تنفيذاً مؤقتاً إذ أنه واجب حتماً .

ويجوز أيضاً أن يكون التظلم من الأمر منضماً بالتبعية الى الدعوى الأصلية في أى حالة كانت عليها الدعوى بدون أن يترتب على ذلك سقوط حق بسبب مضي الميعاد .

(المادة ١٣٢)

لا تذكر في الأوامر الأسباب التى بنيت عليها إنما الأوامر التى تكون منافية لأمر سبق صدوره من نفس الأمر أو غيره لا بد أن تكون مشتملة على بيان الأحوال الجديدة التى اقتضت إصدارها وإلا كانت لاغية .

(المادة ١٣٣)

وفضلاً عما ذكر يكون للخصم الذى صور عليه الأمر الحق دائماً في أن يتظلم منه لنفس الأمر مع تكليف الخصم الآخر بالحضور بمقتضى علم خبر .

الباب الثامن

في الاجراءات التى يلزم استيفاؤها امام محكمة الأمور المستعجلة .

(المادة ١٣٤)

تعقد جلسات محكمة الأمور المستعجلة في الايام والساعات التى تعين لها في ترتيب المحكمة للنظر في المنازعات المستعجلة المتأقاة بتنفيذ الاحكام والسندات لواجبة التنفيذ وللنظر أيضاً في الاجراءات التى يخشى عليها من فوات الوقت ابشرط عدم التعرض لموضوع الدعوى .

(المادة ١٣٥)

تكليف المدعى عليه بالحضور امام محكمة الأمور المستعجلة يكون بيميناد وم كامل .

بحسب التعديل

(المادة ١٠٥)

على أصلها

(المادة ١٠٦)

على أصلها وزيداً آخرها جملة (أما النسخة الأخرى المرقوم عليها الأمر ويستلمها مقدمها) .

المادة ١٠٧

على أصلها

المادة ١٠٨

لا يذكر في الأوامر الأسباب التى بنيت عليها الا اذا كانت بالرفض إنما الأوامر التى تكون منافية لأمر سبق صدوره من نفس الأمر أو غيره لا بد أن تكون مشتملة على بيان الأحوال الجديدة التى اقتضت إصدارها وإلا كانت لاغية .

المادة ١٠٩

على أصلها وإتمام حذف منها كلمة « دائماً » .

الباب الثامن

في الاجراءات التى يلزم استيفاؤها امام محكمة الأمور المستعجلة

المادة ١١٠

تعقد جلسات محكمة الأمور المستعجلة في الايام والساعات التى تعين لها في ترتيب المحكمة للنظر في الاحوال النصوص عنها بالمادة ٣١ ويكلف المدعى عليه بالحضور أمامها في المواعيد المحددة بالفقرة الثالثة من المادة ٤٢ وبالمادة ٤٣ .

حذفت .

(المادة ١٣٦)

إذا وقعت في وقت التنفيذ المنازعة التي ياتزم رفعها الى محكمة الامور المستعجلة جاز للمحضر أن يكلف الخصم في ذات محضر التنفيذ بالحضور عقب انقضاء أقرب جلسة تعقد بالمحكمة امام أحد قضائها غير قاضي الامور المستعجلة ويسلم للخصم صورة ذلك المحضر .

(المادة ١٣٧)

وفي هذه الحالة يكون المحضر نائباً في المرافعة عن الخصم الذي طلب اجراء التنفيذ .

(المادة ١٣٨)

يجوز للقاضي في الاحوال الأخر التي تستلزم زيادة السرعة والاستعجال أن يأمر بتكليف الخصم بالحضور في الجلسة المدة للامور المستعجلة أو في منزله في ساعة معينة ولو في أيام الاعياد .

(المادة ١٣٩)

يجب في الاحوال المذكورة أن يعلن الأمر في صدر ورقة التكليف بالحضور .

المادة ١٤٠

الاوامر التي تصدر فيما يتعلق بالامور المستعجلة لا يترتب عليها اخلال بموضوع الدعوى .

المادة ١٤١

تكون تلك الاوامر واجبة التنفيذ مؤقتاً بغير طلب كفيل الا اذا أمر الرئيس بذلك .

(المادة ١٤٢)

لا يجوز الطعن في تلك الاوامر بطريق المعارضة .

(المادة ١٤٣)

يجوز للرئيس ان يأذن عند الاقتضاء بتنفيذ الامر بموجب نسخته الاصلية وتسليم حينئذ تلك النسخة الى المحضر ويؤخذ منه مستند باستلامها .

(المادة ١٤٤)

تحفظ في قلم كتاب المحكمة نسخ الاوامر الاصلية وتفيد صورها في دفتر منبر الصحائف وموضوع على كل منها العلامة اللازمة .

المادة ١١١

إذا وقعت في وقت التنفيذ منازعة تستوجب رفعها الى محكمة الامور المستعجلة فعلى المحضر أن يكتب ذلك على ذات محضر التنفيذ ويكلف الاخصام بالحضور معه حالاً امام رئيس محكمة الجزئيات والمصالحات

المادة ١١٢

إذا لم يحضر الخصم الطالب التنفيذ في وقت المرافعة في المنازعة المحكي عنها في هذه الحالة يكون المحضر نائباً عنه في المرافعة

المادة ١١٣

يجوز لقاضي الامور الوقفية في الاحوال الأخر التي تستلزم زيادة السرعة والاستعجال أن يأمر بتكليف الخصم بالحضور في الجلسة المدة للامور المستعجلة أو في منزله في ساعة معينة ولو في أيام الاعياد ويعلن ذلك الامر مع علم الخبر .

حذفت .

المادة ١١٤

على أصلها .

المادة ١١٥

على أصلها .

(المادة ١١٦)

على أصلها .

(المادة ١١٧)

على أصلها .

(المادة ١١٨)

على أصلها .

الباب التاسع

في الاجراءات التى تحدث امام المحكمة الابتدائية .

الفصل الاول

في دفع الدعوى باوجه ابتدائية قبل الدخول في موضوعها .

«المادة ١٤٥»

اوجه الدفع الجائز ابدائها قبل الدخول في موضوع الدعوى هي :
الدفع بعدم اختصاص المحكمة بالنظر في الدعوى المرفوعة لها .
الدفع بطلب احالة الدعوى على محكمة أخرى مرفوعة اليها تلك الدعوى
او دعوى ثانية مرتبطة بها .
الدفع بدعوى بطلان ورقة الطلب او غيرها .
الدفع بطلب الاطلاع على الاوراق المتمسك بها الخصم في الدعوى .
الدفع بطلب ميعاد لاستحضار شخص غير حاضر في الدعوى على انه
ضامن فيما يتعلق بها .

الفرع الاول

في الدفع بعدم اختصاص المحكمة بالدعوى

وطلب الاحالة على محكمة أخرى

«المادة ١٤٦»

الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولو كان بالنسبة لنوع القضية والدفع
بطلب احالة الدعوى على محكمة أخرى مرفوعة اليها تلك الدعوى او دعوى
ثانية مرتبطة بها يجب ابدائها قبل ما عداها من اوجه الدفع وقبل ابداء
أقوال أو طلبات ختامية متعلقة بأصل الدعوى سواء كانت أصلية أو فرعية
أو مقامة من المدعى عليه على المدعى في أثناء الخصومة انما اذا كان الدفع
بعدم اختصاص المحكمة مبني على ما هو مقرر في مادتي ١٥ و ١٦ من لائحة
ترتيب المحاكم الأهلية فيجوز ابدؤها في أى حالة كانت عليها الدعوى وللمحكمة
أن تحكم به من تلقاء نفسها

«المادة ١٤٧»

يجوز للمحكمة المقدم اليها الدفع بعدم الاختصاص أن تحكم فيه وفي
أصل الدعوى حكماً واحداً بشرط أن تبين ما حكمت به في كل منهما
على حدته .

الباب التاسع

في الاجراءات التى تحدث امام محاكم اول درجة .

الفصل الاول

في الطلبات الواجب ابدائها من الاخصام قبل الدخول في موضوع الدعوى

«المادة ١١٩»

اوجه طلب الدفع الواجب ابدائها قبل الدخول في موضوع الدعوى هي
طلب عدم اختصاص المحكمة بالنظر في الدعوى المرفوعة اليها .
طلب احالة الدعوى على محكمة أخرى مرفوعة اليها تلك الدعوى او
دعوى ثانية مرتبطة بها .
طلب بطلان أى ورقة غير اعلام الطلب .
طلب ميعاد للاطلاع على الاوراق المتمسك بها الخصم في الدعوى او
لاستحضار شخص غير حاضر في الدعوى بسبب كونه ضامناً فيما يتعلق بها .
طلب الميعاد اذا كان علم الطلب لم يصل في الميعاد القانوني .

الفرع الاول

في طلب عدم اختصاص المحكمة بالدعوى

وفي طلب الاحالة على محكمة أخرى

«المادة ١٢٠»

طلب عدم اختصاص المحكمة بالنسبة لمركزها وطلب احالة الدعوى على
محكمة أخرى مرفوعة اليها تلك الدعوى أو دعوى ثانية مرتبطة بها يجب
ابدائها قبل الدخول في موضوع الدعوى سواء كانت أصلية أو فرعية أو
مقامة من المدعى عليه على المدعى في أثناء الخصومة
انما اذا كان الدفع بعدم اختصاص المحكمة مبني على نوع القضية أو
قيمتها أو على ما هو مقرر في مادتي ١٥ و ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم
فيجوز ابدؤها في أى حالة كانت عليها الدعوى وعلى المحكمة أن تحكم به من
تلقاء نفسها كما هو مقرر بالمادة ٢٤

«المادة ١٢١»

اذا رأت المحكمة المقدم اليها الطلب بعدم الاختصاص عدم امكانها الحكم
في الاختصاص بانواعه من عدمه الا اذا حصلت مرافعة في موضوع الدعوى
الاصلية جاز لها أن تأمر بالمرافعة في الموضوع فان ظهر لها بعد ذلك اختصاصها
بالدعوى تحكم بالاخصاص وفي الدعوى الاصلية حكماً واحداً بشرط أن
تبين ما حكمت به في كل منهما على حدته .

فاذا حكمت المحكمة بعدم الاختصاص وجب عليها احالة الدعوى على

المحكمة المختصة بها وأن تعين في الجلسة اليوم والساعة اللذين يحضر فيها
الاضام امام تلك المحكمة واعلانهم بذلك بغير تحرير اعلام خير .

حذفت .

حذفت .

الفرع الثانى

في طلب بطلان أوراق المرافعات غير اعلام الخبر

حذفت .

(المادة ١٢٢)

يجوز لكل واحد من الاضام طلب بطلان كل ورقة من أوراق
المرافعات غير علم الخبر اذا كانت غير مستوفاة الشرائط القانونية ولم يكن
اعتبرها الخصم صحيحة بمجرد اعلانه بها واجراء أى شيء من الاجراءات
الترتبة على تلك الورقة أورد عليها بصفها صحيحة فاذا اعتبرها كذلك أو
أجرى عملا صار لا حق له في طلب البطلان .

الفرع الثالث

في طلب الميعاد

(المادة ١٢٣)

اذا ادعى أحد في المواد المدنية والتجارية عقب دعوى أصلية أو فرعية
أو عقب دعوى أقيمت من المدعى عليه على المدعى في اثناء الدعوى الاصلية
أن له حقا في طلب استحضار شخص غير حاضر في الخصومة على أنه ضامن
فما يتعلق بالدعوى جاز له أن يطلب من رئيس المحكمة قبل يوم الجلسة
المطلوب هو فيها حضور ذلك الضامن في يوم الجلسة ذاته اذا كان هناك وقت

(المادة ١٤٨)

اذا طلب أحد الاضام احالة الدعوى على محكمة أخرى بسبب كونها
مقامة بها فيحال هذا الطلب بميعاد قريب على المحكمة التى قدمت اليها الدعوى
أولا للحكم فيه ما لم يتحقق من أحوال القضية أن طلب الاحالة بقصد
مكيدة الخصم .

(المادة ١٤٩)

اذا كان طلب الاحالة مبنيا على ارتباط الدعوى بدعوى أخرى فيكون
الحكم فيه الى المحكمة التى قدم اليها الطلب المذكور .

الفرع الثانى

في الدفع بدعوى بطلان ورقة الطلب أو غيرها .

(المادة ١٥٠)

اذا كانت الورقة التى أقيمت بها دعوى أصلية أو دعوى من المدعى عليه على
المدعى في اثناء الخصومة أو غير ذلك باطلة وحضر الخصم المطلوب حضوره فيزول
ما اشتملت عليه تلك الورقة من البطلان ويسقط الحق في الدفع .
ومع ذلك يجوز للخصم الذى تخلف عن الحضور أن يرفع دعوى بطلان
ورقة الطلب في وقت المعارضة في الحكم الصادر في غيبته أو في وقت
استئناف الحكم انما يجب عليه اجراء ذلك قبل ابداء أى مدافعة أخرى .

(المادة ١٥١)

يزول بطلان كل ورقة غير الاوراق المذكورة سابقاً بمجرد الرد عليها
من الخصم بما يستفاد منه أنه اعتبرها صحيحة أو بمجرد حصول أى شيء من
الاجراءات المترتبة على تلك الورقة بصفة كونها صحيحة .

الفرع الثالث

في الدفع بطلب الميعاد

(المادة ١٥٢)

اذا ادعى أحد في المواد المدنية عقب دعوى أصلية أو فرعية أو عقب
دعوى أقيمت من المدعى عليه على المدعى في اثناء الدعوى الاصلية أن له حقا
في استحضار شخص غير حاضر في الخصومة على أنه ضامن فيما يتعلق بالدعوى
جاز له أن يستحصل على ميعاد لاستحضار ذلك الضامن وتراعي في تقرير هذا
الميعاد المدة اللازمة لتكليف الضامن بالحضور .

قانوني يسع اعلان المذكور بالحضور أو أن يطلب حضوره في ميعاد آخر قانوني وفي هذه الحالة يجب على المحكمة أن تؤخر سماع الدعوى الاصلية الى الميعاد المحدد لحضور ذلك الشخص فإذا لم يطلب المدعى عليه ذلك الضامن لحد يوم الجلسة المحددة له جاز له يومها أن يطلب من المحكمة استحضار الضامن المذكور وحينئذ يجب على المحكمة اجابة طلبه وتحديد الميعاد اللازم لحضوره .

المادة ١٢٤

المكلف بالحضور على أنه ضامن فيما يتعلق بالدعوى يجب عليه أن يتبع ما تقرر في المادة السابقة فيما اذا كان هناك ضامن آخر وهكذا .

حذفت .

المادة ١٢٥

متى طلب المدعى عليه بالضمان وحضر أو لم يحضر في الميعاد فالمحكمة ان تقيم الدعوى الاصلية على دعوى الضمان وتحكم فيها حكماً واحداً إما حضوراً أو غيباً .

حذفت .

حذفت .

﴿ المادة ١٢٦ ﴾

اذا حكم بعدم الحق في دعوى الضمان جاز الحكم على من ادعى به بتعويضات في نظير الضرر الناشئ عن التأخير بسبب الميعاد الذي تحصل عليه مدعى الضمان تحت علة استحضار الضامن .

﴿ المادة ١٥٣ ﴾

يجوز لمن كلف بالحضور على أنه ضامن فيما يتعلق بالدعوى أن يطلب ميعاداً لاستحضار من يدعى أنه ضامن له .

(المادة ١٥٤)

يجب على المحكمة أن تعطى الميعاد المذكور اذا كان مدعى الضمان كلف لمدعى عليه بالحضور قبل مضي ثمانية ايام من تاريخ الدعوى التي نشأ عنها استحضار الضامن .

ويجب أيضاً اعطاء الميعاد المذكور اذا كان طلبه حاصلًا في ظرف الثمانية ايام المذكورة .

(المادة ١٥٥)

في المواد التجارية مطلقاً وفي المواد المدنية اذا انقضت الثمانية ايام المذكورة ولم يطلب فيها حضور أحد على أنه ضامن فيما يتعلق بالدعوى يكون للمحكمة النظر في استصواب أو عدم استصواب تأخير الحكم في الدعوى الاصلية لليوم الذي فيه يمكن حضور المدعى عليه بالضمان للوقوف على الحقيقة .

(المادة ١٥٦)

طلب الميعاد والمعارضة من الخصم الآخر بعدم لزومه يحكم فيها بوجه الاستعجال .

﴿ المادة ١٥٧ ﴾

في جميع الدعاوى اذا مضت مواعيد التكليف بالحضور في دعوى الضمان والمواعيد المتعلقة بالدعوى الاصلية ولم يصدر حكم في احدهما تقيم الدعويان لبعضهما ويحكم فيهما بحكم واحد الا اذا استصوبت المحكمة الحكم في كل من الدعويين على حدته .

﴿ المادة ١٥٨ ﴾

اذا حكم بعدم الحق في دعوى الضمان جاز الحكم على من ادعى به بتعويضات في نظير الضرر الناشئ عن التأخير بسبب الميعاد الذي استحصل عليه مدعى الضمان بالاحتجاج باستحضار الضامن .

(المادة ١٥٩)

يجوز في جميع الأحوال للمحكمة المقامة فيها الدعوى الأصلية أن تحكم في دعوى الضمان ما لم يتحقق لها أن الدعوى الأصلية لم تقم الا بقصد جلب الضامن أمام محكمة غير المحكمة التابع اليها .

(المادة ١٦٠)

في حالة ضم دعوى الضمان للدعوى الأصلية اذا حكم بالزام الضامن فيكون الحكم للدعى الأصلية اذا اقتضاه الحال ولو لم تكن دعواه الاعلى مدعى الضمان ويجوز أن يترك سبيل للدعى بالضمان من الدعوى الأصلية ما لم يكن ملائماً فيها بشئ خاص بشخصه .

(المادة ١٦١)

إذا أقيمت دعوى من المدعى عليه على المدعى في أثناء الخصومة كان للمدعى الحق في طلب ميعاداً ثلاثة أيام للإجابة عنها وكذلك اذا تمسك أحد الخصام بأوراق لم يسبق اطلاع الخصم الآخر عليها كان له الحق في طلب ميعاد ثلاثة أيام للاطلاع عليها .

(المادة ١٦٢)

الاطلاع على الأوراق المسجلة في قلم كتاب المحكمة يكون في محل تسليمها وبغير انتقالها منه .

المادة ١٦٣

تقدم أوجه الدفع مع بعضها الى المحكمة قبل ابداء أى مدافعة في أصل لدعوى .

حذفت .

المادة ١٢٧

في حال ضم دعوى الضمان الى الدعوى الأصلية اذا حكم بالزام الضامن فيكون الحكم للمدعى الأصلية اذا طلب ذلك ولو لم يكن دعواه الاعلى مدعى الضمان وان لم يطلب ذلك فيحكم لكل منهم بالرجوع على خصمه ومع ذلك لا يجوز أن يترك سبيل للمدعى بالضمان من الدعوى الأصلية اذا كان ملائماً فيها بشئ خاص بشخصه .

المادة ١٢٨

على أصلها وانما استبدلت كلمة الخصومة ب (الرافعة وزيد في آخر المادة جملة ويجوز للمحكمة زيادة هذا الميعاد الى ثمانية أيام)

المادة ١٢٩

على أصلها وزيد في آخرها جملة (ويجوز لكل من الاخصام أن ينسخ بنفسه صورة ما يلزم له منها بغير رسم الا اذا طلب التصديق عليهما من المحكمة)

حذفت .

المادة ١٣٠

يجوز لمن طلب بعلم خبر لم يصله في الميعاد القانوني أن يطلب التصريح له بميعاد وعلى المحكمة احابة طلبه متى تحقق اليها صحة قوله والتصريح له بالحضور في جلسة ثانية .

ثم ان سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله ختمت الجلسة الساعة ٨
شطب نمرة ٤ امضاء : حسين يسرى ختم : على شريف

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الخميس غرة جمادى الثانی سنة ١٣٠٤ (٢٤ فبراير سنة ١٨٨٧)

فتحت الجلسة والساعة ٤ والبقية ٤٠ تحت رئاسة على شريف باشا
رئيس المجلس وبحضور حضرة جبرائيل كميل بك مندوب نظارة الحفانية
تلى محضر الجلسة الماضية فتصدق عليه

سعادة الرئيس — بما أن الجلسة الماضية انتهت فيها من مشروع قانون
المرافعات لغاية المادة ١٦٣ من أصل المشروع والمادة ١٣٠ من تعديل اللجنة
فليبدأ الآن بالتلاوة فيما بعد ذلك

تليت مقدمة الفصل الثاني في الاجراءات المتعلقة بالثبوت والمادة ١٦٤ من الاصل وتعديلها الذي صار ١٣١ من التعديل وهذه صورها :

الفصل الثاني

في الاجراءات المتعلقة بالثبوت

الاصـل	التعـديل
<p>﴿ المادة ١٦٤ ﴾</p> <p>اذا تراءى للمحكمة أن القضية غير صالحة للحكم فيها ولو بعد اجراء تحقيقها جاز لها أن تأمر أو تأذن بإثبات صحة الدعوى بأوجه الثبوت المذكورة في القروع الآتية :</p>	<p>﴿ المادة ١٣١ ﴾</p> <p>الدعوى التي ترفع للمحاكم ويتراءى لها بعد سماع المرافعة فيها أنها غير صالحة للحكم ومحتاج لاجراءات الثبوت فللمحاكم اجراء هذا العمل أمامها ويجوز للمحاكم الكلية تعيين أحد قضاتها لاجرائه ويكون السير في ذلك حسبما هو آت .</p>
<p>تقرر بالاغلبية استحسان ماقروته اللجنة .</p> <p>تلى الفرع الاول في استجواب الاخصام الذي قررت اللجنة حذفه وهو من ابتداء المادة ١٦٥ من أصل المشروع لنائية المادة ١٧٤ واستحسن الهيئة بالاغلبية حذفه أيضاً وهذه صورته :</p> <p>الفرع الأول</p> <p>في استجواب الاخصام</p> <p>﴿ المادة ١٦٥ ﴾</p> <p>لكل من الاخصام الحق في أن يطلب استجواب خصمه عن الوقائع المتعلقة بالدعوى المقامة .</p> <p>﴿ المادة ١٦٦ ﴾</p> <p>يجوز للخصم المطلوب استجوابه أن يطلب من المحكمة رفض الاسئلة الموجهة اليه كلها أو بعضها اذا لم تكن مشتملة على وقائع متعلقة بالدعوى وجائز القبول .</p>	<p>﴿ المادة ١٦٧ ﴾</p> <p>الاسئلة التي اجازتها المحكمة أو التي لم يعارض الخصم في جواز قبولها تتوجه من رئيس المحكمة ويجاب عنها من الخصم بنفسه في نفس الجلسة بنير حكم خلاف الحكم الذي يصدر بقبولها عند التعارض ومع ذلك للمحكمة أن تعطى مياعدا للاستجواب .</p> <p>﴿ المادة ١٦٨ ﴾</p> <p>يجب كتابة الاجوبة المعطاة من الخصم في دفتر الجلسة وبعد تلاوتها يوضع عليها امضاء كل من المسؤول ورئيس المحكمة وكتابتها .</p> <p>﴿ المادة ١٦٩ ﴾</p> <p>اذا امتنع المسؤول من وضع امضائه أو كان له مانع منه فيذكر ذلك في دفتر الجلسة .</p>

﴿ المادة ١٧٠ ﴾

إذا كان للخصم عذر يمنعه عن الحضور بنفسه في الجلسة جاز للمحكمة أن تعين أحد قضاةها لاستجوابه في محله وفي هذه الحالة يحضر محضر بما يجيب به الخصم بحضور كاتب المحكمة ويوضع عليه امضاء كل من القاضي المعين وكاتب المحكمة والمسؤول.

﴿ المادة ١٧١ ﴾

إذا كان الخصم المقتضى استجوابه مقبلاً بدائرة محكمة غير المحكمة القائمة امامها الدعوى فلها أن تحيل استجوابه على المحكمة المقيم بدائرتها.

(المادة ١٧٢)

تكون المجابة بمواجهة من طلب الاستجواب انما لا يجوز له التكلم في أثناء ذلك .

﴿ المادة ١٧٣ ﴾

إذا امتنع المسؤول عن الاجابة عن أمثلة مبينة على وقائع متعلقة بالدعوى وجائزة القبول أو تخلف عن الحضور لاستجوابه فالمحكمة النظر فيها يحتمل ذلك .

﴿ المادة ١٧٤ ﴾

في حالة امتناع الخصم المقتضى استجوابه يسوغ للمحكمة ان تحكم بأن هذا الامتناع مما يؤذن باثبات الوقائع المبينة عليها الامثلة بالبينة ولو كانت الحالة تما لا تجوز القوانين فيها بذلك

تليت مقدمة الفرع الثاني في اليمين الذي صار في تعديل اللجنة (الفرع الأول) في اليمين وتليت المادة ١٣٢ من تعديل اللجنة التي وضعتها مجددا وهذه صورة مقدمة الباب والمادة.

بحسب التعديل

الفرع الأول

في اليمين

(المادة ١٣٢)

لأحد الخصمين أن يكلف الآخر باليمين الحاسمة للنزاع ويجب على الآخر قبول تأديتها أو ردها على طالبها .

ويشترط لجواز طلب اليمين وقبولها وردها أن تكون شرائط الصلح الشرعية متوفرة في الخصمين وان يكون موضوع الدعوى مما يجوز فيه المصالحة وأن تكون اليمين متعلقة بموضوع الدعوى والأمر المطلوب التحليف عليه أمراً شخصياً متعلقاً بنفس الشخص المطلوب منه اليمين .

فان كان الأمر المطلوب التحليف عليه لا يتعلق بنفس الشخص المطلوب تحليفه فله رد اليمين على طالبها وان كان هو الطالب لليمين فليس لخصمه ان يردها عليه .

بحسب الاصل

الفرع الثاني

في اليمين

سعادة حسن حلي باشا — رأي حذف ما يختص برد اليمين وجعل المادة قاصرة على ما يفيد أن للمدعي حق تحليف المدعى عليه فقط .
احمد بك عبد الغفار — في بعض الأحيان يلزم رد اليمين لأنه قد يكون أن المدعي لم يقصد باقامة الدعوى إلا تحليف خصمه اليمين وفي هذه الحالة يكون الخصم من المعتبرين الذين لم يرضوا بالحلف ولو بالحق فالأوفق بقاء المادة حسبها وضعتها اللجنة .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية بقاء المادة على حالتها .

سعادة حسن حلي باشا — من حيث ان هذا المشروع كان نظري في جمعية قبل حضوره للمجلس وكان فيها حضرة الشيخ البحراوي فلذا تحسن فليكتب إلى نظارة الحفانية بطلب حضرته للاستفسار منه عن بعض المسائل .
احمد بك عبد الغفار — القانون النظامي يحول للمجلس الحق في إبداء آرائه ورغباته في كل مشروع يرد اليه وها هي الهيئة جارية النظر بكل دقة ونحر وإذن فلا أرى لزوماً لطلب حضرة الشيخ البحراوي .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية عدم طلب حضرة الشيخ البحراوي .

تلى من أول المادة ١٧٥ من أصل المشروع لغاية المادة ١٨٠ ومن تعديل اللجنة لغاية ١٣٧ وهذه صورة ماتلى :
بحسب الأصل

(المادة ١٧٥)

على الخصم الذى يكلف خصمه باليمين الحاسمة للزاع أن يقدم صيغة السؤال الذى يريد استخلافه عليه بعبارة واضحة صريحة .

(المادة ١٧٦)

لا يجوز للوكيل فى الخصومة أن يكلف الخصم الآخر باليمين الحاسمة ولا أن يردّها عليه بدون إذن مخصوص بذلك من الموكل .

(المادة ١٧٧)

يجوز رفض طلب اليمين إذا كان التحليف مطلوباً على واقعة غير متعلقة بالدعوى أو كانت اليمين غير جائزة القبول بناء على ماتدون فى القانون المدنى .

(المادة ١٧٨)

لا يجوز التكليف من باب الاحتياط باليمين الحاسمة لأن التكليف بتلك اليمين يفيد ترك ما عداها من أوجه الثبوت للمادة المراد الاستخلاف عليها .

(المادة ١٧٩)

إذا لم يعارض الخصم المطلوب تحليفه فى تعلق الواقعة المقصود استخلافه عليها بأصل الدعوى ولا فى جواز قبولها وجب عليه الحلف فوراً وإنما يجوز للحكمة أن تعطيه ميعاداً للحلف ان رأت لذلك وجهاً .

ومع ذلك يسوغ للخصم المذكور أن يرد اليمين على خصمه .

(المادة ١٨٠)

إذا امتنع الخصم عن تأدية اليمين ولم يردّها على خصمه فالواقعة المراد الاستخلاف عليها تعتبر صحيحة .

احمد بك عبد الغفار — رأى أن ما وضعت اللجنة فى محله وإنما إذا تحسن فلتبقى المادة ١٨٠ على أصلها حسب وضعها الحكومة .
استحسان بالأغلبية .

تليت المادة ١٨١ من الأصل وتعديلها الذى هو ١٣٨ وهاتان صورتاهما .

بحسب الأصل .

(المادة ١٨١)

يجب على المحكمة عند الحكم بتعلق الواقعة المطلوب التحليف عليها بأصل الدعوى وبجواز قبولها إذا كان قد حصل تنازع فيها ان تبين فى الحكم المذكور صيغة السؤال المراد التحليف عليه ويجوز للمحكمة فى جميع الاحوال ان تغير فى صيغة السؤال التى يقدمها الخصم .

(المادة ١٣٣)

على أصلها

(المادة ١٣٤)

على أصلها

حذفت

(المادة ١٣٥)

على أصلها

(المادة ١٣٦)

للخصم المطلوب تحليفه حق المعارضة فى تعلق الواقعة المقصود الاستخلاف عليها بأصل الدعوى وفى جواز قبولها للأسباب المبينة بالمادة (١٣٢) فان لم يعارض فى ذلك ورأت المحكمة أن الحلف واجب بحسب ما تقرر قانوناً وجب على من توجه عليه اليمين الحلف فوراً وإنما يجوز للحكمة أن تعطيه ميعاداً للحلف ان رأت لذلك وجهاً ومع هذا يسوغ للخصم المذكور أن يرد اليمين على خصمه .

(المادة ١٣٧)

على أصلها وإنما استبدلت كلمة (فالواقعة) بـ (فالدعوى)

بحسب التعديل :

(المادة ١٣٨)

يجب على المحكمة عند الحكم باليمين ان تبين فيه صيغة السؤال المراد التحليف عليه واليوم والساعة اللذين يحضر فيهما الاخصام والجهة التى يتعين بالحكم الحضور فيها للحلف ويعلن هذا الحكم فى نفس الجلسة .
ويجوز للمحكمة فى كل الاحوال ان تغير فى صيغة السؤال التى يقدمها الخصم

فإذا حصل نزاع في تعلق الواقعة المطلوب التحليف عليها بأصل الدعوى أو في جواز قبولها وجب على المحكمة ان تنظر في ذلك قبل الحكم باليمين حتى اذا رآه غير مقبول فتحكم في الامرين حكما واحدا ويعلن على حسب ما تقدم .

اما اذا تأخر طالب اليمين بغير عذر جاز للمكلف باليمين اما ان يطلب السبر في الدعوى على مقتضى الحكم بأن يؤدي اليمين في غيبة خصمه واما ان يطلب ابطال المرافعة وعلى المحكمة اجابة طلبه .

احمد بك عبد القفار — اذا وافق فلتكمل الفقرة الثانية بهذه العبارة (بعد اعلان الطالب مرة أخرى في ميعاد آخر) .

(استحسن بالاعلانية) :

احمد بك عبد القفار — تعديل اللجنة موافق وانما اذا تحسن فتكون الفقرة الثانية من المادة بهذه الصورة .

(ويجوز للمحكمة ان تغير في صيغة السؤال التي يقدمها الخصم اذا كان هذا السؤال فيه خروج عن موضوع الدعوى) .
(استحسن بالاعلانية) .

تليت المادة ١٣٩ التي وضعتها اللجنة وهذه صورتها :
يجب على الخصام ان يحضروا في اليوم والساعة الاتي عينتهما المحكمة لحلف اليمين بالجهة التي تعينت فاذا تأخر المطلوب منه اليمين عن الحضور ولم يقدم مكتوبة بالأعذار الشرعية التي اخرته فلاقعة المراد تخليفه عليها تعتبر صحيحة

تلى لغاية المادة ٢٠٢ من الاصل ولغاية المادة ١٥٤ من التعديل وقررت الاغلبية موافقة ماوضعت اللجنة وهذه صورة ماتلى :

بموجب التعديل
حذفت

(المادة ١٤٠)

اليمين يكون باسم من اسماء الله تعالى او بصفة من صفاته ويؤدي بالجلسة او امام القاضي الذي تعينه المحكمة

ويجوز لطالب اليمين ان يطلب أداءه على حسب معتقديانة الخالف وعن يد رئيس ديانتة
حذفت

(المادة ١٤١)

كما هي

(المادة ١٤٢)

على اصلها وزيد عليه الفقرة الآتية :
وكذلك اذا كان المطلوب تخليفه من النساء وجب تعيين احد القضاة لتخليفها بمنزلها بحضور زوجها أو أحد محارمها .

(المادة ١٤٣)

في حالة بعد من كلف باليمين عن المحكمة يجوز لها ان تحيل استخلافه على محكمة المصالحات أو المحكمة الشرعية للمقيم بدائلتها .

بموجب الاصل

(المادة ١٨٢)

من يطلب التعجيل من الاخصام يعلن حكم اليمين لخصمه ويكلفه بالحضور لأداء اليمين مع مراعاة الاصول والمواعيد المقررة للطلب امام المحكمة .

(المادة ١٨٣)

يجوز للخصم المطلوب تخليفه ان يؤدي اليمين على حسب الاصول المقررة بديانته ان طلب ذلك .

(المادة ١٨٤)

وفي الاحوال الاخر تكون تأدية اليمين بأن يقول الخالف احلف على ثبوت أو نفي المخاوف عليه ويذكر الفاظ السؤال بالصيغة التي تقرت .

(المادة ١٨٥)

لا يجوز التوكيل في تأدية اليمين .

(المادة ١٨٦)

اذا ثبت وجود مانع لمن كلف باليمين عن الحضور لأدائها جاز للمحكمة أن تعين أحد قضائها ليتوجه اليه ويخلفه اليمين ويكون معه كاتب من المحكمة .

(المادة ١٨٧)

في حالة بعد من كلف باليمين عن المحكمة يجوز لها ان تحيل استخلافه على محكمة المواد الجزئية المقيم بدائلتها .

(المادة ١٨٨)

في جميع الاحوال السالف ذكرها يكتب محضر تأدية اليمين ويوضع عليه امضاء او ختم كل من الخالف ورئيس المحكمة او القاضي المعين للتحليف وكاتب المحكمة .

الفرع الثالث

في التحقيقات

المادة ١٤٤

في جميع الأحوال السالف ذكرها يكتب محضر بتأدية اليمين ويوضع عليه امضاء أو ختم كل من الخالف والمخلف وكاتب المحضر .

الفرع الثاني

في الاثبات بالشهود

(المادة ١٤٥)

إذا اختلف الاخصام فيما من شأنه ان يثبت بشهادة الشهود ورأت المحكمة لزوم التحقيق بهذا الوجه فتقرر ذلك بمحضر الجلسة وتبين الوقائع المقضى اثباتها بالبينة ويجب على رئيسها ان ينبه باحغار الشهود في الجلسة التالية أو يطلبهم بمقتضى اعلام خبر وينبه على الخصمين بالحضور أيضا ومتى حضر الشهود فلا يتوقف أخذ شهادتهم بالجلسة على تأخير أحد الخصمين عن الحضور .

(المادة ١٤٦)

على أصلها .

(المادة ١٨٩)

على الخصم الذي يريد اثبات شيء بالبينة ان يبين الوقائع التي يريد اثباتها في اقواله وطلباته المقدمة للمحكمة بالكتابة او في الجلسة شفاهة فان بينها شفاهة تذكر في محضر الجلسة .

(المادة ١٩٠)

ان لم ينزع الخصم في تعلق تلك الوقائع بالدعوى ولا في جواز قبولها او نازع في ذلك وحكمت بالتعلق والقبول فيأذن بالتحقيق .

(المادة ١٩١)

ويجوز للمحكمة ان تحكم من تلقاء نفسها بان الوقائع التمسك بها ليست متعلقة بالدعوى ولا جائزة القبول .

(المادة ١٩٢)

يجوز لها أيضا أن تأمر من تلقاء نفسها بالاثبات بالبينة في الأحوال التي يجوز القانون فيها ذلك الاثبات متى رأت ان ذلك يؤدي للوقوف على الحقيقة .

(المادة ١٩٣)

إذا اذنت المحكمة لأحد الأخصام باثبات شيء بالبينة كان للخصم الآخر الحق دائما في اثبات عدم صحة ذلك الشيء بالبينة أيضا .

(المادة ١٩٤)

يجب ان تكون الوقائع المقضى اثباتها بالبينة مبينا كل منها على انفراد بالدقة والضبط في الحكم الصادر بذلك .

(المادة ١٩٥)

يجب أن يكون التحقيق امام المحكمة وتعين الجلسة التي يكون فيها استماع شهادة الشهود في الحكم الصادر باجرائه ويجوز للمحكمة ان تعين في الجلسة المذكورة احد قضاتها لسماع شهادة الشهود وعلى القاضي الذي يعين لذلك ان يشرع في اجراء التحقيق بعد انقضاء تلك الجلسة فورا فان كان محل اقامة الشهود بعيدا عن البلدة الكائن فيها مركز المحكمة جاز لها ان تعين بناء على

(المادة ١٤٨)

على أصلها

(المادة ١٤٩)

على أصلها .

(المادة ١٥٠)

يجوز للمحاكم الكلية ان عين احد قضاتها لسماع شهادة الشهود وعلى القاضي الذي تعين لذلك ان يشرع في استماع الشهادة بعد انقضاء تلك الجلسة فورا بمراعاة مانص في مادة (١٥٩)

فان كان محل اقامة الشهود بعيدا عن البلدة الكائن فيها مركز المحكمة وجب عليها ان تعين رئيس محكمة المواد الجزئية والمصالحات الموجود في محل

حذفت

اقامة الشهود او في محل اقامة الفريق الاكثر عددا منهم ويكون هذا التعيين بمقتضى امر من المحكمة يكتب في محضر الجلسة ولذلك يجب على الخصم ان يبين اسم ولقب ومحل اقامة كل من الشهود . .

وفي حالة ما اذا كان محل اقامة الشهود بعيدا عن البلدة الكائن بها مركز المحكمة وتعين رئيس محكمة المواد الجزئية والمصالحات لاستماع الشهادة وجب عليه فوراً ان يعين المحل واليوم والساعة اللاتي يكون فيها استماع شهادة الشهود ويثبه باحضارهم او يطلبهم مع الاخصام بمقتضى اعلام خير ويكون تسليم العلوم اليهم قبل اليوم المعين لاستماع شهادة الشهود بثلاثة ايام .

حذفت .

حذفت

حذفت .

(المادة ١٥١)

بازامتنع الشهود عن الحضور بمجرد طلب الخصم ذلك منهم وجب تكليفهم الحضور بمقتضى علم خبر لاداء الشهادة بجميعا دثلاثة ايام مقدما غير مواعيد المسافة .

(المادة ١٥٢)

يستمر السير في اعمال القضية حتى يتم استماع شهادة جميع الشهود .

(المادة ١٥٣)

يكون العمل في سماع شهود النفي الذي يطلبه الخصم الآخر بقصد الرد على شهود الاثبات على حسب ماسبق بيانه ويكون تعيين اليوم لذلك بأمر يصدر بعد انتهاء وسماع شهادة الثبوت فوراً .

(المادة ١٥٤)

تتبع القواعد الآتي بيانها في شهود الثبوت وفي شهود النفي

(المادة ١٥٥)

اذا لم يحضر الشاهد لاداء الشهادة بعد طلبه للمحكمة بالوجه المعتبر قانونا ولم يرسل مكتابة بالاعذار الشرعية للمانة اليه عن الحضور يصير احضاره جبرا وتسقط حقوقه في طلب المصاريف .

طلب الخصم الذي يريد الاثبات بالبينة قاضي المواد الجزئية الموجود في محل اقامة الشهود او في محل اقامة الفريق الاكثر عددا منهم ويكون هذا التعيين بمقتضى امر من المحكمة يكتب في محضر الجلسة ولذلك يجب على الخصم المذكور ان يبين اسم ولقب ومحل اقامة كل من الشهود .

وفي حالة ما اذا تعين قاضي المواد الجزئية لاستماع شهادة الشهود وجب عليه ان يعين بناء على عريضة تقدم له بمن يطلب التعجيل من الاخصام المحل واليوم والساعة اللاتي يكون فيها استماع شهادة الشهود .

وتعلن صورة الامر الصادر بتعيين المحل واليوم والساعة الى الخصم الآخر بمعرفة كاتب المحكمة قبل اليوم المعين لاستماع شهادة الشهود بثلاثة ايام .

(المادة ١٩٦)

اذا طالب احد الاخصام امتداد الميعاد لاجراء التحقيق يحكم في ذلك الطلب فوراً من المحكمة او من القاضي المعين بعد سماع اقوال الاخصام بوجه الاجاز ويصدر الحكم بأمر يكتب في محضر الجلسة .

(المادة ١٩٧)

اذا امتنع القاضي عن امتداد الميعاد لاجراء التحقيق جاز للخصم رفع امر ذلك الامتناع الى المحكمة ولها الحكم بامتداد الميعاد او صرف النظر عنه والحكم في اصل الدعوى .

(المادة ١٩٨)

لا يجوز للمحكمة ولا للقاضي ان يأذنا بامتداد الميعاد أكثر من مرة واحدة .

(المادة ١٩٩)

اذا امتنع الشهود عن الحضور بمجرد طلب الخصم ذلك منهم وجب تكليفهم بالحضور على يد محضر لاداء الشهادة بجميعا ديوم واحد مقدما غير مواعيد المسافة .

(المادة ٢٠٠)

يستمر التحقيق حتى يتم استماع شهادة جميع الشهود .

(المادة ٢٠١)

يكون العمل في تحقيق النفي الذي يطلبه الخصم الآخر بقصد الرد على تحقيق الثبوت على حسب ماسبق بيانه ويكون تعيين اليوم لذلك التحقيق بأمر يصدر بعد انتهاء تحقيق الثبوت فوراً .

(المادة ٢٠٢)

تتبع القواعد الآتي بيانها في تحقيق الثبوت وفي تحقيق النفي تليت المادة ٢٠٣ من الاصل وتعديلها الذي صادف ترتيبه ١٥٥ وهذه صورتها أصلا وتعديلا لها

(المادة ٢٠٣)

اذا لم يحضر الشاهد لاداء الشهادة بعد تكليفه بالحضور على الوجه المعتبر قانونا يحكم عليه بغرامة مائة قرش ديواني واذا اقتضى الحال حضوره يكلف ثانياً بالحضور وعليه مصاريف ذلك التكليف .

احمد بك عبد الغفار — الذى أراه موافقا هو أن لا يكون احضار الشاهد جبرا الا بعد تكليفه بالحضور ثانيا مرة فاذا رأت الهيئة استحسان ذلك اذا لم يحضر الشاهد لاداء الشهادة بعد طلبه للحكمة بالوجه المعتبر قانونا ولم يرسل مكتابة بالاعذار الشرعية المانعة اليه عن الحضور فيصير تكليفه مرة تلى لغاية المادة ٢٠٧ وتعديلها الذى هو ١٥٦ وهذه صورة ما تلى :

الاصـل	التعديل
(المادة ٢٠٤) يصدر الحكم بهذه الغرامة من المحكمة أو من القاضي المعين للتحقيق وفى هذه الحالة يندرج حكمه بذلك فى محضر التحقيق .	حذفت .
(المادة ٢٠٥) يضاعف مقدار الغرامة اذا تأخر الشاهد عن الحضور بعد تكليفه مرة ثانية.	حذفت .
(المادة ٢٠٦) وفى هذه الحالة يجوز للمحكمة أو للقاضي المعين للتحقيق أن يصدر أمراً باحضار الشاهد رغما عنه.	حذفت .
(المادة ٢٠٧) اذا حضر من دعى للشهادة وامتنع عن المجابة يحكم عليه على الوجه المذكور آنفا بغرامة مائة غرش ديوانى فضلا عن الحكم عليه بما يترتب على امتناعه والتعويضات للاخضام.	حذفت .
	(المادة ١٥٦) اذا احضر من دعى للشهادة وامتنع عن المجابة يحكم عليه بدفع غرامة من خمسة غروش الى مائة غرش فضلا عن الحكم عليه بما يترتب على امتناعه من التعويضات للاخضام .

سعادة حسن حلمى باشا — رأى الا كفاءة فى حق الشاهد الذى يتمتع عن اداء الشهادة بدفع الغرامة فقط .
احمد بك عبد الغفار — الاقتصار على الغرامة يترتب عليه تمنع الكثير من الشهود عن اداء الشهادة ويترتب على ذلك ضياع حقوق كثيرة فالأوفق تلى الاصل وتعديل اللجنة لغاية المادة ٢١٩ من الاصل الذى صادف ترتيبها ١٦٥ من التعديل وتقرر بالاغلبية استحسان ماوضعتة اللجنة وهذه صورة ماتلى :

الاصـل	التعديل
(المادة ٢٠٨) اذا حضر الشاهد الذى تأخر أولا عن الحضور وأبدى أعذار اثابتة وجبت تأخيره وجبت اقالته من الغرامة.	حذفت .
	(المادة ١٥٧) اذا دعت الحالة الى استشهاد احدى النساء جاز لها أن تستنيب عنها لتأدية الشهادة زوجها أو أحد محارمها أو من يختاره لذلك ويكتفى بشهادة شاهدين يشهدان بالمحكمة بان المذكورة أنابت عنها ذلك الشخص الذى اختارته لتأدية الشهادة .

(المادة ٢٠٩)
اذا ثبت ان للشاهد مانعا عن الحضور ينتقل القاضي المعين للتحقيق مصحوبا بكاتب المحكمة الى منزل ذلك الشاهد لسماع شهادته فان كان التحقيق أمام المحكمة وجب عليها ان تعين أحد قضاتها لذلك.

(المادة ١٥٨)
اذا كان للشاهد مانع يمنعه عن الحضور ينتقل أحد القضاة مصحوبا بكاتب المحكمة الى منزل ذلك الشاهد لسماع شهادته .

﴿ المادة ١٥٩ ﴾

لا تقبل شهادات الآباء والأجداد والأمهات والجندات لأولادهم وأحفادهم وبالعكس ولا شهادة أحد الزوجين للآخر ولا شهادة من تعود عليه منفعة من شهادته ولو ضمنا ولا شهادة من يكون بينه وبين المَشهود عليه خصومة مثبتة ظاهرة ولا شهادة الوكيل للموكل ولا الوصي لليتيم ولا شهادة المشهورين بالكذب ولا من اعتاد على فعل ما يخل بالناموس والمروءة .
حذفت .

﴿ المادة ١٦٠ ﴾

يجوز تجريح الشاهد اما لسبب من الأسباب المذكورة في مادة (١٥٩) أو لأسباب قوية يستدل بها على الارتياب في صحة شهادته ويجب ابداء أوجه التجريح قبل سماع الشهادة واذا حصلت معارضة في تلك الأوجه يقبل بمن أبداه اقامته الدليل عليها بكافة طرق الثبوت ويتقرر بالجلسة قبول سماع الشهادة أو عدم قبولها بشرط أن لا يترتب على ذلك تأخير نظر الدعوى .

﴿ المادة ١٦١ ﴾

على أصلها .

حذفت .

﴿ المادة ١٦٢ ﴾

على أصلها .

﴿ المادة ١٦٣ ﴾

إذا دعى أحد الموظفين الى افشاء ما صار تبليغه اليه على سبيل المسارة في أثناء اجراء وظائفه فلا يلزم بالافشاء .

حذفت .

﴿ المادة ١٦٤ ﴾

كل من علم من الافوكاتية أو الوكلاء أو غيرهم بواسطة صنعته أو خدمته بأمر ما وقع أو بتوضيحات عن ذلك الأمر لا يجوز له في أي حال من الاحوال الاخبار بذلك الأمر ولا بالتوضيحات ولو بعد انتهاء خدمته أو اعمال صنعته اما اذا كان الاخبار قبل وقوع الامر وكان الغرض من تبليغه اليه ارتكاب جناية أو جنحة جاز له الاخبار بذلك الامر وبالتوضيحات .

﴿ المادة ٢١٠ ﴾

لا تسمع شهادة من كان قريبا أو صهرًا لأحد الاخصام على عمود النسب الى مالا نهاية ولا من كان قريبا من الحواشي لغاية الدرجة الرابعة بدخول الغاية في المفا .

﴿ المادة ٢١١ ﴾

تسمع على سبيل الاستدلال فقط وبغير حلف يمين أقوال من لم يبلغ سنه أربع عشرة سنة أو من يكون غير قادر على التمييز سواء كان بسبب كبر سنه أو بسبب مرض في جسمه أو في قواه العقلية أو غير ذلك .

﴿ المادة ٢١٢ ﴾

يجوز تجريح الشاهد بأسباب قوية يستدل بها على الارتياب في صحة شهادته ويجب ابداء أوجه التجريح قبل سماع الشهادة واذا حصلت معارضة في تلك الأوجه يقبل بمن أبداه اقامته الدليل عليها بكافة طرق الثبوت بشرط أن لا يترتب على ذلك تأخير نظر الدعوى .

و مع ذلك تسمع شهادة الشاهد الذي صار تجريحه وللحكمة اعتبارها فيما بعد أو عدم اعتبارها بحسب مقتضيات القانون .

﴿ المادة ٢١٣ ﴾

يجوز لمن لا قدرة له على التكلم أن يؤدي الشهادة اذا أمكنه بان يبين مقصوده بالكتابة أو بواسطة الاشارات .

﴿ المادة ٢١٤ ﴾

يجب على كل شاهد تجر وز سن الاربع عشرة سنة أن يحلف يمينا قبل استجوابه .

﴿ المادة ٢١٥ ﴾

لا يجوز لاحد أن يؤدي شهادة عما تضمنته ورقة من الاوراق المتعلقة بالاشغال الميرية الا اذا سبق نشرها أو أذنت بافشاءها الجهة المختصة بها .

﴿ المادة ٢١٦ ﴾

إذا دعى أحد الموظفين الى افشاء ما صار تبليغه اليه على سبيل المسارة في أثناء اجراء وظائفه ورأى انه يترتب على عدم كتمان ذلك ضرر ما للمصلحة العمومية فلا يلزم بالافشاء .

﴿ المادة ٢١٧ ﴾

إذا علم أحد القضاة ونحوهم أو أحد مأموري الضبطية القضائية ومأموري الضبط والربط بتوضيحات متعلقة بفعل يستوجب عقوبة على حسب المقرر في قانون العقوبات فلا يجبر على ان يعرف عن مصدر علمه بذلك .

﴿ المادة ٢١٨ ﴾

كل من علم من الافوكاتية أو الوكلاء أو غيرهم بواسطة صنعته أو خدمته بأمر ما وقع أو بتوضيحات عن ذلك الأمر لا يجوز له في أي حال من الاحوال الاخبار بذلك الأمر ولا بالتوضيحات ولو بعد انتهاء خدمته أو أعمال صنعته ما لم يكن الغرض من تبليغ ذلك اليه ارتكاب جناية أو جنحة .

﴿ المادة ٢١٩ ﴾

ومع ذلك يجب على الاشخاص المذكورين في المادة السابعة ان يؤدوا الشهادة عن الأمر والتوضيحات للتقدم ذكرها اذا طلب منهم ذلك من بلغها اليهم .

ثم ان سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله ختمت الجلسة والساعة ٧ ونصف
امضاء : حسين يسرى ختم : (علي شريف)

نمرة ٥

﴿ المادة ١٦٥ ﴾

على أصلها .

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاحد ٤ جمادى الثانية سنة ١٣٠٤ (٢٧ فبراير سنة ١٨٨٧)

منته في الجلسة الماضية لغاية المادة ٢١٩ من الاصل وتعديلهما التي صادفت في ترتيب اللجنة ١٦٥ فليت الآن ما بعد ذلك .
تليت المادة ٢٢٠ التي صارت ١٦٦ معدلة وهذه صورة الاصل والمعدل .

بحسب رأى اللجنة .

المادة ١٦٦

لا يجوز لأحد الزوجين بغير رضا الآخر أن يفشى ما بلغه اليه والزوجة قائمة سواء كان الافشاء في مدة الزوجية أو بعدها ولكن يجوز لكل منهما افشاء ذلك في حالة رفع الدعوى من أحدهما على الآخر بحق أو اقامة دعوى على أحدهما بسبب وقوع جناية أو جنحة منه على الآخر متى كان الافشاء يتعلق بذلك الحق أو بتلك الدعوى .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فتقرر بالأغلبية بقاء المادة حسب ما وضعتها اللجنة .
تلى لغاية المادة ٢٣١ التي صارت ١٧٢ معدلة وتقرر بالأغلبية استحسان ما قرره اللجنة وهذه صورة الاصل والتعديل .

بحسب المعدل

﴿ المادة ١٦٧ ﴾

على أصلها وزيد عليها فقرة وهي (ويجب على المحكمة أن تراعى حالة الشهود وتحفظ حقوق احترامهم ولا تؤخرهم) .

(المادة ١٦٨)

في حالة ما اذا كان غير معلوم للمحكمة اسم ولقب وصنعة أو وظيفة ومحل الشاهد فللمحكمة أن تطلب منه توضيح ذلك أما ان كان معلوما فعلى رئيس الجلسة تبليغ كاتب المحكمة ذلك لدرجه بالمحضر ويجب على المحكمة أن تستفهم من الشاهد عما اذا كان متصفاً بوصف من الاوصاف المنصوص عنها بالمادة (١٥٩) .

فتحت الجلسة الساعة ٤ والدقيقة ٢٠ تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس وبحضور حضرة جبرائيل كحيل بك مندوب نظارة الحفانية .
تلى محضر الجلسة الماضية فتصدق عليه .
سعادة الرئيس — دور المذاكرة في مشروع تعديل قانون المرافعات

بحسب الاصل .

المادة ٢٢٠

لا يجب على أحد الزوجين أن يفشى بغير رضا الآخر ما بلغه اليه في أثناء الزيجة ولو بعد انقضاء علاقتهما بينهما الا في حالة رفع دعوى من أحدهما على الآخر بحق أو اقامة دعوى على أحدهما بسبب وقوع جناية أو جنحة منه على الآخر .

سعادة رؤوف باشا — رأى حذف هذه المادة بالمرّة .

حضرة أحمد بك عبد الغفار — من المعلوم أن كلا من الزوجين له اطلاع على أسرار الآخر وهما الأولى بكتان أسرار بعضهما وعدم افشائها وتقدم أن الهيئة استحسنتم عدم الزام كل من الزوجين بأداء الشهادة على الآخر فلاولى بقاء المادة حسبما وضعتها اللجنة .

بحسب الاصل .

المادة ٢٢١

يؤدى كل واحد من الشهود شهادته على انفراد بغير حضور باقى الشهود الذين لم تسمع شهادتهم .

﴿ المادة ٢٢٢ ﴾

على الشاهد أن يعرف عن اسمه ولقبه وصنعة أو وظيفته ومحلّه وأن يبين قرابته أو مصاهرته ودرجة القرابة أو المصاهرة أن كان قريباً أو صهراً لأحد الأخصام ويبين ان كان خادماً أو مستخدماً عند أحد الأخصام .

(المادة ٢٢٣)

وعليه أيضاً أن يحلف يميناً بأنه يشهد بالحق وتكون تأدية اليمين على حسب الأصول المقررة بديانة أن طلب ذلك
(المادة ٢٢٤)

على الخصم الذى استحضر شاهداً أن يبدى على التوالى الأسئلة التى يرغب استشهاده عليها ثم يبدى الخصم الآخر ما يريد استشهاده ذلك الشاهد عليه وكل هذا بغير أن يقطع أحد الأخصام كلام الآخر أو كلام الشاهد وقت أداء الشهادة .

المادة ٢٢٥

لا يجوز للاخصام ابداء اسئلة جديدة للشاهد بعد تمام استشهاده على ما أبداه كل منهم الا باذن المحكمة أو القاضى المعين للتحقيق .

المادة ٢٢٦

يجوز لرئيس المحكمة أو لأحد قضاتها بعد استشهاده الشاهد على ما أبداه الاخصام أن يسأله مباشرة من تلقاء نفسه عما يتوصل منه الى الوقوف على الحقيقة .

المادة ٢٢٧

فى اثناء ابداء الاسئلة من أحد الاخصام عما يرغب استشهاده الشاهد عليه يجوز للخصم الآخر الاعتراض على ابداء سؤال جديد لا تعلق له بالواقعة المقصود اثباتها أو خارج عن حد اللياقة والقاضى منع ذلك السؤال .

المادة ٢٢٨

يتلى كل شاهد ما أداه من الشهادة ويضع امضاءه عليها بعد تصحيح ما يرى لزوم تصحيحه منها .

المادة ٢٢٩

إذا امتنع الشاهد من وضع امضاءه أو كان لا يمكنه وضعها وجب ذكر ذلك فى المحضر .

المادة ٢٣٠

تؤدى الشهود شهاداتهم شفاهاً بدون مراجعة مذكرات لذلك .

المادة ٢٣١

يشتمل محضر التحقيق على صورة العريضة والأمر الذى عين فيه يوم التحقيق وعلى بيان المحل واليوم والساعة اللاتى حصل فيها التحقيق وعلى اسماء الاخصام والقابهم وصنائعهم ومخلاتهم مع بيان حضورهم أو عدمه . وبيان ما حصل منهم من التطلبات وعلى بيان حضور الشهود أو عدمه والأوامر الصادرة فى شأنهم وبيان شهادة الشهود والايان اللاتى حلفوها وبيان ما حصل من رد الشهود وما ترتب عليه من المسائل الفرعية وبيان الأسئلة التى نشأت عن توجيه الأسئلة وجهت ومن وجهها وبيان المسائل الفرعية التى نشأت عن توجيه الأسئلة وبيان الأجوبة وذكر تلاوة شهادة الشهود عليهم وتصديقهم عليها

حذفت .

(المادة ١٦٩)

للخصم الذى استحضر شاهداً أن يطلب من رئيس الجلسة استشهاده على الأسئلة التى سبق ابدائها منه للمحكمة وعلى الرئيس أن يسأل الشاهد عن تلك الأسئلة واحدة فواحدة وبعد استيفاء الشهادة يجوز للخصم الآخر أن يطلب من الرئيس سؤال الشاهد عن الملاحظات التى ظهرت فى حال تأدية الشهادة ومتى كان طلبه لم يخرج عن موضوع الدعوى ويرى رئيس الجلسة أن ذلك يوجب تنوير القضية فيجوز عليه أن يسأل الشاهد عنها وكل هذا بغير أن يقطع أحد الأخصام كلام الآخر أو كلام الشاهد .

حذفت .

حذفت .

حذفت .

المادة ١٧٠ عوضاً عن ٢٢٨ و ٢٢٩ من الاصل

يتلى بالجلسة على كل شاهد ما أبداه من الشهادة علناً ويجب عليه وضع امضاءه عليها بخطه أو بختمه بعد تصحيح ما يرى لزوم تصحيحه منها

فلذا كان الشاهد لا يعرف الكتابة ولا ختم له وجب ذكر ذلك فى المحضر .

المادة ١٧١

تؤدى الشهود شهاداتهم شفاهاً ولا يجوز لهم تأديتها من ورقة مكتوبة انما للشاهدان يطلب ذات الاوراق الموجودة بالمحكمة الموضوع عليها شهادته للتذكير منها أو المراجعة عليها .

المادة ١٧٢

يشتمل محضر التحقيق على ذكر الحكم الصادر باجرائه وبيان المحل واليوم والساعة اللاتى حصل فيها سماع شهادة الشهود وعلى اسماء الاخصام والقابهم وصنائعهم ومخلاتهم مع بيان حضورهم أو عدمه وبيان ما حصل منهم من التطلبات وعلى بيان حضور الشهود أو عدمه والأوامر الصادرة فى شأنهم وبيان شهادة الشهود وبيان ما حصل من رد الشهود وما ترتب عليه من المسائل الفرعية وبيان الأسئلة التى وجهت ومن طلب توجيهها وبيان المسائل الفرعية التى نشأت عن توجيه الأسئلة وبيان الأجوبة وذكر تلاوة شهادة الشهود عليهم وتصديقهم عليها والتصحيحات التى عرفوا عنها وبيان الجلسات التى

والتصحيحات التي عرفوا عنها وبيان الجلسات التي اقتضاها التحقيق .

اقتضاها التحقيق .

نالت المادة ٢٣٢ من الأصل الذي صار ترتيبها في التعديل ١٧٣ وتليت الزيادة التي أضافها اللجنة عليها وهذه الصور :

بحسب الأصل

﴿ المادة ٢٣٢ ﴾

إذا طلب الشهود مقابل تعطيلهم فيصير تقديره لهم ويبين ذلك في المحضر ثم تعطى للشهود ورقة مستخرجة من المحضر وتكون نافذة على الخصم الذي أحضر الشهود بتأشير من كاتب المحكمة .

بحسب رأى اللجنة

﴿ المادة ١٧٣ ﴾

على أصلها وزيد بعد جملة (فيصير تقديره لهم) جملة (بمناسبة أحوالهم)

سعادة رؤوف باشا - من رأى أن الشهود لا يعطى لهم مقابل عطلهم الا عن يوم تأدية الشهادة .

حضرة احمد عبد الغفار بك - ربما أدت الضرورة الى تعطيل الشهود من أجل الشهادة عدة أيام وترتب على هذا التأخير حصول ضرر اليهم

وتكفوا مصاريف فأرى من الضرورة بقاء المادة حسب رأى اللجنة فيها

سعادة الرئيس - تؤخذ الآراء

أخذت فكانت الأغلبية لحضرة احمد عبد الغفار بك .

تلى لغاية المادة ٢٥٢ من الأصل والمادة ١٩٣ من التعديل وتقرر بالاغلبية استحسان ما وضعت له اللجنة . وهذه صورة الاصل والمعدل .

بحسب الأصل .

﴿ المادة ٢٣٣ ﴾

إذا لم يترتب على شهادة الشهود فائدة للدعوى فتكون مصاريف تكليفهم بالحضور ومصاريف سماع شهادتهم على الخصم الذي أحضرهم .

﴿ المادة ٢٣٤ ﴾

إذا لم يحصل التحقيق امام المحكمة او حصل امامها ولم يحكم في الدعوى في نفس الجلسة التي سمعت فيها شهادة الشهود كان للأخصام الحق في الاطلاع على محضر التحقيق .

﴿ المادة ٢٣٥ ﴾

للاخصام في جميع الأحوال ان يأخذوا صورة محضر التحقيق بشرط الا يترتب على ذلك تأخير الحكم في الدعوى .

الفرع الرابع

فيما يتعلق بأهل الخبرة

﴿ المادة ٢٣٦ ﴾

إذا اقتضى الحال تعيين اهل خبرة فالحكمة او القاضي تعيين واحدا او ثلاثة من أهل خبرة على حسب الاقتضاء وتذكر في الحكم الذي يصدر بالتعيين المواد المقتضى اخذ قول اهل الخبرة عنها مع بيان ما يصرح لهم بعمله من الاجراءات المستعجلة ولا حاجة لاعلان ذلك الحكم ان كان صدوره بمواجهة الخصام او بحضور وكلائهم .

بحسب رأى اللجنة .

﴿ المادة ١٧٤ ﴾

على أصلها .

﴿ المادة ١٧٥ ﴾

إذا لم يحصل سماع شهادة الشهود امام المحكمة او حصل امامها ولم يحكم في الدعوى في نفس الجلسة التي سمعت فيها الشهادة كان للاخصام الحق في الاطلاع على محضر التحقيق .

﴿ المادة ١٧٦ ﴾

على أصلها .

الفرع الثالث

فيما يتعلق بأهل الخبرة

﴿ المادة ١٧٧ ﴾

إذا اقتضت حالة الدعوى معاينة المتنازع في شأنه وجب على المحكمة تقرير ذلك بمحضر الجلسة وتعيين احد قضاها لذلك أو ان توجه بهيئتها الاجتماعية بعد انتهاء الجلسة بحضور الاخصام للمعاينة واثبات ما تراه في محضر ومع ذلك يجوز لها اذا رأت لزوما للاستعانة بأهل خبرة ان تستدعي واحدا او ثلاثة من اجل ذلك ويجوز للمحكمة ان تعين اهل الخبرة لمعاينة المتنازع في شأنه انما يجب في هذه الحالة ان يذكر في الحكم الذي يصدر بتعيينهم المواد المقتضى اخذ قولهم عنها وبيان ما يصرح لهم بعمله من الاجراءات ولا حاجة لاعلان ذلك الحكم ان كان صدوره بمواجهة الخصام او الوكلاء .

﴿ المادة ١٧٨ ﴾

للمحكمة الحق في ان تسمي أهل الخبرة الذي تعينه انما اذا كان الاخصام بالغين ولهم حق التصرف في حقوقهم واتفقوا على تعيين واحدا او ثلاثة بمعرفتهم

﴿ المادة ٢٣٧ ﴾

إذا كان الاخصام بالغين ولهم حق التصرف في حقوقهم واتفقوا على تعيين واحد او ثلاثة من أهل الخبرة .

باسمائهم فلهم ذلك ويصدق على اتفاقهم من المحكمة او قاضي المواد الجزئية
﴿المادة ١٧٩﴾

يجب على من تعين من أهل الخبرة ان يحضر للمحكمة بمقتضى علم الخبر
الواجب تحريره من قلم الكاتب بناء على طلب أحد الاخصام ليعلم بما تعين له
باطلاعه على أصل الحكم الصادر بذلك وعلى كاتب المحكمة أن ينسخ له من
الحكم صورة ما يشتمل على بيان ما تعين له ثم يخلف اليمين على يد القاضي
المعين للامور الوقتية ولو بغير حضور الاخصام فاذا طلب أهل الخبرة من
كاتب المحكمة الاطلاع على أوراق الدعوى واستلامها بومل يحضره فعلي
الكاتب اجابة طلبه وعلى أهل الخبرة تعيين المحل واليوم والساعة اللاتي
يياشر فيها ما تعين له ويكتب ذلك في ذيل محضر اليمين .

﴿المادة ١٨٠﴾

محضر اليمين المشتمل على تعيين اليوم بمعرفة أهل الخبرة يصير اعلانه
بواسطة كاتب المحكمة للخصم الذي لم يحضر وقت اليمين ويكون ذلك قبل
الشروع في العمل بأربع وعشرين ساعة على الأقل والا كان العمل لاغيا .

﴿المادة ١٨١﴾

على أصلها .

﴿المادة ١٨٢﴾

على أهل الخبرة سماع أقوال الاخصام وملحوظاتهم وسماع شهادة الشهود
الذي أحضرتهم الاخصام أو صار احضارهم بمعرفة أهل الخبرة اذا أذنت
المحكمة بذلك .

﴿المادة ١٨٣﴾

على أصلها .

﴿المادة ١٨٤﴾

على أصلها .

﴿المادة ١٨٥﴾

على أصلها واستبدلت جملة (لمن يطلب التعجيل) ب (لكل) وكلة
(تكليف) ب (بواسطة تكليف) .

﴿المادة ١٨٦﴾

كأصلها وحذف منها (لفظ) منه (وزيد) بآخرها جملة (ويكون التقدير
بملاحظة ما يستحقه نفس العمل الذي جرى) .

﴿المادة ١٨٧﴾

على أصلها .

﴿المادة ١٨٨﴾

على أصلها وزيد بآخرها جملة (ويجب على كاتب المحكمة أن يبين في

باسمائهم يصدق لهم على ذلك من المحكمة او قاضي المواد الجزئية .

﴿المادة ٢٣٨﴾

يجب على من تعين من أهل الخبرة أن يحضر للمحكمة متى كلفه من يطلب
التعجيل من الاخصام بالحضور ليعلم بما تعين له باطلاعه على أصل الحكم الصادر
بذلك وعلى كاتب المحكمة أن ينسخ له من الحكم صورة ما يشتمل على بيان
ما تعين له ثم يخلف اليمين على يد القاضي المعين للامور الوقتية ولو بغير حضور
الاخصام ويعين في ذيل محضر اليمين المحل واليوم والساعة اللاتي يياشر فيها
ما يتعين له .

﴿المادة ٢٣٩﴾

محضر اليمين المشتمل على تعيين اليوم بمعرفة أهل الخبرة يصير اعلانه
بمعرفة كاتب المحكمة للخصم الآخر قبل الشروع في العمل بأربع وعشرين
ساعة بالأقل والا كان العمل لاغيا .

﴿المادة ٢٤٠﴾

وعلى أهل الخبرة مباشرة عمله ولو في حالة غياب الاخصام بعد تكليفهم
بالحضور حسب القانون .

﴿المادة ٢٤١﴾

على أهل الخبرة سماع أقوال الاخصام وملحوظاتهم وسماع شهادة الشهود
سواء كان حضورهم بمعرفة الاخصام أو بمعرفة أهل الخبرة بدون تخليف
للشهود اذا أذنت المحكمة لأهل الخبرة بذلك .

﴿المادة ٢٤٢﴾

يذكر في المحضر المشتمل على أعمال أهل الخبرة بيان حضور الاخصام
وأقوالهم وملحوظاتهم ممضى عليها منهم ما لم يكن لهم مانع ثابت يمنعه عن
الامضاء وبيان أعمال أهل الخبرة بالتفصيل وبيان رأيه والاوجه التي استند
عليها فيه .

﴿المادة ٢٤٣﴾

يسلم تقرير أهل الخبرة لقلم كاتب المحكمة وهناك يجوز لكل من الاخصام
الاطلاع عليه أو طلب صورة منه .

﴿المادة ٢٤٤﴾

بعد تسليم التقرير لقلم كاتب المحكمة يجوز لمن يطلب التعجيل من الاخصام
أن يقدم الدعوى الى المحكمة بتكليف الخصم الآخر بالحضور اليها بميعاد
ثلاثة أيام كاملة بمقتضى علم خبر .

﴿المادة ٢٤٥﴾

تقدر أجرة أهل الخبرة بمعرفة رئيس المحكمة أو القاضي الذي ينوب
عنه على نفس التقدير للمقدم منه .

﴿المادة ٢٤٦﴾

تقدير الاجرة يكون نافذاً على الخصم الذي طلب تعيين أهل الخبرة ومن
بعد صدور الحكم في الدعوى يكون نافذاً أيضاً على من حكم عليه بمصاريف الدعوى .

﴿المادة ٢٤٧﴾

تقبل المعارضة في تقدير الاجرة من كل من الاخصام في الثلاثة أيام

التالية ليوم الاعلان بذلك التقدير ويكون حصولها بالتعريف عنها في قلم كتاب المحكمة .

﴿ المادة ٢٤٨ ﴾

يترتب على هذه المعارضة ايقاف تنفيذ تقدير الاجرة ويرفع أمرها الى المحكمة مع طلب كل من الاخصام وأهل الخبرة ما لم يكن صدر حكم انتهائي لالزام بمصاريف الدعوى واما اذا سبق صدور الحكم بذلك فلا يطلب الخصم الذي لم يكن طلب أهل الخبرة ولم يحكم عليه بالمصاريف .

﴿ المادة ٢٤٩ ﴾

للخصم الذي تحصل على تنقيص أجرة أهل الخبرة بناء على معارضته التمسك بالحكم الصادر بذلك على الخصم الذي دفع أجرة أهل الخبرة على حسب تقدير القاضي وللخصم الذي دفع الأجرة أن يرجع على أهل الخبرة .

﴿ المادة ٢٥٠ ﴾

يجوز للمحكمة أن تعين أهل خبرة ليعطوا رأيهم أمام الجلسة شفاهاً بدون احتياج لتقديم تقرير وفي هذه الحالة يكتب رأيهم بحضور الجلسة .

﴿ المادة ٢٥١ ﴾

إذا أراد أحد الاخصام رد من تعين من أهل الخبرة وجب عليه أن يكلف الخصم الآخر بالحضور بميعاد ثلاثة أيام بعد يوم التعيين اذا كان الحكم بالتعيين صادراً بمواجهة الاخصام وأما اذا كان صادراً في حالة النية فيكون التكليف بالحضور بميعاد ثلاثة أيام من بعد يوم اعلان ذلك الحكم .

﴿ المادة ٢٥٢ ﴾

لا يقبل من أحد الاخصام رد أهل الخبرة المعينين بانتخابهم الا اذا كان سبب الرد حادثاً بعد التعيين .

محضر المعارضة أقرب جلسة للنظر فيها) .

﴿ المادة ١٨٩ ﴾

يترتب على هذه المعارضة ايقاف تنفيذ الاجرة ويرفع أمرها الى المحكمة وعلى كاتب المحكمة أن يطلب حضور كل من الاخصام وأهل الخبرة لجلسة المحكمة في اليوم والساعة المعينين لذلك بمقتضى اعلام خبر محررها اما اذا صدر حكم انتهائي بالالزام بمصاريف الدعوى فلا يطلب الخصم الذي لم يحكم عليه بتلك المصاريف .

﴿ المادة ١٩٠ ﴾

للخصم الذي تحصل على تنقيص أجرة أهل الخبرة بناء على معارضته الحق في التمسك بالحكم الصادر بذلك على خصمه الذي دفع أجرة أهل الخبرة بحسب تقدير رئيس المحكمة أو القاضي وللمذكور حق الرجوع على أهل الخبرة .

﴿ المادة ١٩١ ﴾

على أصلها .

﴿ المادة ١٩٢ ﴾

إذا أراد أحد الاخصام رد من عينته المحكمة من أهل الخبرة وجب عليه التعريف عن ذلك لقلم كتاب المحكمة وأن يكلف الخصم الآخر بمقتضى علم خبر محرره كاتب المحكمة بالحضور بميعاد ثلاثة أيام بعد يوم التعيين اذا كان الحكم بالتعيين صادراً بمواجهة الاخصام وأما اذا كان صادراً في حالة النية فيكون التكليف بالحضور بميعاد ثلاثة أيام من بعد يوم اعلان ذلك الحكم .

﴿ المادة ١٩٣ ﴾

لا يقبل من أحد الاخصام رد من تعين بانتخابهم الا اذا كان سبب الرد حادثاً بعد التعيين ويجوز رد أهل الخبرة متى كان حادثاً لصفة من الصفات المنصوص عنها بالمادة (١٥٩) من هذا القانون

تليت المادة ٢٥٣ من الاصل التي أقرتها اللجنة على أصلها وصارت في ترتيب التعديل تحت رقم ١٩٤ وهذه صورتها :

المادة ٢٥٣ التي صارت ١٩٤

يجوز رد أهل الخبرة اذا كان زوجاً أو قريباً أو صهرراً لأحد الاخصام على عمود النسب أياً كانت الدرجة وكذلك الغريب من الحواشي الى الدرجة الرابعة بدخول الغاية ويكون احتساب الدرجات على حسب طبقات الاصول طبقة فطبقة الى الجذ الاصل بدون دخول الغاية وعلى حسب طبقات الفروع طبقة فطبقة لغاية الدرجة الرابعة المذكورة بدخول الغاية .

ويجوز أيضاً رد من له خصومة مقامة أمام الحاكم مع أحد الخصمين ومن تكون له منفعة شخصية في الدعوى ومن أكل أو شرب مع الخصم ومن يكون مستخدماً عند أحد الخصمين أو خادماً له .

حضرة ابراهيم سعيد بك — اذا وافق حذف جملة ومن أكل

أو شرب مع الخصم . فليقرر حذفها :

تقرر بالاتفاق حذف الجملة المذكورة وبقاء باقي المادة على أصلها :

تلى لغاية المادة ٢٥٧ من الاصل التي صارت ١٩٦ في التعديل وتلى التعديل أيضاً وتقرر بالاغلبية استحسان ما رآته اللجنة وهذه الصور .

بحسب رأي اللجنة .

﴿ المادة ١٩٤ ﴾

على أصلها .

﴿ المادة ١٩٥ ﴾

إذا تأخر أهل الخبرة عن تقديم تقريره جاز لكل من الاخصام ان يكلفه

بحسب الاصل

﴿ المادة ٢٥٤ ﴾

يحكم في رد أهل الخبرة بطريق الاستعجال في أول جلسة .

﴿ المادة ٢٥٥ ﴾

إذا تأخر أهل الخبرة عن تقديم تقريره جاز لمن يطلب التعجيل من الاخصام

ن يكلفه بالحضور امام المحكمة بميعاد ثلاثة ايام كاملة بحضور جميع الخصام والمحكمة ان تحدد في الحال ميعادا لتقديم التقرير ولها ايضا ان تحكم باستبدال اهل الخبرة بغيره بحيث لا يترتب على ذلك اخلال بما يلزم من التعويضات ان كان لها وجه .

﴿ المادة ٢٥٦ ﴾

لا تكون المحكمة منقادة الى رأى اهل الخبرة .

﴿ المادة ٢٥٧ ﴾

اذا لم تكف المحكمة بما ابداه اهل الخبرة فلها ان تعين واحدا او ثلاثة غيرهم من اهل الخبرة ويجوز لمن تعينه ان يستعين بالاستعلام من اهل الخبرة السابقين .

سعادة رؤوف باشا — من رأى زيادة مادة على هذا الباب مقتضاها أنه اذا كان تعيين اهل الخبرة حصل بانتخاب المحكمة ولم يكف التقرير الذى قدمونه للفصل فيما كانوا معينين من أجله واحتاج الحال لتعيين بدلهم فلا يكون لهم حق في المطالبة بأجرة اتعاب اما ان كان تعيينهم حصل باتفاق الخصام فيكون لهم الحق في طلب أجرة اتعابهم على أية حالة كانت .

بمقتضى علم خبر بالحضور امام المحكمة بميعاد ثلاثة ايام كاملة هو وباقي الخصام والمحكمة ان تحدد في الحال ميعادا لتقديم التقرير ولها ايضا ان تحكم باستبدال اهل الخبرة بغيره وبإلزامه بالتعويضات نظير ما تترتب على تأخير ان كان لها وجه .

حذفت

﴿ المادة ١٩٦ ﴾

على اصلها .

تقرر بالأغلبية استحسان زيادة مادة بهذه المعنى تكون بالصورة الآتية .
اذا عينت المحكمة اهل خبرة بمعرفتها ولم يأت تقريرهم كافيا للفصل فيما هم معينون من أجله ولزم الحال لتعيين خلافهم فلا يكون لمن تعينوا اولا حق المطالبة بأجرة اتعابهم أما ان كان تعيين اهل الخبرة حصل باتفاق الخصام فيكون لهم الحق في المطالبة بأجرة الاتعاب على أية حالة كانت .

تلى الفصل الخامس من الأصل المنتهى الى المادة (٢٦٣) التى حذفتها اللجنة وتقرر بالأغلبية حذفه كما رأت اللجنة وهذه الصور .

الفرع الخامس في الكشف على الأعيان الثابتة

﴿ المادة ٢٥٨ ﴾

يجوز للمحكمة ان تتوجه بهيئتها الاجتماعية اذا رأت لزوما لذلك الى المحل الواقع في شأنه التنازع أو ان تأمر واحدا من قضاتها او اكثر بمن كان حاضرا وقت المرافعة في الدعوى بالتوجه الى المحل المذكور في اليوم والساعة المعينين لذلك في الحكم او في الأمر الصادر من أقدم القضاة المعينين لذلك .

﴿ المادة ٢٥٩ ﴾

اذا لم يكن الحكم بذلك صادرا بمواجهة الخصام او كان تعيين اليوم بأمر القاضى المعين للكشف وجب اعلان الحكم او الأمر المذكور للخصام بمعرفة كاتب المحكمة قبل الوصول الى المحل بأربع وعشرين ساعة غير مواعيد المسافة ويقوم هذا الاعلان مقام التكليف بالحضور

﴿ المادة ٢٦٠ ﴾

يجوز محضر تذكر فيه اعمال القضاة المذكورين من وقت توجههم الى المحل المقصود لوقت تسليم المحضر في قلم كتاب المحكمة

﴿ المادة ٢٦١ ﴾

يجوز للمحكمة أو لمن تعينه من قضاتها تعيين اهل خبرة في حال الوجود بالمحل لياشروا الأعمال المطلوبة منهم في الحال بعد حلفهم الايمان أو سماع الشهود الذين يرى لزوم استشهادهم بعد تخليفهم أيضا ويكون حضورهم بمجرد الاخبار لهم من كاتب المحكمة

﴿ المادة ٢٦٢ ﴾

يجب أن يكون كاتب المحكمة حاضرا وقت الوجود بالمحل وأن يضع امضاءه على المحضر .

﴿ المادة ٢٦٣ ﴾

يصير تقدير المصاريف التى تترتب على الكشف على الأعيان الثابتة بمعرفة رئيس المحكمة أو القاضى المعين لذلك ويجري تسليمها مقدما في قام كتاب المحكمة ممن يطلب الكشف أو من المدعى ان كانت المحكمة أسرت بأجراء الكشف المذكور من تلقاء نفسها .

حضرة احمد صوفالى بك — من حيث أن ما طبع من مشروع تعديل قانون المرافعات وتوزع على حضرات الأعضاء هو ما انتهى نظره بهذه الجلسة فاذا كر الهيئة بخصوص المنشور السابق صدوره من الحكومة القاضى بأن العسكرية التى يهرب من تحت السلاح يؤخذ بدله ثلاثة من أقاربه أو من أهالى الناحية السابق التكلم فيه وقرار الهيئة بمخاطبة الحكومة بطلب صورته وبما أنه مضى من وقت ما محرر الآن مدة ولم تحضر الصورة المذكورة مع أنه ليس على جهة وجودها مشقة في ارسالها والتأخير في أمر مضر مثل هذا لا يصح فاذا محسن لدى الهيئة مخاطبة الحكومة ثانيا باستعجال هذا

الأمر فلتقرره .

(استحسان عام) .

حضرة احمد عبد الغفار بك — بما أن ماتم طبعه من مشروع تعديل القانون قد نظرته الهيئة ومنظور أن تمام طبع الباقي يستغرق شهر مارس القابل وهذا الشهر هو من الأشهر المعتاد تعطيل جلسات المجلس فيها وليس

موجود أشغال أخرى لتتظر فأرى أوقية صرف المجلس الشهر المذكور إذا يحسن لدي الهيئة ذلك .

(استحسان عام) .

ثم ان سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٨
مرة ٦ حسن يسرى

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاربعاء ١٢ رجب سنة ١٣٠٤ (٦ ابريل سنة ١٨٨٧)

الجهات المقتضى أخذ عوائد على الأملاك الداخلة فيها وبإتمام نظره ينظر في الباقي مما أتمته اللجنة من قانون المرافعات.

أما قانون معاشات الملكية فالأوفق طبعه وتوزيع نسخه على حضرات الأعضاء وتطلب ثلاثون نسخة من كل من قانون المعاشات الصادر في ٥ ربيع الثاني سنة ١٢٧١ والقانون الصادر في ١٨ شوال سنة ١٢٨٧ والأمر العالي الصادر في ١٠ ابريل سنة ١٨٨٣ وتوزيعهم على حضرات الأعضاء لمراجعة ما يلزم مراجعته منهم حال نظر قانون المعاشات الجديد.

استحسان عام.

سعادة الوكيل — اذن يصير تلاوة افادتي الداخلية وافادة مجلس النظار
نمرة ٦

تليت افادة الداخلية نمرة ٢ وهذه صورتها (بما أنه قد حصل انتخاب ابراهيم افندي الغمراوي عضوا مندوبا عن مجلس مديرية بني سريف بمجلس شوري القوانين كما علم ذلك من المكاتب الواردة للداخلية من حضرة مدير هناك نمرة ١٤ فاقضى تحريره لسعادتك للملومية فيه افندم).

تليت افادة الداخلية نمرة ٣ وهذه صورتها (حيث علم من التلغراف الوارد للداخلية من سعادة مدير الفيوم رقم مارس سنة ١٨٨٧ أنه قد وقع الانتخاب الى طلبه افندي سعودي بان يكون عضوا مندوبا عن مجلس المديرية بمجلس شوري القوانين فلزم ترقيمه لسعادتك للملومية افندم).

تليت افادة مجلس النظار نمرة ٦ وهذه صورتها (ولما وردت مكاتبه سعادتك الرقيمة ١٣ ديسمبر سنة ١٨٨٦ نمرة ٤٤ تحول على سعادة ناظر الحرية إذ ذاك النظر في كيفية تعديل القاعدة المتبعة الآن في أخذ بدل من يفر من العسكرية فانه من أفكار الحكومة لزوم تعديل القاعدة المذكورة وبالنظر لما حصل من التغيير في نظارة الحرية مقتضى إعادة البحث في هذه المسئلة بمعرفة سعادة ناظر الحرية الحالي ومع ذلك قد طلبت من نظارة الحرية

فتحت الجلسة الساعة ٣ والدقيقة ٤٥ تحت رئاسة حسن حلى باشا وكيل المجلس .

تلى محضر آخر جلسة من الانعقاد السابق وتصدق عليه .

سعادة الوكيل — الأشغال الموجودة بالمجلس الآن لعرضها على الهيئة هي

أولاً — الجزء الباقي مما نظرت اللجنة من مشروع تعديل قانون المرافعات وقد تم طبعه وتوزع .

ثانياً — تلاوة افادتين من نظارة الداخلية احدهما مؤرخة ١٠ جمادى الآخرة سنة ١٣٠٤ نمرة ٢ تفيد انتخاب ابراهيم افندي الغمراوي عضواً مندوباً عن مجلس مديرية بني سريف في مجلس شوري القوانين والثانية رقم ١٤ الشهر المذكور نمرة ٣ تفيد انتخاب طلبه افندي سعودي عضواً مندوباً عن مجلس مديرية الفيوم في مجلس شوري القوانين .

ثالثاً — افادة من رئاسة مجلس النظار رقم ١٤ جمادى الثانية سنة ١٣٠٤ نمرة ٤ ومعها مشروع أمر عال وجدول مرفق معه فيما يختص بمحدود الجهات المقتضى أخذ عوائد على الأملاك الكائنة فيها وهذا المشروع والجدول ترغب جهة الحكومة سرعة نظرها .

رابعاً — افادة من رئاسة مجلس النظار رقم ٢٩ جمادى الثانية سنة ١٣٠٤ نمرة ٥ ومعها مشروع أمر عال شامل لقانون المعاشات الملكية ومرغوب سرعة نظره أيضاً .

خامساً — افادة من الرئاسة المشار اليها رقم ٢٩ جمادى الثانية سنة ١٣٠٤ نمرة ٦ بخصوص القاعدة الجارية في أخذ بدل من يفر من العسكرية .

حسن بك عبد الرازق — إذا تحسن لدى الهيئة فليقدم تلاوة افادتي الداخلية حيث أنه لا يلزم فيهما سوى مجرد التلاوة ثم تلى افادة مجلس النظار نمرة ٦ وبعد ذلك ينظر في المشروع والجدول المرفق معه المختصين بمحدود

صورة المنشور المذكور عنه بإفادتي سعادتكم نمرة ٤٤ ونمرة ٥ وبحضورها ترسل لذلك الطرف أفندم م.

حسن بك عبد الرازق — مادام ان المجلس والحكومة متفقان على عدم استحسان هذه القاعدة وأن يصير تغييرها فاذا وافق فليتحرر للحكومة بتوقيف العمل بها من الآن .

استحسان عام .

سعادة الوكيل — تتلى افادة مجلس النظار نمرة ٤ ومشروع الأمر العالى والجدول المرفق معه

تليت الافادة وهذه صورتها (مرسل لسعادتكم مع هذا مشروع أمر عال وجدول مرفق معه فيما يختص بمحدود الجهات المفتضى أخذ عوائد الاملاك الكائنة فيها باعتبار جزء من اثني عشر الأمل من سعادتكم الاسعاف بأخذ رأى مجلس شورى القوانين عنهما واعادتهما لهذا الطرف أفندم م .

تلى مشروع الأمر والجدول المرفق معه وتقرر بالاغلبية الآراء بموافقة بقائهما حسب ماوضعتهما الحكومة (صورة الأمر والجدول طى هذا) ثم ان سعادة الوكيل ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٦

امضاء
حسن يسرى
ختم
على شريف

نمرة ٧

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم السبت ١٥ رجب سنة ١٣٠٤ (٩ أبريل سنة ١٨٨٧)

سعادة الرئيس — بما أن دور المذاكرة الآن للباقي مما أتمته اللجنة من مشروع قانون المرافعات أى من ابتداء الفرع السادس فى تحقيق الخطوط فليت من ابتداء هذا الفرع أصلا ومعدلا .

فتحت الجلسة الساعة ٣ والدقيقة ٤٠ تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس تلى محضر الجلسة الماضية وتصدق عليه .

تليت مقدمة الفرع أصلا ومعدلا وتليت المادتان ٢٦٤ و ٢٦٥ من الأصل وتعديل اللجنة فيها المعنون بالمادة ١٩٧ والمادة ١٩٨ وتقرر بالأغلبية استحسان تعديل اللجنة وهذه الصور أصلا ومعدلا .

بحسب التعديل

الفرع الرابع

فى تحقيق الخطوط وفى دعوى التزوير
(المادة ١٩٧)

يجوز لمن بيده سند غير رسمى أن يطلب من عليه ذلك السند أمام المحكمة ولو لم يحل ميعاده لأجل اعترافه بأن هذا السند بخطه أو بختمه ويكون ذلك الطلب بموجب علم خبر على مقتضى ما تقرر فى كيفية دفع الدعوى .
(المادة ١٩٨)

بعد حضور من عليه ذلك السند واعترافه بأنه عمر بخطه أو بختمه يجب على المحكمة التحقق من صحة ذلك بمضاهاة الخط أو الختم على السند الأصل ثم تصدق عليه وتكون كافة المصاريف على من طلب التصديق .

بحسب التعديل.

(المادة ١٩٩)

إذا لم يحضر من طلب للاعتراف فللمحكمة أن تحكم فى غيبته ويقوم هذا الحكم مقام الاعتراف ولكن يكون للمحكوم عليه حق الاعتراض على ذلك الحكم فى ظرف ثمانية أيام من يوم اعلانه له وكيفية المعارضة المذكورة تكون على مقتضى المقرر بباب المعارضة فى الأحكام .

بحسب الأصل

الفرع السادس

فى تحقيق الخطوط
(المادة ٢٦٤)

يجوز لمن بيده سند غير رسمى أن يطلب من عليه ذلك السند أمام المحكمة ولو لم يحل ميعاده لأجل اعترافه بأن هذا السند بخطه أو امضائه أو ختمه ويكون ذلك الطلب بصفة دعوى ترفع على حسب الأصول المقررة فى المادة (٣٣ من المواد التالية لها من الباب الثانى من هذا القانون)
(المادة ٢٦٥)

وفى حالة الاعتراف يصدق قاضى التحقيق أو قاضى المواد الجزئية على ذلك لمن طلب وتكون كافة المصاريف عليه .

تليت المادة ٢٦٦ من الأصل وتعديل اللجنة فيها وهاتان صورتاهما .

بحسب الأصل

(المادة ٢٦٦)

إذا لم يحضر من طلب للاعتراف وحكمت المحكمة فى غيبته يقوم هذا الحكم مقام الاعتراف ولكن يكون للمحكوم عليه حق الاعتراض على ذلك الحكم فى ظرف ثمانية أيام من يوم اعلانه له ويجوز أن تكون المعارضة المذكورة بموجب علم خبر .

سعادة ابراهيم طليم باشا — رأيي بقاء المادة حسب تعديل اللجنة .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية رأى سعادة حسن طلى باشا .

سعادة حسن طلى باشا — أوافق على تعديل اللجنة وإنما يبدل ميعاد الثمانية الايام بخمسة عشر يوماً .
سعادة أبانطة باشا — الأوفق أن تبدل عبارة ثمانية أيام بهذه العبارة في (الميعاد المقرر للاحكام الغياية) .

تليت المادة ٢٦٧ من الاصل وتمديها الذي هو المادة (٢٠٠) وتقرر بالاغلبية استحسان التعديل وهذه الصور أصلاً ومعدلاً .

بحسب رأى اللجنة

﴿ المادة ٢٠٠ ﴾

وفي حالة الانكار أو في حالة وجود سند غير رسمي في خصومة موقوف الحكم فيها فيها على صحته وأنكر الخصم الخط أو الامضاء أو الختم المشتمل ذلك السند عليها يضبط السند المذكور ويذكر ذلك بمحضر الجلسة مع تبين حالة السند ويضع كل من طالب التحقيق وكاتب المحكمة امضاءه عليها ويتقرر في الجلسة بالتحقيق .

بحسب الأصل

﴿ المادة ٢٦٧ ﴾

وفي حالة الانكار أو في حالة وجود سند غير رسمي في خصومة موقوف الحكم فيها على صحته وأنكر الخصم الخط أو الامضاء أو الختم المشتمل ذلك السند عليها تأمر المحكمة بإجراء التحقيق .

تليت المادة ٢٦٨ وتمديها وهذه صورتها أصلاً ومعدلاً

بحسب التعديل

﴿ المادة ٢٠١ ﴾

إذا قررت المحكمة بالتحقيق ورأت لزوم المضاهاة فلما أن يتم اجراء ذلك بالمحكمة أو تنتدب أحد قضاتها لذلك ولها مع هذا تعيين أهل خبرة .

بحسب الاصل

﴿ المادة ٢٦٨ ﴾

الحكم الصادر بالتحقيق يتعين فيه القاضي الذي يكون التحقيق على يده وأهل الخبرة أيضاً ان لم تتفق عليهم الاخصام .

سعادة رؤوف باشا — أؤمن على تعديل اللجنة وانما اذا تحسن فليزد عليه هذه العبارة (بملاحظة المدون بالمادة ١٧٨)
(استحسان بالأغلبية) .

تلى من الاصل من ابتداء المادة ٢٦٩ لغاية المادة ٢٨٦ ومن التعديل من ابتداء المادة ٢٠٢ لغاية المادة ٢١٣ وتقرر بالاغلبية استحسان ما قرره اللجنة وهذه الصور

بحسب التعديل .

حذفت

حذفت

﴿ المادة ٢٠٢ ﴾

إذا قررت المحكمة بإجراء التحقيق بها فتعين في الجلسة اليوم والساعة اللذين يحضر الاخصام فيهما لذلك وإذا كان أحد الاخصام غائبا وجب طلبه في ذلك الميعاد بمقتضى علم خبر وكذلك أهل الخبرة إذا كان هناك اقتضاء لحضورهم أما إذا رأت المحكمة إحالة اجراء ذلك على أحد قضاتها فعليه أن يعين المحل واليوم والساعة اللاتي يكون فيها حضور المذكورين أمامه .

بحسب الاصل

﴿ المادة ٢٦٩ ﴾

يؤمر في الحكم المذكور بتسليم الورقة المقضى تحقيقها في قلم كتاب المحكمة من طالب التحقيق وتبين حالتها من بعد وضع امضاء وعلامة كل من طالب التحقيق وكاتب المحكمة عليها .

﴿ المادة ٢٧٠ ﴾

تذكر هذه الاجراءات في محضر التسليم ويتفق عليه كل من كاتب المحكمة ومسلم الورقة

﴿ المادة ٢٧١ ﴾

يجب على القاضي المعين للتحقيق أن يصدر أمراً بناء على طلب من خطاب التعجيل من الاخصام بتعين المحل واليوم والساعة اللاتي يكون فيها بحضور الاخصام أمامه للاتفاق على الأوراق التي تحمل المضاهاة عليها .

حذفت

﴿ المادة ٢٠٣ ﴾

إذا تأخر المدعى أو المدعى عليه عن الحضور في الميعاد المحدد أمام المحكمة أو أمام قاضي التحقيق وجب أن تتبع في ذلك الاجراءات المختصة بمن يتأخر عن الحضور المنصوص عنها بالمادة (١٣٩)

﴿ المادة ٢٠٤ ﴾

على أصلها وإنما تعدل الفرع الثاني منها بالصورة الآتية
ثانياً — خط الخصم أو امضاؤه أو ختمه الموضوعان على أوراق غير رسمية معترف بها :

﴿ المادة ٢٠٥ ﴾

أوراق المضاهاة يصير امضاؤها والتأشير عليها من الاخصام ورئيس الجلسة وكاتب المحكمة ويكتب جميع ما ذكر في محضر ويمضى عليه جميع الحاضرين .
حذفت

﴿ المادة ٢٠٦ ﴾

يجوز للقاضي المعين للتحقيق ان يأمر باجراء مايلزم لاجتماع أو تسليم الاوراق الرسمية لقلم كتاب المحكمة ممن هي تحت يده من ارباب الوظائف العمومية أو الخدمات الميرية أو أى حاكم من حكام الادارة اذ كانت المحكمة صرحت له بذلك في الحكم الصادر بالتحقيق ويجوز له ايضا ان يتوجه مع أهل الخبرة للاطلاع على الاوراق بدون نقلها من محلها .

﴿ المادة ٢٠٧ ﴾

على أصلها

﴿ المادة ٢٠٨ ﴾

مصاريف نقل الاوراق ونسخ صورها يقدرها رئيس المحكمة أو القاضي وهذا التقدير يكون نافذا على من طلب التحقيق ويجوز فيه المعارضة بالكيفية التي تقررت في الفرع الثالث المتعلق بأهل الخبرة .

﴿ المادة ٢٧٢ ﴾

تعلن صورة هذا الامر للخصم الآخر بمعرفة كاتب المحكمة ويكلف الحضور بميعاد يوم كامل .

﴿ المادة ٢٧٣ ﴾

إذا لم يحضر المدعى يسقط حقه في طلب اثبات دعواه بمعرفة أهل خبرة الا اذا ثبت أن الذي منعه عن الحضور عذر قوى وتنتظر المحكمة في هذا العذر على وجه الاستعجال واذا لم يحضر المدعى عليه فيصير التحقيق في غيبته .

﴿ المادة ٢٧٤ ﴾

الاوراق التي قبل المضاهاة عليها هي الآتية فقط
أولاً — الامضاء أو الختم الموضوع على أوراق رسمية
ثانياً — خط الخصم أو امضاؤه أو ختمه المعترف به أمام القاضي المعين للتحقيق ومع ذلك يجوز للمدعى ان لم يحضر المدعى عليه أن يثبت صحة الخط أو الامضاء أو الختم الموجود على الاوراق المقتضى المضاهاة عليها بشهادة من عاينوا الخصم في حال كتابة تلك الاوراق أو وضع امضائه أو ختمه عليها
ثالثاً — الجزء الذي يعترف الخصم بصحته من الورقة اللازم تحقيقها
رابعاً — الكتابة التي يكتبها الخصم باملاء القاضي .

﴿ المادة ٢٧٥ ﴾

أوراق المضاهاة يصير امضاؤها والتأشير عليها من الاخصام والقاضي وكاتب المحكمة ومن الشهود ان كان هناك داع لذلك ويكتب جميع ما ذكر في محضر ويمضى عليه جميع الحاضرين .

﴿ المادة ٢٧٦ ﴾

من بعد قبول أوراق المضاهاة حسبما ذكر سابقا لا يجوز قبول اوراق جديدة بدون حكم من المحكمة .

﴿ المادة ٢٧٧ ﴾

يجوز للقاضي المعين للتحقيق ان يأمر باجراء مايلزم لاجتماع أو تسليم الاوراق الرسمية لقلم كتاب المحكمة ممن هي تحت يده من ارباب الوظائف العمومية أو الخدمات الميرية أو أى حاكم من الحكام بدون احتياج للتصريح له بذلك في الحكم الصادر بالتحقيق ويجوز له ايضا أن يتوجه مع أهل الخبرة للاطلاع على الاوراق بدون نقلها من محلها .

﴿ المادة ٢٧٨ ﴾

في حالة تسليم الاوراق الرسمية لقلم كتاب المحكمة تقوم الصور التي تنسخ منها مقام الأصل متى كانت بمضاهاة من قاضي التحقيق وكاتب المحكمة والمأمور أو الموظف الذي سلم الأصل ومتى أعيد الاصل الى محله ترد الصورة المأخوذة منه الى قلم كتاب المحكمة ويصير ابطالها .

﴿ المادة ٢٧٩ ﴾

مصاريف نقل الاوراق ونسخ صورها يقدرها القاضي وهذا التقدير يكون نافذا على من طلب التحقيق .

حذفت

(المادة ٢٨٠)

يحصل التحقيق امام القاضى وكاتب المحكمة بمراعاة الاصول المقررة في الفرع الرابع المار الذكر إلا انه في هذه الحالة يكون تعيين اليوم بأمر القاضى .

(المادة ٢٨١)

يضع أهل الخبرة امضاءهم وعلاماتهم على الاوراق المقتضى المضاهاة عليها من قبل الشروع في التحقيق ويذكر ذلك في المحضر .

(المادة ٢٨٢)

إذا حصل الشروع في التحقيق فيكون اجراءه امام القاضى للمعين لذلك .

(المادة ٢٨٣)

لا تسمع شهادة الشهود الا فيما يتعلق بإثبات حصول الكتابة أو الامضاء أو الختم على الورقة المقتضى تحقيقها من نسبت اليه لا في المشاركة المتعلقة بها تلك الورقة ويضع الشهود امضاءهم وعلاماتهم على الورقة المقتضى تحقيقها ويذكر ذلك في محضر التحقيق .

(المادة ٢٨٤)

من بعد تسليم المحضر في قلم كتاب المحكمة تحكم المحكمة بصحة الورقة التي صار تحقيقها أو عدمها وتحكم بعد ذلك في أصل الدعوى ان كانت مقامة أمامها .

(المادة ٢٨٥)

إذا حكم بصحة كل الورقة الواقع الانكار فيها فيحكم على من انكرها بغرامة اربعمائة قرش ديوانى .

الفصل الثالث

فيما يتعلق بدعوى التزوير

حذف

المادة ٢١٢ مستحقة

إذا ادعى بعض الأخصام امام محاكم الجزئيات والمصالحات تزويرا في السندات أو أوراق القضية أو في البعض منها أو افتعالها أو انكر الخط أو الختم في الحال يكتب محضر بما يدعيه ذلك الخصم ويضع كل من ذلك المدعى ورئيس المحكمة امضاءه بخطه أو بختمه على الورقة وترسل مع المحضر بمكاتبة من قلم الكتاب الى المحكمة الكلية الداخلة في دائرتها محكمة الجزئيات لتحقيق دعوى ذلك بها ويوقف الحكم في الدعوى الاصلية الى ان يحكم في الدعوى المذكورة .

أما إذا كانت الدعوى تشتمل على مطالب بمقتضى أوراق أخرى غير المدعى بتزويرها أو افتعالها أو الحاصل انكارها ويمكن الحكم في بقية الأنواع بغير أن يؤثر ذلك أو يحل بالدعوى الاصلية فلا يوقف الحكم حينئذ في غير النوع المختص بتلك الورقة .

(المادة ٢١٣)

فلذا ادعى أحد الأخصام في أثناء المرافعة بالمحاكم الكلية بتزوير ورقة أو سند من الأوراق أو السندات سواء كانت رسمية أو غير رسمية أو ادعى افتعالها أو انكر الخط أو الختم جاز له في أى حالة كانت عليها الدعوى الاصلية ابداء دعواه فيما يختص بتلك الورقة أو السند بالجلسة لاثباته في محضرها ويجب

(المادة ٢٨٦)

إذا ادعى أحد الأخصام في أثناء الخصومة بتزوير ورقة أو سند من الأوراق أو السندات التي أعلنت اليه أو قدمت الى المحكمة أو اطلع عليها سواء كانت رسمية أو غير رسمية جاز له في أى حالة كانت عليها الدعوى الاصلية أن يبدى دعواه بتزوير تلك الورقة أو السند بتقرير محرر في قلم كتاب المحكمة

وترسل صورة منه فوراً بمعرفة الكاتب لقلم النائب العمومي بالمحكمة .
عليه في مسافة ثمانية أيام من تاريخ تقريره بذلك أن يحذر أو يسلم تقريراً في قلم
كتاب المحكمة بالأدلة المرتكن عليها في دعواه وعلى قلم الكتاب ارسال
صورة منه فوراً لقلم النائب العمومي بالمحكمة وصورة للمدعى عليه مع
تكليفه بمقتضى علم خبر بالحضور للمحكمة في أقرب جلسة .

تليت المادة ٢٨٧ التي صارت في ترتيب مواد تعديل اللجنة تحت عنوان المادة ٢١٤ وأقرتها اللجنة على أصلها وهذه صورتها :

﴿ المادة ٢٨٧ ﴾

على المدعى أن يسلم إلى قلم كتاب المحكمة الورقة المدعى تزويرها إذا
كانت تحت يده أو صورتها المعلقة إليه .
سعادة حسن حليم باشا — إذا وافق فليرد على هذه المادة العبارة الآتية
(بعد التأشير عليها بالكيفية المبينة بالمادة ٢١٢) .
سعادة إبراهيم حليم باشا — الا وفق بقاء المادة على أصلها .
سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .
أخذت وتقرر بالأغلبية بقاؤها على أصلها .

تلى من الأصل من ابتداء المادة ٢٨٨ لغاية المادة ٣٠٧ ومن التعديل من ابتداء المادة ٢١٥ لغاية المادة ٢٣١ وتقرر بالأغلبية موافقة ماقررت به اللجنة وهذه الصور .

بحسب الأصل .

﴿ المادة ٢٨٨ ﴾

إذا كانت الورقة تحت يد المحكمة أو كاتبها فيصير إيداعها في قلم كتاب
لمحكمة بمعرفة كاتبها .

﴿ المادة ٢٨٩ ﴾

إذا كانت الورقة تحت يد الخصم المدعى عليه بالنسبة لتزويرها يجب على
رئيس المحكمة في حال اطلاعه على تقرير المدعى بالتزوير أن يعين محضراً
بناء على طلب المدعى ليستلم تلك الورقة أو يضبطها ويودعها في قلم كتاب المحكمة .
﴿ المادة ٢٩٠ ﴾

إذا امتنع الخصم من تسليم الورقة المذكورة ولم يمكن ضبطها فيصير
متبعها من المرافعة في الدعوى الأصلية ولا يمنع ذلك من ضبطها عند
الامكان .

﴿ المادة ٢٩١ ﴾

يترتب على الدعوى بتزوير الورقة إيقاف الحكم في الدعوى الأصلية .

﴿ المادة ٢٩٢ ﴾

يجب على المدعى أن يعلن المدعى عليه في ظرف ثمانية أيام من تاريخ تقريره
بدعوى التزوير الأدلة المرتكن عليها في دعواه مع تكليف المدعى عليه
بالحضور للجلسة بميعاد ثلاثة أيام كاملة لاجل الاثبات .

بحسب رأى اللجنة .

﴿ المادة ٢١٥ ﴾

على أصلها .

﴿ المادة ٢١٦ ﴾

حذفت منها جملة
(بناء على طلب المدعى) وزيد في آخرها فقرة بالصورة الآتية :
وعلى كلا الحالات يجب في وقت الحصول على هذه الأوراق التأشير عليها
من رئيس المحكمة وكاتبها والمدعى وتبين حالتها ووضع إمضاءهم على ذلك .

﴿ المادة ٢١٧ ﴾

على أصلها

﴿ المادة ٢١٨ ﴾

على أصلها وزيد عليها الآتي ذكره (متى كانت الدعوى مترتبة على تلك
الورقة فقط أما إذا كانت الدعوى تشتمل على أنواع مطالبات بمقتضى أوراق
أخرى غير الورقة المدعى بتزويرها ويمكن الحكم في تقيّة أنواع الدعوى
بغير أن يؤثر ذلك بشيء محل بدعوى التزوير الواقع في الورقة الأخرى فلا
يوقف حينئذ غير النوع المختص بها .

حذفت

﴿ المادة ٢١٩ ﴾

إذا تأخر مدعى التزوير أو الافتعالة أو النكر عن تحرير التقرير بالأدلة المرتكن عليها ومضى الميعاد المحدد بحكم بسقوط دعواه.

﴿ المادة ٢٢٠ ﴾

على اصلها .

﴿ المادة ٢٢١ ﴾

الأدلة التي تقبل لدى المحكمة في دعوى التزوير هي التي لو أمكن مدعي التزوير بثبوتها فتكون مثبتة لوقوع التزوير أو مؤثرة في الدعوى الأصلية .

﴿ المادة ٢٢٢ ﴾

استبدلت جملة (يجوز للمحكمة) ب (يجب على المحكمة) .

﴿ المادة ٢٢٣ ﴾

زيد عليها ما يأتي (ويكون ذلك امامها او امام احد قضاتها الذي تنتخبه لذلك وتعين اليوم والساعة اللذين يحضر فيهما الأخصام امامها او امام القاضي لأجراء ذلك ولا يعلن هذا الحكم متى كان صادرا بمواجهة الأخصام اما اذا كان صادرا في الغيبة فيجب اعلان الغائب بمقتضى علم خبريته حرر في قلم الكتاب .

﴿ المادة ٢٢٤ ﴾

اذا تأخر المدعى او المدعى عليه عن الحضور في الميعاد المحدد أمام المحكمة او امام القاضي وجب اتباع ما تقرر في خصوص من يتأخر عن الحضور بالنصوص عنه بالمادة (١٣٩) .

﴿ المادة ٢٢٥ ﴾

على اصلها .

حذفت

حذفت

حذفت

﴿ المادة ٢٢٦ ﴾

عند انتهاء التحقيق في مادة التزوير اذا كانت الدعوى منظورة عن يدقاض وجب عليه ان يعين ميعاد الجلسة الذي يحضر فيها الأخصام امام المحكمة لأجل الحكم في مسألة التزوير وفي الدعوى الأصلية فاذا كان احد الأخصام

﴿ المادة ٢٩٣ ﴾

إذا مضى الميعاد المذكور ولم يفعل المدعى ذلك جاز الحكم بسقوط دعواه بالتزوير .

﴿ المادة ٢٩٤ ﴾

يجوز للمدعى عليه في أي حالة كانت عليها الدعوى ان يوقف المرافعة الحاصلة في مادة التزوير باقراره بانه غير متمسك بالورقة المدعى التزوير فيها ولكن للحكمة ان تأمر في هذه الحالة بحفظ تلك الورقة او بضغطها اذا طلب ذلك مدعى التزوير سواء كان لأجل التمسك بما يؤول منها من المنفعة اليه او لأجل تمزيقها .

﴿ المادة ٢٩٥ ﴾

لا تقبل المحكمة من الأدلة في دعوى التزوير الا ما يكون متعلقا بها وجاثر القبول بالنظر لاثباتها وبالنظر لما يترتب على الثبوت بالنسبة للحكم في الدعوى الأصلية .

﴿ المادة ٢٩٦ ﴾

يجوز للمحكمة ان تحكم في الحال بتزوير الورقة اذا ثبت ذلك لديها .

﴿ المادة ٢٩٧ ﴾

اذا قبلت المحكمة ادلة التزوير تأمر باثباتها امام معرفة أهل الخبرة او بحصول التحقيق او بهاتين الطريقتين معا .

﴿ المادة ٢٩٨ ﴾

اذا لم يقدم مدعى التزوير في ظرف ثمانية ايام من تاريخ الحكم الصادر بالأثبات عريضة للقاضي المعين للتحقيق بطلب الشروع فيه جاز الحكم بسقوط دعواه بالتزوير .

﴿ المادة ٢٩٩ ﴾

تراعى في اثبات التزوير القواعد المقررة فيما تقدم في شأن تحقيق الخطوط .

﴿ المادة ٣٠٠ ﴾

يكون للقاضي المعين للتحقيق التفويض التام في الأمر بما يمكن من احضار او ايداع اصل الورقة المدعى التزوير فيها .

﴿ المادة ٣٠١ ﴾

في حالة ايداع الأصل للورقة المذكورة في قلم كتاب المحكمة يؤذن منها لكتابها عند الاقتضاء بان يعطى الصور التي تطلب من الأصل المذكور لمن يكن له الحق في احذها من عدا الخصمين .

﴿ المادة ٣٠٢ ﴾

يجوز تحقيق اوراق المضاهاة التي يسوغ تقديمها في أي حالة كانت عليها المرافعة .

﴿ المادة ٣٠٣ ﴾

عند انتهاء التحقيق في مادة التزوير يكلف الخصم الذي يطلب التمسك بخصمه الآخر بالحضور امام المحكمة بميعاد ثلاثة ايام كاملة لأجل الحكم في مسألة التزوير ثم الحكم بعد في الدعوى الأصلية بغير اقتضاء لتكليف جديد .

غائبا وجب اعلانه بميعاد الجلسة بمقتضى علم خبر اما اذا كانت الدعوى منظورة بالمحكمة وجب عليها ان تحكم فى دعوى التزوير وفى الدعوى الاصلية حكما واحدا بشرط ان تبين ما حكمت به فى كل منهما على حدته

﴿ المادة ٢٢٧ ﴾

على اصلها .

﴿ المادة ٢٢٨ ﴾

على اصلها

﴿ المادة ٢٢٩ مستجدة ﴾

متى ثبت لدى المحكمة تزوير أى ورقة أو افتعالها وحكم بذلك وجب على قلم كتاب المحكمة اعلان قلم النيابة بذلك الثبوت وعلى قلم النيابة أن يرفع الدعوى الجنائية بطلب محاكمة من ثبت عليه التزوير أو الافتعالة .

الفصل الثالث

فى الدعاوى الفرعية والدعاوى التى تقام من المدعى عليهم فى اثناء الدعاوى الاصلية وفى دخول شخص ثالث فى الدعوى غير المتداعين .

﴿ المادة ٢٣٠ ﴾

الدعاوى الفرعية التى تقام فى اثناء اقامة الدعوى الاصلية يحكم فيها بوجه الاستعجال .

﴿ المادة ٢٣١ ﴾

على اصلها

﴿ المادة ٣٠٤ ﴾

من ادعى التزوير وسقط حقه فى دعواه او عجز عن اثباته يحكم عليه بغرامة التى قرش ديوانى انما لا يحكم عليه بشئ اذا اثبت بعض مدعى التزوير .

﴿ المادة ٣٠٥ ﴾

يجوز للمحكمة ان تحكم برب او بطلان أى ورقة يتحقق لها انها مزورة ولو لم تقدم اليها دعوى تزوير تلك الورقة .

الفصل الرابع

فى الدعاوى الفرعية والدعاوى التى تقام من المدعى عليهم على المدعين فى اثناء الدعاوى الاصلية وفى دخول شخص ثالث فى الدعاوى غير المتداعين .

﴿ المادة ٣٠٦ ﴾

الدعاوى الفرعية التى تقام فى اثناء التحقيق تقدم الى المحكمة إما بالاحالة عليها من قاضى التحقيق أو بإبداء الدعوى ضمن طلب يقدم من أحد الاخصام الى المحكمة ويحكم فيها بوجه الاستعجال .

﴿ المادة ٣٠٧ ﴾

اذا اقام المدعى دعوى فرعية متضمنة الزيادة على الطلب الاصلى أو محو واثبات فيه أو اقام المدعى عليه دعوى على المدعى فى اثناء الخصومة فتضم الدعوى الفرعية الى الدعوى الاصلية ويحكم فيهما فى آن واحد اذا كان لذلك وجه .

تليت المادة ٣٠٨ وتعديلها الموضوع تحت عنوان المادة (٢٣٢) وهذه صورتها أصلا ومعدلا .

بحسب الاصل

﴿ المادة ٣٠٨ ﴾

يجوز لغير المتداعين ممن يمكن أن يعود عليه ضرر من الحكم فى الدعوى أن يدخل فى الدعوى المقامة امام قاضى التحقيق أو امام المحكمة فى أى حالة كانت عليها الدعوى ويكون دخوله فى الدعوى إما بطلب حضور الاخصام امام القاضى أو امام المحكمة أو بتقديم طلبه فى الجلسة حال انعقادها انما لا يترتب على ذلك تأخير الحكم فى الدعوى الاصلية .

بحسب رأى اللجنة

﴿ المادة ٢٣٢ ﴾

يجوز لغير المتداعين ممن يمكن أن يعود عليه ضرر من الحكم فى الدعوى المنظورة فى أى حالة كانت عليها الدعوى ولو بعد صدور أحكام انتهائية فيها ويكون دخوله فى الدعوى إما بطلب حضور الاخصام امام المحكمة أو بتقديم طلبه فى الجلسة حال انعقادها انما لا يترتب على ذلك تأخير الحكم فى الدعوى الاصلية .

﴿ المادة ٢٣٨ ﴾

على أصلها .

﴿ المادة ٢٣٩ ﴾

على أصلها .

﴿ المادة ٢٤٠ ﴾

زيد بعد لفظ (الحكم) جملة من (المحكمة الابتدائية) وزيد على المادة
فقرة بالصورة الآتية :
أما اذا كان حكم بالغاء المرافعة المقامة بالاستئناف بسبب استمرار
الانقطاع فالحكم الابتدائي المستأنف يعتبر انتهائيا لا يستأنف .
حذفت .

﴿ المادة ٢٤١ ﴾

اذا تنازل أحد الخصام باختياره عن حقه في المرافعة امام المحكمة
الابتدائية عد ذلك التنازل الغاء للمرافعة ويلزم بمصاريفها واذا ترك حقه في
التمسك ببعض أوراق قدمها حال المرافعة للاستناد عليها في الدعوى عد ذلك
الترك الغاء لتلك الاوراق ويلزم بالمصاريف المترتبة على ذلك أيضاً بشرط أن
يعلن ذلك التنازل أو الترك لحصمه الآخر أو يذكره في تقرير منه ولا يترتب
على ذلك سقوط حقه في أصل الدعوى .

﴿ المادة ٢٤٢ ﴾

على أصلها .

﴿ المادة ٢٤٣ ﴾

على أصلها .

﴿ المادة ٢٤٤ ﴾

اذا تنازل الخصم الذي طلب استئناف الحكم أولاً وهو المستأنف الاصل
عن المرافعة فيه فلا يترتب على تنازله هذا بطلان استئناف الخصم الثاني الذي
هو استئناف فرعى اذا كان قدمه في الميعاد المحدد لاقامة ذلك الاستئناف .

﴿ المادة ٣١٤ ﴾

اما اذا استمر الانقطاع مدة ثلاث سنوات فلكل من الخصام أن يطلب
الحكم ببطالان المرافعة وتحكم المحكمة به ما لم يكن حصل قبل الطلب
المذكور ما يترتب عليه منع ذلك البطلان من الاجراءات الصحيحة في
المرافعة .

﴿ المادة ٣١٥ ﴾

يقدم طلب الحكم ببطالان المرافعة بالوجه والطرق المعتادة لتقديم الدعاوى
الى المحاكم .

﴿ المادة ٣١٦ ﴾

الحكم ببطالان المرافعة لا يسقط الحق في الدعوى انما يترتب عليه الغاء
ما حصل من المرافعة فقط .

﴿ المادة ٣١٧ ﴾

اذا حكم بالغاء المرافعة المقامة بالاستئناف بسبب استمرار الانقطاع
فالحكم المستأنف يعتبر انتهائيا لا يستأنف .

﴿ المادة ٣١٨ ﴾

اذا ترك أحد الخصام باختياره حقه في المرافعة او في بعض الاوراق
الصادرة من فيها واعلن ذلك لحصمه على يد محضر او ذكره في تقرير منه
كان ذلك ملغياً للمرافعة او الاوراق المتروك الحق فيها وموجباً لزامه
بمصاريف المرافعة لكن لا يترتب على ذلك سقوط حقه في أصل الدعوى .

﴿ المادة ٣١٩ ﴾

لا يجوز للمدعى عليه عدم قبول الترك الواقع من المدعى ما لم يكن اقام
عليه دعوى في اثناء الخصومة وضمت الى الدعوى الاصلية .

﴿ المادة ٣٢٠ ﴾

التنازل عن الحكم يترتب عليه سقوط الحق الثابت به لمن تنازل عنه .

﴿ المادة ٣٢١ ﴾

التنازل من طالب الاستئناف عن المرافعة فيه لا يترتب عليه بطلان
الاستئناف الفرعى المقدم من الخصم الآخر بعد المواعيد المحددة لاقامة
الاستئناف الاصلى وقبل اعلانه بالتنازل .

ثم أن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٦

نمرة ٨ حسين يسرى ختم : يارب حسن الرضا

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاثنين ١٦ رجب سنة ١٣٠٤ (١١ ابريل سنة ١٨٨٧)

سنة ١٣٠١ عن تحديد ميعاد شهر واحد لضمان العساكر الهربانيين من الجيش المصرى لضبط مضمونهم ومن يتأخر منهم عن ضبط مضمونه بعد انقضاء ذلك الميعاد يصير ارساله للحرية بالأفادة المقتضية لأجراء اللازم نحوه وحيث الآن وردت هذه المكاتبه المسطرة صورتها بعاليه الرقيمه ٢٥ شوال سنة ١٣٠١ نمرة ٩٤ من رئاسة مجلس النظار بناء على ماتقرر بالجلسة المنعقدة به في يوم الاثنين ١٩ شوال سنة ١٣٠١ بأنه اذا كان احد المشايخ الضامين للعساكر الفارين من الجيش المصرى لا يستحضر مضمونه في المواعيد التي تتقرر لذلك بمعرفة نظارة الحرية فيجبر على تقديم ثلاثة انصار عن كل نفر سواء كانوا من اقاربه او من خلافهم وبناء على ذلك قد رأت نظارة الحرية ان ميعاد الشهر الذي كان محدد لضمان هو كاف للبحث عن الفارين وضبطهم من محل وجودهم فيقتضى ان يصير اعلان كافة ضمان العساكر الفارين من الجيش المصرى الذي سبق التحرير للمديرية من الحرية بضبطهم بان يبحثوا عنهم ويضبطوهم في ظرف الميعاد المرقوم ومن يتأخر منهم عن ضبط مضمونه بعد انقضاء ذلك الميعاد يجبر على تقديم ثلاثة انصار عن كل نفر سواء كانوا من اقارب الهربان أو من خلافهم عند عدم وجود من يليق من الاقارب للخدمة العسكرية وترسل الاقارب المذكورة بالأفادات اللازمة للحرية لاحاقهم بالجيش هذا مع التزامهم ايضا بمداومة البحث على ذات الهربانيين وضبطهم وابعائهم للحرية وهكذا تكون المعاملة في حق من يهربون من الآن فصاعدا من عساكر الجيش المحكى عنه بحيث يكون اعتبار الميعاد المبدا ذكره من تاريخ اعلان الضمان بضبط مضمونهم وقد نشر بذلك لعموم المديرية وهذا للمعلومية والاجراء بمقتضاه .

سعادة رؤوف باشا - انه وان كان تقرر سابقه مكاتبه الحكومة وتوقيف العمل بموجب هذا المنشور وذلك كان بسبب عدم اطلاع المجلس عليه وقت ذلك الا ان من حيث بتلاوة صورته الواردة الآن من جانب مجلس النظار وجد ان السير على مقتضاه فيه ضرر واجفاف بحقوق مشايخ البلاد والاهالى وهذا لا يوافق فمن رأى ان يكتب لمجلس النظار الآن بلغو هذا المنشور بالمره اكتفاء بماهـ .

وارد بالقوانين العسكرية من معاقبة الفارين من العسكرية بالجزاءات الشديده . (استحسن بالانفاق) .

سعادة الرئيس - دور المذاكرة ينتهى الى الفصل السادس من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية فليتل من بداية هذا الفصل أصلا ومعدلا

عقدت الجلسة في الساعة ٣ والدقيقة ٥٠ تحت رئاسة سعادة حسن حلى باشا وكيل المجلس وبحضور عدد من حضرات الاعضاء .

سعادة رئيس الجلسة - يتلى محضر الجلسة الماضية .

تلى وتصادق عليه

سعادة رئيس الجلسة - حيث وردت افادة من رئيس مجلس النظار ومعها صورة المنشور السابق صدوره بشأن العساكر الذين يفرون من الجيش فلتتلى ابتداء .

تليت وهاتان صورتاهما :

صورة افادة مجلس النظار المؤرخه ١٥ رجب سنة ١٣٠٤ نمرة ٨ الحاقا بما تحرر من هنا لمجلس شورى القوانين بتاريخ ٢٩ جمادى الثانية سنة ١٣٠٤ نمرة ٦ مرسل لسعادتكم مع هذا صورة من المنشور السابق صدوره بشأن العساكر الذين يفرون من الجيش وذلك على حسب ما ورد من نظارة الحرية افندم صورة المنشور .

صورة

مانشر من الحرية اخيرا للمديرية بشأن من يهربون من عساكر الجيش المصرى فيما شوال سنة ١٣٠١ .

صورة افادة واردة للحرية من رئاسة مجلس النظار رقم ٢٥ شوال سنة ١٣٠١ نمرة ٩٤ .

انه الحاقا لما قرره المجلس قبل الآن بجلسة ١٢ يونيه سنة ١٨٨٤ في مسئلة العساكر الذين يفرون من الجيش قد تقرر بالجلسة المنعقدة يوم الاثنين ١٩ شوال سنة ١٣٠١ (١١ اغسطس ١٨٨٤) انه اذا كان احد المشايخ الضامين للعساكر الفارين من الجيش يستحضر مضمونه في المواعيد التي تتقرر لذلك بمعرفة نظارة الحرية فيجبر على تقديم ثلاثة انصار عن كل نفر سواء كانوا من اقاربه او من خلافهم وبناء عليه لزم تحريره لسعادتكم لاجراء مقتضى ماتقرر افندم .

في شهر رمضان سنة ١٣٠١ كان نشر من الحرية الى عموم المديرية القبلية والبحرية بما تقرر بمجلس النظار بالجلسة المنعقدة في يوم الخميس ٣ رمضان

تلى من أول الفصل المذكور الى نهاية المادة ٣٣٣ من الأصل التي صارت ٢٥٦ بحسب تعديل اللجنة وتلى ذلك التعديل وتقرر موافقة ما رآته اللجنة وهذه صورة الأصل والتعديل .

بحسب الأصل

الفصل السادس

في رد القضاة عن الحكم

﴿ المادة ٣٢٢ ﴾

يجوز رد القضاة بأحد الاسباب الآتية :

أولاً — اذا كان القاضي قريباً أو صهرًا لأحد الأخصام الى الدرجة السادسة والغاية خارجة .

ثانياً — اذا كان للقاضي أول زوجته أو لأحد أقاربه أو أصهاره على عمود النسب خصومة قائمة مع أحد الأخصام أو زوجته انما لا يقبل الرد اذا كانت الدعوى أقيمت من الخصم أو زوجته بعد اقامة الدعوى التي طلب فيها الرد .

ثالثاً — اذا كان القاضي وكيلًا شرعياً لأحد الأخصام أو كانت مظلونة وراثته له بعد موته أو كان أحد الأخصام خادماً للقاضي أو موكلًا له .

رابعاً — اذا كان للقاضي دعوى مماثلة للدعوى التي طلب فيها الرد .

خامساً — اذا أبدى القاضي نصيحة لأحد الأخصام في القضية أو كتب عنها .

سادساً — اذا كان القاضي أدى شهادة في الدعوى .

سابعاً — اذا قبل هدية من أحد الأخصام من وقت الشروع في الدعوى .

ثامناً — اذا وجد سبب قوى غير ما ذكر يستنتج منه أنه لا يمكنه الحكم بغير ميل .

ويجب على القاضي الذي يعلم اتصاف نفسه بأحد أسباب الرد أن يخبر به المحكمة في أودة مشورتها وهي تحكم بلزوم امتناعه عن الدعوى أو عدمه

﴿ المادة ٣٢٣ ﴾

يجب تقديم الرد قبل الشروع في المرافعة والا سقط حق طلبه وفي حالة اما اذا كان الرد في حق قاض معين من طرف المحكمة يكون في ظرف ثلاثة أيام من يوم تعيينه ان كان حكم هذا التعيين صادراً بمواجهة الأخصام وأما ان كان في حالة الغياب فالثلاثة أيام تبتدىء من بعد اعلان الحكم بثلاثة أيام ان لم يعارض فيه الخصم وان حصلت منه معارضة تبتدىء الثلاثة أيام المذكورة من بعد صدور الحكم برفض هذه المعارضة .

﴿ المادة ٣٢٤ ﴾

لا يسقط حق طلب الرد اذا حدثت أسبابه بعد مضي المواعيد المقررة لذلك أو أثبت الخصم أنه لم يعلم بها الا بعد مضي تلك المواعيد .

بحسب التعديل

الفصل الخامس

في رد القضاة

﴿ المادة ٢٤٥ ﴾

يجوز رد القضاة بأحد الاسباب الآتية :

أولاً — اذا كان القاضي متصفاً بأحد الصفات التي ترد بها شهادة الشهود المبينة بالمادة (١٥٩)

ثانياً — اذا كان للقاضي أو لزوجته أو لأحد أقاربه أو أصهاره على عمود النسب خصومة قائمة مع أحد الأخصام أو زوجته انما لا يقبل الرد اذا كانت الدعوى أقيمت من الخصم أو زوجته بعد اقامة الدعوى التي طلب فيها الرد

ثالثاً — اذا كان القاضي وكيلًا شرعياً لأحد الأخصام أو كانت مظلونة وراثته له بعد موته أو كان أحد الأخصام خادماً للقاضي

رابعاً — اذا كان للقاضي دعوى مماثلة للدعوى التي طلب فيها الرد .

خامساً — اذا أبدى القاضي نصيحة لأحد الأخصام في القضية أو كتب عنها

سادساً — اذا كان القاضي أدى شهادة في الدعوى .

سابعاً — اذا قبل هدية من أحد الأخصام (وهو في وظيفة قاض)

ثامناً — اذا وجد سبب قوى غير ما ذكر يستنتج منه أنه لا يمكنه الحكم بغير ميل

ويجب على القاضي الذي يعلم اتصاف نفسه بأحد أسباب الرد المذكورة أن يخبر بها المحكمة في أودة مشورتها وهي تحكم بلزوم امتناعه عن الدعوى

﴿ المادة ٢٤٦ ﴾

يجب على طالب الرد أن يقدمه قبل الشروع في المرافعة والا سقط حقه وفي حالة ما اذا كان الرد في حق قاض معين من طرف المحكمة يكون في ظرف ثلاثة أيام من يوم تعيينه ان كان حكم هذا التعيين صادراً بمواجهة الأخصام وأما ان كان في حالة الغياب فالثلاثة أيام تبتدىء من اليوم الذي صارت فيه معارضة الخصم في حكم التعيين غير مقبولة بسبب مضي ميعادها أو اليوم الذي صدر فيه الحكم برفض المعارضة ان كانت رفضت

﴿ المادة ٢٤٧ ﴾

على أصلها

﴿ المادة ٣٢٥ ﴾

يحصل الرد بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة ويمضى عليه الخصم أو وكيله المعين لذلك وفي هذه الحالة ترفق ورقة التوكيل بطلب الرد .

﴿ المادة ٣٢٦ ﴾

إذا كان الرد واقعاً في حق قاض جلس أول مرة لسماع الدعوى بمواجهة الخصام فيجوز الرد بمذكرة تعطى لكتاب المحكمة الحاضر بالجلسة بشرط تجديده بقلم كتاب المحكمة في ظرف أربع وعشرين ساعة .

﴿ المادة ٣٢٧ ﴾

يلزم أن يكون طلب الرد مشتملاً على أسبابه وترفق به عند الاقتضاء الأوراق المستند عليها فيه .

﴿ المادة ٣٢٨ ﴾

تقدم صورة طلب الرد إلى رئيس المحكمة بمعرفة كاتبها في ظرف أربع وعشرين ساعة وعلى الرئيس أن يطلع عليها القاضي المطلوب رده ويمين قاضياً لعمل التقرير عن ذلك .

﴿ المادة ٣٢٩ ﴾

يجب على القاضي المطلوب رده أن يجيب صراحة في المدة التي يعينها الرئيس عن الأوجه المبني عليها الرد وأن يحرر جوابه على أصل التقرير المقدم بطلب الرد .

﴿ المادة ٣٣٠ ﴾

إذا كانت الأسباب موجبة للرد قانوناً ولم يجب عنها القاضي المطلوب رده في الميعاد الذي عينه الرئيس أو أجاب بالاعتراف بها فيصدر الحكم بناء على ذلك دون غيره من الأسباب باجتناب القاضي للدعوى .

﴿ المادة ٣٣١ ﴾

إن لم يحكم بجواز قبول أسباب الرد أو جحدها القاضي ولم يوجد لها ثبوت بالكتابة وحكت المحكمة بأن لا وجه للاثبات بالبينة فتحكم برفض طلب الرد .

﴿ المادة ٣٣٢ ﴾

يسمع القاضي المعين لعمل التقرير أقوال طالب الرد والقاضي المطلوب رده ويصير تلاوة التقرير وإصدار الحكم في حال انعقاد الجلسة بدون مرافعة .

﴿ المادة ٣٣٣ ﴾

في حالة ما إذا كان القاضي المطلوب رده معيناً من محكمة غير المحكمة التابع لها فترسل صورة طلب الرد إلى رئيس المحكمة التابع لها ذلك القاضي ويأخذ الرئيس جواب القاضي على نفس الصورة ويعيدها إلى المحكمة الصادر منها التعيين لأجراء اللازم على الوجه السابق ذكره .

﴿ المادة ٢٤٨ ﴾

يحصل الرد بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة ويمضى عليه الخصم أو وكيله

﴿ المادة ٢٤٩ ﴾

على أصلها ويزيد عليها الفقرة الآتية :
وعلى كاتب المحكمة أن يسلم المذكرة في الحال لرئيس الجلسة وفي هذه الحالة يجب على ذلك الرئيس تأخير المرافعة في الدعوى إلى جلسة أخرى .

﴿ المادة ٢٥٠ ﴾

على أصلها

(المادة ٢٥١)

حذف منها جملة (ويعين قاضياً لعمل التقرير عن ذلك) وباقيها على أصله .

(المادة ٢٥٢)

على أصلها .

(المادة ٢٥٣)

إذا كانت الأسباب موجبة للرد قانوناً ولم يجب عنها القاضي المطلوب رده في الميعاد الذي عينه الرئيس أو أجاب بالاعتراف بها فيصدر الحكم باودة المشاورة بناء على ذلك دون غيره من الأسباب باجتناب القاضي للدعوى وفي هذه الحالة يكون ذلك القاضي ملزماً بمصاريف الحكم المذكور .

(المادة ٢٥٤)

ان لم يحكم بجواز قبول أسباب الرد أو جحدها القاضي ولم يوجد لها ثبوت بالكتابة ولا بالبينة تحكم المحكمة برفض طلب الرد .

(المادة ٢٥٥)

استيفاء الاجراءات المذكورة بالمواد السابقة وسماع أقوال طالب الرد والقاضي وشهادة الشهود تكون باودة المشاورة ويصدر الحكم فيها برده القاضي أو عدم رده .

(المادة ٢٥٦)

في حالة ما إذا كان القاضي المطلوب رده معيناً من محكمة غير المحكمة التابع لها فترسل صورة طلب الرد إلى رئيس المحكمة التابع لها ذلك القاضي ويتحدد الميعاد اللازم للمجوبة فيه من القاضي المذكور وعلى الرئيس أن يأخذ جواب ذلك القاضي على نفس الصورة ويعيدها إلى المحكمة الصادر منها التعيين لأجراء اللازم على الوجه السابق ذكره .

وفي حالة عدم المجاوبة من ذلك القاضي وانقضاء اليعاد المحدد له يجب على الرئيس اخبار المحكمة المقدم لها طلب الرد لتحكم بناء على ذلك باجتنابه الدعوى.

تليت المادة ٣٣٤ التي رأت اللجنة حذفها وتقرر موافقة الحنف وهذه صورة المادة

﴿ المادة ٣٣٤ ﴾

الحكم الصادر برفض طلب الرد يحكم فيه على طالبه بغرامة اربعمائة قرش ديوانى وتزد تلك الغرامة لغاية النى قرش .

﴿ المادة ٣٣٥ ﴾

يقبل الاستئناف من طالب الرد ولو في المواد التي يكون الحكم فيها انتهائياً .
وتطلب الاستئناف يكون بتقرير محرر في قلم كتاب المحكمة في ظرف خمسة أيام من يوم صدور الحكم بدون ميعاد آخر .

﴿ المادة ٢٥٧ ﴾

تليت المادة ٣٣٥ من الأصل التي صارت ٢٥٧ بحسب التعديل وتلى التعديل وتقرر بالاتفاق استحسن ما رآته اللجنة ثم وافقت الاغلبية على استبدال (خمس ايام) الموجودة بالفقرتين ب(ثمانية ايام) وهذه صورة الاصل والتعديل.

يجوز الاستئناف من طالب الرد بغير أن ينظر لأهمية الدعوى الأصلية ولا نوعها حتى لو كان الحكم فيها انتهائياً بما يختص بالمحكمة المنظورة بها ويكون طلب الاستئناف بتقرير محرر في قلم كتاب المحكمة في ظرف خمسة أيام من يوم صدور الحكم .

ويشتمل ذلك التقرير على جميع الأقوال الختامية والمستندات وعلى كاتب المحكمة في ظرف أربع وعشرين ساعة أن يطلع عليه القاضي المطلوب رده ليقدم تقريراً أيضاً بأقواله الختامية في ظرف خمسة أيام .

تلى لحد المادة ٣٥٥ من الأصل التي صارت ٢٧٤ بحسب التعديل وتلى أيضاً التعديل واستحسن ما قرره اللجنة وهذه صورة الأصل والتعديل

﴿ المادة ٢٥٨ ﴾

ترسل فوراً صورة كل من تقرير طلب الرد وأقوال القاضي والحكم مع تقرير طلب الاستئناف وأقوال القاضي الختامية الى قلم كتاب محكمة الاستئناف .

﴿ المادة ٢٥٩ ﴾

على كاتب محكمة الاستئناف تقديم تلك الاوراق اليها في ظرف ثلاثة ايام من يوم وصولها اليه وبحكم فيها في اقرب وقت باودة المشورة بغير حضور الاخصام .

﴿ المادة ٢٦٠ ﴾

في أثناء الاجراءات المتعلقة بالرد توقف الدعوى الأصلية انما يجوز للمحكمة عند الضرورة وطلب الخصم الآخر الذي لم يطلب الرد ان تعين قاضياً بدل المطلوب رده .

ويجوز أيضاً طلب هذا التعيين في حالة الاستئناف ولو سبق رفضه قبل حصول الاستئناف المذكور

﴿ المادة ٢٦١ ﴾

على أصلها

﴿ المادة ٣٣٦ ﴾

ترسل صورة كل من تقرير طلب الرد وأقوال القاضي والحكم وطلب الاستئناف الى قلم كتاب محكمة الاستئناف

﴿ المادة ٣٣٧ ﴾

على كاتب محكمة الاستئناف تقديم تلك الصورة اليها في ظرف ثلاثة ايام وبحكم فيها في اقرب وقت على حسب القواعد المقررة سابقاً بغير احتياج لسماع أقوال الاخصام .

﴿ المادة ٣٣٨ ﴾

في أثناء الاجراءات المتعلقة بالرد توقف الدعوى على ما هي عليه انما يجوز لمحكمة عند الضرورة وطلب الخصم الآخر ان تعين قاضياً بدل المطلوب رده ويجوز أيضاً طلب هذا التعيين في حالة الاستئناف ولو سبق رفضه قبل حصول الاستئناف المذكور .

﴿ المادة ٣٣٩ ﴾

تتبع الاصول المذكورة سابقاً في حالة طلب رد المحكمين أيضاً .

﴿ المادة ٣٤٠ ﴾

إذا طلب رد قضاة جميع المحكمة أو بعضهم بحيث لم يبق من عددهم ما يكفي للحكم فيرفع طلب الرد لمحكمة الاستئناف بعد كتابة التقرير به في قلم كتاب المحكمة وأخذ أقوال القضاة المطلوب ردهم في المحضر.

﴿ المادة ٣٤١ ﴾

إذا طلب رد جميع قضاة محكمة الاستئناف أو بعضهم بحيث لم يبق من عددهم ما يكفي للحكم في ذلك فترفع مسألة الرد والدعوى الأصلية إذا قبل ذلك الرد إلى محكمة مخصوصة مركبة من أحد عشر قاضيا بالأقل من قضاة الاستئناف الذين لم يطلب ردهم ومن رؤساء المحاكم الابتدائية ووكلائها عند الاقتضاء يضم اليهم بالاقتراع قضاة من المحاكم الابتدائية بشرط أن القضاة الذين تركب منهم هذه المحكمة لم يسبق منهم نظر الدعوى في المحكمة الابتدائية.

الباب العاشر

في طرق الطعن في الاحكام

الفصل الاول

في المعارضة

﴿ المادة ٣٤٢ ﴾

تقبل المعارضة في الاحكام الصادرة في النية الى الوقت الذي علم فيه القائب بتنفيذها.

(المادة ٣٤٣)

يعتبر علم الخصم بتنفيذ الحكم الصادر عليه في غيبته بمضى أربع وعشرين ساعة بعد وصول ورقة متعلقة بالتنفيذ لشخصه أو لمحله الاصلى أو وصول ورقة مذکور فيها حصول شيء من التنفيذ.

ولا يجوز تنفيذ الاحكام الصادرة في النية الا بعد اعلانها بثمانية أيام ما لم يكن التنفيذ المؤقت مذکوراً في الحكم.

(المادة ٣٤٤)

لا تقبل المعارضة في الحكم بعد الرضاء به.

(المادة ٣٤٥)

تحصل المعارضة على حسب الاصول المقررة للتكليف بالحضور وتعلن ورقة التكليف بالحضور للخصم الآخر في المحل المعين أو في محله الاصلى اذا كان في البلدة الكائنة بها المحكمة.

﴿ المادة ٢٦٢ ﴾

على أصلها

﴿ المادة ٢٦٣ ﴾

على أصلها

الباب العاشر

في طرق الطعن في الاحكام

الفصل الاول

في المعارضة

﴿ المادة ٢٦٤ ﴾

تقبل المعارضة في الاحكام الصادرة بالغياب الكلى المنصوص عنه بالمادة (٩٨) لحد يوم الشروع في اجراء توقيع الحجز وتقبل المعارضة في الاحكام الصادرة بالغياب الجزئى المبين بالمادة المذكورة في المواعيد الآتية اذا كانت الاحكام الصادرة من محاكم الجزئيات والمصالحات بالمعارضة تقدم في ظرف اربع وعشرين ساعة من وقت اعلان الحكم . وان كانت الاحكام صادرة من المحاكم الكلية فالمعارضة تقدم في مسافة ثمانية ايام من تاريخ اعلان الحكم . حذفت .

المادة ٢٦٥

على أصلها .

﴿ المادة ٢٦٦ ﴾

تحصل المعارضة بكتابتها في قلم كتاب المحكمة ولو بغير ايضاح الاوجه التي تترتب عليها ويتحدد في نفس محضر المعارضة اقرب جلسة لحضور الخصم الآخر امام المحكمة وعلى كاتب المحكمة ان يعلن ذلك الخصم بالميعاد الذي تحدده بمقتضى علم خبر .

بحسب الأصل

(المادة ٣٤٦)

تجوز المعارضة بمجرد طلبها كتابة وقت التنفيذ في محضره أو في الورقة التضمنة التنبيه بالتنفيذ أو التضمنة الاعلان بوقوع الحجز ويجب عند ذلك على المحضر أن يحرر طلب الحضور في ذيل الورقة المكتوبة فيها المعارضة ويعلمها لكل من الخصام .

(المادة ٣٤٧)

تقبل المعارضة في كل امر أو حكم صادر في الغياب الا في الاحوال المستثناة في القانون

(المادة ٣٤٨)

يترتب على المعارضة ايقاف التنفيذ الا اذا كان التنفيذ الموقت مذكورا في الحكم أو في نص القانون .

(المادة ٣٤٩)

ولكن يجوز مع المعارضة اجراء الوسائل التحفظية

(المادة ٣٥٠)

المعارضة في أمر صادر من أحد القضاة تقدم الى المحكمة الموظف فيها .

(المادة ٣٥١)

وترفع المعارضة في الحكم الى المحكمة التي أصدرته .

(المادة ٣٥٢)

الحكم الذي يصدر في الغيبة بعد المعارضة لا تقبل فيه معارضة مطلقا .

(المادة ٣٥٣)

وكذلك لا تقبل المعارضة في الاحكام الصادرة بعد تأخر المدعى عليهم وتكليفهم مرة ثانية بالحضور كالحالة البينة في المادة ١٢٣ .

(المادة ٣٥٤)

يكون في قلم كتاب المحكمة دفتر لقيد المعارضات ويكون قيدها بمعرفة كاتب المحكمة في يوم حصولها أو في ظرف أربع وعشرين ساعة بالأكثر اذا منعه مانع عن القيد في اليوم المذكور .

(المادة ٣٥٥)

يتضمن ذلك القيد بيان اسماء الخصام وتاريخ كل من الحكم والمعارضة

بحسب التعديل

المادة ٢٦٧

وتجوز ايضا المعارضة بمجرد تبليغها الى المحضر في وقت التنفيذ ويجب على المحضر كتابتها في محضره او في الورقة التضمنة التنبيه بالتنفيذ او الاعلان بوقوع الحجز وتحديد اقرب جلسة لحضور الخصم الا خرامام المحكمة ويجب عند ذلك على المحضر ان يحرر طلب الحضور في ذيل الورقة المكتوبة فيها المعارضة ويعلمها للخصم المطلوب حضوره

حذفت

(المادة ٢٦٨)

على اصلها

(المادة ٢٦٩)

ولكن يجوز مع المعارضة من المحكوم عليه اجراء الوسائل التحفظية بناء على طلب المحكوم له

حذفت

(المادة ٢٧٠)

ترفع المعارضة في الحكم الى المحكمة التي اصدرته اما المعارضة في أوامر رئيس محكمة الجزئيات والمصالحات بصفته قاضي الامور الوقتية فترفع اليه

(المادة ٢٧١)

على اصلها

(المادة ٢٧٢)

على اصلها

(المادة ٢٧٣)

على اصلها

(المادة ٢٧٤)

على اصلها

تليت المادتان ٣٥٦ و ٣٥٧ من الاصل التي رأت اللجنة حذفهما وتقرر موافقة ما قرره اللجنة .

﴿ المادة ٣٥٦ ﴾

لا يمكن تنفيذ الاحكام الصادرة في الغيبة على غير المتداعين الا بشهادة
من كاتب المحكمة دالة على عدم وجود معارضة في تلك الاحكام بالدفتر
المذكور .

﴿ المادة ٣٥٧ ﴾

يبتل الحكم الصادر في غيبة الخصم ويعد كأنه لم يكن اذا لم يحصل
تنفيذه في ظرف ستة أشهر من تاريخه .
ثم ان سعادة رئيس الجلسة ختمها في الساعة ٦ بنولاد (قفلت الجلسة)
نمرة ٩ كاتب اليد الثاني ختم
امضاء (محمد يوسف) (على شريف)

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاربعاء ١٩ رجب سنة ١٣٠٤ (١٣ ابريل سنة ١٨٨٧)

عقدت الجلسة في الساعة ٤ تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس وبحضور ٢٣ من حضرات الأعضاء
 سعادة الرئيس — يتلى محضر الجلسة الماضية
 تلى وتصادق عليه
 سعادة الرئيس — حيث ان دور المناكرة ينتهي الى الفصل الثاني في الاستئناف
 فايتل من بداية هذا الفصل اصلا ومعدلا

تلى لحد نهاية المادة ٣٥٨ من الأصل التي صارت بحسب التعديل ٢٧٥ وتلى التعديل فقرر موافقته وهذه صورة الأصل والتعديل :

الأصل	التعديل
الفصل الثاني في الاستئناف (المادة ٣٥٨)	الفصل الثاني في الاستئناف (المادة ٢٧٥)
يجوز للأخصام في غير الأحوال المستثناة في القانون بنص صريح أن يستأنفوا الاحكام الصادرة من محاكم الصالحات اذا كان للمدعي به زائداً عن وكذلك الاحكام الصادرة من محاكم المواد الجزئية أو من المحاكم الابتدائية اذا كان المدعي به زائداً عن أو كان مقدار المدعي به غير معين .	تستأنف الأحكام غير الانتهائية الصادرة من محاكم الجزئيات والمصالحات أمام المحاكم الابتدائية الكلية وكذلك الأحكام الصادرة من محكمة الامور المستعجلة وتستأنف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية الكلية بصفة أول درجة أمام محكمة الاستئناف .

تليت المادتان ٣٥٩ و ٣٦٠ اللتان صارتا بحسب التعديل ٢٧٦ و ٢٧٧ وما رأته اللجنة من التعديل في احدهما . وهذا صورة الأصل والتعديل :

(المادة ٣٥٩)	(المادة ٢٧٦)
الدعاوى المتعلقة بالارادات المؤبدة تقدر باعتبار كل سبعة منها في مقام مائة والدعاوى المتعلقة بالاراد مدة الحياة تقدر باعتبار كل اثني عشر منها في مقام مائة والدعاوى المتعلقة بفسخ الايجار أو صحة التنبيه على المستأجر بتخلية المحل المؤجر تدخل في تقديرها أجرة المدة الباقية لنهاية الايجار والدعاوى المتعلقة بالغلال وغيرها من المأكولات تقدر قيمتها على أسعار الأسواق المختصة بها .	الدعاوى المتعلقة بطلب تثبيت الارادات المؤبدة والدعاوى المتعلقة بالارادات مدة الحياة تقدر باعتبار سنة واحدة ويكون نظرها بالمحاكمة الكلية الابتدائية بصفة أول درجة والدعاوى المتعلقة بفسخ الايجار أو بجهة التنبيه على المستأجر بتخلية المحل المؤجر لا تدخل في تقديرها أجرة المدة الباقية لنهاية الايجار والدعاوى المتعلقة بالغلال وغيرها من المأكولات تقدر قيمتها على حسب الأسعار المتعلقة بها .

الأصل	التعديل
(المادة ٣٦٠)	
تحذف في تقدير المدعى به الحاصل لأجل معرفة جواز الاستئناف من عدمه الطلبات التي لم يحصل فيها تنازع والمبالغ التي عرضها المدين على دائته بالحالة الرسمية .	المادة ٢٧٧ في على أصلها .

إحمد عبد الغفار بك — من رأي تعديل هاتين المادتين بالصورة الآتية. (المادة ٢٧٦)	الطلبات التي لم يحصل فيها تنازع والمبالغ التي عرضها المدين على دائته بالحالة الرسمية تحذف من تقدير المدعى به الحاصل لأجل معرفة جواز الاستئناف من عدمه .
الدعاوى المتعلقة بالإيرادات المؤبدة والدعاوى المتعلقة بالإيرادات مدة الحياة معها كان قيمتها ويكون نظرها بالحكم الكلية الابتدائية بصفة أول درجة .	(استحسان)
الدعاوى المتعلقة بفسخ الأيجار أو بصحة التنبيه على المستأجر بتخلية المحل المؤجر لا تدخل في تقديرها اجرة المدة الباقية لنهاية الأيجار والدعاوى المتعلقة بالغلال وغيرها من المأكولات تقدر قيمتها على حسب الاسعار المتعلقة بها في محل العقد ان لم يكن هناك اتفاق على تسليمها بجهة أخرى .	

تليت المادتان ٣٦١ و ٣٦٢ اللتان صارتا ٢٨٨ و ٢٧٩ وتعديل اللجنة في أحدهما وتقرر موافقة ما رآته اللجنة .

الأصل	التعديل
(المادة ٣٦١)	(المادة ٢٧٨)
في حالة ما اذا اقيمت دعوى من المدعى عليه على المدعى في أثناء الخصومة أو دعوى بطلب المقاصة يعتبر في التقدير أكبر مبلغ حصلت المطالبة به أمام المحكمة .	على أصلها
(المادة ٣٦٢)	(المادة ٢٧٩)
لا تدخل في قيمة المدعى به الأثمان والفوائد والأرباح والتضمينات والصاريغ وغيرها من الحظقات الا اذا كانت مبنية على أسباب سابقة على الدعوى .	على أصلها وأما حذفت منها جملة (الا اذا كانت مبنية على أسباب سابقة على الدعوى) .

ور تليت المادة ٣٦٣ التي قررت اللجنة حذفها وتقرر بالأغلبية تعديلها بالصورة الآتية وأن يكون ٢٨٠

أي حسن حلى باشا فهو بقاؤها على أصلها (المادة ٣٦٣ التي صارت ٢٨٠)	كان المدعون شركاء في الدين وأما اذا كانوا غير منهم كره فيه بل لكل واحد منهم مبلغ معين فيراعى المبلغ المطالب به لمعرفة جواز الاستئناف أو عدمه في حالة عدم التعادل في المبالغ .
أقيمت دعوى من واحد أو أكثر على واحد أو أكثر بمقتضى سند واحد في مجموع المدعى به في معرفة جواز الاستئناف أو عدمه اذا	

تلى من / أول المادة ٣٦٤ لغاية ٣٦٨ من الأصل ومن المادة ٢٨٠ لغاية ٢٨٤ من التعديل وهي التي تكون من ٢٨١ لغاية ٢٨٥ وتقرر موافقة ما رآته اللجنة وهذه صورة الأصل والتعديل

بموجب التعديل	بموجب الاصل
(المادة ٢٨١)	(المادة ٣٦٤)
تقدر السندات العمومية وغيرها من سندات الشركات السهامية باعتبار السعر الجارى فى بورصة الاسكندرية فى يوم الطلب .	تقدر السندات العمومية وغيرها من السندات التى . . . باعتبار السعر الجارى فى بورصة اسكندرية فى يوم الطلب .
(المادة ٢٨٢)	(المادة ٣٦٥)
على أصلها وحذفت منها جملة (بين الدائن والمدين)	إذا حصلت منازعة بين الدائن والمدين بشأن امتياز أورهن فيراعى مقدار الدائن الممتاز أو المكفول بالرهن لمعرفة المحكمة المختصة بالحكم فى تلك المنازعة ومعرفة جواز الاستئناف أو عدمه وكذلك إذا حلت منازعة بشأن حجز منقولات بين من طلب الحجز وبين المحجوز عليه يراعى المبلغ المحجوز من أجله
(المادة ٢٨٣)	(المادة ٣٦٦)
على أصلها	ويكون التقدير بالأوجه المتقدمة على مقتضى آخر دلب قدم من الخصام للمحكمة عند شروعه فى المداولة فى الحكم .
(المادة ٢٨٤)	(المادة ٣٦٧)
على أصلها	أما الأحكام الصادرة فى مسائل الاختصاص وعدمه فيجوز استئنافها مهما كان مقدار المدعى به .
(المادة ٢٨٥)	(المادة ٣٦٨)
على أصلها	لا يقبل استئناف الاحكام الصادرة فى الغيبة مادام الطعن فيها بطريق المعارضة جائزا .

تليت المادة ٣٦٩ من الاصل التى جعلتها اللجنة ٢٨٥ وتلى التعديل أيضاً وهذه صورة الاصل والتعديل

المادة ٢٨٦	المادة ٣٦٩
إذا صدر حكام مختلفان من محكمتين فى قضية واحدة او فى قضيتين لها ارتباط ببعضها او صدر حكم من محكمة تعذر على احد الخصام فهمه وطلب تفسيره فصرته بحكم خالف حكمها الاول فى كل هذه الاحوال يجوز استئناف تلك الاحكام المخالفة فى المحكمة العليا بالنسبة للمحكمة التى اصدرت الحكم ولو كان صلوره منها بصفة انتهائية .	الحكم الصادر على خلاف حكم سابق يجوز استئنافه ايا كان مقدار المدعى به ويرفع الحكم الاول الى المحكمة الابتدائية او الى محكمة الاستئناف .

عليه من ان كل حكم يصدر بخلاف حكم آخر صدر فى قضية أخرى
يجوز استئنافه .

جبرائيل كميل بك — لم يكن الغرض من وضع هذه المادة غير الصورة
التي قررتها اللجنة ولذلك فبقاؤها على حسب تعديل اللجنة اولى .

احمد عبد الغفار بك — من رأي ان تبقى المادة الاصلية بعد ان يخذف
منها من اول جملة (ويرفع الحكم الى آخر المادة) .

السيد محمد افندى العباسى المهدى — أنا أوافق على رأى حضرة احمد
بك عبد الغفار لان بقاء المادة الاصلية على هذه الصورة يكون اعم لا يستلزم

السيد محمد افندي العباسي المهدي — مفهوم المادة الموضوعة من قبل الحكومة هو غير الذي قرره اللجنة ولذلك فاني اوافق على ما رآه حضرة احمد بك عبد الغفار .

حسن حلي باشا — أنا اوافق على تعديل اللجنة

الاعلبية قررت ما رآه حضرة احمد عبد الغفار بك وعلي هذا تكون المادة هكذا:

(المادة ٢٨٦)

الحكم الصادر على خلاف حكم سابق يجوز استئنافه أيا كان مقدار المدعى به.

تليت المادة ٣٧٠ من الاصل وتعديل اللجنة الذي هو ٢٨٦ وتقرر موافقة مآرائه اللجنة وأن تكون المادة ٢٨٧ مع زيادة فقرة في آخرها هذه صورتها

بحسب الأصل .

(المادة ٣٧٠)

الميعاد الذي يجوز الاستئناف فيه هو ستون يوما من يوم اعلان الحكم لنفس الخصم أو لمحله الاصل أو للمعين اذا كان ذلك الحكم صادراً من محكمة ابتدائية واما ان كان صادراً من محكمة للواد الجزئية فيكون الميعاد ثلاثين يوما . ويعتبر طلب الاستئناف مرفوعاً متى قدم الخصم عريضة لتكليف الخصم الآخر بالحضور وعلى كاتب المحكمة أن يبين في العريضة المذكورة بحضور الخصم اليوم والساعة اللذين قدمت فيها ويقيد ذلك في دفتر مخصوص ثم يعطى للخصم وصلاً باستلام العريضة .

بحسب التعديل

المادة ٢٨٧

الميعاد الذي يجوز الاستئناف فيه هو ستون يوما من يوم اعلان الحكم لنفس الخصم أو لمن يوجد بمحله الاصل « بالصورة المقررة لتسليم الاوراق » أو بالحل المعين وذلك ان كان الحكم صادر من محكمة ابتدائية واما ان كان صادراً من محكمة المواد الجزئية والمصالحات فيكون الميعاد ثلاثين يوما ويحصل الاستئناف بكتابه في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم ولو بغير ايضاح الاوجه التي ترتب عليها طلب الاستئناف ويتحدد في نفس المحضر أقرب جلسة لحضور الخصم الآخر أمام المحكمة الاستئنافية وعلى كاتب المحكمة أن يعلن الخصم بالميعاد الذي تحدد بمقتضى علم خبر وان يرسل اوراق الدعوى الاصلية الى المحكمة الاستئنافية ويجوز ايضا الاستئناف بمجرد تبليغه الى المحضر في وقت التنفيذ ويجب على المحضر كتابته في محضره والاجراء على مقتضى ما تقرر في باب المعارضة بالمادة ٢٦٧ ويراعى في ذلك جميعه عدم فوات المواعيد المحددة للاستئناف .

صوة الفقرة

وعلى كاتب المحكمة او المحضر أن يعطى بامضائه لطالب الاستئناف نسخة من المحضر الدال على طالب الاستئناف ويكون ذلك قورا في وقت الجلسة . ثم ان سعادة الرئيس ختم الجلسة في الساعة ١-٦ بقوله (ختمت الجلسة)

كاتب السر الثاني
امضاء (محمد يوسف)
ختم (يارب حسن الرضا)

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الخميس ٢٠ رجب سنة ١٣٠٤ (١٤ أبريل سنة ١٨٨٧)

سعادة رئيس الجلسة — دور المذاكرة ينهى الى تلاوة المادة ٣٧١ من الاصل التي جعلتها اللجنة ٢٨٧ فليتلى من ابتدائها .
تليت للمادتان ٣٧١ و ٣٧٢ اللتان جعلتهما اللجنة ٢٨٧ و ٢٨٨ وقرر موافقة ما رأته اللجنة وأن يكونا ٢٨٨ و ٢٨٩ وهذه صور الأصل والمعدل .

عقدت الجلسة في الساعة ٤ تحت رئاسة سعادة حسن حلمي باشا وكيل المجلس وحضور بعض من حضرات الاعضاء
سعادة رئيس الجلسة — يتلى محضر الجلسة الماضية .
تلى وتصدق عليه .

بحسب التعديل

بحسب الاصل

(المادة ٢٨٧)

(المادة ٣٧١)

على اصلها وانما استبدلت جملة (تلك المواعيد) بـ (مواعيد الاستئناف) وحذفت لفظة (حال).

يزاد على المواعيد المذكورة بالمادة السابقة مواعيد المسافة ولا يعتبر ابتداء تلك المواعيد فيما يتعلق بالاحكام الصادرة في حال الغيبة الا من اليوم الذي صارت المعارضة فيه غير جائزة القبول .

المادة ٢٨٨

(المادة ٣٧٢)

على اصلها وزيد بعد لفظة (المستعجلة) كلمة (الوقفية .)

يكون ميعاد الاستئناف خمسة عشر يوماً في الاحكام الصادرة في المنازعات المتعلقة بالتنفيذ وفي الامور المستعجلة المبينة في المادة (٢٨) وفي الاحكام المتعلقة بالتفليس أو بتوزيع الاموال على الديانة بحسب مراتب امتياز الديون ودرجات الرهن أو التوزيع بين الغرماء وجميع ذلك ان لم يكن في القوانين مواعيد اقصر من الميعاد المذكور في أحوال مخصوصة .

تليت المادة (٣٧٣) من الاصل و ٢٨٩ من تعديل اللجنة وقرر بالاغلبية موافقة الاصل وأن تكون ٢٩٠ وهاتان صورتا الاصل والمعدل .

بحسب التعديل

بحسب الاصل .

المادة ٢٨٩

المادة ٣٧٣

طلب الاستئناف يوقف تنفيذ الاحكام الصادرة من أول درجة ما لم يكن التنفيذ المؤقت مذكوراً فيها أو مصرحاً به في القانون .

لا يجوز تنفيذ الاحكام الصادرة من أول درجة الا بعد مضي ميعاد الاستئناف ما لم يكن التنفيذ المؤقت مذكوراً فيها أو مصرحاً به في القانون .

تليت المادة ٣٧٤ من الاصل و ٢٩٠ من التعديل وقرر موافقة ما رأته اللجنة وأن تستبدل كلمات أصلياً وفرعياً الواردة بالمادة بـ (أولاً ولاحقاً) وأن تكون المادة ٢٩١ وهذه الصور .

بحسب التعديل

بحسب الاصل

المادة ٢٩٠

(المادة ٣٧٤)

إذا طلب أحد الخصام استئناف الحكم استئنافاً أصلياً كان للخصم الآخر الحق في طلب الاستئناف استئنافاً فرعياً أيضاً بميعاد ستين يوماً من

إذا طلب أحد الخصام استئناف الحكم جاز للخصم الآخر فضلاً عن حقه في طلب الاستئناف طلباً أصلياً في الميعاد المقرر أن يطلب استئناف ذلك

الحكم طلبا فرعيا ما دامت المرافعة قائمة في محكمة الاستئناف ولم يترك الطالب الاول دعواه فيه ولا يمنع الطالب الثاني سبق قبوله للحكم المذكور.

تاريخ اعلانه بطلب خصمه الاستئناف وعلى طالب الاستئناف الفرعى أن يقرر طلبه هذا بقلم الكتاب أو بالجلسة قبل مضي الستين يوما وفي حالة ما اذا كان التقرير بقلم الكتاب يجب على القلم اعلان الخصم الآخر بالكيفية المقررة .

أما اذا صدر الحكم فيما يختص بالاستئناف الاصلى ولو قبل الستين يوما الثانية ففي هذه الحالة يسقط الحق في رفع الاستئناف الفرعى .

تليت المادة (٣٧٥) من الاصل و ٢٩١ من التعديل وتقرر موافقة التعديل وان يزداد بعد كلمة (ويحتسب) كلمة (الميعاد) وتكون المادة ٢٩٢ وهذه صورة الاصل والمعدل .

بحسب الاصل

﴿ المادة ٣٧٥ من الاصل ﴾

موت المحكوم عليه يوقف ميعاد الاستئناف ولا يحتسب الباقي من الميعاد الا بعد اعلان الحكم للورثة في آخر محل كان لمورثهم .

بحسب التعديل .

المادة ٢٩١ من التعديل

موت المحكوم عليه يبطل ميعاد الاستئناف ويحتسب مجددا من بعد اعلان الحكم للورثة .

تليت المادة (٣٧٦) من الاصل و ٢٩٢ من التعديل وتقرر بالاغلبية موافقة ما رأته اللجنة وان تكون المادة ٢٩٣ وهذه صورة الاصل والمعدل .

بحسب الاصل

المادة ٣٧٦

اذا صدر الحكم بناء على ورقة مزورة أو حكم بالزام أحد الخصام لعدم ظهور ورقة قاطعة في الدعوى حجزها الخصم الآخر فلا يبتدىء ميعاد الاستئناف في الحالة الأولى الا من اليوم الذي أقر فيه بالتزوير فاعله أو حكم فيه بثبوته وفي الحالة الثانية من اليوم الذي ظهرت فيه الورقة بعد حجزها .

بحسب التعديل

المادة ٢٩٢

اذا صدر الحكم بناء على ورقة مزورة أو حكم بالزام أحد الاخصام بسبب عدم ظهور ورقة قاطعة في الدعوى فلا يبتدىء ميعاد الاستئناف في الحالة الأولى الا من اليوم الذي أقر فيه بالتزوير فاعله أو حكم فيه بثبوته وفي الحالة الثانية من اليوم الذي ظهرت فيه الورقة .

تلى من أول المادة ٣٧٧ لغاية المادة ٣٠٩ من الاصل ومن المادة ٢٩٣ لغاية المادة ٣٠٦ من التعديل وتقرر موافقة ما رأته اللجنة وأن تكون المواد من ٢٩٤ لغاية ٣٠٧ وهذه صورة الاصل والمعدل .

بحسب الاصل :

﴿ المادة ٣٧٧ ﴾

لا يجوز استئناف الاحكام التحضيرية (١) الا عند استئناف الحكم الصادر في أصل الدعوى .

﴿ المادة ٣٧٨ ﴾

أما الاحكام التمهيدية التي يؤخذ منها ما يدل على ما تحكم به المحكمة في أصل الدعوى والاحكام الصادرة باجراء أمور مؤقتة فيجوز استئنافها في الحال كما يجوز استئنافها عند استئناف الحكم في أصل الدعوى بدون أن يترتب على التأخير في ذلك سقوط حق طالب الاستئناف ولو سبق تنفيذ تلك الاحكام برضائه .

(المادة ٣٧٩)

استئناف الحكم الصادر في أصل الدعوى يترتب عليه حتما استئناف جميع الاحكام التحضيرية أو التمهيدية التي سبق صدورها في الدعوى ما لم تقرر المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف أن طالب الاستئناف قبل تلك الاحكام قبولا صريحا .

بحسب التعديل

حذفت

المادة ٢٩٣

الاحكام التي تصدر باجراءات استيفاءات أو تحقيقات سواء كانت تؤثر في الدعوى الاصلية أو لا تؤثر يجوز استئنافها أما على حداثها أو مع الدعوى الاصلية ولو لم يكن سبق تنفيذها .

المادة ٢٩٤

استئناف الحكم الصادر في أصل الدعوى يترتب عليه حتما استئناف جميع الأحكام المبينة بالمادة السابقة ما لم يكن طالب الاستئناف قبل تلك الاحكام قبولا صريحا .

(١) الاحكام التحضيرية هي الاحكام الصادرة في أثناء المرافعة لمجرد استيفاء التحقيقات بحيث لا يؤخذ منها ما يدل على ما تحكم به المحكمة في أصل الدعوى

بحسب الاصل .

المادة ٣٨٠

يكون الاستئناف بعريضة تقدم لرئيس المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف على حسب الاحوال بمراعاة الاصول المقررة فيما يتعلق بتكليف الخصام بالحضور امام المحكمة .
وعلى طالب الاستئناف أن يرفق بتلك العريضة صورة من الحكم المستأنف

ويكسب رئيس المحكمة بذييل العريضة المذكورة أمرا منه بتكليف الخصم الآخر بالحضور وبعين اليوم والساعة اللذين يكون فيهما الحضور وتسلم صورة من ذلك الامر الى طالب الاستئناف ثم تعلن صورته وصورة العريضة الى الخصم الآخر بمعرفة كاتب المحكمة .
وعلى الكاتب المذكور أن يقيد الدعوى في الجدول العمومي المعد لقيد القضايا متى استلم أصل ورقة التكليف بالحضور من المحضر المعين لاعلانها وبعد ذلك يطلب من كاتب المحكمة التي حكمت في الدعوى في أول درجة أن يرسل له أوراق القضية .

المادة ٣٨١

يجب على طالب الاستئناف أن يعين في العريضة محلا له في البلدة المكتوبة بها محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية التي ستحكم في طلبه أن لم يكن ساكنا في تلك البلدة والا فيصح اعلان الاوراق اليه بمجرد توصيلها لقلم كتاب المحكمة .

المادة ٣٨٢

تعلن ورقة تكليف الخصم بالحضور امام المحكمة المرفوع لها الاستئناف لنفس الخصم أو لهله الأصلي أو المعين .

المادة ٣٨٣

القواعد السابق تقريرها في شأن المرافعات في المادة (٧٠) والمواد التالية لها والقواعد المقررة فيما يتعلق بالاحكام تتبع في المرافعة في الدعاوى المستأنفة.

المادة ٣٨٤

المعارضة في الاحكام الصادرة في الغيبة في الدعاوى المستأنفة يلزم تقديمها في ظرف عشرة الأيام التالية لاعلان تلك الاحكام والا سقط الحق فيها وترفع بعريضة كما ذكر في المادة ٣٦٣ ويتبع فيها ما تقرر في البابين الأخيرين من المادة ٣٥٣ .

المادة ٣٨٥

لا يجوز أن تقدم في الاستئناف طلبات جديدة غير الطلبات الاصلية ولكن يجوز أن يضاف الى الطلب الاصل ما يستجد من الاجر والقوائد والارباح أو نحو ذلك مما يتبع الأصل من وقت تقديم آخر الطلبات في المحكمة الابتدائية وكذلك يضاف ما زاد من التعويضات من وقت الحكم المستأنف .

المادة ٣٨٦

يجوز للاخصام أن يبدوا أدلة جديدة لثبوت الدعوى أو لنفيها .

بحسب رأى اللجنة .
حذفت

حذفت

حذفت

المادة ٢٩٥

على أصلها

حذفت

المادة ٢٩٦

على أصلها .

المادة ٢٩٧

على أصلها .

بحسب الاصل :

﴿ المادة ٣٨٧ ﴾

إذا حكمت المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف بإبطال حكم من الاحكام التمهيدية وكانت الدعوى الاصلية سالحة للحكم فيها جاز للمحكمة أن تطلب الدعوى المذكورة وتحكم فيها .

﴿ المادة ٣٨٨ ﴾

ويجوز ذلك أيضاً للمحكمة إذا حكمت بإبطال حكم صادر في مسألة اختصاص المحكمة أو في طلب الاحالة منها على محكمة أخرى بسبب اقامة الدعوى بها أو دعوى أخرى مرتبطة بتلك الدعوى وكانت الدعوى الأصلية سالحة للحكم فيها انما لا يجوز لها ذلك اذا كان الدعى به لا يتجاوز القدر المقرر لما تحكم به محاكم المواد الجزئية حكماً انتهائياً

الفصل الثالث

في التماس اعادة الحكم بالمحكمة التى أصدرته

﴿ المادة ٣٨٩ ﴾

يجوز للاخصام التماس اعادة النظر في الاحكام الانهائية الصادرة من محكمة ابتدائية أو استئنافية بمواجهة الاخصام أو حالة الغيبة ان كانت المواعيد التى يجوز فيها معارضة الاحكام الصادرة في الغياب قد مضت وهذا التماس يكون بناء على سبب واحد أو أكثر من الاسباب الآتية :

أولاً — اذا لم يحكم في أحد الطلبات المقدمة للمحكمة

ثانياً — اذا حصل في أثناء نظر الدعوى غش من الخصم الآخر وترتب عليه تأثير في رأى القضاة في الحكم

ثالثاً — اذا حصل الاقرار بعد الحكم بتزوير الاوراق التى ترتب عليها الحكم أو حكم بتزويرها

رابعاً — اذا استحصل ملتصق الاعادة من بعد الحكم على أوراق قاطعة في الدعوى كانت محجوزة بفعل الخصم الآخر

خامساً — اذا حكم بشيء لم تطلبه الاخصام

سادساً — اذا كان الحكم مناقضاً بعضه لبعض

(المادة ٣٩٠)

ميعاد التماس اعادة الحكم ثلاثون يوماً من تاريخ الاعلان بالحكم الصادر بمواجهة الاخصام وفي حالة ما اذا كان الحكم صادراً في الغيبة يكون ابتداء الميعاد من اليوم الذى صارت المعارضة فيه غير جائزة القبول .

(المادة ٣٩١)

ومع ذلك لا يكون ابتداء الميعاد في الوجه الثاني والثالث والرابع من الالوجه السابق ذكرها الا من وقت ظهور الغش أو التزوير أو الأوراق التى كانت مخفية .

(المادة ٣٩٢)

يقدم التماس اعادة الحكم بتكاليف من الملتصق للخصم الآخر على الأوجه المعتادة بالحضور للمحكمة التى أصدرت الحكم ويجوز أن تكون تلك

بحسب رأى اللجنة .

حذفت

حذفت

الفصل الثالث

في التماس اعادة الحكم بالمحكمة التى أصدرته

﴿ المادة ٢٩٨ ﴾

على أصلها وحذف منها جملة (كانت محجوزة بفعل الخصم الآخر) وزيد بها فقرة سابعة هذه صورتها . سابعاً اذا كان الحكم مبنياً على أسباب لا تنطبق على وقائع الدعوى أو كان صدوره بغير أسباب .

﴿ المادة ٢٩٩ ﴾

على أصلها .

﴿ المادة ٣٠٠ ﴾

على أصلها واستبدلت بجملة (التى كانت مخفية) ب (القاطعة في الدعوى)

﴿ المادة ٣٠١ ﴾

التماس اعادة الحكم يرفع اما بتقرير من الملتصق في قلم كتاب المحكمة بالكيفية المقررة في باب المعارضة وباب الاستئناف ويلزم ان تبين في ذلك

المحكمة مركبة من نفس القضاة الذين أصدروا ذلك الحكم .

(المادة ٣٩٣)

لا تعيد المحكمة النظر الا في الطلبات الملتبس اعادة النظر فيها .

(المادة ٣٩٤)

تحكم المحكمة ابتداء في جواز قبول الاستئناف أو عدمه

(المادة ٣٩٥)

اذا حكم برفض الالتماس حكم على للتمس بغرامة أربعائة قرش ديواني وبالتعويضات ان كان لها وجه

(المادة ٣٩٦)

اذا حكمت المحكمة بقبول الالتماس فتعين الجلسة التي يكون فيها حضور الاخصام للمرافعة في أصل الدعوى بغير احتياج لاعادة التكليف بالحضور .

(المادة ٣٩٧)

الحكم الذي صدر برفض الالتماس لعدم جواز قبوله أو الحكم الذي يصدر في موضوع الدعوى بعد قبول الالتماس لا يجوز اعادة النظر الالتماس فيهما مطلقا .

التقرير الطلبات الملتبس اعادة النظر فيها أو سلم تقرير مشتمل على ذلك الى قلم الكتاب وعلى القلم المذكور اعلان الخصم الآخر بذلك حالا بموجب علم خبر يتحدد به ميعاد لحضور الاخصام بالجلسة .

(المادة ٣٠٢)

تعيد المحكمة النظر في طلبات الملتبس اعادة النظر فيها وهي منعقد هيئة جمعية عمومية .

(المادة ٣٠٣)

على أصلها .

(المادة ٣٠٤)

على أصلها .

(المادة ٣٠٥)

على أصلها .

(المادة ٣٠٦)

على أصلها .

وابراهيم حليم باشا

(استحسن بالأغلبية) .

سعادة حسن باشا حلى — الأولى أن يضم الى هذه اللجنة عدد من الاعضاء يحملها وترا ومن حيث الوقت أرف فليكن انعقاد الجلسة في يوم الخميس الآتي وفي ذلك الوقت تقرر الهيئة ما تراه .

ثم ان سعاده ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٦

نمرة ١١ كاتب السر الثاني ختم
(محمد يوسف) (على شريف)

سعادة رئيس الجلسة — حيث كان من ضمن اعضاء اللجنة المنتخبة لنظر هذا القانون حضرة سيد احمد زعزوع بك الذي كان وقت ذاك من اعضاء المجلس فاذا وافق فلينتخب أحد الاعضاء عوضا عنه باللجنة .
احمد عبد الغفار بك — من الموافق تعيين حضرة ابراهيم افندي الغمراوي (استحسن) :

سعادة رئيس الجلسة — حيث ان قانون المعاشات طبع وتوزع في هذا اليوم فالرأى للهيئة في تلاوته بجلستها أو انتخاب لجنة لنظره .
احمد عبد الغفار بك — الاولى انتخاب لجنة لنظره وتكون مركبة من كل من سعادة حسن حلى باشا ورؤوف باشا وابراهيم أدهم باشا

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الخميس ٢٧ رجب سنة ١٣٠٤ (٢١ ابريل سنة ١٨٨٧)

﴿ المادة الرابعة ﴾

التبناك العجمى الوارد للقطر المصرى على سبيل المرومته يجب ان يودع في مخازن الكمرك .

﴿ المادة الخامسة ﴾

على ناظر مالية حكومتنا تنفيذ امرنا هذا حسن حلى باشا — اوافق على هذا للشروع حسب وضعته الحكومة استحسان بالأغلبية

سعادة الرئيس — وردت افادتان من مجلس النظر احدهما نمرة ١٠ والثانية نمرة ١١ فلتتليا

تليت الافادة المؤرخة ٢٠ رجب سنة ١٣٠٤ نمرة ١٠ وهذه صورتها :
بناء على ما ورد لهذا الطرف من سعادتك بتاريخ ١٥ رجب سنة ١٣٠٤ نمرة ٨ كتب لنظارة المالية في تاريخه بارسال كل ما يمكن ارساله من مجموعة لوائح المعاشات ولزم تحريره لسعادتك اشعارا بذلك افندم

تليت الافادة الرقيمة ٢٠ رجب سنة ١٣٠٤ نمرة ١١ وهذه صورتها
بالجلسة المنعقدة يوم الاثنين ١٧ رجب سنة ١٣٠٤ (١١ ابريل سنة ١٨٨١) رؤى لزوم علاوة وظيفة المستشار المالى وباشكاتب مجلس النظر على الوظائف المنصوص عنها في الفقرة الاخيرة من المادة العشرين من مشروع قانون المعاشات المالكية المنظور الآن بمجلس شورى القوانين وعلى ذلك يكون نص الفقرة المذكورة بالكيفية الآتية:

(اما نظار الدواوين والمستشار المالى ووكلاء الدواوين وباشكاتب مجلس النظر ومديرو الاقاليم والمحافظون الذين ينفصلون عن وظائفهم باستغناء او رفت ناشئ عن سبب سياسى محض فيعاملون في المكافأة او المعاش كالوظائف الذين الغيت وظائفهم) وبناء عليه لزم تحريره لسعادتك الأمل اثبات هذا النص بمشروع قانون المعاشات المحكى عنه. على حسب هذه العلاوة واعتمادها بهذه الصفة بدلا عن الفقرة الموجودة به افندم .

ابراهيم بك سعيد — قانون المعاشات سبق تشكيل لجنة لفحصه فالأوفق والحالة هذه هو تحويل الافادة على اللجنة ايضا .

فتحت الجلسة الساعة ٣ والدقيقة ٤٥ تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس .

تلى محضر الجلسة الماضية وتصدق عليه

سعادة الرئيس — وردت افادة من مجلس النظر رقم ٢٠ رجب سنة ١٣٠٤ نمرة ٩ ومعها مشروع امر عال باحتكار صنف التبناك العجمى لجانب الحكومة فلتتليا تليت الافادة وهذه صورتها

مرسل لسعادتك طى هذا مشروع امر عال صار تخضيره فيما يختص باحتكار صنف التبناك العجمى لجانب الحكومة على الصفة المنوه عنها به بأمل سرعة عرضه على هيئة مجلس شورى القوانين والتكرم باعادته مشفوعا بما تراه الهيئة المشار اليها فيه افندم .

تلى المشروع وهذه صورته :

مشروع امر عال

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر مالية حكومتنا وموافقة رأى مجلس النظر وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين امرنا بما هوآت :

﴿ المادة الاولى ﴾

قد صار احتكار التبناك العجمى لجانب الحكومة فلا يجوز لأحد ادخاله في القطر المصرى .

﴿ المادة الثانية ﴾

قد ترخص لناظر مالية حكومتنا ان يعطى استغلال هذا الاحتكار بالالتزام

﴿ المادة الثالثة ﴾

التبناك العجمى الموجود الآن بالكمرك او الذى يرد قبل مضي اربعة شهور ابتداء من تاريخ صدور امرنا هذا يجوز ادخاله في القطر المصرى ويبيعه بدون مانع بمعرفة اربابه بعد ان يدفعوا الرسوم المقررة بمقتضى التعريفة الحالية (عشرة غروش صاغ عن كل كيلو جرام)

ومع ذلك على ارباب التبناك ان يعلنوا ادارة عموم الكمرك عن كميات التبناك الواردة بالطريق في مسافة ثلاثين يوما ابتداء من صدور امرنا هذا مع وضع تأمين قدره عشرون في المائة من رسوم التوريد .

محمد شواربي بك — أنا وأفق على تعيينهما هما وحضرة مصطفى بك الطحان
استحسان.

ثم ان سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة الساعة ٤ والدقيقة
(٤٠)

نمرة ١٢

امضاء (حسين يسرى)
ختم (يارب حسن الرضا)

استحسان.

حسن حلمي باشا — اللجنة التي تشكلت لفحص قانون المعاشات لم يكن
فيها احد من حضرات الأعضاء المندوبين فاذا وافق فليغتم اليها البعض من
حضراتهم.

استحسان.

عامر بك نصير — اذا وافق فليغتم الى اللجنة حضرات عبد الرحيم بك
حمادى وطلبه افندى سعودى.

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاحد ٧ شعبان سنة ١٣٠٤ (أول مايو سنة ١٨٨٧)

المادة الثانية

على ناظر حرية واخلية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا
سعادة رؤوف باشا — من رأي أن العسكري الذي يحتاج له الحكومة
ويبقى في الجيش الثماني سنوات يكون معافى من مدة الرديف .
حسن بك عبد الرازق — قانون القرعة تقدم حضوراً للمجلس من مدة
ولدى نظره به قررت الهيئة أن العساكر البحرية والصناعية والطلبجية
وغيرهم ممن يلحقون بحسب مقتضيات الأحوال في خدمات أخرى عسكرية
تكون مدة خدمتهم سبع سنوات منها سنتان في الرديف والعساكر البرية
والبوليس والجنדרمة تكون مدة خدمتهم ست سنوات منها سنتان في الرديف
والحكومة قد استصدرت القانون المشار اليه وجعلت فيه مدة الخدمة
للعساكر البحرية والصناعية والبوليس والجنדרمة وغيرهم ممن يلحقون
بحسب مقتضيات الأحوال ثمان سنوات يتبعها أربع سنين في الرديف .
وأن مدة الخدمة للعساكر البرية بالجيش المصري تكون تحت السلاح
سنتين على الأقل وأربعاً على الأكثر لأجل تمرينهم وأخذ ما يلزم منهم للبوليس
والجنדרمة والخدمات الأخرى العسكرية وبعد مكوثهم المدة المتممة للثاني
سنتين المحددة للخدمة العسكرية في الاصناف التي ينقلون اليها من الجيش يتبعها
أيضاً أربع سنين في الرديف .

ثم رغبت الحكومة الآن تغيير القاعدة التي وضعتها هي من نفسها وبما ان
المدة التي حددتها الهيئة حال نظر القانون فيها الكفاية وهي الاوفق فالذي أراه
هو استحسان ما وضعت الهيئة سابقاً ومع استحسانه يكتب للحكومة بذلك .
سماعة ابراهيم حليم باشا — المسد التي حددتها الهيئة حال نظر قانون
القرعة هي الموافقة ورأي أن يكتب للحكومة بذلك

سعادة الوكيل — تؤخذ الآراء

اخذت وتقرر بالأغلبية موافقة مارآه حسن بك عبد الرازق ثم ان سعادة
الوكيل حتم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٥

ختم

امضاء

(حسن يسرى)

نمرة ١٣

فتحت الجلسة الساعة ٤ والدقيقة ٥ تحت رئاسة سعادة حسن حلمي
باشا وكييل المجلس

سعادة الوكيل — يتلى محضر الجلسة الماضية .

تلى محضر الجلسة الماضية وتصدق عليه .

سعادة الوكيل — وردت افادة من رئاسة مجلس النظار رقم ٤ شعبان
سنة ١٣٠٤ نمرة ١٣ ومعه مشروع امر عال يختص بتعديل مدة الخدمة
المحددة في المادة الرابعة من الامر العالى الصادر في ٢٦ مارث ١٨٨٥ الشامل
لقانون القرعة العسكرية فليتلى .

تليت الافادة وهذه صورتها :

مرسل لسعادتكم مع هذا مشروع امر عال صار تحضيره بان المدة المحددة في
المادة الرابعة من الامر العالى الصادر في ٢٦ مارث سنة ١٨٨٥ الشامل لقانون
القرعة العسكرية يمكن تجاوزها سواء كان في الجيش أو في البوليس بحسب
احتياجات الحكومة بشرط أن كامل مدة الخدمة لا يتعدى الثماني سنوات
على الأكثر بامل سرعة أخذ رأي هيئة المجلس عنه والتكرم بإفادة هذا الطرف
عما يترأى لها فيه افندم .

تلى المشروع وهذه صورته :

مشروع أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر بتاريخ ٢٦ مارث سنة ١٨٨٥ الشامل
لقانون القرعة العسكرية وبناء على ما عرضه علينا ناظر حرية واخلية
حكومتنا وموافقة رأي مجلس النظار وبعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين
أمرنا بما هو آت

المادة الاولى

المدة المحددة في المادة الرابعة من امرنا المشار اليه اعلاه كاتل مدة في
الخدمة العسكرية يمكن تجاوزها سواء كان في الجيش او في البوليس بحسب
احتياجات الحكومة أو دواعي هاتين الصلحتين بشرط أن كامل مدة الخدمة
لا يتعدى الثماني سنوات على الأكثر في أى حال من الاحوال مالم يصدر بذلك
امر خاص منا .

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاحد ١٤ شعبان سنة ١٣٠٤ (٨ مايو سنة ١٨٨٧)

سعادة سليمان أباظه باشا — من رأى أن يكون وضع هذا المشروع بالصورة الآتية:

مشروع أمر عال

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر حرية حكومتنا وموافقة رأى مجلس نظارنا وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هو آت

﴿ المادة الأولى ﴾

كل عسكري من الموجودين الآن في سلك العسكرية سواء كانوا تحت السلاح في الجيش للمصرى أو في خدمات أخرى عسكرية يعتبر في ضمانة رئيس العائلة التي هو منها وكل من يدخل في سلك العسكرية بأنواعها بعد الآن يكون في ضمانة رئيس عائلته.

﴿ المادة الثانية ﴾

من يفر من العساكر يصير اشعار ضامننه الذى هو رئيس العائلة بالبحث عليه في ميعاد ثلاثة أشهر من تاريخ وصول الاعلان اليه بذلك وان لم يستحضره فيها يؤخذ ثمر بدله من عائلته الذين في سن القرعة بمراعاة أولوية أخذ الاقرب فالاقرب

فاذا لم يوجد في العائلة من يليق للمصرية يلزم الضامن المذكور بدفع بدل تقدي قدره مائة جنيه مصرى ويعطى له ميعاد ثلاثة أشهر أخرى اعتباراً من أول يوم بلى نهاية الثلاثة أشهر الاول للبحث فيها على النفر الفرار فان

فتحت الجلسة الساعة ٣ والدقيقة ٣٠ تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس .

تلى محضر الجلسة الماضية وتصدق عليه

سعادة الرئيس — وردت من رئاسة مجلس النظار افادة رقم ٧ شعبان سنة ١٣٠٤ نمرة ١٤ ومعه مشروع أمر عال فليتلى تليت الافادة وهذه صورتها :

مرسل لسعادتكم مع هذا مشروع أمر عال قاض بتكليف ضمان العساكر باحضار من يفر منهم في ميعاد شهرين من تاريخ تكليف الضمان بذلك والزامهم بدفع بدل تقدي قدره مائتا جنيه مصرى ان لم يستحضروا مضمونهم في الميعاد المذكور الا مل الاسعاف بنظر هذا المشرع بهيئة مجلس شورى القوانين والتكريم باعادته مشفوعاً بما يترأى لها فيه أفندم . تلى المشروع وهذا صورته:

مشروع أمر عال

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر حرية حكومتنا وموافقة رأى مجلس نظارنا وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هو آت

﴿ المادة الأولى ﴾

إذا فر أحد العساكر من الجيش المصرى يكلف ضامننه باحضاره في ميعاد شهرين من تاريخ تكليفه بذلك فان لم يستحضره في الميعاد المذكور يلزم بدفع بدل تقدي قدره مائتا جنيه مصرى.

﴿ المادة الثانية ﴾

على ناظر حرية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا

أحضره في خلالها ولحق بالعسكرية فيصير الافراج فوراً عن النفر الذي أخذ بدله أو ان كان ورد البديل تقدماً فيرد الى الضامن أما إن وجد النفر الفرار بعد مضي الثلاثة أشهر الأخيرة فان كان أخذ بدله فترجى عنه فوراً وان كان أخذ البديل تقدماً ومضت الثلاثة أشهر الأخيرة فلا يرد بالثاني

سعادة محمد رؤف باشا — من حيث إن قانون العقوبات العسكرية فيه جزاءات تدريجية لمقاب من يفر من العسكرية أو يستتر على العسكري الفرار ففي هذه الحالة لا يصح ادانة الضامن بشيء بل الاوفق أن من يفر من العساكر يصير البحث عليه بمعرفة الحكومة وضامنه ومتى وجد يحاكم ويعاقب بمقتضى القانون المذكور وان كان منظوراً أن الجزاءات المبينة بالقانون ليست كفاية للردع عن الهرب فيكون لأبأس من تشديدها ابراهيم افندي الغمراوي — اذا تحسن فليزد بالمادة الثانية من رأى سعادة سليمان أباطة باشا العبارة الآتية (واذا تساوى اثنان أو أكثر من الاقارب في درجة واحدة فيقتصر بينهم)

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .
أخذت وتقرر بالاغلبية رأى سعادة سليمان أباطة باشا والزيادة التي رآها حضرة ابراهيم افندي الغمراوي.

سعادة الرئيس — وردت افادة من رئاسة مجلس النظار رقم ١١ شعبان سنة ١٣٠٤ غمرة ١٥ بخصوص قانون المعاشات المنظور باللجنة المشكلة لفحصه وقد تحولت على اللجنة فلتتل لعلم الهيئة بها .

تليت وهذه صورتها

بالجلسة المنعقدة يوم الاثنين ٩ شعبان سنة ١٣٠٤ « ٢ مايو سنة ١٨٨٧ » تقرر موافقة تعديل الفقرة الأخيرة من المادة العشرين من مشروع قانون المعاشات الملكية بالكيفية الآتية وهي .

أما نظار الدواوين والمستشار المالي ووكلاء الدواوين الذين ينفصلون عن وظائفهم بالاستعفاء يعاملون في المكافأة أو المعاش اسوة الموظفين الذين ألغيت وظائفهم .

وتقرر أيضاً موافقة تعديل الفقرة الاولى من المادة الثانية والستين على الصفة الآتية :

كل موظف أو مستخدم يستعفى تسقط حقوقه في المكافأة أو المعاش وبناء عليه لزم تحريره لسعادتك بما قرره المجلس بأمل اعتماد تعديل الفقرتين المذكورتين على الصفة التي تبينت أعلاه افندم .

سعادة الرئيس — وردت تذكرة من خضرة معطفي بك الطحان رقم ٨ شعبان سنة ١٣٠٤ فلتتل .

تليت وهذه صورتها

حيث بتاريخه طراً على أشغال ضرورية وقتية أوجبت توجهي بفترة وقد توجهت بهذا اليوم لقضاها فاقضى ترقيمه لسعادتكم للاحاطة افندم .

ثم أن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله « ختمت الجلسة » والساعة ٥

غمرة ١٤

امضاء

خاتم

علي شريف

حسين يسري

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاحد ٢١ شعبان سنة ١٣٠٤ (١٥ مايو سنة ١٨٨٧)

فتحت الجلسة الساعة ٤ والدقيقة ١٠ تحت رئاسة سعادة على شريف
باشا رئيس المجلس
تلى محضر آخر جلسة ماضية وتصدق عليه .
سعادة الرئيس — بما أن اللجنة المشكلة لفحص قانون المعاشات الملكية
قد تمت عملها وتقدم ما أجرته بإفادة من سعادة رئيسها فلتتل الافادة ثم
يصير تلاوة القانون أصلا ومعدلا مادة فمادة وتؤخذ الآراء عن كل مادة
تليت افادة سعادة رئيس اللجنة المؤرخة ١٨ شعبان سنة ١٣٠٤ وهذه
صورتها .
لما أن قرر المجلس بجلسته اللتين عقدتا في يوم ١٤ ابريل سنة ٨٧ وفي

يوم ٢١ منه بتشكيل لجنة لفحص قانون المعاشات وتعديله مكونة منا ومن
سعادات محمد رؤوف باشا و ابراهيم أدهم باشا و ابراهيم حليم باشا وحضرات
مصطفى بك الطحان وعبد الرحيم بك حمادى و طلبية أفندى سمودى قد اجتمعت
اللجنة وانتخبنا رئيساً لها وعقدت عدة جلسات وخصت فيها القانون
للمذكور وعدلت ما تراهى لها لزوم تعديله فيه كالمبين بالنسخة والملحق
والجدولين المرفوقين طى هذا المستملين الأصل والتعديل أقدم :
١٨ شعبان سنة ١٣٠٤ حسن حلى رئيس اللجنة

تليت مقدمة القانون والمادة الأولى منه أصلا ومعدلا وهذه الصورة .

بحسب التعديل

المقدمة على أصلها .

﴿ المادة الأولى ﴾

على أصلها وزيد فيها بعد كلمة (ومكافأة) الواقعة في السطر الثالث ما يأتى
(آبائهم وأمهاتهم) وزيد بعد كلمة (وأولادهم) هذه العبارة .
ومعاشات ومكافآت عائلات من يتقاعد أو يكون من أرباب المعاشات
من أولئك الموظفين والمستخدمين .

يصير من أرباب المعاشات من أولئك الموظفين والمستخدمين تسوى بمقتضى
الاحكام الآتية بصرف النظر عما يكون مخالفا لها من أحكام القوانين والاورام
العالية واللوائح المتبعة الاجراء الآن .
استحسان بالاغلبية

بحسب الاصل

معاشات ملكية

الباب الاول

في الاحكام العمومية

والاستقطاع المخصص للمعاشات

﴿ المادة الأولى ﴾

معاشات ومكافآت الموظفين والمستخدمين الذين يدخلون في خدمة
الحكومة من تاريخ صدور هذا القانون ومعاشات ومكافآت أراملهم
وأولادهم تسوى بمقتضى الاحكام الآتية . بصرف النظر عما يكون مخالفا لها
من أحكام القوانين والاورام العالية واللوائح المتبعة الاجراء الآن .

حسن بك عبد الرازق — اذا وافق فليكن وضع المادة بهذه الصورة
معاشات ومكافآت للموظفين والمستخدمين الذين يدخلون في خدمة
الحكومة من تاريخ صدور هذا القانون ومعاشات ومكافآت آبائهم وامهاتهم
وأولادهم ومكافآت ومعاشات عائلات من يتوفى عن يتقاعد أو

تليت المواد ٢ و ٣ و ٤ والتعديلات التي ادخلت في بعضها وقررت الهيئة بالاتفاق استحسان ما وضعت اللجنة وهذه الصورة أصلاً ومعدلاً .

المادة الثانية

على أصلها .

بحسب رأى اللجنة

﴿ المادة الثالثة ﴾

على أصلها .

المادة الرابعة

حذف منها الفقرة الثالثة والباقي على أصله

﴿ المادة الثانية ﴾

يستقطع من ماهية الموظفين والمستخدمين الملكيين المقيدین بصفة دائمة خمسة في المائة ولا يمكن رد تلك القيمة في أية حالة كانت للموظفين والمستخدمين الذين يكون استقطع من ماهياتهم الخمسة في المائة دون غيرهم الحق في معاش أو مكافأة بمقتضى نصوص هذا القانون .

بحسب الأصل

(المادة الثالثة)

المرتبات التي تعطى باية صفة كانت زيادة على الماهية الثابتة مثل المكافآت وضامم السقرية التي تعطى لمن يعينون في السودان أو في سواحل البحر الأحمر أو في مأموريات وقتية وكذلك الاعانات على اختلاف أنواعها ومصاريف الانتقال أو النيابة عن الحكومة وأمثالها لا يستقطع منها الخمسة في المائة ولا تحسب في تسوية المعاش .

﴿ المادة الرابعة ﴾

لا تستقطع الخمسة في المائة من المستخدمين الآتي ذكرهم بعد وليس لهم كذلك حق في المعاش ولا في المكافأة الا في الاحوال الاستثنائية الواردة في هذا القانون وهؤلاء المستخدمون هم :

أولاً : المستخدمون المندرجون في الانواع المبينة في الجدول حرف (ا) المرفوق مع هذا .

ثانياً : الموظفون والمستخدمون المعينون بموجب قوترات سواء كانت بمكافأة أو بغير مكافأة .

ثالثاً : الموظفون والمستخدمون الذين يكون عمرهم أول دخولهم في الخدمة أكثر من خمس وثلاثين سنة .

رابعاً : الموظفون والمستخدمون المعينون بصفة وقتية وأما الموظفون والمستخدمون الذين ينفصلون من وظائف دائمة لأداء وظائف وقتية فيستمر استقطاع الخمسة في المائة من ماهياتهم في المدة التي يقضونها في تلك الوظائف بحسب لهم في تسوية المعاش .

تليت المادة ٥ التي أقرتها اللجنة على أصلها وهذه صورتها .

بحسب الأصل

﴿ المادة ٥ ﴾

لا يستقطع من معاشات التقاعد شيء ما ولا يجوز التنازل عنها ولا توقيع الحجز عليها الا لغاية المقادير المقررة في المادة ٤٩٦ من قانون المرافعات

تليت المادة ٦ أصلاً ومعدلاً وهذه صورتها .

بحسب الأصل

﴿ المادة ٦ ﴾

لا يقبل تشك ما فيها يتعلق بمقدار المعاش أو المكافأة الا اذا قدم لتظارة

بحسب رأي اللجنة

المادة ٦

على أصلها فقط جعل ميعاد الشهرين الواقع في الفقرة الثانية منها

المدنية المختلطة وفي المادة ٤٣٤ من قانون المرافعات المدنية الاهلية .
احمد بك عبد الغفار -- اذا وافق فليحذف من هذه المادة ما بعد جملة (المقادير المقررة) ويكتب بدله ما يأتي :
في قانون المرافعات المدنية المختلطة وقانون المرافعات المدنية الاهلية .
استحسان بالاغلبية .

بموجب رأى اللجنة	بموجب الاصل
أربعة شهور .	المالية في ميعاد أربعة شهور من تاريخ اعلان صاحب الشأن بالقرار القاضى بتسوية معاشه أو مكافأته .
	ويزاد شهران على هذا الميعاد لمن يكون في الخارج على القطر المصرى ويكون اعلان القرار القاضى بتسوية المعاش أو المكافأة الى صاحب الشأن في محله الواجب عليه اقامته في القطر المصرى وأن لم يقم محلا فيكون الاعلان إلى قلم النيابة على مقتضى احكام قانون المرافعات ويعتبر ذلك صحيحاً .
أصلها بدون الزيادة التى وضعتها اللجنة . سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء . أخذت فتقرر بالاغلبية رأى حضرة ابراهيم بك سعيد .	ابراهيم بك سعيد — اذا وافق يكتب بالمادة ما يفيد أن الميعاد لا يعتدى الا من تاريخ وصول الاعلان ليد المعلن اليه ويبقى باقى المادة حسب تعديل اللجنة . عوض بك سعد الله — رأى أن تبقى المواعيد الواردة فى المادة على
أولاً — ضباط العسكرية البرية والبحرية . ثانياً — أطباء العسكرية البرية والبحرية وأطباء المستشفيات العسكرية ثالثاً — الموظفين والمستخدمين الآخرين التابعين للعسكرية البرية والبحرية الذين ينص عنهم بنوع خصوصى فى قانون المعاشات العسكرية المزمع اصداره .	تليت المادة ٧ التى أقرتها اللجنة على أصلها وتقرر بالاتفاق بقاؤها على أصلها أيضاً وهذه صورتها . (المادة ٧) لا تسرى أحكام هذا القانون على الآتى ذكرهم .

تليت مقدمة الباب الثانى والمادة ٨ أصلاً ومعدلاً وهذه صورتها .

بموجب رأى اللجنة	بموجب الاصل
المقدمة على أصلها .	الباب الثانى
(المادة الثامنة)	فى مدة الخدمة التى تعطى الحق فى المكافأة أو فى المعاش
حذف من الفقرة الاولى من أول (من ابتداء من) لانهاء الفقرة واستبدل ب(بعد سن السبع عشرة سنة) (وثمان عشرة) الواقعة فى الفقرة الثانية استبدلت ب(السبع عشرة) .	(المادة الثامنة) تحدد مدة الخدمة الملكية فى تسوية المكافأة أو المعاش من ابتداء من الثمان عشرة سنة كاملة ولا يستقطع الخمسة فى المائة الا من ماهية الموظفين المستخدمين للعينين بصفة دائمة الذين يتجاوز عمرهم الثمانى عشرة سنة . ابراهيم بك سعيد — الاوفق أن تحسب مدة الخدمة من تاريخ دخول الموظف أو المستخدم فى الخدمة بصفة دائمة فى وظيفة معينة . استحسان بالاغلبية .
	تليت المواد ٩ و ١٠ و ١١ أصلاً ومعدلاً وتقرر بالاتفاق استحسان ما وضعته اللجنة وهذه الصورة .

بموجب رأى اللجنة	بموجب الاصل
(المادة ٩)	(المادة ٩)
على أصلها	الخدمات التى لم يجر على مرتبتها حكم الاستقطاع لا تحسب فى مدد المعاش فى أى حال من الاحوال . ويكون الاستقطاع شهرياً فلا يصح توريد قيمة الاستقطاع عن مدد سابقة لم يحصل فيها بقصد حسابانه من مدد المعاش :

بحسب الاصل

﴿ المادة ١٠ ﴾

الخدمات التي تؤدي بعد سن الثمان عشرة في العسكرية البرية والبحرية تضم الى الخدمة الملكية في تسوية المعاش ويكون احتساب مدة الخدمة الحقيقية لأصحابها من تاريخ الترقية لرتبة ضابط أو لوظيفة مقابلة لهذه الرتبة .

﴿ المادة ١١ ﴾

مدد الخدمات العسكرية التي تؤدي في الحرب قبل سن الثمان عشرة سنة كاملة تحسب في تسوية المعاش والمدة التي تقضى في الحرب سواء كانت في العسكرية البرية أو البحرية تحسب في تسوية المعاش بالكيفية المقررة في قانون المعاشات العسكرية .

تليت مقدمة الباب الثالث والمادة ١٢ اصلا ومعدلا وهذه الصورة

بحسب الاصل

الباب الثالث

في المعاشات والمكافآت

﴿ المادة الثانية عشرة ﴾

تنقسم المعاشات والمكافآت الى خمسة انواع وهي :

اولا — معاشات تقاعد

ثانيا — مكافآت ومعاشات الموظفين والمستخدمين المرفوتين بسبب الفناء للوظيفة أو الوفر

ثالثا — مكافآت ومعاشات بسبب عاهات او امراض

رابعا — مكافآت ومعاشات عائلات الموظفين والمستخدمين

خامسا — مكافآت ومعاشات استثنائية

ابراهيم بك سميد — اذا وافق لاجل عدم الالتباس فيضاف على الفقرة الرابعة هذه العبارة (ومكافآت ومعاشات عائلات من يتوفى ممن يتقاعد او يصير من ارباب المعاشات)

(استحسن بالاغلبية)

تليت المادة ١٣ اصلا ومعدلا وهذه صورتها :

بحسب الاصل

في معاشات التقاعد

(المادة ١٣)

يستحق معاش التقاعد في عمر خمس وخمسين سنة بعد خمس وعشرين سنة كاملة من الخدمة ولا يجوز اعادة احد الى الخدمة من الموظفين او المستخدمين الذين نالوا المعاش بهذه الصورة الا ان هذا الحكم لا يسرى على الموظفين الذين يعينون بأمر عال .

حسن عبد الرازق — رأي بقاء الخمس والخمسين سنة كما كانت .

(استحسن بالاغلبية)

بحسب رأى اللجنة

﴿ المادة ١٠ ﴾

على أصلها وحذف منها الجملة الآتية (بعد سن الثمان عشرة) .

﴿ المادة ١١ ﴾

حذفت الفقرة الأولى بتمامها وحرف (واو) الواقع في أول الفقرة الثانية والباقي على أصله .

بحسب رأى اللجنة

المقدمة على أصلها .

﴿ المادة الثانية عشرة ﴾

زيد على الفقرة الثانية الجملة الآتية (أو بأى سبب لم يكن صادراً عنه أحكام بالحرمان من حقوق المعاش أو المكافأة) وزيد على الفقرة الرابعة كلمة (التوفين) وباقي المادة على أصله .

بحسب تعديل اللجنة

المقدمة على أصلها .

﴿ المادة ١٣ ﴾

استبدلت جملة (الخمس والخمسين سنة) ب (خمسين سنة) وباقي المادة على أصله .

تليت المادة ١٤ التي أقرتها اللجنة على أصلها وتقرر بالاتفاق بقاؤها على أصلها وهذه صورتها .

﴿ المادة ١٤ ﴾

متى بلغ سن الموظف أو المستخدمين للملكيين خمسا وستين سنة وجب إحالتهم على المعاش ومع ذلك اذا طالب الموظفون أو المستخدمين الذين يتجاوزون هذا السن بقاءهم في الخدمة فيجوز إبقاؤهم بنوع استثنائي بمقتضى امر عال يصدر بناء على طلب مجلس النظر .

تليت المادة ١٥ والتعديل الذي أدخلته اللجنة فيها وهذه صورتها أصلا ومعدلا :

بحسب الأصل

﴿ المادة ١٥ ﴾

تسوية معاش التقاعد تكون باعتبار متوسط الماهيات التي استقطع منها الخمسة في المائة ونالها الموظف أو المستخدم في السنوات الثلاث الأخيرة من خدمته ويجب ان تكون الثلاث السنوات المذكورة مدة خدمة حقيقية لا يدخل فيها مدد الحلو التي لا تحسب في تسوية المعاش بمقتضى احكام هذا القانون (١)

أحمد بك عبد الغفار — الاحسن بقاء المادة على الاصل الوارد من طرف الحكومة .

﴿ استحسان بالأغلبية ﴾

سعادة الرئيس — الوقت ازف وموجود تذكرتان احدهما من الداخلية والاخرى من حضرة مصطفى بك خليفه فليتليا .

تليت تذكرة الداخلية الرقيمة ١٨ شعبان سنة ١٣٠٤ وهذه صورتها . بما ان حضرة احمد بك الصوفاني من اعضاء المجلس تعين بمأمورية من قبل الداخلية بمديرية البحيرة وسيتغيب بعض ايام فيها ويعود لاشغاله بالمجلس

بحسب تعديل اللجنة

﴿ المادة ١٥ ﴾

استبدلت جملة (السنوات الثلاثة الاخيرة) ب (السنتين الأخيرتين) وجملة (الثلاث السنوات المذكورة) ب (السنتان المذكورتان) . وباقي المادة على اصله .

فلاجل احاطة سعادتك اقتضى الاشعار افندم . تليت التذكرة الواردة من حضرة مصطفى بك خليفه بتاريخ ٣ مايو سنة ١٨٨٧ وهذه صورتها .

حيث قد طرأ على اشغال مهمة او جبت قياي يوم تاريخه من المحروسة لجهتنا وعدم امكاني التخلف عن القيام فلماذا لزم ترقيمه لاحاطة سعادتكم وعلم الهيئة بذلك افندم .

ثم ان سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٦ و٣٠ و١٥ مرة ١٥ امضاء حسن يسرى ختم على شريف

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاثنين ٢٢ شعبان سنة ١٣٠٤ (١٦ مايو سنة ١٨٨٧)

فتحت الجلسة الساعة ٣ والدقيقة ٤٥ تحت رئاسة سعادة علي شريف باشا
رئيس المجلس
تلى محضر الجلسة الماضية وتصدق عليه
سعادة الرئيس — بما انه انتهى من قانون المعاشات في الجلسة الماضية
لحد المادة ١٥ فليت الآن ما بعد ذلك.
تليت المادة ١٦ التي اقرتها اللجنة على اصلها وهذه صورتها وتقرر بقاؤها
على اصلها.

في معاشات تقاعد

الموظفين الملكيين

﴿المادة ١٦﴾

تسوى معاشات التقاعد على متوسط الماهية السنوية الذي يقرر بمقتضى
احكام المادة السابقة وتحسب باعتبار جزء من ستين جزءا من المتوسط المذكور عن
كل سنة من سني الخدمة ولا يمكن ان يتجاوز في اى حال المقادير الموضحة بعدوهى .
ثلاثة ارباع متوسط الماهية اذا كانت تلك الماهية اقل من مائة وثمانية
وسبعين جنبها مائة واربعة وثلاثين جنبها
اذا كانت الماهية من مائة وثمانية وسبعين جنبها لغاية مائتى جنبه
ثلثا متوسط الماهية اذا كانت الماهية من مائتى جنبه وجنيه لغاية
مائتين وسبعين جنبها
مائة وثمانون جنبها اذا كانت الماهية من مائتين وواحد وسبعين لغاية ثلثمائة جنبه
ثلاثة اقسام متوسط الماهية اذا كانت تلك الماهية من ثلثمائة جنبه وجنيه لغاية
خمسائة جنبه
ثلثمائة جنبه اذا كانت الماهية من خمسائة جنبه وجنيه لغاية

تليت المادة ١٨ اصلا ومعدلا وتقرر بالاتفاق استحسان ما وضعته اللجنة

بحسب الاصل

﴿المادة ١٨﴾

الضباط الذين يقبلون في الخدمة الملكية يسوى معاشهم عن كامل مدة

ستمائة جنبه

نصف متوسط الماهية اذا كانت تلك الماهية من ستمائة جنبه وجنيه
لغاية الف ومائتى جنبه

ستمائة جنبه اذا كانت الماهية ازيد من الف ومائتى
على ان غاية مقدار المعاش قد تحددت بمبلغ قدره سبعمائة وعشرون جنبها
للموظفين الذين يكون تقاعدهم على شرط العمر والاقدمية المنصوص عليها في
هذا القانون ويكونون تقلدوا في اثناء استخدامهم وظيفة ناظر نظارة مدة
ثلاث سنين متوالية او غير متوالية

تليت المادة ١٧ التي اقرتها اللجنة على اصلها وهذه صورتها

في معاشات تقاعد العسكرية

الذين يدخلون الخدمة الملكية

﴿المادة ١٧﴾

ضباط العسكرية البرية والبحرية الذين يبلغون من العمر زيادة على
خمس وخمسين سنة لا يسوغ قبولهم في الخدمة الملكية الا بمقتضى امر عال يصدر
بناء على طلب مجلس النظار
ابراهيم بك سعيد — الاوفق اباحة قبول ضباط العسكرية في الخدمات
الملكية لحد أن يبلغوا خمسا وستين سنة وبعد هذا السن لا يكون قبولهم الا
بمقتضى امر عال

احمد بك عبد الغفار — رأى بقاء المادة على اصلها

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

اخذت وتقرر بالاغلبية بقاء المادة على اصلها

بحسب التعديل

﴿المادة ١٨﴾

استعاضت الجملة الاخيرة منها وهى « لا تحسب في تسوية المعاش » ب

« تصير المعاملة فيها بمقتضى قانون المعاشات الملكية » .

خدمتهم الملكية والعسكرية كأن خدمتهم لم تكن الا ملكية ومدق الاستيداع في الخدمة العسكرية لا تحسب في تسوية المعاش .

تليت المادة ١٩ التي اقرتها اللجنة على اصلها وتقرر بالاتفاق بقاؤها على اصلها وهذه صورتها :

﴿ المادة ١٩ ﴾

إذا دخل ارباب المعاشات العسكرية في خدمة ملكية تقطع معاشاتهم مدة وجودهم في الخدمة الملكية وعند انفصالهم من الخدمة بوجه قطعي يعاد

اليهم معاشهم الاصلى .الم يمكن لهم قائمة بالنظر لخدماتهم الجديدة من اعادة تسوية معاشهم وفي هذه الحالة يسوى معاشهم الجديد بالكيفية المنصوص عليها في المادة الثامنة عشرة .

تليت المقدمة السابقة لمادة ٢٠ والمادة المذكورة اصلا ومعدلا وهذه الصورة :

في معاشات ومكافآت الموظفين والمستخدمين المرفوتين بسبب الغاء الوظيفة أو الوفر

في مكافآت ومعاشات الموظفين والمستخدمين المرفوتين بسبب الغاء الوظيفة أو الوفر أو بى سبب غير الاسباب الصادر فيها احكام بالحرمان من حقوق المعاش أو المكافأة

بحسب التعديل

(المادة ٢٠)

بحسب الاصل

﴿ المادة ٢٠ ﴾

لكل موظف او مستخدم يرفق من خدمة الحكومة بسبب الغاء الوظيفة أو الوفر حق في مكافأة أو في معاش ويكون حسابان المكافأة أو المعاش على حسب القواعد الآتية :
اولا : اذا كانت مدة خدمة الموظف او المستخدم عشر سنين او اقل من ذلك يعطى له مكافأة تعادل ماهية شهر واحد من ماهيته الاخيرة عن كل سنة من سنى خدمته .

لكل موظف او مستخدم يرفق من خدمة الحكومة بى سبب غير الاسباب الصادر فيها احكام بالحرمان من حقوق المعاش أو المكافأة حق في مكافأة أو في معاش

هذه الفقرة حسب الاصل

هذه الفقرة حسب الاصل

ثانيا : اذا كانت مدة خدمة الموظف أو المستخدم اكثر من عشر سنين وأقل من خمس عشرة سنة تعطى له المكافأة باعتبار ماهية شهر واحد من ماهيته الاخيرة عن كل سنة من السنين العشر الاولى وباعتبار ماهية ثلاثة شهور من الماهية المذكورة عن كل سنة من السنين التالية

ثالثاً : على اصلها واستبدلت منها جملة (في الثلاث السنين الاخيرة) ب (السنين الأخيرتين).

ثالثاً : اذا كانت مدة خدمة الموظف او المستخدم لزيد من خمس عشرة سنة يعطى له معاش يعادل ربع متوسط ماهيته في الثلاث سنين الاخيرة مضافا اليه جزء من ستين جزءا من الماهية المذكورة عن كل سنة تزيد على الخمس عشرة بحيث لا يتجاوز المعاش الغاية المقررة في المادة السادسة عشرة .

هذه الفقرة تعدلت بالصورة الآتية

ويعنى من شرط الوصول الى الخمسين سنة كل من رقت بسبب الغاء وظيفته او الوفر او المرض او بى سبب غير الاسباب الصادر فيها احكام بالحرمان من حقوق المعاش ان بلغت مدة خدمته خمس وعشرين سنة كاملة

ويعنى من شرط الوصول الى عمر الخمس والخمسين سنة الموظف او المستخدم الذى رقت بسبب الغاء وظيفته أو الوفر أو بسبب مرض أن بلغت مدة خدمته خمس وعشرين سنة كاملة

اما نظار الدواوين والمستشار المالى ووكلاء الدواوين الذين ينفصلون عن وظائفهم بالاستعفاء أو رقت ناشئ عن سبب سياسى محض فهو لاء يعاملون في أمر المكافأة والمعاش كالموظفين الذين الغيت وظائفهم

اما نظار النظارات ووكلاؤها ومديرو الاقاليم والمحافظون الذين ينفصلون عن وظائفهم بالاستعفاء أو رقت ناشئ عن سبب سياسى محض فهو لاء يعاملون في أمر المكافأة والمعاش كالموظفين الذين الغيت وظائفهم

بحسب الاصل

قد ورد لهذه الفقرة تعديلان من طرف الحكومة بإفادتين خصوصيتين
وقد تلى التعديلان وصورتهما كالآتي

صورة التعديل الاول

أما نظار الدواوين والمستشار المالي ووكلاء الدواوين وباشكاتب مجالس
النظار ومديرو الاقاليم والمحافظون الذين ينفصلون عن وظائفهم باستعفاء أو
رفت ناشئ عن سبب ميسر محض فيعاملون في المكافأة أو المعاش
كالموظفين الذين الغيت وظائفهم .

صورة التعديل الثاني

اما نظار الدواوين والمستشار المالي ووكلاء الدواوين الذين ينفصلون عن
وظائفهم بالاستعفاء يعاملون في المكافأة أو المعاش اسوة الموظفين الذين
الغيت وظائفهم .

خمس وعشرين سنة والهيئة قد اقرت على المادة المذكورة ولهذا وافق على ما
رأته اللجنة في هذه المادة فقط يجعل متوسط (الستين) المذكور في تعديل اللجنة
(ثلاث سنين) .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

اخذت وتقرر بالأغلبية رأي حضرة احمد بك عبد الغفار

ابراهيم بك سعيد — وافق على ما اجرتة اللجنة وانما اذا تحسن يجعل
لكل من بلغ سن الخمس والخمسين سنة الحق في طلب التقاعد واخذ معاش
عن المدة التي خدمها ولو تكون اقل من خمس وعشرين سنة
احمد بك عبد الغفار — المادة ١٣ من هذا القانون مقتضاها ان معاش
التقاعد لا يكون الا لمن بلغ سن الخمس والخمسين سنة وأدى خدمة حقيقية مدة

تليت المقدمة التالية للمادة العشرين وتليت المادة الحادية والعشرون اصلا ومعدلا وهذه صورتها

بحسب التعديل

المقدمة على اصلها

﴿ المادة ٢١ ﴾

كل موظف أو مستخدم غير قادر على تأدية وظيفته بسبب عاهات
أو أمراض أو جروح لم يكن لها ميعاد معين أو اذا فقد كرمته أو صار مقعدة
أو بطل عضو من أعضائه فبعد الكشف عليه بمعرفة الاطباء بالكيفية
المنصوص عنها بالمادة الآتية يرتب له معاش بقدر نصف ماهيته الأخيرة ان
كانت ماهيته لحد الف قرش وبقدر ثلث ماهيته الأخيرة أيضاً ان كانت
ماهيته زيادة عن الف قرش واذلك بصرف النظر عن شرط العمر ومدى
الخدمة .

اما اذا كان له مدة خدمة يستحق عليها زيادة عما ذكر في ربط له المعاش
على حسب ما يستحقه اسوة من رقت بسبب الوفر .

واذا كان ما أصاب الموظف أو المستخدم هو بسبب تأدية وظيفته
فيرتب له معاش كأنه خدم خمسا وعشرين سنة بصرف النظر عن شرط العمر
ومدة الخدمة وفي كل الأحوال لا يتجاوز المعاش الغاية المقررة في المادة
السادسة عشرة .

بحسب الأصل

في المكافآت والمعاشات بسبب امراض أو عاهات

﴿ المادة ٢١ ﴾

كل موظف أو مستخدم أصبح غير قادر على خدمة الحكومة بسبب
عاهات أو أمراض أصيب بها في أثناء خدمته له الحق بصرف النظر عن شرط
العمر في مكافأة أو معاش بمقتضى الأحكام الآتية :

اذا كانت مدة خدمته عشر سنين أو أقل من ذلك فله الحق في مكافأة
تعادل ماهية شهر واحد من ماهيته الأخيرة عن كل سنة من سني خدمته
اذا كانت مدة خدمته أزيد من عشر سنين وأقل من خمس عشرة سنة
فتحسب المكافأة باعتبار ماهية شهر واحد من ماهيته الأخيرة عن كل سنة
من السنين العشر الأولى وباعتبار ثلاثة شهور من الماهية المذكورة عن كل سنة
من السنين التالية .

اذا كانت مدة خدمته خمس عشرة سنة كاملة فله الحق في معاش يعادل
ربع متوسط ماهيته في السنين الثلاث الأخيرة مضافا اليه جزء من ستين جزءا
من الماهية المذكورة عن كل سنة تزيد عن الخامسة عشرة بحيث لا يتجاوز
المعاش الغاية المقررة في المادة السادسة عشرة .

تعديل اللجنة وبذلك يبقى تعديل اللجنة على حاله فقط تبدل عبارة اثنتا والنصف بالربع .
(استحسان بالأغلبية :)

سعادة محمد رؤف باشا — اذا وافق فليجعل لمن يصاب بعاهة في أثناء مدة خدمته معاش بقدر ربع ماهيته الاخيرة اذا لم يكن له مدة خدمة يستحق عليها زيادة عن الربع اما من يصاب بسبب وظيفته فيرتب له المعاش حسب

تليت المادة ٢٢ أصلا ومعدلا وتقرر بالاتفاق استحسان تعديل اللجنة وهذه الصورة :

بحسب تعديل اللجنة
(المادة ٢٢)
عدلت الفقرة الأولى منها بالصورة الآتية وباقي المادة على أصله
كل موظف أو مستخدم يطلب تسوية معاشه بسبب من الأسباب
النصوص عنها بالمادة السابقة يجب الكشف عليه من طبيبين تعينهما المصلحة.

بحسب الأصل
(المادة ٢٢)
كل موظف أو مستخدم يطلب تسوية مكافأته أو معاشه بسبب مرض أو عاهة يجب الكشف عليه من طبيبين تعينهما المصلحة
فاذا رأى أحد الطبيبين المذكورين ان العاهة أو المرض ليس على درجة من الجسامة بحيث يجعل للموظف أو المستخدم غير قادر على الخدمة فيجوز لذلك الموظف أو المستخدم بناء على تقديم شهادة طبية مخالفة لرأى ذلك الطبيب أن يطلب تشكيل لجنة مؤلفة من طبيب تعينه المصلحة وطبيب آخر يعينه هو ذاته وطبيب ثالث يعينه الطبيبان الأولان
وأما الموظف أو المستخدم الذي يكون في جهة خارجة عن القطر المصري ويصاب بمرض أو عاهة فعليه أن يقدم مع طلب المكافأة أو المعاش شهادة محررة من طبيبين مستخدمين بهذه الصفة في مصلحة من المصالح الميرية بشرط أن يتصلق على صحة امضائهما ووظيفتهما من جهة الاختصاص.

تليت المادة ٢٣ أصلا ومعدلا وهذه صورتها :

بحسب التعديل
(المادة ٢٣)
الموظف أو المستخدم الذي يتضح عدم اقتداره على خدمة الحكومة
بالكيفية الموضحة في المادتين السابقتين لا يسوغ ابقاؤه في وظيفته وتحسب
مدة خدماته في تسوية المعاش لنهاية تاريخ الشهادة الطبية.

بحسب الأصل
(المادة ٢٣)
الموظف أو المستخدم الذي يتضح عدم اقتداره على خدمة الحكومة
بالكيفية الموضحة في المادة السابقة لا يسوغ ابقاؤه في وظيفته وتحسب مدة
خدماته في تسوية المكافأة أو المعاش لنهاية تاريخ الشهادة الطبية .

ثم ان سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٦
نمرة ١٦ امضاء حسين يسرى ختم على شريف

حسن بك عبد الرازق — اذا وافق فليزد على تعديل اللجنة العبارة
الآتية : ويعامل في ربط المعاش كما سلف .
(استحسان بالأغلبية .)

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الثلاثاء ٢٣ شعبان سنة ١٣٠٤ (١٧ مايو سنة ١٨٨٧)

فتحت الجلسة الساعة ٣ والدقيقة ٤٠ تحت رئاسة سعادة على شريف
باشا رئيس المجلس
بلى محضر الجلسة الماضية وتصدق عليه .

نلى العنوان المتقدم على المادة ٢٤ والمادة المذكورة وما أدخلته اللجنة فيها من التعديل وهذه الصورة أصلاً ومعدلاً :

بحسب التعديل

المقدمة على أصلها .

المادة ٢٤

هذه المقدمة على أصلها وباقي المادة تعدل بالصورة الآتية :

أولاً — أمهات وأرامل أرباب المعاشات .

ثانياً — آباء أرباب المعاشات إذا كانوا عاجزين عن التكسب .

ثالثاً — أمهات وأرامل الموظفين والمستخدمين .

رابعاً — آباء الموظفين والمستخدمين إذا كانوا عاجزين عن التكسب

خامساً — الأولاد المرزوقون لأرباب المعاشات أو الموظفين والمستخدمين

وإذا كانت مدة خدمة الموظف أو المستخدم عند وفاته أقل من خمس

عشرة سنة فلعائلته الحق في المكافأة التي كان يستحقها مورثهم لو حصل رفته

عند وفاته .

بحسب الاصل

في معاش عائلات أرباب المعاشات والموظفين والمستخدمين

المادة ٢٤

لمن سيذكرون بعد الحق في معاش يعادل نصف معاش المتوفى أو
نصف ما كان يستحقه من المعاش لو تقاعد في يوم وفاته بمقتضى المادة الثالثة
عشرة أو رقت بالصورة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة العشرين
وهؤلاء هم :

أولاً : أرامل أرباب المعاشات بشرط أن يكون الزواج حصل عقده قبل
تقاعد صاحب المعاش أو رفته بمدة لاتنقص عن ثلاث سنين .

ثانياً : أرامل الموظفين والمستخدمين بشرط أن يكون الزواج حصل
عقده قبل وفاة الموظفين والمستخدمين بمدة لاتنقص عن سنة واحدة وكذلك
الأولاد المرزوقون لهم من هذا الزواج أو من زواج سابق ولا يمكن أن
يتجاوز مقدار ذلك المعاش المائتي جنيه في السنة

وإذا كان من يستحق المعاش شخصاً واحداً فتكون حصته باعتبار ربع
المعاش لا باعتبار نصفه

وإذا كانت مدة خدمة الموظف أو المستخدم عند وفاته أقل من خمس
عشرة سنة فلا أرامله وأولاده الحق في نصف المكافأة التي كان يستحقها
مورثهم لو حصل رفته عند وفاته وذلك مع مراعاة الشروط المقررة في الفقرة
الأولى والثانية من هذه المادة

أحمد بك عبد الغفار — أوافق على تعديل اللجنة وانما اذا وافق يجهل للورثة نصف المكافأة التي كان يستحقها مورثهم المذكور ذلك في الفقرة الاخيرة من تعديل اللجنة أي يصير بقاء الفقرة الاخيرة من المادة الاصلية على حالها لحد « عند وفاته » استحسن بالاغلبية

تليت المادة ٢٥ أصلاً ومعدلاً وتقرر بالاتفاق بقاؤها حسب تعديل اللجنة وهذه الصورة

بحسب الاصل

(المادة ٢٥)

يقسم المعاش أو المكافأة بمقتضى أحكام الشريعة النراء بين أرامل وأولاد المسلمين وحصصاً متساوية بين أرامل وأولاد الغير مسلمين

تليت المادة ٢٦ أصلاً ومعدلاً وهذه الصورة .

بحسب التعديل

(المادة ٢٥)

يقسم المعاش أو المكافأة بمقتضى أحكام الشريعة النراء بين عائلات ارباب لمعاشات او الموظفين والمستخدمين المذكورين في المادة السابقة .

بحسب الاصل

(المادة ٢٦)

لاحق في المعاش للأشخاص الآتي ذكرهم
أولاً — الارامل اللواتي لم يكن لهن سوى أولاد ذكور يكون تجاوز سن جميعهن ست عشرة سنة عند وفاة الموظف .

ثانياً — الارامل اللواتي تجاوز سن جميع أولادهن الذكور الست عشرة سنة وجميع بناتهن تزوجن أو تجاوزن سن الست عشرة سنة عند وفاة الموظف .

ثالثاً — الاولاد الذكور الذين يكونون بلغوا سن الست عشرة سنة كاملة عند وفاة والدهم

رابعاً — البنات اللواتي يكن بلغن سن الست عشرة سنة كاملة أو تزوجن عند وفاة والدهن

يقطع معاش الأشخاص الآتي ذكرهم

أولاً — الأرامل اللواتي يتزوجن

ثانياً — الأرامل متى بلغ سن أصغر أولادهن ست عشرة سنة

ثالثاً — الاولاد الذكور متى بلغوا سن الست عشرة سنة كاملة

رابعاً — الاولاد الذكور المستخدمين بعامية بمصالح الحكومة والذين قبلوا مجاناً في مدارس الليرنى أو أرسلوا الى الخارج على نفقة الحكومة ليتمموا دروسهم على أن يعود لهم الحق في المعاش اذا رفقوا من خدمة الحكومة أو خرجوا من المدارس لأسباب غير سوء السلوك

خامساً — البنات اللواتي يبلغن سن الست عشرة سنة كاملة أو يتزوجن

قبل هذا السن

بحسب التعديل

(المادة ٢٦)

على أصلها :

على أصلها وزيد عليها ما يأتي (ولم يكن بهم من هو مصاب بعاقة صيرته عاجزاً عن التكسب وأحوجته لمن يعوله .)

على أصلها واستبدلت جملة (الست عشرة الاخيرة) بـ (العشرين) .

على أصلها وزيد عليها (ماعدا من يكون مصاباً بعاقة تمنعه من التكسب)

على أصلها واستبدلت جملة (الست عشرة) بـ (العشرين) .

هذا العنوان على أصله .

أولاً — الأمهات والأرامل اللواتي يتزوجن .

ثانياً — الارامل متى بلغ سن أصغر أولادهن الذكور ست عشرة سنة ولم يكن باحدهم عاهات احوجته لمن يعوله .

ثالثاً — على أصلها وزيد عليها (وكانوا غير معيدين بعاهاات تمنع من التكسب)

رابعاً — على أصلها وقطع حذف منها (لأسباب غير سوء السلوك) .

خامساً — استبدلت (الست عشرة) بـ (العشرين) وباقيها على أصله

تليت المادة ٢٧ التي أقرتها اللجنة حسب أصلها وتقرر بالاتفاق بقاؤها على أصلها وهذه صورتها :

﴿ المادة ٢٧ ﴾

لا يعاد المعاش للأرامل اللواتي يطلقن بعد الزواج أو يترملن مرة ثانية وهذا الحكم يسرى أيضاً على البنات اللواتي يتزوجن ثم يطلقن أو يترملن تليت المادة ٢٨ التي أقرتها اللجنة على أصلها وتقرر بالاتفاق بقاؤها على أصلها أيضاً وهذه صورتها

﴿ المادة ٢٨ ﴾

لاحق في المعاش لمن يتوفى بعلمها المستخدم أو صاحب المعاش وهي مطلقة منه.

أحمد بك عبد الغفار — من العدل والانصاف أن الامهات والزوجات والبنات لا تقطع معاشتهن الا اذا تزوجن أو توفين والاولاد الذكور لا تقطع معاشتهن الا اذا بلغوا سن الثماني عشرة سنة كاملة وكانوا خالين من وجود عاهات بهم تمنع من التكسب .

سعادة حسن حطى باشا — رأى قطع معاش البنات متى بلغ سنهن الثماني عشرة سنة والاولاد الذكور متى بلغوا سن الست عشرة سنة والارامل متى بلغ سن أحد أولادهن الذكور الست عشرة سنة .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .
أخذت وتقرر بالأغلبية رأى حضرة أحمد بك عبد الغفار .

تليت المادة ٢٩ وما أدخلته اللجنة فيها من التعديل وهذه صورتها أصلاً ومعدلاً

بحسب تعديل اللجنة

بحسب الاصل

﴿ المادة ٢٩ ﴾

﴿ المادة ٢٩ ﴾

على أصلها فقط زيد بها بعد كلمة (حصة) الواقعة في أولها جملة (الآباء والأمهات) وحرف (واو) .

حصة الارامل المتوفيات أو المتزوجات وحصص الاولاد الذين يبلغون سن الست عشرة سنة أو الذين ماتوا قبل أن يبلغوا هذا السن وحصص البنات اللواتي يتزوجن أو يمتن لا تزول الى باقي المستحقين .

أحمد بك عبد الغفار — أوافق على تعديل اللجنة فقط تبدل جملة (الست عشرة) ب (الثماني عشرة) حسب ما تقرر سابقاً .
استحسن بالأغلبية

تليت المقدمة السابقة على المادة الثلاثين والمادة المذكورة وتعديل اللجنة فيها وتقرر بالاتفاق استحسان ما ضعته اللجنة وهذه صورتها أصلاً ومعدلاً

بحسب التعديل
المقدمة على أصلها

﴿ المادة ٣٠ ﴾

عدلت بالصورة الآتية للمادة ٣٠
تعطى معاشات استثنائية للأشخاص الآتي ذكرهم الغير جارى عليهم حكم الاستقطاع سواء كانوا معينين بصفة وقتية أو خدمة خارجين عن هيئة العمال أولاً — الموظفين والمستخدمين الذين يصبحون غير قادرين على الخدمة بسبب حوادث أو أمراض يتضح أنها ناشئة عن تأدية أشغال وظيفتهم .

ثانياً — آباء الموظفين والمستخدمين الذين فقدوا حياتهم في اثناء أشغال وظيفتهم أو بسببها اذا كان هؤلاء الآباء عاجزين عن التكسب .
ثالثاً — أمهات وأرامل وأيتام الموظفين والمستخدمين الذين فقدوا حياتهم في اثناء تأدية أشغال وظيفتهم أو بسببها .

بحسب الاصل

في المكافآت والمعاشات الاستثنائية

﴿ المادة ٣٠ ﴾

تعطى مكافآت أو معاشات استثنائية للأشخاص الآتي ذكرهم

أولاً — الموظفين والمستخدمين الذين يصبحون غير قادرين على الخدمة بسبب حوادث أو أمراض يتضح أنها ناشئة عن تأدية أشغال وظيفتهم .

ثانياً — أرامل وأيتام الموظفين الذين فقدوا حياتهم في اثناء تأدية أشغال وظيفتهم أو بسببها وتسرى هذه الاحكام على الموظفين والمستخدمين الدائمين وعلى الموظفين والمستخدمين المعينين بصفة وقتية وعلى الخدمة الخارجين عن هيئة العمال اللذين في الجدول حرف (ا) .

تليت المادة ٣١ التي أقرتها اللجنة على أصلها وهذه صورتها .

(المادة ٣١)

الحوادث التي يترتب عليها وفاة المستخدم أو إصابته بجروح يكشف عليها فوراً طبيبان من مستخدمي الحكومة يسطيان شهادة على حسب الصورة نمرة المرفوقة بهذا القانون .

ثم يشرع في اجراء تحقيق للتحقق من أن الموظف أو المستخدم عند إصابته بالموت أو بالجروح كان قائماً حقيقة بتأدية أشغال وظيفته وأن الوفاة أو الجروح انما هي ناشئة عن قيامه بأداء تلك الاشغال .

ويرسل تقرير بنتيجة التحقيق مع شهادة الاطباء الى ناظر المالية ليحكم فيما اذا كان يلزم ترتيب المعاش أولاً وان لم يحصل الكشف الطبي الا من طبيب واحد فيجب أن يتبين في التقرير الاسباب التي أوجبت الاقتصار عليه .
سعادة ابراهيم آدم باشا — اذا وافق فليحذف من الفقرة الثالثة من هذه المادة من ابتداء (ليحكم الى آخر الفقرة) ويكتب بدله (ليجرى اللازم في ترتيب المعاش حسب ما نص بهذا القانون) .

استحسان بالأغلبية :

تليت المواد ٣٢، ٣٣، ٣٤ والتعديل الذي ادخلته اللجنة في المادة ٣٤ وتقرر بالاتفاق استحسان مآرائه اللجنة وهذه الصورة .

(المادة ٣٢) التي أقرتها اللجنة على أصلها :

المعاش الاستثنائي المعطى بسبب جروح لا يكون قطعياً الا عندما يثبت ان صاحب المعاش غير قابل للشفاء ولناظر المالية ان يعين الوقت الذي يعاد فيه الكشف على صاحب المعاش وكيفية اجراء ذلك الكشف .

(المادة ٣٣) التي أقرتها اللجنة على أصلها .

المعاشات الاستثنائية المعطاة بمقتضى الفقرة الاولى من المادة الثلاثين تقيد بصفة قطعية متى تجاوز أربابها سن الستين سنة .

(المادة ٣٤) أصلاً ومعدلاً :

بحسب تعديل اللجنة

زيد بها بعد كلمة (بين) ما يأتي (الآباء والأمهات) وحرف (واو) .

بحسب الاصل

الاحكام المختصة بتقسيم المعاشات بين الارامل والايتام وبسقوط الحق في المعاش وغير ذلك تسرى على المعاشات الاستثنائية بمقتضى احكام المادة ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٥٨ .

تليت المادة ٣٥ وهذه صورتها أصلاً ومعدلاً .

بحسب الاصل

(المادة ٣٥)

تسوى المعاشات والمكافآت الاستثنائية للموظفين والمستخدمين الجاري عليهم حكم الاستقطاع على حسب القواعد الآتية .

اذا أصبح الموظف أو المستخدم غير قادر على القيام بالخدمة بسبب حادث جسم اتضح أنه ناشئ عن تأدية أشغال وظيفته وكانت مدة خدمته أقل من خمس عشرة سنة يعطى له معاش يعادل ربع متوسط ماهيته في السنين الثلاث الاخيرة .

واما اذا كانت مدة خدمته خمس عشرة سنة وأكثر فيرتب له المعاش كأنه أدى خدمة خمس وعشرين سنة كاملة وبصرف النظر عن شرط العمر على أن ذلك المعاش لا يمكن أن يتجاوز المقادير المقررة في المادة السادسة عشرة .

بحسب التعديل

(المادة ٣٥)

تسوى المعاشات الاستثنائية للموظفين والمستخدمين الغير جاري عليهم حكم الاستقطاع سواء كانوا معينين بصفة وقتية او خارجين عن هيئة العمال بصرف النظر عن شرط العمر ومدة الخدمة حسب القواعد الآتية .

اذا أصبح الموظف أو المستخدم غير قادر على القيام بالخدمة بسبب حادث جسم اتضح أنه ناشئ عن تأدية أشغال وظيفته فان كانت ماهيته لحد ألف قرش يعطى له معاش يعادل ثلث متوسط ماهيته في السنتين الأخيرتين من مدة خدمته وأما اذا كانت ماهيته ازيد من ألف قرش فيرتب له معاش بقدر ربع متوسط ماهيته في السنتين الأخيرتين من مدة خدمته .

فيجعل هنا أيضاً كذلك .

(استحسان بالأغلبية) .

تليت المادة ٣٦ وتعديل اللجنة فيها والمادة ٣٧ التي قررت اللجنة بحذفها وتقرر بالاتفاق استحسان رأي اللجنة وهذه الصورة .

سعادة رؤوف باشا — اذا وافق يجعل المعاش المذكور في تعديل اللجنة

الرابع فقط لكل الفيات وباقي تعديل اللجنة يبقى على اصله .

احمد بك عبد الغفار — اوافق على رأي سعادة محمد رؤوف باشا من حيثية الرابع ومن حيث جعل للخدمة الدائمين حساب المتوسط على ثلاث سنين

بحسب الاصل

(المادة ٣٦)

أرامل وأولاد الموظفين أو المستخدمين الذين فقدوا حياتهم في أثناء تأدية أشغال وظيفتهم أو الذين توفوا عقب جروح أصيبوا بها في أثناء تأدية أشغال وظيفتهم لهم الحق في نصف المعاش الذي كان يترتب للموظف نفسه بمقتضى المادة السابقة لو كان حصل تقاعده عقب حادث جعله غير قادر على الاستمرار في تأدية خدمته .

بحسب تعديل اللجنة

(المادة ٣٦)

الآباء العاجزون عن التكسب والأرامل والأولاد الوارثون للموظفين أو المستخدمين المذكورين في المادة السابقة لهم الحق في نصف المعاش الذي كان يترتب للموظف نفسه بمقتضى المادة السابقة المذكورة لو كان حصل حالته على المعاش عقب حادث جعله غير قادر على الاستمرار في تأدية خدمته

(المادة ٣٧)

التي حذفها اللجنة:

المستخدمون في وظائف وقتية والخدمة المبينون في الجدول حرف (١) الذين أصبحوا غير قادرين على الاستمرار في تأدية خدمتهم بسبب حوادث جسيمة اتضح أنهم أصيبوا بها في أثناء تأدية أشغال وظيفتهم يعطي لهم مكافأة باعتبار ماهية شهر واحد من ماهيتهم الأخيرة عن كل سنة من السنين العشر

الأول من سني خدمتهم وباعتبار ماهية شهرين عن كل سنة تزيد عن السنين العشر المذكورة ولا يمكن أن يكون مقدار المكافأة أقل من عشرين جنيها ولا يزيد من ثلثائة جنية في أي حال من الأحوال .

وتعطي مكافأة على حسب القاعدة السابقة لأرامل وأولاد المستخدمين والخدمة المذكورين الذين يفقدون حياتهم بسبب حادث اتضح أنهم أصيبوا في أثناء تأدية أشغال وظيفتهم .

تليت مقدمة الباب الرابع والمادة ٣٨ التي صارت في تعديل اللجنة المادة ٣٧ وأقرتها اللجنة على أصلها وتقرر بأغلبية الآراء حذفها من المشروع وهذه صورتها :

الباب الرابع

في طلب المكافآت والمعاشات

المادة ٣٨ التي صارت في تعديل اللجنة ٣٧ وحذفت.
لا يمكن إجراء رقت يستوجب صرف مكافأة أو إحالة أحد على المعاش إلا بناء على موافقة رأى ناظر ماليتنا .

تليت المادة ٣٩ التي صارت الآن ٣٧ والتعديل الذي أدخلته اللجنة فيها وهذه صورتها أصلا ومعدلا وتقرر .

بحسب الاصل

(المادة ٣٩)

يجب تقديم طلب المعاش أو المكافأة مع جميع المستندات الى رئيس المصلحة في ميعاد ستة اشهر تمضي من يوم فقد الموظف حقه في ماهية وظيفته .
وأما الأرامل والأيتام فيكون ميعاد الستة شهور المذكورة بالنسبة لهم اعتبارا من تاريخ وفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش ويزاد على هذا الميعاد ثلاثة اشهر أخرى اذا كانت وفاته في جهة خارجة عن القطر المصري .
وطلب المعاش أو المكافأة يجب تقديمه الى ناظر المالية بواسطة رئيس المصلحة التابع لها الموظف أو المستخدم .

بحسب تعديل اللجنة

(المادة ٣٧)

يجب تقديم طلب المعاش أو المكافأة الى رئيس المصلحة في ميعاد ستة اشهر تمضي من يوم فقد الموظف حقه في ماهية وظيفته .
وأما الآباء والأرامل والأيتام فيكون ميعاد الستة اشهر المذكورة بالنسبة لهم من تاريخ وفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش ويزاد على هذا الميعاد ستة اشهر أخرى اذا كانت وفاته في جهة خارجة عن القطر المصري .

وطلب المعاش أو المكافأة يجب تقديمه الى ناظر المالية سواء كان من مستحقه مباشرة أو بواسطة رئيس المصلحة التي كان بها الموظف أو المستخدم .

تقرر بالاتفاق استحسان تعديل اللجنة .

تليت اللتان ٤٠ و ٤١ اللتان صارتا ٣٨ و ٣٩ والتعديل الذي أدخلته اللجنة في المادة ٤١ وتقرر بالاتفاق استحسان ما رأته اللجنة وهذه الصور .



التي صارت (المادة ٣٨)
على أصلها .

التي صارت (المادة ٣٩)

يجب أن تصحب طلبات المعاش التي تقدم من الآباء والأمهات والأرامل والأيتام بشهادة محررة من جهة الاختصاص على حسب الصورة نمرة المرفقة بهذا القانون مبينا فيها اسم الآباء والأمهات والأرامل واسم أولاد الموظف أو المستخدم وعمرهم .

(المادة ٤٠)

كل طلب يقدم بعد انقضاء المواعيد المقررة في المادة السابقة يكون مرفوضاً وتسقط جميع حقوق الطالب في المكافأة أو في المعاش .

(المادة ٤١)

يجب أن تصحب طلبات المعاش التي تقدم من الأرامل والأيتام بشهادة محررة من جهة الاختصاص على حسب الصورة نمرة المرفقة بهذا القانون مبينا فيها اسم الارامل وتاريخ عقود الزواج واسم أولاد الموظف أو المستخدم وعمرهم .

تليت المادة ٤٢ التي صارت ٤٠ والتعديل الذي أدخلته اللجنة فيها وهذه صورتها أصلاً ومعدلاً .

التي صارت (المادة ٤٠)

زيد فيها (الآباء والأمهات) وحذف منها (وتاريخ الزواج) والباقي على أصله .

(المادة ٤٢)

يجب أن تكون الطلبات التي تقدم من أرامل وأولاد الموظفين والمستخدمين الوطنيين مذيلة بشهادة محررة من اثنين من موظفي الحكومة أو من أرباب لمعاشات مصدقة على صحة عدد الأولاد وتاريخ الزواج وذلك فضلاً عن شهادة جهة الاختصاص الواجب تقديمها بمقتضى المادة السابقة . كل شهادة زور توجب إقامة دعوى على مؤديها امام المحاكم .

حسن بك عبد الرازق — اذا وافق فليحذف من هذه المادة كلمة (الوطنيين) حتى يكون حكم المادة سارياً على عموم الموظفين أسوة واحدة استحسان بالأغلبية

تلى من ابتداء الباب الخامس لناية المادة ٤٥ الذي أقرته اللجنة على أصله وتقرر بالاتفاق استحسان ما رآته اللجنة وصورة ذلك كالآتي .

المقدمة على أصلها

الباب الخامس

في تسوية المكافآت والمعاشات

(المادة ٤٣)

المكافآت والمعاشات المستحقة للموظفين أو المستخدمين المالكين بمقتضى هذا القانون تسوى بمعرفة نظارة المالية .

(المادة ٤٤)

تسوى مدد الخدمة بالسنين الاخرى

(المادة ٤٥)

تسوى المعاشات على حسب مدة الخدمة الحقيقية فلا يحسب فيها الانواع الآتية وهي .

أولاً — مدد الخلو والغياب والاجازات التي بدون ماهية .

ثانياً — اجازات المرض التي لم يستول المستخدم فيها على ماهية كاملة .

ثالثاً — مدة التوقيف الذي ترتب عليه حرمان المستخدم من كامل ماهيته

أو من جزء منها .

التي صارت (المادة ٤١)
على أصلها

التي صارت (المادة ٤٢)
على أصلها

التي صارت (المادة ٤٣)
على أصلها

تليت المادة ٤٦، والتعديل الذي أدخلته اللجنة فيها وهذه صورتها .
بحسب الأفضل

(المادة ٤٦)

يضاف الى مدد الخدمات التي تؤدي في السودان نصف مقدارها .
ويضاف الى مدد الخدمات التي تؤدي في سواحل البحر الاحمر ثلث مقدارها .
على أن هذه الاحكام لا تسرى الا على الموظفين والمستخدمين المولودين في جهات خارجة عن الجهات المذكورة .

بحسب تعديل اللجنة
التي صارت (المادة ٤٤)

استبدلت جملة (ثلث مقدارها) الواقعة في الفقرة الثانية ب (نصف مقدارها) والباقي على أصله .

حسن بك عبد الرازق — أوافق على رأي اللجنة وانما تجعل الفقرتان
الاوليان من المادة فقرة واحدة بالصورة الآتية .

تضاف الى مدد الخدمات التي تؤدي في السودان وفي سواحل البحر
الاحمر نصف مقدارها .
استحسان عام .

تليت المواد ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ التي اقترتها اللجنة على أصلها وتقرر بالاتفاق استحسان ما رآته اللجنة وهذه الصورة .

التي صارت المادة ٤٥
على أصلها .

(المادة ٤٧)

عند عمل حساب مدة الخدمة لتسوية المعاش يصرف النظر في مجموع
تلك المدة عن كسور السنة التي تكون أقل من تسعة شهور وأما الكسور
التي تعادل تسعة شهور أو أكثر فتحسب بسنة .

(المادة ٤٨)

تسوى مكافآت الرقت باعتبار ماهية الموظفين الأخيرة ولا يحسب لهم
كسور الشهر في مجموع مدد خدماتهم .

(المادة ٤٩)

تسقط كسور القرش من مجموع مقدار المعاش الذي يسوى بمقتضى
هذا القانون .

(المادة ٥٠)

يعرض ناظر المالية على مجلس النظار ما يستدعي التفسير من المسائل
المتعلقة بأمر تسوية المكافآت أو المعاشات والتفسير الذي يقر عليه رأي
المجلس ينشر في الجرائد الرسمية ويتخذ أساسا فيما يطرأ من أمثاله .

التي صارت (المادة ٤٦)
على أصلها

التي صارت (المادة ٤٧)

على أصلها

التي صارت (المادة ٤٨)
على أصلها

ثم ان سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة والساعة ٦ ونصف

نمرة ١٧ امضاء (حسن يسري) ختم (على شريف)

مجلس شورى القوانين

محضر جلسة يوم الاربعاء ٢٦ شعبان سنة ١٣٠٤ (١٨ ماي سنة ١٨٨٧)

فتحت الجلسة الساعة ٣ والدقيقة ٥٥ تحت رئاسة سعادة على شريف
باشا رئيس المجلس .
تلى من ابتداء الباب السادس لنهاية المادة ٥٨ والتعديل الذى أدخلته
اللجنة فى المادة ٥٨ وتقرر بالاتفاق استحسان ما رآته اللجنة

وفقط تحذف جملة (وللأرامل والأيتام) المذكورة فى المادة ٥١ ويكتب
بها (والعائلات)
وهذه الصورة أصلا ومعدلا .

بحسب تعديل اللجنة

بحسب الأصل

المقدمة على أصلها

الباب السادس

فى صرف المعاشات

التي صارت ٤٩

(المادة ٥١)

على أصلها وفقط حذف منها جملة (وللأرامل والأيتام) واستمضت
ب (والعائلات)

يترتب المعاش للموظف والمستخدم من تاريخ قطع ماهيته وللأرامل والأيتام
من تاريخ وفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش .

التي صارت ٥٠

(المادة ٥٢)

على أصلها

يصرف من المعاشات السنوية لأربابها جزءا من اثني عشر جزءا فى آخر
كل شهر وذلك من نظارة المالية أو المصالح التي تكلف بالصرف .

التي صارت ٥١

(المادة ٥٣)

على أصلها

لناظر المالية أن يأذن بناء على تعهد محرر على حسب الصورة نمرة المرفوعة
بهذا القانون وبضمانة اثنين من المستخدمين أو من أرباب المعاشات بأن
أصرف حالا لطالب المعاش ربع أو نصف المعاش الذي يرى من البحث
إلا جالى أن له الحق فيه بوجه التقريب وذلك موقتا الى أن تتم تسوية المعاش
وجه قطعى .

ولناظر المالية أن يأذن بناء على التعهد والضمان المنصوص عليهما بصرف
مبلغ يوازى ربع المكافأة الى أن تتم تسويتها بوجه قطعى .

بحسب تعديل اللجنة

بحسب الاصل

الباب السابع

في أبواب المعاشات والموظفين أو المستخدمين

الذين يعودون للخدمة

﴿ المادة ٥٤ ﴾

صارت ٥٢

علي أصلها

عند ما يعود صاحب المعاش الى الخدمة سواء كان بصفة قطعية أو وقتية يوقف صرف معاشه وبعد انفصاليه من وظيفته يعاد اليه معاشه الأصلي على ان لصاحب المعاش الأصلي الذي يعود للخدمة بصفة قطعية ثم ينفصل منها الحق في اعادة تسوية معاشه باعتبار مجموع خدماته بمقتضى أحكام هذا القانون اذا كان له في اعادة فائدة .

﴿ المادة ٥٥ ﴾

صارت ٥٣

علي أصلها

لكل موظف أو مستخدم يعود الى خدمة الحكومة بعد صدور هذا القانون الحق في حساب خدماته السابقة في تسوية ما يستحقه في المستقبل من المكافأة أو المعاش وذلك بمراعاة الشروط المقررة في المادة السابعة والستين . وأما اذا كان ذلك الموظف أو المستخدم قد أخذ مكافأة عند انفصاليه من الخدمة فيكون مخيراً وقت عودته اليها بين عدم رد هذه المكافأة وفي هذه الحالة لا تحسب له مدة خدماته السابقة في تسوية المكافأة أو المعاش الذي يكون له الحق فيه عن مدة خدمته الجديدة وبين ردها بأكملها في ميعاد لا يتجاوز الستة شهور وفي هذه الحالة تحسب له مدة خدمته السابقة في تسوية المعاش أو المكافأة الانتهاية وفي كلتا الحالتين يسوى المعاش أو المكافأة بوجه قطعي بمقتضى أحكام هذا القانون .

﴿ المادة ٥٦ ﴾

صارت ٥٤

علي أصلها

الموظف أو المستخدم الذي نال معاشاً أو مكافأة بسبب مرض لا يمكن اعادته للخدمة إلا بمقتضى شهادة محررة من طبيين تعينهما نظارة المالية دالة على انه في حالة تمكنه من الخدمة

(المادة ٥٧)

صارت ٥٥

علي أصلها

أما اذا عاد الموظف أو المستخدم الذي نال معاشاً بسبب مرض أو عاهة الى الخدمة وأخذ في خلال السنين الثلاث التي تلي عودته اجازة مرض فلا حق له في ماهيته مدة هذه الاجازة بل يصرف له المعاش الذي كان مرتباً له قبل رجوعه الى الخدمة .

وأما اذا كان الموظف أو المستخدم الذي عاد الى الخدمة قد أخذ مكافأة فقط بسبب مرض أو عاهة فلا يصرف له في مدة الاجازة سوى نصف ماهية ان لم تكن أزيد من عشرين جنيهاً وثلاثاً ان كانت أزيد من عشرين جنيهاً

بموجب تعديل اللجنة	بموجب الاصل
صارت ٥٦	بشرط ان المبلغ الذي يصرفه له في هذه الحالة الأخيرة لا يكون أقل من عشرة جنيهاً
على أصلها وزيد فيها (الالباء والأمهات)	(للمادة ٥٨)
	أرامل وأولاد أرباب المعاشات الذين يكونون أعيانوا للخدمة بعد استبدال معاشهم وتحصلوا على كماله معاش عن مدة خدمتهم الجديدة بمقتضى الأمر العالى الصادر فى ٩ مايو سنة ٨٦ واللوائح الصادرة من نظارة المالية فى ٢٥ يوليو سنة ٨٦ لهم الحق فى نصف تلك الكماله على حسب الكيفية وبالشروط المقررة بالمادة الرابعة والعشرين من هذا القانون.

تليت مقدمة الباب الثامن والمادة ٥٩ وتعديل اللجنة فيها وهذه صورتها أصلاً ومعدلاً .

بموجب تعديل اللجنة	بموجب الأصل
المقدمة على أصلها	الباب الثامن
صارت ٥٧ وتعديلت بما يأتي	فى سقوط الحق فى المكافأة أو فى المعاش
كل موظف أو مستخدم انفصل من خدمته وطلب تسوية مكافأته أو معاشه ثم حصلت منه جناية أو اختلاس أو غدر أو نصب أو خيانة وحكم عليه بحرمانه من حقوق المكافأة أو المعاش قبل صرف المكافأة أو ربط المعاش فيسرى عليه الحكم .	(المادة ٥٩)
أما ان كان حصل قيد المعاش أو صرف المكافأة اليه فلا يحرم منهما بما انهما من الحقوق المكتسبة عن مدد سابقة .	يسقط حق الآتى ذكرهم فى المكافأة أو فى المعاش ولو بعد تسوية المكافأة أو تسوية المعاش أو قيده
	أولاً : كل موظف أو مستخدم أو صاحب معاش صدر عليه حكم فى واقعة من الوقائع التى تعد جناية فى قانون العقوبات
	ثانياً : كل موظف أو مستخدم أو صاحب معاش صدر عليه حكم فى اختلاس أو غدر أو نصب أو خيانة

حقوقه لافى المعاش ولا فى المكافأة بما أنها من الحقوق المكتسبة عن مدة خدمة ماضية لم يتوقع منه فيها شيء .

سعادة حسن حطى باشا — رأى انه اذا حصل من الموظف أو المستخدم شيء فى أثناء الخدمة ولم يظهر ما وقع منه الا بعد الاحالة على المعاش فيصير تحقيق ذلك متى صدر عليه حكم قانونى هنالك ينفذ عليه كأنه مستخدم اما من يقع منه أمرهما بما ذكر بعد ربط المعاش اليه فيحكم أسوة الاهالى بدون ان يمس معاشه .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء
أخذت وتقرر بالاغلبية رأى حضرة أحمد بك عبد الغفار .

أحمد بك عبد الغفار — من رأى أن تعدل المادة بالصورة الآتية :
يسقط حق الآتى ذكرهم فى المكافأة
أولاً : كل موظف أو مستخدم صدر عليه حكم فى واقعة من الوقائع التى تعد جناية فى قانون العقوبات بحيث يكون حصول تلك الواقعة فى أثناء مدة توظيفه .
ثانياً : كل موظف أو مستخدم صدر عليه حكم فى اختلاس أو غدر أو نصب أو خيانة أو ارتكاب فيما يتعلق بشغال وظيفته .
أما من يكون انفصل من وظيفته وأخيل على المعاش ثم توقع منه شيء مما ذكر بالفقرتين السابقتين بعد انفصاليه عن وظيفته فيحكم قانوناً ولا يحرم من

(تليت المادة ٦٠ وما قررت اللجنة حذفه منها فتقرر بالأغلبية رأى اللجنة وهذه الصورة)

بحسب تعديل اللجنة

بحسب الاصل

صارت ٥٨

﴿ المادة ٦٠ ﴾

حذفت الفقرة الاولى منها وحرف (واو) الواقع في أول الفقرة الثانية والباقي على أصله

كل موظف أو مستخدم عزل من وظيفته بالصورة للنصوص عليها في اللوائح بسبب سوء سلوك أو عدم انقياده لأوامر رؤسائه أو تفریط في واجباته تسقط أيضا حقوقه في المكافأة وفي المعاش فاذا أعيد للخدمة لا تحسب له مدة خدمته الاولى وكل موظف أو مستخدم عزل من وظيفته وحكم بسقوط حقوقه في المعاش بموجب قرار من المجلس الخصوصي المشكل بمقتضى الأمر العالي الصادر في ٢٤ مايو سنة ١٨٨٥ ثم أعيد الى الخدمة لا تحسب له مدة خدمته الاولى في المعاش .

تليت المادة ٦١ والتعديل الذي ورد لها من الحكومة صعن افادة نمرة وتعديل اللجنة فيها وهذه هي الصورة أصلا ومعدلا

بحسب تعديل اللجنة

بحسب الاصل

صارت المادة ٥٩

﴿ المادة ٦١ ﴾

كل موظف أو مستخدم يستعفي استغناء عن الخدمة تسقط حقوقه في المكافأة أو المعاش اما اذا كان الاستغناء ناشئا عن التشكي من عدم موافقة هواء أو ماء الجهة التي بها الموظف والأطباء يقرون على ذلك فلا يحرم من المكافأة أو المعاش واذا أعيد من استعفى استغناء عن الخدمة فتحسب له مدة خدمته السابقة على استغائه في المعاش

كل موظف أو مستخدم يستعفى تسقط حقوقه في المكافأة أو في المعاش الا أن هذا الحكم لا يسرى على الموظفين المعيّنين بأمر عال . واذا أعيد الموظف أو المستخدم المستعفى الى الخدمة تحسب له مدة خدمته السابقة على استغائه في المعاش . ورد لهذه المادة تعديل من الحكومة بافادة نمرة ٢٥ من مجلس النظار وهذه صورته (وكل موظف أو مستخدم يستعفى تسقط حقوقه في المكافأة أو المعاش .)

سعادة ابراهيم أدهم باشا — اذا وافق فلتعدل المادة بالصورة الآتية:

كل موظف أو مستخدم استعفى لغير عذر وكان استغناؤه قاصرا على استغائه عن الخدمة تسقط حقوقه في المكافأة أو في المعاش ثم أعيد من استعفى بالصورة المذكورة الى الخدمة تحسب له مدة خدماته السابقة على استغائه في المعاش . (استحسن بالأغلبية)

تليت المادتان ٦٢ و ٦٣ اللتان أقرتهما اللجنة على أصلهما وتقرر بقاؤها أيضا على أصلهما وهذه صورتاهما

﴿ المادة ٦٢ ﴾ التي صارت ٦٠

اذا استمر صاحب المعاش بعد عودته الى الخدمة على استيلاء معاشه مع ماهية وظيفته يعزل من الخدمة وتسقط حقوقه في المعاش بالمرة

﴿ المادة ٦٣ ﴾ التي صارت ٦١

كل معاش لا يطالب بالمبالغ المتأخرة منه في ظرف ثلاث سنين تضي من تاريخ آخر صرف يحجى من دفاتر الخزينة .

تليت المادة ٦٤ وتعديل اللجنة فيها وهذه صورتها أصلا ومعدلا
بحسب الأصل

بحسب التعديل

(المادة ٦٤ التي صارت ٦٢)

على أصلها وزيد عليها جملة (اذا كان التأخير لغير عذر)

ما يتأخر من المعاش ولم يطالب به في ميعاد سنة تمضي من تاريخ آخر
سرف يكون حقاً للحكومة .

احمد بك عبد الغفار — أوافق على ما رأته اللجنة فقط تجعل السنة (سنة ونصف) .
(استحسان بالأغلبية)

تليت مقدمة الباب التاسع والمادة ٦٥ وتقرر بالاتفاق بقاؤها على أصلها حسبما رأيت اللجنة وهذه صورتها .

الباب التاسع

في المصالح غير المدرجة في ميزانية الحكومة

• (المادة ٦٥ التي صارت ٦٣)

الموظفون والمستخدمون في المصالح غير المدرجة في ميزانية الحكومة
ومبينة في الجدول حرف (ب) وملحق بعمرة يعاملون فيما يتعلق بالمكافآت
ومعاشات التقاعد بمقتضى أحكام هذا القانون

تليت مقدمة الباب العاشر والمادة ٦٦ وما ادخلته اللجنة فيها وهذه صورتها أصلا ومعدلا

بحسب الأصل

بحسب تعديل اللجنة

الباب العاشر

أحكام وقتية خصوصية

(المادة ٦٦ التي صارت ٦٤)

معاشات الموظفين والمستخدمين الموجودين الآن في الخدمة ومكافآتهم
تستمر تسويتها بمقتضى أحكام القوانين المتبعة الاجراء الآن وهي
القانون الصادر في ٥ ربيع الثاني سنة ١٢٧١ المعروف بقانون سعيد باشا .
القانون الصادر في ١٨ شوال سنة ١٢٨٧ المعروف بقانون اسماعيل باشا .
الأمر العالي الصادر في ٢٠ رجب سنة ١٢٨٧ القاضي باستقطاع اليوم
الاحتياطي .

الأمر العالي الصادر في ١٠ ابريل ١٨٨٣ .

على أصلها وزيد بها الفقرة الآتية : (وباقي الأوامر والملحقات والقرارات
وغيرها المعمول بها الآن)
وتسرى هذه الأحكام على عائلات أرباب المعاشات الموجودين الآن
في المعاش وعلى عائلات من يتقاعد أو يتوفى ممن هم في خدمة الحكومة الآن

الأمر العالي الصادر في ٢٠ رجب سنة ١٢٨٧ القاضي باستقطاع
اليوم الاحتياطي .

الأمر العالي الصادر في ١٠ ابريل سنة ١٨٨٣ .

وكذلك باقي الأوامر والملحقات والقرارات وغيرهما مما هو معمول به
الآن في تسوية المعاشات والمكافآت .
(استحسان بالأغلبية)

حسن بك عبد الرازق — اذا وافق يكون وضع المادة بالصورة الآتية
معاشات ومكافآت الموظفين والمستخدمين الموجودين الآن في الخدمة
ومعاشات عائلاتهم وعائلات المتقاعدين وأرباب المعاشات الموجودين في التقاعد
أو في المعاش قبل صدور هذا القانون تستمر تسويتها بمقتضى أحكام القوانين
المتبعة الاجراء الآن وهي :

القانون الصادر في ٥ ربيع الثاني سنة ١٢٧١ المعروف بقانون سعيد باشا .

القانون الصادر في ١٨ شوال سنة ١٢٨٧ المعروف بقانون اسماعيل باشا .

تليت المادة ٦٧ وما بعدها لنهاية المشروع والتعديل الذى ادخلته اللجنة فى المادة المذكورة وتقرر بالاتفاق استحسان مآرائه اللجنة وهذه الصورة أصلاً ومعدلاً

بحسب الأصل

﴿ المادة ٦٧ التى صارت ٦٥ ﴾

الموظفون والمستخدمون الموجودون الآن فى الخدمة ما عدا المبيينين بالمادة الرابعة يسوغ معاملتهم بمقتضى أحكام هذا القانون بشرط أن يقدموا طلباً بذلك لنظارة المالية فى ظرف ستة شهور تسمى من تاريخ صدور هذا القانون وفى هذه الحالة يسرى عليهم حكم الاستقطاع فى المستقبل باعتبار خمسة فى المائة ويكونون ملزومين بتسديد الفرق الكائن بين قيمة اليوم الاحتياطى وقيمة الخمسة فى المائة عن كل مدة خدمتهم السابقة وذلك فى ميعاد سنة واحدة على أن المدد السابقة التى خدمها الموظفون والمستخدمون بصفة خدمة خارجين عن هيئة المال أو بمقتضى قوتراوات بمكافأة أو بدون مكافأة أو بوظائف وقتية لا تحسب فى تسوية المعاش فى أى حال ولا بدفع قيمة الاستقطاع الذى لم يسبق حصوله فيها .

أما الخدمة الخارجون عن هيئة المال المبيينون فى الجدول حرف (أ) الذين صرفت لهم الحكومة قيمة اليوم الاحتياطى السالف استقطاعه من من ماهياتهم فلا حق لهم فى معاش تقاعد لا هم ولا وراثتهم أو غيرهم من أرباب الاستحقاق فى أى حال من الأحوال .

﴿ المادة ٦٨ صارت ٦٦ ﴾

تنفيذ أحكام هذا القانون يكون بمقتضى لائحة يحضرها ناظر المالية ويصدق عليها مجلس النظار

على أصلها

مايو سنة ٨٧ الذى هو من الأشهر المعتاد صرف المجلس فيها حتى انتهت الاشغال التى فرضت عليه ولم يبق سوى جزء من قانون المرافعات المحول على لجنته وحيث أن هذا اليوم يوافق ٢٤ شعبان سنة ١٣٠٤ وشهر رمضان يصعب فيه الاجتماع ومباشرة الاشغال فارى من الموافق صرف المجلس .

(استحسان عام)

ثم إن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٦
نمرة ١٨ امضاء (حسين يسرى) ختم (على شريف)

تلى الجدول حرف (ب) (١) والزيادة التى أدخلتها اللجنة فيه وهى الخاصة الخديوية والمكاتب الأهلية وتقرر بالاتفاق استحسان مآرائه اللجنة وصورته من طيه أصلاً ومعدلاً

تلى الجدول حرف (أ) (٢) الذى أقرته اللجنة وتقرر بالاتفاق بقاؤه على أصله أحمد بك عبد الغفار — انه وإن كان من مقتضى القانون النظامى أن المجلس ينعقد شهراً وينصرف شهراً وشهر أبريل الماضى هو من أشهر الانعقاد ولكن لضرورة الأشغال قد استمرت جلساته لحد يومنا هذا الموافق ١٨ شهر

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاثنين ١٨ ذى القعدة سنة ١٣٠٤ (٨ أغسطس سنة ١٨٨٧)

﴿ المادة الاولى ﴾

قد صار تعديل المادة (٣٢) من القانون المشار اليه بالكيفية الآتية :
يعنى من الخدمة العسكرية تلامذة المدارس العالية وهى : الطب
والهندسة والحقوق والألسن ودار العلوم والمعلمين والعمليات والصنائع
ومن يكون من التلامذة المذكورين قد عم دروسه وترقى الى وظائف
الحكومة وتحصل على شهادة بتمتيم علومه وكذلك التلامذة الذين يرسلون
الى أوروبا لتتميم علومهم سواء كان ارسالهم بواسطة الحكومة أو بواسطة
أهلهم .

﴿ المادة الثانية ﴾

على ناظر حرية وبحرية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا .
صدر بسرائى رأس التين فى رمضان سنة ١٣٠٤ الامضاء
بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

ناظر حرية وبحرية

()

()

سعادة محمد رؤوف باشا — تقيد معافاة من يكون تم دروسه من
تلامذة المدارس العالية وتحصل على شهادة بتمتيم علومه بشرط الترقى
بوظائف الحكومة كما هو نص المشروع يفهم منه أن السبب الوحيد للمعافاة
هو الاستخدام بوظائف الحكومة لاتتميم الدروس والتحصل على شهادة
بتمتيم العلوم فقط على أن الغرض للقصود فى الحقيقة ليس كذلك لان الخدمة

عقدت الجلسة فى الساعة ٣٠ ر ٣ تحت رئاسة سعادة على شريف باشا
رئيس المجلس وبحضور عدد من حضرات الأعضاء .

سعادة الرئيس — يتلى محضر آخر جلسة من الانقضاء السابق .

(تلى وتصادق عليه)

سعادة الرئيس — تتلى الأوراق الواردة للمجلس بحسب ترتيب

ورودها .

تليت افادة مجلس النظار المؤرخة ١٧ رمضان سنة ١٣٠٤ عمرة ١٦ وهذه
صورتها :

مرسل مع هذا لسعادتك مشروع أمر عال صار تحضيره عن تعديل المادة
(٣٢) من قانون القرعة العسكرية فيما يختص باعضاء التلامذة الذين تعموا
دروسهم من القرعة العسكرية على حسب الكيفية الواضحة به بأمل نظر
المشروع المذكور بهيئة مجلس شورى القوانين والتكرم باعادته لهذا الطرف
مشفوعاً بما يترأى لها فيه افندم .

تلى المشروع وهذه صورته .

أمر عال

نحن خديو مصر

بعد اطلاعنا على الأمر الصادر بتاريخ ٩ جمادى الثانية سنة ١١٠٢
(٢٦ مارس سنة ١٨٥) الشامل لقانون القرعة العسكرية ، وبناء على معارضه
علينا ناظر حرية وبحرية حكومتنا ومواقفة رأى مجلس نظارنا بعد أخذ
رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هو آت .

﴿ المادة الأولى ﴾

يصير امتداد تحصيل عوايد النخيل على واقع تعداد سنة ١٨٨١ لمدة سنة
أى لغاية سنة ٨٧ .

﴿ المادة الثانية ﴾

على ناظر مالية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا .
صدر بسرأى فى رمضان سنة ١٣٠٤ (يونيه
سنة ٨٧)

صورة

ترجمة مذكرة مرسلة الى مجلس النظار من نظارة المالية

أن الأمر العالى الصادر فى ٢٨ مايو سنة ٨١ يقضى بالايصير اعتماد تعداد
النخيل الذى حصل وقتذاك الالمدة الاربع سنوات التالية لتاريخ المذكور وكان
يجب اجراء تعداد جديد فى سنة ١٨٨٦ وبما ان الحكومة لم تتمكن فى السنة
المذكورة من الشروع فى أعمال تعداد جديد نظرا للأسباب المبينة فى المذكرة
القدمة فى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٨٥ من اللجنة المالية الى مجلس النظار فرخص
المجلس لنظارة المالية بتحضير امر عال قاض بأن المدة التى يستمر فى أثنائها تحصيل
عوايد النخيل على واقع التعداد الذى حصل فى سنة ١٨٨١ يصير امتدادها
لسنة واحدة اعنى لغاية سنة ٨٦ فصدر بذلك امر عال فى ٢٥ جماد اول سنة
١٣٠٣ (٩ فبراير سنة ١٨٨٦) .

وحيث أن الاسباب التى حالت دون اجراء تعداد جديد للنخيل فى سنة
٨٦ لازالت موجودة حتى الآن تتشرف نظارة المالية بان ترسل لمجلس النظار
للتصديق عليه منه مشروع الأمر العالى المرفوق طيه الذى بموجبه المدة التى
يستمر فى أثنائها تحصيل عوايد النخيل على واقع التعداد الحاصل فى سنة ١٨٨١
يصير امتدادها لغاية سنة ٨٧ .

(استحسن)

تليت افادة مجلس النظار الرقيمة ٢١ ن سنة ٣٠٤ نمرة ٢٠ وهذه صورتها:
مرسل لسعادتكم مع هذا ترجمة مذكرة من اللجنة المالية تاريخها ٣١ مايو
سنة ٨٧ ومشروع امر عال وارد معها يقضى باحداث قطعة عشرة اعشار
القرش من النيكل فى عملة القطار المصرى الرسمية الأمل من سعادتكم نظر مشروع
الأمر المشار اليه بمجلس شورى القوانين والتكريم بافادة هذا الطرف عما
يرآى للهيئة فيه أفندم .

تلى مشروع الأمر العالى ومذكرة اللجنة المالية وهاتان صورتاهما :

بوظائف الحكومة لم تكن تحت ارادة التليذ المتعم لدروسه والمتصل على
الشهادة ولو كانت تحت ارادته لاوجب على الحكومة أن تستخدمه فى الوقت
الذى يتم فيه دروسه وانما الغرض المقصود معافاة التلامذة الذين تموا
دروسهم ومحصلوا على الشهادة بتميم علومهم وذلك بدليل مانص بالمشروع
من معافاة التلامذة الذين يرسلون الى أوروبا سواء كان ارسالهم بواسطة
الحكومة أو من طرف أهاليهم لانه لم يشترط فى معافاتهم هذا الشرط
وحينئذ فلا يصح بقاء شرط الترقى بوظائف الحكومة فى المشروع واللازم
هو تعديل الجملة المختصة بذلك بخذف هذا الشرط وجعلها صريحة بمعافاة من
يكون تم دروسه وتحصل على شهادة بتميم علومه .

سعادة ابراهيم أدهم باشا — من رأي موافقة المشروع بالحالة التى هو
عليها .

سعادة حسن حلمى باشا — وأنا أوافق أيضاً على رأى سعادة ابراهيم
باشا .

سعادة ابراهيم حليم باشا — لا يخفى أن العلوم العالية ربما يتم تعليمها
فى مدارس غير المدارس العالية اللرية ولذلك أرى من الموافق النص بمشروع
الامر عن أن معافاة تلامذة مثل هذه المدارس أعما يكون فى أوقات السلم
سعادة رؤوف باشا — المقصود من المشروع معافاة تلامذة خصوصيين
من مدارس ميرية مخصوصة تعينت به وليس فى ذلك ما يغير القواعد
الاصلية من أن المعافاة تكون فى أوقات السلم ولذلك فأنى مصر على رأي
الذى أبديته .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت الآراء بالأغلبية رأيت موافقة ما أبداه سعادة محمد رؤوف باشا
تليت افادة مجلس النظار الرقيمة ١١ سنة ٣٠٤ نمرة ١٧ وهذه صورتها
مرسل مع هذا لسعادتكم مشروع أمر عال صار تحضيره عن امتداد
تحصيل عوايد النخيل على واقع تعداد ٨١ لمدة سنة أى لغاية سنة ٨٧ ومعه
ترجمة مذكرة مقدمة من نظارة المالية عن الاسباب التى أوجبت عدم اجراء
تعداد جديد لسنة ١٨٨٦ بأمل نظر ذلك بهيئة مجلس شورى القوانين
واعادة المشروع المذكور لهذا الطرف مشفوعا بما يراى للهيئة أفندم .

تلى مشروع الأمر ومذكرة المالية وهاتان صورتاهما
صورة المشروع

مشروع أمر عال

نحن بخديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر مالية حكومتنا وموافقة رأى مجلس النظار
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هو آت :

تلى المشروع وهذه صورته .

ترجمة مشروع أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على المادة الثانية من أمرنا الصادر بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ (٧ صفر سنة ١٣٠٣) الشامل لتعديل العملة وبناءً على ما عرضه علينا ناظر مالية حكومتنا وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هو آت .

﴿ المادة الأولى ﴾

يضاف على عملة القطر المصرى الرسمية قطعة عشرة أعشار القرش من النيكل .

﴿ المادة الثانية ﴾

كافة الاحكام المتعلقة بالعملة النيكل التى صار سكها بمقتضى أمرنا المشار اليه تسرى أيضاً على هذه القطع .

﴿ المادة الثالثة ﴾

على ناظر مالية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا تليق المذكورة وهذه صورتها :

ترجمة مذكرة واردة لمجلس النظار من اللجنة المالية بتاريخ ٢٢ مايو سنة ٨٧

بالجلسة المنعقدة في ١١ ابريل سنة ٨٧ صادق مجلس النظار بناء على طلب اللجنة المالية على ضرب عشرة آلاف كيلو قطع قروش نيكل . بناء على نص المادة الثامنة عشرة من قانون ضرب العملة الصادر في

١٤ نوفمبر سنة ٨٥ .

تشرف اللجنة المالية بأن تطلب من مجلس النظار بأن يقرر لصك قطعة العملة الجديدة عيار قطع النيكل السابق ضربها . أعنى خمسة وعشرين جزءاً من المائة من النيكل وخمسة وسبعين جزءاً من المائة من النحاس ويكون وزنها ستة غرام ونصف وقطرها ثلاثة وعشرون ميليمتر وتنفش هذه القطع كيون كتنفش القطع الآخر السابق ضربها ماعدا الرقم الدال على القيمة فانه يكون رقم (عشرة) وتؤرخ بتاريخ السنة الحاضرة . أعنى السنة الحادية عشرة (١٣٠٤) .

ومرسول مع هذا للمجلس قطعة عملة المائة بقيمة عشرين بفينج ضربت حديثاً عوضاً عن قطع ثمانية وعشرين بفينج من الفضة التى صار رفضها من المعاملة أما عيار القطعة وقطرها ووزنها فكل ذلك يكون على الكيفية التى صار العرض عنها بخصوص القرش المصرى النيكل المستجدة فاذا صادق مجلس النظار على هذا الطلب فالحكومة لا تتكبد مصاريف خصوصية لتنفش القوالب لأورنيك جديد لأن تشغيل القوالب يمكن اجراؤه بطريقة ميكانيكية لتكبير القوالب الموجودة للعملة النيكل .

ومن حيث أن قانون العملة الصادر في ١٤ نوفمبر سنة ٨٥ لم يدرج فيه شيء يتعلق بضرب قطعة نيكل بقيمة عشرة أعشار القرش فمن الضروري التصريح بذلك بأمر عال جديد ومشروعه مرفوق بهذا .

حضرة حسن بك عبد الرازق — لا يخفى أنه يوجد في عملة القطر المصرى الرسمية قرش من العملة الفضة وهو ذاته بقيمة القطعة عشرة أعشار القرش المطلوب احداثها من النيكل وهذا القرش الفضة تجدد سبكه بشكله الحالى على قوالب خصوصية موجودة لا تحتاج الى اصلاح وليس معلوم بالمجلس ما هى الفائدة التى تعود على الحكومة وعلى الأهالى خصوصاً من احداث قرش من النيكل الا أن كان المقصود من ذلك منع التعامل بالقرش الفضة وفي هذا ضرر على جهة الحكومة والأهالى فمن رأى أن يكتب الجانب الحكومة بالاستفهام عن الفوائد المنظور حصول الحكومة والأهالى عليها من تجديد القرش النيكل حتى بعد ذلك يتروى المجلس في هذا الامر ويقرر ما يراه .

سعادة ابراهيم أدهم باشا — أنا أوافق على هذا رأى .

حضرة عوض بك سعد الله — أرى أنه بوجود القرش الفضة لم يكن

ثم لزوم مطالفا لاحداث قرش من النيكل ولهذا فالأولى رفض المشروع .

حضرة السيد عبد الباقي أفندى البكرى — من رأى موافقة المشروع .

سعادة ابراهيم حليم باشا — أنا أوافق على رأى حضرة حسن بك

عبد الرازق وأزيد عليه بأنه اذا كان المقصود ازدياد تواجد العملة الصغيرة وكثرة تداولها بالقطر المصرى زيادة عن انتشارها الحالى لا بأس من أن يكون ذلك بواسطة سبك مبلغ من القرش الفضة الموجود وذلك أولى من زيادة الضرر الذى يحصل للأهالى وللحكومة من سبك قرش آخر من العملة النيكل .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخذت بالأغلبية رأيت موافقة ما رآه حضرة حسن بك عبد الرازق .

تليت افادة مجلس النظار المؤرخة ١٦ شوال سنة ١٣٠٤ نمرة ٢١ وهذه صورتها .

مجموع حساب المالية سنة ٨٦ الختامى قد ورد لهذا الطرف بمكاتبة من نظارة المالية تاريخها ٥ يولية سنة ٨٧ نمرة ٩٠ فبناء عليه مرسل لمجلس شورى القوانين طى هذا عشرون نسخة من مجموع الحساب المذكور .

حضرة حسن عبد الرازق بك — حيث أن النسخ توزعت على حضرات الاعضاء فى هذه الجلسة وسيطلعون عليها فيما بعد فمن الموافق تأخير المذاكرة فى ذلك جلسة أخرى . (استحسان)

تليت الافادات الآتية من بعض حضرات الاعضاء وتقرر قبولها . صورة افادة واردة من حضرة مصطفى بك خليفة فى ١٠ صفر سنة ١٣٠٤ افندم وردت افادة سعادتكم رقم ٢٩ لسنة ٣٠٤ نمرة ٤٧٧ بخصوص حضورنا للجلسة المزمع عقدها يوم الاثنين ١١ القعدة وحيث الآن عندي عيا يمنعني عن الحضور فى الميعاد الموضح فبناء عليه اقتضى عرضه لسعادتكم للاحاطة بما ذكر واخطار الهيئة بذلك افندم .

صورة افادة واردة من حضرة عبد الله أفندى هلال فى ١٢ صفر سنة ١٣٠٤ انهي لسعادتكم انه اعترانى عذر شديد لا يمكن بسببه الحضور للمجلس قدر اسبوعين فلهذا قد اشعرت سعادتكم آملا قبول اعتذارى هذه المدة افندم . صورة افادة من حضرة سليمان أفندى منصور رقم ١٢ صفر سنة ١٣٠٤ فيما قبل تاريخه وردت افادة المجلس بحضورنا للمجلس وبما اننا الآن حاصل عندنا رمد فى العينين وبسببه لا نستطيع الحضور وجارى معالجة المرض بواسطة الحكيم فنسند حصول الشفا انشاء الله تعالى محضر ولهذا نلزم الاشعار للاحاطة افندم .

صورة افادة من حضرة عبد الله أفندى هلال رقم ٧ أغسطس سنة ٨٧ انهي انما اعترانى ما أوجب تأخيرى عن حضوري جلسات المجلس التى تعقد قبل حضوري تقدم منى لرياسة المجلس اعتذار محضر فى غاية يوليه بطلب مدة اسبوعين حتى يزول للمانع ولاحاطة رياسة المجلس لزم تقديمه افندم .

ورد للمجلس افادتان من نظارة الحفانية هاتان صورتاهما

صورة الافادة الرقيمة ١١ صفر سنة ١٣٠٤ نمرة ٣

فى جلسة مجلس النظار التى عقدت فى يوم ٣ فبراير الماضى تقرر تشكيل قومسيون لتحضير مشروع لائحة عن أعمال الرى وتعين من ضمن اعضائه حضرات حسن بك عبد الرازق واحمد بك عبد القفار من أعضاء المجلس وحيث إن القومسيون المذكور سيجتمع فى ديوان النظارة على حسب القرار المشار اليه فى يوم السبت ٦ أغسطس الجارى فى الساعة ٩ صباحا فالامل من سعادتكم اشعار حضرات العضوين الموي اليهما بذلك ليحضرا فى الميعاد المذكور وفى تاريخه كتب الاشعار اللازم لباقي حضرات الاعضاء افندم .

صورة الافادة الثانية الرقيمة ٢ أغسطس سنة ٨٧ نمرة ٤

ولو انه صار ابلاغ سعادتكم بمقتضى ما كتب من هنا فى أول أغسطس الحاضر نمرة ٣ بان القومسيون المكلف بتحضير مشروع لائحة عن أعمال الرى سيجتمع بديوان النظارة يوم السبت ٦ الشهر المذكور لكن حيث علم

انه فى ذلك اليوم سيكون جبر الخليج فقد تأجل اجتماع القومسيون الى يوم الاثنين ٨ الشهر المحكى عنه الساعة ٩ صباحا وبناء عليه تؤمل اشعار حضرات حسن بك عبد الرازق واحمد بك عبد القفار بالحضور فى الميعاد المذكور وفى تاريخه صار اشعار باقي حضرات الاعضاء افندم .

سعادة الرئيس : تحرر لحضرات الموي اليهما بذلك والتوجه فى ٨ أغسطس سنة ٨٧

تليت افادة مجلس النظار الواردة للمجلس فى ١٣ ذى القعدة سنة ٣٠٤ نمرة ٢٣ وتقرر تأخير المذاكرة فى اللائحة الواردة معها لجلسة أخرى وهذه صورة الافادة .

مرسل مع هذا مشروع أمر عال ولائحة صار بتحضيرها بمعرفة نظارة الداخلية عن ابطال الاحتكار الذى كان متبعاً عرفاً فى طائفة الحانوتية وأشغالهم واتباع اللامعة المذكورة فى أعمال هذه الطائفة الأمل نظرهما بمجلس شورى القوانين واعادتهما لهذا الطرف مشغوعين بما يترأى للهيئة فيهما .

تليت الافادة الواردة من نظارة الداخلية بعنوان رياسة الجمعية العمومية المؤرخة فى ١٥ صفر سنة ١٣٠٤ نمرة ٢٤٩ سايره وهذه صورتها

السطر بالشقة مرفوق صورة الامر العالى الصادر فى ٦ صفر سنة ٣٠٤ (٢٦ يوليه سنة ٨٧) بتأخير التثام الجمعية العمومية لتاريخ يتعين بأمر عال يصدر فيما بعد وقد وردت لهذا تلك الصورة بافادة من رياسة مجلس النظار نمرة ١١٧ لا جرى مقتضاها فعليه اقتضى ترقية لسعادتكم للاحاطة بما اشتملت عليه افندم .

تليت صورة الأمر وهذه صورة :

صورة أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على المادة التاسعة والثلاثين من القانون النظامى الصادر فى ٢٤ جمادى الثانية سنة ٣٠٠ (أول مايو سنة ٨٣) وبعد الاطلاع على أمرنا الصادر بتاريخ ٩ شوال سنة ٣٠٢ ٢١ يوليه سنة ٨٥ بالتثام الجمعية العمومية فى ١٦ شوال سنة ٣٠٢ (٢٨ يوليه سنة ٨٥)

ونظراً لكون حكومتنا عازمة على أن تقدم للجمعية العمومية بعض مشروعات قوانين والبحث جارى فيها الان يستغرق إنجازها زمنا ما فبناء على ما عرضه علينا مجلس نظار حكومتنا أمرنا بما هو آت :

(المادة الأولى)

صار تأخير التثام الجمعية العمومية لتاريخ يتعين بأمر يصدر منا فيما بعد

سعادة الرئيس — حيث الوقت ازف وقد تأخرت بمض الاشغال الجلسة
اخرى فليكن الحضور في يوم الخميس الساعة ٢ عربى من النهار .
ثم ان مساعده ختم الجلسة في الساعة ٥ والدقيقة ٣٠ بقوله (ختمت الجلسة)

نمرة ١٩ امضاء ختم
(محمد يوسف) (على شريف)

﴿ المادة الثانية ﴾

على ناظر داخلية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا
صدر بىراى فى ٦ ذى القعدة سنة ١٣٠٤ (٢٦ يوليه سنة ١٨٨٧)
الامضاء (محمد توفيق)
بأمر الحضرة الخديوية
ناظر الداخلية
الامضاء (مصطفى فهمى)

مجلس شورى القوانين

محضر جلسة يوم الاثنين ٢٥ ذى القعدة سنة ١٣٠٤ (١٥ أغسطس سنة ١٨٨٧)

تليت اللائحة لحد نهايتها وتمرر اعادتها تلاوتها بندا فبندا وأخذ رأى عن كل بند
تلى لا آخر المادة الأولى وتقرر موافقة ذلك وهذه الصورة

لائحة أعمال طائفة الخانوتية

الفصل الاول

فيما يتعلق بإبطال الاحتكار ومحصر الخوانيت

(المادة الأولى)

قد أبطل ما كان مصطلحا عليه بين الخانوتية من تخصيص حدود وأخطاط
معلومة لكل خانوت بنوع الاحتكار ويكون غسيل ومشال الاموات بحسب
رغبة أهاليهم من أى خانوت كان .
تليت المادة الثانية وهذه صورتها:

(المادة الثانية)

مراكز الخوانيت صار تعيينها بالنقط الآتية بأقسام مدينة المحروسة
وبيت المال

يقسم ويوزع الاخشاب الموجودة الآن على جميع هذه الخوانيت

جملة عدد	قسم الازبكية
عدد	
١	خانوت بسوق الزلط
١	بفطرة الدكة
١	بشاريع جسر الشبكة الجديدة
٣	إجمالي

عقدت الجلسة الساعة ٣ والدقيقة الثلاثين تحت رئاسة سعادة على شريف باشا
رئيس المجلس وبحضور عدد ٢٢ من حضرات الأعضاء
سعادة الرئيس — يتلى محضر الجلسة الماضية .
تلى وتصادق عليه .

سعادة الرئيس — حيث الذى تأخر نظره من الأشغال لهذه الجلسة هو
مجموع حساب الادارة المالية وصورة مشروع الأمر العالى المختص بالنفاذ
الاحتكار الذى كان متباعرا فى طائفة الخانوتية وصورة اللائحة المختصة بأعمالهم
فمن اللوافق المذاكرة فى ذلك الأول فالأول

حضرة حسن عبد الرازق بك — مجموع حساب الادارة المالية لايتأتى
نظره بهذه الجلسة لعدم تمكن حضرات الأعضاء من مطالعته والبحث فيه
فان وافق تؤخر المذاكرة فيه الى جلسة ثانية ويتلى ما يختص بطائفة الخانوتية
استحسن .

تلى مشروع الأمر وتقرر موافقته وهذه صورته :

مشروع أمر عال

نحن خديو مصر

بناء على معارضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ
رأى مجلس شورى القوانين تأمر بما هو آت :

(المادة الأولى)

قد صار ابطال الاحتكار الذى كان متباعرا فى طائفة الخانوتية وأشغالهم

(المادة الثانية)

أعمال طائفة الخانوتية تكون من الآن فصاعدا على مقتضى اللائحة المرفوعة
بأمرنا هذا المشتعلة على اثنتين وعشرين مادة

(المادة الثالثة)

على ناظر داخلية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا

(سنة ١٨٨٧)

فى سنة ١٣٠٤

تصدر بمرأى

الجملة عدد ما قبله	(تابع قسم الأزيكية) جملة ما قبله عدد ٣ جملة عدد
قسم السيدة زينب عدد	حانوت بين الصوريين
١ حانوت بشارع درب الجمايز	١
١ » بعشش زينهم	٤
١ » بسويقة السباعين	١ قسم شبرا حانوت واحد يكون مركزه بالحفة الموجود بها مركز القسم
١ » بقنطرة سنقر	١ الوالي والعباسية حانوت واحد قسم الموسى
٤	عدد
قسم مصر القديمة عدد	١ حانوت بالجزاوى
١ حانوت بعشش الجيارة	١ » بشارع خان أبو طقية
١ » بجهة دير النحاس	١ » بالناصرة
١ » بجهة فم الخليج	٣
٣	قسم باب الشرعية عدد
قسم عابدين عدد	١ حانوت بشارع الشعراوى
١ حانوت بشارع غيط العده الموصل لباب الخلق	١ » بالخرنفش
١ » بالجزيرة الجديدة وبركة نصره	١ » بشارع الصوابى
١ » بباب اللوق والبلاق	قسم الجمالية عدد
١ » بجهة معروف وقصر النيل	١ حانوت بالازهر
٤	١ » بشارع قصر الشوك
قسم بولاق عدد	١ » بالعلوة الموصل لكفر الزغاري وكفر الطاعين
١ حانوت بشارع السلطان ابو الملا	١ » بجهة قايتباى
١ » بالجوابر	١ » بالعلوة
١ » بالواجهة	٥
١ » بجزيرة بدران ويكون مركزه بجهة عشش الشيخ فرج	قسم درب الاحمر عدد
٤	١ حانوت بشارع التبانة
(٤٢) الجملة العمومية	١ » بالمغربلين
سعادة حسن حلمى باشا - هذه المادة فى محلها	١ » بسوق السلاح
سعادة رؤوف باشا - حيث سياتى فى مادة أخرى ان انتخاب رؤساء	١ » بشارع القورية
الحانوتية سيكون برضاء سكان كل خط أو أغلبهم فمن رأى ان هؤلاء السكان	١ » بشارع الداودية
هم الذين يعينون مراكز الحوانيت وتعداد ما يلزم وجوده منها بكل قسم من	٥
أقسام مدينة المحروسة وضواحيها وفى كل خط منها .	قسم الخليفة عدد
حضرة السيد عبد الخالق افندى السادات - أنا أوافق على رأى سعادة	١ حانوت بشارع الصليبية
رؤوف باشا	١ » بالحطابة
	١ » بالمنشية
	١ » بشارع السيوفية
	١ » بالامامين
	٢٧

حضرة مصطفى بك الطحان — مشروع الأمر يفيد لنحو الاحتكار وهذه اللائحة تجعل الاحتكار باقياً على أنه من السهل إبطاله بالمرة وذلك بكيفية عدم تخصيص حوائت على شرط أن كل من أراد أن يجد حانوتا عليه أن يتحصل على الإذن اللازم من المحافظة أو من بيت المال ثم يشتغل في هذه الطائفة .

حضرة أحمد عبدالغفار بك — الذى يظهر من هذه اللائحة هو أن الفرض هو احتكار الاخطاط بمعنى أنه يجوز لاي حانوتى بى خط أن يشتغل في غير خطه ولكن في الواقع أن الحصر والتخصيص بالصورة المذكورة في هذه اللائحة يفيد بقاء الاحتكار ولذلك فأنى أوافق على رأى حضرة السيد مصطفى بك الطحان .

حضرة الشيخ محمد العباسى المهدى — من رأى بقاء الحوائت الموجودة والحالة هذه ما دام يكون عندها كافيأ أى أنه لا ينقص عن العدد الوارد في هذه المادة وإن كان هناك لزوم لزيادة حوائت عن العدد الموجود لا بأس من التصريح بذلك ولا اقتضاء لاحتكار الاخطاط ولا للتخصيص مطلقاً وكل انسان يجيز موتاه من أى جهة أرادها .

سعادة حسن سرى باشا — أنا أوافق على رأى حضرة الشيخ محمد افندى العباسى المهدى

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخذت الآراء بالأغلبية رأيت موافقة ماقرره سعادة رؤوف باشا وعلى هذا تكون المادة هكذا :

مراكز الحوائت وتعداد ما يلزم وجوده منها بكل قسم من أقسام مدينة المحروسة وضواحيها وبكل خط منها يعين بمعرفة سكان القسم المصرح بالمادة (٣) من هذه اللائحة عن انتخاب رؤساء الحانوتية بمعرفة بيت المال يقسم ويوزع الاخشاب الموجودة الآن على جميع هذه الحوائت تليت المادة الثالثة وهذه صورتها :

(المادة الثالثة)

يصير تعيين رؤساء لهذه الحوائت مع ما يلزم من المفصلات بعد ان يعين بيت المال عدد ما يكفى منهن لكل حانوت ويكون تعيين من ذكروا بالكيفية الآتية وهى :

أولاً — ترغيب سكان كل خط وتوفر رضائهم أو أغلبهم ممن ينتخب ويصير اجراء هذا الترغيب عن يد مندوب من بيت المال يتحد في ذلك مع مأمور القسم .

ثانياً — اتضاح عدم وجود سوابق جنائية للمنتخب .

ثالثاً — اختبار المنتخب بمعرفة حضرة مفتى بيت المال واتضاح معرفته بأحكام وفرائض وسنن الفسل الشرعية .

رابعاً — أن يكون المنتخب لرياسة الحانوت ذا دراية بالقراءة والكتابة ومع ذلك يجوز تعيين من لم يدر القراءة والكتابة اذا توفرت فيه الثلاثة الشروط الأول انما في هذه الحالة يجب عليه ان يخصص له كاتباً على مصاريفه لتأدية ما يلزم من الاعمال الكتابية لاجراءات الحانوت

واذا نظر لبيت المال بعد الآن لزوم تجديد حوائت زيادة عما ذكر فيسوغ

له اجراء ذلك بالمخاطبة مع المحافظة .

سعادة رؤوف باشا — رؤساء الحانوتية الموجودين الآن يبقون على ما هم عليه واذا لزم تجديد أشخاص لبعض حوائت لا بأس من ذلك وعلى كل حال فلاختبار لازم .

حضرة الشيخ محمد افندى العباسى المهدى — الاختبار لا يصح ان يكون قاصراً على رؤساء الحوائت بل يلزم اختبار الأفراد الذين عليهم مباشرة عمل الفسل وهم المفسلون والمفصلات ومن تتضح لياقته لذلك يعين

سعادة حسن حلى باشا — من رأى موافقة بقاء المادة على أصلها

حضرة شواربى بك — هذه المادة في محلها وانما يزداد عليها كلمة المفسلين وحرف (و) قبل كلمة (المفصلات) ثم يزداد في الفقرة الأولى منها جملة (رئيساً للحانوت) بعد كلمة (ينتخب) وتعديل الفقرة الثالثة بما صورته واختبار الرئيس المنتخب والمفسلين والمفصلات بمعرفة حضرة مفتى بيت المال واتضاح معرفته بأحكام وفرائض وسنن الفسل الشرعية } وهذا كما رآه حضرة الاستاذ الشيخ محمد افندى العباسى

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخذت بالأغلبية قررت ما أبداه حضرة شواربى بك تليت المادة الرابعة وتقرر موافقتها وان يزداد عليها كلمة (والمفسلين) قبل كلمة (والمفصلات) لتكون صورتها كما يأتى :

(المادة الرابعة)

تعيين وعزل رؤساء الحوائت والمفسلين والمفصلات ومختار الطائفة الآتى ذكره في مادة (٢٠) من هذه اللائحة لا يكون الا باذن الداخلية بعد المخاطبة في شأنه بين محافظة مصر وبيت المال على شرط أن الخلافات التى تحصل منهم في الأمور المتعلقة بوظائفهم يصير تحقيقها وإثباتها ادارياً بمعرفة القومسيون المشكل بالمحافظة لنظر مواد رؤساء ومشايخ ومخاترة الطوائف والأقسام والحارات مع عدم الاخلال بالدعوى التى يكون هناك محل لاقامتها جنائياً أو مدنياً على المعزول تطبيقاً لقرار مجلس النظار الصادر في ٢٦ يناير سنة ١٨٨٧

تليت المادة الخامسة وتقرر موافقتها بحذف جملة (يؤخذ عليها رسم قدره خمسة وسبعون قرشاً صاعاً) واستعاضتها بكلمة (مجاناً) وزيادة كلمة (والمفسلين) قبل كلمة (والمفصلات) الأولى والثانية لتكون المادة هكذا

(المادة الخامسة)

على بيت المال بعد اعتماد رؤساء الحوائت والمفسلين والمفصلات ان يحرر لكل منهم رخصة رسمية بيده مجاناً مع تجديد سجل بالمصلحة لحصر جميع اسماء الرؤساء والمفسلين والمفصلات به

تلى من أول المادة السادسة لآخر المادة الخامسة عشرة وتقرر موافقتها بزيادة كلمة (والمفسلين) بالمادتين السادسة والتاسعة قبل كلمة (المفصلات) وحذف جملة (من طرف أهليه) الواقعة في آخر المادة التاسعة وجملة (وانما

(المادة الحادية عشرة)

السندات اللازمة تحريرها يوم الوفاة في الاحوال التي لا تستدعي ضبط تركه للمتوفى كأن تكون وفاته عن ورثة بلغ حاضرين أو يكون من ضمنهم قصر أو غائبون لكن لفقر المتوفى لم تخلف عنه تركه تضبط فهذه السندات يجب على رئيس الحانوت الدقة في تحريرها وجعلها شاملة للبيانات الآتية وهي أولا — تلرخ الوفاة بإيضاح اليوم والشهر والسنة. ثانيا — اسم المتوفى ووالده ومحل سكنه وصناعته أو جهة استخدامه. ثالثا — بيان وراثته ونسبته له وإيضاح اسم كل منهم. رابعا — بيان ما يكون له من الاوقاف نظارة كانت أو استحقاقا والرتبات الميرية بإيضاح انواعها والجهة المربوطة بها مع الحصول على سرائكها ان امكن وان لم يكن له شيء مما ذكر فيوضح ذلك في السند ويراعى أن يذكر في السندات التي تحرر عن المتوفين الذين لا تركه لهم علاوة على توضيح أسماء الغائبين أو القصر من الورثة بأن المتوفى لم تخلف عنه تركه.

(المادة الثانية عشرة)

المتوفون الذين من هذا القبيل بالبند السابق اذا كان يوجد لهم أختام يجب أخذ بصمتها بالسند وجبرها عن يد الحاضرين ان أمكن ويذكر ذلك بالسند والا فيتوضح فيه عدم وجود ختم للمتوفى.

(المادة الثالثة عشرة)

أخذ هذه السندات يلزم أن يكون من اثنين ممن لهم المام ومعرفة تامة بحال المتوفى وان تعذر وجود اثنين يشهدان بما ذكر فيكتفى بشخص واحد أما يجب في هذه الحالة الاشهاد عليه ممن يلزم من الحاضرين بحيث يكون تحرير وأخذ السند في أقرب وقت ممكن لعدم عطل تشييل جنازة المتوفى واذا فرض عدم وجود من يتعهد فعلى رئيس الحانوت ان يعلن بيت المال سرعة بذلك ليجرى اصوله وواجباته وفي آن واحد يبادر بتشهيل الجنازة ولا يؤخرها.

(المادة الرابعة عشرة)

كل رئيس حانوت يدعى لمشال أى متوفى يجب عليه المبادرة بالتوجه وتشهيل الجنازة بعد استيفاء اجراءات بيت المال والحكيم ويلزمه أيضا المحافظة على ما يوضع من الحلى والمصاغات وغيرها على اخشاب المتوفين.

(المادة الخامسة عشرة)

اهالى المتوفين لهم الحرية التامة في احضار من يريدونه من حضرات العلماء او الفقهاء ليتولي غسل جثة للمتوفى ان شاء واذا ذلك ولا يسوغ لرئيس الحانوت ولا لأحد من افراد الحانوتية التابعين له ان يعارض فيما ذكر. تليت الملة السادسة عشرة وهذه صورتها.

يجوز أن يكون اجراء الفصل بحضور رئيس الحانوتية . من المادة الخامسة عشرة لتكون تلك المواد بالصورة الآتية

(المادة السادسة)

يلزم رئيس كل حانوت أن يستأجر محلا بالنقطة المينة له لجعل مركز الحانوت فيه ويدفع اجرته من ايراده بحيث يكون كافيا لوضع الاخشاب وان يستحضر أيضا من الأنفار الشغالة ما يكفي للحانوت ويجعل اقامته نهرا به هو وأولئك الأنفار والمنسلون والمنسلات.

(المادة السابعة)

الاصطلاح المتمسك به بعض الأشخاص وهو ادعائهم الملكية في حوانيت بعضها هدم ولا وجود له وبعضها صار اخلاؤه من وضع الاخشاب بها واجرها ملاكها لغير ذلك ولا يزالون يستولون على ما يتحصل من ايراد الحانوت المستجد نظير قيامهم بدفع ايجاره تشبثا منهم باحتكار هذه الحوانيت بمحدود ومحلات معلومة كل ذلك يعتبر لاغيا وباطلا في الحال والاستقبال ولملك الحوانيت الموجودة الآن الحرية المطلقة في تأجيرها حوانيت أو غيره.

(المادة الثامنة)

كل التقارير التي حررها رئيس الطائفة الحالى أو التى يحتمل سبق تحريرها من أسلافه لرؤساء الحوانيت وبالمعاملة للحانوتية أو بالملكية للحوانيت وايراداتها تعتبر باطلة لا يعول عليها ولا يسوغ لأى انسان كان تحرير شيء من قبيلها بعد الآن.

الفصل الثانى

في حدود واجبات الحانوتية وما لهم وعليهم

(المادة التاسعة)

لا يسوغ لأحد رؤساء الحوانيت أو المنسلين والمنسلات أو أحد الأنفار الشغالة أن يتوجه من تلقاء نفسه لتشهيل ومشال أى متوفى الا بناء على طلب يحضر له.

(المادة العاشرة)

عند ورود الطلب لأى حانوت يلزم رئيسه أن يتوجه في الحال لحل المتوفى ويحرر البوصلة اللازمة لحكيم القسم التاج له جهة الوفاة بإيضاح اسم المتوفى ووالده وعليه أن يطلب حضور مندوب بيت المال فيما لو دعت الحالة لضبط تركته وفي الاحوال التي لا يكون لبيت المال شأن فيها لضبط تركه للمتوفى يجب على رئيس الحانوت تحرير السند اللازم وأخذه بذلك ممن يتعهدون يوم الوفاة

﴿ المادة السادسة عشرة ﴾

تمن ادوات الكفن وأجرة الغسل والمسال والدفن للفقراء من الأهالي بالنسبة لأي متوف صغيراً كان أو كبيراً تقررت من خمسة عشر قرشاً إلى ثلاثين قرشاً صاعاً فلا يجوز لأي إنسان كان من رؤساء الحوانيت أو الحانوتية أو المغسلات أن يجبر أهالي المتوفين الذين من هذا القبيل على أن يتحصل منهم في مقابلة كل ما ذكر على شيء يزيد على تلك القيمة .

وإذا تأخر رئيس أي حانوت عن اجابة طلب اهل المتوفى أو آخر تشييل جنازته بدون موجب أو قصر في تأدية واجبات الغسل الشرعية أو تحصل على اجرة من اهل المتوفى الفقراء زيادة عما تقرر فبعد تحقيق وإثبات ذلك عليه بناء على شكوى ذى الشأن يصير عزله من وظيفته ويعين بدله بالشروط المبينة بيند ثلاثة .

تقرر موافقة الفقرة الثانية من هذه المادة وتعديل الاولى كما يأتى :

اجرة الغسل والمسال والدفن للفقراء من الاهالى بالنسبة لأى متوف صغيراً كان أو كبيراً تقررت من خمسة قروش الى خمسة عشر قرشاً صاعاً فلا يجوز لأى إنسان كان من رؤساء الحوانيت أو الحانوتية أو المغسلين والمغسلات ان يجبر اهالى المتوفين الذين من هذا القبيل على ان يتحصل منهم في مقابلة كل ما ذكر على شيء يزيد على تلك القيمة .

تلى من اول المادة السابعة عشرة الى آخر المادة الثانية والعشرين وهى تمام اللائحة وتقرر موافقة ذلك وهذه الصور بزيادة كلمة (المغسلين) بالمادة ١٨ وجملة (او احد المغسلين) بالمادة ١٩ .

﴿ المادة السابعة عشرة ﴾

على بيت المال ان يخصص لمركز كل حانوت دفترآ سنوياً يحتم على صفحاته بحتم المصلحة وهذا الدفتر يقيد به رئيس الحانوت يومياً اسماء المتوفين وآبائهم وتاريخ الوفاة ومحل السكن ويتأشر بملاحظة عن ضبط له بيت المال تركه ومن لم يضبط وفى آخر كل سنة تسلم هذه الدفاتر لبيت المال لحفظها بدفتر خانة بعد مراجعتها ويجرى تجديد بدلهما عن سنة اخرى وهكذا

﴿ المادة الثامنة عشرة ﴾

رئيس كل حانوت مكلف بأن يقدم يومياً لبيت المال سندات وكشوفات المتوفين ويوميات الحكماء المحررة باسمائهم بعد مراجعتها على السندات وموافقها لها وللوارد بدفاتر الحكماء .

وعليه ان يتفقد سير الشفالة والمغسلين والمغسلات بالحانوت على الدوام ويحذرهم من ارتكاب ما يخالف احكام هذه اللائحة .

﴿ المادة التاسعة عشرة ﴾

إذا عزل رئيس أي حانوت أو أحد المغسلين أو إحدى المغسلات لارتكابه ما يقتضى ذلك فيجوز تعيين بدله من يرى فيه بيت المال الاهلية من ارباب هذا الكار موقتاً حتى يتم تعيين البديل بالشروط المدونة بيندى ثلاثة واربعة

وذلك بالخبرة مع المحافظة وموافقها عليه وإذا طرأ عذر لرئيس أى حانوت بسبب مرض أو نحوه فله ان يوكل وكيلاً عنه لملاحظة اشغال الحانوت ممن رى فيه لبيت المال الدراية والاهلية ويقر عليه وتشعر المحافظة عنه .

﴿ المادة العشرون ﴾

تلقى رئاسة طائفة الحانوتية ويكتفى بتعيين مختار لها من ضمن رؤساء الاثنين واربعين حانوتاً برغبتهم ورضائهم للقيام باجراءات تمويل الويركو وما يتعلق به بما يختص بالاديرة البلدية وإذا حدث له عذر يجوز له ان يوكل عنه احد الرؤساء الآخرين .

الفصل الثالث

في الجزاءات واحكام عمومية

﴿ المادة الحادية والعشرون ﴾

من يتأخر يوماً ما من رؤساء الحوانيت في تقديم كشوفات وسندات المتوفين ويوميات الحكماء لبيت المال ومن يهمل منهم في اخبار بيت المال عن يلزم ضبط تركته من المتوفين يجازى في اول دفعة بدفع غرامة قدرها خمسة وعشرون قرشاً او بالحبس خمسة ايام وفي ثانی دفعة تكون الغرامة خمسين قرشاً والحبس اسبوعاً واحداً وإذا وقع منه ذلك دفعة ثالثة فيعزل من وظيفته ويتعين بدله وبالجملة يجازى بهذه الجزاءات كل من يرتكب ممن ذكروا امراً يخالف احكام هذه اللائحة فيما عدا الاحوال التى تقضى بالعزل فهذه تتبع فيها احكام بند أربعة .

﴿ المادة الثانية والعشرون ﴾

على محافظة مصر وبيت المال تنفيذ احكام هذه اللائحة وإذا طرأ أمر لم يكن مصرحاً به فيها ولا يتيسر تنسيبه لبندوها فتخبر عنه نظارة الداخلية ويتبع ما يصدر منها بشأنه :

حضرة شواربى بك — حيث انتهينا من لائحة طائفة الحانوتية التى قدمتها الحكومة لمجلسنا فقد رأيت من الموافق ان ابين للمجلس افكارى فيما يختص بمصلحة بيت المال وهى .

انه لا يخفى أن الغرض المقصود من وجود مصلحة بيت المال الحالية انما هو المحافظة على أموال وحقوق الغياب والقصر والمعتوهين الى أن يحضر الغائب أو يقيم قيم على المعتوه أو وصى على القاصر لأن تكون عرضة للضياع والتلاشي أو ارتفاع الغير باستغلالها

ولا شك في أن المحافظة على مثل هذه الحقوق لا تتأتى بنير قانون يكفل انتظام العمل على طريقة عادلة لاتضر بذوى الشؤون مطلقاً ومعلوم أنه بالنسبة لاشتراك معظم التركات فيما بين ورثة من قبيل من سبق ذكرهم وبين ورثة بلغ ولا ارتباط بيت المال والمحكمة الشرعية والمجلس الحسبى بالعمل قد يكون من

الامور المهمة الدقيقة تقرير حالة قانونية تلائم مصلحة كل من هذه الجهات الثلاث وتحفظ حقوق أصحاب الشأن وأنا نرى والحالة هذه أن لائحة بيت المال ولائحة المجلس الحسبي والاوامر الادارية الجارية عليها العمل على ما فيها من الصعوبات الشديدة والأعمال الشاقة لم تكن ذات كفاية لاجراءات قانونية بل هي مضرة كل الضرر بالمصلحة وبأرباب التركات حتى كانت هي السبب الوحيد في بقاء جملة تركت سنوات عديدة تحت يد المصلحة وترتب على ذلك تلاشي أعيانها المنقولة وعدم استغلال الأعيان الثابتة فأضر ذلك ضررا بليغا بأصحاب الحقوق وحتى نشأ من ذلك أخيرا رفع دعاوى حقوقية ضد بيت المال وصدرت أحكام من المحاكم الأهلية والمحاكم المختلطة بغير مبرر بمبالغ من المعلوم أنها تعود بخسارة عظيمة على خزينة الحكومة

هذا فضلا عن سوء النتيجة بالنسبة لمطل أصحاب الحقوق وتأخير أشغالهم وما يتكبدهون من المصاريف الباهظة بدفع الرسومات مكررة بكيفيات متعددة منها ما يكون للحكمة على ثبوت الوصاية ثم على ثبوت الوراثية وحصر وبيع التركة وذلك غير رسوم الانتقال والضبط وما أشبه ومنها ما هو لبيت المال كذلك على البيع أو على الضبط والحصر وعلى الديون وعلى الايجارات وعلى الأمانات والرهونات وهلم نما يحتاج حصره الى زيادة التطويل في المقال

وحيث إن هذا مما يضر بمصلحة الأهالي والحكومة ومن المهم تلافيه بوضع لائحة وافية عادلة لاعمال بيت المال والمجلس الحسبي شاملة لجميع اجراءاته في التركات ولا أنواع رسوماته التي يلزم اخذها بغير ضرر ولا اضرار بحقوق الأرامل والأيتام والمعتوهين والغائبين والحاضرين فاذا استحسننت الهيئة ذلك فتقرر مكتبة الحكومة بسن لائحة على وجه ما ذكر وتقديمها لهيئة المجلس للنظر فيها وتقرير ما يترأى (استحسن)

سعادة محمد رؤوف باشا — أريد أن أعرض للمجلس أفكارى فيما يختص بمواعيد سداد أقساط الاموال الاميرية بالوجه القبلى وبلائحة رسوم الحجوزات

وذلك أنه فيما قبل تاريخه طلبت هيئة المجلس من الحكومة تعديل مواعيد سداد أقساط الاموال الاميرية وذلك بسبب ما نظروا من حاله من عدم موافقة الربط الذى كان جاريا وطلبت صدور مشروع بتعديل مواعيد السداد المذكورة بوجهى قبلى وبحرى ولاسباب لاتعلم للهيئة صار تعديل المواعيد بوجه بحرى فقط بحالة موافقة لأهاليه وبقي وجه قبلى على حالته الاصلية لغاية الآن على أن فضوله بهذه الحالة مضر بأهاليه اذ أنه لا يضطرارهم للبيع في آن واحد بالنسبة لتكليفهم بدفع سبعة عشر قيراطا من الاموال في ظرف ثلاثة أشهر تتفق التجار على بخس أثمان المحصولات حتى أنه في هذا العام كان ثمن الارنب القمح معدل ٢٢ قيراطا خمسة وخمسين غرشا فكل مزارع لو عمل حسبة بهذه الأثمان يتحقق له الضرر البين والدليل على اتفاق التجار على هذا البخس هو أنه بعد مضي شهر من مواعيد التقاسيط وأيدى الاهالى خالية من المحصولات تزداد الأثمان المائة عشرون

هذا وأن الرسومات الجارية أخذها على حيز وبيع المحصولات وغيرها هي كلية وتستغرق جزءا عظيما من أثمان ما يحجز فأرى من الموافق التحرير لجهة الحكومة بتعديل مواعيد سداد أقساط الوجه القبلى بعد أخذ أفكار مديريه عن الحالة المناسبة للتعديل وتقديمها للمجلس للنظر فيه مع طلب تعديل لائحة الرسوم المذكورة (استحسن)

تليت افادة من حضرة مصطفى بك خليفة تاريخها ٢٠ ذى القعدة سنة ١٣٠٤ وهذه صورتها

انه لحصول العيا لنا قد عرض مني بناء على الافادة السابق ورودها من سعادتكم بما يتضمن ذلك والآن وردت افادة ايضا نمرة ٥٠٤ تشير عن حضورنا للمجلس وحيث ان العيا مازال فاضلا بنا فقد اقتضى عرضه لسعادتكم للعلمية واخطار الهيئة بذلك افندم .

ثم ان سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٦ . نمرة ٢٠ امضاء (محمد يوسف) ختم (على شريف)

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الثلاثاء ٤ ذي الحجة سنة ١٢٨٧ (٢٣ أغسطس سنة ١٣٠٤)

عقدت الجلسة الساعة ٣ ونصف تحت رئاسة سعادة على باشا شريف
رئيس المجلس وبحضور عدد ٢٠ من حضرات الاعضاء .
سعادة الرئيس — يتلى محضر الجلسة الماضية .
تلى وتصادق عليه .

سعادة الرئيس — مجموع حساب الادارة المالية سنة تأخر نظره لهذه
الجلسة ولم يك موجوداً بالمجلس أشغال لعرضها على الهيئة سواء وافادة وارده
من حضرة عبد الله أفندى هلال بالسبب الذى انبنى عليه عدم حضوره فليبدأ
أولا بتلاوة الافادة المذكورة ثم مجموع الحساب .

تليت الافادة وهذه صورتها وهي رقمية ١٥ أغسطس سنة ١٢٨٧ .
انهى لرئاسة المجلس عدم امكان حضورى المجلس الآن نظرا لوفاة والدى

وضرورة وجودى باليتم لحين انتهاء ولاحاطة الهيئة بذلك وتأكىدى فبول
هذا العذر قد دعت الحالة للاشعار أفندم .

حسن بك عبد الرازق — إن مجموع حساب الادارة المالية يحتاج الى
دقة نظر وفحص ومعرفة ما يشتمل عليه والتروى فيما فيه والعيد الاكبر قد
أقبل وشهر الانعقاد لم يبق منه غير أيام قلائل فمن راي تأجيل نظره الى
الانعقاد الآتى حتى يكون كل من حضرات الاعضاء قد بحث فيه ونظره
نظرا كافياً ثم بعد ذلك يبدى كل منهم رأيه فيه وفض جلسات المجلس الآن .
استحسن .

ثم إن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٥
نمرة ٢١ امضاء (محمد يوسف) كاتب السر الثانى ختم (على شريف)

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاربعاء ١٩ ذى الحجة سنة ١٣٠٤ (٧ سبتمبر سنة ١٨٨٧)

﴿ المادة الثانية ﴾

على ناظر داخلية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا .
صدر بسراى رأس التين فى ١٨ ذى الحجة سنة ١٣٠٤ (٦ سبتمبر سنة ٨٧)
الامضاء محمد توفيق
بأمر الحضرة الفخيمة الخديوية
ناظر الداخلية
الامضاء (مصطفى فهمي)
سعادة الرئيس — تلى افادة مجلس النظار للورخة ١٨ ذى الحجة سنة ١٣٠٤ نمرة ٢٤ الواردة فى هذا اليوم ومشروع الأمر الوارد معها .
تليت الافادة وهذه صورتها .
«مرسل مع هذا مشروع أمر عال صار تحضيره فيما يختص بالتخفطات المقتضى اتخاذها امنا من غوائل فيضان النيل بأمل نظره بالجلسة النيرانى اعتيادية التى ستعقد باكر تاريخه وأعادته لهذا الطرف على وجه السرعة»
تلى من مشروع الأمر لحد آخر المادة الأولى وهذا صورته .

مشروع امر عال

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية والاشغال العمومية ومواقفة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هو آت .

﴿ المادة الأولى ﴾

اذا وصل ارتفاع ماء النيل الى أربعة وعشرين ذراعاً باعتبار مقياس مصر يجوز للمديرين والمحافظين أن يطلبوا المساعدة من كل انسان قادر على العمل بان يشترك فى الاعمال اللازمة للحفاظ من الفيضانات فى أية جهة يدعى اليها .

حضرة حسن عبد الرازق بك — من رأى أن تراد فى هذه المادة كلمة (بنفسه) بعد جملة (قادر على العمل) ويحذف من آخرها (فى أى جهة

عقدت الجلسة الساعة ٣ تحت رئاسة على شريف باشا رئيس المجلس وبحضور ١٩ من حضرات الاعضاء .

سعادة الرئيس — تلى التذكرة الواردة من سعادة ناظر الداخلية التى انبنى عليها طلب حضرات الاعضاء وانعقاد المجلس .
تليت التذكرة المشار اليها للورخة ١٨ ذى الحجة سنة ١٣٠٤ وهذه صورتها .

« صدرت لنا ارادة سنية بالتلغراف بانعقاد المجلس رئاسة سعادتك فى يوم الاربع ٧ سبتمبر سنة ٨٧ بجلسة غير اعتيادية بعد شروق الشمس بساعتين فالأمل أن تطلبوا سعادتك يوم تاريخه هيئة المجلس بالتلغراف ليكونوا موجودين باكر تاريخه فى الوقت المذكور أفندم »

سعادة الرئيس — تلى افادة الداخلية للورخة ١٩ سنة ١٣٠٤ نمرة ٦ وصورة الأمر العالى المرفوق معها الصادر بانعقاد المجلس فى هذا اليوم .
تليتاهاتان صورتاهما .

«مرسل مع هذا لطف سعادتك صورة الأمر العالى الصادر بتاريخ ١٨ ذى الحجة سنة ١٣٠٤ (٦ سبتمبر سنة ٨٧) بالتنام المجلس رئاسة سعادتك فى جلسة غير اعتيادية يوم الاربعاء ٧ سبتمبر سنة ٨٧ بعد شروق الشمس بساعتين لاجراء مقتضاه أفندم »

صورة أمر عال

نحن خديو مصر

مد الاطلاع على المادة ... والعشرين من أمرنا الرقم ٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٠٠ (أول مايو سنة ١٨٨٣) الشامل للقانون النظمى المصرى وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية ومواقفة رأى مجلس النظار أمرنا بما هو آت .

﴿ المادة الاولى ﴾

يصير التنام مجلس شورى القوانين فى جلسة غير اعتيادية يوم الاربعاء ٧ سبتمبر سنة ٨٧ بعد شروق الشمس بساعتين .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخذت الآراء بالأغلبية رأيت موافقة ما رآه سعادة سليمان أباطه باشا من تعديل المادة على حسب رأى حضرة حسن بك عبد الرازق ومن ان تستجرر افادة خصوصية بطلب وضع لائحة كافية واقية بالغرض المقصود لهذا العمل كما رآه سعادة رؤوف باشا وان يكون العمل بمقتضى مشروع هذا الأمر عن السنة الحاضرة فقط

تليت المادة الثانية وهذه صورتها

﴿ المادة الثانية ﴾

« ان لم يصل ارتفاع النيل للحد المعين في المادة السابقة ورؤى مع ذلك لأحد المديرين أو المحافظين ان النيل يخشى منه في احدى جهات مديريته أو محافظته فيجوز له ان يبتدىء حالاً بالعمل على مقتضى المادة المذكورة مع طلب التصديق على ذلك من نظارة الأشغال العمومية في ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت ابتداء العمل ويستمر على العمل بمقتضى المادة الى ان يصدر اليه أمر بالامتناع عنه »

حضرة احمد صوفاني بك — هذه المادة خولت سلطة أزيد من السلطة المذكورة في المادة الأولى يجعل العمل واجباً متى رؤى للمدير أو المحافظ ان النيل يخشى منه في احدى جهات مديريته أو محافظته على ان نفس العمل لم يزل مجهولاً وما قيل من أنه يجوز للمدير أو المحافظ أن يبتدىء بالعمل ويطلب التصديق على ذلك من نظارة الأشغال العمومية في ظرف أربع وعشرين ساعة ويستمر عليه الى ان يصدر له أمر بالامتناع عنه هذه جملة لا معنى لها ولا تفيد فائدة بالكلية لان المعلوم ان جميع الأعمال المتعلقة بالرى هي من خصائص مفتشية وليس للمدير أو المحافظ ان تصرف فيها فلو فرضنا رؤى المدير أو المحافظ ان احدى جهات مديريته أو محافظته يخشى منها الضرر واستجمع لذلك أفراداً بالغين في الكثرة ما بانوا وأراد اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع ما يخشى وقوعه من الضرر ولم يجد لديه في الحال من الأدوات كالأحجار والأخشاب وغير ذلك ما يتلافى به أمر الضرر فماذا تنفعه كثرة الاتقاروما الذي يستفاد من وجودهم بكثرة فان قيل لا بد من وجود هذه الأدوات بكل جهة وان مصلحة الرى على السواهم مستعدة لايجاد ذلك بمحلات لزومه كما كان جارياً قبل الآن قلنا ان ما سمعنا به وما شاهدناه في هذا العام يثبت لنا غير ذلك وان ليس موجوداً من هذه الأدوات شيء بالكلية ولا نقيم دليلاً على ذلك ما نسمعه أو يقوله غالب الناس بل نقيم عليه الدليل المشاهد لنا عياناً والذي لم نزل نخشى عواقب ضرره وذلك ان بلدنا (أبو الخاوي) يوجد بهاتينيت جسيم ومن قديم العهد مجبوله احجار روس أمام جسر البحر الاعظم وفي كل عام نستحضر له أحجاراً كافية لتقويته ومنع ضرره ولما رأينا في العام الماضي ان تفتيش الرى تساهل في استحضار اللازم على حسب المعتاد وخشينا عواقب الضرر عرضنا للمدير عن واقعة الحال ولنظارة الداخلية ثم عرض من المشايخ لدولتو أفندي الباشا رئيس مجلس النظار عن ذلك ومع صدور الاوامر لتفتيش الرى بنمر وتورايخ مشبوة لم يجد ذلك قعاً وبقيت الحالة على ما هي عليه بدون التفات لشكوانا ولا لمساكنات المدير ولا لأوامر دولتو رئيس النظار وفي هذا العام وقع مثل ذلك أيضاً وعرضنا لنظارة الداخلية وصدر منها مكتبة لنظارة الاشغال ومع هذا لم نحصل

يدعى اليها) وتزاد جملة (في الجهة التي يخشى من حدوث خطر بها بحيث يكون طلب الانقار من الجهات الاقرب فالأقرب للمحل الذي يخشى منه) .

حضرة صوفاني بك — هذه المادة تخول المدير والمحافظ سلطة مطلقة لا حدود لها وتجعل الاشتراك في الاعمال غير المقيدة مفروضاً لا فرق فيه بين أمير وحقير وجليل وفقير فيجوز حينئذ تشغيل الموظفين ووجوه البلاد وأكابرهم أسوة غيرهم من الافراد بحسب ما يستحسنه المدير أو المحافظ على اننا نعلم حق العلم أن التصريح بهذه السلطة المطلقة بما يضر ضرراً بليغاً بالعموم وبارباب العزب خصوصاً وينشأ عنه اتلافات جسيمة للمزروعات كاذ من المحتمل على مقتضى نص هذه المادة اخراج جميع أنهار البلاد أو العزبة القادريين على العمل حتى العمدة والمشايع باكملهم وناظر العزبة وترك البلاد أو العزبة خالية عن وجود احد بها ممن يقدر على القيام بأعمال زراعتها أو حفظها من الطوارئ فظلاً عن هذا فاننا لو جوزنا أن الوجوه والعمدة والمشايع ونظار الأبعد حتى الموظفين يشتركوا في العمل اسوة ببقى الافراد لا بد من الجزم بان هذا لا يمكن اجراؤه مطلقاً لأن لكل قسم من هؤلاء الأفراد عملاً لا يصلح لغيره فمنهم من يحافظ على الانقار ومنهم من يلاحظ عملهم ومنهم من يأمر بتشغيلهم وهم بما لا يفيد نص المادة لا بالتصريح ولا بالتليح فمن رأى تعديلاً عمدة أخرى صريحة أولى من الالتباس والاشكال عند اجراء العمل بمقتضى الأمر .

سعادة محمد رؤوف باشا — أرى أن بلادنا والحالة هذه في احتياج شديد الى بذل المساعدة الكلية في التحفظ من غوائل النيل لأن فيضانه قد زاد بحالة يخشى منها وصار في غير الامكان بعد فوات الوقت أن نتخذ الاحتياطات اللازمة بصورة كافية تقى بالغرض المقصود لعدم سعة الوقت ولهذا فمن الموافق بقاء المشروع على حاله وينص به عن اجراء العمل بمقتضاه في هذا العام فقط ويطلب من الحكومة وضع لائحة كافية لهذا الأمر المهم بكيفية تلائم حالة البلاد وتقدم لهيئة هذا المجلس للنظر فيها وتقرير ما يراه للعمل بمقتضاها من بعد الآن

حضرة ابراهيم أفندي النعمراوى — المساعدة من كل انسان بان يشترك في العمل على حسب النص الوارد بهذه المادة هي جملة مطلقة عامة مع أنه لا ينبغي اشتراك كل انسان في العمل الا بحسب ما يناسبه كما أوضح حضرة احمد بك الصوفاني فمن رأى تعديل هذه المادة بعبارة صريحة تفيد ذلك كما رأى حضرة الموي اليه .

سعادة سليمان أباطه باشا — أنا أوافق على تعديل هذه المادة بحسب ما رآه حضرة حسن بك عبد الرازق وأن يعمل بمقتضى هذا المشروع في عامنا الحاضر كما رأى سعادة رؤوف باشا ويطلب من الحكومة تقرير قاعدة كافية تتبع فيما بعد الآن ولكن لا يلزم النص عن ذلك بهذا المشروع وانما بعد تقريره بالهيئة تكتب افادة رأساً لجانب الحكومة بهذا الطلب

أما ما ذكره حضرة صوفاني بك حيث من المعلوم بداهة أنه لا يمكن اشتراك الكل في العمل بغير ملاحظة ما يناسب حالة كل فرد كما هو جار عليه العمل الآن فاكتماء بهذا المعلوم لا أرى لزوماً لاجري تعديل في المادة غير الذي رآه حضرة حسن بك عبد الرازق .

اخذت الآراء بالأغلبية قررت بقاء المادة على اصلها .
تلى لحد نهاية المشروع وتقرر بالأغلبية موافقته وها صورة ذلك .

﴿ المادة الثالثة ﴾

من يتمتع عن المساعدة في الاحوال المبينة في المادتين السالفتين يعاقب
بالحبس من عشرين يوما الى ثلاثة اشهر او بغرامة من مائة قرش الى الف
قرش وباعاقب بهذا الجزاء ايضا كل من يمنع احد الناس المطولين للمساعدة
عن العمل .

﴿ المادة الرابعة ﴾

يؤلف تحت رئاسة المدير او وكيله قومسيون من اثنين من عمد البلاد
ومن مأمور المركز او ناظر القسم ومن بائمين المديرية او وكيله للحكم
بالعقوبات المقررة في المادة السابقة .

﴿ المادة الخامسة ﴾

يجوز للحكوم عليهم بالحبس ان يستأنفوا قرارات القومسيون المنوه عنه
بالمادة السابقة أمام قومسيون يشكل بمعرفة ناظر الداخلية تحت رياسته أو
رئاسة وكيل النظارة ويكون تقديم الاستئناف في ظرف خمسة أيام من تاريخ
صدور القرارات المذكورة عن مديريات وجه بحرى ووجه قبلى لحد أسيوط
وفي ظرف عشرة أيام عن المديريات الكائنة قبلى أسيوط
تنفيذا لقرارات الانتهاية الصادرة من قومسيونات المديريات أو من
قومسيون الداخلية يكون بمعرفة المديرية .

﴿ المادة السادسة ﴾

على ناظر الداخلية والأشغال العمومية تنفيذ أمرنا هذا كل منها
فيما يخصه

سعادة الرئيس — وردت تذكرة من حضرة السيد محمد افندى العباسي
المهدي بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٧ هذه صورتها:

«وردت افادة المجلس يمينه بطلبنا في الجلسة الغير اعتيادية المطلوب انعقادها
يوم تاريخه بناء على الارادة السنية الواردة لسعادة ناظر الداخلية والحال انه
كما لا يخفى التوعك الحاصل لهذا الطرف وغير ممكن الحضور بالجلسة المذكورة
ولزم تحريره لسعادتك للمعلومية» م

سعادة الرئيس — بما ان انعقاد المجلس في هذا اليوم كان لنظر هذا المشروع
وقد تم تقريره فقد فض المجلس وختمت الجلسة وكان ذلك في الساعة ٦ م
نمرة ٢٢ امضاء ﴿ محمد يوسف ﴾ ختم ﴿ علي شريف ﴾

ادنى فائدة الى ان وصلت الحالة لدرجة الخطر الجسيم وتعالى مياه البحر
على الجسر فاكثرته وصارت الاحجار الروس الموضوعة من قديم في وسط
مياه البحر ولا يبعد ان تعم المياه الاراضي وبالمصادفة قد مر سعادة ناظر ديوان
الاشغال من هذه الجهة في هذه الايام ورأى بعينه ان ما نخشاه قد حصل ولم
نزل نتظر بفروغ صبر تلافى ما عساه (معاذ الله) يقع من الضرر

فاذا كانت هذه الاحوال هي المشاهد للعيان وقوعها من مصلحة الرى
النوطة وحدها بأمر النيل والتي لها السلطة المطلقة في جميع أعمالها بغير
اكتراث بملاحظات جهات الإدارة ولا بشكوى الاهالى وليس فوقها يد
تراجع أعمالها أو قوة تسمع شكوى ضدها وهي لا ترى لزوما كما هو المنظر
لها لاستحضار الأدوات الضرورية من الاحجار والأخشاب وغير ذلك قبل
وصول الخطر لأقصى درجاته فما الفائدة من استخراج أنفار البلاد للمساعدة في
عمل التحفظات وماذا ياترى تنفع تحفظات الانفار بغير وجود الأدوات وما
هي ياترى الاعمال التي يجريها المدير هل التحفظات بالتراب نعم لا يمكنه اجراء
شيء غير ذلك ولكن هل هذا يفيد حاشا والذي أراه هو أنه مادامت مصلحة
الرى مستقلة في عملها وليس عليها سلطة تراقبها أو تراجعها في عملها المضر
ولا مسئولية عليها فيما يحصل من الضرر فلا فائدة مطلقا ولا معنى لتكليف
جهات الإدارة والاهالى باعمال لا تتم والاولى منعاً لحصول المضرات التي لا
تتصور ان تكون مصلحة الرى غير مستقلة في اعمالها لان الاستقلال بالرأى هو
عين الاستبداد المطلق وهو المضر على وجه العموم بل اللازم هو ان تكون
تلك المصلحة مقيدة تحت حدود معينة ومسئولة عما يحصل من الضرر وان
تشارك في العمل مع جهات الإدارة بصورة معينة لكل منهما حتى لا يتأتى مثل
ما هو واقع الآن دفعا للمضرات المتوقعة فاذا وافق ذلك فليتححر عنه الجانب
الحكومة لوضع قاعدة كافية لذلك.

سعادة محمد رؤوف باشا — أرى لزوم الاكتفاء بالمادة الأولى وحذف
المادة الثانية لانه عند وصول النيل الى اربعة وعشرين ذراعاً يخشى من غوائل
خطره اما وهو أقل من ذلك فلا لزوم لتكليف كل انسان بالاشتراك في عمله
اكثفاء بما هو المتبع لحد الآن من اخراج انفار لحفظ دركات بلادهم بالكيفية
المقررة .

سعادة ابراهيم ادهم باشا — المحافظة على النيل وامر تقوية جسوره كل
ذلك كان يلزم النظر فيه قبل الآن لتقرير مايناسب لذلك اما الآن والحالة
خطرة والوقت ضيق فلا يسعنا غير قبول العمل على مقتضى هذا المشروع وبناء
على ذلك فمن رأيت موافقة المادة الثانية .
سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الخميس ٢٥ محرم سنة ١٣٠٥ (١٣ أكتوبر سنة ١٨٨٧)

بناء على نص المادة الثامنة عشرة من قانون ضرب العملة الصادر في ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ .

تشرف اللجنة المالية بأن تطلب من مجلس النظار بأن يقرر بسك قطعة العملة الجديدة عيار قطع النيكل السابق ضربها أعني خمسة وعشرين جزءاً من المائة من النيكل وخمسة وسبعين جزءاً من المائة من النحاس ويكون وزنها ستة غرام ونصف وقطرها ثلاثة وعشرين ميليمتر ونقش هذا القطع يكون كنقش القطع الأخرى السابق ضربها ماعداً الرقم الدال عن القيمة فإنه يكون رقم (عشرة) وتؤرخ بتاريخ السنة الحاضرة اعني السنة الحادية عشرة (١٣٠٤)

ومرسول مع هذا للمجلس قطعة عملة ألمانية بقيمة عشرين فينيغ ضربت حديثاً عوضاً عن قطع ثمانية وعشرين فينيغ من الفضة التي صار رفضها من المعاملة . أما عيار القطع وقطرها ووزنها فكل ذلك يكون على الكيفية التي صار العرض عنها بخصوص القرش المصري النيكل المستجد

فاذا صادق مجلس النظار على هذا الطلب فالحكومة لا تتكبد بمصاريف خصوصية لنفس القوالب لأورنيك جديد لأن تشغيل القوالب يمكن اجرائه بطريقة ميكانيكية لتكبير القوالب الموجودة للعملة النيكل ومن حيث ان قانون العملة الصادر في ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ لم يدرج فيه شيء يتعلق بضرب قطعة نيكل بقيمة عشرة أعشار القرش فمن الضروري التصريح بذلك بأمر عال جديد ومشروع مرفوعة بهذا

صورة ترجمة المذكرة المؤرخة ١٢ سبتمبر سنة ١٨٨٧

حيث أن رئاسة مجلس النظار أخبرت نظارة المالية بأن مجلس شورى القوانين يرغب قبل ابداء رأيه في مشروع الأمر العالي المتعلق بأشهار القروش النيكل أن يعرف الفوائد التي تعود من ذلك على الخزينة العامة فتتشرف اللجنة المالية بأن تذكر مجلس النظار بأن الأسباب التي استدعت اشهار نوع العملة المذكورة قد صار بسطها في نوتة بتاريخ ٧ أبريل سنة ١٨٨٧ وقد اشتملت المذكرة المنوه عنها على الملاحظات الآتية :
ان عدم وجود قطع القروش المسكوكة على الأورنيك القديم نشأ عنه

فتحت الجلسة الساعة ٤ تحت رئاسة سعادة علي باشا شريف رئيس المجلس وبحضور ٢٠ من حضرات الأعضاء .

تلى محضر آخر جلسة عن الانعقاد السابق وتصدق عليه سعادة الرئيس — بما أن الأشغال الموجودة بالمجلس هي افادة من مجلس النظار رقم ٢٩ الحجة سنة ١٣٠٤ نمرة ٢٥ ومعها صورة مشروع أمر عال بمقتضى استصداره بضرب القطعة المقتضى احداثها بقيمة قرش واحد من صنف النيكل وترجمة مذكرتين ببيان الأسباب الداعية لاحداث القطعة المذكورة .

وافادة أخرى من المجلس المشار اليه رقم ٥ محرم سنة ١٣٠٥ نمرة ٢٦ ومعها مشروع أمر عال صار تحضيره فيما يختص بصرف بدل سفرية لكافة ضباط الجيش لغاية رتبة اليوزباشى عن أيام السفر أو للسير عوضاً عن التعيينات وترجمة خطاب من نظارة الحرية الى اللجنة المالية واذن فلتتل الافادة الأولى والأوراق الواردة معها

تليت الافادة وهذه صورتها :

لما طلب من نظارة المالية الافادة عن الفوائد التي تعود على الحكومة والأبالي من احداث قرش من صنف النيكل لتبليغها لمجلس شورى القوانين حسب طلبه قدمت لهذا الطرف مذكرة مؤرخة ١٢ سبتمبر سنة ١٨٨٧ أوردت فيها الملاحظات الداعية لاحداث القرش المذكور وها هو مرسل من طيه صورة من ترجمتها وصورة من ترجمة المذكرة ومشروع الأمر العالي السابق ورودها بهذا الخصوص بأمل النظر فيما اشتملت عليه وافادة هذا الطرف عما يترأى لهيئة المجلس في ذلك

تليت ترجمة المذكرتين المحررتين من اللجنة المالية لرئاسة مجلس النظار بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٨٨٧ و ١٢ سبتمبر سنة تاريخه وهاتان صورتاهما :

صورة المذكرة المؤرخة ٢١ مايو سنة ١٨٨٧ (وهي الدرجة بمحضر جلسة مجلس شورى القوانين يوم ٨ أغسطس سنة ١٨٨٧)
بالجلسة المنعقدة في ١١ أبريل سنة ٨٧ صادق مجلس النظار بناء على طلب اللجنة المالية على ضرب عشرة آلاف كيلو قطع قروش نيكل .

التجارب اظهرت عدم لياقة الفضة لضرب عملة ذات قيمة واهية وان قلة سكها وصغر دائرتها يجعلها غير موافقة للاستعمال .
وان اشهار قطع النيكل نشأ عنه تسهيلات شهدت لها اهالى القطر ومأمول ان ضرب القطعة ذات القرش من النيكل يأتى بفائدة لغاية ما توضح بها من انه حصل الشروع فى سكها بالفعل .
وحيث ان ضرب القطع المذكورة يترتب عليه عطل كلى وصعوبة فى المعاملات للأسباب الآتية

أولاً : ان معدن النيكل فى حد ذاته لا يكون من المعادن ذات القيمة ولا يتصور أن يكون فى المعاملة كالفضة بل ولا يعقل انه مع وجود قطعة بقرش من معدن الفضة المحفوظة قيمته تحصل الرغبة للمعاملة بالقرش النيكل واذن فيترتب على ذلك فروقات جسيمة وصعوبة فى المعاملة به كما حصل فى العملة النحاس التى فى أول وجودها كان جرى المعاملة بها كالفضة ولبعض معدنها عن الفضة تنازلت مع تداول الأيام حتى صار القرش الفضة يساوى ثمانية عشر قرشاً منها

ثانياً : ان الفرق للضروب من العملة الفضة وتداول الآن جارى التعامل به بين الاهالى والتجار بكل رغبة ومعنوية ولم يسمع حصول ادنى شكوى منه ومما كان حجمه صغيراً فان قيمة معدنه محفوظة وأما القول بأن الاهالى مستحسنون للمعاملة بما سبق ضربه من العملة النيكل فهذا أمر اضطرارى لمناسبة عدم وجود عملة بقيمتها من معدن الفضة.

ثالثاً : ان ما قيل من ان ضرب القطعة النيكل المرغوب احداثها يمكن اجراؤه بمصاريف قليلة فأظن ان الأرباح التى تنشأ عن قلة المصاريف لا تكون شيئاً بالنسبة للاضرار التى تحصل للأسباب المبينة بالأوجه السابقة .
رابعاً : ان الاغرب من ذلك ما توضح بمذكرة اللجنة المالية من انها شرعت فى ضرب القطعة المذكورة بالفعل مع ان ضرب عملة جديدة أو احداث تغيير فى العملة لا يكون الا بأمر عال ومشروع الأمر المرغوب استصداره بضرب القطعة النيكل هاهو موجود لنظرة بالهيئة ولم يصدر فلم يعلم كيف ساع للمالية ان تشرع فى ضرب القطعة المذكورة قبل صدور الامر اهل لا يكون فى ذلك اخلال بالقواعد الأساسية .

وعلى ذلك فلذا وافق ما توضح لدى الهيئة فلتقرر بمخابرة الحكومة به ويطلب منها منع ضرب القطعة المذكورة منعا للضرر واذا كان ما ضرب من القرش الفضة قليلا فلا بأس من تكثيره حتى يوجد منه الكفاية للمعاملة استحسان باتفاق الآراء

معادة الرئيس — تتلى الافادة الثانية والاوراق المرفوقة معها

تليت الافادة وهذه صورتها :

«مرسل مع هذا مشروع أمر عال صار تحضيره فيما يختص بصرف بدل سفريه لكافة ضباط الجيش لغاية رتبة اليوزباشى عن أيام السفر أو المسير عوضاً عن التعيينات التى لهم الحق فيها مصحوباً بترجمة مكتوبة محررة من نظارة الحرية مبينا بها الأسباب التى اوجبت ذلك بأمل نظر هذا المشروع بهيئة مجلس شورى القوانين والشكرم بالافادة عما يترأى لها فيه ؟
تليت صورة مشروع الأمر وهذه صورتها :

نقص فى تداول العملة لم يصبر ملاقاته كما يجب باشهار قطع القروش الجديدة فترتب على ذلك صعوبة فى المعاملات الجارية وقد دلت التجارب بأن الفضة لا تليق لسك قطع عملة ذات قيمة واهية سيما وأن قلة سكها وصغر دائرتها يجعلها غير موافقة للاستعمال المخصصة له وغير ذلك فانه نشأ عن اشهاد قطع النيكل تسهيلات عظيمة فى تداول العملة شهدت لها اهالى القطر فنظراً لهذا النجاح يؤمل أن سك قطع قروش من النيكل يأتى بفائدة وبالأخص لكونه يمكن اجراؤه بمصاريف قليلة .

فلا يخفى على فطنة مجلس النظار الفوائد التى تنجم عن عمله كهنه نظراً لما يترتب على ذلك من التحسين من تداول العملة .
فما هى الايضاحات التى يرغب الاستعلام عنها مجلس شورى القوانين وتؤمل اللجنة المالية بأنها تكفى لتتويره وارشاده للوقوف على حقيقة الفوائد الجليلة التى تعود من توسيع دائرة تداول العملة النيكل .
وقد انتهزت اللجنة المالية هذه الفرصة لأن تلاحظ لمجلس النظار بأنه بناءً على قراره الصادر فى ٧ ابريل سنة ٨٧ قد صار الشروع فى سك قطع القروش النيكل .

تليت ترجمة مشروع الأمر العالى وهذه صورته (وهي المدرجة بمحضر جلسة مجلس شورى القوانين يوم ٨ أغسطس سنة ١٨٨٧)

ترجمة مشروع أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على المادة الثانية من امرنا الصادر بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ (٧ صفر سنة ١٣٠٣) الشامل لتعديل العملة وبناء على ما عرضه علينا ناظر مالية حكومتنا وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين امرنا بما هو آت :

﴿ المادة الاولى ﴾

يضاف على عملة القطر المصرى الرسمية قطعة عشرة اعشار القرش من النيكل .

﴿ المادة الثانية ﴾

كافة الاحكام المتعلقة بالعملة النيكل التى صار سكتها بمقتضى امرنا المشار اليه تسرى ايضا على هذه القطع .

﴿ المادة الثالثة ﴾

على ناظر مالية حكومتنا تنفيذ امرنا هذا :

صدر بمرأى

حضرة ابراهيم بك سعيد — لما طلب المجلس من الحكومة معرفة الفوائد التى تعود من تجديد قطعة بقيمة قرش من معدن النيكل علم بما ورد منها ان

مشروع أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٢١ مارس سنة ١٨٨٣ وعلى المادة الثالثة والعشرين من أمرنا الصادر في ١٧ مارس سنة ١٨٨٦ وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحرية ومواقفة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

أمرنا بما هو آت

﴿ المادة الأولى ﴾

كافة ضباط الجيش لغاية رتبة اليوزباشى يصرف لهم عن أيام السفر أو المسير بدل سفرية عوضا عن التعيينات التي كان لهم الحق فيها بمقتضى مريتنا المذكورين أعلاه .

﴿ المادة الثانية ﴾

على ناظرى الحرية والمالية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه ما تليت صورة ترجمة الخطاب المحرر من نظارة الحرية للجنة المالية وهذه صورتها :

ترجمة خطاب وارد من نظارة الحرية الى اللجنة المالية بتاريخ ٧ يوليو سنة ٨٧ نمرة ٦٧٠٥

أتشرف بأن أعرض لسعادتكم بأنه بناء على نص المادة الثالثة والعشرين من لائحة مصاريف الانتقال وبدل السفرية

الضباط ذى الرتب الصغيرة لغاية رتبة الصاغقول أغاسى المعينون في سفر أو مأمورية ليس لهم حق في أخذ بدل سفرية بما أنه جار صرف تعيينات لهم .

أما اذا كان يصرف لهم التعيينات قبل السفر أو المأمورية فيصعب عليهم طبخها أثناء السفر واذا تحصلوا عليها من الخارج بالثمن الذى يدفعونه سيما في ابورات البحر يزيد عن قيمة التعيينات المرتبة لهم من الحكومة ولذلك يتكبدون خسائر جسيمة

فلذا التمس من سعادتكم اضافة النص الآتى على المادة المذكورة

(ضباط الجيش المعينون في مأمورية لا يصرف لهم تعيينات مئة سفرهم بل يكون لهم حق في أخذ بدل سفرية)

سعادة حسن طحى باشا — اذا تحسن منعا للالتباس فلتكن المادة الاولى من المشروع بالصورة الآتية مع بقاء باقى المشروع على أصله .

ضباط الجيش لغاية رتبة اليوزباشى يصرف لهم عن أيام السفر أو المسير بدل سفرية عوضا عن التعيينات التي كان لهم الحق فيها بمقتضى أمرنا المذكورين أعلاه بشرط أن يكون ذلك في حال سفر أو مسير الضباط المذكورين بغير مصحوبيتهم باقسام عسكرية .

(استحسن بالاتفاق)

سعادة الرئيس — ورد جملة تذاكر من حضرات الاعضاء فلتل العلم بها تليت تذكرة من طابع أفندى سلامه رقم ٢٩ سبتمبر سنة ١٨٨٧ وهذه صورتها

« غير خافى سعادتكم ما أتت به حوادث النيل من المضايقة الكلية والانهك في اتخاذ الاحتياطات الواقية من الاضرار حتى بمنه تعالى تمحلنا نوعا على النجاة ولهذا نرجو الترخيص لنا بمدة خمسة عشر يوما لنتمكن فيها من اتخاذ ما يكون منه فك المضايقة ونحضر لهذا لزم عرضه احاطة بما ذكر مع تقديم واجبات الاعتبار الفاتكة لسامى مقام عنايتكم أفندم »

تليت تذكرة واردة من حضرة عبد الجليل أفندى على رقم ٩ محرم سنة ١٣٠٥ وهذه صورتها

« كما لا يخفى على معارف سعادتكم حالة درجة النيل في هذه السنة الفاتكة الحد بالنسبة للاعوام الماضية وازدحام بلدنا بسبب ذلك سيما اقبال موسم الزراعة ولهذا الحال تدعونا للضرورة لمباشرة ما يكون فيه وقاية محلنا وتأدية لواجبات الزراعة فلهدا بادرتنا بترقيمه لسعادتكم أملا للتصريح باجازه مدة خمسة عشر يوما لتصرف المياه عن محلاتنا ولنجاز اللوازمات الضرورية بانقضائها محضر للمجلس أفندم »

صورة تذكرة من حضرة احمد بك الصوفاني رقم ١٢ محرم سنة ١٣٠٥ « نبدى لسعادتكم أن زيادة نيل هذا العام ليس خافيا وبما سبق به القول منا بخصوص خطر مركز بلدنا معلوم للهيئة وبما أنه بحسب المضايقة الحاصلة لها الآن لا يمكننا التخلي عنها وحضورنا للمجلس في هذا الاثناء اقتضى ترقيمه لسعادتكم رجاء في قبول أعذارنا وحين تنازل المياه عن بلدنا وفك مضايقتها من ذلك نحضر للمجلس بدون تأخير أفندم »

صورة تذكرة من حضرة سليمان أفندى منصور رقم ١٣ محرم سنة ١٣٠٥ « وردت افادة المجلس بحضورنا للمجلس في يوم ١٣ محرم سنة ١٣٠٥ وحيث حصل لنا عيابنا نظرنا وجارى العملية عن يد موصيوني وحضرة محمد بك علوى فان شاء الله عند حصول الشفا نحضر للمجلس ولا أجل احاطة سعادتكم لزم الاخطار أفندم »

صورة تذكرة من سعادة سليمان أباطه باشا رقم ١٥ محرم سنة ١٣٠٥

صورة تذكرة من حضرة عباس بك الزمر رقم ١٠ أكتوبر سنة ١٨٨٧
من حيث الآن حصل لنا مضايقة من مياه النيل وليس ما كنا الحضور
للمجلس فالتمس اجازة مدة عشرة أيام لحين ما يرى في حالة النيل .
ثم أن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله ختمت الجلسة والساعة ٦
امضاء (حسين يسرى) ختم (على شريف)
نمره ٢٣

حيث أن وقت تاريخه حاصل عندنا اعتذارات التي أشدها ازدحام مياه
النيل على زروعنا وبهذا السبب غير تمكن حضورنا فبمنه تعالى عند هبوط
المياه نحضر للمجلس واقتضى تحريره للاحاطة أفندم .
صورة تذكرة من سعادة ابراهيم حليم باشا رقم ١٩ محرم سنة ١٣٠٥
«من حيث أنه حاصل لنا انحراف مزاج ولا يمكننا الحضور الى المجلس باكر
وتأخره فقد لزم تحريره لسعادتك للمعلومية أفندم»

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الخميس ٣ صفر سنة ١٣٠٥ (٢٠ أكتوبر سنة ١٨٨٧)

قد كتب بما لزم عند ذلك لحكمة استئناف مصر الاهلية وتشكل في المحكمة المذكورة قومسيون بالصورة التي أشار بها المجلس وبمدا النظر في المشروعين السالف ذكرهما صار تحرير مشروع آخر بمعرفة القومسيون وحيث أن التعديل في قانون تحقيق الجنايات رأى لزومه للوصول الى انجاز الأعمال فمرسل لسعادتكم نسخة من كل من المشروع الأصلي ومن مشروع اللجنة ومشروع القومسيون بأمل النظر في ذلك بالمجلس في أقرب وقت وتقرير ما يرى وبالنظر لضرورة سرعة نمو ذلك التعديل تؤمل انعام اللازم قبل نهاية الشهر الجاري افندم .

سعادة محمد رؤوف باشا — أرى من الضروري طبع المشروع الأصلي وتعديل لجنة المجلس والمشروع الذي وضعه القومسيون في نسخة واحدة وتوزيعه على حضرات الاعضاء ليعلم كل منهم ما اشتمل عليه كل مشروع ويبدى رغباته للهيئة .

حضرة أحمد عبد الغفار بك — ما رآه سعادة رؤوف باشا من حيثية طبع المشروعات الثلاثة في نسخة واحدة هو في محله انما من حيث أنه لو صار انتظار تمام الطبع يضيق الوقت ويتأخر النظر في المشروع فاذا تحسن فليتقرر بالشروع في الطبع وكل ما طبع يتوزع على حضرات الاعضاء أول بأول وينظر فيه بالهيئة للحصول على انجاز القانون سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية رأى حضرة أحمد بك عبد الغفار سعادة الرئيس — وردت اعتذارات من بعض حضرات الاعضاء فلتل تليت تذكرة واردة من حضرة عبد الرحيم بك حمادى بتاريخ ١١ أكتوبر سنة ١٨٨٧ وهذه صورتها

أحيط علم سعادتكم أنه حاصل عندي الآن عذر ويمكن الحضور في ٢٠ الجاري سنة ٨٧ افندم .

تلى التلغراف الوارد من حضرة محمد شواربى بك بتاريخ ١٩ أكتوبر سنة ٨٧ وهذه صورته

عندنا عذر وفاة أخينا سالم بك فبعد نهاية الميتم محضر .

ثم ان سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٣: ٣٠

نمرة ٢٤ امضاء (حسين يسرى) ختم (على شريف)

فتحت الجلسة الساعة ٣ و ٥٠ دقيقة تحت رئاسة سعادة علي شريف باشا أرتيس المجلس وبحضور ٢٠ من حضرات الاعضاء وتلى محضر جلسة ١٣ أكتوبر سنة ١٨٨٧ وتصدق عليه .

سعادة الرئيس — وردت افادة من نظارة الحقانية رقم ١٧ أكتوبر سنة ١٨٨٧ نمرة ٦ بطلب ما نظر بهيئة المجلس من قانون المرافعات وافادة اخرى منها رقم ١٨ أكتوبر سنة ١٨٨٧ نمرة ٧ ومعهما نسخة من أصل مشروع قانون تحقيق الجنايات وتعديل اللجنة التي كانت تشكلت لنظره بهذا الطرف ونسخة من مشروع وضعه القومسيون الذي شكلته الحكومة لذلك بناء على طلب الهيئة واذن فلتل الافادة الأولى ويؤخذ رأى الهيئة عنها ثم الثانية .

تليت الافادة الأولى وهذه صورتها :

« في ١٩ فبراير سنة ١٨٨٧ كتب لسعادتكم غير رسمي بطلب زيادة الاهتمام بنظر ما انتهى من مشروع قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية بمعرفة اللجنة في الجمعية العمومية وحيث علم الآن من أخبار حضرة جبرائيل كحيل بك ان الجمعية المذكورة نظرت في ذلك المشروع لفاية باب التنفيذ فاقضى تحريره لسعادتكم بأمل التنبيه بإرسال ما انتهى في الجمعية لهذا الطرف واجراء ما يلزم لسرعة فهو الباقي افندم »

حضرة أحمد عبد الغفار بك — من حيث أن اللجنة المشكلة لنظر قانون المرافعات كانت انتهت منه لحد باب التنفيذ وقدمته للهيئة لعدم ارتباطه بالباقي من القانون والهيئة نظرت الجزء المذكور وأبدت آراءها ورغباتها فيه فأرى استحسان ارساله حسب طلب الحكومة .

(استحسان بالاتفاق)

تليت الافادة الثانية وهذه صورتها :

« بناء على ما ورد من طرف سعادتكم بتاريخ ٢٩ شعبان سنة ١٣٠٣ نمرة ٥٠٤ بشأن ما قرره لجنة المجلس فيما يتعلق بمشروع قانون تحقيق الجنايات من حيث تقديم نسخة من المشروع الأصلي ومن مشروع اللجنة لكل من المحاكم الاهلية وأعضاء النيابة العمومية وبعض الوكلاء في المعاوى لاداء ما يرى من الملاحظات

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم السبت ٥ صفر سنة ١٣٠٥ (٢٢ أكتوبر سنة ١٨٨٧)

فتحت الجلسة الساعة ٤ والدقيقة ١٠ تحت رئاسة سمادة على شريف باشا رئيس المجلس وبحضور عدد ٢٠ من حضرات الأعضاء
تلى محضر جلسة يوم الخميس ٢٠ أكتوبر سنة ٨٧ وتصلق عليه
سمادة الرئيس — يتبدأ بتلاوة مشروعات قانون تحقيق الجنايات الثلاث مادة فائدة وتؤخذ الآراء عن كل مادة
تليت مقدمات الثلاثة مشروعات والمادة الأولى من كل مشروع وتقرر باتفاق الآراء استحسان المادة الأولى من المشروع الأول التي أقرتها اللجنة على أصلها
وهذه صورها :

حسب الأصل للمقدم أولاً من الحكومة	حسب تعديل لجنة المجلس	حسب تعديل لجنة قوميون الحكومة الأخير
مشروع قانون تحقيق الجنايات	قانون تحقيق الجنايات	قانون تحقيق الجنايات
الكتاب الأول	الكتاب الأول	الكتاب الأول
في التحقيق الابتدائي	في التحقيق الابتدائي	في التحقيق الابتدائي
الباب الأول	الباب الأول	الباب الأول
في قواعد عمومية	قواعد عمومية	قواعد عمومية
﴿ المادة ١ ﴾	﴿ المادة ١ ﴾	﴿ المادة ١ ﴾
لا يجوز توقيع العقوبات المقررة قانوناً للجنايات والجنح والمخالفات إلا بمقتضى حكم صادر من المحكمة المختصة بذلك	حسب الأصل	لا يجوز توقيع العقوبات المقررة قانوناً في الجنايات والجنح والمخالفات إلا بمقتضى حكم صادر من المحكمة المختصة بذلك
تليت المادة الثانية من كل مشروع وهذه صورها :		

حسب الاصل المقدم أولا من الحكومة	حسب تعديل لجنة المجلس	حسب تعديل لجنة قوميون الحكومة الاخير
﴿ المادة ٢ ﴾	﴿ المادة ٢ ﴾	﴿ المادة ٢ ﴾
لاتقام الدعوى العمومية بطلب العقوبة إلا من أعضاء قلم النائب العمومي عن الحضرة الخديوية.	حسب الأصل ويزاد عليها فقرة بالصورة الآتية : (ومن أولياء الدم في مواد القتل) وان يزداد بعد هذه المادة مادتان تكون احدهما (٣) والثانية (٤) وصورتاهما كالآتي :	لاتقام الدعوى العمومية بطلب العقوبة إلا من أعضاء قلم النائب العمومي عن الحضرة الخديوية أما المحكمة أن تحكم بالعقوبة متى تحولت اليها الدعوى .

السيد محمد أفندي العباسي — هذه المادة تمنع أرباب الحقوق من المطالبة بها فإذا وافق فليجعل لهم الحق في طلب حقوقهم
 سعادة حسن حلمي باشا — رأيي أن تكون اقامة الدعوى بطلب العقوبة من اختصاصات النائب العمومي ومن حقوق ذوى الشأن اذا رغبوا اقامتها بأنفسهم
 سعادة محمد رؤوف باشا — الأ حسن بقاء المادة حسب تعديل اللجنة.
 سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية (استحسان) تعديل اللجنة

تلى لغاية المادة (٦) من الأصل والمادة (٨) من تعديل اللجنة والمادة (٨) من مشروع القومسيون وتقرر بالأغلبية استحسان تعديل اللجنة وهذا صورة ما تلى :

حسب الاصل المقدم أولا من الحكومة	حسب تعديل لجنة المجلس	حسب تعديل لجنة قوميون الحكومة الاخير
﴿ المادة ٣ ﴾	﴿ المادة ٣ ﴾	﴿ المادة ٣ ﴾
يجوز لكل من أعضاء قلم النائب العمومي والمدعي بالحقوق المدنية أن يطلب التحقيق في مواد الجنح والجنايات وهذا فضلا عما لمحكمة الاستئناف من الحق في طلب اجراء التحقيق وعما لقاضي التحقيق من الحق في اجرائه من تلقاء نفسه في حالة مشاهدة الجاني متلبسا بالجناية .	يجوز لكل من أعضاء قلم النائب العمومي والمدعي بالحقوق المدنية أن يطلب التحقيق في مواد الجنح والجنايات وهذا فضلا عما لمحكمة الاستئناف من الحق في طلب اجراء التحقيق وعما لقاضي التحقيق من الحق في اجرائه من تلقاء نفسه في حالة مشاهدة الجاني متلبسا بالجناية .	يحال الدعوى على المحكمة اما من أعضاء قلم النائب العمومي عن الحضرة الخديوية أو المدعي بالحقوق المدنية أو قاضي التحقيق
﴿ المادة ٤ ﴾	﴿ المادة ٤ ﴾	﴿ المادة ٤ ﴾
لا يجوز اجراء التحقيق الا بمعرفة قاضي التحقيق أو بمعرفة من ينتدبه لذلك ولا يحصل الشروع فيه الا بناء على طلب يقدم له وهذا فيما عدا حالة تلبس الجاني بالجناية .	لا يجوز اجراء التحقيق الا بمعرفة قاضي التحقيق أو بمعرفة من ينتدبه لذلك ولا يحصل الشروع فيه الا بناء على طلب يقدم له وهذا فيما عدا حالة تلبس الجاني بالجناية .	يجوز لكل من النيابة العمومية عن الحضرة الخديوية والمدعي بالحقوق المدنية أن يطلب التحقيق في مواد الجنح والجنايات وكذلك يجوز لمحكمة الاستئناف طلب اجراء التحقيق في المواد المذكورة.
﴿ المادة ٥ ﴾	﴿ المادة ٥ ﴾	﴿ المادة ٥ ﴾
أعمال الضبطية القضائية تؤدي بمعرفة مأموريها وبمعرفة أعوانهم الذين تحت ادارتهم عمواء كان المراد منها البحث عن الجنايات والجنح والمخالفات	تقرر جعلها المادة (٥) وان يغير منها لفظة (أوجيع) ب (وجيع)	لا يجوز اجراء التحقيق الا بمعرفة قاضيه أو بمعرفة من ينتدبه لذلك ولا يحصل الشروع فيه في غير حالة تلبس الجاني بالجناية الا بناء على طلب يقدم له .

جميع الاستدلالات الموصولة للتحقيق والدعوى يكون بمعرفة مأموري الضبطية القضائية واعوانهم من رجال الضبط والربط

تقرر جعلها المادة (٥) وان يغير منها لفظة (أوجيع) ب (وجيع)

أعمال الضبطية القضائية تؤدي بمعرفة مأموريها وبمعرفة أعوانهم الذين تحت ادارتهم عمواء كان المراد منها البحث عن الجنايات والجنح والمخالفات

حسب تعديل لجنة قوميون الحكومة الأخيرة

﴿ المادة ٦ ﴾

مأمورو الضبطية القضائية في الجهات التي تكون فيها تأدية وظائفهم هم (أعضاء قلم النائب العمومي) (محافظو الثغور والأمصار) (المديرون) (مأمورو الضبطيات) (مأمورو ضبطيات الأقسام) (نظار أقلام الضبطيات) (ضباط القره قولات) (مشايخ البلدان) (من تعينه الحكومة بهذه الصفة) .

حسب تعديل لجنة المجلس

﴿ المادة ٦ ﴾

حسب الاصل وان تكون المادة (٦) :

حسب الاصل للمقدم أولا من الحكومة

أو جميع الاستدلالات الموصلة لاثبات وقوعها .

﴿ المادة ٤ ﴾

مأمورو الضبطية القضائية في الجهات التي يكون فيها تأدية وظائفهم هم أعضاء قلم النائب العمومي عن الحضرة الخديوية .
مأمورو الضبطيات .
مأمورو ضبطيات الأقسام .
نظار أقلام الضبطيات .
ضباط القره قولات .
مشايخ البلدان .
وغير من ذكر من تعينهم الحكومة بهذه الصفة من موظفيها .

صارت المادة (٧)

حسب الاصل .

﴿ المادة ٥ ﴾

يجوز لكل واحد من المحافظين أو المديرين ان يباشر بنفسه كافة الاعمال اللازمة لثبوت ارتكاب الجناية أو الجنحة أو المخالفة أو يطلب من مأموري الضبطية القضائية اجراء ذلك باعتبار ما يخص كلا منهم .

﴿ المادة ٦ ﴾

لا يجوز لاحد بغير امر من احد أعضاء قلم النائب العمومي أو من قاضي التحقيق ان يدخل في بيت مسكون لم يكن مفتوحا للعامة ولا لخصصا لصناعة أو تجارة يكون عملها تحت ملاحظة الضبطية الا في الاحوال المبينة في القوانين أو في حالة تلبس الجاني بالجناية أو في حالة الاستغاثة أو طلب المساعدة من الداخل أو في حالة الحريق أو الغرق .

صارت المادة (٨) وتمت .

﴿ المادة ٨ ﴾

لا يجوز لاحد بغير امر من احد أعضاء قلم النائب العمومي أو من قاضي التحقيق ان يدخل في بيت مسكون لم يكن مفتوحا للعامة ولا لخصصا لصناعة أو تجارة يكون عملها تحت ملاحظة الضبطية الا في الاحوال المبينة في القوانين أو في حالة تلبس الجاني بالجناية أو في حالة الاستغاثة أو طلب المساعدة من الداخل أو في حالة الحريق أو الغرق .

لا يجوز لاحد ان يدخل في بيت مسكون لم يكن مفتوحا للعامة ولا لخصصا لصناعة أو تجارة يكون عملها تحت ملاحظة الضبطية الا بأمر من احد أعضاء أقلام النيابة العمومية أو قاضي التحقيق عند التحقيق من وجود شبهة قوية او في الاحوال المبينة في القوانين أو في حالة تلبس الجاني بالجناية او في حالة الاستغاثة او طلب المساعدة من الداخل أو في حالة الحريق أو الغرق .

تليت مقدمة الباب الثاني من كل مشروع والمادة ٧ من الاصل والمادة ٩ . من تعديل اللجنة ومشروع القومسيون وتقرر بالأغلبية استحسان المادة (٧) من الاصل الموافق ترتيبها في تعديل اللجنة (٩) وهذه صور المواد الثلاث .

حسب الاصل المقدم من الحكومة

الباب الثاني

في الضبطية القضائية

﴿ المادة ٧ ﴾

يجب على كل من علم في اثناء تأدية وظائفه من موظفي الحكومة او مأموري الضبطية القضائية او مأموري جهات الادارة بوقوع جناية أو جنحة أو مخالفة ان يخبر بذلك قلم النائب العمومي بالمحكمة التي وقعت في دائرتها الجناية أو الجنحة أو المخالفة أو قلم النائب العمومي بالمحكمة التي يمكن ان يوجد في دائرتها من يظن وقوع الجناية أو الجنحة أو المخالفة منه .

حسب تعديل لجنة المجلس

الباب الثاني

في الضبطية القضائية

﴿ المادة ٩ ﴾

حسب الاصل وأن تكون المادة ٩ وتغير منها جملة (من يظن وقوع) ب (من وقعت) .

حسب تعديل لجنة قوميون الحكومة الأخيرة

الباب الثاني

في الضبطية القضائية

﴿ المادة ٩ ﴾

يجب على كل من علم في اثناء تأدية وظائفه من موظفي الحكومة او مأموري الضبطية القضائية او مأموري جهات الادارة بوقوع جناية أو جنحة أو مخالفة ان يخبر بذلك قلم النائب العمومي بالمحكمة التي وقعت في دائرتها الجناية أو الجنحة أو المخالفة أو قلم النائب العمومي التي يمكن ان يوجد في دائرتها من يظن وقوع الجناية أو الجنحة أو المخالفة منه انما على القلم المذكور ان يرسل بعد اتخاذ الاجراءات الاحتياطية الاوراق الى قلم النائب العمومي بالمحكمة التي وقعت في دائرتها احد الأمور المذكورة .

تليت المادة (٨) من الاصل والمادة (١٠) من تعديل اللجنة ومشروع القومسيون وهذه صورها

﴿ المادة ٨ ﴾

وكذلك كل من عاين وقوع جناية تخل بنظام الامنية العمومية ويترتب عليها تلف حياة انسان أو ضرر للملكة يجب عليه أن يخبر بها قلم النائب العمومي عن الحضرة الخديوية .

﴿ المادة ١٠ ﴾

وكذلك كل من عاين وقوع جناية تخل بنظام الامنية العمومية أو يترتب عليها تلف حياة انسان أو ضرر للملكة يجب عليه أن يخبر بها الضبطية القضائية

﴿ المادة ١٠ ﴾

وكذلك كل من عاين وقوع جناية تخل بنظام الراحة العمومية أو ترتب عليها تلف حياة انسان أو ضرر للملكة يجب عليه أن يخبر بها الضبطية القضائية ويجب عليه أيضاً في حالة تلبس الجاني بالجناية أن يحضر الجاني أمام رئيس قلم النائب العمومي أو يسلمه لأحد مأموري الضبطية القضائية أو لأحد أعوانهم بدون احتياج لأمر بضبطه وذلك ان كان ما وقع منه يستوجب القبض عليه احتياطياً .

سعادة حسن حلي باشا — أوافق على المادة ٨ من الاصل

سعادة ابراهيم ادم باشا — أنا أستحسن المادة (١٠) من مشروع القومسيون ويزاد عليها العبارة الآتية (وكان في قدرة من عاينه القبض عليه)

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخذت وتقرر بالأغلبية موافقة مارآه سعادة ابراهيم ادم باشا

تليت المادة ٩ من الاصل التي صارت ١١ في تعديل اللجنة وابقها على أصلها والمادة ١١ من مشروع القومسيون وتقرر بأغلبية الآراء استحسن ابتداء الأصلية التي أقرتها اللجنة وهذه صورها :

﴿ المادة ٩ ﴾

يجب على مأموري الضبطية القضائية أن تقبلوا التبليغات التي ترد اليهم في دائرة وظائفهم بشأن الجنايات والجنح والمخالفات وان يعشوا بها فوراً الى قلم النائب العمومي بالمحكمة التي من خصائصها الحكم في ذلك .

﴿ المادة ١١ ﴾

حسب الأصل

﴿ المادة ١١ ﴾

يجب على مأموري الضبطية القضائية أن يقبلوا التبليغات التي ترد اليهم في دائرة وظائفهم بشأن الجنايات والجنح والمخالفات وان يعشوا بها فوراً الى قلم النائب العمومي بالمحكمة التي من خصائصها الحكم في ذلك .

تليت المادة ١٠ من الاصل التي صارت المادة ١٢ من تعديل اللجنة وأقرتها اللجنة على أصلها وتليت المادة ١٢ من مشروع القومسيون وتقرر بأغلبية الآراء استحسان المادة ١٢ من مشروع القومسيون وهذه صورها

حسب تعديل لجنة قومسيون الحكومة الأخيرة

﴿ المادة ١٢ ﴾

ويجب عليهم وعلى مرؤوسهم ان يحصلوا على جميع الايضاحات ويجروا جميع التحريات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع التي يصير تبليغها اليهم على الوجه المتقدم بيانه أو يعلمون بها بأي كيفية كانت وعليهم أيضاً أن يتخذوا جميع الوسائل التحفظية للتمكن من ثبوت الوقائع الجنائية ويحرروا بجميع ذلك محضراً يرسل الى قلم النائب العمومي مع الاوراق المتعلقة بتلك الوقائع

حسب تعديل لجنة المجلس

﴿ المادة ١٢ ﴾

حسب الأصل

حسب الاصل القديم أولاً من الحكومة

﴿ المادة ١٠ ﴾

ويجب عليهم وعلى مرؤوسهم أن يتحصلوا على جميع الايضاحات ويجروا جميع التحريات اللازمة لاثبات الوقائع التي يصير تبليغها اليهم على الوجه المتقدم بيانه أو يعلمون بها بأي كيفية كانت ويحرروا بجميع ذلك محضراً يبين فيه نوع الوقائع المذكورة وأحوالها والزمان والمكان الذين حصلت فيها والادلة التي تثبت وقوعها من التهم بها ثم يرسل ذلك المحضر الى قلم النائب العمومي مع الاوراق الدالة على الثبوت .

تلى لغاية المادة ٢١ من الأصل و ٢٣ من تعديل اللجنة ومشروع القومسيون وتقرر بأغلبية الآراء استحسان تعديل اللجنة .

﴿ المادة ١٣ ﴾

يجوز أيضاً لمأموري الضبطية القضائية ماعدى أعضاء قلم النائب العمومي اجراء التحقيق بناء على توكيل من قاضيه بشرط ألا يتجاوز الحدود المقررة في ذلك التوكيل .

﴿ المادة ١٣ ﴾

حسب الأصل

﴿ المادة ١١ ﴾

بعد الجاني أنه شوهدمتلبسا بالجناية اذا رؤى حال ارتكاب ما هو مستند اليه سواء كان جناية أو جنحة أو عقب ارتكاب ذلك برهة يسيرة أو اذا تبعه من وقعت عليه الجناية عقب وقوعها منه بزمن قريب أو تبعته العامة مع الصياح أو وجد في ذلك الزمن حاملاً لآلات أو أسلحة أو أمتعة أو أوراق أو أشياء أخر يستدل منها على انه مرتكب لجناية أو مشارك في فعلها .

﴿ المادة ١٤ ﴾

يجوز لأعضاء قلم النائب العمومي وغيرهم من مأموري الضبطية القضائية ان يشرعوا فوراً في اجراء التحقيقات الابتدائية في حالة مشاهدة الجاني متلبساً بالجناية

﴿ المادة ١٥ ﴾

(المادة ١٤)

حسب الأصل

﴿ المادة ١٢ ﴾

اذا وقعت جناية من أحد وشوهدمتلبسا بها وجب على مأموري الضبطية القضائية ان يشعر قلم النائب العمومي فوراً بذلك .

﴿ المادة ١٣ ﴾

﴿ المادة ١٥ ﴾

حسب الأصل

مشاهدة الجاني متلبساً بالجناية هي رؤيته حال ارتكابها أو عقبه برهة يسيرة ويعتبر أيضاً ان الجاني شوهدمتلبساً بالجناية اذا اتبعه من وقعت عليه عقب وقوعها بزمن قريب أو اتبعته العامة مع الصياح أو وجد في ذلك الزمن حاملاً لآلات

ويجب عليه أيضاً في حالة مشاهدة الجاني متلبساً بالجناية ان يثبت حقيقة وجود الجناية وكيفية وقوعها وحالة المحل الذي وقعت فيه ويتخذ الوسائل التحفظية للتمكن من ثبوتها ويسمع شهادة من كان حاضراً ويجوز له ان يستحضر فوراً أي انسان كان للاستدلال منه على الواقعة ومرتكبها

حسب الأصل المقدم أولاً من الحكومة

﴿ المادة ١٤ ﴾

ويجوز له أن يمنع الحاضرين من الخروج من محل الواقعة أو عن التباعد عنه حتى يتم تحرير المحضر .

﴿ المادة ١٥ ﴾

وإذا خالف أحد من الحاضرين أمر المأمور المذكور بعدم الخروج أو التباعد يذكر ذلك في المحضر ويعاقب من وقعت منه المخالفة بدفع غرامة من عشرين غرساً ديوانياً إلى مائة غرس وبالحبس من أربع وعشرين ساعة إلى اسبوع .

﴿ المادة ١٦ ﴾

يجوز لمأمور الضبطية القضائية في حالة مشاهدة الجاني متلبساً بالجناية أن يدخل في منزل ذي الشبهة ويفتش ويجب عليه أن يضبط كل ما يجده في أي محل كان من أسلحة وآلات وغيرها مما يظهر أنه استعمل في ارتكاب الجناية أو الجنحة ويمكن الوصول به إلى كشف الحقيقة .

﴿ المادة ١٧ ﴾

الأشياء التي تضبط توضع في حرز منلق وتربط ويحتم عليها ويكتب على شريط من ورق داخل تحت الختم تاريخ المحضر المحرر بضبط تلك الأشياء وتذكر المادة التي من أجلها حصل الضبط

﴿ المادة ١٨ ﴾

يجوز لمأمور الضبطية القضائية أن يستعين بن يوزم من أهل الخبرة والأدباء وأن يطلب منهم تقريراً عن المواد التي تمكنهم صناعتهم من ايضاحها ويجب على من يستعين به منهم أن يحلف يميناً أمامه على أن يبدى رأيه بحسب ذمته

حسب تعديل لجنة المجلس

﴿ المادة ١٦ ﴾

حسب الأصل

﴿ المادة ١٧ ﴾

وإذا خالف أحد من الحاضرين أمر المأمور المذكور بعدم الخروج أو التباعد يذكر ذلك في المحضر ويعاقب من وقعت منه المخالفة بدفع غرامة من عشرين غرساً ديوانياً إلى مائة غرس أو بالحبس من أربع وعشرين ساعة إلى خمسة أيام

﴿ المادة ١٨ ﴾

بحسب الأصل وإن تكون المادة ١٨ وإن تغير جملة (في أي محل كان) ب (فيه)

﴿ المادة ١٩ ﴾

حسب الأصل ويزاد عليها العبارة الآتية (ويرسل إلى قلم النائب العمومي)

﴿ المادة ٢٠ ﴾

حسب الأصل

حسب تعديل لجنة قوميون الحكومة الأخيرة

أو أسلحة أو أمتعة أو أوراق أو غير ذلك مما يستدل منه على أنه ارتكب الجناية أو شارك في فعلها .

﴿ المادة ١٦ ﴾

يجب على مأمور الضبطية القضائية في هذه الحالة أن يتوجه بلا تأخير إلى محل الواقعة ويحرر ما يلزم من المحاضر ويثبت حقيقة وقوع الجناية وكيفية وقوعها وحالة المحل الذي وقعت ويسمع شهادة من كان حاضراً أو من يمكن الحصول منه على ايضاحات بشأن الواقعة وفاعلها .

﴿ المادة ١٧ ﴾

ويجوز له أن يمنع الحاضرين عن الخروج من محل الواقعة أو عن التباعد عنه حتى يتم تحرير المحضر ويسوغ له أيضاً أن يستحضر في الحال كل من يمكن الحصول منه على ايضاحات بشأن الواقعة .

﴿ المادة ١٨ ﴾

وإذا خالف أحد من الحاضرين أمر المأمور المذكور بعدم الخروج أو التباعد أو امتنع أحد عن دعاهم عن الحضور يذكر ذلك في المحضر .

﴿ المادة ١٩ ﴾

وتحكم محكمة المخالفات على من خالف فيما ذكر بالمادة السابقة بغرامة من عشرين قرشاً ديوانياً إلى مائة قرش وبالحبس من أربع وعشرين ساعة إلى أسبوع ويكون حكمها بذلك بناء على المحضر المسالف ذكره الذي يلزم اعتباره واعتباره حجة بها .

﴿ المادة ٢٠ ﴾

إذا شوهده الجاني متلبساً بالجناية أو وجدت قرائن أحوال تدل على وقوع الجناية منه أو على الشروع في ارتكابها أو على وقوع جنحة سرقة أو نصب أو تعد شديد أو إذا لم يكن للمتهم محل معين معروف بالقطر المصري يجوز لمأمور الضبطية

حسب الأصل المقدم أولا من الحكومة

﴿ المادة ١٩ ﴾

إذا شوهد الجاني متلبساً بفعل من الأفعال التي تستوجب العقاب بالحبس مدة ستة شهور بالأقل ووجدت دلائل قوية على اتهامه جاز للمأمور الضبطية القضائية أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر بعد سماع أقواله ثم يرسله إلى قلم النائب العمومي في المحكمة التي من خصائصها الحكم في ذلك

﴿ المادة ٢٠ ﴾

وإذا لم يكن المتهم حاضراً في الحالة المبينة في المادة السابقة يجوز للمأمور الضبطية القضائية أن يصدر أمراً بضبطه واحضاره أمام قلم النائب العمومي

﴿ المادة ٢١ ﴾

للمأمور الضبطية القضائية في أثناء مباشرتهم الأعمال التي تكون من خصائصهم في حالة مشاهدة الجاني متلبساً بالجناية أو في أثناء اجراء أى عمل آخر بناء على أمر من قلم النائب العمومي أو من قاضي التحقيق أن يستعينوا بالقوة العسكرية مباشرة

حسب تعديل لجنة المجلس

﴿ المادة ٢١ ﴾

إذا شوهد الجاني متلبساً بفعل من الأفعال التي تستوجب العقاب بالحبس مدة ستة شهور بالأقل ووجدت دلائل قوية على اتهامه جاز للمأمور الضبطية القضائية أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر ويتخفظ عليه بعد سماع أقواله ثم يرسله فوراً إلى قلم النائب العمومي في المحكمة التي من خصائصها الحكم في ذلك

﴿ المادة ٢٢ ﴾

حسب الأصل ويزاد عليها (ويذكر ذلك في المحضر)

﴿ المادة ٢٣ ﴾

حسب الأصل

حسب تعديل لجنة قوميون الحكومة الأخيرة

﴿ المادة ٢١ ﴾

القضائية أن يأمر بالقبض على المتهم الذي توجد دلائل قوية على اتهامه وبعد سماع أقواله إن لم يأت بما يبرئه يرسله في ظرف أربع وعشرين ساعة إلى المحكمة التي من خصائصها ذلك ليكون تحت تصرف قلم النائب العمومي والقلم المذكور أن يطلب استجوابه بمعرفة قاضي التحقيق في ظرف أربع وعشرين ساعة أو رفع القضية مباشرة إلى المحكمة في ظرف تلك المدة .

﴿ المادة ٢٢ ﴾

يسلم الأمر بالضبط والاحضار لأي محضر أو لأي مأمور من مأموري الضبط والربط

﴿ المادة ٢٣ ﴾

يجوز للمأمور الضبطية القضائية في حالة مشاهدة الجاني متلبساً بالجناية أن يدخل في منزل المتهم ويفتشه ويجب عليه أن يضبط كل ما يجده في أي محل كان من أسلحة وآلات وغيرها مما يظهر أنه استعمل في ارتكاب الجناية ويمكن الوصول به إلى كشف الحقيقة وعليه أن يحرر محضراً بما يحصل من هذه الاجراءات

ثم ان سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٧

ختم (على شريف)

نمرة ٢٥ امضاء (حسين يسرى)

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة مجلس شورى القوانين في يوم الثلاثاء ٨ صفر سنة ١٣٠٥ (٢٥ أكتوبر سنة ١٨٨٧)

فتحت الجلسة الساعة ٤ والدقيقة ٢٠ تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس ومحضور ٢٢ من حضرات الأعضاء.

تلى محضر الجلسة الماضية وهو محضر يوم ٥ صفر سنة ١٣٠٥ وتصدق عليه

سعادة الرئيس — ان الذى انتهى نظره في الجلسة الماضية من مشروع قانون تحقيق الجنايات كان لناية المادة ٢١ من الأصل والمادة ٢٣ من تعديل لجنة المجلس ومشروع القومسيون الذى شكلته الحكومة لفحص المشروع المذكور فليبدأ الآن بالتلاوة فيما بعد ذلك وأخذ الآراء أولاً بأول عن كل ما يتلى .
تلى من الأصل وتعديل اللجنة من ابتداء الباب الثالث في الدعوى العمومية لناية ٢٨ من الأصل و ٣١ من تعديل اللجنة ومن مشروع القومسيون من المادة ٢٤ لناية المادة ٢٨ وتقرر بالأغلبية .
استحسن ما وضعت اللجنة وهذه صورة ما تلى :

بموجب تعديل قوميون الحكومة الأخير	بموجب تعديل لجنة المجلس	بموجب الأصل المقدم من الحكومة أولاً
	الباب الثالث	الباب الثالث
	في الدعوى العمومية	في الدعوى العمومية.
﴿ المادة ٢٤ ﴾	﴿ المادة ٢٤ ﴾	﴿ المادة ٢٢ ﴾
ويجب عليه أيضاً ان يضبط الأوراق التى توجد بمحل التهم .	بموجب الأصل	يجب على قلم النائب العمومى بمجرد اطلاعه على ما حرره مأمور الضبطية القضائية من المحاضر أو بمجرد وصول التبليغات اليه أو غيرها مما علم به من الأخبار ان يشرع بنفسه فى اجراء ما يلزم من البحث والتحري لاستكشاف الحقيقة أو يكلف أحد مأموري الضبطية القضائية بذلك .
﴿ المادة ٢٥ ﴾	﴿ المادة ٢٥ ﴾	﴿ المادة ٢٣ ﴾
الاشياء التى تضبط توضع فى حوز مغلق وتربط ويحتم عليها ويكتب على شريط من ورق داخل تحت الختم تاريخ المحضر المحرر بضبط تلك الاشياء وتذكر المادة التى حصل لاجلها الضبط .	على أصلها ويزاد عليها « وذلك عند التحقق من وجود دلائل قوية على التهمة »	ويجوز للقلم المذكور ان يدخل فى منزل المتهم بجناية أو جنحة وتفتيشه أو يتدب لذلك أحد مأموري الضبطية القضائية .

بحسب تعديل قوميون الحكومة الأخير

﴿ المادة ٢٦ ﴾

يجوز للأمور الضبطية القضائية ان يستعين بمن يلزم من أهل الخبرة والأطباء وان يطلب منهم تقريراً عن المواد التي تمكنهم صناعتهم من ايضاحها ويجب على من يستعين به منهم ان يخلف يمينا امامه على ان يبدى رأيه بحسب ذمته .

﴿ المادة ٢٧ ﴾

اذا حضر أعضاء قلم النائب العمومي في وقت مباشرة تحقيق صار البدء فيه بمعرفة أحد مأموري الضبطية القضائية في حالة مشاهدة الجاني متلبساً بالجناية فلان يتم أو يأذن للمأمور المذكور باتمامه.

﴿ المادة ٢٨ ﴾

يجوز لكل من أعضاء قلم النائب العمومي في حالة إجراء التحقيق بنفسه ان يكلف أي مأمور من مأموري الضبطية القضائية ببعض الأعمال التي من خصائصه .

بحسب تعديل لجنة المجلس

﴿ المادة ٢٦ ﴾

حسب الأصل

﴿ المادة ٢٧ ﴾

حسب الأصل

صارت المادة ٢٨ وتعديلت بالصورة الآتية

أما في مواد الجرح فيجوز له ان يرفع الدعوى الى محكمة الجرح مباشرة بان يكلف المتهم بالحضور امامها اذا كانت الدعوى صالحة للحكم والا فيحال تحقيقها على قاضي التحقيق .

(صارت المادة ٢٩ وتعديلت بالصورة الآتية)

يجب على قلم النائب العمومي في مواد الجنابات ان يقدم الدعوى الى قاضي التحقيق وبعد صدور أمر القاضي باحالتها على المحكمة فيرفع القلم المذكور اليها الدعوى بواسطة تكليف المتهم بالحضور امامها في المواعيد المقررة .

بحسب الأصل وان تكون المادة ٣٠ ويزاد بعدها مادتان تكون احدهما ٣١ والثانية ٣٢

﴿ المادة ٣١ ﴾

لانتقام الدعوى العمومية في مسائل القذف والسب البناء على طلب من وقع عليه ذلك .

بحسب الأصل المقدم من الحكومة أولاً

﴿ المادة ٢٤ ﴾

اذا كان الفعل الذي وقع بما يستوجب العقاب بالحبس مدة ستة أشهر بالأقل يجوز لقلم النائب العمومي ان يصدر أمراً بالقبض على المتهم الذي توجد دلائل قوية على اتهمه واحضاره امامه .

﴿ المادة ٢٥ ﴾

على قلم النائب العمومي في مواد المخالفات ان يقدم الدعوى مباشرة الى محكمة المخالفات بان يكلف المتهم بالحضور امامه .

﴿ المادة ٢٦ ﴾

وكذلك يجب عليه في مواد الجرح ان يرفع الدعوى الى محكمة الجرح مباشرة بان يكلف لمتهم بالحضور امامها .

﴿ المادة ٢٧ ﴾

وأما في مواد الجنابات فيسوغ لقلم النائب العمومي ان يرفع الدعوى مباشرة الى محكمة الجنابات بواسطة تكليف المتهم بالحضور امامها أو يرفعها الى قاضي التحقيق بحسب ما يرى اليه .

﴿ المادة ٢٨ ﴾

يجوز لمحاكم الاستئناف ان تطلب اقامة الدعوى العمومية على حسب ما هو مقرر في المادة ٦٠ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية .

تليت المادة ٣٢ من تعديل اللجنة وهذه صورتها .

﴿ المادة ٣٢ ﴾

وكذلك لا تقام الدعوى العمومية عما يقع من التأديب من الآباء لابنائهم ومن الاخوات والازواج لبعضهم ومن الاساتذة لتلامذتهم ومن المخدمين في اثناء تأدية وظيفته الانباء على طلب يقدم ممن وقع عليه ذلك .

وهذا فيما اذ لم يترتب على تلك الافعال التأديبية حصول جروح أو اضرار جسيمة

سعادة ابراهيم أدهم باشا — اذا تحسن فالتغير كلمة (الأخوات) ب (الاخوة) لاجل التعميم .
(استحسان باتفاق الآراء)

حضرة ابراهيم افندي القمراوي — اذا وافق فليرد على المادة ما يفيد أن حقوق الشكوى فيما يقع للقاصر تكون محفوظة لوليه أو وصيه .
سعادة سليمان أباطه باشا — الأوفق بقاء المادة حسب وضعها اللجنة مع التغير الذي رآه سعادة ابراهيم أدهم باشا .
سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية رأى سعادة سليمان أباطه باشا

تلى لغاية المواد ٤٧ من الأصل و (٥١) من تعديل اللجنة و ٤٧ من مشروع القومسيون وتقرر بالاتفاق استحسان رأى اللجنة وهذه صورة ما تلى :

بحسب الاصل المقدم من الحكومة أولا

بحسب تعديل لجنة المجلس

بحسب تعديل قومسيون الحكومة الاخير

الباب الرابع

في الدعوى بالحقوق المدنية

﴿ المادة ٢٩ ﴾

بحسب الأصل وان تكون المادة ٣٣

﴿ المادة ٢٩ ﴾

يجوز لكل من ادعى حصول ضرر له بسبب جنائية أو جنحة أو مخالفة ان يرفع دعواه بصفة مدع بحقوق مدنية الى المحكمة المختصة بها بان يكلف خصمه مباشرة بالحضور امامها ويطلب تعويض الضرر .

اذا اقتضى الحال توجه مأموري الضبطية القضائية الى محل الواقعة لاجراء التحقيق في حالة مشاهدة الجاني متلبساً بالجنائية يجب عليهم ان يخبروا قلم النائب العمومي بذلك .

﴿ المادة ٣٠ ﴾

﴿ المادة ٣٤ ﴾

﴿ المادة ٣٠ ﴾

يجب على المدعى بالحقوق المدنية أن يبلغ أوراقه الى قلم النائب العمومي قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل .

للمأموري الضبطية القضائية في أثناء مباشرتهم التحقيق في حالة مشاهدة الجاني متلبساً بالجنائية أو في أثناء اجراء عمل مختص به بناء على توكيل أن يستعينوا بالقوة العسكرية مباشرة .

﴿ المادة ٣١ ﴾

﴿ المادة ٣٥ ﴾

﴿ المادة ٣١ ﴾

اذا كانت الدعوى بالجنائية أو الجنحة أو المخالفة مرفوعة بنا على طلب قلم النائب العمومي فيجوز لمن يدعى حصول ضرر له بسببها ان يقيم نفسه مدعياً بحقوق مدنية امام قاضي التحقيق اذا كانت الدعوى مرفوعة اليه أو امام المحكمة في أي حالة كانت عليها الدعوى حتى تتم المرافعة .

يجب على مأموري الضبطية القضائية أن يرسلوا بلا تأخير محاضر التحقيق التي حرروها وغيرها من الاوراق والاشياء التي ضبطوها في حالة مشاهدة الجاني متلبساً بالجنائية الى قلم النائب العمومي بالمحكمة التي جرى التحقيق أو الضبط في دائرتها وعلى أحد أعضاء القلم المذكور أن يطلع على التحقيق فوراً ويرسل أوراقه الى قاضي التحقيق مع بيان طلباته .

بحسب الاصل.

بحسب الأصل المقدم من الحكومة أولاً

﴿ المادة ٣٢ ﴾

يجب على المدعى بالحقوق المدنية ان يسلم الى قلم كتاب المحكمة مبلغ المصاريف التي صرفت أو ستصرف لغاية صدور الحكم على حسب ما يقدره قاضي التحقيق أو رئيس المحكمة بحسب الاحوال .

﴿ المادة ٣٣ ﴾

يجب عليه أيضاً أن يعين له محلاً في البلدة الكائن فيها مركز المحكمة المختصة بالحكم في دعواه اذا لم يكن مقيماً فيها وان لم يفعل ذلك يعلن ما يلزم اعلانه اليه الى قلم كتاب المحكمة ويكون ذلك صحيحاً .

﴿ المادة ٣٤ ﴾

ويجوز له أن يترك دعواه في أي حالة كانت عليها بشرط أن يدفع الرسوم والمصاريف مع عدم الاخلال بالتعويضات التي يستحقها التهم ان كان لها وجه ومع ذلك يسوغ لقلم النائب العمومي أن يستمر على طلب العقوبة :

﴿ المادة ٣٥ ﴾

اذا رفع أحد طلبه الى محكمة مدنية لا يجوز له أن يرفعه الى محكمة جنائيات بصفته مدعياً بحقوق مدنية .

﴿ المادة ٣٦ ﴾

لا يقبل أحد بصفة مدع بحقوق مدنية أمام محكمة الاستئناف اذا لم يقيم نفسه بهذه الصفة أمام المحكمة الابتدائية .

﴿ المادة ٣٧ ﴾

يكون الاجراء فيما يتعلق بالتضمنيات في الاحوال التي تقضى فيها الشريعة الاسلامية بالدية على حسب الأحكام المقررة في الشريعة المذكورة انما لا تتبع هذه الأحكام الا في حق الأشخاص السارية عليهم .

بحسب تعديل لجنة المجلس

صارت (المادة ٣٦) وتعديلت بالصورة الآتية

يجب على المدعى بالحقوق المدنية ان يسلم الى قلم كتاب المحكمة مبلغ المصاريف النسبية على قيمة المدعى به حسب المقرر بلائحة الرسوم

(المادة ٣٧)

بحسب الأصل

صارت المادة ٣٨ وتعديلت بالصورة الآتية ويجوز له ان يترك دعواه في أي حالة كانت عليها بشرط أن يدفع الرسوم والمصاريف المستحقة عليه لغاية يوم الترك مع عدم الاخلال بالتعويضات التي يستحقها التهم ان كان لها وجه ومع ذلك يسوغ لقلم النائب العمومي ان يستمر على طلب العقوبة ما عدا طلب العقوبة بالاعدام .

(المادة ٣٩)

بحسب الأصل

« المادة ٤٠ »

بحسب الأصل وانما تغير كلمة « الاستئناف » ب « استئنافية »

صارت المادة ٤١ وتعديلت بالصورة الآتية :

يكون الاجراء فيما يتعلق بالديات في الاحوال التي تقضى فيها الشريعة الاسلامية بالدية على حسب الأحكام المقررة في الشريعة الغراء انما لا تتبع هذه الاحكام الا في حق الاشخاص السارية عليهم .

بحسب تعديل قوميون الحكومة الاخير

﴿ المادة ٣٢ ﴾

يجب أيضاً على مأموري الضبط القضائية ان يرسلوا مباشرة في أقرب وقت الى قلم النائب العمومي ما يصل اليهم من التبليغات وما حرروه من محاضر التحقيق ومحاضر التحريات التي صار اجراها بمعرفتهم عن الجنايات والجنح والمخالفات .

﴿ المادة ٣٣ ﴾

ويجوز لكل أحد من أعضاء قلم النائب العمومي بناء على التبليغات المذكورة وغيرها مما علم به من الاخبار أن يقدم المادة المتعلقة بذلك الى قاضي التحقيق ويرسل له الأوراق مع بيان طلباته أو يرفع القضية مباشرة الى المحكمة .

﴿ المادة ٣٤ ﴾

على أعضاء قلم النائب العمومي في مواد المخالفات أن يقدموا الدعوى مباشرة الى محكمة المخالفات بدون تحويل على قاضي التحقيق

(المادة ٣٥)

اذا شهود الجاني متلبساً بالجناية وقبض عليه بسبب فعل يستوجب العقوبة باحدى العقوبات المقررة للجنح أو الجنايات يجوز لقلم النائب العمومي بعد استجوابه ان يستحضره في أقرب جلسة ويسوغ له ابقاؤه في السجن .

﴿ المادة ٣٦ ﴾

يجب على وكلاء النائب العمومي بالمحاكم الابتدائية أن يرسلوا له في كل أسبوع كشفاً ببيان التبليغات التي وصلت اليهم في أثناء الثمانية أيام الماضية وبيان ما صار اجراه في كل قضية .

« المادة ٣٧ »

يجوز للمحاكم الاستئناف ان تطلب اقامة الدعوى الجنائية على حسب ما هو مقرر في المادة ٦٠ من لأئحة ترتيب المحاكم الاهلية .

بحسب تعديل قوميون الحكومة الأخير

الباب الرابع

في الشكاوى وفي المدعى بالحقوق المدنية .

(المادة ٣٨)

الشكاوى التي لا يدعى فيها أربابها بحقوق مدنية تعد من قبيل التبليغات .

(المادة ٣٩)

لا يعتبر المشتكى انه مدع بحقوق مدنية الا اذا صرح بذلك في الشكاوى او في ورقة مقدمة بعدها او اذا طلب في احدهما تعويضا .

(المادة ٤٠)

كل شكوى أو ورقة تتضمن الدعوى من احد بحصول ضرر له ويصرح فيها بأنه مدع بحقوق مدنية يجب ان ترسل الى قلم النائب العمومي .

(المادة ٤١)

يجوز للمدعى بالحقوق المدنية في مواد المخالفات والجنح والجنايات ان يرفع دعواه الى المحكمة المختصة بها مع تكليف خصمه مباشرة بالحضور أمامها بشرط ان يرسل أوراقه الى قلم النائب العمومي قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام .

(المادة ٤٢)

يجب على المدعى بالحقوق المدنية ان يعين له محلا في البلدة الكائن فيها مركز المحكمة المختصة

بحسب تعديل لجنة المجلس

الباب الخامس

في الحبس احتياطاً

(المادة ٤٣)

بحسب الأصل وقطع تعبير لفظة (من) ب (قانوني)

بحسب الاصل وأن تكون المادة ٤٣ ويراد عليها الفقرة الآتية :

ويجب على قلم النائب العمومي في حالة ما اذا صدر الامر باستمرار الحبس ان يقدم أوراق الدعوى للمحكمة او لقاضي التحقيق في مسافة لا تزيد عن ثلاثة ايام ويراعى الترتيب الجديد لأرقام المواد المبينة في صلب المادة (أي تكون ٢١ و ٢٢ و ٢٦) .

(المادة ٤٤)

بحسب الاصل .

صارت المادة ٤٥ وتعدلت بالصورة الآتية .

يجوز لكل من قلم النائب العمومي والمتهم ان يعارض في ظرف اربع وعشرين ساعة في الامر الذي يصدر ويحصل المعارضة بتقريرها في قلم كتاب المحكمة وترفع اليها .

(المادة ٤٦)

بحسب الاصل .

بحسب الاصل المقدم من الحكومة أولا

الباب الخامس

في الحبس احتياطاً

(المادة ٣٨)

لا يجوز حبس احد الا بمقتضى أمر من

(المادة ٣٩)

يجوز لقلم النائب العمومي في الأحوال المبينة في المواد ١٩ و ٢١ و ٢٣ ان يأمر بحبس المتهم تحت طلبه مدة ثمان وأربعين ساعة وبعد انقضاء هذه المدة يأمر بالافراج عنه ما لم يصدر أمر باستمرار الحبس أو بإبطال الامر الاول من رئيس المحكمة أو من القاضي الذي يقوم مقامه في الامور الوقتية أو من قاضي التحقيق اذا كانت الدعوى مرفوعة اليه .

(المادة ٤٠)

يكون صدور الأمر من رئيس المحكمة أو من قاضي التحقيق بناء على طلب قلم النائب العمومي بحضور المتهم ويلزم أن يكون ذلك الامر بالكتابة ويتلى على المتهم .

(المادة ٤١)

يجوز لكل من قلم النائب العمومي والمتهم ان يعارض في ظرف اربع وعشرين ساعة في الامر الذي يصدر وترفع المعارضة الى المحكمة الجنائية وتحصل بتقريرها في قلم كتاب المحكمة

(المادة ٤٢)

إذا حصلت معارضة من قلم النائب العمومي في الامر الصادر بالافراج فيوقف تنفيذه .

(حسب الاصل المقدم من الحكومة أولا)

(بحسب تعديل لجنة المجلس)

(بحسب تعديل قومسيون الحكومة الاخير)

﴿ المادة ٤٣ ﴾

يحكم في المعارضة في أودة المشورة في ظرف ثلاثة ايام بحضور قلم النائب العمومي والمتهم وبعد سماع اقوالهما .

﴿ المادة ٤٧ ﴾

بحسب الاصل .

(المادة ٤٣)

يجوز لكل من ادعى حصول ضرر له من جنائية او جنحة او مخالفة ان يقدم شكواه بهذا الشأن ويقيم نفسه مدعيا بحقوق مدنية في أى حالة كانت عليها الدعوى الجنائية حتى تتم المرافعة امام محكمة الاستئناف .

﴿ المادة ٤٤ ﴾

لا يعمل بمقتضى الأمر الذى يصدر بالحبس من رئيس المحكمة أو من قاضى التحقيق أو من أودة المشورة الامدة ثلاثين يوما ولكن يجوز مجديده بعد ذلك ويكون قابلا للمعارضة كالبيين في المواد السابقة .

﴿ المادة ٤٨ ﴾

بحسب الاصل ويوضع حرف (الى) بعد (الا) .

﴿ المادة ٤٤ ﴾

يجوز للمدعى بالحقوق المدنية ان يترك دعواه في أى حالة كانت عليها بشرط ان يدفع الرسوم مع عدم الاخلال بالتعويضات التى يستحقها المتهم ان كان لها وجه .

﴿ المادة ٤٥ ﴾

يجوز لكل من رئيس المحكمة وقاضى التحقيق ان يسطل الامر بالحبس بالاتفاق مع قلم النائب العمومي .

صارت المادة ٤٩ وتمدلت بالصورة الآتية .

يجوز لكل من رئيس المحكمة وقاضى التحقيق ان يسطل الامر بالحبس بعد سماع اقوال قلم النائب العمومي .

الباب الخامس

في التحقيق وقاضيه .

﴿ المادة ٤٥ ﴾

قضاة التحقيق بدائرة كل محكمة يتعينون من قضاتها بذكرينو خديوى .

﴿ المادة ٤٦ ﴾

يجوز لقاضى التحقيق في حالة مشاهدة الجانى متلبسا بالجناية ان يحرر من تلقاء نفسه جميع الاعمال التى تكون من خصائص مأمورى الضبطية القضائية في مثل تلك الحالة .

﴿ المادة ٤٦ ﴾

اذا أفرج عن المتهم ثم ظهرت دلائل جديدة يجوز اصدار امر بجلبه ثانيا بمراجعة المادة ٤٠ والمواد التالية لها .

﴿ صارت المادة ٥٠ ﴾

حسب الاصل ويراعى في ترتيب المادة الموجودة في صلب المادة أى تكون ٤٤ .

﴿ المادة ٤٧ ﴾

ويجب عليه في الحالة المذكورة ان يخبر رئيس اقليم النائب العمومي عن شروعه في التحقيق أو عند تنقله الى محل الواقعة اللازم تحقيقها .

﴿ المادة ٥١ ﴾

بحسب الاصل .

﴿ المادة ٤٧ ﴾

اذا حبس المتهم بمقتضى امر ثم كلفه قلم النائب العمومي بالحضور امام المحكمة الجنائية في يوم معين او إحالة قاضى التحقيق على تلك المحكمة بمقتضى أمر منه فلا يجوز الافراج عنه قبل الحكم في الدعوى الا اذا حكمت المحكمة بذلك .

تليت مقدمة الباب السادس والمواد ٤٨ من الاصل و ٥٢ من تعديل اللجنة و ٤٨ من مشروع القومسيون وهذه صورها :

بموجب الاصل المقدم من الحكومة أولا

بموجب تعديل لجنة المجلس

بموجب لجنة قوميون الحكومة الاخير

الباب السادس

في قاضي التحقيق

﴿ المادة ٤٨ ﴾

تحال القضايا على قاضي التحقيق بمعرفة قلم النائب العمومي أو المحكمة الجنائية ولا يجوز له اجراء التحقيق من تلقاء نفسه .

الباب السادس

في قاضي التحقيق

تقرر ان تكون المادة ٥٢ وتعديلت بالصورة الآتية :

تحال القضايا على قاضي التحقيق بمعرفة قلم النائب العمومي أو المحكمة ولا يجوز له اجراء التحقيق من تلقاء نفسه الا في حالة مشاهدة الجاني متلبسا بالجناية ويجب عليه في هذه الحالة ان يجبر قلم النائب العمومي .

﴿ المادة ٤٨ ﴾

اذا ابتداء أحد أعضاء قلم النائب العمومي أو غيره من مأموري الضبطية القضائية في اجراءات التحقيق وتراءى لقاضي التحقيق عدم استيفاء بعضها كان له الحق في اعادته ما لم يكن مستوفيا منها .

سعادة ابراهيم ادم باشا — انا استحسن المادة التي وضعتها اللجنة فقط يزداد في آخرها كلمة (فورا) (استحسن بالاتفاق) :

تلى لفاية المواد ٦٤ من الاصل و ٧١ من تعديل اللجنة و ٦٧ من مشروع القومسيون وتقرر بالاتفاق استحسن ما وضعت اللجنة وهذه صورة ما تلى .

﴿ المادة ٤٩ ﴾

يكون قاضي التحقيق منوطا بادارة التحقيق واجراءاته .

(المادة ٥٣)

بموجب الاصل .

﴿ المادة ٤٩ ﴾

لا يجوز لقاضي التحقيق ان يشرع في اجراءاته من تلقاء نفسه الا في حالة مشاهدة الجاني متلبسا بالجناية انما له مباشرة اجراءات التحقيق واتمامها متى رفعت له المسألة بالأوجه المعتبرة قانونا .

(المادة ٥٠)

يجوز للمتهم في كل الاحوال أن يرفع لقاضي التحقيق قبل استجوابه مسألة عدم اختصاصه بالدعوى أو عدم جواز سماعها بناء على أن الفعل المسند اليه لم يكن مستوجبا للعقوبة على حسب القانون .

(المادة ٥١)

على قاضي التحقيق أن يحكم في ظرف أربع وعشرين ساعة في تلك المسائل الفرعية بعد تقديم أقوال أحد أعضاء قلم النائب العمومي فيها بالكتابة وبمسمع أقوال المدعى بالحقوق المدنية

(المادة ٥٢)

اذا طلبت محكمة الاستئناف اقامة دعوى عمومية فيقوم بإداء وظائف قاضي التحقيق من تعينه لذلك من أعضاءها .

بموجب الاصل وأن تكون المادة ٥٤ ويزاد بعدها ثلاث مواد تكون احداها ٥٥ والثانية ٥٦ والثالثة ٥٧

﴿ المادة ٥٥ ﴾

يجوز للمتهم في كل الاحوال أن يرفع لقاضي التحقيق قبل استجوابه مسألة عدم اختصاصه بالدعوى وعدم جواز سماعها بناء على أن الفعل المسند اليه لم يكن مستوجبا للعقوبة على حسب القانون

﴿ المادة ٥٦ ﴾

على قاضي التحقيق أن يحكم في ظرف أربع وعشرين ساعة في تلك المسائل الفرعية بعد سماع أقوال قلم النائب العمومي فيها بالكتابة وبمسمع أقوال المدعى بالحقوق المدنية

بحسب الاصل المقدم من الحكومة أولا

بحسب لجنة المجلس

بحسب تعديل قوميون الحكومة الاخير

ويجوز لمن تعينه محكمة الاستئناف من
أعضائها لهذا الغرض أن ينتدب لاجراءات
التحقيق أحد قضاة المحكمة الابتدائية التي يلزم
استيفاء تلك الاجراءات في دائرتها.

الباب السادس
في الأدلة والبراهين

(المادة ٥٣)

يستصحب قاضي التحقيق في جميع اجراءاته
كاتباً يحضيه معه المحاضر ويحفظ الأوراق
والاوامر .

الفصل الاول

في الأدلة المحسوسة

(المادة ٥٤)

بحسب الاصل المذكور فقط كلمة (الذي)
تغيرت ب (التي)

(المادة ٥٥)

بحسب الاصل

(المادة ٥٦)

بحسب الاصل

(المادة ٥٧)

بحسب الاصل

(المادة ٥٧)

يجوز المعارضة من جميع الخصام في الأمر
الذي يصدر من قاضي التحقيق بالحكم في المسائل
الفرعية المذكورة بشرط تقديمها في ظرف ثلاثة
أيام من وقت إعلان الأمر المذكور وتحصل
المعارضة بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة
وترفع بناء على طلب قلم النائب العمومي الى
المحكمة حال انعقادها بهيئة أودة المشورة ولا
يستأنف الحكم الذي يصدر من تلك المحكمة
وتقديم المعارضة يوقف الاستجواب دون غيره
من الاجراءات المتعلقة بالتحقيق .

حسب أصله

بحسب الاصل

(المادة ٥٨)

(المادة ٥٩)

بحسب الاصل

(المادة ٦٠)

بحسب الاصل

(المادة ٦١)

بحسب الاصل

المصل الاول

في الأدلة المحسوسة

(المادة ٥١)

يجب على قاضي التحقيق أن يثبت حالة
الشيء أو الانسان الذي وقعت عليه الجناية وان
يجمع كافة الأدلة المحسوسة التي بها يمكن الوصول
الى معرفة الجاني ومعرفة درجة الجناية.

(المادة ٥٢)

إذا استلزم اثبات الحالة الاستعانة بطبيب أو
أحد من أهل الفن فيجب على قاضي التحقيق
الحضور وقت العمل وملاحظته .

(المادة ٥٣)

إذا اقتضى الحال اجراء التحري أو اثبات
الحالة بدون حضور قاضي التحقيق لسبب ضرورة
بعض أعمال تحضيرية أو تجارب متكررة أو بأي
سبب آخر فيجب على القاضي المذكور أن يصدر
مراً بذلك يذكر فيه الاسباب وتبين أنواع
اثبات الحالة وأنواع التحقيق مع تعيين ما يراد
أثبات حالته أو تحقيقه .

(المادة ٥٤)

يجب على الأطباء ورجال الفن ان يحلفوا
يميناً أمام قاضي التحقيق على ابداء رأيهم بحسب
الذمة ويقدموا تقريراً بالكتابة توضع عليه امضاؤهم
ويرفق بأوراق التحقيق لاعتباره على حسب
الاقتضاء

بحسب الأصل المقدم من الحكومة أولا

﴿ المادة ٥٥ ﴾

يجب على قاضي التحقيق أن يجمع كافة البراهين التي تثبت أن الأشياء والأوراق والكتابات المتعلقة بالواقعة الجنائية هي بعينها ويسوغ له أيضا أن ينتقل إلى منزل ذي الشبهة سواء طلب منه ذلك أو من تلقاء نفسه ليفتش فيه على الأوراق وعلى جميع ما يرى حصول فائدة منه لظهور الحقيقة

﴿ المادة ٥٦ ﴾

ويسوغ أيضا لقاضي التحقيق أن ينتقل إلى الأماكن الأخرى التي يغلب على ظنه إخفاء شيء فيها مما ذكر في المادة السابقة

﴿ المادة ٥٧ ﴾

يجوز لقاضي التحقيق أن يضبط في مصلحة البوسطة كافة الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات وأن يضبط في مصلحة التلغرافات كافة التلغرافات التي يرى حصول فائدة منها في ظهور الحقيقة ويكون ذلك بناء على أمر مشتمل على الأسباب المبني عليها ولقلم النائب العمومي الحق في إجراء ما ذكر في حالة مشاهدة الجاني متلبسا بالجناية

﴿ المادة ٥٨ ﴾

إذا لزم إجراء التفتيش في جهة خارجة عن المدينة المقيمة بها المحكمة من الجهات الداخلة في دائرة اختصاصها يجوز لقاضي التحقيق أن يكلف أحد مأموري الضبطية القضائية بإجراء التفتيش والأعمال المذكورة في مادتي ٥٥ و ٥٦ أما إذا كانت الجهة المقضى إجراء التفتيش فيها خارجة عن دائرة اختصاص تلك المحكمة فللقاضي التحقيق أن يطلب من قاضي التحقيق بالمحكمة الكائن في دائرتها الجهة المذكورة أن يباشر الأعمال المتقدمة ذكرها ويسوغ لهذا القاضي إذا اقتضى الحال ذلك أن ينتدب لإجراء التفتيش أحد مأموري الضبطية القضائية

بحسب تعديل لجنة المجلس

﴿ المادة ٦٢ ﴾

بحسب الأصل وتستبدل جملة (ذي الشبهة) ب (التهم)

﴿ المادة ٦٣ ﴾

بحسب الأصل وتستبدل عبارة (يغلب على ظنه) ب (يتحقق)

﴿ المادة ٦٤ ﴾

يجوز لقاضي التحقيق أن يضبط في مصلحة البوسطة كافة الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات وأن يضبط في مصلحة التلغرافات كافة التلغرافات التي تكون متعلقة بالجناية القائمة بخصوصها الدعوى ويرى حصول فائدة منها في ظهور الحقيقة ويكون ذلك بناء على أمر مشتمل على الأسباب المبني عليها ولقلم النائب العمومي الحق في إجراء ما ذكر في حالة مشاهدة الجاني متلبسا بالجناية

﴿ المادة ٦٥ ﴾

بحسب الأصل ويراعي ترتيب أرقام المواد المذكورة بالمادة حسب التعديل أي يجعل ٦٢ و ٦٣

بحسب تعديل قوميون الحكومة الأخير

(المادة ٥٨)

بحسب تعديل لجنة المجلس

﴿ المادة ٥٩ ﴾

بحسب الأصل

﴿ المادة ٦٠ ﴾

يجوز لقاضي التحقيق أن يضبط في مصلحة البوسطة كافة الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات وأن يضبط في مصلحة التلغرافات كافة التلغرافات التي يرى حصول فائدة منها لظهور الحقيقة ويكون ذلك بناء على أمر مشتمل على الأسباب المبني عليها ولا أعضاء قلم النائب العمومي الحق في إجراء ما ذكر في حالة مشاهدة الجاني متلبسا بالجناية

﴿ المادة ٦١ ﴾

بحسب الأصل ووضع بدل كلمة (اختصاصها) ب (اختصاص المحكمة المذكورة)

بحسب الاصل المتقدم من الحكومة أولاً

﴿ المادة ٥٩ ﴾

الاحوال المقررة في قانون المرافعات في المواد المدنية بشأن تحقيق عين الأوراق التي تحصل عليها المضاهاة في مواد التزوير والاقرار بصحتها تتبع أيضاً في التحقيقات الجنائية.

الفصل الثاني

في الاثبات بالبينة

﴿ المادة ٦٠ ﴾

يجوز لقاضي التحقيق ان يسمع شهادة من يرى لزوم سماع شهادته من الشهود على الوقائع التي تثبت ارتكاب الجناية واحوالها واسنادها للمتهم وبراءة ساحته منها أو يتوصل بها الى اثبات ذلك .

﴿ المادة ٦١ ﴾

تكليف الشهود بالحضور امام قاضي التحقيق يكون على يد محضر أو على يد أحد مأموري الضبط والربط بناء على أمر يصدر من قاضي التحقيق

ويجوز للقاضي المذكور في كل الاحوال أن يسمع شهادة من يحضر له باختياره بدون سبق تكليفه بالحضور .

﴿ المادة ٦٢ ﴾

تسمع شهادة كل واحد من الشهود على اقراده بغير حضور الباقي انما يجوز مواجهة بعضهم ببعض الآخر بعد ذلك .

ويكون سماع الشهادة على وجه العموم في جلسة علانية ومع ذلك لقاضي التحقيق أن يأمر بسماعها في جلسة سرية مراعاة لاحقاق الحق أو للاداب أو لظهور الحقيقة .

بحسب تعديل لجنة المجلس

﴿ المادة ٦٦ ﴾

حسب الأصل

صارت المادة ٦٧ وتعديلت بالصورة الآتية :

على قاضي التحقيق ان يسمع كل شهادة على الوقائع سواء كانت تثبت ارتكاب الجناية واحوالها واسنادها للمتهم أو براءة ساحته منها أو يتوصل بها الى ظهور الحقيقة ويجب على ذلك القاضي ان يسمع شهادة كل شاهد طلب أحد اعضاء قلم النيابة أو المتهم أو المدعى بالحقوق المدنية حضوره .

﴿ المادة ٦٨ ﴾

بحسب الاصل ويزاد بآخرها الجملة الآتية :
وتعتبر هذه الشهادة على سبيل التنوير

صارت المادة ٦٩ وتعديلت بالصورة الآتية :

الفقرة الأولى حسب الأصل و الفقرة الثانية تعدلت

ويكون سماع الشهادة على وجه العموم في جلسة علانية ومع ذلك يجوز لقاضي التحقيق أن يأمر بسماعها في جلسة سرية مراعاة للاداب أو لظهور الحقيقة وفي كل الاحوال يكون سماع الشهادة بحضور الاخصام والا فتكون لاغية ويجوز للقاضي أن يحلف الشهود بانهم صادقون في شهادتهم اذا طلب للشهود عليه ذلك شورأى القاضي لزوما له .

بحسب تعديل قوميون الحكومة الأخير

﴿ المادة ٦٢ ﴾

الاصول المقررة في قانون المرافعات الخ حسب الاصل .

الفصل الثاني

في الاثبات بالبينة

﴿ المادة ٦٣ ﴾

يجوز لقاضي التحقيق أن يسمع شهادة من يرى لزوم سماع شهادته من الشهود على الوقائع التي تثبت ارتكاب الجناية واحوالها واسنادها للمتهم أو براءة ساحته منها أو يتوصل بها الى اثبات ذلك

﴿ المادة ٦٤ ﴾

الشهود الذين يرى لقاضي التحقيق من تلقاء نفسه لزوم شهادتهم يكلفون بالحضور أمامه على يد محضر أو أحد رجال الضبطية القضائية بناء على أمر يصدر منه

ويجوز للقاضي المذكور في كل الاحوال ان يسمع شهادة من يحضر له باختياره بدون سبق تكليف بالحضور

﴿ المادة ٦٥ ﴾

يجب على قاضي التحقيق ان يسمع شهادة كل شاهد طلب أحد اعضاء قلم النائب العمومي مباشرة حضوره وان يأمر بطلب حضور كل شاهد طلب المتهم اشهادته ثم يسمع شهادته ويجب عليه أيضاً ان يسمع شهادة الشهود الذين يكلفهم بالحضور المدعى بالحقوق المدنية

(بحسب الأصل المقدم من الحكومة أولا)

(المادة ٦٣)

يجب على الشهود أن يحلفوا عينا على أنهم يشهدون بالحق ولا يقولون غيره .
ويجب على قاضي التحقيق أن يطلب من كل واحد منهم أن يبين اسمه ولقبه وسنه وصنفته ومحل سكنه ويسأله عما إذا كان خادماً أو قريباً أو صهرأ لأحد الاخصام .

(المادة ٦٤)

ويجوز لقاضي التحقيق أن يسمع بدون حلف يمين من لم يبلغ سنه أربع عشرة سنة من الشهود أو من يصح تجريده منهم بمقتضى ما هو مقرر في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية .

(بحسب تعديل لجنة المجلس)

(صارت المادة ٧٠ وتعديلت بالصورة الآتية)

يجب على قاضي التحقيق أن يطلب من كل واحد من الشهود أن يبين اسمه ولقبه وسنه وصنفته ومحل سكنه ويسأله عما إذا كان خادماً أو قريباً أو صهرأ لأحد الاخصام .
لا تقبل شهادات الآباء والاجداد والأمهات والجدات لأولادهم وأحفادهم وبالعكس ولا شهادة أحد الزوجين للآخر ولا شهادة الخادم لمخدومه ولا شهادة من يكون بينه وبين الشهود عليه عداوة ظاهرة ولا شهادة الوكيل للموكل ولا الوصي لليتيم ولا شهادة المشهورين بالكذب ولا من اعتاد على فعل ما يخجل بالناموس والرومة .

(صارت المادة ٧١ وتعديلت بالصورة الآتية)

ويجوز لقاضي التحقيق أن يسمع أقوال من لم يبلغ سنه أربع عشرة سنة من الشهود ولا تعتبر الا على سبيل التتوير .

(بحسب تعديل قوميون الحكومة الاخير)

(المادة ٦٦)

ومع ذلك اذا كلف مباشرة أحد أعضاء قلم النائب العمومي أو المدعي بالحقوق المدنية الشهود بالحضور فتعين اليوم لسماح شهادتهم يكون بمعرفة قاضي التحقيق انما يجب على القاضي المذكور في كل الاحوال ان يتسرع في سماع شهادة الشهود وفي التحقيق في أقرب وقت على قدر الامكان ولا يسوغ له أن يؤخر سماع شهادة الشهود الى ميعاد يتجاوز ثمانية أيام .

(المادة ٦٧)

تسمع شهادة كل واحد من الشهود على انفراده بغير حضور الباقي انما تجوز مواجبة بعضهم البعض الاخر بعد ذلك .
ويكون سماع الشهادة على وجه العموم في جلسة علانية ومع ذلك يجوز لقاضي التحقيق أن يأمر بسماعها في جلسة سرية .

سعادة الرئيس — وردت تذاكر من بعض حضرات الاعضاء فلتتل لعلم الهيئة بها .

تليت التذكرة الواردة من حضرة عبدالرحيم بك حمادى بتاريخ ٢١ أكتوبر سنة ١٨٨٧ وهذه صورتها .

ورد تلغراف سعادتك المورخ ٢٠ الجارى سنة ٨٧ التطلب سرعة حضورنا به وحيث أنه لعدم حصولي على صحتي بهذا التاريخ بالنسبة لمرض الحى الخاص بنا فلا يمكننى الحضور بهذا التاريخ ولا خطر سعادتك لزوم تحريره أفندم .

تليت التذكرة الواردة من حضرة السيد عبد الباقي أفندى البكرى بتاريخ ٧ صفر سنة ١٣٠٥ وهذه صورتها .

أفندم وردت تذكرة سعادتك لأجل حضورنا يوم تاريخه الى المجلس حيث سيعقد وحيث أن يوم تاريخه حصل لنا عيا يمنعا عن الحضور وبمنعه تعالى نحضر عند تمام الشفاء أفندم .

ثم أن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٧ .

(نمر ٢٦) امضاء (حسين يسرى) (ختم علي شريف)

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاحد ١٣ صفر سنة ١٣٠٥ (٣٠ أكتوبر سنة ١٨٨٧)

فتحت الجلسة الساعة ٣ والدقيقة ١٥ تحت رئاسة سعادة علي شريف باشا رئيس المجلس وبحضور ٢٢ من حضرات الأعضاء .
تلى محضر الجلسة الماضية وتصدق عليه .

سماعة الرئيس — أن الذى تم نظره من مشروع تعديل قانون تحقيق الجنايات فى الجلسة الماضية كان لغاية المادة (٦٤) من أصل المشروع التى صارت فى تعديل اللجنة المادة (٧١) ولغاية المادة (٦٧) من المشروع الذى وضعه قومسيون الحكومة وذن فليت ما بعد ذلك .
تليت مادتا ٦٥ و ٦٦ من الاصل وتعديل اللجنة فيها وتلي مادتا ٦٨ و ٦٩ من مشروع القومسيون وتقرر بأغلبية الآراء استحسان ما وضعته اللجنة وهذه الصور .

(الاصل)	(تعديل اللجنة)	(ما وضعه القومسيون)
(المادة ٦٥)	صارت (٧٢) معدلة	(المادة ٦٨)
يجوز لكل من أعضاء قلم النائب العمومى والمتهم والمدعى بالحقوق المدنية أن يحضر فى الجلسة ويوجه الى الشهود بواسطة قاضى التحقيق الاسئلة التى يرى له لزوم توجيهها اليهم .	يجوز لكل من التهم والمدعى بالحقوق المدنية أو وكيلهما أن يوجه الى الشهود فى الجلسة الاسئلة التى يرى لزوم توجيهها اليهم ويكون ذلك بواسطة قاضى التحقيق ويمطى هذا الحق أيضاً لقلم النائب العمومى .	يجب على قاضى التحقيق أن يطلب من كل واحد من الشهود أن يبين اسمه ولقبه وسنه وصنعتة وعمل سكنه ونسبته للمتهم والمدعى بالحقوق المدنية .
(المادة ٦٦)	(بحسب الاصل وأن تكون ٧٣) ويزاد عليها الجملة الآتية ويجب عليه أن يسمع الشهادة فى الميعاد الذى حدده لذلك .	(المادة ٦٩) يحضر المتهم فى الجلسة ويجوز له أن يوجه الى الشهود الاسئلة التى يرى له لزوم توجيهها اليهم سواء كان بنفسه أو بواسطة المدافع عنه ويحضر فى الجلسة أيضاً أحد أعضاء قلم النائب العمومى والمدعى بالحقوق المدنية .

تليت المادة (٦٧) من الاصل التى قررت اللجنة حذفها وتليت المادة (٧٠) من مشروع القومسيون وهذه الصور .

(المادة ٦٧)	(حذفت)	(المادة ٧٠)
يجوز لقاضى التحقيق أن يأمر بسماع شهادة شهود يغير حضور المتهم والمدعى بالحقوق المدنية اذا تراءى لزوما لذلك لظهور الحقيقة .		يجوز لقاضى التحقيق أن يسمع شهادة شهود يغير حضور المتهم ولا أحد من أعضاء قلم النائب العمومى ولا المدعى بالحقوق المدنية اذ رأى لزوما

الاصل	تعديل اللجنة	ما وضعه القومسيون
		لذلك انما تعتبر الشهادات التي تسمع على هذا الوجه أنها على سبيل الاستدلال فقط ولا تتلى في اثناء المرافعة الا بعد سماع شهادة الشهود في الجلسة العلانية انما على قاضي التحقيق أن يثبت في محضره الاسباب التي دعت له لسماع الشهادة في غيبة الخصام .

سعادة حسن حلمي باشا — اذا تحسن لدى الهيئة فلتؤخذ المادة (٧٠) من مشروع القومسيون بدل المادة ٦٧ التي حذفها اللجنة .

حضرة ابراهيم سعيد بك — شهادة الشهود بالصورة المذكورة بالمادة فيه اجحاف بحق المتهم ولا يوافق وضع تلك المادة في القانون .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فتقرر بالأغلبية رأي حضرة ابراهيم سعيد بك .

تلى لفاية المادة (٧٣) أصلاً التي صارت (٨٠) في التعديل ولغاية (٧٧) من مشروع القومسيون وتقرر بأغلبية الآراء استحسان تعديل اللجنة وهذه بصور ما تلى .

(المادة ٦٨)	استبدلت بالمادتين الآتيتين تكون احدهما (٧٤) والثانية (٧٥) (المادة ٧٤)	(المادة ٧١)
يكتب الكاتب المعين مع قاضي التحقيق في محضر التحقيق شهادة الشهود بغير محشير بين السطور ويضع كل من القاضي والكاتب امضاءه عليها وكذلك الشاهد بعد تلاوته عليه واقاراره بانه مصر عليها فان امتنع عن وضع امضاءه أو لم يمكنه وضعه يذكر ذلك في الشهادة وفي كل الاحوال يضع كل من القاضي والكاتب امضاءه على كل صحيفة منها	يكتب الكاتب المعين مع قاضي التحقيق أجوبة الشهود وشهاداتهم بغير محشير بين السطور وان حصل شطب أو تخريج فيصدق عليه القاضي والكاتب والشهود ويضع على جميع ذلك كل منهم امضاءه والا فلا يعتبر ولا يعمل به	يكتب الكاتب المعين مع قاضي التحقيق أجوبة الشهود وشهاداتهم بغير محشير بين السطور وان حصل شطب أو تخريج فيصدق الكاتب والقاضي والشهود ويضع على جميع ذلك كل منهم امضاءه والا فلا يعتبر ولا يعمل به .
(المادة ٦٩)	(المادة ٧٥)	(المادة ٧٢)
اذا كان الشاهد مريضاً أو له مانع عن الحضور يجوز لقاضي التحقيق أن يتوجه الى عمله ليسمع شهادته .	يضع كل من القاضي والكاتب امضاءه على الشهادة وكذلك الشاهد بعد تلاوته عليه واقاراره بانه مصر عليها فان امتنع عن وضع امضاءه أو لم يمكنه وضعه يذكر ذلك في الشهادة وفي كل الاحوال يضع كل من القاضي والكاتب امضاءه على كل صحيفة منها .	يضع كل من القاضي والكاتب امضاءه على الشهادة وكذلك الشاهد بعد تلاوته عليه واقاراره بانه مصر عليها فان امتنع عن وضع امضاءه أو لم يمكنه وضعه يذكر ذلك في الشهادة وفي كل الاحوال يضع كل من القاضي والكاتب امضاءه على كل صحيفة منها
(المادة ٧٠)	بحسب الاصل وان تكون المادة (٧٦)	(المادة ٧٣)
		يجب على كل من دعى للحضور أمام قاضي التحقيق لتأدية شهادة أن يحضر بناء على الطلب المجرى اليه والا يصدر القاضي المذكور بعد سماع

(أصل المشروع)

﴿ المادة ٧٠ ﴾ .

وإذا كان الشاهد مقياً خارج دائرة اختصاص المحكمة جاز لقاضي التحقيق ان يوكل في سماع الشهادة قاضي التحقيق بالمحكمة للقيم بدائلها الشاهد المذكور .

﴿ المادة ٧١ ﴾

فإذا كان الشاهد مقياً في دائرة اختصاص المحكمة ولكن في جهة بعيدة عن مركزها جاز لقاضي التحقيق ان ينتدب أحد مأموري الضبطية القضائية لسماع شهادته .

﴿ المادة ٧٢ ﴾

ويجوز لقاضي التحقيق في كل الاحوال ان يكلف أحد المأمورين المذكورين بالاستعلام عن حقيقة الواقعة واجراء ما يلزم من البحث والتفتيش لظهور الحقيقة .

(تعديل اللجنة)

بحسب الاصل وان تكون المادة (٧٧)

بحسب الاصل وان تكون المادة (٨٨)

بحسب الاصل وان تكون المادة (٧٩)

(ما وضعه القومسيون)

قوال أحد أعضاء قلم النائب العمومي حكماً انتهائياً لا يستأنف بإلزامه بدفع غرامة قدرها مائة قرش ويكلف بالحضور ثانياً بمصاريف من طرفه فإن تأخر عن الحضور في المرة الثانية يحكم عليه بغرامة من مائتي قرش الى اربعمائة قرش ديواني ويجوز اصدار امر بضبطه أو احضاره .

﴿ المادة ٧٤ ﴾

الشاهد الذي تأخر عن الحضور أولاً وحكم عليه بالغرامة تجوز اقالته منها بعد سماع أقوال أحد أعضاء قلم النائب العمومي اذا حضر بعد تكليفه مرة ثانية وأبدي لقاضي التحقيق اعتذاراً مقبولة

﴿ المادة ٧٥ ﴾

اذا حضر من دعى للشهادة وامتنع عن المجاورة عن الاسئلة التي وجهها اليه قاضي التحقيق يحكم عليه في كل الاحوال بغرامة من مائة قرش ديواني الى أربعة آلاف قرش ويجوز الحكم عليه أيضاً بالحبس من ثمانية أيام الى خمسة عشر يوماً اذا كانت المادة المستشهد فيها من الجنح وأما اذا كانت من الجنايات فتكون مدة الحبس من خمسة عشر يوماً الى شهرين ويكون الحكم بهذه العقوبات من محكمة الجنح بناء على طلب أحد أعضاء قلم النائب العمومي انما لا يحكم بها على الأشخاص المفاين من تأدية الشهادة في الاحوال المبينة في المواد ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ من قانون المرافعات .

﴿ المادة ٧٦ ﴾

اذا كان الشاهد مريضاً اوله مانع عن الحضور يجب على قاضي التحقيق ان يتوجه الى محله لسمع شهادته ونحجب بذلك قلم النائب العمومي والمادعي بالحقوق المدنية والمنهم ويكون لهم الحق في الحضور بأنفسهم عند سماع شهادة الشاهد المذكور أو بواسطة وكلاء عنهم ولهم ايضاً ان يوجهوا اليه الاسئلة التي يرى لهم لزوم توجيهها اليه كما ذكر في المواد السابقة انما لقاضي التحقيق الاجراء بموجب الحق الذي له بمقتضى المادة ٧٦ من هذا القانون .

(اصل المشروع)	(تعديل اللجنة)	(ماوضعه القومسيون)
﴿ المادة ٧٣ ﴾ يسأل المتهم وتكتب اجوبته في محضر التحقيق بالكيفية المبينة في المادة ٦٨	بحسب الاصل وان تكون المادة «٨٠» ويراعى ترتيب المادة ٦٨ المذكورة فيها بأن يجعل ٧٤ و ٧٥	﴿ المادة ٧٧ ﴾ اذا كان الشاهد مقياً خارج دائرة اختصاص المحكمة يجوز لقاضي التحقيق في الحالة المبينة في المادة السابقة وفي غيرها من الاحوال ان يوكل في سماع الشهادة قاضي التحقيق بالمحكمة المقيم بدأرتها الشاهد المذكور .

تليت المادة (٧٤) أصلاً وتعديلاً للوافق (٨١) والمادة (٧٨) من مشروع القومسيون وهذه الصور

﴿ المادة ٧٤ ﴾ اذا كلف أحد الشهود بالحضور بالطرق المقررة وتختلف عنه يحكم عليه بدفع غرامة مائة قرش وقرش واذا كلف مرة ثانية بناء على أمر قاضي التحقيق وتأخر يحكم عليه بغرامة من مائتي قرش الى ألف قرش ديوانى أو بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام ويجوز بعد ذلك ضبطه واحضاره .	صارت المادة ٨١ وتمدلت بالصورة الآتية : اذا كلف أحد الشهود بالحضور بالطرق المقررة وتختلف عنه بغير عذر فيجبر على الحضور .	﴿ المادة ٧٨ ﴾ فاذا كان الشاهد مقياً بدائرة المحكمة ولكن في جهة بعيدة عن مركزها يجوز لقاضي التحقيق في كل الاحوال ان ينتدب احد مأموري الضبطية القضائية لسماع شهادته متى رأى ان الاحوال تسمح بذلك .
--	--	---

حضرة احمد عبد الغفار بك — رأيي أن الشاهد اذا لم يحضر بناء على تكليفه بالحضور في أول مرة فيكلف به ثانياً واذا تأخر بعد ذلك بغير عذر فيجبر على الحضور ولا يكون له حق في طلب المصاريف .

سعادة حسن حلى باشا — الأوفق أن الشاهد يكلف بالحضور مرتين فان لم يحضر يصير طلبه بمعرفة الحكومة .

سعادة رؤوف باشا — بقاء المادة حسب تعديل اللجنة هو الأنسب .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية أوفقية تعديل اللجنة .

تلى لغاية المادة ٨١ أصلاً و ٩١ من تعديل اللجنة و ٨٨ من مشروع القومسيون وتقرر بأغلبية الآراء استحسان ما رأت اللجنة وهذه الصور .

﴿ المادة ٧٥ ﴾ اذا حضر الشاهد الذي حكم عليه بالغرامة أو بالحبس وأبدى لقاضي التحقيق أعذاراً مقبولة تجوز اقالته من الغرامة أو الحبس بعد سماع أقوال النائب العمومي .	حذفت .	﴿ المادة ٧٩ ﴾ يجب على قاضي التحقيق في الأحوال التي وكل فيها غيره في اجراء بعض تحقيقات او سماع شهادة شاهد ان يعين الاجراءات اللازمة اجراؤها والوقايح التي يلزم استشهاد الشاهد عليها .
---	--------	---

(الأصل)

(المادة ٧٦)

إذا حضر من دعى للشهادة وامتنع عن
المجاوبة عن الاسئلة التي وجهها اليه قاضي التحقيق
يحكم عليه بغرامة من مائتي قرش ديواني الى
أربعة آلاف قرش ويجوز الحكم عليه أيضاً
بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أيام انما لا يحكم
بعقوبة ما على الأشخاص الملتزمين بمقتضى المادة
٢٨٤ من قانون العقوبات بكتان الاسرار التي
أؤتمنوا عليها بسبب صناعتهم ولا على الأشخاص
المعافين من تأدية الشهادة في الأحوال المبينة في
المواد ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ من
قانون المرافعات.

(المادة ٧٧)

يكون الحكم بالغرامة وبالحبس في الأحوال
المبينة آنفاً من قاضي التحقيق بعد سماع أقوال
قلم النائب العمومي ويجوز استئناف الأحكام التي
تصدر بذلك ويتبع ما هو مقرر في مادتي ١٢٩
و ١٣٠.

الفصل الثالث

في الطرق والاجراءات الاحتياطية

التي يلزم اتخاذها في حق المتهم

(المادة ٧٨)

يجوز لقاضي التحقيق أن يصدر في أثناء
التحقيق أمراً بضبط واحضار كل من ظهر له
دلائل على اتهامه إذا كان الفعل المتهم به مما يستوجب
العقاب بالحبس مدة ستة أشهر على الأقل.

(تعديل اللجنة)

صارت المادة ٨٢ وتعديلت بالصورة الآتية :
إذا حضر من دعى للشهادة وامتنع عن المجاوبة
عن الاسئلة التي وجهها اليه قاضي التحقيق مع
ثبوت علمه بالواقعة يحكم عليه بغرامة من مائة
قرش وواحد الى خمسمائة قرش ديواني .
انما لا يحكم بغرامة ما على الأشخاص الملتزمين
بمقتضى المادة ٢٨٤ من قانون العقوبات بكتان
الاسرار التي أؤتمنوا عليها بسبب صناعتهم ولا
على الأشخاص المعافين من تأدية الشهادة في الأحوال
المبينة في المواد ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦
و ٢٠٧ من قانون المرافعات .

صارت المادة (٨٣) وتعديلت

يكون الحكم بالغرامة في الأحوال المبينة
آنفاً من قاضي التحقيق بعد سماع أقوال قلم النائب
العمومي ويجوز استئناف الأحكام التي تصدر
بذلك ويتبع ما هو مقرر في مادتي ١٢٩ و ١٣٠ .
يراعى ما يصادفه ترتيب مادتي ١٢٩ و ١٣٠
من التعديل .

هذه المقدمة على أصلها

(ما وضعه القومسيون)

(المادة ٨٠)

كافة القواعد والأصول المقررة قانوناً فيما يتعلق
بالشهود في المواد المدنية تتبع في المواد الجنائية
إلا إذا وجد نص يخالف ذلك .

الباب السابع

في الطرق والاجراءات الاحتياطية التي يلزم

اتخاذها في حق المتهم .

(المادة ٨١)

إذا لم يحضر للمتهم بعد تكليفه بالحضور أو
إذا كانت للمادة المتهم بها من قبيل المبين في المادة
« ١٩ » من هذا القانون جاز لقاضي التحقيق أن
يصدر أمراً بضبطه واحضاره وعلى القاضي المذكور
في هذه الحالة أن يستجوبه في ظرف أربع وعشرين
ساعة بالأكثر من وقت تنفيذ الأمر المتقدم
ذكره .

(المادة ٨٢)

إذا تبين بعد الاستجواب أو في حالة هروب
المتهم أو عدم حضوره أن الشبهات كافية وكانت
الجنائية أو الجنحة تستوجب العقاب بالحبس أو
عقاباً آخر أشد منه جاز لقاضي التحقيق أن
يصدر أمراً في الحال أو عقب ذلك بسجن المتهم
أو أن يبدل أمر الضبط والأحضار بأمر بسجنه .

صارت المادة (٨٤) وتعديلت كما يأتي

إذا لم يحضر المتهم بعد تكليفه بالحضور وكان
الفعل المسند اليه مما يستوجب العقاب بالحبس مدة
سنة شهور على الأقل جاز لقاضي التحقيق أن
يصدر أمراً بضبطه واحضاره وعلى القاضي المذكور
أن يستجوبه في ظرف أربع وعشرين ساعة
بأكثر من وقت تنفيذ الأمر السالف ذكره .

(الأصل)	(تعديل اللجنة)	(ماوضعه القومسيون)
	<p>تقرر زيادة مادة تكون (٨٥) بالصورة الآتية :</p> <p>(المادة ٨٥)</p> <p>إذا تعذر احضار المتهم فوراً أمام قاضي التحقيق بسبب بعد المسافة أو ضيق الوقت يصير أياداعه مؤقتاً بمحل مأمون مع التحفظ عليه.</p>	
<p>(المادة ٧٩)</p> <p>يلزم أن يكون الأمر بالضبط والاحضار مخفى من القاضي ومختوماً منه ومشتتلاً على تعيين المتهم بالإيضاح الكافي على قدر الأمكان ومشتتلاً أيضاً على موضوع التهمة وعلى التنبيه على من يكون حامله من المحضرين أو من مأموري الضبط بأن يقبض على المتهم ويحضره أمام قاضي التحقيق ولا يجوز تنفيذ ذلك الأمر بعد مضي ثلاثة أشهر من تاريخه مالم يؤشر عليه قاضي التحقيق أو رئيس قلم النائب العمومي تأشيراً جديداً مؤرخاً .</p>	<p>(المادة ٨٦)</p> <p>بحسب الأصل</p>	<p>(المادة ٨٣)</p> <p>يلزم أن يكون الأمر بالضبط والاحضار مخفى ومختوماً عن أصدره ومشتتلاً على اسم المتهم بالإيضاح الكافي على قدر الامكان ومشتتلاً أيضاً على موضوع التهمة وعلى التنبيه على من يكون حامله من المحضرين أو مأموري الضبط بأن يقبض على المتهم ويحضره أمام قاضي التحقيق ويلزم أن يكون مؤرخاً .</p>
<p>(المادة ٨٠)</p> <p>وجوز أيضاً لقاضي التحقيق في غير الأحوال المذكورة في المادة (٣٩) أن يصدر في أثناء التحقيق أمراً بحبس المتهم الحاضر أو الذي سبق القبض عليه .</p>	<p>(المادة ٨٧)</p> <p>بحسب الأصل ويراعى ترتيب أرقام المادة المذكورة في صلبها.</p>	<p>(المادة ٨٤)</p> <p>إذا تعذر احضار المتهم فوراً أمام قاضي التحقيق بسبب بعد المسافة أو ضيق وقت ضبطه يصير أياداعه مؤقتاً في محل مأمون من دار السجن منفرداً عن الأشخاص المحكوم عليهم أو الأشخاص المسجونين بناء على أوامر صادرة بذلك.</p>
<p>(المادة ٨١)</p> <p>ويعمل حينئذ بمقتضى المادة (٤٠) والمواد التالية لها.</p>	<p>(المادة ٨٨)</p> <p>بحسب الأصل ويراعى ترتيب أرقام المادة المذكورة في صلبها.</p>	<p>(المادة ٨٥)</p> <p>إذا قبض على المتهم بالمأمور بضبطه واحضاره خارج دائرة اختصاص المحكمة الجارية فيها التحقيق يسوغ له أن يطلب استجوابه على يد قاضي التحقيق الموظف بالمحكمة التي حصل في دائرتها القبض عليه ولكن يلزم في هذه الحالة أن ينتظر في السجن مؤقتاً حتى ترسل الأوراق والافادات اللازمة من قاضي التحقيق الذي أصدر الأمر بالضبط والاحضار إلى قاضي التحقيق اللازم استجوابه على يده .</p>

(الاصل)	(تعديل اللجنة)	(ماوضعه قومسيون الحكومة)
	تقرر زيادة ثلاث مواد تكون ٩١ و ٩٠ و ٨٩	
	﴿ المادة ٨٩ ﴾	﴿ المادة ٨٦ ﴾
	لا يجوز لقاضي التحقيق أن يصدر أمراً بالحبس إلا بعد سماع أقوال قلم النائب العمومي ويلزم أن يشتمل ذلك الأمر على البيانات التي يشتمل عليها أمر الضبط والاحضار	يجوز لقاضي التحقيق الذي أصدر أمر الضبط والاحضار أن يبدل هذا الأمر بأمر السجن وللقاضى المنوط بالتحقيق أن يأمر بعد اطلاعه على الأوراق بنقل المتهم الى دار السجن السكّانة بدائرة اختصاصه.
	﴿ المادة ٩٠ ﴾	﴿ المادة ٨٧ ﴾
	يسجل الأمر بالسجن بنسخ صورته في دفتر السجن .	لا يجوز لقاضي التحقيق أن يصدر أمراً بالسجن في الأحوال التي تقتضى ذلك الا بعد سماع أقوال أحد أعضاء قلم النائب العمومي وعلى العضو المذكور أن يبدى أقواله وطلباته بعد اطلاعه على التحقيق .
	﴿ المادة ٩١ ﴾	﴿ المادة ٨٨ ﴾
	لا يجوز تنفيذ أى أمر الا باظهار أصله للمتهم وتسليم صورة منه اليه . ويلزم أن يذكر في الاعلان تسليم تلك الصورة للمتهم أو امتناعه عن استلامها.	يلزم أن يكون الأمر بالسجن مشتملا على البيانات التي يشتمل عليها الامر بالضبط والاحضار وينبه فيه على مأمور السجن باستلام المتهم ووضعه في الحبس .

تليت المادة « ٨٢ » من الأصل وتعديلها الموافق « ٩٢ » والمادة « ٨٩ » من مشروع القومسيون وهذه الصور

﴿ المادة ٨٢ ﴾	﴿ المادة ٩٢ ﴾	﴿ المادة ٨٩ ﴾
يجوز لقاضي التحقيق أن يصدر بحضور المتهم أمراً بحبسه بانفراده في السجن لا يصل اليه أحد مدة ثمانية أيام بالاكثـر.	بحسب الأصل ويزاد عليها العبارة الآتية (الا من يكون وكيله عنه) .	يسجل الأمر بالسجن بنسخ صورته في دفتر السجن .

ابراهيم آدم باشا — اباحة تكلم من يكون في حبس الانفراد مع وكيله هو من المستحسن ولهذا أصدق على رأي اللجنة

حسن حلى باشا — أنا أستحسن بقاء المادة الأصلية على حالها

الانبا كيرلس أفندي — رأى اللجنة هو الأوفق وانما اذا تحسن فلتجعل الثانية أيام الواردة فيه (أربعة)

احمد عبد الغفار بك. — من رأيي ألا يكون حبس الانفراد إلا للمتهم بجناية فلذا تحسن فليزد في المادة الأصلية بعد كلمة (المتهم) كلمة (بجناية) وباقي

المادة يبقى على أصله .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخذت فتقرر بالأغلبية رأى حضرة الأنبا كيرلس أفندي

تلى لغاية المادة (٨٦) أصلاً وتعديلها للموافق (٩٦) ولغاية المادة (٩٣) من مشروع القومسيون وهذه صورة ما تلى

(الأصل)	(تعديل اللجنة)	(ما وضعه القومسيون)
﴿ المادة ٨٣ ﴾ تجوز للمتهم المعارضة في الأمر المذكور بتقرير يتكتب في قلم كتاب المحكمة ويجب على القاضي إخبار المتهم بأن المعارضة جائزة إليه .	﴿ المادة ٩٣ ﴾ بحسب الأصل	﴿ المادة ٩٠ ﴾ لا يجوز تنفيذ أى أمر إلا بإظهار أصله للمتهم وتسليم صورة منه إليه ويلزم أن يذكر في الاعلان تسليم تلك الصورة للمتهم أو امتناعه عن استلامها .
﴿ المادة ٨٤ ﴾ تحكم محكمة الجنايات في أودة المشورة في تلك المعارضة في ظرف أربع وعشرين ساعة بعد سماع تقرير قاضي التحقيق .	﴿ المادة ٩٤ ﴾ بحسب الأصل	﴿ المادة ٩١ ﴾ لا يجوز تنفيذ أوامر الضبط والاحضار أو أوامر السجن بعد مضي ستة أشهر من تاريخ صدورها ما لم يؤشر عليها قاضي التحقيق أو رئيس قلم النائب العمومي تأشيراً جديداً مؤرخاً .
﴿ المادة ٨٥ ﴾ المعارضة لا توقف تنفيذ الأمر الصادر بسجن المتهم باقراده .	﴿ المادة ٩٥ ﴾ بحسب الأصل	﴿ المادة ٩٢ ﴾ يجوز لقاضي التحقيق أن يسجن المتهم بانفراده في سجن لا يصل إليه أحد مدة أربعة أيام . .
﴿ المادة ٨٦ ﴾ لا يجوز للمتهم المسجون باقراده أن يتصل أوتكلم مع أحد غير الخفراء المأمورين بالمحافظة عليه .	صارت المادة (٩٦) وتعديلت للمتهم الحق في كل الأحوال أن يتكلم مع المحامي عنه (الوكيل) بدون حضور أحد ولو كان محبوساً في حبس الانفراد	﴿ المادة ٩٣ ﴾ يجوز لقاضي التحقيق في كل الاحوال أن يأمر بعدم اتصال أحد بالمتهم غير أقاربه للدرجة السادسة والغاية داخلية في الغيا ومع ذلك لا يتصل به احد من الاقارب المذكورين الا بحضور شخص يكون له الحق في منع أى مكالة بشأن المادة المتهم بها أو بتبليغ شيء متعلق بذلك .

أحمد عبد الغفار بك — أنا استحسن مارأته اللجنة وقطع يرا على المادة (٩٦) العبارة الآتية (وبحق له التكلم أيضاً وهو في الحبس المذكور مع الخفراء
المحافظين عليه) .

ابراهيم سعيد بك — مارآه حضرة احمد بك عبد الغفار في محله واذا وافق فلتحذف المادة (٨٥) من الاصل التي صارت (٩٥) في تعديل اللجنة .

أحمد بك عبد الغفار — بقاء المادة (٨٥) ضرورى .

حسن حلمى باشا — انا لا اوافق على الزيادة التي رآها حضرة احمد بك عبد الغفار في المادة (٩٦) .

سعادة الرئيس تؤخذ الآراء — .

أخذت فتقرر بالأغلبية رأى حضرة أحمد بك عبد الغفار وكان المخالف لرأى حضرته في الزيادة التي رأى لروم وضعها على المادة (٩٦) أصحاب السعادة .

حسن حلمى باشا و ابراهيم آدم باشا ورؤوف باشا وحسن سرى باشا وحضرة الأنبا كيرلس أفندي وأصحاب العزة عوض بك و ابراهيم أفندي الغمراوي .

تلى لغاية المادة (١٠٢) من الاصل والمادة (١٣١) من تعديل اللجنة والمادة (١٠٩) من مشروع القومسيون وهذه الصور .

تقرر باللجنة زيادة المواد الآتية بعد المادة ٩٦
(المادة ٩٧)

يجوز للمتهم في أي وقت شاء أن يطلب
الافراج عنه مؤقتاً ويرفع هذا الطلب الى قاضي
التحقيق الذي يحكم فيه بناء على ما يديه قلم
النائب العمومي بالكتابة وذلك بعد سماع أقوال
المتهم وذلك القلم .

ولا يفرج عن المتهم الا بعد أن يعين محلاً
له في الجهة الكائن بها مركز المحكمة أن لم
يكن مقبلاً فيها وبعد تعهده بأن يحضر في أوقات
تحقيق الدعوى وتنفيذ الحكم بمجرد طلبه لذلك .

(المادة ٩٨)

تجوز المعارضة في الأمر الذي يصدر من
قاضي التحقيق في الحالة المبينة بالمادة السابقة أمام
أودة المشورة بمحكمة الجنج اذا كان الفعل المسند
للمتهم من الجنج وأمام أودة المشورة بمحكمة
الجنايات أن كان الفعل المسند للمتهم من الجنايات
ولا يقبل التظلم من الحكم الذي يصدر من أودة
المشورة في تلك المعارضة .

ويكون حصول المعارضة بالكيفية وفي
الميعاد المنصوص عنهما في الباب السادس .

(المادة ٩٩)

اذا رفض طلب الافراج بناء على المعارضة أو
بغير حصول معارضة في الميعاد المقرر قانوناً فلا
يجوز للمتهم تجديد الطلب مرة ثانية انما يسوغ
لقاضي التحقيق في كل الأحوال أن يأمر بناء
على التماس المتهم أو من تلقاء نفسه بالافراج عن
المتهم المذكور ويكون صدور الأمر بذلك بعد
سماع أقوال قلم النائب العمومي بالكتابة .

(المادة ١٠٠)

يجب في مواد الجنج الافراج عن المتهم
بالضمانة اذا طلب ذلك وكان له محل معلوم ولكن
لا يكون الافراج واجباً في حالة ما اذا شوهد
مرتكب الجنحة متلبساً بها أو كان تطلبه الافراج
قبل البدء في تحقيق المسألة ولم يعرض عليه ثمانية
أيام بالسجن .

(الاصل)

(تعديل اللجنة)

(ما وضعه القومسيون)

أما في الجنايات فالأفراج عن المتهم ليس
بواجب وإنما لقاضي التحقيق أن يأمر به مع
اشتراط الضمانة .

(المادة ١٠١)

إذا صدر الأمر بالأفراج بالضمانة فبلغ الضمانة
يقدره قاضي التحقيق أو يقدره المحكمة عند الحكم
منها في التظلم من أمر ذلك القاضي ويخصص في
حالة الحكم لدفع ما يأتى بترتيبه .
أولا - المصاريف التي صرفتها الحكومة .
ثانيا - المصاريف التي دفعها معجلا المدعى
بالحقوق المدنية .

ثالثا - الغرامة .

وخلاف ذلك ينبغي أن يكون من ضمن مبلغ
الضمانة مبلغ يقدره مقدماً في الأمر أو الحكم يخص
لدفع ما يأتى على حسب ترتيبه .

أولا - مصاريف تنفيذ الحكم غير الغرامة
وغير المصاريف التي صرفت قبل انعقاد الجلسة .
ثانيا - الجزاء على تخلف للتم عن الحضور
أمام القاضي أو المحكمة .

(المادة ١٠٢)

إذا خرجت القضية من يد قاضي التحقيق
يرفع طلب الأفراج الى المحكمة الابتدائية أو الى
محكمة الاستئناف المنوط بها الحكم في الدعوى وهي
تحكم في ذلك الطلب في أودة للشورة بعد سماع
أقوال قلم النائب العمومي ولا يقبل التظلم من
الحكم الذي يصدر منها .

(المادة ١٠٣)

إذا دعى التهم بالطرق القانونية للحضور بعد
الافراج عنه موقتا ولم يحضر أمام قاضي التحقيق
أو المحكمة جازا صداراً أمر بسجنه والحكم عليه
ايضا بدفع غرامة من خمسين غرساً ديوانياً الى
خمسائة قرش .

<p>ماوضعه القومسيون</p> <p>(المادة ٩٤)</p>	<p>تعديل اللجنة</p> <p>(للمادة ١٠٤)</p>	<p>الاصل</p> <p>(المادة ٨٧)</p>
<p>للمتهم الحق في كل الأحوال أن يتكلم مع المدافع عنه بدون حضور أحد ولو كان محبوساً في حبس الأفراد بشرط أن يكون المدافع المذكور من المقبولين أمام محكمة الاستئناف .</p>	<p>حسب الأصل وزيد عليها فقرة بالصورة الآتية . وعلى قاضي التحقيق أن يجري التحريات ويسمع شهادة الشهود التي يطلبها كل منهم .</p>	<p>يجب على قاضي التحقيق قبل قفل التحقيق أن يشعر بذلك التهم والمدعى بالحقوق المدنية وقلم النائب العمومي ويكون حينئذ لكل منهم الحق في الاطلاع عليه في قلم كتاب المحكمة في ظرف ثلاثة أيام وتقديم ملحوظاته سواء كان بالكتابة أو بالشفاهة .</p> <p>الفصل الرابع</p> <p>في قفل التحقيق وفي الأوامر التي تصدر بعدم وجود وجه لأقامة الدعوى أو بأحالتها على المحكمة .</p>
<p>(المادة ٩٥)</p> <p>يجوز لقاضي التحقيق في كل وقت أن يصدر أمراً بالغاء أي أمر صدر منه أما إذا كان الأمر المقصود الغاء صادراً بسجن التهم يجب على القاضي أن يسمع قبل ذلك أقوال أحد أعضاء قلم النائب العمومي .</p>	<p>(المادة ١٠٥)</p> <p>على أصلها</p>	<p>(المادة ٨٨)</p> <p>إذا رأى لقاضي التحقيق أن الواقعة ليست جنابة ولا جنحة ولا مخالفة أو رأى إليه عدم وجود دلائل كافية لثبوت التهمة فيبين بأمر يصدر منه أن لا وجه لأقامة الدعوى .</p>
<p>(المادة ٩٦)</p> <p>يجوز للمتهم في أي وقت شاء أن يطلب الافراج عنه مؤقتاً من قاضي التحقيق وعلى القاضي المذكور أن يحكم في هذا الطلب بعد سماع أقوال أحد أعضاء قلم النائب العمومي وأقوال المتهم .</p> <p>ولا يفرج عن المتهم إلا بعد أن يعين محلاً له في الجهة السكان بها مركز المحكمة ان لم يكن مقيماً فيها وبعد تعهده بأن يحضر في أوقات تحقيق لدعوى وتنفيذ الحكم بمجرد طلبه .</p>	<p>(المادة ١٠٦)</p> <p>على أصلها</p>	<p>(المادة ٨٩)</p> <p>أما إذا رأى القاضي أن الواقعة من قبيل الجنائيات أو الجنح أو المخالفات وأن الدلائل كافية لاثبات التهمة فيحيل المتهم على المحكمة المختصة بالحكم في الدعوى .</p>
<p>(المادة ٩٧)</p> <p>لا يقبل من المدعى بالحقوق المدنية ولا تسمع منه أقوال في المناقشات المتعلقة بالافراج عنه .</p> <p>المادة ٩٨</p> <p>يجوز لقاضي التحقيق في جميع الأحوال أن</p>	<p>(المادة ١٠٧)</p> <p>على أصلها</p> <p>المادة ١٠٨</p> <p>على أصلها ويزاد عليها الجملة الآتية (ويجب</p>	<p>(المادة ٩٠)</p> <p>الأوامر التي تصدر من قاضي التحقيق بالأحوالة على إحدى المحاكم يجب أن يذكر فيها مواد القانون المبينة عليها التهمة .</p> <p>(المادة ٩١)</p> <p>يجب تبليغ الأمر الصادر من قاضي التحقيق</p>

(الاصل)

الى قلم النائب العمومى والمتهم والمدعى بالحقوق المدنية في ظرف أربع وعشرين ساعة بواسطة اقليم كتاب المحكمة .

﴿ المادة ٩٢ ﴾

ويكون حينئذ لكل من قلم النائب العمومى والمدعى بالحقوق المدنية الحق في المعارضة في الامر المذكور امام اودة المشورة في ظرف ثمان وأربعين ساعة من وقت التبليغ .

﴿ المادة ٩٣ ﴾

وتحصل المعارضة بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة ويترتب عليها رجوع الدعوى الى ما كانت عليه .

﴿ المادة ٩٤ ﴾

يكلف المتهم والمدعى بالحقوق المدنية بالحضور امام اودة المشورة في يوم معين بناء على طلب قلم النائب العمومى .

﴿ المادة ٩٥ ﴾

تحكم اودة المشورة في المعارضة بعد سماع قوال أولي الشأان بمواجهة بعضهم البعض الآخر .

(تعديل اللجنة)

على القاضى ان يرسل اوراق القضية الى قلم النائب العمومى في الميعاد المرقوم .

﴿ المادة ١٠٩ ﴾

على اصلها وان توضع كلمة (والمتهم) بعد (والمدعى بالحقوق المدنية) .

صارت المادة ١١٠ وتعديلت

وتحصل المعارضة بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة ويترتب عليها استيفاء تحقيق الأوجه التي حصلت المعارضة فيها بأودة المشورة وعلى قلم الكتاب تبليغ المعارضة لأولي الشأان في ظرف أربع وعشرين ساعة .

﴿ المادة ١١١ ﴾

حسب الاصل وزيد عليها الجملة الآتية (بحيث لا يتجاوز ميعاد التقديم الى اودة المشورة خمسة أيام) .

﴿ المادة ١١٢ ﴾

حسب الاصل .

(ما وضعه القومسيون)

يفرج عن المتهم في مواد الجنح والجنايات بالضمان أو بغيره ما دامت القضية تحت نظره .

﴿ المادة ٩٩ ﴾

اذا صدر أمر بالاخراج بالضمان فمبلغ الضمان يقدره الامر عند اصدار أمره بالاخراج ويخصص في حالة الحكم على المتهم لدفع ما يأتى برتيبه .
أولاً — المصاريف التي صرفتها الحكومة ثانياً — المصاريف التي دفعها معجلا المدعى بالحقوق المدنية
ثالثاً — الغرامة .

وخلاف ذلك ينبغي أن يكون من مبلغ الضمان مبلغ مقدر في الامر يخصص لدفع ما يأتى على حسب ترتيبه .

أولاً — مصاريف تنفيذ الحكم غير الغرامة وغير المصاريف التي صرفت قبل انعقاد الجلسة .
ثانياً — الجزاء على تخلف المتهم عن الحضور امام القاضى او المحكمة .

﴿ المادة ١٠٠ ﴾

يجوز للنيابة العمومية ان تسجن المتهم بجناية بناء على الامر الصادر من قاضى التحقيق باحالته على المحكمة الجنائية .

﴿ المادة ١٠١ ﴾

اذا خرجت القضية من يد قاضى التحقيق يرفع طلب الافراج الى رئيس المحكمة النوطة بالحكم في الدعوى وهو يحكم في هذا الطلب بعد سماع أقوال احد اعضاء قلم النائب العمومى ويجوز معارضة الامر الذي يصدر منه امام المحكمة والحكم الذي يصدر منها لا يقبل الطعن مطلقاً .

﴿ المادة ١٠٢ ﴾

اذا دعى المتهم للحضور بالطرق القانونية بعد الافراج عنه موقتا ولم يحضر امام قاضى

الاصل

تعديل اللجنة

ماوضعه القومسيون

التحقيق او المحكمة الابتدائية او محكمة الاستئناف
على حسب الاحوال جاز اصدار امر بسجنه
والحكم عليه ايضاً بدفع غرامة من خمسين
قرشا ديوانيا الى خمسمائة قرش .

الباب الثامن

﴿ في الأوامر التي تصدر من قاضي التحقيق ﴾
﴿ وفي المعارضة فيها ﴾

إذا رأى قاضي التحقيق أنه لم يكن وجه
لصحة اسناد التهمة الى المتهم أو ان الواقعة لا يعاقب
القانون عليها أو سقط الحق في اقامة الدعوى
العمومية بشأنها بمضى المدة بحكم بان لا وجه
لاقامة الدعوى ويفرج عن المتهم فوراً في ظرف
اربع وعشرين ساعة ويرسل الامر المذكور لقلم
النائب العمومي ويعلن للمدعى بالحقوق المدنية.

﴿ المادة ١٠٣ ﴾

إذا رأى القاضي المذكور ان الواقعة ليست
الا مجرد مخالفة يحيل المتهم على محكمة المخالفات
ويأمر بالافراج عنه ان كان مجسوساً اما اذا رأى
ان الواقعة جنحة أو جناية فيأمر باحالة المتهم على
محكمة الجنج والجنابات واذا كان المتهم مسجوناً
يستمر ابقاؤه في السجن ما لم يكن متهماً بجنحة
لا تستوجب العقاب بالحبس والاوجب الافراج
عنه مؤقتاً وهذا بدون اخلال بما تدون بالمادة.
(١٠١)

﴿ المادة ١٠٤ ﴾

يجب في جميع الاحوال ذكر مواد القانون
المبينة عليها التهمة في الاوامر التي تصدر من
قاضي التحقيق بالاحالة وعلى قاضي التحقيق أن
يرسل الى قلم النائب العمومي الامر الصادر
بالاحالة وأوراق الدعوى والاوراق الدالة على
الثبوت في ظرف أربع وعشرين ساعة من
تاريخ الامر المذكور وعلى السكاتب ان يخبر به
المتهم وان وجد مدع بحقوق مدنية يعلن اليه

﴿ المادة ٩٦ ﴾

إذا كان المتهم مجسوساً وصدر أمر من قاضي
التحقيق بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى عليه
فلا يفرج مع ذلك عنه الا اذا لم تحصل معارضة
في الأمر المذكور من قلم النائب العمومي
في الميعاد المقرر .

﴿ المادة ١١٣ ﴾

يحذف منها جملة (فلا يفرج مع ذلك عنه
الا اذا لم تحصل) ويكتب في محلها (فيفراج عنه
اذا لم تحصل)

﴿ المادة ١١٤ ﴾

على أصلها

﴿ المادة ٩٧ ﴾

الأمر الصادر من قاضي التحقيق بعدم وجود
وجه لاقامة الدعوى أو من المحكمة بناء على
المعارضة المرفوعة امامها لا يمنع من الشروع ثانياً
فيما بعد في اتمام التحقيق اذا ظهرت دلائل جديدة
قبل انقضاء المواعيد المقررة لسقوط الحق
في الدعوى.

الاصل	تعديل اللجنة	ما وضعه القومسيون
<p>﴿ المادة ٩٨ ﴾</p> <p>وتعد من الدلائل الجديدة شهادة الشهود والاوراق والمحاضر التي لم يمكن عرضها لقاضي التحقيق أو للمحكمة عند رفع المعارضة لها ويكون من شأنها تقوية البراهين التي وجدت أولا ضعيفة أو زيادة الايضاح المؤدى لظهور الحقيقة</p>	<p>﴿ المادة ١١٥ ﴾</p> <p>على أصلها وزيد بعدها مادة تكون ١١٦ وهذه صورتها</p> <p>﴿ المادة ١١٦ ﴾</p> <p>يقوم بأداء وظيفة قاضي المخالفات من تعينه المحكمة الابتدائية لذلك من قضائها ومن تعينوا لذلك من مأموري الضبطية القضائية بمقتضى الأوامر الصادرة .</p> <p>وكذلك ان لم يوجد أحد من أعضاء قلم النائب العمومي فيقوم بأداء وظيفته بمحكمة المخالفات مأمور من مأموري الضبطية القضائية ينتدبه النائب المتقدم ذكره.</p>	<p>﴿ المادة ١٠٥ ﴾</p> <p>يجوز لأعضاء قلم النائب العمومي وكذلك للدعي بالحقوق المدنية المعارضة في الأمر الصادر من قاضي التحقيق بعدم وجود وجه لقامة الدعوى .</p> <p>ويجوز لهم وللمتهم المعارضة في الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق في مواد الاختصاص</p>
<p>الكتاب الثاني في محاكم المواد الجنائية</p> <p>الباب الاول</p> <p>في محكمة المخالفات</p> <p>﴿ المادة ٩٩ ﴾</p> <p>تحال القضايا على قاضي المخالفات بأمر يصدر من قاضي التحقيق أو من أودة المشورة أو بناء على تكليف المدعي عليه مباشرة بالحضور أمامه من قبل قلم النائب العمومي أو من قبل المدعي بالحقوق المدنية .</p> <p>﴿ المادة ١٠٠ ﴾</p> <p>يكلف المدعي عليه بالحضور أمام المحكمة على يد أحد المحضرين أو أحد مأموري الضبط والربط بميعاد يوم كامل بالأقل خلاف مواعيد مسافة الطريق وتذكر في ورقة التكليف بالحضور التهمة ومواد القانون التي تقضى بالعقوبة .</p>	<p>على أصله</p> <p>﴿ المادة ١١٧ ﴾</p> <p>على أصلها</p> <p>﴿ المادة ١١٨ ﴾</p> <p>على أصلها فقط تغير جملة « المحضرين أو أحد » بكلمة « أعوان » وتزاد مادة بالصورة الآتية تكون ١١٩ .</p> <p>﴿ المادة ١١٩ ﴾</p> <p>ويجوز للسكف بالحضور ان يرسل وكيله عنه ويكتفى في هذا التوكيل بمجرد مكتوبة عرفية غير مصدق عليها من شاهدين معتبرين .</p>	<p>﴿ المادة ١٠٦ ﴾</p> <p>يجوز لأعضاء قلم النائب العمومي والمتهم المعارضة في الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق المتعلقة بالسجن والافراج .</p> <p>المادة ١٠٧</p> <p>ترفع المعارضة في الأحوال المينة بالمواد السابقة الى المحكمة الابتدائية بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة في ظرف ثلاثة أيام تبتدىء بالنسبة لقلم النائب العمومي من يوم وصول الأمر اليه وبالنسبة للمدعي بالحقوق المدنية والمتهم من يوم الاعلان والاسقط الحق فيها .</p>

(الاصـل)	(تعديل اللجنة)	(ما وضعه القومسيون)
﴿ المادة ١٠١ ﴾	﴿ المادة ١٢٠ ﴾	﴿ المادة ١٠٨ ﴾
يجوز لقاضي الخالفات أن يأمر بإجراء ما يلزم من الإثباتات أو التحقيقات المختصرة سواء كان ذلك قبل انعقاد الجلسة أو في أثناء المرافعة .	على أصلها	للمحكمة عند النظر في المعارضة أن تحكم في أصل الدعوى إذا كان صالحا للحكم وإلا اقتضرت على الحكم في الخصوص المرفوعة المعارضة بشأنه .
﴿ المادة ١٠٢ ﴾	﴿ المادة ١٢١ ﴾	﴿ المادة ١٠٩ ﴾
إذا لم يحضر المتهم المكلف بالحضور ولم يرسل وكيل عنه في اليوم المعين بورقة التكليف يحكم عليه في غيبته	على أصلها	الأمر الصادر من قاضي التحقيق بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى لا يمنع من الشروع فيما بعد في أتمام إجراءات الدعوى إذا ظهرت دلائل جديدة قبل انقضاء المواعيد المقررة لسقوط الحق في الدعوى وتعد من الدلائل الجديدة شهادة الشهود والأوراق والمحاضر التي لم يمكن عرضها لقاضي التحقيق ويكون من شأنها تقوية البراهين التي وجدت أولا ضعيفة أو زيادة الايضاح المؤدى لظهار الحقيقة .

تقرر موافقة مآراء اللجنة وان يزداد في المادة ١٠٢ من الاصل التي أقرتها اللجنة بعد كلمة (التكليف) هذه العبارة (وكان ذلك بغير عذر)
تليت المادة (١٠٣) التي صارت (١٢٢) في التعديل ومقدمة الباب الثاني من مشروع القومسيون والمادة التالية لها وهذا الصور :

(الاصـل)	رأى اللجنة	(ما وضعه القومسيون)
﴿ المادة ١٠٣ ﴾	﴿ المادة ١٢٢ ﴾	الكتاب الثاني في محاكم المواد الجنائية الباب الاول في محكمة الخالفات ﴿ المادة ﴾
تقبل المعارضة من التهم في الحكم الصادر في غيبته في ظرف الثلاثة أيام التالية لإعلان الحكم المذكور إليه خلاف مواعيد مسافة الطريق وتستأنز ضمناً التكليف بالحضور في أقرب جلسة تعقد . وتحصل المعارضة بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة ويجب إعلانها للمدعي بالحقوق المدنية بناء على طلب قلم النائب العمومي قبل انعقاد الجلسة بربع وعشرين ساعة .	على أصلها	يقوم بإداء وظيفة قاضي الخالفات في مركز المحكمة الابتدائية قاض تعينه لذلك وفي خارج مركز المحكمة الابتدائية يقوم بإداء تلك الوظيفة القاضي المعين للحكم في المواد الجزئية وان لم يوجد قاض من مأموري الضبطية القضائية يعين لذلك بأمر يصدر من الحضرة الخديوية بناء على طلب ناظر الحفانية وكذلك ان لم يوجد أحد من أعضاء قلم النائب العمومي فيقوم بإداء وظيفة بمحكمة الخالفات مأمور من مأموري الضبطية القضائية ينتدبه النائب المتقدم ذكره

الشيخ العباسي المهدي — الأوفق جعل (الثلاثة أيام) (خمسة) وبقاء المادة على أصلها

(استحسان عام) .

تلى لغاية المادة (١٠٥) من الاصل والمادة (١٢٥) من التعديل و (١١٠) من مشروع القومسيون وتقرر بأغلبية الآراء استحسان رأى اللجنة وهذه صورة ما تلى .

الاصـل	رأى اللجنة	ما وضعه القومسيون
(المادة ١٠٤)	صارت المادة ١٢٣ وتعـدلت	(المادة)
إذا حكم على التهم في غيبته وحصلت منه المعارضة في الحكم ثم حكم بناء عليه ببراءته يجوز مع ذلك الحكم عليه برسوم الحكم الاول واجراءاته.	إذا حكم على التهم في غيبته وحصلت منه المعارضة في الحكم ثم حكم بناء عليها ببراءته فلا يلزم بمصاريف الحكم الاول واجراءاته بل يلزم بها المدعى بالحقوق المدنية ان كانت الدعوى مقامة من مدع بها .	يكلف المدعى عليه بالحضور امام المحكمة بميعاد يوم كامل بالأقل خلاف مواعيد مسافة الطريق وتذكر في ورقة التكليف بالحضور التهمة ومواد القانون التي تقضى بالعقوبة .
(المادة ١٠٥)	تعـدلت بالمواد الآتية (المادة ١٢٤)	(المادة)
يلزم ان تكون الجلسة علانية والا كان العمل لاغياً ما لم تأمر المحكمة بسماع المرافعة كلها أو بعضها في جلسة سرية مراعاة للآداب والنظام العام وعلى كل حال يتلوا لكاتب اوراق التهمة ثم يستجوب رئيس المحكمة شهود الاثبات وشهود النفي بالتوالي ويجوز للاخصام ان يوجهوا للشهود بواسطة الرئيس الاسئلة التي يرى لهم لزوم توجيهها اليهم وبعد ذلك يستجوب التهم بمعرفة الرئيس ويتلوا لكاتب الاوراق التي يرى للمحكمة لزوم تلاوتها ثم يبدى قلم النائب العمومي طلباته ويقدم المدعى بالحقوق المدنية أقواله ويبدى التهم أوجه المدافعة ويجوز للاخصام الرد عليه اما يكون التهم آخر من يتكلم ويذكر في محضر الجلسة الاجراءات المذكورة آنفاً .	يلزم أن تكون الجلسة علانية والا كان العمل لاغياً ويتلوا فيها الكاتب أوراق التحقيق ما عدا محضر شهادة الشهود التي لا يصح ذكرها في المرافعة الا بعد سماع الشهادة ثم يقدم أحد أعضاء قلم النائب العمومي طلباته وبعد ذلك يسأل الرئيس للتهم عما اذا كان معترفاً بارتكاب الفعل المسند اليه أم لا فان أجاب بالايجاب يحكم بنفي مناقشة ولا مرافعة وأما اذا أجاب بالسلب فيشرح العضو المذكور التهمة ويقدم المدعى بالحقوق المدنية أقواله وطلباته الختامية ثم تسمع شهادة شهود الاثبات ويكون بتوجيه الاسئلة للشهود من ذلك العضو أولاً ثم من المدعى بالحقوق المدنية ثم من التهم ويجوز للعضو السابق ذكره والمدعى بالحقوق المدنية ان يستجوبا الشهود المذكورين مرة ثانية لايضاح الوقائع التي أدوا الشهادة عنها في أجوبتهم عن أسئلة التهم .	إذا لم يحضر الخصم المكلف بالحضور ولم يرسل وكيله عنه في اليوم المعين بورقة التكليف يحكم في غيبته .
		(المادة)
		تقبل المعارضة في الحكم الصادر في غيبة أحد الخصام في ظرف الثلاثة أيام التالية لاعلان الحكم المذكور خلاف مواعيد مسافة الطريق وتستلزم ضمناً التكليف بالحضور في أقرب جلسة تعقد وتحصل المعارضة بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة ويجب اعلانها للمدعى بالحقوق المدنية قبل انعقاد الجلسة بأربع وعشرين ساعة ولا تقبل المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية .

الأصل	رأى اللجنة	ما وضعه القومسيون
	﴿ المادة ١٢٥ ﴾	﴿ المادة ١١٠ ﴾
<p>وبعد سماع شهادة الاثبات يبدى المتهم أوجه للدافعة ويصير طلب شهود النفى واستجوابهم بمعرفة المتهم أولاً ثم بمعرفة الموجود من قام النائب العمومى وبعده بمعرفة المدعى بالحقوق المدنية ويجوز للمتهم أن يوجه للشهود المذكورين أسئلة مرة ثانية لا يوضح الوقائع التى أدوا الشهادة عنها فى أجوبتهم عن الاسئلة التى وجهها اليهم عضو قلم النيابة أو المدعى بالحقوق المدنية .</p> <p>وبعد سماع شهادة شهود النفى يجوز لعضو قلم النيابة والمدعى بالحقوق المدنية أن يطلب سماع شهادة شهود اثبات غير الشهود الأول وان يطلب حضور الشهود الأول المذكورين لا يوضح او تحقيق الوقائع التى أدى شهود النفى شهادتهم عنها .</p>	<p>يلزم أن تكون الجلسة علانية والا كان العمل لاغياً ما لم تأمر المحكمة بسماع المرافعة كلها أو بعضها فى جلسة سرية مراعاة لآداب أو النظام العام ويتلو فيها الكاتب أوراق التهمة ثم يقدم أحد أعضاء قلم النائب العمومى والمدعى بالحقوق المدنية طلباتهما ويكون الكلام أولاً لمن رفع الدعوى منهما وبعد ذلك يسأل الرئيس المتهم عما اذا كان مرتكباً الفعل المسند اليه أولاً ثم يشرح العضو المذكور التهمة ثم تسمع شهادة شهود الاثبات ويكون توجيه الاسئلة للشهود من ذلك العضو أولاً ثم من المدعى بالحقوق المدنية ثم من المتهم ويجوز للعضو المذكور والمدعى بالحقوق المدنية أن يستجوب الشهود المذكورين مرة ثانية لا يوضح الوقائع التى أدوا الشهادة عنها فى أجوبتهم عن أسئلة المتهم .</p>	

سعادة الرئيس — ورد تذكرتان إحداهما من حضر السيد عبدالرحمن افندى نافذ فى ١٢ صفر سنة ١٣٠٥ والثانية من سعادة ابراهيم حليم باشا فى ١٠ صفر

فليتلى .

صورة تذكرة سعادة ابراهيم حليم باشا (قبل تاريخه كنا حررنا لسعادتكم بأن حالة العيا الحاصل لنا تمنعنا من الركوب سواء كان عربية أو غيره مدة اقله اسبوعان وأورينا عدم امكان حضورنا الى المجلس فى تلك المدة وحيث إن ذاك الميعاد قرب على الانتهاء غير أن تأثير المرض لم يزل موجودا هذا فضلا عن كون حاصل لنا ضعف وحسب الظاهر لنا أنه لا يمكننا معاناة الاشغال مدة اقله اسبوعان آخران وربما أن الاشغال المنظورة الآن بالمجلس لا تنتهى لغاية اكتوبر سنة ٨٧ ويستلزم الحال لانعقاد الجلسات فى شهر نوفمبر لئلا يبقى الاشغال وبداعى ما ذكرنا لا يمكننا الحضور الى المجلس فى تلك المدة والآن بادرنا بتحريره لسعادتكم مقدما لأجل المعلوماتية افندى) .

صورة ماورد من حضرة السيد عبد الرحمن افندى .

« دليقا للأرادة السنية يلزم وجودنا فى هذا اليوم بالجمعية التى مستعقد بالمعية السفينة فلها السبب لا يمكننا الحضور بالمجلس افندى » .

ثم إن سعادة الرئيس ختم الجلسة والساعة ٧ بقوله « ختمت الجلسة » .

غرة ٢٧ امضاء (حسين يسرى) ختم (على شريف)

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الثلاثاء ١٥ صفر سنة ١٣٠٥ (اول نوفمبر سنة ١٨٨٧)

فتحت الجلسة الساعة ٤ تحت رئاسة على شريف باشا رئيس المجلس وبحضور عدد ٢٤ من حضرات الأعضاء

تلى محضر الجلسة الماضية وتصدق عليه

مساعدة الرئيس — الجلسة الماضية نظر فيها من مشروع قانون تحقيق الجنايات لغاية المادة ١٠٥ من أصل المشروع و ١٢٥ من تعديل اللجنة و ١١٠ من مشروع القومسيون فليتل في هذه الجلسة ما بعد ذلك ولكل من حضرات الاعضاء ابداء رأيه ورغبته في كل مادة

تلى لغاية المادة ١١٥ أصلاً ولغاية تعديلها الموافق ١٣٦ من تعديل اللجنة و ١٢٢ من مشروع القومسيون وتقرر بأغلبية الآراء استحسان مآرائه اللجنة وهذه صورة ما تلى

حسب الاصل المقدم من الحكومة أولاً

حسب تعديل لجنة المجلس

حسب تعديل قومسيون الحكومة الاخير

﴿ المادة ١٢٦ ﴾

﴿ المادة ١١١ ﴾

يجوز للمحكمة في أى حالة كانت عليها الدعوى ان توجه للشهود أى سؤال يرى لها لزوم توجيهه اليهم لظهور الحقيقة أو تأذت للأخصام بذلك ويجب عليها منع توجيه أسئلة للشاهد لا يكون لها تعلق بالدعوى ولا جائزة القبول

ويجوز لها ايضاً ان تمتنع عن سماع شهادة شهود عن وقائع يرى لها انها واضحة وضوحاً كافياً .

ويجب على المحكمة أن تمنع عن الشاهد كل كلام بالتصريح أو التلميح وكل إشارة مما يترتب عليه اضطراب افكاره أو تخوفه

وعليها أيضاً ان تمنع توجيه أى سؤال يخالف للآداب أو يخل بالشرف اذا لم يكن له تعلق بوقائع الدعوى أو بوقائع أخرى تتوقف عليها معرفة حقيقة وقائع الدعوى .

وبعد سماع شهادة الاثبات يبدى المتهم أوجه المدافعة ثم يطلب شهود النفي ويستجوبون بمعرفة المتهم أولاً ثم بمعرفة عضو قلم النائب العمومى ثم بمعرفة المدعى بالحقوق المدنية ويجوز للمتهم ان يوجه للشهود المذكورين أسئلة مرة ثانية لايضاح الوقائع التى أدوا الشهادة عنها فى أجوبتهم عن أسئلة عضو قلم النائب العمومى أو المدعى بالحقوق المدنية .

بعد سماع شهادة شهود النفي يجوز لعضو قلم النائب العمومى والمدعى بالحقوق المدنية أن يطلب سماع شهادة شهود اثبات غير الشهود الاول وأن يطلب حضور الشهود الاول لايضاح أو تحقيق الوقائع التى أدى شهود النفي شهادتهم عنها .

(الاصل)

﴿ المادة ١٠٦ ﴾

إذا أرسل المتهم وكيلا عنه يجوز مع ذلك للمحكمة ان تأمر بحضوره بنفسه .

﴿ المادة ١٠٧ ﴾

ضبط الجلسة ونظامها منوطان بالرئيس ويجوز له أن يخرج منها من يحصل منه تشويش فيها وأن يحكم عليه بالحبس مدة أربع وعشرين ساعة بناء على طلب قلم النائب العمومي .

﴿ المادة ١٠٨ ﴾

يجوز للرئيس أن يحكم في حال انعقاد الجلسة في المخالفات التي تقع فيها .

﴿ المادة ١٠٩ ﴾

يأمر الرئيس بكتابة محضر بما يقع في الجلسة من الجنائيات والجنح ويأمر أيضاً بالشروع في التحقيق الذي يمكن اجراءه في حال انعقادها .

﴿ المادة ١١٠ ﴾

إذا وجد وجه لبطلان بعض الاجراءات التي حصلت قبل الجلسة وجب ابدالها قبل سماع أول شاهد قبل المرافعة إذا لم توجد شهود والا سقط الحق فيه .

(تعديل اللجنة)

﴿ المادة ١٢٧ ﴾

بعد سماع شهادة شهود الاثبات وشهود النفي انفى يجوز لعضو قلم النائب العمومي والمدعى بالحقوق المدنية وللمتهم ان يتكلم انما يلزم في كل الاحوال ان يكون المتهم آخر من يتكلم ويلزم ان يبين في محضر الجلسة أن الاجراءات السالف ذكرها صار استيفائها .

حذفت

﴿ المادة ١٢٨ ﴾

ضبط الجلسة ونظامها منوطان بالرئيس ويجوز له أن يخرج منها من يحصل منه تشويش فيها ولو بالقوة الجبرية .

﴿ المادة ١٢٩ ﴾

على أصلها .

﴿ المادة ١٣٠ ﴾

على أصلها .

﴿ المادة ١٣١ ﴾

على أصلها .

(ما وضعه القومسيون)

﴿ المادة ١١٢ ﴾

حسب المادة ١٢٦ من تعديل لجنة المجلس .

﴿ المادة ١١٣ ﴾

بعد سماع شهادة شهود الاثبات وشهود النفي يجوز لمن يكون حاضراً بالجلسة من أعضاء قلم النائب العمومي والمدعى بالحقوق المدنية وللمتهم ان يتكلم انما يلزم في كل الاحوال ان يكون للتم آخر من يتكلم ويلزم أن يبين في محضر الجلسة أن الاجراءات السالف ذكرها صار استيفائها .

﴿ المادة ١١٤ ﴾

حسب المادة ١٢٨ من تعديل لجنة المجلس .

﴿ المادة ١١٥ ﴾

حسب المادة ١٠٨ من الأصل .

﴿ المادة ١١٦ ﴾

حسب المادة ١٠٩ من الاصل .

﴿ المادة ١١٧ ﴾

إذا وجد وجه لبطلان بعض الاجراءات التي حصلت قبل الجلسة وجب ابدالها قبل سماع شهادة أول شاهد أو قبل المرافعة إن لم توجد شهود والا سقط الحق فيه .

الاصول	تعديل اللجنة	ما وضعه القومسيون
﴿ المادة ١١١ ﴾ إذا رفعت مسائل فرعية في أثناء الجلسة وجب الحكم فيها بمراعاة الإيجاز والاختصار بعد سماع أقوال قلم النائب العمومي .	﴿ المادة ١٣٢ ﴾ على أصلها .	﴿ المادة ١١٨ ﴾ حسب المادة ١١١ من الاصل .
﴿ المادة ١١٢ ﴾ تعتمد في مواد الخلافات التي تقع فيما يتعلق بأوامر الضبط المحاضر التي يحررها المأمورين المختصون بذلك الى أن يثبت ما ينفيها .	﴿ المادة ١٣٣ ﴾ على أصلها .	﴿ المادة ١١٩ ﴾ حسب المادة ١١٢ وقط استبدلت كلمة المأمورين ب (المأمورون) .
﴿ المادة ١١٣ ﴾ تكليف الشهود بالحضور يكون بناء على طلب قلم النائب العمومي أو التهم أو المدعى بالحقوق المدنية ويجوز حضور الشهود طوعاً واختياراً بناء على علم خبر يرسل اليهم .	﴿ المادة ١٣٤ ﴾ تكليف الشهود بالحضور يكون بناء على طلب قلم النائب العمومي أو التهم أو المدعى بالحقوق المدنية وللمتهم والمدعى بالحقوق المدنية أن يحضر شهوده بنفسه بدون تكليف .	﴿ المادة ١٢٠ ﴾ تكليف الشهود بالحضور يكون بناء على طلب قلم النائب العمومي أو التهم أو المدعى بالحقوق المدنية ولكل من هذين الأخيرين أن يحضر شهوده بنفسه بدون تكليف رسمي .
﴿ المادة ١١٤ ﴾ تسمع شهادة كل واحد من الشهود على انفراده بغير حضور الباقيين من لم تسمع شهادته .	﴿ المادة ١٣٥ ﴾ على أصلها .	﴿ المادة ١٢١ ﴾ حسب المادة ١١٤ من الاصل وقط حذفت لفظة (الباقيين) .
﴿ المادة ١١٥ ﴾ ويجب على الشهود أن يحلفوا يميناً على أنهم يشهدون بالحق ولا يقولون غيره ويطلب رئيس المحكمة من كل واحد منهم أن يبين اسمه ولقبه وصنعتة وسنه ومحل سكنه ويسأله الرئيس عما اذا كان خادماً أو قريباً أو صهرأ لأحد الاخصام .	﴿ المادة ١٣٦ ﴾ يجب على كل من الشهود بناء على طلب رئيس المحكمة أن يبين اسمه ولقبه وسنه وصنعتة ومحل سكنه وعلى الرئيس أن يسأل كلا منهم عن اتصافه بوصف من الاوصاف التي تستوجب رد شهادته بمقتضى للنصوص بالمادة (٧٠) فان لم يكن متصفاً بوصف مما ذكر تسمع شهادته .	﴿ المادة ١٢٢ ﴾ يجب على الشهود أن يحلفوا يميناً على أنهم يشهدون بالحق كله ولا يقولون غيره ويطلب رئيس المحكمة بعد ذلك من كل واحد منهم أن يبين اسمه ولقبه وسنه وصنعتة ومحل سكنه ودرجة قرابته للاخصام .

تليت المادة ١١٦ أصلاً وتعديلها الموافق ١٣٧ والمادة ١٢٣ من مشروع القومسيون وهذه صورها :

﴿ المادة ١١٦ ﴾ ويجوز للمحكمة أن تسمع على سبيل الاستدلال بدون حلف يمين شهادة من لم يبلغ سنه أربع عشرة سنة وكذلك من يصح تجريجه بمقتضى ما هو مقرر في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية .	﴿ المادة ١٣٧ ﴾ ويجوز للمحكمة أن تسمع على سبيل الاستدلال شهادة من لم يبلغ سنه أربع عشرة سنة وكذلك من يصح تجريجه بمقتضى ما هو مقرر في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية	﴿ المادة ١٢٣ ﴾ يجوز للمحكمة أن تسمع على سبيل الاستدلال شهادة من لم يبلغ سنه أربع عشرة سنة بدون حلف يمين وكذلك من يصح تجريجه بمقتضى ما هو مقرر في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية .
--	--	---

حضرة ابراهيم افندي الغمراوي — أصدق على رأى اللجنة وقط اذا وافق فلتبدل جملة (على سبيل الاستدلال) ب (على سبيل التنوير)

استحسان عام

تلى لغاية المادة ١٣٤ أصلا ومن تعديل اللجنة لغاية ١٥٤ ومن مشروع القومسيون لغاية ١٤١ وتقرر بأغلبية الآراء استحسان تعديل اللجنة وهذه صورة ماتلى

الاصل

تعديل اللجنة

ماوضعه القومسيون

﴿ المادة ١١٧ ﴾

يكتب كاتب المحكمة مفاد شهادة كل شاهد باعتبار المهم منها ويصدق القاضي على ما يكتبه ويحفظ مع أوراق الدعوى .

﴿ المادة ١١٨ ﴾

اذا كلف أحد الشهود بالحضور وتخلف عنه يحكم عليه بناء على طلب قلم النائب العمومي بدفع غرامة من عشرة قروش الى خمسين قرشا ديوانيا واذا أمرت المحكمة بتكليفه بالحضور مرة ثانية وتأخر أيضا يحكم عليه بغرامة من عشرين قرشا ديوانيا الى مائة قرش أو بالحبس من يوم الى ثلاثة أيام .

﴿ المادة ١١٩ ﴾

اذا حضر من حكم عليه من الشهود بالغرامة أو بالحبس وابتدى اعتذارا صحيحة جازت معافاته بعد سماع أقوال قلم النائب العمومي من العقوبة التى حكم عليه بها .

﴿ المادة ١٢٠ ﴾

اذا حضر من دعى للشهادة وامتنع عن الجوابة يحكم عليه بدفع غرامة مائة قرش ويجوز للقاضي أن يحكم عليه أيضا بالحبس من يوم الى أسبوع فضلا عن الغرامة انما لا يحكم بمقوبة ما على الاشخاص الملزومين بمقتضى المادة ٢٨٤ من قانون العقوبات بكتان الاسرار التى أوتمنوا عليها بسبب صناعتهم ولا على الاشخاص المعافين من أداء الشهادة فى الأحوال المبينة فى المواد ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ من قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية

حذفت

﴿ المادة ١٣٨ ﴾

يكتب كاتب المحكمة شهادة كل شاهد ويصدق من القاضي على ما يكتبه ويحفظ مع أوراق الدعوى

﴿ المادة ١٣٩ ﴾

اذا كلف أحد الشهود بالحضور وتخلف عنه بغير عذر فله حكمة أن تستحضره جبرا وتسقط حقوقه فى طلب المصاريف .

﴿ المادة ١٤٠ ﴾

اذا حضر من دعى للشهادة وامتنع عن الجوابة مع ثبوت علمه بالواقعة يحكم عليه بدفع غرامة من خمسة غروش الى مائة قرش انما لا يحكم بغرامة ما على الاشخاص الملزومين بمقتضى المادة ٢٨٤ من قانون العقوبات بكتان الاسرار التى أوتمنوا عليها بسبب صناعتهم ولا على الاشخاص المعافين من أداء الشهادة فى الأحوال المبينة فى المواد ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ من قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية

﴿ المادة ١٢٤ ﴾

يكتب كاتب المحكمة شهادة كل شاهد ويصدق القاضي على ما يكتبه ويحفظ مع أوراق الدعوى .

﴿ المادة ١٢٥ ﴾

اذا كلف أحد الشهود بالحضور وتخلف عنه يحكم عليه بناء على طلب قلم النائب العمومي بدفع غرامة من عشرة قروش الى خمسين قرشا ديوانيا واذا أمرت المحكمة بتكليفه بالحضور مرة ثانية وتأخر أيضا يحكم عليه بغرامة من عشرين قرشا ديوانيا الى مائة قرش أو بالحبس من يوم الى ثلاثة أيام .

﴿ المادة ١٢٦ ﴾

حسب المادة ١١٩ من الاصل

﴿ المادة ١٢٧ ﴾

اذا حضر من دعى للشهادة وامتنع عن الجوابة يحكم عليه بدفع غرامة مائة قرش ويجوز للحكم عليه أيضا مع ذلك بالحبس من يوم الى أسبوع انما لا يحكم بشئ مما ذكر على الاشخاص الملزومين على حسب المادة ٢٨٤ من قانون المرافعات بكتان الاسرار التى أوتمنوا عليها بسبب صناعتهم ولا على الاشخاص المعافين من أداء الشهادة فى الأحوال المبينة فى المواد ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ من قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية

الاصل	رأى اللجنة	ماوضعه القومسيون
﴿ المادة ١٢١ ﴾ بحسب اصدار الحكم في الجلسة التي حصلت فيها المرافعة أو في ظرف ثمانية أيام بالأكثر.	﴿ المادة ١٤١ ﴾ بحسب الأصل.	﴿ المادة ١٢٨ ﴾ حسب المادة ١٢١ من الاصل
﴿ المادة ١٢٢ ﴾ إذا رأت المحكمة أن الواقعة المسندة للمتهم ثابتة وتعد مخالفة فتحكم في العقوبة وتحكم في التعويضات التي يطلبها المدعى بالحقوق المدنية.	﴿ المادة ١٤٢ ﴾ بحسب الأصل.	﴿ المادة ١٢٩ ﴾ إذا رأت المحكمة أن الواقعة المسندة للمتهم ثابتة وتعد مخالفة تحكم بالعقوبة وتفصل في التعويضات التي يطلبها المدعى بالحقوق المدنية وتلزم المتهم بالمصاريف.
﴿ المادة ١٢٣ ﴾ وأما إذا رأت أن الواقعة غير ثابتة أو مضت عليها المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى بها أو رأت أنها لا تعد مخالفة وليس فيها شبهة جنحة ولا جنائية وجب عليها أن تحكم ببراءة المتهم ويسوغ لها أن تحكم في التضمنات التي يطلبها بعض الاخصام من بعض بشرط مراعاة حدود اختصاص محكمة المواد الجزئية.	﴿ المادة ١٤٣ ﴾ بحسب الأصل.	﴿ المادة ١٣٠ ﴾ إذا رأت المحكمة الواقعة غير ثابتة أو سقط الحق في اقامة الدعوى العمومية بشأنها أو القانون لا يعاقب عليها وجب أن تحكم ببراءة المتهم وجاز لها أن تحكم في التضمنات التي يطلبها بعض الاخصام من بعض بشرط مراعاة حدود اختصاص محكمة المواد الجزئية.
﴿ المادة ١٢٤ ﴾ وإذا رأت المحكمة وجود شبهة تدل على ان الواقعة جنحة او جنائية فتحكم بعدم اختصاصها بالدعوى وترسل الاوراق لقلم النائب العمومي .	﴿ المادة ١٤٤ ﴾ بحسب الاصل .	﴿ المادة ١٣١ ﴾ إذا رأت المحكمة شبهة تدل على ان الواقعة جنحة او جنائية تحكم بعدم اختصاصها بالدعوى وترسل الاوراق لقلم النائب العمومي .
﴿ المادة ١٢٥ ﴾ كل حكم يصدر بمقوبة يلزم ان يكون مشتملا على بيان الواقعة التي استوجبت العقوبة وعلى نص القانون الذي حكم بموجبه والا كان الحكم لاغياً	﴿ المادة ١٤٥ ﴾ بحسب الاصل .	﴿ المادة ١٣٢ ﴾ حسب المادة ١٢٥ من الاصل.
﴿ المادة ١٢٦ ﴾ يجب على كاتب الجلسة ان يجري امضاء نسخ الاحكام الاصلية في ظرف الثلاثة ايام التالية ليوم النطق بها في الجلسة والا يحكم عليه قاضي المخالفات بغرامة قدرها مائة قرش ديواني بعد سماع اقوال قلم النائب العمومي .	﴿ المادة ١٤٦ ﴾ بحسب الاصل .	﴿ المادة ١٣٣ ﴾ يجب على كاتب الجلسة ان يجري امضاء نسخ الاحكام الاصلية في ظرف الثلاثة ايام التالية ليوم النطق بها في الجلسة والا يحكم عليه قاضي المخالفات بعد سماع اقوال قلم النائب العمومي بغرامة مائة غرش ديواني .
﴿ المادة ١٢٧ ﴾ يقبل الاستئناف في الاحكام الصادرة في المخالفات اذا كانت صادرة بالحبس أو اذا كان طلب الاستئناف مبنياً على خطأ في تطبيق نصوص القانون وتأويلها .	﴿ المادة ١٤٧ ﴾ بحسب الاصل .	﴿ المادة ١٣٤ ﴾ يجوز استئناف احكام المخالفات اذا كانت صادرة بالحبس أو اذا كان حصل خطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها .

ما وضعه القومسيون	رأى اللجنة	الاصل
<p>﴿ المادة ١٣٥ ﴾</p> <p>استئناف الحكم يوقف تنفيذه ويطلب الاستئناف بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة في ظرف الثلاثة ايام التالية لصدور الحكم المستأنف اذا كان بمواجهة الخصام واما اذا كان صادرا في الغيبة ففي ظرف الثلاثة ايام التالية لانقضاء ميعاد المعارضة .</p>	<p>﴿ المادة ١٤٨ ﴾</p> <p>بحسب الاصل .</p>	<p>﴿ المادة ١٢٨ ﴾</p> <p>استئناف الحكم يوقف تنفيذه ويطلب الاستئناف بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة في ظرف الثلاثة ايام التالية لصدور الحكم المستأنف اذا كان بمواجهة الخصام واما اذا كان صادرا في غيبة بعضهم ففي ظرف الثلاثة ايام التالية لانقضاء ميعاد المعارضة .</p>
<p>﴿ المادة ١٣٦ ﴾</p> <p>يرفع الاستئناف لمحكمة الجنج والجنابات ويطلب حضور الخصام امامها بميعاد ثلاثة ايام كاملة بمعرفة قلم النائب العمومي ويكون الاجراء امام المحكمة المذكورة على حسب الاصول والقواعد المقررة في الباب الثاني من هذا الكتاب .</p>	<p>﴿ المادة ١٤٩ ﴾</p> <p>بحسب الاصل .</p>	<p>﴿ المادة ١٢٩ ﴾</p> <p>يرفع الاستئناف لمحكمة الجنج ويطلب حضور الخصام امامها بميعاد ثلاثة ايام كاملة بمعرفة قلم النائب العمومي ويكون الاجراء امام المحكمة المذكورة مراعاة الاصول والقواعد المقررة في الباب الثاني من هذا الكتاب .</p>
<p>الباب الثاني</p> <p>في محكمة الجنج والجنابات الابتدائية</p> <p>﴿ المادة ١٣٧ ﴾</p> <p>حسب المادة ١٣٠ من الاصل</p>	<p>حسب الاصل</p> <p>﴿ المادة ١٥٠ ﴾</p> <p>بحسب الاصل</p>	<p>الباب الثاني</p> <p>في المحاكم الابتدائية للجنج والجنابات</p> <p>﴿ المادة ١٣٠ ﴾</p> <p>تحكم المحاكم المذكورة في المواد التي تعد جنحة أو جنابة بمقتضى نص في القانون .</p>
<p>﴿ المادة ١٣٨ ﴾</p> <p>تحال الدعاوى على تلك المحكمة بناء على أمر يصدر من قاضي التحقيق أو بناء على تكليف المدعى عليه مباشرة بالحضور امامها من قبل قلم النائب العمومي أو من قبل المدعى بالحقوق المدنية .</p>	<p>﴿ المادة ١٥١ ﴾</p> <p>تحال الدعاوى في مواد الجنج على محكمة الجنج بناء على أمر يصدر من قاضي التحقيق أو من أودة المشورة أو بناء على تكليف المدعى عليه مباشرة بالحضور امامها من قبل النائب العمومي أو من قبل المدعى بالحقوق المدنية .</p> <p>و محال مواد الجنابات على محكمة الجنابات بناء على أمر يصدر من قاضي التحقيق أو من أودة المشورة .</p>	<p>﴿ المادة ١٣١ ﴾</p> <p>تحال الدعاوى على تلك المحاكم بناء على أمر يصدر من قاضي التحقيق أو من أودة المشورة أو بناء على تكليف المدعى عليه مباشرة بالحضور امامها من قبل قلم النائب العمومي أو من قبل المدعى بالحقوق المدنية .</p>
<p>﴿ المادة ١٣٩ ﴾</p> <p>تتألف المحكمة المذكورة من ثلاثة قضاة لا يكون منهم قاضي التحقيق الذي نظر الدعوى أولا وبحكم بأغلبية الآراء .</p>	<p>﴿ المادة ١٥٢ ﴾</p> <p>تركب محكمة الجنج من ثلاثة قضاة ومحكمة الجنابات من خمسة قضاة ولا يكون في كل منهما قاضي التحقيق الذي نظر الدعوى أولا وتصدر أحكامها بأغلبية الآراء .</p>	<p>﴿ المادة ١٣٢ ﴾</p> <p>تركب كل محكمة من المحاكم المذكورة من ثلاثة قضاة لا يكون منهم قاضي التحقيق الذي نظر الدعوى أولا وبحكم بأغلبية الآراء .</p>

الأصل	رأى اللجنة	ما وضعه القومسيون
﴿ المادة ١٣٣ ﴾ تسليف المدعى عليه بالحضور في مواد الجنح يكون بميعاد ثلاثة أيام كاملة غير مواعيد المسافة وفي مواد الجنائيات يكون بميعاد ثمانية أيام كاملة غير مواعيد المسافة أيضا . وتذكر في ورقة التسليف بالحضور التهمة ومواد القانون التي تقضى بالعقوبة .	﴿ المادة ١٥٣ ﴾ تسليف المدعى عليه بالحضور في مواد الجنح يكون بميعاد خمسة أيام كاملة غير مواعيد المسافة وفي مواد الجنائيات يكون بميعاد عشرة أيام كاملة غير مواعيد المسافة أيضا . وتذكر في ورقة التسليف بالحضور التهمة ومواد القانون التي تقضى بالعقوبة .	﴿ المادة ١٤٠ ﴾ تسليف المدعى عليه بالحضور في مواد الجنح يكون بميعاد ثلاثة أيام كاملة غير مواعيد المسافة وفي مواد الجنائيات يكون بميعاد ثمانية أيام كاملة غير مواعيد المسافة أيضا . ويجب ان تشتمل ورقة التسليف بالحضور على وقائع التهمة ووجوه اثباتها ومواد القانون التي تقضى بالعقوبة وإلا حكم بلفوها بناء على طلب من محررت ضده .
﴿ المادة ١٣٤ ﴾ إذا شهود الجاني متلبسا بالجناية جاز لقلم النائب العمومي ان يحضره أمام المحكمة فوراً عقب ضبطه أو في ظرف ثمان وأربعين ساعة بالأكثر .	﴿ المادة ١٥٤ ﴾ إذا شهود الجاني متلبسا بالجناية يجب على قلم النائب العمومي أن يحضره أمام المحكمة فوراً عقب ضبطه أو في ظرف ثمان وأربعين ساعة إذا كانت الدعوى جنحة وصالحة للحكم أما إذا كانت غير صالحة للحكم أو كانت جنحة فيحضره أمام قاضي التحقيق فوراً أو في ظرف الميعاد المرقوم .	﴿ المادة ١٤١ ﴾ إذا شهود الجاني متلبسا بالجناية جاز لقلم النائب العمومي ان يحضره أمام المحكمة فوراً أو في ظرف ثمان وأربعين ساعة بالأكثر .

تليت المادة ١٣٥ من الأصل وتعديلها الموافق ١٥٥ من تعديل اللجنة وتليت المادة ١٤٢ من مشروع القومسيون وهذه صورها .

﴿ المادة ١٣٥ ﴾ يجب على المتهم بفعل جنحة تستوجب العقوبة بالحبس ان يحضر بنفسه . وأما في الأحوال الأخرى فيجوز له أن يرسل وكيله عنه وهذا مع عدم الإخلال بما للمحكمة من الحق في أن تأمر بحضوره بنفسه .	﴿ المادة ١٥٥ ﴾ بحسب الأصل وزيد عليها فقرة بالصورة الآتية : أما إذا كانت الدعوى مقامة على إحدى المخدرات وكانت الدعوى لا تستوجب الحكم بالحبس زيادة عن ثلاثين يوما فلها ان تعين وكيلها عنها :	﴿ المادة ١٤٢ ﴾ يجب على المتهم بفعل جنحة أو بفعل جنحة تستوجب العقوبة بالحبس ان يحضر بنفسه متى كان مكلفا بالحضور من قبل النائب العمومي وأما في الأحوال الأخرى فيجوز له ان يرسل وكيلها عنه وهذا مع عدم الإخلال بما للمحكمة من الحق في ان تأمر بحضوره شخصا .
---	--	---

حضرة احمد بك عبد الغفار — من رأيي ان الفقرة التي وضعتها اللجنة تكون بالصورة الآتية
(اما إذا كانت الدعوى مقامة على إحدى النساء فلها أن توكل من ينوب عنها حتى تثبت عليها الجناية)
سعادة حسن حلمي باشا — أنا استحسن المادة ١٤٢ من مشروع القومسيون

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخذت وتقرر بالأغلبية رأي حضرة احمد بك عبد الغفار

تليت المادة ١٣٦ أصلا التي صارت ١٥٦ في التعديل وتليت المادة ١٤٣ من مشروع القومسيون وتقرر بالأغلبية استئصال المادة الأصلية التي صدقت عليها اللجنة وهذه صور المواد المذكورة .

(الأصل)	(رأى اللجنة)	(ما وضعه القومسيون)
﴿ المادة ١٣٦ ﴾	﴿ المادة ١٥٦ ﴾	﴿ المادة ١٤٣ ﴾
يجوز للمحكمة في أى حالة كانت عليها الدعوى ان تأمر بزيادة تحقيقها أو تحيلها ثانياً على قاضى التحقيق سواء كان لاعادة التحقيق بمراجعة كافة الاحكام المقررة في الباب السادس من هذا القانون أو لتحقيق أمور معينة .	بحسب الاصل	يجوز للمحكمة في أى حالة كانت عليها الدعوى ان تأمر بزيادة تحقيقها أمامها أو تحيلها على قاضى التحقيق سواء كان لاعادة التحقيق بمراجعة كافة الاحكام المقررة في الباب السادس من هذا القانون أو لتحقيق أمور معينة .

تليت المادة ١٣٧ وتعديلها الموافق ١٥٧ وتليت المادة ١٤٤ من مشروع القومسيون وهذه صورها

﴿ المادة ١٣٧ ﴾	﴿ المادة ١٥٧ ﴾	﴿ المادة ١٤٤ ﴾
إذا ظهرت للمحكمة في اثناء الدعوى قرائن دالة على جنائية أحد جاز لها إياً كانت الحالة التى وصلت اليها تلك الدعوى ان تأمر بمحاكمة ذلك الجانى وإذا كان الفعل المسند اليه يستوجب الحبس مدة ستة أشهر بالاقل يسوغ لها أيضا ان تأمر بضبطه وسجنه	إذا ظهرت للمحكمة في اثناء الدعوى قرائن دالة على جنائية أحد جاز لها إياً كانت الحالة التى وصلت اليها تلك الدعوى ان تأمر بإقامة الدعوى عليه .	في حالة مشاهدة الجانى متلبساً بالجنائية يجوز اللب حضور الشهود شفاهاً بواسطة احداً مورى طضبط والربط

سعادة ابراهيم أدهم باشا — اصدق على تعديل اللجنة وإذا تحسن فليزد عليه هذه العبارة (حسب القواعد المقررة لأقامة الدعوى)

سعادة حسن حلمى باشا — رأى بقاء المادة الاصلية

سعادة الرئيس — تؤخذ لا راء

اخذت فتقرر بالأغلبية استحسان رأى سعادة ابراهيم أدهم باشا

تلى لناية المادة ١٣٩ الموافقة في التعديل ١٥٩ وتلى من مشروع القومسيون لناية المادة ١٤٦ وتقرر بأغلبية الآراء استحسان أصل المواد كما قررت اللجنة وهذه صورة ما تلى

﴿ المادة ١٣٨ ﴾	﴿ المادة ١٥٨ ﴾	﴿ المادة ١٤٥ ﴾
يكون تكليف التهم بالحضور أمام المحكمة بمراجعة ما هو مقرر في المادة ١٣٣	بحسب الاصل ويراعى ترتيب مادة ١٣٣ التى فى صلبها .	من تخلف من الشهود عن الحضور بعد تكليفه بالطرق المقررة قانوناً يحكم عليه بناء على طلب قلم النائب العموي بدفع غرامة من مائة قرش الى خمسمائة قرش وإذا أمرت المحكمة بتكليفه مرة ثانية وتخلف مع ذلك عن الحضور يحكم عليه بغرامة من مائة قرش ديوانى الى ألف قرش أو بالحبس مدة لا تتجاوز ثمانية أيام ويجوز أيضا الحكم بالقبض عليه واحضاره قهراً
(المادة ١٣٩)	(المادة ١٥٩)	(المادة ١٤٦)
في حالة مشاهدة الجانى متلبساً بالجنائية يجوز طلب حضور الشهود شفاهاً بواسطة احداً مورى الضبط والربط .	بحسب الاصل .	من حكم عليه من الشهود بالغرامة أو بالحبس بسبب تخلفه عن الحضور سم حضر بعد ذلك وأبدى اعتذاراً صحيحة تجوز معافاته من الغرامة .

ما وضعه القومسيون

رأى اللجنة

الأصل

تليت المادة ١٤٠ من الاصل وتعديلها الموافق ١٦٠ وتليت المادة ١٤٧ من مشروع القومسيون وهنـه صورها .

(المادة ١٤٠)

من تخلف من الشهود عن الحضور بعد تكليفه بالطرق المقررة يحكم عليه بناء على طلب قلم النائب العمومي بدفع غرامة من مائة قرش وقرش الى خمسية قرش واذا أمرت المحكمة بتكليفه مرة ثانية وتخلف مع ذلك عن الحضور يحكم عليه بغرامة من مائتي قرش ديواني الى التي قرش أو بالحبس مدة لا تتجاوز ثمانية أيام ويجوز أيضا القبض عليه واحضاره قهراً .

(المادة ١٦٠)

من تخلف من الشهود عن الحضور بعد تكليفه به بالطرق المقررة بغير عذر فيصير احضاره جبراً وفي جميع الاحوال اذا كان من الشهود نساء مخدرات فلهن أن يحملن شهادتهن لأزواجهن أو أحد محارمهن أو من يوكلنه عنهن .

(المادة ١٤٧)

اذا حضر من دعى للشهادة وامتنع عن المجابة يحكم عليه بدفع غرامة من مائتي قرش الى التي قرش ديواني ويجوز زيادة على ذلك أن يحكم عليه بالحبس من ثمانية أيام الى شهر انما لا يحكم بعقوبة ما على الاشخاص الملزومين بمقتضى المادة ٢٨٤ من قانون العقوبات بكتبان الاسرار وعلى الاشخاص المعافين من اداء الشهادة في الاحوال المبينة في المواد ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية .

سعادة حسن حلمي باشا — رأي بقاء المادة الاصلية فقط يزداد عليها مسألة النساء الواردة في تعديل اللجنة .

حضرة احمد بك عبد الغفار — الأحسن بقاء تعديل اللجنة ويحذف منه كلمة (المخدرات) .

حضرة ابراهيم أفندي القمراوي — أصدق على رأي اللجنة وانما يجمل فيه أن النساء يحملن شهادتهن لاثنتين من محارمهن

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فتقرر بالأغلبية استحسان رأي حضرة احمد بك عبد الغفار

تليت المادة ١٤١ من الاصل التي حذفها اللجنة والمادة ١٤٢ من الاصل أيضا وتعديلها الموافق ١٦١ وتليت المادتان ١٤٨ و ١٤٩ ومشروع القومسيون وهذه صور تلك المواد .

(المادة ١٤١)

من حكم عليه من الشهود بالغرامة أو بالحبس بسبب تخلفه عن الحضور ثم حضر بعد ذلك وأبدى اعتذاراً صحيحة يجوز معافاته من الغرامة بناء على طلب قلم النائب العمومي .

(المادة ١٤٨)

يستحضر المتهم في مواد الجنايات الى الجلسة تحت الملاحظة والمراقبة بغير قيود ولا اغلال .

حذفت .

(المادة ١٤٢)

اذا حضر من دعى للشهادة وامتنع عن المجابة يحكم عليه بدفع غرامة من مائتي قرش الى التي قرش ديواني ويجوز زيادة على ذلك الحكم عليه أيضا بالحبس من ثمانية أيام الى شهر انما لا يحكم بعقوبة ما على الاشخاص الملزمين بمقتضى المادة ٢٨٤ من قانون العقوبات بكتبان الاسرار التي اؤتمنوا عليها بسبب صناعتهم

(المادة ١٦١)

اذا حضر من دعى للشهادة وامتنع عن المجابة مع ثبوت علمه بالواقعة يحكم عليه بغرامة من مائة قرش وقرش الى خمسية قرش انما لا يحكم بغرامة ما على الاشخاص الملزمين بمقتضى المادة ٢٨٤ من قانون العقوبات بكتبان الاسرار التي اؤتمنوا عليها بسبب صناعتهم ولا على الاشخاص المعافين من اداء الشهادة في

(المادة ١٤٩)

يجب أن يكون مع المتهم في مواد الجنايات من يدافع عنه فان لم يعين مدافعاً وجب على المحكمة أن تعينه والا كان العمل لاغياً

الاصل	رأى اللجنة	ماوضعه القومسيون
ولا على الاشخاص المعاقين من أداء الشهادة في الاحوال المبينة في المواد ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية.	الاحوال المبينة في المواد ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية.	

سعاة حسن حطى باشا — رأى بقاء المادة ١٤١ التي حذفها اللجنة

حضرة احمد عبد الفقار بك — لا يصح بقاء المادة المذكورة بالنسبة للتغييرات التي أقرت عليها الهيئة وانما اذا تحسن فليزد على المادة (١٦١) من تعديل

اللجنة ققرة بالصورة الآتية

(ويجب على المحكمة ان تراعى حالة الشهود وتحفظ حقوق احترامهم ولا تؤخرهم)

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخذت فتقرر بالأغلبية رأى حضرة أحمد بك عبد الفقار

تليت المادتان ١٤٣ و ١٤٤ من الاصل وتعديلهما الموافق ١٦٢ و ١٦٣ وتلى لغاية ١٥١ من مشروع القومسيون وتقرر بأغلبية الآراء استحسان تعديل

للجنة وهذه صور المواد المذكورة

﴿ المادة ١٥٠ ﴾

يجوز اطلاع المدافعين والاضام على أوراق القضية كما طلبوا ذلك ويكون اطلاعهم عليها في قلم كتاب المحكمة بدون اخراجها منه ويسوغ لهم أن ينسخوا بأنفسهم أو بواسطة المحامين عنهم بدون أدنى مصاريف ما يلزم لهم من الاوراق المذكورة.

﴿ المادة ١٥١ ﴾

لا يجوز اخراج المتهم من قاعة الجلسة في اثناء المرافعة لأى سبب كان ما لم يحصل منه تشويش زائد .

﴿ المادة ١٦٢ ﴾

اذا وقعت مخالفة أو جنحة بالجلسة فالمحكمة أن تحكم فيها في نفس تلك الجلسة واذا وقعت جنحة فتحويلها على قاضي التحقيق ويجب عليها في كل الاحوال ان تأمر بتحرير محضر بما يقع في الجلسة

﴿ المادة ١٦٣ ﴾

تحكم محكمة الجنح بالعقوبات المقررة في المواد المرفوعة لها بصفة جنح اذا رأت ان الواقعة ثابتة وتفصل في التضمنات التي يطلبها المدعى بالحقوق المدنية ويكون الاجراء كذلك اذا ظهر ان الواقعة الموصوفة بجنحة لم تكن الا مخالفة أما اذا وجدت قرائن أحوال تدل على أن الواقعة جنحية فتحكم بعلم اختصاصها بها وتحيل الاخصام على قلم النائب العمومي وهو يرفع الدعوى الى محكمة الجنايات اذا كان سبق تحقيقها بمعرفة قاضي التحقيق والا فيرفعها الى ذلك القاضي وتحكم محكمة الجنايات بالعقوبة المقررة في المواد المرفوعة لها بصفة جنائية اذا رأت ان الواقعة ثابتة وتفصل في التضمنات التي يطلبها المدعى بالحقوق المدنية ويكون الاجراء كذلك اذا ظهر ان الواقعة الموصوفة بجناية لم تكن الا جنحة أو مخالفة

﴿ المادة ١٤٣ ﴾

اذا وقعت جنحة أو مخالفة في الجلسة يجوز للمحكمة أن تحكم فيها في نفس تلك الجلسة ويجب عليها في كل الاحوال ان تأمر بتحرير محضر بما يقع في الجلسة من الجنح والجنايات وتأمر أيضاً باجراء ما يلزم من التحقيق.

﴿ المادة ١٤٤ ﴾

اذا رأت المحكمة ان الواقعة ثابتة وتمد من قبيل الجنح والجنايات تحكم بالعقوبة المقررة وتفصل في التضمنات التي يطلبها المدعى بالحقوق المدنية ويكون الاجراء كذلك اذا ظهر ان الواقعة الموصوفة بجنحة أو جنحية لم تكن الا مخالفة

تليت المادة ١٦٤ التي جددتها اللجنة وهذه صورتها .

﴿ المادة ١٦٤ ﴾

يجب على محكمة الجنايات بعد تمام المرافعة في المواد التي تستوجب العقاب بالقتل قانوناً أن ترسل الأوراق ومن لهم حق في اقامة الدعوى شرعاً والمتم إلى المحكمة الشرعية السكّانة بمركز المحكمة الأهلية المنظورة بها الدعوى لاجل اقامة الدعوى شرعاً بها .
ويجب على المحكمة الشرعية ان تنظر الدعوى شرعاً وتصدر الحكم فيها وتعيد الأوراق للمحكمة الجنائية مصحوبة بالحكم الشرعي في مدة لا تتجاوز الثانية ايام . اذا حكم القاضي الشرعي بثبوت الدعوى وبالعقاب بالقتل تعين على محكمة الجنايات الحكم بهذه العقوبة اما اذا لم يحكم القاضي الشرعي بالقتل فللمحكمة الجنايات ان تحكم بعقوبة اخرى قانونية خلاف القتل .
سعادة حسن حلي باشا — الاوفق حذف الميعاد المحدد للمحكمة الشرعية في هذه المادة .

(استحسن عام) .

حضرة احمد بك عبد الغفار — اذا تحسن فليزد فقره في المادة المذكورة بالصورة الآتية .

(بحيث اذا حكم القاضي الشرعي بثبوت الدعوى وبالقصاص بالقتل ومحكمة الجنايات حكمت بهذا الحكم ايضاً وعفا احد اولياء الدم بعد هذه الاحكام ولو في برهه الشروع في التنفيذ وجب اعفاء المحكوم عليه من القتل وحيثئذ تحكم محكمة الجنايات بعقوبة أخرى كما ذكر بآخر الفقرة السابقة) .
(استحسن عام) .

حضرة الاستاذ الشيخ العباسي — قد بدت لي ملاحظة على المادة ٤١ من تعديل اللجنة فاذا تحسن لدى الهيئة ابدؤها هنالك بنديها .

حضرة حسن بك عبد الرازق — من رأيي قبول للملاحظة المذكورة .

(استحسن عام) .

سعادة الرئيس — اذن تتلى تلك المادة :

تليت وهذه صورتها .

﴿ المادة ٤١ ﴾

يكون الاجراء فيما يتعلق بالديات في الاحوال التي تفضي فيها الشريعة الاسلامية بالدية على حسب الاحكام المقررة في الشريعة الغراء انما لا تتبع هذه الاحكام الا في حق الأشخاص السارية عليهم .

حضرة الاستاذ الشيخ العباسي — رأيي حذف العبارة المذكورة في آخر المادة من ابتداء (انما لا تتبع الخ) واقتصار المادة على ما قبل ذلك .

(استحسن عام) :

تليت المادة ١٤٥ اصلاً التي صارت في التعديل ١٦٥ وتليت المادة ١٥٢ من مشروع القومسيون وهذه صورتها .

ما وضعه القومسيون	رأى اللجنة	الاصل
﴿ المادة ١٥٢ ﴾	﴿ المادة ١٦٥ ﴾	﴿ المادة ١٤٥ ﴾
لا يجوز المقاطعة على الاخصام او وكلائهم في اثناء كلامهم ولا منعهم عنه الا اذا تعدوا على النظام العمومي او على أشخاص خارجين عن الدعوى .	حسب الاصل .	اذا كانت الواقعة غير ثابتة او سقط الحق في اقامة الدعوى بها بسبب مضي المدة الطويلة اولا يعاقب القانون عليها تحكم المحكمة براءة التهم ويجوز لها ان تحكم ايضاً بالتعويضات التي يطلبها بعض الاخصام من البعض الآخر .

حضرة حسن بك عبد الرازق — رأيي ان يزداد في المادة ١٤٥ التي أقرتها اللجنة على أصلها بعد جملة (أولا يعاقب القانون عليها) هذه العبارة (أو حصل التنازل ممن ذكر في المواد ٣١ و ٣٢ من هذا القانون عن دعوائهم في أي حالة كانت عليها الدعوى) ثم يكتب بعد ذلك باقي المادة (المواد ٣١ و ٣٢ هما من تعديل اللجنة)

حضرة ابراهيم بك سعيد — لا بأس بهذه العبارة وإنما تجعل في مادة خصوصية .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فتقرر بالأغلبية رأي حضرة حسن بك عبد الرازق .

ثم ان سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٧ ١/٢

ختم (علي شريف)

امضاء (حسين يسري)

نمرة ٢٨

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الأربعاء ١٦ صفر سنة ١٣٠٥ (٢ نوفمبر سنة ١٨٨٧)

فتحت الجلسة الساعة ٥ تحت رئاسة سعادة على شريف باشا وبحضور ٢٢ من حضرات الأعضاء.

تلى محضر الجلسة الماضية وصدق عليه .

سعادة الرئيس — بما أن دور المذاكرة الآن هو للباقي من مشروع تعديل قانون الجنايات من ابتداء المادة ١٤٦ أصلاً وتعديلها المعنون بالمادة (١٦٦) ومن أول المادة (١٥٣) من مشروع القومسيون فليت من ابتداء ما ذكر .

تليت المادة ١٤٦ أصلاً وتعديلها المعنون بالمادة ١٦٦ والمادة ١٥٣ من مشروع القومسيون وهذه الصور .

(الاصل)	(رأى اللجنة)	(ما وضعه القومسيون)
(المادة ١٤٦)	صارت المادة ١٦٦ وتعديلها بما يأتى :	(المادة ١٥٣)
إذا حكمت المحكمة على المتهم بالحبس مدة تزيد على ستة أشهر ولم يسبق حبسه قبل حضوره أمامها جاز لها أن تأمر في الحكم بتنفيذ العقوبة فوراً ولو طلب استئنافه .	إذا حكمت المحكمة على المتهم بالحبس مدة تزيد على ستة أشهر ولم يسبق حبسه قبل حضوره أمامها جاز لها أن تأمر في الحكم بتنفيذ العقوبة إذا لم يطلب المحكوم عليه استئنافه ووجد له ضامن .	إذا وقعت جنحة أو مخالفة أوجباية في الجلسة يجوز للمحكمة أن تحكم في نفس تلك الجلسة ويجب عليها أن تأمر بتحرير محضر بما يقع في الجلسة من الجنح والجنايات في كل الأحوال وتأمر أيضاً بأجراء ما يلزم من التحقيق .

سعادة حسن حلمى باشا — رأى بقاء المادة الأصلية .

سعادة إبراهيم أدهم باشا — تعديل اللجنة هو الأفضل .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فتقرر بالأغلبية استحسان تعديل اللجنة .

تليت المادة ١٤٧ أصلاً وتعديل اللجنة الموافق ١٦٧ بالاقرار عليها وتليت المادة ١٥٤ من مشروع القومسيون وتقرر باتفاق الآراء استحسان الأصل كاقرار اللجنة وهذه الصور .

(المادة ١٤٧)	(المادة ١٥٤)	(المادة ١٥٤)
إذا حكم براءة المتهم المحبوس يفرج عنه فوراً ولو طلب استئناف الحكم .	بحسب الأصل وأن تكون المادة ١٦٧ وتقرر علاوة المواد الآتية :	إذا رأت المحكمة أن الواقعة ثابتة وتعد من قبيل الجنح والجنايات تحكم بالعقوبة المقررة وتفصل في القضيئات التي يطلبها المدعى بالحقوق المدنية ويكون الاجراء كذلك إذا ظهر أن الواقعة الموصوفة بجنحة أو جنابة لم تكن الا مخالفة .

تليت المادة ١٦٨ التي صدرتها اللجنة وهذه صورتها (يستحضر التهم الى الجلسة تحت الملاحظة والمراقبة بغير قيود ولا اغلال)

سعادة حسن حلمي باشا — أنا لا أصدق على هذه المادة .

سعادة ابراهيم أدهم باشا — اذا تحسن فلتكن المادة بالصورة الآتية (يدخل التهم في أودة الجلسة تحت الملاحظة والمراقبة بلا قيود ولا اغلال)

سعادة محمد رؤوف باشا — المادة التي وضعها اللجنة فيها الكفاية والاحسن بقاؤها على حالتها .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فتقرر بالأغلبية استحسان المادة حسب وضعها اللجنة .

تليت المواد التي صدرتها اللجنة وهي من ١٦٩ لغاية ١٧٢ وتقرر باتفاق الآراء استحسانها وهذه صورها :

﴿ المادة ١٦٩ ﴾

يجب أن يكون للمتهم مدافع (وكيل) فان لم يعين من يدافع عنه وجب على المحكمة أن تعين له محامياً والا كان العمل باطلا وهذا فيما اذا لم يرغب المتهم المرافعة بنفسه .

﴿ المادة ١٧٠ ﴾

يجوز اطلاع المدافعين والاختصاص على أوراق القضية كل ما طلبوا ذلك بحيث يكون اطلاعهم عليها في قلم كتاب المحكمة بدون اخراجها منه ويسوغ لهم أن يستنسخوا بأنفسهم أو بواسطة وكلائهم ما يلزمهم نسخه منها .

﴿ المادة ١٧١ ﴾

لا يجوز اخراج المتهم من قاعة الجلسة في اثناء المرافعة لأي سبب كان ما لم يحصل منه تشويش زائد .

﴿ المادة ١٧٢ ﴾

لا تجوز المقاطعة على الاختصاص أو وكلائهم في اثناء كلامهم ولا منعهم عنه الا اذا تعدوا على النظام العمومي أو على أشخاص خارجين عن الدعوى .
تليت المادة (١٤٨) من الأصل التي أقرتها اللجنة وصارت في ترتيبها (١٧٣) وتليت المادة (١٥٥) من مشروع القومسيون وتقرر اتفاقا استحسان رأي اللجنة وهذه الصور :

(الأصل)	(رأى اللجنة)	(ما وضعه القومسيون)
﴿ المادة ١٤٨ ﴾	﴿ المادة ١٧٣ ﴾	﴿ المادة ١٥٥ ﴾
كافة الأحكام المقررة في الباب السابق الخاص بحكمة الخالفات تتبع امام المحاكم الابتدائية للعواد الجنائية ما لم يوجد نص صريح يخالفها	حسب الأصل	اذا كانت الدعوى غير ثابتة أو سقط الحق في اقامة الدعوى بها بسبب مضي المدة الطويلة أولا يعاقب القانون عليها بحكم المحكمة براءة المتهم ويجوز لها أن تحكم أيضاً بالتعويضات التي يطلبها بعض الاختصاص من البعض الآخر .

تليت مقدمة الباب الثالث والمادة ١٤٩ أصلا وتعديلها المعنون بالمادة (١٧٤) ولغاية المادة (١٥٨) من مشروع القومسيون وهذه صور ما تلى :

ما وضعه القومسيون	(رأى اللجنة)	(الأصل)
﴿ المادة ١٥٦ ﴾	حسب الاصل	الباب الثالث
اذا حكم براءة المتهم المحبوس يفرج عنه فوراً ولو طلب استئناف الحكم .	﴿ المادة ١٧٤ ﴾	في محاكم الاستئناف
﴿ المادة ١٥٧ ﴾	تحال الدعوى على محكمة الاستئناف في الاحوال الآتية : أولاً - اذا طلبت المحكمة المذكورة رفع الدعوى العمومية .	في مواد الجنح والجنايات
كافة الأحكام المقررة في الباب السابق الخاص بمحكمة المخالفات تتبع امام محكمة الجنح والجنايات في أول درجة ما لم يوجد نص صريح بخالفها .	ثانياً - بناء على طلب قلم النائب العموى فيما يختص بالجنح والجنايات التي تقع من القضاة أو أعضاء قلم النيابة في أثناء تأدية وظائفهم ثالثاً - بناء على طلب أولى الشأن استئناف الاحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في مواد الجنح والجنايات .	تحال الدعوى على محكمة الاستئناف بناء على طلبها رفع الدعوى العمومية أو بناء على طلب النائب العموى فيما يتعلق بالجنح والجنايات التي تقع من القضاة أو بناء على استئناف الاحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في مواد الجنح والجنايات .
الباب الثالث		
في محكمة الاستئناف في مواد الجنح والجنايات		
﴿ المادة ١٥٨ ﴾		
تحال الدعوى على محكمة الاستئناف بناء على		
استئناف الاشخاص الآتى ذكرهم :		
أولاً - قلم النائب العموى .		
ثانياً - المتهم .		
ثالثاً - المدعى بالحقوق المدنية فيما يختص		
بحقوقه فقط .		
وتحول عليها الدعوى أيضاً فيما يختص بالجنح		
والجنايات التي تقع من القضاة أو أعضاء قلم النائب		
العموى في أثناء تأدية وظائفهم بناء على طلب النائب		
العموى .		

سعادة حسن حلمى باشا - أنا استحسن المادة ١٥٨ من مشروع القومسيون .

سعادة ابراهيم أدهم باشا - أوافق على ذلك .

سعادة محمد رؤوف باشا - المادة التي وضعتها اللجنة هي الأنسب وقط اذا وافق فليحذف منها الفقرة التالية للمقدمة .

حضرة عوض سعد الله بك - رأيي ان تكون المادة بالصورة الآتية (تحال الدعوى على محكمة الاستئناف) بناء على طلبها رفع الدعوى العمومية او بناء على

استئناف الاشخاص الآتى ذكرهم .

أولاً - قلم النائب العموى

ثانياً - المتهم

ثالثاً - المدعى بالحقوق المدنية .

وتحول عليها الدعوى أيضاً فيما يختص بالجنح والجنايات التي تقع من القضاة وأعضاء قلم النائب العموى في أثناء تأدية وظائفهم بناء على طلب النائب العموى)

سعادة الرئيس - تؤخذ الآراء

أخذت فتقرر بالأغلبية استحسن رأي حضرة عوض بك سعد الله وان تكون هذه المادة عوضاً عن المادة (١٤٩) من الأصل وتعديلها الموافق (١٧٤) تلى لغاية المادة ١٧٦ أصلاً و٢٠٣ من تعديل اللجنة و١٨٣ من مشروع القومسيون وتقرر بأغلبية الآراء استحسن رأي اللجنة وهذه الصور

(الاصل)

(المادة ١٥٠)

إذا طلبت محكمة الاستئناف رفع الدعوى العمومية وأقام النائب العمومي دعوى جنائية على أحد القضاة فيعمل بمقتضى الأحكام المقررة في الباب الخاص بالمحاكم الابتدائية في مواد الجناح والجنايات .

(المادة ١٥١)

إذا رأت محكمة الاستئناف لزوما لاجراء التحقيق قبل الحكم فيقوم أحد أعضائها بوظيفة قاضى التحقيق

(رأى اللجنة)

(المادة ١٧٥)

في حالة طلب رفع الدعوى الى محكمة الاستئناف بناء على أحد الاوجه المذكورة بالمادة السابقة فيعمل بمقتضى الاحكام المقررة في الباب الخاص بالمحاكم الابتدائية في مواد الجناح والجنايات .

انما اذا كانت الجنيحة أو الجناية واقعة من أحد القضاة أو أحد أعضاء قلم النيابة حل تأدية وظيفته فيصير توقيفه عن العمل حين صدور الحكم في القضية .

(المادة ١٧٦)

حسب الاصل ويزاد مادة بالصورة الآتية تكون ١٧٧

(المادة ١٧٧)

تتركب محكمة الاستئناف في مواد الجناح من خمسة قضاة وفي مواد الجنايات من سبعة قضاة ولا يكون في كل منها قاضى التحقيق الذى أجرى تحقيق الدعوى ان كانت تحققت على يد قاضى التحقيق .

(المادة ١٧٨)

بحسب الاصل

(المادة ١٧٩)

بحسب الاصل

(المادة ١٨٠)

بحسب الاصل

(ما وضعه القومسيون)

(المادة ١٥٩)

إذا رفع النائب العمومي دعوى بجنيحة أو جناية على أحد القضاة أو أحد أعضاء قلم النائب العمومي يعمل بمقتضى الاحكام المقررة في باب محكمة الجناح والجنايات الابتدائية .

(المادة ١٦٠)

إذا رأت محكمة الاستئناف لزوما لاجراء التحقيق قبل الحكم فيقوم أحد أعضائها بوظيفة قاضى التحقيق .

(المادة ١٦١)

إذا كان الحكم المستأنف قاضيا بحبس المتهم ستة أشهر فأكثر يجوز لمحكمة الاستئناف أن تصدر أمرا بضبطه وحبسه سواء كان من تلقاء نفسها أو بناء على طلب قلم النائب العمومي أو قاضى التحقيق المندوب من أعضائها .

(المادة ١٥٢)

إذا كان الفعل المسند للتهم يستوجب عقوبة الحبس مدة ستة أشهر بالأقل يجوز للمحكمة أن تصدر أمرا بضبطه وحبسه سواء كان من تلقاء نفسها أو بناء على طلب قلم النيابة العمومية أو قاضى التحقيق من أعضائها ويكون صدور ذلك الأمر بحضور التهم وأحد أعضاء قلم النيابة العمومية .

(المادة ١٥٣)

لا يعمل بمقتضى الأمر المذكور في المادة السابقة الا مدة شهر ويجوز بعد ذلك تجديده .

(المادة ١٥٤)

إذا اقتضى الحال اجراء بعض تحقيقات معينة في دائرة اختصاص احدى المحاكم الابتدائية يجوز لمن عينته محكمة الاستئناف من أعضائها قاضيا للتحقيق أن ينتدب لذلك أحد قضاة المحكمة لابتدائية المذكورة .

(الأصل)	(رأى اللجنة)	(ما وضعه القومسيون)
﴿ المادة ١٥٥ ﴾	﴿ المادة ١٨١ ﴾	﴿ المادة ١٦٢ ﴾
<p>إذا وقعت جنحة أو جناية من أحد أعضاء محكمة الاستئناف أو من أحد قضاة المحاكم الأهلية الابتدائية أو من أعضاء أقلام النيابة العمومية سواء كان في محكمة الاستئناف أو في إحدى المحاكم الابتدائية فترفع الدعوى بذلك أمام محكمة الاستئناف في مواد الجنح والجنايات بناء على طلب النائب العمومي ولا يقبل رفع تلك الدعوى بتكليف المدعى عليه بالحضور مباشرة بناء على طلب المدعى بالحقوق المدنية.</p>	<p>إذا وقعت جنحة أو جناية من أحد أعضاء محكمة الاستئناف أو من أحد أعضاء المحاكم الابتدائية أو من أحد أعضاء أقلام النيابة العمومية سواء كان في محكمة الاستئناف أو في إحدى المحاكم الابتدائية فترفع الدعوى بذلك أمام محكمة الاستئناف في مواد الجنح والجنايات متى كان ذلك وقع في أثناء تأدية وظيفتهم بناء على طلب قلم النائب العمومي أما إذا كانت الجنحة أو الجناية واقعة منه غير أوقات تأدية وظيفته فتسرى عليه أحكام هذا القانون</p>	<p>لا يعمل بمقتضى الأمر المذكور في المادة السابقة إلا مدة شهر واحد ويجوز بعد ذلك تجديده</p>
﴿ المادة ١٥٦ ﴾	(المادة ١٨٢)	﴿ المادة ١٦٣ ﴾
<p>لا يقبل استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في مواد الجنح والجنايات إلا من الأشخاص الآتي ذكرهم وهم :</p> <p>أولاً — المتهمون بالجنحة أو الجناية والمسؤولون عن الحقوق المدنية .</p> <p>ثانياً — المدعي بالحقوق المدنية فيما يختص بحقوقه دون غيرها .</p> <p>ثالثاً — النائب العمومي أو رئيس قلم النيابة العمومية في المحكمة الابتدائية .</p>	<p>بحسب الأصل ويزاد عليها فقرة بالصورة الآتية :</p> <p>رابعا : أولياء السم في مواد القتل .</p>	<p>إذا اقتضى الحال إجراء تحقيقات معينة في دائرة اختصاص إحدى المحاكم الابتدائية يجوز لمن عينته محكمة الاستئناف من أعضائها قاضيا للتحقيق أن ينتدب لذلك أحد قضاة المحكمة الابتدائية المذكورة .</p>
﴿ المادة ١٥٧ ﴾	﴿ المادة ١٨٣ ﴾	﴿ المادة ١٦٤ ﴾
<p>لا يقبل استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في الأحوال الآتي ذكرها</p> <p>أولاً — الأحكام الصادرة بالتعزيم في مواد المخالفات في الحالة المذكورة في الفقرة الثانية من المادة ١٤٤</p> <p>ثانياً — الأحكام الصادرة في الحالة المبينة في المادة ١٤٥ فيما يتعلق بالتضمنات التي لا تتجاوز قيمتها عشرة آلاف قرش</p>	<p>تقرر بقاء الفقرة الأولى على أصلها ويراعى ترتيب المادة المذكورة في صلبها وأن تكون الفقرة الثانية بالصورة الآتية</p> <p>ثانيا : الأحكام الصادرة في الحالة المبينة في المادة ١٦٥ فيما يتعلق بالتضمنات التي لا تتجاوز قيمتها ألفي قرش .</p>	<p>إذا وقعت جنحة أو جناية من أحد أعضاء محكمة الاستئناف أو من أحد أعضاء قلم النائب العمومي ترفع الدعوى بذلك أمام محكمة الاستئناف في مواد الجنح والجنايات وهذا إذا كانت الفعلية التي وقعت منه جرت في أثناء تأدية وظيفته ورفع هذه الدعوى يكون بناء على طلب النائب العمومي أما إذا كانت الجنحة أو الجناية واقعة خارج أعمال وظيفته فتسرى عليه قواعد المحاكمات العادية المقررة في هذا القانون .</p>

(الأصل)	(رأى اللجنة)	(ما وضعه القومسيون)
﴿ المادة ١٥٨ ﴾	﴿ المادة ١٨٢ ﴾	﴿ المادة ١٦٥ ﴾
<p>يطلب الاستئناف في ظرف عشرة أيام بالأكثر من يوم صدور الحكم الابتدائي والاسقط الحق فيه فإذا كان الحكم صادراً في غيبة المتهم لا يبتدىء ميعاد عشرة أيام بالنسبة للمتهم إلا من بعد انقضاء ميعاد قبول المعارضة ولكن يقبل الاستئناف من النائب العمومي في ظرف شهر من يوم صدور الحكم الابتدائي .</p>	<p>يطلب الاستئناف في ظرف ثلاثين يوماً من يوم صدور الحكم الابتدائي إن كان حضورياً وإلا سقط الحق فيه فإذا كان الحكم صادراً في غيبة المتهم لا يبتدىء ميعاد الثلاثين يوماً بالنسبة للمتهم إلا من بعد وصول الإعلان إليه وانقضاء ميعاد قبول المعارضة</p>	<p>لا يقبل استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في الأحوال الآتية ذكرها أولاً - الأحكام الصادرة بالتغريم في مواد المخالفات في الحالة المذكورة في الفقرة الثانية من المادة ثانياً - الأحكام الصادرة في الحالة المبينة في المادة فيما يتعلق بالتضمنات التي لا يجوز استئناف أحكامها بمقتضى ما تقر في قانون المرافعات</p>
﴿ المادة ١٥٩ ﴾	﴿ المادة ١٨٥ ﴾	﴿ المادة ١٦٦ ﴾
<p>طلب الاستئناف من المحكوم عليه أو من المدعى بالحقوق المدنية أو من رئيس قلم النائب العمومي بالمحكمة الابتدائية يكون بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف .</p>	<p>بحسب الأصل ويزاد في الفقرة الأولى بعد جملة (المحكمة الابتدائية) العبارة الآتية (أو من أولياء الدم في مواد القتل) .</p>	<p>يطلب الاستئناف من رئيس قلم النائب العمومي في ظرف عشرة أيام بالأكثر من يوم صدور الحكم الابتدائي والاسقط الحق فيه ويطلب من المدعى بالحقوق المدنية والمحكوم عليه والأشخاص المسؤولين عن حقوق مدنية فالإيراد المذكور من تاريخ إعلان ذلك الحكم والاسقط حقهم فيه أيضاً فإن كان طلب الاستئناف مقدماً من المتهم في شأن حكم صادر في غيبته لا يبتدىء الميعاد السابق ذكره إلا من بعد انقضاء ميعاد قبول المعارضة</p>
<p>وأما طلب الاستئناف من النائب العمومي فيكون بتقرير يكتب في قلم كتاب محكمة الاستئناف التي يكون الحكم فيه من خصائصها .</p>		<p>وطلب الاستئناف من النائب العمومي يكون في ميعاد شهر من وقت صدور الحكم للمراد استئنافه والاسقط الحق فيه .</p>
﴿ المادة ١٦٠ ﴾	﴿ المادة ١٨٦ ﴾	﴿ المادة ١٦٧ ﴾
<p>طلب الاستئناف يوقف تنفيذ الحكم الصادر بالعقوبة في كل الأحوال ما عدا الحالة المبينة في المادة ١٤٦ .</p>	<p>طلب الاستئناف يوقف تنفيذ الحكم الصادر بالعقوبة في كل الأحوال ما لم يوجد نص قانوني يخالف ذلك .</p>	<p>طلب الاستئناف من النائب العمومي يكون بتقرير يكتب في قلم كتاب محكمة الاستئناف التي يكون الحكم فيه من خصائصها ويكون طلبه من بقية الأشخاص المذكورين في المادة السابقة بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف .</p>
﴿ المادة ١٦١ ﴾	﴿ المادة ١٨٧ ﴾	﴿ المادة ١٦٨ ﴾
<p>فإذا كان الحكم صادراً بعقاب للمتهم وكان المتهم محبوساً ينقل لدار السجن الكائنة بالجهة الموجودة فيها محكمة الاستئناف بناء على طلب رئيس قلم النائب العمومي بالمحكمة الابتدائية في ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت إعلان طلب الاستئناف وعلى كاتب المحكمة المذكورة أن يسلم في ذلك الميعاد أوراق الدعوى إلى قلم النائب العمومي بها وهو يرسلها على الفور لقلم النائب المذكور بمحكمة الاستئناف .</p>	<p>على قلم كتاب المحكمة الابتدائية أن يرسل في ظرف أربع وعشرين ساعة من تاريخ طلب الاستئناف أوراق الدعوى إلى رئيس قلم النيابة بالمحكمة المذكورة وعلى رئيس النيابة المذكور أن يرسلها فوراً إلى قلم النيابة بمحكمة الاستئناف وعليه أيضاً أن يأمر بنقل المتهم إن كان محبوساً إلى دار السجن بمحكمة الاستئناف إذا اقتضى الحال لنقله .</p>	<p>طلب الاستئناف يوقف تنفيذ الحكم الابتدائي في جميع الأحوال السابقة بيانها وهذا بدون إخلال بما لمحكمة الاستئناف من الحق المقرر في المادة .</p>

(بحسب الأصل)

﴿ المادة ١٦٢ ﴾

يصير تكليف جميع الخصام بالحضور أمام محكمة الاستئناف بناء على طلب قلم النيابة العمومية بالمحكمة المذكورة بميعاد ثلاثة أيام كاملة غير مواعيد المسافة

ولا يجوز طلب حضور أى شاهد أمام محكمة الاستئناف إلا اذا أمرت بذلك

﴿ المادة ١٦٣ ﴾

طالب الاستئناف يلزم تقديمه الى جلسة المحكمة في أثناء الشهر الذى وقع فيه .

﴿ المادة ١٦٤ ﴾

تكون الجلسة علانية والا كان العمل لاغيا ومع ذلك يجوز للمحكمة أن تأمر بساع المرافعة كلها أو بعضها في جلسة سرية محافظة على الحياء ومراعاة للآداب ويقدم أحد القضاة المركب منهم لدائرة المرفوع إليها الدعوى تقريراً عن القضية للدائرة المذكورة ثم يستجوب المتهم وتسمع أولاً أقوال طالب الاستئناف والأوجه المستند عليها في طلبه بعد ذلك يتكلم باقى الخصام ويكون المتهم في كل الأحوال آخر من يتكلم .

﴿ المادة ١٦٥ ﴾

كافة الأحكام المقررة في الباب السابق الخاص بالمحاكم الابتدائية تتبع أمام محكمة الاستئناف ما لم يوجد نص صريح بخلافها .

الباب الرابع

في الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف

﴿ المادة ١٦٦ ﴾

إذا أقيمت الدعوى العمومية بناء على طلب محكمة الاستئناف أو أقيمت دعوى على أحد القضاة أو أعضاء قلم النائب العموى فيقبل استئناف الأحكام التى تصدر فيها من المحكمة السالف

(رأى اللجنة)

﴿ المادة ١٨٨ ﴾

بحسب الأصل فقط تستبدل (الثلاثة الأيام)
ب (خمسة أيام)

﴿ المادة ١٨٩ ﴾

بحسب الأصل

﴿ المادة ١٩٠ ﴾

بحسب الأصل ويزاد عليها فقرة بالصورة الآتية .
(ويجب تلاوة كل ورقة يتطلب أحد الاخصام تلاوتها) .

﴿ المادة ١٩١ ﴾

بحسب الأصل

المقدمة على أصلها وأن يزداد بعدها مادة تكون ١٩٢ كما يأتى :

﴿ مادة ١٩٢ ﴾

تركب الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف من ٧ قضاة فافوق .
هذه المادة بحسب الأصل وأن تكون مادة (١٩٣)

(ما وضعه القومسيون)

﴿ المادة ١٦٩ ﴾

فاذا كان الحكم صادراً بعقاب المتهم وفى محبوسا ينقل لدار السجن الكائنة بالجهة التى فيها محكمة الاستئناف بأمر قلم النائب العموى كان ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت التقرير بطلب الاستئناف وعلى كاتب المحكمة أن يسلم فى ذلك الميعاد أوراق الدعوى الى قلم النائب العموى بالمحكمة الابتدائية وهو يرسلها على الفور لقلم النائب بمحكمة الاستئناف .

﴿ المادة ١٧٠ ﴾

يصير تكليف جميع الخصام بالحضور أمام محكمة الاستئناف بناء على طلب قلم النائب العموى بالمحكمة المذكورة بميعاد ثلاثة أيام كاملة غير مواعيد المسافة .

ولا يجوز طلب حضور أى شاهد أمام محكمة الاستئناف الا اذا أمرت بذلك .

﴿ المادة ١٧١ ﴾

يلزم تقديم الاستئناف الى جلسة المحكمة فى أثناء الشهر الذى رفع فيه والاجاز لأى خصم أن يعلن قلم النائب العموى وبقيّة الخصام بحضوره فى الجلسة التى يعينها من الجلسات المقررة .
ويلزم أن تكون المحكمة مشكلة من خمسة قضاة .

﴿ المادة ١٧٢ ﴾

تكون الجلسة علانية والا كان العمل لاغيا انما للمحكمة أن تأمر بساع المرافعة كلها أو بعضها فى جلسة سرية محافظة على الآداب ويقدم أحد القضاة المؤلفة منهم المحكمة المرفوعة إليها الدعوى تقريراً عن القضية وأحوالها ثم تسمع أقوال طالب الاستئناف والأوجه المستند عليها فى طلبه ثم يتكلم بعد ذلك باقى الخصام ويكون المتهم آخر من يتكلم فى كل الأحوال ..

﴿ المادة ١٧٣ ﴾

كافة الاحكام المتعلقة بمحكمة الجنايات والجنائيات الابتدائية تتبع أمام محكمة الاستئناف ما لم يوجد نص صريح بخلافها .

بحسب الاصل

ذكرها ويرفع الاستئناف إلى الجمعية العمومية فيها
بالكيفية وفي اللوائح المقررة فيما يتعلق باستئناف
الاحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في مواد
الجنح والجنايات .

﴿ المادة ١٦٧ ﴾

الاصول والقواعد المقررة فيما يتعلق بالتحقيق
والحكم في حالة استئناف الاحكام الصادرة من
المحاكم الابتدائية تراعى في الجمعية العمومية .

﴿ المادة ١٦٨ ﴾

يجوز لكل من قلم النيابة العمومية والمحكوم
عليه والمدعى بالحقوق المدنية ان يطعن في الأحكام
الصادرة من محكمة الاستئناف في مواد الجنائيات
امام الجمعية العمومية حال انعقادها بهيئة محكمة
نقض او ابرام انما لا يقبل الطعن من المدعي بالحقوق
المدنية الا في ما يتعلق بالتضمنيات فقط .
ولا يجوز هذا الطعن من جميع من ذكر الا في
الاحوال الثلاثة الآتية .
اولا - اذا كانت الواقعة المذكورة في الحكم
لا يعاقب عليها القانون .
ثانيا - اذا حصل خطأ في تطبيق نصوص القانون
على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم .
ثالثا - اذا وجد وجه من الأوجه المهمة لبطان
الاجراءات أو الحكم .

(رأى اللجنة)

﴿ المادة ١٩٤ ﴾

بحسب الاصل

﴿ المادة ١٩٥ ﴾

يجوز لكل من قلم النيابة العمومية والمحكوم
عليه والمدعى بالحقوق المدنية وأولياء الدم في مواد
القتل أن يطعن في الاحكام الصادرة في مواد الجنائيات
من محكمة الاستئناف امام الجمعية العمومية حال
انعقادها بهيئة محكمة نقض و ابرام انما لا يقبل
الطعن من المدعي بالحقوق المدنية الا فيما يتعلق
بالتضمنيات فقط .

ولا يجوز هذا الطعن من جميع من ذكر الا في
الاحوال الثلاث الآتية .
اولا - اذا كانت الواقعة المذكورة بالحكم لا يعاقب
عليها القانون .

ثانيا - اذا حصل خطأ في تطبيق نصوص القانون
على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم .
ثالثا - اذا وجد وجه من الأوجه المهمة
لبطالان الاجراءات أو الحكم .

(رأى القومسيون)

الباب الرابع

في الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف

﴿ المادة ١٧٤ ﴾

يجوز استئناف الاحكام الصادرة من محكمة
الاستئناف في دعاوى الجنح والجنايات التي ترفع
على القضاة واعضاء قلم النائب العمومي .
وهذا الاستئناف يرفع الى الجمعية العمومية
بمحكمة الاستئناف بالكيفية وفي المواعيد المقررة
فيما يتعلق باستئناف الاحكام الصادرة من محكمة
الجنح والجنايات الابتدائية .
ويجب ان تكون الجمعية العمومية في هذه الحالة
مؤلفة من غير القضاة الذين أصدروا الحكم
المستأنف وان يكون عدد أعضائها سبعة من قضاة
محكمة الاستئناف

﴿ المادة ١٧٥ ﴾

الاصول والقواعد المقررة فيما يتعلق بالتحقيق
والحكم في حالة استئناف الاحكام الصادرة من
محكمة الجنح والجنايات الابتدائية تراعى امام
الجمعية العمومية .

(الأصل)

﴿ المادة ١٦٩ ﴾

يحصل الطعن المذكور بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة في ظرف ثلاثة أيام كاملة بعد صدور الحكم ويكلف المتهم بالحضور بناء على طلب قلم النائب العمومي قبل الجلسة بثلاثة أيام كاملة.

﴿ المادة ١٧٠ ﴾

تحكم المحكمة السابق ذكرها في الطعن بعد سماع أقوال قلم النائب العمومي وأقوال الخصام أو كلاهم.

﴿ المادة ١٧١ ﴾

ويكون حكم تلك المحكمة براءة المتهم في الحالة الأولى المبينة في المادة ١٦٨ . وأما في الحالة الثانية فتجزم بمقتضى القانون . وفي الحالة الثالثة تحيل الدعوى على محكمة الاستئناف في مواد الجنيح والجنايات بحيث تكون مركبة من قضاة غير القضاة الذين حكموا في الدعوى في أول مرة . وإذا حصل الطعن مرة ثانية في القضية عينها أمام محكمة النقض والابرام بسبب وجود وجه من الأوجه المهمة لبطلان الاجراءات أو الحكم فتحكم في أصل الدعوى حكماً نهائياً .

الباب الخامس

في الأحكام التي يجوز تطبيقها في جميع محاكم المواد الجنائية

﴿ المادة ١٧٢ ﴾

تنفيذ الأحكام الصادرة بعقوبة يكون بناء على طلب قلم النائب العمومي سواء كانت تلك الأحكام صادرة من أول درجة أو من ثاني درجة ويجوز أيضاً تنفيذها بناء على طلب المدعى بالحقوق المدنية فيما يختص بالتضمينات فقط .

(رأى اللجنة)

﴿ المادة ١٩٦ ﴾

بحسب الأصل فقط تسبيل (ثلاثة أيام)
ب (خمسة أيام)

﴿ المادة ١٩٧ ﴾

بحسب الأصل

﴿ المادة ١٩٨ ﴾

بحسب الأصل ويراعى ترتيب الأرقام المذكورة في صلبها .

بحسب الأصل

﴿ المادة ١٩٩ ﴾

تنفيذ الأحكام الصادرة بعقوبة يكون بناء على طلب قلم النائب العمومي أو بناء على طلب المدعى بالحقوق المدنية فيما يختص بالتضمينات أو بناء على طلب أولياء في مواد القتل

(ما وضعه القومسيون)

﴿ المادة ١٧٦ ﴾

يجوز لكل من قلم النائب العمومي والمحكوم عليه والمدعى بالحقوق المدنية فيما يتعلق بحقوقه ان يطعن في الأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف في مواد الجنايات والجنح أمام الجمعية العمومية حال انعقادها بهيئة محكمة نقض وإبرام وذلك اذا وجد وجه من الأوجه الآتية :

أولاً — اذا كانت الواقعة المذكورة في الحكم لا يعاقب عليها القانون .

ثانياً — اذا حصل خطأ في تطبيق نصوص القانون على الواقعة المذكورة في الحكم

ثالثاً — اذا وجد وجه من الأوجه المهمة لبطلان الاجراءات أو الحكم .

﴿ المادة ١٧٧ ﴾

يحصل الطعن المذكور بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة في ظرف ثلاثة أيام كاملة بعد صدور الحكم ويكلف المتهم بالحضور بناء على طلب قلم النائب العمومي قبل الجلسة بثلاثة أيام .

﴿ المادة ١٧٨ ﴾

تحكم المحكمة السابق ذكرها في الطعن بعد سماع أقوال قلم النائب العمومي وأقوال الخصام أو كلاهم .

﴿ المادة ١٧٩ ﴾

ويكون حكم تلك المحكمة براءة المتهم في الأوجه الأول المبينين في المادة وفي الوجه الثاني بمقتضى القانون وفي الثالث بإحالة الدعوى على محكمة استئناف مؤلفة من قضاة غير القضاة الذين حكموا في الدعوى أول مرة

(الأصل)	(رأى اللجنة)	(ما وضعه القومسيون)
<p>﴿ المادة ١٧٣ ﴾</p> <p>الأشخاص المسئولون عن حقوق مدنية يكلفون بالحضور في المواعيد التي يكلف بالحضور فيها التهم ويحكم عليهم بالمصاريف اذا اقتضى الحال ذلك ولو كانت مستحقة للحكومة وبالتضمينات أيضاً انما لا يحكم عليهم بالغرامة أصلاً</p>	<p>سواء كانت صادرة من أول درجة أو من ثاني درجة.</p> <p>﴿ المادة ٢٠٠ ﴾</p> <p>بحسب الأصل</p>	<p>اما اذا حصل الطعن مرة ثانية في القضية عينها أمام محكمة النقض والابرار فانها تحكم في أصلها حكماً نهائياً</p> <p>﴿ المادة ١٨٠ ﴾</p> <p>الاحكام الصادرة بعقوبة بسبب ارتكاب جنائية وصارت في قوة الاحكام الانتهائية تنشر بناء على طلب قلم النائب العمومي بواسطة لصق صورها على باب قاعة الجلسات بمحكمة الاستئناف في مواد الجنابات أو في جميع الأماكن الأخر المعينة في القانون وعلى باب أعظم محل للإدارة في مركز المديرية أو في البلد أو في القرية التي وقعت فيها الجنابة .</p>
<p>﴿ المادة ١٧٤ ﴾</p> <p>اذا صدر حكم على شخص أو أكثر أسند فيهما لكل شخص الفعل المسند للآخر جزاً لكل من قلم النائب العمومي أو أولى الشأن في الحكامين المذكورين</p> <p>أن يطلب في أي وقت كان الناءها من الجمعية العمومية بمحكمة استئناف وهي منمقة هيئة محكمة نقض وابرار اذا كان بينهما تناقض بحيث يستنتج من أحدهما دليل على براءة المحكوم عليهم في الآخر وتقديم هذا الطلب يوقف التنفيذ واذا حكمت المحكمة بقبوله تحيل الدعوى على محكمة ابتدائية تعينها في حكمها وأما اذا مات أحد المحكوم عليهم يقوم مقامه ورثته أو وكيل آخر تعينه محكمة النقض والابرار بناء على طلب يقدم لها</p>	<p>﴿ المادة ٢٠١ ﴾</p> <p>بحسب الأصل فقط تبدل جملة (يوقف التنفيذ) ب (يوقف تنفيذها)</p>	<p>الباب الخامس</p> <p>(في الاحكام التي تصدر من أول درجة أو من ثاني درجة في غيبة التهم)</p> <p>﴿ المادة ١٨١ ﴾</p> <p>اذا لم يتيسر القبض على التهم بجنابة أو قبض عليه وفر من قبل حضوره أمام محكمة الجنح والجنابات في أول درجة تحكم المحكمة المذكورة في غيبته اذا لم يسلم نفسه للجس قبل الجلسة وتقبل المعارضة في الحكم الصادر بالغية من الجمعية العمومية حال انعقادها بهيئة محكمة نقض وابرار وتكون بالكيفية وفي المواعيد المقررة في المادة .</p>
<p>﴿ المادة ١٧٥ ﴾</p> <p>يجوز أيضاً طلب الناء الحكم اذا حكم على متهم بجنابة قتل ثم وجد المدعى قتله حياً أو اذا حكم على واحد أو أكثر من شهود الاثبات بسبب تزوير في شهادة بشرط أن يرى في هذه الحالة الأخيرة للجمعية العمومية المنعقدة بمحكمة الاستئناف بهيئة محكمة نقض وابرار أن شهادة الزور قد أثرت على عقول القضاة .</p>	<p>﴿ المادة ٢٠٢ ﴾</p> <p>يلغى الحكم الصادر على التهم بجنابة قتل اذا وجد المدعى قتله حياً وكذلك الحكم الصادر بناء على شهادة زور حكم على جميع مؤديها أو بعضهم بسبب التزوير بشرط أن يرى في هذه الحالة الأخيرة للجمعية العمومية المنعقدة بهيئة محكمة نقض وابرار أن شهادة الزور قد اعتدلت في الحكم .</p>	<p>﴿ المادة ١٨٢ ﴾</p> <p>يلغى الأمر الصادر بالأحالة في الأماكن المذكورة في المادة وينشر بالجريدة الرسمية بناء على طلب قلم النائب العمومي قبل انعقاد الجلسة بثمانية أيام ويقوم التعليق والنشر مقام التكليف بالحضور .</p>

(الأصل)	رأى اللجنة	ما وضعه القومسيون
﴿ المادة ١٧٦ ﴾	﴿ المادة ٢٠٣ ﴾	﴿ المادة ١٨٣ ﴾
<p>إذا رفعت دعوى لمحكمتين أو أكثر من محاكم الخلفات التابعة لمحكمة ابتدائية واحدة لزم أن يرفع طلب تعيين المحكمة المختصة بالحكم في تلك الدعوى إلى المحكمة الابتدائية المذكورة فإن كانت محاكم الخلفات المتازعة في الاختصاص تابعة لمحاكم ابتدائية متعددة رفع ذلك الطلب إلى محكمة الاستئناف التابعة لها المحاكم الابتدائية المذكورة فإن كانت غير تابعة لمحكمة استئناف واحدة يرفع الطلب إلى محكمة الاستئناف بمصر وإذا رفعت دعوى لاثنتين أو أكثر من قضاة التحقيق أو لمحكمتين أو أكثر من محاكم الجنج التابعة لمحكمة استئناف واحدة يقدم طلب تعيين قاضى التحقيق أو المحكمة المختصة بتلك الدعوى لمحكمة الاستئناف المذكورة ويرفع ذلك الطلب لمحكمة الاستئناف بمصر إن كان قضاة التحقيق أو محاكم الجنج غير تابعة لمحكمة استئناف واحدة .</p>	بحسب الأصل	<p>لا يجوز لأحد أن يحضر أمام محكمة الاستئناف في مواد الجنايات ليدافع أو ينوب عن المتهم الغائب ومع ذلك إذا كان المتهم غائبا عن القطر المصرى أو ادعى عدم إمكان الحضور للجلسة فيجوز لمن ينوب عنه أن يبدى عنده ويثبت أنه عذر مقبول فإذا حكمت المحكمة بأن العذر مقبول تأمر بتأجيل الحكم في أصل الدعوى وتعين ميعاداً لحضور المتهم فيه أمامها .</p>

تليت المادة (١٧٧) أصلا التي صارت في اللجنة ترتيب ٢٠٤ وأقرتها اللجنة على أصلها وهذه صورتها مع المقدمة .

الباب السادس

في سقوط العقوبة أو الدعوى بالمدة الطويلة
﴿ المادة ١٧٧ ﴾

العقوبة المحكوم بها في جناية تسقط بمضى عشرين سنة هلالية من تاريخ صدور الحكم من ثلثي درجة انما يستثنى من ذلك عقوبة القتل فانها تسقط بمضى ثلاثين سنة هلالية من تاريخ صدور الحكم بها من ثلثي درجة .
سعادة ابراهيم آدم باشا — رأيي ان الحكم الشرعى الصادر بالقتل يستثنى من السقوط بمضى المدة .
أحمد عبد الغفار بك — أوافق على ذلك وإذا تحسن فلتبذل (عشرين سنة) ب (خمسة عشر سنة) (استحسان) وبذلك تكون المادة هكذا :
(العقوبة المحكوم بها في جناية تسقط بمضى خمسة عشر سنة هلالية من تاريخ صدور الحكم من ثلثي درجة انما يستثنى من ذلك عقوبة القتل المحكوم بها شرعاً فانها لا تسقط بمضى مدة ما)
تليت مادتا ١٧٨ و ١٧٩ من الاصل اللتان أقرتهما اللجنة وصارتا في ترتيبها ٢٠٥ و ٢٠٦ وتقرر بالاتفاق استحسانهما وهذه الصورة

﴿ المادة ١٧٨ ﴾ التي صارت في ترتيب اللجنة ٢٠٥

وأما العقوبة المحكوم بها في مواد الجنج فتسقط بمضى خمس سنين من اليوم الذى صار فيه الحكم الابتدائى غير قابل للمعارضة ولا للاستئناف فان حصلت معارضة أو استئناف تبثى هذه المدة من يوم صدور الحكم الانتهاى .

﴿ المادة ١٧٩ ﴾ التي صارت ٢٠٦

العقوبة المحكوم بها في مخالفة تسقط بمضى سنة تحسب بمقتضى الأصول المينة المادة السابقة ما لم يكن الحكم الصادر منها انتهاياً لا يجوز الطعن فيه فتبتدىء مدة السنة من تاريخه
تليت المادة ١٨٠ أصلاً وتعديلها الموافق ٢٠٧ وهذان صورتاهما:

(الاصـل)	(التعـديل)
﴿ المادة ١٨٠ ﴾	﴿ المادة ٢٠٧ ﴾
يسقط الحق في اقامة الدعوى العمومية في المواد الجنائية بمضى عشر سنين من يوم ارتكاب الجريمة أو من تاريخ آخر عمل يتعلق بالتحقيق وبمضى ثلاث سنين في مواد الجرح ومدة أشهر في مواد المخالفات .	يسقط الحق في اقامة الدعوى العمومية في المواد الجنائية بمضى عشر سنين من يوم ارتكاب الجريمة أو من تاريخ آخر عمل يتعلق بالتحقيق وبمضى سنة في مواد الجرح وثلاثة أشهر في مواد المخالفات .

سعادة ابراهيم آدم باشا — رأي ان يضاف على هذه المادة العبارة الآتية (وذلك فيما عدا مواضى القتل فانها لا تسقط بمضى المدة) .

حضرة مصطفى خليفه بك — أنا أستحسن تعديل اللجنة .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخذت فتقرر بالأغلبية رأي حضرة مصطفى بك خليفه .

تلى ما بعد ذلك لنهاية المشروع أصلاً ومعدلاً ثم تلى من مشروع القومسيون من ابتداء المادة ١٨٤ لنهايتها وتقرر بأغلبية الآراء استحسان ما رآته اللجنة وهذه الصور .

(الاصـل)	(رأى اللجنة)	(ما وضعه القومسيون)
﴿ المادة ١٨١ ﴾	﴿ المادة ٢٠٨ ﴾	﴿ المادة ١٨٤ ﴾
اجراءات التحقيق يترتب عليها انقطاع المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية بالنسبة لجميع الاشخاص ولو لم يدخلوا في الاجراءات المذكورة .	بحسب الاصل	بتلى في الجلسة الامر الصادر باحالة وورقة الاتهام والمحاضر المثبتة لحصول التعليق والنشر كالمقرر في المادة في الميعاد المعين قانوناً ثم يطلب رئيس قلم النائب العمومي أو وكيله الحكم بالمعقوبة ويبدى المدعى بالحقوق المدنية أقواله وطلباته وبعد ذلك تحصل المداولة بالحكمة ويصير اطلاعها على أوراق التحقيق ثم تحكم في التهمة وفي التضمينات ان كان لها وجه .
﴿ المادة ١٨٢ ﴾	﴿ المادة ٢٠٩ ﴾	﴿ المادة ١٨٥ ﴾
اذا سقطت المعقوبة بالمدة الطويلة صار الحكم الصادر بها قطعياً ولذلك لا يجوز في أى حال من الأحوال للمحكوم عليه في غيبته الذى سقطت عقوبته بمضى المدة الطويلة أن يحضر ويطلب ابطال الحكم الصادر في غيبته واعادة النظر فيه .	بحسب الاصل	اذا حكم على التهم في غيبته وتحصل المدعى بالحقوق المدنية على الزامه بالتضمينات فيجب على المدعى المذكور ان يقدم تفصيلاً ليتمكنه تنفيذ ما يختص به من الحكم الصادر من محكمة الاستئناف

(الاصل)	(رأى اللجنة)	(ماوضعه القومسيون)
﴿ المادة ١٨٣ ﴾	﴿ المادة ٢١٠ ﴾	﴿ المادة ١٨٦ ﴾
الدعوى بالتضمينات الناشئة عن جناية أو جنحة أو مخالفة لا يجوز اقامتها باحدى المحاكم في المواد الجنائية بعد انقضاء المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية واذا اقيمت الدعوى بالتضمينات أمام احدى المحاكم المذكورة قبل انقضاء تلك المدة فيترتب على ذلك انقطاع المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية .	بحسب الاصل	لا يكون للكفالة تأثير الا في مدة خمس سنين من وقت صدور الحكم من محكمة الاستئناف في غيبة المتهم .

انتهى القانون لغاية المادة (١٨٣) أصلاً و ٢١٠ معدلاً وصار الوارد بعد ذلك من ابتداء المادة (١٨٧) هو باقى ما وضعه القومسيون

﴿ المادة ١٨٧ ﴾

إذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه في أثناء مدة الخمس سنين المقررة في المادة السابقة يعاد الحكم فيما يختص بالتضمينات وإذا كان محكوماً بها على المتهم يجوز للمحكمة تعديل الحكم السابق ولو سبق تنفيذه وتأمراً في هذه الحالة برد ما دفع زيادة على المستحق وفي حالة براءة المتهم تأمر برد جميع التضمينات إن سبق محصلها .

﴿ المادة ١٨٨ ﴾

إذا توفي من حكم عليه في غيبته في أثناء مدة الخمس سنين السابق ذكرها ولم تقدر التضمينات فيحصل تقديرها بمعرفة المحكمة في وجه الورثة .
وإذا سبق رفع تلك التضمينات يجوز للورثة أن يطلبوا تعديل الحكم ورد . يلزم رده اليهم كالمقرر في المادة السابقة.

﴿ المادة ١٨٩ ﴾

وأما إذا توفي من حكم عليه في غيبته بعد انقضاء مدة الخمس سنين المذكورة أو حضر من تلقاء نفسه أو قبض عليه وصدر الحكم عليه عند إعادة النظر فيه فلا يجوز الطعن في الحكم الأول فيما يختص بالتضمينات ويعتبر تقريرها قطعياً إذا سبق حصوله .
فإذا صدر الحكم عند إعادة النظر فيه براءة المتهم لا يجوز أيضاً طلب التضمينات إذا سبق رفعها وأما إذا لم تدفع كلها أو بعضها فلا يلزم المتهم بدفع شيء من ذلك .

﴿ المادة ١٩٠ ﴾

إذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة الطويلة يبطل حتماً الحكم السابق صدوره وتعاد الاجراءات أمام المحكمة الابتدائية في مواد الجنايات على حسب الأمر الصادر بالاحالة .

﴿ المادة ١٩١ ﴾

إذا وجد عدة متهمين في قضية واحدة وغاب أحدهم فلا يترتب على غيابه في أى حال من الأحوال تأخير الحكم فيها بالنسبة للآخرين .

﴿ المادة ١٩٢ ﴾

لا يقبل الاستئناف في الأحكام الصادرة في غيبة المتهم من المحكمة الابتدائية في مواد الجنايات .

﴿ المادة ١٩٣ ﴾

إذا حكم على المتهم بجناية من أول درجة بحضوره وطلب رئيس قلم النائب العمومي بها أو النائب المذكور استئناف ذلك الحكم أمام محكمة الاستئناف وفر المتهم قبل الحضور في جلسة هذه المحكمة تتبع في حقه جميع الأحكام المقررة في هذا الفصل وتتبع أيضاً تلك الأحكام في حق المتهم الذي أفرج عنه بمقتضى المادة ولم يحضر عند الاقتضاء أمام محكمة الاستئناف في حالة استئناف الحكم الابتدائي أمامها بناء على طلب رئيس قلم النائب العمومي أو النائب المذكور إنما يستثنى من الأحكام السابق ذكرها ما هو مقرر في مادتي .

﴿ المادة ١٩٤ ﴾

كل حكم صادر بعقوبة على التهم الغائب سواء كان من أول درجة أو ثاني درجة يعلق وينشر بناء على طلب قلم النائب العمومي كالقرار في المادة

﴿ المادة ١٩٥ ﴾

يجوز لكل من أعضاء قلم النائب العمومي والمدعى بالحقوق المدنية دون غيرهم أن يطن في الأحكام الصادرة من أول درجة أو ثاني درجة على التهم الغائب أمام الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف وهي منعقدة بهيئة محكمة نقض وإبرام ويحصل الطعن من كل منهم بشأن ما يخصه بالكيفية وفي الأحوال والمواعيد المبينة في مادتي وتحكم المحكمة المذكورة على حسب المقرر في المادة

الباب السادس

في الأحكام التي يجوز تطبيقها في جميع محاكم المواد الجنائية

﴿ المادة ١٩٦ ﴾

تنفيذ الأحكام الصادرة بعقوبة يكون بناء على طلب قلم النائب العمومي سواء كانت تلك الأحكام صادرة من أول درجة أو من ثاني درجة ويجوز أيضاً تنفيذها بناء على طلب المدعى بالحقوق فيما يختص بالتضمينات فقط .

﴿ المادة ١٩٧ ﴾

الأشخاص المسؤولون عن حقوق مدنية يكلفون بالحضور في المواعيد التي يكلف بالحضور فيها التهم ويحكم عليهم بالمصاريف إذا اقتضى الحال ذلك وبالتضمينات أيضاً إنما لا يحكم عليهم بالغرامة أصلاً .

﴿ المادة ١٩٨ ﴾

إذا صدر حكمان على شخصين أو أكثر مسند فيهما لكل شخص الفعل المسند الآخر يجوز لكل من قام النائب العمومي أو أولى الشان في الحكمين المذكورين أن يطلب في أي وقت كان الغاءهما من الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف وهي منعقدة بهيئة محكمة نقض وإبرام إذا كان بينهما تناقض بحيث يستنتج من أحدهما دليل على براءة المحكوم عليهم في الآخر وتقدم هذا الطلب بوقف التنفيذ وإذا حكمت المحكمة بقبوله تحيل الدعوى على محكمة ابتدائية يعينها في حكمها وإذا مات أحد المحكوم عليهم يقوم مقامه ورثته أو وكيل آخر تعينه محكمة النقض والإبرام بناء على طلب يقدم لها .

﴿ المادة ١٩٩ ﴾

يجوز أيضاً الغاء الحكم إذا حكم على متهم بجناية قتل ثم وجد المدعى قتله حياً أو إذا حكم على واحد أو أكثر من شهود الاثبات بسبب تزوير في شهادة بشرط أن يرى في هذه الحالة الأخيرة للجمعية العمومية المنعقدة بمحكمة الاستئناف بهيئة محكمة نقض وإبرام أن شهادة الزور قد أثرت على عقول القضاة .

﴿ المادة ٢٠٠ ﴾

إذا رفعت دعوى لمحكمتين أو أكثر من محاكم المخالفات التابعة لمحكمة ابتدائية واحدة لزم أن يرفع طالب تعيين المحكمة المختصة بالحكم في تلك الدعوى لمحكمة الابتدائية المذكورة فإن كانت محاكم المخالفات المتنازعة في الاختصاص تابعة لمحاكم ابتدائية متعددة رفع ذلك الطلب الى محكمة الاستئناف التابعة لها لمحاكم الابتدائية المذكورة فإن كانت غير تابعة لمحكمة استئناف واحدة يرفع الطلب الى محكمة استئناف مصر .

وإذا رفعت دعوى لاثنتين أو أكثر من قضاة التحقيق أو لمحكمتين أو أكثر من محاكم الجنج تابعة لمحكمة استئناف واحدة يقدم طلب تعيين قاضي التحقيق أو المحكمة المختصة بتلك الدعوى لمحكمة الاستئناف المذكورة ويرفع ذلك الطلب لمحكمة الاستئناف بمصر ان كان قضاة التحقيق أو محاكم الجنج غير تابعة لمحكمة استئناف واحدة .

الفصل السابع

في سقوط العقوبة أو الدعوى بالمدة الطويلة

﴿ المادة ٢٠١ ﴾

العقوبة المحكوم بها في جناية تسقط بمضى عشرين سنة هلالية من تاريخ صدور الحكم من ثاني درجة انما يستثنى من ذلك عقوبة القتل فانها تسقط بمضى ثلاثين سنة هلالية من تاريخ صدور الحكم بها من ثاني درجة

﴿ المادة ٢٠٢ ﴾

واما العتوبة المحكوم بها في مواد الجنج فتسقط بمضى خمس سنين من تاريخ اليوم الذي صار فيه الحكم الابتدائي غير قابل للمعارضة ولا للاستئناف فان حصلت معارضة أو استئناف ابتدئ هذه من يوم صدور الحكم الانتهائي .

﴿ المادة ٢٠٣ ﴾

العقوبة المحكوم بها في مخالفة تسقط بمضى سنة تحسب بمقتضى الأصول المبينة في المادة السابقة مالم يكن الحكم الصادر منها انتهايا لا يجوز الطعن فيه فتبتدى مدة السنة من تاريخه .

﴿ المادة ٢٠٤ ﴾

يسقط الحق في اقامة الدعوى العمومية في المواد الجنائية بمضى عشر سنين من يوم ارتكاب الجناية أو من تاريخ آخر عمل يتعلق بالتحقيق وبمضى ثلاث سنين في مواد الجنج وستة اشهر في مواد المخالفات .

﴿ المادة ٢٠٥ ﴾

اجراءات التحقيق يترتب عليها انقطاع المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية بالنسبة لجميع الاشخاص ولولم يخلوا في الاجراءات المذكورة .

﴿ المادة ٢٠٦ ﴾

إذا سقطت العقوبة بالمدة الطويلة صار الحكم الصادر بها قطعيا ولذلك لا يجوز في أى حال من الاحوال للمحكوم عليه في غيبته الذي سقطت عقوبته بمضى المدة أن يحضر ويطلب ابطال الحكم الصادر في غيبته واعادة النظر فيه .

﴿ المادة ٢٠٧ ﴾

الدعوى بالتضمينات الناشئة عن جناية أو جنحة أو مخالفة لا يجوز اقامتها باحدى المحاكم في المواد الجنائية بعد انقضاء المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية .

واذا اقيمت الدعوى بالتضمينات أمام احدى المحاكم المذكورة قبل انقضاء تلك المدة فيرتب على ذلك انقطاع المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية .
ابراهيم سعيد بك — اذا وافق فليزد في آخر هذا المشروع مادة بالصورة الآتية :

الاحكام التي تصدر من محاكم الجنايات والجنح والمخالفات يلزم ان تكون مشتملة على الاسباب التي بنيت عليها وأن تكون تلك الاسباب مطابقة لوقائع الدعوى والا كانت الاحكام لاغية .

(استحسان عام)

احمد عبد الغفار بك — من حيث ان مشروع قانون تحقيق الجنايات تم نظره وشهر اكتوبر انتهى وهذا الشهر (نوفمبر) هو من الأشهر المقرر صرف المجلس فيها فأرى مع استحسان الهيئة أوقية صرف المجلس شهر نوفمبر المذكور .

(استحسان عام)

ثم ان سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٧ و ٣٠

نمرة ٢٩ امضاء (حسين يسري) ختم (على شريف)

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاربعاء ٢٢ ربيع الاول سنة ١٣٠٥ (٧ ديسمبر سنة ١٨٨٧)

فتحت الجلسة الساعة ٤ والدقيقة ٣٠ تحت رئاسة سعادة على باشا شريف رئيس المجلس وبحضور عدد ٢٠ من حضرات الاعضاء تلى آخر محضر من الانعقاد السابق وتصدق عليه .

سعادة الرئيس — ورد من رئاسة مجلس النظار أربع افادات الأولى رقم ١٧ نوفمبر سنة ٨٧ نمرة ٢٧ ومعه مشروع أمر عال ومذكرة بشأن تحصيل عوايد النخيل على واقع تعداد سنة ١٨٨١ حين صدور أمر آخر والثانية رقم ٢٤ نوفمبر سنة ٨٧ نمرة ٢٨ ومعه ترجمة مشروع أمر عال ومذكرة تشتمل تعديل مادتين من قانون المعاشات الصادر في ٢١ يونيو سنة ١٨٨٧ .

والثالثة رقم أول ديسمبر سنة ٨٧ نمرة ٢٩ ومعه مشروع أمر عال بشأن عمل قرعة مواليد ثلاث سنوات والرابعة رقم ٥ ديسمبر سنة ٨٧ نمرة ٣١ ومعه مشروع أمر عال يشمل الرسوم التي يلزم تحصيلها على اجراءات توقيع الحجز الامتيازي واذن فلتتل كل افادة والمشروع الوارد معها وتؤخذ آراء الهيئة عما تستحسنه

تليت الافادة الأولى وهذه صورتها .

مرسل مع هذا لسعادتكم صورة مذكرة مقدمه من نظارة المالية ومعه مشروع أمر عال بشأن تحصيل عوايد النخيل على واقع تعداد سنة ١٨٨١ لغاية صدور أمر آخر عن ذلك الأمل من سعادتكم نظر المشروع المحكى عنه هيئة مجلس شورى القوانين واعادته لهذا الطرف بما تراه مشفوعاً الهيئة فيه افندم .

تلى المشروع الوارد مع الافادة المذكورة وهذه صورته .

ترجمة مشروع أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٢٣ مايو سنة ٨١ المتعلق بربط عوايد

النخيل وتحصيلها وبناء على ما عرضه علينا ناظر مالية حكومتنا وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

أمرنا بما هو آت

﴿ المادة الأولى ﴾

يستمر تحصيل عوايد النخيل على واقع تعداد سنة ١٨٨١ لغاية صدور أمر آخر عن ذلك .

﴿ المادة الثانية ﴾

على ناظر مالية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا

تليت المذكورة وهذه صورتها .

ترجمة مذكرة واردة لمجلس النظار من اللجنة المالية بتاريخ ٢٣ أكتوبر سنة ١٨٨٧ نمرة ١٠٠ انه بناء على الاوامر العلية التي صدرت بالتوالى قد صار امتداد تعداد النخيل الذي حصل في سنة ٨٨١ على السنين التالية وقد راعت الحكومة في هذا الأمر جملة ملاحظات مالية لا تزال موجودة حتى الآن وفي الواقع فانه ظهر من البحث الذي حصل في هذه المسئلة بأن اجراء تعداد جديد يكلف الخزينة مبلغاً غير مقرر بالميزانية قدره ٨٥٠٠ جنيه مصرى تقريبا ومن جهة أخرى فان ما جرى من البحث الدقيق في الميزانية قد دل على عدم امكان الحصول على النقود اللازمة لمصاريف جسيمة كهذه فعلى ذلك ترى اللجنة المالية بان يلزم الآن ترك مسائلة اجراء تعداد جديد وتشرف بان ترسل لمجلس النظار مشروع الأمر العالي المرفوق طيه للتصديق عليه منه ما

سعادة حسن حلى باشا — أوافق على هذا المشروع .

سعادة ابراهيم أدهم باشا — لا بأس من تنفيذ هذا المشروع وانما بحسب

ظني أنه يوجد من الناس من له نخيل قليلة التعداد وربما أن يكون انقطع

(المادة الرابعة) لا تستقطع الخمسة في المائة من المستخدمين الآتي ذكرهم بعد وليس لهم لتلك حق في المعاش أو في المكافأة إلا في الأحوال الاستثنائية الواردة في هذا القانون وهؤلاء المستخدمون هم .

أولاً — المستخدمون للدرجون في الأنواع البينة في الجدول حرف (أ) المرفوق مع هذا

ثانياً — الموظفون والمستخدمون المعينون بموجب كوتراتات تخول لهم مزايا خصوصية

ثالثاً — الموظفون والمستخدمون الذين يكون عمرهم أول دخولهم في الخدمة أكثر من خمسة وثلاثين سنة

رابعاً — الموظفون والمستخدمون المعينون بصفة وقتية وأما الموظفون والمستخدمون الذين ينفصلون من وظائف دائمية لاداء وظائف وقتية فيستمر استقطاع الخمسة في المائة من ماهياتهم والمدة التي يقضونها في تلك الوظائف محتسب لهم في تسوية المعاش .

(المادة السابعة والستون) الموظفون والمستخدمون الموجودون الآن في الخدمة ماعدا اللينيين بالمادة الرابعة يسوغ معاملتهم بمقتضى أحكام هذا القانون بشرط أن يقدموا طلبا بذلك لنظارة المالية في ظرف ستة شهور تمضي من تاريخ صدور هذا القانون وفي هذه الحالة يسرى عليهم حكم الاستقطاع في المستقبل باعتبار خمسة في المائة ويكونون ملزومين بتسديد الفرق الكائن بين قيمة اليوم الاحتياطي وقيمة الخمسة في المائة عن كامل مدة خدمتهم السابقة وذلك في ميعاد ثلاث سنوات

على أن المدد السابقة التي خدمها الموظفون والمستخدمون بصفة خدمة خارجين عن هيئة العمال أو بمقتضى كوتراتات تخول لهم مزايا خصوصية أو بوظائف وقتية لا تحسب في تسوية المعاش في أي حال ولا يدفع قيمة الاستقطاع الذي لم يسبق حصوله فيها .

أما الخدمة الخارجون عن هيئة العمال اللينيين في الجدول حرف (أ) الذين صرفت لهم الحكومة قيمة اليوم الاحتياطي السابق استقطاعه من ماهياتهم فلا حق لهم في معاش تقاعد لا هم ولا ورثتهم أو غيرهم من أرباب الاستحقاق في أي حال من الأحوال

(المادة الثانية)

على نظار دواوين حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا كل منهم فيما يخصه

صدر

صورة المذكرة

ترجمة مذكرة واردة لمجلس النظار من اللجنة المالية في ١٣ نوفمبر سنة

٨٧ نمرة ٨٤٠

بناء على قرار مجلس النظار الصادر في ٢٦ يناير سنة ٨٧ بشأن الموظفين والمستخدمين الذين لم يستقطع من ماهياتهم اليوم الاحتياطي أثناء بعض مدد خدماتهم قد حررت نظارة المالية منشورا بتاريخ ٤ فبراير سنة ٨٧ نمرة ١٢٨ بالتنبيه على الموظفين والمستخدمين المذكورين الذين يرغبون احتساب تلك المدد في المعاش بأن يقدموا طلبا يدفع متأخرات اليوم الاحتياطي التي لم تستقطع منهم وبأن يوردوا قيمتها على حصص شهرية وبناء على هذا المنشور

نصفها أو جملتها وصاحبها لم يجدد بدلها بل يؤدي عشورها في حالة عدم وجود النخيل أو وجود نصفها فقط فاذا وافق يكتب لجهة الحكومة بنوع خصوصي بأباجة التشكي بمن يكون من هذا القبيل للمديرين وهناك يتعين مندوبون من طرف المديرية بدون مصاريف على الحكومة ومتى ثبت الحق للمتشكي يرفع عشور الذي لم يوجد من نخيله حيث إنه لا يجوز دفع ضريبة على شيء غير موجود .

سعادة رؤوف باشا — التعداد ضروري إذ أن اجراءه يكون فيه رفع مظلة على من تناقص نخيله من جهة وارتفاع الحكومة بما يكون تجدد من الجهة الأخرى .

حضرة حسن بك عبد الرازق — رأي تعديل المشروع بما يفيد استمرار تحصيل عوائد النخيل من واقع تعداد سنة ٨٨١ لغاية سنة ١٨٨٨ فقط .

حضرة أحمد بك الصوفاني — من المذكرة يتضح أن اللانح من تجديد التعداد هو كونه يكلف الحكومة ٨٥٠٠ جنيه ومرغوب استصدار الأمر بالتحصي على واقع تعداد سنة ١٨٨١ إلى أجل غير مسمى .

وحيث إن التعداد ضروري لما فيه من رفع الظلمة عن حصل نقص في نخيله من جهة وحصول الفائدة على ما يكون استجد ولم يربط على مالكة عشوره .

لكن بما أن عذر الحكومة واضح بالنسبة لعدم امكانها القيام بدفع المبلغ اللازم للتعداد وسنة ١٨٨٨ اقرب حلولا فارى استحسان رأي حضرة حسن بك عبد الرازق اذ ربما يتيسر للحكومة اجزاء التعداد في المستقبل .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية رأي حضرة حسن بك عبد الرازق .
تليت الافادة الثانية والمشروع والمذكرة الواردان معها وهذه صورها صورة الافادة .

مرسل لسعادتك مع هذا ترجمة مذكرة واردة لهذا الطرف من اللجنة المالية بتاريخ ١٣ فبراير سنة ٨٧ ومعه ترجمة مشروع أمر عال صار محضره بمعرفتها عن تعديل مادتي ٤ و ٦٧ من قانون المعاشات الملكية الصادر في ٢١ يونيو سنة ٨٨٧ على الصفة البينة بالمذكرة والمشروع المحكى عنهما بأمل نظر المشروع المذكور بهيئة مجلس شورى القوانين والتكرم باعادته مشفوعاً بما تراه الهيئة المشار اليها فيه أفندم .

صورة المشروع .

ترجمة مشروع أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٢١ يونيو سنة ٨٧ بخصوص المعاشات الملكية وبناء على ما عرضه علينا مجلس النظار وبعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين أمرنا بما هو آت .

(المادة الأولى)

المادة الرابعة والسابعة والستون من القانون الصادر في ٢١ يونيو سنة ٨٧ قد صار تعديلها كما سيأتي :

مشروع أمر عال

نحن خديو مصر

بعد اطلاعنا على أمرنا الصادر في ٩ جمادى الآخرة سنة ١٣٠٢ (٢٦ مارس سنة ١٨٨٥) الشامل لقانون القرعة العسكرية وبناء على ما عرضه علينا ناظر حرية ومحجرة حكومتنا وموافقة رأى مجلس نظارنا وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هو آت

المادة الأولى

المواد ٢ و ٣ و ٨ من أمرنا المشار اليه قد صار تعديلها بالكيفية الآتية عمل القرعة الجارى للآن في كل خمس سنين على شبان ذوى سن (١٩) الى سن (٢٣) يجب مفعوله من الآن فصاعداً في كل سنة على الشبان الذين يبلغون سن (١٩) أما عمل القرعة الذى يصير اجراؤه في سنة ١٨٨٨ يجب ان يشمل بخلاف ما تقدم ذكره شبان القرعة المولودين في سنة ١٢٨٤ وسنة ١٢٨٥ وسنة ١٢٨٦ هجرية

المادة الثانية

على ناظر حرية ومحجرة حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا
حضرة حسن بك عبد الرازق — من المعلوم ان عمل القرعة في كل سنة موجب لتشتت الاهالى ويكلف الحكومة بمصاريف اجرائه والشبان السابق فرزهم في المدة الماضية لم يؤخذ منهم للعسكرية حتى الآن الا القليل فالتى أراه هو بقاء المواد المراد تعديلها على أصلها ليكون الفرز في كل خمس سنوات حسب الجارى فاذا تحسن ذلك فليكتب للحكومة به .
(استحسن عام) .

تليت الافادة الرابعة والمشروع الوارد معها وهذه صورتها :
صورة الافادة

مرسل مع هذا لسعادتكم مشروع أمر عال عن الرسوم التى يلزم تحصيلها على اجراءات توقيع الحجز الامتيازي على الاثمار ومحصولات الاطيان المؤجرة الأمل من سعادتكم نظره بهيئة مجلس شورى القوانين واعادته لهذا الطرف مشفوعا بما تراه الهيئة فيه افندم

صورة المشروع

مشروع أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤ المشتمل على بيان الاجراءات التى يجب على أصحاب الاطيان المؤجرة استيفائها والحصول لهم على الأيجارات المستحقة لهم

لم يستثن من المعاملة بمقتضى هذه الاحكام سوى الخدمة الخارجين عن هيئة العمال والمعينين في وظائف وقتية أو بموجب كواتراتات تخول لهم مزايا خصوصية بصفة مكافأة

وترتب على ذلك أن جملة موظفين من المعينين بموجب كواتراتات بدون مكافأة قد دفعوا بناء على طلبهم اليوم الاحتياطي المذكور ويرغبون الآن التصريح لهم بان يدفعوا عن نفس تلك المدد قيمة الفرق الكائن بين اليوم الاحتياطي الذى دفعوه وبين المائة خمسة المنوه عنها بالقانون الصادر في ٢١ يونيه سنة ٨٨٧ الذين يتطلبون المعاملة بموجبه

والحال أن المادة ٦٧ من هذا القانون تقضي ما نصه : (الموظفون والمستخدمون الموجودون الآن في الخدمة ما عدا المبنيين في المادة ٤ يسوغ معاملتهم بمقتضى أحكام هذا القانون بشرط أن يقدموا طلبا بذلك لنظارة المالية في ظرف ستة شهور تمضى من تاريخ صدور هذا القانون وفي هذه الحالة يجرى عليهم حكم الاستقطاع في المستقبل باعتبار خمسة في المائة ويكونون ملزومين بتسديد الفرق الكائن بين قيمة اليوم الاحتياطي وقيمة الخمسة في المائة عن كامل مدة خدمتهم السابقة وذلك في ميعاد ثلاث سنوات على أن المدد السابقة التي خدمها الموظفون والمستخدمون بصفة خدمة خارجين عن هيئة العمال أو بمقتضى كواتراتات بمكافأة أو بدون مكافأة أو بوظائف وقتية لا تحسب في تسوية المعاش في أى حال ولو بدفع قيمة الاستقطاع الذى لم يسبق حصوله فيها الى آخره)

فصل هذه المادة يلغى أحكام المنشور الصادر بمرمرة ١٢٨ فيما يتعلق بالموظفين المعينين بكواتراتات بدون مكافأة
وبما أن هذه هي ليست نوايا الحكومة فالاختلاف الموجود الآن بالنصوص لم ينشأ سوى عن سهو حصل في تحرير القانون وعلى ذلك قدرأت اللجنة المالية أوفقية تخوير مادتي ٤ و ٦٧ من القانون المذكور فيما يتعلق بالموظفين المعينين بمقتضى كواتراتات وتنشرف بأن ترسل لمجلس النظر مشروع أمر عال في هذا الشأن للتصديق عليه منه

حضرة عوض بك سعد الله — أنا لا استحسن هذا التعديل واذا وافق رأى الهيئة يتقرر بقاء المادتين حسب نصوصهما الاصلية .
سعادة رؤوف باشا — بما أن مشروع التعديل موافق فانا أصدق عليه حسب ما وضعته الحكومة

سعادة حسن حلى باشا — أصدق على رأى سعادة رؤوف باشا

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخذت وتقرر بالاغلبية الموافقة على رأى سعادة رؤوف باشا

تليت الافادة الثالثة والمشروع الوارد معها وهذه صورتها

صورة الافادة

مرسل مع هذا لسعادتكم مشروع أمر عال صار تحضيره بمعرفة نظارة الحرية بشأن عمل قرعة مواليد ثلاث سنوات من سنة ١٢٨٤ لتاية سنة ١٢٨٦ هجرية الأمل نظره بهيئة مجلس شورى القوانين واعادته لهذا الطرف مشفوعا بما يترأى للهيئة فيه افندم

﴿ المادة السابعة ﴾

إذا اقتضى الحال توزيع ثمن البيع على المؤجرين بمعرفة المديرين فتكتب قاعة بالتوزيع ويؤخذ عليها رسم كتابة باعتبار ثمانية قروش إذا كان المبلغ المتحصل ألف قرش أو أقل واثنى عشر قرشا إذا زاد على ذلك إلى خمسة آلاف قرش ويؤخذ نصف الرسوم المذكورة على كل صورة من تلك القاعة وإذا زاد المبلغ على خمسة آلاف قرش فيكون رسم الكتابة باعتبار عشرين قرشا على الأصل وخمسة قروش على الصورة .

﴿ المادة الثامنة ﴾

على ناظر داخلية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا .
سعادة الرئيس — بما أن الوقت أوفى فاذا وافق فليؤجل النظر في هذا المشروع إلى جلسة أخرى وحيث أنه موجود بعض تذاكر واردة من حضرات الأعضاء بالاعتذار فلتتل .
(استحسن)

تليت تذكرة واردة من حضرة عبد الجليل أفندي على رقم ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٨٧ وهذه صورتها .

صدر لنا أمر سعادتك للورخ ٢٠ نوفمبر سنة ٨٧ نمرة ٤٤ يدعونا للحضور بالمجلس في يوم أول ديسمبر سنة ٨٧ وحيث أن الآن حصل لنا عيا شديد وغير ممكن الحضور في اليوم المذكور فاقضى عرضه لسعادتك للاحاطة وإن شاء الله بحصول الشفا لنا محضر أفندم .

تليت تذكرة واردة من حضرة مصطفى بك الطحان رقم ٢ ديسمبر سنة ٨٧ وهذه صورتها .

فرض لسعادتك أفندم أنه قد طرأ على أشغال ضرورية مهمة جداً توجب تأخيرى عن الحضور الآن إلى المجلس فارجو التصريح لى مدة عشرة أيام وبمضى الميعاد المذكور إن شاء الله أحضر وطال البقاء أفندم .

تقرر تأجيل الجلسة إلى يوم الاثنين القابل .

ثم إن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٧ .

نمره ٣٠ امضاء (حسين يسرى) ختم (على شريف)

وبعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٢٤ فبراير سنة ١٨٨٦ بالتصديق على تعريف الرسوم في المحاكم الاهلية .

وبناء على ما عرضه علينا ناظر داخلية حكومتنا وموافقة رأى مجلس النظر وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هو آت

﴿ المادة الاولى ﴾

الأوامر التي تصدر من المدير بتوقيع الحجز أو البيع ومحاضر الحجز ومحاضر البيع يؤخذ على كل منها رسوم ثمانية باعتبار قرش واحد إذا كان ايجار الأطنان المراد حجز محصولاتها لا يتجاوز عشرة آلاف قرش في السنة وإذا زاد على ذلك يؤخذ رسم التمتع على كل أمر أو محضر باعتبار قرشين

﴿ المادة الثانية ﴾

يؤخذ رسم كتابة على الأمر بالحجز أو البيع ثمانية قروش إذا كان المبلغ المراد تحصيله ألف قرش أو أقل واثنى عشر قرشا إذا زاد على ذلك إلى خمسة آلاف قرش وعشرون قرشا إذا تجاوز المبلغ خمسة آلاف قرش إلى ما لا نهاية ويؤخذ نصف الرسوم المذكورة على كل صورة .

﴿ المادة الثالثة ﴾

يؤخذ رسم كتابة على كل من محاضر الحجز ومحاضر البيع أيا كان عدد أوراق المحضر ثمانية قروش إذا كان المبلغ المراد تحصيله ألف قرش أو أقل واثنى عشر قرشا إذا زاد على ذلك إلى خمسة آلاف قرش ويؤخذ نصف الرسوم المذكورة على كل صورة .

﴿ المادة الرابعة ﴾

إذا كان المبلغ المراد تحصيله زائداً على خمسة آلاف قرش فيكون رسم الكتابة على كل من محاضر الحجز ومحاضر البيع باعتبار خمسة عشر قرشاً عن كل ورقة من المحضر ويؤخذ رسم الصورة باعتبار خمسة قروش عن كل ورقة أيضاً .

﴿ المادة الخامسة ﴾

يؤخذ رسم نسبي على محضر البيع باعتبار قرشين من كل مائة من ثمن البيع .

﴿ المادة السادسة ﴾

يؤخذ رسم نسبي على ايداع التحصيل من البيع في خزانة المديرية باعتبار ربيع واحد من كل مائة من المبلغ المدعوع .

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الخميس غاية ربيع الاول سنة ١٣٠٥ (١٥ ديسمبر سنة ١٨٨٧)

وبعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٢٤ فبراير سنة ١٨٨٦ بالتصديق على تعريف الرسوم في المحاكم الاهلية وبناء على ما عرضه علينا ناظر داخلية حكومتنا وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

أمرنا بما هو آت

﴿ المادة الأولى ﴾

الأوامر التي تصدر من المدير بتوقيع الحجز أو البيع ومحاضر الحجز ومحاضر البيع يؤخذ على كل منها رسوم تمغة باعتبار قرش واحد اذا كان ايجار الاطيان المراد حجز محصولاتها لا يتجاوز عشرة آلاف قرش في السنة واذا زاد على ذلك يؤخذ رسم التمغة على كل أمر أو محضر باعتبار قرشين .

﴿ المادة الثانية ﴾

يؤخذ رسم كتابة على الامر بالحجز أو البيع ثمانية قروش اذا كان المبلغ المراد تحصيله ألف قرش وأقل واثني عشر قرشاً اذا زاد على ذلك الى خمسة آلاف قرش وعشرين قرشاً اذا تجاوز المبلغ خمسة آلاف قرش الى مالا نهاية ويؤخذ نصف الرسوم المذكورة على كل صورة .

﴿ المادة الثالثة ﴾

يؤخذ رسم كتابة على كل من محاضر الحجز ومحاضر البيع ايأ كان عدد أوراق المحضر ثمانية قروش اذا كان المبلغ المراد تحصيله ألف قرش أو أقل واثني عشر قرشاً اذا زاد على ذلك الى خمسة آلاف قرش ويؤخذ نصف الرسوم المذكورة على كل صورة .

﴿ المادة الرابعة ﴾

اذا كان المبلغ المراد تحصيله زائداً على خمسة آلاف قرش فيكون رسم

عقدت الجلسة الساعة ٥ تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس وبحضور عدد ٢٠ من حضرات الاعضاء

تلى محضر جلسة ٢٢ ربيع الاول سنة ١٣٠٥ وتصدق عليه

سعادة الرئيس — الأشغال للوجودة تحت النظر بالهيئة هي مشروع الأمر العالي المشتعل الرسوم التي يلزم تحصيلها على اجراءات توقيع الحجز الامتيازي الذي تلى بالجلسة الماضية وافادة من سعادة سردار الجيش المصري رقم ١٤ ديسمبر سنة ٨٧ نمرة ٤٧٥ ومعهما مذكرة وصورة مشروع الأمر الذي ترغب الحرية استصداره بعمل القرعة سنوياً الذي نظر بالجلسة الماضية مرغوب اعادة نظره للأسباب التي بينها سعادة السردار بالافادة والمذكرة المحكى عنهما

وافادة من جانب رئاسة مجلس النظار رقم ١٤ ديسمبر سنة ٨٧ نمرة ٣٣٣ ومعهما مذكرة ومشروع الأمر العالي السابق نظره بالجلسة الماضية المشتعل تعديل المادتين ٤ و ٦٧ من قانون المعاشات بقصد اعادة نظره بالنسبة لحصول بعض اضافات رضى لزوم زيادتها فيه وأضيفت عليه

وبعض تذكار اعتذار من حضرات الاعضاء

واذن فانتقل هذه الأشغال بحسب ترتيبها المبين أعلاه وتؤخذ آراء ورغبات الهيئة عن كل منها

تلى المشروع الأول وهذه صورته

مشروع أمر عال

نحن خديوى مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤ المشتعل على بيان لاجراءات التي يجب على أصحاب الاطيان المؤجرة استيفائها لحصولهم على الايجارات المستحقة لهم

سعادة رؤوف باشا - رأى عدم جعل رسوم على الحجوزات الامتيازية بالكلية لان كثيراً ما تستغرق ائمان الحجوز عليه في أجرة الفجر ومأمور الحجز لاسيما وان اجراء الحجوزات الامتيازية يترتب عليه الفائدة للمالية من دفع الأموال بغاية السهولة .

سعادة ابراهيم حليم باشا - أنا أصدق على المشروع فقط يذكرك به في المادة الخاصة بالرسوم النسبية أنها لا تؤخذ الا على الصافي .

سعادة الرئيس - تؤخذ الآراء .

أخنت فتقرر بالاغلبية استحسان رأى حضرة حسن بك عبد الرازق وبذلك يكون المشروع بعد المقدمة هكذا .

﴿المادة الأولى﴾

تؤخذ رسوم نسبية باعتبار اثنين في المائة على الصافي من ائمان ما يباع من المحصولات والائمان المحجوز عليها بعد أجرة الفجر ومأمور الحجز .

﴿المادة الثانية﴾

الرسوم النسبية وأجرة الفجر ومأمور الحجز تحسب على المستأجر .

﴿المادة الثالثة﴾

على ناظر داخلية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا .

تليت افادة سعادة السردار والمذكرة وصورة مشروع الأمر العالي الوارد معها وهذه صورها .
صورة الافادة .

بالاطلاع على ما حرره المجلس رياسة سعادتك لمجلس النظارتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ٨٧ بمرة ٢٩ بشأن مارآه المجلس في مشروع الأمر العالي المستحضر بمعرفة نظارة الجريبة من أجل عمل القرعة سنوياً على من يبلغون سن ١٩ رأينا أنه لم يفهم لدى المجلس المشار اليه الغرض المقصود من ذلك المشروع . والذي نقوله لسعادتك أنه فضلاً عن أهمية هذا المشروع في حد ذاته فإنه يسهل أعمال القرعة فوق المطلوب وتنتهي بسببه في مدة وجيزة وتمتنع التأخيرات الحاصلة من فرز شبان خمس سنين دفعة واحدة وعلى الأخص فإنه يجعل اقتصاداً كلياً في مصروفات هاته الأعمال . ثم وعلاوة على ما بينا فإنه أى المشروع المشار اليه لما عرض على مجلس النظارت قد أخبرنا دولة رئيسه بقبوله لهذا نأمل من سعادتك عرضه ثانية على المجلس لامعان النظر فيه بالنسبة لأهميته المذكورة آنفاً ولزوم الاسراع في نهوه أفندم .

صورة المذكرة

مذكرة

لرياسة مجلس النظارت من الحرية

لما كان قانون القرعة العسكرية الصادر عليه الأمر العالي في ٢٩ مارس سنة ١٨٨٥ قاضياً بعمل القرعة على الشبان الذين يكونون من سن ١٩ الى سن ٢٣ وبناء عليه قد عملت القرعة على مواليد سنة ٧٩ لغاية سنة ٨٣ وابتداءها في سنة ٨٥ أفرنكية وهذا العمل قد استغرقت المجالس فيه مدة

الكتابة على كل من محاضر الحجز ومحاضر البيع باعتبار خمسة عشر قرشا عن كل ورقة من المحضر ويؤخذ رسم الصورة باعتبار خمسة قروش عن كل ورقة ايضاً .

﴿المادة الخامسة﴾

يؤخذ رسم نسبي على محضر البيع باعتبار قرشين من كل مائة من ثمن البيع .

﴿المادة السادسة﴾

يؤخذ رسم نسبي على ايداع للحصول من البيع في خزانة المديرية باعتبار ربع واحد من كل مائة من المبلغ المدوع .

﴿المادة السابعة﴾

إذا اقتضى الحال توزيع ثمن البيع على المؤجرين بمعرفة المديرية فتكتب قائمة بالتوزيع ويؤخذ عليها رسم كتابة باعتبار ثمانية قروش إذا كان المبلغ المتحصل النقي قرش أو أقل واثنى عشر قرشا إذا زاد على ذلك الى خمسة آلاف قرش وتؤخذ نصف الرسوم المذكورة على كل صورة من تلك القائمة وإذا زاد المبلغ على خمسة آلاف قرش فيكون رسم الكتابة باعتبار عشرين قرشا على الاصل وخمسة قروش على الصورة .

﴿المادة الثامنة﴾

على ناظر داخلية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا .

حضرة حسن بك عبد الرازق - عمل مشروع الأمر العالي الخاص بالحجز الامتيازى واستصداره ما كان الا لما تراهى للحكومة وقتها من ضرورة لزومه لحصول ذوى الحقوق عليها بدون الطولة التي يترتب عليها ضياع تلك الحقوق وهذا شفقة عليهم ورأفة بهم .

وفي مقابلة ذلك قررت الحكومة بالأمر المشار اليه أجرة للفجر وأجرة باعتبار خمسة في المائة لمأمور الحجز الذى هو شيخ البلد .

ولمناسبة أن الأعمال الكتابية جارية بمعرفة كتبة المديرية والسيار فالحكومة لم تجعل في نظيرها رسوما ولم تقرض رسوما نسبية وهذا وذاك من باب الشفقة والرأفة بأرباب الحقوق .

ومع ذلك فإن الكثير من وقائع الحجوزات الامتيازية دلت على أن ائمان المحجوز عليه تستغرق أجرة الفجر ومأمور الحجز ولا يستحصل صاحب الايجار الا على جزء منه .

والمشروع المرغوب استصداره الآن جعل به رسوم على كل الاجراءات التي تترتب على توقيع الحجز الامتيازى ومع وضعها يضيع الفرض الذى قصدته الحكومة من السهولة والشفقة حين عمل المشروع الا على .

واذن فإن تحسن برأى الهيئة يكون لا بأس من أخذ الرسوم النسبية باعتبار اثنين في المائة على صافي ما يتحصل منه ائمان ما يباع من المحصولات والائمان المحجوز عليها من بعد أجرة الفجر ومأمور الحجز وبحسب ذلك على المستأجر ويصرف النظر عن باقى الرسوم المذكورة في المشروع .

عمل القرعة الجارى الآن في كل خمس سنين على شبان ذوى سن (١٩) الى سن (٢٣) يجب مفعوله من الآن فصاعداً في كل سنة على الشبان الذين يبلغون سن (١٩) أما عمل القرعة الذى يصير اجراءؤه في سنة ١٨٨٨ يجب أن يشمل بخلاف ما تقدم ذكره شبان القرعة المولودين في سنة ١٢٨٤ وسنة ١٢٨٥ وسنة ١٢٨٦ هجرية.

﴿ المادة الثانية ﴾

على ناظر حرية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا :
حضرة حسن بك عبد الرازق — رأي أن يكتب لسعادة السردار بان الهيئة تتألف من قول سعادته بالافادة انه لم يفهم لدى المجلس الغرض المقصود من المشروع حالة كون الهيئة فاعمة الغرض المقصود منه ورأت أنه لا يوازي تشويش أفكار الأهالي ومشغوليتهم وتعطيلهم عن أشغالهم بسبب جريان القرز سنويا .

وهذا فضلا عن زيادة النفقات بالنسبة لاستمرار لجان القرعة ومجالس المراجعة ولذلك قررت باستحسان بقاء القاعدة الجارية من قبل وهى اجراء القرز في كل خمس سنوات ولا زالت مستحسنة هذه القاعدة فاذا وافق ذلك لدى الهيئة فلتقرره .

سعادة حسن حلمى باشا — أنا أوافق على استصدار المشروع حسبما وضعته نظارة الحرية .

سعادة ابراهيم أدهم باشا — أصدق على رأى سعادة حسن حلمى باشا
سعادة ابراهيم طيم باشا — رأي أن يكتب لسعادة السردار بان المجلس أعطى رأيه سابقا بخصوص هذا المشروع وأرسله لجهة الاقتضاء وليس هناك اقتضاء لاعادة النظر فيه مرة أخرى .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء :

أخذت فتقرر بالأغلبية رأى حضرة حسن بك عبد الرازق .

تليت افادة مجلس النظار نمرة ٣٣ والمشروع والمذكرة الواردان معها وهذه صورها :

(صورة الافادة)

بما أن الأمر العالي المختص بتعديل مادتي ٤ و ٦٧ من قانون المعاشات الصادر في ٢١ يونية سنة ١٨٨٧ الذى ورد بمكاتبة مجلس شورى القوانين بقيمة ١٠ ديسمبر الجارى نمرة ٣٠ قد أضيف عليه بعض تعديلات حسب المذكرة ومشروع الأمر الوارد من اللجنة المالية بتاريخ ٤ ديسمبر الجارى ووافق المجلس على ادخال هذه التعديلات فيه نظرا للأسباب التى أوضحتها اللجنة المالية فها هو المشروع حسب التعديل الأخير مرسل طى هذا لسعادتكم بأمل اعادة نظره بهيئة مجلس شورى القوانين وابعائه لهذا الطرف أفندم .

صورة المذكرة من طيه .

صورة المشروع من طيه .

سعادة رؤوف باشا — أنا أصدق على هذا المشروع

(استحسان عام) .

تجاوزت السنتين خلاف مدة المراجعة الحالية التى رضى لزوم اعادتها بالمديريات وكانت القاعدة المتبعة في طلب أنقار من القرعة للخدمة العسكرية بالجيش هي ان يؤخذ دائما من الأنقار الذين وصل سنهم في عام الطلب الى (سن ٢٣) وبسبب أحوال عمل القرعة المذكور قد رضى ان هذا الطلب لا يتيسر حصوله دائما من كافة المديريات بوجه متساو في حال عمل القرعة في شبان الخمس السنوات نظراً لعدم التمكن من نهو القرز في آن واحد بل تكون الطلبات من مركز أو اثنين حيث ان الباقي لا يمكن الطلب منه لعدم تمام القرز سيما وان عمل القرعة السابق ذكره يستغرق الزمن المحكى عنه ويتسبب منه اشتغالات جسيمة بمدة عظيمة لعموم المديريات خلاف زيادة المصاريف فمن أجل ذلك رأينا لزوم تعديل هذه القاعدة للحصول على الوجه العادل عند الطلب والأخذ من السن المذكور . وهذا الوجه هو ان عملية القرعة يستمر اجراءؤها سنويا على ذوى سن ١٩ للحصول أولا على سهولة الأعمال وثانيا لنهوها في مدة وجيزة وثالثا بمتنع التأخير ورابعا يحصل الاقتصاد في المصاريف خلاف الفوائد الأخرى التى تنشأ عن ذلك وبه تكون قوائم القرعة دائما منعدة لطلبات الجيش عند وصول ذوى سن ١٩ الى سن ٢٣ ولتتميم هذه الغاية والوصول الى الغرض المقصود منها قد خابرنا نظارة الداخلية عن انه مقتضى عمل القرعة على مواليد سنة ١٢٨٤ و ١٢٨٥ و ١٢٨٦ عريية ييلاد القطر بمعرفة اللجان الموجودة الآن بالمديريات والباقي الذى سيشكل لذلك حتى انه عندما يتم هذا العمل لغاية سنة ١٣٠٥ يستمر اجراءؤه سنويا من ابتداء سنة ١٨٨٩ أفرنكية على شبان (سن ١٩) وذلك لتنظيم الاعمال على قاعدة مستقيمة ثم طلبنا من النظارة المشار اليها ان توضح الأشهر التى يمكن اجراء هذا العمل الأخير فيها سنويا بدون ان يحصل أدنى عطل فيما سواها من أعمال المديريات سواء كانت ادارية أو مالية . ولقد علم بما ورد منها لنا نمرة ٦٠ انه لدى مخاربتها المديريات عن ذلك تبين بأن المدة الممكن اجراء هذا العمل فيها هي الأشهر للتوسطة من السنين الافرنكية وهي نوفمبر وديسمبر ويناير وفبراير ومارس وابريل ومايو وعلى هذا قد حررت صورة مشروع ديكريته وخرديوى وأرفقت طى هذا أرجو انه بعد النظر فيها وفيما توضح يصدر قرار المجلس بالاعتماد بعد الموافقة .

(صورة المشروع)

مشروع أمر عال

نحن خديو مصر

بعد اطلاعنا على أمرنا الصادر في ٩ جمادى الآخرة سنة ١٣٠٢ (٢٩ مارس سنة ٨٥) الشامل لقانون القرعة العسكرية وبناء على ما عرضه علينا ناظر حرية وبحرية حكومتنا وموافقة رأى مجلس نظارنا وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هو آت :

﴿ المادة الأولى ﴾

المواد ٢ و ٣ و ٨ من أمرنا المشار اليه قد صار تعديلها بالكيفية الآتية

حيث انه في هذا اليوم يلزم ضروريا من وجودنا بجمعية الامتحان التي
ستعقد بنظارة الحفانية فيناء على ذلك لا يمكننا الحضور بالمجلس لزم التحشية
للمعلومية أفندم .
ثم أن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٧
و ٣٠ دقيقة .

(نمرة ٣١) امضاء (حسن يسرى) ختم (على شريف)

تليت تذكرة واردة من حضرة ابراهيم بك سعيد بتاريخ ٢١ ديسمبر
سنة ٨٧ وهذه صورتها .
انه بسبب الأعذار الضرورية الحاصلة عندي غير ما كني الحضور إلى
المجلس إلا بعد خمسة أيام وبعدها نحضر إلى المجلس إن شاء الله أفندم .

تليت مكاينة واردة من حضرة السيد عبد الرحمن افندى نافذ بتاريخ ١٥
ديسمبر سنة ٨٧ شرحا علي مكاينة صادرة لحضرته من المجلس وهذه صورتها :

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاثنين ٤ ربيع الثاني سنة ١٣٠٥ (١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٧)

حالة البلد ولزومها بصرف النظر عن مقدار الخسة في المائة على الأقل المحدد في القانون .

﴿ المادة الثانية ﴾

أجر الفقر المقرر تحصيلها الآن بمعرفة صيارف البلاد يكون تحصيلها من الآن فصاعداً بمعرفة مجلس انتخاب الفقر بالبلد وتوزيعها على الفقراء يكون أيضاً بمعرفته وهذا وذلك تحت ملاحظة مأمورى الادارة بالمديرية ويترتب لكل بلد أو أكثر بحسب اللزوم شخص يكون كاتباً وصرافاً تؤخذ ماهيته من ضمن أجر الفقراء بشرط ألا تزيد تلك الماهية على خمسة في المائة .

﴿ المادة الثالثة ﴾

مشايخ الفقراء وعفر التواحي والطوافه يكون توقيع العقاب اللازم عليهم فيما يختص بتأدية وظائفهم عند الاقتضاء بمعرفة مجلس انتخاب الفقراء المذكور ويكون هذا العقاب بدفع غرامة من خمسة غروش الى خمسين قرشاً أو بالحبس مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً بحسب أهمية الذنب وظروفه .

﴿ المادة الرابعة ﴾

قرارات مجلس انتخاب الفقراء لا تكون نافذة الا بعد التصديق عليها من مأمور المركز أو ناظر القسم فإذا حصل خلاف بينه وبين المجلس فيعرض الأمر للمدير وهو يحكم قطعياً بما يراه .

﴿ المادة الخامسة ﴾

كل ما كان بالقانون المذكور وملحقاته مخالفاً لنص هذا الدكر يتو يعتبر لاغياً .

عقدت الجلسة الساعة ٥ تحت رئاسة سعادة على باشا شريف رئيس المجلس وبحضور ٢٠ من حضرات الاعضاء

تلى محضر الجلسة الماضية وتصدق عليه

سعادة الرئيس — وردت افادة من رئاسة مجلس النظار رقم ٣ ربيع الثاني سنة ١٣٠٥ نمرة ٣٤ ومعه مشروع أمر عال يشتمل تعديلات في بعض مواد الأمر العالى الصادر في ١٠ نوفمبر سنة ١٨٨٤ فليتلى

تليت الافادة وهذه صورتها

مرسل مع هذا لسعادتكم مشروع أمر على عن تعديلات في بعض مواد الأمر العالى الصادر في ١٠ نوفمبر سنة ٨٤ الشامل لقانون الحفر بأمل سرعة أخذ رأى الهيئة عما اشتمل عليه المشروع المحكى عنه وافادة هذا الطرف بما يترأى لها فيه افندم

تلى المشروع وهذه صورته

نحن خديو مصر

حيث إنه رضى لزوم تعديل بعض مواد من أمرنا الصادر في ١٠ نوفمبر سنة ٨٤ لزيادة انتظام الاعمال الخاصة بالفقر بالاقليم فبعد الاطلاع على أمرنا المشار اليه المشتمل على قانون الحفر وبعد الاطلاع على ملحقاته وبناء على ما عرضه علينا ناظر داخلية حكومتنا وموافقة رأى مجلس النظار أمرنا بما هو آت :

﴿ المادة الأولى ﴾

تعداد الفقرة والطوافه في كل ناحية يلزم أن يكون بحسب

استحسان بالأغلبية

ثم ان سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٦
نمرة ٣٢ امضاء (حسن يسرى) ختم (على شريف)

(المادة السادسة)

على ناظر داخلية حكومتنا أن يصدر بعد أخذ رأى مجلس النظار التعليمات
اللازمة لتسهيل تنفيذ أمرنا هذا مع قانون الحفر وملحقاته
سعادة سليمان أباطه باشا — أنا أصدق على هذا المشروع

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم السبت ١٦ ربيع الثاني سنة ١٣٠٥ (٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٧)

الغير مقررة لعقد جلسات المجلس فيها فاذا وافق فليتقرر صرف المجلس
في شهر يناير المذكور

(استجبان عام)

ثم ان سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله ﴿ ختمت الجلسة ﴾
والساعة ٦ والدقيقة ١٥

نمرة ٣٣ امضاء (حسن يسرى) ختم (على شريف)

فتحت الجلسة الساعة ٦ تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس
المجلس ومحضور عدد ٢١ من حضرات الاعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية وتصدق عليه

حضرة احمد بك عبد الفغار — بما أن شهر ديسمبر قد انتهى وكان

لمجلس والجمعية العمومية نتمتعدين فيه والآن لم يكن بالمجلس أشغال
لنظرها به وشهر يناير سنة ١٨٨٨ الذى أوله باكر تاريخه هو من الأشهر

ملحق رقم ١

جدول حرف (١)

كشف بالوظائف الملكية التي لا يستقطع من أربابها اليوم الاحتياطي
ولذلك لا يكون لهم حق عند رقتهم لا في المعاش ولا في المكافأة :
وكلاء وابورات البوستة الخديوية .
عساكر بوليس يياده وخيالة .
رؤساء مفتاحية ومفتاحية .
مساحين وقصايين .
استفجية بالخازن .
رؤساء طوبجية وطوبجية .
صندلية .
اسطاوات تركيب وتلامذة تركيب .
مقدم قواصة وقواصة عرب .
قواصة ترك الذين قبلوا ارتداد اليوم الاحتياطي .
جزرجية .
باشجاوشية وجاوشية .
باش جمالة وجمالة .
رؤساء اتشجية وأتشجية .
رؤساء هابورات وقناطر ورياح وكراكات وغاير .
باش رؤساء .
رؤساء أرصفة .
مشايخ الحارات .
عدادين أخشاب وغيره .
اسطاوات الوابورات (٠) .
رؤساء سعاة وسعاة .
معلمين حلقات الاسماك ودلالين وخولا البيع .
آل خبرة بالهويسات وغيره .
رؤساء فراشين وفراشين .
سباكين .
بلكنجي .

رؤساء غفرة وغفرة .
فرملجية .
(٠) المهندسون سواقو الوابورات والاسطاوات الذين ماهيتهم خمسة
جنيه مصرى وما فوق ليس هم ضمن درجة الخدمة الخارجين عن هيئة
العمال .
غفرة الملاحات .
سمافورية بالكبريات والهويسات والقناطر .
باش سجانة وسجانة .
حجاب الحاكم الشرعية .
أئمة ومؤذنين .
رؤساء مطبخية ومساعدين مطبخية .
باشتومرجية وتمورجية رجال وحرعات .
جناينية .
ريس بحرية وبحرية .
مراكبية .
نشابجية بضايح .
مساعدى المهندسين وتلامذة مهندسين وماكينستا واتشجية كيالين .
معرفين .
متسفرين .
مراضع .
فتاحين صناديق .
تحصيلجية كبارى .
صيادين .
وزانين وكيالين .
غطاسين .
طلبة جية وبلطجية .
رؤساء عتالين وعتالين .
معلمين صناعة القسيخ .
ربيع رؤساء .
شغالة تكرير المصلح .

جدول حرف (ب)

بيان المصالح الغير مندرجة ضمن ميزانية الحكومة على أصله وزيد
عليه ما يأتي :

- قلم أملاك الميرى الحرة .
- مصلحة الدائرة السنية .
- تفتيش الجزيرة والجزيرة .
- بيت المال .
- ادارة عموم الأوقاف .
- مجلس الصحة البحرية والكورتينات .
- الخاصة الخديوية .
- المكاتب الأهلية .

ريسا ذهبيات وفلايك .
ريسا بحرية وبحرية ملكيين بالوابورات .
ريس بوغاز .
كشافين
ملاحظين بالدخوليات ومصايد الاسماك .
باش ختام وختامين ودواوين بورق التمهة .
رؤسا دومنجية ودومنجية
ناضورية .
مفتشة حريمات
وبالاجال أرباب الكارات والصنایع والخدمین والخدمة السائرة
والشغال الرجال وحريم .

نمرة سلسلة	تاريخ الجلسة	ترتيب الصحف	خلاصة المحضر
١	الأربعاء ٥ يناير سنة ١٨٨٧	من ١ - ٢	النظر في مكتبة من المالية مؤرخة ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٦ نمرة ٧٤ بخصوص ميزانية إيرادات ومصروفات الحكومة سنة ١٨٨٧ . افادة من مجلس النظر نمرة ٤٢ ومعه مشروع أمر عال باعتبار كل بناء أو تأجير أى محل كان معداً ليكون سجنًا أو محكمة أو مخصصاً لأى عمل يخص المحاكم يعتبر من النافع العمومية .
٢	السبت ١٢ فبراير	من ٣ - ٥	النظر في افادتين من مجلس النظر أحدهما مؤرخة ١٢ ربيع الثانى سنة ١٣٠٤ ومعه مشروع أمر عال بتعديل المادتين ٥٤ و ٥٥ من قانون مجالس التأديب والثانية مؤرخة ٢٦ ربيع الثانى سنة ١٣٠٤ ومعه مشروع أمر عال بخصوص مسؤولية النظر ورؤساء المصالح وغيرهم اذا أمروا بصرف مبالغ خارجة عن الاعتمادات المقررة .
٣	الاثنين ٢١ فبراير	من ٦ - ٢٨	النظر في مشروع تعديل قانون المرافعات لغاية المادة ٢٦٣ من الأصل والمادة «١٩٦» من التعديل .
٤	الثلاثاء ٢٢ فبراير	من ٢٩ - ٣٩	النظر في مشروع تعديل قانون المرافعات من المادة «١٠٠» فى الأصل و (٧٨) فى التعديل .
٥	الخميس ٢٤ فبراير	من ٤٠ - ٤٨	النظر في مشروع تعديل قانون من المادة ١٦٤ فى الأصل و «١٣١» فى التعديل .
٦	الأحد ٢٧ فبراير	من ٤٩ - ٥٥	النظر في مشروع تعديل قانون المرافعات من المادة ٢١٩ فى الأصل و «١٦٥» فى التعديل .
٧	الأربعاء ٦ ابريل سنة ١٨٨٧	من ٥٦ - ٥٧	النظر فى الجزء الباقي من مشروع تعديل قانون المرافعات ثم تلاوة افادتي الداخلية المختصتين بانتخاب عضوى المجلس عن بنى سويف والقيوم ثم فى مشروع الأمر العالى المختص بمحدود الجهات المتقاضى أخذ عوائد عليها ثم فى مشروع الأمر العالى المختص بالعماشات ثم فى افادة بخصوص القاعدة الجارية فى أخذ بدل من يفر من العسكرية .
٨	السبت ٩ ابريل سنة ١٨٨٧	من ٥٨ - ٦٥	النظر فيما أتمته اللجنة من مشروع قانون المرافعات أى من ابتداء الفرع السادس فى تحقيق الخطوط .
٩	الاثنين ١١ ابريل	من ٦٦ - ٧٢	النظر فى افادة من مجلس النظر نمرة ٩٤ ومعه افادة من الحرية بخصوص مسألة العساكر الذين يفرون من الجيش المصري . ثم النظر فى بقية الفرع السادس من قانون المرافعات .
١٠	الأربعاء ١٣ ابريل	من ٧٣ - ٧٦	انظر فى الفصل الثانى فى الاستئناف من مشروع قانون المرافعات .
١١	الخميس ١٤ ابريل	من ٧٧ - ٨١	النظر من المادة ٣٧١ فى الأصل الى ٣٩٧ من مشروع تعديل قانون العقوبات
١٢	الخميس ٢١ ابريل	من ٨٢ - ٨٣	النظر فى مشروع أمر عال يختص باحتكار صنف التبأك العجمى لجانب الحكومة .
١٣	الاحد أول مايو	من ٨٤ - ٨٤	النظر فى مشروع أمر عال يختص بتعديل مدة الخدمة المحددة فى المادة الرابعة من الأمر العالى الصادر فى ٢٦ مارس سنة ١٨٨٥ الشامل لقانون القرعة العسكرية
١٤	الاحد ٨ مايو	من ٨٥ - ٨٦	النظر فى مشروع أمر عال بتكليف ضامن العساكر باحضار من يفر منهم فى ميعاد شهرين من تاريخ تكليف الضامن بذلك .
١٥	الاحد ١٥ مايو	من ٨٧ - ٩١	النظر فى تقرير اللجنة المشكلة لفحص قانون المعاشات الملكية .
١٦	الاثنين ١٦ مايو	من ٩٢ - ٩٥	النظر فيما انتهى من قانون المعاشات الملكية .
١٧	الثلاثاء ١٧ مايو	من ٩٦ - ١٠٢	النظر « » « » « » « »

عمره مسلسل	تاريخ الجلسة	ترتيب الصحف	خلاصة المحضر
١٨	الاربعاء ١٨ مايو	من ١٠٣ — ١٠٨	النظر فيما انتهى من قانون المعاشات الملكية :
١٩	الاثنين ٨ أغسطس	من ١٠٩ — ١١٣	النظر في مشروع أمر عال بتعديل المادة ٢٣٢ من قانون القرعة .
٢٠	الاثنين ١٥ أغسطس	من ١١٤ — ١١٩	النظر في مشروع أمر عال يختص بإلغاء الاحتكار الذي كان متبعاً في طائفة الحانوتية .
٢١	الثلاثاء ٢٣ أغسطس	» ١٢٠ —	هذا المحضر لم يكن فيه شيء يستحق الذكر .
٢٢	الأربعاء ٧ سبتمبر	» ١٢١ — ١٢٣	النظر في مشروع الأمر العالي الصادر بالتام مجلس شورى القوانين ثم في مشروع الأمر العالي المختص بالتحفظات المقتضى اتخاذها أمناً من غوائل فيضان النيل .
٢٣	الخميس ١٣ أكتوبر	» ١٢٤ — ١٢٧	النظر في مشروع الأمر العالي المقتضى استصداره بضرب القطعة المقتضى إحداثها بقيمة قرش واحد من صنف النيكل .
٢٤	الخميس ٢٠ أكتوبر	» ١٢٨ —	النظر في تلاوة ألدتي الحاقية نمرة ٦ و ٧ المختصتين بقانوني المرافعات وتحقيق الجنايات .
٢٥	السبت ٢٢ أكتوبر	» ١٢٩ — ١٣٥	النظر في تلاوة مشروعات قانون تحقيق الجنايات
٢٦	الثلاثاء ٢٥ أكتوبر	» ١٣٦ — ١٤٦	النظر في تلاوة الباقي من مشروعات قانون تحقيق الجنايات
٢٧	الاثنين ٣٠ أكتوبر	» ١٤٧ — ١٦٣	النظر في مشروع تعديل قانون تحقيق الجنايات من المادة ٦٥ في الاصل .
٢٨	الثلاثاء أول نوفمبر	» ١٦٤ — ١٧٥	النظر في مشروع تعديل قانون تحقيق الجنايات من المادة ١٠٦ في الاصل .
٢٩	الأربعاء ٢ نوفمبر	» ١٧٦ — ١٩١	النظر في مشروع تعديل قانون تحقيق الجنايات من المادة ١٤٦ في الاصل .
٣٠	الأربعاء ٧ ديسمبر	» ١٩٢ — ١٩٥	النظر في أربعة مشروعات قوانين الاول يختص بتحصيل عوائد النخيل على واقع تعداد سنة ١٨٨١ والثاني يختص بتعديل مادتين من قانون المعاشات الصادر في سنة ١٨٨٧ والثالث يختص بشأن عمل قرعة مواليد ثلاث سنوات والرابع يختص بالرسوم التي يلزم تحصيلها على اجراءات توقيع الحجز الامتيازي .
٣١	الخميس ١٥ ديسمبر	» ١٩٦ — ١٩٩	النظر مرة ثانية في مشروع قانون الرسوم التي يلزم تحصيلها على اجراءات توقيع الحجز الامتيازي وأيضاً في افادة من نظارة الحرية نمرة ٤٧٥ بخصوص القرعة وتلاوة مذكرة مشروع الأمر العالي المختص بتعديل مادتين من قانون المعاشات الصادر في سنة ١٨٨٧ وسبق نظره .
٣٢	الاثنين ١٩ ديسمبر	» ٢٠٠ — ٢٠١	النظر في مشروع أمر عال يختص بتعديلات في بعض مواد الأمر العالي الصادر في ١٠ نوفمبر سنة ١٨٨٤ بخصوص الحفر والطوافة .
٣٣	السبت ٣١ ديسمبر	٢٠٢	النظر في انقضاء المجلس في شهر يناير سنة ١٨٨٨ .

الحكومة المصرية

مجلس شورى القوانين

مجموعة محاضر جلسات سنة ١٨٨٨

(١١ فبراير سنة ١٨٨٨ — ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٨)

مجلس شورى القوانين

محضر جلسة يوم السبت ٢٩ جمادى الأولى سنة ١٣٠٥ (١١ فبراير سنة ١٨٨٨)

على ما عرضه علينا ناظر داخلية حكومتنا وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

ناظر بما هوأت

﴿ المادة الاولى ﴾

أرباب المعاشات الذين استبدلوا معاشاتهم بأطيان يتصرح لهم بإنشاء عزب في أطيانهم المذكورة متى رغبوا ذلك على الكيفية الآتية
أولاً — اذا كانت الاطيان المستبدلة يبلغ مقدارها خمسين فدانا فأكثر ولو كانت لأشخاص متعددين (مشتركين فيها)
ثانياً — اذا كانت تلك الاطيان لمالك واحد على شرط أن لا ينقص مقدارها عن الخمسة وثلاثين فدانا

﴿ المادة الثانية ﴾

إنشاء العزب المذكورة لا يكون الا بتصريح نظارة الداخلية على شرط أن يكون هناك ضرورة داعية اليه ويمكن أربابها القيام بخفراها ويتمهلون بالانقياد لأحكام قانون الحفر وملحقه وذيله .

﴿ المادة الثالثة ﴾

على ناظر داخلية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا

صدر برأى في ١١ سنة ٣٠٥ سنة ١٨٨٧

حضرة ابراهيم سعيد بك — هذا المشروع فيه تسهيل وأنا أصدق عليه

﴿ استحصان عام ﴾

تليت الافادة الثانية والمذكورة والمشروع المرفوقان معها وهذه صورها
صورة الافادة

فتحت الجلسة الساعة ٤ تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس وبحضور ٢٣ من حضرات الأعضاء .

تلى آخر محضر للانعقاد السابق وتصدق عليه :

سعادة الرئيس — ورد للمجلس ثلاث افادات من دولتو رئيس مجلس النظار احداها رقم ٢ يناير سنة ١٨٨٨ نمرة ٢ ومعها مشروع أمر عال بالتصريح لأرباب المعاشات الذين استبدلوا معاشاتهم بأطيان بأن ينشئوا عزباً بها متى رغبوا ذلك والثانية رقم ٦ فبراير سنة ١٨٨٨ نمرة ٤ ومعها مشروع أمر عال ومذكرة من نظارة المالية يشتملان تعديل تقاسيط الأموال بالوجه القبلى والثالثة رقم ٩ فبراير سنة ١٨٨٨ نمرة ٥ ومعها مشروع أمر عال بتعيين مواعيد معلومة لمن يلحق بالفرقة الاصلاحية بالصورة للنصوص به. وسيتلى على الهيئة كل افادة وما معها لتبدي آراءها ورغباتها في ذلك .

تليت الافادة الأولى والمشروع الوارد معها وهذه صورتاهما .

صورة الافادة :

مرسل لسعادتك مع هذا مشروع أمر عال صار تحضيره بمعرفة نظارة الداخلية عن التصريح لأرباب المعاشات الذين استبدلوا معاشاتهم بأطيان بأن ينشئوا عزباً في أطيانهم المذكورة متى رغبوا ذلك على حسب الكيفية المنصوص عنها به الأمل من سعادتك نظره بهيئة مجلس شورى القوانين واعادته لهذا الطرف مشفوعاً بما تراه الهيئة فيه أقدم .

صورة المشروع :

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الفقرة الثالثة من المادة السادسة من أمرنا الصادر في ٢٩ ربيع الثانى سنة ٣٠٢ (١١ فبراير سنة ١٨٨٥ ملحقاً لقانون الحفر وبناء

مرسل ليعادتك مع هذا مذكرة مقدمة من نظارة المالية ومشروع أمر عال صار تخضيره بمعرفة النظارة المشار إليها عن تعديل تقسيط الأموال الخراجية والعشورية بالوجه القبلي على الصفة المبينة بالمشروع المذكور بأمل النظر فيما اشتمل عليه هيئة مجلس شورى القوانين والتكريم بإعادة المشروع مشفوعاً بما تراه الهيئة المشار إليها فيه أفندم

صورة المذكرة:

مذكرة مرفوعة لمجلس النظار

في يوم ٢ يناير الجارى أرسل حضرة عبد الرحيم بك حمادى لنظارة المالية بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن بعض زملائه من نواب الوجه القبلي في مجلس شورى القوانين كشفاً بين فيه طريقة تقسيط الأموال الخراجية والعشورية (في الوجه القبلي) تقسيطاً ملائماً بقدر الامكان وموافقاً لصوالح الحكومة والأهالى معاً وقد تحقق حضرة حافظ بك رمضان مفتش المالية في الأقاليم القبلية من موافقة التقسيط الذى أشار به حضرة عبد الرحيم بك بل أنه الأفضل لسداد أموال الأتبان وتحصيلها بانتظام وعلى ذلك فما نظارة المالية تعرض الآن على مجلس النظار جدولاً بالتقسيط الذى عرضه عليها حضرة عبد الرحيم بك فان وقع لديه موقع القبول ولم ير مانعاً من تقريره فليصدق على مشروع الأمر العالى الرفوق طيه الملل للأمر العالى الرقيم ٩ مايو سنة ١٨٨٣ بالكيفية المقتال عنها من حضرة البك للموماً اليه .

فالتعديلات للعروضة الآن على مجلس النظار جعلت قسط يناير سنة ١٨٨٨ قيراطين وقد كان الأمر العالى الرقيم ٩ مايو سنة ١٨٨٣ جعله قيراطاً واحداً وحيث إن الشهر المذكور قد مضى ففي عنزم نظارة المالية أن تحصل في سبتمبر

قيمة احد قيراطى قسط يناير وما ذاك الا بصفة استثنائية وعن سنة ١٨٨٨ فقط هذا وبأخذ رأى حضرات قومسارية صندوق الدين فيما خصهم بالتعديلات المذكورة فقد أجابوا بقبول المشروع للعروض الآن على مجلس النظار .

في سنة ١٨٨٨ سنة ١٣٠٥

صورة المشروع

(مشروع أمر عال)

صادر بتاريخ
المقرر بالأمر العالى الرقيم ٩ مايو سنة ١٨٨٣
نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر مالية حكومتنا وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هو آت

(المادة الأولى)

تقسيط الأموال الخراجية والعشورية الصادر عنه أمرنا العالى الرقيم ٩ مايو سنة ١٨٨٣ قد صار تعديله في مديريات وأقاليم الوجه القبلي على الكيفية المبينة بالجدول الآتى :

تقسيط الأموال الخراجية والعشورية

أشهر افرنكية	أشهر قبطية	تعريفه عمومية	القيوم	تعريفه خصوصية	قسم حلفه والكنوز ومعاونة اصوان
يناير	طوبة	قيراط	قيراط	قيراط	
يناير	٢	٢	١	١	
فبراير	أشير	١	١	٠	
مارس	برمهات	٢	٠	٠	
أبريل	برموده	٣	٢	١	
مايو	بشنس	٤	٣	١	
يونيو	بؤونه	٤	٣	١	
يوليو	أبيب	٣	٠	١	
أغسطس	مسرى	٣	٢	٢	
سبتمبر	نوت	٠	٣	٧	
أكتوبر	بابه	١	٤	٧	
نوفمبر	هاتور	٠	٢	٤	
ديسمبر	كيهك	١	٢	١	

القومسيونات القديمة أو القومسيون العالى تقدر لهم المدة اللازمة بمعرفة القومسيون العالى للشار اليه بشرط أن يكون تعيينها بمراعاة ما نص في المادة الثانية من أمرنا هذا .

﴿ المادة الرابعة ﴾

على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا .
سعادة رؤوف باشا — هذا المشروع فيه غدر وغير منطبق على العدالة .
سعادة ابراهيم آدم باشا — المشروع المذكور ليس بظلم بل هو عين العدل والانصاف وموجب لثرية وردع كل من كان دائراً على هوى نفسه وفيه تخفيف كلى عن الجارى من قبل لأنه بصدوره يحصل تحديد مواعيد لعقاب من لحق أو يلحق بالفرقة المذكورة وهذا بالطبع أولى وأرحم من الالحاق بها بدون تحديد مدة فأنا أصدق عليه بالصورة الواردة بها .
سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء
أخذت وتقرر بالأغلبية رأى سعادة آدم باشا

سعادة الرئيس — حساب المصلحة المالية في سنة ١٨٨٦ السابق وروده في سنة ١٨٨٧ وتوزع منه نسخ على حضرات الاعضاء كان تقرر تأجيل النظر فيه والآن وردت افادة من نظارة المالية رقم ١٤ يناير سنة ١٨٨٨ مرة ٢ ومعه ثلاثون نسخة من ميزانية الحكومة سنة ٨٨ وقد توزع على حضرات الاعضاء نسخ منها في هذه الجلسة فاذن تلى افادة المالية المذكورة والهيئة أن تبدى ما تراه نحو ذلك

تليت الافادة وهذه صورتها :

حيث أن ميزانية الحكومة سنة ١٨٨٨ المؤقتة المصدق عليها من مجلس النظر بجلسته المنعقدة في ٨ ديسمبر سنة ١٨٨٧ قد تم طبعها فمرسول ثلاثون نسخة منها ولزم تحريره لسعادتكم بذلك أفندم ما

حضرة ابراهيم شعيد بك — حيث إن نسخ الميزانية توزعت في هذه الجلسة فأرى أن الاوفق هو تأجيل نظر الحساب والميزانية حتى يتمكن كل من حضرات الاعضاء من مراجعة ما فيها وهناك متى طرحا للنظر فيهما وصارا موضوعين للمذاكرة يكون كل منا على علم تام بمفرداتهما ويبدى رأيه بما يراه فاذا وافق ذلك لدى الهيئة فلتقرره
استحسان عام

سعادة الرئيس — وردت تذكرة من حضرة عبد الجليل بك على بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٨٨٨ فلتل
تليت وهذه صورتها

حيث انه حضر طلب لحضورنا في في شهر فبراير ١٨٨٨ حسب المعتاد ولداعى ان عندي أشغالا ضرورية يلزم لى نهوها في مدة عشرة أيام نستأذن من سعادتكم بجرى ما هو لازم ومخضر للمجلس ولكم البقاء أفندم .

ثم ان سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٦ .
نمرة ١ امضاء (حسين يسرى) ختم (على شريف)

﴿ المادة الثانية ﴾

على ناظر مالية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا
صدر بسراي

سعادة سليمان أباطه باشا — أوافق على هذا المشروع
(استحسان عام)

تليت الافادة الثالثة والمشروع الوارد معها وصورتها كالاتى

صورة الافادة (مرسل مع هذا لسعادتكم مشروع أمر عال صار تخضيره فيما يختص بتعيين مواعيد معلومه لالحاق الاشقياء بالفرقة الاصلاحية بأمل نظره بهيئة مجلس شورى القوانين والتكرم بالافادة عما يتراءى لها فيه أفندم ما

صورة المشروع .

(مشروع أمر عال)

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر أحدهما في ١٠ ربيع الأول سنة ١٣٠٢ (٢٧ ديسمبر سنة ١٨٨٤) في خصوص من يعاملون من الاشقياء بالالحاق بالفرقة الاصلاحية وثانيهما في ١٤ شوال سنة ١٣٠٣ (١٦ يوليو سنة ١٨٨٦) بجعل النظر فيمن يستحق الالحاق بالفرقة المذكورة من خصائص قومسيونات الجنابات بالمديريات والقومسيون العالى المشكل بنظارة الداخلية .
وبناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأى مجلس النظر .

أمرنا بما هو آت

﴿ المادة الأولى ﴾

كل من يحكم عليه من هؤلاء الاشقياء بالالحاق بالفرقة الاصلاحية يعين لالحاقه مدة معلومة في نفس الحكم الذى يصدر عليه بذلك من القومسيون صاحب الاختصاص .

﴿ المادة الثانية ﴾

مدة الالحاق بالفرقة المذكورة لا تنقص عن شهر واحد ولا تزيد على ثلاث سنين .

﴿ المادة الثالثة ﴾

كافة الاشخاص المحكوم عليهم من القونانات الموجودة الآن أو

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاحد ١٤ جمادى الثاني سنة ١٣٠٥ (٢٦ فبراير سنة ١٨٨٨)

أمرنا بما هو آت
﴿ المادة الأولى ﴾

الفقرة الثالثة من المادة الأولى من أمرنا الصادر في ٩ يونيو سنة ١٨٨٦ المتضمنة ما نصه .

أولا بواسطة دفع مبلغ ٤٠ جنياً مصرياً قبل حضور طالب المعافاة أمام مجلس القرعة قد صار تعديلها على الوجه الآتى
أولا بواسطة دفع مبلغ ٢٠ جنياً مصرياً قبل حضور طالب المعافاة أمام مجلس القرعة .

﴿ المادة الثانية ﴾

على ناظر الحرية تنفيذ أمرنا هذا

حضرة احمد بك عبد الغفار — تنزيل قيمة البدلية العسكرية لحد عشرين جنياً مضر بالأهالى والحكومة معاً أما ضرره بالأهالى فهو لكونه يواجههم مع ما هم عليه من الاحتياج إلى الاضطراب . لا دائماً بواسطة بيع أقاتهم لأجل التخص من الخدمة العسكرية .
وضرره بالحكومة هو لمناسبة انها عند احتياجها لأخذ أنفار للعسكرية فلا تجد الكفاية .

ولهذين الحالتين تضطر الحكومة لاستخدام الموجودين تحت السلاح زيادة عن المدة المقررة للخدمة العسكرية وذلك بلا شك يكون مخالفاً للقوانين ومعيقاً لانتظام السير عليها ولذلك فالذى أراه هو بقاء الحالة على ما هي عليه من قبل .

حضرة عوض بك سعد الله — أنا أصدق على التعديل الوارد من طرف الحكومة .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فتقرر بالأغلبية رأى حضرة عوض بك سعد الله .

تليت الافادة الثانية وصورتى المشروع والمذكرة الواردتين معها وهذه صورها .

صورة الافادة .

مرسل مع هذا لسعادتكم مشروع أمر عال صار تحضيره فيما يختص

عقدت الجلسة الساعة ٤ تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس وبحضور ٢٠ من حضرات الأعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية وتصدق عليه .

سعادة الرئيس — ورد من جانب رئاسة مجلس النظار الثلاث افادات الآتى بيانها الافادة الأولى رقم ٢٣ فبراير سنة ١٨٨٨ نمرة ١٦ ومعه ترجمة مشروع أمر عال يشتمل تعديل الفقرة الثالثة من المادة الأولى من الأمر العالى الصادر في ٩ يونيو سنة ١٨٨٦

والافادة الثانية مؤرخة ٢٣ فبراير سنة ١٨٨٨ نمرة ٧ ومعه مشروع أمر عال يختص بسحب القرعة العسكرية كل سنة بدلا من خمس سنوات ومرفوق معها صورة مذكرة .

والافادة الثالثة في التاريخ المرقوم قبله نمرة ٨ ومعه مشروع أمر عال يختص بقياس المراكب لمعرفة حمولتها وتحصيل الرسوم السنوية على الملاحة ورسوم المرور من الكبارى والموسسات على حسب الكيفية الموضح به .
وستتلى تلك الافادات مع ما هو مرفوق بكل منها على الهيئة بحسب ترتيبها لتبدي أراها ورغباتها فيه

تليت الافادة الأولى وهذه صورتها

مرسل لسعادتكم مع هذا ترجمة مشروع أمر عال يختص بتعديل الفقرة الثالثة من المادة الأولى من الأمر العالى الصادر بتاريخ ٩ يونيو سنة ١٨٨٦ تكملة للأحكام المتعلقة بالمعافاة من الخدمة العسكرية بأمل النظر فى المشروع المذكور بهيئة مجلس شورى القوانين والتسكرم باعادته لهذا الطرف مشفوعا بما تراه الهيئة فيه افندم

تليت صورة ترجمة المشروع الوارد مع الافادة المذكورة وهذه صورتها

ترجمة مشروع أمر عال

نحن خديو مصر .

بناء على ما عرضه علينا ناظر الحرية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

﴿ المادة الخامسة ﴾

على ناظر حرية ومحرية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا :

صدر بمرأى

ناظر الحرية والبحرية بامر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

صورة المذكرة :

ترجمة مذكرة بخصوص مشروع قانون جمع الأنفار العسكرية

ان القانون للسنة حديثاً لجمع الأنفار العسكرية الذي صار تقديمه من نظارة الحرية يخال أن تنفيذه لا يؤمل منه الوصول الى الغاية المقصودة فان الاعتراضات المتقدمة بصدده لابد أن يكون الاستناد فيها متوقفاً على كيفية اعتبار الحالة المتقضى استدراكها وعلى البحث غير الكامل في النتائج التي تحصل من اتباع هذا المشروع أما الانتقاد عليه فهو متضمن في الأوجه الآتية :

أولاً — ادخاله تعديلات من المحتمل أن تقع موقع القبول لدى أهالي القطر .

ثانياً — عدم موافقته للغاية المقصودة منه وهي صالح العسكرية .

ثالثاً — حصر نسبة منه لبواعث مالية .

وفي حقيقة الامر أن كيفية جمع الأنفار العسكرية هي في الحالة الراهنة مضره سواء كان بحسن تأليف الجيش من أنفار لا يقين للخدمة أم بصالح الأهالي الحقيقية ولا حاجة للاسهاب في هذا الباب فان مجرد النظر اليه كاف لبيان الاخطار الناجمة عما يحصل من الارتباك بالطريقة الجارية الآن والمغايرات المتسببة عنها ولاظهار لزوم تنظيم الطريقة للذكورة بواسطة تخفيف اجراءات القانون على أهالي الارياك فيما يتعلق بطلب الأنفار للخدمة العسكرية .

ان الأنفار المطلوبين للعسكرية كل خمس سنوات المزمعين من ثم بسحب القرعة يبلغون ٢٥٠٠٠٠ نفر فانتقال هذا العدد البالغ مقداره عشر ذكور الاهالي تقريباً لا يتم بدون حدوث اضطراب في البلاد وما يحصل بسببه من اقلق هو علته لارتباك كل لأن غياب هؤلاء الأنفار عن بلادهم مما يضر بالاشغال الزراعية فيوجب الحال اذ ذاك أن أولى الأمر في المديرية ينطرون الى اهمال المصالح الادارية ليتفرغوا للاشغال الكثيرة التي تلقها على كاهلهم واجبات استتباب الأمن العمومي والقيام بما يقتضيه اجراء جمع الأنفار للخدمة العسكرية ومن جهة أخرى نرى أن المأمورية المكلف بادائها القومسيون العسكري والأطباء الممنون لجمع الأنفار ثقيلة الاعباء ولذا فان الاعمال التي يجرونها بسرعة تكاد أن لا تكون نتائجها الا في درجة متوسطة من الجودة بل انها لا تخلو من وجود الريب فيها من حيث اجراء العمل بالضبط اللام والامانة الواجبة فان القومسيون الأخير الذي أجرى أعماله سنة ١٨٨٥ قد خص تقريباً ٢٧٤٠٠٠ نفر أوجيهم مطلوبون للعسكرية فعني منهم ١٣٦٠٠٠ وبقي ١٣٨٠٠٠ نفر لا تقون للخدمة والحال أن مراجعة الفرز التي تمت على ٣٦٠٠٠ نفر فعني منهم ١٨٠٠٠ كانت تقيجتها زيادة نفر ٣٠٠٠ على عد المطلوبين الا يقين للعسكرية فيستنتج من ذلك أن خمس مقدار الاعضاء قد بوجه غير قانوني أي بواسطة دسائس الخداع والرشوة فعند ما يجري استدعا

بسحب القرعة العسكرية كل سنة بدلا من خمس سنوات على حسب الكيفية الموضح به بأمل نظره بهيئة مجلس شورى القوانين والتكريم بالافادة عما يترأى لها فيه أفندم .

حاشية والأمل الاسعاف بنظر المشروع المذكور في اقرب ما يمكن من الوقت والافادة عما تراه الهيئة فيه أفندم .

صورة المشروع :

ترجمة مشروع أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٩ جمادى الثاني سنة ١٣٠٢ (٢٦ مارس سنة ١٨٨٥) الشامل لقانون القرعة العسكرية وبذء على ما عرضه علينا ناظر حرية ومحرية حكومتنا وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هو آت

﴿ المادة الأولى ﴾

القرعة التي كان يسحبها لغاية الآن كل خمس سنوات الأنفار البالغ سنهم من ١٩ لناية ٢٣ سنة يجب اجراؤها في المستقبل في كل سنة ولا يسحبها الا الأنفار البالغون سن التسعة عشر .

﴿ المادة الثانية ﴾

استثناء للقاعدة المتبعة ولاجل تنجيز جداول القرعة فالأنفار الآتي يانهم يطلبون لسحب القرعة العسكرية .

أولاً — في سنة ١٨٨٨ الشبان المولودون في سنة ١٢٨٤ وسنة ١٢٨٥ هجرية .

ثانياً — في سنة ١٨٨٩ الشبان المولودون في سنة ١٢٨٦ وسنة ١٢٨٧ هجرية .

أما سنة ١٨٩٠ فتشتمل الشبان المولودين في سنة ١٢٨٨ وكذا يصير العمل في كل سنة .

﴿ المادة الثالثة ﴾

الشبان الذين يكونون صحبوا القرعة ووجدوا لا يقين للخدمة العسكرية ولا يكون صار طلبهم تحت السلاح تشطب أسمائهم من جداول القرعة عند ما يبلغون سن ٢٧ سنة ولا يمكن طلبهم تحت السلاح الا في حالة وجود القصر في خطر .

﴿ المادة الرابعة ﴾

يصير تنفيذ أمرنا هذا ابتداء من تاريخ نشره من غير التفات الى ما يكون مخالفاً له من الأحكام المدونة في كافة الأوامر واللوائح المتبعة الاجراء الآن .

الاتفاق المطالبين العسكرية الى المحروسة يكاد أن لا يوجد فيهم أربعون في المائة يليقون للخدمة وذلك من عدم وجود المراقبة الفعالة وهكذا كثيرون من الشبان ينحسرون وقتاً ثميناً للزراعة وتكبد الخزينة لأجرة نقلهم المصاريف الباهظة بلا طائل وما عدا ذلك فإن الترتيب الحالي يقضي بأن الاتفاق المقيده اسماؤهم بصفة كونهم لا يقين العسكرية ييقون تحت الطلب لهذه الخدمة الى غاية سن ٣٦ ولا يخفى ما في هذا التكليف من مزيد الثقل على عاتق الاهالي الأحماء وما يتسبب عنه من تشويش الافكار الذي يضر بالقطر من جهة تقدمه الحسى والمعنوى .

أما القانون الجديد فالمقصود منه استدراك الحالة المذكورة ومآل مشروعه بتجه إلى المحافظة على صوالح الاهالى بكيفية متسعة النطاق بحيث يستطاع التوفيق بينها وبين ما تقتضيه الواجبات العسكرية . فأولاً بما أن القرعة تحصل في كل سنة فيجوز مفعولها على ٥٠٠٠٠ نفر بدلا من ٢٥٠٠٠٠ ويتعين في كل مديرية قومسيون يباشر أعماله تحت ملاحظة حضرة المدير والضباط المفتشين فهذه الوسيلة ترداد الخدمة العسكرية انتظاماً ولا يحصل اضطراب للاهالي في أشغالهم الاعتيادية لكون الاعمال لا توجب حينئذ سوى حضور عدد محدود من الشبان البالغين سن العسكرية في تلك السنة

أما بخصوص استدعاء الاتفاق المطالبين للخدمة فإن الفوائد العائدة من الاحكام الجديدة ليست بأقل أهمية مما تقدم بيانه فان أحد الأطباء العسكرية يعين للمرور في المديرية ويشجع بالفرز في دائرة الجهات حيث وجود الاتفاق المعدين للدخول في سلك الجيش وهكذا لا يضيع وقتهم بل يحصل اقتصاد في مصاريف نقلهم فاذا دخل هذا النظام في حيز الاجراء فالأفقار الاتقون للمسكينة الذين مع بلوغهم سن الخمسة وعشرين لم يجز استدعاؤهم اليها فهؤلاء يمكن شطب أسمائهم من الجداول واعفاؤهم من الخدمة العسكرية الاعتيادية . أما في السنة الحاضرة فانهماز الجداول لغاية سنة ١٨٨٨ من المحتمل أن يفضى إلى قيد الدين بلغوا سن العشرين أو الواحد وعشرين وفي سنة ١٨٨٩ سيجرى قيد أسماء البالغين سن ١٩ و ٢٠ إنما لا يطلب للخدمة الا الذين في سن ١٩ فضلاً عما في هذه الطريقة من الفائدة لشبان الاهالي ينبغي أن نبدي ملاحظة وهي أن الطريقة المذكورة تؤول الى تأليف الجيش من شبان لا من أئقار متقدمين في السن

وأخيراً نقول انه بواسطة القانون الجارى تقديمه يكون التيقظ على قطع دابر المغارات والمظالم أكثر فاعلية من ذي قبل وما ينطوى عليه من النظام والاستقامة من شأنه أن يمنع اطلاق العنان للرشوة ومن الواجب أن يستلفت ههنا النظر الى ما يكون في القطر من حسن الوقع للتأجج الأدبية التي مستحصل من اجراء المراتبة بكل تنبه

فان فيها صمما لتلك الاعمال السيئة الشائعة للتخلص من واجبات الخدمة العسكرية والتي بواسطتها تسلب مبالغ كلية ليس من الاغنياء فقط بل من الفقراء أيضاً ولهذا الغاية كان من اللازم الضروري أن الاعمال المتعلقة بجمع الاتفاق تجرى تحت مزيد نفوذ المدير فيها لأن مسؤوليته في شأن تطبيق القوانين بما يقتضى من الضبط هي الضمانة القوية لمنع الأمور الزمومة المحتمل ارتكابها من قبل أصاغر المأمورين .

ومن خصوص ما يعود على الخزينة من المنفعة المالية فالظاهر من التقدير

الذي جرى بالاتفاق مع نظارة الحرية أن المصروفات المقررة لجمع الاتفاق البالغ مقدارها ٢٣٣٦٥ جنيه يستطاع تنزيلها الى ١٧٨٢٠ جنيهاً وهكذا بواسطة النظام الجديد تكون قيمة الاقتصاد ٥٥٤٥ جنيه

فقد تبين بمزيد الجلاء أن النتيجة التي تحصل من النظام المذكور لا تطوى تحتها نوعاً من التثقل على الحالة الراهنة بل يكون الواقع بعكس ذلك لأن ما يكون للخزينة من الاقتصاد لا يأتي بمضرة على الاهالي بل انه يتم بواسطة الطرق المعتدة لتخفيف الأعباء عن عاتق الأمة وتحسين حالتها هذا وان دواعى النظام والراحة العمومية التي لا تنطبق على كيفية جمع الاتفاق كل خمس سنوات هي ذاتها تقوم دليلاً على أفضلية طريقة جمعهم كل سنة .

حضرة احمد بك عبد القفار — فيما تقدم ورد للمجلس مشروع يتعلق بسحب القرعة العسكرية سنوياً والهيئة لم تصادق عليه والمشروع الذي ورد الآن قد اكتسب صفة غير التي كانت بالمشروع الأول والمتبادر من صورة المذكرة المرفوقة معه ان الاجراء بمقتضاه فيها تخفيف المصاريف والمشغولية معا فلذلك أرى أوقية التصديق عليه .

حضرة حسن بك عبد الرزاق — من حيث ان الأسباب التي بنى عليها عدم التصديق على المشروع السابق وروده لم تزل موجودة فالذي أراه هو بقاء الحالة على ما هي عليه من قبل أى اجراء الفرز كل خمس سنوات .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخذت وتقرر بالأغلبية رأى حضرة حسن بك عبد الرزاق .

تليت الافادة الثالثة وصورتا المشروع والتعليقات الواردة معها وهذه صورها .

صورة الافادة .

مرسل لسعادتكم مع هذا مشروع أمر عال صار تحضيره فيما يختص بقياسى المراكب لمعرفة حمولتها وتحصيل الرسوم السنوية على الملاحة ورسوم المرور من الكبارى والهويسات على حسب الكيفية الموضحة به بأمل نظره بهيئة مجلس شورى القوانين والتكريم بالافادة عما يرامى لها فيه أقدم .

ترجمة مشروع أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الامر العالى المتعلق بتحصيل رسوم الرسالة (الملاحة) وعلى الامر معالى في ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ .

وبناء على ما عرضه علينا ناظر مالية حكومتنا وموافقة رأى مجلس النظار أمرنا بما هوأت :

﴿ المادة الأولى ﴾

قياسى المراكب لتحصيل الرسوم السنوية على الملاحة ورسوم المرور من الكبارى والهويسات يصير اجراؤه بحسب كيفية تقاير الحمولة الموضح في التعليقات المرفوقة بأمرنا هذا .

حضرة احمد بك عبد القفار — اجراء مقاس المركب بالكيفية المبينة بالتعليمات لا يعلم ان كان يوصل الى معرفة حملتها بطريقة الضبط التي لا تضر بملاكها أو بالحكومة من عدمه

فلأجل تحقق الهيئة من هذا الأمر أرى أنه من الضروري تشكيل لجنة تكون من واحد مندوب من نظارة المالية وآخر مهندس من نظارة الأشغال وأربعة من ملاك المراكب واثنين من أهل الخبرة وبمعرفة هذه اللجنة يصير مقاس عدة مراكب مختلفة الأنواع على حسب الطريقة المدونة بالتعليمات ويعمل حساب نتيجة المقاس وبمعرفة كمية حمولة كل مركب منها يجرى شحنها بحضور أعضاء اللجنة بمراعاة أن الشحنة تكون بحسب لياقة المركب وامكانها السفر بها ومتى ظهر للجنة أن اتخاذ الطريقة المذكورة ليس فيه عذر لاعلى الأهالي ولا على الحكومة يعطى منها القرار اللازم بذلك وهناك يرسل المشروع للهيئة بأفادة ما صار .

أما ان تبين للجنة أن اتخاذ هذه الطريقة غير موافق ولا يوصل لمعرفة الحمولة بالتحقيق فبمعرفة (اللجنة) تنظر في الطريقة الاحسن لهذا الغرض وتقررها ويرسل بيانها لنظره مع المشروع بالهيئة فإذا وافق ذلك فليتقرر .

(استحسان عام).

حضرة عبد الرحيم بك حمادى — اذا وافق فليضف على ما أوضح حضرة أحمد بك عبد القفار أن التجربة تكون في عدة مراكب يكون فيها من مراكب كل جهة .

(استحسان عام) .

حضرة احمد بك عبد القفار — من المعلوم أن الضرائب الموضوعة على أطيان القطر المصرى ثقيلة الحمل على الأهالي . ولذا فكانت الحكومة شرعت من منذ سنوات في تحقيقها واستحصلت على مبلغ ٤٥٠ الف جنيه لهذا القصد . وفى حالة الانتظار بفروغ صبر لخروج هذا الأمر الى خير الفعل قد رأت الحكومة ضرورة أخذ ٢٥٠ الف جنيه من القدر المذكور لاستعمالها في ابطال السخرة

ومن ثم صارت نظارة الأشغال تجرى معظم الأعمال بالمقاولة وما يتبقى منها وهو القليل يحصل تشغيله بانقار العونة

ومع أخذ مبلغ المائتين وخمسين الف جنيه للنهاية التي ذكرت آنفاً وبقاء الأهالي في معاناة آلام ذلك الحمل الثقيل مضافا اليه كساد التجارة وانحطاط الاسعار وتوالى الآفات على الزراعة فان في هذه السنة قد ضربت عليهم ضرائب أخرى في بعض مديريات بحرى وقبلى وهى تحصيل ٤٠ غرش سنوى ممن يريد التخلص من العونة من الاقار اللاتقين لها في الوجه البحرى و ٣٠ غرش ممن يريد التخلص كذلك في الوجه القبلى .

ومن ذلك ظاهر أن ما هو مقرر لأعمال العونة لم يكن كافياً لابطال السخرة والاستغناء عن تشغيل أنقار العونة حتى شرع في وضع الضريبة المذكورة التي مع سريانها يتحصل منها مبالغ جسيمة أضعاف لينة ما يفتى من الاعمال بعه الجاوى تشغيله بالمقاولة

(المادة الثانية)

ابتداء من أول يناير سنة ١٨٨٨ يصير تحصيل الرسوم السنوية على الرسالة على حسب التقدير بالأردب المقرر فيما ذكر من كيفية تقدير الحمولة وابتداء من تاريخ نشر أمرنا هذا يصير أيضاً تحصيل رسوم المرور من الكبارى والهويسات على حسب نتائج القياسات الجديدة لحمولة المراكب .

(المادة الثالثة)

كافة اللوائح والقرارات السابقة المخالفة لنص أمرنا هذا تكون لاغية ولا عمل لها .

(المادة الرابعة)

على ناظر مالية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا صورة التعليمات

تعليمات

بخصوص القواعد المقتضى اتباعها في مقاس المراكب وتقدير حملتها لجعلها أساساً لتقرير عوائد الرسالة عليها (الملاحه)
أولاً — يؤخذ قياس طول المراكب من رأس المقدم لنهاية المؤخر من فوق حروفها

ثانياً — يؤخذ قياس معظم عرض المراكب بما فيه سمك الحروف ثالثاً — يؤخذ قياس دابر المركب من تحت بطنها من الخارج من عند نقطة معظم العرض بما فيها علو الرغلة ثابتة كانت أو متحركة

يصير بيان كافة هذه المقاسات بواقع المتر والسنتيمتر يضاف على نصف دابر المركب المقاس على الوجه المذكور نصف معظم العرض ويجمع الرقمان ثم يرفع المجموع للمربع أى يصير ضربه في بعضه ويضرب الحاصل في طول المركب ثم يضرب الحاصل الثانى في سبعة عشر جزءاً من مائة فينتج من حاصل هذه العملية حمولة المركب بواقع المتر المكعب

وحيث ان المتر المكعب يوازى خمسة أرداب وستة وأربعين جزءاً من مائة من الأردب فلأجل تحويل الحمولة الى أردب يكتفى بضرب عدد الأمتار المكعبة في ٤٦ — ٥

واذا كانت حمولة المركب الناتج من هذه العملية أقل من مائتى أردب فيخصم منها خمسون في المائة أما اذا كانت موازنة لخمسين أردباً أو أكثر من ذلك فيخصم منها أربعون في المائة والباقي من بعد الخصم يكون صافى حمولة المركب الواجب تقرير العوائد عليها كسجلات الأردب التي تظهر في الحاصل الأخير بحسب أردبها كاملاً ،

على أن التجربة قد دلت مما صار في السنين الماضية أن أشغال المقاولات لم تأت بالفائدة التي تقوم مقام تلك المبالغ الباهظة
وحيث أن بلاد القطر جميعها زراعية ونجاح الزراعة يتوقف على انتظام
أشغال العمليات التي تكفل سهولة رى الاطيان والمحافظة عليها من غوائل
الفيضانات فيكون من أهم الأمور الالتفات الى وضع قاعدة ثابتة تضمن سير
تلك الاعمال على المحور المنتظم
وأحسن طريقة أرى موافقتها لهذا الأمر الخطير هو أن ينظر للاعمال
اللازمة في كل سنة بكل مديرية أو مديرتين تكونان مشتركيتين مع بعضهما
في مصلحة الرى وما يكفي لاجرائها من الأنفاق واذ ذاك تؤخذ الأنفاق
اللازمة من كل جهة ممن يكون حصل فرزهم للقرعة العسكرية ولو من
الذين هم من سن ٢٠ الى ٢٣ ويعين لتشغيلهم ملاحظون من ضباط وصف
ضباط من أرباب المعاشات أو غيرهم على قدر احتياج ملاحظة التشغيل ويجعل
لأولئك الأنفاق مرتبات باعتبار كل نفر ستين قرشاً شهرياً وللمأمورى التشغيل
رواتب بحسب درجاتهم محسوبا ذلك من المبالغ المخصصة لأعمال العونة وفي
بقيتي ان ما هو مخصص لهذا الغرض يكون كافياً .

فاتباع هذه الطريقة يترتب عليه فوائد حمة منها وهي أعظمها قطع دابر
السخرة التي تأبأها نفس كل انسان وانتفاع الالهالى بالاجرة التي ينالونها مقابلته
أتعابهم أى تكون النفعة عائدة عليهم ومنها انه متى بطلت المقاولات
وتخصصت الأنفاق للأعمال وكان على الهندسة المواصفة فقط فطبعاً تستقيم
الاشغال وتكون وافية وكافية ولا يدخل فيها ما يرتاب من وقوعه
ومنها اكتفاء الحكومة مؤونة الاشتغال بأخذ طرق متنوعة في كل
سنة من جراء العمليات واذن فان تحسن لدى الهيئة ما أبديناها فلتقرر بالتحجير
للحكومة بوضع مشروع يتخذ فيه ما ذكر أساساً ويرسل لنظره بالمجلس
وبأن تبطل من الآن تحصيل ما فرضت تحصيله على كل من يريد التخلص من
العونة .

(استحسان عام).

تقرر أن تكون الجلسة يوم الثلاثاء بعد باكر .
ثم ان سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٧ .
نمرة ٢ امضاء (حسين يسرى) ختم (على شريف)

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الثلاثاء ٢٨ فبراير سنة ١٨٨٨ (١٦ جمادى الآخرة سنة ١٣٠٥)

(استحسان عام).

حضرة أحمد بك عبد الغفار — أن كل مركز من مراكز المديرية كان موجوداً فيه واحد حكيم لمباشرة أعماله الصحية وعلاج مرضاه بقدر الامكان والكشف على من يلزم الكشف عليه من وفياته .

والآن صار جمل جميع حكماء المراكز بمركز المديرية وعند الاحتياج للكشف على أحد للتوفين الدين يجب الكشف عليهم فتضطر شياخة الناحية التي بها التوفى لاختار المركز والمركز يخاطب المديرية وهي تعين الحكيم اللازم .

ولبعد بعض المراكز عن المديرية فيترتب على ذلك تأخر الميت ثلاثة أو أربعة أيام بدون دفن .

وذلك بخلاف الطريقة التي اتخذت بكثرة الآن وهي تشريح الموتي المتسببة وفاتهم عن غير الأمراض العادية تحت عنوان معرفة أسباب الوفاة .

على أن التشريح لم يكن الا في حالة وجود الاختلاف في أسباب الوفاة وعدم ظهور علامات لها من الخارج .

وأما الآن فتكون أسباب الوفاة بادية من الخارج مثل تأثير مقذوف عيار نارى أو سقوط ردم أو حائط أو غرق وليس هناك خلاف ويحصل التشريح بلا موجب .

وحيث أن كلا من الحالتين السابقتين وهما وجود حكماء المراكز بالمديرية واجراء التشريح غير لائق وفيه مزيد الضرر خصوصاً مسألة التشريح فإنها تمجها الطباع وتخالف الانسانية وشرائع وعادات البلاد فإذا نحسن لدى الهيئة التحرير للحكومة باعادة حكماء المراكز الى مراكزهم كما كانوا من قبل وبألا يحصل التشريح الا فيمن لا توجد به علامات ظاهرة من الخارج أو يكون حاصل خلاف في أسباب الوفاة فليتقرر .

حضرة السيد عبد الرحمن افندى نافذ — في بعض الاحيان يحصل توجيه دعاوى شرعية على بعض الأشخاص بالمحكمة ولما يتحرر الى التمن باحضار الشخص المطلوب فأمور التمن يأمر شيخ الحارة بالتنبيه على الشخص المذكور بالحضور الى المحكمة فالشخص يمتنع عن الحضور فيعود شيخ الحارة الى مأمور التمن مخبراً بذلك والمأمور يفيد المحكمة بما صار

عقدت الجلسة الساعة ٤ والدقيقة ١٠ تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس ومحضور ٢٢ من حضرات الأعضاء

تلى محضر الجلسة الماضية فتصدق عليه

حضرة محمد بك الشواربى — ان رأى الذى أبداه حضرة احمد بك عبد الغفار بشأن العمليات فى الجلسة الماضية موافق وانما اذا تحسن فليكن أخذ الأنفار التى تلزم للعمليات من اللاتقين لاشغال العونة من سن العشرين الى الأربعين بالمناوبة

سعادة ابراهيم حليم باشا — رأى ابطال المقاولات وأما الأنفار التى تلزم للعمليات فيمكن أخذهم بجملة طرق منها أن المديرية تجمعهم بالرغبة وتصرف لهم الأجر اللازمة بأى طريقة كانت ومنها أنه يمكن تعيين أقطار معلومين بكل مديرية بمرتبات تفرض لهم أو أجر وبذلك ان كان المخصص للعونة لا يكفي فهناك تحصل البدلية

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخذت فكانت الأغلبية بالموافقة على رأى حضرة احمد بك عبد الغفار الذى تقرر بالجلسة الماضية

سعادة الرئيس — تقدمت افادة من سعادة رئيس اللجنة المشكلة لتعديل مشروع قانون المرافعات تاريخها ٢٨ فبراير سنة ١٨٨٨ بأن اللجنة أتمت ما كان باقياً من القانون المذكور فانتقل تليت الافادة وهذه صورتها :

حيث أن اللجنة نظرت الباقي من قانون المرافعات من ابتداء الباب التاسع فى التنفيذ لنهاية القانون فيها هو الأصل والتعديل مرفوعان للهيئة للنظر فيهما أفندم ما

حضرة أحمد بك عبد الغفار — حيث أن الباقي من مشروع تعديل قانون المرافعات هو جزء جسيم ولا يمكن نظره الا بعد طبعه وتوزيعه على حضرات الاعضاء كي يتمكن كل منهم من تلاوة الأصل وتعديل اللجنة والطبع يستغرق بالضرورة شهر مارس فالأوفق طبعه ابتداء وتوزيعه وفى شهر ابريل طرح للمذاكرة فيه بالهيئة فإذا تحسن ذلك فليتقرر .

ولذلك تضطر المحكمة لأن تحرر الى المحافظة باحضار الشخص المطلوب جبراً فالمحافظة تصدر أمرها الى البوليس باحضاره حسب طلب المحكمة فيكون جواب البوليس لها بأنه غير ممكن استعمال الجبر والمحافظة تفيد المحكمة بما صار أيضاً

وحيث أن ذلك فضلاً عن مخالفته للشرعية فإنه يترتب عليه توقيف سير الحكم في الدعاوى

فإذا محسن لدى الهيئة النظر في هذا الأمر وتقرير شيء نحوه فليتقرر بذلك حضرة احمد بك عبد الغفار — من حيث أن تأخير توجه من تقام عليه الدعوى الشرعية الى المحكمة حسب طلبها يترتب عليه ضرر كلى من وجهين أولهما اهانة الشرع الشريف بعدم اتباع أوامره والالتقياد لها والثاني ضياع حقوق الناس الذين لا يمكنهم الحصول عليها الا بواسطة المحكمة الشرعية

فإذا وافق فليكتب للحكومة بتحضير مشروع يقضى على كل انسان بالالتقياد للأوامر الشرعية وجبر من يتأخر عن الامتثال لها

(استحسان عام).

حضرة محمد بك الشواربي — بما أن الهيئة قررت سابقاً بالتحريج لجاناب الحكومة بتحضير مشروع قانون لمصلحة بيت المال والمجلس الحسبي بالصفة السابق تقريرها وارساله للهيئة ولحد الآن لم يحضر فاذا وافق فليكتب لها بالاستعجال.

(استحسان عام).

سعادة الرئيس — حيث أنه لم يبق أشغال يمكن نظرها في شهر مارس سنة ١٨٨٨ فيعتبر صرف المجلس الشهر المذكور ثم ان سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٦ م

نمرة ٣ امضاء (حسين يسرى) ختم (هلى شريف)

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر يوم الثلاثاء ٢٨ رجب سنة ١٣٠٥ (١٠ أبريل سنة ١٨٨٨)

مشروع قانون المعاشات

والكفآت العسكرية

﴿ المادة الأولى ﴾

قانون المعاشات العسكرية يشتمل على الثلاثة الانواع الآتية وهي :
أولاً — معاشات تقاعد الضباط ومكافآتهم
ثانياً — معاشات تقاعد الصف ضباط والعساكر ومكافآتهم
ثالثاً — معاشات ومكافآت الأراامل والاولاد
حضرة حسن عبد الرازق بك — من رأي أن تعدل الفقرة الثالثة من
هذه المادة بالصورة الآتية :
معاشات ومكافآت الآباء والأمهات والأراامل والاولاد .
(استحسان عام)
تلى لغاية المادة السابعة وتقرر بالاتفاق بقاؤه على أصله وهذه صورته

﴿ المادة الثانية ﴾

الضباط الذين دخلوا في الخدمة قبل صدور قرار مجلس النظار المؤرخ
٢٢ مايو سنة ١٨٨٤ يعاملون في أمر المعاش أو المكافأة بمقتضى أحكام قانون
المعاشات العسكرية الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٨٧٦
أما الذين دخلوا في الخدمة بعد صدور القرار المشار اليه فيعاملون على حسب
الأحكام الواردة بهذا القانون .

الباب الأول

في الأحكام العمومية

﴿ المادة الثالثة ﴾

يستقطع من ماهية جميع الضباط خمسة في المائة ولا يمكن رد تلك القيمة
في أية حالة كانت ولا يسري حكم ذلك الاستقطاع .

فتحت الجلسة الساعة ٣ و ٣٥ دقيقة تحت رئاسة سعادة على شريف باشا
رئيس المجلس ومحضور ٢٠ من حضرات الأعضاء .

تلى آخر محضر للانعقاد السابق فتصدق عليه .
سعادة الرئيس — الأشغال الموجودة بالمجلس هي :

أولاً — الجزء الباقي من مشروع تعديل قانون المرافعات وقد طبع
وتوزع منه نسخ على حضراتكم .

ثانياً — مشروع قانون المعاشات والكفآت العسكرية وارد بإفادة من
مجلس النظار تاريخها ٤ مارس سنة ١٨٨٨ نمرة ٩ وتوزع منه نسخ على
حضراتكم أيضاً .

ثالثاً — افادات واردة من المعية السنية ومجلس النظار ومكاتبات من
البعض من حضرات الأعضاء معتذرين فيها عن الحضور في الجلسات التي
تهدم بمحديدها في المدة التي مضت من هذا الشهر .

وبما ان الجزء الباقي من مشروع تعديل قانون المرافعات يحتاج نظره
الى عدة جلسات نظراً لجسامته فاذا محسن لدى الهيئة البدء بنظر مشروع
قانون معاشات ومكافآت العسكرية وفي آخر جلسة هذا اليوم .

تلى الافادات والمكاتبات المذكورة ثم بعد انتهاء مشروع قانون المعاشات
المذكور ينظر في الجزء الباقي من مشروع تعديل قانون المرافعات فلتقرر
ذلك .

استحسان عام

سعادة الرئيس — اذن يبدء بتلاوة افادة رئاسة مجلس النظار نمرة ٩
ثم بالمشروع الوارد معها مادة فمادة وتؤخذ الآراء عن كل مادة .
تليت الافادة وهذه صورتها .

مرسل لسعادتكم مع هذا مشروع قانون المعاشات والكفآت العسكرية
الآمل نظره بهيئة مجلس شورى القوانين والتكريم بإعادته مشفوعاً بما تراه
الهيئة فيه أقدم .

تليت مقدمة المشروع والمادة الأولى منه وهاتان صورتاهما

على الصف ضباط والعساكر اذ لاحق لهم في معاش أو في مكافأة بحسب مدة خدمتهم

﴿ المادة الرابعة ﴾

للمرتبات التي تعطى بأية صفة كانت زيادة عن الماهية الثابتة مثل المكافآت وضمان السفرية التي تعطى لمن يعينون في السودان أو في سواحل البحر الأحمر أو في مأموريات وقتية وكذلك الاعانات على اختلاف أنواعها والتعينات ومصاريف الانتقال أو السفرية أو النيابة عن الحكومة وأمثالها لا يستقطع منها الخمسة في المائة ولا يحسب في تسوية المعاش أو المكافأة .

﴿ المادة الخامسة ﴾

لا يستقطع من المعاشات شيء ما ولا يجوز التنازل عنها ولا توقيع الحجز عليها الا لغاية المقادير المقررة في المادة ٤٩٦ من قانون المرافعات المدنية المختلطة وفي المادة ٤٣٤ من قانون المرافعات المدنية الاهلية .

الباب الثاني

في حقوق رجال العسكرية في المعاش أو المكافأة

﴿ المادة السادسة ﴾

الخدمة التي تعطى الحق للضباط في معاش التقاعد أو في المكافأة بحسب مدد خدماتهم إنما هي الخدمة الحقيقية أما مدد خدمات الصف ضباط والعساكر فلا تحول لهم حقاً في المعاش أو في المكافأة ومدة الخدمة الحقيقية هي . .

- أولاً — مدة الخدمة تحت السلاح في الجيش
- ثانياً — مدة الإقامة في السفريات
- ثالثاً — مدة الإقامة في الاحتياط

﴿ المادة السابعة ﴾

تحتسب مدد الخدمة في تسوية معاش التقاعد أو المكافأة من تاريخ أول رتبة بالترقي لرتبة ضابط
تليت المادة الثامنة وهذه صورتها

﴿ المادة الثامنة ﴾

مدة الإقامة في السفريات تحسب في تسوية المعاش أو المكافأة وهذه المدة تشمل على الخدمة العسكرية التي تؤدي في الأحوال الآتية وهي :
أولاً — في حالة الحرب بشرط أن يكون صدر أمر عال باشهارها
ثانياً — في جيش محتل بأرض أجنبية سواء كان في زمن السلم والحرب

ثالثاً — في السفن وذلك لرجال العسكرية الذين ينزلون بها في زمن حرب بحرية .

رابعاً — في سواكن وما وراء وادي حلفه في زمن السلم وذلك لرجال العسكرية المرسلين من الفطر المصري

وعند تسوية المعاش أو المكافأة يضاف الى مدة الخدمة الحقيقية مدة الإقامة في السفريات باعتبار السنة سنة في زمن السلم وباعتبار السنة سنتين في زمن الحرب

ومدة الأسر تعتبر بمثابة مدة الإقامة في الحرب بشرط أن يثبت الضابط أمام مجلس عسكري وقوعه في الأسر وأن يقرر ذلك المجلس براءة ساحته .
وإذا توفي الضابط في الأسر فيكون أمر النظر في حالته منوطاً بمجلس عسكري يشكل بأمر ناظر الحرية .

حضرة احمد عبد الغفار بك : الجملة التالية للفقرة الرابعة فيها التباس فإذا تحسن لدى الهيئة فليكن وضعها بهذه الصورة

وعند تسوية المعاش أو المكافأة تحتسب مدة السفرية في السلم باعتبار السنة سنة بدون زيادة وفي زمن الحرب باعتبار السنة سنتين .

(استحسن عام)

تلى لغاية المادة ٢٤ وتقرر بالاتفاق بقاؤه على أصله وهذه هي الصور :
﴿ المادة التاسعة ﴾

المدة التي يسوغ فيها ابقاء الضابط في الاحتياط لا يمكن أن تتجاوز قط خمس سنين متوالية وإذا أعيد الضابط الى الخدمة تحت السلاح عند انقضاء الخمس سنين المذكورة أو في اثنتائها فلا يجوز اعادته الى الاحتياط لمدة خمس سنين أخرى متوالية الا بشرط أن يكون خدم مدة سنة تحت السلاح وإذا كانت المدة التي قضاه في الخدمة تحت السلاح أقل من سنة فلا يمكن اعادته الى الاحتياط الا لمدة توازي المدة الباقية من الخمس سنين المذكورة .
فكل مدة تؤدي في الاحتياط زيادة عن خمس سنين متوالية لا تحسب في تسوية المعاش .

﴿ المادة العاشرة ﴾

لرجال العسكرية الذين يصابون بجروح أثناء وجودهم في الخدمة تحت السلاح الحق في معاش التقاعد بشرط أن تكون الجروح المذكورة جسيمة وغير قابلة للشفاء وناشئة عن وقائع حربية أو حوادث حصات في أثناء تأدية خدمة أمروا بها .

﴿ المادة الحادية عشرة ﴾

يستحق معاش التقاعد في الحال لمن يصاب بجروح أو عاهات ناشئة عن الأسباب المبينة في المادة السابقة بشرط أن يكون تسبب عنها كلف البصر أو بتر أو فقد وظيفة عضو أو أكثر من أعضائه فقداً كلياً .

﴿ المادة الثانية عشرة ﴾

إذا كانت الجروح أو العاهات قليلة الجسامه ويجعل من يصاب بها من رجال العسكرية غير قادر على الاستمرار في الخدمة تحت السلاح وتمنعه من الرجوع لها في المستقبل فيعطى للضابط مكافأة أو معاش طبقاً للمادة الحادية

والعشرين من هذا القانون وللصف ضباط والعسكر مكافأة ثابتة حسب الفقرة الثانية من المادة الرابعة والعشرين .

﴿ المادة الثالثة عشرة ﴾

تحقيق أسباب الجروح أو العاهات وانواعها وعواقبها يكون بمعرفة مجلس طبي يشكل بأمر ناظر الحرية ويؤلف من ثلاثة ضباط أطباء .

الباب الثالث

في معاشات الضباط ومكافآتهم

﴿ المادة الرابعة عشرة ﴾

تنقسم معاشات الضباط ومكافآتهم الى الثلاثة أنواع الآتية وهي :

النوع الأول — معاشات التقاعد لا تقضاء المدة المقررة للخدمة .

النوع الثاني — مكافآت ومعاشات تعطى للضباط المرفوتين قبل انقضاء المدة المقررة للخدمة

النوع الثالث — معاشات ومكافآت تعطى بسبب جروح أو عاهات وقد تقرر للمعاشات أو المكافآت المذكورة تعريفة مبينة في الجدول حرف (ا) المرفق بهذا القانون

النوع الأول في معاشات التقاعد بحسب مدة الخدمة

﴿ المادة الخامسة عشرة ﴾

للضباط الحق في معاش يعادل أدنى فية من المعاش المقرر لرتبتهم نظير مدة الخدمة بمقتضى التعريفة المرفقة بهذا القانون اذا بلغت مدة خدمتهم الحقيقية عشرين سنة ويضاف لذلك المعاش جزء من خمسة وعشرين جزءاً من الفرق الكائن بين أدنى فية وأعلى فية من المعاش عن كل سنة من الخدمة الحقيقية تزيد عن العشرين سنة وعن كل سنة من مدة الإقامة في السفريات محسوبة بمقتضى أحكام المادة الثامنة وتستحق أعلى فية من المعاش متى بلغت مدة الخدمة خمساً وأربعين سنة بما فيها مدة الإقامة في السفريات .

﴿ المادة السادسة عشرة ﴾

تسوية المعاشات أو المكافآت ينبغي أن تكون باعتبار الرتبة الأخيرة الحائز لها الضابط لكن اذا كان هذا الضابط قبل حالته على المعاش لم يمكث مدة سنتين في الخدمة تحت السلاح وهو حائز لتلك الرتبة فيسوى معاشه باعتبار الرتبة التي تكون أقل درجة من الرتبة المذكورة وذلك فيما عدا حالة الغاء الوظيفة أو الوفاة .

﴿ المادة السابعة عشرة ﴾

يجب احالة الضباط على المعاش متى وصل عمرهم الى السنين الآتية وهي :

سنة

٤٠ للملازم ثانى والملازم أول .

٤٠ لليوزباشى .

٤٥ للصاغفول أغاسي .

٥٠ للبكباشى .

٥٥ للقائمقام والميرالاي .

٦٠ للواء .

٦٥ للفريق .

ولهؤلاء الضباط الحق في المعاش المقرر لرتبتهم بشرط مراعاة أحكام المادة السادسة عشرة ومع ذلك يسوغ لناظر الحرية ابقاؤهم في الخدمة بنوع استثنائى اذا تجاوزوا الأعمار المذكورة .

النوع الثانى في المكافآت والمعاشات التى تعطى للضباط المرفوتين قبل انقضاء المدة المقررة للتقاعد .

﴿ المادة الثامنة عشرة ﴾

لكل ضابط يرفت من الجيش قبل انقضاء مدة عشرين سنة من الخدمة الحق في مكافأة أو معاش ويكون حسبان المكافأة أو المعاش على حسب القواعد الآتية :

أولاً — اذا كانت مدة خدمة الضابط عشرين سنة أو أقل من ذلك يعطى له مكافأة تعادل ماهيته شهراً واحداً من ماهية رتبته الأخيرة عن كل سنة من سنى خدمته .

ثانياً — اذا كانت مدة خدمة الضابط أكثر من عشرين سنة وأقل من خمس عشرة سنة تعطى له المكافأة باعتبار ماهية شهر واحد من ماهية رتبته الأخيرة عن كل سنة من السنين العشر الأولى وباعتبار ماهية ثلاثة شهور من ماهية الرتبة المذكورة عن كل سنة من السنين التالية .

ثالثاً — اذا كانت مدة خدمة الضابط تزيد من خمس عشرة سنة وأقل من عشرين سنة يعطى له معاش يعادل ثلث ماهية رتبته الأخيرة اذا كان حائزاً لرتبة ملازم ثان أو ملازم أول أو يوزباشى أو ربع ماهية رتبته الأخيرة اذا كان حائزاً لرتبة أعلى من الرتب المذكورة وذلك مع مراعاة أحكام المادة السادسة عشرة ويضاف لتلك المعاش الضميمة السنوية المقررة في الجدول المرفق بهذا القانون عن كل سنة تزيد عن الخمس عشرة سنة الى العشرين .

النوع الثالث في المعاشات والمكافآت التى تعطى بسبب جروح أو عاهات .

﴿ المادة التاسعة عشرة ﴾

قد تقرر للمعاشات التى ترتبت بسبب كف البصر أو بتر أو فقد وظيفة عضوين فقط كلياً تعريفه مبين في الجدول حرف (ا) المرفق بهذا القانون .

﴿ المادة العشرون ﴾

الجروح أو العاهات التى يتسبب عنها فقد وظيفة عضو فقداً كلياً أو التى تكون مماثلة لذلك تخول الحق في معاش يعادل أدنى فية من المعاش

أولاً — إذا أصيب الصف ضابط أو العسكري بجروح تسبب عنها كف البصر أو بتر عضو أو عضوين أو فقد وظيفة عضوين فقد كلياً يعطى له معاش ثابت بمقتضى التعريفة المبينة في الجدول حرف (ب) المرفق بهذا القانون

ثانياً — إذا أصيب الصف ضابط أو العسكري بجروح قليلة الجسام أو بجاها تجمعه غير قادر على الاستمرار في الخدمة يعطى له مكافأة تعادل ماهية سنة .

تليت مقدمة الباب الخامس والمادة ٢٥ وهذه هي الصورة

الباب الخامس

في معاشات الأرمال والأولاد ومكافآتهم

﴿ المادة الخامسة والعشرون ﴾

لأرامل وأولاد رجال العسكرية الحق في نصف المعاش المرتب لمورثهم بمقتضى أحكام هذا القانون أو في نصف ما كان يستحقه من المعاش أو المكافأة لو أحيل على المعاش أو رقت بالصورة المنصوص عليها في المادة الثامنة عشرة والرابعة والعشرين إذا كان عديم أكثر من شخص واحد أو في ربع المعاش أو المكافأة إذا كان المستحق شخصاً واحداً .

حضرة حسن عبد الرازق بك — حيث أنه لم يجر ادخال آباء وأمهات الضباط والصف ضباط والعساكر ضمن من يستحقون المعاش والمكافأة عن هذه الأنواع مع أنه من الضروري جعلهم ضمن من يؤول لهم نصيب من ذلك فاذا وافق ما توضح لدي الهيئة فلتقرر بتعديل جميع المواد والمحلات التي تخص معاش الورثة بما يفيد استحقاق الآباء والأمهات لنصيبهم من المعاش تقرر بالاتفاق استحسان رأى حضرته وإن تكون المادة والباب لصورة الآتية :

الباب الخامس

في معاشات الآباء والأمهات والأرامل والأولاد ومكافآتهم

﴿ المادة الخامسة والعشرون ﴾

لآباء وأمهات وأرامل وأولاد رجال العسكرية الحق في نصف المعاش المرتب لمورثهم بمقتضى أحكام هذا القانون أو في نصف ما كان يستحقه من المعاش أو المكافأة لو أحيل على المعاش أو رقت بالصورة المنصوص عليها في المادة الثامنة عشرة والرابعة والعشرين إذا كان عديم أكثر من شخص واحد أو في ربع المعاش أو المكافأة إذا كان المستحق شخصاً واحداً .

تليت المادتان ٢٦ و ٢٧ وتقرر بالاتفاق بقاءها على أصلهما فقط يزداد فيها ما يتعلق بالآباء والأمهات وهاتان صورتاهما

المقرر عنه مدة الخدمة مهما كان مقدارها ويضاف لذلك المعاش جزء من خمسة وعشرين جزءاً من الفرق الكائن بين أدنى وأعلى فية عن كل سنة من سنى الخدمة بما فيها مدة الإقامة في السفريات محسوبة على حسب أحكام المادة الثامنة وتستحق أعلى فية من المعاش إذا بلغت مدة الخدمة خمسا وعشرين سنة بما فيها مدة الإقامة في السفريات .

﴿ المادة الحادية والعشرون ﴾

إذا أصبح الضابط المصاب بجروح أو عاهات في حالة من الأحوال المنصوص عنها في المادة الثانية عشرة يعطى له مكافأة أو معاش على حسب القواعد الآتية .

إذا كانت مدة خدمته عشر سنين أو أقل من ذلك يعطى له مكافأة تعادل ماهية شهرين من ماهية رتبته الأخيرة عن كل سنة من سنى خدمته وإذا كانت مدة خدمته أكثر من عشر سنين وأقل من خمس عشرة سنة يعطى له معاش يعادل ربع ماهية رتبته الأخيرة إذا كان من الضباط الحائزين لرتبة اليوزباشى ومادونها أو خمس ماهية رتبته الأخيرة إذا كان من الضباط الحائزين لرتبة أعلى من الرتبة المذكورة

وإذا كانت مدة خدمته خمس عشرة سنة كاملة يعامل بمقتضى التعريفة المقررة للمعاش التقاعد بحسب مدة الخدمة على أن يستحق أعلى فية من ذلك المعاش إذا بلغت مدة خدمته خمسا وثلاثين سنة

﴿ المادة الثانية والعشرون ﴾

تسوية المعاشات أو المكافآت التي تعطى بسبب جروح أو عاهات تكون باعتبار الرتبة الحائز لها الضابط .

﴿ المادة الثالثة والعشرون ﴾

الضابط الذي يتضح عدم اقتداره على الخدمة بسبب جروح أو عاهات لا يسوغ إبقاؤه في وظيفته وبحسب مدة خدمته في تسوية المكافأة أو المعاش لغاية تاريخ الشهادة الطبية

(٢) معاشات عسكرية

الباب الرابع

في معاشات الصف ضباط والعساكر ومكافآتهم

﴿ المادة الرابعة والعشرون ﴾

لصف ضباط والعساكر الحق في معاش تقاعد أو مكافأة بمقتضى التعريفة المبينة في الجدول حرف (ب) المرفق بهذا القانون وذلك في الأحوال الآتية وهي .

﴿ المادة السادسة والعشرون ﴾

لأرامل وأولاد رجال العسكرية الذين يتوفون في ميدان الحرب أو بسبب جروح جسيمة أصيبوا بها أثناء الحرب الحق في معاش يعادل المقادير المقررة في المادة السابقة بما كان يستحقه المتوفى من المعاش بسبب جروح جسيمة بمقتضى المادة التاسعة عشرة والفقرة الأولى من المادة الرابعة والعشرين

﴿ المادة السابعة والعشرون ﴾

كيفية أحقية أرامل رجال العسكرية وأولادهم في المعاش أو المكافأة وشروطها وكذلك تقسيم ذلك المعاش أو تلك المكافأة تكون بمقتضى الأحكام الخصوصية الواردة بهذا القانون .

تليت المادة ٢٨ وهذه صورتها :

﴿ المادة الثامنة والعشرون ﴾

لمن سيدكرون بعد الحق في معاش أو مكافأة وهؤلاء هم
أولاً — أرامل أرباب المعاشات بشرط أن يكون الزواج حصل عقده قبل تقاعد صاحب المعاش أو رفته بمدة لا تتقص عن ثلاث سنين وكذلك الأولاد المرزوقون لهم من هذا الزواج أو من زواج سابق
ثانياً — أرامل رجال العسكرية الذين يتوفون في الخدمة وكذلك الأولاد المرزوقون لهم من هذا الزواج أو من زواج سابق
حضرة أحمد عبد القفار بك — رأيي تعديل هذه المادة بالصورة الآتية
لمن سيدكرون بعد الحق في معاش أو مكافأة
أولاً — آباء أرباب المعاشات إذا كانوا عاجزين عن التكسب
ثانياً — أمهات وأرامل وأولاد أرباب المعاشات
ثالثاً — آباء رجال العسكرية الذين يتوفون في الخدمة إذا كانوا عاجزين عن التكسب
رابعاً — أمهات وأرامل وأولاد رجال العسكرية الذين يتوفون في الخدمة

فاذا وافق هذا التعديل لدى حضرات الأعضاء فليقرر

تقرر بالاستحسان العام الموافقة على ذلك

تليت المادة ٢٩ وتقرر بقاؤها على أصلها بإدخال الآباء والأمهات فيها وهذه صورتها :

﴿ المادة التاسعة والعشرون ﴾

يقسم المعاش أو المكافأة بمقتضى أحكام الشريعة الترابية بين أرامل وأولاد المسلمين وحصصاً متساوية بين أرامل وأولاد غير المسلمين
تليت المادة ٣٠ وهذه صورتها :

﴿ المادة الثلاثون ﴾

لاحق في المعاش للأشخاص الآتي ذكرهم :
أولاً — الأرامل اللاتي لم يكن لهن سوى أولاد ذكور تجاوز سن جميعهم

الست عشرة سنة وقت وفاة مورثهم .

ثانياً — الأرامل اللاتي تجاوز سن جميع أولادهن الذكور الست عشرة سنة وجميع بناتهن تزوجن أو تجاوزن سن الست عشرة سنة عند وفاة مورثهم .

ثالثاً — الأولاد الذكور الذين يكونون بلغوا سن الست عشرة سنة كاملة عند وفاة والدهم .

رابعاً — البنات اللواتي يكن بلغن سن الست عشرة سنة كاملة أو تزوجن عند وفاة والدهن .

يقطع معاش الأشخاص الآتي ذكرهم .

أولاً — الأرامل اللاتي يتزوجن .

ثانياً — الأرامل متى بلغ سن أصغر أولادهن الست عشرة سنة .

ثالثاً — الأولاد الذكور متى بلغوا سن الست عشرة سنة كاملة .

رابعاً — الأولاد الذكور المستخدمون بماهية في مصالح الحكومة والذين قبلوا مجاناً في مدارس الميري أو أرسلوا إلى الخارج على نفقة الحكومة ليتعلموا دراستهم على أن يعود لهم الحق في المعاش إذا رفتوا من خدمة الحكومة أو خرجوا من المدارس لأسباب غير سوء السلوك .

خامساً — البنات اللاتي يبلغن سن الست عشرة سنة كاملة أو يتزوجن قبل هذا السن .

حضرة حسن عبد الرازق بك — الأوفق أت تعديل هذه المادة بالصورة الآتية :

لاحق في المعاش للأشخاص الآتي ذكرهم .

أولاً — الأرامل اللاتي لم يكن لهن سوى أولاد ذكور يكون تجاوز سن جميعهم ست عشرة سنة عند وفاة الموظف ولم يكن بهم من هو مصاب بعاهة مبررة عاجزاً عن التكسب وأحوجته لمن يعوله .

ثانياً — الأرامل اللاتي تجاوزن سن جميع أولادهن الذكور الست عشرة سنة وجميع بناتهن تزوجن أو تجاوزن سن العشرين سنة عند وفاة الموظف .
ثالثاً — الأولاد الذكور الذين يكونون بلغوا سن الست عشرة سنة كاملة ما عدا من يكون مصاباً بعاهة تمنعه من التكسب

رابعاً — البنات اللواتي يكن بلغن سن العشرين سنة أو تزوجن عند وفاة والدهن .

يقطع معاش الأشخاص الآتي ذكرهم .

أولاً — الأمهات والأرامل اللواتي يتزوجن .

ثانياً — الأرامل متى بلغ سن أصغر أولادهم الذكور ست عشرة سنة ولم يكن باحدهم عاهات أحوجته لمن يعوله .

ثالثاً — الأولاد الذكور متى بلغوا سن الست عشرة سنة وكانوا غير مصابين بعاهات تمنع من التكسب .

رابعاً — الأولاد الذكور المستخدمون بماهية بمصالح الحكومة والذين قبلوا مجاناً في مدارس الميري أو أرسلوا إلى الخارج على نفقة الحكومة ليتعلموا دروسهم على أن يعود لهم الحق في المعاش إذا رفتوا من خدمة الحكومة أو خرجوا من المدارس .

خامساً — البنات اللواتي يبلغن سن العشرين سنة أو يتزوجن قبل

هذا السن .

(استنحسان عام) .

تلى لغاية المادة ٣٨ وتقرر بالاستنحسان العام موافقة بقاءه على أصله فقط
يزاد في أول المادة (٣٨) كلمتا (آباء وأمهات) وهذه صور ما تلى .

﴿ المادة الحادية والثلاثون ﴾

لا يعاد المعاش للأرامل اللواتي يطلقن بعد الزواج أو يترملن مرة ثانية
وهذا الحكم يسرى أيضاً على البنات اللواتي يتزوجن ثم يطلقن أو يترملن .

﴿ المادة الثانية والثلاثون ﴾

لاحق في المعاش لمن يتوفى بعلمها المستخدم أو صاحب المعاش وهي
مطلقة منه .

﴿ المادة الثالثة والثلاثون ﴾

حصة الارامل اللواتي يتوفين أو يتزوجن وحصل الاولاد الذين يبلغون
سن الست عشرة سنة أو الذين ماتوا قبل أن يبلغوا هذا السن وحصل
البنات اللواتي يتزوجن أو يمتن لا تؤول الي باقي المستحقين .

الباب السادس

في أرباب المعاشات ورجال العسكرية الذين يعودون للخدمة

﴿ المادة الرابعة والثلاثون ﴾

عند ما يعود صاحب المعاش الى الخدمة سواء كان بصفة قطعية أو وقتية
يوقف صرف معاشه وبعد انفصاله من وظيفته يعاد اليه معاشه الاصلى .
ولصاحب المعاش الذي يعود الى الخدمة بصفة قطعية ثم يفصل منها الحق
في اعادة تسوية معاشه باعتبار مجموع خدماته بمقتضى أحكام هذا القانون اذا
كان له في اعدتها فائدة .

﴿ المادة الخامسة والثلاثون ﴾

لكل شخص من رجال العسكرية عاد الى خدمة الحكومة بعد تاريخ
٢٢ مايو سنة ١٨٨٤ الحق في حسابان خدماته السابقة في تسوية ما يستحقه
في المستقبل من المكافأة أو المعاش .

وأما اذا كان ذلك الشخص قد أخذ مكافأة عند انفصاله من الخدمة
فيكون مخيراً وقت عودته اليها بين عدم رد هذه المكافأة وفي هذه الحالة
لا تحسب له مدد خدماته السابقة في تسوية المكافأة أو المعاش الذي يكون له
الحق فيه عن مدة خدمته الجديدة وبين ردها بأكملها في ميعاد لا يتجاوز
الستة شهور وفي هذه الحالة تحسب له مدة خدمته السابقة في تسوية المعاش
أو المكافأة الانتهائية .

وفي كلتا الحالتين يسوى المعاش أو المكافأة بوجه قطعي بمقتضى أحكام
هذا القانون .

﴿ المادة السادسة والثلاثون ﴾

كل شخص من رجال العسكرية نال معاشاً أو مكافأة بسبب جروح
أو عاهات لا يمكن اعادته للخدمة الا بمقتضى شهادة محررة من مجلس طبي
يعينه ناظر الحرية دالة على انه في حالة تمكنه من الخدمة .

﴿ المادة السابعة والثلاثون ﴾

اذا عاد الضابط الذي نال معاشاً بسبب جروح أو عاهات الى الخدمة
وأخذ في خلال السنين الثلاث التي تلي عودته أجازة مرض فلا حق له في ماهية
رتبته مدة هذه الاجازة بل يصرف له المعاش الذي كان مرتباً له قبل رجوعه
الى الخدمة .

وأما اذا كان الضابط الذي عاد الى الخدمة قد أخذ مكافأة فقط بسبب
جروح أو عاهات فلا يصرف له الا نصف ماهية رتبته اذا كان حائزاً لرتبة
الساغقول أغاسي وما دونها وثلاث تلك الماهية اذا كان حائزاً لرتبة أعلى من
الرتبة المذكورة .

﴿ المادة الثامنة والثلاثون ﴾

أرامل وأولاد أرباب المعاشات الذين يكونون أعيادوا للخدمة بعد
استبدال معاشهم وتحصلوا على كالة معاش عن مدة خدمتهم الجديدة بمقتضى
أحكام الأمر العالي الصادر في ٩ مايو سنة ١٨٨٦ واللائحة الصادرة من نظارة
المالية في ٢٥ يولييه سنة ١٨٨٦ لهم الحق في نصف تلك الكالة على حسب
الكيفية وبالشروط المقررة في المادة الثامنة والعشرين من هذا القانون .
تليت مقدمة الباب السابع والمادة ٣٩ وتقرر بالاتفاق بقاؤها على
أصلها وهاتان صورتاهما :

الباب السابع

في سقوط الحق في المكافأة أو في المعاش

﴿ المادة التاسعة والثلاثون ﴾

كل من يمحي اسمه من سجلات العسكرية بناء على حكم صادر من مجلس
عسكري تسقط حقوقه في المكافأة أو في المعاش ولو بعد تسوية المكافأة
أو تسوية المعاش أو قيده .
تليت المادة الأربعون وهذه صورتها .

﴿ المادة الأربعون ﴾

كل ضابط يستعفى تسقط حقوقه في المكافأة أو في المعاش
واذا أعيد الضابط المستعفى الى الخدمة تحسب له مدة خدمته السابقة

على استغائه في تسوية المعاش

حضرة حسن عبد الرازق بك — اذا تحسن لدى الهيئة فلتعدل الفقرة الأولى بالصورة الآتية :
كل ضابط يستعفى استغناء عن الخدمة تسقط حقوقه في المكافأة أو في المعاش .

استحسان وباقي المادة على أصله .

تلى باقي المشروع والجنولان الرفقان معه وتقرر بالاتفاق موافقته والجنولان المذكوران بزيادة كلمتي (الآباء والأمهات) في المواد ٤٥ و ٤٧ و ٥٣ قبل كلمتي الأراذل والأيتام وهذه صورة باقي المشروع .

﴿ المادة الحادية والأربعون ﴾

لا يجوز لصاحب المعاش بعد عودته إلى الخدمة أن يستمر على استيلاء معاشه مع ماهيته فكل من خالف هذا الحكم يزل من الخدمة وتسقط حقوقه في المعاش.

﴿ المادة الثانية والأربعون ﴾

كل معاش لا يطالب بالمبالغ المتأخرة منه في ظرف ثلاث سنين تمضي من تاريخ آخر صرف يحصى من دفاتر الخزينة.

﴿ المادة الثالثة والأربعون ﴾

ما يتأخر من المعاش ولم يطالب به في ميعاد سنة تمضي من تاريخ آخر صرف يكون حقا للحكومة .

الباب الثامن

في طلب المكافآت أو المعاشات

﴿ المادة الرابعة والأربعون ﴾

لا يمكن اجراء رقت يستوجب صرف مكافأة أو إحالة أحد على المعاش الا بناء على طلب ناظر الحرية وموافقة رأى ناظر ماليتنا.

﴿ المادة الخامسة والأربعون ﴾

يجب تقديم طلب المعاش أو المكافأة مع جميع المستندات إلى ناظر الحرية بواسطة رؤساء الطالب أو الموروث عنه بحسب درجاتهم وذلك في ميعاد ستة شهور تمضي من يوم فقد الضابط أو العسكري حقه في ماهيته وأما الأراذل والأيتام فيكون ميعاد الستة شهور المذكورة بالنسبة لهم اعتبارا من تاريخ وفاة مورثهم ويزاد على هذا الميعاد ثلاثة شهور أخرى اذا كانت وفاته في جهة خارجة عن القطر المصري.

﴿ المادة السادسة والأربعون ﴾

كل طلب يقدم بعد انقضاء المواعيد المقررة في المادة السابقة يكون مرفوضا وتسقط جميع حقوق الطالب في المكافأة أو في المعاش .

﴿ المادة السابعة والأربعون ﴾

طلبات المعاش التي تقدم من الأراذل والأيتام يجب أن تكون مصحوبة بشهادة محررة من اثنين من موظفي الحكومة أو من أرباب المعاشات وبشهادة أخرى محررة من جهة الاختصاص على حسب الصورة نمرة المرفقة بهذا القانون مبينا فيها اسم الأراذل وتاريخ عقود الزواج واسم اولاد المتوفى وعمرهم .

الباب التاسع

في تسوية المكافآت والمعاشات

﴿ المادة الثامنة والأربعون ﴾

المكافآت والمعاشات التي يستحقها رجال العسكرية بمقتضى أحكام هذا القانون تسوى بمعرفة نظارة المالية.

﴿ المادة التاسعة والأربعون ﴾

بحسب مدد الخدمة بالسنين الافتراضية .

﴿ المادة الخمسون ﴾

عند عمل حساب مدة الخدمة لتسوية المعاش يصرف النظر في مجموع تلك المدة عن كسور السنة التي تكون أقل من تسعة شهور وأما الكسور التي تعادل تسعة شهور أو أكثر فتحسب بسنة .

﴿ المادة الحادية والخمسون ﴾

تسقط أسور الميلى من مجموع مقدار المعاش الذي يسوى بمقتضى هذا القانون.

﴿ المادة الثانية والخمسون ﴾

يعرض ناظر المالية على مجلس النظار ما يستدعي التفسير من المسائل المتعلقة بأمر تسوية المكافآت والمعاشات .
والتفسير الذي يقر عليه رأى المجلس ينشر في الجرائد الرسمية ويتخذ أساسا فيما يطرا من أمثاله.

(٣) معاشات عسكرية

الباب العاشر

في صرف المعاشات

﴿ المادة الثالثة والخمسون ﴾

يرتب المعاش لرجال العسكرية من تاريخ قطع ماهيتهم وللأرامل والأيتام من تاريخ وفاة مورثهم بشرط أن يكون الطلب تقدم على حسب الشروط المقررة في المادة الخامسة والأربعين والسابعة والأربعين .

﴿ المادة الرابعة والخمسون ﴾

يصرف من المعاشات السنوية لأربابها جزء من اثني عشرة جزءاً في آخر كل شهر وذلك من نظارة المالية أو المصالح التي تكلف بالصرف .

﴿ المادة الخامسة والخمسون ﴾

لناظر المالية أن يأذن بناء على تعهد محرر على حسب الصورة نمرة ٣ المرفقة بهذا القانون وبضمانة نظارة الحرية بأن يصرف حالاً لطالب المعاش ربع أو نصف المعاش الذي يظهر من البحث الاجمالي أن له الحق فيه بوجه التقريب وذلك مؤقتاً إلى أن تتم تسوية المعاش بوجه قطعي ولناظر المالية أيضاً أن يأذن بناء على التعهد والضمانة المنصوص عليهما بصرف مبلغ يوازي ربع المكافأة وذلك إلى أن تتم تسويتها بوجه قطعي .

الباب الحادي عشر

في الاحكام الخصوصية

﴿ المادة السادسة والخمسون ﴾

كل ما كان مخالفاً لاحكام هذا القانون من القوانين أو الأوامر العالية أو اللوائح السابقة يكون ملغى لا عمل له صورتنا الجدولين المرافقين لهذا

تليت الافادات والمكاتبات المتقدمة ذكرها وهذه صورها :

صورة افادة واردة من سعادة رئيس ديوان خديوى رقم أول مارس

سنة ١٨٨٨ نمرة ١٠

حيث إنه بمقتضى ما تعلق به الارادة السنية قد تعيين سعادة محمد رؤوف باشا أحد أعضاء المجلس ناظراً لديوان الأوقاف كما صدر له الأمر العالي في تاريخه بذلك لزم ترقيمه لسعادتك لحاطة بما ذكر أفندم .

صورة افادة من رئاسة مجلس النظار رقم ٦ مارس سنة ٨٨ نمرة ١٠ أوضحتم سعادتك في المكاتبة الواردة لهذا الطرف بتاريخ ٢٨ فبراير

سنة ١٨٨٨ نمرة ٨ المرفق بها مشروع الأمر العالي الذي صدر أخيراً فيما يختص بسحب القرعة العسكرية في كل سنة بدلا من خمس سنوات أنه يعرض هذا المشروع على هيئة مجلس شورى القوانين قررت بأن الاسباب التي بنى عليها عدم تصديقها على المشروع السابق ورودها في هذا الصدد لم تزل موجودة وان الاوفق هو بقاء الحالة على ما هي عليه أى اجراء الفرز كل خمس سنوات

وحيث إن مشروع الأمر المشار اليه صار استصداره للأسباب التي توضحته بالمذكرة المقدمة من جناب المستشار المالى التي ارسلت صورة من ترجمتها لسعادتك مع مشروع الأمر المشار اليه فلزم تحريره لسعادتكم للاحاطة بما ذكر أفندم .

صورة افادة من جانب الرئاسة المشار اليها رقم ١٠ مارس سنة ٨٨ نمرة ١١

وردت مكاتبة سعادتكم رقيمة ١٨ جمادى الثانية سنة ٣٠٥ نمرة ١٠ باستعجال مشروع القانون المطلوب عمله لمصلحة بيت المال والمجلس الحسبي وحيث إنه بناء على ماقرره المجلس بمجلسه المنعقدة يوم الخميس ٢٤ صفر سنة ١٣٠٥ ١٠ نوفمبر ٨٧ صار تكليف قومسيون القيدية المشكل تحت رئاسة سعادة ناظر الداخلية بنظر مسألة بيت المال وتحضير مشروع القانون اللازم لها قبل النظر في مسألة المجلس الحسبي وكتب لسعادته عن ذلك بتاريخ ٩ ربيع الأول سنة ١٣٠٥ نمرة ١٦٨ .

فقد تحرر لنظارة الداخلية الاستعجال اللازم في تاريخه نمرة ٤٠ ولزم تحريره لسعادتكم بالأشعار أفندم .

صورة مكاتبة من حضرة مصطفى بك الطحان في ٣١ مارث سنة ٨٨ .

نعرض لسعادتكم أنه الآن قد طرأ على أشغال ضرورية توجب تأخرى عن الحضور الى المجلس في هذا الاسبوع فأرجو التصريح لى مدة ثمانية أيام أفندم .

صورة مكاتبة من حضرة احمد صوفانى بك في أول ابريل سنة ٨٨ :

نبدى لسعادتكم أنه حاصل لنا عيا وجارى معالجتنا وبهذه الواسطة غير متيسر حضورنا في أول الشهر فالرجو التصريح لنا بإجازة ثمانية أيام أفندم .

صورة مكاتبة من حضرة طلبه بك سعودى في تاريخه .

إن عندى أعذاراً ضرورية تمنع حضورى أول أسبوع من هذا الشهر ولزم تحريره لسعادتكم للعلمية أفندم .

أهاليها من شحة المياه بالمديرية المذكورة فبانتهاه هذه المسئلة لمحضر للنجلس
أقدم .

افادة من سعادة سليمان أباطه باشا رقم ٩ ابريل سنة ٨٨

أنه لا اعتراني من العيا الغير خافي على سعادتك والكثير من حضرات
الأعضاء لاأستطيع الحضور افندم .

ثم أن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) في الساعة ٦
(نمرة ٤) (امضاء) (حسين يسرى) (ختم) على شريف

صورة مكاتبة من حضرة عامر نصير بك في ٦ أبريل سنة ٨٨

يومين تاريخه اعترانا عيا منعنا عن الحضور للجلس ومحصل الشفاء
محضر .
اقتضى ترقيمه لمطوفتكم اخطاراً بذلك وتبليغه للهيئة أقدم .

افادة من حضرة احمد صوفاني بك في تاريخه

انه بانتهى مدة الأجازة وعزمنا على الحضور وردت لنا افادة من مديرية
البحيرة عن انتخابنا ضمن من اتخبوا من أعيان المديرية لنظر مسئلة تظلم

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الأربعاء غاية رجب سنة ١٣٠٥ (١١ أبريل سنة ١٨٨٨)

الجزء الباقي من مشروع قانون المرافعات ومشروع أمر عال ورد للمجلس في هذا اليوم بإفادة من مجلس النظار رقم ٢٨ رجب سنة ١٣٠٥ غرة ١٣ غنص بالرسوم الكمركية المقتضى أخذها على السيجار الوارد للقطر المصرى

وحيث أن هذا المشروع يشتمل على ثلاث مواد فالأول وفق تبديية تلاوته ونظره قبل الباقي من المشروع الأول

استحسان عام .

تليت افادة مجلس النظار وهامى صورتها

مرسل مع هذا لمعادتك مشروع أمر عال غنص بالرسوم الكمركية المقتضى أخذها على السيجار الوارد للقطر المصرى على الصفة المبينة به بأمل الاسماف بنظره بهيئة مجلس شورى القوانين والتكرم بالافادة عما يتراءى لها فيه أقدم .

تلى المشروع وهذه صورته

مشروع أمر عال

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر مالية حكومتنا

وبناء على موافقة رأى مديرى صندوق الدين العمومى وعلى موافقة رأى مجلس نظار حكومتنا - وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

أمرنا بما هو آت :

فتحت الجلسة الساعة ٣ والدقيقة ٣٥ تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس وحضور عدد ٢١ من حضرات الاعضاء

تلى محضر الجلسة الماضية وتصلق عليه

حضرة حسن عبد الرازق بك - انه وان كان نظر بجلية اليوم الماضى مشروع قانون معاشات العسكرية مادة فمادة فقد تبين منه ان معاشات ومكافآت العسكرية تنقسم الى ثلاثة أنواع

الأول - معاشات تقاعد الضباط ومكافآتهم

الثانى - معاشات تقاعد الصف ضباط والعساكر ومكافآتهم

الثالث - معاشات ومكافآت الازامل والاؤلاد

ولم يذكر به شىء عن معاشات ومكافآت الخدمة التابعين للعسكرية مثل أطباء الجيش والمستشفيات التابعة له والأجزعية والكتبة وخلافهم مع أن المادة السابعة من قانون معاشات الملكية الذى صدر أخيراً نص فيها على أن هذه الأنواع لا تسرى عليهم أحكام قانون معاشات الملكية وأنه سينص عنهم بنوع خصوصى فى قانون معاشات العسكرية المزمع اصداره وحيث إنه مع تلاوة مشروع قانون المعاشات العسكرية المذكور لم يوجد به أحكام تتعلق بمعاشات ومكافآت الخدمة التابعين للجيش السابق ذكرهم فاذا وافق برأى الهيئة فليق التصديق على هذا المشروع ويتحرر للحكومة بطلب الافادة عما يكون فى هؤلاء الخدمة .

سعادة حسن طهى باشا - الخدمة المذكورون داخلون ضمن رجال العسكرية المنصوص عنهم بالباب الثانى .

حضرة احمد عبد الغفار بك - أوافق على رأى حضرة حسن

عبد الرازق بك

تقرر بالأغلبية رأى حضرة حسن عبد الرازق بك

سعادة الرئيس - الاشغال الموجودة الآن تحت العرض على الهيئة هي

﴿ المادة الأولى ﴾

يؤخذ اعتباراً من تاريخ هذا اليوم على السيجار الوارد للقطر المصري رسوم كمر ك محددة كالآتي . .

١٣	عن كل كيلو غرام من سيجار الصنف الدون مثل مالطه وماشا كلها
٢٠	شرح من سيجار النوع المتوسط
٥٠	شرح من سيجار الصنف المال

﴿ المادة الثانية ﴾

قد ألغيت أحكام المادة الثالثة من أمرنا الصادر في ١١ ابريل سنة ١٨٨٥ التي تجددت بمقتضاها رسوم كمر ك السيجار على وجه متساو باعتبار ١٦ قرش

عن كل كيلو غرام .

﴿ المادة الثالثة ﴾

على ناظر مالية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا

تقرر بالاتفاق العام استحسانه .

سعادة الرئيس — اذن يبدأ بالتلاوة من الجزء الباقي من مشروع قانون المرافعات .

تلى من ابتداء الباب التاسع في التنفيذ لغاية المادة ٤٠٧ من الأصل ولغاية المادة ٣١٧ من تعديل اللجنة وتقرر بالاتفاق استحسان مآرائه اللجنة

وهذه صور المواد التي تليت أصلاً ومعدلاً :

الباب التاسع

في التنفيذ

الفصل الاول

قواعد عمومية

بحسب الاصل

﴿ المادة ٣٩٨ ﴾

التنفيذ واجب لكل حكم أو سند أو عقد رسمي عليه صيغة التنفيذ.

﴿ المادة ٣٩٩ ﴾

يحمل التنفيذ بمعرفة المحضرين وهم ملزومون باجرائه بناء على طلب الخصم الذي يسلمهم الحكم أو السند الواجب التنفيذ .

﴿ المادة ٤٠٠ ﴾

إذا امتنع المحضر عن التنفيذ جاز للخصم أن يرفع شكواه الى رئيس المحكمة التابع لها المحضر أو لقاضي اللوات الجزئية بالمحكمة المذكورة .

بحسب التعديل

(المادة ٣٠٧)

التنفيذ واجب لكل حكم عليه صيغة التنفيذ وكذلك لكل سند وعقد رسمي عليه تلك الصيغة .

(المادة ٣٠٨)

يحمل التنفيذ بمعرفة المحضرين وهم الملزومون باجرائه بناء على طلب الخصم الذي يسلمهم الحكم أو السند أو العقد الواجب التنفيذ .

(المادة ٣٠٩)

إذا امتنع المحضر عن التنفيذ جاز للخصم أن يرفع شكواه الى رئيس المحكمة التابع لها المحضر وعلى رئيس المحكمة أن يأمر حالاً أحد المحضرين باجراء التنفيذ ويحيل محاكمة ذلك المحضر المتوقف بغير عذر قانوني على مجلس التأديب

بحسب الاصل

(المادة ٤٠١)

لا يكون التنفيذ الا للاشياء المعينة الحالية عن النزاع ولا يجوز الشروع فيه قبل اعلان الحكم أو السند الواجب التنفيذ الى نفس الخصم أو محله والتنبيه عليه بالاجراء .

(المادة ٤٠٢)

المحضر الذي يحرر ورقة التنبيه يلزم أن يكون مرخصاً له في الاستلام واعطاء سند المخالصة الا اذا كان المبلغ المستحق على حسب نص الحكم أو العقد الواجب التنفيذ مستحق الدفع في محل غير المحل الواقع فيه التنبيه من المحضر .

(المادة ٤٠٣)

اذا حصل اشكال في التنفيذ فما يكون متعلقاً بالاجراءات الوقتية يرفع أمره الى محكمة المواد الجزئية الكائن بدائرتها محل التنفيذ وما يكون متعلقاً بأصل الدعوى يرفع أمره الى المحكمة التي أصدرت الحكم .

(المادة ٤٠٤)

يجوز الاخصام أن يطلبوا تفسير الحكم مباشرة من المحكمة التي أصدرته .

(المادة ٤٠٥)

يجوز للمحكوم عليه بدون انتظار لتنبيه المحضر بالتنفيذ أن يطلب من المحكمة التي يكون فيها الاستئناف منع تنفيذ الحكم اذا كان موصوفاً بكونه انتهائياً وكان وصفه بذلك في غير محله أو كان التنفيذ الوقتي مأموراً به في غير الاحوال المبينة في القانون ويرفع الطلب في هذه الحالة الى المحكمة العليا بالنسبة للمحكمة الصادر منها الحكم ويكون رفعه بتكليف الخصم بالحضور اليها على الأوجه المعتادة ويحكم فيه بطريق الاستعجال .

بحسب التعديل

(المادة ٣١٠)

لا يكون التنفيذ الا على الاشياء المعينة الحالية عن النزاع ولا يجوز الشروع فيه قبل اعلان الحكم أو السند أو العقد الواجب التنفيذ الى نفس الخصم بالكيفية المنصوصة بالمادتين السادسة والسابعة .

(المادة ٣١١)

المحضر الذي يحرر ورقة التنبيه يلزم أن يكون مرخصاً له في الاستلام واعطاء سند المخالصة الا اذا كان المبلغ المستحق على حسب نص الحكم أو العقد الواجب التنفيذ مستحق الدفع في محل غير المحل الواقع فيه التنبيه من المحضر .

(المادة ٣١٢)

اذا حصل اشكال في التنفيذ فما يكون متعلقاً بالاجراءات الوقتية يرفع أمره الى رئيس محكمة المصالحات والجزئيات الكائن بدائرتها محل التنفيذ وما يكون متعلقاً بأصل الدعوى يرفع أمره الى المحكمة التي أصدرت الحكم .

(المادة ٣١٣)

يجوز لكل من الاخصام أن يطلب تفسير الحكم مباشرة من المحكمة التي أصدرته .

(المادة ٣١٤ : مستجلة)

طلب تفسير الحكم لا يوقف اجراءات التنفيذ المتطلبه الخصم الآخر وانما يترتب عليه توقيف بيع المقارات والمنقولات غير التي يخشى عليها التلف ويكون رفعه للمحكمة التي أصدرته .

(المادة ٣١٥)

يجوز للمحكوم عليه بدون انتظار لتنبيه المحضر بالتنفيذ أن يطلب من المحكمة التي يكون فيها الاستئناف منع تنفيذ الحكم الاجتهادى اذا كان موصوفاً بكونه انتهائياً وكان وصفه بذلك في غير محله أو كان التنفيذ الوقتي مأموراً به في غير الاحوال المبينة في القانون .

ويرفع الطلب في هذه الحالة الى المحكمة العليا بالنسبة للمحكمة الصادر منها الحكم ويكون رفعه بالكيفية التي تهررت في رفع الاستئناف ويحكم فيه بطريق الاستعجال .

الاصـل	التعديـل
﴿ المادة ٤٠٦ ﴾	﴿ المادة ٣١٦ ﴾
وللمحكوم له أيضاً أن يتظلم الى المحكمة العليا اذا كان مدعياً بأن وصف الحكم بكونه ابتدائياً في غير محله أو بأن المحكمة اخطأت في عدم الحكم بالتنفيذ الوقتي أو في أمرها به بشرط تقديم الكفالة .	وللمحكوم له أيضاً أن يتظلم الى المحكمة العليا بأن وصف الحكم بكونه ابتدائياً في غير محله أو بأن المحكمة اخطأت في عدم الحكم بالتنفيذ الوقتي أو في أمرها به بشرط تقديم الكفالة .
﴿ المادة ٤٠٧ ﴾	﴿ المادة ٣١٧ ﴾
التنفيذ الموقت في المواد التجارية يكون واجباً قانوناً ولو مع حصول المعارضة أو الاستئناف أو عدم التصريح به في الحكم بشرط تقديم الكفالة	التنفيذ الموقت في المواد التجارية يكون واجباً قانوناً ولو مع حصول المعارضة أو الاستئناف بشرط تقديم الكفالة .

تليت المادة ٣١٨ التي جددتها اللجنة وهذه صورتها :

﴿ المادة ٣١٨ ﴾

للمحكمة أن تحكم بمعاذاة الدائن من تقديم الكفالة اذا رأت لزوم ذلك بالنسبة لحالته .
ويجب عليها أن تحكم بعدم أخذ الكفالة متى كان المتنازع فيه من قبيل أنواع المواد المدنية المبينة (بالمادتين ٤٠٨ و ٤٠٩) الآيتين .
حضرة حسن عبد الرازق بك — اذا تحسن فلتتحنف من آخر هذه المادة العبارة الآتية (بالمادتين ٤٠٨ و ٤٠٩) ويكتب بدلها (بالمادة ٣١٩ الآتية بعد) .
استحسان عام .

تلي من أول المادة ٤٠٨ من الأصل ومن المادة ٣١٩ من التعديل لغاية المادة ٤٤٦ من الأصل والمادة ٣٧٦ من التعديل وتقرر بالاتفاق العام استحسان ما رآته اللجنة وهذه صورة ما تلي :

الاصـل	التعديـل
﴿ المادة ٤٠٨ ﴾	﴿ المادة ٣١٩ ﴾
تعافي المحكمة المحكوم له من تقديم الكفالة إن طلب ذلك وكانت المادة تجارية وأما إن كانت المادة مدنية فتحكم بالتنفيذ الموقت بغير كفالة اذا كان المحكوم عليه معترفاً بالمحكوم به أو كان الحكم صادراً بتنفيذاً لحكم سابق صار في مثابة حكم بتي أو كان الحكم السابق مصرحاً فيه بالتنفيذ بغير كفالة بشرط أن يكون المحكوم عليه خصماً في الحكم السابق وتحكم بذلك المحكمة أيضاً اذا كان حكمها مبني على سند رسمي انما يشترط في كل ما ذكر سبق كون المحكوم عليه خصماً في الحكم السابق أو طرفاً في السند الرسمي .	في المواد المدنية تحكم المحكمة بالتنفيذ الموقت بغير كفالة اذا كان المحكوم عليه معترفاً بالمحكوم به أو كان الحكم صادراً بتنفيذاً لحكم سابق صار في مثابة حكم بتي أو كان الحكم السابق مصرحاً فيه بالتنفيذ بغير كفالة بشرط أن يكون المحكوم عليه خصماً في الحكم السابق وتحكم بذلك المحكمة أيضاً اذا كان حكمها مبني على سند رسمي بشرط أن يكون المحكوم عليه طرفاً في السند الرسمي .
﴿ المادة ٤٠٩ ﴾	﴿ المادة ٣٢٠ ﴾
يؤمر بالتنفيذ الموقت في المواد المدنية ولو مع حصول الاستئناف مع أخذ الكفالة أو بدون أخذها على حسب ما تستصوبه المحكمة في الاحوال الآتية :	يؤمر بالتنفيذ الموقت في المواد المدنية ولو مع حصول المعارضة أو الاستئناف مع أخذ الكفالة أو بدون أخذها على حسب ما تستصوبه المحكمة في الاحوال الآتية :
أولاً — في اخراج الساكن الذي لم يكن يملك عقد إيجار أو كان له إيجار وانتهت مدته أو فسخ ولم يكن بالملح المستأجر أمتعة كافية لضمان الاجرة وفي ازالة اليد الموضوعة على المقار بغير وجه اذا كان ملك المدعى أو استحقاقه	أولاً — في اخراج المستأجر للأماكن والاراضي الغير موجود بيده عقد إيجار أو كان له إيجار وانتهت مدته أو فسخ ان لم يكن بالملح المستأجر أمتعة كافية لضمان الأجرة المستحقه وفي ازالة اليد الموضوعة على العقار بغير وجه اذا كان ملك

بحسب الاصل

للعقار غير محجوز أو ثابتاً بسند رسمي
ثانياً — في اجراء الترميمات الضرورية المستعجلة
ثالثاً — في الاجراءات التحفظية أو الوقفية
رابعاً — في تقرير النفقة الوقفية وتقدير المؤونة واداء الاجر
ويجوز للمحكمة في جميع هذه الاحوال أن تأمر بالتنفيذ المؤقت ولو مع
حصول المعارضة

﴿ المادة ٤١٠ ﴾

ويجوز للمحكمة أيضاً أن تأمر بالتنفيذ المؤقت ولو مع حصول المعارضة
أو الاستئناف مع أخذ الكفالة أو بدون أخذها اذا كان الطلب الذي تقدم
للمحكمة مبنياً على سند غير رسمي لم ينازع فيه .

﴿ المادة ٤١١ ﴾

التنفيذ المؤقت بدون أخذ كفالة ولو مع حصول الاستئناف يكون واجباً
لكل حكم فيما أمر به من اجراءات المرافعة أو التحقيق ولو كان ذلك مما
يدل على ما تحكم به المحكمة في أصل الدعوى انما للمحكمة أن تأمر بتقديم
الكفالة اذا كان يخشى حصول ضرر أو خطر من التحقيق المحكوم باجرائه .

(المادة ٤١٢)

التنفيذ المؤقت يكون واجباً لكافة الأحكام الصادرة من محاكم المواد
الجزئية في المنازعات والأمور المذكورة في المادة (٢٨) .

(المادة ٤١٣)

وفي الاحوال المستوجبة الاستعجال أو التي يخشى من تأخيرها حصول
ضرر يجوز للمحكمة أو لقاضي المواد الجزئية الأمر بأن التنفيذ يكون بموجب
نسخة الحكم الأصلية .

(المادة ٤١٤)

يسلم كاتب المحكمة في هذه الحالة نسخة الحكم الأصلية الى المحضر بوصول
منه وعلى المحضر أن يردّها عقب التنفيذ .

(المادة ٤١٥)

الأحكام والسندات الواجبة التنفيذ لا يتوقف تنفيذها بسبب عرض الدين
من المدين لدائنه عرضاً رسمياً اذا كان الدائن منازعاً فيه انما لقاضي المواد الجزئية
الداخل في دائرته محل التنفيذ أن يأمر بتوقيف اجراءات التنفيذ مؤقتاً بواسطة
ايداع المعروض أو مبلغ أزيد منه يعينه بمعرفته .

بحسب التعديل

المدعى أو استحقاقه للعقار غير محجوز أو ثابتاً بسند رسمي
ثانياً — في اجراء الترميمات الضرورية المستعجلة
ثالثاً — في الاجراءات التحفظية أو الوقفية
رابعاً — في تقرير المؤونة والمصاريف الوقفية واداء الاجر

﴿ المادة ٣٢١ ﴾

ويجوز للمحكمة أن تأمر بالتنفيذ المؤقت ولو مع حصول المعارضة أو
الاستئناف مع أخذ الكفالة أو بدون أخذها اذا كان الطلب الذي تقدم
للمحكمة مبنياً على سند غير رسمي لم ينازع فيه .

﴿ المادة ٣٢٢ ﴾

التنفيذ المؤقت بدون أخذ كفالة ولو مع حصول الاستئناف أو المعارضة
يكون واجباً لكل حكم صدر باجراء استيفاءات أو تحقيقات سواء كانت
تؤثر في الدعوى الأصلية أو لم تؤثر
انما في حاله اذا انظر أن تلك الاجراءات المحكوم باستيفائها يستلزم عليها
سليم بعض أشياء يكون حينئذ من الوجوب الحكم بأخذ الكفالة .

(المادة ٣٢٣)

التنفيذ المؤقت يكون واجباً لكافة الأحكام الصادرة من رئيس محكمة
المصالحات والجزئيات في المنازعات المذكورة في المادة (٣١) .

(المادة ٣٢٤)

وفي الاحوال المستوجبة الاستعجال أو التي يخشى من تأخيرها حصول
ضرر يجوز للمحكمة أو لقاضي المواد الوقفية الأمر بأن التنفيذ يكون بموجب
نسخة الحكم الأصلية .

(المادة ٣٢٥)

على أصلها

(المادة ٣٢٦)

عرض الدين أو العين من المطلوب منه ذلك للطالب عرضاً رسمياً يوجب
توقيف تنفيذ الأحكام والسندات الواجبة التنفيذ .
واذا كان حاصل النزاع في مقدار الدين أو في حالة العين فعلى رئيس المحكمة
بصفته قاضي الأمور الوقفية الداخل في دائرتها محل التنفيذ أن يأمر بتوقيف
اجراءات التنفيذ مؤقتاً مع ضبط العين أو ايداع الدين المعروض أو مبلغ
أزيد منه يقدره بمعرفته حتى يحكم في الأمر المتنازع فيه من المحكمة التي أصدرت
الحكم .

الأصل

التعديل

﴿ المادة ٣٢٧ مستجدة ﴾

الأحكام جميعها ولو المتصوص بها عن التنفيذ الموقت لا تنفذ مطلقاً اذا أودع المحكوم عليه في حجر ثلاثة أيام من تاريخ اعلانه بالحكم قيمة المطلوب منه أمانة بخزينة المحكمة الى أن يحكم في القضية حكماً انتهائياً وفي هذه الحالة يكون للمحكوم له حق الامتياز على هذا المبلغ المودع من أجل دينه.

﴿ المادة ٣٢٨ ﴾

اذا انقضت الثلاثة أيام ولم يودع المحكوم عليه القيمة المطلوبة منه فلطالب التنفيذ المحكوم عليه بتقديم الكفالة الخيار بين أن يأتي بكفيل مقتدر أو يودع في صندوق المحكمة من النقود أو السندات ذات القيمة ما يساوى المحكوم له به . أما الدائن الذي لم يحكم عليه بتقديم الكفالة فله حق طلب تنفيذ الحكم بعد مضي الثلاثة أيام المذكورة .

﴿ المادة ٣٢٩ ﴾

ما يختاره طالب التنفيذ من الوجهين المذكورين في المادة (٣٢٨) يكتب في ورقة التنبيه الحاصل على يد المحضر أو في ورقة مستقلة تعلن الى الخصم بالكيفية المقررة للاعلان قبل صدور ورقة التنبيه أو بعده .

﴿ المادة ٣٣٠ ﴾

تقبل المناقضة في اقتدار الكفيل بميعاد ثلاثة أيام وتحصل بمجرد التقرير بها في قلم كتاب المحكمة.

﴿ المادة ٣٣١ ﴾

حسب الاصل .

﴿ المادة ٣٣٢ ﴾

اذا حصل التنازع في اقتدار الكفيل أو في شأن السندات المراد ايداعها حكمت في ذلك المحكمة المختصة بالتنفيذ بطريق الاستعجال حكماً انتهائياً لا يستأف ويكون ذلك بناء على طلب حضور الخصم بمقتضى علم خبر .

﴿ المادة ٣٣٣ ﴾

الاعلانات الحاصلة الى المحل المعين في مدة المرافعة تعتبر صحيحة فيما اذا لم يعين الخصم محلاً خلافاً وحصل الشروع في التنفيذ في ظرف ستة أشهر من تاريخ صدور الحكم مالم ينص القانون على غير ذلك .

﴿ المادة ٤١٦ ﴾

في الأحوال التي لا يجوز فيها تنفيذ الحكم الا مع أخذ الكفالة يكون لطالب التنفيذ الخيار بين أن يأتي بكفيل مقتدر أو يودع في صندوق المحكمة من النقود أو السندات ذات القيمة ما يساوى المحكوم به .

﴿ المادة ٤١٧ ﴾

ما يختاره طالب التنفيذ من الاوجه المذكورة يكتب في ورقة التنبيه الحاصل على يد المحضر أو في ورقة مستقلة تعلن الى نفس الخصم أو الى محله قبل صدور ورقة التنبيه أو بعده .

﴿ المادة ٤١٨ ﴾

والخصم المحكوم عليه بميعاد ثلاثة أيام للمناقضة في اقتدار الكفيل وتحصل المناقضة بمجرد التقرير بها في قلم كتاب المحكمة.

﴿ المادة ٤١٩ ﴾

بعد مضي هذا الميعاد لا تقبل المناقضة بل يؤخذ على الكفيل العهد في قلم كتاب المحكمة .

﴿ المادة ٤٢٠ ﴾

اذا حصل التنازع في اقتدار الكفيل أو في شأن السندات المراد ايداعها حكمت في ذلك محكمة المواد الجزئية الداخل في دائرتها محل التنفيذ بطريق الاستعجال حكماً انتهائياً لا يستأف ويكون ذلك بناء على طلب حضور الخصم بمقتضى علم خبر .

﴿ المادة ٤٢١ ﴾

الاعلانات الحاصلة الى المحل المعين في مدة المرافعة تعتبر صحيحة اذا حصل الشروع في التنفيذ في ظرف ستة أشهر من تاريخ صدور الحكم مالم ينص القانون على غير ذلك .

الاصل

﴿ المادة ٤٢٢ ﴾

إذا رجع الخصم عن اعتبار المحل المعين ولم يعين محلا غيره ولا يكن ساكنا في البلدة الكاتبة بها المحكمة فنعلن الأوراق الى قلم كتاب المحكمة ويعتبر ذلك صحيحا .

﴿ المادة ٤٢٣ ﴾

إذا مضت الستة أشهر المذكورة بدون شروع في التنفيذ أو وقف التنفيذ مدة ستة أشهر بدون حصول مراقبة فتكون الاعلانات الى نفس الخصم أو الى محله الاصلى .

﴿ المادة ٤٢٤ ﴾

الاحكام الصادرة من محاكم بلدة من البلاد الأجنبية يجب لجعلها نافذة في الديار المصرية أن توضع عليها صفة التنفيذ بمراعاة الشروط والاجراءات التي تقتضيها قوانين تلك البلدة فيما يتعلق بتنفيذ أحكام غيرها من البلاد فيها .

﴿ المادة ٤٢٥ ﴾

الأحكام الصادرة بالزام غير المتخاصمين بفعل أمر أو أداء شيء لا يجب تنفيذها في حق ذلك الغير ولو بعد مضي مواعيد المعارضة والاستئناف الا بباراز ورقة اعلان الحكم أو شهادة المحضر الدالة على حصوله مع شهادة كاتب المحكمة بعدم حصول معارضة ولا استئناف .

﴿ المادة ٤٢٦ ﴾

يجعل في قلم كتاب المحكمة دفتر يقيّد فيه الكاتب المعارضات والاستئناف .

رأت اللجنة أن يؤخذ الفصل الآتي بعد الفصل الأول من الباب التاسع .

الفصل الثاني

من الباب العاشر في الاجراءات التحفظية

﴿ المادة ٦٨٦ ﴾

يجوز للملاك البيوت والاطيان وملحقاتها ومستأجرها الاصليين الذين لهم فيها حق في الحال أن يحجزوا المفروشات والنقولات الموجودة بالمحال المستأجرة والاعمار والمحصولات حجزاً تحفظياً للتأمين على أداء الاجر

التعديل

﴿ المادة ٣٣٤ ﴾

إذا انقضت الستة أشهر المذكورة بدون شروع في التنفيذ أو وقف التنفيذ مدة ستة أشهر بدون حصول مراقبة فتكون الاعلانات الى نفس الخصم أو الى محله الاصلى بحسب المقرر لتلك .

﴿ المادة ٣٣٥ ﴾

الاحكام الصادرة في البلاد الاجنبية من محاكم أجنبية تكون نافذة بالديار المصرية بمجرد صدور أمر من رئيس محكمة مصرية عليها بشرط أن أحكام البلاد المصرية تكون نافذة أيضا في تلك البلاد .

﴿ المادة ٣٣٦ ﴾

الاحكام الصادرة بالزام غير المتخاصمين بفعل أمر أو أداء شيء لا يجب تنفيذها في حق ذلك الغير ولو بعد مضي مواعيد المعارضة والاستئناف الا بباراز ورقة اعلان الحكم أو شهادة المحضر الدالة على حصوله مع شهادة كاتب المحكمة بعدم حصول معارضة ولا استئناف .

﴿ المادة ٣٣٧ ﴾

حسب المادة ٤٢٦ من الأصل .

الفصل الثاني

في الاجراءات التحفظية

﴿ المادة ٣٣٨ ﴾

يجوز للملاك البيوت والاطيان وملحقاتها ومستأجرها الاصليين الذين لهم فيها حق في الحال أن يحجزوا المفروشات ونحوها والنقولات الموجودة بالمحلات المستأجرة والاعمار والمحصولات حجزاً تحفظياً للتأمين على أداء الاجرة المستحقة

الاصـل	التعديـل
المستحقة لهم ولو لم يكن بأيديهم سندات واجبة التنفيذ .	لهم ولو لم يكن بأيديهم سندات واجبة التنفيذ .
﴿ المادة ٦٨٧ ﴾	﴿ المادة ٣٣٩ ﴾
ومن أجل ذلك يقدمون عريضة لقاضي المواد الجزئية اذا كان الحكم في الدين المطلوب من أجله الحجز من خصائصه .	حسب الأصل
فان لم يكن من خصائصه الحكم في الدين المذكور تقدم العريضة لقاضي الامور الوقتية وعلى القاضي أن يأمر على حسب الاحوال بالحجز حالاً أو بعد أربع وعشرين ساعة من التنبيه على المدين بالدفع وانذاره بالحجز .	﴿ المادة ٣٤٠ ﴾
﴿ المادة ٦٨٨ ﴾	على أصلها
يجوز أيضاً للمالك أن يحجز بالواجهة عينها النقولات والاثمار والمحصولات المملوكة للمستأجر من المستأجر الاصلى للبيوت أو الاطيان وانما للمستأجر الثاني المذكور أن يستحصل على رفع الحجز باثبات توفيقه الاجرة المستحقة للمستأجر الاصلى اذا كان مأذوناً بالتأجير لغيره .	﴿ المادة ٣٤١ ﴾
﴿ المادة ٦٨٩ ﴾	في الحالة المبينة في المادة السابقة اعلان الحجز يقع موقع الحجز بشرط اتباع الاوجه المقررة للحجز
في الحالة المبينة في المادة السابقة اعلان الحجز التحفظي يقع موقع الحجز بشرط اتباع الاوجه المقررة للتخيز .	﴿ المادة ٣٤١ ﴾
﴿ المادة ٦٩٠ ﴾	حسب الاصل
يجوز لكل من المالك والمستأجر الاصلى أن يضع الحجز التحفظي على النقولات والاثمار التي صار ثقلها من الحملات المؤجرة بدون رضاه بشرط أن يضع الحجز في ظرف ثلاثين يوماً من ثقلها .	﴿ المادة ٣٤٣ ﴾
﴿ المادة ٦٩١ ﴾	حسب الاصل .
الحجز التحفظي الموضوع تأميناً لأداء الأجرة المستحقة يكون أيضاً تأميناً لوفاء الأجرة التي تستحق الى يوم البيع ولو دفعت الأجرة المستحقة وقت الحجز بعد استحقاق الأجرة اللاحقة .	﴿ المادة ٣٤٤ ﴾
﴿ المادة ٦٩٢ ﴾	حسب الاصل
يجوز لكل دائن أن يضع الحجز التحفظي بأمر من القاضي على أمتعة مدينه الذي لم يكن له محل مستقر بالديار المصرية .	﴿ المادة ٣٤٥ ﴾
﴿ المادة ٦٩٣ ﴾	حذف منها لفظة (التاجر) الواردة بعد لفظة (مدينه) والباقي على أصله .
وكذلك يجوز لكل حامل كميالة أو سند تحت الأذن عمل عنه البروتيسـتو لعدم الدفع في الأجل أن يضع الحجز التحفظي على منقولات وبضائع مدينه التاجر ولو كان له محل بالديار المصرية سواء كان المدين المذكور	

الاصـل	التعـديل
ساحباً للكيبـيـالـه أو قابلاً لها أو محيلاً بها بشرط سبق اعلان البروتستول للمحجوز عليه أو اخباره به .	
﴿ المادة ٦٩٤ ﴾	﴿ المادة ٣٤٦ ﴾
في الاحوال السالف ذكرها لا يكون الحجز التحفظي صحيحاً الا اذا أعقبه في ظرف ثمانية أيام غير مواعيد المسافة طلب الحكم بصحته .	حسب الاصل
﴿ المادة ٦٩٥ ﴾	﴿ المادة ٣٤٧ ﴾
صدور الحكم بصحة الحجز التحفظي يجعله حجراً منفذاً ويحصل البيع بحسب الأصول المقررة في باب حجز المنقولات ويبيعها .	صدور الحكم بثبوت الدعوى يجعل الحجز التحفظي حجراً منفذاً ويحصل البيع بحسب الأصول المقررة في باب حجز المنقولات ويبيعها .
﴿ المادة ٦٩٦ ﴾	﴿ المادة ٣٤٨ ﴾
يجوز للمالك المنقولات أن يحجزها بأمر من القاضي عند من توجد تحت يده أيا كان .	حسب الاصل
﴿ المادة ٦٩٧ ﴾	﴿ المادة ٣٤٩ ﴾
تعين في اعرضة المنقولات المراد حجزها .	حسب الاصل
﴿ المادة ٦٩٨ ﴾	﴿ المادة ٣٥٠ ﴾
الدعوى باستحقاق المنقولات يجب تقديمها في ظرف ثمانية أيام غير مواعيد المسافة أمام المحكمة التابع لها محل واضع اليد على المنقولات والا كانت الدعوى لاغية .	حسب الاصل
الفصل الثاني من الباب التاسع	الفصل الثالث
في التنفيذ بطريق الحجز على ما للمدين لدى غيره من المنقولات وفي الحجز على ذلك محظاً .	حسب الاصل
﴿ المادة ٤٢٧ ﴾	﴿ المادة ٣٥١ ﴾
يجوز لكل دائن بيده سند رسمي أو غير رسمي يثبت له ديناً خالياً عن النزاع أن يطالب وضع الحجز على ما يكون لمدينه لدى الغير من النقود أو الأوراق القيمة المستحقة الاداء في الحال أو في المآل أو غير ذلك من المنقولات المتعلقة بالمدين ومنعه من تسليمه شيئاً منها بشرط أن يبين القدر الذي يريد وضع الحجز من أجله .	يجوز لكل دائن بيده سند رسمي يدين استحقاق أن يطلب وضع الحجز على ما يكون لمدينه لدى الغير من النقود والأوراق ذات القيمة المستحقة الاداء في الحال أو في المآل أو غير ذلك من المنقولات المتعلقة بالمدين ومنعه من تسليمه شيئاً منها بشرط أن يبين القدر الذي يريد وضع الحجز من أجله . وكذلك يجوز لمن بيده سند غير رسمي خالٍ من النزاع أن يطلب وضع الحجز بالكيفية المذكورة .

الاصل

﴿ المادة ٤٢٨ ﴾

لا يجوز لطالب الحجز أن يضم لدينه من الملحقات الاحتمالية أزيد من فوائد سنة مستقبلية ولا أكثر من عشر مبلغ الدين في مقابلة ما يلزم من المصاريف انما لا يجوز في أى حال من الاحوال أن يتجاوز ذلك العشر ثلاثة آلاف قرش ديواني .

﴿ المادة ٤٢٩ ﴾

إذا لم يكن بيد الدائن سند أصلاً أو كان الدين المذكور بالسند غير خال عن النزاع جاز له أن يطلب وضع الحجز بعريضة يقدمها الى قاضي اللواد الجزئية إذا كان الدين لا يزيد على عشرة آلاف غرش وان زاد على ذلك تقدم تلك العريضة الى القاضي المعين للأموال الوقفية بالمحكمة الكائن بدائرتها محل الدين .

﴿ المادة ٤٣٠ ﴾

على القاضي أن يقدر الدين مؤقتاً في الأمر الذي يصدره بوضع الحجز .

﴿ المادة ٤٣١ ﴾

على القاضي أن يصدر أمره بالإجابة في كل الأحوال فإذا حصل نزاع رفع اليه وفي هذه الحالة يجوز له بعد سماع أقوال الخصام بمواجهة بعضهم بعضاً أن يحجو ويثبت في تقريره السابق ويؤيد الحجز أو يرجع فيه على حسب ما يظهر له من صحة الطلب وعدمها .

﴿ المادة ٤٣٢ ﴾

يجرى وضع الحجز بورقة تعلن على يد محضر على حسب الأصول المعتادة وتشتمل تلك الورقة على صورة السند أو الأمر الصادر بوضع الحجز وعلى المحل الذي يعينه طالب الحجز في البلدة الساكن فيها المحجوز لدين ان لم يكن طالب الحجز ساكناً فيها فإذا لم تستوف الورقة جميعاً ذلك كان الحجز لاغياً .

﴿ المادة ٤٣٣ ﴾

إذا كانت الحجز واقعة على ما نحت أيدي محصلي الأموال الميرية أو المديرين لها أو الائماء عليها يجب أن يكون الاعلان به الى أشخاصهم وعليهم أن يضعوا اعلاماتهم على النسخ الأصلية من أوراق الحجز فان امتنعوا عن ذلك يكون التأشير على الأصل من وكيل الحضرة الخديوية بالمحكمة .

﴿ المادة ٤٣٤ ﴾

إذا كان الدين والمحجوز مال الدين عنده مقيمين في جهة واحدة جاز

التعديل

﴿ المادة ٣٥٢ ﴾

لا يجوز لطالب الحجز أن يضم لدينه أكثر من عشر مبلغ الدين في مقابلة ما يلزم من المصاريف .

﴿ المادة ٣٥٣ ﴾

لا يجوز توقيع الحجز من أجل دين بغير سند أو بسند غير خال عن النزاع الا اذا قدم الطالب عريضة الى رئيس محكمة المصالحات أو قاضي الأمور الوقفية بالمحاكم الكلية الكائن بدائرتها محل الدين وترا أى ضرورة لزوم توقيع الحجز التحفظي فيؤمر بذلك .

حذفت

حذفت

﴿ المادة ٣٥٤ ﴾

يجرى وضع الحجز بورقة تعلن على يد محضر وتشتمل تلك الورقة على صورة السند أو الأمر الصادر بتوقيع الحجز وعلى المحل الذي يعينه طالب الحجز في البلدة الساكن فيها المحجوز لديه ان لم يكن طالب الحجز ساكناً فيها فإذا لم تستوف الورقة جميع ذلك كان الحجز لاغياً .

حذفت

﴿ المادة ٣٥٥ ﴾

إذا كان الدين والمحجوز مال الدين عنده مقيمين في جهة واحدة جاز

الاصل

اعلان الحجز للمدين بعين الورقة التي أعلن بها المحجوز مال المدين عنده واذا كان السند المستند اليه في وضع الحجز غير واجب التنفيذ ينبغي أن تكون ورقة الاعلان للمدين مشتملة على تكليفه بالحضور في المواعيد المعتادة أمام قاضي المواد الجزئية المختص بالحكم في ذلك أو أمام المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها محل المدين على حسب الأحوال لأجل سماع الحكم بصفة الحجز لتوفر الشروط اللازمة فيه .

﴿ المادة ٤٣٥ ﴾

اذا لم تصدر ورقة واحدة باعلان الحجز لكل من المدين والمحجوز مال المدين عنده واجب اعلان المدين بورقة الحجز في ميعاد ثمانية أيام واذا كان السند الذي استند اليه طالب الحجز غير واجب التنفيذ يلزم أن تشتمل ورقة الاعلان به على تكليف المدين بالحضور لاثبات صحة الحجز كما تقرر في المادة السابقة .

﴿ المادة ٤٣٦ ﴾

اذا لم يحصل اعلان الحجز للمدين في ميعاد الثمانية أيام في حالة وجوب ذلك الاعلان كان الحجز المذكور لاغياً من نفسه .

﴿ المادة ٤٣٧ ﴾

يجوز للمدين المحجوز على ماله لدى الغير أن يطلب رفع الحجز من المحكمة التابع هو لها ويعلن ذلك الطلب رسمياً الى المحجوز لديه .

﴿ المادة ٤٣٨ ﴾

لا يوقف الحجز جريان الفوائد التي تستحق على المحجوز لديه ولا يمنع المدين المحجوز ماله عن مطالبة المحجوز لديه بالدفع ويكون الدفع بايداع الدين بصندوق المحكمة التابع لها المدين ولا ينفك قيد الحجز عنه .

﴿ المادة ٤٣٩ ﴾

يجوز للمحجوز لديه في كل الأحوال أن يودع القدر المحجوز عليه بصندوق المحكمة ولو ادعى المدين بطلان الحجز مالم يرتفع الحجز بالتراضي أو تحكم المحكمة برفعه .

﴿ المادة ٤٤٠ ﴾

يجوز أيضاً للمحجوز لديه بعد ايداعه بصندوق المحكمة التقدير المحجوز

التعديل

اعلان الحجز للمدين بعين الورقة التي أعلن بها المحجوز مال المدين عنده واذا كان السند المستند اليه في وضع الحجز غير واجب التنفيذ يجب على طالب الحجز في مسافة ثمانية أيام من تاريخ الحجز أن يطلب مدينه للحضور بالمحكمة المختصة بالحكم في الدعوى ويحدد لحضوره أقرب جلسة لأجل اثبات الدين أو صحة الخبر .

حذفت

﴿ المادة ٣٥٦ ﴾

اذا لم يحصل اعلان الحجز للمدين في ميعاد الثمانية أيام كان الحجز لاغياً من نفسه وفي حالة وجوب الاعلان واقامة الدعوى بتثبيت الحجز يجب أن يكون الاعلان والتكليف بالحضور في مسافة الثمانية أيام المذكورة والا كان الحجز لاغياً .

﴿ المادة ٣٥٧ ﴾

يجوز للمدين المحجوز على ماله لدى الغير أن يطلب رفع الحجز من المحكمة التابع هو لها ويعلن ذلك الطلب رسمياً الى المحجوز لديه ويكون ذلك بالكيفية المقررة في رفع الدعوى .

﴿ المادة ٣٥٨ ﴾

للمدين المحجوز ماله لدى الغير الحق في أن يطلب ايداع ماله المستحق المحجوز لدى الغير بصندوق المحكمة التابع لها المدين ولا ينفك قيد الحجز عن ذلك المبلغ الى أن يصدر الحكم في الدعوى .

﴿ المادة ٣٥٩ ﴾

يجوز للمحجوز لديه في كل الأحوال ان يودع القدر المحجوز عليه بصندوق المحكمة ولو ادعى المدين بطلان الحجز مالم يرتفع الحجز بالتراضي أو تحكم المحكمة برفعه .

﴿ المادة ٣٦٠ ﴾

يجوز أيضاً للمحجوز لديه بعد ايداعه بصندوق المحكمة التقدير المحجوز

الاصل

عليه لتأدية دين طالب الحجز خاصة بعد ثبوته أن يسلم الباقي في ذمته للمدين وفي هذه الحالة اذا حلت حيز آخر فلا يكون مؤثراً على المبلغ المودع .

﴿ المادة ٤٤١ ﴾

اذا كان الحجز واقعا بناء على سند واجب التنفيذ أو حكم صحة الحجز في الأحوال الاخر ولم يدع المحجوز لديه بصندوق المحكمة القدر الواقع عليه الحجز حسبما هو مقرر بالمواد السابقة جاز تكليفه بالحضور الى قلم كتاب المحكمة التابع لها لبيان الدين الذي في ذمته وأسبابه وما وقع عليه من الحجزات السابقة ويبرز ماله من الأوراق الأصلية المؤيدة لصحة مقاله أو صورها مصدقا عليها .

﴿ المادة ٤٤٢ ﴾

اذا لم تحصل منازعة في صحة ما أقر به المحجوز لديه ولم يطلب رفع الحجز ولم يقع حيز آخر يدفع الى الدائن المحجوز له من القدر المقرر به ما يفي بدينه ان كان المقر به زائدا عنه أو يخصم له من أصل دينه أن كان دونه .

﴿ المادة ٤٤٣ ﴾

اذا وقع حيز آخر على مال المدين يودع المبلغ المقر به في صندوق المحكمة التابع لها المدين المحجوز على ماله .

﴿ المادة ٤٤٤ ﴾

للمحجوز لديه أن يحجز في جميع الاحوال بما في ذمته للمدين قدر المصاريف التي صرفها بعد تقديرها بمعرفة القاضي .

﴿ المادة ٤٤٥ ﴾

اذا حصل تنازع فيما أقر به المحجوز لديه يرفع أمره للمحكمة المختصة بالحكم في ذلك التابع لها محله .

﴿ المادة ٤٤٦ ﴾

اذا ثبت أن المحجوز لديه لم يبين مقدار الدين الذي في ذمته غشاً منه وتدليسا أو أنه أقر بمبلغ أقل مما في ذمته أو أخفى شيئا من السندات المثبتة لصحة قوله جاز الحكم عليه بدفع القدر الذي وقع الحجز عليه فاذا لم يكن في ذمة المحجوز لديه شيء للمدين المحجوز على ماله أو لم يحصل نزاع فيما أقر به فلا يكون للحجز تأثير على المبالغ التي تستحق عليه بعد مضي ٦ اشهر من يوم تقريره .

التعديل

عليه لتأدية دين طالب الحجز . خاصة بعد ثبوته أن يسلم الباقي في ذمته للمدين .

﴿ المادة ٣٦١ ﴾

اذا كان الحجز واقعا بناء على سند واجب التنفيذ أو حكم بثبوت الدين وبصحة الحجز في الأحوال الاخر ولم يودع المحجوز لديه بصندوق المحكمة القدر الواقع عليه الحجز حسبما هو مقرر في المواد السابقة جاز تكليفه بالحضور الى قلم كتاب المحكمة التابع لها لبيان الدين الذي في ذمته وأسبابه وما وقع عليه من الحجزات السابقة ويبرز ماله من الأوراق الأصلية المؤيدة لصحة مقاله أو صورها مصدقا عليها .

﴿ المادة ٣٦٢ ﴾

اذا لم تحصل منازعة في صحة ما أقر به المحجوز لديه ولم يطلب رفع الحجز أو لم يقع حيز آخر يدفع الى الدائن المحجوز له من القدر المقرر به المحجوز لديه ما يفي بدينه أن كان المقر به زائدا عنه أو يخصم له من أصل دينه ان كان دونه .

﴿ المادة ٣٦٣ ﴾

اذا تعددت الحجزات على مال المدين جاز للمحجوز لديه أن يودع المبلغ المقر به في صندوق المحكمة التابع لها محله أو التابع لها محل المدين المحجوز على ماله ويجب على كاتب المحكمة التي يودع بها ذلك أن يشعر المحكمة الأخرى اذا كانت الدعوى منظورة بها .

﴿ المادة ٣٦٤ ﴾

على أصلها باستبدال كلمة (القاضي) ب (المحكمة) .

﴿ المادة ٣٦٥ ﴾

اذا حصل تنازع من الطالب أو من مدينه فيما أقر به المحجوز لديه يرفع أمره للمحكمة المختصة بالحكم التابع لها محله .

﴿ المادة ٣٦٦ ﴾

اذا ثبت أن المحجوز لديه أنكر الدين الذي في ذمته أو أقر بمبلغ أقل مما في ذمته أو أخفى شيئا من السندات المثبتة لصحة قوله وتحقق أن حصول ذلك منه كان بقصد الغش والتدليس فمع ملازميته بدفع ما يثبت طرفه يحكم عليه أما بالتضمينات اللازمة أو بملزوميته بقدر الدين الواقع الحجز من أجله .

الاصل	التعديل
(المادة ٤٤٧)	(المادة ٣٦٧)
<p>إذا أقر المحجوز لديه بما في ذمته للمدين المحجوز على ماله فلا يجوز لمن يظهر من الدائنين الطالبين للحجز الزامه بأعادة الاقرار انما يجوز لهم أن يمارسوا في صحة ما أقرببه ما لم يصدر حكم في شأن ذلك الاقرار .</p>	على أصلها
(المادة ٤٤٨)	(المادة ٣٦٨)
<p>يصح للدائن أن يحجز تحت يده ما يكون في ذمته لمدينه انما يجوز الزامه بان يودع في صندوق المحكمة قدر ما في ذمته من الدين الثابت بلا نزاع.</p>	على أصلها
(المادة ٤٤٩)	(المادة ٣٦٩)
<p>إذا تعدد الدائنون الطالبون للحجز وكان المبلغ المحجوز عليه غير كاف لوفاء ديونهم بتمامها يقسم بينهم على حسب المقرر في باب القسمة بين الغرماء .</p>	على أصلها
(المادة ٤٥٠)	(المادة ٣٧٠)
<p>إذا وضع الحجز على مال المدين عند الغير ثم أحال للمدين أجنبيا بالزائد له عند المحجوز لديه أو بعضه وأعلنت الحوالة اعلانا صحيحا ثم ظهر بعد ذلك مدائنون آخرون ووضعوا الحجز فلهؤلاء يتحاصون مع الحاجزين السابقين ومع المحتال بشرط أن ينقص من حصة كل من الحاجزين المتأخرين قدر ما يفي بتمام مبلغ الحوالة كل منهم بحسب ما يخصه بالنسبة لدينه .</p>	<p>إذا وضع الحجز على مال المدين عند الغير ثم أحال المدين أجنبيا بالزائد له عند المحجوز لديه أو بعضه وأعلنت الحوالة اعلانا صحيحا ثم ظهر بعد ذلك مدائنون آخرون ووضعوا الحجز فالجميع يتحاصون مع الحاجز السابق ومع المحتال .</p>
(المادة ٤٥١)	(المادة ٣٧١)
<p>لا يجوز وضع الحجز على أجر الخدمة وشهرياتهم ولا على ماهيات المستخدمين ومرتبات أرباب الوظائف وأرباب المعاشات الا بقدر الخمس اذا كانت الماهية في كل شهر ثمانمائة قرش ديواني فأقل ويقدر الربع مما زاد على الثمانمائة قرش الى أن تبلغ الزيادة الف قرش ويقدر الثلث فيما زاد على المبلنين المذكورين .</p>	<p>لا يجوز وضع الحجز على أجر الخدمة وشهرياتهم ولا على ماهيات المستخدمين ومرتبات أرباب الوظائف وأرباب المعاشات الا بقدر الخمس.</p>
(المادة ٤٥٢)	(المادة ٣٧٢)
<p>يصرف ما زاد على القدر الجائر حجزه الى مستحقه بلا توقف على أمر بذلك .</p>	على أصلها
(المادة ٤٥٣)	(المادة ٣٧٣)
<p>لا يجوز وضع الحجز على النفقات المقررة والرتبة مؤقتا ولا على المصاريف المحكوم بها قضاء ولا على المبالغ الموهوبة أو الوصى بها للنفقة أو المشترط فيها عدم جواز الحجز عليها ولا على غير ذلك من الاشياء التي ينص القانون بعدم حجزها .</p>	<p>لا يجوز وضع الحجز على النفقات المقررة شرعا والمؤونات والمصاريف الوقفية ولا على المصاريف المحكوم بها قضاء ولا على المبالغ الموهوبة أو الوصى بها للنفقة أو المشترط فيها عدم جواز الحجز عليها ولا على غير ذلك من الاشياء التي ينص القانون بعدم حجزها .</p>

التعديل	الاصل
(المادة ٣٧٤)	(المادة ٤٥٤)
المبالغ المقررة للنفقة يجوز الحجز عليها لوفاء دين النفقة وذلك بقدر الخمس منها .	المبالغ المقررة للنفقة يجوز الحجز عليها لوفاء دين النفقة .
(المادة ٣٧٥)	(المادة ٤٥٥)
المبالغ الموهوبة أو الموصى بها مع اشتراط عدم جواز الحجز عليها لا يجوز حجزها للمدائنين المتأخر دينهم عن الهبة أو الوصية .	المبالغ الموهوبة أو الموصى بها مع اشتراط عدم جواز الحجز عليها يجوز حجزها للمدائنين المتأخر دينهم عن الهبة أو الوصية .
(المادة ٣٧٦)	(المادة ٥٦)
لا يجوز الحجز على الايرادات للتؤيدة الا بقدر الخمس من الربيع .	اذا كان الحجز واقعا على ايراد مؤبد جاز بيع الاستحقاق في ذلك الايراد مع مراعاة الرسوم المقررة في فصل التنفيذ بحجز المفروشات والاعيان المنقولة وبيعها .
	ثم إن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٦ م ٥ غرة ٥ امضاء (حسين يسرى) (ختم) على شريف

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم السبت ٣ شعبان سنة ١٣٠٥ (١٤ أبريل سنة ١٨٨٨)

الباقي من مشروع تعديل قانون المرافعات من ابتداء الفصل الثالث في التنفيذ بحجز المفروشات والاعيان المنقولة وبيعها فليتلى من ابتداء هذا الفصل تلى من ابتداء الفصل المذكور أصلاً ومعدلاً لغاية المادة ٥٢٧ من الأصل والمادة ٤٤٠ من التعديل وتقرر بالاتفاق استحسان ما وضعت اللجنة وهذه صورة ما تلى :

فتحت الجلسة الساعة ٣ و ٤٥ دقيقة تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس وبحضور ٢٠ من حضرات الأعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية فتصدق عليه .

سعادة الرئيس — حيث ان المذاكرة في هذه الجلسة ستكون على الجزء

بحسب تعديل اللجنة

الفصل الثالث

في التنفيذ بحجز المفروشات والاعيان المنقولة وبيعها

﴿ المادة ٣٧٧ ﴾

على أصلها .

﴿ المادة ٣٧٨ ﴾

على أصلها .

﴿ المادة ٣٧٩ ﴾

لا يجرى المحضر الحجز بجهة من جهات الأقاليم غير البنادر الا بحضور أحد مشايخ البلد وشاهدين بشرط أن تكون متوفرة في الجميع شرائط الشهادة المنصوص عنها بالمادة (١٥٩) ويضع كل منهم ختمه أو امضاء على أصل المحضر وعلى صورته ويكون اجراء ذلك الحجز بغير حضور طالب الحجز .

بحسب الأصل

الفصل الثالث

في التنفيذ بحجز المفروشات والاعيان المنقولة وبيعها

﴿ المادة ٤٥٧ ﴾

لا يجوز حجز المفروشات والاعيان المنقولة الا بعد أربع وعشرين ساعة من التنبيه على المدين بالوفاء وانذاره بالحجز على يد محضر .

﴿ المادة ٤٥٨ ﴾

لا يجوز للمحضر اجراء الحجز الا اذا كان يده اذن خاص بذلك من طالب الحجز ويجب أن يكون مأذوناً أيضاً بقبض الدين الا اذا كان الدين مستحق الوفاء في جهة غير الجهة الواقع فيها الحجز .

﴿ المادة ٤٥٩ ﴾

يجرى المحضر الحجز بحضور شاهدين بالعين لا يكونان من أقرب الأخصام ولا من أصهارهم الى الدرجة السادسة بدخول الغاية في الغيا ويمضي كل من الشاهدين أو يتختم على أصل المحضر وعلى صورته بغير حضور طالب الحجز وان لم يحصل ذلك كله كان الحجز لاغياً .

بموجب الأصل

أما اذا كان شيخ البلدة حاضراً في وقت اجراء الحجز وجب عليه أن يحضى أو يحتم على المحضر ولا يلزم في هذه الحالة حضور الشاهدين .

﴿ المادة ٤٦٠ ﴾

يجوز أن يكون الشاهدان من رجال الضبطية

﴿ المادة ٤٦١ ﴾

يلزم أن يكون محضر الحجز مشتملاً على البيانات المعتاد ذكرها في جميع أوراق المحضرين وأن يكون محتوي زيادة على ذلك على تنبيه جديد للمدين بدفع الدين وانذاره بالحجز اذا كان حصوله في نفس محله أو بحضوره وعلى بيان المحل الذي عينه الدائن بالجهة الواقع فيها الحجز وبين أيضاً مفردات الأشياء المحجوزة وان لم يحصل ذلك كله كان الحجز لاغياً وبين بالمحضر أصناف ما حجز من النقود وتودع بصندوق المحكمة وعلى المحضر أيضاً أن يبين في المحضر اليوم الذي يكون فيه بيع الأشياء المحجوزة

﴿ المادة ٤٦٢ ﴾

توزن البضايح أو تكال أو تقاس على حسب أنواعها أما مصوغات الذهب والفضة وسبايكهما فتوزن وتبين أوصافها ويصير تهويم المصوغات والمجوهرات بمعرفة أهل خبرة بينهم قاضي المواد الجزئية ويحلف يمينا أمام القاضي المذكور ويقوم أيضاً جميع الأشياء الأخر بناء على طلب الحاجز أو المحجوز عليه اذا تراءى للقاضي لزوم ذلك ثم يلحق بمحضر الحجز تقرير أهل الخبرة المعين لهذا الغرض بمعرفة القاضي المذكور .

﴿ المادة ٤٦٣ ﴾

يرتب المحضر حارساً على الأشياء المحجوزة اذا لم يأت طالب الحجز بحارس مقتدر ينصبه المحضر .

﴿ المادة ٤٦٤ ﴾

يجب أن يكون الحارس متصفاً بالصفات للشرطة في الشهود .

بموجب تعديل اللجنة

﴿ المادة ٣٨٠ ﴾

على أصلها

﴿ المادة ٣٨١ ﴾

يلزم أن يكون محضر الحجز مشتملاً على البيانات المعتاد ذكرها في جميع أوراق المحضرين وأن يكون محتوي زيادة على ذلك على تنبيه جديد للمدين بدفع الدين وانذاره بالحجز اذا كان حصوله في نفس محله أو بحضوره وعلى بيان المحل الذي عينه لنفسه بالجهة الواقع فيها الحجز وبين أيضاً مفردات الأشياء المحجوزة وبين المحضر أصناف ما حجز من النقود والمجوهرات والمصوغات وتودع بصندوق المحكمة وعلى المحضر أيضاً أن يبين في المحضر اليوم الذي يكون فيه بيع الأشياء المحجوزة .

﴿ المادة ٣٨٢ مستجدة ﴾

اذا أهمل المحضر في الاجراءات الواجبة عليه النصصوص عنها بالمادتين (٣٧٩ و ٣٨١) يكون الحجز لاغياً ويلزم حينئذ ذلك المحضر بالمصاريف .

﴿ المادة ٣٨٣ ﴾

توزن البضايح أو تكال أو تقاس على حسب أنواعها أما المجوهرات ومصوغات الذهب والفضة وسبايكهما فتوزن وتبين أوصافها ويحتم عليها من المحضر ومن الشيخ والشاهدين والمحجوز عليه وعند وصولها الى المحكمة تفتح عن يد رئيسها بعد مضاهاة أختام الصرة على الاختتام المبسوطة بالمحضر بحضور المحجوز عليه وأهل خبرة واحد يستدعيه رئيس المحكمة لتقديم هذه المصوغات والمجوهرات بمعرفة بعد حلف اليمين أما ما عدا ذلك من الأشياء فلا تقوم الا بناء على طلب الحاجز أو المحجوز عليه اذا تراءى لرئيس المحكمة لزوم ذلك ثم يلحق بمحضر الحجز تقرير أهل الخبرة المعين لهذا الغرض .

﴿ المادة ٣٨٤ ﴾

على أصلها وزيد عليها الفقرة الآتية :

واذا كان الحجز واقفاً على منقولات المنزل المعد لاقامة المحجوز عليه فيكون هو ذات الحارس على تلك الأشياء .

حذفت

بحسب الأصل

﴿ المادة ٤٦٥ ﴾

تعطى للحارس صورة من المحضر ويضع امضاءه أو ختمه على الأصل والصورة وإن لم يفعل ذلك تذكر الأسباب المانعة له .

﴿ المادة ٤٦٦ ﴾

يعمل المحضر بدون نقل الأشياء المحجوزة من محلها ويرتب المحضر من يقوم بمحافظته وملاحظة المحلات التي بها الأشياء الواقع عليها الحجز لحين آتام المحضر وإن لم يتم في يوم واحد جاز استمراره في الأيام التالية بشرط متابعتها .

﴿ المادة ٤٦٧ ﴾

إذا حصل الحجز في محل المدين أو كان حاضراً في وقت تمام المحضر فتسلم له في الحال صورة منه على حسب الأصول المقررة فيما يتعلق بأوراق المحضرين وامضاء المدين على محضر الحجز لا يستلزم رضاه بالحكم به .

﴿ المادة ٤٦٨ ﴾

إذا حصل الحجز في غير محل المدين وبدون حضوره فيعلن إليه صورة المحضر في مدة أربع وعشرين ساعة من وقت الحجز غير مواعيد المسافة .

﴿ المادة ٤٦٩ ﴾

إذا حصل توقف من المدين في الحجز وطلب رفع الأمر إلى قاضي المواد الجزئية وجب على المحضر أن يوقف اجراء الحجز مع تكليف المدين في المحضر بالحضور ولو بعماد ساعة في منزل القاضي إن دعت الضرورة لذلك

﴿ المادة ٤٧٠ ﴾

إذا كانت أبواب المحلات التي بها أمتعة للمدين مغلقة أو حصل الامتناع عن فتحها أو حصل تطاول أو تعد على المحضر أو مقاومة له فيعمل جميع الوسائل التحفظية منعاً لاختلاس الأشياء الموجودة وله أن يستعين برجال الضبطية والحكومة المحلية .

﴿ المادة ٤٧١ ﴾

لا يجوز للمحضر أن يحجز الفراش اللازم للمدين وأقاربه وأصهاره على عمود النسب للقيمين معه في معيشة واحدة ولا ما عليهم من الثياب والملابس .

بحسب تعديل اللجنة

﴿ المادة ٣٨٥ ﴾

تعطى للحارس صورة من المحضر ويضع امضاءه أو ختمه على الأصل والصورة فإن لم يكن له معرفة بالقراءة والكتابة ولا ختم له فليكن التسليم إليه بمحضرة شاهدين يوقنان شهادتهما على أقراره .

﴿ المادة ٣٨٦ ﴾

على أصلها .

﴿ المادة ٣٨٧ ﴾

على أصلها .

﴿ المادة ٣٨٨ ﴾

﴿ المادة ٣٨٩ ﴾

إذا عارض المدين في جواز الحجز وطلب رفع الأمر إلى رئيس محكمة الجزئيات والمصالحات وجب على المحضر أن يوقف اجراء الحجز مع تكليف المدين بالحضور ولو بعماد ساعة في منزل رئيس المحكمة إن دعت الضرورة لذلك وعلى المحضر عمل التحفظات الوقتية على الأشياء المطلوب الحجز عليها حتى يأمر رئيس المحكمة بما يراه .

﴿ المادة ٣٩٠ ﴾

إذا كانت أبواب المحلات التي بها أمتعة للمدين مغلقة وحصل الامتناع عن فتحها أو كانت مغلقة ولم يوجد بالمحل أحد أو حصل تطاول أو تعد على المحضر أو مقاومة له فيعمل المحضر جميع الوسائل التحفظية منعاً لاختلاس الأشياء الموجودة وله أن يستعين برجال الضبط والربط .

﴿ المادة ٣٩١ ﴾

لا يجوز توقيع الحجز على الفراش اللازم لنوم المدين وأقاربه وعائلته وأصهاره القيمين معه في معيشة واحدة ولا على ثيابهم وملابسهم ولا على مصاغ الزوجات والبنات أو من كان معهن من النساء .

بحسب الأصل

﴿ المادة ٤٧٢ ﴾

لا يجوز حجز الاشياء الآتية الا اذا كان لتأدية ايجار مسكن أو أرض - أو لافاء دين نفقة :

أولا - الكتب الضرورية لحرفة المدين والآلات والعدد اللازمة للصانع لأعمال صناعتهم .

ثانياً - ما يملكه المدين العسكري من ملابس العساكر وأسلحتهم وغير ذلك من تملكات العسكرية .

ثالثاً - الفلأل والدقيق اللازمة لمؤونة المدين وعياله مدة شهر

رابعا - بقرة واحدة أو ثلاثة من العزأ والنجاج بحسب اختيار المدين ان كان الحجز واقعا على مواش في حيازته أو منتفع بها في وقت الحجز.

﴿ المادة ٤٧٣ ﴾

اذا حصل حجز المواشى والمعدات المستعملة في حرث الاراضى وخنفتها أو آلات الورش أو المعامل جاز لقاضى المواد الجزئية أن يعين من يقوم بإدارتها .

﴿ المادة ٤٧٤ ﴾

لا يجوز للحارس أن يستعمل أو ينتفع بالأشياء المودعة تحت حراسته ولا ان يعيرها وان فعل ذلك اُثم بما ترتب عليه من التضمنات .

﴿ المادة ٤٧٥ ﴾

لا يجوز له أن يطلب معافاته واستبداله بغيره الا بعد مضي شهرين من وقت اقامته مالم توجد أسباب موجبة لذلك ويقدم طلبه لقاضى المواد الجزئية مع طلب حضور المدين المحجوز على أمتعه والمداين المحجوز له بعلم خبر

﴿ المادة ٤٧٦ ﴾

تجرد الاشياء المحجوزة في محضر على يد محضر عند اقامة الحارس الثانى بالحراسة .

﴿ المادة ٤٧٧ ﴾

اذا اختلس المدين المحجوز على أمتعه أو غيره شيئا من الامتعة المحجوزة يجازى جزاء السارق .

بحسب تعديل اللجنة

﴿ المادة ٣٩٢ ﴾

لا يجوز حجز الاشياء الآتية الا اذا كانت لافاء دين نفقة مقررة شرعا أولا - الكتب الضرورية التى تلزم المدين ليقوم بها أمر حرفته وكذلك الآلات والعدد الضرورية اللازمة للصانع لأعمال صنعه .

ثانيا - الفلأل والدقيق اللازم لمؤونة المدين وعياله مدة شهر .

﴿ المادة ٣٩٣ ﴾

اذا حصل حجز المواشى والمعدات المستعملة في حرث الاراضى وخنفتها أو آلات لورش أو المعامل يجب على رئيس المحكمة أن يعين من يقوم بإدارة ذلك وفي هذه الحالة يكون مأمور الادارة ملزوما باتخاذ جميع الاحتياطات لحفظ العين واستغلالها .

﴿ المادة ٣٩٤ ﴾

لا يجوز للحارس غير المنصوص عنه بالفقرة الثانية من المادة ٤٦٣ التى صارت ٣٨٤ أن يستعمل أو ينتفع بالأشياء المودعة تحت حراسته لنفسه ولا ان يعيرها وان فعل ذلك اُثم بما ترتب عليه من التضمنات .

﴿ المادة ٣٩٥ بدل المادتين ٤٧٥ و ٤٧٦ ﴾

اذا طلب الحارس المعين معافاته فعلى رئيس المحكمة أن يعين بدله ويجرد الاشياء المحجوزة في محضر على يد محضر بحضور المحجوز على أمتعه والحاجز ويحصل التسليم والتسلم فيما بين السلف والخلف وكذلك يكون الحال فيما اذا وجدت أسباب دعت لاستبدال الحارس بغيره .

﴿ المادة ٣٩٦ ﴾

اذا اختلس المدين المحجوز على أمتعه أو غيره من الحراس شيئا من الامتعة المحجوزة يجازى جزاء السارق .

(بحسب الأصل)

(المادة ٤٧٨)

إذا سبق حصول الحجز ثم ظهر مدائنون آخرون بأيديهم سندات واجبة التنفيذ فلهم أن يطلبوا عدم رفع الحجز عن الامتعة المحجوزة ويعلنوا ذلك للحارس أو للدائن المحجوز له أو المحضر وأن يضعوا الحجز على الأشياء التي ليست مندرجة في محضر الحجز الاول وعلى الحارس أن يبرز المحضر الاول للمحضر وأن يريه الأشياء المحجوزة أولاً ويجعل الحارس المذكور حارساً للأشياء المحجوزة أخيراً أن كانت في نفس المحل المحجوز فيه الامتعة السابقة.

(المادة ٤٧٩)

وفي هذه الاحوال يكون طلب ابقاء الحجز السابق ذكره معتبراً كالحجز على ثمن المبيع تحت يد المحضر ويكتفى باعلان الطلب المذكور الى الدين بدون احتياج لطلب حكم بصحة الحجز

(المادة ٤٨٠)

يجوز للدائنين الذين لم يكن بأيديهم سندات واجبة التنفيذ أن يطلبوا الحجز على ثمن المبيع تحت يد المحضر ولا يلزمهم طلب الحكم بصحة الحجز.

(المادة ٤٨١)

لا يصير الشروع في البيع الا بعد الحجز بثمانية أيام بالاقل ويكون ذلك في المحل الموجودة به الامتعة أو في أقرب الاسواق اليه بطريق المزايدة المحضر وبشرط دفع الثمن فوراً ومحرر محضر البيع بعد تحرير محضر بتحقيق وجود الأشياء المحجوزة يبين فيه ما نقص منها فقط ولا يجوز بيع مصوغات الذهب والفضة بثلث أقل من قيمتها الاصلية حسب تقدير أهل الخبرة بل اذا لم يحصل بيع مثل هذه الأشياء بسبب عدم وجود المزايدين فتحفظ امانة كالتقود لتدفع للحاجز في مقابلة مطلوبه أو لغيره من الدائنين في حالة القسمة بين الغرماء واذا لم يظهر عند بيع المجوهرات أو غيرها من الأشياء المقدرة قيمتها مزادون لشراؤها بالثمن المقومة به يؤخر البيع الى اليوم الثاني ان لم يكن يوم عيد أو موسم وحينئذ يصير بيعها لمن يرضى عليه المزادولو بثلث أقل مما تقومت به والأشياء التي لم تقدر قيمتها يؤخر بيعها أيضاً اذا لم يوجد مزادون غير المدائن الحاجز الا اذا قبل الأشياء المذكورة في نظير مطلوبه بالقيمة التي يقدرها أهل خبره واحد يعينه المحضر المكلف بالبيع ويكفي لاعلان استمرار البيع أو تأخيره إخبار المحضر بذلك علانية وذكره في محضره.

(المادة ٤٨٢)

إذا لم يدفع الراسي عليه المزاد الثمن فوراً يباع المبيع ثانياً على ذمته بالطريقة المتقدمة بأي ثمن كان والمحضر الذي لم يستخلص الثمن من المشتري فوراً أو يهمل في بيع الشيء ثانياً يكون ضامناً للثمن.

بحسب تعديل اللجنة

(المادة ٣٩٧)

على أصلها

(المادة ٣٩٨)

وفي هذه الاحوال يكون الحجز الاول معتبراً كالحجز على ثمن المبيع تحت يد المحضر ويكتفى باعلان الحجز المذكور الى الدين بدون احتياج لطلب حكم بصحة الحجز

(المادة ٣٩٩)

على أصلها

(المادة ٤٠٠)

لا يصير الشروع في البيع الا بعد الحجز بثمانية أيام بالاقل ويكون ذلك في المحل الموجودة فيه الامتعة أو في أقرب الاسواق اليه بطريق المزايدة بمناذاة المحضر وبشرط دفع الثمن فوراً ويتحرر محضر البيع بعد تحرير محضر بتحقيق وجود الأشياء المحجوزة يبين فيه ما نقص منها فقط ولا يجوز بيع المجوهرات ومصوغات الذهب والفضة بثلث أقل من القيمة التي قدرتها بها أهل الخبرة الا اذا سمح صاحبها والموقعون الحجز بالبيع أما اذا لم يقبلوا بيع مثل هذه الأشياء بسبب عدم وجود المزايدين فتحفظ امانة كالتقود ثم يعاد اشهارها بالمزاد ثانياً في السوق الا كتر استعداداً لشراء هذه المجوهرات والمصوغات فان لم تبلغ القيمة الاصلية يؤخر بيعها أيضاً وتستحضر دفعة ثالثة وتباع بحسب مرسومي عليه المزاد والأشياء التي لم تقدر قيمتها وعند اشهارها بالمزاد أول دفعة لم يوجد راغب لشراؤها تؤخر ويعاد اشهارها دفعة ثانية وكذلك يكون الحال فيما اذا لم تبلغ الأشياء حد قيمتها بالمزاد واتفق الحاجز والمدين على اعادة اشهارها بالمزاد مرة أخرى ويكفي لاعادة استمرار البيع أو تأخيره إخبار المحضر بذلك علانية وذكره في محضره

(المادة ٤٠١)

إذا لم يدفع الراسي عليه المزاد الثمن فوراً يباع المبيع ثانياً على ذمته بالطريقة المتقدمة بأي ثمن كان وما نقص على الثمن الاول يلزم به المذكور وما يزيد يكون للمدين والمحضر الذي لم يستخلص الثمن من المشتري فوراً أو يهمل في بيع الشيء ثانياً يكون ضامناً للثمن.

بحسب الاصل

﴿ المادة ٤٨٣ ﴾

يجوز لكل من الدائن المحجوز له والمدين المحجوز على امتعته والمداينين طالبين ابقاء الحجز ان يطلب حصول البيع في أى محل غير المحل السابق ذكره وعلى من يطلب ذلك ان يقدم عريضة لقاضى اللواد الجزئية بطلبه لينظر جواز اجابته من عدمه .

واذا لم يبيع محل التجارة او حق الايجار مع البضائع او الامتعة الموجودة وعلى انفراده يكون البيع في المحل للمد البيوع العمومية بالمحكمة ان طلب ذلك احد المداينين وفي كل الاحوال لا يكون البيع الا بعد الحجز بخمسة عشر وما على الاقل .

﴿ المادة ٤٨٤ ﴾

يعلن البيع باعلانات تعلق على باب المحل الموجود فيه الامتعة المحجوزة وعلى المحل الذى يحصل فيه البيع ان كان غير المحل الموجود به الامتعة المذكورة وعلى باب شيخ البلد وفي اللوحة المعلقة بالمحكمة للاعلانات القضائية والنشر في صحيفة من الصحف الاكثر اشتهارا وتداولاً التي يصير تعيينها في لائحة الاجراءات الداخلية بالمحاكم .

﴿ المادة ٤٨٥ ﴾

يبين في الاعلانات المعلقة والمنشورة محل البيع ويومه وساعته وأنواع الامتعة المقتضى بيعها بدون تفصيل لفرداتها.

﴿ المادة ٤٨٦ ﴾

يكون بين تعليق الاعلانات ونشرها في الصحيفة وبين اجراء البيع يوم واحد غير مواعيد المسافة بالنسبة لمحل البيع

﴿ المادة ٤٨٧ ﴾

يثبت تعليق الاعلانات بالمحكمة بذكره في دفتر مخصوص تحت يد كاتب المحكمة ويثبت نشره في الصحيفة بابرار نسخة منها مخضاة من صاحب المطبعة ومصدقة على امضائه من كاتب المحكمة .

﴿ المادة ٤٨٨ ﴾

يثبت تعليق الاعلانات الاخرى بورقة من المحضر غير معلنة وترفق بها نسخة من الاعلان .

بحسب تعديل اللجنة

﴿ المادة ٤٠٢ ﴾

يجوز لكل من الدائن المحجوز له والمدين المحجوز على امتعته والمداينين طالبين ابقاء الحجز ان يطلب حصول البيع في أى محل غير المحلات السابق ذكرها اذا كان المنظور في ذلك رواج البيع . وعلى من يطلب ذلك ان يقدم عريضة لرئيس المحكمة لينظر في جواز اجابته من عدمه .

واذا لم يبيع البضائع أو الامتعة الموجودة بمحل التجارة وحق ايجار المحل فيباع كل من ذلك على انفراده الا اذا وجد راغب لشراء البضاعة جميعها مع حق الايجار بثمن رضى به المدين والحاجزون وفي كل الاحوال لا يكون البيع الا بعد الحجز بخمسة عشر يوما في نفس الجهة الموجود بها المحل .

﴿ المادة ٤٠٣ ﴾

يعلن عن بيع الاشياء باعلانات تعلق على باب المحل الموجود فيه وفي الجهة التي سيحصل فيها البيع ان كان غير المحل الموجود به الاشياء المذكورة وعلى باب محل شيخ البلد وفي اللوحة المعلقة بالمحكمة للاعلانات القضائية مع المناداة بالمحلات المذكورة قبل البيع بثانية أيام وفي حالة ما اذا اراد المحجوز عليه أو الحاجز النشر باحدى الصحف فيمعرفة يعلن بالصحيفة التي يستحسنها بمصاريف من طرفه وله أيضا أن ينشر اعلانات بمعرفة بالجهات التي يريد بها .

﴿ المادة ٤٠٤ ﴾

يبين في الاعلانات محل البيع ويومه وساعته وأنواع الامتعة المقتضى بيعها بدون تفصيل لفرداتها.

حذفت

حذفت

﴿ المادة ٤٠٥ ﴾

يثبت تعليق الاعلانات وحصول المناداة بورقة من المحضر غير معلنة وترفق بها نسخة من الاعلان ويخضع عليها مئة ومن المنادى ومن اثنين من تجار السوق

(بحسب الأصل)

﴿ المادة ٤٨٩ ﴾

ان لم يحصل البيع في اليوم المعين في محضر الحجز تعلن الورقة المثبتة لتعليق الاعلان للدين المحجوزة أمتعه قبل بيعها بيوم واحد.

﴿ المادة ٤٩٠ ﴾

يجوز لكل من الدائن المحجوز له والدين المحجوز على أمتعه أن يطلب من قاضي المواد الجزئية تعليق الاعلانات اكثر مما ذكر بحسب الاحوال وفي مواعيد مختلفة وأن يطلب تفصيل الاشياء للقتضى بيعها وأن يطلب زيادة شر الاعلانات في الصحف ويثبت حصول ذلك بالإيصالات المأخوذة على الأمور ويلصق الاعلانات والنسخ المأخوذة من الصحف.

﴿ المادة ٤٩١ ﴾

إذا اقتضي الحال لبيع مجوهرات أو مصوغات أو فضيات فتعلق ثلاثة اعلانات به وينشر عنه في الصحف ثلاث مرات في أيام مختلفة بدون احتياج لامن بذلك وأما حجز المراكب والسفن والصنادل والمواوين وبيعها فيكون اجرائها على حسب ما هو مقرر بقانون التجارة البحرية .

﴿ المادة ٤٩٢ ﴾

يذكر في محضر البيع حضور الدين المحجوز على أمتعه أو غيابه .

﴿ المادة ٤٩٣ ﴾

إذا تحصل من البيع مبلغ كاف لتأدية الديون الحاصل بشأنها الحجز والمصاريف يكف عن بيع الباقي وما يحدث بعد ذلك من الحجزات تحتيد المحضر أو غيره ممن يكون في حيازته الثمن لا يسرى الا على ما يزيد منه عن وفاء ما ذكر ان زاد .

﴿ المادة ٤٩٤ ﴾

إذا رفع الحاجز حجزه أو لم يطلب حصول البيع في اليوم المعين في محضر الحجز ولم يستحصل على أمر بتعيين يوم آخر جاز للحاضرين الآخرين الذين بأيديهم سندات واجبة التنفيذ أن يطلبوا اجراء البيع بعد التنبيه على الحاجز الواقع منه التأخير بأربع وعشرين ساعة ومن بعد تعليق الاعلانات كما ذكر قبل.

(المادة ٤٩٥)

إذا ادعى أحد بالحكمة ملكية الامتعة المحجوزة وطلب استردادها يوقف بيع الاشياء المطلوب ردها وتقام الدعوى بذلك على الحاجز الاول والدين المحجوز عليه والمدائنين الحاجزين أخيراً ويحكم فيها على وجه الاستحجال في يوم تقديمها بالجلسة .

(بحسب تعديل اللجنة)

حذفت

حذفت

﴿ المادة ٤٠٦ ﴾

حجز المراكب والسفن والصنادل والمواوين وبيعها يكون اجرائها على حسب ما هو مقرر بقانون التجارة البحرية.

﴿ المادة ٤٠٧ ﴾

على أصلها

﴿ المادة ٤٠٨ ﴾

إذا تحصل من البيع مبلغ كاف لتأدية الديون الحاصل بشأنها الحجز والمصاريف يكف عن بيع الباقي.

﴿ المادة ٤٠٩ ﴾

إذا رفع الحاجز حجزه أو طلب إيقاف البيع في اليوم المعين في محضر الحجز بغير أن يعين يوماً آخر جاز للحاجزين الآخرين الذين بأيديهم سندات واجبة التنفيذ أن يطلبوا اجراء البيع بعد التنبيه على الحاجز الواقع منه التأخير بأربع وعشرين ساعة ويتم ذلك البيع بعد استيفاء الاجراءات القانونية المختصة بالناداة ويعلق الاعلانات كما ذكر قبل

(المادة ٤١٠)

على أصلها

بحسب الاصل

(المادة ٤٩٦)

إذا لم يثبت حق لطالب الاسترداد يحكم عليه بالتضمينات ان كان لها وجه ويحكم عليه في جميع الاحوال بالمصاريف المترتبة على طلب الاسترداد .

(المادة ٤٩٧)

المزروعات التي لم تنحصر يكون حكمها في الحجز والبيع كحكم النقولات

(المادة ٤٩٨)

لا يجوز حجز المزروعات قبل استوائها بأكثر من خمسة وخمسين يوماً وبين في الاعلانات المعلقة والمنشورة في الصحف موقع الاراضي ومساحتها وأنواع المزروعات واسم المدين المحجوز عليه .

الفصل الرابع

في حجز وبيع الايرادات المقررة والسندات والسهم والديون .

(المادة ٤٩٩)

سندات السهم والسندات المعلقة أو التي تنقل بالتحويل يكون حجزها على حسب الاوجه المقررة في حجز الاعيان المنقولة .

(المادة ٥٠٠)

أما الايرادات المقررة وسندات السهم التي باسماء أصحابها والخصص تكون للمدين في مقابلة أو التزام أو نحوها وحقوق الشركاء ذوى الاموال في شركات التوصية وغيرها من الشركات لا يجوز حجزها الا بناء على سند واجب التنفيذ ويكون الحجز على حسب الاصول المقررة في حق حجز ما للمدين عند غيره .

(المادة ٥٠١)

إذا يكلف المحجوز لديه بتبيين ما في ذمته ولم يبينه على حسب ما نص بالمادة ٤٢٤ أو أقرب خلاف الحقيقة أو لم يبرز ما يؤيد صحة قوله جاز أن يحكم عليه بحسب الاحوال إما بالتضمينات اللازمة أو بملزومية بقدر الدين الواقع الحجز من أجله

(المادة ٥٠٢)

الثمرات والفوائد الناتجة عن المحجوز عليه التي حل أو ان استحصاها قبل وقت البيع يجوز الاجراء فيها على حسب المقرر في حجز ما للمدين عند غيره

(المادة ٥٠٣)

يترتب على حجز الايرادات المقررة وسندات السهم ونحوها حجز الارباح والفوائد الناشئة عنها .

بحسب تعديل اللجنة

(المادة ٤١١)

إذا لم يثبت حق لطالب الاسترداد يحكم عليه بما يترتب على ذلك من التعويضات ان كان لها وجه .

(المادة ٤١٢)

على أصلها

(المادة ٤١٣)

على أصلها .

الفصل الرابع وصار خامساً

في بيع وحجز السندات والسهم والديون

(المادة ٤١٤)

على أصلها .

(المادة ٤١٥)

سندات السهم التي باسماء أصحابها والخصص التي تكون للمدين في مقابلة أو التزام وحقوق الشركاء ذوى الاموال في شركات التوصية وغيرها من الشركات لا يجوز حجزها الا بناء على سند واجب التنفيذ ويكون الحجز على حسب الاحوال المقررة في حق حجز ما للمدين عند غيره .

حذفت

(المادة ٤١٦)

على أصلها .

(المادة ٤١٧)

يترتب على حجز سندات السهم ونحوها التي باسماء أربابها حجز الثمرات الناتجة عنها .

بحسب الأصل

(المادة ٥٠٤)

يجوز لقاضي المواد الجزئية أن يأمر ببيع سندات السهام من أى نوع كانت والسندات التى تنتقل بالتحويل بواسطة سمسار أو صيرفى يعينه القاضى المذكور مع تعيين ما يلزم اجراءه من النشر والاعلان .

(المادة ٥٠٥)

فما عدا الحالة المبينة فى المادة السابقة يكون البيع بمراعاة الأحوال الآتية :

(المادة ٥٠٦)

فى ظرف خمسة عشر يوماً التالية لوضع الحجز اذا لم يكن هناك لزوم لاقرار المحجوز لديه بما عنده أو فى ظرف خمسة عشر يوماً التالية لاقاراره ان حصل ولم تحصل فيه منازعة أو فى ظرف خمسة عشر يوماً التالية للوقت الذى اعتبر فيه الحكم الصادر فى شأن الاقرار أو فى شأن عدم حصوله حكماً انتهائياً محرر كاتب المحكمة الابتدائية التابع لدائرتها المحل الذى وضع فيه الحجز قائمة بشروط البيع بناء على طلب الدائن المحجوز له ويلزم أن تكون القائمة المذكورة مشتملة على بيان اسم ولقب كل من الحاجز والمحجوز عليه والمحجوز لديه وصناعة ومحل كل منهم ونوع الحق المقصود ببيع وقدره بالتعيين أو بالنسبة لأصله وبيان السند المثبت لذلك الحق وبيان التواضع له والتأمينات الموجودة وشروط البيع والتمن الذى يكون ابتداء المزايدة من بعده مع بيان اليوم الذى يكون فيه الحكم من المحكمة فيما عساه يحصل من الاقوال والمنازعات من الاختصاص ان حصل

(المادة ٥٠٧)

لا يجوز تعيين يوم لحكم المحكمة بميعاد أقل من عشرة أيام ولا أكثر من عشرين يوماً من تاريخ الاعلان الآتى ذكره بالمادة التالية لهنه.

(المادة ٥٠٨)

تودع قائمة الشروط بقلم كاتب المحكمة وتبقى به وعلى الكاتب أن يخبر به كلا من المحجوز عليه والمحجوز لديه بذلك الايداع فى ميعاد الثلاثة أيام التالية لحصوله غير مواعيد المسافة .

بحسب تعديل اللجنة

(المادة ٤١٨)

السندات العمومية بجميع أنواعها والسندات السهامية أو التى تنتقل بالتحويل من السندات التى يكون لها أسعار بالبورصة تباع بأمر من رئيس محكمة المصالحات بواسطة سمسار أو صيرفى يعينه لذلك ويعين له اليوم والجهة التى يجرى بها البيع .

(المادة ٤١٩)

على أصلها

(المادة ٤٢٠)

على أصلها وقط حنف منها ما بعد جملة (الذى يكون ابتداء المزايدة من بعده) لآخر المادة

(المادة ٤٢١)

تودع قائمة الشروط بقلم كاتب المحكمة وتبقى به وعلى الكاتب ان يخبر كلا من المحجوز عليه والمحجوز لديه وباقي ذوى الشأن بذلك وفى هذا الاخبار يصير تفهيم الأخصام ان الملاحظات والمعارضات والمنازعات تقبل منهم فى ظرف عشرة أيام من تاريخ اخبارهم .

(المادة ٤٢٢)

فى نهاية العشرة أيام المحددة بالمادة السابقة يعين كاتب المحكمة على قائمة الشروط المذكورة اليوم الذى تحكم فيه المحكمة فى الملاحظات والمعارضات والمنازعات التى تكون كتبت منهم على القائمة المذكورة فى ظرف العشرة أيام المذكورة وتعلن الاخصام بذلك اليوم ويعتبر من تاريخ وصول الاعلان اليهم قبل الجلسة بثلاثة أيام

بحسب الاصل

﴿ المادة ٥٠٩ ﴾

لكل انسان الحق في الاطلاع على قائمة الشروط ويجب على كاتب المحكمة ان يحرر في ذيلها أقوال وملاحظات كل من يدعى ان له شأناً في ذلك مع ما يبيده من المنازعات وأوجه ما يدعيه من البطلان .

﴿ المادة ٥١٠ ﴾

لا تقبل أقوال ولا منازعات في اليوم السابق على اليوم للمعين لجلسة المحكمة

﴿ المادة ٥١١ ﴾

تحكم المحكمة على وجه الاستعجال في الاقوال والمنازعات وأوجه البطلان وغيرها في اليوم المعين لذلك بغير احتياج للتكليف بالحضور فيه غير التنبيه المدرج فيه قائمة شروط البيع .

﴿ المادة ٥١٢ ﴾

لا تقبل المعارضة في الحكم الذي يصدر في هذه المسائل الفرعية .

﴿ المادة ٥١٣ ﴾

أما الاستئناف يجب أن يقدم الطلب به في ظرف ثمانية أيام من تاريخ الاعلان بالحكم والا سقط الحق فيه وتحكم محكمة الاستئناف في ذلك الطلب على وجه الاستعجال .

﴿ المادة ٥١٤ ﴾

مستخرج من قائمة شروط البيع ملخصة البيانات المذكورة في المادة ٥٠٦ ثم ينشر بمعرفة كاتب المحكمة في احدى الصحف مع بيان اليوم للمعين للبيع ويلصق على محل كل من المحجوز عليه والمحجوز لديه إن كانا قاطنين بالديار المصرية وفي المحل المعين من المحكمة للاعلانات القضائية ويكون ذلك في ظرف خمسة عشر يوماً بالاكتر بعد اليوم المعين في قائمة شروط البيع لجلسة المحكمة إن لم تحصل منازعة أو بعد اليوم الذي صار فيه الحكم الصادر في المنازعات انتهائياً وقبل حلول اليوم للمعين للبيع بثمانية أيام بالأقل .

بحسب تعديل اللجنة

﴿ المادة ٤٢٣ ﴾

لا يجوز تعيين يوم لحكم المحكمة بميعاد أقل من عشرة أيام ولا أكثر عن عشرين يوماً من تاريخ الاعلان .

حذفت

﴿ المادة ٤٢٤ ﴾

على أصلها

﴿ المادة ٤٢٥ ﴾

لا تقبل المعارضة في الحكم الذي يصدر في هذه المسائل

﴿ المادة ٤٢٦ ﴾

على أصلها

﴿ المادة ٤٢٧ مستجبة ﴾

على كاتب المحكمة أن يعين يوم البيع على ذيل قائمة الشروط والبيانات بعد مضي عشرة أيام المحددة لقبول الملاحظات والمعارضات والمنازعات ان لم تحصل وان حصلت فيكون تعيين يوم البيع بعد صدور الحكم النهائي في الملاحظات والمعارضات والمنازعات المذكورة وعلى كلتا الحالتين يلزم ان يكون يوم البيع بعد تعيينه بخمسة عشر يوماً .

﴿ المادة ٤٢٨ ﴾

يستخرج من قائمة شروط البيع ملخص البيانات المذكورة في المادة ٤٢٠ مع بيان اليوم المعين للبيع ويلصق بمعرفة كاتب المحكمة على باب محل شغل كل من المحجوز عليه والمحجوز لديه ان كانا قاطنين بالديار المصرية وفي المحل المعين من المحكمة للاعلانات القضائية ولأولى الشأن نشر ذلك بالجرائد حسبما نصه بالمادة (٤٠٣) .

بحسب الاصل

﴿ المادة ٥١٥ ﴾

يجوز طلب زيادة النشر والإعلان والأمر بها على حسب ما نص في الفصل المتعلق بجهاز النقولات وبيعها .

حذفت

﴿ المادة ٤٢٩ ﴾ مستجلة

إذا ادعى أحد أولى الشأن بطلان الاجراءات بعد نشر الاعلانات ولصقها يجب عليه تقديم ذلك الى قلم كتاب المحكمة قبل اليوم المعين للبيع بيوم واحد .

﴿ المادة ٤٣٠ ﴾

يحصل البيع بجلسة المزادات بالمحكمة والمزايدة تكون بمناداة المحضر بحضور كاتب المحكمة وهو محرر المحضر اللازم وبحضور القاضي المعين للبيوع وهو يحكم على وجه الاستعجال حكماً انتمائياً في المسائل الفرعية التي تحدث ولو كانت متعلقة بطلان الاجراءات ويقدر المصاريف ويكون الاعلان بها قبل افتتاح المزايدة .

﴿ المادة ٥١٦ ﴾

تحصل المزايدة بمناداة المحضر بحضور كاتب المحكمة وهو محرر المحضر اللازم وبحضور القاضي المعين للبيوع وهو يحكم على وجه الاستعجال حكماً انتمائياً في المسائل الفرعية التي تحدث ولو كانت متعلقة بطلان الاجراءات ويقدر المصاريف ويكون الاعلان بها قبل افتتاح المزايدة .

﴿ المادة ٥١٧ ﴾

يقدم الى قلم كتاب المحكمة التقرير بأوجه بطلان الاجراءات المدعى به بعد نشر الاعلانات ولصقها بحيث يكون تقديم ذلك قبل اليوم المعين للبيع بيوم لا أقل .

حذفت

﴿ المادة ٤٣١ ﴾

علي أصلها وزيد على آخر الفقرة الثانية جملة (الا برضاء جميع الاخصام) واستبدل كلمة (يجب) ب (فيكون) .

﴿ المادة ٥١٨ ﴾

إذا أمر القاضي بناء على طلب أحد الاخصام بتأخير البيع لميعاد معلوم وجب النشر والاعلان على الوجه المتقدم ذكره قبل حلول الميعاد بثمانية ايام لا أقل .

ولا يجوز تأخير البيع لميعاد يتجاوز ستين يوماً .

﴿ المادة ٤٣٢ ﴾

على أصلها .

﴿ المادة ٥١٩ ﴾

يقع البيع من القاضي .

﴿ المادة ٤٣٣ ﴾

تنتقل الملكية في البيع بالحكم المثلث للبيع ويجب أن يكون مشتملاً على صورة قائمة شروط البيع ومحضره ولا يعلن الحكم المذكور للمدين الواقع الحجز عليه .

﴿ المادة ٥٢٠ ﴾

لا يسلم هذا الحكم لمن حصل له البيع الا بعد قيامه بالشروط الواجب ابقاؤها قبل تسليم الحكم على حسب قائمة شروط البيع .

﴿ المادة ٤٣٤ ﴾

على أصلها .

﴿ المادة ٥٢١ ﴾

لا يسلم هذا الحكم لمن حصل له البيع الا بعد قيامه بالشروط الواجب ابقاؤها قبل تسليم الحكم على حسب قائمة شروط البيع .

بحسب الاصل

﴿ المادة ٥٢٢ ﴾

لا يقع البيع الا لمن يكون مشهورا بالاقتدار أو لمن يقدم كفالة معتمدة خاصة بما يشتره أو لمن يدفع الثمن نقدا في حال انعقاد جلسة البيع .

﴿ المادة ٥٢٣ ﴾

إذا لم يدفع الراسي عليه المزاد في ظرف ستة أيام من يوم الحكم المتيقن للبيع القدر المستحق فوراً أو لم يدفع بعد تكليفه الثمن كله أو بعضه في وقت الاستحقاق المعين لذلك فيشرع في بيع المبيع ثانياً على ذمته بناء على طلب المستحق الثمن أو بعضه إنما لا يكون ذلك إلا بعد مضي ثلاثة أيام من تاريخ التنبيه على الراسي عليه المزاد بالدفع وإنتاذه بالبيع ثانياً وبعد نشر الاعلانات ولصقتها . ويجب اعلان الراسي عليه المزاد المذكور بالمحضر المتيقن لحصول النشر والاعلان قبل حلول الميعاد المعين للبيع الثاني بخمسة أيام بالأقل وعشرة أيام بالأكثر .

﴿ المادة ٥٢٤ ﴾

إذا رفع الحاجز الطالب للبيع حجه أو تأخر عما يلزم للبيع جاز لغيره من الدائنين الحاجزين مباشرة تنميم اجراءات البيع بعد تكليف التأخر بتنميمها ومضي ثلاثة أيام على ذلك التكليف وعدم العمل به وتكون اجراءات ذلك الغير متممة لما أجراه الحاجز المذكور .

﴿ المادة ٥٢٥ ﴾

إذا وقع الحجز على مبالغ غير مستحقة الدفع تحت يد غير المدين واستدعى الحال بيع الدين المحجوز يتبع فيه الاجراءات المقررة سابقاً ومع ذلك يجوز للدائن المحجوز له ان لم يوجد دائنون حاجزون غيره أن يستحصل على تخصيص الدين المحجوز كله أو جزء منه بقدر ما يفي بالمستحق اليه وفي هذه الحالة يجب عليه أن يطلب بمقتضى علم خبر حضور المدين والمحجوز لديه أمام قاضي المواد الجزئية التابع له محل المحجوز لديه المذكور ويعتبر ذلك التخصيص تنازلاً عن المحجوز ولا يلزم الاعلان به للمدين ولا للمحجوز لديه ان حضر أمام القاضي .

﴿ المادة ٥٢٦ ﴾

يجب على وكلاء الديانة في حالة التفليس أن يتبعوا الأصول المقررة فيما سبق في بيع الحقوق والديون التي تكون للتفليسة

﴿ المادة ٥٢٧ ﴾

ومع ذلك إذا حصل في هذه الاحوال الاخيرة منازعات بناء على قاعة شروط البيع وكانت متعلقة بأصل الدين المقصود بيعه فيصير إيقاف الاجراءات المختصة بالبيع الى أن يحكم في المنازعات حكماً انتهايياً من المحكمة المختصة بها .

بحسب تعديل اللجنة

﴿ المادة ٤٣٥ ﴾

لا يقبل في المزاد الا من يكون مشهورا بالاقتدار أو من يقدم كفالة معتمدة خاصة بما يشتره أو من يدفع الثمن نقدا في حال انعقاد جلسة البيع .

﴿ المادة ٤٣٦ ﴾

إذا لم يدفع الراسي عليه المزاد في ظرف ستة أيام من يوم الحكم المتيقن للبيع القدر المستحق فوراً أو لم يدفع بعد تكليفه الثمن كله أو بعضه في وقت الاستحقاق المعين لذلك فيشرع في المبيع ثانياً على ذمته بناء على طلب المستحق الثمن أو بعضه إنما لا يكون ذلك إلا بعد مضي ثلاثة أيام من تاريخ التنبيه على الراسي عليه المزاد بالدفع وإنتاذه بالبيع ثانياً وبعد الاعلانات ولصقتها . يجب اعلان الراسي عليه المزاد المذكور بالمحضر المتيقن لحصول الاعلان قبل حلول الميعاد المعين للبيع الثاني بخمسة أيام بالأقل وعشرة أيام بالأكثر وما ينقص من الثمن يلزم به المذكور وما يزيد يكون للمدين الأصلي .

﴿ المادة ٤٣٧ ﴾

إذا رفع الحاجز الطالب للبيع حجه أو تأخر عما يلزم للبيع جاز لغيره من الدائنين الحاجزين مباشرة تنميم اجراءات البيع بعد تكليف التأخر بتنميمها وبعد ثلاثة أيام تمضي على ذلك التكليف وعدم العمل به وتكون اجراءات ذلك الغير متممة لما أجراه الحاجز المذكور .

﴿ المادة ٤٣٨ ﴾

على أصلها

﴿ المادة ٤٣٩ ﴾

على أصلها

﴿ المادة ٤٤٠ ﴾

على أصلها

سعادة الرئيس — حيث ان الوقت أزف فيؤجل تلاوة الباقي من القانون

للجلسة المقبلة .

استحسان عام

حضرة عبد الرحيم بك حمادى — بما أن رابطة تقسيط الاموال بالوجه

القبلى جعل فيها محصيل تلك الاموال فى ذمة المحصولات الشتوية التى هى من هذا الوقت وبالنسبة لكساد التجارة وعدم وجود مشترين للفلال وتأكيد الحكم على تسديد الاموال فحاصل مضايقة كلية للأهالى وبالطبع يترتب

على عدم السداد وقوع المجوزات التى توجب تكلف المزارعين بمصاريفها زيادة عن الاموال التى هم عاجزون والحالة هذه عن أدائها .

فلذا وافق برأى الهيئة فليكتب للحكومة بالنظر فى الطريقة اللازمة لمنع هذا الضرر ولو بفتح أشوان وقبول الفلال فيها على ذمة الحكومة بالأمان .

استحسان عام

ثم ان سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٦ .

نمرة ٦ ختم (على شريف)

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاحد ٤ شعبان سنة ١٣٠٥ (١٥ ابريل سنة ١٨٨٨)

سعادة الرئيس — من حيث ان الجلسة الماضية انتهت فيها من قانون
الرافعات لغاية الفصل الرابع فليتل في هذا اليوم من ابتداء الفصل الخامس
أصلاً ومعدلاً

فتحت الجلسة الساعة ٣ تحت رئاسة سعادة على شريف بإشراف رئيس
المجلس وبحضور عدد ٢٠ من حضرات الاعضاء

تلى محضر الجلسة الماضية وتصدق عليه

تلى من ابتداء الفصل المذكور لغاية المادة ٥٥٢ من الاصل لغاية المادة ٤٦٣ من التعديل وتقرر بالاتفاق استحسان ما قرره اللجنة وهذه صورة ما تلى :

بحسب تعديل اللجنة

بحسب الاصل

وصار سادساً الفصل الخامس

الفصل الخامس

في القسمة بين الغرماء

في القسمة بين الغرماء

﴿ المادة ٤٤١ ﴾

﴿ المادة ٥٢٨ ﴾

اذا كان المتحصل من اثمان البيع أو من حق المدين الذي حجز عليه عند
غيره أو بما سوى ذلك كافياً لوفاء ديون الدائنين الحاجزين فمن يكون عنده
المتحصل المذكور سواء كان المحجوز لديه أو كاتب المحكمة أو من كان
المتحصل مودعاً عنده على حسب الاحوال يدفع لكل من جسر الدائنين الحاجزين
دينه على مقتضى سند أو تصديق المدين المحجوز عليه ثم يسلم ما يزيد عن
كامل الديون للمدين .

اذا كان المتحصل من اثمان المبيع أو من الحجز على ما للمدين عند غيره
أو بما سوى ذلك كافياً لوفاء ديون الدائنين الحاجزين فمن عنده المتحصل
المذكور سواء كان المحجوز لديه أو كاتب المحكمة أو من كان المتحصل
مودعاً عنده على حسب الاحوال يدفع لكل من حضر من الدائنين وبرز
سنده أو صدق له المدين المحجوز عليه دينه ثم يسلم ما يزيد عن كامل الديون
للمدين .

﴿ المادة ٤٤٢ ﴾

﴿ المادة ٥٢٩ ﴾

اذا كان المتحصل غير كافٍ لوفاء ديون الدائنين الحاجزين ولم يتفقوا على
توزيعه في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ اعتراف المحجوز لديه بما عنده
للمدين أو من تاريخ الحكم النهائي الصادر بشأن ذلك الاعتراف أو من
تاريخ البيع يودع المتحصل المذكور بناء على طلب أحد الحاجزين في
صندوق المحكمة التابع اليها المحجوز لديه أو المحكمة التابع اليها محل البيع
وبعد ذلك يوزع بينهم على الاسلوب الآتي .

اذا كان المتحصل غير كافٍ لوفاء ديون الدائنين الحاجزين ولم يتفقوا على
توزيعه في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ اعتراف المحجوز لديه بما عنده
للمدين أو من تاريخ الحكم النهائي الصادر بشأن ذلك الاعتراف أو من
تاريخ البيع يودع المتحصل المذكور بناء على عريضة من يطلب التعجيل من
الاخصام في صندوق المحكمة التابع اليها المحجوز لديه أو المحكمة التابع اليها
محل البيع وبعد ذلك يوزع بينهم على الاسلوب الآتي .

حسب الاصل

﴿ المادة ٥٣٠ ﴾

يسلم المودع قائمة ببيان المحجوزات الى كاتب المحكمة وقت الايداع .

﴿ المادة ٥٣١ ﴾

من يطلب التعجيل من الاخصام يقيد في دفتر مخصوص تحت يد كاتب المحكمة طلب اجراء التوزيع من قاضي المواد الجزئية ان كان المبلغ المقتضى توزيعه لا يتجاوز عشرة آلاف قرش ديواني وأما ان زاد على ذلك فيكون طلب اجراء التوزيع من القاضي العين من المحكمة الابتدائية لمواد التوزيع

﴿ المادة ٥٣٢ ﴾

في ظرف الثلاثة أيام التالية لذلك الطلب يرسل كاتب المحكمة الى المدائين الحاجزين ورقة تنبيه بالمحل الذي عينوه في ورقة الحجز بأن يقدموا الى قلم كتاب المحكمة في ميعاد شهر واحد مستنداتهم وطلباتهم المتعلقة بتوزيع النقود .

﴿ المادة ٥٣٣ ﴾

لا تقبل طلبات من أحد بعد مضي الشهر المذكور ويحذر قاضي المواد الجزئية أو القاضي العين لمواد التوزيع على حسب الاحوال قائمة توزيع موثقة على الاوجه الآتية .

﴿ المادة ٥٣٤ ﴾

يستخرج القاضي في قائمة التوزيع الموقت قبل التخصيص على أرباب الديون مقدار المصاريف المنصرفة في محصيل النقود ثم المصاريف الناشئة عن الطلبات والاجراءات المتعلقة بالتوزيع ثم يوزع الباقي مبتدئاً بالأجر التي يستحقها صاحب الملك ويمتاز باستبقائهم من ثمن الفروشات ومحوها مما كان للمدين بالمحل المستأجر له ويوزع الباقي بعدها على أرباب الديون الممتازة الاخر على حسب درجات امتيازها .

وما يبقى بعد ذلك يوزع على الديون الغير ممتازة توزيع غرماء .

﴿ المادة ٥٣٥ ﴾

تبين في قائمة التوزيع الموقت درجات امتياز الديون الممتازة ومقاديرها الأصلية والمصاريف وتذكر الفوائد بغير تحديد لمقدارها .

﴿ المادة ٥٣٦ ﴾

يجوز لصاحب الملك المؤجر في كل الاحوال قبل مضي الميعاد المحدد لتقديم الطلبات أن يكلف بالحضور امام القاضي الذي يكون اجراء التوزيع بمفرقه كلامن المحجوز عليه والمحجوز له ومن يكون طالباً للتوزيع وأسبق

حسب التعديل

﴿ المادة ٤٤٣ ﴾

يسلم المودع قائمة ببيان المحجوزات الى كاتب المحكمة وقت الايداع .

﴿ المادة ٤٤٤ ﴾

منى طلب أحد الحاجزين ايداع المتحصل في صندوق المحكمة وصار ايداعه فعلى كاتب المحكمة أن يحول توزيع ذلك على رئيس محكمة المصالحات ان كان المبلغ المقتضى توزيعه لا يتجاوز عشرة آلاف قرش ديواني وأما ان زاد على ذلك فيكون تحويل اجراء التوزيع على رئيس المحكمة الابتدائية .

﴿ المادة ٤٤٥ ﴾

في ظرف الثلاثة أيام التالية للايداع يرسل كاتب المحكمة الى المدائين الحاجزين ورقة تنبيه بالمحل الذي عينوه في ورقة الحجز بأن يقدموا الى قلم كتاب المحكمة في ميعاد خمسة عشر يوما مستنداتهم وطلباتهم المتعلقة بتوزيع النقود .

﴿ المادة ٤٤٦ ﴾

لا تقبل طلبات من أحد بعد مضي خمسة عشر يوما المذكورة ويحذر رئيس المحكمة أو أحد القضاة قائمة توزيع موثقة على الاوجه الآتية :

﴿ المادة ٤٤٧ ﴾

على أصلها .

﴿ المادة ٤٤٨ ﴾

تبين في قائمة التوزيع الموقت درجات امتياز الديون الممتازة ومقاديرها الأصلية والمصاريف .

﴿ المادة ٤٤٩ ﴾

يجوز لصاحب الملك المؤجر في كل الاحوال قبل مضي الميعاد المحدد لتقديم الطلبات أن يكلف بالحضور امام القاضي الذي يكون اجراء التوزيع بمفرقه كلامن المحجوز عليه والمحجوز له ومن يكون طالباً للتوزيع وأسبق

حسب الاصل

تابع المادة ٥٣٦

واحد في وضع الحجز من المدائين المتنازين بعد المحجوز له أولا ويطلب اختصاصه بكل أو بعض المبالغ المتحصلة من ثمن المفروشات ونحوها بما كان للمدين بالمحل المستأجر له بشرط أن يستخرج من تلك المبالغ المصاريف السابق ذكرها على حسب تقديرها بما فيها المصاريف المترتبة على الامر الذي يصدر بالاختصاص المذكور .

ويكون طلب حضور الاشخاص المذكورين سابقاً امام القاضي بمقتضى علم خبر .

﴿ المادة ٥٣٧ ﴾

في الثلاثة أيام التالية ليوم تميم قائمة التوزيع المؤقت يكلف كاتب المحكمة المدائين الحاجزين بالاطلاع عليها وتقديم تقرير المناقضة فيها الى قلم كتاب المحكمة أن كان هناك وجه للمناقضة في ميعاد خمسة عشر يوماً والاسقط حقهم فيها .

﴿ المادة ٥٣٨ ﴾

إذا مضى هذا الميعاد ولم تحصل مناقضة يحرر القاضي قائمة التوزيع الانتهاى .

﴿ المادة ٥٣٩ ﴾

يبين القاضي في قائمة التوزيع الانتهاى مقدار ما يخص كلا من المدائين بعد استئزال ما يخصه من الحجز بالنسبة لدينه في حالة عدم كفاية النقود المتحصلة لوفاء ديونهم كاملة ويقرر مقدار الفوائد ويوقفها على حسب ما يذكر بعد .

﴿ المادة ٥٤٠ ﴾

إذا حصلت منازعة فمن يطلب التعجيل من الاخصام يكلف بمقتضى علم خبر كلا من المحجوز عليه والمنازع والمتنازع في دينه واسبق واحد في وضع الحجز من المدائين غير المتنازين بالحضور بميعاد ثلاثة أيام كاملة أمام قاضي المواد الجزئية إذا كانت قائمة التوزيع المؤقت تحررت معرفته أو امام المحكمة الابتدائية في حالة ما اذا كانت تلك القائمة تحررت بمعرفة القاضي الممين منها ويحكم في المنازعة بطريق الاستعجال بناء على تقرير القاضي المذكور في الحالة الاخيرة .

﴿ المادة ٥٤١ ﴾

الحكم الذي يصدر في ذلك لا يكون قابلاً للمعارضة .

﴿ المادة ٥٤٢ ﴾

ميعاد استئناف الحكم المذكور يسكون خمسة عشر يوماً بعد يوم اعلانه

بحسب التعديل

تابع المادة ٤٤٩

واحد في وضع الحجز من المدائين المتنازين بعد المحجوز له أولاً ويطلب اختصاصه بكل أو بعض المبالغ المتحصلة من ثمن المفروشات أو المحصولات ونحوها بما كان للمدين بالمحل أو الاطيان المستأجرة له بشرط أن يستخرج من تلك المبالغ المصاريف السابق ذكرها على حسب تقديرها بما فيها المصاريف المترتبة على الامر الذي يصدر بالاختصاص المذكور .

ويكون طلب حضور الاشخاص المذكورين سابقاً امام القاضي بمقتضى علم خبر .

(المادة ٤٥٠)

في الثلاثة أيام التالية ليوم تميم قائمة التوزيع المؤقت يكلف كاتب المحكمة المدائين الحاجزين والمدائين المحجوز على ماله بالاطلاع عليها وتقديم تقرير المناقضة فيها الى قلم كتاب المحكمة ان كان هناك وجه للمناقضة في ميعاد خمسة عشر يوماً والاسقط حقهم فيها .

(المادة ٤٥١)

على أصلها .

(المادة ٤٥٢)

يبين القاضي في قائمة التوزيع الانتهاى مقدار ما يخص كلا من المدائين بعد استئزال ما يخصه من العجز بالنسبة لدينه في حالة عدم كفاية النقود المتحصلة لوفاء ديونهم كاملة .

﴿ المادة ٤٥٣ ﴾

إذا حصلت منازعة في التوزيع فعلى كاتب المحكمة أن يكلف كلا من المحجوز عليه والمنازع والمتنازع في دينه بالحضور أمام المحكمة التي تحررت من رئيسها قائمة التوزيع بمقتضى علم خبر بميعاد ثلاثة أيام كاملة وتحكم في المنازعات بطريق الاستعجال .

﴿ المادة ٤٥٤ ﴾

حسب الاصل .

﴿ المادة ٤٥٥ ﴾

على أصلها .

حسب الاصل	تابع المادة ٥٨٢	حسب التعديل
انما لا يستأنف ذلك الحكم اذا كان المبلغ المقتضى توزيعه لا يزيد على ألف قرش ديوانى .		
(المادة ٥٤٣)		(المادة ٤٥٦)
اذا حكم فى المنازعة حكما لا يستأنف أو صار الحكم الصادر فيها انتهايا يجرى القاضى قائمة التوزيع الانتهاى على الوجه السابق .		اذا حكم فى المنازعة حكما لا يستأنف أو صار الحكم الصادر فيها تنهائيا يجرى رئيس المحكمة قائمة التوزيع الانتهاى على مقتضى الحكم .
(المادة ٥٤٤)		
توقف الفوائد عند عدم النزاع فى اليوم الذى ينتهى فيه جواز قبول المناقضات وفى حالة عدم وجود المنازعة توقف فى اليوم الذى صار فيه الحكم فى النزاع انتهايا .		حذفت
(المادة ٥٤٥)		(المادة ٤٥٧)
يسرف المستحق لكل دائن من صندوق المحكمة بناء على اذن يصدر من كاتبها موافقا لقائمة التوزيع الانتهاى ويسلم فى ظرف ثمانية أيام من يوم تتمم قائمة التوزيع المذكورة .		على أصلها .
(المادة ٥٤٦)		(المادة ٤٥٨)
يعلن الشروع فى التوزيع وما يليه من الاجراءات بمعرفة كاتب المحكمة بتعليق اعلان فى اللوحة للمدة لذلك بالمحكمة .		على أصلها .
(المادة ٥٤٧)		
الحجوزات التى تظهر بعد الشروع فى التوزيع يكون اجراؤها بمجرد تقرير يعلن للمحجوز لديه بغير احتياج لاعلانه للمحجوز عليه أو تقديم الطلب فى قلم كتاب المحكمة بدون احتياج لاجراءات اخر ويوقف ما يوجد من المرافعات المبتدأة أمام المحكمة ويضم لاجراءات التوزيع الا اذا سبق الشروع فى المرافعة الشفاهية .		حذفت .
(المادة ٥٤٨)		(المادة ٤٥٩)
الحجوزات التى تحدث بعد مضي الميعاد المحدد لتقديم الطلبات لا يعمل بها .		على اصلها .
(المادة ٥٤٩)		(المادة ٤٦٠)
اذا أفلس المدين المحجوز على ماله بعد للميعاد المذكور فلا يوقف على افلاسه استيفاء اجراءات التوزيع ولو تقرر للافلاس وقت سابق على الشروع فى التوزيع .		على اصلها .
(المادة ٥٥٠)		(المادة ٤٦١)
اذا حصل من كاتب المحكمة تأخير فى ارسال اوراق التنبيه للمدائنين		اذا حصل من كاتب المحكمة تأخير فى ارسال اوراق التنبيه للمدائنين

بحسب الاصل

بتقديم طلباتهم او بالاطلاع على قائمة التوزيع الموقت اوفى تسليم اذونات صرف للمستحق للمدائنين فيكون بمجرد ذلك ملزوما بالفوائد ممتدة تأخير .

(المادة ٥٥١)

على القاضي ان يحرر قائمة التوزيع الموقت في ظرف شهر وقائمة التوزيع الالتهائي في ظرف خمسة عشر يوما فان تأخر زيادة عن ذلك جاز للمحكمة الابتدائية التابع لها ان تحكم بناء على طلب احد أولى الشأن بملزوميته بالفوائد بعد سماع اقواله في اودة المشورة .

(المادة ٥٥٢)

اذا كانت النقود المقتضى توزيعها متحصلة من ثمن مرهون وبقي منها شيء بعد استيفاء المرتهين حقوقهم جاز للقاضي المعين للتوزيع ان يقسم ذلك الباقي بين الدائنين الخارجين عن الرهن قسمة غرماً . ويكون الاجراء كذلك ايضا في حالة عدم وجود مدائنين مرتهين .

تليت المادة ٥٥٣ من الاصل التي حذفها اللجنة وهذه صورتها :

(المادة ٥٥٣)

اذا تأخر طالب التوزيع عن السعي فيه جاز لمن يطلب التعجيل من الاخصام ان يقوم مقامه في الاجراءات بموجب امر يصدر من القاضي .
سعادة ابراهيم ادهم باشا — رأي ان يجعل هذه المادة فقرة في المادة ٤٦٣ من تعديل اللجنة بعد ان تعدل بالصورة الآتية : واذا تأخر طالب التوزيع عن السعي فيه جاز لغيره من الاخصام ان يقوم مقامه في الاجراءات بموجب امر يصدر من القاضي .
(استحسان)

تلي لغاية المادة ٥٥٥ من الاصل ولغاية المادة ٤٦٤ من التعديل وتقرر بالاتفاق استحسان رأي اللجنة وهذه صورة الاصل والتعديل .

الفصل السادس وصار سابعا

في حجز وبيع العقار

الفرع الاول

في الحجز والبيع

(المادة ٤٦٤)

عقار المدين لا يجوز حجزه الا اذا كان الدين ثابتاً بسند واجب التنفيذ ومن بعد التنبيه على المدين بوفاء الدين وانذاره بالحجز ويجب أن تعلن صورة السند المذكور للمدين في رأس ورقة التنبيه وتعلن تلك الورقة لشخص المدين أو في محله الحقيقي بالكيفية المدونة في مواد توصيل الاعلانات .

الفصل السادس

في التنفيذ ببيع العقار

الفرع الاول

في الاجراءات المتعلقة بنزع الملكية

(المادة ٥٥٤)

عقار المدين لا يجوز نزع منه ولو كان مرهونا لوفاء دين الدائن إلا اذا كان الدين ثابتاً بسند واجب التنفيذ ومن بعد التنبيه على المدين علي بدخول بوفاء الدين والانداز بنزع الملكية ويجب اعلان صورة السند المذكور للمدين في رأس ذلك التنبيه ان لم يسبق اعلانه اليه .

تليت المادة ٥٥٥ من الاصل وللمادة ٤٦٥ من التعديل وهذه الصور .

بحسب التعديل

بتقديم طلباتهم او بالاطلاع على قائمة التوزيع الموقت في تسليم اذونات صرف للمستحق للمدائنين فيكون بمجرد ذلك ملزوماً بما يترتب على ذلك من الضرر .

(المادة ٤٦٢)

على القاضي ان يحرر قائمة التوزيع الموقت في ظرف شهر وقائمة التوزيع الالتهائي في ظرف خمسة عشر يوما فان تأخر زيادة عن ذلك تحكم المحكمة الابتدائية التابع لها بناء على طلب احد أولى الشأن بملزوميته بما يترتب على ذلك من الضرر بعد سماع اقواله في اودة المشورة .

(المادة ٤٦٣)

اذا كانت النقود المقتضى توزيعها متحصلة من ثمن عقار مرهون وبقي منها شيء بعد استيفاء المرتهين حقوقهم وجب على رئيس المحكمة أو القاضي المعين للتوزيع ان يقسم ذلك الباقي بين المدائنين الخارجين عن الرهن قسمة غرماً .

(بحسب الأصل)

﴿ المادة ٥٥٥ ﴾

تشتمل ورقة التنبيه المذكورة على تعيين محل للدائن في البلدة الكائنة بها المحكمة بالنظر في نزع الملكية وعلى بيان العقار المقتضى نزعه بياناً صحيحاً .

(بحسب تعديل اللجنة)

﴿ المادة ٤٦٥ ﴾

تشتمل ورقة التنبيه المذكورة على تعيين محل للدائن في البلدة الكائنة بها المحكمة المختصة بالنظر في الحجز ويذكر فيها أيضاً أنه عند عدم الدفع يصير حجز عقار المديون وتبين نوع العقار المقتضى حجزه وكيفية .

سعادة ابراهيم أدهم باشا — أوافق على تعديل اللجنة وانما اذا أحسن رأى الهيئة فلتحذف كلمة (وكيفية الموجودة في آخرها ويكتب بدلها وجهته وحدوده

. (استحسان عام)

تلى لغاية المادة ٥٧٨ من الاصل ولغاية المادة ٥٠٠ من التعديل وتقرر بالاتفاق استحسان رأى اللجنة وهذه صورة ماتلي .

بحسب الاصل

﴿ المادة ٥٥٦ ﴾

لا يجوز طلب نزع الملكية قبل مضي ثلاثين يوماً من تاريخ التنبيه الحاصل للمدين ولا بعد مضي تسعين يوماً من التاريخ المذكور والا كانت الطلب لاغياً .

بحسب تعديل اللجنة .

حذفت .

﴿ المادة ٤٦٦ ﴾

تسجل ورقة التنبيه بقيد صورتها في قلم كتاب المحكمة التابع لها الجهة الكائن بها العقار المقصود حجزه واذا مضى على ذلك التسجيل مائة وستون يوماً من تاريخه غير مواعيد مسافة الطريق بين محل المدين المحجوز عليه بالقطر المصرى وبين الجهة الكائنة بها المحكمة التي من اختصاصها النظر في الحجز ولم يحصل تسجيل محضر كإسقاط ذكره يبطل فعل التسجيل المذكور بالغائه ويؤشر قلم كتاب المحكمة بذلك من تلقاء نفسه .

﴿ المادة ٥٥٧ ﴾

تسجل ورقة التنبيه بقيد صورتها في قلم كتاب المحكمة الابتدائية التابع لها الجهة الكائن فيها العقار المقصود نزعه من يد المدين واذا مضى على ذلك التسجيل مائة وستون يوماً من تاريخه غير ميعاد المسافة بين موقع العقار ومحل المدين المذكور ولم تقيد على الوجه الآتي بيانه صورة الحكم المشتمل على الامر بنزع الملكية يبطل فعل التسجيل المذكور بالغائه ويؤشر قلم كتاب المحكمة بذلك من تلقاء نفسه .

(المادة ٤٦٧)

المعارضة في التنبيه يلزم رفعها في ظرف خمسة عشر يوماً التالية لاعلان ورقة التنبيه المذكور بان يصير تكليف الخصم على حسب الاحوال المعتادة بالحضور امام المحكمة الابتدائية المختصة بالحكم في الحجز وبحكم في تلك المعارضة بطريق الاستعجال .

﴿ المادة ٥٥٨ ﴾

اذا تبين سبق تسجيل ورقة تنبيه مختصة بذات العقار يتأثر بمعرفة كاتب المحكمة بالتنبيه المستجد على هامش التسجيل الاول مينا تاريخ هذا التنبيه واسم الدائن الذي طلب اعلانه والسند الواجب التنفيذ واسم المحضر .

(المادة ٤٦٨)

ميعاد طلب استئناف الحكم الذي يصدر بشأن المعارضة المذكورة خمسة عشر يوماً من تاريخ اعلانه وعلى محكمة الاستئناف ان تحكم في ذلك

﴿ المادة ٥٥٩ ﴾

ولذلك يجرى التأشير بالبيانات المذكورة عن التنبيه الاول على هامش تسجيل ورقة التنبيه الثاني .

بحسب الاصل .

بحسب التعديل

﴿ تابع المادة ٤٦٨ ﴾

الطلب بطريق الاستعجال أيضا انما لا يجوز استئناف الحكم المذكور اذا كان المبلغ المطلوب أدائه بورقة التنبيه لا يزيد على عشرة آلاف قرش

(المادة ٤٦٩)

اذا حكم برفض المعارضة وجب دفع المبلغ المطلوب أدائه بورقة التنبيه في ظرف الخمسة عشر يوما التالية لاعلان الحكم النهائي الصادر برفض المعارضة .

(المادة ٤٧٠)

اذا حصلت المعارضة في ورقة التنبيه بعد مضي الخمسة عشر يوما المقررة لرفعها لا يوقف الحجز مالم تقرر المحكمة لزوم اصدار بايقافه لاسباب مهمة .

(المادة ٤٧١)

حصول المعارضة في ظرف الخمسة عشر يوما من تاريخ ورقة التنبيه يترتب عليه انقطاع الميعاد المقرر في مادة (٤٦٦) وعلى المحضر في هذه الحالة الاستحصال في ظرف اربع وعشرين ساعة على التأشير من قلم كتاب المحكمة على أصل أوراق المعارضة واعلان الحكم وعلى قلم الكتاب ان يذكر ذلك على هامش تسجيل ورقة التنبيه .

(المادة ٤٧٢)

لا يعمل بالايحارات السابقة على تسجيل ورقة التنبيه الا اذا ثبت ان الاجارة واقعة قبل التنبيه ولو بصفة غير رسمية .

﴿ المادة ٤٧٣ ﴾

أما الاجارات التي يكون تاريخها غير ثابت والتي يكون عقدها بعد تسجيل التنبيه ولم تدفع الاجرة أو بعضها مقدما فتعتمد اذا ظهر انها حاصلة من باب حسن الادارة .

﴿ المادة ٤٧٤ ﴾

لا يجوز وضع الحجز قبل مضي ثلاثين يوما من تاريخ التنبيه الحاصل للدين ولا بعد مضي تسعين يوما من التاريخ المذكور والا كان الحجز لاغيا

﴿ المادة ٥٦٠ ﴾

لا يعمل بالايحارات السابقة على تسجيل ورقة التنبيه الا اذا كان تاريخها ثابتا بصفة رسمية .

﴿ المادة ٥٦١ ﴾

أما الايجارات التي يكون تاريخها غير ثابت والتي يكون عقدها بعد تسجيل التنبيه ولم تدفع الاجرة أو بعضها مقدما فتعتمد اذا ظهر انها حاصلة من باب حسن الادارة .

﴿ المادة ٥٦٢ ﴾

لا يجوز للدين من يوم تسجيل ورقة التنبيه ان يبيع العقارات المذكورة فيها واذا باعها مع ذلك يكون البيع باطلا حقا بغير حاجة لصدور حكم بالبطلان مالم يودع المشتري في صندوق المحكمة قبل اليوم المعين لبيع تلك العقارات بالمزايدة العمومية مبلغا كافيا للوفاء بما مستحق للدائن الذي طلب البيع ولغيره من ارباب الديون المسجلة المستحقة الدفع ويجب في هذه الحالة على المشتري المذكور ان يعلن لهؤلاء الدائنين محضر الابداع .

(المادة ٥٦٣)

يترتب على تسجيل التنبيه الحاق ايراد العقار المقصود نزع من يد الدين وثمراته به ويودع ما يخص المدة التي اعقبت ذلك التسجيل من كل منها كما يوزع ثمن المقار .

(المادة ٥٦٤)

مجرد التنبيه من الدائن الحاجز أو غيره من الدائنين على مستأجر العقار لعدم دفع الاجرة لملكه يقوم مقام الحجز على الاجرة التي تستحق في المستقبل ولو كانت عن مدة سابقة على التسجيل ولا احتياج لغير ذلك التنبيه من الاجراءات وتوزع الاجرة المذكورة على الدائنين قسمة غرما .

﴿ المادة ٥٦٥ ﴾

اذا تبين أن المستأجر دفع بغير غش قبل التنبيه عليه أجرة عن المدة التالية للتسجيل فيستحق طلبها من المحجوز عليه بصفته مستودع لها .

بحسب الاصل

﴿ المادة ٥٦٦ ﴾

المعارضة في التنبيه يلزم رفعها في ظرف خمسة عشر يوماً التالية لاعلان ورقة التنبيه المذكور بأن يصير تكليف الخصم على حسب الأصول المعتادة بالحضور أمام المحكمة الابتدائية المختصة بالحكم في نزاع الملكية وحكم في تلك المعارضة بطريق الاستعجال .

بحسب التعديل

﴿ المادة ٤٧٥ ﴾

يحصل الحجز بمعرفة محضرين اثنين أو بمعرفة محضر واحد مصحوباً بشاهدين راشدين يتنقل الجميع الى الجهة الكائن فيها العقار المراد حجزه ويلزم أن يشتمل المحضر زيادة عن مشتملات أوراق المحضرين المعتادة على البيانات الآتية .

أولاً - بيان السند الواجب التنفيذ الواقع الحجز بموجبه وبيان ورقة التنبيه .

ثانياً - بيان العقار المحجوز يذكر موقعه ومقدار مساحته بوجه التقريب وحدوده وأوصافه بالاختصار ان كان لذلك داع وغير ذلك من البيانات التي تشترط في لأحة اجراءات المحكمة على حسب ما يقرر في جهات الادارة فيما يتعلق ببيان العقارات .

ثالثاً - تعيين محل الدائن في البلدة الكائن بها المحكمة المختصة بالحجز . رابعاً - بيان المحكمة التي يرفع اليها أمر الحجز .

فإذا كان الحجز المطلوب اجراؤه في المدن يجب أن يكون بمحضر معاون التمن وإذا كان في غيرها يكون بمحضر أحد مشايخ البلد .

﴿ المادة ٤٧٦ ﴾

المحكمة التي يرفع اليها أمر الاشكال في الحجز هي المحكمة التابع لها المحل الكائن به أكبر جزء من العقارات التي حجزها المدائن نفسه .

﴿ المادة ٥٦٧ ﴾

ميعاد طلب استئناف الحكم الذي يصدر بشأن المعارضة المذكورة يكون عشرة أيام من تاريخ اعلانه وعلى محكمة الاستئناف ان تحكم في ذلك الطلب بطريق الاستعجال أيضاً .

انما لا يجوز استئناف الحكم المذكور اذا كان المبلغ المطلوب أدائه بورقة التنبيه لا يزيد على عشرة آلاف قرش .

﴿ المادة ٥٦٨ ﴾

اذا حكم برفض المعارضة وجب دفع المبلغ المطلوب ادائه بورقة التنبيه في ظرف خمسة عشر يوماً التالية لاعلان الحكم النهائي الصادر برفض المعارضة .

﴿ المادة ٤٧٧ ﴾

يجب ترك صورة من محضر الحجز ان كان حاصلاً في المدن الى معاون التمن واذا كان في غيرها الى شيخ البلد الحاضر في الحجز وكلاهما يؤشر على الاصل بالاستلام .

﴿ المادة ٥٦٩ ﴾

اذا حصلت المعارضة في ورقة التنبيه بعد مضي خمسة عشر يوماً المقررة لرفعها لا يوقف التنفيذ مالم تقرر المحكمة لزوم اصدار أمر بإيقافه لاسباب مهمة .

(المادة ٤٧٨)

يعلن المحجوز عليه بالحجز في ظرف خمسة عشر يوماً التالية لإتمام محضر الحجز وذلك خلاف مسافة الطريق بين مسكن المحجوز عليه الكائن بالفطر للصري وبين الجهة الكائن بها المحكمة التي من اختصاصها النظر في دعوى الحجز

﴿ المادة ٥٧٠ ﴾

يجوز للدائن بعد مضي المواعيد المقررة في مادتي ٥٤٩ و ٥٥٠ أن يسعى في بيع العقارات المبينة في ورقة التنبيه وتحصل الاجراءات المتعلقة بذلك امام المحكمة الابتدائية التابع لها الجهة الكائن فيها تلك العقارات سواء كان المبلغ المطلوب من اجراء البيع قليلاً أو كثيراً أو أيا كانت المحكمة التي صدر منها الحكم بالبيع

﴿ المادة ٤٧٩ ﴾

في ظرف خمسة عشر يوماً التالية لذلك يجب أن تنسخ في سجل قلم كتاب المحكمة التابع اليها العقار المحجوز صورة كل من محضر الحجز وورقة اعلانه للمحجوز عليه والا كان العمل لاغياً ويتأثر بذلك على هامش تسجيل ورقة التنبيه

بحسب الاصل

﴿ المادة ٥٧٠ ﴾

فان كانت العقارات في عدة جهات غير تابعة لمحكمة واحدة وجب حصول تلك الاجراءات امام المحكمة التابع لها المحل الكائن به اكبر جزء من العقارات المذكورة.

﴿ المادة ٥٧١ ﴾

على المداين أن يطلب حضور المدين بعريضة يقدمها للقاضي المعين للبيع ويلزم أن تكون تلك العريضة مشتملة زيادة عن البيانات المذكورة بالمادة (٣٥) على ما يأتي :

أولاً - بيان العقارات المقصود بيعها بياناً كافياً وبيان نوعها وموقعها ومقدار مساحتها بوجه التقريب وحدودها وأوصافها بالاختصار ان كانت من الباني

ثانياً - شروط البيع مع بيان مجزئة العقار على أقسام يساع كل قسم منها على حدته أو عدم التجزئة ويسع تلك العقارات قسماً واحداً

ثالثاً - عرض الاطلاع على نسخة السند المطلوب اجراء البيع بموجبه وعلى أصل ورقة التنبيه بواسطة ايداعها بقلم كتاب المحكمة

﴿ المادة ٥٧٢ ﴾

يعلن القاضي المعين للبيوع بذيل العريضة الثمن الذي تنتهي عليه الزايمة ويجوز له أن يستعلم عن ذلك من واحد أو أكثر من أهل الخبرة اذا رأى لزوماً للاستعلام .

وبعد ذلك يأمر بتكليف الزائدين بالحضور امام المحكمة ويعين اليوم والساعة الذين يكون فيهما الحضور.

﴿ المادة ٥٧٣ ﴾

تسلم صورة الامر الذي يصدر من القاضي بتكليف المدين بالحضور أمام المحكمة الى مقدم العريضة وتغان أيضاً صورته وصورة العريضة للمدين بمعرفة كاتب الجلسة

﴿ المادة ٥٧٤ ﴾

يجب على طالب البيع من المدائين أن يقدم في الجلسة شهادة بالرهونات المسجلة على العقارات المقصود بيعها.

﴿ المادة ٥٧٥ ﴾

يجوز للمحكمة أن تأمر ولو من تلقاء نفسها ببيع جزء فقط من العقارات المذكورة اذا رأت ان ثمن ذلك الجزء كاف لوفاء جميع دين الطالب بالبيع وديون المدائين الذين أعلنوا بورقة تنبيه للمدين وكذلك ديون المدائين برهن

بحسب التعديل

﴿ المادة ٤٨٠ ﴾

اذا تبين سبق تسجيل ورقة تنبيه أو محضر حجز مختص بذات العقار يتأثر بمعرفة كاتب المحكمة بالتنبيه أو الحجز المستجد على هامش التسجيل الأول مبيناً تاريخ هذا التنبيه واسم المداين الذي طلب اعلانه والسند الواجب التنفيذ .

(المادة ٤٨١)

وكذلك يجري التأشير بالبيانات المذكورة عن التنبيه أو الحجز الاول على هامش تسجيل ورقة التنبيه أو الحجز الثاني.

(المادة ٤٨٢)

يترتب على تسجيل محضر الحجز الحاق ايراد العقار المحجوز وثمراته وبوزع ما يخص المدة التي اعقبت ذلك التسجيل من كل منها كإبوزع ثمن العقار.

(المادة ٤٨٣)

مجرد التنبيه من الدائن الحاجز أو غيره من الدائنين على مستأجر العقار المحجوز بعدم دفع الاجرة المالكه يقوم مقام الحجز على الاجرة التي تستحق في المستقبل ولو كانت عن مدة سابقة على التسجيل ولا احتياج لغير ذلك التنبيه من الاجراءات وتوزع الاجرة المذكورة على الدائنين قسمة غرماً .

(المادة ٤٨٤)

اذا تبين أن المستأجر دفع بغير غش قبل التنبيه عليه أجرة عن المدة التالية للتسجيل فتحسب له ويلزم المحجوز عليه بدفع مثلها بصفة مستودع لها.

بحسب الاصل

﴿تابع المادة ٥٧٥﴾

مسجل على تلك العقارات اذا كانت هذه الديون تستحق الدفع في ظرف ستة أشهر من يوم تكليف المدين بالحضور امام المحكمة للحكم بنزع الملكية وبيع العقار.

(المادة ٥٧٦)

يلزم ان يكون الحكم الصادر بالترخيص بالبيع مشتملا على ما يأتى
اولا — بيان العقار المقصود ببيع والبيانات الاخر المتدرجة بالعريضة المقدمة لتكليف المدين بالحضور .

ثانيا — شروط البيع المبينة في العريضة المذكورة ويجوز للمحكمة ان تمحو او تثبت في تلك الشروط بحسب ما تستصوبه .
ثالثا — احالة الاخصام على القاضي المعين للبيوع لتعين الجلسة التي تكون فيها المزايدة وامر لكاتب المحكمة بنشر وتعليق اعلان البيع .

(المادة ٥٧٧)

لا تقبل المعارضة ولا الاستئناف في الحكم الصادر بنزع الملكية وبيع العقار ولا يطن لاحد مطلقا ويجب تسجيله بمعرفة كاتب المحكمة في ظرف ثمانية ايام من تاريخ صدوره بدفتر بقلم كتاب المحكمة التابع لها المحل الكائن به ذلك العقار ويتأثر بذلك على هامش تسجيل ورقة التنبيه .

﴿المادة ٥٧٨﴾

لا يجوز تعيين يوم البيع قبل ثلاثين يوما ولا بعد مئتين يوما من تاريخ التعيين. المواد الآتية قد جددتها اللجنة وصورها كالآتي:

﴿المادة ٤٨٨﴾

تستعمل قائمة شروط البيع على البيانات الآتية :

اولا — بيان السند الواجب التنفيذ وذكر التنبيه والانداز بالحجز وما حصل بعدها من الاجراءات والأحكام الصادرة .

ثانيا — بيان العقار المقصود ببيع حسب المبين بمحضر الحجز مع ما علم بعد من البيانات ان كان .

ثالثا — شروط البيع .

بحسب التعديل

(المادة ٤٨٥)

لا يجوز للمدين من يوم تسجيل ورقة التنبيه ان يبيع العقارات المبينة فيها والا كان البيع لاغيا بغير احتياج الى الاستحصال على حكم بذلك ومع هذا يتنفذ البيع الحاصل بتلك الصفة اذا أودع المشتري قبل اليوم المعين للمزاد في خزانة المحكمة مبلغا كافيا للوفاء باصل الدين والمصاريف المستحقة للدائن الذي طلب البيع ولغيره من الدائنين الذي أعلنوا تنبيهها للمدين بالوفاء أو لهم ديون مسجلة ويشترط زيادة على ذلك ان يعلن المشتري للدائنين المذكورين محضر الايداع واذا كانت النقود التي اودعت مقرضة فالرهن الذي يتحصل عليه من اقراضها لا تعتبر درجته الا بعد ديون الدائنين المسجلة الى وقت البيع واذا لم يحصل الايداع قبل الزاد فلا يجوز لاي سبب كان اعطاء مهلة لاجرائه .

(المادة ٤٨٦)

واذا كانت العقارات المحجوزة ليست مؤجرة تبقى في يد المحجوز عليه بصفته حارس لها الى وقت بيعها الا اذا حكم قاضي الامور الوقتية بخلاف ذلك بناء على طلب واحد او اكثر من الدائنين ان تحقق له ان ذلك الدفع ضرر أو جلب مصلحة فيعين القاضي حينئذ بدلا عنه ومع ذلك يمكن للدائنين بعد حصولهم على الاذن من قاضي الامور الوقتية قلع وجمع المزروعات والاشجار من الأرض كلها أو بعضها وبيعها بطريق الزاد أو بطريقة أخرى يصرح بها القاضي في الميعاد الذي يحدده ويودع الثمن في خزانة المحكمة التي من اختصاصها نظر الحجز

﴿المادة ٤٨٧ مستجدة﴾

يجب ايداع قائمة شروط البيع من الحاجز في قلم كتاب المحكمة في ظرف عشرين يوما بالاكتر بعد التسجيل السابق ذكره .

رابعا — تجزئة العقار كل جزء على حدته .

خامسا — تقدر المحكمة في أودة مشورتها المبالغ الذي تنبى عليه المزايدة في كل جزء ويجب عليها استحضار واحد أو أكثر من أهل الخبرة ويكون تقديرها على تقدير أهل الخبرة الذين تستحضرهم المحكمة لذلك ويكتب في ذيل قائمة شروط البيع القرار الذي يصدر بهذا الشأن بغير تبيان الأسباب التي بنى عليها .

﴿المادة ٤٨٩﴾

يجب على المحكمة ان تأمر بالاقتصاد موقتا على بيع جزء فقط من العقار

بدون أن ينقلها منه .

﴿ المادة ٤٩٦ ﴾

يجوز لكل انسان أن يقرر في قلم كتاب المحكمة في ظرف الثلاثين يوما التالية لايداع قائمة الشروط الى أصحاب الديون المسجلة ما عنده من الأقوال والنزاعات وما يدعيه من البطالان ويكتب ذلك في ذيل قائمة شروط البيع ويجوز لآخر بايع للعقار أن يقدم على الوجه المذكور طلبه لفتح البيع لعدم اداء الثمن ان كان لذلك وجه والا سقط حقهم فيما ذكر .

﴿ المادة ٤٩٧ ﴾

يجوز لكل صاحب دين مسجل أو سند واجب التنفيذ أن يزيد على الثمن المعين للمزايدة عليه ويلزم بالشراء بما عنده من الثمن ويذكر ذلك في ذيل قائمة شروط البيع وبعد انقضاء الميعاد المقرر لتقديم الأقوال يحل من اعطي أعلا ثمن محل طالب البيع من الدائن في تميمه على الوجه المبين في الفروع الآتية في الأحوال التي يحل فيها انسان محل غيره .

﴿ المادة ٤٩٨ ﴾

إذا مضت الثلاثون يوما بعد اعلان قائمة شروط البيع ولم تبد أقوال غير ما يتعلق بالزيادة في الثمن المعين للزيادة عليه فباتحاد الدائن طالب البيع مع كاتب المحكمة يعين في ذيل قائمة الشروط اليوم الذي يكون فيه البيع .

﴿ المادة ٤٩٩ ﴾

يحصل هذا التعين في ظرف الخمسة التالية لانقضاء الميعاد المقرر لجواز قبول الأقوال .

﴿ المادة ٥٠٠ ﴾

لا يجوز تعيين يوم للبيع قبل ثلاثين يوما ولا بعد مستين يوما من تاريخ التعين .

ثم أن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله : (ختمت الجلسة) والساعة ٥ (نمرة ٧) امضاء (حسين يسرى) ختم (على شريف)

(تابع المادة ٤٨٩)

المحجوز اذا ظهر لها ان ثمنه بقى بدين طالب البيع ودين من أعلن تنبها رسميا للمديون ودين المدائنين برهن مسجل خلاف الرسوم والمصاريف .

﴿ المادة ٤٩٠ ﴾

ايداع قائمة الشروط يلزم اعلانه للمحجوز عليه ولكل من أرباب الديون المسجلة في ظرف ثمانية أيام من تاريخه غير ميعاد بين محل المحجوز عليه في الديار المصرية ومركز المحكمة ويكون الاعلان للمدائنين المذكورين في المحل المعين لهم في تسجيل رهونهم .

﴿ المادة ٤٩١ ﴾

ويعان أيضا حصول الايداع في الميعاد المذكور باعلان ينشر في الصحيفة المعدة للاعلانات القضائية ويلصق في اللوحة المعدة للاعلانات بالمحكمة .

﴿ المادة ٤٩٢ ﴾

يجب على المحضر الذي أعلن لأصحاب الديون المسجلة ايداع قائمة شروط البيع ان يخبر بذلك في ميعاد أربع وعشرين ساعة قلم الكتاب وعلى القلم المذكور ان يؤشر على أصل ورقة الاعلان باطلاعه عليها ثم يكتب على هامش تسجيل محضر الحجز ما يفيد حصول الاعلان المذكور .

﴿ المادة ٤٩٣ ﴾

ويجوز الى وقت التأشير بما ذكر على هامش التسجيل أن يشطب ما حصل تسجيله من الأوراق المتعلقة بالحجز بمجرد رضائه من طلب الحجز بذلك

﴿ المادة ٤٩٤ ﴾

أما اذا حصل التأشير بما ذكر فلا يجوز شطب التسجيل السابق ذكره الا برضاء أصحاب الديون المسجلة والحاجز ومن أعلن تنبها أو بحكم انتهائى واجب التنفيذ صادر عليهم .

﴿ المادة ٤٩٥ ﴾

لكل انسان الحق في الاطلاع على قائمة شروط البيع بقلم كتاب المحكمة

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر يوم الاثنين ٥ شعبان سنة ١٣٠٥ (١٦ أبريل سنة ١٨٨٨)

لجلسة المحكمة بعد الخمسة أيام التالية لانقضاء الميعاد والذي يجوز فيه قبول الاقوال .

(المادة ٥٠٣) مستجلة

تحكم المحكمة بطريق الاستعجال في المنازعات وتعين اليوم الذي يحصل فيه الزاد في المواعيد المبينة اعلاه .

(المادة ٥٠٤) مستجلة

لكن اذا وجدت دعوى أمام محكمة أخرى بطلب فسخ بيع العقار المحجوز فيؤخر الحكم في المنازعات .

(المادة ٥٠٥) مستجلة

يجب رفع الاستئناف في بحر العشرة أيام التالية لاعلان الحكم والاسقاط الحق فيه وتحكم فيه محكمة الاستئناف بطريق الاستعجال .

فتحت الجلسة الساعة ٣ والدقيقة ٤٠ تحت رئاسة سعادة علي شريف باشا رئيس المجلس ومحضور ٢١ من حضرات الاعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية فصدق عليه .

سعادة الرئيس — دور الذاكرة في هذا اليوم سيكون على الجزء الباقي من مشروع تعديل قانون المرافعات من ابتداء المادة ٥٠١ التي وضعتها اللجنة مجدداً ومن ابتداء المادة ٥٧٩ من الاصل فليتل من ابتداء المادتين المذكورتين .

تلى من ابتداء هاتين المادتين لغاية ٦٧١ من الاصل والمادة ٥٩٩ من التعديل وتقرر بالاتفاق استحسان ما رأته اللجنة وهذه صورة ما تلى :

(المادة ٥٠١) مستجلة

يعين كاتب المحكمة عقب أول قول محضور من أبداء اليوم الذي يرفع فيه الامر الى المحكمة للحكم في المنازعات الحاصلة والتي تحصل بعدها في الميعاد المقرر .

(المادة ٥٠٢) مستجلة

اليوم الذي يعينه كاتب المحكمة هو أول يوم يصبح فيه رفع الامر

تعديل اللجنة

(المادة ٥٠٦)

قبل البيع بمدة لا تزيد عن أربعين يوماً ولا تنقص عن عشرين يوماً يصير اشتهاره بلصق اعلانات محضية من الدائن المطالب أو وكيله وتكون تلك الاعلانات مشتملة على البيانات الآتية .

أولاً — تاريخ الحجز والتسجيل .

ثانياً — اسم ولقب وصناعة ومحل كل من المدين والمدائن الذي طلب اجراء البيع .

بحسب الاصل

(المادة ٥٧٩)

قبل البيع بمدة لا تزيد عن أربعين يوماً ولا تنقص عن عشرين يوماً يصير اشتهاره بلصق اعلانات مشتملة على البيانات الآتية .

أولاً — بيان تاريخ الحكم الصادر بنزع الملكية ويسمى العقار وتاريخ تسجيله .

ثانياً — اسم ولقب وصناعة ومحل كل من المدين والمدائن الذي طلب اجراء البيع .

بحسب الأصل

(تابع المادة ٥٧٩)

ثالثاً — بيان العقار .

رابعاً — الاحالة على الحكم الصادر بنزع الملكية وبيع العقار فيما يتعلق بشروط البيع .

خامساً — بيان الثمن الذي يعينه طالب البيع .

سادساً — اليوم والمحل والساعة اللاتي يكون فيها المزاد .

(المادة ٥٨٠)

ينشر الاعلان بذلك مرة واحدة اذا كانت الصحيفة تطبع في البلدة الكائنة بها المحكمة وان لم تكن بها صحيفة ينشر الاعلان في صحتين منشورة كل منها في بلدة ويجب ايضا ان تعلن صورة الاعلانات التي جرى تعليقها لكل من ارباب الديون المسجلة في المحل الذي عينوه في التسجيل ويكون اعلان تلك الصورة في ظرف خمسة عشر يوما بالاقبل قبل البيع والا كان العمل لاغيا .

(المادة ٥٨١)

تلتصق الاعلانات

أولاً — على باب محل المدين

ثانياً — على الباب الاصلى لكل من العقارات اذا كانت محاطة بسور أو كانت بيوتا

ثالثاً — في الميدان الاعمر لمركز المديرية أو المحافظة الكائن بها العقار ومركز المديرية أو المحافظة المقيم بها المدين والبلدة الكائنة بها المحكمة
رابعاً — على باب شيخ البلدة الكائن بها محل المدين والبلدة الكائن بها العقار
خامساً — في المحل المعد للاعلانات بكل من محكمة الجهة الكائن بها العقار ومحكمة محل المدين .

(المادة ٥٨٢)

تحصل الاجراءات المذكورة بالثلاث مواد السابقة بناء على طلب كاتب المحكمة التي قدم لها الطلب المتعلق بنزع العقار من يد المدين وبيعه .

(المادة ٥٨٣)

يثبت الاعلان والنشر بالأوجه التي ذكرت في حالة بيع الإيرادات المقررة ونحوها .

بحسب التعديل

(تابع المادة ٥٠٦)

ثالثاً — بيان العقار .

رابعاً — الاحالة على قائمة شروط البيع فيما يتعلق بالشروط المذكورة .

خامساً — الثمن المقدر لكل جزء من العقار .

سادساً — اليوم والمحل والساعة اللاتي يكون فيها المزاد .

(المادة ٥٠٧)

ينشر الاعلان بذلك مرة واحدة اذا كانت الجريدة تطبع في البلدة الكائنة بها المحكمة وان لم يكن بها جريدة ينشر الاعلان في جريدتين مطبوعة كل منهما في بلدة ويجب ايضا ان تعلن صورة الاعلانات التي جرى تعليقها لكل من ارباب الديون المسجلة في المحل الذي عينوه في التسجيل ويكون اعلان تلك الصورة في ظرف خمسة عشر يوما بالاقبل قبل البيع والا كان العمل لاغيا .

(المادة ٥٠٨)

حسب الاصل

حذفت

(المادة ٥٠٩)

يثبت تعليق الاعلان بالمحكمة بذكره في دفتر مخصوص تحت يد كاتب المحكمة ويثبت تعليقه أيضا بالمحلات الاخر بمحضر محرره المحضر بحضور شاهدين يكفنان من الاهالي المجاورة للمحل الذي يلصق فيه الاعلان ويرفق المحضر بنسخة من الاعلان المذكور مؤشراً عليها من الشاهدين ويثبت النشر في الصحيفة بإبراز نسخة منها ممضاة من صاحب المطبعة مصدقا عليها من كاتب المحكمة .

بحسب الاصل .

(المادة ٥٨٤)

لكل من المدين وطالب البيع الحق في أن يطلب من القاضى المعين للبيوع لصق اعلانات أكثر مما ذكر والزيادة في نشر ملخصها ويجوز لكل منهما أيضا أن يطلب حصول الزيادة في نفس المحل الكائن به العقار أو في غيره .

﴿ المادة ٥٨٥ ﴾

تقدر المصاريف بمعرفة القاضى المعين للبيوع وتحصل الاعلانات بها علنا في جلسة البيع وقت الزيادة .

﴿ المادة ٥٨٦ ﴾

لا يجوز أن يطلب شيء برسم المصاريف غير المقدر منها .

(المادة ٥٨٧)

في اليوم المعين للبيع تحصل الزيادة على الثمن المعين ويكون ذلك بمعرفة القاضى المعين للبيع بمناداة المحضر بناء على طلب الدائن الذى طلب البيع أو غيره من أرباب الديون المسجلة عند الاقتضاء .

(المادة ٥٨٨)

كل عطاء ولو المقدر في قائمة شروط البيع لم تحصل الزيادة عليه في مدة خمس دقائق يترتب عليه ايقاع البيع من القاضى لصاحبه .

(المادة ٥٨٩)

يتقرر في لائحة الاجراءات الداخلية بالمحكمة مقادير الترقى في الزيادات التى يصح قبولها .

(المادة ٥٩٠)

حصول العطاء من أحد يخلى سبيل العطاء الذى قبله .

﴿ المادة ٥٩١ ﴾

إذا لم يحضر مزادون في اليوم المعين للبيع يصير الاجراء على حسب ما هو مقرر بالمادة ٦١٧ وبالمواد التالية .

بحسب التعديل .

(المادة ٥١٠)

لكل من المحجوز عليه وطالب البيع وكل انسان له منفعة في ذلك الحق في أن يلصق اعلانات أكثر مما ذكر في الجهات التى يرغبها وان ينشر ملخصها في الجرائد التى يريدونها بمصاريف من طرفه ويجوز لكل منهما أيضا أن يطلب حصول الزيادة في نفس المحل الكائن به العقار أو في غيره .

﴿ المادة ٥١١ ﴾

حسب الأصل

(المادة ٥١٢)

حسب الأصل

(المادة ٥١٣)

حسب الاصل

(المادة ٥١٤)

كل عطاء ولو المقدر في قائمة شروط البيع لم تحصل الزيادة عليه في مدة خمس عشرة دقيقة يترتب عليه ايقاع البيع من القاضى لصاحبه .

(المادة ٥١٥)

حسب الاصل

﴿ المادة ٥١٦ ﴾

حسب الأصل .

﴿ المادة ٥١٧ ﴾

إذا لم يحضر مزادون في اليوم المعين للبيع يصير الاجراء على حسب ما هو مقرر بالمادة (٥٦٥) والمواد التالية لها ويمكن تأخير الزيادة بناء على طلب الدائن الذى طلب البيع أو بناء على طالب المحجوز عليه أو طلب كل انسان له منفعة في ذلك إذا كان لباعث قوى تحققت صحته والحكم الذى يقرر فيه التأخير يلزم أن يكون مشتملا على تعيين اليوم الذى تحصل فيه الزيادة بشرط ألا يكون ذلك اليوم بعد التأخير بأقل من ثلاثين يوما ولا أكثر من ستين يوما ولا يمكن النطق في هذا الحكم بأى كيفية كانت

بحسب الاصل

﴿ المادة ٥٩٢ ﴾

إذا وقع البيع لغير المدائن الذى طلبه وجب عليه ان يودع فى حال انعقاد الجلسة مقدار عشر الثمن وكامل المصاريف ان لم يكن سلم ذلك قبل الجلسة ويكون ذلك أما بإيداع نقود أو بإيداع ما يراه القاضى كافياً للوفاء من السندات والأوراق ذوات القيمة بتقديم كفالة بذلك يقر على اعتمادها القاضى والا يبيع المبيع ثانياً فوراً على ذمة المشتري .

﴿ المادة ٥٩٣ ﴾

يجوز ان يعافى المشتري الذى يرى القاضى اعتماده من تأدية الكفالة

﴿ المادة ٥٩٤ ﴾

يجوز للمشتري ان يقرر فى قلم كتاب المحكمة فى اليوم التالى ليوم البيع انه اشترى بطريق التوكيل عن شخص معين اذا صدق على ذلك كل من الموكل والكفيل وبذلك يخلو سبيله وتعتبر الكفالة عن الموكل .

(المادة ٥٩٥)

يجب على المشتري ان لم يكن ساكناً في البلدة الكائن بها المحكمة أن يعين له محلاً فيها والا فيعتبر قلم كتاب المحكمة محلاً له .

(المادة ٥٩٦)

يجوز لكل انسان في مدة عشرة أيام من يوم البيع أن يقرر فى قلم كتاب المحكمة أن يقبل الشراء بزيادة العشر على أصل الثمن المباع به بشرط أن يودع فى القلم المذكور مقدار الخمس من الثمن الذى قدره وكامل المصاريف أو يقدم بذلك كفالة يقر القاضى على اعتمادها

﴿ المادة ٥٩٧ ﴾

يعين المزايد المذكور فى تقريره المتضمن الزيادة محلاً له على الوجه السابق ذكره .

﴿ المادة ٥٩٨ ﴾

يعلن تقرير الزيادة المذكورة من صاحبها فى ظرف ثمانية أيام لكل من المدائن الذى طلب البيع وغيره من المدائنين المسجلة ديونهم والراسى عليه المزاد وان تأخر عن الاعلان فى الميعاد المذكور يحصل الاعلان فى ظرف الثمانية أيام التالية له بناء على طلب كاتب المحكمة .

بحسب التعديل

﴿ المادة ٥١٨ ﴾

بحسب الاصل .

﴿ المادة ٥١٩ ﴾

حسب الأصل .

﴿ المادة ٥٢٠ ﴾

يجوز للمشتري أن يقرر فى قلم كتاب المحكمة فى الثلاثة أيام التالية ليوم البيع أنه اشترى بطريق التوكيل عن شخص معين اذا صدق على ذلك كل من الموكل والكفيل وبذلك يخلو سبيله وتعتبر الكفالة عن الموكل .

(المادة ٥٢١)

على أصلها .

(المادة ٥٢٢)

على أصلها .

﴿ المادة ٥٢٣ ﴾

على أصلها .

﴿ المادة ٥٢٤ ﴾

يعلن تقرير الزيادة المذكورة من صاحبها فى ظرف ثمانية أيام لكل من المدائن الذى طلب البيع وغيره من المدائنين المسجلة ديونهم والراسى عليه المزاد وان تأخر الاعلان فى الميعاد المذكور يحصل الاعلان منه أيضاً فى ظرف الثمانية أيام التالية له بناء على طلب كاتب المحكمة .

بحسب الأصل

﴿ المادة ٥٩٩ ﴾

يشتمل الاعلان على بيان اليوم الذى عينه القاضى المعين للبيع لاجراء البيع ثانياً بالمزايدة على الزيادة المذكورة .

(المادة ٦٠٠)

وهذا اليوم يكون أول يوم يصح فيه البيع بعد مضي شهر من وقت التقرير بالمزايدة ومع ذلك يجوز للمحكمة التأخير في حالة ما اذا حدثت مسائل فرعية أو طلب أحد الاخصام التأخير لاسباب موجبة له .

(المادة ٦٠١)

قبل اليوم المعين للبيع بثانية أيام يصير النشر والاعلان بناء على طلب كاتب المحكمة .

(المادة ٦٠٢)

يحصل المزايد ويقع البيع على حسب الاوجه المقررة في حق البيع الاول .

(المادة ٦٠٣)

لا تقبل المعارضة ولا الاستئناف في الاحكام المتضمنة مجرد تأخير البيع .

(المادة ٦٠٤)

لا يقبل المعارضة في حكم البيع ولا يجوز استئنافه إلا في ظرف خمسة أيام من تاريخ صدوره لعدم استيفائه الشروط المقررة .

(المادة ٦٠٥)

حكم البيع يكون حجة للمشتري بملكية البيع وسنداً للمدين ومن يستحق حقوقه للاستحصال على الثمن ويجب أن يشتمل على صورة شروط البيع وصورة الاعلانات وصورة محضر الجلسة التي وقع فيها البيع .

بحسب التعديل

﴿ المادة ٥٢٥ ﴾

يشتمل الاعلان على بيان اليوم الذى تعين بمعرفة كاتب المحكمة وطالب الاعلان لاجراء البيع ثانياً بالمزايدة على الزيادة المذكورة .

(المادة ٥٢٦)

وهذا اليوم يكون أول يوم تعقد فيه المحكمة جلسة للبيع بعد مضي خمسة عشر يوماً من تقرير الزيادة على ثمن المبيع ومع ذلك يجوز للمحكمة التأخير في حالة ما اذا حدثت مسائل فرعية أو طلب أحد الاخصام التأخير لاسباب موجبة له .

(المادة ٥٢٧)

على أصلها

(المادة ٥٢٨)

على أصلها

(المادة ٥٢٩)

على أصلها

(المادة ٥٣٠)

على أصلها .

(المادة ٥٣١)

حكم البيع يكون حجة للمشتري بملكية البيع وسنداً للمدين ومن يستحق حقوقه للاستحصال على الثمن ويجب أن يشتمل ذلك الحكم على صورة قاعة شروط البيع وبيان الاجراءات التي صار استيفاؤها لاتمام البيع وصورة محضر الجلسة التي وقع فيها البيع .

بحسب الاصل

(المادة ٦٠٦)

لا تسلم للمشتري صورة الحكم الواجبة التنفيذ الا اذا أثبت أنه قام بما
يجب ايفاؤه من الشروط المقررة للبيع قبل استلام تلك الصورة .

(المادة ٦٠٧)

بناء على طلب كاتب المحكمة يحصل التأشير بالحكم في قلم كتاب
المحكمة على هامش تسجيل الحكم الصادر بنزع العقار من المدين وبيعه .

(المادة ٦٠٨)

تسجل صورة حكم البيع في السجل على حسب المقرر بالقانون المدني .

(المادة ٦٠٩)

ايقاع البيع للرأسى عليه المزاد لا يترتب عليه سقوق له سوى ما كان
للمدين المبيع من الحقوق في العقار المبيع .

بحسب التعديل

(المادة ٥٣٢)

على أصلها .

(المادة ٥٣٣)

يجب على كاتب المحكمة أن يؤشر على هامش سجل الحجز الواقع على
العقار المباع بما يفيد حصول مبيعه بمقتضى ما يصدر من الأحكام .

(المادة ٥٣٤)

ويجب أيضا على كاتب المحكمة أن يسجل صورة حكم البيع في السجل
في تاريخ صدوره .

(المادة ٥٣٥)

على أصلها .

(المادة ٥٣٦ وهي مستجدة)

حكم البيع لا يعلن إلا للشخص المحجوز عليه أو في مسكنه .

(المادة ٥٣٧ مسجلة)

تسجيل حكم البيع يلغى كل رهن ولا يكون للدائنين مطالبة الاعلى
لثمن .

الفرع الثاني

في المسائل الفرعية التي تنشأ عن نزع الملكية وفي إعادة بيع العقار بالمزايدة
على ذمة الرأسى عليه المزاد الأول وفي بيع العقار غير المحجوز بيما رسميا
بالمحكمة .

الفرع الثاني

في المسائل الفرعية التي تنشأ عن الحجز العقارى وفي إعادة بيع العقار
بالمزايدة على ذمة الرأسى عليه المزاد الأول وفي بيع العقار غير المحجوز بيما
رسميا بالمحكمة .

حسب الاصل

بحسب التعديل

القسم الأول

في الاجراءات التي تحصل بانضمام بعض الدائنين الى بعض .

(المادة ٦١٠)

إذا أجرى دائنان تسجيل ورقتين منضمتين التنبيه على الدين بوفاء دينه وانذاره بنزع عقاراته من يده وبيعها في حالة عدم اتفاده وكان التسجيل من كل منهما حصل على عقار غير العقار الحاصل عليه التسجيل من الآخر وجب على المدائن الذي أعلن ورقة التنبيه الثانية أن ينضم إلى المدائن الآخر في تكليف الدين بالحضور أمام المحكمة لسماع الحكم عليه بنزع ملكيته وفي تميم الاجراءات وذلك اذا كانت المحكمة التي يلزم حصول الاجراءات المتعلقة ببيع تلك العقارات أمامها واحدة .

(المادة ٦١١)

يجوز لمدائن الذي طلب نزع ملكية مدنية وبيع عقاره أن يوقف بعد صدور الحكم بالبيع الاجراءات المتعلقة بذلك بتقرير يقدم لقلم كتاب المحكمة وفي هذه الحالة يكون لكل من الدائنين الذين أعلنوا للمدين ورقة التنبيه قبل صدور الحكم المذكور وأرباب الديون المسجلة الذين يستحق دفع ديونهم قبل تقديم التقرير السابق ذكره الحق في تميم اجراءات البيع باعتبار آخر اجراء صحيح حصل قبل مباشرته أما يجب التمسك بهذا الحق والاجراء بموجبه بورقة تقدم لقلم كتاب المحكمة في ظرف شهرين من تاريخ التقرير المقدم من المدائن الاول .

حذفت .

(المادة ٥٣٩ مستجدة)

إذا تأخر طالب بيع العقار لأي سبب عن تميم شيء من الاجراءات في اللواعيد المبينة في الفرع السابق ولم يتممه قبل تقديم طلب من غيره لحلوله محله جاز لسكل صاحب دين مسجل أو سند واجب التنفيذ أن يطلب من محكمة الامور المستعجلة حله محل المتأخر مع تكليف المتأخر المذكور وحده بالحضور للمرافعة في ذلك أمام المحكمة المذكورة .

(المادة ٥٤٠ مستجدة)

وفي هذه الحالة لا يقبل استئناف الامر الذي يصدر من محكمة الامور المستعجلة إلا اذا كان مبنيًا على بطلان الامر لعدم استيفاء الشروط اللازمة له

بحسب التعديل

﴿المادة ٥٤١ مستجدة﴾

لا يجوز لطالب البيع الواقع منه التأخير أن يتنع حلول غيره محله بتطلبه
تعميم الاجراءات .

﴿المادة ٥٤٢ مستجدة﴾

يجب على التأخر اذا صدر أمر بحلول غيره محله أن يسلم الاوراق المتعلقة
باجراءات البيع والا حكم عليه بما يلزم من التضمنات.

﴿المادة ٥٤٣ مستجدة﴾

اذا شطب حجز العقار في قلم الكتاب سواء كان برضا الحاجز أو
بحكم صادر عليه قلن يطلب التعجيل من الحاجزين المؤشر بحجزهم على هامش
تسجيل الحجز المتقدم ذكره الحق في تعميم اجراءات المبيع باعتبار آخر اجراء
صحيح حصل قبل مباشرة .

القسم الثاني

في دعوى الغير باستحقاق المقار .

(المادة ٥٤٤)

يجوز تقديم الدعوى من أى انسان باستحقاق المقار المقصود بيمه لغاية
صدور الحكم بالبيع وفي هذه الحالة اقامة الدعوى توقف اجراءات البيع
ويجوز ايضا تقديم الدعوى بعد الحكم بالبيع لغاية المدد المقررة للملكية انما اقامتها
في هذه الحالة لا يوقف تنفيذ حكم البيع .

(المادة ٥٤٥)

اذا كانت الدعوى قبل البيع فتقام في وجه كل من المدين وطالب البيع وان
كانت بعد البيع فتقام في وجه المشتري مع حفظ حق الضمان له قبل الدائنين
والمدين وان كان حصل توزيع الثمن المدفوع من المشتري فله حق استرداده في
حالة فساد البيع .

حذفت :

القسم الثاني

في دعوى الغير باستحقاق المقار .

(المادة ٦١٢)

يجوز تقديم الدعوى من اى انسان باستحقاق العقار المقصود بيمه في اثناء
اجراءات البيع لغاية مرمى الزاد .

(المادة ٦١٣)

تقام الدعوى المذكورة في وجه كل من المدين وطالب البيع واذا اقيمت
بعد لصق الاعلانات فتقام ايضا في وجه اول دائن من الدائنين ذوى الديون
المسجلة .

(المادة ٦١٤)

تعلن ورقة الطلب للمدين في محله الاصلى ويكون اعلانها لكل من
الداينين المذكورين في المادة السابقة في محله المعين مع مراعاة مواعيد المسافات
غير المواعيد المقررة للمحل الخارج عن الديار المصرية .

بحسب التعديل	بحسب الأصل
(المادة ٥٤٦)	(المادة ٦١٥)
حسب الأصل :	يجب على المدعي باستحقاق العقار المقصود بيعه ان يودع بقلم كتاب المحكمة في وقت تقديم العريضة منه بطلب حضور الاخصام مبلغا يقدره كاتب المحكمة لتدفع منه في حالة الحكم بعدم صحة الدعوى رسوم الاوراق التي تستلزمها اجراءات هذه الدعوى ومصاريف المدافعة عن الاخصام واجرة وكلائهم فان تأخر عن ايداع المبلغ المذكور يجاب مع ذلك طلبه ولكن لا توقف اجراءات البيع وفي كل الاحوال تستمر اجراءات بيع العقار الذي لم يدع باستحقاقه وعلى القاضي المعين للبيع ان يعدل الثمن الذي قدره للمزايدة عليه اذا كانت الدعوى بالاستحقاق واقعة في جزء معين بتمامه من اجزاء للبيع او في جملة اجزاء كاملة منه .
(المادة ٥٤٧)	(المادة ٦١٦)
حسب الأصل .	وكذلك يكون العمل عند العود لاجراءات البيع في حالة ثبوت بعض المدعى استحقاقه .
(المادة ٥٤٨)	(المادة ٦١٧)
حسب الأصل .	اذا حكم بعدم صحة الدعوى بالاستحقاق حكم على مدعيها بالتضمينات والمصاريف التي تسبب فيها :
(المادة ٥٤٩)	(المادة ٦١٨)
حسب الأصل .	لا تقبل المعارضة في الحكم الذي يصدر في الدعوى بالاستحقاق اما استئنافه فميعاده عشرة ايام من تاريخ اعلان الحكم المذكور .
(المادة ٥٥٠)	(المادة ٦١٩)
حسب الأصل .	يحكم في كافة دعاوى الاستحقاق بطريق الاستعجال .
	القسم الثالث
حسب الأصل	فما يتعلق ببطلان الاجراءات .
(المادة ٥٥١)	(المادة ٦٢٠)
حسب الأصل	يحكم القاضي المعين للبيع في دعاوى بطلان الاجراءات الحاصلة بعد تعيين يوم البيع ولا تقبل المعارضة في حكمه فيها ولا الاستئناف واذا حكم بالبطلان وجبت اعادة الاجراءات من وقت التعيين المذكور بمصاريف من طرف المحكمة أو المحضر الذي تسبب في البطلان .

بحسب الأصل	بحسب التعديل
(المادة ٦٢١)	(المادة ٥٥٢)
تقدم الى المحكمة دعاوى بطلان المزايمة الثانية واجراءاتها لغاية النشر عن البيع الثاني ونحكم فيها بوجه الاستعجال .	حسب الاصل
(المادة ٦٢٢)	(المادة ٥٥٣)
في هذه الحالة يكون ميعاد الاستئناف عشرة أيام .	حسب الاصل
(المادة ٦٢٣)	(المادة ٥٥٤)
اذا تقدمت دعاوى البطلان بعد النشر عن البيع الثاني يكون الحكم فيها على حسب ما تقرر في المادة ٦٠٢ .	حسب الاصل
القسم الرابع	
في اعادة بيع العقار بالمزايدة على ذمة الراسى عليه المزايد الأول .	حسب الاصل
(المادة ٦٢٤)	(المادة ٥٥٥)
اذا تأخر الراسى عليه المزايد عن وفاء شروط البيع يباع المبيع ثانياً على ذمته .	اذا تأخر الراسى عليه المزايد عن وفاء شروط البيع يباع المبيع ثانياً على ذمته بعد اعلانه من طرف كاتب المحكمة بميعاد ثلاثة أيام بعدم وفاء شروطه وباتحاد كاتب المحكمة مع طالب البيع يتعين يوم للبيع الثاني .
(المادة ٦٢٥)	حذفت
من يكون له شأن في اعادة البيع على ذمة الراسى عليه المزايد المتأخر عن الوفاء يعلن سنده اليه ويكلفه وفاء شروط البيع فان لم يف بها في ميعاد ثلاثة أيام كاملة يقدم المكلف المذكور عريضة للقاضي المعين للبيع لتعيين يوم للبيع الثاني .	
(المادة ٦٢٦)	(المادة ٥٥٦)
تشتمل الاعلانات التي تلتصق وتنشر في الصحف زيادة عن البيانات المقررة في حالة البيع الأول على اسم الراسى عليه المزايد واسم طالب اعادة البيع والتمن المعين للمزايدة عليه كما كان في الأول واليوم والساعة اللذين يحصل فيهما مبيع .	حسب الاصل
(المادة ٦٢٧)	(المادة ٥٥٧)
يعين للبيع أول يوم يصبح لذلك بعد مضي أربعين يوماً من تاريخ اعلان السند للرأسى عليه المزايد الأول وتكليفه بالوفاء .	يعين للبيع أول يوم يصبح لذلك بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ اعلان السند للرأسى عليه المزايد الأول وتكليفه بالوفاء .

بحسب الاصل

(المادة ٦٢٨)

يجب أن يعلن الراعي عليه المزاد الأول لكل من أرباب الديون المسجلة بيوم البيع قبل اليوم المذكور بخمسة عشر يوما بالأقل ويلزم أن يكون لصق الاعلانات ونشرها في الميعاد المذكور .

(المادة ٦٢٩)

تتبع في إعادة البيع على ذمة الراعي عليه المزاد الأول القواعد المقررة في البيع الأول وفي إعادة البيع بناء على تقديم الزيادة على الثمن المبيع .

(المادة ٦٣٠)

يلزم الراعي عليه المزاد الأول بما ينقص من ثمن المبيع ولا حق له في الزيادة ان كانت بل يستحقها المدين أو واضع اليد للزروع منه العقار أو المداثنون له .

(المادة ٦٣١)

لا تقبل الزيادة في البيع الثاني من الراعي عليه المزاد الأول ولو بكفالة .

القسم الخامس

في بيع عقارات المفلس والقاصر

(المادة ٦٣٢)

يباع عقار المفلس والقاصر المأذون بيع عقاره بالزيادة على ثمن يقدره مأمور التفليسة أو القاضي المعين للبيع ويكون ذلك بمقتضى قاعدة شروط تحرر من وكلاء الديانة والقيام مقام القاصر وتودع بقلم كاتب المحكمة وتشتمل زيادة عن البيانات المقررة في المادة (٥٥٨) على بيان حجة الملك والحكم الصادر بالأذن بالبيع عند الاقتضا .

(المادة ٦٣٣)

يعلن ايداع قائمة الشروط لأرباب الديون المسجلة ويجوز لهم ابداء ما عندهم من المنازعات في كيفية تحريرها في صورة أقوال وملحوظات كما هو مقرر بالمادة (٤٩٢) ويرفع الأمر في ذلك للمحكمة للفصل فيه وعلى كاتب المحكمة أن يعين يوم الجلسة بذيل الورقة المشتملة على تلك الأقوال والملحوظات ويخبر به أولى الشأن بكتابة منه قبل اليوم المعين لحضورهم بثلاثة أيام بالأقل .

بحسب التعديل

(المادة ٥٥٨)

حسب الاصل

(المادة ٥٥٩)

حسب الاصل

(المادة ٥٦٠)

يلزم الراعي عليه المزاد الأول بما ينقص من ثمن المبيع ولا حق له في الزيادة ان كانت بل يستحقها المدين المحجوز عليه .

(المادة ٥٦١)

حسب الاصل

القسم الخامس

في بيع عقارات المفلس والقاصر والمحجوز عليه

(المادة ٥٦٢)

يباع عقار المفلس والقاصر المأذون بيع عقاره بالزيادة على ثمن يقدره مأمور التفليسة أو القاضي المعين للبيع ويكون ذلك بمقتضى قاعدة شروط تحرر من وكلاء الديانة أو الوصى عن القاصر أو قيم المحجوز عليه وتودع بقلم كاتب المحكمة وتشتمل زيادة عن البيانات المقررة في المادة (٥٥٦) على بيان حجة الملك .

(المادة ٥٦٣)

يجب ايداع قائمة الشروط لأرباب الديون المسجلة ويجوز لهم ابداء ما عندهم من المنازعات في كيفية تحريرها في صورة أقوال وملحوظات كما هو مقرر بالمادة () ويرفع الأمر في ذلك للمحكمة للفصل فيه وعلى كاتب المحكمة أن يعين يوم الجلسة بذيل الورقة المشتملة على تلك الأقوال والملحوظات ويخبر به أولى الشأن بكتابة منه قبل اليوم المعين لحضورهم بثلاثة أيام .

بحسب التعديل	بحسب الاصل
(المادة ٥٦٤)	(المادة ٦٣٤)
حسب الاصل	يحصل لصق الاعلانات ونشرها وتعيين يوم البيع في المواعيد المقررة في حالة بيع عقار المدين بناء على طلب مدائه وعلى حسب الأوجه المبينة في الحالة المذكورة .
(المادة ٥٦٥)	(المادة ٦٣٥)
إذا لم يظهر في يوم المزايدة من يزيد على الثمن المقرر فينزل جزء منه في حالة بيع عقار المفلس بمعرفة مأمور التفليسة وفي حالة بيع عقار القاصر والمحجوز عليه يكون التنزيل بمعرفة القاضي المعين للبيع ويؤخر البيع لميعاد اقله ثلاثون يوماً واكثره ستون يوماً .	إذا لم يظهر في يوم المزايدة من يزيد على الثمن المقرر فينزل جزء منه في حالة بيع عقار المفلس بمعرفة مأمور التفليسة وفي حالة بيع عقار القاصر يكون التنزيل بمعرفة القاضي المعين للبيع ويؤخر البيع لميعاد اقله ثلاثون يوماً واكثره ستون يوماً .
(المادة ٥٦٦)	(المادة ٦٣٦)
حسب الاصل	يحصل النشر والاعلان عن اعادة البيع على حسب تقدير الثمن بعد التنزيل المذكور قبل اليوم المعين للبيع بعشرين يوماً بالأقل .
(المادة ٥٦٧)	(المادة ٦٣٧)
حسب الاصل .	تتبع في أنواع البيع المذكورة القواعد السابق تقريرها في اعادة البيع بسبب الزيادة في الثمن واعادته على ذمة الراى عليه الزاد ولعدم وفائه .
	القسم السادس
حسب الاصل	في بيع العقار اختياريا وفي بيعه بطريق الزاد لعدم امكان قسمته
(المادة ٥٦٨)	(المادة ٦٣٨)
يجوز لكل صاحب عقار أن يبيعه بالحكمة بالأوجه المنادة بمقتضى قائمة شروط وروابط للبيع تودع مقدماً بقلم كتاب المحكمة ويجوز له أيضاً أن يعين الثمن للمزايدة عليه ويجب اعلان قائمة الشروط لأرباب الديون المسجلة .	يجوز لكل صاحب عقار أن يبيعه بالحكمة بالأوجه المعتادة بمقتضى قائمة شروط وروابط للبيع تودع مقدماً بقلم كتاب المحكمة ويجوز له أيضاً أن يعين الثمن للمزايدة عليه ويسوغ اعلان قائمة شروط لأرباب الديون المسجلة .
(المادة ٥٦٩)	(المادة ٦٣٩)
حسب الاصل	يجوز لكل شريك في عتار مشاع أن يطلب قسمته ولا يصح الاتفاق على خلاف ذلك الا من يكون أهلاً للتصرف لمدة لا تزيد على خمس سنوات بالأكثر .
(المادة ٥٧٠)	(المادة ٦٤٠)
حسب الاصل	إذا لم يحصل نزاع في القسيمة فيكون العمل بمقتضى المدون في المادة (٦٢٠)

حسب الأصل

وأما إذا حصل نزاع فيرفع طلب القسمة الى المحكمة الابتدائية بالأوجه المقررة فيما يتعلق بالطلبات المعتادة .

(المادة ٦٤١)

إذا طلب أحد الشركاء في العقار الشاع قسمة وظهر للمحكمة قبوله للقسمة فتعين أهل خبره لتقرير الحُصص وتقدير ما يلزم من التعديل بين الشركاء لاستيفاء كل منهم حقه ومجوز أن يكون تعيين أهل الخبرة للنظر في قبول العقار للقسمة من عدمه .

(المادة ٦٤٢)

إذا حصلت منازعات في فرز الحُصص وتعيينها فيفصل فيها القاضي المعين للبيوع ويقرر بين الشركاء بعد الفصل في تلك المنازعات كما يقرر بينهم في حالة عدم المنازعة .

(المادة ٦٤٣)

إذا كان من ضمن الشركاء قاصر تخكم المحكمة في المنازعات .

(المادة ٦٤٤)

إذا لم تكن قسمة العقار بغير ضرر يباع على حسب القواعد المقررة لبيع العقار اختيارياً ويكون البيع بناء على طلب مريد القسمة .

(المادة ٦٤٥)

في حالة بيع العقار اختياراً بالمحكمة أو خارجها لا تقبل الزيادة بعشر الثمن الراسي به المزداد الا ممن يرغبها من أرباب الديون المسجلة أو من الدائنين بسند واجب التنفيذ فإذا كان البيع خارج المحكمة أو بها لكن بغير اعلان قائمة شروط البيع لأرباب الديون المسجلة تقبل تلك الزيادة في ميعاد شهرين بعد النشر بالبيع في صحيفة الجهة السكّان بها العقار والاعلان به لأرباب الديون المسجلة مع بيان الثمن الأصلي ويكون كل من النشر والاعلان بناء على طلب الراسي عليه المزداد .

الفرع الثالث

في توزيع ثمن المبيع على حسب درجات الدائنين

حسب التعديل

(المادة ٥٧١)

حسب الاصل .

(المادة ٥٧٢)

حسب الاصل

(المادة ٥٧٣)

إذا كان من ضمن الشركاء قاصر ومحجوز عليه فتحكم المحكمة في المنازعات الحاصلة بين الشركاء ووضي القاصر وقيم المحجوز عليه .

(المادة ٥٧٤)

إذا لم تكن قسمة العقار بغير ضرر فلا يباع منه الا الحصة المطلوب بيعها في الشيوخ

(المادة ٥٧٥)

حسب الاصل فقط استبدلت كلمة (اختياراً) ب(اختيارياً) .

حسب الاصل

بحسب الاصل

﴿ المادة ٦٤٦ ﴾

إذا لم يتفق مدائنو البائع أو مدائنو البيع ملكه فيما بينهم وبين المدين في ظرف شهر من تاريخ البيع على توزيع الثمن فيوزع مع مراعاة التعديلات الآتية على حسب الاصول المقررة للتوزيع بطريق المحاصة بين الغرماء .

﴿ المادة ٦٤٧ ﴾

يجوز الشروع في التوزيع على حسب درجات الدائنين بغير احتياج لايداع الثمن بصندوق المحكمة ويحصل التوزيع بقوائم تسلم لكل واحد من الدائنين قائمة منها مشتملة على مقدار ما خصه بحسب التوزيع وتقوم مقام تحويل له على المدين بالثمن وفي هذه الحالة يكلف هذا المدين بالحضور عند التوزيع .

﴿ المادة ٦٤٨ ﴾

يقتد طلب الشروع في التوزيع على حسب درجات الدائنين في دفتر مخصوص بقلم كاتب المحكمة الابتدائية التي حصل فيها البيع ويصح تقديم ذلك الطلب من المشتري .

﴿ المادة ٦٤٩ ﴾

يبتدأ محضر التوزيع على حسب درجات الدائنين بغير طلب التوزيع والأمر الصادر بأجرائه ويرفق به الكشف المستخرج بمعرفة كاتب المحكمة ببيان الموجود من الرهونات المسجلة .

﴿ المادة ٦٥٠ ﴾

التنبيه على أصحاب الرهون بتقديم طلباتهم وباطلاعهم على قائمة التوزيع الموقت يعلن اليهم في المحلات المعينة بتسجيل رهوناتهم .

﴿ المادة ٦٥١ ﴾

ميعاد الاطلاع على التوزيع الموقت والمناقضة فيه ثلاثون يوماً ومن تأخر عنه سقط حقه في ذلك وان لم يحصل مناقضة يجرى القاضي المعين للتوزيع الانتهائى وأمر بشطب تسجيل رهن من لم ينل شيئاً في التوزيع بحسب درجة دينه .

﴿ المادة ٦٥٢ ﴾

يأمر القاضي كاتب المحكمة بتسليم قوائم التوزيع لاربابها .

﴿ المادة ٦٥٣ ﴾

مصاريف اجراءات التوزيع وشطب تسجيل رهن من لم ينل شيئاً فيه تقدم في قائمة التوزيع بطريق الامتياز .

بحسب التعديل

(المادة ٥٧٦)

إذا لم يتفق مدائنو البائع اختيارياً أو مدائنو المباع ملكه فيما بينهم وبين المدين في ظرف شهر من تاريخ البيع على كيفية توزيع الثمن يوزع مع مراعاة الاحكام الآتية المقررة للتوزيع بطريق المحاصة بين الغرماء .

(المادة ٥٧٧)

يجوز الشروع في التوزيع على حسب درجات الدائنين بغير احتياج لايداع الثمن بصندوق المحكمة ويحصل التوزيع بقوائم تسلم لكل من واحد من الدائنين قائمة منها مشتملة على مقدار ما خصه بحسب التوزيع وتقوم مقام تحويل له على المشتري بالثمن وفي هذه الحالة يكلف هذا المشتري بالحضور عند التوزيع .

(المادة ٥٧٨)

حسب الاصل

(المادة ٥٧٩)

يقتد طلب التوزيع والأمر الصادر بأجرائه ويرفق معها الكشف المستخرج بمعرفة كاتب المحكمة ببيان الموجود من الرهونات المسجلة .

(المادة ٥٨٠)

يجب اعلان الدائنين أصحاب الرهون بأن يقدموا طلباتهم ويطلعوا على قائمة التوزيع الموقت ويكون ذلك الاعلان في المحلات المعينة بتسجيل رهوناتهم

(المادة ٥٨١)

حسب الاصل فقط استبدلت كلمة (يجرى) ب (يوزع) .

(المادة ٥٨٢)

حسب الاصل

(المادة ٥٨٣)

مصاريف اجراءات التوزيع ومصاريف شطب تسجيل رهن من لم ينل شيئاً فيه تقدم في قائمة التوزيع بطريق الامتياز .

﴿ المادة ٦٥٤ ﴾

يقيد للمشتري في كل قائمة من قوائم التوزيع مقدار مصاريف شطب الرهن ليحجز من أصل الثمن ويضاف بمعرفة القاضي المباشر للتوزيع في قائمة آخر دائن وارد في التوزيع مقدار مصاريف شطب تسجيل رهونات التي لم ينل أربابها شيئاً في التوزيع .

﴿ المادة ٦٥٥ ﴾

شطب تسجيل ديون الدائنين الذين لم ينالوا شيئاً في التوزيع لا يمنعهم من الاستيلاء على ثمن العقار بحسب درجاتهم إذا استوفى الدائنون المتقدمون عليهم حقوقهم من غير الثمن المستحق تحصيله من مشتري العقار .

﴿ المادة ٦٥٦ ﴾

إذا حصلت منازعة في دين من الديون الجاري التوزيع عليها فالقاضي المعين يوزع على أرباب الديون السابقة على الدين المتنازع فيه توزيعاً انتهائياً ويأمر بتسليم القوائم المتعلقة بها لأربابها ويجوز له أن يوزع أيضاً توزيعاً انتهائياً على أرباب الديون المتأخرة بشرط أن يبقى مبلغاً كافياً للدين الحاصلة فيه المنازعة .

﴿ المادة ٦٥٧ ﴾

ترفع المنازعات الى المحكمة ولا يجوز قبول منازعات خلاف القيدة في محضر التوزيع الوقت .

﴿ المادة ٦٥٨ ﴾

ومع ذلك يجوز لصاحب الدين المسجل قبل تسجيل ورقة التنبيه على المدين بوفاء الدين وانذاره بنزع العقار المبيع من يده أن يطلب لغاية وقت تسليم قوائم التوزيع الغاء الاجراءات التي حصلت وذلك أن لم يحصل التنبيه عليه بتقديم طلبه والاطلاع على قائمة التوزيع وفي حالة تقديم الطلب المذكور تعاد تلك الاجراءات مع الزام المأمور الذي حصل منه التهاون بمصاريفها وعدم الاخلال بما يختص بالدائنين الذين لم تحصل منازعة في ديونهم واستلوا أذونات قبض ماخصهم .

﴿ المادة ٦٥٩ ﴾

بعد تسليم قوائم التوزيع لأربابها فللدائن الساقط اسمه حق التداعي فقط على المأمور السابق ذكره وله حق مداعة للدين وكفلائه .

﴿ المادة ٦٦٠ ﴾

المرافعة في شأن الديون الواقع فيها النزاع تكون بين كل من الدائنين المتنازعين والمتنازع في ديونهم وآخر مستحق في التوزيع بحسب درجة دينه مع امتياز مصاريفه ويجوز لغيرهم من الدائنين الدخول في المرافعات وعليه في كل الاحوال المصاريف المترتبة على ذلك الدخول .

(المادة ٥٨٤)

حسب الاصل

(المادة ٥٨٥)

حسب الاصل .

(المادة ٥٨٦)

إذا حصلت منازعة في دين من الديون الجاري التوزيع عليها فالقاضي المعين يوزع على أرباب الديون السابقة على الدين المتنازع فيه توزيعاً انتهائياً ويأمر بتسليم القوائم المتعلقة بها لأربابها وكذلك يوزع أيضاً توزيعاً انتهائياً على أرباب الديون المتأخرة بشرط أن يبقى المبلغ الذي خص الدين الحاصل فيه المنازعة .

﴿ المادة ٥٨٧ ﴾

حسب الأصل

﴿ المادة ٥٨٨ ﴾

ومع ذلك يجوز لصاحب الدين المسجل قبل تسجيل ورقة التنبيه على المدين بوفاء الدين وانذاره بنزع العقار المباع من يده أن يطلب لغاية وقت تسليم قوائم التوزيع الغاء الاجراءات التي حصلت وذلك ان لم يحصل التنبيه عليه بتقديم طلبه والاطلاع على قائمة التوزيع على مقتضى المادة (٥٨٠) وأن تعاد تلك الاجراءات مع الزام المأمور الذي حصل منه التهاون بالتضمينات والمصاريف وعدم الاخلال بما يختص بالدائنين الذين لم تحصل منازعة في ديونهم واستلوا أذونات قبض ماخصهم .

﴿ المادة ٥٨٩ ﴾

حسب الاصل

(المادة ٥٩٠)

المرافعة في شأن الديون الواقع فيها النزاع تكون بين كل من الدائنين المتنازعين والمتنازع في ديونهم ويجوز لغيرهم من الدائنين الدخول في المرافعة وعليه في كل الاحوال المصاريف المترتبة على ذلك الدخول .

﴿ المادة ٥٩١ ﴾

بعد تميم قائمة التوزيع الانتهاء بثلاثة أيام يكلف كاتب المحكمة الدائنين الداخلين في التوزيع ولم يستوفوا ديونهم في التوزيع ومشتري العقار بالاطلاع على القائمة المذكورة.

﴿ المادة ٥٩٢ ﴾

حسب الاصل

(المادة ٥٩٣)

لا تقبل هذه المعارضة الا في العشرة أيام التالية ليوم التكليف السابق ذكره وتحصل المعارضة على حسب النصوص في كيفية تقديم المعارضات وتكون مشتملة على الاسباب المبنية عليها.

(المادة ٥٩٤)

حسب الاصل

(المادة ٥٩٥)

الحصم الذي لم يثبت له حق في المنازعة في الديون أو في المعارضة في قائمة التوزيع الانتهاء يحكم عليه بالمصاريف لمن يستحقها

(المادة ٥٩٦)

حسب الاصل

حذفت

حذفت

﴿ المادة ٦٦١ ﴾

بعد تميم قائمة التوزيع الانتهاء بثلاثة أيام يكلف كاتب المحكمة الدائنين الداخلين في التوزيع وأول مدائن لم يستوف دينه في التوزيع ومشتري العقار بالاطلاع على القائمة المذكورة.

﴿ المادة ٦٦٢ ﴾

لا تصح المعارضة من المذكورين بالمادة السابقة في قائمة التوزيع الانتهاء الا فيما يتعلق بالتطبيق على الاساسات الموضوعة في قائمة التوزيع الموقت أو في الحكم الصادر في المنازعات وفيما يتعلق بتقرير المبلغ الذي يدفعه المشتري.

﴿ المادة ٦٦٣ ﴾

لا تقبل هذه المعارضة الا في العشرة أيام التالية ليوم التكليف السابق ذكره وتحصل المعارضة بتقرير يقدم لقلم كتاب المحكمة ويكون مشتملا على الاسباب المبنية عليها وترفع أمام المحكمة بمقتضى علم خبر.

(المادة ٦٦٤)

ميعاد استئناف الحكم الذي يصدر في المعارضة عشرة أيام من تاريخ اعلانه.

﴿ المادة ٦٦٥ ﴾

الحصم الذي لم يثبت له حق في المنازعة في الديون أو في المعارضة في قائمة التوزيع الانتهاء يحكم عايه بالمصاريف والفوائد لمن يستحقها.

﴿ المادة ٦٦٦ ﴾

بعد مضي ميعاد العشرة أيام ان لم تحصل معارضة أو اذا حصلت وصدر فيها حكم صار انتهاءً فعلى كاتب المحكمة أن يسلم قوائم التوزيع لأربابها في ميعاد ثمانية أيام بالاكتر

﴿ المادة ٦٦٧ ﴾

توقف الارادات والفوائد وتحسب على الوجه المبين في فصل القسمة بين الغرماء وللمدائنين المستحقين في التوزيع أن يأخذوا الفوائد المستحقة على مشتري العقار.

﴿ المادة ٦٦٨ ﴾

ومع ذلك اذا ابقى المشتري عنده جزء من الثمن تأميناً لوفاء مرتب مستمر مدة حياته المستحق له برهن مسجل فالمدائتون اللاحقون لمستحق المرتب المذكور في الدرجة يستولون بعد وفاته من أصل المبلغ المبقى عند المشتري والفوائد المستحقة لهم من الوقت السابق ذكره

(المادة ٥٩٧)

حسب الاصل

(المادة ٥٩٨)

حسب الاصل

(المادة ٥٩٩)

حسب الاصل

(المادة ٦٦٩)

يؤخذ من الدائن المستحق في التوزيع عند استلامه ما استحقه فيه
الاقرار بقبول شطب تسجيل رهنه .

(المادة ٦٧٠)

يتحصل مشتري العقار على شطب الرهون بمقتضى المبالغ المدفوعة بتقديمه
قوائم التوزيع وسندات الخالصة وأما رهون من لم يخل في التوزيع من
المداين فيشطب تسجيلها بموجب ماخص مستخرج من قائمة التوزيع
المتضمنة للأمر بذلك

(المادة ٦٧١)

يوزع القاضى المدين للتوزيع المبالغ المستحقة بحسب التوزيع للمداينين
بين مدائنيهم أو بين من يستحقون حقوقهم بناء على طلبهم ويكون ذلك
على حسب القواعد السابق تقريرها وفي وقت التوزيع الأول ان أمكن .

ثم ان سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة والساعة ٦)

٨ مرة امضاء حسين يسرى ختم على شريف

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الثلاثاء ٦ شعبان سنة ١٣٠٥ (١٧ أبريل سنة ١٨٨٨)

فتحت الجلسة الساعة ٣ والدقيقة الاربعين تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس وبحضور ٢١ من حضرات الأعضاء

تلى محضر الجلسة الماضية فتسدى عليه

سعادة الرئيس — حيث انه انتهى من مشروع تعديل قانون المرافعات في الجلسة الماضية لغاية المادة ٦٧١ من الاصل والمادة ٥٩٩ من التعديل فليبدأ بالتلاوة بما بعد ذلك .

تلى من ابتداء الباب العاشر في مرافعات واجراءات متنوعة اصلا ومعدلا لنهاية المشروع وتقرر بالاتفاق استحسان ما رأته اللجنة وهذه صور ما قرئ وتقرر

الاصل

الباب العاشر

في مرافعات واجراءات متنوعة

الفصل الاول

في مخاصمة القضاة

(المادة ٦٧٢)

تقبل مخاصمة القضاة في الاحوال الآتية :

اولا — اذا سكّت القاضي عن الحق

ثانيا — اذا وقع من القاضي تدليس او غش او ارتكاب رشوة في اثناء

نظر الدعوى أو في وقت توقيع الحكم أو اثناء التنفيذ .

ثالثا — في الاحوال التي ينص القانون فيها على جواز مخاصمة القاضي

أو على الحكم عليه بتضمينات .

(المادة ٦٧٣)

السكوت عن الحق هو امتناع القاضي عن الاجابة على العريضة المقدمة

اليه وامتناعه عن الحكم في قضية قابلة للحكم عند حلول دورها .

التعديل

الباب العاشر

في مرافعات واجراءات متنوعة

الفصل الاول

في اختصام القضاة

(المادة ٦٠٠)

تقبل دعوى الاختصام في الاحوال الآتية :

اولا — اذا امتنع القاضي عن الاجابة على الطلبات التي تقدم اليه أو

امتنع عن الحكم في قضية قابلة للحكم عند حلول دورها .

ثانيا — اذا وقع من القاضي تدليس أو غش أو ارتكاب رشوة .

ثالثا — في الاحوال التي ينص القانون فيها على جواز اختصام القاضي

أو على الحكم عليه بتضمينات

حذفت

الاصل

(المادة ٦٧٤)

يثبت السكوت عن الحق بتكليفين يحصلان للقاضي على يد محضر ولم تنتج عنهما ثمرة يفصل بين الأول والثاني منهما بأربع وعشرين ساعة في حالة الامتناع عن الاجابة على العريضة وبثمانية أيام في حالة الامتناع عن الحكم .

(المادة ٦٧٥)

يجوز تقديم دعوى الخاصة بعد التكليف الثاني بأربع وعشرين ساعة في الحالة الأولى وبثمانية أيام في الحالة الثانية .

(المادة ٦٧٦)

ترفع دعوى الخاصة بعريضة تقدم الى المحكمة التابع اليها القاضي وتسلم الى قلم كتاب المحكمة وتكون مضاة من نفس المدعى أو ممن يوكله توكيلاً خاصاً بذلك وتشتغل على بيان أوجه الخاصة وصور الاوراق المستند عليها في الدعوى .

(المادة ٦٧٧)

تعرض الدعوى الى المحكمة في أول جلسة تعقد بعد الثمانية أيام التالية لتقديم العريضة وفي ظرف هذه المدة يصير تبليغ العريضة الى القاضي

(المادة ٦٧٨)

تسمع أقوال الخصم أو وكيله .

(المادة ٦٧٩)

لا يجوز للخصم استعمال ألفاظ سب في حق القاضي لا في عريضته ولا في أقواله أمام الجلسة والا حكم عليه بغرامة يجوز ابلاغها الى ألفى قرش ديواني .

(المادة ٦٨٠)

لا تحكم المحكمة الا في تعلق أوجه الخاصة بالمادة الناشئة عنها وفي جواز قبول الأوجه المذكورة .

(المادة ٦٨١)

اذا حكمت المحكمة بقبول العريضة تحيل الدعوى على محكمة الاستئناف وهي تحكم في الخاصة بعد المرافعة الشفاهية بين المدعى والقاضي المدعى بمواجهتهما .

التعديل

(المادة ٦٠١)

يثبت الامتناع بتكليفين يحصلان على يد محضر ولم تنتج عنهما ثمرة يفصل بين الاول والثاني منهما بأربع وعشرين ساعة في حالة الامتناع عن الاجابة على الطلبات وبثمانية أيام في حالة الامتناع عن الحكم .

(المادة ٦٠٢)

حسب الاصل فقط استبدلت كلمة (الخاصة) ب (الاختصاص)

(المادة ٦٠٣)

ترفع دعوى الاختصاص بالكيفية المنصوص عنها في رفع الدعاوى ويكون رفعها بعريضة تقدم الى المحكمة التابع اليها القاضي وتسلم الى قلم كتاب المحكمة وتكون مضاة من نفس المدعى أو ممن يوكله توكيلاً خاصاً بذلك .

(المادة ٦٠٤)

تعرض الدعوى الى المحكمة في أول جلسة تعقد بعد الثمانية أيام التالية لرفع الدعوى وفي ظرف هذه المدة يصير تبليغ الدعوى الى القاضي

(المادة ٦٠٥)

حسب الأصل .

(المادة ٦٠٦)

لا يجوز للخصم استعمال ألفاظ سب في حق القاضي خارجة عن موضوع الدعوى لا في تقاريره ولا في أقواله أمام الجلسة والا حكم عليه بغرامة من مائة قرش وواحد الى ألف قرش .

(المادة ٦٠٧)

لا تحكم المحكمة الا في جواز قبول دعوى الاختصاص .

(المادة ٦٠٨)

اذا حكمت المحكمة بقبول الاختصاص فتحيلها على محكمة الاستئناف وهي تحكم فيها بعد المرافعة الشفاهية بين المدعى أو وكيله وبين القاضي المدعى عليه بمواجهتهما .

الاصل

﴿ المادة ٦٨٢ ﴾

إذا كانت العريضة المحكوم بقبولها حاصلة في حق أحد قضاة محكمة استئنافية فتحال القضية عليها بشرط أن تكون مركبة ممن لم يحكم من قضائها الآخرين في جواز قبول أوجه الخاصة أو محال عند الاقتضاء على محكمة تشكل على الوجه المدون في المادة (٣٢٨) .

﴿ المادة ٦٨٣ ﴾

اجراءات المرافعة السابق ذكرها لا ارتباط لها باجراءات للرافعة التأديبية في حق القضاة اذا اقتضاها الحال .

(المادة ٦٨٤)

يحكم على المدعى الذي ترفض عريضته والذي يحكم بعدم صحة دعواه بغرامة ثمانية آلاف قرش ديوانى مع عدم الاخلال بالتضمينات .

(المادة ٦٨٥)

لا يترتب على الحكم على المدعى عليه من القضاة بطلان الحكم الذى اشترك فى إيقاعه .

التعديل

(المادة ٦٠٩)

إذا كانت الدعوى المحكوم بقبولها حاصلة في حق أحد قضاة محكمة استئنافية فتحال القضية عليها بشرط أن تكون مركبة ممن لم يحكم من قضائها الآخرين في جواز قبول أوجه الاختصاص أو محال عند الاقتضاء على محكمة تشكل على الوجه المدون في المادة ()

(المادة ٦١٠)

حسب الأصل .

(المادة ٦١١)

يحكم على المدعى الذى يحكم بعدم ثبوت دعواه بغرامة من خمسمائة قرش الى ألفى قرش .

(المادة ٦١٢)

يترتب على الحكم على المدعى عليه من القضاة بطلان الحكم الذى اشترك فى إيقاعه .

الفصل الثانى من الباب العاشر أخذ بعد المادة (٤٢٦)

الفصل الثالث

فى اختصاص الدائن بمقاربات مدنية لحصوله على دينه .

﴿ المادة ٦٩٩ ﴾

كل من أراد من الدائنين أن يتحصل بالتطبيق لما هو مقرر بالمادة ٥٩٥ من القانون المدنى على اختصاصه بمقاربات مدنية لحصوله على دينه يقدم عريضة لرئيس المحكمة الابتدائية الكائن فى دائرتها العقار المراد الاختصاص به ويلزم أن تكون تلك العريضة مرفوعة بصورة من الحكم ومشتعلة على البيانات الآتية

٢٠

أولا — اسم ولقب وصناعة الدائن ومحل سكنه والمحل الذى يعينه لنفسه فى البلدة الكائن فيها مركز المحكمة .

على أصله .

(المادة ٦١٣)

حسب الأصل .

الأصل

- ثانياً — اسم ولقب وصناعة المدين ومحل سكنه .
ثالثاً — تاريخ الحكم وبيان المحكمة الصادر منها .
رابعاً — مقدار الدين .
خامساً — بيان نوع العقار وموقعه بياناً كافياً صحيحاً .

﴿ المادة ٧٠٠ ﴾

يكتب رئيس المحكمة في ذيل العريضة أمره بالاختصاص انما يجب عليه عند الترخيص به ان يراعى مقدار الدين وقيمة العقارات المبينة في العريضة بوجه التقريب ويجعل الاختصاص قاصراً على بعض تلك العقارات أو على واحد منها فقط أو على جزء من أحدها إذا اقتضى الحال لذلك ورأى ان الجزء المذكور كاف لتأمين دفع أصل الدين والفوائد والمصاريف المستحقة للدائن .

﴿ المادة ٧٠١ ﴾

إذا كان الدين المذكور في الحكم غير خال عن النزاع يجوز لرئيس المحكمة ان يقدره مؤقتاً ويعين المبلغ الذي يؤذن بالاختصاص بالعقارات من أجله .

﴿ المادة ٧٠٢ ﴾

إذا رفض رئيس المحكمة طلب الاختصاص بعقارات المدين جاز لمن قدم العريضة ان يرفع الأمر الصادر بذلك الى المحكمة الابتدائية مع طلب حضور المدين أمامها بمقتضى علم خبر والأمر الذي يصدر من رئيس المحكمة أو الحكم الذي يصدر منها بالترخيص بالاختصاص يلزم تسجيله على الأوجه المقررة بالمادة (٥٩٦) من القانون المدني والمواد التالية لها .

الفصل الرابع

في عرض الدين على الدائن وإيداعه

ان لم يقبله إيداعاً رسمياً

﴿ المادة ٧٠٣ ﴾

إذا أراد المدين اداء الدين للقربه تقدماً كان أو غيره يعرضه عرضاً حقيقياً على الدائن على يد محضر وهو يحذر بذلك محضراً .

التعديل

﴿ المادة ٦١٤ مستجدة ﴾

في حال تقديم هذه العريضة يجب على قلم الكتاب تسجيلها مؤقتاً في سجل الاختصاص بإيضاح تاريخ اليوم والساعة والدقيقة ثم تعرض بمعرفة القلم المذكور على رئيس المحكمة .

﴿ المادة ٦١٥ ﴾

يكتب رئيس المحكمة في ذيل العريضة أمره بالاقرار على الاختصاص أو يرفضه انما يجب عليه عند الترخيص به ان يراعى مقدار الدين وقيمة العقارات المبينة في العريضة بوجه التقريب ويجعل الاختصاص قاصراً على بعض تلك العقارات أو على جزء واحد منها فقط أو على جزء من أحدها إذا اقتضى الحال لذلك ورأى الجزء المذكور كاف لتأمين دفع أصل الدين والمصاريف المستحقة للدائن .

(المادة ٦١٦)

حسب الأصل

﴿ المادة ٦١٧ ﴾

إذا رفض رئيس المحكمة الاقرار على الاختصاص بعقارات المدين جاز لمن قدم العريضة ان يرفع الأمر الصادر بذلك الى المحكمة الابتدائية مع طلب حضور المدين أمامها بمقتضى علم خبر وبصدور الحكم فان قبل ذلك الاختصاص يعتبر تاريخ التسجيل الموقت تسجيلاً قطعياً من تاريخ قيده مؤقتاً والأمر الذي يصدر أو الحكم بالاقرار بالاختصاص يلزم التأشير به على هامش التسجيل الموقت السابق حصوله .

الفصل الثالث

في عرض الدين على الدائن وإيداعه

ان لم يقبله إيداعاً رسمياً

﴿ المادة ٦١٨ ﴾

حسب الأصل

التعديل	الاصل
﴿ المادة ٦١٩ ﴾	﴿ المادة ٧٠٤ ﴾
يبين في المحضر الشيء المعروض وعدد النقود ويذكر فيه أيضا قبول الدائن أو امتناعه عنه ووضع امضائه أو ختمه .	يبين في المحضر الشيء المعروض وعدد النقود ويذكر فيه أيضا قبول الدائن وامتناعه عنه ووضع أعضائه أو امتناعه عنه أو إقراره بالعجز عن وضع الامضاء .
﴿ المادة ٦٢٠ ﴾	﴿ المادة ٧٠٥ ﴾
حسب الأصل	تعطى للدائن صورة من المحضر المذكور .
﴿ المادة ٦٢١ ﴾	﴿ المادة ٧٠٦ ﴾
حسب الاصل	يجوز ان يكون التنبيه على الدائن بحضوره وقت الايداع في محضر العرض أو بورقة مستقلة بشرط ان يسبق التنبيه بيوم كامل بالأقل على الايداع الذي يحصل في صندوق المحكمة .
﴿ المادة ٦٢٢ ﴾	﴿ المادة ٧٠٧ ﴾
يودع مع الدين مقدار المصاريف المستحقة بعد العرض ويحصل الايداع بحضور الدائن وفي غيابه ان لم يحضر وتعطى له صورة محضر الايداع ان كان حاضرا وتعلن اليه في ظرف ثلاثة أيام ان كان غائبا .	يودع مع الدين مقدار الفوائد المستحقة بعد العرض ويحصل الايداع بحضور الدائن أو في غيابه ان لم يحضر وتعطى له صورة محضر الايداع ان كان حاضرا وتعلن اليه في ظرف ثلاثة أيام ان كان غائبا وإلا كان المدين ملزما لاجل براءة ذمته من الدين بان يودع بدون اجراءات آخر الفوائد التي تستحق الى يوم الاعلان ويذكر ذلك في ورقة .
(المادة ٦٢٣)	(المادة ٧٠٨)
على أصلها	على المودع أن يعرف في وقت الايداع عن الحجوزات الواقعة على الدين المودع وعلى المودع لديه مراعاتها .
(المادة ٦٢٤)	(المادة ٧٠٩)
على أصلها	يسلم الى الدائن ما صار ايداعه من بعد أخذ المخالصة منه واسترداد صورة المحضر المعلن اليه ما دام المدين لم يحصل منه تقرير الى أمين الصندوق برجوعه عن عرض ما أودعه .
(المادة ٦٢٥)	(المادة ٧١٠)
على أصلها	انما على الدائن أن يثبت انه اخبر مدينه قبل استلام المبلغ المعروض بثلاثة أيام بالأقل بأنه عازم على استلامه .
(المادة ٦٢٦)	(المادة ٧١١)
على أصلها	لا يجوز للمدين ولو رجع عن عرض الدين ان يسترد من الصندوق ما أودعه الا اذا ثبت حصول الاخبار منه لدائنه على يد محضر برجوعه عن العرض ومضي ثلاثة أيام من وقت الاخبار .

(بحسب الاصل)

(المادة ٧١٢)

لا يجوز الرجوع عن العرض ولا استرداد المودع بعد صيرورة الحكم الصادر بصحة العرض حكما انتهاءيا .

(المادة ٧١٣)

يجوز تقديم طلب الحكم بصحة العرض أو بطلانه بصفة دعوى أصلية أو فرعية .

(المادة ٧١٤)

الحكم الصادر في شأن الدين المعروض الذي لم يودع لا يكون مثبتا لصحة العرض الا بإيداع المدين له مع الفوائد المستحقة لغاية يوم الايداع .

(المادة ٧١٥)

يجوز عرض الدين عرضا حقيقيا وقت الحضور أمام قاضي التحقيق أو وقت المرافعة أمام المحكمة بدون اجراءات أخرى ويسلم العروض الى كاتب المحكمة وهو يودعه في الصندوق اذا لم يستلمه الدائن .

(المادة ٧١٦)

يحصل عرض العين المعينة التي لا يجب أولا يمكن تسليمها في محل الدائن بمجرد التنبيه عليه باستلامها .

(المادة ٧١٧)

يجوز للمدين أن يتحصل على تعيين حارس بمعرفة المحكمة للعين المعينة المعروضة .

الفصل الخامس

في اعطاء الصور

(المادة ٧١٨)

كتاب المحاكم وأمناء السجلات العمومية يعطون صورة أو ملخصا منها لكل طالب من بعد أخذ الرسوم المقررة بدون احتياج لأذن من القاضي والا حكم عليهم بالتضمينات .

بحسب تعديل اللجنة

(المادة ٦٢٧)

على أصلها

(المادة ٦٢٨)

على أصلها

(المادة ٦٢٩)

الحكم الصادر في شأن الدين المعروض الذي لم يودع لا يكون مثبتا لصحة العرض الا بإيداع المدين له جميعه .

(المادة ٦٣٠)

على أصلها

(المادة ٦٣١)

على أصلها

(المادة ٦٣٢)

على أصلها .

الفصل الرابع

في اعطاء الصور

(المادة ٦٣٣)

يجب على كتاب المحاكم وأمناء السجلات اعطاء صور الأوراق التي تحت أيديهم أو ملخصا منها لكل طالب سواء كانت تلك الأوراق خصوصية أو عمومية بعد أخذ الرسوم المقررة بغير احتياج لأذن من القاضي والا حكم عليهم بالتضمينات .

الاصـل	التعديـل
(المادة ٧١٩)	حذفت .
وأما الاوراق الخصوصية المحررة على يد مأمور شرعى فلا يجوز اعطاء صورها ولا ملخص منها لغير المتعاقدين فيها الا بحكم من المحكمة ويجوز أن يعين فيه قاض للاطلاع على الاوراق المحررة بمعرفة المأمور المذكور .	
الفصل السادس	الفصل الخامس
فى تحكيم المحكمين	فى تحكيم المحكمين
(المادة ٧٢٠)	(المادة ٦٣٤)
يجوز للمتعاقدین ان يشترطوا على وجه الاطلاق احالة ما ينشأ من النزاع فى تنفيذ عقد معين على محكمين للحكم فيه ويجوز لهم أيضا اشتراط الاحالة المذكورة للفصل فى أمر مخصوص .	على أصلها
(المادة ٧٢١)	(المادة ٦٣٥)
لا يصح التحكيم الا بمن له التصرف المطلق فى حقوقه ومشاركة التحكيم لا تصح الا فى المنازعات التى يمكن تسويتها بالصلح بين الخصام .	لا يصح التحكيم الا بمن له التصرف المطلق فى حقوقه بشرط أن يكون التحكيم فى موضوع يجوز فيه المصالحة .
(المادة ٧٢٢)	(المادة ٦٣٦)
يجب ايضاح موضوع المنازعة بالتصريح فى مشاركة التحكيم أو فى أثناء المرافعة ولو كان المحكمون مفوضين بالصلح والا كان العمل لاغياً .	على أصلها
(المادة ٧٢٣)	(المادة ٦٣٧)
لا يجوز التفويض للمحكمين بالصلح ولا الحكم منهم بهذه الصفة الا اذا كان عددهم وترا وكانوا مذكورين بأسمائهم فى المشاركة المتضمنة لذلك التفويض أو فى عقد سابق عليها .	على أصلها .
(المادة ٧٢٤)	(المادة ٦٣٨)
اذا كان المحكمون مفوضين فقط فى الحكم مع اشتراط عدم استئنافه واقتضى الحال لتعيين محكم مرجح جاز التفويض اليهم فى تعيينه بمعرفةهم .	على أصلها .
(المادة ٧٢٥)	(المادة ٦٣٩)
اذا لم يتفق كل من الخصام وقت المنازعة على تعيين محكم أو اتفقوا وامتنع واحد من المحكمين أو أكثر عن تأدية ما نيظ أو تعذر عليه القيام به فبناء على عريضة من يطلب التعجيل من الخصام تعين المحكمة التى من خصائصها الحكم فى تلك المنازعة لو تقدمت اليها من يلزم من المحكمين بحضور الخصم الآخر أو فى غيابه بعد تكليفه بالحضور وفى جميع الأحوال يجب أن يكون عدد المحكمين الذين تعينهم المحكمة وترا مساويا بالاقـل للعدد المتفق عليه بين الخصام ما لم يكن بينهم شرط يخالف ذلك	
(المادة ٧٢٦)	(المادة ٦٤٠)
اذا كان المحكمون مفوضين فى تعيين الحكم المرجح عند انقسام آرائهم فى الحكم ولم يتفقوا على انتخابه فتعين المحكمة بمعرفة	حسب الأصل

الأصل	التعديل
(المادة ٧٢٧)	(المادة ٦٤١)
إذا لم يتم أحد المحكمين المعينين بمعرفة المحكمة ما نيظ به لاي سبب من الأسباب يعين بدله بمعرفة ميعاد الحكم في هذه الحالة لمدة شهر .	
(المادة ٧٢٨)	(المادة ٦٤٢)
إذا لم يتم الحكم المعين بمعرفة أحد الأخصام أو المحكم المرجح ما نيظ به يعين بدله بمعرفة الخصم أو المحكمين الباقيين على حسب الأحوال .	حسب الأصل
(المادة ٧٢٩)	(المادة ٦٤٣)
مشاركة محكمي المحكمين يلزم أن تثبت بالكتابة .	حسب الأصل
(المادة ٧٣٠)	(المادة ٦٤٤)
على المحكمين أن يحكموا في الميعاد الشروط إلا إذا رضى الاخصام بامتداده .	حسب الأصل
(المادة ٧٣١)	(المادة ٦٤٥)
إذا لم يشترط ميعاد للحكم فعلى المحكمين أن يحكموا في ظرف ثلاثة أشهر من تاريخ تعيينهم في هيئة محكمة محكمين والا فيجوز لمن يطلب التعجيل من الاخصام أن يقدم الدعوى الى المحكمة أن يطلب منها تعيين محكمين آخرين إذا كان الاخصام متفقين على الحكم بمعرفة محكمين .	حسب الأصل
(المادة ٧٣٢)	(المادة ٦٤٦)
إذا لم يتم المحكم بعد قبوله التحكيم ما نيظ به بغير سبب مقبول جاز الحكم عليه بالتضمنات للاخصام .	حسب الأصل
(المادة ٧٣٣)	(المادة ٦٤٧)
لا يجوز عزل المحكمين بعد تعيينهم الا برضاء جميع الاخصام .	حسب الأصل
(المادة ٧٣٤)	(المادة ٦٤٨)
لا يجوز ردهم عن الحكم الا لأسباب تحدث أو تظهر بعد مشاركة التحكيم .	لا يجوز ردهم عن الحكم الا بأسباب قانونية تحدث أو تظهر بعد مشاركة التحكيم
(المادة ٧٣٥)	(المادة ٦٤٩)
تتبع في المرافعة أمام المحكمين الأصول والواعيد المتبعة أمام المحاكم الا إذا حصلت معافاة المحكمين منها صراحة ويصدر الحكم منهم بالتطبيق على قواعد القانون .	حسب الأصل

التعديل	الأصل
(المادة ٦٥٠)	(المادة ٧٣٦)
حسب الأصل	المحكمون القوض اليهم بالصلح يمافون من الاجراءات المتبعة في المرافعات ومن التطبيق على قواعد القانون .
(المادة ٦٥١)	(المادة ٧٣٧)
حسب الأصل	يجب على الأخصام أن يقدموا أدلتهم وسنداتهم قبل انقضاء اليعاد المحدد للحكم بخمسة عشر يوماً بالاقبل والا جاز الحكم بناء على الطلبات والسندات التي قدمها أحدهم الا في الحالة التي يكون فيها ميعاد الحكم أقل من أربعة أسابيع فانه يجب تقديم الأدلة والسندات في النصف الاول من اليعاد.
(المادة ٦٥٢)	(المادة ٧٣٨)
حسب الأصل	كل دعوى بحصول تزوير في الكتابة أو ظهور حادثة جنائية يوقف عمل المحكمين واليعاد المحدد للحكم.
(المادة ٦٥٣)	(المادة ٧٣٩)
يكون حكم المحكمين معتبراً اذا اشتمل على امضاء أغلبهم واثبات أسباب امتناع الباقي من الامضاء .	يكون حكم المحكمين معتبراً اذا اشتمل على امضاء أغلبهم واثبات امتناع الباقي من الامضاء
(المادة ٦٥٤)	(المادة ٧٤٠)
حسب الأصل	في حالة انقسام آراء المحكمين يعطون آراءهم بالكتابة والحكم المرجح بحكم معهم بعد مذاكرتهم سوية فان لم يمكنه الجمع بينهم يحكم بانفراده على شرط انضمامه في كل مادة لاحد الآراء الحاصلة منهم .
(المادة ٦٥٥)	(المادة ٧٤١)
حسب الأصل	احكام المحكمين لا تقبل المعارضة .
(المادة ٦٥٦)	(المادة ٧٤٢)
حسب الأصل	انما يجوز استئنافها مالم يكن متفقاً على خلاف ذلك ويكون الاستئناف على حسب الأصول المقررة في حق الاحكام الصادرة من المحاكم .
(المادة ٦٥٧)	(المادة ٧٤٣)
احكام المحكمين ولو التجهيزية تقدم بمعرفتهم أو بمعرفة أحدهم في ظرف ثلاثة أيام من صدورها الى قلم كتاب المحكمة التي كان يلزم رفع المنازعة اليها وتعتبر واجبة التنفيذ بأمر من قاضي المواد الجزئية أو من رئيس المحكمة الابتدائية على حسب الأحوال .	احكام المحكمين ولو التجهيزية تقدم بمعرفتهم أو بمعرفة أحدهم في ظرف ثلاثة أيام من صدورها الى قلم كتاب المحكمة التي كان يلزم رفع المنازعة اليها وتعتبر واجبة التنفيذ بأمر من قاضي المواد الجزئية أو من رئيس المحكمة الابتدائية على حسب الأحوال .

الأصل	التعديل
(المادة ٧٤٤)	(المادة ٦٥٨)
الحكمة التي سلم اليها حكم المحكمين تختص دون غيرها بما يتعلق بتنفيذه	حسب الأصل .
(المادة ٧٤٥)	(المادة ٦٥٩)
يجوز للاختصاص طلب بطلان الحكم الصادر من المحكمين بمعارضتهم الأمر التنفيذي في الأحوال الآتية : أولاً — اذا كانت مشاركة التحكيم باطلاً أو مضى ميعاد الحكم ولم يحصل الرضاء بامتداده . ثانياً — اذا صدر الحكم بدون مشاركة تحكيم أو خرج عن حدودها . ثالثاً — اذا صدر الحكم من محكمين لم يمينوا بموافقة القانون أو صدر من بعضهم وكانوا غير مأذونين بالحكم في غيبة الآخرين . رابعاً — اذا صدر الحكم بشيء لم يطلبه الخصام . ثم أن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله : (ختمت الجلسة والساعة ٦ والنصف) .	حسب الأصل .
(نمره ٩) امضاء (حسين يرى) ختم (على شريف)	

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الخميس ١٥ شعبان سنة ١٣٠٥ (٢٦ أبريل سنة ١٨٨٨)

١٤ جمادى الثانية سنة ١٣٠٠ أول مايو سنة ١٨٨٣ الشامل للقانون النظامي المصري وبناء على ما عرضه علينا مجلس نظار حكومتنا .

أمرنا بما هو آت

﴿ للمادة الأولى ﴾

قد تعين سعادة اسماعيل باشا محمد عضوا دائما بمجلس شورى القوانين بدلا من سعادة محمد رؤوف باشا الذى تعين ناظرا لديوان عموم الاوقاف .

﴿ للمادة الثانية ﴾

على رئيس مجلس النظار تنفيذ أمرنا هذا .
صدر بمرأى عابدين في ٨ شعبان سنة ١٣٠٥ - ١٩ ابريل سنة ١٨٨٨

الامضاء (محمد توفيق)

بامر الحضرة الفخيمة الخديوية

رئيس مجلس النظار

الامضاء (نوبار)

تليت افادة نظارة الداخلية وهذه صورتها :

صدر الأمر العالى بتاريخ ٨ شعبان سنة ١٣٠٥ - ١٩ ابريل سنة ١٨٨٨ بتعيين سعادة اسماعيل باشا محمد عضوا دائما بمجلس شورى القوانين بدلا من سعادة محمد رؤوف باشا الذى تعين ناظرا لديوان عموم الاوقاف فبناء عليه اقتضى تحريره لسعادتكم للعلمية بذلك وفى تاريخه صار اختصار سعادته به اقتضى .

تليت الافادة الثالثة وهذه صورتها :

بناء على ما ورد من سعادتكم لهذا الطرف بتاريخ ١٤ ابريل الحاضر

فتحت الجلسة الساعة ٣ ودقيقة ٥٠ تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس وبحضور ٢١ من حضرات الاعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية فتصدق عليه .

سعادة الرئيس — الأشغال للوجودة هي :

أولاً — افادتان مقتضى تلاوتهما على الهيئة الأولى من رئاسة مجلس النظار رقم ٨ شعبان سنة ١٣٠٥ - ١٩ ابريل سنة ١٨٨٨ نمرة ١٤ ومعها صورة الأمر العالى الصادر بتعيين سعادة اسماعيل محمد باشا عضوا دائما بالمجلس بدلا من سعادة محمد رؤوف باشا والثانية من نظارة الداخلية رقم ١٣ شعبان سنة ١٣٠٥ - ٢٤ ابريل سنة ١٨٨٨ نمرة ١ بهذا الخصوص .

ثانياً — افادة من مجلس النظار رقم ١٢ شعبان سنة ١٣٠٥ - ٢٤ ابريل سنة ١٨٨٨ نمرة ١٥ بخصوص معاشات ومكافآت الخدمة التابعين للجيش مثل الاطباء وخلافهم السابق المكاتبه من مجلس هذا الطرف لجهة الحكومة بخصوصهم .

واذن فلتتل الافادات الأولى والثانية وصورة الأمر للرفقة مع احداها ثم تتلى الافادة الثالثة وتؤخذ آراء ورغبات الهيئة عنها .

تليت الافادة الأولى وهذه صورتها :

مرسل لسعادتكم طلى هذا صورة من الأمر العالى الصادر بتاريخ ٨ شعبان سنة ١٣٠٥ - ١٩ ابريل سنة ١٨٨٨ بتعيين سعادة اسماعيل باشا محمد عضوا دائما بمجلس شورى القوانين بدلا من سعادة محمد رؤوف باشا لاجراء مقتضاه اقدم .

تليت صورة الأمر العالى الوارد مع الافادة المذكورة وهذه صورته :

صورة أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على المادة الثلاثين والمادة الحادية والثلاثين من أمرنا الرقم

ما لم يتقدم للمجلس والأمر أن المشار إليهما هما من هذا القبيل فكان من اختصاصات المجلس نظرها قبل صدورهما.

سعادة حسن حلمي باشا — الوجه القبلي لم ترتب به محاكم أهلية لحد الآن ولم تسر عليه أحكام القوانين المعمول بها في المحاكم المذكورة والأمر الصادر بتحويل المديرين ونظار الأقسام في الوجه القبلي الاختصاصات المبينة به لم تكن إلا تأكيد القرار الحصري والأمر العالي السابق صدوره وكذلك مسألة احتكار السجائر هي من المسائل اللازم الاتفاق مع بعض الديوان الجاري ورود السجائر منها ولا بد ما حصل غشابة واتفاق بخصوصه فلهذه الأسباب أرى أن الأمرين المشار إليهما مما لا يلزم أخذ رأي المجلس عنهما .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخذت فتقرر بالأغلبية أن الأمرين المشار إليهما هما من الأوامر التي يؤخذ رأي المجلس عنهما .

حضرة حسن بك عبد الرازق — اذن يكتب للحكومة بطلب الافاد عن سبب استصدار هذين الأمرين قبل أخذ رأي المجلس عنهما . (استحسان بالأغلبية المطلقة) .

حضرة احمد بك عبد الغفار — تقدم التحرير للحكومة بما قرره الهيئ في خصوص ابطال المقاولات الجارية أعمالها وتبينت لها الطريقة الأنفع لاجرا أشغال العمليات على موجهها وكان دولتورئيس مجلس النظر طلب بعض حضرات الاعضاء وتذاكر معهم في هذا الشأن ولحد الآن لم يتم شيء فاذ وافق التحرير لجانب الحكومة مرة أخرى بخصوص ذلك فتقرر (استحسان عام) .

حضرة ابراهيم بك سعيد — من حيث أن الحكومة لم تجر شيئاً الآن بخصوص إعادة حكماء المراكز الى مراكزهم وابطال التشريعات الجارية على بعض المتوفين بغير لزوم فاذا وافق التحرير لها مرة أخرى بنو الاستعجال فليتقرر . (تقرر التحرير لها بالاستحسان العام) .

حضرة احمد بك عبد الغفار — الحكومة لحد الآن لم تجر وضـ القاعدة التي تجبر من يتأخر عن طلبات المحكمة الشرعية على الحضور فاذ وافق استعجال الحكومة عن ذلك فليتقرر . (استحسان) .

حضرة احمد بك عبد الغفار — المجلس لم يبق به أشغال تحت النظر وشـ أبريل قد انقضى والانعقاد القابل الذي هو في شهر يونيو يصادف أوله ٢١ رمضان ولا يخفى صعوبة الاشغال في شهر رمضان الذي يعقبه موسم العيد مضافاً الى ذلك به محلات البعض من حضرات الاعضاء فاذا تحسن لدى الهيئ صرف المجلس الآن وأ يكون الانعقاد القابل بعد مضي أيام العيد فاذا استجدت أشغال بالمجلس فليتقرر (استحسان عام) .

ثم أن الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٥ والنصف

امضاءين (حسين يسرى) ختم (علي شريف)

مرة ١٤ طلب من سعادة رئيس قومسيون تحضير قانون المعاشات العسكرية الافادة عن سبب عدم ذكر أنواع الخدمة التابعين للجيش مثل أطبائه واطباء مستشفياته والاجزائية والكتبة وخلافهم بقانون المعاشات العسكرية الذي أجرى تحضيره ذلك القومسيون وعن رأي القومسيون فيما تكون به معاملة هؤلاء الخدمة فيما يختص بالمكافأة والمعاش وردت من سماعته مكاتبة تاريخها ١٨ أبريل المرقوم مرة ٨٧ سايرة بأن رأي القومسيون في هذه المسئلة هو أن الاطباء والاجزائية وغيرهم من الخدمة التابعين للجيش من يكون منهم حائزاً لرتبة عسكرية بموجب عريضة فيعامل على قانون معاشات العسكرية أما الكتبة وسائر المستخدمين غير الحائزين لرتبة عسكرية فتكون معاملتهم على مقتضى قانون معاشات الملكية وأنه على العموم كل من كان حائزاً لرتبة عسكرية يعامل في المعاش والمكافآت عسكرياً ومن لم يكن كذلك يعامل ملكياً بناء عليه لزم تحريره لسعادتك بالمعلومية بما ذكر أقدم .

سعادة حسن حلمي باشا — من مقتضى هذه الافادة أن من يكون حائزاً لرتبة عسكرية من الانواع التي تبينت بها يعامل في المعاش والمكافأة أسوة ضابطان العسكرية ومن لم يكن حائزاً لرتبة عسكرية يعامل بمقتضى قانون المعاشات الملكية فارى أن ذلك هو الصواب انما من كون لا يخلو الحال من أن بعض المستخدمين غير الحائزين لرتبة عسكرية توجههم خدماتهم للتوجه مع الجيش في السفريات الحربية فيكون من العدل والانصاف أن تحسب لهم مدة خدماتهم في السفريات السنة بسنتين كضابطان العسكرية فاذا تحسن ذلك لدى الهيئ فلتقرره ويجعل في مادة مخصوصة ويبقى باقى ما قرره الهيئ في مشروع القانون المذكور على حله .

(استحسان عام) .

وأن يجعل ذلك في مادة بالصورة الآتية تكون المادة الثانية في المشروع .
كل من كان حائزاً لرتبة عسكرية في الخدمة التابعين للجيش الداخليين هيئ العمال مثل أطبائه واطباء مستشفياته والاجزائية والكتبة وغيرهم يعد ضابطاً عسكرياً ويعامل في المعاش والمكافأة بمقتضى أحكام هذا القانون .
أما من يكون من هذه الانواع غير حائز لرتبة عسكرية فيعامل بمقتضى أحكام قانون المعاشات الملكية الصادر في ٢١ يونيو سنة ١٨٨٧ وملحقاته فقط مدة السفريات في الحرب تحسب له مدة الخدمة فيها السنة بسنتين أسوة العسكرية .

بجيرة حسن عبد الرازق بك — استلفت أنظار حضرات أبواب المجلس للأمرين العالين المنشور صورتهما في جريدة الوقائع المصرية الصادرة في يوم السبت ١٠ شعبان سنة ١٣٠٥ المختص أحدهما باحتكار صنف السجائر والثاني بتحويل المديرين ونظار الأقسام في الوجه القبلي اختصاصات جديدة هل هذان الأمران يعتبران من الأوامر العمومية التي يؤخذ عنها رأي المجلس أم لا .

حضرة عوض بك سعد الله — حيث إن المادة ١٨ من القانون النظامي تقضى بأن كل أمر أو قانون يشتمل لأمانة إدارة عمومية لا يجوز استصداره

(استحسان عام) :-

تليت الافادة وهته صورتها ..

تلى مشروع الامر العالى وهذه صورته .

لحن خلیو مصر .

وعلى المنادة الأولى من أمهنا الرقيم ١٧ يناير سنة ١٨٩٠. (٤٠ صفر سنة ١٢٩٧-)

خامساً — افادة من مجلس النظار رقم ١٤ يونيه سنة ١٨٨٨ نمرة ٢٠ ومعه ثلاثون نسخة من مجموع حساب الحكومة سنة ١٨٨٧ وقد توزعت النسخ الكافية من ذلك المجموع على حضرات الاعضاء .

فاذا تحسن لدى الهيئة البدء بنظر للشروع والقراران المتعلقين بمصر الاغنام والشعاري وأخذ العوائد عليها ثم تنظر باقى المسائل فليتقرر .

وعلى القرار الصادر من مجلس النظائر في ٢٩ مارس سنة ١٨٨٢
(١٠ جماد الأول سنة ١٢٩٩)

وعلى المنشور الصادر من نظارة المالية في ١٩ ابريل سنة ١٨٨٢ (غرة
جماد آخر سنة ١٢٩٩)

وبناء على ما عرضه علينا ناظر مالية حكومتنا وموافقة رأى مجلس
نظارتنا وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

أمرنا بما هو آت

(المادة الاولى)

يستمر تحصيل عوائد سنوية على الاغنام والشعاري ذكر أو أنثى بواقع الرأس
خمسة وثلاثين ملياً (ثلاثة غروش ونصف) عن الذى يبلغ عمره سنة فأكثر
في كافة بلاد وبلاد وجفالك وأباعد وعزب وكفور القطر المصرى ما عدا
مدينة القاهرة واسكندرية ورشيد ودمياط وبورسعيد والاسماعيلية والسويس
والعريش المستثنى من قبل

(المادة الثانية)

يكون الاجراء فى ربط وتحصيل عوائد الاغنام والشعاري بموجب قرار
من ناظر المالية

(المادة الثالثة)

كل من خالف أحكام قرار ناظر المالية المنوّه عنه بالمادة السابقة من أصحاب
الاغنام والشعاري يعاقب بغرامة قدرها خمسينة مليم (خمسون غرشاً) عن
كل رأس حاول استقاطها من الحصر مشايخ البلاد ومشايخ قبائل العربان
وأرباب الأبعاد والعزب والجفالك يعاقبون بغرامة قدرها مائة مليم (عشرة
قروش) عن كل رأس غير داخل الحصر وتكون تعلق أشخاص مقيمين
بدائرة جيتهم أو داخلين ضمن قبائلهم .

إذا تجاوز عدد الاغنام والشعاري الساقطة من الحصر عن خمسة فى المائة
عن تعداد اغنام وشعاري عموم الحصة فيعاقب شيخها بالعزل من الشياخة
بدون اخلال بالغرامة التى قدرها مائة مليم (عشرة غروش) الموضح بالفقرة
السابقة .

(المادة الرابعة)

تتوقع العقوبة بدفع الغرامات بمعرفة المديرين ويجوز للعاقب أن يقدم
استئنافاً عن ذلك لناظر المالية فى ظرف العشرين يوماً من تاريخ اعلانه بالقرار
الصادر بالعقوبة متى انقضى هذا الميعاد ولم يتقدم استئناف نصير الغرامة
مستحقة نهائياً والقرار الذى يصدر من ناظر المالية فى هذا الشأن لا يجوز
استئنافه أمام أى محكمة كانت .

(المادة الخامسة)

إذا حصل تأخير فى دفع العوائد أو الغرامة بصير اتخاذ الاجراءات
ضد المدينين بطريق الانذار والحجز حالاً عقب الانذار وإن تأخر عن السداد

فور اقتباع الاغنام والشعاري بدون مهلة بالمراد العمومى لغاية استيفاء المبالغ المستحقة
يجوز أيضاً للمصلحة عند الاقتضاء أن تجرى حجز ومبيع باقى
ما يمتلكه المدين من منقول وغير منقول
يكون اجراء الانذار والحجز والمبيع بالكيفية المبينة بأمرنا الصادر
فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ .

(المادة السادسة)

يعطى صافى الغرامات لدرشدين بالكيفية التى تعين بقرار يصدر من
ناظر المالية .

(المادة السابعة)

كافة الاحكام المخالفة لأمرنا هذا فهى ملغاة .

(المادة الثامنة)

على ناظرى مالية وداخلية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه
تلى مشروع القرار وهذه صورته .
مشروع قرار من نظارة المالية لاجراء العمل بمقتضى أحكام الأمر العالى
الصادر بتاريخ فى شأن عوائد الاغنام والشعاري .

قرار من نظارة المالية

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى
المادتين الثانية والسادسة منه .
قررنا ما هو آت :

(المادة الاولى)

يجب على مشايخ البلاد والكفور ومشايخ قبائل العربان أن يقدموا
كشوفة للمراكز أو للاقسام فى بحر شهر فبراير (أى من ٢٥ طوبة الى ٢٢
أمشير) من كل سنة ببيان كامل الاغنام والشعاري الموجودة بجهاتهم
واسماء أربابها .

أما الأبعاد والعزب والجفالك غير المعين لها مشايخ فيجب على أربابها أو
وكلائهم تحرير تلك الكشوف وتقديمها للمركز أو للاقسام
بتبين بالكشوف المذكورة كامل الاغنام والشعاري بإيضاح المستحق
عليه عوائد والمعافى التى لم يبلغ عمره سنة ويدرج فيها أيضاً الاغنام والشعاري
التي تكون خارج الجهة فى حال تحرير الكشوف سواء كان بالمرعى أو بجهة
أخرى تحت عودتها للجهة المعتاد وجودها فيها ببيان أسماء أصحابها والجهة
الموجودة بها .

والكشوف المذكورة يحتم عليها أيضاً من أصحاب الاغنام والشعاري
ويعطى بها ايصالات من المركز أو الاقسام باستلامها

﴿ المادة الثانية ﴾

يجب على مأموري المراکز أو نظار الأقسام أن يرسلوا للمديرية في بحر الخمسة أيام الأولى من شهر مارس الكشف السابق الكلام عنها مصحوبة بحافظة

والمديرية بعد اضافة قيمة المستحق على كل بلد تؤثر على ذات الكشف بالتحويل وترسلهم للصيارف لاجراء التحويل حالاً على فوجهم العوائد تعتبر مستحقة التحويل اعتباراً من يوم تسليم الكشف للصيارف .

﴿ المادة الثالثة ﴾

الاغنام والشعاري التي لم يتقدم كشف عنها في الميعاد البين بالمادة الأولى أو التي يكون صار امتطاطها من الكشف تعد مهربة وصاحبها وشيخ الحصة أو صاحب الابعادية أو العزب أو الجفالك التابع اليه مرتكب المخالفة يعاقبون بالعقوبات المبينة بالمادة الثالثة من الامر العالي .

(المادة الرابعة)

يجب على المديرية أن تتحقق من أن عدد الاغنام والشعاري الواردة بالكشف تطابق لعدد الاغنام والشعاري الموجودة حقيقة بطرف أربابها سواء كان مجرد عمومي أو بأخذ جشاني تجربها في الاوقات التي تستنسبها

(المادة الخامسة)

ما يتحصل نقداً من الغرامات من بعد خصم مصاريف الاجراءات منه يصير اعطاؤه للمرشدين الذين يكشفون أمر الاخفاء أو التهريب سواء كانوا مستخدمين بالحكومة أو غير مستخدمين وان كانوا مستخدمين يعتبروا مرشدين حتي ولو يحصل الاكتشاف منهم حالة كونهم مكلفين بأمورية خصوصية متعلقة بعوائد الاغنام والشعاري لا تلزم الحكومة مطلقاً ولاي عنر كان يدفع شيء زيادة عن المبالغ التي تكون حصلتها حقيقة من هذا القبيل .

(المادة السادسة)

الكشف المنوه عنها بالمادة الأولى يكون تسليمها بنوع استثنائي في هذه السنة ما هو للسراکز أو للاقسام في بحر

مدة ابتداءها وغايتها . والمديرية من . الى

حضرة ابراهيم بك سعيد - الجزاءات التي وضعها الحكومة بمشروع الامر العالي والقرار فيها ضرر على الاهالي والشايخ وباقي من هم مناطون باجراء حصر الاغنام والشعاري للاسباب الآتية :

أولاً - أن شيخ البلد أو القبيلة لا يمكنه التفرغ لحصر عدد الاغنام والشعاري وترك أشغاله الخصوصية والمتعلقة بالحكومة وقد يمكن أن الرأس الساقطة في الحصر لا تساوي مبلغ الخمسين قرشاً المجمول بغرامة على كل رأس توجد ساقطة .

ثانياً - أن مشايخ البلد والقبائل ونظار الأبعاد وغيرهم يضعب عليهم دخول منزل كل انسان في كل وقت والتفتيش فيه .

ثالثاً - أن الاغنام والشعاري على الدوام حاصل البيع والشري فيها

ويندر خلوها من الزيادة والتقصان واذن قلدي أراه هو بقاء الحالة على ما هي عليه من قبل فان محسن ذلك لدى الهيئة فلتقرره .

حضرة احمد بك عبد الغفار - رأي أن يعدل المشروعان بالمعنى الآتي وهي أن تقديم الكشف ببيان مقدار الاغنام والشعاري يكون في بحر شهر يناير من كل سنة بالصورة الواردة بالمشروعين والمديرية عليها أن تجري عمل الجشاني لغاية شهر فبراير من كل سنة أيضاً ومن تاريخ تقديم الكشف لغاية شهر فبراير لا يكون البيع والشري في الاغنام والشعاري الا بشهادات معتمدة تعطى من البايغ للشاري بأن ما باعه له داخل الحصر .

فبانتضاء هذين الشهرين لا تقبل المطاعنة في الحصر الذي تم لان هذين الصنفين على الدوام جار البيع والشري فيهما .

ثم تجعل الغرامة الواردة بالفقرة الأولى من المادة الثالثة من مشروع الأمر عشرين قرشاً فقط . وأما الغرامة المندرجة بالفقرة الثانية وجزاء العزل لا يحكم بهما الا اذا ثبت على الاشخاص المذكورين بتلك الفقرة بأن لهم علماً بالاغنام أو الشعاري الساقطة متسترون عليها بحيث اذا لم يثبت عليهم ذلك فلا شيء عليهم . فاذا تحسن ما ذكر لدى الهيئة فلتقرره .

حضرة محمد بك الشواربي - لا بأس من أن تقديم الكشف وعمل الجشاني يكون في مدة شهرين ومن يوجد عنده فيهما من أصحاب الاغنام والشعاري شيء ساقط فيازم بغرامة توازي قيمة العوائد أربع مرات أي تكون أربعة غروش .

أما ما ثبت اهماله من مشايخ البلاد والقبائل ونظار الأبعاد وغيرهم فيلزم بغرامة قدرها عشرة قروش ولاوجه لعزله لان ترتيب جزاءين في آن واحد لا يصح ولايغني أن المشايخ ومن ذكروا لا يكون لهم علم تام بما عند كل فرد من الاغنام والشعاري نظراً لتشتتها بمحلات أربابها وخارجها لا سيما وان هؤلاء الأشخاص ليس لهم مكافأة من طرف الحكومة ومضطرون للسعي على معاشهم .

ومتى انتهى الشهران المقرران لتقديم الكشف وعمل الجشاني لا تقبل مطاعنه . فاذا رأى المجلس استحسان ذلك فليصدق عليه .

حضرة حسن بك عبد الرزاق - تقديم الكشف وعمل الجشاني في مدة الشهرين وان ما يباع فيها تؤخذ به شهادات بالصورة التي بينها حضرة احمد بك عبد الغفار هذا لا بأس به وأصدق عليه .

أما الغرامة عما يوجد ساقطاً من بعد تقديم الكشف لغاية شهر فبراير من كل سنة فتكون على المالك باعتبار الطوائف فقط عن كل رأس توجد ساقطة واذا ثبت على أي شخص من الأشخاص المنصوص عنهم بالفقرة الثانية من المادة الأولى من مشروع الامر أن له علماً بالاغنام أو الشعاري الساقطة ولم يخبر بها فيكون مشتركاً مع المالك في أداء الغرامة التي ذكرت آنفاً .

ومتى مضى الشهران المتقدم ذكرهما فلا تقبل مطاعنة ما فيها يتعلق بما تم حصره .

سعادة حسن حلمي باشا - رأي بقاء المشروع حسباً وضعته الحكومة .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فتقرر بالاغلبية رأى حضرة حسن بك عبد الرزاق .

تليت الافادات نمرة ١٦ ونمرة ١٧ ونمرة ١٩ ونمرة ٢٠ وهذه صورها .
صورة الافادة نمرة ١٦

بمكتبة سعادتكم الواردة لهذا الطرف بتاريخ ٥ مايو الحاضر نمرة ١٧ مرغوب الافادة عن سبب عدم أخذ رأى مجلس شورى القوانين في شأن الأمرين العاليين الصادر أحدهما باحتكار صنف السيجار والثاني بتحويل المديرين ونظار الاقسام في الوجه القبلي اختصاصات جديدة وهذا بالنسبة لما رؤى من ان الأمرين المشار اليهما من الأوامر التي يؤخذ رأى المجلس المشار اليه عنهما بمقتضى المادة (١٨) من القانون النظامي فنفيد سعادتكم أن الأمر العالي الأول وهو المختص باحتكار صنف السيجار هو من الأوامر التي من حقوق الحكومة اصدارها بمقتضى المعاهدات والعقود الدولية أما الأمر العالي الثاني فقد تحرر في شأنه بما لزم لنظارة الحفانية التي أجرت تحضير مشروع وبورود افادتها تصير مجاوبة المجلس بمضمون ما ورد به أفندم .

صورة الافادة نمرة ١٧

وردت مكتبة من سعادتكم بتاريخ ٥ مايو الحاضر نمرة ١٩ استعجالا لما سبق تحريره لهذا الطرف من مجلس شورى القوانين بتاريخ أول مارس سنة ١٨٨٨ نمرة ١٢ بما رأت هيئة المجلس موافقته من اعادة حكماء الراكر بالمديريات لمراكرهم كما كانوا بدلا مما هو حاصل الآن من وجود جميع حكماء كل مديرية بمركزها هذا مع عدم اجراء التشريع الا في من لا توجد به من الموتى علامات ظاهرة من الخارج أو يحصل خلاف في أسباب وفاته وحيث أن صورة المكتبة نمرة ١٢ الواردة من مجلس شورى القوانين في هذا الشأن تسلمت لسعادة ناظر الداخلية بقصد النظر في هذه المسئلة بالاتحاد مع ادارة الصحة فقد تحرر في تاريخه لسعادة الناظر المشار اليه بالاسعاف بنظر المسئلة المذكورة وافادتنا بما يتم عليه الحال فيها وبورود الافادة من سعادته يصير اخطار سعادتكم بما يلزم أفندم .

صورة الافادة نمرة ١٩

انه بناء على مكتبة سعادتكم الواردة لهذا الطرف بتاريخ ٥ مايو سنة ١٨٨٨ نمرة ١٧ بالاستفهام عن سبب عدم أخذ رأى مجلس شورى القوانين في شأن الأمر العالي الصادر بتاريخ ١٨ أبريل سنة ١٨٨٨ بتحويل نظار الاقسام في الوجه القبلي حق الحكم في القضايا الحقوقية لحد ١٥٠٠ قرش وفي القضايا الجنائية بالحبس لغاية ثمانية أيام وتحويل مديري الوجه القبلي حق الحكم قطعيًا في المنازعات المتعلقة بوضع اليد سواء كانت ناشئة عن اغتصاب أو تغيير حدود كان تحرر لنظارة الحفانية بطلب الافادة عن ذلك والآن وردت من النظارة المشار اليها مكتبة تاريخها ٢١ مايو المرقوم نمرة ١٢ مبين فيها الأسباب التي أوجبت عدم أخذ رأى مجلس شورى القوانين في الأمر العالي المشار اليه بناء عليه لزم تحريره لسعادتكم وارسال صورة مكتبة النظارة المشار اليها طيه للعلم بما اشتملت عليه أفندم .

صورة مكتبة واردة لرئاسة مجلس النظار من نظارة الحفانية بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٨٨٨ نمرة ١٢ مرغوب بمكتبة المجلس رقم ٤ رمضان سنة ١٣٠٥ - ١٤ مايو سنة ١٨٨٨ الافادة عما تكون مجاوبة مجلس شورى القوانين في سبب عدم أخذ رأيه في شأن الأمر العالي الصادر بتحويل نظار الاقسام في الوجه القبلي حق الحكم في القضايا الحقوقية لحد ١٥٠٠ قرش وفي القضايا الجنائية بالحبس لغاية ثمانية أيام وتحويل مديري الوجه القبلي حق الحكم قطعيًا في المنازعات المتعلقة بوضع اليد سواء كانت ناشئة عن اغتصاب أو تغيير حدود بالنسبة لكون الأمر المشار اليه هو مما يؤخذ رأى مجلس شورى القوانين عنه كما قضت بذلك المادة (١٨) من القانون النظامي فالاسباب التي أوجبت ذلك هي أن المادة المذكورة قضت بعدم جواز اصدار أي قانون أو أمر يشتمل على لائحة ادارة عمومية ما لم يتقدم ابتداء الى مجلس شورى القوانين لأخذ رأيه فيه والديكرتو المشار اليه لم يكن من هذا القبيل اذ أنه لم يشتمل على لائحة ادارة عمومية ولم يحدث قواعد وأصولا للحكم بمقتضاها بل عناية ما قضى به اشتراك بعض موظفين في عمل كان منحصرًا في بعض مستخدمين آخرين والفرض من ذلك الرحمة بالضعفاء والفقراء وفي الواقع أن القضايا الحقوقية والقضايا الجنائية المعينة آنفا كانت من اختصاص قلم قضايا كل مديرية فيما يتعلق بجميع انحاءها فصار تكليف نظار الاقسام بأن يقوموا مقامه في النظر فيما يكون منها خاصا بدائرة القسم الموظف فيه كل منهم منعا لمشاق البعد في السفر وتحملهم المصاريف ومن جهة ما أحيل على المديرين فإن المعلوم أنهم كانوا مباشرين ذلك اداريا والآن صار تكليفهم به رسميا ليعلم أنه داخل في اختصاصاتهم فبناء عليه اقتضت الافادة بما ذكر كي اذا وافق تصير مجاوبة المجلس بهذا المعنى وطيه المكتبة .

صورة الافادة نمرة ٢٠

نظارة المالية أرسلت لهذا الطرف مكتبة تاريخها ١٦ مايو الماضي نمرة ٢٦ جملة نسخ من مجموع حسابات الحكومة عن سنة ١٨٨٧ فبناء عليه ها هو مرسل مع هذا ثلاثون نسخة من المجموع المذكور أفندم .
حضرة احمد بك عبد الغفار — لا يخفى على الهيئة أن الحكومة فيما تقدم حولت على المجلس نظر مشروعات أوامر مماثل الأمرين العاليين المتعلق أحدهما باحتكار صنف السيجار والثاني باعطاء المديرين ونظار الاقسام بالوجه القبلي اختصاصات جديدة علاوة على اختصاصاتهم الاصلية أما الأمر الأول وهو المختص باحتكار صنف السيجار قد تحول على الهيئة سابقا من جانب الحكومة رؤية نظيره وهو مشروع الأمر المتعلق باحتكار صنف التبناك العجمي والأمر الثاني الذي خول بمقتضاه المديرين ونظار الاقسام في الوجه القبلي حق الحكم في القضايا التي تبينت به وقيل من جهة الحكومة أن الاسباب التي دعته لاستصداره بدون أخذ رأى المجلس هو لكون الأمر المشار اليه لم يشتمل على لائحة ادارة عمومية ولم يحدث أصولا وقواعد جديدة ليحكم بمقتضاها بل غاية ما قضى به هو اشتراك بعض موظفين في عمل كان منحصرًا في مستخدمين آخرين .

فهذا الأمر بلا شك هو بمثابة الاوامر السابق صدورها التي قضت بجعل كثير من الموظفين من ضمن مأموري الضبطيات القضائية ولم تكن من اختصاصاتهم من قبل وكذلك الاوامر التي خول بمقتضاها للكثير من

الهيئة مرة أخرى باستعجال هذا الامر واذ ذاك كتب لجهة الحكومة مرة ثانية والآن علم من افادة مجلس النظر أن هذه المادة تحول النظر فيها على سعادة ناظر الداخلية السابق مع إدارة الصحة

وحيث أن عدم الاسعاف بإبطال المقاولات واجراء الاعمال بالطريقة التي استحسنتها الهيئة وكذلك عدم اعادة حكماء المراكز الى مراكزهم مع عدم التشريع الا في الاحوال الضرورية التي توضح بما تقرر سابقا مما يوجب استمرار الضرر فاري أن اللازم التحرير لجانب الحكومة مرة أخرى بضرورة جعل هاتين المسألتين في مركز الاهمية وامعان النظر فيما قرره الهيئة سابقا بخصوصهما دفعا لتلافي الضرر فان تراءى لحضرات أرباب المجلس استحسان ما ذكر فلتصدق عليه .

سعادة اسماعيل محمد باشا — الاوفق المكتبة باستعجال مسألة المقاولات وأما يتعلق بالحكماء فيكتفى بالافادة التي وردت عنه الآن .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .
أخذت وقرر بالأغلبية رأى حضرة حسن بك عبد الرازق .
حضرة أحمد بك عبد الغفار — اذا تحسن التحرير للحكومة باستعجال المكتبة السابق تحريرها اليها بناء على ماقرره الهيئة من ضرورة وضع قاعدة تقضى بان من يتأخر عن طلبات المحكمة الشرعية يجبر على التوجه اليها فيقرر . (استحسان عام) .

حضرة محمد بك الشواربي — اذا تحسن أيضا فيكتب باستعجال القانون السابق طلب وضعه لمصلحة بيت المال .
(استحسان عام) .

ثم أن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة خمسة

نمرة ١١ حسين يسرى (أمضاء)

المأمورين الحكم في قضايا المخالفات وهاتان اللادتان هما من اختصاصات المحاكم الاهلية .

والأوامر التي صدرت عنها تقدم ورود مشروعاتها للهيئة ونظرت فيها فيما بينته الهيئة ظاهر أن الامرين اللذين نحن بسندهما هما من الاوامر الواجب أخذ رأى المجلس عنها قبل استصدارها واذا وافق يكتب للحكومة بأن الهيئة لا تزال ترى أن الامرين المشار اليهما كان من الواجب نظرهما بالمجلس نظرا للأسباب السابق توضيحها .

سعادة اسماعيل محمد باشا — رأى أن يكتب للحكومة بالكيفية التي بينت في رأى حضرة أحمد بك عبد الغفار عن الأمر المتعلق بالاختصاصات التي اعطيت للمديرين ونظار الاقسام في الوجه القبلي أما مسألة السيجار فيكتفى فيها بما ورد .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء
أخذت فتقرر بالأغلبية رأى حضرة أحمد بك عبد الغفار .
حضرة حسن بك عبد الرازق — فيما تقدم تذاكرت هيئة المجلس فيما يتعلق بالمقاولات الجارية اعطاؤها بمعرفة نظارة الأشغال والضرر الناشئ عنها على الحكومة والأهالي معا وتوضحت الاسباب الكفاية في هذا الشأن وتبينت الطريقة التي قررت الهيئة بموافقتها لاجراء الاعمال على مقتضاها والاصلاح الذي يترتب عليها وكتب للحكومة بتفصيلات ما تقرر ولما لم يأت منها افادة بما تم قررت الهيئة باعادة المكتبة للحكومة مرة ثانية وقد حصل ولحد الآن لم يعلم ما جرى .

وكذلك كانت قررت الهيئة بأن يكتب للحكومة باعادة حكماء المراكز بالمديرية الى مراكزهم وعدم اجراء التشريع في الموتي الا بالكيفية التي استحسنتها الهيئة وتبينت تفصيلات الضرر الناشئ عن اتباع الحالة الجارية الآن ولعدم الاسعاف من جانب الحكومة في تلافي هذا الضرر قد حررت

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم السبت ٢١ شوال سنة ١٣٠٥ (٣٠ يونيه سنة ١٨٨٨)

فتحت الجلسة الساعة الثانية والنصف تحت رئاسة علي شريف باشا
رئيس المجلس وبحضور عدد ٢٠ من حضرات الاعضاء

تلى محضر الجلسة الماضية وتصدق عليه

سماعة الرئيس — هذا اليوم هو آخر أيام شهر يونيه سنة ١٨٨٨ الذى
هو من أشهر الانعقاد ولحد الآن لم تأت أشغال جديدة من قبل
الحكومة وغير موجود أشغال لعرضها على الهيئة سوى أن سماعة حسن
سرى باشا من أعضاء المجلس قدم تذكرة بأنه عازم على التوجه إلى الاقطار
الحجازية لاداء فريضة الحج ومتطلب مخايرة الداخلية بقصد صدور أمرها
الى محافظ مصر بتحرير التذاكر اللازمة لسعادته والتوجهين معه ومثل هذا
الطلب مما يقتضى عرضه على الهيئة وكذلك حضرة طايغ بك سلامة أحد
أعضاء المجلس قدم مكتابة بأنه عازم على التوجه الى الاقطار المذكورة لاداء
الفريضة أيضاً وستتلى على الهيئة وحضرة عبد الجليل بك على أرسل مكتابة بأن
عنده أشغالا ضرورية منعه عن الحضور الى المجلس وستتلى على حضراتكم
أيضا .

تليت التذكرة الواردة من حضرة طايغ بك سلامة المؤرخة في ٢٢
يونيه سنة ١٨٨٨ وهذه صورتها :

بما انا قصدنا التوجه الى الاقطار الحجازية لاداء فريضة الحج فنؤمل
عرض هذا على الهيئة لاجل التصريح لنا بالتوجه أفندم
صورة التذكرة الواردة من حضرة عبد الجليل بك على بتاريخ ١٦
يونيه سنة ١٨٨٨ .

بما ورد لى من المجلس مرغوب حضورى الى جلسة ١٦ يونيه
سنة ١٨٨٨ .

وحيث أن عندى أشغالا ضرورية منعتنى عن الحضور فاستأذن من
الهيئة عن عدم حضورى للمجلس حتى تنتهى تلك الاشغال ومحضر أفندم .
تقرر بالاتفاق العام قبول طلبات حضرات الاعضاء التى تبينت أعلاه
وبصرف المجلس شهر يولية سنة ١٨٨٨ حيث أنه لم يكن موجود أشغال
لنظرها به .

ثم أن سماعة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٣

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم السبت ٢٦ القعدة سنة ١٣٠٥ (٤ اغسطس سنة ١٨٨٨)

ظاهرة من الخارج أو يكون حاصل خلاف في أسباب وفاتهم وقد صار الاطلاع على المكاتب الواردة بشأن ذلك لنظارة الداخلية من ادارة الصحة بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٨٨٨ نمرة ٣٤٨ فرساوى وبالمدولة تقرراعادة حكماء المراكز واقامتهم بها كما كانت الحالة من قبل وبناء عليه قد كتب في تاريخه لنظارة الداخلية باجراء مقتضى ما تقرر ولزم تحريره لسعادتكم اشعاراً بما ذكره .
أفندم

تليت الافادة نمرة ٢٢ وهذه صورتها .

مرسل مع هذا لسعادتكم مشروع أمر عال بالتصديق على تعريفه الرسوم القضائية الجديدة المتعلقة بالمحاكم المختلطة المرفوقة بمشروع الأمر المشار اليه الامل من سعادتكم الاسعاف بنظر التعريف المذكورة بهيئة مجلس شورى القوانين واعادتها لهذا الطرف مع المشروع السالف ذكره أفندم .

تلى مشروع الأمر العالى الوارد معها وهذه صورته .

ترجمة أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على المادة السادسة والثلاثين من الباب الأول من لائحة تشكيل المحاكم المختلطة وبناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا ومواقفة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هو آت

﴿ المادة الاولى ﴾

قد صار التصديق على تعريفه الرسوم القضائية الجديدة المتعلقة بالمحاكم المختلطة المرفوقة بأمرنا هذا .

﴿ المادة الثانية ﴾

يصير الاجراء بمقتضى التعريف المذكورة بعد مضي شهر واحد من تاريخ نشرها .

فتحت الجلسة الساعة ٣ والدقيقة ٥ تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس وبحضور ٢٠ من حضرات الأعضاء .

تلى آخر محضر للانعقاد السابق وتصدق عليه .

سعادة الرئيس — الأشغال للوجوده تحت العرض للهيئة هي :

أولاً — افادة من مجلس النظار رقم ٢ يوليه سنة ١٨٨٨ نمرة ٢١ بخصوص ما كانت قررته الهيئة وكتب للحكومة عنه في شأن اعادة حكماء المراكز الى مراكزهم وابطال التشريع بالصفة الجارية .

ثانياً — افادة من مجلس النظار رقم ١١ يوليه سنة ١٨٨٨ نمرة ٢٢ ومعه مشروع أمر عال بالتصديق على تعريفه الرسوم القضائية الجديدة المتعلقة بالمحاكم المختلطة المرفوقة بالمشروع المشار اليه .

ثالثاً — افادة من مجلس النظار رقم ١١ يوليه سنة ١٨٨٨ نمرة ٢٣ ومعه مشروع أمر عال يقضى بعدم قبول اقامة دعوى من أى شخص كان على الحكومة أو على مصالحها بخصوص المبالغ التى كانت دفعت للخزائن الميرية بالسودان والتركات وغيرها مما التزمت به الحكومة فى السودان بالكيفية الواضحة بالافادة والمشروع .

رابعاً — افادة من مجلس النظار رقم ٣١ يوليه سنة ١٨٨٨ نمرة ٢٤ ومعه مشروع أمر عال يقضى بعدم جواز ضم ماهية الخدم أو مرتب الاستيداع على معاش التقاعد ولا ضم معاش تقاعد على معاش تقاعد آخر ولا عدة معاشات مع بعضها واذن فلتتل كل افادة من الافادات المذكورة بحسب ترتيب ورودها والمشروع الوارد معها ويؤخذ رأى الهيئة عنه .

تليت الافادة نمرة ٢١ وهذه صورتها .

بالجلسة المنعقدة يوم الثلاثاء ١٧ شوال سنة ١٣٠٥ (٢٦ يوشيه سنة ١٨٨٨) صار تلاوة المكاتبين الواردتين من مجلس شورى القوانين بنمرة ١٢ ونمرة ١٩ فيما يختص بحكماء مراكز المديرية المرغوب اعادتهم لئلا كثرهم كما كانوا من قبل وعدم اجراء التشريع إلا فى من لا يوجد فيهم علامات

﴿ المادة الثالثة ﴾

على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا .

صدر بسرأي .

تليت مقدمة تعريفه الرسوم والمادة الاولى منها وهذه الصورة .
تعريفه رسوم الاوراق القضائية في الواد المدنية والتجارية ورسوم العقود التي تحرر في المحاكم .

الباب الأول

في الاوراق القضائية

﴿ المادة ١ ﴾

كل ورقة تكليف بالحضور أمام المحاكم أو ورقة اعلان أو ورقة انذار أو قائمة جرد أو غير ذلك من أوراق المحضرين يؤخذ عليها رسوم كتابة باعتبار عشرين قرشاً عن الورقة الاولى منها وباعتبار عشرة قروش عن كل ورقة زيادة خلاف رسم انتقال المحضر اذا استلزم الحال انتقاله الى جهة خارجة عن جهة اقامته .

واذا اشتغل المحضر بتحرير أحد المحاضر مدة تزيد على ساعتين فيؤخذ رسم تفرغ للعمل خلاف رسم الكتابة .

حضرة صوفاني بك — حيث إنه من الضروري معرفة الفرق الكائن فيما بين الرسوم الجارية أخذها بالمحاكم المختلطة الآن وما بين ما تقدر بتعريفه الرسوم الجديدة لتكون الهيئة على بينة من الفرق التي تقتضي تغيير التعريف القديمة من أجله وتقرر ما تراه فاذا وافق فليتبأجل نظر تلك التعريف ويتحرر الى جانب الحكومة بطلب نسخة من تعريفه الرسوم الجارية العمل بها الآن في المحاكم المختلطة وبورودها يطلع المجلس على ما تشمله ويقرر ما يراه في التعريف الجديدة .

(استحسان عام) .

تليت الافادة نمرة ٢٣ وهذه صورتها :

مرسل لسعادتكم مع هذا مشروع أمرعالي يقضى بعدم قبول اقامة دعوى من أي شخص على الحكومة أو على مصالحها بخصوص المبالغ التي صار دفعها للخزائن الميرية بالسودان أو بخصوص التراكات وعلى وجه العموم بخصوص كافة التعهدات التي التزمت بها الحكومة في السودان أو الحقوق المكتسبة في كافة أنحاء القطر المذكور وذلك فيما عدا رجال العسكرية والموظفين والمستخدمين الملكيين الذين يمكنهم اثبات حقهم في معاش تقاعد أو ماهية استبداد أو مكافأة طبقاً لأحكام القوانين واللوائح المتبعة الأمل من سعادتكم الإسعاف بنظره في هيئة مجلس شوري القوانين واعادته لهذا الطرف أقدم .
تلى مشروع الأمر العالي الوارد مع الافادة المذكورة وهذه صورته :

مشروع أمرعالي

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٢٧ يولييه سنة ١٨٨٥

وحيث أن تخصص لأجل احتياجات السودان وما يترتب عليها من التعهدات مليون جنيه مصري من أصل السلفة المضمونة البالغ قدرها تسعة ملايين جنيه انكليزي .

ونظراً لكون مبلغ تسعمائة وأربعين ألف جنيه مصري قد صرف في هذا الخصوص وأن الباقي بلا صرف لغاية الآن البالغ قدره ستون ألف جنيه لا يزيد عما يلزم لتصفية المعاشات وماهيات الاستبداد أو المكافآت المتعلقة بالسودان ولسداد الطلبات الجارية مراجعتها الآن هذا ان كفى . وبناء على ما عرضه علينا مجلس النظر وبعد أخذ رأي مجلس شوري القوانين أمرنا بما هو آت :

﴿ المادة الاولى ﴾

ابتداء من أول يناير سنة ١٨٨٩ لا يسوغ لأي محكمة كانت أن تقبل من أي شخص اقامة دعوى لأي سبب أو بأي حجة سواء كان على الحكومة أو على مصالحها بخصوص المبالغ التي صار دفعها للخزائن الميرية بالسودان أو بخصوص التراكات وعلى وجه العموم بخصوص كافة التعهدات التي التزمت بها الحكومة في السودان أو الحقوق المكتسبة بوجه من الوجوه في كافة أنحاء القطر المذكور .

﴿ المادة الثانية ﴾

لا تسري أحكام المادة السابقة على رجال العسكرية من أي رتبة كانوا ولا على الموظفين والمستخدمين الملكيين الذين يمكنهم اثبات حقهم في معاش تقاعد أو ماهية استبداد أو مكافأة طبقاً لأحكام القوانين واللوائح المتبعة .

﴿ المادة الثالثة ﴾

أحكام أمرنا هذا نافذة المفعول بصرف النظر عن كافة الأحكام المخالفة لها المدونة في القوانين واللوائح المتبعة .

﴿ المادة الرابعة ﴾

على نظار دواوين حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا كل منهم فيما يخصه .
سعادة حسن حلمي باشا — أصدق على هذا المشروع .
حضرة غمراوي بك — لا بأس من التصديق على المشروع وانما من حيث إن الاستثناء الواقع في المادة الثانية منه لا يمنع رجال العسكرية والموظفين الملكيين من اقامة دعاوى على الحكومة بشأن ما عدا حقوقهم في المعاش والمكافأة فاذا وافق فلتعمل المادة المذكورة بالصورة الآتية :

لها المدونة في القوانين واللوائح المتبعة وتعتمد ابتداء من تاريخ نشره في رد كافة الطلبات أو الدعاوى التي تقام من هذا القبيل أو التي أقيمت ولم يحكم فيها نهائياً لغاية الآن .

﴿ المادة الثالثة ﴾

على ناظر مالية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا .

حضرة حسن عبد الرازق بك — بما أن الفقرة الأولى من المادة الأولى من هذا المشروع مبهمه وليست صريحة فأرى من الضروري اما حضور واحد من طرف الحكومة للاستفهام منه عن الغرض المقصود من تلك الفقرة أو يصير وضعها في المشروع بكيفية واضحة وهناك يعرض على الهيئة لتقرر ما تستحسنه فيه فإذا محسن ذلك لدى الهيئة فلتصدق عليه .

مواظفة عمومية .

سعادة الرئيس — ورد تذكرتان احدهما من سعادة أباطه باشا والاخرى من حضرة ابراهيم سعيد بك بالاعتذار عن الحضور الى المجلس بعض أيام فليتليا .

تليت الاولى المؤرخة أول أغسطس وهذه صورتها :
(حيث بدا لنا عن ضروري منعنا عن الحضور يومين تاريخه فبمنه تعالى يوم الثلاثاء القابل الموافق ٧ الجاري نحضر للمجلس ولزم تحريره للمعلومية أفندم) .

تليت الثانية المؤرخة أول أغسطس أيضاً وهذه صورتها :
(بالنسبة لما عتدى من الاعتذار الضرورية لم أتمكن من الحضور .
وان شاء الله نحضر الى المجلس يوم الاثنين ٦ أغسطس سنة ١٨٨٨ أفندم) .
ثم أن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله : (ختمت الجلسة) والساعة ٤ والنصف .

امضاء (حسين يسرى)

(نمرة ١٣)

لا تسرى أحكام المادة السابقة على رجال العسكرية من أى رتبة كانوا ولا على الموظفين والمستخدمين الملكيين في خصوص ما يستحقونه من المعاش أو مرتب الاستيداع أو المكافأة بمقتضى اللوائح والقوانين المتبعة في ذلك .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فتقرر بالأغلبية رأى حضرة غمراوى بك .

تليت الافادة نمرة ٢٤ وهذه صورتها :

مرسل لسعادتكم طى هذا مشروع أمر عال صار تحضيره فيما يختص بعدم جواز ضم ماهية الخدمة أو مرتب الاستيداع على معاش التقاعد ولا ضم معاش تقاعد على معاش تقاعد آخر على الصفة التي تبينت به بأمل الاسعاف بنظر المشروع المذكور بهيئة مجلس شورى القوانين والتكريم باعادته مشفوعاً بما تراه الهيئة المشار اليها أفندم .

تلى المشروع الوارد مع الافادة وهذه صورته :

ترجمة مشروع أمر عال

نحن خديو مصر

وبناء على ما عرضه علينا مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هو آت :

﴿ المادة الأولى ﴾

لا يسوغ ضم ماهية الخدمة أو مرتب الاستيداع على معاش التقاعد ولا ضم معاش تقاعد بأى حجة كانت على معاش تقاعد آخر .
إذا آل معاشان أو أكثر لشخص واحد من أوجه عديدة فله أن يطلب ترتيب المعاش الاعلى مقداراً منها .

﴿ المادة الثانية ﴾

تكون أحكام أمرنا هذا نافذة المفعول بصرف النظر عن الاحكام المخالفة

مجلس شورى القوانين

محضر جلسة يوم الاحد ٤ الحجة سنة ١٣٠٥ (١٥ اغسطس سنة ١٨٨٨)

عقدت الجلسة الساعة ٢ والدقيقة ٣٠ تحت رئاسة سعادة على شريف باشا وبحضور ٢٢ من حضرات الاعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية وتصدق عليه .

سعادة الرئيس — حيث وردت افادات من جانب مجلس النظار وورد مع أحدها مشروع فليت ذلك بالترتيب .

تليت افادتا مجلس النظار المؤرخة احدهما في ٢٦ الحجة سنة ٣٠٥ نمرة ٢٥ والثانية في غاية الحجة سنة ٣٠٥ نمرة ٢٦ وهاتان صورتاهما :

صورة الافادة نمرة ٢٥

فما سبق وردت لرئاسة مجلس النظار مكتوبة سعادتك رقم ١٨ جمادى الثانية سنة ١٣٠٥ نمرة ١٣ بأن الضرائب الموضوعة على أطيان القطر هي ثقيلة الحمل على الاهالى وأنه نظرا لذلك كانت شرعت الحكومة في تخفيضها واستحصلت على مبلغ ٤٥٠٠٠٠٠ جنيه لهذا الغرض وانما قد اضطرت أخيرا الحكومة لأخذ ٢٥٠٠٠٠٠ جنيه من المبلغ المذكور لاستعمالها في أبطال السخرة وان مع أخذ المائتين وخمسين الف جنيه للغاية التي ذكرت فان في هذه السنة قد ضربت نظارة الاشغال ضرائب أخرى في بعض مديريات بحرى وقبلى وهي ٤٠ غر شاسنيزيا ممن يريد التخلص من العونة من الانفار اللاحقة لها في الوجه البحرى و ٣٠ قرشاقى الوجه القبلى وان من ذلك يظهر أن ما هو مقرر لاعمال العونة لم يكن كافيا لابطال السخرة والاستغناء عن تشغيل أنفار العونة وان التجربة قد دلت مما صار في السنين الماضية على أن أشغال المقاولات لم تأت بالفائدة التي تقوم مقام تلك المبالغ الباهظة وان لذلك رأى أن أحسن طريقة هي أن ينظر للاعمال اللازمة في كل سنة بكل مديرية أو مديريتين تكونا مشتركين مع بعضهما في مصلحة الرى وما يكفى لاجرائها من الانفار واذ ذاك تؤخذ الانفار من كل جهة فمن يكون حصل فوزم للقرعة العسكرية ولو من الاشخاص الذين هم من سن ٢٠ الى ٢٣ ويمين لتشغيلهم ملاحظون من ضباط وصف ضباط من أرباب المعاشات وغيرهم على قدر الاحتياج ويجعل

لأولئك الانفار مرتبات باعتبار كل نفر ستين قرشا شهريا ولأمورى التشغيل رواتب بحسب درجاتهم محسوبا ذلك من المبالغ المخصصة لأعمال العونة وان بذلك يكون ما هو مخصص لهذا الغرض كافيا ويترتب من هذه الطريقة فوائد جمة أعظمها قطع دابر السخرة ولذلك مرغوب وضع مشروع يتخذ فيه ما ذكر أساسا وان يبطل تحصيل ما فرض تحصيله على كل من يريد التخلص من العونة ثم أعقب هذه الافادة استعجالا من أحدهما مؤرخ في ٢٤ شعبان سنة ٣٠٥ نمرة ٢٠ والثاني في ١٦ شوال سنة ١٣٠٥ نمرة ٢٣ فصار عرض هذه المسألة على مجلس النظار المنعقد في يوم الخميس ١٧ ذى القعدة سنة ٣٠٥ (٢٦ يوليه سنة ١٨٨٨) في سرائى رأس التين تحت رئاسة الحضرة الفخيمة الخديوية وبعد المذاكرة رأى أن من أهم واجبات الحكومة عمل ما في وسعها لأبطال السخرة بتمامها ان أمكن واجراء أعمال العونة بالمقاولات وبواسطة الآلات وأنه بينا يتيسر الوصول الى هذه الغاية يجب على الحكومة أن تعمل بالمقاولات والآلات ما يمكن تنميته من أعمال العونة على قدر المبالغ المخصصة لذلك ومالا يمكن يعمل بأنفار العونة كالعتاد وانه لا يصح العدول عن طريقة المقاولات واعادة السخرة كما كانت في الزمن السالف كما أنه لا يمكن الاقرار على تشغيل أنفار القرعة بالكيفية التي رغبها مجلس شورى القوانين فانه لم يخرج عن كونه نوعا من أنواع السخرة ولا ترى الحكومة وجها لتحميل أنفار القرعة لمجرد اصابتهم بالقرعة بأعمال يختص بها جميع المكلفين بالعونة بحسب القانون وان من خصوص ما أوراه المجلس المشار اليه من عدم الانتظام في اجراء وتنفيذ المقاولات يجب على الحكومة أن توجه التفاتها اليه وتعمل المجهود في منع الخلل ما أمكن في تنفيذ المقاولات وتسعى في انتشار طريقة إعطاء المقاولات لنفس الاهالى المنتفعين بما في جهاتهم كما حصل تجربة ذلك في مديرية الشرقية وكانت نتيجة حسنة هذا ومن قبيل بدل العونة الذي حصل الشروع فيه في بعض المديريات بالعام الماضي ومن أفكار الحكومة تعميمه مهما أمكن قد رأى المجلس ان لا اجحاف في هذه الطريقة على الاشخاص المكلفين بالعونة بما أنهم هم المخيرون بين دفع البذل التقدي وبين تأدية العمل المطلوب منهم بانفسهم وبناء على ذلك تقرر أن يتحرر لمجلس شورى القوانين بما رآه مجلس النظار بالكيفية البينة آتفا فلزم تحريره لسعادتك اشعارا بذلك وفي تاريخه قد كتب بما ذكر لكل من نظارتي الداخلية والاشغال العمومية أفندم .

صورة الافادة نمرة ٢٦

وقت تاريخه للاستفهام منه بالجلسة عن الغرض المقصود من الفقرة الأولى المذكورة وبمدها ينظر في المشروع ويقرر ما يستحسن .

سعادة الرئيس — نأخذ الآراء .

أخذت الآراء فتقرر بالأغلبية أن يطلب من مجلس النظر أحد موظفي المالية للاستعلام منه بالجلسة عن المقصود وتم ذلك وحضر حضرة بطرف بك مشافة سكرتير اللجنة المالية وبلاستفهام منه قال أن غرض الحكومة هو ألا يأخذ أحد ماهية أميرية أو معاشاً أو مرتب استبداع ومعاش مودوث في وقت واحد ولا أن يجمع بين معاشين أو أكثر .

حضرة حسن بك عبد الرازق — حيث الغرض كذلك فاللازم هو تعديل المادة الأولى بالصورة الآتية :

صورة تعديل المادة .

﴿ المادة الأولى ﴾

لا يسوغ لمستخدم بماهية أميرية ولا لصاحب معاش أو مرتب استبداع الجمع بين الاستيلاء على ماهية أو معاش أو مرتب استبداعه وبين معاش المودوث وإنما يغير في الاستيلاء أما على ماهيته أو معاشه أو مرتب استبداعه وأما على المعاش للمودوث ثم في حالة رقت صاحب الماهية من خدمة الحكومة يكون له الحق في أن يطلب أما ترتيب المعاش الذي يستحقه على واقع مدة خدمته أو المعاش الذي يستحق أرثاً عن مودوته .

وإذا آل معاشان أو أكثر لشخص واحد يكون له الحق في أن يطلب ترتيب المعاش اليه على واقع أيهم شاء من الاعلى مقدارا .

حضرة السيد محمد أفندي العباسي — من رأي عدم قبول هذا المشروع حضرة ابراهيم بك سعيد — أنا أوافق على تعديل الفقرة الأولى من المادة الأولى بالصورة التي رآها حضرة حسن بك عبد الرازق وإن تحذف الفقرة الثانية بتمامها .

حضرة حسن بك عبد الرازق — الفقرة الثانية لها ارتباط كلي بالفقرة الأولى ولا يصح بقاء الأولى وحذف الثانية فإذا وافق فليقرر التعديل بتمامه .

سعادة الرئيس — نأخذ الآراء .

أخذت الآراء فتقرر بالأغلبية ما رآه حضرة حسن بك عبد الرازق تلي من أول المادة الثانية إلى آخر مشروع وتقرر بالأغلبية موافقته وهذه صورة ما تلي :

﴿ المادة الثانية ﴾

تكون أحكام أمرنا هذا نافذة المفعول بصرف النظر عن الاحكام المخالفة لها المدونة في القوانين واللوائح المتبعة وتعتمد ابتداء من تاريخ نشره في رد كافة الطلبات أو الدعاوى التي تقام من هذا القبيل أو التي أقيمت ولم يحكم فيها نهائياً لغاية الآن .

بناء على المكاتبة الواردة من سعادتك بتاريخ ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٠٥ نمرة ٢٨ قد كتب في تاريخه لنظارة الحاقانية بارسال نسخة لمجلس شورى القوانين من تعريفه الرسوم الجارية العمل بها الآن في المحاكم المختلطة لمعرفة الفرق الكائن بينها وبين الرسوم التي تقدمت بالتعريف الجديدة المنظورة الآن بمجلس شورى القوانين وقد توري لها عن ارسال من تعمدت النظارة للمجلس المشار اليه اذا رأيت لزوماً لذلك وبناء عليه لزم تحريره لسعادتك للاحاطة أفندم

تليت افادة مجلس النظر المؤرخة في غاية ذى القعدة سنة ٣٠٥ نمرة ٢٧ والمشروع الوارد معها .

صورة الافادة

بالجلسة المنعقدة يوم الاثنين ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٠٥ (٦ أغسطس سنة ١٨٨٨) أعيد النظر في مشروع الامر العالي الذي صار تحضيره فيما يتعلق بعدم جواز ضم ماهية الخدم أو مرتب الاستبداع على معاش التقاعد ولا ضم معاش تقاعد على معاش تقاعد آخر وبعد اجراء تعديل في المشروع المذكور بحذف لفظي (تقاعد) الموجودتين في الفقرة الأولى من المادة الأولى منه تقرر أعادته لمجلس شورى القوانين لنظره به وابداء رأيه فيه فبناء عليه ها هو المشروع المحكم عنه مرسل من عليه بأمل النظر فيما اشتمل عليه بهيئة مجلس شورى القوانين وأعادته مشفوعاً بما تراه الهيئة المشار اليها فيه أفندم .

تلي لآخر المادة الأولى من المشروع وهذه صورة ذلك .

مشروع أمر عال

نحن خدبو مصر

بناء على ما عرضه علينا مجلس النظر وبعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين أمرنا بما هو آت :

﴿ المادة الأولى ﴾

لا يسوغ ضم ماهية الخدم أو مرتب الاستبداع على معاش التقاعد ولا ضم معاش باى حجة كانت على معاش آخر اذا آل معاشان أو أكثر لشخص واحد من أوجه عديدة فله أن يطلب ترتيب المعاش الاعلى مقدارا منها .

سعادة سليمان أباطه باشا — الفقرة الأولى من المادة الأولى من هذا المشروع غير واضحة المراد وربما كان الغرض منها ما ذكر بالفقرة الثانية فإذا وافق يجعل ابتداء المادة الأولى من بداية الفقرة الثانية منها وينظر في ذلك .

حضرة ابراهيم بك سعيد — من رأي أن يطلب أحد موظفي المالية

(المادة الثالثة)

على ناظر مالية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا .

تليت افادة من سعادة ابراهيم حليم باشا بتاريخ ٣ أغسطس سنة ١٨٨٨ وهذه صورتها :

« حيث ان عندنا أشغالا ضرورية ووقتيه تستغرق ابتداء من يوم الاثنين ٦ أغسطس سنة ١٨٨٨ الموافق ٢٨ صفر سنة ١٣٠٥ لغاية يوم الخميس ١٦ أغسطس الموافق ٨ ذي الحجة سنة ١٣٠٥ ففي تلك المدة لا يمكننا الحضور الى المجلس وقد لزم تحريره لسعادتك بالاختار أفندم »

تليت افادة من حضرة مصطفى بك خليفة تاريخها ٤ أغسطس سنة ١٨٨٨ وهذه صورتها .

أفندم بتاريخ أول أغسطس سنة ١٨٨٨ ورد لي افادة من عطوفتكم نمرة ٣٩ تعلم بحضورى للمجلس في يوم ٤ الجارى وحيث أنه ممتري مرض يمنعني عن التوجه في اليعاد المذكور فانشاء الله متى تحسنت الحالة فمحضر واقتضى عرضه لمطوفتكم ملتصاً به تبليغ ذلك لهيئة المجلس أفندم .

سعادة الرئيس — حيث أن لائحة رسومات المحاكم المختلطة المطلوبة لم تزد لحد هذا الوقت . وقد حل وقت العيد فليؤجل انعقاد الجلسات الى ما بعد العيد حتي ترد تلك اللائحة .

ثم أن سعادتته ختم الجلسة بقوله ختمت الجلسة والساعة ٥ والدقيقة ٣٠

محمد يوسف (امضاء)

نمرة ١٤

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاثنين ١٩ ذي الحجة سنة ١٣٠٥ (٢٧ أغسطس سنة ١٨٨٨)

الرسوم الجارية أخذها الآن بتعريف الرسوم الجارية أخذها الآن بتلك المحاكم ومعرفة الفرق الذي من أجله وضمت التعريف الجديدة فأري أن الاوفق هو طبع التعريف الجديدة ويطبع بحزاء كل مادة منها المادة التي توازي معناها من التعريف الأصلية وتوزع على حضرات الاعضاء ليتأملوا فيها قبل أن تجعل موضوعاً للذكر ويكون كل من حضراتهم على علم تام بما تشتمله كل منهما .

ومن حيث أن الطبع بهذه الصورة استغرق معظم شهر سبتمبر سنة ١٨٨٨ التي لم يكن من أشهر الانقضاء فإذا أحسن لدى الهيئة فليقرر بصرف المجلس الشهر المذكور بما أن لم يكن موجود به أشغال أخرى تحت النظر فيها ومتى طبعتا التعريفتان ترسل منهما النسخ اللازمة لحضرات الاعضاء ليتمكنوا من درسهما وفي بدء الانقضاء القابل يحصل الشروع في نظرها وتقرير ما تراه الهيئة .

تقرر بالأغلبية موافقة ذلك .

سعادة الرئيس — وردت تذكرة اعتذار من بعض حضرات الاعضاء بحسب تواريخ ورودها .

تليت وهذه صورها :

صورة تذكرة واردة من حضرة أحمد بك الصوفاني رقم ٥ الحجة سنة ١٣٠٥

أنه بتاريخه طرأ لنا أمر أوجبنا لتوجهنا للناحية بلدنا بقتة اقتضى رقيمه لسعادتكم تؤمل قبول عذرنا أقدم .

فتحت الجلسة الساعة ٣ والدقيقة ١٥ تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس وبحضور ٢٠ من حضرات الاعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية فتصدق عليه .

سعادة الرئيس — قد وردت افادة من نظارة الحقانية رقم ١٤ أغسطس سنة ٨٨ نمرة ١٠ ومعهما نسخة من تعريف الرسوم القضائية للمحاكم المختلطة الجارية العمل بها الآن فلتتل :

تليت وهذه صورتها .

دولتو الباشا رئيس مجلس النظار أرسل لنا مكاتبة رقيمة أول ذي الحجة الجارية نمرة ٥٧ بان سعادتكم طلبتم إرسال نسخة من تعريف الرسوم الجارية العمل بها الآن في المحاكم المختلطة لمعرفة الفرق الكائن بينها وبين الرسوم التي تقدرت بالتعريف الجديدة المنظورة الآن بالمجلس برئاسة سعادتكم وأشير عن إرسال التعريف المذكورة وعدم اللانع من ارسال من تعتمد نظارة الحقانية للمجلس للاسترشاد منه عما يلزم تسهيلا وتسهيلا للعمل فمن جهة التعريف فرسل منها نسخة لصوب سعادتكم مع هذا ومن جهة اللندوب فقد استعوب تعيين جناب سبابا بك باشكاتب محكمة استئناف مصر الأهلية الذي كان من مأموري قلم الكتاب بمحكمة الاستئناف المختلطة للحضور للمجلس لهذا الغرض وقد تنبه عليه بما ذكر واقتضى رقيمه لسعادتكم بذلك أقدم .

حضرة احمد بك عبد الغفار — حيث أن تعريف رسوم المحاكم المختلطة الجديدة المقتضى نظرها بالهيئة مطولة ونظرها سيكون مع مراعاة الوارد بتعريف

صورة تذكرة واردة من حضرة حسن بك عبد الرازق رقم ٢٣ أغسطس
سنة ١٨٨٨ .

« حيث طرأ عندي عذر يوجب تأخرى عن الحضور للمجلس مدة ثمانية
أيام فافتنى رقيمه لسعادتكم بما ذكر أفندم »

صورة تذكرة واردة من حضرة ابراهيم بك النمراوى رقم ٢٤ أغسطس
سنة ١٨٨٨ .

« أحيط شريف علم سعادتكم أن في هذين اليومين اعتراي عيا اضطررتنى
الى التخلف عن الحضور في الميعاد المحدد لجلسة المجلس فالتزمت بتحريره رافعاً
طلب قبول معذرتى للمقام الرياسة حتى عند وجود أدنى إمكان أبادر بالحضور
واقضى عرضه لسعادتكم للمعلومية واجراء اللازم أفندم »

ثم أن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة أربعه
أمضاء (حسين يسرى) (على شريف) ختم
نمرة ١٥

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم السبت غرة صفر سنة ١٣٠٦ (٦ أكتوبر سنة ١٨٨٨)

فتحت الجلسة الساعة ٣ والدقيقة ٣٠ تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس وحضور ٢٢ من حضرات الاعضاء

تلى آخر محضر للانعقاد السابق فتصدق عليه

سعادة الرئيس — حيث ان الاشغال الموجودة بالمجلس هي :

أولاً — مشروع تعريف رسوم المحاكم المختلطة وقد طبع هو والتعريفه الجارى العمل بموجبها الآن وتوزعت نسخ مما طبع على حضرات الاعضاء
ثانياً — مشروع لتعريف رسوم المحاكم الاهلية وطبع وتوزعت نسخه على حضرات الاعضاء أيضاً وحيث ان المشروع الاول هو السابق في الدور
الثاني فاذا وافق البدء بالنظر فيه فليقرر

تقرر بالاتفاق موافقة ذلك

اذن فليتل المشروع المذكور مادة فمادة مع مواد التعريفه الاهلية وتؤخذ الآراء والرغبات عن كل مادة

تليت المقدمة والمادة الاولى من كل من المشروع والتعريفه الاصليه وهذه مواد ما تلى :

التعريفه الاصليه

تعريفه العوائد والرسوم المتفتي تحصيلها على الاوراق القضائية في
المواد المدنية والتجارية وعلى الوثائق الرسمية التي تقدم لا قلام كتبه المحاكم

الباب الاول

في الاوراق المتداولة في القضا.

{ بند ١ }

على كل ورقة صادرة على محضر من خصم لآخر بشكليفه بالحضور
أمام المحكمة وعلى اعلان كل ورقة وعلى أوراق التنبيه والاذنار وعلى قوائم

المشروع

تعريفه رسوم الاوراق القضائية في المواد المدنية والتجارية ورسوم
العقود التي تحرر في المحاكم

الباب الاول

في الاوراق القضائية

{ المادة ١ }

كل ورقة تكليف بالحضور أمام المحاكم أو ورقة اعلان أو ورقة اذار
أو قائمة جرد وغير ذلك من أوراق المحضرين يؤخذ عليها رسم كتابة باعتبار

المشروع	الاصل
عشرين قرشاً عن الورقة الاولى منها وباعتبار عشرة قروش عن كل ورقة زيادة خلاف رسم اشتغال المحضر اذا استلزم الحال اشتغاله الى جهة خارجة عن جهة اقامته	الجرد وغير ذلك من الاوراق التي يحررها المحضر يؤخذ رسم كتابة ٢٠ قرشاً ديوانياً عن أول ورقة منها و ١٠ قروش ديوانياً عن كل ورقة زيادة وهذا خلاف رسم الانتقال اذ وجب اشتغال المحضر خارج محل اقامته
واذا اشتغل المحضر بتحرير أحد المحاضر مدة تزيد على ساعتين فيؤخذ رسم تفرغ للعمل خلاف رسم الكتابة	والمحاضر التي يشتغل بتحريرها المحضر أكثر من ساعتين يؤخذ عليها خلاف رسم الكتابة رسم على التفرغ للعمل

سعادة اسماعيل محمد باشا — رأي أن يجعل على الورقة الأولى عشرة قروش والثانية خمسة قروش :

حضرة عوض سعد الله بك — أنا استحسن بقاء المادة على أصلها

أخذت الآراء فقرر بالاغلبية رأي سعادة اسماعيل محمد باشا

تليت المادة الثانية من المشروع والتعريف الاصلية وهاتان صورتاهما :

المشروع	الاصل
المادة ٢ :	بند ٢ :
كل محضر تحقيق أو محضر سماع شهادة شهود أو محضر حلف يمين أو محضر أهل الخبرة أو محضر تحقيق خطوط أو معاينة أما كن أو غير ذلك من أوراق الكتبة يؤخذ عليه رسم كتابة باعتبار خمسة وثلاثين قرشاً عن الورقة الاولى منه وباعتبار أربعة عشر قرشاً عن كل ورقة زيادة سواء كان تحرير تلك المحاضر بمعرفة الكاتب بمفرده أو بحضور أحد مأموري القضاء وإذا استلزم تحرير أحد المحاضر المذكورة زمناً يزيد على ساعتين فيؤخذ رسم تفرغ للعمل خلاف رسم الكتابة .	على كل من محاضر التحقيق واستماع الشهود وتحليف اليمين وكشف أرباب الخبرة وتحقيق الكتابة وعلى الكشف على المحلات وعلى كل عمل يباشره كاتب المحكمة بنفسه أو باطلاع أحد مأموري القضاء يؤخذ عن أول ورقة منها ٣٥ قرشاً ديوانياً رسم كتابة و ١٤ قرشاً عن كل ورقة زيادة وعلى المحاضر التي تستغرق من الزمن زيادة عن ساعتين يحصل خلاف رسم الكتابة رسم على زمن التفرغ لأعمالها

حضرة عامر نصير بك — الاوقف أن يجعل الخمسة والثلاثون قرشاً وعشرين قرشاً ثمانية

حضرة عوض سعد الله بك — اذن يحسن فلتعدل الخمسة والثلاثون قرشاً بخمسة وعشرين والاربعة عشر بمشور
تقرر بالاغلبية رأي عامر بك

المشروع	الاصل
المادة ٣ :	بند ٣ :
ويؤخذ رسم كتابة باعتبار اربعين قرشاً عن الورقة الاولى وأربعة عشر قرشاً عن كل ورقة زيادة على كل أمر أو حكم تحضيري أو تهديدي أو تحفظي وعلى كل قائمة من قوائم توزيع ثمن البيع بالمزاينة العمومية سواء اكان التوزيع وقتياً أم نهائياً وكذلك على كل حكم صادر من إحدى جهات القضاء أو من أحد القضاة أو من محكمين	على أوامر القضاة والاحكام التحضيرية أو التمهيدية أو القطعية وعلى تسوية ثمن المبايعة بالمزاد تسوية موقته أو قطعية وعلى كل قرار آخر يصدر من المحاكم أو من المختبرين يؤخذ ٤٠ قرشاً ديوانياً رسم كتابة عن أول ورقة منها و ٤٠ قرشاً عن كل ورقة زيادة

حضرة ابراهيم غمراوي بك . رأي أن أوامر القضاء يؤخذ على الورقة الأولى منها ٢٥ قرشا وعلى الترائد باعتبار كل ورقة عشرة قروش وأما القرارات التمهيدية والتحضيرية وما يماثلها فيؤخذ على كل قرار منها مائة قرش والقرارات القطعية أو الصادرة بالصلح وواجبة التنفيذ فيكتفى فيها بالرسم النسبي فقط

حضرة عامر بك نصير . الاوفق أن تجعل الاربعون قرشا خمسة وعشرين قرشا والارعة عشر قرشا عشرة قروش

تقرر بالاغلبية رأي حضرة عامر بك

تليت المادة ٤ من المشروع والتعريف الاصلية وهاتان صورتاهما

المشروع	(المادة ٤)	الاصل	(بند ٤)
ويؤخذ على الاحكام القطعية رسوم نسبية باعتبار اثنين عن كل مائة من المبلغ المحكوم به خلاف الرسم المقرر أخذه في المادة الثالثة وتدخل في تلك الاحكام احكام المحكمين التي صارت واجبة التنفيذ		يؤخذ على الاحكام القطعية بما فيها قرارات المميزين الواجبة التنفيذ عوائد نسبية باعتبار اثنين في المائة على قيمة المحكوم به خلاف الرسم المقرر أخذه في بند ٣	

حضرة حسن عبد الرازق بك . الاوفق أن يكون الرسم النسبي باعتبار واحد في المائة على المبلغ المحكوم به ان كانت المنازعة في منقولات واثنين في المائة ان كان النزاع في غير منقولات.

سعادة حسن حمى باشا . اوافق على ذلك .

حضرة غمراوي بك . رأي أن يحذف منها الاسم المقرر في المادة الثالثة

أخذت الآراء فتقرر بالاغلبية رأي حضرة حسن بك عبدالرازق .

تليت المادة الخامسة من المشروع والاصل وتقرر بالاتفاق بقاؤه على أصلها وهاتان صورتاهما :

المشروع	(المادة ٥)	أصل	(بند ٥)
الرسوم النسبية التي تستحق على الاحكام الصادرة بناء على سندات كبيالات أو سندات تحت الاذن تكون باعتبار واحد من كل مائة		الاحكام الصادرة في قضايا مبنية على سندات مثل كبيالات وسندات تحت الاذن يدفع على قيمة المحكوم به فيها عوائد نسبية باعتبار واحد في المائة	

تليت المادة ٦ من المشروع والاصل وتقرر بالاتفاق بقاء الاصل وهاتان صورتاهما :

المشروع	(المادة ٦)	الاصل	(بند ٦)
يؤخذ الرسم النسبي على الاحكام الصادرة في غيبة أحد الخصام أي كان نوعها ولم يدفع الحق في استرداده فيما بعد اذا انقضت تلك الاحكام بناء على المعارضة فيها .		الاحكام الصادرة بالغياب ما دامت قابلة للمناقضة لا تدفع عليها العوائد النسبية بحسب المبالغ المحكوم بها .	

تليت المادة ٧ من المشروع والتعريف الاصلية وهاتان صورتاهما :

المشروع	(المادة ٧)	الاصل	(بند ٧)
يؤخذ على التفاليس رسم نسبي باعتبار اثنين من كل مائة من المبلغ الذي حصل الصلح عليه بين الفليس وبين دائنيه أو من المبلغ الذي تصفى من موجودات التفليسة .		في التفاليس تحصل العوائد النسبية باعتبار اثنين في المائة على مبلغ الكونكورداو العقود بين الفليس ومدائنيه أو على صافي موجودات التفليسة .	

حضرة حسن عبد الرازق بك — اذا محسن لدى الهيئة فلتقرر المائة واحداً بدلاً من المائة اثنين .

(استحسن عام) .

تليت المواد ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ من المشروع والتعريف الاسمية وتقرر اتفاقاً استحسن ما بالمشروع وهذه الصور :

المشروع المادة ٨

الرسم النسبي المقرر في مادتي ٤ و ٥ الذي يستحق على الاحكام الصادرة بثبوت ملكية العقارات أيا كان نوعها يحسب على قيمة الاموال المقررة على تلك العقارات لمدة عشر سنين .

المادة ٩

اذا كان الحكم المستحق عليه الرسم النسبي خاصاً بأراض غير معدة للزراعة أو بمقار مبانى من الاموال أو بمقار لم تضرب عليه الاموال إلا من زمن أقل من عشر سنين أو خاصاً بشئ آخر ذى قيمة فيحسب ذلك الرسم على القيمة التى يقدرها ذو الشأن أو على القيمة التى يقدرها أهل الخبرة بناء على طلب كاتب المحكمة المكلف بتحصيل الرسوم وتقوم الحكومة بمصاريف أهل الخبرة اذا ظهر أن القيمة التى قدرها مساوية للقيمة التى قدرها ذو الشأن أو أقل منها ولا يجوز لكاتب المحكمة أن يشرع فى تقدير القيمة بواسطة أهل الخبرة الا بعد الموافقة على ذلك من النيابة العمومية والا ألزم بدفع غرامة .

المادة ١٠

اذا استلزم الحال تقدير القيمة بمعرفة أهل خبرة فيعين رئيس محكمة الاستئناف أو رئيس المحكمة الابتدائية التى أصدرت الحكم واحداً منهم لذلك ويعين الميعاد الذى يحصل فيه التقدير ويقدم فيه التقرير اليه ويجوز عند الاقتضاء امتداد ذلك الميعاد وبعد تقديم التقرير لا يجوز التظلم من التقدير بأي طريق من الطرق ويجب على أهل الخبرة تأييد ضم التقرير يمين محلفه أمام رئيس المحكمة .

المادة ١١

يجوز لدى الشأن قبل انتهاء التقدير بمعرفة أهل الخبرة أن يتفق مع كاتب المحكمة على تقدير قيمة الشئ المستحق عليه الرسم بشرط التصديق على هذا الاتفاق من النيابة العمومية .

الأسفل بند ٨

يؤخذ على الاحكام الصادرة بثبوت الملكية فى العقارات بكافة أنواعها العوايد النسبية المقررة بيندي ٤ و ٥ من هذه التعريف ويكون احتسابها بواقع قيمة المال للكلفة به فى مدة العشر السنين الأخيرة .

بند ٩

الاحكام الصادرة بخصوص الاراضى غير المعدة للزراعة أو العقارات المعافاة من العوايد أو المضروبة عليها عوايد من مدة أقل من عشر سنوات أو بخصوص غير ذلك من القومات يكون احتساب عوايدها النسبية على حسب القيمة (التى عرف الخصم عنها أو على حسب القيمة) التى يقدرها أرباب الخبرة المعينون بناء على طلب كاتب المحكمة المنوط بقبض العوايد ومصاريف كشف أرباب الخبرة تكون على طرف الخزينة اذا كانت القيمة بناء على قولهم معادلة للقيمة المبالغ عنها من الخصم أو أوفى منها .
وانما الكاتب يكون ملزوماً بجزء من المصاريف يؤديه تفريماً له بأمر النائب العمومي وهو الذى يحدد مقداره اذا صار طلب كشف أهل الخبرة قبل الاستئذان منه أو من أحد وكلائه وترا آى له عدم الموجب لذلك

بند ١٠

تقرير طلب كشف أهل الخبرة يقدم لرئيس محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية التى يصدر الحكم منها فيعين الرئيس واحداً فقط من أهل الخبرة لهذا الغرض بدون أن يكون ملزوماً بسماع أقوال الخصام ويحدد الميعاد الذى يتبنى حصول الكشف وتقديم التقرير له فيه ويجوز مد هذا الميعاد اذا اقتضى الحال ولا وجه للطعن فى هذا التقدير وانما يصير تحقيق وتأكيده ما اشتمل عليه يمين أهل الخبرة أمام الرئيس المذكور .

بند ١١

ويجوز للخصم باتفاقه مع الكاتب أن يقدر قبل نهى اتمام الكشف المذكور قيمة الأشياء المقرر تحصيل عوايد عليها ويلزم أن يكون هذا الاتفاق مصلفاً عليه من النائب العمومي أو من أحد وكلائه .

تليت المادة ١٢ من المشروع والتعريف الاسمية وتقرر بالاتفاق بقاء مادة المشروع وان يجعل بها اثنان بدل أربعة وواحد بدل اثنين وهاتان صورتا المادة .

للشروع

﴿ المادة ١٢ ﴾

يؤخذ رسم نسبي باعتبار أربعة من كل مائة على الاحكام الصادرة بمرسى مزاد العقارات ويحسب هذا الرسم على ثمن البيع واذا كان الحكم بمرسى مزاد شيء من المنقولات يكون الرسم باعتبار اثنين من كل مائة وكذلك يؤخذ رسم نسبي باعتبار اثنين من كل مائة على كل ما يباع من المنقولات بناء على أمر من إحدى المحاكم .

الاصل

﴿ بند ١٢ ﴾

يؤخذ على الاحكام الصادرة في بيع العقارات بالميزاد عوائد النسبية باعتبار أربعة في المائة ويكون احتسابها على مقدار ثمن البيع .
وأما الاحكام الصادرة في بيع المنقولات بالميزاد فتؤخذ عليها العوائد النسبية باعتبار اثنين في المائة .

تليت المادة ١٣ من المشروع والتعريف الاصلية وهاتان صورتها :

﴿ المادة ١٣ ﴾

اذا أودعت في قلم كتاب المحكمة سندات عمومية أو ذات من سندات الحكومة أو نقود أو أوراق أعدها المودع لان تقوم مقامها فيؤخذ رسم نسبي على أوراق الايداع باعتبار واحد من كل مائة خلاف الرسوم التي تستحق على محاضر الايداع ويحسب ذلك الرسم فيما يتعلق بالسندات العمومية وسندات الحكومة باعتبار سعرها في البورصة في يوم الايداع وعند استلام ما يودع بما ذكر يؤخذ أيضاً رسم مخالصة باعتبار ربع من كل مائة متى كان هذا الاستلام يترتب عليه براءة الذمة .

﴿ بند ١٣ ﴾

ما يصير حفظه أمانة بمكتب المحكمة من سندات عمومية وسندات طلب على الحكومة ونقود أو أشياء يسلمها المودع لتقوم مقام النقود ويؤخذ عليه خلاف رسم كتابة محاضر الحفظ عوائد نسبية باعتبار واحد في المائة يجري احتسابها على قيمة السندات بواقع السعر الجاري بالبورصة يوم ورودها للحفظ .

حضرة حسن عبد الرازق بك — رأي أن يجعل رسم الايداع ربعاً في المائة فقط ولا يؤخذ رسم مخالصة .

(استحسن عام).

تليت المادة ١٤ من المشروع والتعريف الاصلية وتقرر بالاتفاق بقاء مادة المشروع بجعل الاربعين قرشاً عشرين قرشاً وهاتان صورتها .

﴿ المادة ١٤ ﴾

أوراق البروتستو التي تكتب لعدم قبول كبيالة أو عدم قبول سند تحت الاذن أو لعدم دفع قيمة ذلك فيؤخذ عليها رسم باعتبار أربعين قرشاً ويلزم كتابتها في ورق متموغ ثمنه ثلاثة قروش ويؤخذ هذا الرسم اذا دفع المدين للمحضر قيمة الكبيالة والسند في مقابلة تحرير محضر الدفع بمعرفة المحضر .

﴿ بند ١٤ ﴾

يؤخذ على بروتستو عدم قبول أو عدم دفع كبيالة أو سند تحت الاذن رسم أربعين قرشاً ديوانياً ويكون تحرير البروتستو على ورقة متموغ ثمنها ثلاثة غروش ديوانياً .

تليت المادة ١٥ من المشروع والتعريف الاصلية وتقرر انهاء مادة المشروع وهاتان صورتها .

﴿ المادة ١٥ ﴾

يؤخذ رسم باعتبار عشرين قرشاً على التأشير على دفاتر التجار ودفاتر القبانية اذا كان الدفتر لا يشتمل على أكثر من عشرين فرخاً فاذا اشتمل على أكثر من ذلك يضاعف الرسم .

﴿ بند ١٥ ﴾

التأشير على دفاتر التجار والقبانية يتحصل عليه رسم ٢٠ قرشاً ديوانياً اذا لم يتجاوز عدد أوراق الدفتر عشرين ورقة ويؤخذ عليه ضعف الرسم ان زاد عن العشرين .

تليت المادة ١٦ من المشروع والاصل وتقرر بالاتفاق بقاءها حسبها هي بالمشروع بجعل العشرين قرشاً عشرة قروش وهاتان صورتها .

المشروع	﴿ المادة ١٦ ﴾	الاصل	﴿ بند ١٦ ﴾
كل شهادة تتعاق بتحقيق الدعاوى أو يحرقها كاتب المحكمة لأى سبب كان يؤخذ على كل ورقة منها رسم باعتبار عشرين قرشاً ويؤخذ هذا الرسم أيضاً على كل أشهر أو تصديق على امضاء .		على كل شهادة محررة من كاتب المحكمة بشأن تحقيق الدعاوى أو لغرض آخر وعلى الشهادات القضائية والتصديقات يؤخذ رسم كتابة ٢٠ قرشاً ديوانياً عن كل ورقة منها .	

تليت المادة ١٧ من المشروع والاصل وتقرر بالاتفاق بقاؤها حسبها هي بالمشروع يجعل الاثنى عشر قرشاً الواردة بها ثمانية قروش وهاتان صورتاهما.

المشروع	﴿ المادة ١٧ ﴾	الاصل	﴿ بند ١٧ ﴾
كل صورة أو ملخص من حكم أو من أمر أو من قرار أو من محضر أو من أى ورقة قضائية يؤخذ على كل ورقة رسم باعتبار اثني عشر قرشاً .		كل صورة أو مضمون حكم أو أمر من أوامر القضاة أو قرار أو محضر مطلق ورقة قضائية يؤخذ عليها رسم كتابة ١٢ قرشاً ديوانياً عن كل ورقة منها .	

تليت المادة ١٨ الواردة بالمشروع زائدة على الاصل وتقرر بالاتفاق بقاؤها يجعل العشرين قرشاً الواردة بها عشرة قروش وهذه صورتها :

﴿ المادة ١٨ ﴾

إذا ترجم أحد مترجمي المحاكم ورقة بالكتابة بناء على طلب أحد الخصام يؤخذ رسم على كل ورقة من الترجمة باعتبار عشرين قرشاً .

تليت المادة ١٩ من المشروع والمادة ١٨ من التعريفة الأصلية وتقرر بالاتفاق بقاء مادة المشروع وهاتان صورتا المادتين .

المشروع	﴿ المادة ١٩ ﴾	الاصل	﴿ بند ١٨ ﴾
لا يجوز إعطاء صورة من أى حكم كان أو من أى أمر أو قرار الا بعد تحصيل ما يكون مستحقاً من الرسوم على الاصل ومن الرسوم النسبية فلذا لم يسبق دفع تلك الرسوم يجب على طالب الصورة دفعها وله استردادها بمن كانت مطلوبة منه .		ممنوع إعطاء صورة من الأحكام أو أوامر القضاة أو القرارات قبل دفع الرسم على الاصل فان لم يكن سبق دفع الرسم تعين على طالب الصورة أن يدفع قيمة مقابلة امثليته من المديون .	

تليت المادة ٢٠ من المشروع والمادة ١٩ من التعريفة وتقرر بالاتفاق بقاء مادة المشروع على ما هي يجعل العشرين قرشاً عشرة قروش والثلاثين خمسة عشر والاربعين عشرين وهاتان صورتا المادتين .

المشروع	﴿ المادة ٢٠ ﴾	الاصل	﴿ بند ١٩ ﴾
يؤخذ على قيد الدعوى في جدول القضايا رسم باعتبار عشرين قرشاً اذا كانت الدعوى من خصائص محكمة المواد الجزئية وباعتبار ثلاثين قرشاً اذا كانت الدعوى مرفوعة للمحاكم الابتدائية وباعتبار أربعين قرشاً اذا كانت الدعوى مرفوعة بطريق الاستئناف .		يؤخذ رسم ٢٠ قرشاً ديوانياً على قيد الدعوى التي رؤيتها من خصائص محكمة المواد الجزئية في دفتر الدعاوى و ٣٠ قرشاً ديوانياً على قيد الدعاوى التي تقدم للمحاكم الابتدائية و ٤٠ قرشاً ديوانياً على قيد الدعاوى التي تقدم أمام محكمة الاستئناف .	

تليت المادة ٢١ من المشروع والمادة ٢٠ من التعريفة الأصلية وتقرر اتفاقاً بقاء مادة المشروع باستبدال المائة قرش بخمسين والمائتين بمائة والاربعائة بمائتين وهاتان صورتا المادتين.

المشروع

﴿ المادة ٢١ ﴾

يجب على من يطلب قيد الدعوى في جدول القضايا أن يودع وقت قيدها قيمة ما يستحق بوجه التفريغ من رسوم الكتابة على الأوراق التي تستأجرها الدعوى بصرف النظر عن الرسوم النسبية التي ربما نستحق فيما بعد وتكون قيمة ما يودع لذلك مائة قرش إذا كانت الدعوى من خصائص محكمة المواد الجزئية ومائتي قرش إذا كانت الدعوى مرفوعة لمحكمة ابتدائية وأربعمائة قرش إذا كانت الدعوى مرفوعة بطريق الاستئناف ويلزم أيضا ايداع هذه المبالغ على حسب الأحوال عند لزوم اجراء تحقيق .

الاصل

﴿ بند ٢٠ ﴾

على المدعى أن يؤدي على سبيل الأمانة وقت قيد دعواه في دفتر الدعوى مبالغاً يعادل بوجه التفريغ قيمة عوائد رسوم القلم على الأوراق التي تستدعي كتابتها القضية بقطع النظر عن العوائد النسبية التي يحتمل استحقاقها في الدعوى التي تختص بمحاكم المواد الجزئية يدفع أمانه مبلغ ١٠٠ قرش ديواني ومبلغ ٢٠٠ قرش ديواني في الدعوى التي تتقدم للمحاكم الابتدائية ومبلغ ٤٠٠ قرش ديواني في الدعوى المقدمة أمام محكمة الاستئناف .

سعادة الرئيس — حيث ان الوقت أزف وموجود بعض تذكار اعتذار من بعض حضرات الاعضاء فلتل بحسب تواريخ ورودها .

تليت تذكرة واردة من حضرة مصطفى بك الطحان في أول أكتوبر سنة ١٨٨٨ وهذه صورتها :

« أعرض أنه بهذين اليومين صادفني حصول عيا وبسبب ذلك يتعذر حضوري للجلس فبمنه تعالى بحصول الشفاء أحضر وبهذا اقتضى ترقيمه لسعادتكم أفندم »

صورة تذكرة واردة من حضرة عبد الرحيم حمادي بك في ٢ أكتوبر سنة ١٨٨٨ .

« أخبر سعادتكم أن عندي عنرا شرعيا يمنعني عن الحضور لغاية ١٥ أكتوبر ولاجل الإحاطة لزم تحريره أفندم »

صورة تذكرة من سعادة محمد سيوفي باشا في ٥ أكتوبر سنة ١٨٨٨ .

« ورد لنا جواب سعادتكم رقم ٤ أكتوبر عن حضورنا بجلسة يوم السبت ٦ منه وحيث الآن حاصل عندنا انحراف في الصحة يمنعنا عن الحضور اقتضى ترقيمه لسعادتكم للمعلومية أفندم »

صورة تذكرة من حضرة ابراهيم سعيد بك في تاريخه .

« انه بالنسبة لما حصل عندي من الاعذار الضرورية غير ممكني الحضور للجلس الا بعد ستة أيام واقتضى ترقيمه لسعادتكم للاحاطة أفندم »

ثم أن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٦ م

حسين يسرى (امضاء)

نمرة ١٦

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاثنين ٣ صفر سنة ١٣٠٥ (١١ أكتوبر سنة ١٨٨٨)

فتحت الجلسة الساعة ٣ تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس ومحضور ٢١ من حضرات الاعضاء.

تلى محضر الجلسة الماضية فتصدق عليه

سعادة الرئيس — بما انه نظر في مشروع تعريف رسوم المحاكم المختلطة في الجلسة الماضية لغاية المادة ٢١ ومنه التعريف الاصلية الجارى العمل بمقتضاها في المحاكم المذكورة لغاية المادة ٢٠ فليت من ابتداء المادة ٢٢ من المشروع و٢١ من التعريف ويؤخذ الآراء والرغبات عن كل مادة.

تليت مادتا ٢٢ و٢٣ من المشروع و ٢١ و ٢٢ من التعريف وتقرر بالاتفاق استحسان بقاء مادتي المشروع على حالهما وهذه الصور .

المشروع	التعريف الاصلية
﴿ المادة ٢٢ ﴾	﴿ بند ٢١ ﴾
إذا وفا المبلغ المودع برسوم الكتبة على ما تحرر منه الاوراق في الدعوى ولم يبق منه شيء للوفاء برسوم الاوراق التي تحرر بعد ذلك يجب على كاتب المحكمة ان يطلب من المدعى ايداع مبلغ آخر تكملة للاول . ولا يجوز أن تكون التكملة ازيد من المبلغ المودع ولا .	إذا نقد مبلغ الامانة بواسطة دفع عوايد القلم المستحقة على الاوراق التي سبق تحريرها في القضية يطلب الكاتب من المدعى تكملة الامانة لدفع عوايد ما يصير تحريره فيما بعد من الاوراق . ولا يجوز أن يكون مبلغ التكملة المطلوب دفعه زائدا عن المبلغ الذي صار ايداعه في أول الامر
﴿ المادة ٢٣ ﴾	﴿ بند ٢٢ ﴾
لا يجوز قيد الدعوى في جدول عموم القضايا الا بعد ايداع المبلغ المقرر ولا يسوغ لكاتب المحكمة أن يدرجها في جدول الجلسة اذا لم تدفع التكملة المطلوبة كما انه لا يصح في هذه الحالة طلب الدعوى في الجلسة ولا الاستمرار على أى تحقيق كان.	لاتقيد الدعوى في دفتر دعاوى قبل دفع المبلغ المقرر وضمه أمانة ويمحى منه عدم دفع المبلغ المطلوب تكملته للسابق ايداعه

تليت المادة ٢٤ من المشروع و٢٣ من التعريف الاصلية وتقرر بالاتفاق حذف المادة ٢٤ المذكورة وهذا الصور.

المشروع

﴿ المادة ٢٤ ﴾

يؤخذ على محاضر الجلسات رسم باعتبار خمسة وثلاثين قرشاً خلاف رسم التبعة ولا يؤخذ رسوم على المحاضر الخاصة بتأخير الدعاوى بناء على أمر المحكمة من تلقاء نفسها وكذلك لا تؤخذ رسوم على التأشيريات التي يكتبها كاتب المحكمة على الدفاتر المبينة في القانون أو على أوراق الخصام .

التعريف الاصلية

﴿ بند ٢٣ ﴾

تكتب مضبطة الجلسة على ورقة تمغنة من قيمة ٣ و ٥ و ٧ قروش ديواني على حسب ما اذا كانت الدعاوى مقدمة لمحاكم المواد الجزئية أو للمحاكم المدنية والتجارية أو امام محكمة الاستئناف وتكتب المحاضر المتعلقة بقضية واحدة أحدها بعد الآخر في نفس مضبطة الجلسة ولا يستحق أخذ شيء من العوائد على المحاضر المختصة بتأخير القضية لجلسة أخرى مادام الأمر بتأخيرها صادراً من رأي المحكمة ولا يستحق أخذ شيء أيضاً على التأشيريات التي تجريها كتبة المحاكم على الدفاتر الأخر المنبه عنها بالقانون أو على أوراق الخصام .

تليت المادة ٢٥ من المشروع و ٢٤ من التعريف الاصلية وتقرر اتفاقاً أن يكون كتابة الاوراق المذكورة في المادة ٢٥ جميعها في ورق دمغة من فئة ثلاث قروش وبافي المادة يبقى على أصله وهاتان صورتها وصورة مادة التعريف.

المشروع

﴿ المادة ٢٥ ﴾

الاوراق الآتي بيانها تكتب في ورق دمغة يكون ثمنه ثلاثة قروش أو خمسة قروش أو سبعة قروش على حسب المحكمة المرفوعة اليها الدعوى ان كانت من محاكم المواد الجزئية أو في المحاكم الابتدائية أو في محاكم الاستئناف وتلك الاوراق هي :

أولاً — الطلبات وأوراق التحيف بالمحضور وأوراق الطعن في الاحكام والعراض المقدمة بالمعارضة في التنفيذ الموقت ونتائج الاقوال المقدمة قبل المرافعة أو في أثناءها أو بعدها وغير ذلك من أوراق الخصام التي تسلم لاقلام الكتبة أو تقدم لتأييد أمر طلبته المحكمة .

ثانياً — أصل الاحكام والمحاضر والاوامر وصورها والملخصات والشهادات وغيرها من الاوراق المصدق عليها ومسلمة من الكتبة .

ثالثاً — التواكيل في الدعاوى والاعلانات التي يلزم بمقتضى القانون درجها في الجرايد المعلنة لنشر الاعلانات القضائية .

التعريف الاصلية

﴿ بند ٢٤ ﴾

المواد الآتية تكتب على ورق دمغة من رقيمة ٣ و ٥ و ٧ قروش ديواني بالنسبة للمحكمة المنظورة فيها الدعاوى المختصة بهذه المواد ان كانت من محاكم المواد الجزئية أو من المحاكم الابتدائية أو من محكمة الاستئناف وهي :

أولاً — تقارير الطلبات واعلام طلب الحضور امام المحاكم وتقارير التظلمات وعرائض المرافعة وطلبات الخصام المقدمة بالكتابة قبل المرافعة أو أثناءها أو بعدها وغير ذلك من الاوراق التي تقدمها أرباب الدعاوى لاقلام الكتبة أو تبرزها للاستناد عليها في حصولهم على أمر ما يلتمسون من المحاكم .

ثانياً — أصول وصور الاحكام والمحاضر والقرارات وأوامر القضاة والملحقات والشهادات وغيرها من كافة الاوراق المصدق عليها من كتبة المحاكم ومسلمة منهم .

ثالثاً — الوكالات بالخصومة والاعلانات المقتضى نشرها في الجرائد المبينة لنشر الاعلانات القضائية حسب نص القانون .

تليت المادة ٢٦ من المشروع والمادة ٢٥ من التعريف الاصلية وتقرر بالاتفاق استحسان بقاء مادة المشروع على حالها وهذه الصور .

﴿ المادة ٢٦ ﴾

يلزم كتابة صور كافة الاوراق المقدمة للمحاكم في ورق متموغ يكون ثمنه ثلاثة قروش ماعدا الصور التي ترسل للبلاد الاجنبية بصفة صور صحيحة رسمية أو ترسل للقنصليات .

﴿ بند ٢٥ ﴾

ينبغي أن تكتب صور الاوراق المستشهد بها في القضاة ومقدمة للمحاكم على ورق تمغنة من قيمة ٣ قروش ديواني خلا الصور التي ترسل بصورة رسمية الى الخارج أو من طرف القنصليات

تليت المادة ٢٧ من المشروع والمادة ٢٦ من التعريفة الاصلية وتقرر اتفاقا بقاء مادة المشروع باستبدال العشرة قروش الواردة فيها بثلاثة وهذه الصور

(المادة ٢٧)

تكتب تقارير أهل الخبرة في ورق متموغ من قيمة عشرة غروش

(بند ٢٦)

يكون تحرير تقارير أرباب الخبرة على ورقة تمنع ثمنها عشرة قروش ديواني

تليت المادة ٢٨ من المشروع وبند ٢٧ من التعريفة وتقرر بالاتفاق تعديل مادة المشروع بالصورة الآتية :

الرسوم المذكورة في هذه التعريفة سواء كانت مقررة أو نسبية تنقص بقدر النصف من الدعوى التي تكون من خصائص المحاكم الجزئية وبقدر الثلثين في الدعاوى التي تكون أقل من ثمانمائة قرش إلى خمسمية قرش وقرش واحد ولا فرق في ذلك بين الرسوم التي تستحق على الاصل وبين ما يستحق منها على الصورة وتقدر قيمة الدعوى باعتبار قيمة المدعى به فيها أما الدعاوى التي تكون من خمسمية قرش فأقل فلا يؤخذ عليها رسوم مقررة ولا نسبية .
صورة مادة المشروع الاصلية وبند التعريفة

المشروع

(المادة ٢٨)

الرسوم المذكورة في هذه التعريفة سواء كانت مقررة أو نسبية تنقص بقدر النصف من الدعاوى التي تكون من خصائص محاكم المواد الجزئية وبقدر الثلثين في الدعاوى التي تكون أقل من ثمانمائة قرش ولا فرق في ذلك بين الرسوم التي تستحق على الاصل وبين ما يستحق منها على الصورة وتقدر قيمة الدعوى باعتبار قيمة المدعى به فيها .

التعريفة

(بند ٢٧)

في الدعاوى التي تقدم لمحاكم المواد الجزئية يستنزل النصف من كافة الرسوم المقررة في هذه التعريفة على أصل الاوراق أو صورتها بما في ذلك العوايد النسبية اذا كانت قيمة موضوع الدعوى أقل من ثمانمائة قرش ديواني وقيمة الدعوى يصير تحديدتها في طلبات المدعى .

تليت المادة ٢٩ من المشروع والمادة ٢٨ من التعريفة الاصلية وهاتان صورتاهما :

المشروع

(المادة ٢٩)

وفي الدعاوى المرفوعة امام محكمة الاستئناف تؤخذ الرسوم النسبية باعتبار ثلاثة من مائة بشرط ان يستنزل منها مائة على الحكم المستأنف بصفة رسوم نسبية .

التعريفة

(بند ٢٨)

وفي الدعاوى المقدمة لمحكمة الاستئناف يتحصل الرسم المقرر بهذه التعريفة بزيادة الثلث واما العوايد النسبية فيصير تحصيلها باعتبار ثلاثة في المائة مع استنزال ما يكون سبق دفعه منها على الحكم المستأنف .

تقرر بالاتفاق تعديل مادة المشروع بالصورة الآتية :

وفي الدعاوى المرفوعة امام محكمة الاستئناف تؤخذ الرسوم المقررة والنسبية مع زيادة الثلث عليها بشرط ان يستنزل منها ما دفع على الحكم المستأنف .

تليت المادة ٣٠ من المشروع وبند ٢٩ من التعريفة الاصلية وتقرر بالاتفاق استحسان بقاء مادة المشروع باستبدال كلمة (مقطعا) بـ (كلمة) وهاتان صورتاهما :

المشروع

(المادة ٣٠)

اذا كانت الاوراق المستحق عليها الرسوم مما يؤخذ عليها الرسم باعتبار كل ورقة منها فتحسب كل ورقة باعتبار حقيقتين وكل صحيفة باعتبار خمسة

التعريفة الاصلية

(بند ٢٩)

الاوراق المقرر أخذ رسم عليها بواقع كل ورقة حقيقتين يكون في كل صحيفة منها خمسة وعشرون سطرأ في كل سطر اثنا عشر مقطعا من الحروف

أما الورقة الأولى يدف عليها رسم بالكامل مهما كان عدد السطور المكتوبة في صحيفة أو في أحدها ولا يطلب دفع الرسم على الورقة الأخيرة إلا إذا تجاوز عدد السطور المكتوبة فيها ثمانية غير الامضاء .

وعشرين خطاً وكل خط اثنا عشر مقطعا .
ويؤخذ الرسم بتمامه على الورقة الأولى أيا كان عدد الخطوط المكتوبة فيها وأما الورقة الأخيرة فلا يستحق عليها الرسم إلا إذا تجاوز عدد الخطوط المكتوبة فيها ثمانية خلاف الامضاءات .

تليت المواد ٣١ و ٣٢ من المشروع و ٣٠ و ٣١ من التعريفة الأصلية وهذه الصور :

المشروع	التعريفة الأصلية
(المادة ٣١)	(بند ٣٠)
التفرغ للعمل في تحرير كل ورقة يحسب عن كل ساعتين خلاف وقت السفر .	مدة التفرغ لتحرير ورقة ما محتسب باعتبار ساعتين غير مسافة الطريق
(المادة ٣٢)	(بند ٣١)
الرسم الذي يؤخذ على كل تفرغ للعمل يكون باعتبار اثنين وثلاثين قرشا ولا ينقسم هذا الرسم الا الى جزئين متساويين ويستحق بتمامه متى انقضت الساعة الاولى .	يؤخذ على مدة التفرغ للعمل رسم قدره ٣٢ قرشا ديوا نيا ونصفه على عمل مدة أقل من ساعة فاذا مضت الساعة الاولى استحق الرسم بتمامه

حضرة ابراهيم بك الغمراوي — انه وان كان تقدم المناكرة بالجلسة الماضية في بعض مواد وارد بها مسألة التفرغ للعمل لكن قد بدت لي ملاحظة في هذا الشأن فاذا تحسن لدى الهيئة قولها فتبدى رأيا فيها ويكون موضوعا للنظر

تقرر بالاتفاق قبول الملاحظة .

حضرة غمراوي بك — ما دام انه نقرر رسم يؤخذ على كل ورقة تكتب في أثناء التفرغ للعمل فهذا الرسم لا شك جار أخذه على نفس العمل ولو أخذ رسم تفرغ فاذن يكون حاصل أخذ رسمين على شيء واحد وهذا لا شك فيه غير فاذا تحسن لدى الهيئة فيحذف من جميع مواد المشروع رسم التفرغ للعمل (استحسن) .

تليت المادة ٣٣ من المشروع وبند ٣٢ من التعريفة الأصلية وهاتان صورتاهما :

المشروع	التعريفة الأصلية
(المادة ٣٣)	(بند ٣٢)
يجب على الكتبة والمحضرين أن يكتبوا بيان الرسوم المتحصلة في هامش كل ورقة في الاصل والصورة وفي حالة استحقاق رسوم على التفرغ للعمل يجب عليهم أن يكتبوا في أول المحضر ساعة ابتداء العمل خلاف التاريخ ويبنوا ساعة النهاية في آخره قبل الامضاء .	يجب على كتبة المحاكم ومحضرها أن يوضحوا بهامش أصل كل ورقة وصورتها بيان الرسم المتحصل ومتى انقضى الحال لتحصيل رسم في مقابلة زمن التفرغ للعمل يجب عليهم أن يذكروا بأعلى المحضر تاريخ اليوم والساعة التي تم فيها وتكون تلك البيانات مضبوطة بالرقم والكتابة وخالية من الشطب والتصليح .

تقرر بالاتفاق تعديل الفقرة الاولى من مادة المشروع بالصورة الآتية وباقي المادة يبقى على أصله .

يجب على الكتبة والمحضرين أن يكتبوا بيان الرسوم المتحصلة في هامش كل ورقة في الاصل والصورة وأن يكتبوا في أول المحضر ساعة ابتداء العمل خلاف التاريخ ويبنوا ساعة النهاية في آخره قبل الامضاء

تليت مادتا ٣٤ و ٣٥ من المشروع و ٣٣ و ٣٤ من التعريفة الأصلية وتقرر بالاتفاق استحسن بقاء مدق المشروع على حالها وهذه الصورة

﴿ المادة ٣٤ ﴾

تقدر أجره أهل الخبرة بمعرفة القاضي باعتبار العمل الذي كلفوا به مع مراعاة مكانتهم .

المشروع

﴿ بند ٣٣ ﴾

اجرة عمل أرباب الخبرة على كل كشف يجدون . يكون تقديرها بمعرفة القاضي مع مراعاة حالهم ونوع العملية التي احييت عليهم

التعريف الأصلية

(بند ٣٤)

في تقدير ما يحصل للشهود الذين يطلب حضورهم للشهادة خارج محل اقامتهم في نظير عطائهم بداعي مصاريف انتقالهم وحالهم وصفتهم وغير ذلك مما ينبني مراعاته .

﴿ المادة ٣٥ ﴾

والتعويض الذي يعطى للشهود الذين يطلب حضورهم للشهادة خارج عن محل اقامتهم يقدر باعتبار مصاريف سفرهم وصفة كل منهم وغير ذلك من الأحوال .

تليت المادة ٣٦ من المشروع والبند ٣٥ من التعريف الاصلية وهاتان سورتهما .

﴿ المادة ٣٦ ﴾

إذا استلزم أعمال المصلحة انتقال واحد من القضاة أو من أعضاء قلم النيابة العمومية أو من الكتبة أو من المحضرين إلى جهة خارجة عن جهة اقامته تدفع إليه مصاريف السفر ويعطى له تعويض عن كل يوم كالآتي :

١٦٠ لكل واحد من أعضاء محكمة الاستئناف ولكل من النائب العمومي والافكاتو العمومي

١٢٠ لكل واحد من قضاة المحاكم الابتدائية ورؤساء أقلام النيابة العمومية ولمفتش أقلام الكتبة والمحضرين ولباشكاتب محكمة الاستئناف .

٨٠ لكل واحد من وكلاء النائب العمومي

٨٠ لكل واحد من الكتبة الاول لمحكمة الاستئناف ولكل واحد من باشكاتب المحاكم الابتدائية والكتبة الاول فيها

٦٠ لكل واحد من الكتبة الثانى والمترجمين

٤٠ لكل واحد من المحضرين

ولا يعطى الا نصف هذا التعويض اذا كانت مدة السفر والاقامة لم تزيد على ست ساعات واذا انتدب أحد القضاة أو الموظفين لتأدية أعمال وظيفة خارجا عن محل اقامته فتقدر محكمة الاستئناف قيمة التعويض الذي يعطى اليه .

﴿ بند ٣٥ ﴾

القضاة والنائب العمومي ووكلاؤه والكتبة والمحضرون اذا دعت الضرورة لانتقالهم لاجراء أي عمل خارج محل اقامتهم يخص لكل منهم خلاف مصاريف السفر المكافأة الآتية في كل يوم

٢٠٠ لكل قاض من محكمة الاستئناف والنائب العمومي

١٥٠ لكل قاض من المحاكم الابتدائية ولكل وكيل عن النائب العمومي

ولمفتش عموم اقليم المحاكم ومحضرها والى باشكاتب محكمة الاستئناف

١٠٠ لكتاب أول محكمة الاستئناف ولكل من الباشكاتب والكتاب الاول بالمحاكم الابتدائية .

٨٠ لكل من كتبة المحاكم ومترجميها .

٤٠ لكل من المحضرين .

ويستحق كل من ذكروا اعلاه نصف المبلغ المجهول اذا لم يمكن مدة العملية في السفر والاقامة اكثر من ست ساعات .

تقرر بالاتفاق تعديل مادة المشروع بالصورة الآتية :

إذا استلزم أعمال المصلحة انتقال واحد من القضاة أو من أعضاء قلم النيابة العمومية أو من الكتبة أو من المحضرين إلى جهة خارجة عن جهة اقامته فتعطى اليه مصاريف السفر والتعويض كالمقرر لمستخدمى الحكومة في لائحة مصاريف السفرية والانتقال .

تليت مادنا ٣٧ و ٣٨ من المشروع ٣٦ و ٣٧ من التعريف الاصلية وتقرر بالاتفاق استحسان بقاء مادتي المشروع على حالهما وهذه الصورة .

المشروع

﴿ المادة ٣٧ ﴾

إذا أعلن المحضر عدة أوراق بناء على طلب شخص واحد في سفر واحد في اليوم بعينه فتقسم مصاريف السفر بين جميع الأوراق باعتبار عددها والمسافة التي قطعت من أجلها .
المشروع

﴿ المادة ٣٨ ﴾

تجوز مطالبة الخصم المحكوم عليه بالمصاريف باجرة الافوكاتية أمام محكمة الاستئناف وبأجرتهم وأجرة الوكلاء أمام المحاكم الابتدائية في المواد المدنية والتجارية متى كانت تلك الاجرة مقدرة بمعرفة القاضي أو المحكمة .
ويكون تقدير الاجرة المذكورة باعتبار قيمة الشيء المتنازع فيه وباعتبار ما لزم للافوكاتو أو الوكيل من الزف للاطلاع على الأوراق وتحريرها وتحضير المرافعة أو غير ذلك مما اقتضاه الحال للقيام بما وصف به ولا يلتفت الى الأوراق التي يظهر عدم لزومها وإذا اقتضى الحال تقدير الاجرة المطلوبة للافوكاتو أو الوكيل وموكله فيكون ذلك بالكيفية المبينة آتفاً .

التعريف الاصلية

﴿ بند ٣٦ ﴾

إذا أجرى المحضرون بناء على طلب واحد جملة أعمال أثناء سفر واحد وفي يوم واحد ينبغي أن يقسم مبلغ مصاريف الطريق على جميع الاعمال بالنسبة لعددها واختلاف المسافات التي يقطعونها .
الأصل

﴿ بند ٣٧ ﴾

أجرة الافوكاتية المحامين أمام محكمة الاستئناف والافوكاتية والوكلاء النائبين عن الاخصام أمام المحاكم المدنية والتجارية يجوز طلب دفعها من الخصم المحكوم عليه بالمصاريف متى كانت مقدرة بمعرفة المحكمة ويراعي في تقدير الاجرة المذكورة درجة أهمية الدعوى والوقت الذي استغرق الافوكاتو أو الوكيل في الفحص فيها وتحرير التقارير والاستحضار للمرافعة أو قيامه بتأدية واجبات مأموريته في غير ما ذكر ولا تحسب في ذلك الأوراق التي توجد زيادة عن اللازم ويراعي ما توضح أعلاه أيضا إذا اقتضى الحال تقدير الاجرة المطلوبة للافوكاتو أو الوكيل في موكله .

تليت مقدمة الباب الثاني والمادة ٣٩ من المشروع ومقدمة الباب الثاني والمادة ٣٨ من التعريف الاصلية وهذه صورها .

المشروع

الباب الثاني

في العقود وفي الأوراق التي تحرر

بنير دعوى ولا منازعة

﴿ المادة ٣٩ ﴾

يؤخذ على بيع العقار أو التنازل عن رسم نسبي باعتبار خمسة من كل مائة من قيمة الثمن فإذا كان البيع شاملا لاموال ثابتة وأموال منقولة يؤخذ الرسم باعتبار خمسة من كل مائة من جميع الثمن ما لم يقدم ذو الشأن كشفا ببيان المنقولات يرفق بعقد البيع فيؤخذ في هذه الحالة رسم نسبي على قيمة المنقولات باعتبار نصف في كل مائة وإذا بيع المبيع مرة أخرى في السنة بعينها فيكون الرسم النسبي باعتبار اثنين ونصف في كل مائة في كل بيع .

التعريف الاصلية

الباب الثاني

في الوثائق الرسمية وسندات العقود العرفية ونحوها

من التصرفات الحالية من المنازعات

(بند ٣٨)

في بيع العقار أو اسقاط يؤخذ عوايد نسبية باعتبار خمسة في المائة على مقدار ثمن المبيع أو المسقط

حضرة غمراوي بك — إذا وافق فليتوضح بالمادة ٣٩ انه مع تقديم كشف بالمنقولات لا يؤخذ عليها رسم بالتكرار أي لا يؤخذ عليها رسم مع العقار وبالأفراد .

سعادة ابراهيم أدهم باشا — مادة المشروع صريحة والأوفق بقاؤها على حالها .
أخذت الآراء فتقرر رأي سعادة ابراهيم أدهم باشا .

تليت المواد ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ من المشروع و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ من التعريفة الأصلية وتقرر بالاتفاق استحسان بقاء مواد المشروع على أصلها وهذه الصور :

المشروع	التعريفة الأصلية
﴿ المادة ٤٠ ﴾	﴿ بند ٣٩ ﴾
ويؤخذ على هبة العقار رسم نسبي باعتبار أربعة من كل مائة من قيمة العقار الموهوب وتقدر هذه القيمة بالكيفية المبينة في المادة ٨ فإذا كان الموهوب من الأموال المنقولة يكون الرسم باعتبار نصف من كل مائة ويحسب عند لاقتضاء بالكيفية المبينة في المادة ٥٧ .	في هبة العقار يؤخذ عوايد نسبية باعتبار أربعة في المائة من قيمة الموهوب وتقدر تلك القيمة على حسب الأصول المقررة بند ٨
﴿ المادة ٤٢ ﴾	﴿ بند ٤١ ﴾
يؤخذ رسم كتابة واحد على حسب ما هو مقرر في المادة ٥٩ على كل تسجيل في دفاتر قلم الرهونات وعلى كل ما يعطى من القلم للذكور من الشهادات والملخصات .	يؤخذ على تسجيل الرهنيات أو قيد صور عقودها بدفاتر قلم الرهونات وعلى الشهادات والملخصات التي تعطى من الاقلام المذكورة رسم كتابة فقط مثل المدون بند ٥٥ الآتي
﴿ المادة ٤٣ ﴾	﴿ بند ٤٢ ﴾
ويؤخذ على بيع الأموال المنقولة أو على التنازل عنها رسم نسبي باعتبار نصف من كل مائة من الثمن .	العوايد النسبية المقتضى تحصيلها في بيع المنقول أو التنازل عنه تحسب باعتبار بنصف في المائة على ثمن المبيع أو التنازل عنه
﴿ المادة ٤٤ ﴾	﴿ بند ٤٣ ﴾
ويكون رسم بيع المراكب والبضائع من تاجر إلى آخر باعتبار نصف من كل مائة من الثمن .	يؤخذ في بيع السفن أو البضائع فيما بين التجار عوايد باعتبار نصف في المائة على ثمن المبيع .

تليت المادة ٤٥ من المشروع وبند ٤٤ من التعريفة الأصلية وتقرر استحسان بقاء مادة المشروع وقطع تبدل كلمة (ثلاثة أرباع) ب (نصف) وهاتان صورتا للمادتين .

المشروع	التعريفة
﴿ المادة ٤٥ ﴾	﴿ بند ٤٤ ﴾
يكون الرسم النسبي على بيع الديون باعتبار ثلاثة أرباع من كل مائة .	في تحويل الديون تتحصل العوايد باعتبار نصف في المائة على مقدار ثمن الحوالة .

تليت المادة ٤٦ من المشروع وبند ٤٥ من التعريفة الأصلية وتقرر بالاتفاق استحسان بقاء مادة المشروع على أصلها وهاتان صورتا للمادتين .

المشروع	التعريفة الأصلية
﴿ المادة ٤٦ ﴾	﴿ بند ٤٥ ﴾
ويؤخذ على بيع حق الانتفاع أو حق الاستعمال وعلى التنازل عن حق من ذلك رسم باعتبار اثنين في كل مائة إذا كان للبيع أو التنازل عنه من الاموال الثابتة وباعتبار نصف من كل مائة إذا كان من الاموال المنقولة .	في بيع أو إسقاط حق الانتفاع أو الاستعمال يؤخذ عوايد باعتبار اثنين ونصف في المائة على كامل قيمة الشيء بالنظر للشيء المقرر عليه حق المنفعة أو حق الاستعمال بأن يكون عقارا أو منقولا .

تليت المادة ٤٧ الواردة بالمشروع زائدة على الاصل وهذه صورتها .

﴿ المادة ٤٧ ﴾

في حالة ترتيب ايراد لمدة الحياة يؤخذ على ذلك رسم باعتبار اثنين من كل مائة من قيمة رأس مال هذا الايراد باعتبار كل اثني عشر منه بمقام مائة
تقرر تعديلها بالصورة الآتية (في حالة ترتيب ايراد لمدة الحياة يؤخذ على ذلك رسم باعتبار خمسة في المائة من قيمة رأس مال هذا الايراد .
تليت المواد ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ من المشروع ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ من التعريضة الاصلية وتقرر استحسان بقاء مواد المشروع على أصلها وهذه الصور .

المشروع	التعريضة الأصلية
﴿ المادة ٤٨ ﴾ يؤخذ رسم الغاروقة باعتبار نصف من كل مائة من قيمة الدين الذي تقدرت الغاروقة من أجله على العقار .	﴿ بند ٤٦ ﴾ يؤخذ في الاسقاطات الحاصلة بصفة غاروقة عوايد باعتبار نصف في المائة على مقدار الدين المسقط من أجله العقار بالصفة المذكورة .
﴿ المادة ٤٩ ﴾ رسم استبدال العقار بغيره يكون باعتبار أربعة من كل مائة من قيمة العقار الأكثر ثمناً .	﴿ بند ٤٧ ﴾ يؤخذ في مبادلة عقار بآخر عوايد باعتبار أربعة في المائة على أحد المقارين الأكثر قيمة .
﴿ المادة ٥٠ ﴾ ويؤخذ على عقود ايجار الاطيان والمباني رسم باعتبار ربع من كل مائة من قيمة الأيجار في مدة السنين المقرر من أجلها العقد .	﴿ بند ٤٨ ﴾ في اجارة الاماكن والاراضي يؤخذ عوايد بواقع ربع في المائة على مجموع أجر السنين العقود عليها الايجار

سعادة الرئيس — حيث أن الوقت أزف وموجود تذكرتان احدهما من حضرة السيد عبد الباقي أفندي البكري تاريخها ٣ صفر سنة ١٣٠٦ والثانية من حضرة عوض سعد الله بك في ١٧ أكتوبر سنة ١٨٨٨ فليتليا

تليت الاولى وهذه صورتها .

أفندم لقد ورد لنا تذكرتان من سعادتكم بالحضور للمجلس وبما أنه يوجد بطرفنا أشغال ضرورية تستغرق اكم يوم فباتها نحضر والرجا قبول المعذرة أفندم .

تليت الثانية وهذه صورتها .

نعرض لسعادتكم أن في هذا اليوم حصل لنا عيا منعا عن الحضور للمجلس واقتضى رفعه لسعادتكم للمعالمية أفندم .

سعادة الرئيس — حضرة السيد عبد الرحمن أفندي نافذ أرسل يعتذر عن علم الحضور في جلسة هذا اليوم وكذلك حضرة احمد بك عبد الغفار .

ثم أن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٦

حسين يسرى (امضاء)

نمرة ١٧

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الثلاثاء ٤ صفر سنة ١٣٠٥ (١٢ أكتوبر سنة ١٨٨٨)

فتحت الجلسة الساعة ٣ و ٥٠ دقيقة تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس وبحضور عدد ٢٠ من حضرات الأعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية فتصدق عليه .

سعادة الرئيس — بما أنه قد نظر من مشروع تعريف رسوم المحاكم المختلطة في الجلسة الماضية لغاية المادة ٥٠ فليت ما بعد ذلك من المشروع ومن التعريف الاصلية الجارية عليها العمل مادة المادة وتؤخذ الآراء عن كل مادة .

تليت المادة ٥١ من المشروع والمادة ٤٩ من التعريف الاصلية وتقرر بالاتفاق استحسان مادة المشروع فقط تبدل كلمة نصف ب (ربع) وهذه الصور .

الوارد من الحكومة	الجاري عليه العمل
﴿ المادة ٥١ ﴾	﴿ المادة ٤٩ ﴾
رسم الاقرار بالدين يكون باعتبار نصف من كل مائة من المبلغ المعترف به .	يؤخذ على مستندات الاعتراف بالديون عوايد باعتبار نصف في المائة على مقدار المبالغ المعترف بها فيها .
تليت المادة ٥٢ من المشروع والمادة ٥٠ من التعريف الاصلية وتقرر بالاتفاق استحسان مادة المشروع فقط تبدل منها كل (نصف) ب ربع وهذه الصور .	﴿ المادة ٥٠ ﴾
رسم الاقتراض يكون باعتبار نصف من كل مائة من المبالغ المقرضة خلاف الرسم المقرر في المادة ٤١ في حالة الرهن .	يؤخذ على استقراضات النقود عوائد باعتبار نصف في المائة على المبالغ المقرضة خلاف العوائد المقررة بيند ٤٠ اذا أعطى رهن عقارى بها .
تليت المادة ٥٣ من المشروع وتقرر بالاتفاق بقاؤها على أصلها وهذه صورتها .	﴿ المادة ٥٣ ﴾
ويؤخذ على عقود القسم رسم باعتبار نصف من كل مائة اذا كان المقسوم عقارا وباعتبار ربع من كل مائة اذا كان منقولا .	غير موجود
تليت المادة ٥٤ من المشروع وتقرر بالاتفاق تعديلها بالصورة الآتية .	

صورة التعديل ﴿ المادة ٥٤ ﴾

ويؤخذ على عقود الشركات رسم باعتبار ربع جنيه من كل مائة جنيه من رأس المال الاسمي للشركة متى كان غير زائد على عشرين ألف جنيه فإذا زاد على ذلك لغايه ٤٠٠٠٠ جنيه يكون الرسم باعتبار ثمن جنيه من كل مائة جنيه وإذا تجاوز رأس المال هذا المبلغ يكون الرسم باعتبار نصف ثمن جنيه من كل مائة جنيه .

وهذه صورة المادة الأصلية من المشروع .

﴿ المادة ٥٤ ﴾

ويؤخذ على عقود الشركات رسم باعتبار ربع من كل مائة ورأس المال الاسمي للشركة متى كان غير زائد على عشرين ألف جنيه .

الوارد من طرف الحكومة .

فإذا زاد على ذلك لغاية أربعين ألف جنيه يكون الرسم باعتبار ثمن من كل مائة وإذا تجاوز رأس المال هذا المبلغ يكون الرسم باعتبار سدس من كل مائة .

غير موجود

الجاري عليه العمل

تليت المادة ٥٥ من المشروع والبند ٥١ من التعريفة الأصلية وتقرر بالاتفاق بقاء مادة المشروع على أصلها وهذه الصور .

﴿ بند ٥١ ﴾

وحالات الدفع والبراء يؤخذ عليها عوايد باعتبار ربع في المائة على المبلغ الذي حصلت البراءة منه أو أعطى الوصل منه بسداده .

تليت المادة ٥٦ من المشروع والبند ٥٢ من التعريفة الأصلية وتقرر بالاتفاق استحسان مادة المشروع و فقط يحذف منها من ابتداء (مع مراعاة الشروط) الى آخر المادة وهذه الصور .

﴿ بند ٥٢ ﴾

العوايد النسبية المقتضى تحصيلها على المصالحات التي تم امام كاتب المحكمة أو القاضى المصلح تقدر على حسب التعديلات الحاصلة في الحالة التي توجد عليها الاشياء بين الاخصام وقت الصلح وعلى مقتضى الشروط الملحقه غير المتعلقة بتداعيات كلا الطرفين .

﴿ المادة ٥٥ ﴾

ويؤخذ على المخالفات وبراء الذمة رسم باعتبار ربع من كل مائة من المبلغ الذي حصل البراء منه أو تحررت المخالصة من أجله .

﴿ المادة ٥٦ ﴾

إذا حصل صلح أمام كاتب المحكمة أو أمام قاضى المصالحات فتؤخذ الرسوم النسبية على حسب ما وقع عليه الصلح مع مراعاة الشروط الملحقه بالصلح غير المتعلقة بالنزاعة .

تليت المادة ٥٧ من المشروع والبند ٥٣ من التعريفة الأصلية وتقرر بالاتفاق بقاء مادة المشروع على أصلها وهذه صورها :

﴿ بند ٥٣ ﴾

ان لم تكن القيمة للمقتضى تحصيل العوايد النسبية عليها مبينة في الاوراق المقرر أخذ عوائد عليها فعلى الاخصام أن يعرضوا ذلك بتقديم بيان بها بمضى عليه منهم فإذا امتنعوا عن ذلك يحصل الكاتب منهم العوايد النسبية على القيمة التي يقدرها بمعرفته وفي جميع الاحوال للاخصام والكاتب حق طلب تقدير قيمتها بواسطة كشف أهل الخبرة طبقا للاصول المقررة بيندي ١٠ و ١١ السابقين

﴿ المادة ٥٧ ﴾

إذا كانت العقود المستحق عليها الرسم غير مشتملة على بيان القسمة التي يؤخذ عليها الرسم النسبي فيجب على أولى الشأن الأخبار بتلك القيمة بكتابة توضع عليها أمضاؤهم وإذا امتنعوا عن ذلك جاز لكاتب المحكمة أن يقدر تلك القيمة ويسوغ في كل الاحوال لأولى الشأن ولكتاب المحكمة أن يطلبوا تقديرها بمعرفة أهل الخبرة على حسب الاحوال المقررة في مواد ٩ و ١٠ و ١١

تليت المادة ٥٨ من المشروع والبند ٥٤ من التعريفة الاصلية وتقرر بالاتفاق استحسان مادة المشروع وقطع يحذف منها جملة (مضروبا في ثلاثة) وهذه الصور .

﴿ المادة ٥٨ ﴾

ويجوز أيضا لكاتب المحكمة أن يطلب التقدير بمعرفة أهل خبرة بالكيفية المبينة في المواد السابق ذكرها اذا وجد أن القيمة المذكورة في العقد المستحقة عليه أقل من القيمة الحقيقية بقدر العشر واذا ثبت من تقدير أهل الخبرة أن الثمن يزيد على القيمة المذكورة في العقد بقدر الثمن فيؤخذ الرسم النسبي على الفرق مضروبا في ثلاثة ويلزم صاحب الشأن في العقد بمصاريف أهل الخبرة

واذا ظهر وجود جوابات دالة على أن الثمن المتفق عليه أزيد من الثمن المذكور في العقد فيؤخذ الرسم النسبي السالف ذكره مضروبا في خمسة

﴿ بند ٥٤ ﴾

ويجوز للكاتب أيضا أن يطلب كشف أرباب الخبرة المذكور بالبندين السابقين كما يترآى له أن القيمة المبينة في الاوراق المقرر أخذ عوايد عليها أقل من القيمة الحقيقية بالعشر

تليت المادة ٥٩ من المشروع والبند ٥٥ من التعريفة الاصلية وتقرر استحسان مادة المشروع بحيث يجعل بدل ٣٥ قرشا ٢٠ قرشا وبديل ١٤ قرشا ٨ قروش وهذه الصور .

﴿ المادة ٥٩ ﴾

ويؤخذ على العقود الرسمية رسم كتابة باعتبار خمسة وثلاثين قرشا عن الورقة الأولى من العقد وباعتبار أربعة عشر قرشا عن كل ورقة زيادة خلاف الرسم النسبي ويحسب رسم الكتابة على كل ما يتعلق بتلك العقود من الشهادات والصور والملخصات على حسب ما هو مقرر في مادتي ١٦ و ١٧

﴿ بند ٥٥ ﴾

يؤخذ على الوثائق الرسمية خلاف العوايد النسبية خمسة وثلاثون قرشا ديوانيا رسم كتابة عن أول ورقة ١٤ قرشا ديوانيا عن كل ورقة زيادة وأما الشهادات والصور والملخصات المتعلقة بها فيكون احتساب رسم الكتابة المقرر عليها طبقا للمدونين ١٧ و ١٨

تلى لغاية المادة ٦٨ من المشروع ولغاية البند ٦٤ من التعريفة الاصلية وتقرر بالاتفاق استحسان بقاء مواد المشروع على أصلها وهذه صور مائلي

﴿ المادة ٦٠ ﴾

تكتب العقود السالف ذكرها والصور والشهادات والملخصات في ورق متموغ من فية ثلاثة قروش.

﴿ بند ٥٦ ﴾

الوثائق المذكورة أعلاه والصور والشهادات والملخصات تكتب على ورق تمغة ثمن الورقة ٣ قروش ديوانيا

﴿ المادة ٦١ ﴾

كل عقد عرفي يقدم للمحكمة ويبنى عليه الطلب الذي حصلت بسببه المنازعة أو يبنى عليه حكم المحكمة أو يقدم للتصديق على الامضاء أو لارفاقه بالعقد الرسمي تؤخذ عليه الرسوم النسبية المقررة في هذه التعريفة باعتبار ما هو مقرر على ما كان من نوعه من العقود الرسمية فاذا كان العقد العرفي المقدم في الاحوال المبينة آنفا مشتملا على التزام بأمر لم يرد عليه نص في هذه التعريفة فيؤخذ عليه رسم باعتبار ربع من كل مائة.

﴿ بند ٥٧ ﴾

الوثائق التي لم تكتب على يد كتبة المحاكم المستجدة اذا صار تسليمها لدفترخانة القلم لتحفظ أو اذا قدمت اليه لأجل قيدها في دفاتره أولتصيرها رسمية بالتصديق على الامضاءات أو الاختتام المبصومة فيها تدفع عليها العوائد المقررة في هذه التعريفة على الوثائق التي تكون من نوعها .

﴿ بند ٥٨ ﴾

على طلب البحث أو الاطلاع على مطلق ورقة كتبت بقلم المحكمة أو سلت اليه بدون طلب صورة يؤخذ رسم ٢٥ قرشاً ديوانياً .

﴿ بند ٥٩ ﴾

تحصيل العوايد على الوثائق يكون على حسب منطوقها بدون مراعاة صحتها ولا ترد العوايد المتحصلة عليها مهما يكن السبب الموجب بطلانها .

﴿ بند ٦٠ ﴾

يسقط طلب العوايد أو طلب تكميلها أو طلب رد العوائد التي يدعى باخذها على غير وجه حق بمضى سنتين احتساباً من اليوم الذي صار فيه تقديم أو تحرير أو تسليم الوثيقة أو الورقة التي كانت مستحقة عليها العوايد أو تكملتها أو دفع عليها العوايد المطلوب استردادها .

الباب الثالث

في كيفية حساب تحصيل الرسوم باقلام كتبة المحاكم

﴿ بند ٦١ ﴾

يكون موجوداً بقلم كتبة كل محكمة دفتر قسيمة بالوضع المرسوم بالاورنيك (نمرة ١) المرفوق بهذه لقيود الرسوم والعوائد المتحصلة على موجب هذه التعريفة وغير ذلك من المبالغ التي تدفع للكتبة الاول والكتبة الذين معهم أو لمن يقوم مقامهم من المستخدمين

﴿ بند ٦٢ ﴾

غير مرخص للكتبة الاول بالمحكمة أو لمن يقوم مقامهم قبول أى مبلغ مهما كان الغرض من دفعه بدون قيده بالدفتر المذكور بحال استلامه واعطائه وصلاً به بامضاء القابض له من القسيمة المقيده بها .

﴿ بند ٦٣ ﴾

العوايد وكافة المبالغ المتحصلة على عمل كتبة المحاكم يصير توضيحها بأسفل أو هامش الاوراق الاصلية والصور التي تنسخ منها مع بيان المبلغ المتحصل بالرقم والكتابة ونمرة الوصل المعطى به والبيان المذكور يتوضح به كل ما يكون صار تحصيله على قبول رسم على الاصل أو التمغة والصورة أو رسم انتقال او غير ذلك ثم يقيد امضاءه عن القابض .

﴿ المادة ٦٢ ﴾

إذا كتب عقد بقلم كتاب المحكمة أو أودع فيه وطلب البحث عنه أو الاطلاع عليه ولم تطلب صورته فيؤخذ على البحث أو الاطلاع رسم باعتبار خمسة وعشرين قرشاً .

(المادة ٦٣)

يكون تحصيل الرسوم على العقود باعتبار نصها بغير التفات لصحتها أو لعدم صحتها ولا يجوز رد الرسوم ولوبيق العقد بدون تنفيذ لأى سبب كان

﴿ المادة ٦٤ ﴾

يسقط الحق في المطالبة بالرسوم وفي المطالبة بتكملتها وفي استرداد ما دفع منها بغير حق بمضى سنتين من اليوم الذي قدم أو كتب أو سلم فيه العقد المستحق عليه الرسم أو التكملة أو المدفوع من اجله الرسم المطلوب رده .

الباب الثالث

في القواعد الحسابية المتعلقة بتحصيل رسوم الكتبة

﴿ المادة ٦٥ ﴾

يخصص دفتر قسيمة للوصلات على حسب الاورنيك المرفوق بهذه اللائحة (نمرة ١) لتحصيل الرسوم المقررة في هذه التعريفة أو غيرها من المبالغ المدفوعة للكتبة الاول أو لرؤسهم أو لغيرهم من المستخدمين الذين كلفهم بالقبض .

﴿ المادة ٦٦ ﴾

لا يجوز لكتاب المحكمة ولا لغيره ممن يقوم مقامه أن يستلم أى مبلغ كان لأى سبب كان ما لم يقيده فوراً في الدفتر السالف ذكره ويعطى به وصلاً من دفتر القسيمة الذي حصل منه القيد ويلزم أن توضع أمضاء المستلم على ذلك الروصل .

﴿ المادة ٦٧ ﴾

كافة الرسوم والمبالغ الأخرى المتحصلة على أوراق الكتبة تبين في أصل تلك الاوراق وفي الصور التي تعطى منها سواء كان في آخرها أو في هامشها بشرط أن يذكر بالكتابة المبلغ المتحصل وتاريخ الوصل ونمرته المتسلسلة ويكون بيان ذلك بذكر رسم الوصل على حدته ورسم الصورة على حدته ورسم التمغة على حدته ورسم الانتقال على حدته الى آخر الرسوم ويضع من استلم تلك الرسوم امضاءه على هذا البيان .

المشروع

(المادة ٦٨)

يلزم أن يكون ما يقيد في دفتر القسيمة مطابقاً لما هو مكتوب في هامش الأوراق من كل الوجوه وأن يكون كلاهما موافقاً لما ذكر في الوصولات التي فصلت من الدفتر المذكور وسلمت لاولى الشأن ولا يجوز أن يوجد في جميع ذلك محو أو أثبات ولا حشر بين السطور ولا شطب بل إذا اقتضى الحال تصحيح بعض كلمات أو بعض ارقام أن يمد عليها خط بحيث يمكن مع ذلك قراءتها يضاف ما يلزم كتابته بدلاً عنها مع وضع إشارة إليه في محلها وإذا لم يتيسر إجراء ذلك يصير أبطال قسيمة الوصل الباقية في الدفتر وتبقى القسيمة الأخرى ويكتب المبلغ في أحد الوصولات التالية .

تليت المادة ٦٩ من المشروع والبند ٦٥ من التعريفة الاصلية وهذه الصورة

(المادة ٦٩)

المبالغ المخصصة في كل سنة لباشكتاب المحاكم والكتابة الاولى والكتابة الثانية من رسوم الكتابة تعطى اليهم بزيادتها على مرتباتهم المقررة وفضلاً من ذلك يعطى اليهم ما يأتي :
أولاً - يعطى لباشكتاب والكتابة الاولى والكتابة الثانية من إيرادات المحاكم في كل سنة (بعد استيفاء رسوم المحضرين وثمان ورق التهمة) واحد ونصف من كل مائة بصفة تجاوز توزع بينهم باعتبار ما يخص كل منهم على حسب مرتبه ثانياً - يعطى لكاتب أول محكمة الاستئناف والكتابة الثانية من إيرادات المحاكم (بعد استيفاء رسوم المحضرين وثمان ورق التهمة) اثنان من كل مائة بصفة تجاوز ويوزع ذلك على حسب المئين اليه آنفاً ويؤخذ زيادة على ذلك نصف من كل مائة من إيرادات المحاكم (بعد استيفاء رسوم المحضرين وثمان ورق التهمة) ويجعل بصفة مال احتياطي ليوزع كله أو بعضه على حسب ما تقرره محكمة الاستئناف في آخر كل سنة قضائية على موظفيها ومستخدميها وعلى موظفي ومستخدمي النيابة العمومية والمحاكم الابتدائية والباشكتاب والكتابة الاولى والكتابة الثانية

ويخصص أيضاً للمال الاحتياطي بمحكمة الاستئناف واحد من كل مائة من ثمن ورق التهمة الذي بيع ويوزع ذلك بالكيفية المبينة في الفقرة السابقة ويلزم عند تسوية المبالغ المتجاوز عنها المذكورة آنفاً أن تستبعد من الإيرادات الرسوم التي سبق تحصيلها بغير حق وأمرت محكمة الاستئناف والنيابة العمومية بردها .

تقرر بالاتفاق تعديل مادة المشروع بالصورة الآتية للمبالغ المخصصة في كل سنة لباشكتاب المحاكم والكتابة الاولى والثواني من رسوم الكتابة تعطى لهم حسب الجارى في كل سنة .

(بند ٦٤)

يلزم أن يكون المقيد بدفاتر القسيمة موافقاً لما هو مقيد بهامش الأوراق والوصلات المنفصلة من دفاتر القسيمة ومسجلة للاخصام وألا يكون في القيودات تهيب أو تصليح أو تحشير أو شطب والكلمات أو الأرقام المقتضى تصليحها يوضع تحتها شرط لا تمنع قراءتها وما يقتضى وضعه بدلاً عنها يكتب بالهامش وعند تعسر إجراء هذه العملية يصير ابطال القيد باصل القسيمة وإبقاء الوصل بقسيمة وقيد المبلغ باحد الوصولات التي بعده

(بند ٦٥)

جميع المبالغ المتحصلة من عوائد مكاتب المحاكم تكون حق الخزينة وإنما يستقطع من مجموع المتحصل في المكاتب المذكورة له سنة ١٨٧٧ المبالغ الآتية وتعطى للآتي ذكرهم أدناه
فيعطى لباشكتاب محكمة الاستئناف مبلغ خمسة آلاف فرنك ومبلغ ألفي فرنك لكل واحد من الكتابة الاولى بها ومبلغ ألف وخمسمائة فرنك لكل من باقي كتابة المحكمة المذكورة ويعطى لكل واحد من باشكاتب محكمة اسكندرية ومصر والكتابة الاولى بمحكمة الاسماعيلية مبلغ ثلاثة آلاف فرنك ويعطى لكل كاتب من الكتابة الاولى بمحكمة اسكندرية ومصر مبلغ ألف وخمسمائة فرنك ويعطى لكل كاتب من باقي كتابة المحاكم الابتدائية مبلغ ألف فرنك .
ويعطى أيضاً علاوة على ذلك للكتابة الاولى كان أو ثانياً الذي يناط بإدارة قلم الرهونات مبلغ خمسمائة فرنك

تلى لنهاية المشروع والتعريفة الاصلية وتقرر بالاتفاق استحداث بقاء مواد المشروع على أصلها فقط يحذف من المادة ٧٩ جملة (ورسوم التفرغ للعمل

وهذه صورة ما حصل تلاوته .

﴿ المادة ٧٠ ﴾

يجب على الكتبة والمحضرين أن يطلبوا قبل اجراء عملهم ايداع المبالغ اللازمة للرسوم المقررة على الاوراق المطلوب منهم تحريرها أو اعلانها أو الرسوم التي تستحق بسبب تلك الاوراق وإذا حصل الامتناع عن ايداع تلك المبالغ لا يجوز تحرير الاوراق المذكورة .

وكلاء الاخصام مسؤولون لدى الكتبة والمحضرين عن المبالغ المستحقة على الاوراق التي طلب تحريرها بواسطتهم ومزومون بدفع ذلك بطريق التضامن .

(المادة ٧١)

إذا رأى المودع بعد الايداع اجحافاً بحقوقه في ذلك فيسوغ له أن يتكلم النائب العمومي وهو يبدى رأيه بعد سماع أقوال مفتش عموم أقلام الكتبة والمحضرين .

وإذا كان رأى النائب المذكور غير موافق أو كان التظلم غير متعلق بقاعدة عمومية يحكم في الخلاف بمعرفة وكيل محكمة الاستئناف أو وكيل المحكمة الابتدائية ويجوز استئناف قرارات وكلاء المحاكم الابتدائية أمام رئيس محكمة الاستئناف .

﴿ المادة ٧٢ ﴾

المبالغ المقيمة في دفاتر عن رسوم كتبة أو رسوم صدر أو تعويض انتقال تكتب في خاناتها وتجمع كل صحيفة في آخر كل شهر .

﴿ المادة ٧٣ ﴾

تحصيل الرسوم يكون تحت مراقبة النيابة العمومية فيجب على كاتب محكمة الاستئناف أن يقدم دفاتر الوصولات للنائب العمومي في ظرف الثمانية أيام التالية لنهاية كل ثلاثة أشهر وعلى كتبة المحاكم الابتدائية تقديم ذلك في الميعاد المذكور لمن يقوم مقام النائب في تلك المحاكم .
وعلى رؤساء أقلام النيابة أن يطلبوا تقديم كافة الاوراق والدفاتر التي يرى اليهم لزوم تفتيشها .

(المادة ٧٤)

ولا يلزم عند المراجعة في كل ثلاثة أشهر الاقتصار على نظر الدفتر ليعلم ان كان مستوفياً للشرائط أم لا وان كان مشتملاً على محو أو اثبات أو غير ذلك من عدم النظام أم لا بل لا بد من البحث عما اذا كان الكاتب حذف شيئاً أو تجاوز حدوده في أمر وما اذا كان الجمع مستوفياً أم لا مع البحث

الاصل (بند ٦٦)

على الكتبة الاول والمحضرين أن يطلبوا من الاخصام قبل كل شيء ايداع المبالغ اللازمة لتحصيل العوايد والرسوم على الاوراق التي يكتبونها أو على ملحقاتها الضرورية في حالة الامتناع عن ايداعها لا يصير الشروع في تحرير الاوراق المذكورة .

وكلاء الاخصام مزومون بطريق التضامن بأن يدفعوا للكتبة والمحضرين المبالغ المستحقة على الاوراق المطلوب تحريرها بواسطتهم .

﴿ بند ٦٧ ﴾

إذا ترأى للخضم بعد دفعه المبلغ المقرر ايداعه مقدماً أنه مفدور في ذلك يجوز له أن يقدم دعواه للنائب العمومي الذي من بعد سماعه أقوال مفتش عموم أقلام كتبة المحاكم ومحضرها يبدى رأيه فيها .

فإذا كان رأى النائب العمومي غير مساعداً لدعوى الخصم ولم تكن الشكوى حاصلة من أمر تديري عمومي يصير حسم النزاع بمعرفة وكيل محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية ويجوز استئناف قرارات وكلاء المحاكم الابتدائية أمام رئيس محكمة الاستئناف .

﴿ بند ٦٨ ﴾

المبالغ المقيمة بالدفاتر عن عوايد مكاتب المحاكم وعن رسم الاستنساخ وعن المبالغ المقتنة في مقابلة الانتقال يجري قيد كل قلم منها في الباب المعد له وجميع المبالغ المقيمة في الابواب المذكورة صحيفة بصحيفة من الدفاتر في آخر كل شهر .

﴿ بند ٦٩ ﴾

تحصيل العوايد والرسوم يكون تحت ملاحظة النائب العمومي وكلائه فتقدم دفاتر قيد العوايد والرسوم في الثمانية أيام التي تعقب آخر كل ثلاثة شهور من كاتب محكمة الاستئناف الى النائب العمومي ومن كتاب المحاكم الابتدائية الى وكلائه الموظفين بها .
والنائب العمومي وكلائه طلب تقديم الدفاتر والاوراق التي يرون لزوم مراجعتها .

﴿ بند ٧٠ ﴾

التفتيش المقتضى اجراؤه في كل ثلاثة شهور لا يكون قاصراً على البحث بالدفاتر من حيثية انتظامها وعلم وجود تغيير أو خلل في كتابتها بل يبحث فيها بالاختصاص عما اذا كان صار محصيل شيء زيادة عن المقتضى تحصيله أو انقص منه بمعرفة مكتبة المحاكم وما اذا كان جمعية الارقام على صحة وعن مقدار

أيضاً عن الرسوم المتحصلة على الأصل وعلى الرسوم المتحصلة على الصورة وعن تعويضه الانتقال وغير ذلك . ويكتب محضر لمراجعة جميع ما ذكر على نفس الدفتر في ظهر الصحيفة المكتوب فيها آخر وصل مسلم في غابة الثلاثة أشهر ويصير تحقيق إيراد النقود وتواريخ الوصولات وغيرها المتسلسلة وترسل صورة من ذلك المحضر فوراً لنظارة الحقانية .

الوارد من طرف الحكومة

(المادة ٧٥)

الاحكام التي صدق عليها ناظر الحقانية في ٢٧ يناير سنة ١٨٧٦ وأوجب تنفيذها بناء على الحضرة الفخيمة الخديوية تتبع فيما يتعلق بإدارة نقود المحاكم .

(المادة ٧٦)

يجب على كتبة المحاكم أن يرسلوا في آخر كل ثلاثة أشهر للنائب العمومي الجداول المرفوق أرنيكها بهذه التعريفة ليرسلها لناظر الحقانية وذلك خلاف الحسابات المبينة في الاحكام السالف ذكرها .

(المادة ٧٧)

إذا انفصل أحد الكتبة من وظيفته لاي سبب كان وجب تحرير كشف ببيان الدفاتر وأوراق الحسابات وغيرها من أوراق التعليمات والاوراق الخاصة بالصلحة وتسلم جميع ذلك لخلفه أو لمن يكلف بإدارة القلم مؤقتاً ويوضع على ذلك الكشف امضاء الكاتب المنفصل أو امضاء من وكل عنه توكيلاً قانونياً وامضاء الكاتب الذي كلف بإدارة القلم وتكتب ثلاث نسخ من الكشف المذكور لترسل إحداها لنظارة الحقانية بواسطة الكاتب المستجد وتحفظ الثانية من ضمن المحفوظات وتسلم الثالثة للكاتب المنفصل . ويكتب أيضاً حساب الصندوق بمعرفة الكاتبين بحضور وكيل النائب العمومي وتسلم النقود وأوراق الحسابات للكاتب المستجد وتبقى في عهده ويحرر من الحساب المذكور ثلاث نسخ لترفق بالكشف .

(المادة ٧٨)

على مفتش أقلام الكتبة والمحضرين مراجعة كيفية الكتابة في الدفاتر ومراجعة تحصيل الرسوم ومراجعة الحسابات المتعلقة بها وجرد الصندوق على حسب أوامر النائب العمومي وتحت مراقبته .

العوايد المتحصلة على الاوراق الاصلية من جمعه وعلى رسم الاستنساخ والانتقال من الجهة الاخرى ويصير اثبات حصول ذلك التفتيش بمحضر يتحرر على الدفتر ذاته بظاهر الورقة المقيدها آخر وصل معطى في مدة الثلاثة شهور الماضية ويبين أيضاً في ذلك المحضر مقدار المبالغ الموردة وتاريخ الوصولات وغيرها المتتاعه ثم ترسل صورة من المحضر المذكور على الفور لنظارة الحقانية .

الجارى عليه العمل

(بند ٧١)

الاحكام المصدق عليها وصارت واجبة الاجراء في ٢٧ يناير سنة ١٨٧٦ بأمر ناظر الحقانية بناء على ارادة الحضرة الخديوية يصير مرعاتها والعمل بموجبها في حق كل ما يختص بإدارة النقود القضائية .

(بند ٧٢)

ترسل الكتبة الاول آخر كل ثلاثة شهور خلاف الحسابات المبينة عليها في الاحكام المذكورة جداول احصائية بالاعمال الحاصلة فيها بالاورنيك المرفوق بهذه التعريفة للنائب العمومي ليرسلها لناظر الحقانية .

(بند ٧٣)

عند انفصال أحد الكتاب الاول بالمحكمة من وظيفته لسبب ما يصير جرد الدفاتر وأوراق الحسابات والسندات وكافة التعليمات والاوراق الخاصة لإدارة الكتب وتعمل بها قايمة تسلم لخلفه أو لمن كان يحال على عهده إدارة المكتب مؤقتاً من بعد الامضاء عليها من الكاتب المنفصل أو وكيله المعتمد ومن تولى إدارة المكتب ويتحرر منها ثلاث نسخ أصلية إحداها ترسل لنظارة الحقانية بمعرفة الكاتب الخلف والثانية تحفظ بدفترخانة المكتب والنسخة الثالثة تسلم للكاتب السلف .

كذلك يصير جرد صندوق المكتب بمعرفة السلف والخلف بحضور النائب العمومي أو أحد وكلائه ويتسلم ما يوجد به من النقدية والسندات الى الكاتب الخلف لحفظها بعهدته ويتحرر بذلك ثلاث نسخ أصلية ترفق بالقايمة المحكى عنها .

(بند ٧٤)

مفتش عموم أقلام كتاب المحاكم ومحضرها منوط بالتفتيش على مسك الدفاتر وتحصيل الرسوم والعوايد وعلى الحسابات المتعلقة بها وبجرد صناديق على حسب أوامر النائب العمومي وتحت ملاحظته .

الباب الرابع

في واجبات المحضرين

﴿ بند ٧٥ ﴾

جميع الاوراق يطلب من المحضرين تحريرها في الدعاوى المختصة بالمواد المدنية يلزم أن تتقيد بمعرفتهم في دفتر فهرست على حسب الوضع الذي بالاورنيك نمرة ٣ المجهول بمعرفة نظارة الحفانية ويجب عليهم أن يحرروا بالضبط على هامش الاوراق الاصلية وصورها المسلم للاخصام نمرة القيد بالدفتر مقدار العوايد المتحصلة مع بيان تاريخ الورقة والمبالغ المقتضى تحصيلها على الاوراق الاصلية وصورها والرسم المقتضى تحصيله على ذمة التفرغ للعمل وغير ذلك واجمالى المبلغ المتحصل عن ذلك يصير ضبطه بالكتابة وتوضع عليه امضاء المحضر .

﴿ بند ٧٦ ﴾

يشتمل دفتر الفهرست على أوراق تكون كافية بوجه التقريب لعملية السنة المعد لها وبصير تنمير كل ورقة منها والتأشير عليه من القاضى الذى يصير تعيينه بمعرفة وكيل مصلحة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية التابع للبند ١٦ من قانون المرافعات وما يتعلق بها من المواد المدنية والتجارية وفي آخر ورقة منه يتوضح تاريخ وضع التأشير وعدد الاوراق المحتوى عليها الدفتر .
واذا انتهى دفتر فهرست قبل نهاية السنة يصير استعمال فهرست ملحقة بها مستوفاة على الوجه المتقدم .

﴿ بند ٧٧ ﴾

المبالغ المقيمة بالفهرست يصير جمعها في آخر كل صحيفة وحصر مجموعها بمعرفة المحضرين في كل اسبوع مع توضيح المتحصل من العوائد وضبطها بالكتابة ثم يجرى توربدها بمعرفتهم بصناديق مكاتب المحاكم التابعين لها يعطى للمحضرين نصف رسم الاجراءات التى تحصل على يدهم وبصير جمع المتحصل منه وتوزيعه في آخر كل شهر على جميع محضرى محكمة الاستئناف أو محضرى محاكم ابتدائية وانما لا ينبغي أن يتجاوز ما يأخذه كل واحد من محضرى المحاكم الابتدائية في كل شهر اربعائة قرش ديوانى وما يأخذه كل من محضرى محكمة الاستئناف شهريا سبائة قرش ديوانى .

﴿ بند ٧٨ ﴾

يجب على المحضرين أن يقدموا في ظرف خمسة أيام الاول من شهر يناير من كل سنة دفاتر الفهرست التى بايديهم للكاتب الاول بالمحكمة التابعين لها ليحرر على الصحيفة الاخيرة المكتوب فيها محضرا بثبوت

الباب الرابع

في رسوم المحضرين

﴿ المادة ٧٩ ﴾

كافة الاوراق التى يطلب من المحضرين تحريرها في المواد المدنية يلزم تقيدها بمعرفتهم في دفتر فهرست ينحصر لذلك على حسب الاورنيك الذى تعينه نظارة الحفانية (اورنيك نمرة ٣) .
ويجب على المحضرين في كل الأحوال أن يكتبوا بغاية الدقة في هامش الاوراق الاصلية وفي صورها المسلمة للاخصام نمرة القيد في دفتر الفهرست ويكتبوا أيضا قيمة الوصول المتحصلة ببيان تاريخ الورقة وبيان الرسوم المأخوذة على الاصل ورسوم التفرغ بالعمل ورسوم الصورة وغير ذلك ويبين المجموع بالكتابة وتوضع امضاء المحضر .

﴿ المادة ٨٠ ﴾

يكون في دفتر الفهرست العدد الكافى من الاوراق لأعمال السنة المعد لها وتوضع على كل نصف فرخ النمرة وعلامة القاضى الذى يتدبه لذلك وكيل محكمة الاستئناف أو وكيل المحكمة الابتدائية (كما ذكر في المادة ١٦) من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية ويبين في الورقة الاخيرة تاريخ وضع العلامة وعدد الافرخ المشتمل عليها الدفتر .
واذا مليء أحد دفاتر الفهرست بالكتابة قبل انتهاء السنة يؤخذ دفتر آخر مثل الاول تكملة له وتوضع عليه العلامة بالكيفية المبينة آنفا .

﴿ المادة ٨١ ﴾

تجمع المبالغ المقيمة في دفتر الفهرست في آخر كل صحيفة ويقطع مجموعها بمعرفة المحضر في كل اسبوع ويبين مجموع الرسوم المتحصلة بالكتابة ويجب على المحضرين ايراد المبالغ المذكورة لخزينة المحكمة التابعين اليها ويأخذون لانفسهم نصف الرسوم المستحقة على أوراقهم يجمع ذلك في آخر كل شهر ويوزع بين جميع المحضرين التابعين لمحكمة الاستئناف أو لكل محكمة ابتدائية بشرط أن ما يأخذه كل منهم لا يتجاوز اربعائة قرش في كل شهر اذا كان تابعا لمحكمة ابتدائية وسبائة قرش في كل شهر اذا كان تابعا لمحكمة الاستئناف .

﴿ المادة ٨٢ ﴾

يجب على المحضرين ان يقدموا دفاتر فهرست لكاتب المحكمة في خمسة أيام الأولى من شهر يناير من كل سنة وعلى الكاتب المذكور أن يكتب محضرا بتقديمها ونقلها في الصحيفة التى فيها آخر قيد وعلى الكاتب

أيضاً أن يثبت حالة الدفاتر وما وجد فيها من المحو والاثبات أو من عدم الانتظام من وقت تفتيشها في آخر مرة ثم يضع تلك الدفاتر مع المحفوظات

(المادة ٨٣)

يجب على النائب العمومي وعلى وكلائه وعلى مفتش أقلام الكتبة والمحضرين أن يراقبوا المحضرين بنجاة الدقة والاهتمام ليتحققوا من انتظام دفاتر الفهرست ومن قيد الرسوم المتحصلة في كل يوم ولذلك يجب عليهم أن يتخذوا كافة الاجراءات اللازمة لمنع كل غش أو حسب شيء إذا وقع شيء من ذلك يجب عليهم اشماع المحكمة التابع اليها المحضر فوراً .

(المادة ٨٤)

ويجب على كتبة محكمة الاستئناف والمحاكم الابتدائية أن يراجعوا في كل اسبوع دفاتر الفهرست على الاوراق وصورها المصدق عليها بمطابقتها لاصلها ليروا ان كانت الكتابة في تلك الدفاتر منتظمة أو مستوفاة أم لا ويتحققوا عما اذا كانت التواريخ مقيدة بالضبط أم لا وعما اذا كانت الرسوم محتسبة بالموافقة للتعريف أم لا واذا وجدوا جميع ذلك مستوفى يؤشرون على الدفاتر ويضعو التاريخ والامضاء واما اذا وجدوا شيئاً مخالفاً فيشعروا الجهة التابع اليها المحضر أي محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية أو النائب العمومي أو وكيله بما وجدوه من عدم الانتظام أو الحذف

(المادة ٨٥)

يجب على المحضرين في آخر كل ثلاثة أشهر أن يكتبوا كشفاً على نسختين ببيان الرسوم المتحصلة في أثناء الثلاثة أشهر على حسب الأورنيك الذي يعين لذلك وأن يقدموا الكشف المذكور لكتاب المحكمة في ظرف الثلاثة أيام الاولى التالية لنهاية تلك المدة لمراجعته بالدقة والتحقق من صحة مقارنته بدفتر الفهرست والدفتر المائل لدفتر قلم الكتاب .

(المادة ٨٦)

يجب على الكتبة أن يأمرؤا بما يلزم من التصحيح واذا حصل خلاف في ذلك يقدمون تقريراً عنه واذا وجدوا الكشف مستوفياً يؤشرون عليه ويسلمونه فوراً للنائب العمومي أو وكيله وهو يراجع أيضاً ويأمر بالتصحيح اذا اقتضاه الحال ثم يضع التأشير اللازم وتحفظ تلك الكشفيات من ضمن محفوظات المحكمة التابع اليها المحضر .

تقديمها له وتفتيلها وتحفظ الدفاتر المذكورة بدفترخانة كل محكمة من بعد اطلاع الكاتب المحكي عنه عليها وتوضيح التغير او الحلل الذي ربما يكون وقع فيها بعد حصول آخر تفتيش عليها .

(بند ٧٩)

يجب على النائب العمومي ووكلائه وعلى مفتش عموم أقلام كتبة المحاكم والمحضرين إجراء دقة الملاحظة على عملية المحضرين ليتحققوا من حسن استقامة الدفاتر وضبط قيد ما تحصل من العوايد بها يومياً ويتخذ لذلك كافة الوسائل اللازمة منعا لوقوع غش أو اسقاط قيد مبالغ متحصلة واذا راؤا بهاشيتاً من ذلك يبادرون بأخبار محكمة الاستئناف أو المحاكم التابعين اليها المحضرون .

(بند ٨٠)

يجب على الكتاب الاول بمحكمة الاستئناف والمحاكم الابتدائية أن يتحققوا في كل اسبوع بالمقابلة على الاصول أو الصور المصدق عليها أنها طبق الاصل من حسن انتظام دفاتر الفهرست التي بيد المحضرين وينظروا أن كانت منتظمة أم لا مع ملاحظة صحة قيد التواريخ وان كان جارياً بقيد العوايد بها بالتطبيق للتعريف ومتى وجدوا كل ذلك مستوفى يجرون التأشير عليها وأمضاها بعد وضع التاريخ واذا وجدوا الدفاتر غير منتظمة يعرضون مارأوه بها من المبالغ الساقطة والمخالفة الى محكمة الاستئناف أو المحاكم الابتدائية والى النائب العمومي أو وكلائه على حسب تبعية المحضرين الذين وقع منهم ذلك لمحكمة الاستئناف أو المحاكم الابتدائية .

(بند ٨١)

يجب على المحضرين أن يحرروا في آخر كل ثلاثة أشهر كشوفات على نسختين أصليتين بمقدار العوائد والرسوم المتحصلة في مدة الثلاثة أشهر السالفة ويكون تحرير الكشوفات على حسب الاورنيك الذي يصير وضعه لذلك وعلى المحضرين أن يقدموا الكشوفات المذكورة الى كتاب المحاكم في ظرف الثلاثة أيام التالية الى آخر ثلاثة شهور للتحرى فيها بكامل الدقة ومضاهاها على القيد بدفتر الفهرست وبالدفتر نظير الموجود بكتب المحكمة لظهور صحتها أو عدمها .

(المادة ٨٢)

يجب على الكتاب الاول بالمحاكم أن يأمرؤا باجراء التصليحات التي يرون لزوم اجرائها بالكشوف فان حصلت معارضة وجب عليهم أن يعرضوا بخصوص ذلك واذا وجدوها على صحة يؤشرون عليها ويسلمونها بلا تأخير الى النائب العمومي أو وكلائه وهؤلاء يعيدون عليها النظر ويأمرؤن باصلاح ما يظهر لهم لزوم اصلاحه بها وان لم يجدوا بها شيئاً يحتاج للتصليح يضعوا عليها علامة الصحة ثم يجري حفظ الكشوفات المذكورة بدفترخانة محكمة الاستئناف أو المحاكم الابتدائية التابع اليها المحضرون

الباب الخامس

في الجزاءات والاحوال المستوجبة للمسئولية

(بند ٨٣)

الكتاب الاول بالمحاكم والمحضرين الذين يقبلون في أثناء اجراء وظائفهم أوراقا من الاختصاص مخالفة للمقرر بهذه التعريفه بخصوص ورق التمهنة ولم ينهوا الاختصاص عن هذه المخالفة أو ارتكبوها بأنفسهم يجازون بدفع غرامة قدرها خمسون قرشا ديوانيا على كل ورقة - رروها أو قباوها بخلاف المقرر بالتعريفه ويلزمون بضممان الرسم ويدفعون غرامة قدرها ٢٥ قرشا ديوانيا اذا كانت المخالفة ناشئة من استعمالهم أوراقا متنوعة منها أقل من قيمة الورقة القفسي الكتابة عليها .

(بند ٨٤)

اذا تقدمت من الاختصاص محررات على أوراق تمهنة بغية أقل من الفية المطلوبة على حسب هذه التعريفه وحصل التنبيه عليهم بتغييرها بالفية المطلوبة ولم يمتثلوا فعلى الكتبة والمحضرين أن يقبلوا الأوراق المذكورة بما هي عليه من الغايات بشرط أن يوضحوا عليها حصول التنبيه وعدم الامتثال وحينئذ يكون ملزوما بدفع رسم تمهنة مضاعفة .

(بند ٨٥)

المخالفة لما تضمنته هذه التعريفه يصير اثبات حصولها بمحضرو وتستوجب فيما عدا الأحوال المحصورة المبينة بالبند السابقة أما غرامة من ١٠ غرش الى ١٠٠ غرش ديوانى أو انفصال من الخدمة ثلاثة أيام الى ستة شهور أو العزل على حسب جسامة المخالفة ونوعها ويكون صدور أنواع الجزاء المذكور من أودة مشورة محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية التابع لها المستخدم الذى وقعت منه المخالفة ويكلف المستخدم المذكور بالحضور أمام أودة المشورة بمجرد أخباره بذلك بناء على طلب يتقدم من قلم إدارة النائب العمومى ويقبل في المدافعة عن نفسه لبراءة ويسوغ لأرباب الوظائف وأرباب قلم النائب العمومى التظلم لمحكمة الاستئناف من الأحكام التى تصدر من المحاكم الابتدائية بشأن ذلك .

(بند ٨٦)

يجوز الحكم على المستخدم المخالف والزامه بالدفع فى الحكم الصادر بثبوت ارتكابه للمخالفة أو فى حكم آخر يصدر بعد ويكون إصداره وطلبه على حسب الأصول المقررة وذلك بناء على طلب النائب العمومى أو أحد وكلائه .

الباب الخامس

في العقوبات على ما يقع مما يوجب المسئولية

(المادة ٨٧)

اذا قبل أحد الكتبة أو المحضرين فى أثناء تأدية وظيفته ورقة من أحد الاختصاص وكانت مخالفة لاحكام هذه التعريفه فيما يتعلق بورق التمهنة ولم يجبر الخصم بذلك أو اذا وقعت المخالفة منه يلزم بدفع غرامة قدرها خمسون قرشا عن كل ورقة حررها أو قبلها بمخالفة الاحكام المذكورة ويكون مسئولاً عن الرسوم واذا كانت المخالفة ناشئة عن استعمال ورق تمهنة من فئة أقل من الفئة التى يلزم استعمالها فتكون الغرامة خمسة وعشرين قرشا .

(المادة ٨٨)

اذا امتنع الخصم من تصحيح الورقة على حسب ما هو مقرر فى هذه التعريفه فيما يتعلق بورق التمهنة مع التنبيه عليه بذلك من كاتب المحكمة فعلى الكاتب أو المحضر أن يقبلها مع ذلك ويذكر الامتناع فيها ويؤخذ عليها حينئذ ضعف ثمن التمهنة .

(المادة ٨٩)

مخالفة أحكام هذه التعريفه يصير اثباتها بمحضر ما عدا الاحوال المبينة فى المادتين السابقتين وتستوجب تلك المخالفة الالتزام بدفع غرامة من عدة قروش الى مائة قرش أو التوقيف عن الوظيفة مدة ثلاثة أيام الى ستة أشهر أو العزل على حسب جسامة المخالفة وتحكم محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية التابع اليها من وقعت منه المخالفة بكل من هذه العقوبات فى أودة مشورتها .

ويطلب حضور المستخدم الذى ارتكب المخالفة أمام أودة المشورة بعلم خبر بناء على طلب النيابة العمومية وقبل منه ما يبيده من الأوجه ليرىه نفسه مما أسند اليه ويجوز للمستخدم وللنيابة العمومية استئناف أحكام المحاكم الابتدائية أمام محكمة الاستئناف .

(المادة ٩٠)

يجوز الحكم على المستخدم الذى وقعت منه المخالفة بدفع الغرامة والرسوم فى نفس الحكم الصادر بثبوت المخالفة أو فى حكم آخر يصدر بالكيفية المبينة آنفا وبناء على ذلك يجوز اكراهه على الدفع بناء على طلب النيابة العمومية .

ثم ان سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٦ م (غرة ١٨) (امضاء) (حسين يسرى)

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم لاربعاء ٥ صفر سنة ١٣٠٦ (١٠ أكتوبر سنة ١٨٨٨)

أو قائمة جرد أو غير ذلك من أوراق المحضرين يؤخذ عليها رسم كتابة باعتبار عشرين قرشاً عن الورقة الأولى منها وباعتبار عشرة قروش عن كل ورقة زيادة خلاف رسم انتقال المحضر إذا استلزم الحال انتقاله الى جهة خارجة عن جهة اقامته .

وإذا اشغل المحضر تحرير أحد المحاضر مدة تزيد على ساعتين فيؤخذ رسم تفرغ للعمل خلاف رسم الكتابة .

تليت (المادة ٢) وهذه صورتها :

كل محضر تحقيق أو محضر سماع شهادة شهود أو محضر حلف يمين أو محضر أهل خبرة أو محضر تحقيق خطوط أو معاينة أما كن أو غير ذلك من أوراق الكتابة يؤخذ عليه رسم كتابة باعتبار خمسة وعشرين قرشاً عن الورقة الأولى منه وباعتبار عشرة قروش عن كل ورقة زيادة سواء كان تحرير تلك المحاضر بمعرفة الكاتب بمفرده أو بحضور أحد مأموري القضاء وإذا استلزم تحرير أحد المحاضر المذكورة زمناً يزيد على ساعتين فيؤخذ رسم تفرغ للعمل خلاف رسم الكتابة .

تقرر بأغلبية الآراء تعديلها كما يأتي (كل محضر تحقيق أو محضر سماع شهادة شهود أو محضر حلف يمين أو محضر أهل خبرة أو محضر تحقيق خطوط أو معاينة أما كن أو غير ذلك من أوراق الكتابة يؤخذ عليه رسم كتابة باعتبار خمسة عشر قرشاً عن الورقة الأولى منه وباعتبار سبعة قروش عن كل ورقة زيادة سواء كان تحرير تلك المحاضر بمعرفة الكاتب بمفرده أو بحضور أحد مأموري القضاء .

تليت المادة ٣ وتقرر بالأغلبية بقاؤها على أصلها باستبدال كلمة (ثلاثين) بـ (عشرين) وكلمة (عشرة) بـ (سبعة) وهذه صورتها .

﴿ المادة ٣ ﴾

ويؤخذ رسم كتابة باعتبار ثلاثين قرشاً عن الورقة الأولى وعشرة قروش

فتحت الجلسة الساعة ٣ والدقيقة ٣٥ تحت رئاسة سعادة علي شريف باشا رئيس المجلس وحضور ٢٠ من حضرات الأعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية وتصدق عليه .

سعادة الرئيس — وردت افادتان احدهما من مجلس النظر في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٨٨ مرة ٢٨ ومعها مشروع تعريف رسوم المحاكم الاهلية والثانية من الحقانية في ٢٩ منه فليتلى والمشروع .

(صورة الاولى) «مرسل لاصوب سعادتك مشروع تعريف صار تخضيره بنظارة الحقانية عن رسوم الاوراق القضائية في المواد المدنية والجنائية ورسوم العقود التي محرر في المحاكم الاهلية ومبين تجاه المشروع المذكور ما هي عليه التعريف الجاري العمل بمقتضاها الآن في المحاكم المشار اليها والفرق بين هذه وبين المشروع الجديد المذكور أعلاه وبين مشروع تعريف المحاكم المختلطة الموجود الآن تحت النظر بمجلس شورى القوانين الرجاء من سعادتك ومن الهيئة النظر أيضاً في المشروع المرسل الآن قبل انفضاض المجلس في هذه الدفعة والتكرم بالافادة عما يراه فيه أفندم .»

(صورة الثانية) «حيث انه تحول من مجلس النظر على المجلس رئاسة سعادتك النظر في مشروع تعريف رسوم المحاكم الاهلية فقد عينا جناب سبابا زكاً بك باشكاتب محكمة استئناف مصر للتوجه الى المجلس عند طلبه منه لاعطاء الايضاحات التي تلزم في ذلك ولاجل احاطة سعادتك بما ذكر لزم رقيمه أفندم .»

تليت مقدمة المشروع والمادة الاولى منه وتقرر بأغلبية الآراء استبدال جملة (عشرين قرشاً) بـ (عشرة قروش) وكلمة (عشرة) بـ (خمسة) وحذف الفقرة الثانية وبقاء الباقي على أصله وهذه الصور :

مشروع تعريف المحاكم الاهلية

(تعريف رسوم الاوراق القضائية في المواد المدنية والجنائية)

(ورسوم العقود التي محرر في المحاكم)

الباب الاول في الاوراق القضائية

﴿ المادة ١ ﴾

كل ورقة تكليف بالحضور أمام المحاكم أو ورقة اعلان أو ورقة اذار

تقرر بالاغلبية تعديلها بالصورة الآتية :

(المادة ٧)

لا تؤخذ رسوم نسبية على الأحكام الصادرة في غيبة أحد الخصام
أيا كان نوعها ما دامت قابلة للمناقضة .

تليت المادة (٨) وتقرر بالاغلبية بقاؤها على أصلها باستبدال كلمة (اثنين)
ب (واحد) وهذه صورتها :

(المادة ٨)

يؤخذ على التالفيس رسم نسبي باعتبار اثنين من كل مائة من المبلغ
الذي حصل الصلح عليه بين الفليس وبين دائنيه أو من المبلغ الذي تصفى
من موجودات التفليسة .

تليت المواد ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ وتقرر بأغلبية الآراء بقاؤها على أصلها
وهذه صورتها :

(المادة ٩)

الرسم النسبي المقرر في مادي ٥ و ٦ الذي يستحق على الأحكام الصادرة
بثبوت ملكية العقارات أيا كان نوعها يحسب على قيمة الاموال المقررة على
تلك العقارات لمدة عشر سنين .

(المادة ١٠)

إذا كان الحكم المستحق عليه الرسم النسبي خاصا بأراض غير معدة أو
بعقار معافى من الأموال أو بعقار لم تضرب عليه الأموال إلا من زمن أقل
من عشر سنين أو خاصاً بشيء آخر ذي قيمة فيحسب ذلك الرسم على القيمة
التي يقدرها ذو الشأن أو على القيمة التي يقدرها أهل الخبرة بناء على طلب
كاتب المحكمة المكلف بتحصيل الرسوم وتنازم الحكومة بمصاريف أهل
الخبرة إذا ظهر أن القيمة التي قدروها مساوية للقيمة التي قدرها ذو الشأن أو
أقل منها ولا يجوز لكاتب المحكمة أن يشرع في تقدير القيمة بواسطة أهل
الخبرة إلا بعد الموافقة على ذلك من النيابة العمومية والا لزم بدفع غرامة .

(المادة ١١)

إذا استلزم الحال تقدير القيمة بعرفة أهل الخبرة فيعين رئيس محكمة
الاستئناف أو رئيس المحكمة الابتدائية التي أصدرت الحكم واحدا منهم لتلك
وبعين الميعاد الذي يحصل فيه التقدير ويقدم فيه التقرير اليه ويجوز عند
الاقضاء امتداد ذلك الميعاد .

وبعد تقديم التقرير لا يجوز التظلم من التقدير بأي طريقة من الطرق
ويجب على أهل الخبرة تأييد صحة التقدير بيمين يحلفه أمام رئيس المحكمة .

عن كل ورقة زيادة على كل أمر أو حكم تحضيري أو تمهيدي أو قطعي وعلى
كل قائمة من قوائم توزيع ثمن البيع بالزيادة العمومية سواء كان التوزيع
وقتيًا أو نهائياً وكذلك على كل حكم صادر من إحدى جهات القضاء أو من
أحد القضاة أو من محكمين .

تليت المادة ٤ وتقرر بالاغلبية بقاؤها على أصلها وهذه صورتها

(المادة ٤)

ولا تؤخذ رسوم على ما يأتي .

أولا — محاضر التحقيق الذي يصير اجراء بمقتضى المادة ٤٤ من قانون
المرافعات في المواد المدنية والتجارية .

ثانيا — الاوامر الصادرة بتكليف الخصم بالحضور أمام المحكمة .

ثالثا — صور الاوامر المذكورة .

تليت المادة (٥) وهذه صورتها

ويؤخذ على الأحكام القطعية رسوم نسبية باعتبار اثنين من كل مائة
من المبلغ المحكوم به خلاف الرسم المقرر في المادة الثالثة وتدخل في تلك
الأحكام أحكام المحكمين التي صارت واجبة التنفيذ .

تقرر بأغلبية الآراء تعديلها بالصورة الآتية :

(المادة ٥)

ويؤخذ على الأحكام القطعية ان كان المحكوم به عقاراً رسوم نسبية
باعتبار اثنين من كل مائة من المبلغ المحكوم به خلاف الرسم المقرر في المادة
الثالثة وواحد من كل مائة ان كان المحكوم به من المنقولات وتدخل في تلك
الأحكام أحكام المحكمين التي صارت واجبة التنفيذ .

تليت المادة (٦) وتقرر بالاغلبية بقاؤها على أصلها وهذه صورتها :

(المادة ٦)

الرسوم النسبية التي تستحق على الأحكام الصادرة بناء على سندات
ككبيالات أو سندات تحت الاذن تكون باعتبار واحد عن كل مائة .

تليت المادة (٧) وهذه صورتها :

يؤخذ الرسم النسبي على الأحكام الصادرة في غيبة أحد الخصام أيا كان
نوعها ولن دفعه الحق في استرداده فيما بعد إذا انقضت تلك الأحكام بناء على
المعارضة فيها .

(المادة ١٢)

يجوز لدى الشأن قبل انتهاء التقدير بمعرفة أهل الخبرة أن يتفق مع كاتب المحكمة على تقدير قيمة الشيء المستحق عليه الرسم بشرط التصديق على هذا الاتفاق من النيابة العمومية .

تليت المادة ١٣ وتقرر بأغلبية الآراء بقاؤها على أصلها باستبدال كلمة (أربعة) ب (اثنين) وكلمة (اثنين) ب (واحد) وهذه صورتها .

(المادة ١٣)

يؤخذ رسم نسبي باعتبار أربعة من كل مائة على الأحكام الصادرة بحرمي مزاد العقارات وبحسب هذا الرسم على بمن للبيع وإذا كان الحكم عرسى مزاد شيء من النقولات يكون الرسم باعتبار اثنين من كل مائة وكذلك يؤخذ رسم نسبي باعتبار اثنين من كل مائة على كل ما يباع من النقولات بناء على أمر من إحدى المحاكم .

تليت المادة ١٤ وتقرر بأغلبية الآراء استبدال كلمة (واحد) ب (ربع) وحذف جملة (وعند استلام ما يودع) لآخر المادة والباقي على أصله وهذه صورتها .

(المادة ١٤)

إذا أودعت في قلم كتاب المحاكم سندات عمومية أو سندات من سندات الحكومة أو نفود أو أوراق أعدها المودع لأن تقوم مقامها فيؤخذ رسم نسبي على أوراق الإيعان باعتبار واحد من كل مائة خلاف الرسوم التي تستحق على محاضر الإيداع وبحسب ذلك الرسم فيما يتعلق بالسندات العمومية وسندات الحكومة باعتبار سعرها في البورصة في يوم الإيداع وعند استلام ما يودع بما ذكر يؤخذ أيضاً رسم مخالصة باعتبار ربع من كل مائة متى كان هذا الاستلام يترتب عليه براءة الذمة

تليت المادة ١٥ وتقرر بأغلبية بقاؤها على أصلها باستبدال جملة (عشرين قرشاً) ب (عشرة قروش) وهذه صورتها .

(المادة ١٥)

أوراق البرونستو التي تكتب لعدم قبول كمبيالة أو عدم قبول سند تحت الاذن أو لعدم دفع قيمة ذلك يؤخذ عليها رسم باعتبار عشرين قرشاً ويلزم كتابتها في ورق متموغ بثمن ثلاثة قروش ويؤخذ هذا الرسم إذا دفع المدين للمحضر قيمة الكمبيالة أو السند في مقابلة تحرير محضر الدفع بمعرفة المحضر تليت مادتا ١٦ و ١٧ وتقرر بأغلبية بقاؤها على أصلها باستبدال جملة (عشرين قرشاً) الواردة بالثانية ب (عشرة قروش) وهاتان صورتاهما .

(المادة ١٦)

يؤخذ رسم باعتبار عشرين قرشاً على التأشير على دفاتر التجار ودفاتر

القبائية إذا كان الدفتر لا يشتمل على أكثر من عشرين قرشاً فإذا اشتمل على أكثر من ذلك يضاعف الرسم .

(المادة ١٧)

كل شهادة تتعلق بتحقيق الدعاوى أو محررها كاتب المحكمة لا ي سبب كان يؤخذ على كل ورقة منها رسم باعتبار عشرين قرشاً ويؤخذ هذا الرسم أيضاً على كل شهادة أخرى أو تصديق على امضاء .

تليت المواد ١٨ و ١٩ و ٢٠ وتقرر بأغلبية بقاؤها على أصلها باستبدال كلمة (عشرة) الواردة بالمادة ١٨ ب (سبعة) وجملة (عشرين قرشاً) الواردة بالمادة ١٩ ب (عشرة قروش) وهذه الصور .

(المادة ١٨)

كل صورة أو ملخص من حكم أو من أمر أو من قرار أو من محضر أو من أي ورقة قضائية يؤخذ عليها رسم باعتبار عشرة قروش عن كل ورقة منها .

(المادة ١٩)

إذا ترجم أحد مترجمي المحاكم ورقة بالكتابة بناء على طلب أحد الاختصاص يؤخذ على ذلك رسم باعتبار عشرين قرشاً عن كل ورقة من الأوراق المحررة باللغة العربية .

(المادة ٢٠)

لا يجوز إعطاء صورة من أي حكم كان أو من أي أمر أو اقرار إلا بعد تحصيل ما يكون مستحقاً من الرسوم على الأصل ومن الرسوم النسبية وغيرها من الرسوم على وجه المأمور فإذا لم يسبق دفع تلك الرسوم يجب على طالب الصورة دفعها وله استردادها ممن كانت مطلوبة منه

تليت المادة ٢١ وهذه صورتها .

يؤخذ على قيد الدعوى في جدول القضايا رسم باعتبار عشرة قروش إذا كانت الدعوى من خصائص محكمة المواد الجزئية وباعتبار عشرين قرشاً إذا كانت الدعوى مرفوعة للمحاكم الابتدائية وباعتبار ثلاثين قرشاً إذا كانت الدعوى مرفوعة بطريق الاستئناف .

تقرر بأغلبية الآراء تعديلها بما يأتي .

(المادة ٢١)

يؤخذ على قيد الدعوى في جدول القضايا رسم باعتبار خمسة قروش إذا كانت الدعوى مرفوعة لمحكمة المواد الجزئية وباعتبار عشرة قروش إذا كانت الدعوى مرفوعة للمحاكم الابتدائية ولو بطريق الاستئناف وباعتبار

عماكم المواد الجزئية أو من المحاكم الابتدائية أو من محاكم ثاني درجة وتلك الاوراق هي :

أولاً — الطلبات وأوراق التكليف بالحضور وأوراق الطعن في الاحكام والعرائض المقدمة بالمعارضة في التنفيذ الوقت ونتائج الاقوال المقدمة قبل المرافعة أو في أثنائها أو بعدها أو غير ذلك من أوراق الخصام التي تسلم لأقلام الكتبة أو تهم لتأييد أمر طلب من المحكمة .

ثانياً — أصل الاحكام والمحاضر والاوامر وصورها والملخصات والشهادات وغيرها من الاوراق المصدق عليها ومسلمة من الكتبة .

ثالثاً — التواكيل في الدعاوى والاعلانات التي يلزم بمقتضى القانون درجها في الجرائد المعدة لنشر الاعلانات القضائية .

تليت المادة (٢٧) التي صارت في التعديل (٢٦) وتقرر بقاؤها على أصلها وهذه صورتها :

﴿ المادة ٢٧ وصارت ٢٦ ﴾

يلزم كتابة صور كافة الاوراق المقدمة للمحاكم في ورق متموغ يكون ثمنه ثلاثة قروش ماعدا الصور المحررة بصفة رسمية في البلاد الاجنبية أو بمعرفة القنصلات .

تليت المادة ٢٨ التي صارت ٢٧ وتقرر بالاغلبية بقاؤها باستبدال (خمسة ب (ثلاثة) وهذه صورتها .

﴿ المادة ٢٨ وصارت ٢٧ ﴾

تكتب تقارير أهل الخبرة في ورق متموغ من فية خمسة قروش

تليت للمادة ٢٩ التي صارت ٢٨ وهذه صورتها
الرسوم المذكورة في هذه التعريفة سواء كانت مقررة أو نسبية تنقص بقدر خمسة وعشرين من كل مائة في الدعاوى التي تكون من خصائص محاكم المواد الجزئية وبقدر خمسين من كل مائة فيما لا يتجاوز قيمة ألف قرش من الدعاوى المذكورة ولا فرق في ذلك بين الرسوم التي تستحق على الاصل وبين ما يستحق منها على الصورة أعما يستثنى من ذلك قيد الدعاوى في جدول القضايا

وتقدر قيمة الدعوى باعتبار قيمة المدعى به فيها
تقرر بالاغلبية تعديلها بالصورة الآتية :

﴿ المادة ٢٩ وصارت ٢٨ ﴾

الرسوم المذكورة في هذه التعريفة سواء كانت مقررة أو نسبية تنقص بقدر خمسين من كل مائة في الدعاوى التي تكون من خصائص محاكم المواد الجزئية وبقدر الثلاثين من كل مائة فيما يتجاوز قيمة الخمائة قرش لحد الالف قرش ولا فرق في ذلك بين الرسوم التي تستحق على الاصل وبين ما يستحق منها على الصورة . أما ما كان لحد الخمائة قرش فلا تؤخذ عليه رسوم مطلقاً

عشرين قرشا اذا كانت الدعوى مرفوعة لمحكمة الاستئناف .

تليت المادة ٢٢ وتقرر بأغلبية الآراء بقاؤها على أصلها باستبدال جملة (مائة قرش) ب (خمسين قرشا) (ومائتي قرشا) ب (مائة قرش) و (أربعائة) ب (مائتي) وكلمة (بطريق) ب (المحكمة) وهذه صورتها .

﴿ للمادة ٢٢ ﴾

يجب على من يطلب قيد الدعوى في جدول القضايا أن يودع وقت قيدها قيمة ما يستحق بوجه التقريب من رسوم الكتبة على الاوراق التي تستلزمها الدعوى بصرف النظر عن الرسوم النسبية التي ربما تستحق فيما بعد

وتكون قيمة ما يودع لذلك مائة قرش اذا كانت الدعوى من خصائص محكمة المواد الجزئية ومائتي قرشا اذا كانت الدعوى مرفوعة لمحكمة ابتدائية وأربعائة قرش اذا كانت الدعوى مرفوعة بطريق الاستئناف ويلزم أيضا ايداع هذه المبالغ على حسب الاحوال عند لزوم اجراء تحقيق

تليت مادتا ٢٣ و ٢٤ وتقرر بقاؤها على أصلها فقط استبدلت كلمة (وفي) الواقعة ثاني كلمة في المادة ٢٣ ب (نفذ) وهاتان صورتاهما :

(المادة ٢٣)

اذا وفي المبلغ المودع برسوم انكتبة على ما تحرر من الاوراق في الدعوى ولم يبق منه شيء للوفاء برسوم الاوراق التي تحرر بعد ذلك يجب على كاتب المحكمة أن يطلب من المدعى ايداع مبلغ اخر تكملة للاول ولا يجوز أن تكون التكملة أزيد من المبلغ المودع أولا

(المادة ٢٤)

لا يجوز قيد الدعوى في جدول عموم القضايا الا بعد ايداع المبلغ المقرر ولا يسوغ لكاتب المحكمة أن يدرجه في جدول الجلسة اذا لم تدفع التكملة المطلوبة كما انه لا يصح في هذه الحالة طلب الدعوى في الجلسة ولا الاستمرار على أي تحقيق كان .

تليت المادة ٢٥ وتقرر حذفها . وهذه صورتها :

يؤخذ على محاضر الجلسات رسم باعتبار ثلاثين قرشا خلاف رسم التهمة ولا تؤخذ رسوم على المحاضر الخاصة بتأخير الدعاوى بناء على أمر المحكمة من تلقاء نفسها وكذلك لا تؤخذ رسوم على التأشيرات التي يكتبها كاتب المحكمة على الدفاتر المعينة في القانون أو على أوراق الخصام .

تليت المادة ٢٦ التي صارت ٢٥ وتقرر بالاغلبية بقاؤها على أصلها فقط يحذف من مقدمتها من ابتداء (أو خمسة قروش) لغاية (ثاني درجة) . وهذه صورتها :

﴿ المادة ٢٦ وصارت ٢٥ ﴾

الاوراق الآتي بيانها تكتب في ورق تمغ يكون ثمنه ثلاثة قروش أو خمسة قروش أو سبعة على حسب المحكمة المرفوعة اليها الدعوى ان كانت من

وتقدر قيمة الدعوى باعتبار قيمة المدعى به فيها

تليت المادة ٣٠ وهذه صورتها

وفي الدعاوى المرفوعة بطريق الاستئناف تؤخذ الرسوم المقررة مع زيادة الثلث عليها وتحسب الرسوم النسبية باعتبار ثلاثة من كل مائة بشرط أن يستنزل منها ما دفع على الحكم المستأنف بصفة رسوم نسبية
تقرر بالاغلبية جعلها كما يأتي :

(المادة ٣٠ وصارت ٢٩)

وفي الدعاوى المرفوعة لمحكمة الاستئناف تؤخذ الرسوم النسبية والمقررة مع زيادة الثلث عليها بشرط أن يستنزل منها ما دفع على الحكم المستأنف بصفة رسوم نسبية

تليت المادة ٣١ التي صارت ٣٠ وتقرر بالاغلبية بقاؤها على أصلها وهذه صورتها .

(المادة ٣١ التي صارت ٣٠)

إذا كانت الاوراق المستحقة عليها الرسوم مما يؤخذ عليها الرسم باعتبار كل ورقة منها فتحسب كل ورقة باعتبار صحيفتين وكل صحيفة باعتبار خمسة وعشرين سطراً وكل سطر اثنتا عشرة كلمة

ويؤخذ الرسم بتمامه على الورقة الاولى أيا كان عدد السطور المكتوب فيها وأما الورقة الاخيرة فلا يستحق عليها الرسم الا اذا تجاوز عدد السطور المكتوبة فيها ثمانية خلاف الامضاءات

تليت مادتا ٣٢ و ٣٣ وتقرر بالاغلبية حذفهما وهاتان صورتاهما

(المادة ٣٢)

التفرغ للعمل في تحرير كل ورقة يحسب عن كل ساعتين خلاف وقت السفر

(المادة ٣٣)

الرسم الذي يؤخذ على كل تفرغ للعمل يكون باعتبار عشرين قرشاً ولا ينقسم هذا الرسم الا الى جزئين متساويين ويستحق بتمامه متى انقضت الساعة الاولى

تليت المادة ٣٤ التي صارت ٣١ وتقرر بالاغلبية بقاؤها فقط يحذف من الفقرة الاولى من ابتداء (وفي حالة استحقاق لنهاية الفقرة وهذه صورتها

(المادة ٣٤ التي صارت ٣١)

يجب على الكتبة والمحضرين أن يكتبوا بيان الرسوم المتحصلة في هامش

كل ورقة في الاصل والصورة (وفي حالة استحقاق رسوم على التفرغ للعمل يجب عليهم أن يكتبوا في أول المحضر ساعة ابتداء العمل خلاف التاريخ ويبينوا ساعة النهاية في آخره قبل الامضاء ويلزم أن تكون هاته البيانات بالرقم والحروف خالية من كل محو وإثبات

تليت اللوات ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ وتقرر بالاغلبية بقاؤهم على أصلهم وهذه صورتهم .

(المادة ٣٥ التي صارت ٣٢)

تقدر أجرة أهل الخبرة بمعرفة القاضي باعتبار نوع العمل الذي كلفوا به مع مراعاة صفاتهم .

(المادة ٣٦ وصارت ٣٣)

والتعويض الذي يعطي للشهود الذين يطلب حضورهم للشهادة خارجا عن محل اقامتهم يقدر باعتبار مصاريف سفرهم وصفة كل منهم وغير ذلك من الأحوال .

(المادة ٣٧ وصارت ٣٤)

إذا أعان المحضر عدة أوراق بناء على طلب شخص واحد في سفر واحد في اليوم بعينه فتقسم مصاريف السفر وتعويض الانتقال بين جميع الأوراق باعتبار عددها والمسافات التي قطعت من أجلها .

(المادة ٣٨ وصارت ٣٥)

تجوز مطالبة المحكم المحكوم عليه بالمصاريف بأجرة الأفوكاتية وأجرة الوكلاء متى كانت تلك الأجرة مقدرة بمعرفة القاضي أو المحكمة .

ويكون تقدير الأجرة المذكورة باعتبار قيمة الشيء المتنازع فيه وباعتبار ما لزم للأفوكاتوا أو الوكيل من الزمن للاطلاع على الاوراق وتحريرها وتحضير الدافعة أو غير ذلك مما اقتضاه الحال للتقيام بما كلف به ولا يلتفت الى الاوراق التي يظهر عدم لزومها .

وإذا اقتضى الحال تقدير الأجرة المطلوبة للأفوكاتوا أو الوكيل من موكله فيكون ذلك بالكيفية المبينة آتفا .

تليت مقدمة الباب الثاني والمادة ٣٩ التي صارت ٣٦ وهاتان صورتاهما .

الباب الثاني

في العقود وفي الأوراق التي تخرد بغير دعوى ولا منازعة .

المادة ٣٩ وصارت ٣٦

يؤخذ على بيع العقار أو التنازل عنه رسم نسبي باعتبار خمسة من كل مائة من قيمة الثمن فإذا كان البيع شاملاً لأموال ثابتة وأموال منقولة يؤخذ الرسم باعتبار خمسة من كل مائة من جميع الثمن مالم يقدم ذو الشأن كشفاً ببيان المنقولات ليرفق بمقدار البيع فيؤخذ في هذه الحالة رسم نسبي على قيمة المنقولات باعتبار نصف من كل مائة .

تقرر بالأغلبية بقاؤها على أصلها بزيادة فقرة في آخرها هذه صورتها .
وإذا بيع العقار المبيع مرة أخرى في السنة ذاتها فيكون الرسم النسبي باعتبار اثنين ونصف من كل مائة .

تليت المادة ٤٠ التي صارت (٣٧) وتقرر بالأغلبية بقاؤها على أصلها باستبدال كلمة (خمسة) ب (أربعة) وهذه صورتها .

المادة ٤٠ التي صارت (٣٧)

ويؤخذ على هبة العقار رسم نسبي باعتبار خمسة من كل مائة من قيمة العقار الموهوب وتقدر هذه القيمة بالكيفية المبينة في المادة (١٠) فإذا كان الموهوب من الأموال المنقولة يكون الرسم باعتبار نصف من كل مائة وحسب عند الاقتضاء بالكيفية المبينة في المادة (٥٨)

تليت المادة (٤١) التي صارت (٣٨) وتقرر بالأغلبية بقاؤها على أصلها بحذف جملة من ابتداء (والرضا بالشطب لآخر المادة وهذه صورتها .

المادة ٤١ وصارت ٣٨

ويؤخذ على كل عقد رهن وعلى كل اختصاص بعقار الدين رسم نسبي باعتبار ربع من كل مائة من المبلغ الذي سجل الرهن أو الاختصاص من أجله ويؤخذ أيضاً على الرضا بشطب الرهن أو الاختصاص رسم نسبي باعتبار ربع من كل مائة من المبلغ المسجل أو من المبلغ الذي حصل الشطب فيما يتعلق به والرضا بالشطب يستلزم تحصيل رسم مخالصة مالم يصرح ببقاء الدين .

تليت المادة ٤٢ التي صارت (٣٩) وهذه صورتها :

يؤخذ رسم كتابة واحد على حسب ما هو مقرر في المادة (٥٩) على كل

تسجيل في دفتر قلم الرهونات وعلى كل ما يعطى من القلم المذكور من الشهادات والمللخصات .

تقرر بالأغلبية بقاؤها على أصلها بزيادة كلمة (فقط) بعد (واحد)

تليت مادتا ٤٣ التي صارت ٤٠ و ٤٤ التي صارت (٤١) وتقرر بقاؤها على أصلهما وهاتان صورتاهما .

المادة ٤٣ وصارت ٤٠

ويؤخذ على بيع الاموال المنقولة أو على التنازل عنها رسم نسبي باعتبار نصف من كل مائة من الثمن

المادة ٤٤ وصارت ٤١

ويكون رسم بيع الراكب والبضائع من تاجر الى آخر باعتبار نصف من كل مائة من الثمن

تليت مادتا ٤٥ و ٤٦ وتقرر بالأغلبية بقاؤها باستبدال (ثلاثة أرباع) لواردة بالمادة (٤٥) ب (نصف) وهاتان صورتاهما

المادة ٤٥ وصارت ٤٢

ويكون الرسم النسبي على بيع الديون باعتبار ثلاثة أرباع من كل مائة .

المادة ٤٦ وصارت ٤٣

ويؤخذ على بيع حق الانتفاع أو حق الاستعمال أو على التنازل عن كل حق من ذلك رسم باعتبار اثنين من كل مائة إذا كان المبيع أو التنازل عنه من الاموال الثابتة وباعتبار نصف من كل مائة إذا كان من الاموال المنقولة

تليت المادة ٤٧ التي صارت ٤٤ وهذه صورتها :

في حالة ترتيب ايراد لمدة الحياة يؤخذ على ذلك رسم باعتبار اثنين من كل مائة من قيمة رأس مال هذا الايراد باعتبار ككل اثني عشر منه بمقام مائة .

تقرر بالأغلبية تعديلها كما يأتي :

المادة ٤٧ وصارت ٤٤

في حالة ترتيب ايراد لمدة الحياة يؤخذ على ذلك رسم باعتبار خمسة من كل مائة من قيمة رأس مال هذا الايراد .

تلى من المادة ٤٨ التي صارت ٤٥ لغاية المادة ٥٥ التي صارت ٥٢ وتقرر بالأغلبية بقاؤها على أصلها فقط استبدلت كلمة (نصف) الواقعة في المادة ٥١

تليت المادة (٥٦) التي صارت ٥٣ وتقرر بالأغلبية بقاؤها على أصلها فقط يحذف منها جملة من ابتداء (مع مراعاة الشروط لا آخر المادة وهذه صورتها

﴿ المادة ٥٦ وصارت ٥٣ ﴾

إذا حصل صلح أمام كاتب المحكمة أو أمام قاضي المصالحات فتؤخذ الرسوم النسبية على حسب ما وقع عليه الصلح (مع مراعاة الشروط الملحقة بالصلح غير المتعلقة بالنازعة .

تليت مادتا ٥٧ و ٥٨ وتقرر بالأغلبية بقاؤها على أصلها فقط يحذف من المادة ٥٨ جملة (مضروبا في ثلاثة) الواقعة في الفقرة الأولى منها وهاتان صورتا المادتين .

﴿ المادة ٥٧ وصارت ٥٤ ﴾

إذا كانت العقود المستحق عليها الرسم غير مشتملة على بيان القيمة التي يؤخذ عليها الرسم النسبي فيجب على أولى الشأن الاخبار بتلك القيمة بكتابة توضع عليها امضاؤهم وإذا امتنعوا عن ذلك جاز لكاتب المحكمة أن يقدر تلك القيمة ويسوغ في كل الاحوال لأولى الشأن ولكاتب المحكمة أن يطلبوا بتقديرها بمعرفة أهل الخبرة على حسب الاصول المقررة في مواد ١٠ و ١١ و ١٢

﴿ المادة ٥٨ وصارت ٥٥ ﴾

وبجوز أيضاً لكاتب المحكمة أن يطلب التقدير بمعرفة أهل خبرة بالكيفية المبينة في المواد السابق ذكرها إذا وجد أن القيمة المذكورة في العقد المستحق عليه الرسم أقل من القيمة الحقيقية بقدر العشر وإذا ثبت من تقدير أهل الخبرة أن الثمن يزيد على القيمة المذكورة في العقد بقدر الثمن فيؤخذ الرسم النسبي على الفرق مضروباً في ثلاثة ويلتزم صاحب الشأن في العقد بمصاريف أهل الخبرة .

وإذا ظهر وجود جوابات دالة على أن الثمن المتفق عليه أزيد من الثمن المذكور في العقد فيؤخذ الرسم النسبي السالف ذكره مضروباً في خمسة .

تليت للمادة (٥٩) وتقرر بالأغلبية بقاؤها على أصلها باستبدال (خمسة وثلاثين) ب (عشرين) وأربعة عشر قرشاً) ب (عشرة قروش) وهذه صورتها :

﴿ المادة ٥٩ وصارت ٥٦ ﴾

ويؤخذ على العقود الرسمية رسم كتابة باعتبار خمسة وثلاثين قرشاً عن الورقة الأولى من العقد وباعتبار أربعة عشر قرشاً عن كل ورقة زيادة خلاف الرسم النسبي .

وبحسب رسم الكتابة على كل ما يتعلق بتلك العقود من الشهادات والصور والملخصات على حسب ما هو مقرر في مادتي ١٧ و ١٨

من الاصل بـ (ربع) وهذه صورتها ثم وزيادة كلمة (واحد) بعد (كلنا ربع) (وبمن) الواردة بمادة ٥٤ .

﴿ المادة ٤٨ وصارت ٤٥ ﴾

ويؤخذ رسم الفاروقة باعتبار نصف من كل مائة من قيمة الدين التي تقررت الفاروقة من أجله على العقار .

﴿ المادة ٤٩ وصارت ٤٦ ﴾

رسم استبدال العقار بغيره يكون باعتبار أربعة من كل مائة من قيمة العقار الأكثر ثمناً .

﴿ المادة ٥٠ وصارت ٤٧ ﴾

ويؤخذ على عقود ايجار الاطيان والمباني رسم باعتبار ربع من كل مائة من قيمة الايجار في مدة السنين المحرر من أجلها العقد .

﴿ المادة ٥١ وصارت ٤٨ ﴾

رسم الاقرار بالدين يكون باعتبار نصف من كل مائة من المبلغ المعترف به .

﴿ المادة ٥٢ وصارت ٤٩ ﴾

رسم الاقراض يكون باعتبار نصف من كل مائة من المبالغ المقرضة خلاف الرسم المقرر في المادة ٤٩ في حالة الرهن .

﴿ المادة ٥٣ — ٥٠ ﴾

ويؤخذ على عقود القسمة رسم باعتبار نصف في كل مائة إذا كان المقسوم عقاراً وباعتبار ربع من كل مائة إذا كان منقولاً .

﴿ المادة ٥٤ — ٥١ ﴾

ويؤخذ على عقود الشركات رسم باعتبار ربع من كل مائة من رأس المال الاسمي للشركة متى كان غير زائد على ٢٠ ٠٠٠ جنيه وما زاد على ذلك لغاية ٤٠ ٠٠٠ جنيه يكون الرسم باعتبار ثمن من كل مائة وما تجاوز من رأس المال هذين المبلغين يكون الرسم عليه باعتبار نصف الثمن من كل مائة

﴿ المادة ٥٥ وصارت ٥٢ ﴾

ويؤخذ على الخلاصات وبراء الذمة رسم باعتبار ربع من كل مائة من المبلغ الذي حصل البراء منه أو تحررت الخلاصة من أجله .

أو الاطلاع عليه ولم تطلب صورته فيؤخذ على المبحث أو الاطلاع رسم باعتبار
خمسة وعشرين قرشا

تليت مادتا ٦٣ و ٦٤ وتقرر بقاؤها على أصلها وهاتان صورتاهما

﴿ المادة ٦٣ وصارت ٦٠ ﴾

يكون تحصيل الرسوم على العقود باعتبار نصها بغير التفات لصحتها أو
عدم صحتها ولا يجوز رد الرسوم ولو بقي العقد بدون تنفيذ لاي سبب كان

﴿ المادة ٦٤ وصارت ٦١ ﴾

يسقط الحق في المطالبة بالرسوم وفي المطالبة بتكلفتها وفي استرداد
مادفع منها بغير حق يعضى بمضى سنتين من اليوم الذى قدم أو كتب أو
سلم فيه العقد المستحق عليه الرسم أو التكلفة أو المدفوع من أجله الرسم
المطلوب رده

سعادة الرئيس — حيث أن الوقت أوف فليبق باقى مشروع التعريفه
للجلسة الآتية ما

ثم ان سعادته ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٧

نمرة ١٩ ختم (محمد يوسف) امضاء (على شريف)

تليت مادتا ٦٠ و ٦١ وتقرر بقاؤها على أصلها وهاتان صورتاهما .

﴿ المادة ٦٠ وصارت ٥٧ ﴾

تكتب العقود السالف ذكرها والصور والشهادات والمخصصات في ورق
مموغ من فئة ثلاثة قروش

﴿ المادة ٦١ وصارت ٥٨ ﴾

كل عقد عرفى يقدم للمحكمة ويبنى عليه الطلب الذى حصلت بسببه
المنازعة أو يبنى عليه حكم المحكمة أو يقدم للتصديق على الامضاء أو لرافقه
بالعقد الرسمى تؤخذ عليه الرسوم النسبية المقررة في هذه التعريفه باعتبار
ماهو مقرر على ما كان من نوعه من العقود الرسمية فاذا كان العقد العرفى
المتقدم فى الاحوال الميينة انفا مشتملا على التزام بأمر لم يرد عليه نص فى هذه
التعريفه فيؤخذ عليه رسم باعتبار ربع من كل مائة

تليت المادة ٦٢ وتقرر بالأغلبية بقاؤها على أصلها باستبدال جملة (خمسة
وعشرين قرشاب) (خمسة عشر قرشا) وهذه صورتها)

﴿ المادة ٦٢ وصارت ٥٩ ﴾

اذا كتب عقد بقلم كتاب المحكمة او أودع فيه وطلب البحث عنه

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم السبت ٨ صفر سنة ١٣٠٦ (١٣ أكتوبر سنة ١٨٨٨)

ثالثا — التعويضات المستحقة للقضاء ولاعضاء قلم النيابة العمومية في مقابلة انتقاهم لاجراء ما يلزم من الاستعلامات أو من التحقيقات وكذلك التعويضات المستحقة لكتابة المحاكم والترجمين والمحضرين ورجال الضبطية الساعدين أو المصاحبين لمن ذكر

رابعا — الرسوم التي تستحق على أعمال الكتبة .

خامسا — الرسوم التي تستحق على أعمال الترجمين والمحضرين .

سادسا — مصاريف خفر الاختام الموضوعة على المحلات المختوم عليها ومصاريف حفظ البهائم المضبوطة .

سابعا — كافة الرسوم والمصاريف المترتبة على الاجراءات التي تأمر بها المحكمة للوصول لاظهار الجرائم واثباتها أيا كان نوع تلك الرسوم والمصاريف ثامنا — رسوم تنفيذ الاحكام

تليت المادة ٦٧ وهذه صورتها .

﴿ المادة ٦٧ ﴾

لاتمد من الرسوم والمصاريف القضائية في المواد الجنائية مصاريف التحريرات ومصاريف نقل أوراق المرافعات ونقل الاشياء المضبوطة من جهة لأخرى ومصاريف نقل المحبوسين والمصاريف اللازمة لمؤوتهم وسائر المصاريف التي من هذا القبيل التي تستدعيها الاجراءات في المواد الجنائية ويستلزمها التسجونون .

واذا دعت الضرورة لاجراء أى عمل يستلزم مصاريف من قبيل المدرج بهذه المادة فيتحرر من المحكمة الى الضبطية المحلية باجرائها تقرر تعديلها بما يأتى .

﴿ المادة ٦٧ وصارت ٦٤ ﴾

مصاريف التحريرات ومصاريف نقل أوراق المرافعات ونقل الاشياء المضبوطة من جهة لأخرى ومصاريف نقل المحبوسين والمصاريف اللازمة لمؤوتهم وسائر المصاريف التي من هذا القبيل التي تستدعيها الاجراءات في المواد الجنائية

فتحت الجلسة الساعة ٤ والدقيقة ١٠ تحت رئاسة سعادة على شريف بابشا رئيس المجلس وبحضور ٢٢ من حضرات الأعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية وتصدق عليه .

سعادة الرئيس — حيث انتهى من مشروع تعريف رسوم المحاكم الأهلية لغاية المادة ٦٤ التي صارت ٦٢ معدلة فليت من ابتداء الباب الثالث والمادة ٦٥ الى صارت ٦٢

تليت مقدمة الباب الثالث والمادة ٦٥ وتقرر باغلبية الآراء بقاؤها على أصلها وهاتان صورتاهما :

الباب الثالث

في الرسوم التي تستحق على المواد الجنائية

﴿ المادة ٦٥ الى صارت ٦٢ ﴾

الرسوم والمصاريف التي تستحق في المواد الجنائية تؤدي مقدما بمعرفة كاتب المحكمة من نقودها وله الرجوع بها على المدعى اذا رفضت دعواه أو على المحكوم عليه .

تليت المادة ٦٦ وتقرر بالاغلبية بقاؤها على أصلها فقط تستبدل كلمة (المستحقة) الواقعة في الفقرة الاولى من الجملة (التي تصرف) وهذه صورتها

﴿ المادة ٦٦ الى صارت ٦٣ ﴾

الرسوم والمصاريف القضائية في المواد الجنائية هي :

أولا — التعويضات المستحقة للشهود مقابلة سفرهم واقامتهم .

ثانيا — أجرة أهل الخبرة ومصاريف سفرهم

سفره فعلى محافظ أو مدير أو مأمور الجهة المقيم فيها سواء كان من مأموري الإدارة أو مأموري البوليس أن يصرف له مصاريف السفر مقدما وان يبين ما صرف اليه بورقة الطلب وان يعطى اشعاراً لكاتب المحكمة بذلك ليخصم مطلوب تلك الجهة من التعويض المستحق للشاهد المذكور عند صرفه اليه ويسدده اليها .

(المادة ٧٣ وصارت ٧٠)

في الاحوال التي تستلزم وجود أهل خبرة بقدر القاضي أو الرئيس الذي يسمع أقواله ما يستحقون من الاجرة وكذلك ما يستحقون عند الاقتضاء من التعويض في مقابلة مصاريف سفرهم واقامتهم .

واذا طلب بعض مأموري الحكومة بصفة شهود واستلزم الحال انتقالهم لجهة خارجة عن محل اقامتهم تعطى لهم المصاريف والتعويضات المقررة في اللوائح المتبعة في حق الموظفين المالكين ..

(المادة ٧٤ وصارت ٧١)

الرسوم التي تستحق في المواد الجنائية على أعمال الكتبة والمحضرين تؤخذ في أول درجة باعتبار ما هو مقرر على تلك الاعمال في القضايا الجزئية التي تكون قيمة المدعى به فيها الف قرش فأقل وفي ثلثي درجة باعتبار ما هو مقرر في القضايا المذكورة التي تزيد قيمة المدعى به فيها على الف قرش كما هو مبين في هذه اللائحة ولا تؤخذ رسوم على صور الاوامر الصادرة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى ولا على الاحكام الصادرة من أول أو ثاني درجة السلة للتهمين الذين تبرأت ساحتهم ولا تؤخذ رسوم في مواد النقل .

(المادة ٧٥ وصارت ٧٢)

لا يجوز للمحضرين تحصيل رسوم على اعلان الاوراق التي يكلفون بتوصيلها لافوكاتية المدعين بالحقوق المدنية أو الحامين عنهم أو لوكلائهم .

(المادة ٧٦ وصارت ٧٣)

مصاريف خفر الاختتام الموضوع على المحلات المختوم عاينها ومصاريف البهائم المضبوطة وغير ذلك من المصاريف المنصرفة للبحث والتحري عن الجرائم حسبما يبين بالوجه السابع من البادة ٦٦ تقدر بمعرفة المحكمة التي أمرت بها .

(المادة ٧٧ وصارت ٧٤)

الرسوم غير المقرر استردادها المختصة بتنفيذ الأحكام بما في ذلك مصاريف الطبع يصير تقديرها بمعرفة قلم النيابة العمومية المباشر للتنفيذ على حسب القوائم التي تقدم له بها .

ويستلزمها السجونون هذه جميعها لا تعد من الرسوم والمصاريف القضائية في المواد الجنائية ولا محتسب .

واذا دعت الضرورة لاجراء أي عمل يستلزم مصاريف من قبيل المتدرج بهذه المادة فيتحرر من المحكمة الى الضبطية المحلية باجرائها .

تلت المواد ٦٨ التي صارت ٦٥ و ٦٩ التي صارت ٦٦ و ٧٠ التي صارت ٦٧ وتقرر بالاغلبية بقاؤهم على اصلهم وهذه صورهم :

(المادة ٦٨ وصارت ٦٥)

كافة الرسوم والمصاريف المبينة بالمادة ٦٦ من الوجه الاول لغاية الوجه السابع يجري تحصيلها من موجودات المحكوم عليهم بعقوبة ومن موجودات الاشخاص المزمين بمحقوق مدنية في الجنابات والجنح والمخالفات وكذلك يصير تحصيل الرسوم المبينة بالوجه الثامن متى كان الغرض من تنفيذ الحكم تحصيل الرسوم والمصاريف القضائية أو دفع غرامة .

(المادة ٦٩ وصارت ٦٦)

رسوم المرافعات في المواد التأديبية هي مماثلة للرسوم القضائية في المواد الجنائية من حيث دفعها مقدما واحقية استردادها والاجراءات الموصلة للحصول عليها .

(المادة ٧٠ وصارت ٦٧)

الشهود الذين يؤدون شهادة في الجهة المقيم فيها لا يستحقون تعويضا ما الا اذا كانوا من الذين يقتاتون يوميا من صناعتهم أو شغلهم فانهم يستحقون مكافأة تقدر اليهم بمعرفة رئيس محكمة الاستئناف أو رئيس المحكمة الابتدائية أو القاضي الذي يسمع شهادتهم .

تلت المادة ٧١ التي صارت ٦٨ وتقرر بالاغلبية بقاؤها على اصلها فقط تستبدل جملة (يكونوا مدعين) ب (يكون مدعياً) وهذه صورتها :

(المادة ٧١ وصارت ٦٨)

اذا اقتضى الحال انتقال الشهود لجهة خارجة عن محل اقامتهم يعطى لهم تعويض بناء على طلبهم في مقابلة مصاريف سفرهم واقامتهم ويكون تقدير ذلك التعويض بمعرفة واحد من ذكر في المادة السابقة ويعطى ذلك التعويض أيضاً لمن يستحضر للاستعلام منه عن أشياء بشرط ألا يكونوا مدعين بمحقوق مدنية .

تلى من ابتداء المادة ٧٢ التي صارت ٦٩ لغاية المادة ٨٤ التي صارت ٨١ وتقرر بالاغلبية بقاؤهم على اصلهم وهذه صورهم :

(المادة ٧٢ وصارت ٦٩)

اذا طلب شاهد للحضور أمام الحاكم وليس عنده ما يقوم بمصاريف

(المادة ٧٨ وصارت ٧٥)

رسوم الاوراق التي تحوز بناء على طلب المدعى بمحقوق مدنية تؤدي من طرف كتاب المحاكم من اصل المبالغ المسلمة اليهم بمقتضى المادة ٢٤٦ من قانون تحقيق الجنايات.

(المادة ٧٩ وصارت ٧٦)

التعويضات المستحقة للشهود ومجمول اهل الخبرة واجر سفرهم تؤدي من طرف كتاب المحاكم بناء على امر يصدر لهم من الجهة التي قدرت قيمتها ولا بد أن يكون على القاعة التي يقدمها اهل الخبرة بالمصاريف المذكورة تأشير من الجهة التي تأذن بالسداد.

(المادة ٨٠ وصارت ٧٧)

التعويضات المقررة للقضاة واعضاء قلم النيابة العمومية والكتبة والمرجعين والمحضرين ورجال الضبطية في نظير انتقلهم في الحالة المبينة في المادة ٦٦ تدفع بأذن رئيس محكمة الاستئناف أو رئيس المحكمة الابتدائية الموظفين فيها

(المادة ٨١ وصارت ٧٨)

مصاريف خفر الاختام الموضوعة على المحلات المحتوم عليها ومصاريف حفظ البهائم المضبوطة ومصاريف الاجراءات المبينة في الوجه السابع من المادة ٦٦ تدفع بناء على امر من الجهة المعنية في المادة ٧٦.

(المادة ٨٢ وصارت ٧٩)

اوذونات الصرف المذكورة في المواد السابقة توضع في ملفات الدعاوى الخاصة بها ويقيد الكاتب المبالغ للدفوعة في قائمة المصاريف المرفوقة باوراق الدعوى ويقيدها في الدفتر النوه عنه بتعليمات الكتاب

(المادة ٨٣ وصارت ٨٠)

رسوم تنفيذ الاحكام المبينة في المادة ٧٧ يكون تأديتها بأذن يصدر من قلم النيابة العمومية وتفيد في الدفاتر المعد لقيد الرسوم القضائية في المواد الجنائية

(المادة ٨٤ وصارت ٨١)

عندما يصير الحكم الصادر بالعقوبة غير قابل للنقض يجب على كاتب المحكمة التي أصدرت ذلك الحكم أن يبين في هامشه الرسوم والمصاريف التي يجب استردادها للجهة الخزينة ويقدم ذلك البيان لقلم النيابة العمومية لمراجعته والتأشير عليه متى وجد صحيحاً ثم يؤشر عليه رئيس المحكمة أو القاضي الذي اصدر الحكم بوجوب تحصيله وعلى كاتب المحكمة اجراء التحصيل على وجه السرعة

تليت المادة ٨٥ التي صارت ٨٢ وقرر بالاغلبية بقاؤها على أصلها فقط تستبدل كلمة (باقرار يكتب) ب (بتقريرها) وهذه صورتها

(المادة ٨٥ وصارت ٨٢)

يجوز للى الشأن ان يعارض في الامر الصادر بالتحصيل وتكون المعارضة باقرار يكتب في قلم كتاب المحكمة في ظرف الثلاثة أيام التالية لاعلان الامر المذكور وترفع المعارضة لاودة المشورة والحكم الذي يصدر منها في ذلك يكون انتهاياً غير قابل للطعن فيه بأى طريق من الطرق تلى من ابتداء المادة ٨٦ التي صارت ٨٣ لغاية المادة ٨٩ التي صارت ٨٦ وتقرر بالاغلبية بقاؤها على أصلهم وهذه صورتهم

(المادة ٨٦ التي صارت ٨٣)

تحصيل الرسوم والمصاريف القضائية في المواد الجنائية والغرامات يكون بطريق التنفيذ المقرر في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية ما لم يوجد نص في القانون يخالف ذلك

(المادة ٨٧ وصارت ٨٤)

اذا صدر حكم انتهاى جاز للمدعى بالحقوق المدنية أن يشرع في تحصيل المبلغ المستحق اليه من اصل المصاريف بموجب قائمة مؤشر عليها من قلم النيابة العمومية ومن كاتب المحكمة ومشمول بأمر التنفيذ من رئيس محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية أو القاضي الذي أصدر الحكم

(المادة ٨٨ وصارت ٨٥)

كافة الرسوم والمصاريف التي تستوجبها الاجراءات اللازمة لتحصيل الغرامات والرسوم القضائية في المواد الجنائية تحسب باعتبار ما هو مقرر في المواد المدنية في القضايا التي تكون قيمة المدعى به فيها ألف قرش فأقل واذا وجدت مبالغ مودعة بصفة ضمان أو مبالغ محجوزة تعلق المحكوم عليه فيستولي منها ما يأتى

أولاً — المصاريف التي صرفتها الحكومة

ثانياً — ما يكون مستحقاً للمدعى بمحقوق مدنية مما يجب رده من التعويضات

ثالثاً — الغرامة

(المادة ٨٩ وصارت ٨٦)

لا يجوز للكتبة تأخير اجراءات التنفيذ ولا توقيفها الا بناء على امر بالكتابة من قلم النيابة العمومية فانه يسوغ له اعطاء مهلة لدفع ما هو مستحق للخزينة متى وجدت أسباب قوية داعية للتأجيل وكانت ميسرة المدينين معلومة .

تليت مقدمة الباب الرابع وتقرر بقاؤها على أصلها وهذه صورتها.

الباب الرابع

في القواعد الحسابية الخاصة بتطبيق هذه اللائحة

تليت المادة ٩٠ وهذه صورتها .

﴿ المادة ٩٠ ﴾

يعطى من إيرادات المحاكم ما يأتى :

أولاً : يعطى لباشكاتب المحاكم الابتدائية والكتاب الأول والكتاب الثانى من أصل إيرادات المحكمة فى كل السنة (بعد استبعاد رسوم المحضرين وثمان ورقة التمنه) واحد ونصف من كل مائة بصفة تجاوز يوزع بينهم باعتبار ما يخص كلا منهم على حسب مرتبه .

ثانياً : ويعطى لباشكاتب محكمة الاستئناف والكتبة الأول والكتبة الثانى فيها من إيرادات المحكمة (بعد استبعاد رسوم المحضرين وثمان ورق التمنه) اثنان من كل مائة بصفة تجاوز ويوزع ذلك على حسب المئين آنفاً . ويلزم عند تسوية المبالغ المتجاوز عنها المذكورة آنفاً أن تستبعد من الإيرادات الرسوم التى سبق تحصيلها بغير حق وأمرت محكمة الاستئناف والنيابة العمومية بردها .

سعادة ابراهيم آدم باشا — حيث أن الكتبة لهم ماهيات ومن عهد تجديد المحاكم لأن لم يتقرر لهم شيء من إيرادات المحاكم وتجديد مثل هذا الآن يعد حادثاً وهذا مما لا يجوز الاقرار عليه فمن رأى حنف هذه المادة بجمليتها .

تقرر ذلك بالاتفاق .

تلى من ابتداء المادة ٩١ التى صارت ٨٧ لغاية المادة ٩٤ التى صارت ٩٠ وتقرر بالاغلبية بقاؤها على أصلها وهذه صورها

﴿ المادة ٩١ وصارت ٨٧ ﴾

يجب على الكتبة والمحضرين ان يطلبوا قبل اجراء عملهم ايداع المبالغ اللازمة للرسوم المقررة على الاوراق المطلوب منهم تحريرها أو اعلانها أو الرسوم التى تستحق بسبب تلك الاوراق واذا حصل الامتناع عن ايداع تلك المبالغ لا يجوز تحرير الاوراق المذكورة

ووكلاء الاخصام مسئولون لدى الكتبة والمحضرين عن المبالغ المستحقة على الاوراق التى طلب تحريرها بواسطةهم وملتزمون بدفع ذلك بطريق التضامن .

﴿ المادة ٩٢ وصارت ٨٨ ﴾

اذا رأى من طلب منه الايداع اجحافاً بحقوقيه فى ذلك فيسوغ ان يتظلم للنائب العمومى وهو يبدى رأيه بعد سماع أقوال مفتش أقلام الكتبة والمحضرين

﴿ المادة ٩٣ وصارت ٨٩ ﴾

تحصيل الرسوم يكون تحت ادارة ومراقبة النيابة العمومية وعلى المحاكم ان تتبع فيما يتعلق بحسابات الإيرادات والمصروفات اللوائح الخاصة بذلك الصادرة من نظارة المالية.

﴿ المادة ٩٤ وصارت ٩٠ ﴾

على مفتش أقلام الكتبة والمحضرين مراجعة كيفية الكتابة فى الدفاتر ومراجعة تحصيل الرسوم ومراجعة الحسابات المتعلقة بها وجرد الصندوق على حسب أوامر النائب العمومى وتحت مراقبته

تليت مقدمة الباب الخامس والمادة ٩٥ التى صارت ٩١ وتقرر بقاؤها باستبدال كلمة (لاحكام) ب (لافى) (الاحكام المذكورة) ب (ذلك) وكلمة (خمسون) ب (خمسة وعشرين) وحذفت الفقرة الثانية منها وهذه الصور-

الباب الخامس

في العقوبات على ما يقع مما يوجب المسؤولية

﴿ المادة ٩٥ وصارت ٩١ ﴾

اذا قبل احد الكتبة أو المحضرين فى أثناء تأدية وظيفته ورقة من أحد الاخصام وكانت مخالفة لاحكام هذه التعريفه فيما يتعلق بورق التمنه ولم يخبر الخصم بذلك أو اذا وقعت المخالفة منه يلزم بدفع غرامة قدرها خمسون قرشا عن كل ورقة حررها أو قبلها بمخالفة الاحكام المذكورة ويكون مسئولاً عن الرسوم

واذا كانت المخالفة ناشئة عن استعمال ورقة تمنه من فئة أقل من الفية التى يلزم استعمالها فتكون الغرامة خمسة وعشرين قرشاً .

تليت المواد ٩٦ التى صارت ٩٢ و٩٧ التى صارت ٩٣ و٩٨ التى صارت ٩٤ وتقرر بالاغلبية بقاؤها على أصلها وهذه صورها .

﴿ المادة ٩٦ وصارت ٩٢ ﴾

اذا امتنع الخصم من تصحيح الورقة على حسب ما هو مقرر فى هذه

التعريفه فما يتعاق بورقة التمه مع التنييه عليه بذلك من كاتب المحكمة فعلى الكاتب أو المحضر أن يقبلها مع ذلك ويذكر الامتناع فيها وأياخذ عليها حيثند ضعف ثمن التمه .

﴿ المادة ٩٧ وصارت ٩٣ ﴾

مخالفة أحكام هذه التعريفه يصير اثباتها بمحضر وتستوجب الالتزام بدفع غرامة من عشرة قروش الى مائة قرش أو التوقيف عن الوظيفة مدة من ثلاثة أيام الى ستة أشهر أو العزل على حسب جسامة المخالفة وذلك فيما عدا الأحوال المبينة في المادتين السابقتين

وتحكم محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية التابع اليها من وقعت منه المخالفة بكل من هذه العقوبات في أودة مشورتها .

ويطلب حضور المستخدم الذي ارتكب المخالفة امام أودة المشورة بعلم خبر بناء على طلب النيابة العمومية ويقبل ما يبيديه من الاوجه ليبرء نفسه مما أسند اليه .

ويجوز للمستخدم والنيابة العمومية استئناف احكام المحاكم الابتدائية

أمام محكمة الاستئناف .

﴿ المادة ٩٨ وصارت ٩٤ ﴾

يجوز الحكم على المستخدم الذي وقعت منه المخالفة بدفع الغرامة والرسوم في نفس الحكم الصادر بنبوت المخالفة أو في حكم آخر يصدر بالكيفية المبينة آنفا وبناء على ذلك يجوز اكراهه على الدفع بناء على طلب النيابة العمومية .

سعادة الرئيس — حيث لم توجد والحالة هذه أشغال بالمجلس فتأخر انعقاد الجلسة الى يوم الاثنين ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٨٨ حتى اذا وردت أشغال في بحر هذه المدة ينظر فيها .

استحسان .

ثم أن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٧ ختم (على شريف)

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم السبت ٢٢ صفر سنة ١٣٠٦ (٢٧ أكتوبر سنة ١٨٨٨)

فتحت الجلسة الساعة ٤ تحت رئاسة سعادة علي شريف باشا رئيس المجلس وحضور ٢٠ من حضرات الاعضاء

. تلى محضر الجلسة الماضية فتصدق عليه

سعادة الرئيس — وردت افادة من دوللو رئيس مجلس النظار رقم ١٥ صفر سنة ١٣٠٦ (٢٠ أكتوبر سنة ١٨٨٨) نمرة ٢٩ واضح بها أنه بعد أن أرسل له مجلس (شورى القوانين) مشروع تعريف رسوم الاوراق القضائية في المواد المدنية والجنائية بالمحاكم الاهلية اقتضى الحال لزوم اجراء بعض تعديلات فيه ولذلك صار تحضير مشروع آخر بمعرفة نظارة الحقانية بمراجعة التعديلات المذكورة وقد ورد هذا المشروع مع تلك الافادة لنظره بالهيئة .

وحيث أن التعديلات التي أدخلت في المشروع الأخر هي في مواد قليلة وقد حذف منه من ابتداء مواد الباب الثانى الوارد في المشروع الاول لغاية المادة ٦٠ ثم مادتا ٦٣ و ٦٤ فالرأى للهيئة في تلاوة جميع المشروع أو ما حدث فيه من التعديل فقط

حضرة أحمد عبد الغفار بك — من حيث أن المواد التي حذفت من الباب الثانى بقاؤها وعدمه ليس تحت أهمية فالأوفق حذفها والذي أراه هو تلاوة المواد التي حدث فيها التعديل فقط بما أن الهيئة نظرت المشروع الاول وقررت ما ترى لها فيه فلذا يحسن ذلك لدى الهيئة فلتقرره

(استحسن بالاتفاق):

سعادة الرئيس — اذن فلتتل الافادة والمواد التي حصل فيها التعديل مادة فمادة وتتخذ الآراء عن كل مادة .

تليت الافادة وهذه صورتها .

بعد أن أرسل لسعادتكم بمشروع تعريف رسوم الاوراق القضائية في المواد المدنية والجنائية بالمحاكم الاهلية اقتضى الحال لزوم اجراء بعض تعديلات فيه ذلك قد صار تحضير مشروع آخر بمعرفة نظارة الحقانية بمراجعة التعديلات المذكورة وبناء عليه هاهو المشروع الجديد مرسل لسعادتكم طى هذا بامل المهمة والاسعاف بنظره قبل انفضاض الهيئة والتكريم بسرعة إرساله لهذا مشفوعا بما يترأى فيه من الملحوظات أقدم .

تليت المادة ٤ من المشروعين الاول والاخر وهاتان صورتاهما :
المشروع الاول.

(المادة ٤)

ولا تؤخذ رسوم على ما يأتى :

أولا — محاضر التحقيق الذى يصير أجراه بمقتضى المادة ٤٤ من قانون

المرافعات في المواد المدنية والتجارية .

المشروع الوارد أخيرا .

(المادة ٤)

ولا تؤخذ رسوم على ما يأتى

أولا — الاوامر التي تصدر من رئيس المحكمة باستدباب أحد القضاة

لتحقيق الدعوى والاوامر التي تصدر من القاضى المذكور بتكليف المدعى عليه بالحضور أمامه .

- ثانياً — الأوامر الصادرة بتكليف الخصم بالحضور أمام المحكمة .
ثالثاً — صور الأوامر المذكورة .
رابعاً — صور جميع ذلك .
- ثانياً — محاضر التحقيق الذي يصير اجراءه بمقتضى المادة ٤٤ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية .
ثالثاً — الأوامر الصادرة بحالة الاخضام على المحكمة .
رابعاً — صور جميع ذلك .

حضرة ابراهيم سعيد بك — مادة المشروع الاخير فيها الفقرة الاولى زائدة على مادة المشروع الاول وهذه الزيادة لا بأس بها فاذا تحسن لدى الهيئة بقاؤها فلتقرره .

(استحسان عام) .

تليت المادة ٩ من المشروع الاخير ومادتي ٩ و ١٠ من المشروع الاول وهذه الصور :

المشروع الأول

(المادة ٩)

الرسم النسبي المقرر في مادتي ٥ و ٦ الذي يستحق على الاحكام الصادرة بثبوت ملكية العقارات أيا كان نوعها يحسب على قيمة الاموال المقررة على تلك العقارات لمدة عشر سنين .

(المادة ١٠)

اذا كان الحكم المستحق عليه الرسم النسبي خاصا بأراض غير معدة للزراعة أو بمقار معاني من الأموال أو بمقار لم تضرب عليه الأموال الا من زمن أقل من عشر سنين أو خاصا بشيء آخر ذي قيمة فيحسب ذلك الرسم على القيمة التي يقدرها ذو الشأن أو على القيمة التي يقدرها أهل الخبرة بناء على طلب كاتب المحكمة المكلف بتحصيل الرسوم وتلزم الحكومة بمصاريف أهل الخبرة اذا ظهر أن القيمة التي قدروها مساوية للقيمة التي قدرها ذو الشأن أو أقل منها .

ولا يجوز لكاتب المحكمة أن يشرع في تقدير القيمة بواسطة أهل الخبرة الا بعد الموافقة على ذلك من النيابة العمومية والا ائزم بدفع عرامة .

المشروع الاخير

(المادة ٩)

الرسم النسبي المقرر في مادتي ٥ و ٦ الذي يستحق على الاحكام الصادرة بثبوت الملكية يحسب فيما يتعلق بالاطيان من أي نوع كانت على قيمة الضريبة المقررة على تلك الأطيان في مدة العشر السنين الأخيرة وأما فيما يتعلق بالمباني فيتحصل الرسم المذكور على مبلغ مواز لقيمة أجرة تلك المباني في مدة خمس عشرة سنة وتقدر تلك الأجرة باعتبار قيمة العوايد المربوطة على تلك المباني في الدائرة البلدية مضروبة في عشرة .

حضرة أحمد عبد الغفار بك — رأي بقاء مادتي ٩ و ١٠ من المشروع الاول كما هما حسبما استحسنته الهيئة أولا .
(استحسان عام)

تليت المادة ١٣ من المشروع الاخير و ١٤ من المشروع الاول الشتملة أحكام المادة ١٧ المذكورة وصوراتها كالاتي

المشروع الأول

(المادة ١٤)

اذا أودعت في قلم كتاب الحاكم سندات عمومية أو سندات من سندات الحكومة أو تقود أو أوراق أعدها المودع لأن تقوم مقامها فيؤخذ رسم نسبي على أوراق الابداع باعتبار واحد من كل مائة خلاف الرسوم التي تستحق على محاضر الابداع ويحسب ذلك الرسم فيما يتعلق بالسندات العمومية وسندات

المشروع الاخير

(المادة ١٣)

اذا أودعت في قلم كتاب الحاكم سندات عمومية أو سندات من سندات الحكومة أو تقود أو أوراق أعدها المودع لأن تقوم مقامها فيؤخذ رسم نسبي على الابداع باعتبار واحد من كل مائة خلاف الرسوم التي تستحق على محاضر الابداع ويحسب ذلك الرسم فيما يتعلق بالسندات العمومية وسندات

الحكومة باعتبار سعرها في البورصة في يوم الايداع وعند استلام ما يودع مما ذكر يؤخذ أيضاً رسم مخالصة باعتبار ربع من كل مائة متي كان هذا الاستلام يترتب عليه براءة الذمة انما يستثنى من حكم هذه المادة النقود التي يودعها وكلاء النيابة على ذمة التفاليس والمبالغ المودعة تأميناً لثمن العقارات من الراسي عليهم المزاد .

الحكومة باعتبار سعرها في البورصة في يوم الايداع وعند استلام ما يودع مما ذكر يؤخذ أيضاً رسم مخالصة باعتبار ربع من كل مائة متي كان هذا الاستلام يترتب عليه براءة الذمة .

حضرة أحمد عبد الغفار بك . حيث ان الزيادة الواردة في المادة ١٣ التي هي من ابتداء (انما يستثنى) في محله فان وافق الهيئة بصير ادخلها في تعديل المادة ١٤ التي أقرته الهيئة حال نظر للمشروع الأول

تقرر بالاتفاق رأى حضرة

تليت المادة ١٦ من المشروع الاخير والمادة التي فيها أحكامها من المشروع الأول وهي المادة ١٧ وسورتاها كالاتي

المشروع الاول

(المادة ١٧)

كل شهادة تتعلق بتحقيق الدعاوى أو يحررها كاتب المحكمة لاي سبب كلن يؤخذ على كل ورقة من رسم باعتبار عشرين قرشا ويؤخذ هذا الرسم أيضاً على كل شهادة أخرى أو تصديق على امضاء

الاخير

(المادة ١٦)

كل شهادة تتعلق بتحقيق الدعاوى أو يحررها كاتب المحكمة لاي سبب كان يؤخذ على كل ورقة منها رسم باعتبار عشرين قرشا ويؤخذ هذا الرسم أيضاً على كل شهادة أخرى قضائية أو تصديق على امضاء

تقرر بالاتفاق ادخال كلمة (قضائية) الواردة في مادة المشروع الأخير في التعديل الذي أجرته الهيئة في مادة ١٧ من المشروع الاول .

تليت المادة ٢٩ من المشروع الاول ومادتا ٢٨ و ٢٩ من الاخير وصورهم كما يأتي

(المادة ٢٩)

الرسوم المذكورة في هذه التعريفة سواء كانت مقررة أو نسبية تنقص بقدر خمسة وعشرين من كل مائة في الدعاوى التي تكون من خصائص محاكم المواد الجزئية وبقدر خمسين من كل مائة فيما لا يتجاوز قيمة الف قرش من الدعاوى المذكورة ولا فرق في ذلك بين الرسوم التي تستحق على الأصل وبين ما يستحق منها على الصورة انما يستثنى من ذلك قيد الدعاوى في جدول القضايا وتقدر قيمة الدعوى باعتبار قيمة المدعى به فيها .

(المادة ٢٨)

القضايا التي لا تزيد قيمة المدعى به فيها على مائتين وخمسين قرشا لا يؤخذ عليها سوى رسم مقرر باعتبار عشرة من كل مائة من المبلغ المحكوم به ولأجل تحصيل هذا الرسم يؤخذ عند تقديم الدعوى تأمين يقدر باعتبار عشرة في المائة من المبلغ المدعى به .

(المادة ٢٩)

والقضايا التي تزيد قيمة المدعى به فيها على مائتين وخمسين قرشا ولا يتجاوز الف قرش تؤخذ عليها الرسوم المذكورة في هذه التعريفة سواء كانت مقررة أو نسبية بنقص خمسين من كل مائة منها فإذا زادت قيمة المدعى به على ذلك في الدعاوى التي من خصائص محكمة المواد الجزئية تنقص الرسوم بقدر خمسة وعشرين من كل مائة منها ولا فرق في ذلك بين الرسوم التي تستحق على الأصل وبين ما يستحق منها على الصورة انما يستثنى منه ذلك قيد الدعاوى في جدول القضايا .

حضرة حسن عبد الرازق بك — الأولى بقاء مادة المشروع الأول بحالة التعديل الذي أدخلته الهيئة فيها .

(استحسان بالاتفاق)

نليت المادة ٣٨ من المشروع الأخير و ٣٨ من المشروع الاول وهاتان صورتاهما :

المشروع الاول	المشروع الأخير
(المادة ٣٨)	(المادة ٣٨)
تجوز مطالبة الخصم المحكوم عليه بالمصاريف بأجرة الافوكاتية وأجرة الوكلاء متى كانت تلك الاجرة مقدرة بمعرفة القاضي أو المحكمة . ويكون تقدير الاجرة المذكورة باعتبار قيمة النشء المنازع فيه وباعتبار ما لزم للافوكاتو أو الوكيل من الزمن للاطلاع على الاوراق وحريرها ومخبر المدافعة أو غير ذلك مما اقتضاه الحال للقيام بما كلف به ولا يلتفت الى الاوراق التي يظهر عدم لزومها . واذا اقتضى الحال تقدير الاجرة المطلوبة للافوكاتو أو الوكيل من موكله فيكون ذلك بالكيفية المبينة آنفاً .	تجوز مطالبة الخصم المحكوم عليه بالمصاريف بأجرة الافوكاتية وأجرة الوكلاء متى كانت تلك الاجرة مقدرة بمعرفة القاضي أو المحكمة . ويكون تقدير الاجرة المذكورة باعتبار قيمة النشء المنازع فيه وباعتبار ما لزم للافوكاتو أو الوكيل من الزمن للاطلاع على الاوراق وحريرها ومخبر المدافعة أو غير ذلك مما اقتضاه الحال للقيام بما كلف به ولا يلتفت الى الاوراق التي يظهر عدم لزومها . واذا اقتضى الحال تقدير الاجرة المطلوبة للافوكاتو أو الوكيل من موكله فيكون ذلك بالكيفية المبينة آنفاً .

تقرر بالاستحسان العام بقاء مادة المشروع الاول بحسب رأيه الهيئة أولا

نليت المادة ٤٠ من المشروع الاخير والمادة المشتملة احكامها من المشروع الاول وهي المادة ٦٢ وصورتاهما كالآتي

المشروع الاول	المشروع الاخير
(المادة ٦٢)	(المادة ٤٠)
اذا كتب عقد بقلم كتاب المحكمة أو أودع فيه وطلب البحث عنه أو الاطلاع عليه الاطلاع عليه ولم تطلب صورته فيؤخذ على البحث أو الاطلاع رسم باعتبار خمسة وعشرين قرشاً .	اذا اودع عقد في قلم كتاب المحكمة وطلب البحث عنه أو الاطلاع عليه ولم تطلب صورته فيؤخذ على البحث أو الاطلاع رسم باعتبار خمسة وعشرين قرشاً .

حضرة ابراهيم سعيد بك — حيث أن مادة المشروع الاخير في أولها نقطة (اودع) بدل كلمة (كتب) الواقعة في أول المادة ٦٢ من المشروع الاول فاذا تحسن فليبق التعديل الذي أجرته الهيئة في المادة ٦٢ بتغيير كلمة (كتب) ب (اودع) استحسان

نليت المادة ٤٤ من المشروع الاخير والمادة المشتملة احكامها من المشروع الاول وهي المادة ٦٨ وصورتاهما كالآتي

المشروع الاول	المشروع الاخير
(المادة ٦٨)	(المادة ٤٤)
كافة الرسوم والمصاريف المبينة بالمادة ٦٦ من الوجه الاول لغاية الوجه السابع يجرى تحصيلها من موجودات المحكوم عليهم بعقوبة ومن موجودات الاشخاص المزمين بحقوق مدنية في الجنايات والجنح والمخالفات وكذلك يصير تحصيل الرسوم المبينة بالوجه الثامن متى كان الغرض من تنفيذ الحكم تحصيل الرسوم والمصاريف القضائية أو دفع غرامة .	كافة الرسوم والمصاريف المبينة بالمادة ٤٢ من الوجه الاول لغاية الوجه السابع يجرى تحصيلها من موجودات المحكوم عليهم بعقوبة ومن موجودات الاشخاص المزمين بحقوق مدنية في الجنايات والجنح والمخالفات وكذلك يصير تحصيل الرسوم المبينة بالوجه الثامن متى كان الغرض من تنفيذ الحكم تحصيل الرسوم والمصاريف القضائية أو دفع غرامة

حضرة حسن عبد الرازق بك — المادتان كبعضهما فقط يراعى وضع ارقام المادة التي في صلبها بحسب ما يوافق من الترتيب وهكذا يكون الاجراء في باقي الارقام المعنوية للمواد التي تكون في صلب مواد اخرى

(استحسن)

تليت المادة ٥٢ من المشروع الاخير والمادة ٧٦ من المشروع الاول وصورتاهما كالآتي

المشروع الاول

(المادة ٧٦)

مصاريف حفر الاختام الموضوعة على المحلات المختوم عليها ومصاريف البهائم المضبوطة وغير ذلك من المصاريف المنصرفة للبحث والتحري عن الجرائم حسبما بين الوجه السابع من المادة ٦٦ تقدر بمعرفة المحكمة التي أمرت بها .

المشروع الاخير

(المادة ٥٢)

مصاريف حفر الاختام الموضوعة على المحلات المختوم عليها ومصاريف حفظ البهائم المضبوطة وغير ذلك من المصاريف المنصرفة للبحث والتحري عن الجرائم حسبما بين بالوجه السابع من المادة ٤٢ تقدر بمعرفة المحكمة التي أمرت بها .

تقرر موافقة مادة المشروع الاخير حيث أن فيها كلمة (حفظ) زائدة على المشروع الاول وهي أوقع :

تليت المادة ٦٣ من المشروع الاخير والمادة ٨٧ من الاول وتقرر استحسن مادة الاخير وصورتا المادتين كالآتي :

المشروع الاول

(المادة ٨٧)

إذا صدر حكم انتهائي جاز للمدعى بالحقوق المدنية أن يشرع في تحصيل المبلغ المستحق اليه من أصل المصاريف بموجب قائمة مؤشـر عليها من قـم النيابة العمومية ومن كاتب المحكمة ومشموله بأمر التنفيذ من رئيس محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية أو القاضي الذي أصدر الحكم .

المشروع الاخير

(المادة ٦٣)

إذا صدر حكم انتهائي جاز للمدعى بالحقوق المدنية أن يشرع في تحصيل المبلغ المستحق اليه من أصل ومصاريف بموجب قائمة مؤشـر عليها من قلم النيابة العمومية ومن كاتب المحكمة ومشموله بأمر التنفيذ من رئيس محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية أو القاضي الذي أصدر الحكم .

تليت المادة ٦٦ من المشروع الاخير والمادة ٩٠ من الاول وتقرر حذف المادة ٦٦ تبعا لحذف المادة ٩٠ حال نظر المشروع الاول وهاتان صورتا المادتين .

المشروع الاول

(المادة ٩٠)

يعطى من إيرادات المحاكم ما يأتي :

أولا — يعطى لباشكتاب المحاكم الابتدائية والكتاب الاول والكتاب الثانى من أصل إيرادات المحكمة في كل السنة (بعد استيفاء رسوم المحضرين وثمان ورق التبعة) واحد ونصف من كل مائة بصفة تجاوز يوزع بينهم باعتبار ما يخص كل منهم على حسب مرتبه .

المشروع الاخير

(المادة ٦٦)

يعطى من إيرادات المحاكم ما يأتي :

أولا — يعطى لباشكتاب المحاكم الابتدائية والكتاب الاول والكتاب الثانى من أصل إيرادات المحكمة في كل سنة (بعد استيفاء رسوم المحضرين وثمان ورق التبعة) واحد ونصف من كل مائة بصفة تجاوز يوزع بينهم باعتبار ما يخص كل منهم على حسب مرتبه .

ثانيا — ويعطى لباشكتاب محكمة الاستئناف والكتبة الاول والكتبة الثانى فيها من إيرادات المحكمة (بعد استيفاء رسوم المحضرين وثمان ورق التبعة) اثنان من كل مائة بصفة تجاوز ويوزع تلك على حسب المدين آتفا .

ثانيا — ويعطى لباشكتاب محكمة الاستئناف والكتبة الاول والكتبة الثانى فيها من إيرادات المحكمة (بعد استيفاء رسوم المحضرين وثمان ورق التبعة) اثنان من كل مائة بصفة تجاوز ويوزع ذلك على حسب المدين آتفا .

المشروع الأول

ويلزم عند تسوية المبالغ المتجاوز عنها للذكورة أنها أن تستبعد من الإيرادات الرسوم التي سبق محصلها بغير حق وامرت محكمة الاستئناف والنيابة العمومية بردها .

المشروع الأخير

ويلزم عند تسوية المبالغ المتجاوز عنها المذكورة أنها أن تستبعد من الإيرادات الرسوم التي سبق محصلها بغير حق وامرت المحكمة بردها

تليت المواد ٦٨ و ٧١ من المشروع الأخير و ٦٢ و ٩٥ من المشروع الاول وتقرر بقاء مواد المشروع الاول وهذه الصور

الاول

﴿ المادة ٩٢ ﴾

إذا رأى من طلب منه الإيداع أجحافاً بحقوقه في ذلك فيسوغ أن يتظلم للنائب العمومي وهو يبدى رأيه بعد سماع أقوال مفتش أقلام الكتبة والمحضرين .

الأخير

﴿ المادة ٦٨ ﴾

إذا رأى من طلب منه الإيداع أجحافاً بحقوقه في ذلك فيسوغ له أن يتظلم للنائب العمومي وهو يبدى رأيه بعد سماع أقوال مفتش أقلام الكتبة والمحضرين .

﴿ المادة ٩٥ ﴾

إذا قبل أحد الكتبة أو المحضرين في أثناء تأدية وظيفته ورقة من أحد الخصام وكانت مخالفة لأحكام هذه التعريفة فيما يتعلق بورق التمغة ولم يخبر الخصم بذلك أو إذا وقعت المخالفة منه يلزم بدفع غرامة قدرها خمسون قرشاً عن كل ورقة حررها أو قبلها بمخالفة الأحكام المذكورة ويكون مسئولاً عن الرسوم .
وإذا كانت المخالفة ناشئة عن استعمال ورق تمغة من فئة أقل من الفئة التي يلزم استعمالها فتكون الغرامة خمسة وعشرين قرشاً

﴿ المادة ٧١ ﴾

إذا قبل أحد الكتبة أو المحضرين في أثناء تأدية وظيفته من أحد الخصام ورقة مكتوبة في ورق غير متموغ مع وجوب كتابتها في ورق تمغة ولم يخبر الخصم بسعرها أو إذا وقعت المخالفة منه يلزم بدفع غرامة قدرها خمسون قرشاً عن كل ورقة حررها أو قبلها بمخالفة الأحكام المذكورة ويكون مسئولاً عن الرسوم .
وإذا كانت المخالفة ناشئة عن استعمال ورقة تمغة من فئة أقل من الفئة التي يلزم استعمالها فتكون الغرامة خمسة وعشرين قرشاً .

سعادة الرئيس — حيث أنه ورد جملة اشعارات من بعض حضرات الاعضاء بالاعتذار عن الحضور لهذه الجلسة والجلسة التي كانت تحدت قبلها ولم تعقد فلتتل بحسب تواريخ ورودها

تليت تذكرة واردة من سعادة سليمان أباطه باشا في ١٥ صفر سنة ١٣٠٦ وهذه صورتها .

حيث عندنا عذر ضروري منعنا عن الحضور فبمنه تعالى باتقضائه محضر للمجلس واقتضى تحريره بالاحاطة أفندم .

تليت تذكرة واردة من حضرة ابراهيم حسن بك النعراوى في ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٨٨ وهذه صورتها .

أحيط شريف علم سعادتك أنه في هذين اليومين اعتراني عيا ألزمني الفراش وخوفا من ازدياده وعدم التمكن من العودة الى بلدى قد عرمت على السفر في وابلور يوم تاريخه والتزمت عرضه لسعادتك راجيا قبول معذرتي واجراء اللازم نحو ذلك أفندم .

تلى تلغراف وارد من حضرة عامر نصير بك في ٢١ منه وهذه صورته .

ليس بممكن الحضور للمجلس يوم الاثنين .

تليت تذكرة واردة من حضرة أحمد صوفانى بك في تاريخه وهذه صورتها .

وردت افادة سعادتك بطلبنا في جلسة يوم الاثنين ٢٢ اكتوبر وبما أنه حدث عندنا عذر ضرورى يتعنا عن الحضور الآن اقتضى ترقية لسعادتك إحاطة بذلك رجو قبول المعذرة أفندم .

تليت تذكرة من حضرة طلبه سعودى بك في ٢٢ منه وهذه صورتها

أن عندى دواعى مهمة تمنع حضورى لجلسة المجلس وعند أمكاني الحضور أحضر أفندم.

تليت تذكرة واردة من حضرة ابراهيم غمراوى بك أيضاً في ٢٦ اكتوبر سنة ١٨٨٨ وهذه صورتها .

أحيط شريف علم سعادتك أنه ليس في أمكاني حضور جلسة ٢٧ اكتوبر المحرر لى عنها لاستمرار العيا الذى كان سببا لعودتي الى بلدى وتقديم اعتذارى التحريرى للمجلس قبل قيامى من المحروسة وأنى أكرر رجائى آملا قبول اعتذارى لدى مقام الرئاسة والهيئة حتى عند وجود أقل أمكان أبادر بالحضور ولزم عرضه للمعلومية واجراء اللازم أفندم

تقرر فض جلسات المجلس في شهر نوفمبر سنة ١٨٨٨ لعدم وجود أشغال به تحت النظر ثم أن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٦ .

امضاء

(نمره ٢١) (حسين يبرى)

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم السبت ١٩ ربيع الثانى سنة ١٣٠٦ (٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨٨)

فتحت الجلسة الساعة ٤ تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس وبحضور ٢٠ من حضرات الأعضاء .

تلى محضر آخر جلسة للانعقاد السابق وتصدق عليه .

سعادة الرئيس — وردت افادة من رئاسة مجلس النظار رقم ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٨ نمرة ٣٠ ومعه مشروع أمر عال بتشكيل محكمة عليا تأديبية فليتليا .

تليت الافادة وهذه صورتها :

رئيس محكمة استئناف مصر الأهلية .
النائب العموى لدى المحكمة المذكورة .

(المادة الثانية)

يسوغ احالة كل موظف على المحكمة العليا التأديبية لامور تتعاق بتأدية
وظيفته وذلك بناء على طلب ناظر الديوان التابع له الموظف .

(المادة الثالثة)

للمحكمة العليا أن تحكم :
أولا — فى احالة الموظف على المعاش اذا ترا آى لها

ثانيا — فى عزله من وظيفته مع حفظ حقوقه فى المعاش أو المكافأة
ثالثا — فى عزله مع حرمانه من حقوقه فى المعاش أو المكافأة بتمامها أو
جزء منها

(المادة الرابعة)

لا تحكم المحكمة العليا التأديبية فى الدعاوى الجنائية أو المدنية التى تنشأ
عن الدعوى المحال عليها النظر فيها .

(المادة الخامسة)

تنظر المحكمة العليا التأديبية فى الدعاوى بناء على طلب مدين ذيه أسبائها

مرسل مع هذا لسعادتكم مشروع أمر عال صار تحضيره بتشكيل محكمة
عليا تأديبية بالكيفية الموضحة فيه فالأمل الاسعاف بنظره بهيئة مجلس شورى
القوانين واعادته لهذا الطرف أقدم .

تلى المشروع وهذه صورته :

مشروع أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أوامرنا الصادرة فى ١٠ أبريل سنة ١٨٨٣ و ٢٤ مايو
سنة ١٨٨٥ و ١٩ فبراير سنة ١٨٨٧ المختصة بمجالس التأديب .
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد
أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هو آت :

(المادة الأولى)

تشكل محكمة عليا تأديبية تحت رئاسة ناظر الحفانية ويكون أعضاؤها
من يأتي بيانهم بعد :

وكيل نظارة الداخلية .

وكيل نظارة المالية .

وكيل نظارة الخارجية .

وكيل نظارة الأشغال العمومية .

محمد حمدي باشا مدير عموم الأوقاف ،

مستشار خديوى يعينه مجلس النظار .

﴿ المادة الثالثة عشرة ﴾

لا تتبع أحكام أمرنا هذا في حق المستخدمين السارية عليهم أحكام
أوامرنا الصادرة في ١٠ أبريل سنة ٨٣ و ٢٤ مايو سنة ٨٥ و ١٩ فبراير
سنة ١٨٨٧ المختصة بمجلس التأديب

﴿ المادة الرابعة عشرة ﴾

أحكام أمرنا هذا لا تنس ما للحكومة من الحق المطلوب في رفع أى
موظف من وظيفته بدون توسط المحكمة العليا التأديبية.

﴿ المادة الخامسة عشرة ﴾

على نظار دواوين حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا كل منهم فيما يخصه .
سعادة ابراهيم آدم باشا — أنا أصدق على هذا المشروع .
حضرة حسن بك عبد الرازق — رأيت تلاوة هذا المشروع مادة فائدة
وتؤخذ الآراء عن كل مادة .
سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أُخذت فتقرر بالأغلبية رأى سعادة ابراهيم آدم باشا .
سعادة الرئيس — قد وردت مكاتبات من بعض حضرات الأعضاء
بعضها بالاعتذار عن الحضور في الجلسة التي كانت تحدت أول هذا الشهر
(ديسمبر) والبعض بالاعتذار عن الحضور في هذه الجلسة فلتل بحسب
تواريخ ورودها .
تليت تذكرة واردة من حضرة عبد الجليل بك على في أول ديسمبر
سنة ١٨٨٨ وهذه صورتها: أبدأ لسعادتك أنه حصل لي عيا يمنعني عن
الحضور لجلسة يوم السبت أول ديسمبر وبحصول الشفا أخصر .
تذكرة من حضرة عبد الله هلال بك في تاريخه .
أنهى لسعادتك أنى الآن مريض وغير يمكنى حضور هذه الجلسة فإزم
تقديم الاعتذار وإن شاء الله بعد ثمانية أيام يكون حصل الشفا ونحضر والمعلومية
لزم الاطاعة أفندم .

صدرة تذكرة من حضرة طلبة بك سعودى في ٢ منه .
أن عندي اعتذاراً تمنعني عن الحضور في أول اسبوع من هذا الشهر
واقضى عرضه لعطوفتك لإعلانه للهيئة أفندم .
صورة تذكرة من حضرة محمد شواربى بك في ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٨ .
عندنا اعتذار تمنعنا عن الحضور لمدة ثلاثة أيام لزم عرته لسعادتك أفندم .
ثم أن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله ختمت الجلسة والساعة ٥
نمرة ٢٢ امضاء (حسين يسرى)

يقدم من ناظر الديوان المختص بذلك لناظر الحفانية بصفة كونه رئيساً
للمحكمة المذكورة

أما إذا كان الموظف تابعاً لنظارة الحفانية فيكون تقديم الطلب إلى مجلس
النظار وهو يعين الناظر الذي يقوم مقام ناظر الحفانية في رئاسة المحكمة
التأديبية العليا

﴿ المادة السادسة ﴾

ويقضى إعلان هذا الطلب للموظف المقامة عليه الدعوى في مدة خمسة
أيام على الأقل قبل حضوره أمام المحكمة العليا
﴿ المادة السابعة ﴾

لا يقبل الاستمضاء من الموظف المقام عليه الدعوى لدى المحكمة العليا
التأديبية ما لم تنته الدعوى

﴿ المادة الثامنة ﴾

تقرر المحكمة العليا التأديبية كيفية المرافعة التي تتبع أمامها وتحكم حسبما
يتحقق لها غير مكلفة بالتمسك بقواعد معينة من حيث الإثبات

﴿ المادة التاسعة ﴾

لا يسوغ للمحكمة العليا التأديبية أن تصدر حكماً بعزل الموظف من
وظيفته إلا بأعذار ثلاثة أرباع الآراء ويرفع لناظر الديوان التابع إليه الموظف
هذا الحكم للتصديق عليه من لدنا وإذا كان الحكم الصادر بعزل الموظف
محكوماً فيه أيضاً بجرمائه من المعاش أو المكافأة كلها أو جزء منها ففى هذه
الحالة يجب التصديق على هذا الحرمان من مجلس النظار

﴿ المادة العاشرة ﴾

يجب على أعضاء المحكمة العليا التأديبية أن يكونوا جميعهم حاضرين
عند المرافعة والمداولة في الدعوى المحال عليهم النظر فيها وإذا تغيب أحدهم
أو منعه مانع عن الحضور فعلى مجلس النظار أن يعين من ينوب عنه

﴿ المادة الحادية عشرة ﴾

يجب أن تبين في الحكم الذى يصدر من المحكمة العليا أسبابه وبعد
التوقيع عليه من جميع الأعضاء الذين كانوا حاضرين وقت المرافعة والحكم
يبحث به بواسطة رئيس هذه المحكمة لناظر الديوان المختص بذلك لتبليغه
للموظف المحكوم عليه وأجراء تنفيذه .

﴿ المادة الثانية عشرة ﴾

الحكم الصادر من المحكمة العليا التأديبية لا يقبل الاستئناف.

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الخميس ٢٤ ربيع الثانى سنة ١٣٠٦ (٢٧ ديسمبر سنة ١٨٨٨)

(المادة الأولى)

المعاشات المقيمة أو التي يجري قيدها بالرزنامة لموظفى ومستخدمى الاوقاف عن مدد خدماتهم لغاية ٣١ ديسمبر سنة ٨٨ تكون على طرف الجزينة ولا تطالب الحكومة مصلحة الاوقاف بالجزء السابق صدور قرار مجلس النظار بتاريخ ٥ مارس سنة ١٨٨٨ باحتسابه على المصلحة المذكورة من أصل هذه المعاشات.

(المادة الثانية)

تحفظ لموظفى ومستخدمى الاوقاف حقوقهم المكتسبة لغاية ٣١ ديسمبر سنة ٨٨ فى المعاش أو المكافأة عن مدد خدماتهم فى المصالح الاميرية أو مصلحة الاوقاف أما تسوية المعاش أو المكافأة فتحصل عند انفصال الموظف أو المستخدم من خدمة مصلحة الاوقاف.

(المادة الثالثة)

من ابتداء سنة ١٨٨٩ موظفو أو مستخدمو الاوقاف ما عدا المدير والوكيل والباشمهندس لا يعتبرون من مستخدمى الحكومة ولا يكون لهم حق عند الحكومة فى معاش أو مكافأة

(المادة الرابعة)

على ناظر المالية تنفيذ امرنا هذا

سعادة حسن حلمي باشا — أنا اصدق على هذا المشروع حسب وضعته الحكومة

سعادة ابراهيم ادهم باشا — اوافق على رأى سعادة حسن حلمي باشا حضرة السيد محمد أفندى العباسي المهدي — من المعلوم أن ديوان

فتحت الجلسة الساعة ٥ تحت رئاسة سعادة علي شريف باشا رئيس المجلس وبحضور ٢٠ من حضرات الاعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية وتصدق عليه .

سعادة الرئيس — وردت افادة من رئاسة مجلس النظار رقم ٢٢ ربيع الثانى سنة ٣٠٦ (٢٥ ديسمبر سنة ١٨٨٨) بمرة ٣١ ومعه مشروع أمر عال فى شأن ما يتبع فى حق المعاشات المقيمة أو التي يجري قيدها لموظفى ومستخدمى الاوقاف لغاية شهر ديسمبر سنة ١٨٨٨ وما يعتبرون به هؤلاء الموظفون والمستخدمون من ابتداء سنة ٨٨٩ فليتأيا .

تليت الافادة وهذه صورتها .

مرسل لسعادتكم طى هذا مشروع أمر عال صار تخضيره بشأن ما يتبع فى حق المعاشات المقيمة والتي يجري قيدها بالرزنامة لموظفى ومستخدمى الاوقاف عن مدد خدماتهم لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٨ وما يعتبرون به هؤلاء الموظفون والمستخدمون ابتداء من أول سنة ١٨٨٩ ما عدا المدير والوكيل والباشمهندس بأمل الاسعاف بنظر المشروع المذكور بهيئة مجلس شورى القوانين والتكرم بسرعة اعادته لهذا الطرف مشفوعا بما تراه الهيئه فيه لضرورة إصداره قبل آخر سنة ٨٨ أقدم .

تلى المشروع وهذه صورته

مشروع أمر عال

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هو آت .

الاقواف هو من المصالح العامة المهمة ومؤسس قديما وكان معدوداً من النظارات المعتبرة ومنظور له بعين الاهمية وجار معاملة مستخدميه كباقي مستخدمي الحكومة في المعاش وخلافه بلا فرق وما ذلك الا لكون من اخص واجباته اقامة الشعائر الدينية كتعمير المساجد وادارتها وغير ذلك ولولا وجوده لكان الصرف على محلات العيادات القائم بها هذا الديوان من أهم ما يلزم الصرف عليه من بيت المال وبالجملة فان هذا الديوان قائم باهم خدمة عمومية من خدمات الوطن فلذلك لا يصح معاملة مستخدميه بصفة غير الجارى معاملة باقي مستخدمي الحكومة بها وأرى مع امتحان افيئة أن يكتب للحكومة بذلك

سعادة اراهيم حاتم باشا — رأي أن الموظفين والمستخدمين الموجودين والحالة هذه بخدمة الاوقاف يستمر حسابان بمدد خدماتهم به في المعاشات لحد انفصالهم أما من يدخل في خدمة هذا الديوان من ابتداء سنة ٨٩ فلا تحسب مدة خدمته في المعاش

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء
أخذت وتقرر بالاغلبية رأى حضرة محمد افندى العباسى المهدي .
ثم أن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٦
نمرة ٢٣ حسين يسرى (امضاء)

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم السبت ٢٦ ربيع آخر سنة ١٣٠٦ (٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨٨)

أمرنا بما هو آت

(المادة الاولى)

يستمر عزل القضاة الشرعيين ونوابهم بأمرنا بناء على ما يعرضه لنا ناظر الحقانية متى روى الجمعية الانتخاب المذكورة في بند (٥) من اللائحة السالف ذكرها عزل أحدهم أو ألقوا بالقضاة والنواب .

﴿ المادة الثانية ﴾

من يعزل من القضاة أو النواب المذكورين يحال على مجلس مخصوص ليقرر بحرمانه من المعاش أو الاستبعاد أو للكفاة أن رأى موجبا لذلك .

﴿ المادة الثالثة ﴾

يشكل المجلس المخصوص المذكور بالمادة السابقة تحت رئاسة ناظر الحقانية من قاضي أفندي مصر ووكيل الداخلية ورئيس محكمة الاستئناف الأهلية بمصر ومدير عموم الأوقاف .

﴿ المادة الرابعة ﴾

على ناظر الحقانية تنفيذ أمرنا هذا .

صدر بسرأى .

سعادة حسن حلى باشا — هذا المشروع في محله وأصدق عليه .

سعادة إبراهيم أدهم باشا — أوافق على رأى سعادة حسن حلى باشا .

حضرة عامر بك نصير — أصدق على هذا المشروع وإنما يكتب بعد

عقدت الجلسة الساعة ٥ تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس وحضور ٢١ من حضرات الاعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية وتصدق عليه .

سعادة الرئيس — وردت افادة من رئاسة مجلس النظار رقم ٢٤ ربيع الثانى سنة ١٣٠٦ نمرة ٣٢ ومعه مشروع أمر عال فيما يتبع في عزل القضاة الشرعيين وما يجرى في حق من يعزل منهم من احواله على المجلس المخصوص المنوه عنه به ليقرر بحرمانه من المعاش أو غيره على الصفة التى تبينت به لنظره بالهيئة قليتلها .

تليت الافادة وهذه صورتها :

مرسل مع هذا مشروع أمر عال صار تحضيره فيما يتبع في عزل القضاة الشرعيين وما يجرى في حق من يعزل منهم من احواله على المجلس المخصوص المنوه عنه به ليقرر بحرمانه من المعاش أو الاستبعاد أو للكفاة على الصفة التى تبينت به بأمر الاسعاف بنظر المشروع المذكور بهيئة مجلس شورى القوانين والتكرم بسرعة اعادته لهذا الطرف مشفوعا بما تراه الهيئة المشار اليها فيه افندم

تلى المشروع وهذه صورته :

مشروع أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على لائحة الحاكم الشرعية الصادر عليها أمرنا المؤرخ في ٩ رجب سنة ١٢٩٧ (١٧ يونيه سنة ١٨٨٨) .
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية ومواقفة رأى مجلس النظار بعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

جملة (ناظر الحقانية) الواقعة في المادة الأولى هذه العبارة (ولا يكون ذلك إلا) وباقي المادة يبقى على أصله فإذا تحسن ذلك لدى الهيئة فلتقرر .
سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

اخنت الآراء وتقرر بالأغلبية رأى سعادة حسن حلمى باشا .
ثم أن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) الساعة ٦ .
(نمرة ٢٤) امضاء (حسين يسرى) .

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاثنين ٢٨ ربيع الثاني سنة ١٣٠٦ (٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٨)

مجلس النظر وبعد اخذ رأى مجلس شورى القوانين :

أمرنا بما هو آت

﴿ المادة الاولى ﴾

لا تحكم القضاة الشرعيون ونوابهم الا في الدعاوى الواقعة بين الاشخاص المتوطنين بدائرة ولاية كل منهم واذا اختلفت جهة إقامة المتداعيين أو تعددت جهة إقامة المدعي عليهم يراعى بند (٦٣) من اللائحة المشار إليها آنفا وكذلك يراعى البند المذكور فيما يختص بإثبات الرشد .

﴿ المادة الثانية ﴾

دعاوى الوراثة والوصاية والوصية والنسب والزوجية وعدمها والاستحقاق في الوقف وعدمه لا تسمع الا في المحكمة الكائنة في دائرتها محل توطن المورث أو الواقف .

﴿ المادة الثالثة ﴾

لا تسمع الدعاوى المذكورة الا في وجه واضح اليد على التركة أو الوقف .

عقدت الجلسة والساعة ٥ والدقيقة العشرين تحت رئاسة سعادة على شريف بإشراف رئيس المجلس وحضور ٢٠ من حضرات الاعضاء

تلى محضر الجلسة الماضية وضودق عليه

سعادة الرئيس . وردت افادة من رئاسة مجلس النظر في ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨٨ بمرة ٣٣ ومعه مشروع أمر عال شامل لبعض أحكام في اختصاص القضاة الشرعيين ونوابهم بالنسبة لمحل إقامة المتداعيين وأنواعهم لنظره بالهيئة فليتليا تليت الافادة وهذه صورتها

مرسل مع هذا لسعادتكم مشروع أمر عال شامل لبعض أحكام في اختصاصات القضاة الشرعيين ونوابهم بالنسبة لمحل إقامة المتداعيين وأنواعهم بالكيفية الموضحة فيه بأمل نظره بهيئة مجلس شورى القوانين والتكرم بسرعة اعادته لهذا الطرف مشفوعا بما رآه الهيئة فيه أقدم

تلى المشروع وهذه صورته

مشروع أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٩ رجب سنة ١٢٩٧ بالتصديق على لائحة المحاكم الشرعية وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقائق وموافقة رأى

علمية فاذا وافق فليكتب للحكومة بتشكيل جمعية علمية للنظر في ذلك وما يترأى في هذه الجمعية يبعث به للنظر فيه .

(استحسان بالاتفاق)

ثم تقرر اتفاقاً صرف المجلس شهر يناير سنة ١٨٨٩ لعدم وجود أشغل معروضة عليه هذا وان معادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ستة .

تحسن يسرى (امضاء)

نمرة ٢٥

(المادة الرابعة)

كل ما كان مخالفاً لاحكام المواد السابقة من نصوص لائحة المحاكم الشرعية يعد لاغياً ولا يعمل به .

(المادة الخامسة)

على ناظر الحقاينة تنفيذ أمرنا هذا :

حضرة الشيخ المباسى — هذا المشروع يفيد تخصيص الاشتغال الجارى نظرها بالمحاكم الشرعية وهذه مسألة شرعية دينية يلزم نظرها بمعرفة جمعية

نمرة سلسلة	تاريخ الجلسة	ترتيب الصفحة	خلاصة المحضر
١	السبت ١١ فبراير	٣ - ١	تلاوة مشروع أمر عال بالتصريح لأرباب المعاشات الذين استبدلوا معاشاتهم بأطيان. بأن ينشئوا عزبا بها متى رغبوا ذلك وقبوله . تلاوة مشروع أمر عال بتعديل تقاسيط الأموال الخراجية والعشورية بالوجه المقبول والموافقة عليه .
٢	الأحد ٢٦ فبراير	٨ - ٤	تلاوة مشروع أمر عال بتعيين مواعيد مطلوبة لمن يلحق بالفرق الإصلاحية من الاشقياء والموافقة عليه . تلاوة مشروع أمر عال بتعديل المادة الاولى فقرة ثالثة من الأمر العالي الصادر في ٦ يونيه سنة ١٨٨٦ والموافقة عليه .
٣	الثلاثاء ٢٨ فبراير	١٠ - ٩	تلاوة مشروع أمر عال يختص بسحب القرعة العسكرية كل سنة بدلا من خمس سنوات والموافقة عليه . مشروع أمر عال يختص بقياس المراكب لمعرفة حمولتها ونحصيل الرسوم السنوية على الملاحة ورسوم المرور على الكبارى والهويسات منه . موافقة على اقتراح لحضرة احمد بك عبد الغفار بشأن انفار العمليات وتقرير أجرة لهم مقابل عملهم .
٤	الثلاثاء ١٠ ابريل	١٩ - ١١	موافقة على اقتراح لحضرة احمد بك عبد الغفار بشأن اقامة حكماء المراكز في نفس مراكزهم وعدم تشريح الجثث الا في حالة الضرورة .
٥	الاربعاء ١١ ابريل	٣٣ - ٢٠	موافقة على اقتراح للسيد عبد الرحمن افندي ناقد بطلب تحضير مشروع يقضى على كل انسان بالانقياد للأوامر الشرعية .
٦	السبت ١٤ ابريل	٤٦ - ٣٤	مشروع قانون المعاشات والمكافآت العسكرية والموافقة عليه بعد تعديله . مشروع أمر عال يختص بالرسوم الجمركية المتقاضى أخذها على السجائر الواردة الى القطر المصري والموافقة عليه .
٧	الاحد ١٥ ابريل	٥٧ - ٤٧	تلاوة الباقي من قانون المرافعات الاهلي ابتداء من المادة (٣٩٨) أصلا وتعديلا والموافقة عليه الى المادة (٤٥٦) .
٨	الاثنين ١٦ ابريل	٧٤ - ٥٨	تلاوة الباقي من مشروع قانون المرافعات الاهلي من المادة (٤٥٧) الى ٥٢٧ أصلا وتعديلا والموافقة عليه .
٩	الثلاثاء ١٧ ابريل	٨٤ - ٧٥	تلى الباقي من مشروع قانون المرافعات من المادة (٥٢٨) الى المادة (٥٧٨) من الأصل وإلى المادة ٥٠٠ من التعديل .
١٠	الخميس ٢٦ ابريل	٨٥ -	تلى الباقي من مشروع قانون المرافعات الاهلي والموافقة عليه من المادة (٥٧٩) الى (٦٧١) من الأصل . تلى مشروع قانون المرافعات الاهلي من المادة (٦٧٢) الى (٧٤٥) من الأصل و (٦٠٠) الى (٦٥٩) من التعديل . تلاوة الامر العالي المتضمن تعيين سعادة اسماعيل باشا محمد عضوا دائما بالجلسة بدلا من سعادة رؤوف باشا . الموافقة على اقتراح لسعادة حسن حلمي باشا بطلب معاملة الجيش من

نمرة سلسلة	تاريخ الجلسة	ترتيب الصفحة	خلاصة المحضر
			الملكيين مثل الاطباء وخلافهم معاملة الحائزين لرتب عسكرية بالنسبة الى المعاش .
١١	الاثنين ١٨ يونيه	٨٦ - ٩١	مشروع أمر عال يربط عوايد سنوية على الأغنام والشعاري ومشروع قرار لاجراء العمل بمقتضى أحكام الامر العالى السابق والموافقة عليها . اقترح لخدمة احمد بك عبد النصار بمخاطبة الحكومة لتعرض على المجلس مشروع القانون القاضي بزيادة اختصاصات المديرين ونظار الاقسام بالوجه القبل ومشروع الامر العالى الخاص باحتكار صنف السجائر .
١٢	السبت ٢٠ يونيه	٩٢ -	فض المجلس جلساته لشهر يونيه لعدم وجود أشغال .
١٣	السبت ٤ اغسطس	٩٣ - ٩٥	مشروع أمر عال بالنصديق على تعريفه الرسوم الجديدة المتعلقة بالمحاكم المختلطة .
			مشروع أمر عال يقضى بعدم قبول اقامة دعوى من أى شخص على الحكومة بخصوص المبالغ التي صار دفعها للخزائن الميرية بالسودان أو بخصوص التركات الخ . والموافقة عليه بعد تعديله .
			مشروع أمر عال يختص بعدم جواز ضم ماهية الخدم أو مرتب الاستيداع على معاش التقاعد الخ .
			موافقة على اقتراح لحسن عبد الرازق بك بطلب مندوب من الحكومة لسؤاله عن بعض ما غمض من المشروع العاشر .
١٤	الأحد ١٢ أغسطس	٩٦ - ٩٨	اعادة تلاوة مشروع الأمر العالى الخاص بعدم جواز ضم ماهية الخدم أو مرتب الاستيداع على معاش التقاعد بعد تعديله بواسطة الحكومة وتقرر فى المجلس طلب مندوب المالية لتوزيع المشروع المذكور . نظر المشروع السابق بحضور مندوب المالية والموافقة عليه .
١٥	الاثنين ٢٧ أغسطس	٩٩ - ١٠٠	تقرر تأجيل مشروع قانون رسوم المحاكم المختلطة الى الشهر المقبل .
١٦	السبت ٦ أكتوبر	١٠١ - ١٠٧	مشروع تعريفه رسوم المحاكم المختلطة الى المادة ٢١ من الرسوم الجديدة وما يقابلها من التعريفه الجارى العمل بها .
١٧	الاثنين ٨ أكتوبر	١٠٨ - ١١٥	تلى من المشروع السابق الى المادة ٥٠ .
١٨	الثلاثاء ٩ أكتوبر	١١٦ - ١٢٥	تلى الباقي من مشروع تعريفه الرسوم ووافق المجلس عليه .
١٩	الاربعاء ١٠ أكتوبر	١٢٦ - ١٣٣	مشروع تعريفه المحاكم الاهلية تلى منه الى المادة (٦٤) .
٢٠	السبت ١٣ أكتوبر	١٣٤ - ١٣٨	تلى باقى مشروع تعريفه المحاكم الاهلية والموافقة عليه .

نمرة سلسلة	تاريخ الجلسة	ترتيب الصفحة	خلاصة المحضر
٢١	السبت ٢٧ أكتوبر	١٣٩ — ١٤٥	مشروع تعريف المحاكم الأهلية المعدل والموافقة عليه .
٢٢	السبت ٢٢ ديسمبر	١٢٦ — ١٤٧	مشروع أمر عال بتشكيل محكمة عليا تأديبية وإقراره .
٢٣	الخميس ٢٧ ديسمبر	١٤٨ — ١٤٩	مشروع أمر عال في شأن ما يتبع في المعاشات القليلة أو التي يجري قيدها لموظفي مستعظمي الأوقاف لغاية شهر ديسمبر سنة ١٨٨٨ وما يقيد به هؤلاء الموظفون والمستعظمون ابتداء سنة ١٨٨٩ وعدم قبوله .
٢٤	السبت ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨٨	١٥٠ — ١٥١	مشروع أمر عال في عزل القضاة الشرعيين وما يجدي من حق من يعزل منهم .
٢٥	الاثنين ٣١ ديسمبر	١٥٢ — ١٥٣	مشروع أمر عال من شغل بعض أحكام اختصاصات القضاة الشرعيين .

الحكومة المصرية

مجلس شورى القوانين

مجموعة محاضر جلسات سنة ١٨٨٩

(٥ فبراير سنة ١٨٨٩ - ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٩)

مجلس شورى القوانين

محضر جلسة يوم الثلاثاء ٥ جمادى الثانية سنة ١٣٠٦ (٥ فبراير سنة ١٨٨٩)

﴿ المادة الاولى ﴾

يمنوع اصطناع وبيع ونقل وتوزيع كافة المطبوعات أو الاستمارات التي تكون هيئتها الظاهرة مشابهة لرسوم وأختام مصلحة البوستة والتلغرافات المصرية أو مصلحة بوستة وتلغرافات البلاد الداخلة في اتحاد البوستة مشابهة تسهل قبولها بدلا من الاوراق المقلدة مهما كانت الكيفية التي عملت بها تلك المطبوعات أو الاستمارات

﴿ المادة الثانية ﴾

يعاقب من يخالف نص المادة السالفة بالسجن من خمسة أيام الى ستة أشهر ويدفع غرامة من جنيه واحد الى ثمانين جنيها .

﴿ المادة الثالثة ﴾

تضبط لجانب الحكومة المطبوعات أو الاستمارات مع الصفائح أو المواد التي تكون استعملت لاصطناعها

﴿ المادة الرابعة ﴾

على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا

صدر بمرأى في سنة ١٣٠٦
سنة ١٨٨٩

تليت ترجمة مكتبة مدير البوستة وهذه صورتها

قد استفهم من مكتب البوستة الدولى يرن عن الطرق القانونية التي اتخذتها الحكومة المصرية لوقاية طوابع البوستة المصرية والاجنبية من التزييف في القطر المصرى

ففى سنة ١٨٨٥ قد أرسلت بخطابى المؤرخ ٢٥ يونيه سنة ٨٨٥ نمرة ١٢ / ١ هذه المسألة الى قلم قضايا الحكومة وطلبت منه النظر فيها ولكن لم

فتحت الجلسة الساعة ٤ و ٤٠ دقيقة تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس وحضور ٢٠ من حضرات الاعضاء

تلى آخر محضر للانعقاد السابق وتصدق عليه

سعادة الرئيس — وردت افادة من صاحب الدولة رئيس مجلس النظار رقم ٢٢ يناير سنة ١٨٨٩ نمرة ٢ ومعهما ترجمة مشروع أمر عال يشتمل منع تزييف طوابع البوستة المصرية والاجنبية ومع تلك الافادة صورة من ترجمة مكتبة واردة لنظارة المالية من مدير عموم البوستة المصرية تاريخها ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٨ وصورة ترجمة مكتبة واردة لرئاسة مجلس النظار من نظارة المالية بتاريخ ١٤ يناير سنة ١٨٨٩ نمرة ٨٠ فلتتل الافادة المشار اليها وصورة ترجمة المشروع وباقي الاوراق الواردة مع تلك الافادة تليت الافادة وهذه صورتها

مرسل مع هذا لسعادتكم ترجمة مشروع أمر عال صار تحضيره لمنع تزييف طوابع البوستة المصرية والاجنبية على حسب الصورة النصوص عنها به ومرسل من طيه ايضا صورة من ترجمة المكتبة الواردة لنظارة المالية من مدير عموم البوستة المصرية بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٨ وصورة من ترجمة المكتبة الواردة لرئاسة مجلس النظار من نظارة المالية بتاريخ ١٤ يناير سنة ١٨٨٩ نمرة ٨٠ عن هذا الخصوص . الامل من سعادتكم النظر فى مشروع الامر العالى المشار اليه بهيئة مجلس شورى القوانين واعادته لهذا الطرف ومشفوعا بما تراه الهيئة فيه أقدم .

تليت صورة ترجمة المشروع وهذه صورتها

ترجمة مشروع أمر عال

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هو آت :

أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هو آت .

﴿ المادة الأولى ﴾

تمنوع اصطناع وبيع ونقل وتوزيع كافة المطبوعات أو الاستمارات التي تكون هيئتها الظاهرة مشابهة لرسم واختام مصلحة البوستة والتلغرافات المصرية أو مصلحة بـوستة وتلغرافات البلاد الداخلة في اتحاد البوستة مشابهة تسهل قبولها بدلا من الأوراق المقلدة مهما كانت الكيفية التي عملت بها تلك المطبوعات أو الاستمارات .

سعادة أباظه باشا — أصدق على بقاء المقدمة والمادة الأولى على حالهما

تقرر بالاغلبية رأى سعادته .

تليت المادة الثانية وهذه صورتها :

﴿ المادة الثانية ﴾

يعاقب من يخالف نص المادة السالفة بالسجن من خمسة أيام الى ستة أشهر وبدفع غرامة من جنيه واحد الى ثمانين جنيها .

حضرة السيد مصطفى بك الطحان — رأيي زيادة فقرة على هذه المادة بالصورة الآتية (بحيث لا يجازي كل من البائع أو الموزع أو الناقل الا اذا كان له اشراك في الحياطة) فاذا تحسن زيادة هذه الفقرة فلتتقرر .

(استحسن) :

تلى باقي المشروع وتصدق عليه وهذه صورته .

﴿ المادة الثالثة ﴾

تضبط لجانب الحكومة المطبوعات أو الاستمارات مع الصفائح أو المواد التي تكون استعملت لاصطناعها .

﴿ المادة الرابعة ﴾

على ناظر المالية تنفيذ امرنا هذا .

صدر بسرأي في سنة ١٣٠٦ سنة ١٨٨٩

سعادة الرئيس — وردت افادة من جانب نظارة المالية ومعها ثلاثين نسخة من ميزانية ايرادات ومصروفات الحكومة سنة ١٨٨٩ وقد توزعت تلك النسخ على حضراتكم واخذت فلتتل الافادة المذكورة .

تليت وهذه صورتها :

على حسب المعتاد مرسل مع هذا ثلاثون نسخة من ميزانية ايرادات

بصر حلها الى الآن زغما عن الحاجات المتعددة المدونة في خطاباتي المؤرخة في ٢٧ مايو و ٧ أغسطس و ٦ سبتمبر منه ٨٦ وأول فبراير و ٦ مايو و ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٨٧

ففي هذه الأحوال التمس من دولتكم سرعة اتخاذ الطريقة التي ترى الحكومة السنية لزوم تقريرها في هذا الشأن والفطر المصري لا يمكنه اذاء الممالك الأخرى أن يميل زيادة عما مضى في تقرير الطرق المتخذة بمقتضى نصوص القرار الصادر من مؤتمر البوستة الأخير المتخذ في ليزبونه الذي حصل بموجبه الاتفاق بأن كافة مصالح البوستة الداخلة في الاتحاد تساعد بعضها بعضا في محاكمة من يتجاري على تزييف أو تقليد طوابع البوستة .

ومن المعلوم أن اجراء هذه المحاكمة تستدعي سن قانون وجميع الأقطار الداخلة في الاتحاد قد قامت الآن باجراء هذا الأمر المنصوص عنه في المعاهدة ولا يسوغ للقطر المصري أن يتنحى عنه .

ومهما كانت الحالة فالتمس من دولتكم أن تعرفوني في أقرب وقت الدرجة التي وصلت اليها هذه المسألة حتى يتسنى لي إخبار مكتب البوستة الدولي عن ذلك .

مدير عموم البوستة

الامضاء سبابا .

تليت ترجمة مكتبة نظارة المالية لمجلس النظار وهذه صورتها :

قد طلبت مصلحة البوستة بمكاتبها المتعددة الواردة لنظارة المالية وخصوصا بالمكتبة المؤرخة ١٣ نوفمبر سنة ٨٨ الرسالة صورة منها طي هذه المذكرة أن يصير اتخاذ الوسائل اللازمة ضد تزييف طوابع البوستة المصرية والأجنبية .

وحيث ان المسألة عرضت على لجنة قلم قضايا الحكومة فصار تجهيز مشروع أمر عال وأرسل الى اللجنة الاستشارية لسن القوانين لأخذ رأيها عنه .

وفي تاريخه ورد الى هذه النظارة مشروع الأمر العالي الذي استقر عليه رأى اللجنة الاستشارية وتتشرف بعرضه على مجلس النظار حتى اذا حل لديه محل القبول فيصير اجراء اللازم نحو اصداره .

سعادة أباظه باشا — اذا وافق فليت الشروع مرة ثانية مادة فمادة وتتخذ الآراء عن كل مادة .

(استحسن) :

تليت المقدمة والمادة الأولى وهاتان صورتاهما .
ترجمة مشروع أمر عال

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد

صورة تذكرة من حضرة حسن بك عبد الرازق في ٢ فبراير سنة ٨٩ .
 أنه بالنسبة لوجود أعذار عندي تؤخرني عن الحضور للمجلس مدة ثمانية أيام اقتضى ترقية لسعادتكم بأمل التصريح لنا بذلك أفندم .
 صورة تذكرة من حضرة طلبة بك سعودى في ٣ منه .
 أفندم عندي أعذار تمنعني عن الحضور للمجلس مدة عشرة أيام فالزم عرضة للمعلومية أفندم .
 ثم إن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٦ مساء .
 امضاء (حسين يسرى) خاتم (على شريف)

ومصروفات الحكومة المطبوعة عن سنة ١٨٨٩ المصدق عليها مؤقتا من مجلس النظر بجلسته المنعقدة في ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٨٨ وبناء عليه لزم تحرير لسعادتكم والموازن المحكى عنها مرسولة من طيه أفندم .

سعادة الرئيس — وردت بعض تذاكر اعتذار من بعض حضرات الاعضاء فلتتل بحسب تواريخ ورودها .

تليت تذكرة واردة من حضرة مصطفى بك خليفة في ٢٩ جادى سنة ٣٠٦ وهذه صورتها :

وردت لنا افادة سعادتكم في ٢٢ يناير سنة ١٨٨٩ نمرة ٢٧ بطلبنا في أول فبراير وبما أنه عندي عيا يمنعني عن الحضور في حصول الشفا محضروا اقتضى ترقيمه لسعادتكم لاحاطة علم الهيئة بذلك أفندم .

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الثلاثاء ١٢ جمادى الآخرة سنة ١٣٠٦ (١٢ فبراير سنة ١٨٨٩)

خمس جنيهات مصرية شهريا المقيدة في الروزنامة باسم (فايض التزام) التي من شروطها الانتقال الى الذرية ولم يكن تحت يد أربابها أطيان أو اسي .

﴿ المادة الثانية ﴾

قيمة الاستبدال تكون باعتبار عشرة أضعاف المرتب السنوى :

﴿ المادة الثالثة ﴾

فوايض الالتزام التي تحت يد اصحابها اطيان أو اسي ولهم حق التمتع بمنفعتها تحت شروط رجوعها للحكومة بعد انقراض الذرية تستبدل بنقود باعتبار قيمة الفايض السنوى ثمانية أضعاف وذلك وعند ذلك تصير الأطيان الملحقه لهذه الفوايض ملكا مطلقا للمتفعين .

﴿ المادة الرابعة ﴾

يكون الاستبدال اختباريا بالنسبة للحكومة ولأرباب المرتبات انما بعد حصوله لا يبقى لأرباب المرتبات التي تستبدل ولا لورثاتهم أو غيرهم من ذوى الحقوق أدنى حق في المرتبات المذكورة .

﴿ المادة الخامسة ﴾

على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا .

سعادة ابراهيم ادهم باشا — أنا أصدق على هذا المشروع انما من حيث أنه يوجد من فوايض الالتزامات المذكورة ما هو موقوف فاذا تحسن لدى الهيئة زيادة مادة بعد المادة الرابعة من المشروع المشار اليه تقضى باستثناء ما يكون موقوفا من تلك الفوايض سواء كان ملحقا به أطيان أو اسي أو لم يكن من ذلك الاستبدال فليتقرر .

سعادة حسن حلمي باشا — رأي التصديق على المشروع حسب وضعته الحكومة .

فتحت الجلسة الساعة ٤ والدقيقة الثلاثين عربى تحت رئاسة سعادة على باشا شريف الرئيس ومحضور ٢٠ من حضرات الاعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية وتصدق عليه .

سعادة الرئيس — وردت افادة من صاحب النواة رئيس مجلس النظار رقم ٧ جمادى الثانية سنة ١٣٠٦ (٧ فبراير سنة ١٨٨٩) نمرة ٣ ومعه مشروع أمر عال يشتمل التصريح لناظر المالية بأن يستبدل بنقود المرتبات التي تكون أقل من خمسة جنيهات مصرية شهريا المقيدة بالروزنامة باسم فايض التزام فليتلى .

تليت الافادة وهذه صورتها .

مرسل مع هذا لسعادتكم مشروع أمر عال صار تحضيره بالتصريح لناظر المالية بأن يستبدل بنقود المرتبات التي تكون أقل من خمسة جنيهات مصرية شهريا المقيدة بالروزنامة باسم فايض التزام وذلك على حسب النصوص عنه في مشروع الأمر المشار اليه الأمل النظر فيه بهيئة مجلس شورى القوانين وابعائه لهذا الطرف مشفوعا بما تراه الهيئة فيه أفندم .

تلى المشروع وهذه صورته .

مشروع أمر عال

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هوآت

﴿ المادة الأولى ﴾

قد تصرح لناظر المالية أن يستبدل بنقود المرتبات التي تكون أقل من

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء :

أخذت فتقرر الأغلبية رأى سعادة ابراهيم أدهم باشا وبذلك تكون المادة
المستجلة بالصورة الآتية :

(لا يخل في هذا الاستبدال ما يكون موقوفا من فوايض الالتزام المذكورة

سواء كان ملحقا به أليان أو لم يكن ملحقا به) .

ثم ان سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٥
والدقيقة ٣٠ مساء .

امضاء (حسين يسرى) خاتم (على شريف)

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الخميس ٢٨ جمادى الثانية سنة ١٣٠٦ (٢٨ فبراير سنة ١٨٨٩)

حضرة أحمد عبد الغفار بك — حيث ان المجلس لم يكن به أشغال
وشهر الانعقاد قد انتهى فالأوفق صرفه شهر مارس طبقا لنص المادة ٢٦ من
القانون النظامي .
(استحسان عام).

ثم ان مساعدة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٥ مساء
امضاء (حسين يسرى) خاتم (على شريف)

فتحت الجلسة والساعة ٤ تحت رئاسة علي شريف باشا رئيس المجلس
وحضور ٢١ من حضرات الأعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية وتصدق عليه .

مساعدة الرئيس — الشهر قد انتهى ولم يأت من جانب الحكومة
أشغال جديدة لنظرها بالمجلس ولهذا صار الرأي للهيئة في صرف المجلس شهر
مارس سنة ١٨٨٩ .

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم السبت ١٢ شعبان سنة ١٣٠٦ (١٣ أبريل سنة ١٨٨٩)

سعادة حسن حلمى باشا — أصدق على هذا المشروع حسب وضعته
الحكومة

حضرة حسن بك عبد الرازق . فى العام الماضى كان ورد مشروع أمر عال من مقتضاه استمرار تحصيل عوائد النخيل فى سنة ١٨٨٨ على واقع تعداد ١٨٨١ وكان مع المشروع المذكور مذكرة من اللجنة المالية واضح بها أن إجراء تعداد جديد يكلف الحكومة مبلغ ٨٠٠٠ جنيه وهذا المبلغ لم يدرج فى ميزانية سنة ١٨٨٨ ولهذا السبب كان المجلس صدق على إجراء التحصيل حسب تعداد سنة ١٨٨١ لغاية سنة ٨٨٨ فقط والآن ورد هذا المشروع بقصد إجراء التحصيل فى سنة ١٨٨٩ على واقع تعداد سنة ١٨٨١ للذكورة أيضاً وبما أنه يوجد كثير من البلاد حصل تناقص فى غيلها وكثير حصل بها زيادة والاستمرار فى التحصيل على هذه الصورة فيه القدر على البعض والنفعة للبعض الآخر لكن من حيث أن ميزانية سنة ١٨٨٩ لم يدرج بها اللازم لإجراء تعداد جديد فلا بأس من التحصيل فى سنة ١٨٨٩ على واقع تعداد سنة ١٨٨١ ويتلاحظ تسوية المبلغ الذى يلزم للتعداد فى ميزانية سنة ١٨٩٠ فان وافق التحرير للحكومة بذلك فليتقرر .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أُخِنت فتقرر بالأغلبية رأى حسن بك عبد الرازق .

سعادة الرئيس — وردت تذكرة من بعض حضرات الأعضاء بالاعتذار فقتل بحسب تواريخ ورودها .

تليت تذكرة واردة من حضرة أحمد بك الصوفانى تاريخها ٢٩ رجب سنة ١٣٠٦ وهذه صورتها .

عرض لسعادتك أنه أصابنى عيا الزمنى الفراش من مدة وبسببه لا يمكن الحضور للمجلس الآن فأتفضى ترقيمه بما ذكر والرجاء قبول عذرى وإن شاء الله تعالى بعد أسبوعين إن تحصلت على صحى أحضر للمجلس أفندى .

تليت تذكرة واردة من حضرة طلبه بك سعودى تاريخها غاية مارس سنة ١٨٨٩ وهذه صورتها .

فتحت الجلسة والساعة ٤ تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس

المجلس وحضور ٢٠ من حضرات الأعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية وتصدق عليه

سعادة الرئيس . وردت إفادة من رئاسة مجلس النظار بقيمة ١٩ رجب سنة ١٣٠٦ (٢١ مارس سنة ١٨٨٩) نمرة ٤ ومعها مشروع أمر عال يشتمل تحصيل عوائد النخيل فى سنة ١٨٨٩ على واقع تعداد سنة ١٨٨١ فليتلى

تليت الافادة وهذه صورتها:

مرسل مع هذا لسعادتك مشروع أمر عال يقضى بتحصيل عوائد النخيل فى سنة ١٨٨٩ على واقع تعداد سنة ١٨٨١ الامل من سعادتك نظره بمجلس شورى القوانين واعادته لهذا الطرف مشفوعا بما تراه الهيئة أفندم .

تلى المشروع وهذه صورته .

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر فى ٣٠ جمادى الثانية سنة ١٢٩٨ (٢٨ مايو سنة ١٨٨١) المتعلق بربط عوائد النخيل وتحصيلها وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هو آت :

﴿ للمادة الاولى ﴾

يستمر تحصيل عوائد النخيل فى سنة ١٨٨٩ على واقع تعداد سنة ١٨٨١

﴿ للمادة الثانية ﴾

على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا

حصل لي عيا يمنعني عن الحضور لجلسة المجلس فلزم عرضه للمعلومية
وان شاء الله بحصول الشفاء نَحْضِرُ أَقْدَم .

تليت مذكرة واردة من حضرة عامر بك نصير في أول أبريل سنة ٨٩
وهذه صورتها .

حيث عندي أشغال ضرورية تمنعني عن الحضور يومين تاريخه وبانتهائها
نَحْضِرُ فلزم ترقيعه لمطوفتكم للاطالة أقدم .

تليت تذكرة واردة من حضرة مصطفى بك الطحان تاريخها أول أبريل
سنة ١٨٨٩ وهذه صورتها .

بما أنه طرأ على أشغال ضرورية وبسببها يتعذر على الحضور الآن الى
المجلس فأرجو التصريح لي بمدة عشرة أيام وبحلول اليعاد المذكور ان شاء
الله أحضر وبذا اقتضي ترقيعه لسعادتكم وطال البقاء أقدم .

تليت تذكرة واردة من حضرة أحمد بك الصوفاني تاريخها ١٠ شعبان
سنة ٣٠٦ وهذه صورتها .

انه لما سبق ورود افادة سعادتكم لنا بطلبنا للمجلس أعرضنا لسعادتكم
أنه حصل لنا عيا ألزمتنا القرائن من مدة وبسببه صار لاقدرة لنا على الحضور
للمجلس وحيث أنه ما زال العيا مؤثراً معنا ولا نستطيع الحضور الآن اقتضى
ترقيعه احاطة بما ذكر نرجو قبول عذرنا وبحصول شفائنا نَحْضِرُ بدون تأخير
حيث لا يخفى على سعادتكم أننا لا نتأخر الا للعذر الضروري أقدم .

تليت تذكرة واردة من سعادة محمد سيوفى باشا تاريخها ١٢ شعبان
سنة ٣٠٦ وهذه صورتها .

ورد لنا افادة سعادتكم رقم ٨ أبريل سنة ٨٩ بمصد حضورنا الى المجلس
يومنا هذا الموافق ١٣ أبريل سنة ٨٩ الساعة ٣ عربي نهرا وبما أنه في هذا
اليوم حاصل لنا خستكة وليس ممكنا الحضور وبذا لزم تحريره للمعلومية
أقدم .

ثم ان سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة
٤ والدقيقة ٣٠ .

(امضاء) (حسين يسرى) خاتم (علي شريف)

مجلس شورى القوانين

محضر جلسة يوم الاثنين ١٢ شوال سنة ١٣٠٦ (١٠ يونيو سنة ١٨٨٩)

مجلس شورى القوانين واعادته لهذا الطرف مشفوعاً بما تراه الهيئة فيه أفندم
تلى المشروع وهذه صورته :

ترجمة أمراء

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٩ جمادى الثاني سنة ١٣٠٢ (٢٦ مارس سنة ١٨٨٥) الشامل بقانون القرعة العسكرية .
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحرية والبحرية وموافقة رأى مجلس النظار
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هو آت :

المادة الأولى

قد صار تعديل المادة الرابعة من أمرنا المشار اليه على الوجه الآتي :
أولاً — كامل مدة الخدمة العسكرية تكون خمس عشرة سنة منها ست سنوات في الجيش وخمس سنوات في البوليس وأربع سنوات في الرديف .
ثانياً — عند انقضاء مدتي الخدمة العسكرية الأولى والثانية اذا دعت الضرورة لأن يبقى في الخدمة صف ضباط أو عساكر أو صنايعية من لهم الحق في الاحالة على الرديف فيعطى لهم زيادة المرتبات المقررة في اللوائح .
ثالثاً — اذا رغب الصف ضباط أو العساكر أو الصنايعية بعد انتهاء مدة خدمتهم البقاء من تلقاء أنفسهم في الخدمة العسكرية وصار بقاؤهم فيها فيعطى لهم أيضاً زيادة المرتبات المذكورة .
رابعاً — اذا كان عدد العساكر اللازم احالتهم على البوليس بعد انقضاء مدة خدمتهم في الجيش يزيد عن العدد المطلوب للمصلحة المذكورة فتبقى الزيادة في الجيش اذا كانت الحكومة محتاجة لذلك وفي هذه الحالة العساكر الذين يصير ابقاؤهم في الجيش بعد انتهاء الست سنوات الاول من مدتهم تعطى لهم

فتحت الجلسة الساعة ٢ والدقيقة ٣٠ تحت رئاسة سعادة على شريف باشا
رئيس المجلس وبحضور عدد ٢٣ من حضرات الأعضاء .

تلى محضر آخر جلسة من الانقضاء السابق فتصدق عليه .

سعادة الرئيس — الأشغال الموجودة بالمجلس هي ثلاثة مشروعات أوامر
عالية وردت من مجلس النظار بأفادات من دولته رئيس المجلس المشار اليه
أحدها يختص بتعديل المادة الرابعة من الأمر العالي الصادر بتاريخ ٩
جمادى الثانية سنة ١٣٠٢ (٢٦ مارس سنة ١٨٨٥) الشامل لقانون القرعة
العسكرية ورد مع أفادة رقم ١٣ رمضان سنة ٣٠٦ (١٣ مايو سنة ٨٩)
نمرة ٥ .

والثاني يختص بقانون الحفر ورد مع أفادة رقم ٦ شوال سنة ٣٠٦
(٤ يونيو سنة ٨٩) نمرة ٦ .

والثالث يتعلق بالتصريح لكل من المحافظين والمديرين ووكلاء المحافظات
والمديريات أن يباشر بنفسه تحقيق الوقائع الجنائية التي تقع في دائرته واردة مع
أفادة رقم ٨ شوال سنة ٣٠٦ (٦ يونيو سنة ٨٩) نمرة ٧ .

وحيث ان مشروع قانون الحفر مطول فاذنا تحسن لدى الهيئة البدء بنظر
المشروعان الأول والثالث قبله فليتقرر .

تقرر بالاتفاق استحسان ذلك .

سعادة الرئيس — اذن يصير تلاوة الافادة نمرة ٥ والمشروع للرفق معها
وتؤخذ الآراء عنه ثم تلى الافادة نمرة ٧ والمشروع الوارد معها أيضاً .

تليت الافادة وهذه صورتها :

مرسل مع هذا لسعادتك مشروع أمر عال مختص بتعديل المادة الرابعة
من الأمر العالي الصادر بتاريخ ٩ جمادى الثانية سنة ١٣٠٢ (٢٦ مارس سنة ١٨٨٥) الشامل لقانون القرعة العسكرية بأمل النظر فيما اشتمل عليه هيئة

بنفسه تحقيق الوقائع الجنائية التي تقع في دائرته وأن يجمع كل ما يلزم من الاستدلالات لاثباتها ويحيل التهمين على النيابة .

﴿ المادة الثانية ﴾

التحقيقات التي يشرع فيها المحافظ أو المدير أو وكيل المديرية أو المحافظة لا تنزع منه قبل آتمامها وله أن يطلب من النيابة أحد أعضائها ليحضر معه في التحقيق .

﴿ المادة الثالثة ﴾

على ناظرى الداخلية والمحانية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه .

سعادة حسن حلى باشا — هذا المشروع موافق ورأى بقاءه على حاله
تقرر باتفاق الآراء استحسان المشروع المذكور .

سعادة الرئيس — اذن يصير تلاوة الافادة مرة ٦ الوارد معها مشروع
قانون الحفر .

تليت وهذه صورتها .

بالجلسة المنعقدة يوم الاربعاء ٢٩ رمضان سنة ١٣٠٦ (٢٩ مايو سنة ١٨٨٩) قد عرض على المجلس مشروع قانون صار تحضيره بخصوص الحفر وبالأطلاع على ما اشتمل عليه وللداوله فيه وجد المجلس أن القانون المذكور مستوفى القواعد والروابط لكنه من جهة أخرى رأى أنه ربما يتعذر تنفيذه بداعي كثرة الروابط المذكورة وعدم إمكان مراعاتها تمامها فقرر ارسال المشروع المحكى عنه لمجلس شورى القوانين لعرضه على الهيئة وأخذ أفكارها فيه حيث إن أغلب حضرات أعضاء المجلس المذكور هم من عمدة البلاد ومعتبريها ولهم دراية كافية والمأم تام في احتياجات البلاد والأجراءات التي يمكن تنفيذها في أمر مثل هذا فالأمل عرض المشروع المذكور على الهيئة وإعادة له لمشروعاً بما يبدو فيه من الملاحظات والأفكار هذا وبما أن حضرة مدير القليوبية قدم فيما سبق لنظارة الداخلية تقريراً شاملاً لبعض ملحوظات في مسألة الحفر فقد اطلع المجلس عليه أيضاً واستحسن أغلب ما أبدى فيه لاسيما من حيثية الحفر بالتأوية فبناء عليه قد عمل ملخص التقرير المحكى عنه وهو مع مشروع قانون الحفر مرسلان لسعادتكم طي هذا لعرضها على الهيئة كما ذكر وأفادة هذا الطرف بما تبديه الهيئة في ذلك أقدم .

حضرة عامر بك نصير — حيث إن المشروع المذكور طبع وتوزعت نسخ منه على حضرات الأعضاء في هذا اليوم فالأوفق تأجيل نظره لجلسة أخرى حتى يتمكن كل من حضراتهم من معرفة ما اشتمل عليه وهناك يسدى رأيه بما يراه .

زيادة المرتبات المذكورة والمدة الثانية التي يعضونها في خدمة الجيش تحتسب لهم كأنهم قضوها فعلاً في البوليس .

خامساً — عند انتهاء مدة خدمة النفر في الرديف يشطب اسمه من دفتر الرديف وتعطى له تذكرة باخلاء سبيله لتصير معامته أسوة الأهالى .

﴿ المادة الثانية ﴾

باقى أحكام أمرنا المشار اليه والأوامر التعديلية الصادرة بشأنه تبقى على ما هي عليه .

﴿ المادة الثالثة ﴾

على ناظرى الداخلية والحربية والبحرية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه .

سعادة حسن حلى باشا — أصدق على هذا المشروع حسباً وضعته
الحكومة .

سعادة اسماعيل محمد باشا — رأى بقاء مدة الخدمة العسكرية اثني عشر
سنة فقط كما هي من قبل ..

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فتقرر بالأغلبية رأى سعادة حسن حلى باشا .

تليت الافادة مرة ٧ والمشروع الوارد معها وهاتان صورتاهما .
صورة الافادة .

مرسل لسعادتكم مع هذا مشروع أمر عال بالتصريح لكل من المحافظين والمديرين ووكلاء المحافظات والمديريات أن يباشر بنفسه تحقيق الوقائع الجنائية التي تقع في دائرته وذلك بالكيفية المنصوص عنها بمشروع الأمر المشار اليه الامل الاسعاف بأخذ رأى الهيئة عنه واعادته مشفوعاً بما يترأى لها فيه أقدم .

صورة المشروع

مشروع أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع

أمرنا بما هو آت :

﴿ المادة الاولى ﴾

يجوز لكل من المحافظين والمديرين ووكلاء المحافظات والمديريات أن يباشر

أُخذت فتقرر بالأغلبية رأى حضرة عامر بك نصير وأن يكون انعقاد
الجلسة التي فيها يبدأ بنظر ذاك المشروع في يوم الاربعاء بعدد بكر الساعة ٢
عربي ثم أن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة والساعة ٤
والنقطة ٣٠ .

انضاء (حسين يسرى) خاتم (على شريف)

سعادة حسن حلمي باشا — رأي قراءة المشروع في جلسة هذا اليوم
مجرد تلاوة فقط

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء.

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاربعاء ١٤ شوال سنة ١٣٠٦ (١٢ يونيو سنة ١٨٨٩)

لنظر ذلك وما يترأى لها تقررده ويعرض مع الأصل للهيئة فان تحسن ذلك لدى المجلس فليقرره .

حضرة صوفاني بك — أصدق على رأى حضرة البك وأرى مع الموافقة ان يكون حضرته في اللجنة المذكورة .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فتقرر بالاتفاق موافقة رأيي حضرتيها .

سعادة الرئيس — وردت تذكرة من حضرة مصطفى خليفة بك بتاريخ ١١ شوال سنة ١٣٠٦ فلتتل .

تليت وهذه صورتها :

ورد تلغراف سعادتك بطلب حضوري للمجلس وبما أنه حاصل لي عيا يمنعني عن الحضور فبحصول الشفا أحضر واقتضى ترقية لسعادتك أرجو تبليغ الهيئة بذلك أفندم .

تقرر تأجيل انعقاد الجلسة حتى تتم أعمال اللجنة أو تأتى أشغال جديدة ثم أن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٣ والدقيقة ٣٠

امضاء (حسين يسرى) خاتم (على شريف)

فتحت الجلسة الساعة ٢ تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس وبحضور ٢٢ من حضرات الاعضاء

تلى محضر الجلسة الماضية فتصدق عليه

حضرة أحمد عبد الغفار بك — المجلس قرر في الجلسة الماضية بان يبدأ في هذه الجلسة بنظر مشروع قانون الحفر لكن لا يخفى على الهيئة أنه تقدم عمل قانون للحفر واستجد عليه زيادات وحدث فيه تأويلات وتعديلات وبالطبع ما قصد تغييره بالقانون للعمول به المشروع المذكور الا لزيادة استتباب الأمن والراحة

ولو جرى استحضار نسخة من القانون الاصلى وملحقاته وصارت المراجعة منها حل النظر في ذلك المشروع فلا يخالو الحال من فوائد تنور بها الهيئة وتأخذ منها ما ترى استحسان اضافته وتكون فيه الفائدة لزيادة الأمن فاذا رضى استحسان طلب نسخة من القانون المشار اليه وملحقاته للغرض المذكور فليتقرر .

(استحسان عام) .

حضرة أحمد عبد الغفار بك — من حيث أن الهيئة استحسننت طلب نسخة من القانون الاصلى وملحقاته للأسباب التي أبديناها ومن المعلوم أن نظر القانون وملحقاته مع المشروع بالهيئة يكون فيه بعض الصعوبة فأرى أوقية تشكيل لجنة من حضرات حسن عبد الرازق بك وإبراهيم سعيد بك وإبراهيم غمراوي بك وأحمد صوفاني بك كي تكون هذه اللجنة متفرغة

مجلس شورى القوانين

محضر جلسة يوم السبت غرة القعدة سنة ١٣٠٦ (٢٩ يونيه سنة ١٨٨٩)

فتحت الجلسة الساعة ٣ والدقيقة ٤٠ تحت رئاسة سعادة على شريف
باشا رئيس المجلس وبحضور ٢١ من حضرات الاعضاء

تلى محضر الجلسة الماضية فتصدق عليه

سعادة الرئيس — بناء على ما قرره الهيئة في جلستها التي عقدت في يوم
الاربعاء ١٤ شوال سنة ١٣٠٦ قد كتب لرياسة مجلس النظر بطلب نسخة
من قانون الحفر الجارى العمل به الآن وما زاد عليه أو جد فيه من التعديلات
والتأويلات لتراجع منها اللجنة التي تشكلت لفحص مشروع قانون الحفر
الموجود بالمجلس . وقد وردت افادة من دولتو رئيس مجلس النظر بتاريخ
١٥ شوال سنة ١٣٠٦ (١٣ يونيه سنة ١٨٨٩) مرة ٨ بأنه كتب من طرف
دولته لنظارة الداخلية بارسال النسخة المذكورة ولا أجل الاسعاف قد أرسل
من لزم من مستخدمي المجلس (شورى القوانين) وأحضر تلك النسخة من
النظارة المشار اليها وأعطيت للجنة

والآن تقدمت مكاتب من حضرة أحمد بك عبد الغفار بأنه اجتمع في يوم
الخميس ١٥ شوال سنة ١٣٠٦ حضرات الاعضاء المشكلة منهم اللجنة
المذكورة وانتخبوا حضرته رئيسا لها وعقدت جلستها في ذلك اليوم وفي
عدة أيام أخرى وأجرت فحص المشروع المشار اليه وأتمت أعمالها لثاية يوم
الاثنين ٢٦ شوال سنة ١٣٠٦ وقدم مع تلك المكاتب نسخة تشتمل أصل
المشروع وما رأته اللجنة فيه وسيتلى على الهيئة ذلك لتقرر ما تراه

تليت افادة رئاسة مجلس النظر وهذه صورتها

بناء على المكاتب الواردة من سعادتك بتاريخ ١٤ شوال الجارى مرة ٧
قد كتب في تاريخه لنظارة الداخلية عن ارسال نسخة من قانون الحفر
الجارى العمل به الآن مع ما يكون زاد عليه أو حدث فيه من التعديلات
والتأويلات لمجلس شورى القوانين من أجل الاطلاع عليها عند نظر مشروع
قانون الحفر الجديد ولزم تحريره لسعادتك للاحاطة أفندم

تليت المكاتب المقدمة من حضرة أحمد بك عبد الغفار رئيس اللجنة وهذه
صورتها

تفيداً لما تقرر بجملة المجلس المنعقدة في يوم الاربعاء ١٤ شوال سنة
١٣٠٦ (١٢ يونيه سنة ١٨٨٩) بوجوب تشكيل لجنة مكونة منا ومن
حضرات حسن عبد الرازق بك وإبراهيم غمراوي بك وأحمد صوفاني بك وإبراهيم
سميد بك لنظر مشروع قانون الحفر وتقرير ما يترأى قد اجتمع حضرات
المؤمى اليهم في يوم الخميس ١٥ شوال سنة ١٣٠٦ (١٣ يونيه سنة ١٨٨٩)
وحصل انتخابنا لرئاسة اللجنة وجرى فحص المشروع المشار اليه في عدة جلسات
ولغاية يوم الاثنين ٢٦ شوال سنة ١٣٠٦ (٢٤ يونيه سنة ١٨٨٩) أتمت
اللجنة عملها ومحررت صورة من هذا المشروع مشفوعة بما رأته اللجنة فيه
من التعديلات ومقدمة مع هذا الجانب الرئاسة لعرضها على الهيئة وتقرير
ما تراه أفندم

تلى من ابتداء المشروع أصلا ومعدلا لغاية المادة الثانية وتقرر باتفاق
الآراء استحسان رأى اللجنة وهذه صورة ذلك

مشروع قانون الحفر

نحن خديو مصر

رأى اللجنة

على أصلها .

الأصل

بناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأى مجلس النظر وبعد
أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هو آت :

الأصل

الفصل الاول

في انتخاب الخفراء ومشايخهم

﴿ المادة الأولى ﴾

يشكل في كل بلدة تحت رئاسة عمدتها مجلس مؤلف من مشايخ الناحية ومأذونها ومن أربعة الى ستة من عمد المزارعين وقرارات هذا المجلس لا تعتمد الا اذا كان مجتمعا أكثر من نصف الاعضاء في الجلسة واذا وجد عمدتان في بلدة واحدة كانت الرئاسة للأقدم منهما توظيفا وأما النقط المسلم خفرها لقبائل العربان فتستمر على حالتها الراهنه مع مراعاة قانون خفر العربان .

﴿ المادة الثانية ﴾

ينتخب مجلس البلدة شيخا أو أكثر للخفر بحسب أهميتها ويجب أن يكون هؤلاء للشيخ من أرباب الأملاك ومن عائلة محترمة وسنهم من الثلاثين الى خمسين وسيرتهم حسنة .
كل من وقع عليه الانتخاب لهذه الوظيفة وجب عليه قبولها ان لم يقدم في ظرف ثمانية أيام أعذاراً كافية لرفضها .
تنضم مشايخ الخفر الى مجلس البلد بعد انتخابهم على الطريقة المذكورة ويكون لهم صوت فيه .
عمد ومشايخ البلدان ملزومون بأن يكونوا ضامين لمشايخ الخفراء والجحيج يكونون ضامين لبعضهم البعض ويقدمون بذلك ضماناً مصدقاً عليها من المأذون .

تليت المادة الثالثة أصلاً ومعدلاً وهذه صورتها :

﴿ المادة الثالثة ﴾

على مجلس البلدة أن ينتخب الخفراء من ملاكها السليمي البنية الحاليين من السوابق الذين سنهم ما بين السادسة والعشرين والخمسين .
على كل خفير أن يقدم ضماناً قوية « حضور وغروم » من أحد أرباب الاملاك مصدقاً عليها من شيخ الناحية .
ينتخب بعض من الخفراء الأمناء والاقوياء الجسم ويتربون بصفة طوافة لمساعدة مشايخ الخفر بالمرور على جميع النقط المسجلة للخفراء ويكون لكل ثمانية خفراء طواف واحد ولا ينقص عدد الطوافة عن اثنين والأليق من الطوافة ينتخبه المجلس لأن يكون وكيلاً لشيخ الخفر عند اللزوم .

رأى اللجنة

الفصل الاول

في انتخاب الخفراء ومشايخهم

(المادة الاولى)

يشكل في كل بلدة تحت رئاسة عمدتها مجلس مؤلف من مشايخ الناحية ومأذونها ومن أربعة الى ستة من عمد المزارعين وقرارات هذا المجلس لا تعتمد الا اذا كان مجتمعا أكثر من نصف الاعضاء في الجلسة واذا وجد عمدتان في بلدة واحدة فالمجلس ينتخب للرئاسة أحدهما بالأغلبية فان تساوت الآراء يقرع بينهما وأما النقط المسلم خفرها لقبائل العربان فتستمر على حالتها الراهنه مع مراعاة قانون خفر العربان .

(المادة الثانية)

ينتخب مجلس البلدة شيخا أو أكثر للخفر بحسب أهميتها ويجب أن يكون هؤلاء المشايخ من أرباب الأملاك ومن عائلة محترمة وسنهم من الثلاثين الى الخمسين وسيرتهم حسنة وفيهم الكفاءة لهذه الوظيفة .
كل من وقع عليه الانتخاب لهذه الوظيفة وجب عليه قبولها ان لم يقدم في ظرف ثمانية أيام أعذاراً كافية لرفضها .
تنضم مشايخ الخفر الى مجلس البلد بعد انتخابهم على الطريقة المذكورة ويكون لهم صوت فيه .
عمد ومشايخ البلدان ملزومون بأن يكونوا ضامين لمشايخ الخفراء ويقدموا بذلك ضماناً مصدقاً عليها من المأذون .

﴿ المادة الثالثة ﴾

على مجلس البلدة أن ينتخب الخفراء من ملاكها السليمي البنية الحاليين من السوابق الذين سنهم ما بين السادسة والعشرين والخمسين بشرط أن يكونوا من ذوى العائلات .
ويجوز الانتخاب من الحائرين للصفات المذكورة من غير الملاك عند عدم وجود العدد الكافي من أرباب الاملاك .
كل خفير أو طواف يلزم أن تقدم الضمانة عنه من والده ان كانت الاطيان مكلفة باجمعه فان كانت مشتركة بينه وبين اخوته فتكون الضمانة من جميع أولئك الاخوة أما اذا كان هو المالك أو كان بمن لا ملك لهم فيلزمه أن يقدم ضماناً

﴿ تابع المادة الثالثة ﴾

من أى شخص يكون صاحب ملك أو أطيان وفي كل الاحوال تكون الضمانة
ضمانة حضور وغروم ومصداق عليها من شيخ المضمون ومأذون الناحية .
ينتخب بعض من الخفراء الامناء والاقوياء الجسم ويترتبون بصفة طوافة
لمساعدة مشايخ الخفر للبرور على جميع النقط المسئلة للخفراء ويكون
لكل عشرة خفراء طواف واحد ولا ينقص عدد الطوافة عن اثنين وينتخب
للمجلس لكل من مشايخ الخفراء وكيلاً من الطوافة بمراعاة الاثليق منهم .

سعادة حسن حلى باشا - أصدق على رأى اللجنة وأرى من الموافق أن يزداد على المادة ما يفيد أن من لم يجد من الخفراء من يضمه يلزم شيخ الناحية
بضمانه فإن رأى استحسان زيادة ذلك فليتقرر
سعادة سليمان أباطة باشا - تعديل اللجنة كاف وأصدق عليه .

سعادة الرئيس - تؤخذ الآراء .

أخذت فتقرر بالأغلبية رأى سعادة سليمان أباطة باشا .

تليت المادة الرابعة التى أقرتها اللجنة على حالتها وتقرر بالاتفاق موافقة بقائها برمتها وهذه صورتها :

(رأى اللجنة)

(الأصل)

﴿ المادة الرابعة ﴾

﴿ المادة الرابعة ﴾

على أصلها

على مجلس البلدة أن يحدد العدد اللازم من الخفراء لخفرها بحسب أهميتها
ويجب المصادقة على هذا العدد من المدير الذى يمكنه أن يزيده اذا وجد
ضرورة لذلك .

وعلى المجلس المذكور أن يعين النقط التى يلزم وضع الخفر فيها سواء
كانت داخل البلدة أو خارجها أو فى حدودها وأن يرتب عدد الخفراء فى
كل نقطة منها بحسب أهميتها وأن يحدد حدودها وينمرها .

تليت المادة الخامسة أصلاً ومعدلاً وهذه صورتها :

﴿ المادة الخامسة ﴾

﴿ المادة الخامسة ﴾

العزب الموجودة ضمن زمام البلاد فما يكون منها ملكاً لأشخاص
معلومات وليسوا تابعين للجفالك يجب على أربابها ترتيب الخفر اللازم لها على
قدر كفاية السكن بضمانات معتمدة وتقديمها بمعرفة المالك أو الناظر لمجلس
البلد الواقع فى زمامها العزبة كي بمعرفته يجرى تقديمها للمركز أما ما يكون
منها تابعاً للجفالك وليس للأشخاص الساكنين فيها أطيان ولا عقار فيكون
انتخاب الخفراء لها والضمانات التى تتحرر عليهم بمعرفة ناظر الزراعة وامضائه
عليها بتصديق المفتشين وما يكون من تلك العزب تحت يد مستأجرها
فالتنعمون بالزراعة هم الملزومون بترتيب الخفر وتخريج دفاتره وعند انتهاء مدة
التأجير يعلن المستأجر الحكومة بذلك قبل انتهاء المدة بشهرين لخلو طرفه
بما هو مكلف به وهى تلزم من يجب الزامه سواء كان المالك الأصلي أو

ترتيب الخفراء اللازمة للعزب التابعة للأهالي أو للتفائيش مع أجرتهم
تكون على أصحابها ويلزم أن يكون ذلك متفقاً عليه مع المستأجرين .
وفى كافة الأحوال ترتيب هؤلاء الخفراء يكون تحت ملاحظة المجلس
الذى تكون العزبة من حدوده .

المستأجر الآخر بشرط أن الخفراء بالجفالك والعزب لا يكلفون بشيء من أشغال الزراعة خلاف الاشتغال بالحفظ والصيانة فقط وأجرهم هي مرتباتهم المعطاة لهم من الملاك كما هو متبع بها بدون اعطائهم أجر زيادة عنها وفي كل هذه الأحوال يكون ترتيب الخفراء بالعزب المذكورة تحت ملاحظة مجالس البلاد الواقع سكن تلك العزب في زمامها .

سعادة سليمان أباطه باشا — أصدق على المادة التي وضعها اللجنة بشرط أن يخفف منها من ابتداء (بشرط أن الخفراء بالجفالك) الى والصيانة فقط) .

سعادة ابراهيم حليم باشا — رأي بقاء المادة المشروع الأصلية .

سعادة حسن حمى باشا — أصدق على رأى سعادة ابراهيم حليم باشا
سعادة اسماعيل محمد باشا — المادة التي وضعها اللجنة هي الأوفق وأصدق عليها .

حضرة عامر بك نصير — أصدق على تعديل اللجنة فقط يزداد بعد جملة (وعند انتهاء مدة التأجير يعلن المستأجر) هذه الجملة (أو وكيله) .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فتقرر بالأغلبية رأى حضرة عامر بك نصير .
تلى من المشروع الأصلي لغاية المادة السابعة ومن تعديل اللجنة لغاية المادة التاسعة وتقرر بالاتفاق استحسان ما رآته اللجنة وهذه صورة ذلك .

رأى اللجنة

الأصل

﴿ المادة السادسة ﴾

﴿ المادة السادسة ﴾

الجفالك التي يكون للأشخاص الموجودين فيها ملك ساكنين به وموجود بها مشايخ بلاد معتمدون فهذه يكون الأجراء في ترتيب خفراها على حسب التلون بالمادة الأولى وأجر خفراء السكن يكون على ملاكها بحيث اذا كانت للجفالك أو التفتيش دواز أو محل سكن فيلزم بدفع الأجرة عنه وأما خضر الحدود فيكون من نفس سكان البلد وأجرهم هم والطواف ومشايخ الخفراء تكون على مالكة الأطيان بحيث يكون ترتيب خضر الحدود بالاطلاع للمالك أو وكيله .

التفتيش التي اهلها يملكون للنازل سكنهم ويوجد بها مشايخ أعيان ترتيب الخفراء فيها يكون بمقتضى الشروط النوه عنها في المادة الأولى وماهياتهم تكون على مالكي تلك التفتيش وأما الخفراء المقينون على الحدود ينتخبون من ضمن أهالي الناحية وماهياتهم تدفع من مالكة الأطيان وعلى كلا الحالات تعيين خفراء الحدود يكون بمقتضى رأى صاحب للملك أو من ينوب عنه .

﴿ المادة السابعة ﴾

(المادة السابعة)

على أصلا

على مشايخ النوب والخفراء والطواف وملاحظة خفراء النوب في العزب الموجودة في نواحيهم وعلى الخفراء اتباع تعليمات مشايخ النوب فيما يختص بحفظ النظام بكل دقة .

﴿ المادة الثامنة ﴾

السكفور المفروزة من بلاد بزمام مخصوص وليس لها تعداد وجميع سكانها أغراب وأطيانها مملوكة للمالك واحد وكذا العزب المفروزة أطيانها من بلاد وأضيفت لزمام بلاد أخرى ولكنها بالبعد عنها بمسافات عظيمة وقد يمكن أن في تلك المسافات بلادا حائلة بين أطيان العزب والبلاد المضافة لزمامها ويتعذر

رأى اللجنة

على مشايخ نوبتها وخفرائها وطواقمها ملاحظة خفر العزب لبعدها عن بلادهم
يجرى فيها ما هو آت :

أولاً - خفر سكن الكفور والعزب المذكورة يجرى فيه ما هو منصوص
في المادة (٥) والنظر والضمانات تقدم لجالس البلاد الأصلية المفروزة منها
الأطيان لقربها منها وعلى مشايخ نوبة وخفر وطوافة البلاد المذكورة مراقبة
خفر سكن تلك الكفور والعزب .

ثانياً - حدود أطيان الكفور والعزب المذكورة يجرى ترتيب الغفر
اللازم لها من تلك البلاد الأصلية وأجر أولئك الغفراء تكون على ملاك أطيان
الكفور والعزب المقدم ذكرها أسوة بالبلاد التابعة للجفالك على ما في المادة (٦)

﴿ المادة التاسعة ﴾

إذا كانت بلدة زمامها واحد وسكنها متفرق على جملة كفور بالبعد عن
بعضها بمسافات عظيمة ويتعذر على مشايخ النوبة والخفراء والطوافة المرور
على جميع تلك الكفور فمثل هذه يترتب لكل كفر منها الخفراء اللازمة
من نفس سكانه على قدر كفاية سكنه وحدوده أطيانه ويكون له أيضاً شيخ
نوبة وخفر وطوافة حتى بذلك يحصل الحفظ والصيانة أما المجلس عن جميع
الكفور المذكورة يكون واحداً وأعضاؤه تكون من جميعها وكذا الدفتر
عن أسماء خفر تلك الكفور ونقطها يكون واحداً مبيتاً فيه أسماء خفراء كل
كفر وبيان تقطعهم على حدته

وإذا كان أحد الكفور ليس به شيخ مقرر فالذى يعتمد تسليم النوبة إليه
يكون حكمه كحكم المشايخ المقررة متى استلم النوبة .

﴿ المادة العاشرة ﴾

إذا كان بلدان كل منهما مفروز بزمام وتعداد مخصوص وأسكنهما مختلطتان
في السكن والاطيان فيكون حكمهما في الخفر كبلدة واحدة يشكل لها مجلس
واحد تكون أعضاؤه من كل من البلديتين وبعد تعيين النقط اللازمة لحفظ
السكن والحدودات ومعرفة كمية التعداد واللازم من الأنفار يجزى تخصيص
اللازم لحفظ السكن على واقع التعداد واللازم للترك الحدودات على واقع
زمام الاطيان ويؤخذ من كل بلدة منهما ما يخصها من الأنفار باختيار مشايخ
الخفراء ومواقعة رأى المجلس كما نص في المادة (٥)

وان كان البلدتان مختلطتين في السكن وزمام كل منهما على حدته بجبهة
مخصوصة فخير السكن يكون بينهما بالاشتراك وأما خفر الحدودات فيعلى كل
بلدة أن ترتب لزمامها الخفر بقدر الكفاية من أنفارها

وان كان البلدتان كل منهما سكنه بالبعد عن الآخر وأطيانهما متداخلة في
بعضها تداخلا كلياً فخير سكن كل بلدة يكون من نفس أنفارها أما خفر
أطيانهما يكون بالاشتراك بينهما

وفي الاحوال الثلاث يكون دفتر خفرائها واحداً بأعضاء المجلس الذى
يشكل من البلديتين

تليت المادة العاشرة من تعديل اللجنة وهذه صورتها

سعادة سليمان أباطه باشا — أصدق على المادة المذكورة وأما زاد عليها هذه العبارة (وكذلك اذا وجد أكثر من بلدين بالصورة المذكورة فيجوز ترتيب) خفها بالقياس على ما تقرر .

(استحسان عام).

تليت المادة الثامنة من الاصل وتعديلها العنوان بالمادة الحادية عشرة وهذه صورتها :

بحسب رأى اللجنة

بحسب الاصل

﴿ المادة الحادية عشرة ﴾

﴿ المادة الثامنة ﴾

إن خدمة الخفر هي الزامية ليست اختيارية ومدتها تبلغ سنة واحدة وعند انتهاء هذه المدة يجب عمل انتخاب ثان

إن خدمة الخفر هي الزامية ليست اختيارية ومدتها تبلغ خمس سنوات وعند انتهاء هذه المدة يجب عمل انتخاب ثان .

يمكن إعادة انتخاب الخفراء أو بعضهم بعد مضي السنة الواحدة متى كان مستوفيا الشروط المطلوبة بالبند الثالث هذا إن لم يمكن إيجاد من يقوم مقامهم وكل من وقع عليه الانتخاب ورفض قبوله بغرم مبلغ من مائة الى خمسمائة قرش ويلزم بالانقياد ما لم يقدم أعذارا مقبولة .

يمكن إعادة انتخاب الخفراء بعد مضي الخمس سنين الأولى متى كان مستوفيا الشروط المطلوبة بالبند الثالث هذا إن لم يمكن إيجاد من يقوم مقامهم وكل من وقع عليه الانتخاب ورفض قبوله بغرم مبلغ من مائة الى خمسمائة قرش ويلزم بالانقياد ما لم يقدم أعذارا مقبولة .

وإذا توفى أو تسحب أحد الخفراء أو الطوافه أو مشايخ البلد أو حدث له عذر يمنعه عن تأدية وظيفته فعلى رئيس مجلس البلد أن يجمع المجلس وعلى المجلس أن ينتخب البديل بالصفة المقررة ويخطر المركز أو المديرية بذلك .

ثم في الشهر الأخير من كل سنة يعقد المجلس لانتخاب الخفراء للسنة المقبلة وتقدير الاجر على الحالات بحسب حالتها بالتطبيق للمادة

سعادة حسن حطى باشا — رأى أن تكون مدة الخفر سنتين.

سعادة ابراهيم آدم باشا — الأحسن سنة واحدة حسبما قررت اللجنة.

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فتقرر بالأغلبية رأى اللجنة .

تلى من المشروع لغاية المادة (عشرة) ومن تعديل اللجنة لغاية المادة الرابعة عشرة وتقرر بالاتفاق رأى اللجنة وهذه صور ذلك .

بحسب رأى اللجنة

الاصل

﴿ المادة الثانية عشرة ﴾

أرباب الكارات الممولون للنقطعون لكراتهم من الدين ليس لهم اشتغال بزراعة الاطيان وكذلك الفقهاء وطلبة العلم بكل جهات القطر وخدمة المساجد والاضرحة والكنائس والمعابد النقطعون لذلك وكذلك جميع

الأصل .

رأى اللجنة .

الأشخاص الذين لا يلقون لتأدية مثل هذه الخدمة كل هؤلاء لا يجبرون على ترتيبهم في خدمة الخفر ويلزمون بأداء ما يخصهم من أجر الخفر على أملاكهم أسوة أهالي البلاد .

(المادة الثالثة عشرة)

على أصلها .

(المادة الرابعة عشرة)

على مجلس كل بلد أن يحرر في كل سنة ثلاث دقائر بأسماء جميع الخفراء والطواف والضامين لهم ويتوضح فيه تاريخ تعيينهم والنقط التي يعينون فيها وهذه الثلاثة دقائر ترسل إلى المديرية وبعد التصديق عليها من المدير يحفظ أحدها تحت يد عمدة البلد والثاني بالمرکز والثالث بالمديرية .

(المادة التاسعة)

على كل مدير أن يعين لجنة لكل مركز من مديريته تحت رئاسة مندوب من المديرية ويناط باللجنة المذكورة مراجعة كشوفات أسماء الخفراء وملاحظة أعمال مجالس البلدان وجميع ما تقرر عليه هذه اللجنة يجب عرضه للمدير للتصديق عليه .

(المادة العاشرة)

على كل من مشايخ الخفراء أن يقيد في دفتر خصوصي أسماء جميع الخفراء والطواف والضامين لهم ويتوضح فيه تاريخ تعيينهم والنقط التي يعينون فيها . ويجب أن يحفظ في مكتب بوليس المركز دفتر محتو على التفاصيل الموضحة في دقائر جميع مشايخ البلدان التابعة للمركز ويتوضح فيه أيضا أسماء بلدان العمدة والمشايخ وضابط البوليس يكون مسؤولا عن ضبط وصحة هذا السجل .

تليت المادة الحادية عشرة أصلا وتعديلها الموافق للمادة الخامسة عشرة وهذه صورتها :

الأصل

رأى اللجنة

الفصل الثاني

الفصل الثاني

في ماهية الخفر وكيفية تقسيطها على الأهالي

في ماهية الخفر وكيفية تقسيطها على الأهالي

وتخصيلها منهم وصرفها للخفراء

وتخصيلها منهم وصرفها للخفراء

(المادة الحادية عشرة)

(المادة الخامسة عشرة)

ماهية الخفر في الشهر الواحد تكون ثلاثين قرشا والطواف خمسة وأربعين قرشا وشيخ الخفر خمسة وسبعين قرشا وجميعهم معافون من الأشغال الأميرية ومعينون لاستتباب الأمن فقط وهم معافون من دفع أجرة الخفراء إذا سكنوا في منزل وحدهم ولكنهم إذا سكنوا مع بعض أقاربهم في منزل واحد فيتوزع المبلغ المرتب لخفر المنزل على جميع الساكنين فيه ثم ينزل منه ما يصيب الخفر من الأجرة ويتحصل الباقي من باقي السكان .

ماهية الخفر في الشهر الواحد تكون خمسة وعشرين قرشا والطواف ثلاثين قرشا وشيخ الخفر خمسة وأربعين قرشا وجميعهم معافون من الأشغال الأميرية ومن بدلية العونه مدة خفارتهم وكذلك خفراء العزب والكفور والجفالك معافون من بدلية العونه مدة خفارتهم .

سماعة سليمان بإذنه باشا — رأي أن الخفر يكون بالتناوبة لا بالماهية فقط تربط ماهيات لمشايخ الخفراء والطوافه وماهية هؤلاء تنخص على سكن الأشخاص الغير جائز أخذهم لخدمة الخفر

سعادة حسن حلمي باشا — الاحسن أن يكون الجميع بالماهية وتكن ماهية الحفير شهرًا ٣٠ قرشا والطواف ٤٠ قرشا وشيخ الحفر ٥٠ قرشا

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء . .

أخذت فتقرر بالأغلبية استحسان رأى اللجنة .

تلى لغاية المادة الثانية والعشرين من الأصل ولغاية المادة السابعة والعشرين من التعديل وتقرر بالاتفاق استحسان رأى اللجنة وهذه صورة ذلك :

حسب الاصل

(المادة الثانية عشرة)

على مجلس البلدة بمساعدة مندوب من المدير (متى مست الحاجة له) أن يحسب المبلغ اللازم لماهيات الحفراء والطواف ومشايخهم الذين تم انتخابهم ثم يضيف اليه خمسة بالمائة التي نصفها يضاف للميري مقابل الدفاتر والأوراق والنصف الثاني للصراف نظير أتعابه ويتوزع المجموع على المنازل الموجودة في البلدة ليتحصل منها وهذا التوزيع يكون بالنسبة لأهمية البيوت ومقدار أملاك أصحابها .

تعلن أصحاب الاملاك عما يترتب عليهم من أجره الحفر بعد عمل الحساب المار ذكره ويعطى لهم ميعاد شهر كامل ابتداء من يوم اعلانهم ليقدموا فيها تشكياتهم الى المدير متى دعت الحالة وكل تشكك يتقدم بعد مضي الأجل المحدد لا يلتفت اليه .

(المادة الثالثة عشرة)

على المجلس أن يقيد المبالغ التي رتبها على كل بيت في دفتر وبعد أن يختم عليه يرسله الى المديرية للتصديق عليه ومحفظ صورة من هذا الدفتر في المديرية وأخري في المركز وأما الصورة الاصلية فتعاد الى المجلس لتحفظ عنده وتكون أساسا لجمع ما يخص كلا من الاهالي من أجره الحفر .

(المادة الرابعة عشرة)

يحمل صيارف الحكومة هذه المبالغ من الاهالي ويعطى لهم نظير أتعابهم اثنين ونصف في المائة وعليهم أن يقيدوا في دفاتر قسايم جميع المبالغ التي قرر تحصيلها مجلس البلدة وما خص كل ثلاثة شهور يتحصل دفعة واحدة في خلالها شرطا أن ينتهى التحصيل قبل نفاذ المدة المذكورة .

اذا لم تدفع هذه المبالغ حتى اليوم الخامس عشر من الشهر الثالث فعلى العملة أن يحمر كشفا باسماء المتأخرين عن الدفع ويرسله للمدير الذي يأمر بالقاء الحجز على منقولاتهم التي تباع بعد مضي ثمانية أيام اذا لم يدفعوا المرتب عليهم في خلال هذه المدة .

حسب رأى اللجنة

(المادة السادسة عشرة)

على مجلس البلدة بمساعدة مندوب من المديرية (متى مست الحاجة له) أن يحسب المبلغ اللازم لماهيات الحفراء والطواف ومشايخهم الذين تم انتخابهم ثم يضيف اليه واحدا على كل مائة ويعطى للصراف نظير أتعابه ويتوزع المجموع على المنازل ومحلات التجارة وغيرها بحسب أهمية كل محل .
تعلن سكان الأماكن بما يترتب عليهم من أجره الحفر بعد عمل الحساب المار ذكره ويعطى لهم ميعاد شهر كامل ابتداء من يوم اعلانهم ليقدموا فيها تشكياتهم الى المدير متى دعت الحالة وكل تشكك يتقدم بعد مضي الأجل المحدد لا يلتفت اليه .

(المادة السابعة عشرة)

على المجلس أن يقيد المبالغ التي رتبها على كل محل في دفتر وبعد أن يختم عليه يرسله الى المديرية للتصديق عليه ومحفظ صورة من هذا الدفتر في المديرية وأما الدفتر الاصلى فيعاد الى المجلس ليحفظ عنده ويكون أساسا لجمع ما يخص كلا من الاهالي من أجره الحفر .

(المادة الثامنة عشرة)

هذه الفقرة على أصلها باستبدال جملة اثنين ونصف في المائة بقرش واحد على المائة .

هذه الفقرة على أصلها باستبدال لفظة (العملة) ب (الصراف)

الاصل

﴿ المادة الخامسة عشرة ﴾

تصرف الصيارف ماهيات الخفراء كل ثلاثة شهور دفعة واحدة بحضور مجلس البلدة .

يجب أن يكون مع كل خفير ورقة من دفتر القسيمة (السركي) محتوما عليها بختم المدير وموضح فيها اسمه وأوصافه وبلده ونوع سلاحه والتواريخ التي تصرف له فيها ماهيته ويقدم هذا السركي للصراف وقت صرف الماهيات فيؤشر عليها ثم يختم الخفير على دفتر القسيمة الموجود بيد الصراف سنداً عليه بالوصول .

جميع التškiيات بخصوص تأخير صرف ماهيات الخفر يجب أن يعرضها مجلس البلدة على المدير .

الفصل الثالث

﴿ المادة السادسة عشرة ﴾

ادارة وملاحظة خدمة الخفر مناط بها عمدة البلدة وفي حالة وجود اثنين أو أكثر فالأقدم وظيفة منهم هو المكلف بذلك ومتى وجد من له الأقدمية غير لائق فعلي المدير أن ينتخب من يراهى له أوقية تعيينه لهذه الخدمة بعد اقرار ناظر الداخلية .

ويجب أن يتوسط في هذه الملاحظة شيخ التوبة وشيخ الخفر . مشائخ البلد ملزومون بالمرور مع مشائخ الخفر على أربطة ونقط الخفر بالناوبة ليتأكدوا أنهم قائمون بواجب وظائفهم حق القيام .

﴿ المادة السابعة عشرة ﴾

إذا لم يكن في البلدة الا شيخ واحد للخفر وجب أن يرافقه دائماً في مروره أحد مشائخ البلدة بالناوبة ومتى كان لها شيخا خفر وعدة مشائخ بلد وجب تعيين شيخين من مشائخ البلد بالناوبة ليبرا مع شيخى الخفر بحيث تكون درجة مسؤولية هذين الشيخين متساوية .

﴿ المادة الثامنة عشرة ﴾

على كل من تكون عليه التوبة من هؤلاء المشائخ أن يقوم للمرور بنفسه ولا يجوز له مطلقاً أن يوكل غيره للقيام بذلك الا لعذر شرعى يمنعه جبراً عن

رأى اللجنة

﴿ المادة التاسعة عشرة ﴾

هذه الفقرة على أصلها .

هذه الكلمة على أصلها وقط حذف منها كالت (وأوصافه ونوع سلاحه)

هذه الفقرة على أصلها .
وجميع النفائر والأوراق التي تازم للأعمال المذكورة تصرف من طرف الحكومة مجاناً .

الفصل الثالث

﴿ المادة العشرون ﴾

ادارة وملاحظة خدمة الخفر مناط بها عمدة البلد وفي حالة وجود اثنين أو أكثر فعلى كل منهم ملاحظة وادارة خدمة الخفر في جهته وفي حالة غياب العمدة بسبب عذر ضرورى فالعمدة الآخر يقوم مقامه في الادارة والملاحظة فان لم يوجد غير عمدة واحد فهو ملزوم بأن يوكل عنه من يختاره تحت مسؤوليته .

ومشائخ البلد ملزومون بالمرور مع مشائخ الخفر على أربطة ونقط الخفر بالناوبة ليتأكدوا أنهم قائمون بواجب وظائفهم حق القيام . وكل شيخ نوبة مسؤول عما يحدث في مدة توبته وعليه اذا تراهى له تقصير من أحد رجال الخفر في أداء الواجب أن يخبر عمدة البلد الذى يجب عليه اجراء اللازم بمقتضى هذا القانون .

﴿ المادة الحادية والعشرون ﴾

على أصلها

﴿ المادة الثانية والعشرون ﴾

على من تكون عليه التوبة من هؤلاء المشائخ أن يقوم للمرور بنفسه ولا يجوز له مطلقاً أن يوكل غيره للقيام بذلك الا لعذر شرعى يمنعه جبراً عن

الاصل

المرور وحيث أن نوب عنه الشيخ الذي تكون نوبته بعده وهذا الشيخ يلزم بالقيام لهذه الخدمة وإذا لم يكن في البلد الا شيخ واحد وحدث له عذر فله أن يوكل من يعتمد من أخوته أو أقاربه للقيام بواجباته انما يشترط عليه أن يخبر بذلك العمدة ويتقفا معا ومدة النوبة لا تزيد على السبعة أيام ولا تنقص عنها مطلقا .

﴿ المادة التاسعة عشرة ﴾

حيثما تنتهي مدة مناوبة أحد المشايخ فعليه أن يسلم ما في عهده لمن تكون نوبته بعده ويأخذ منه شهادة بالاستلام موضحا فيها جميع الحوادث التي حدثت في نوبته ثم يحتم عليها شيخ الحفر ويصدق عليها مأذون الناحية وتفيد بدقير يناف بحفظه عمدة البلد ومعد لقيد هذه الشهادات .

﴿ المادة العشرون ﴾

يجب على شيخ الحفر أن يجمع الطوافة يوميا ويتوجه الى شيخ النوبة أقبل قبل الغروب بنصف ساعة وعلى الشيخين المذكورين أن يمرا بعد ذلك على جميع نقط الحفر ليتأكدوا وجود الحفر في نقطهم فإذا وجد أحد الحفر غائبا عليهما أن يستحضرا اليهما في الحال .

على مشايخ الحفر أن ينتخبوا عددا معلوما من خفراء كل نقطة بحسب أهميتها ليتناوبوا في خفرها نهارا قبل الغروب بنصف ساعة على الخفراء جميعهم أن يكونوا في نقطهم .

شيخ النوبة عليه أن يمر على جميع النقاط أحيانا قبل نصف الليل وأحيانا بعد مضي نصف الليل ليتأكد من قيام الخفراء بواجباتهم ومشايخ الخفراء عليهم أن يروا في كل ليلة دفعة قبل نصف الليل ودفعة بعد نصف الليل وعلى العمدة أن يمر حيناً بعد حين أيضاً ليتأكد من وجود الخفراء في نقطهم وكل حادثة مهمة تحدث يجب على شيخ النوبة أن يخطر بها حالا العمدة ليتخذ الاحتياطات اللازمة .

﴿ المادة الحادية والعشرون ﴾

إذا استغاثت إحدى نقط الحفر فعلى مشايخ الحفر والنوبة أن يفيشوها بأسرع ما يمكن إذا كانوا بالقرب منها وأما إذا كانوا بعيدين عنها فعلى الخفراء المجاورين انقطة الاستغاثة أن يدوها بالمساعدة مع ملاحظة عدم تركهم نقطهم بدون خفر وهكذا ينتشر طلب الامداد من نقطة الى أخرى حتى يصل الخبر لمشايخ الخفراء والنوبة والطوافة الذين يترتب عليهم حينئذ أن يبادروا بكل سرعة لمحل الواقعة

يجب أن يكون خفراء حدود كل بلدة معروفين من خفراء حدود البلدة المجاورة لها ومعينين جميعهم في نقطة واحدة لكي تزداد القوة بكثرة العدد.

رأى اللجنة

المرور وحيث أن نوب عنه من يعينه تحت مسؤوليته وكذلك إذا لم يكن في البلدة الا شيخ واحد وحدث له عذر فله أن يوكل من يعتمد تحت مسؤوليته للقيام بواجباته انما يشترط عليه أن يخبر بذلك العمدة أما مدة النوبة فلا تزيد عن السبعة أيام ولا تنقص عنها مطلقا .

﴿ المادة الثالثة والعشرون ﴾

حيثما تنتهي مدة مناوبة أحد المشايخ عليه أن يسلم النوبة لمن تكون نوبته بعده ويأخذ منه شهادة بختمه وختم شيخ الخفراء بالاستلام موضحا فيها جميع الحوادث التي حدثت في نوبته وتفيد بدقير يناف بحفظه عمدة البلد ومعد لقيد هذه الشهادات .

﴿ المادة الرابعة والعشرون ﴾

يجب على شيخ الخفراء أن يجمع الطوافة يوميا ويتوجه الى شيخ النوبة أقبل قبل الغروب بنصف ساعة وعلى الشيخين المذكورين أن يمرا بعد ذلك على جميع نقط الحفر ليتأكدوا وجود الخفراء في نقطهم فإذا وجد أحد الخفراء غائبا عليهما أن يستحضرا اليهما في الحال .

على مشايخ النوبة ومشايخ الخفراء أن ينتخبوا بعض الطوافة لملاحظة حالة البلدة نهارا وقبل الغروب بنصف ساعة على الخفراء جميعهم أن يكونوا في نقطهم .

شيخ النوبة عليه أن يداوم المرور مع شيخ الخفراء على جميع النقاط ليتأكد من قيام الخفراء بواجباتهم وعلى العمدة أن يمر حيناً بعد حين أيضاً ليتأكد من وجود الخفراء في نقطهم وكل حادثة مهمة تحدث يجب على شيخ النوبة أن يخطر بها حالا العمدة ليتخذ الاحتياطات اللازمة ويخطر المركز في الحال بتلك الحادثة .

﴿ المادة الخامسة والعشرون ﴾

هذه الفقرة على أصلها باستبدال لفظة (ترتب) ب (يجب) .

خفراء حدود كل بلدين متجاورتين يلزم جعل نقطتيهما واحدة لزيادة القوة بكثرة العدد

الأصل

وخفراء تقط الحدود يجب ألا ينقص عددهم عن ستة وتعيينهم يكون ثلاثة من كل بلدة

﴿ المادة الثانية والعشرون ﴾

على خفراء الموارد أن يلاحظوا جميع المراكب الواردة إليها للبيت وأن يبحثوا عن الأشخاص الموجودين فيها وإذا اشتبهوا في شخص منهم فعليهم أن يجبروا حالا شيخ الخفر وشيخ النوبة مع مداومة مراقبته وإذا اضطرت إحدى المراكب للبيت خارج الموردة بسبب معاكسة الريح لها فعلى مشايخ الخفر ونوبة البلدة الراسية أمامها تلك المركب أن يمينوا من فيه الكفاية من الخفراء لخفرها ومراقبتها

لا يتصرح للمعدين بالتعدية بين اذان المغرب واذان العشاء الا بأذن خصوصى من شيخ النوبة وبعد اذان العشاء لا يجوز التعدية مطلقا ويؤخذ منهم تعهدات بذلك من يخالف من المعدين الا وأمر في أول دفعة يجازى بدفع مائة قرش وثاني دفعة بمائتي قرش وخمسة عشر يوما سجنا وفي ثالث دفعة يصير مصادرة المركب للحكومة .

رأى اللجنة

﴿ المادة السادسة والعشرون ﴾

على خفراء الموارد أن يلاحظوا جميع المراكب الواردة إليها للبيت وأن يبحثوا عن الأشخاص الموجودين فيها وإذا اشتبهوا في شخص منهم فعليهم أن يجبروا حالا شيخ الخفر وشيخ النوبة مع مداومة مراقبته وإذا اضطرت إحدى المراكب للبيت خارج الموردة بسبب معاكسة الريح لها فعلى رئيس المركب أن يجبر مشايخ خفر ونوبة البلدة الراسية بدركها تلك المركب وعلى المذكورين أن يمينوا من فيه الكفاية من الخفراء لخفرها ومراقبتها

هذه الفقرة على أصلها

من يخالف من المعدين الا وأمر في أول دفعة يجازى بدفع مائة قرش وثاني دفعة بمائتي قرش وفي ثالث دفعة يسجن ثلاثين يوما

﴿ المادة السابعة والعشرون ﴾

إذا طرأ على أحد الخفراء عذر شرعى يوجب له التغييب جبرا عن نقطته فعليه أن يجبر شيخ الخفراء وشيخ النوبة بذلك وهذا الشيخان مع شيخ حصته يكونون ملزومين حينئذ بتعيين من ينوب عنه مؤقتا بتلك النقطة من ذات الحصة تحت مسئوليتهم حتى يعود هو لاشتغاله .

تليت المادة الثالثة والعشرون من الأصل وتعديلها المعنون بالمادة الثامنة والعشرين وهذه صورتها

﴿ المادة الثامنة والعشرون ﴾

إذا حدثت حادثة سرقة في أية بلدة كانت وتحقق أن الإهمال حصل من نقطة معلومة ولم يظهر الفاعل يكون خفراء تلك النقطة هم المازومون مدنيا بتعويض ما سرق فإن لم يف ما يملكونه بقيمة المسروق يرجع بالباقي على ضمانهم ثم من بعد الضمان فعلى مشايخ النوبة ومشايخ الخفراء والطوافة وضمائمهم فإن لم يف أيضا يرجع بالباقي على العمدة وإذا لم يظهر الفاعل ولم تتحقق النقطة التي حصل الإهمال فيها فلتلزم جميع خفراء البلدة ومشايخ النوبة ومشايخ الخفراء والطوافة سوية بقيمة فإن لم يف ما عندهم يلزم العمدة بالباقي والسرقة التي لا تزيد قيمتها عن ألف قرش يحكم فيها بمعرفة المدين فإن زادت عن ذلك يحكم فيها من المحاكم القضائية أما إذا وقعت حادثة قتل وحصل إهمال في ضبط الفاعل فينجازى من ثبت عليه الإهمال بالحبس من ستة أشهر الى سنتين ويكون الحكم عليه بمقتضى

﴿ المادة الثالثة والعشرون ﴾

كل خفير يعين آخر في محله بدون أن يسبق التصريح له بذلك فهو ومن تعين في محله وشيخ الخفراء وشيخ نوبة البلد التابع إليها الخفير المذكور يمكن مجازاتهم اداريا كل خفير يحصل منه إهمال في تأدية واجباته المقررة عليه بمقتضى أمرنا هذا يكون هو وضامنه وشيخ الخفر والعمدة مسئولين مدنيا وملزومين بتعويض ما سرق في نواحيهم المبالغ التي لا تزيد عن ألف قرش يجوز الحكم بها بمعرفة المدير وأما ما زاد عن ذلك فينظر فيه بمعرفة المحاكم القضائية هذا مع حفظ الحق للحكومة للمجازاة اداريا بمقتضى أحكام المادة (٣٠) ولا تكون الحكومة مسئولة في أية حالة من الاحوال عما يقع من الخفر في تأدية خدماتهم

الأصل	رأى اللجنة
	هذا القانون ولا تكون الحكومة مسئولة في أية حالة من الاحوال عما يقع من الخلف في تأدية خدماتهم

سعادة حسن حلمى باشا — مادة المشروع أوفق وأصدق عليها .

سعادة ابراهيم أدهم باشا — المادة التى وضعتها اللجنة اكثر بياناً وتوضيحاً والأحسن بقاؤها

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخذت فتقرر بالأغلبية رأى سعادة ابراهيم أدهم باشا .

تلى لناية المشروع أصلاً وتعديلاً وتقرر من عموم الهيئة استحسان ما رآته اللجنة ما عدا سعادة حسن حلمى باشا كان رأيه بقاء المواد ٣١ و ٣٢ و ٣٣ من المشروع الأصلى بدلاً من التعديل الذى وضعت اللجنة لتلك المواد وهذا صورة ما تلى :

﴿ المادة التاسعة والعشرون ﴾

إذا حصلت الاستغاثة من أية نقطة كانت ولم يحضر أخذ لاغاتها فكل من تأخر بعد بلاغ الاستغاثة أو تأخر عن تبليغها لمن هو بعده يكون هو الملزوم والمسئول وخفراء تلك النقطة يكون حكمهم حكم باقى الخفراء الذين لم تبليغهم الاستغاثة .

﴿ المادة الثلاثون ﴾

على أصلها باستبدت كلمة أحدهم (ب) بعضهم

﴿ المادة الحادية والثلاثون ﴾

عمد ومشايع البلاد معتبرون بصفة مأمورى الضبطية القضائية وموكلون باستتباب الأمن فى بلادهم ولذلك يكون مشايخ التوبة منهم هم المسؤولون عن جميع ما يحدث فى نوبتهم وخاضعون للجزاء التأديبي الذى يتوقع عليهم إذا ثبت إهمالهم سواء كان فى عدم منعهم حدوث الجناية متى كان بمقدرتهم إجراء ذلك أو فى هروب أحد المذنبين مع مقدرتهم على ضبطه أو فى أخفاء جناية أو جنحة عن الحكومة مع علمهم بحدوثها فى بلادهم ويكون العمد هم المسؤولون عما يقع منهم من التقصير فى أداء الواجب عليهم بمقتضى هذا القانون وأما الجزاء الذى يمكن توقيعه على عمد ومشايع البلاد فهو مذكور فى المادة (٣٥) .

﴿ المادة الرابعة والعشرون ﴾

إذا استغاثت خفراء إحدى النقطة ولم يأت حالاً لمساعدتهم خفراء النقطة المجاورة بذات البلدة أو خفراء تقط البلدة القريبة اليهم أو لم يوصلوا استغاثتهم للنقط القريبة منهم فيكونون هم المسئولين عن جميع ما يتتج عن إهمالهم هذا وأما خفراء النقطة التى صدرت منها الاستغاثة فيكونون خالى المسئولية ان لم يكن وقع منهم قصور أو إهمال يستحقون مجازاتهم عليه

﴿ المادة الخامسة والعشرون ﴾

على الخفراء أن يلاحظوا كل من يمر فى دركهم وإذا اشتبهوا فى أحد فليعلم أن يضبطوه ويرسلوه لشيخ التوبة وإذا اشتبهوا فى عدة أشخاص ولم يتمكنوا من ضبطهم فليعلم أن يعينوا أحدهم لاقتفاء أثرهم حتى يصلوا الى أول بلدة وحينئذ يخبر شيخها عنهم .

﴿ المادة السادسة والعشرون ﴾

بما أن عمد ومشايع البلاد معتبرون بصفة مأمورى الضبطية القضائية وموكلون باستتباب الأمن فى بلادهم فلذلك يكونون هم المسؤولون عن جميع ما يحدث من الجنايات فى جهتهم وخاضعون للجزاء التأديبي الذى يتوقع عليهم إذا ثبت إهمالهم سواء كان فى عدم منعهم حدوث الجناية متى كان بمقدرتهم إجراء ذلك أو فى هروب أحد المذنبين مع مقدرتهم على ضبطه أو فى أخفاء جناية أو جنحة عن الحكومة مع علمهم بحدوثها فى بلادهم وأما الجزاء الذى يمكن توقيعه على عمد ومشايع البلاد فهو مذكور فى المادة الثلاثين .

الأصل

﴿ المادة السابعة والعشرون ﴾

بما أن العملة هو المسؤول عن تأييد الأمانة في بلده وبما أن مراقبة خدمات الخفر متعلقة به فقد تصرّح له بأن يجازى من ارتكب من الخفراء ذنبا طفيفا بغرامة لا تزيد مطلقا عن الخمسة غروش وعلى العملة أن يعلن حينئذ بذلك المركز التابع له وهذه الغرامات تتقيد بدفتر العملة وتتسلم إلى الصراف

ويجب قيد هذا الجزاء في دفتر المركز وكتابته بمعرفة العملة أيضا على (السركي) ورقة القسيمة التي ييد الخفراء وإذا تراءى للعملة بأن الذنب الذي ارتكبه أحد المشائخ أو الخفراء جسيم ويستحق جزاء أعظم من الغرامة المذكورة فعليه أن يعقد مجلس البلدة الذي عليه أن يحرر محضرا عن الذنب المذكور ويرسله للمركز طالبا منه التصريح بمجازاة المذنب بأحدى الجزاءات الموضحة في المادة الثلاثين .

وعلى المركز أن يرسل هذه الأوراق إلى المدير وهو يصدق على الجزاء المطلوب أو يرفضه وذلك بواسطة قلم ضبط وربط المديرية .

﴿ المادة الثامنة والعشرون ﴾

يحفظ بمكتب ضبط وربط المديرية دفتر لقيد جميع الجزاءات التي صدق عليها المدير وبما أن الخفراء هم من رجال الضبط فكل المسائل التي تختص بنقضهم ينظر فيها بمعرفة قلم الضبط كباقي أشغال البوليس .

﴿ المادة التاسعة والعشرون ﴾

على الخفراء أن يراقبوا ما يمر عليهم من المواشي ليلا مع أشخاص مجهولين وإذا اشتبهوا في أحد منهم فعليهم أن يضبطوه ويصلوه إلى شيخ النوبة بما معه من المواشي .

وإذا أثبت أن المواشي تخصه أو موكل بها أفرج عنه والا أرسله الشيخ المذكور إلى جهة الاختصاص وكل من يتجر في مواش يجب أن يكون بيده شهادة موضحا فيها ملكيته للمواشي أو توكيله بها .
وأما في الأبعاد والعزب فنظارها يقومون بهذه الخدمة وهم المسؤولون عنها .

﴿ المادة الثلاثون ﴾

لقد تقرر توقيع الجزاءات الآتية على عمد البلاد ومشائخها ومشائخ خفراها متى أهملوا في خدماتهم أو قصروا في اجرائها .

رأى اللجنة

﴿ المادة الثانية والثلاثون ﴾

بما أن عمد البلاد هم المسؤولون عن تأييد الأمن في بلادهم فقد تصرّح لهم بأن من ارتكب ذنبا من الخفراء أو الطوافة أو مشائخ الخفراء يستحق عليه جزاء في الحال يعقد المجلس للنظر في هذا الإهمال والمجلس الحق في الحكم نهائيا بغرامة من خمسة قروش لغاية العشرين قرشا وعلى رئيس المجلس أن يعلن حينئذ بذلك المركز التابع له وهذه الغرامة تسلم إلى الصراف وتتقيد بدفتر القسيمة الموجودة بطرفه وبورقة القسيمة (السركي) الموجود بيد الخفير وشيخ الخفر .

ويجب قيد هذا الجزاء في دفتر المركز عند إعلانه بذلك وإذا تراءى للمجلس بأن الذنب يستحق جزاء أعظم من الغرامة المذكورة فعليه أن يحرر محضرا عن الذنب المذكور ويرسله للمركز طالبا منه مجازاة المذنب بأحدى الجزاءات الموضحة في المادة الخامسة والثلاثين .

وعلى المركز أن يوقع الجزاء اللازم ويرسل هذه الأوراق إلى المدير وهو يصدق على الجزاء المطلوب أو يرفضه .

﴿ المادة الثالثة والثلاثون ﴾

يحفظ بمكتب ضبط وربط المديرية دفتر لقيد جميع الجزاءات التي صدق عليها المدير .

(المادة الرابعة والثلاثون)

على الخفراء أن يراقبوا ما يمر عليهم من المواشي أو غيرها من الأشياء ليلا مع أشخاص مجهولين وإذا اشتبهوا في أحد منهم فعليهم أن يضبطوه ويوصلوه إلى شيخ النوبة بما معه من المواشي أو الأشياء .

وإذا أثبت أن المواشي تخصه أو موكل بها أفرج عنه والا أرسله الشيخ المذكور إلى جهة الاختصاص .

هذه الفقرة حسب الأصل .

﴿ المادة الخامسة والثلاثون ﴾

لقد تقرر توقيع الجزاءات الآتية على عمد البلاد ومشائخها ومشائخ خفراها فيما إذا أهملوا في خدماتهم أو قصروا في اجرائها بدون أن تقع حوادث في بلادهم .

(الأصل)

جزاء العمد

التغريم بمبلغ من ١٠٠ قرش الى ١٥٠٠ قرش .

الحبس من ثمانية أيام الى ثلاثة شهور مع الأشغال الحقيقية أو بدونها .
الرفق .

جزاء المشايخ

التغريم بمبلغ من ١٠٠ قرش الى ٥٠٠ قرش .

الحبس من ثمانية أيام الى ثلاثة شهور بالأشغال الخفيفة أو بدونها .
الرفق .

جزاء الطوافة والخفراء

التغريم بمبلغ من ١ قرش الى ٥ قروش وهذا الجزاء يجوز للعمدة أن يوقعه .

التغريم من خمسة قروش الى مائة .

الحبس من ثلاثة أيام الى ثلاثة شهور بالأشغال الخفيفة أو بدونها .
توقيع الجزاءات يكون بمعرفة المدير والجزاءات التي تزيد عن الخمسة قروش يلزم العرض عنها لنظارة الداخلية لاعتمادها قبل توقيعها .
أما الحكم بالحبس أو الرفق لا يكون إلا بأمر ناظر الداخلية .
المبالغ التي تحصل من الجزاءات المتوقعة على الخفراء تدفع للخزينة لقيدها لحساب قسم الضبط .

وهذه المبالغ تحفظ بصفة احتياطية لكفاة الخفراء ولشترى الطاسات المعدة لنمرة الخفراء ولصرفها فيما يكون من اختصاصات الضبط والربط .

الفصل الرابع

الملبوسات والمهمات

﴿ المادة الحادية والثلاثون ﴾

ملابس الخفر يجب أن تكون عمة حمراء فزعبوطا أحمر موضوعا عليه علامة تميزه عن غيره وهذه العلامة هي طاسة من الصفيح يكون عليها نمرة الخفير بأحرف سوداء .

(رأى اللجنة)

جزاء العمد

أولا — التغريم بمبلغ من مائة قرش الى خمسمائة قرش .

ثانيا — التغريم بمبلغ من فوق الخمسمائة قرش الى الألف قرش .
ثالثا — الرفق .

جزاء مشايخ البلاد

أولا — التغريم بمبلغ من أربعين قرشاً الى مائتي قرش .

ثانيا — التغريم من فوق المائتين لحد الأربعمائة .

ثالثا — الرفق .

جزاء الطوافة والخفراء ومشائخهم

أولا — التغريم بمبلغ من خمسة غروش الى عشرين غرشاً وهذا الجزاء يوقعه مجلس البلدة .

ثانيا — التغريم من عشرين غرشاً الى مائة غرش .

ثالثا — الحبس من عشرة أيام الى شهرين .
هذه الفقرة على أصلها .أما الحكم بالحبس أو الرفق لا يكون إلا بأمر ناظر الداخلية .
هذه الفقرة على أصلها .

وهذه المبالغ تحفظ بصفة احتياطية لكفاة الخفراء ولصرفها فيما يكون من اختصاصات الضبط والربط .

ومن يتأخر في دفع مبلغ التجريم بدعوى الاعسار فتى ثبت بالتحقيق اعساره يحبس عن كل عشرين قرشاً من المستحق عليه أربعاً وعشرين ساعة بدل التجريم .

الفصل الرابع

في المهمات

﴿ المادة السادسة والثلاثون ﴾

جميع الخفراء والطوافة ومشائخهم ومشايخ النوبة مكلفون بحمل أسلحة نارية بشرط ألا يستعملوها الا في وسائل التحفظ والصيانة ولهم حق الدفاع بها عند الحاجة .

(الأصل)

وتسلح جميع الخفراء ببندقيات من الطرز القديم ويكون عمدة البلد مسؤولاً بملاحظتها .

ويجب أن يكون دواماً مع كل خفير ورقة القسيمة (السركي) النوه عنها في المادة (١٥) وإذا وجد بدونها يجازى .

أحكام عمومية

﴿ المادة الثانية والثلاثون ﴾

داورية البوليس السوارى تلاحظ خدمات الخفر علاوة على مراقبة عمد البلاد لها ويجب أن يكون عدد عساكر هذه الدورية بما فيه الصف ضابط ثلاثة على الأقل ومراقبة هذه الخدمة عموماً منوطة بمأموري المراكز وضباط ومفتشي البوليس ولهؤلاء أن يطلبوا على دفاتر الخفر ويخبروا رؤساءهم عن كل اهمال أو قصور يرونه فيها .

﴿ المادة الثالثة والثلاثون ﴾

على مجلس البلد حين انتخاب الخفراء أن ينتخبوا ثلاثة أو أربعة رجال احتياطياً على العدد اللازم للخفر وذلك ليرسل أحدهم يومياً بالمناوبة الى المركز حاملاً مذكرة جامعة جميع الحوادث التي حدثت في خلال الأربع والعشرين ساعة ويجب أن يتهم شيخ الخفراء وشيخ النوبة على هذه الثقة ويصدق عليها العمدة الذي عليه بالوقت نفسه أن يقدم تقريراً عن كل اهمال يحدث من المشائخ .

(المادة الرابعة والثلاثون)

المديرون مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون بواسطة رجال البوليس الذين تحت أوامرهم وبما أن الخفراء معدون من رجال الضبط بالمحافظة على الامن العام بالجهات فكافة الاشغال المتعلقة بالخفراء تنظر سواء كان بالمركز أو بالمديرية بقلم الضبط وتعرض من رؤساء تلك الاقلام بالمراكز على مأموريها وفي المديرية على حضرات المديرين .

ويجب أيضاً على حكامداري البوليس وباقي ضباطه أن يراقبوا اجراءات الخفر عند مرورهم في التفتيش وأن يرفعوا للمدير تقريراً عن ذلك .

ويتعين بعض رجال البوليس من وقت الى آخر بناء على طلب مأمور المركز للملاحظة الخفراء في البلاد .

يجب قيد التقارير اليومية التي تصل كل أربع وعشرين ساعة من البلاد في مكتب ضبط وربط المديرية وعلى رئيسه أن يحمر ملخصاً منها لاطلاع

(رأى اللجنة)

يجب أن يكون دواماً مع كل خفير ورقة القسيمة (السركي) النوه عنها في المادة (١٩) وذلك لاجل أن يكون معروفاً بها عند اللزوم وإذا وجد بدونها يجازى .

أحكام عمومية

﴿ المادة السابعة والثلاثون ﴾

داورية البوليس السوارى تلاحظ خدمات الخفر علاوة على مراقبة عمد البلاد لها ويجب أن يكون عدد هذه الدورية بما فيه الصف ضابط ثلاثة على الأقل ومراقبة هذه الخدمة عموماً منوطة بمأموري المراكز وضباط ومفتشي البوليس ولهؤلاء أن يخبروا رؤساءهم عن كل اهمال أو قصور يرونه فيها .

﴿ المادة الثامنة والثلاثون ﴾

على مجلس البلد حين انتخاب الخفراء أن ينتخب شخصين احتياطياً علاوة على العدد اللازم للخفر لأجل توصيل أخبار الحوادث التي تقع بالبلدة الى المركز ويجب أن يتهم عمدة البلد أو من ينوب عنه على ورقة الاخبارية

﴿ المادة التاسعة والثلاثون ﴾

المديرون مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون بواسطة رجال الادارة والبوليس الذين تحت أوامرهم وبما أن الخفراء معدون من رجال الضبط ومناطون بالمحافظة على الامن العام بالجهات فيجب على ملاحظي ومعاوني البوليس بالمراكز أن يراقبوا سير الخفراء وانتظامهم وإذا تراءى لهم تقصير أو اهمال فيقدموا التقرير اللازم عن ذلك لمأموري المركز .

وكذلك يجب على حكامداري البوليس اذا تراءى لهم تقصير أو اهمال حال مرورهم أن يرفعوا تقريراً الى المدير بما يرونه .

ويجب قيد التقارير التي تصل بمحادثات البلاد في مكتب ضبط وربط المديرية وعلى رئيسه أن يحمر ملخصاً منها لاطلاع المدير عليه .

وعلى المديرين أن يجازوا كل من خالف أحكام القانون ويفرغوا الجهد بتأييدها والسير بمقتضاها ويخطرنا نظارة الداخلية عن العمدة والمشائخ الذين

الاصل	رأى اللجنة
المدير عليه وعلى المديرين أن يجازوا بصرامة كل من خالف احكام هذا القانون ويفرغوا الجهد بتأييدها والسير بمقتضاها ويخطر نظارة الداخلية عن العمد والمشايع الذين يقصرون في تأدية حق وظائفهم . على ناظر داخلية حكومتنا سن لا نمنح داخلية مبنية على أمرنا هذا لشرح ما يكون مبهما به لسهولة العمل بمقتضاه .	يقصرون في تأدية حق وظائفهم . هذه الفقرة حسب الأصل

سعادة الرئيس — موجود تذكرتان احدهما من سعادة سيوفى باشا تاريخها ١٣ يونيه سنة ٨٨٩ واستغرق مع كشف المرتبات والثانية من حضرة ابراهيم بك الغمراوي تاريخها ٢٦ يونيه سنة ٨٨٩ فليتليا :

تليت التذكرة الاولى وهذه صورتها :

حيث انى عذمت على السفر خارج القطر المصرى لأشغال ضرورية وسأقوم انشاء الله من مصر فى الاسبوع القادم فاقضى تحريره لسعادتكم للمعلومية بذلك واعتماد توكيل سعادة شقيقى احمد باشا السيوفى عني فى استلام مرتبى مدة عيائى أفندم .

تليت التذكرة الثانية وهذه صورتها :

أعرض لسعادتكم أن لجنة تعديل قانون الخفر التى أنا منها قد انتهت من أشغالها ولم يبق من الشهر الحالى سوى أربعة أيام وقد حدثت لي أشغال ضرورية أوجبني للقيام من المحروسة فالتزمت بعرضه على سعادتكم ليكون معلوما لى الهيئة ذلك أفندم .

وتقرر بالاتفاق صرف المجلس لغاية شهر يوليه سنة ٨٨٩ بما أن الاشغال التى كانت معروضة عليه قد انتهت .

ثم أن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٧ .

امضاء (حسين يسرى) ختم (على شريف)

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم السبت ٢٠ ذى الحجة سنة ١٣٠٦ (١٧ اغسطس سنة ١٨٨٩)

فتحت الجلسة الساعة ٣ تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس وحضور ٢٠ من حضرات الأعضاء .

تلى آخر محضر للانعقاد السابق فتصدق عليه .

سعادة الرئيس — الاشغال التي وردت للمجلس بقصد نظرها هي :

أولاً : افادة من دولتو رئيس مجلس النظار تاريخها ٣ يولييه سنة ١٨٨٩ نمرة ٩ وبرقتها مشروع أمر عال يشتمل بعض تعديلات في قانون القرعة العسكرية ومذكرة بالاسباب .

ثانياً : افادة من دولتو المشار اليه رقم ٩ يولييه سنة ١٨٨٩ نمرة ١٠ ومعها صورة مشروع أمر عال ولائحة يختصان بمصلحة التنظيم .

ثالثاً : مكاتبات وتلغرافات من بعض حضرات الاعضاء بالاعتذار عن الحضور في الجلسات التي تحددت في هذا الشهر . واذن فلتتل تلك الاشغال بحسب تواريخ ورودها وتؤخذ الآراء والرغبات عنها .

تليت الافادة نمرة ٩ وهذه صورتها :

مرسل لسعادتكم مع هذا مذكرة واردة لرئاسة المجلس من سعادة سردار الجيش المصرى ومعها مشروع أمر عال يختص بالغاء الكشف الطبى الابتدائى من مجالس القرعة نظراً للفائدة التي تحصل من ذلك كما هو واضح بالذاكرة والمشروع المحكى عنهما الامل النظر فيما اشتمل عليه المشروع المذكور وأعادته مع المذكرة بادية الذكر مشفوعاً بما تراه الهيئة فيه اقدم . تليت المذكرة وهذه صورتها :

مذكرة مرفوعة لرئاسة مجلس النظار

كما توضح في التقرير عن أعمال القرعة السابق تقديمه بتاريخ ١١ ديسمبر سنة ١٨٨٨ وبتاريخ آخر ديسمبر سنة ٨٨ لدولتو رئيس مجلس النظار فالملطوب الآن انما هو الغاء الكشف الطبى الابتدائى من مجالس القرعة والفائدة التي تحصل عليها من الغاء ذلك فهي :

أولاً — تسهيل الحالة للمستعملة الآن لانها مطولة وذلك للاستئصال

على ٢٠٠٠ قرعة :

٧٥٠٠٠ رجل يكفون بالكشف الطبى سنوياً .

عمل المجالس يقل كثيراً ومكوثهم بالمرأى يقل أيضاً .

ثانياً — منع عدم الانتظام الحاصل غالباً بالجهات .

ثالثاً — حصر المكاتبات الناجمة من تظلم الرجال الذين يريدون أن يثبتوا عدم لياقتهم طبياً للخدمة العسكرية .

رابعاً — وفر المبالغ الحالية بتقليل عدد الضباط الحكاء المكلفين بخدمة القرعة ويظن أن ثمانية محلات يصير وفرها والنسبة يتراءى اقتصاده من وفهم يوازي ١١٦٠ جنبها سنوياً .

فبناء على ما هو واضح نرجو من مجلس النظار التصديق على التعديلات طيه لقانون القرعة عن سنة ١٨٨٥ .

سردار الجيش المصرى

تليت صورة المشروع وهذه صورته :

مشروع أمر عال

بناء على ما عرضه علينا ناظر حرية وبحرية حكومتنا وموافقة رأى مجلس النظار أمرنا بما هو آت :

﴿ المادة الاولى ﴾

يصير الغاء الكشف الطبى الابتدائى عن أنفار القرعة وتعمل التعديلات الآتية من المادة (١١) من أمرنا الصادر في ٢٦ مارس سنة ٨٥ على قانون القرعة العسكرية وهي :

أطباء المراكز والأطباء العسكرية تلتى وظائفهم من هيئة مجالس القرعة وكذلك يصير الغاء المادة (١٢) من أمرنا المشار اليه ويصير تعديلها بما هو آت :

لمجالس القرعة أن يرفضوا أنفار القرعة الغير لائقين طبياً بالأحوال الآتية وهي :

فقد عين أو الاثنين . فقد عضو أو أكثر .

ورفض الاقرار الذين يكونون بهاته الحالات يستوجب عليه كشف ثان من قبل الحكيمباشى الفتش ، وما بقى بعد ذلك يصير اعتباره بالمجالس لائقا ويجرى فرزه . أما الكشف الطبي عن شبان القرعة فإنه يعمل حينما تطلب أنفار منهم للخدمة العسكرية في الاوقات التي يعينها ناظر الحرية ثم تلغى أيضا الكلمات الواردة بالمادة (١٣) من قانون القرعة وهي : اذا كانت متعلقة بالسن لغاية آخر الفقرة (بدون تحقيق منه) ويتناض عنها بما هو آت :

اذا كانت التشكيات مختصة بالسن فله مجالس أن تنظر فيها ولنفر القرعة الحق أن يقدم نفسه للكشف لدى حكيمباشى الجيش أو لدى الفتشين الطبيين عند مرورهما للتفتيش ومصاريف الانتقال تكون على نفر القرعة المتطلب ذلك .

كذلك تلغى الكلمات المرفوعة بالسطر الثاني من المادة (١٥) وهي للكشف الضبي .

كما أنه تلغى أيضا الكلمات الواردة بالمادة (١٦) وهي (عاهات جسيمة أو عيوب في القامة) ويتناض عنها بما يأتي (عيوب في القامة فقط) . وكذلك تلغى كلمة (حكيم) للرقومة في خامس سطر من آخر الصحيفة من المادة (٢٥) من قانون القرعة ويضاف عوضا عنها (حسبما توضح بالبند الثاني عشر من الفقرة الثانية) .

(المادة الثانية)

على ناظر حرية وبحرية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا .
تقرر بالاتفاق أحضار قانون القرعة وتلاوة المواد المقضى تعديلها منه .
جرى أحضار قانون القرعة وتليت منه المواد ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٥ و ١٦ و ٢٥ وهذه صورها :

(المادة ١١)

تعمل القرعة بمركز كل قسم أو تمن في اليوم الذي تعينه نظارة الحرية وعلى كل من المدير أو المحافظ أن يخطر به نظار الاقسام ومأمورى الامان من قبل ذلك بخمسة أيام على الأقل .
يتركب مجلس القرعة كالآتي :

أولا : من واحد ضابط عظيم من الجيش وتكون له الرئاسة
ثانيا : من وكيل المديرية أو المحافظ .

ثالثا : من اثنين ضباط .

رابعا : من حكيم عسكري .

خامسا : من ناظر القسم أو مأمور التمن .

سادسا : من حكيم للمركز .

سابعا : من قاضى المركز .

ثامنا : من أحد الرؤساء الروحانيين وذلك في المراكز أو الاعان التي

بها شبان مسيحيون .

تاسعا : من اثنين من عمد المراكز أو أعيان التمن .

عاشرا : من اثنين من مشايخ المركز أو من شيخ التمن .

أعمال مجلس القرعة تكون علانية .

وعندما يتشكل المجلس على هذه الصورة يعلن الرئيس افتتاح الجلسة وتكون المداولات علانية ويكون بث الأحكام بأغلبية الآراء وفي حالة تساويها يكون رأى القسم الذى فيه الرئيس هو المرجح .

واذا طرأ على المجلس في أثناء أعماله بعض أحوال يتعذر عليه الحكم فيها بحال انعقاد الجلسة لعدم وجود استعلامات كافية فله أن يؤخر الحكم فيها حتى يحصل على الاستعلامات الكافية . ويحكم فيها قبل قيامه من القسم أو التمن .

(المادة ١٢)

يجتمع المجلس في اليوم المعين لعمل القرعة وتنضم عليه كامل الاعضاء بمركز القسم أو التمن تحت رئاسة الضابط المعين من الجيش .

واذا تغيب أحد أعضاء المجلس لعذر مهم فعلى الرئيس أن يطلب من الجهة المعين بمقرتها العضو المذكور تعيين عضو آخر بدله يكون من نفس الوظيفة التي منها العضو المتغيب .

فيطلب الرئيس تقديم أنفار القرعة مع كشوف التعداد المقدمه بمعرفة مشايخ البلاد أو الأتقان وكذا قوائم القرعة المستخرجة منها بمعرفة ناظر القسم أن المحافظ وبعد أن يضاهايهما المجلس ويراجعهما يبتدأ :

أولا — بالعمل في البلاد الأبعد مسافة عن مركز القسم أو الأتقان الا بعد مسافة عن مركز المحافظة بأن يشرع طبيا في فرز عموم أنفار البلد أو التمن المدرجين بالقوائم المقدمة له وذلك يكون بمعرفة حكيمى المجلس فمن يوجد منهم مصابا بعاهة أو علة تمنعه عن تأدية الخدمة العسكرية يتأشر أمام اسمه بلفظ (غير لائق) مع توضيح نوع المرض الحساب به ومثل هؤلاء الأنفار لا يدخلون ضمن من تعمل لهم القرعة أما من يظن شفاؤه من مرضه بعد مدة قليلة فيصير درج اسمه ضمن الأنفار الذين تعمل لهم القرعة

ثانيا — في التحقيق بكل دقة عن عائلاتهم فمن يجده منهم معافى من الخدمة العسكرية بناء على الأحوال المذكورة في هذا القانون يتأشر أمام اسمه بالمحفوظات القاضية بمعافاته قانونا وهؤلاء الأنفار لا يدخلون ضمن الذين تعمل لهم القرعة .

وتحقيق العائلات يكون تحت مسؤولية عمد ومشايخ البلاد والسيارف ومشايخ الامان وذلك يكون بواسطة تقديم كشوف موقع عليها من المذكورين بأسماء وألقاب وسن عائلات الأنفار الذين يعمل عنهم التحقيق لائىل المعافاة مع بيان المتزوجين من الإناث والأرامل ومقدرة تكسب الذكور أو عدمها .

مجلس القرعة والجيش المصري والبحرية والبوليس والجندرية وغير ذلك من الجهات للوجود بها عساكر موضحاً بها بالتفصيل السكلى الأحوال التى تجوز معافاة الأشخاص الغير لائقين للخدمة العسكرية بالنسبة للأمراض وعاهات جسيمة أو عيوب فى القامة.

وهذه اللائحة تعمل بمعرفة لجنة مركبة من ضباط وأطباء وكباراد أعمال قرعة جديدة تراجع هذه اللائحة بمعرفة مثل تلك اللجنة وتنشر للعمل بمقتضاها .

﴿ المادة ٢٥ ﴾

يستثنى من الخدمة العسكرية أرباب العاهات التى تمنعهم من الخدمة تحت السلاح وكل خدمة أخرى فى العسكرية .

سعادة حسن حلمى باشا - أصدق على المشروع الوارد من طرف الحكومة .

حضرة السيد عبد الخالق افندى السادات - المفهوم من المذكرة والمشروع هو رغبة الحرية فى إبطال الكشف الطبى الابتدائى من مجلس القرعة واقتصار أعمال تلك المجالس على رفض من يوجد أنه فاقد عينيه أو أحدهما أو عضواً أو أكثر أو به عيب فى القامة ومن عد ذلك تعتبره تلك المجالس لائقاً وتجوز فرزه لما يترتب على ذلك من تقليل أعمال مجالس القرعة عن الحالة الجارية العمل بها الآن ولاجل منع عدم الانتظام وكف المسكاتيات المختصة بتشيكيات الأنفار الذين يريدون إثبات عدم لياقتهم طبياً للخدمة العسكرية واقتصاد ١١٦٠ جنيتها سنوياً من توفير ثمانية أطباء إلى آخر ما هو مبين بالمذكرة والمشروع المحكى عنهما من أن الكشف الطبى يعمل على شبان القرعة حينما تطلب أنفار منهم للخدمة العسكرية .

والذى أراه أن إبطال الكشف الطبى من مجالس القرعة وأن كان يقال الأعمال فيها نوعاً إلا أنه يوجب زيادتها فى جهة أخرى ومثال هذا أنه عند طلب الأنفار اللازمين للخدمة العسكرية فطبعا يجرى عليهم الكشف الطبى وبالضرورة يوجد فيهم مقدار جسيم لا يليق للخدمة العسكرية بسبب الأمراض والعاهات فهؤلاء إذاً يتكلفون بالعودة ويطلب بدلهم وهكذا حتى يتم المقدار اللازم أخذه ولا يخفى ما تحت ذلك من المسقات على المرضى خصوصاً المصابين منهم بعلل صعبة تستدعى تكلف أهاليهم برفقتهم فى الذهاب والاياب وتكبدهم زيادة المصاريف .

وفضلاً عن ذلك فانه لو حصل توفير الأطباء من مجالس القرعة فبالطبع لا يتم تحقيق أمر المستحقين المعافاة بسبب تقدم سن آبائهم أو عجزهم عن التكسب أو غير ذلك من موجبات المعافاة التى تستدعى لكشف الأطباء لانه فى هذه الحالة أن كانت المعافاة ستحصل بمعرفة مجالس القرعة عند طلب أنفار للخدمة العسكرية فبالطبع يلزم وجود أطباء معهم وفى ذلك إعادة العمل المراد إبطاله بعينه أما أن كان سيصل التحقيق بنفس نظارة الحرية ففضلاً على أن المعافاة قانوناً هى من اختصاصات مجالس القرعة فإن حضور الأنفار يكون

ثالثاً - فى مقاس الأنفار الباقين الخالين من المحظورات التى تمنع دخولهم القرعة العسكرية مقاساً مضبوطاً
رابعاً - فى عمل القرعة للأنفار الذين صار قياسهم وكذا الأنفار الغائبين كالاتى بالمادة (١٤) :

﴿ المادة ١٣ ﴾

وبعد نهو التحقيقات يسأل الرئيس الشبان أن لهم تشيكيات أم لا فإن وجدت يسمعها المجلس ويحكم فيها بأغلبية الآراء حال انعقاد الجلسة فإن كانت التشيكيات متعلقة بالعمر فلا تسمع أن كان سن المشتكى محدداً بحسب دفتر المواليد الخالى عن الشطب والشبهة أما اذا كان محدداً بالشهرة ومستندلاً عليه بالهيئة الشخصية أو كان فى الدفتر شطب أو شبهة يتدب حكيمى المجلس لأعطاء رأيهما وأن وقع بينهما خلاف فينتخب حكيم ثالث للاتحاد معهما ومتى رجح رأى أحدهما تفذ وأن وقع خلاف بين الثلاثة فيرسل النفر إلى نظارة الحرية لأحالة على أطباء الجيش للكشف عليه وأعطاء القرار بما يرونه فى أمره وإذا ظهر من التحقيق أن أحداً استعمل النش أو التحايل فى العام الجارى أو السنين الماضية فيسير درج اسمه ضمن الدين تعمل لهم القرعة بدون تحقيق عنه .

﴿ المادة ١٥ ﴾

عند ما ينهى المجلس أعمال الفرز الطبى والتحقيق والمقاس والقرعة على نفس القائمة الأصلية التى تقدمت له من القسم أو المحافظة يحرر منها ثلاث قوائم منقسم كل منها إلى ثلاثة أقسام كالاتى :
القسم الأول - يحتوى على أسماء وألقاب ومقاس ونمر قرعة جميع الشبان اللائقين للخدمة ولم يستحصلوا على المعافاة

القسم الثانى - يحتوى على أسماء وألقاب وملحوظات الشبان الذين استحصلوا على المعافاة من الخدمة لأسباب غير الصحية مع توضيح الأسباب الموجبة لمعافاتهم قانوناً .

القسم الثالث - يحتوى على أسماء وألقاب وملحوظات الشبان الذين صار معافاتهم من الخدمة بسبب عاهات أو عالج بالجسم مع بيان أنواعها .
وهذه الثلاث قوائم كذا القائمة الأصلية التى أجريت عليها أعمال القرعة يوقع عليها من رئيس وأعضاء المجلس وتسلم أحداها إلى شيخ البلد أو التمن والثانية مع القائمة الأصلية إلى المديرية أو المحافظة والثالثة إلى ناظر الحرية .
ومتى انتهت جميع أعمال القرعة على بلاد القسم أو التمن ينتقل المجلس إلى قسم أو تيم آخر وهكذا حتى النهاية .

وبعد أن يتم المجلس أعماله فعلى من يكون رئيسه أن يرفع تقريراً إلى نظارة الحرية مفصلاً عن أشغال المجلس .

﴿ المادة ١٦ ﴾

ناظر الحرية ينشر لأمانة عمومية إلى كافة المديرات والمحافظات ورؤساء

فيه مشقة وصعوبات زائده مع كثرة المصاريف للأسباب التي ذكرت آنفاً .
وحينئذ يكون الأولى هو بقاء الحالة عن ما هي عليه الآن ورفض المشروع

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فتقرر بالأغلبية رأى حضرة السيد عبد الخالق افندى السادات
تليت مكتوبة رئاسة مجلس النظار نمرة ١٠ وهذه صورتها .

مرسل لسعادتك مع هذا صورة من مشروع الأمر العالي واللائحة اللذين
صار تحضيرهما بمعرفة نظارة الاشغال العمومية فيما يختص بمصلحة التنظيم
بأمل النظر فيما اشتملا عليه بهيئة مجلس شورى القوانين واعادتهما لهذا الطرف
مشفوعين بما تراه الهيئة فيهما أقدم

تلى من اللائحة لفاية المادة الرابعة وتقرر بالاتفاق بقاءه على أصله
وهذه صورته :

لائحة تختص بمصلحة التنظيم

بعد الاطلاع على المادة السادسة عشرة من الأمر العالي الصادر في
قد قرر ناظر الاشغال العمومية ما هو آت :

﴿ المادة الأولى ﴾

ادارة عموم مدن ومباني القطر المصرى للشكيلة بنظارة الاشغال العمومية
تستمر على القيام باداء أعمالها على حسب القواعد المقررة .

﴿ المادة الثانية ﴾

تؤلف مجالس التنظيم من الموظفين الآتى ذكرهم :

مدينة القاهرة

أولاً — أحد كبار موظفى نظارة الاشغال العمومية يعينه الناظر رئيساً
ثانياً — مدير أشغال المدينة المذكورة نائب رئيس
ثالثاً — مندوب من طرف المحافظة
رابعاً — أحد مهندسى التنظيم
خامساً — مندوب من طرف مصلحة الصحة

مدينة اسكندرية

أولاً — محافظ المدينة أو وكيله بالنيابة رئيساً
ثانياً — مندوب من طرف مصلحة الصحة
ثالثاً — مدير أشغال المدينة المذكورة
رابعاً — مندوب من طرف المحافظة
خامساً — أحد مهندسى التنظيم
مدن السويس ودمياط وبورسعيد والاسماعيلية

أولاً — محافظ المدينة أو وكيله بالنيابة عنه رئيساً
ثانياً — مندوب من طرف مصلحة التنظيم
ثالثاً — مهندس التنظيم
رابعاً — مندوب من طرف البوليس

ومحضر الجلسات أحد كتاب التنظيم لأداء وظيفة كاتب سر المجلس

وأما باقى المدن والقرى الموجود فيها الآن مصالح تنظيم أو التي ستشكل
فيها تلك المصالح فيما بعد فيؤلف مجلس التنظيم في كل منها من الموظفين
الآتى ذكرهم :

أولاً — المدير أو وكيله بالنيابة عنه رئيساً
ثانياً — مهندس التنظيم
ثالثاً — مندوب من طرف مصلحة الصحة
رابعاً — مندوب من طرف البوليس
يؤدي وظيفة كاتب سر المجلس أحد كتاب التنظيم وفي غيابه مهندس
التنظيم .

﴿ المادة الثالثة ﴾

يلتزم المجلس اعتيادياً في كل خمسة عشر يوماً مرة واحدة على الأقل ويلتزم أيضاً
على خلاف المعتاد كلما تراءى للرئيس لزوماً لذلك ولا تكون قراراته صحيحة
معتبرة الا اذا كان حاضراً به أغلب أعضائه وفي حالة تساوى الآراء فالطرف
الذى ينضم اليه الرئيس هو الأرجح

. واذا غاب الرئيس فيعين المجلس أحد أعضائه ليقوم مقامه .

﴿ المادة الرابعة ﴾

على المجلس أن يقوم بالأعمال الآتية :

أولاً — تقرير خط التنظيم سواء كان على الرسومات أو على الخريط
العمومية
ثانياً — ترتيب الشوارع وتعيين أسمائها اذا رأى لزوماً لذلك
ثالثاً — تعيين عرض كل شارع
رابعاً — تغيير ترتيب تلك الشوارع عند الاقتضاء
خامساً — أن يطلب من ناظر الاشغال العمومية مشترى الاراضى
اللازمة لانشاء الشوارع أو لتوسيعها أو بيع أراضى الشوارع
التي أسقطت من ترتيب الشوارع
سادساً — تعيين المسافة بين المفروشات التي على جانبي الشوارع
وبعضها .
سابعاً — أن يعرض على ناظر الاشغال العمومية مقدار المصاريف التي
يستدعيها تنظيم الشوارع .

(ط) المباني المتقنة الصنعة والمباني التاريخية والدينية تبقى بقدر الامكان على الخط الذي هي عليه ولا يتناولها حكم الدخول في خط التنظيم الا عند تجديد بنائها ما لم يصدر ناظر الاشغال العمومية قراراً نظراً لأسباب خصوصية بقاء تلك المباني على خطها الأصلي .

(ي) اذا تكون من خطوط التنظيم عند ملتقى شارعين زاويتان حادثتان فيجب قطع كل واحدة منهما بقدر متر واحد على الأقل عامودياً على خط يقسم الزاوية الي نصفين .

(ك) الزوايا التي تكون في بداية الشوارع البالغ عرضها ثلاثة أو أربعة أمتار تقطع على طول متر واحد عند ما تتلاقى خطوط التنظيم بزوايا قائمة أو حادة ومتى تقررت خطوط التنظيم على رسم احد الشوارع فيوقع على ذلك الرسم جميع الاعضاء الحاضرين بالمجلس وتدون به العبارة الآتية :

(قد تقررت خطوط تنظيم شارع بمجلسة مجلس التنظيم المنعقدة في) ثم يعرض الرسم على ناظر الاشغال العمومية للتصديق عليه منه .

سعادة حسن حلمي باشا — أصدق على المادة ماعدا الفقرة المختصة بجعل الخليج عشرة أمتار لأن سعته الي هذا الحد غير ضرورية فاذا أحسن يجعل ثمانية أمتار فقط :

سعادة ابراهيم حليم باشا — أنا أصدق على أصل المادة.

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخذت فتقرر بالاغلبية رأى سعادة حسن حلمي باشا

تلى باقي اللائحة وتقرر بقاؤه على أصله وهذه صورته :

﴿ المادة السادسة ﴾

يقدم طلب الرخصة على ورق تغلف موقفاً عليه من الطالب أو من وكيله المفوض قانوناً مبيناً فيه اسم الطالب ولقبه ومهنته وجنسيته ومحل سكنه وأقامته ونوع الأعمال التي يريد اجراءها واسم المدينة والقسم واسم الشارع ويعين فيه أيضاً بالنسبة والدقة المنزل او المقار المرغوب اجراء العمل فيه على أن الرخص التي تعطى بمقتضى هذه اللائحة لا تمنى اصحابها من القيام بأداء الاجراءات والشروط المنوّه عنها بالقوانين والامور العالية او اللوائح الخصوصية المتعلقة بالابنية بالنظر لأمر أخرى خارجة عن موضوع هذه اللائحة اما المصالح الاميرية تعاق من دفع اي رسم من رسوم التنظيم مهما كان نوعها ويجب على صاحب الرخصة ان يأخذها بدون مصاريف من قلم التنظيم ويعطى عنها الاصل اللازم .

﴿ المادة السابعة ﴾

تعطى الرخص من مهندس التنظيم وهو المكلف بتنفيذ القرارات التي تصدر من مجلس التنظيم .

ثامناً — أن تعرض التصميمات التي تعمل عن الشوارع للمرغوب أحدثها .
تاسعاً — أن يقرر ما يلزم أجرؤه نحو المباني المقتضى ترميمها حرصاً على الأمن العام ونحو المباني الخلة .

تليت المادة الخامسة وهذه صورتها :

﴿ المادة الخامسة ﴾

تعمل الخرط والرسومات العمومية على نسختين تحفظ أحدهما في إدارة عموم المدن والمباني وتبقى الثانية بقلم تنظيم الجهة المختصة هي به وتعديل تلك الخرط كلما حدثت تغييرات في حالة الأماكن بحيث يراعى في تعديل أبعاد ما يستدل به على الحالة الأصلية التي كانت عليها تلك الأماكن ويتخذ المجلس الشروط العمومية الآتية أساساً في رسم خطوط التنظيم .

(ا) الأزقة الغير نافذه التي لا يبلغ طولها مائة متر يكون عرضها أربعة أمتار وأما التي يكون نصف طولها تقريباً أو جميع الأبنية القائمة فيها على خط التنظيم مبنياً على عرض ثلاثة أمتار بموجب رخص قانونية صادرة من قبل فتبقى على هذا العرض في كامل طولها .

(ب) كل سكة تنتهى بسكة أخرى عرضها من أربعة أمتار إلى ستة يجعل عرضها أربعة أمتار .

(ج) كل سكة تنتهى بسكة أخرى يتجاوز عرضها ستة ٦ أمتار يجعل عرضها ستة ٦ أمتار على الأقل .

(د) يكون عرض الشوارع الرئيسية في القاهرة والاسكندرية عشرة أمتار وفي باقي المدن ستة أمتار فقط .

(هـ) يكون عرض الشوارع الكبرى في القاهرة والاسكندرية اثني عشر متراً على الأقل وفي باقي المدن ثمانية أمتار فقط .

(و) الشوارع ذات الاشجار يكون خط التنظيم فيها موازاً بالصف الاشجار وعلى مسافة أربعة أمتار على الأقل من ذلك الصف .

(ز) يعتبر الخليج المصري المار في مدينة القاهرة شارعاً عرضه عشرة أمتار

وعلى ذلك فالأبنية القائمة على جانبيه يراعى فيها جميع حقوق الارتفاق المقررة للطرق والشوارع .

(ح) خطوط تنظيم جهات الأبنية للقائمة على جانبي الشارع تكون مستقيمة بقدر الامكان ومتوازية ويكون محور الشارع خطوطاً مستقيمة طويلة على قدر الامكان وهذه الخطوط بقدر الامكان أيضاً في وسط الأبنية القديمة حتى يكون مقدار دخول هذه الابنية واحداً بقدر الاستطاعة على جانبي المحور .

﴿ المادة الثامنة ﴾

لا يجوز لمهندس التنظيم اعطاء رخص في أية جهة من الجهات التي تكون لمصلحة الاستحكامات شأن فيها الا اذا وافقت تلك المصلحة على اعطائها واذا وقع خلاف بينهما محال المسألة على ناظر الاشغال العمومية وهو ينظر في ذلك ويوافق مباشرة اذا اقتضى الحال على اعطاء الرخصة التي طلب مهندس التنظيم اصداؤها وكيفما كانت الحال فحقوق الارتفاق العسكرية التي تبديها مصلحة الاستحكامات لمهندس التنظيم يجب ذكرها في رخصة التنظيم

﴿ المادة التاسعة ﴾

الرخص التي تعطى عن خط التنظيم يعين فيها هذا الخط بكل ما يمكن من الدقة والضبط ويجوز لصاحب الرخصة أن يطلب رسماً عن خط التنظيم مطابقاً للبيانات المدونة في رخصته وذلك بشرط أن يدفع الرسوم المقررة ويجب أن يبين في الرخصة النقط الثابتة اللازمة لأقامة حائط الوجبة ويجوز أن يشترط فيها على صاحبها أن يدعو مهندس التنظيم إلى تخطيط اتجاه هذا الحائط في النقطة التي سيقام فيها ولا يكلف بدفع أى رسم على ذلك ومتى أدرج هذا الشرط الأخير في الرخصة يعتبر شرطاً من الشروط الأساسية فيها فإذا خالف صاحب الرخصة هذا الشرط تبطل رخصته وجوباً ولا يعمل بها وعليه أيضاً أن يطلب تعيين من يلزم للكشف على بنائه متى بلغ ارتفاعه متراً واحداً فوق الأرض ويجب أن يصير اجراء هذا الكشف بمعرفة مهندس التنظيم فإذا خالف المالك هذا الشرط تبطل الرخصة أيضاً ولا يعمل بها ويحكم عليه قاضى المخالفات بتوقيف البناء

أما المهندس الذى يكون أجرى الكشف يحرم عنه المحضر اللازم ويسلم نسخة منه الى صاحب الشأن بدون أن يدفع شيئاً عن ذلك وأما الأسوار التي تكون من سياجات ناحية يجب أن تكون على بعد نصف متر من وراء خط التنظيم وكل من أراد البناء على شارع مغروس أشجاراً فلا يجوز له نقل أية شجرة منها لتسهيل الوصول الى الأبواب المتسعة التي تمر منها العربات وإذا شرع أحد في اقامة بناء يجب عليه أن يراعى ليس فقط خط التنظيم بل والأحكام الادارية المختصة بالوزنات وارتفاع بناء المنازل ومقدار بروز الخارجات وأما التي حول الميادين وعلى جانبي الشوارع فتحاط بأسوار تبني على خط التنظيم.

﴿ المادة العاشرة ﴾

مجرد الاقرار على رسم خط التنظيم من ناظر الأشغال العمومية وصدور أمر عال باعتماده يسوغان للحكومة أن تنزع شيئاً فشيئاً وبالطرق القانونية لأراضي المين بالرسم لزومها لإنشاء الشوارع المعمول عنها الرسم المذكور ومن تاريخ صدور الامر العالى المشار اليه لا يجوز اقامة أى بناء على الاراضى اللازم نزع ملكيتها .

﴿ المادة الحادية عشرة ﴾

لا يجوز احداث برارات في جهات المنازل خلاف البرارات الآتى بيانها:
أولاً - في السفلى أى القاعدة

سنتيمتر	متر
٥	٠
١٥	٠

ثانياً - في الاكتاف أو الاعمدة وجلسات الشبايك

سنتيمتر	متر
٥	٠
١٠	٠

ثالثاً - في البلكونات والماوردات التي تقام على ارتفاع أربعة أمتار ونصف على الاقل عن سطح أرض الشارع ويراد بهذا السطح السطح الاعلى لوزية الاساس

سنتيمتر	متر
٠٠	١
٥٠	٠٠

ولا يجوز الترخيص ببناء ما وردت المنازل الكائنة في صدر الازقة المسدودة .

رابعاً - ما يبرز في وجهات الدكاكين لا يتجاوز قط مقدار بروزه عشرين سنتيمتراً أو يدخل فيه بروز الزخرفة على اختلاف أنواعها

خامساً - تعتبر البوارز من ابتداء حائط الوجبة من فوق السفلى

﴿ المادة الثانية عشرة ﴾

يصير إزالة ما يبرز عن المبنى عن مساطب وسلام خارجية ودرج ولا تستثنى من ذلك الا المبنى التاريخية والدينية والمباني المتقنة الصنعة لغاية ما يجلد بناء وجهاتها على خط التنظيم

﴿ المادة الثالثة عشرة ﴾

تهدم العقود أو الاسطبله المقامة فوق الطرق العمومية شيئاً فشيئاً كلما اعتراها خلل وكذلك متى هدمت إحدى المبنى المستندة هي عليها ويحذر أيضاً هدمها متى ظهر خلل بأحدى الحيطان التي تحملها ولا يجوز قط من الآن فصاعداً اقامة شيء منها فوق الطرق العمومية.

﴿ المادة الرابعة عشرة ﴾

قرارات الهدم التي يصدرها مجلس التنظيم ببالغها مهندس التنظيم الى المحافظه أو المدير لينفذها ويذكر في هذه القرارات الاسباب الداعية لاصدارها ويعين فيها التاريخ الذي يصير مباشرة الهدم فيه ويحدد لذلك ثمانية أيام على الأقل اذا كان صاحب المنزل ساكناً فيه وخمسة عشر يوماً اذا كان المكان مؤجراً فاذا مضى الاجل المحدد بالقرار ولم يباشر في اجراء الهدم يتعين على المحافظه أو المديرية أخطار مصلحة التنظيم بذلك وهي تحرر محضراً عن تلك المخالفة وتقام الدعوى على المخالف بمقتضى هذا المحضر ثم يحكم قاضي المخالفات بالغرامة المقررة قانوناً ويأمر أيضاً بعد التحقيق اذا كان هناك لزوم له بأجراء الهدم على مصاريف مرتكب المخالفة أما تنفيذ الحكم فبعد استيفاء الاجراءات اللازمة اتخاذها نحو الاجانب يقع على صاحب الملك نفسه الذي عليه أن يقوم بتسوية ما يحصل بسبب هذا التنفيذ من الخلاف بينه وبين المستأجرين أو غيرهم من المقيمين في المنزل .

﴿ المادة الخامسة عشرة ﴾

المأمورون المناط بهم أثبات وقوع المخالفات هم المهندسون ومديرو مصالح التنظيم ومنسوبو البوليس ويجب اثبات حصول المخالفات بمعرفة مأمورين اثنين يكون احدهما من مصلحة التنظيم وتترك نسخة من المحضر لصاحب الملك واذا كان غائباً تلصق النسخة المذكورة على حائط المنزل

﴿ المادة السادسة عشرة ﴾

(في تعريف رسوم التنظيم)

أولاً — كل عرض يقدم الى قلم التنظيم يدفع عليه حال تقديمه وقبل النظر فيه رسم مقرر قدره عشرة قروش صاغ

ثانياً — تدفع الرسوم الآتية يانها قبل تسليم الرخص الى أربابها وذلك علاوة على الرسم المقرر المذكور آنفاً .

(أ) رسم نسبي قدره قرشاً صاغ عن رخصة البناء على خط التنظيم باعتبار كل متر من طول الوجهة الكائن على الطريق العمومي

(ب) رسم مقرر قدره ١٠ قروش صاغ عن رخصة تغطية حائط أو تغطية بناء مقام على خط التنظيم .

(ج) رسم مقرر قدره ١٠ قروش صاغ عن رخصة اجراء ترميمات أو تعديلات في فتحات وجهة أو سور كائن على الطريق العمومي .

(د) رسم قدره ١ قرش صاغ عن صورة رسم تنظيم خصوصي باعتبار كل متر طولي من الوجهة .

(هـ) رسم مقرر قدره ١٠ قروش صاغ عن طلب تجديد رخصة بطل عملها لفوات ميعاد السنة الواحدة المنوّه عنه بالمادة الخامسة من الأمر العالي .

تحرير بالقاهرة في سنة ١٨٨٩ سنة ١٣٠٦
ناظر الاشغال العمومية

تلى من مشروع الأمر العالي لغاية المادة (٨) وتقرر بالاتفاق بقاؤه على أصله وهذه صورته :

ترجمة مشروع أمر عال

يتعلق بمصلحة التنظيم

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر الأشغال العمومية وموافقة رأي مجلس النظر وبعد الاطلاع على القرار الصادر من الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ١٥ يونية سنة ١٨٨٩ عملاً بالمادة الثانية من امرنا الصادر في ٢٩ جمادى الأولى سنة ١٣٠٦ (٣١ يناير سنة ١٨٨٩) . وبعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين أمرنا بما هو آت :

﴿ المادة الأولى ﴾

لا يجوز مطلقاً لأحد أن يبنى في المدن والقرى الموجود بها الآن مصلحة تنظيم أو التي ستشكل فيها المصلحة المذكورة بقرار من نظارة الاشغال العمومية منازل أو عمارات أو أسواراً أو بلكونات أو سلاسل خارجية مكشوفة أو مماشي أو غير ذلك من الابنية التي تقام على جانبي الطريق العمومية ولا يسوغ له أيضاً توسيع تلك الابنية أو تعليتها أو تقويتها أو ترميمها أو هدمها بأي صفة كانت أو في أي حد كان من الحدود الا بعد حصوله من مصلحة التنظيم على الرخصة وخط التنظيم . أما عملية البياض بالفرشة سواء كانت من الداخل أو من الخارج فلا يؤخذ عنها رخصة .

﴿ المادة الثانية ﴾

أحكام مصلحة تنظيم مدينة أو قرية تسرى بمقتضى قرار يصدره ناظر الاشغال العمومية على مدن وقرى أخرى .

﴿ المادة الثالثة ﴾

تطلب الرخصة وخط التنظيم ويعطيان بالكيفية المقررة باللائحة المنوّه عنها في المادة الثالثة عشرة من أمرنا هذا .

ورغبته وإذا رخصت الحكومة فيما بعد بإبطال الطريق المذكور فتبقى أرضه في حيازة مالكها الأصلي (فإذا وافق ذلك لدى الهيئة فلتقرره

سعادة إبراهيم حليم باشا - رأي التصديق على المادة الأصلية

سعادة الرئيس - تؤخذ الآراء

أخذت فقر بالاعلبية رأى حضرة الأستاذ الشيخ محمد أفندي العباسي

تليت المادة ١٠ وهذه صورتها :

﴿ المادة العاشرة ﴾

كل بناء يترأى لمصلحة التنظيم لزوم ترميمه حرصاً على الأمن العام أو نظراً لكونه آيلاً للسقوط ينبغي ترميمه أو هدمه في الميعاد الذي تحدده لذلك المصلحة المذكورة

حضرة الشيخ محمد أفندي العباسي المهدي - رأي أن يزداد بعد جملة (كل بناء) الواقعة في أول المادة هذه الجملة (على الطريق) مع بقاء باقي المادة على حاله .

سعادة إبراهيم حليم باشا - رأي التصديق على المادة بمحالتها

سعادة الرئيس - تؤخذ الآراء.

أخذت وتقرر بالاعلبية رأى حضرة الامتاز الشيخ العباسي

تليت السادتان ١١ و ١٢ وتقرر بالاتفاق بقاؤها على حالهما وهاتان صورتاهما

﴿ المادة الحادية عشرة ﴾

من يخالف حكماً من أحكام المادة الأولى من أمرنا هذا يعاقب بالعقوبات الآتية :

أولاً - اجراء اعمال بدون رخصة وخارجة عن خط التنظيم أو الحد المعين للتعلية يستوجب توقيع العقوبة المدونة في المادة (٣٤١) من قانون العقوبات الاهلي وتوقيع العقوبة المدونة في المادة (٣٣١) من قانون العقوبات المختلط وذلك فضلاً عن هدم الأعمال المذكورة على مصاريف مرتكب المخالفة

ثانياً - اجراء أعمال بدون رخصة إنما داخلية في خط التنظيم يستوجب توقيع العقوبة المقررة في السادتين المذكورتين آتفاً وذلك فضلاً عن التزام مرتكب المخالفة بدفع رسوم الرخصة .

﴿ المادة الرابعة ﴾

كل من تعهد بإجراء عمل من الاعمال المذكورة آنفاً بصفة كونه مهندساً معمارياً أو مقاولاً أو غير ذلك عليه أن يخطر مصلحة التنظيم كتابة عن الاعمال المطلوب اجرائها وذلك اذا كان المالك لم يستحصل على الرخصة قبل الشروع في العمل .

﴿ المادة الخامسة ﴾

كل رخصة لا يعمل صاحبها بها في ظرف سنة من تاريخ الحصول عليها تكون لاغية لفوات أجلها .

﴿ المادة السادسة ﴾

الانقطاع عن العمل مدة سنة بعد الشروع فيه يترتب عليه بطلان مفعول الرخصة .

﴿ المادة السابعة ﴾

تجوز المعارضة في قرارات مصلحة التنظيم فيما يختص بالرخص وخطوط التنظيم وتقدم هذه المعارضة الى ناظر الأشغال العمومية انما لا يجوز الشروع في أي عمل من الأعمال المبينة في المادة الأولى قبل أن يحكم الناظر الموما اليه في هذه المعارضة .

﴿ المادة الثامنة ﴾

لا تعطى الرخصة الا بعد دفع الرسوم المقررة باللائحة .
تليت المادة التاسعة وهذه صورتها :

﴿ المادة التاسعة ﴾

لا يجوز لأحد فتح طريق عمومي الا بعد استحصله على رخصة بذلك وتنازله للحكومة تنازلاً قانونياً وبدون مقابل عن الأراضي التي تدخل في الطريق المذكور ويجب عليه الاجراء على حسب الرسم الذي تعطيه له مصلحة التنظيم ولا يحتاج الأمر للاستحصل على رخصة اذا كان المراد فتح طريق خصوصي يسد في طرفيه بدرابزين أو باب أو جنزير لمنع المرور فيه .

سعادة حسن - لمى باشا - رأي أن يزداد بهذه المادة ما يفيد أنه لو حصل سد الشارع فيما بعد بمعرفة الحكومة فتعود أرضه للمالك الأصلي بدون مقابل

حضرة الشيخ محمد أفندي العباسي المهدي - اذا وافق فتعدل الفقرة الأولى من المادة بالصورة الآتية : (لا يجوز لأحد فتح طريق عمومي الا بعد استحصله على رخصة بذلك ولا يكون له حق في مطالبة الحكومة بالارض التي تدخل بهذا الطريق ما دام أن فتحه بطله

﴿ المادة الثانية عشرة ﴾

كل مخالفة للمادة الرابعة تستوجب توقيع العقوبة المدونة في المادة (٣٤١) من قانون العقوبات الاهلي وتوقيع العقوبة المدونة في المادة (٣٣١) من قانون العقوبات المختلط .

تليت المادة (١٣) وهذه صورتها :

﴿ المادة الثالثة عشرة ﴾

من يخالف الفقرة الأولى من المادة التاسعة يعاقب بالعقوبة المقررة في المادة (٣٤١) من قانون العقوبات الاهلي وبالعقوبة المدونة في المادة (٣٣١) من قانون العقوبات المختلط وذلك فضلا عن دفعه رسوم الرخصة اذا كان لطريق فتح على حسب رسم التنظيم والزامه اما بالتنازل للحكومة مجانا عن ارض أو بسد ذلك الطريق ومن يخالف الفقرة الثانية من المادة التي عنها ما قب بنفس العقوبات المذكورة آنفاً وذلك فضلا عن دفعه رسوم الرخصة بالزامه باتباع نص تلك الفقرة فيما يختص بسد الطريق .

حضرة الشيخ محمد افندي العباسي — تخفف من المادة جملة (والزامه ما بالتنازل للحكومة مجانا عن الأرض) لتكون المادة مرتبطة بالمادة لتاسعة .

(استحسن) .

تليت المادة (١٤) وتقرر بالاتفاق بقاؤها على أصلها وهذه صورتها :

﴿ المادة الرابعة عشرة ﴾

من يخالف المادة العاشرة من أمرنا هذا يعاقب بالعقوبات المقررة في المادة (٣٤١) من قانون العقوبات الاهلي والمادة (٣٣١) من قانون العقوبات المختلط وذلك فضلا عن هدم البناء .

تليت المادة (١٥) وهذه صورتها :

﴿ المادة الخامسة عشرة ﴾

وفي كافة الاحوال المنوه عنها في مواد ٢ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ يحكم التماضي لحالة عليه المخالفة ليس فقط بالغرامة التي يستوجبها المخالف بل أيضا بالزامه لهدم أو بدفع رسوم الرخصة أو بسد الطريق أو بإرجاع المكان الى حالته لاصلية .

حضرة الشيخ محمد افندي العباسي المهدي — رأي أن الهدم لا يكون لا اذا ترتب عليه اغتصاب حقوق الغير .

سعادة حسن حلمي باشا — الاوفق بقاء المادة على أصلها .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فتقرر بالاغلبية رأي سعادة حسن حلمي باشا .

تلى باقي المشروع وتقرر اتفاقا بقاؤه على أصله وهذه صورته :

﴿ المادة السادسة عشرة ﴾

يجوز للاخصام أو لقلم النيابة أن يستأقوا الاحكام العاددة في الاحوال المذكورة آنفا .

﴿ المادة السابعة عشرة ﴾

يرفع الاستئناف بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة في ظرف الثلاثة أيام من يوم انقضاء ميعاد المعارضة على حسب ما هو مقرر في المادة (١٥١) من قانون تحقيق الجنايات بالمحاكم الاهلية والمادة (١٣٥) من القانون المذكور بالمحاكم المختلطة اذا كان الحكم صادرا بالبنية أما اذا كان الحكم صادرا بمواجهة الاخصام أو ببنية بعضهم بعد حصول المعارضة فيبتدىء الميعاد من يوم صدوره .

﴿ المادة الثامنة عشرة ﴾

يرفع الاستئناف لمحكمة الاستئناف بناء على طلب قلم النيابة وهي تحكم فيه بوجه الاستعجال .

يصير طلب حضور الاخصام في ميعاد ثلاثة أيام كاملة .

الأحكام التي تصدر من محكمة الاستئناف بالبنية ليست قابلة للطعن فيها بطريق المعارضة .

﴿ المادة التاسعة عشرة ﴾

يضع ناظر الاثغال العمومية بقرار يصدر من لأئحة لتنفيذ أحكام أمرنا هذا .

اللائحة المذكورة والقرارات التي تصدرها النظارة المشار اليها بخصوص مصالح التنظيم تنشر في الجريدة الرسمية .

﴿ المادة العشرون ﴾

أمرنا الصادر في ١٢ ربيع الاول سنة ١٢٩٨ (١٢ مارس سنة ١٨٨١) واللائحة الصادرة في ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٨٢ وكافة الاحكام المخالفة لأمرنا هذا هي لاغية ولاعمل لها .

﴿ المادة الحادية والمثرون ﴾

على ناظرى الداخلية والأشغال العمومية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه .

سعادة الرئيس — وردت جملة مكاتبات وتلغرافات من جملة من حضرات الأعضاء بالاعتذار عن الحضور في هذه الجلسة وفي الجلسات التي كانت تحدث قبلها فلتل .

تليت وهذه صورها .

تذكرة واردة من حضرة عبد الرحيم حمادى بك في ٣٠ يولييه سنة

١٨٨٩

أن عندي أعذاراً تمنعني عن الحضور للمجلس في شهر أغسطس الآتى وأن تيسر لي الحضور في بحر هذه المدة أحضر ولزم الأشعار بذلك أرجو صرف استحقاقى شهر يولييه لحضرة محمد افندى، ناصح افندى .

تذكرة واردة من سعادة سليمان ابازة باشا في ٣ أغسطس سنة ١٨٨٩ .

حيث عندنا مهم يمنعنا عن الحضور للمجلس الآن فبمنه تعالى في يوم ١٥ أغسطس الجارى نحضر وبنا لزم تحريره لسعادتكم بالاحاطة أفندى .

تذكرة واردة من حضرة عبد الجليل على بك في تاريخه .

تشرفنا بما ورد من سعادتكم بطلب حضورنا للمجلس وبما أننا عندنا عذر ضرورى يمنع حضورنا نرجو التصريح لنا بمدة خمسة عشر يوماً من شهر أغسطس أفندى

تذكرة واردة من حضرة أحمد صوفانى بك في ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٩

وردت أفادة سعادتكم بطلب حضورنا لجلسة المجلس في يوم الاثنين ١٥ ذي الحجة وبما أننا أصبنا بالآم في رجلا اليسرى وجار معالجتنا ولا يمكننا للحضور الا بعد اسبوع تقريبا نرجو قبول عذرنا افندى .

تذكرة من حضرة عبد الله هلال الله هلال بك في ١٣ منه .

أنهى لسعادتكم أنه متعذر حضورى الآن وبمنه تعالى بعد عشرة أيام أحضر واقتضى ترقيعه لسعادتكم أحاطة بذلك أفندى .

تلغراف حضرة صوفانى بك أيضاً في ١٥ منه .

سبق مكتبة سعادتكم عن الألم الحاصل برجلنا وانه جار معالجتنا وغير ممكن حضورنا الا بعد اسبوع تؤمل قبول عرضنا .

تلغراف من حضرة عبد الجليل بك على في تاريخه .

حاصل لى عيا وغير ممكن الحضور .

تذكرة واردة من حضرة عباس بك الزمرى في تاريخه .

يومين تاريخه حصل عندنا عذر يمنعنا عن الحضور للمجلس فلتمس التصريح لنا باجازة عشرة أيام افندى .

تذكرة واردة من عبد الله بك هلال ايضاً في ١٧ منه .

أنهى لسعادتكم أنى قدمت اعتذاراً لرياستكم قبل حلول ميعاد اول جلسة تحدثت في اول الشهر الحاضر بتعذر حضورى وذلك لعدم ملكى تمام صحى وكنت راجياً قبول اعتذارى ولكن تعددت المراسلات بطلبى للحضور مع عدم امكاني السفر لحين تمام الشفاء فأرجو من عطوفتكم قبول عذرى افندى

تذكرة واردة من سعادة سليمان ابازة باشا في تاريخه

حيث الآن حاصل لنا رمد وغير ممكن الحضور للمجلس فبمنه تعالى عند حصول الشفاء نحضر ولزم تحريره بالاحاطة افندى

ثم ان سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٦ امضاء (حسين يسرى) خاتم (على شريف)

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الثلاثاء غرة محرم سنة ١٣٠٧ (٢٧ أغسطس سنة ١٨٨٩)

مرسلة من طيه غير أننا نستلفت أنظار المجلس بنوع خصوصى الى العقوبات المقررة فى المواد ٣٢ ، ٣٣ ، ٤٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ من تلك اللائحة على من يخالف أحكامها فان تلك العقوبات خفيفة جدا وقد لا تأتي بالغرض المقصود واذ لا يخفى على المجلس ما للرى من شديد الاهمية فى بعض فصول السنة وهو عند شحة المياه يساوى أموالا كثيرة ترى هذه النظارة أن يوضع لذلك قانون للحكم جزئيا على المخالفين بغرامة لا تزيد عن عشرة جنيهات او بالسجن لئلا يكون للمخالف الخيار بينه وبين الغرامة وعندى أن هذه الطريقة هي الوحيدة التى تضمن خضوع أصحاب الثروة لأحكام هذه اللائحة هذا ومن المعلوم أن لكافة البلاد المتقدمة قوانين للرى كهذه فمن أهم لأمر اذن أن يسن للقطر المصرى أيضا قانون للرى من ترعه كما فى تلك البلاد .

وكيل أشغال عمومية

منكرىف

(امضاء)

تليت المادة الاولى من مشروع اللائحة وهذه صورتها : —

ترجمة مشروع لائحة عن ترع القطر المصرى

﴿ المادة الاولى ﴾

فى الترع والجسور العمومية

يراد بالترعة فى هذه اللائحة مجرى معد لرى أكثر من بلدين وتعتبر جميع الترع عمومية وثقة انشائها وصيانتها على الحكومة وتعد من الاملاك العمومية ولا يسوغ لأحد من الاهالى المجاورين لها أشغال جسورها أو استئجارها وتعتبر من هذا القبيل الترع للوصول الى المياه الى الحيضان المتسلسلة بالوجه القبلى والترع التى يطلب الاهالى من الحكومة تحويلها من نيل الى صيفى او انشاءها على نفقتهم خاصة يجعل تفرضه عليهم الحكومة لهذا الغرض بنسبة انتفاعهم وبعد المدة المقررة لها تكون من أملاك الحكومة أما ترع أقليم الفيوم فلا تكون مقيدة بعدد البلاد التى تروىها فتعتبر الترعة فيه خصوصية أو عمومية بحسب حالتها ومنافعها .

فتحت الجلسة والساعة ٢ والدقيقة ٤٠ تحت رئاسة سعادة على شريف شا رئيس المجلس وحضور ٢٠ من حضرات الاعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية فتصدق عليه .

سعادة الرئيس — وردت مكاتبة من دولتو رئيس مجلس النظار رقم ٢٠ غسطس سنة ١٨٨٩ نمرة ١١ ومعهما مذكرة ومشروع لائحة بشأن الرى من ترع القطر المصرى وقد طبعت. المذكرة واللائحة وتوزع منهما نسخ على حضرات الاعضاء واذن فلتتل الافادة والمذكرة ثم تتل اللائحة مادة ثمانية وتؤخذ آراء ورغبات الهيئة عن كل مادة .

تليت الافادة وهذه صورتها :

مرسل لسعادتكم مع هذا مذكرة ومشروع لائحة وارदान من نظارة الاشغال العمومية بتاريخ ١٧ يونيه سنة ١٨٨٩ عن الرى من ترع القطر المصرى الامل النظر فيما اشتملتا عليه بهيئة مجلس شورى القوانين واعادتهما لهذا الطرف مشفوعين بما يراى للهيئة فيهما أفندم .

تليت المذكرة وهذه صورتها :

ترجمة مذكرة من نظارة الاشغال العمومية الى مجلس النظار

رقم ١٧ يونيه سنة ١٨٨٩ نمرة ٨٣٢

قد قرر مجلس النظار فى السادس من شهر فبراير سنة ٨٧ تشكيل لجنة لتجهيز مشروع لائحة عن الرى يكون رئيسها سعادة بطرس باشا غالى وكيل الحفائية وأعضاؤها سعادة وكيل الداخلية وحضرات مديرى النوفية والشرقية والكولونل روس مفتش عموم الرى وعبد الرزاق بك واحمد بك عبد الغفار (كلاهما من أعضاء مجلس شورى القوانين) وزاهر بك باشمهندس النوفية سابقا . وقد التأمت هذه اللجنة ونظرت فى المسألة ثم قررت مشروع لائحة لذلك وأرسلته الى هذه النظارة وهى بلغت الى عدة مصالح فنظرت فيه مليا وقد حوره سعادة ناظر الاشغال العمومية بعض التحوير وها صورة ذلك المشروع

تليت المادة الثالثة وتقرر اتفاقا بقاؤها على أصلها وهذه صورتها .

﴿ المادة الثالثة ﴾

في المصارف

يراد بالمصرف مجرى معد لصرف مياه الاراضى سواء كانت مياه رى أو مياه سبيل أو صرف وهو عمومى إذا انصرفت فيه مياه أكثر من بلدين وخصوصى إذا انصرفت فيه مياه بلد واحدة أو بلدين فقط أو صيانة المصارف العمومية فعلى الحكومة وأما الخصوصية فعلى المتفعين وكذا تعدد مصارف حيضان الوجه القبلى من المنافع العمومية .

تليت المادة الرابعة وهذه صورتها :

﴿ المادة الرابعة ﴾

في أعمال الفيضان

يراد بأعمال الفيضان الجسور والرؤوس والصلايب والطراريد وغيرها من الأعمال التى تقام لوقاية الاراضى من غوائل المياه وهذه الأعمال تعد عمومية إذا كان الضرر الذى ينشأ عن عدم أجزائها أو أهمل صيانتها عموميا وأما إذا كان الضرر خصوصيا فيكون أجزاؤها وصيانتها على المتفعين .

حضرة إبراهيم سعيد بك — من الضروري أن تكون الأعمال الواردة بالمادة جميعها من المنافع العمومية فأذارتى موافقة ذلك فليتقرر باختصار المادة على العبارة الأولى منها لحد (وهذه لأعمال تعد عمومية) ويحذف باقى المادة .

(استحسان بالأغلبية) :

تليت المادة الخامسة وهذه صورتها :

﴿ المادة الخامسة ﴾

في اختصاصات مفتشى الرى والباشمهندسين

أن مفتش الرى هو مندوب الحكومة المنوط به أمر أعمال الرى الهندسية وهو تابع لنظارة الاشغال العمومية مباشرة وأما باشمهندس المديرية المقيم بها فتابع لمفتش الرى .

سعادة إبراهيم حليم باشا — رأى أن يكون الأمر كما بالمادة مقيد بالأعمال الهندسية أما الأعمال الإدارية فيكون لنظارة الداخلية الحق فى مراقبتها وأن رأت وقوع تقصير فى شيء ما فتتظر فيمن يجب محاكمته من جهة الاختصاص .

حضرة مصطفى خليفه بك — رأى حذف المادة بتمامها .

حسن عبد الرازق بك — المشروع متعلق بالرى ليس الا والأوفق بقاء

المادة .

حضرة أحمد صوفاني بك — هذه اللائحة تشتمل أعمالا مهمة تستدعى دقة نظر وامعان فكر والأوفق أن يشكل لها لجنة لفحصها بالتأني وترفع تقريرها للهيئة وهنا لك ينظر فيه فإن تحسن ذلك لدى الهيئة فليصدق عليه .

حضرة أحمد عبد الغفار بك — الا صوب نظر المشروع بالهيئة فإن تشكيل اللجنة يترتب عليه الطولة وتعادى الوقت بلا طائل .

حضرة إبراهيم سعيد بك — قد ذكر بهذه المادة بأنه لا يجوز لأحد أن يشغل جسور الترع ولا يستعملها فى شيء ما وحيث أن تركيب الآلات الرافعة للمياه على تلك الترع أمر ضرورى ولا يمكن الاستغناء عنه خصوصاً الآلات الصغيرة كالسواقي والشواذيف والمناطل وما يشبه ذلك وربما أن الحجر الوارد فى هذه المادة يشمل ما هو من ذاك القبيل فأدى من اللازم أن يزداد فى المادة بعد جملة (أو استعمالها) هذه العبارة (بالنسبة إليها للسكن أو أخذ أثرية منها) كي يكون الحجر مقيداً فإذا تحسن ذلك لدى الهيئة فليقرره .

سعادة حسن حلمى باشا — المادة الأصلية موافقة فقط إذا وافق ان يضاف عليها ما يفيد (أنه عند احتياج أى انسان لاخذ مياه بواسطة شادوف أو نطاله أو لبشه فيعرض للحكومة بطلب الاذن عن تركيب ما يريد تركيبه ومتى صرحت له يكون ملازوماً بأنه بعد تمام سقية ما يرغب سقيته يجرى إعادة الجسر لأصله وفى مدة إدارة ما يحصل تركيبه يكون ملازوماً بالمحافظة على الجزء المشغول من الجسر بالآلة التى وضعها .

حضرة إبراهيم غمراوي بك — رأى أن يكتب فى المادة بعد جملة (أو استعمالها) هذه الجملة (لغیر الرى) مما يترتب عليه منع مرور العامة .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فتقرر بالأغلبية رأى حضرة إبراهيم سعيد بك وأن يستمر نظر المشروع بالهيئة .

تليت المادة الثانية وهذه صورتها .

﴿ المادة الثانية ﴾

في القنوات الخصوصية

يراد بالقناة مسقاة أو مجرى معد لرى بلد واحد أو بلدين أو لرى أرض لمالك واحد ولو تكون القناة مارة فى زمام بلدين فأكثر والقنوات جميعها خصوصية بمعنى أن المتفعين بمياهها هم المكلفون بإنشائها وصيانتها وكذا جسورها تعد من الاملاك الخصوصية .

سعادة سليمان أباطه باشا — المادة موافقة وأرى أصوية بقائها على أصلها .

(استحسان بالاتفاق) .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فتقرر بالأغلبية رأى حضرة حسن عبد الرازق بك .

تليت المادة ستة ٦ وهذه صورتها :

﴿ المادة السادسة ﴾

في رى الأراضى الداخلة الزمام مدة الفيضان

لابد لجميع الأراضى الداخلة الزمام من وصول القدر الكافى لزراعتها من مياه الفيضان فإذا كانت أرض منفصلة عن النيل أو إحدى الترع بأرض أخرى لئلا يكون آخر وكان في هذا مجرى يوصل المياه الى الأرض المنفصلة فلا يجوز لصاحب الأرض المار فيها المجرى أو لمشتريها فيما إذا بيعت أن يمنع سير المياه في أرضه الى الأرض المنفصلة فإذا فعل ذلك يجبر اداريا على إعادة المجرى بعد أن يعطيه صاحب الأرض المنفصلة تعويضا عما يلحقه من الضرر بسبب إعادة ذلك المجرى وهذا التعويض يقدره قومسيون يشكل من المدير والباشمهندس واثنين من عمد المديرية .

حضرة ابراهيم سعيد بك — رأى أن تشكيل القومسيون يكون تحت رئاسة المدير ويكون مكونا من مفتش الرى ومن أربعة عمد اثنين منهم يختارهما صاحب الأرض التى ستمر المياه منها والاثنين يختارهما طالب مرور المياه لرى أطيان فان تساوت الآراء يكون الفريق الذى فيه الرئيس هو المرجح ويكون لصاحب الارض التى ستمر فيها المياه الخيار فى أخذ التعويض إما نقدية وإما أطيان من أطيان طالب مرور المياه فان تحسن ذلك لدى الهيئة فلتصدق عليه .

(استحسن بالأغلبية) .

سعادة حسن حلمي باشا — رأى أن توزيع المياه الشتوية والصيفية يكون تقريره فى الجمعية العمومية الجارى انعقادها فى كل سنة بحضور عمدة من كل مركز يكون خبيراً باحتياجات مركزه للمياه ويتبين بعد التروى بكل

دقة مواعيد إعطاء المياه لكل جهة ومواعيد منعها عنها كى تكون كل جهة على علم بوقت ورود المياه اليها وتستعد للانتفاع بها وإذا تأخرت عنها المياه فى أية نوبة فى نوبها حالا تبادر بالتشكى وتطلب حقوقها حسب قرار الجمعية . وإن حصلت فى زمن الصيف تحارق لم يكن منتظرا حصولها هنالك تعمل

جمعية فى الحال بالكيفية التى ذكرت آنفا ويتقرر فيها اللازم وينشر .

حضرة ابراهيم سعيد بك — من حيث ان اجراء الرى بالمناوبة يحتاج لدقة نظر وترتيب المناوبات بما يلائم حالة احتياجات البلاد فأرى من اللزوم زيادة مادة بعد المادة السادسة تتعلق بالمناوبة تكون بالصورة الآتية (اذا دعت الضرورة لاجراء الرى بالمناوبة بسبب زيادة التحارق وعدم كفاية المياه لرى جميع الجهات فيجب على مفتش الرى أن يخطر المديرين عن ذلك قبل ترتيب المناوبة بمدة خمسة عشر يوما وعلى المديرين أن يتدبوا من كل مركز أو قسم اثنين من العمدة وباجتماعهم مع المديرين ومفتش الرى والباشمهندسين يصير ترتيب المناوبة بكل جهة بحسب حالتها واحتياجاتها ونسبة مزارعائها ويعمل بذلك القرار اللازم وينشر لجميع البلاد التى ستكون فيها المناوبة) فان تحسن لدى الهيئة زيادة هذه المادة فيكون أوفق .

حضرة غمراوى بك — رأى أن الجمعية المذكورة تعمل مرتين فى زمن التحارق لأن التحارق ليست بحالة واحدة .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فتقرر بالأغلبية رأى حضرة ابراهيم سعيد بك .

تقرر أن الجلسة تكون يوم غد الساعة ٢ عربيا .

ثم ان سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٥

نمرة ٩ امضاء (حسين يسرى) خاتم (على شريف)

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاربعاء ٢ محرم سنة ١٣٠٧ (٢٨ أغسطس سنة ١٨٨٩)

ثم لا يخفى أنه يوجد بلاد زمام أطيانها جسيم وأهاليها قليلون لا يقتدرون على إدارة أشغالها وإنشاء ما يلزم لها من المساقي الخصوصية وغير ذلك مما هو مذكور بالمادة فأرى أن ما يكون من هذا القبيل تجريبه الحكومة على نفقتها والأوفق أن تراد فقرة على المادة بهذا المعنى فإن تحسن ذلك لدى الهيئة فلتقرره .

حضرة طلبة سعودى بك — رأى أن كل البلاد التى لا يقتدر أهلها على إجراء ما هو مذكور بالمادة تكون نفقته على الحكومة .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخنت فنقرر بالأغلبية رأى حضرة ابراهيم سعيد بك .

تليت المادة (٧) وهذه صورتها :

﴿ المادة السابعة ﴾

في توقيف الآلات الرافعة أو سد الترع

لا تطالب الحكومة بتعويض ما عن خسائر نشأت عن قلة المياه فى إحدى الترع أو عن وقوف سيرها لاسباب قهرية أو لاصلاح أو تعديل بحكم الضرورة باجرائها أو لأى عمل آخر رأى مندوب الحكومة ضرورة اجرائه لموازنة المياه فى تلك الترعة أو لحفظ منسوبها كسد ترعة ما مثلاً أو إيقاف الرى أياً فى جزء منها أو فى جميعها وذلك لإرسال مياهها الى جهة أخرى أشد احتياجاً للرى من الجهة التى أوقفت المياه عنها انما قبل مباشرة أى عمل من هذه الاعمال يجب على مفتش الرى ان يخطر المدير عن ذلك طبقاً لما هو موضح بأحكام لائحة اختصاصات مفتشى الرى والمديرين والعلاقات التى يقتضى أن تكون بينهم الصادرة فى سنة ١٨٨٦ افرنكية

حضرة أحمد عبد الغفار بك — اذا وافق فلتستحضر اللائحة المذكورة

بالمادة ويصير تلاوتها

فتحت الجلسة الساعة ٣ تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس

المجلس وحضور ٢٠ من حضرات الاعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية فتعلق عليه .

سعادة الرئيس — تلى فى الجلسة الماضية من مشروع لائحة الترع لغاية المادة السادسة فليتلى من ابتداء المادة السابقة .

حضرة ابراهيم سعيد بك — قد بدت لي ملاحظة على المادة الثانية فان تحسن لدى الهيئة ابدائها بأبدر بعرضها .

تقرر بالاتفاق قبول ابداء الملاحظة بعد أن تتلى المادة .

تليت وهذه صورتها :

﴿ المادة الثانية ﴾

فى القنوات الخصوصية

يراد بالقناة مسقاة أو مجرى معد لرى بلد واحد أو بلدين أو لرى أرض للمالك واحد ولو تكون القناة مارة فى زمام بلدين فأكثر والقنوات جميعها خصوصية بمعنى أن المنتفعين بمياهها هم المكفون بإنشائها وصيانتها وكذا جسورها تعد من الاملاك الخصوصية .

حضرة ابراهيم سعيد بك — أولاً قد وضع بالمادة تعريف (للقناة) بأنها (مسقاة) أو (مجرى) معد لرى بلد أو بلدين الى آخر ما ذكر بالمادة مع أن لفظة (قناة) تشمل فى الغالب كل مجرى مياه ولو يكون لا يتحمل سوى ما يرفعه تابوت واحد أو ساقية وفى هذه الحالة يلتبس على الاهالى اسم القناة المقصودة بالمشروع بتلك القنوات الصغيرة فالأوفق لمنع الاحتمالات أن تبدل كلمة (قناة) أو (قنوات) الواردة فى عموم المشروع بـ (مسقة) أو (مساقي) .

التي حملته على هذا الطلب حتى اذا رثي للمهندس أو للمفتش امكان ذلك
يشرع حينئذ بفتح الغما والافيين للمدير الموانع الخائلة دون إجابة طلبه وفي
هذه الحالة يجب تبليغ الموانع المذكورة لنظارتى الداخلية والأشغال العمومية
ومنها للمعجس اذا لزم ذلك

﴿ المادة الرابعة ﴾

اذا رأى المدير في زمن الفيضان ضرورة الاسراع في اتخاذ التدابير
اللازمة لدرء غوائل النيل ولم يجد مهندساً يستشير به بما يلزم إجراؤه فعليه أن
يتدارك الأمر وحده بحسب ما يستصوبه سواء كان بألقاء أحجار في المياه
أو اتخاذ أية طريقة أخرى تدفع تلك الغوائل انما يجب عليه في ظروف كهذه
أن يبادر بأشعار المفتش تلغرافياً بالواقعة ويطلب مساعدة الباشمهندس أما اذا
كان أحد مهندسى المديرية حاضراً فعليه لاعلى تقرير المدير الاحتياطات المقتضى
اتخاذها ويكون هو المسؤول عن نتائجها واذا أصدر المدير أمراً مناقضاً لما
يكون قد قرره المهندس فعلى المهندس الامتثال لأمره ميبناً له وجه الخلاف واذا
ذاك يكو المدير هو المسؤول عما يتأتى وعند مرور المدير على الجسور في زمن
الفيضان على المفتش أن يجتهد في إرسال الباشمهندس أو من ينوب عنه
من المهندسين لمراقبته

﴿ المادة الخامسة ﴾

يجب على المهندسين ولئن كانوا تابعين نظارة الأشغال العمومية أن يادوا
للمدير واجبات الاحترام والوقار اللائقة بمقامه بصفة كونه هو المأمور
الأكبر للحكومة في الأقاليم وأن يجيبوه على كل طلباته وعلى ما يستفهم
عنه ويقدموا له جميع الاستعلامات التي يرغبها واذا اشتبه المدير بتصرف
المهندس فرأى انه يعمل من نفسه أو أن اجراءاته غير منطبقة على أوامر
المفتش فيما يتعلق بتدبير حركة المياه التي يلزم تبليغها على الدوام الى المدير
ونشرها فعليه أن يراقب سلوكه بالتدقيق ويبحث فيما يؤدي الى كشف
القناع عن اعماله وعمن يكون قد أغراه على التصرف بدون أوامر حتى
اذا تسنى له ذلك يبلغ الى المفتش نتيجة ذلك التحقيق

﴿ المادة السادسة ﴾

لا يجوز الشروع في أى عمل جديد الا بعد سبق التصديق عليه من
مجلس النظار أما ما يختص بالتغيرات المهمة التي يترأى للمفتش إجراؤها في
رى أو صرف المياه عنها فعليه أن يتفق مع المدير عليها وعلى كل منهما في
سائر الأحوال أن يخبر نظارتى الداخلية والأشغال العمومية بذلك وهما
يرفغان هذه المسألة لمجلس النظار أما ما يتعلق بالتعديلات والأصلاحات
الصغيرة فعلى المفتشين بنفسهم أن يفهموا المدير بما يكون قد صمموا على
اجرائه من التغيرات ميبنين له النتائج التي تحصل منها والمضرات التي تزال
بأجرائها ولما كان التفهم عن ذلك بالكتابة الانكليزية كانت أوعرية لا يفي

تقرر بالاتفاق إحضار اللائحة وتلاوتها

جرى إحضارها وتليت وهذه صورتها :

من نظارة الأشغال العمومية

اختصاصات مفتشى الرى والمديرين

والعلاقات اللازم وجودها بينهم

﴿ المادة الاولى ﴾

يجب على المدير أن يراقب إجراء تقسيم المياه في جميع مراكز وأقسام
المديرية ليكون بالطريقة العادلة وأن ينبه في الوقت المناسب مفتشى الرى
الذين هم مندوبو نظارة الأشغال العمومية عن الجهات التي تحتاج من المياه
أكثر مما يكون واردا اليها منها مع تعيين الزمن الذي فيه يجب إمداد
تلك الجهات بالمياه ومراعاة التشكيات العادلة التي يقدمها مشائخ البلاد
عن شحة المياه

﴿ المادة الثانية ﴾

يجب على المفتشين إجابة طلبات المدير المحكى عنها ما استطاعوا واذا
امتنع عليهم ذلك فيوضحون له الحالة ويوردون أسباب الامتناع ثم يبلغون
المسألة الى نظارة الأشغال العمومية فالدبر يخبر نظارة الداخلية بذلك كي يجرى
اللازم بمعرفة النظارتين اللتين عليهما أن يرفعا المسألة الى مجلس النظار عند اللزوم
وفي بداية كل سنة المدير والجمعية الزراعية التي يكون مأمورو الهندسة
حاضرين بها يبينون على حسب العوائد المتبعة الأشغال المتعددة لللازم مباشرتها
ويحددون عدد العمليات أو التطهيرات اللازم اجرائها سواء كان بالمقاولة
أو بالعونة .

ولأجل تمكن المديرين من القيام بهذه المأمورية بغاية الدراية على
الباشمهندس أن يرسل له ما حضره من التمين والتقدير وذلك قبل التأم
الجمعية الزراعية ببعض أيام .

للمدير أن يتخابر مباشرة مع الباشمهندس عن كافة الأحوال التي يمكن
حصولها في أثناء السنة وان لم يتحصل على الفرصة المقصود فيخاطب المفتش
أو نظارة الداخلية عند اللزوم .

﴿ المادة الثالثة ﴾

إن المراقبة الهندسية التي يستدعيها توزيع المياه أعني قفل أية قنطرة
من قناطر السد جزء منها أو كلها تختص بتأملها بالمفتشين فلا يجوز عمل شيء
في ذلك أصالة الا بأمر منهم كتابة وعلى ذلك فاذا كان عند المدير أسباب محمله
على الظن بأن فتح غما قنطرة ما كله أو بعضه هو ضرورى ونافع فيجب عليه
أن يطلب ذلك من الباشمهندس أو من المفتش عند اللزوم ويطلعه على الأسباب

حضرة احمد بك عبد الغفار — مع استحسنان الهيئة تعاد تلاوة المادة السابعة .

تقررا اتفاقا أعادة تلاوتها وتليت .

حضرة ابراهيم سعيد بك — حيث إن سد مياه إحدى الترع عن جهة لأرسل المياه الى جهة أخرى ربما أن يضر بأهالي الجهة التي حجزت عنها لعدم سبق علمهم بالأمر من قبل فأرى من اللزوم زيادة فقرة على المادة بالصورة الآتية :

إنما في حالة سد ترعة أو إيقاف الري أياما في جزء منها أو في جميعها لارسال مياهها الى جهة أخرى أشد احتياجا للري من الجهة التي أوقفت المياه عنها فإن كانت مدة التعطيل لا تزيد عن خمسة أيام فيجربها المفتش برأيه ويخطر المدير عنها لأخبار أهالي كلتا الجهتين التي ستتمنع عنها المياه والتي ستحول اليها أما إن كانت مدة التعطيل أكثر من ذلك فيجب على المفتش أن يخبر المدير من قبل عشرة أيام أيضا والمدير يعين قومسيونا تحت رياسته مشكلا من المفتش والباشمهندس وأربعة من عمد المزارعين اثنان منهم من الجهة التي ستتمنع عنها المياه واثنان من الجهة التي سترسل اليها ويكونون خبيرين باحتياجات جهاتهم للمياه وبعد أخذ ملحوظات أولئك العمد فما يتفق عليه القومسيون بما فيه المذكورين يتبع)

فان رأت الهيئة موافقة زيادة هذه الفقرة وتقييد (الترع) المذكورة في المادة (بالصيفية) فلتقرر ذلك .

تقرر بالاتفاق موافقة ذلك .

تليت المادة الثامنة وتقرر بالاتفاق موافقتها وأن يتلاحظ تفسير كل كلمة (قناة) ب (مسقة) وهذه صورتها :

﴿ المادة الثامنة ﴾

في انشاء القنوات الصيفية

إذا أراد أحد أرباب الأطنان أو أهالي بلد ما إنشاء قناة لمرور المياه انصيفية فيقدمون طلبهم الى مفتش الري إما مباشرة وأما بواسطة المدير فإن لم ير المفتش مانعا يحذر الى المدير بذلك ليصرح هذا للطالبين ويكون إنشاء القناة حينئذ على نفقتهم ولهم الحق في أخذ ما يكفي أطنانهم من مياهها ولكن ملكيتهم فيها لا تخولهم ولو في زمن التحريق حق منع الغير من أصحاب الأطنان المجاورة لها عن أخذ مياه منها بعد ما يأخذ أصحاب تلك القناة كفاية أراضيهم منها وعلى هؤلاء أن يشتركوا مع أصحاب القناة في مصاريف الانشاء ونفقة الصيانة فإن اقتضت الحال أن تمر القناة في أرض الغير فيقتضى قبل ذلك اخذ تراخي أصحاب تلك الأرض وعلى المتفعين جميعاً دفع قيمة التعويضات لهم حسبما يقدره القومسيون المذكور في المادة السادسة .

تليت المادة (٩) وهذه صورتها :

بالقصد فعلى المفتشين أن يعبروا عن آرائهم على الخرط أو الرسوم الهندسية فالمدبر عن ذلك نظرا لاتساع خبرته في المسائل الزراعية يحكم بما اذا كانت تلك التغييرات تضر بأرباب الأطنان أو بالحكومة ويجب أيضا تبليغ ذلك للنظاريتين المذكورتين والمجلس .

﴿ المادة السابعة ﴾

يصير تعيين العونة بمعرفة الجمعية العمومية كما في السابق وعلى المدير أن يتخذ كافة الإحتياطات المختصة بعدد أبقار العونة ويتفق مع المهندس على رابطة تطهير الترع ومواعيد التطهير انما لا يجوز للمدير التدخل في كيفية اجراء العمل الهندسي الذي تقتضيه تلك العونة فان مسؤولية ذلك على الباشمهندس المديرية الذي يستلم تحت مسؤوليته أيضا العمل عند اعاقبه من المقاولين . ويسوغ للمدير عند اللزوم أن يستحضر الباشمهندس الى محل العونة لاختلاء سبيل الانفار الذين يكونون أعموا عملهم .

﴿ المادة الثامنة ﴾

إذا رأى المفتش داعياً الى قفل ترعة من الترع مدة تزيد عن أربعة عشر يوماً فعليه أن يخطر المدير مقدماً بذلك ليتمكن المدير من إبداء ما ربما يكون لديه من الاعتراضات في هذا الشأن قبل الشروع في القفل .

﴿ المادة التاسعة ﴾

مقاولات مصلحة الري تقسم الى قسمين الأول المقاولات التي يقدم عنها عطاءات ويعلن عنها في الجرائد الرسمية ويتبع فيها أحكام اللوائح المرعية بنظارة الاشغال العمومية وهذا القسم يشمل مقاولات الحفر والردم التي يحتاج فيها الى استخدام أكثر من ألف نفر يومياً وأعمال البناء التي تتجاوز تكاليفها مائتي جنيه والأعمال التي يحتاج فيها الى استخدام الآلات ففي الاعمال التي من هذا القسم لا يطالب رأى المدير في انتقاء المقاول انما يصير تبليغه الشروط المعقودة مع المقاول وعليه في أثناء العمل أن يستلفت نظر المهندس الى الكيفية الجارية بموجبها المقاول تنفيذ فصوص دفتر شروط المقاوله اذا رأى له لزوم ذلك .

﴿ المادة العاشرة ﴾

أما القسم الثاني فيشمل مقاولات جميع أشغال الحفر والردم وتطهير الترع الصغيرة وأعمال البناء الصغيرة المنفردة وكذا ترميمات المباني الصناعية ومقاولات هذا القسم يعمل مزادها في المديرية والمفتش يسلم المدير نسخة من شروط المقاوله وبعد فتح مظاريف العطاءات ينتخب المقاول بأحد الرأى بين المدير والمفتش أو وكيله ولا يكونان مجبورين على قبول أقل عطاء وفي المقاولات التي من هذا القسم يجب على الاطلاق مراعاة ما يديه المدير من استقامة المقاول وعلى المدير أن يبذل جهده بانتقاء المقاولين من نفس النواحي -

﴿ المادة التاسعة ﴾

في عدم كفاية المياه في القناة

إذا رأى صاحب الأرض أن ليس له من المياه ما يفي باحتياجات زراعته فليخبر بذلك مفتش الري وهو يبحث حينئذ فيما إذا كان يريد القناة المدة لرى تلك الاراضى كافيا او فيما اذا كان يحتاج الحال لتوسيع القناة معتمدا في كل ذلك على مقدار مساحة الارض ونوع المزروعات النابتة فيها فاذا اقتضى الامر توسيع القناة وكان المالك المجاور يعارض في ذلك فعلى مفتش الري أن ينطلق بنفسه الى الحل المقصود أو يرسل بائمه هندس المدبرية نائبا عنه بعد أن يكون قد أخطر الفريقين قبل ذلك بخمسة عشر يوما على الأقل ويشرع في اجراء التحقيق اللازم ويبدى رأيه في ذلك فاذا كان رأيه لا يرضى المالك فترفع المسألة الى نظارة الاشغال وهي اذا رأت وجوب اجراء هذا التوسيع فتقرر اجراءه فان كان لا يحدث منه ضرر قط لمزروعات المعارض ولا يكلف هو بشيء من النفقة فلا يكون له حق المطالبة بشيء وان كان المقصود من التوسيع توصيل المياه الكافية في زمن الفيضان وكان يحتاج فيه الى أخذ أرض من الاراضى المجاورة فيجبر صاحب تلك الارض على تسليم ما يلزم

من أرضه لهذا التوسيع بعد استيلائه على التعويض عن ثمن الأرض وعما يلحقها أيضا من الضرر بحسب ما يقدره القومسيون المذكور في المادة السادسة واذا كان التوسيع هو لتوصيل للمياه الصيفية فلا يكون اجراؤه الا برضاء صاحب الارض المجاورة للقناة كما هو منصوص في المادة الثامنة من هذه اللائحة . .

سعادة ابراهيم ادم باشا — رأيي تغيير كلمة (النابتة) الواقعة بعد كلمة (المزروعات) ب (المعتادة) ثم تحذف كلمة (ثمن) ليكون التعديل مرتبطا بالمواد السابقة من حيثية جعل التعويض تحت اختيار من يحصل لارضه ضرر بسبب مرور مسقه في أخذ التعويض اما نقدية أو أطيانا .

(استحسن عام)

تقرر أن الجلسة تكون يوم غد الساعة ٢ عربى .

ثم ان سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٥

نمرة ١٠ امضاء (حسين يسرى) ختم (على شريف)

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الخميس ٣ محرم سنة ١٣٠٧ (٢٩ اغسطس سنة ١٨٨٩)

﴿ المادة الحادية عشرة ﴾

في احداث فم في ترعة أو اقامة آلة رافعة عليها

اذا أراد أحد أصحاب الأراضى إحداث فم في احدى الترع أو إقامة ساقية أو آلة رافعة عليها لرى أراضيه المجاورة لتلك التربة فيطلب ذلك من باشمهندس المديرية وهو يحكم بجواز ذلك أو عدم جوازه فان حكم بجوازه وكان المراد اقامة ساقية فيعطيه الرخصة اللازمة أما اذا كان المراد احداث فم فيعرض للسألة على مفتش الرى لاعتمادها منه وفي كلتا الحالتين يجب على الباشمهندس أن يبعث بصورة الرخصة الى المدير معلناً له أن اراد هذه التربة يؤذن باحداث القناة أو اقامة الآلة الرافعة ولا ضرر على أصحاب القنوات الخلفية من هذه التربة ويشترط على الطالب قبل اعطائه الرخصة مباشرة كل ما يلزم من الاعمال لموازنة مياه القناة أو وقاية جسور التربة على نفقة خاصة أما النقطة التي يجب أن تنشأ فيها أو تقام عليها الساقية فيعينها الباشمهندس أما اقامة الآلات الثابتة والمتحركة التي يديرها البخار أو الريح أو التيار فتنبع في شأنها أحكام الامر العالي الصادر في ٨ مارس سنة ١٨٨١

سعادة أباظه باشا — أصدق على هذه المادة

حضرة ابراهيم بك سعيد — رأى أن يحدف من المادة السواقى وما يشاكلها ويجعل الاستئذان قاصراً على الآلات البخارية واحداث الافلام على الترع

حضرة صوفانى بك — لوجعل عمل السواقى بالاستئذان لتج عن ذلك مضرات ومشاكل جسيمة وفي علم الهيئة أن نظارة الاشغال كانت شرعت في الاجراء كالتصووس عنه بهذه المادة وتسبب عن ذلك الشروع تعطيلات ومشقات للكثير من الجهات ولتصادف انعقاد الجمعية العمومية حصل التكلم فيها في هذا الشأن والحكومة وقتها أمرت بإبطال ما كانت شرعت فيه مصالح الهندسة فلهذه الاسباب أصدق على رأى حضرة ابراهيم بك سعيد .

سعادة ابراهيم أدهم باشا — الأوفق ان السواقى التي تبني لتكون دائمة الوجود يصير الاستئذان عنها أما السواقى والتوايت والطناير التي يركبها

فتحت الجلسة الساعة ٣ والدقيقة ٣٠ تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس وبحضور ٢٠ من حضرات الاعضاء

تلى محضر الجلسة الماضية فتصدق عليه

سعادة الرئيس — حيث ان الذى نظر لغاية الجلسة الماضية من مشروع لأئحة الترع هو لغاية المادة ٩ فليتل الآن من ابتداء المادة ١٠ وتؤخذ الآراء عن كل مادة

تليت المادة العاشرة وهذه صورتها :

﴿ المادة العاشرة ﴾

في استبدال القناة

اذا أراد أحد أرباب الأيطان أن يستبدل قناة معدة لرى أراضيه بقناة أخرى غيرها وعارضه جاره في ذلك فليرفع الامر الى مفتش الرى وهو ينطلق بنفسه أو يرسل باشمهندس المديرية الى المحل المقصود بعد أن يكون قد أخبر الفريقين قبل ذلك بخمسة عشر يوماً على الاقل لتحقيق المسألة لابتداء رأيه في وجوب هذا الاستبدال أو عدم وجوبه فان أصر الجار على المعارضة فيذلك فترفع المسألة الى نظارة الاشغال فان أقرت على الاستبدال وكان الغرض منه ايصال المياه في زمن الفيضان فيجبر الجار ادارياً على الانكفاف عن المعارضة أما في زمن التجارىق فلا يحصل الاستبدال الا برضاء أصحاب الايطان التي يقتضى مرور القناة في أطيانهم وفي كلتا الحالتين يعطى لهم التعويض الذى يقدره القومسيون المذكور في المادة السادسة

تقرر بالاتفاق بقاؤها على أصلها فقط يتلاحظ على استبدال كلمة (قناة) ب (مسقة) كما تقرر بالجلسة الماضية

تليت المادة ١١ وهذه صورتها :

يكون مربوطا عليها .

حضرة احمد عبد الغفار بك — أرى من اللزوم أن تحذف من المادة

هذه العبارة (يدفع ثمن الأرض التي تمر فيها) ويكتب بدلها ما يأتي
(يدفع تعويض عن محل مرور المسقة وما ينشأ عنها من الضرر للأرض بسبب
مرور المياه) ويزاد في آخر المادة هذه العبارة ويكون لصاحب الأرض الخيار في
أخذ التعويض نقدا أو أطيانا من أطيان الطالب .

(استحسن عام)

وبذلك تكون المادة هكذا .

(المادة الثانية عشرة)

فاجتياز المياه بأرض الغير إذا لم يمكن الري الآن
إذا رأى أحد أرباب الأطيان أنه يستحيل عليه ري أرضه ربا كافيا في
زمن الفيضان الا بإنشاء مسقة تجتاز بأرض غيره ولم يكن في امكانه الاتفاق مع
صاحب الأرض حيا عن ذلك فليرفع المسألة الى مفتش الري وهو يبحث
فيها بنفسه في الحل المقصود أو ينيط الباشمهندس بتحقيقها بعد أن يكون قد
أخبر الفريقين قبل ذلك بخمسة عشر يوما على الأقل فإذا اتضح أن إنشاء المسقة
أمر ضروري فيخطر للمدير بذلك مبينا ما يراه فيه بالبراهين اللازمة فإذا أصر
صاحب الأرض على المعارضة وكان للمفتش والمدير متفقين بالاقرار على أهمية
أحداث المسقة فعليه (أي المفتش) حينئذ أن يبلغ المسألة الى نظارة الاشغال
العمومية وهي إذا أقرت على وجوب إنشاء هذه المسقة تتخذ التدابير اللازمة
لإلزام صاحب الأرض أداريا بعدم المعارضة بانه . المسقة في أرضه وفي هذه
الحالة يكون طالب المسقة ملزوما بدفع تعويض عن محل مرور المسقة وما ينشأ
عنها من الضرر للأرض بسبب مرور المياه حسبما يقدره القومسيون بالكيفية
الذكورة في المادة السادسة ويتمين عليه تأدية المال الذي يكون مربوطا عليها
بحيث في هذه الحالة يكون لصاحب الأرض الخيار في أخذ التعويض نقدا أو
أطيانا من أطيان الطالب .

تليت المادة ١٣ وهذه صورتها :

(المادة الثالثة عشرة)

في ابطال قناة لمنع الضرر

إذا رأى مفتش الري قناة لا منفعة منها للري وهي مانعة للصرف أو محدثة
رشحا أو موجبة لنهاب المياه سدى أو مضررة بالزراعة فليتنق مع المدير في
شأنها ويبلغ آراءه الى نظارة الاشغال العمومية وهي تأمر بسد القناة عند انتهاء
الحصاد وتصرح لأصحاب الاراضي المجاورة بردمها مادام في الامكان الاستغناء
عنها بقناة اخرى للري اقرب منها نفعا ومانعة للضرر بالكلية اما الأرض
الحادثة من ابطال القناة فتسري عليها احكام لوائح الحكومة المختصة بذلك
حضرة ابراهيم بك سعيد — الأحسن ان يكتب بعد (مع المدير في شأنها)
هذه الجملة (بعد ان يأخذ المدير رأى أرباب المنفعة فيها) وباقي المادة يبقى
على اصله ماعدا كلمة (قناة) المقضي استبدالها بـ (مسقة) فإذا وافق ذلك لدى
الهيئة فلتقرره .

(استحسن عام)

المزارعون بحالة مؤقتة بالبش وخلافها أي بغير البناء فتكون بلا رخصة لانها
وقتية وليست مستديمة .

سعادة ابراهيم بك الغمراوي — أصدق على رأى حضرة ابراهيم بك

سعيد وقط يستثنى منه مديرية الفيوم .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فتقرر بالأغلبية رأى حضرة ابراهيم بك سعيد . واذن فتكون
المادة هكذا :

(المادة الحادية عشرة)

في أحداث فم في ترعة أو اقامة آلة رافعة عليها بخارية

إذا أراد أحد أصحاب الاراضي أحداث فم في إحدى الترع لري أرضيه
المجاورة لها فيطلب ذلك من باشمهندس المديرية وهو يحكم بجواز ذلك
وعدمه فان حكم بجوازه فيعرض المسألة على مفتش الري لاعتمادها منه ويجب
على الباشمهندس أن يبعث بصورة الرخصة الى المدير معلنا له بأن ايراد هذه
الترعة يؤذن بأحداث المسقة بدون ضرر لأصحاب الساقى الخلفية الواقعة
على هذه التربة ويشترط على الطالب قبل اعطائه الرخصة مباشرة كل ما يلزم
من الاعمال لموازنة مياه المسقة أو وقاية جسور التربة على نفقة خاصة وعلى
الباشمهندس تعيين النقطة التي يوضع فيها الفم .
أما اقامة الآلات الرافعة للمياه التي يديرها البخار أو الريح أو التيسار
فتتبع في شأنها أحكام الامر العالي الصادر في مارس سنة ١٨٨١ .

تليت المادة الثانية عشرة وهذه صورتها :

(المادة الثانية عشرة)

في اجتياز المياه بأرض الغير إذا لم يمكن الري إلا به

إذا رأى أحد أرباب الأطيان أنه يستحيل عليه ري أرضه ربا كافيا في
زمن الفيضان الا بإنشاء قناة تجتاز بأرض غيره ولم يكن في امكانه الاتفاق مع
صاحب الأرض حيا عن ذلك فليرفع المسألة الى مفتش الري وهو يبحث
فيها بنفسه في الحل المقصود أو ينيط الباشمهندس بتحقيقها بعد أن يكون قد
أخبر الفريقين قبل ذلك بخمسة عشر يوما على الأقل فإذا اتضح أن إنشاء
القناة أمر ضروري فيخطر للمدير بذلك مبينا ما يراه فيه بالبراهين اللازمة فإذا
أصر صاحب الأرض على المعارضة وكان للمفتش والمدير متفقين بالاقرار على
أهمية أحداث القناة فعليه (أي المفتش) حينئذ أن يبلغ المسألة الى نظارة
الاشغال العمومية وهي إذا أقرت على وجوب إنشاء هذه القناة تتخذ التدابير
اللازمة لإلزام صاحب الأرض أداريا بعدم المعارضة بإنشاء القناة في أرضه
وفي هذه الحالة يكون طالب القناة ملزوما بدفع ثمن الأرض التي تمر فيها حسبما
يقدره القومسيون المذكور في المادة السادسة ويتمين عليه تأدية المال الذي

تليت المادة ١٤ وهذه صورتها :

﴿ المادة الرابعة عشرة ﴾

في تضيق بربخ فم القناة أو تغيير مستوى فرش

إذا رأى مفتش الري أن بربخ فم القناة واسع أكثر من الاقتضاء أو أن مستوى فرش يدعى إلى دخول مقدار من المياه يفوق احتياج الأراضي التي تروىها تلك القناة فعليه أن يخطر أصحاب الأراضي قبل أو أن الحصاد بثلاثين يوماً على الأقل بعزمه على تعديل اتساع البربخ أو تغيير ارتفاع فرش بعد الحصاد مراعيًا في ذلك حالة الزراعة فإذا بدا لهم اعتراض على ذلك فرفع المسألة إلى نظارة الأشغال العمومية فإن أقرت على رأى المفتش فنفقة التعديل أو التغيير تكون على الحكومة .

تقرر بالاتفاق بقاؤها على أصلها وأن تلاحظ كلمة (قناة) للقضى استبدالها ب (مسقة) .

تليت المادة ١٥ وهذه صورتها :

﴿ المادة الخامسة عشرة ﴾

في انشاء مصرف يصب في أرض الغير

إذا أراد أحد أرباب الأطنان تصريف مياه أرضه ودعت الحال إلى أحداث مصرف تنصرف مياهه في أراضي الغير ولكنه لم يتمكن من الاتفاق معه على ذلك حبياً فليرفع المسألة إلى مفتش الري وهو يبين الخط الذي يجب أن يسير فيه ذلك المصرف فإن تعذر الحصول على الأرض لمرور المصرف فيتداول مفتش الري مع المدير في هذه المسألة إلى نظارة الأشغال العمومية فإذا أقرت على انشائه فتتخذ التدابير اللازمة على نحو ما ذكر في المادة الثانية عشرة من هذه اللائحة ويكلف الطالب بالنفقة جميعها بحيث لا يضر ذلك المصرف بالأراضي التي يمر فيها ويكون رأى مفتش الري في هذا الخصوص حتمياً لا يقبل الاستئناف .

حضرة صوفاني بك — إذا تحسن لدى الهيئة فليكتب بدل الجملة الآتية (فيتداول مفتش الري مع المدير في ذلك ثم يبلغ) هذه العبارة (فيجتمع المفتش والمدير وبعد سماع أقوال الطالب ومن سيمر المصرف في أرضه فإن اتفق المفتش والمدير على أعمال المصرف فيلغى الخ) ثم يحذف من سلخ المادة من ابتداء (ويكون رأى مفتش الري في هذا الخصوص) إلى نهاية المادة ويكتب بدله هذه العبارة (أو الأراضي التي بمجاورتها) .

(استحسان عام)

وبذلك تكون المادة هكذا :

(المادة الخامسة عشرة)

في انشاء مصرف يصب في أرض الغير

إذا أراد أحد أرباب الأطنان تصريف مياه أرضه ودعت الحال إلى أحداث

مصرف تنصرف مياهه في أراضي الغير ولكنه لم يتمكن من الاتفاق معه على ذلك حبياً فليرفع المسألة إلى مفتش الري وهو يبين الخط الذي يجب أن يسير فيه ذلك المصرف فإن تعذر الحصول على الأرض لمرور المصرف فيجتمع المفتش والمدير وبعد سماع أقوال الطالب ومن سيمر المصرف في أرضه فإن اتفق المفتش والمدير على أعمال المصرف يلغى هذه المسألة إلى نظارة الأشغال العمومية فإذا أقرت على انشائه فتتخذ التدابير اللازمة على نحو ما ذكر في المادة الثانية عشرة من هذه اللائحة ويكلف الطالب بالنفقة جميعها بحيث لا يضر ذلك المصرف بالأراضي التي يمر فيها أو الأراضي التي بمجاورتها .

تليت المادة ١٦ وهذه صورتها :

﴿ المادة السادسة عشرة ﴾

في اصلاح قناة لمنع الضرر

إذا مرت قناة (أو مصرف) في أرض وأحدثت فيها ضرراً ما سواء كان من عدم تطهير القناة أو عدم انتظام جسورها فلصاحب الأرض أن يرفع شكواه إلى المدير وهو يتداول مع مفتش الري أو باشمهندس المديرية ويأمر بسد القناة رغماً عن المنتفعين فيما إذا تراءى له أن لا لزوم لها أو بتطهيرها إذا تراءى له ضرورة ذلك وأما إذا كانت ضرورية وليس للمنتفعين طريقة أخرى للرى بدونها فالمدير يكلف أولئك المنتفعين بحفظها دواماً بحالة صالحة أو بأن يدفعوا إلى صاحب الأرض تعويضاً عن التلف الذي أصاب أرضه بسبب مرور تلك القناة (أو المصرف) .

تقرر بالاتفاق بقاؤها على أصلها وإن تلاحظ استبدال كل كلمة (قناة) ب (مسقة)

تليت المادة ١٧ وتقرر بالاتفاق بقاؤها على أصلها بعد استبدال كل كلمة (قناة) ب (مسقة) وهذه صورتها :

﴿ المادة السابعة عشرة ﴾

في استبدال قناة لعدم توفيتها بأغراض الري

إذا رأى صاحب الأرض أن موقع القناة المقامة في أرضه يجعل تلك القناة غير وافية بالرى فبعد الاستئذان من مفتش الري عن استبدالها بقناة أخرى له أن يطلها ويقيم قناة غيرها على نفقته خاصة بشرط أن تكون القناة الجديدة تماماً بالغرض المقصود ولا تقل اتقاناً عن القناة الأصلية ولكن لا يجوز له سد القناة الأصلية إلا بعد اتمام الجديدة وإعدادها للرى .

تليت المادة ١٨ وهذه صورتها .

اتمام العمليات العمومية المقررة وتأخذ منهم قيمة تلك النفقة في مواعيد
تقررها المديرية بحسب مقدرتهم

﴿ المادة العشرون ﴾

في ردم القناة أو تدمير جسورها

إذا تقدمت الى مفتش الري شكوى من أحد الأفراد المتفعين بقناه قديمة
العهد خاصة يلد واحد أو بلدين أو بفرد واحد أو جملة أفراد وأربابها مكلفون
بصيانتها بحسب نص المادة الثانية من هذه اللائحة بأن أحد المشتركين معه
بالمنفعة قد ضمر جسور تلك القناة أو ردم جزءاً منها واختلسه لنفسه فعلى
ذلك المفتش أن يتوجه بنفسه الى المحل المقصود أو يوجه اليه باشمهندس المديرية
لتحقيق الشكوى بعد أن يكون قد أخطر أصحاب الشأن قبل ذلك بخمسة
عشر يوماً على الأقل فإذا انضج تدمير الجسور أو ردم القناة فعليه (أي المفتش)
أن يقدر الأعمال اللازمة لاعادتها الى أصلها ويخبر المدير عنها وهو (أي
المدير) يلزم المعتدى اداريا بقيمة إعادة القناة .

﴿ المادة الواحدة والعشرون ﴾

في قلع الاشجار من الجسور وميول الترع

إذا ثبت أن لأحد الأفراد أشجاراً مفروسة على جسور احدي الترع
أو ميولها أو مساطيحها وكانت تلك الاشجار بسبب تشعبها تضيق سير
مياه الترع أو تعطل الملاحة فيها أو تمنع المسير على جسورها فعلى مفتش
الري أو باشمهندس المديرية أن يكلف صاحبها بإزالتها فإذا توقف يطلب من
المدير المصادقة كتابة على ضرورة قلع تلك الاشجار أو اقتضاب (تقليم)
فروعها وعند ذلك يأمر بقطعها تم بيعها والتمن الناتج من ذلك يدفعه الى
صاحب الاشجار بعد خصم ما يكون قد أنفقه في سبيل ذلك

﴿ المادة الثانية والعشرون ﴾

في أباحة زرع الجسور وأقواع الترع

تجوز زراعة الجسور الغير المدة للمرور وأقواع الترع النيلية على نحو
العادة المألوفة في القطر المصري غير أنه لا يجوز للزارع فيها مطالبة الحكومة
بما يصيب زراعته من التلف بسبب عمل الأصلاحات والتطهيرات اللازمة
لها لكن إذا بوشرت تلك الأعمال فعلى مفتش الري حينئذ أن ينبهوا على
من يكونون قد نديبهم لأجرائها يندل الجهد لمنع الضرر عن الزراعة بقدر
الأمكان أما الأراضى التي تؤجرها الحكومة كل سنة قبل تقرير الأعمال
العمومية السنوية فلا يكلف مستأجرها بدفع ايجار ماتلف زراعته منها
بسبب اجراء أى عمل من هذا القبيل قبل نضج تلك الزراعة بل بحسب له
قيمة ما يكون قد تلف منها.

﴿ المادة الثامنة عشرة ﴾

في انشاء أو استبدال قناة في أرض كان مستوى مياه

قنواتها واحداً في الفيضان والتحريق

إذا أراد أحد الافراد أو أهالي بلد ما انشاء قناة لري أراضيه أو استبدال
قناة بأخرى وكان الجار يعارضه في ذلك فليرفعوا الشكوى الى مفتش الري
وهو يتوجه بنفسه أو يعين باشمهندس المديرية لتحقيق الشكوى بعد أن
يكون قد أخطر أصحاب الشأن قبل ذلك بخمسة عشر يوماً على الأقل فإذا
انضج من التحقيق ان انشاء القناة أو استبدالها بغيرها ضروريان وكانت
هذه القناة تمر في أرض تعادل مستوى مياه قنواتها في زمن الفيضان والتحريق
فيخطر المفتش المدير بما تراهى له فان عارض صاحب الارض في ذلك ترفع
المسألة الى نظارة الأشغال العمومية فان أقرت على رأى المفتش فيجبر صاحب
الارض اداريا على القبول فيعطيه الطالب قيمة التعويض عن ثمن الارض
وخلافه بحسب ما يقدره القومسيون المذكور في المادة السادسة .

حضرة ابراهيم بك سعيد — الاوفق أن يحذف من هذه المادة من ابتداء
(فيخطر المفتش المدير بما تراهى له الى آخر المادة ويكتب ببله هذه العبارة)
(فيجتمع المفتش والمدير وبعد سماع أقوال الطالب ومن ستمر المسقة في أرضه
فان اتفق المفتش والمدير على عمل ما فيلغا الامر الى نظارة الأشغال
فان أقرت على رأيها فيجبر صاحب الارض اداريا على القبول ويمطى له
الطالب التعويض بالطريقة المبينة في المادة السادسة) وذلك ليكون الاجراء
كالذى تقرر في المادة ١٥

(استحسن عام) .

تلى من ابتداء المادة ١٩ لغاية المادة ٢٤ وتقرر بالاتفاق بقاؤها على
أصلها ماعدا كل كلمة (قناة) المقتضى استبدالها ب (مسقه) وهذه صور
الواد المذكورة :

﴿ المادة التاسعة عشرة ﴾

في تعذر أصلح قناة

إذا كانت القناة معدة لري بلد أو بلدين ولم يتفق المتفعون بها على
أصلاحها للري النيلي في أراضيه وتشتكى أحدهم الى المدير من ذلك فعلى
المدير أن يوجه الباشمهندس الى المحل المقصود لتحقيق الشكوى فإذا انضج
أن اصلاح القناة ضرورى فعليه (أى المدير) أن يكلف المتفعين باصلاحها
فإذا تعذر عليهم ذلك سواء كان لعدم وجود أثمار كفاية يلادهم أو لعدم
مقدرتهم على دفع نفقة ذلك الاصلاح فالحكومة تصلحها على نفقتها بعد

﴿ المادة الثالثة والعشرون ﴾

في جعل الجسر المعتاد زرع طريقاً عمومياً

إذا دعت الحال الى جعل الجسر المعتاد زرع طريقاً عمومياً أو كان من الاقتضاء لأي سبب من الاسباب منع الزراعة في ذلك الجسر فعلى المفتش أن يطلب من المدير ابلاغ زارع ذلك الجسر بعدم جواز زرع مرة أخرى بعد حصاد الزراعة الموجودة فيه فإن لم يعمل بهذا الابلاغ وعاد فزرع الجسر فلا يكون له الحق حينئذ بمطالبة الحكومة بشيء ما فيها إذا أمر المدير بإزالة ما يكون قد زرع فيه إنما إذا كان الجسر مكلفاً على الزارع وهو يدفع ماله سنوياً فعلى الحكومة أن ترفع ما عليه من المال وتشهره من الاملاك العمومية .

﴿ المادة الرابعة والعشرون ﴾

في إقامة أو ترميم بربخ تحت جسر النيل

إذا تبين لمفتش الري أن بربخاً من البرابخ القائمة تحت جسر النيل أو غيره من أعمال الوقاية سيء البناء أو هو خرب أو فيه علة أخرى تجعل الجسر على الدوام عرضة للخطر فله أن يأمر صاحبه بترميمه أو تجديده زمن الشتاء في مدة أربعين يوماً فإذا مضت هذه المدة ولم يجر صاحبه شيئاً من ذلك فعلى مفتش الري أن يطلب من المدير اجراءه في مدة أخرى قدرها أربعون يوماً أيضاً فهو (أى المدير) يكلف صاحب البربخ بمباشرة الترميم أو التجديد في المدة المذكورة فإن امتنع فالمدير حينئذ أن يجرى ذلك بنفسه تحصل ادارياً منه (أى من صاحب البربخ) فإذا اقرب الفيضان ولم يتم ذلك البربخ فلفتح الري أن يأمر بسده حالاً أو أزالته بالكلية فيما إذا دعت الحال

لذلك أمنا على الجسور وعليه أن يحظر المدير بذلك ويوصل المياه الى الاراضى التى كانت تروى من هذا البربخ بأية طريقة أخرى .

تليت المادة ٢٥ وهذه صورتها :

﴿ المادة الخامسة والعشرون ﴾

في التلف الحادث من المياه للاراضى الواقعة على جوانب الجسور

إذا كانت الارض واقعة بين النيل وجسوره واصابها ضرر ما بسبب تغير مجراه فلا يجوز لصاحب تلك الارض مطالبة الحكومة بشيء من التعويض عن ذلك الضرر إنما يكون له الحق بأن ترفع أموال ما يتلف منها أما إذا وقعت الأرض خلف جسر النيل أو أمامه وانقطع ذلك الجسر فسالت منه المياه حتى سبب سيلها حدوث أخاديد (حفر مستطيلة) فيها فلا يحق له أيضاً مطالبة الحكومة بشيء من التعويض إنما يكون له الحق بأن ترفع اموال التالف منها وله الاولوية على غيره في الاستيلاء عليها فيربط لها مال يدفعه عنها .

حضرة أحمد بك عبد الغفار — الأحسن حذف هذه العبارة من آخر المادة (فيربط لها مال يدفعه عنها) ويكتب بدلها ما يأتي (بلا مقابل ويربط عليها مال بحسب حالتها متى صلت)

(استحسن عام)

تقرر أن الجلسة تكون يوم السبت بعد باكر الساعة ٢ عربى ثم أن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله ختمت الجلسة الساعة ٥ م

نمرة ١١ امضاء (حسين يسرى) ختم (على شريف)

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم السبت ٥ محرم سنة ١٣٠٧ (٣١ أغسطس سنة ١٨٨٩)

تقرر اتفاقاً بموافقة ذلك .

تليت المادة ٢٦ وهذه صورتها .

﴿ المادة السادسة والعشرون ﴾

في أعمال الوقاية والتحفظ من غوائل المياه

إذا دعت أعمال الوقاية من غوائل المياه إلى أشغال قطعة أرض منزوعة كانت أو غير منزوعة أو هدم منزل أو غير من الأبنية فالجزء الذي يؤخذ من المالك لهذا الغرض يقاس أولاً ثم يقدر المدير ثمة بالأشغال مع القومسيون المذكور في المادة السادسة بعدما يكون قد وقف على ملحوظات المالك والمندوب المعين من نظارة المالية ومفتش الري وعلى ذلك المفتش أن يوضح بوجه التقريب المنفعة التي تنجم عن أعمال الوقاية المذكورة في منع التلف عن بقية أرض المالك وعند تقدير ثمن الجزء المأخوذ منها يجب مراعاة هذه المنفعة ويكون تقدير الثمن بحضور المالك فإن أقرت عليه نظارة الأشغال يدفع له فإن لم يقبل فلا يلتفت إلى عدم قبوله .

سعادة أدهم باشا — ربما أن أخذ جزء من الأرض المذكورة والمنزل يجعل الباقي منه عديم المنفعة فمع الموافقة يزداد على هذه المادة فقررة بها الصورة: (وإذا كان الجزء الباقي من البناء والأرض بعد الذي أخذ لا ينتفع به صاحبه ويرغب بيعه فالحكومة تدفع ثمة حسب تقدير القومسيون المذكور أيضاً وتستولى عليه) .

(استحسان عام)

تليت المادة ٢٧ وتقرر اتفاقاً بقاءها برمتها وهذه صورتها

فتحت الجلسة الساعة ٣ تحت رئاسة سعادة حسن حلمي باشا وكيل المجلس وحضور ٢٠ من حضرات الأعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية فتصدق عليه :

سعادة الوكيل — الذي نظر بالجلسة الماضية من لائحة الترع هو لغاية المادة (٢٥) فليت ما بعدها مادة ثمادة وتؤخذ الآراء عن كل مادة .

حضرة غمراوي بك — قد بدت لي ملاحظة على المادة ١٩ فإن رأيت الهيئة موافقة ابتدائها أذكرها أيتها .

تقرر بالاتفاق قبول أبداء ما يرغبه حضرته وأن تعاد تلاوة المادة المذكورة.

تليت وهذه صورتها :

﴿ المادة التاسعة عشرة ﴾

في تمديد اصلاح قناة

إذا كانت القناة معدة لري بلد أو بلدين ولم يتفق المنتفعون بها على إصلاحها للري النيلي في أراضيهم وتشكى أحدهم إلى المدير من ذلك فعلى المدير أن يوجه الباشا مهندس إلى المحل المقصود لتحقيق انشكوى فإذا اتضح أن اصلاح القناة ضروري فعليه (أي المدير) أن يكلف المنتفعين باصلاحها فإذا تعذر عليهم ذلك سواء كان لعدم وجود أنقار كفاية لبلادهم أو لعدم مقدرتهم على دفع نفقة ذلك الاصلاح فالحكومة تصلحها على نفقتها بعد اتمام العمليات العمومية المقررة وتأخذ منهم قيمة تلك النفقة في مواعيد تقررها المديرية بحسب مقدرتهم.

حضرة غمراوي بك — قد ذكر بالمادة أنه إذا كانت قناة معدة لري بلد أو بلدين ولم يتفق المنتفعون على إصلاحها للري النيلي إلى آخر ما توضح بالمادة.

والذي أراه هو عدم التقييد بالري النيلي فقط بل يكون الاصلاح شاملاً للنيلي والصيفي فإذا تحسن ذلك للهيئة فلتقرره .

﴿ المادة السابعة والعشرون ﴾

في تحول النيل عن مجراه

إذا تحول النيل عن مجراه حتى تكون من ذلك جزيرة صغيرة أو حدثت أرض (طرح بحر) أمام جسر مامقام عليه آلة رافعة ورأت الحكومة لزوم بيع الأرض الحادثة أو إيجارها فلصاحب الآلة مطلق الحق بأن يخفر قناة يمر في تلك الأرض لا يصلح المياه إلى تلك الآلة بدون مطالبة بشيء ما عن ذلك

تليت المادة ٢٨ وهذه صورتها .

﴿ المادة الثامنة والعشرون ﴾

في شحن المراكب وتقرينها

يسوغ لأصحاب المراكب في كل حين شحن مراكبهم وتقرينها في الموارد المعلقة لذلك سواء كانت على جسور النيل أو جسور الترع بشرط ألا يحدث من ذلك ضرر مالهذه الجسور ولا يمنع المسير عليها غير أنه إذا كانت الموردة منفصلة عن النيل بأرض لأحد الأفراد فعلى أصحاب المراكب الاتفاق مع صاحب تلك الأرض على استعمال طريق المرور مشحونات مراكبهم ويدفعون له إيجارا مناسباً عن ذلك فإن لم يرتض بهذا الإيجار فيجبر على قبول الإيجار الذي يقدره القومسيون المذكور في المادة السادسة وعلى وجه العموم لا يجوز لأصحاب المراكب إنشاء أو تعمير مراكب الأعلى المسطح من جهة المياه

حضرة إبراهيم بك سعيد — المادة موافقة وإنما لأجل زيادة التتوير يزداد بعد جملة (بأرض لأحد الأفراد) هذه العبارة (ولا يمكن الوصول إليها من طريق أخرى) فإن رأى موافقة ذلك فليقرر (استحسان عام) .

تليت المادة ٢٩ وهذه صورتها :

﴿ المادة التاسعة والعشرون ﴾

في عدم الحق للمراكبية بمطالبة الحكومة

لا يحق لأصحاب المراكب مطالبة الحكومة بشيء ما إذا حصل لمراكبهم تأخير من جراء سد ترعة أو من نقص المياه فيها أو في النيل .

حضرة صوفاني بك — وما إن السد يحصل على غير علم أرباب المراكب فالأوفق زيادة فقرة على هذه المادة بهذه الصورة (بحيث يصير إعلان أرباب المراكب قبل إجراء السد بخمسة عشر يوماً) .

(استحسان عام)

تليت المادة ٣٠ وهذه صورتها :

﴿ المادة الثلاثون ﴾

في غرق المراكب أو تشطيطها (تشحيطها)

إذا غرق مركب في النيل أو في إحدى الترع العمومية أو شط ونشأ من ذلك عطل الملاحة أو توقف سير المياه فعلى المدير أن يأمر صاحب المركب بأخراجه من النيل فإن لم يخرججه في ظرف ثلاثين يوماً تمضي من تاريخ ذلك الأمر فالدبر حيثئذ يباشر إخراجه على نفقة صاحبه فإذا حصل للمركب أثناء الإخراج عوارماً أو تلف لمشحونه فلاحق لصاحبه في مطالبة الحكومة بشيء عن ذلك فإن أبى صاحب المركب أن يدفع المبلغ الذي يكون قد صرف على إخراج مركبه في ظرف خمسة عشر يوماً تمضي من تاريخ تكليفه بالدفع فيحق للمدير حيثئذ أن يبيع المركب ويسقط من ثمنه المبالغ التي تكون قد أنفقت في سبيل إخراجه ويدفع الباقي إلى صاحبه أما إذا كان صاحب المركب لا يعلم بغرق مركبه أو علم وكان فقيراً فالدبر يأمر بإخراجه فإذا كانت نفقة إخراجه أزيد من ثمنه وثن مشحونه فالزيادة تكون على الحكومة وفي كلتا الحالتين على بائع المركب أن يعطى التعليلات اللازمة لإخراج هذا المركب .

حضرة أحمد بك عبد الغفار — حيث إن المحافظات يدخل في حدودها ماهر من قبيل المذكور بالمادة فالأوفق أن يزداد بعد كلمة (المدير) هذه الجملة (أو المحافظ) وبعد جملة (بائع المركب) هذه الجملة (أو المحافظة)

تقرر بالاتفاق موافقة ذلك .

سعادة إبراهيم حليم باشا — من رأيي أن مثل ما يصير إعلان صاحب المركب يجري إعلان صاحب مشحونه في المواعيد المقررة لإعلان صاحب المركب وأن لم يأت لإخراج ذلك المشحون فالحكومة تخرجه وتأخذ نفقة إخراجه فقط من ثمنه وتعطى باقي الثمن لصاحبه فإذا تحسن ذلك فلتعدل المادة ويدخل فيها ما ذكر .

(استحسان عام)

تليت المادة ٣١ وهذه صورتها :

﴿ المادة الحادية والثلاثون ﴾

في وضع المعادى في الترع

لا توضع المعادى في الترع مالم يصادق مفتش الري على وضعها والنقطة التي توضع فيها ولا يكتفى بتصريح نظارة المالية لأن النقطة التي تختار لا تامة المعادي (المعدي) يقتضى أقرار مفتش الري أيضاً عليها أما المعادي القديمة فإذا تراءى لمفتش الري أن وجودها في محلها مضر بالري وكان في الامكان نقلها إلى

حضرة أحمد بك عبد الغفار — بعض الجزاءات الواردة في بعض المواد أقل مما يستحق ترتيبه على من بتجارى على فعل الأمور الجسيمة المنصوص عنها بتلك المواد واللازم هو النظر بالهيئة في تشديد الجزاء على من يتوقع منه فعل شيء من ذلك .

سعادة حسن سرى باشا — الاوفق بقاء المادة على حالتها .

سعادة الوكيل — تؤخذ الآراء .

أخذت فتقرر بالأغلبية رأى سعادة حسن سرى باشا .
تليت المادة ٣٣ وتقرر بالاتفاق بقاؤها على أصلها وهذه صورتها :

﴿ المادة الثالثة والثلاثون ﴾

في القاء جيف الحيوانات في النيل أو الترعة أو في المصارف

من يلتقى في النيل أو في ترعة أو مصرف عمومي جيف حيوان أو مادة أخرى تفسد مياهها يعاقب بغرامة قدرها من عشرين قرش الى مائة قرش

تليت المادة ٣٤ وهذه صورتها :

﴿ المادة الرابعة والثلاثون ﴾

في العقوبات التي تفرض على من يأتى عملاً مضرًا بالرى

من يحدث عملاً من الأعمال الآتية بدون أن يصرح له بذلك رسمياً وكان العمل مجلباً للضرر في جسور النيل أو الترعة أو المصرف العمومي أو داعياً لمنع السير على الجسور أو غير ذلك يعاقب بغرامة قدرها من عشرين قرشاً الى مائة قرش وهذه الأعمال هي :

أولاً - إقامة بناء أو دولا ب هدير أو ساقية أو طلبة وما شاكل ذلك فهذه الاعمال اذا أحدثت على هذه الكيفية تزال حالا .

ثانياً - أخذ أتربة من الجسور .

ثالثاً - احداث قطع في جسر الترعة أو عمل فم لمرور المياه منه

رابعاً - دفن جيفة في الجسر .

خامساً - وضع الطمي الناتج من التطهير أو من خت مجرى ساقية أو وادى أو قناة على ميول الترعة .

سادساً - احداث ضرر ما في جروف مصرف عمومي عند نصريف مياه الأراضى فيه أو ردم أرض المصرف بالطين أو الرمل اللذين يجلبهما مياه الصرف من الخارج .

نقطة مجاورة للنقطة التي هي فيها بدون أن يعطل ذلك مسيرة المارة فعليه مخابرة المدير بنقلها أما اذا لم يمكن نقلها فيتحابر مفتش الرى مع المدير ثم يعرضان المسألة على نظارتي المالية والاشغال العمومية فلذا أقرنا على أبطال المعدية فترفع عوائدها ويقام كوبرى عوضاً عنها للمرور العام ولا يكون لاصحاب المعدية الحق بمطالبة الحكومة بشيء ما .

حضرة عامر بك نصير — لا بأس بهذه المادة إنما يشترط فيها أن نفقة الكوبرى تكون على الحكومة .

سعادة ابراهيم حليم باشا — واذا وافق يذكر بالمادة أيضاً ان المرور على الكوبرى يكون بلا مقابل .

سعادة ادهم باشا — الامر المطلوب بهذه المادة فيه مضايقة للاهالى والاوفق هو حذفها بالكلية .

سعادة الوكيل — تؤخذ الآراء .

أخذت فتقرر بالأغلبية حذف المادة .

تليت المادة ٣٢ وهذه صورتها :

﴿ المادة الثانية والثلاثون ﴾

في العقوبة التي تفرض على من يعطل سير المياه

من يعمل عملاً من الاعمال الآتية ييانها بدون تصريح الهندسة يعاقب بغرامة قدرها عشرين قرشاً الى مائة قرش وهذه الاعمال هي :

أولاً - إقامة جسر أو القاء أحجار وغير ذلك مما ينشأ عنه تعطيل سير المياه .

ثانياً - غرس أو تاد (خوازيق) في الترعة لربط شبك الصيادين بها .

ثالثاً - سد أو فتح أبواب الاهوسة أو مس أى جهاز آخر من الجهايزات المعدة لوقاة القناطر .

رابعاً - ازالة جسر يكون قد أقيم في الترعة لسدها أو تهليل ارادها .

حضرة ابراهيم بك سعيد — بعض الوقائع المذكورة في المواد المختصة بالعقوبات جزئية جداً مثل رمي طمي على ميل الجسر ولا يصح أن تكون العقوبة عليها مثل الوقائع الأخرى لانت فعل مثل هذه النوادر الجزئية من الامور الطبيعية عند الاهالى فاستلفت أنظار الهيئة لذلك واذا لم يستحسن حذف تلك النوادر الصغيرة من المشروع فيكون تخفيف العقوبات فيها عن خلافها .

حضرة شواربي بك — أصدق على المادة المذكورة برمتها .

(استحسان بالأغلبية).

تليت المادة ٣٥ وهذه صورتها :

﴿ المادة الخامسة والثلاثون ﴾

في العقوبة التي تفرض على من يقيم قنطرة أو غيرها على إحدى الترع من ينشي في إحدى الترع قنطرة دائمة كانت أو وقفية أو يضع ماسورة أو سخارة ولم يصرح له بذلك يعاقب بغرامة قدرها من عشرين غرشاً الى مائة غرش .

حضرة ابراهيم بك سعيد — من الموافق عندى حذف هذه المادة .

سعادة ابراهيم حليم باشا — المادة ضرورى من بقائها .

حضرة غمراوي بك — رأي بقاء المادة ويحذف منها مسألة القنطرة .

سعادة الوكيل — تؤخذ الآراء .

أخذت الآراء، فتقرر بالأغلبية رأى سعادة ابراهيم حليم باشا .

تليت المادتان ٣٦ ، ٣٧ وتقرر اتفاقاً بقاؤهما على أصلهما مع مراعاة استبدال كلمة (فتاة) ب (مسقة) وهاتان صورتاهما :

﴿ المادة السادسة والثلاثون ﴾

في العقوبة التي تفرض على من يفتح فم ترعة ما ويركب آلة عليها للرى

من يأخذ ماء من ترعة أو من قناة سواء كان ذلك بفتح فمها أو بإحداث قطع في جسر التربة أو بالآلة يستعملها لرفع المياه في الأيام التي ينبت فيها مفتش الرى أو غيره من المندوبين بعدم استعمال مياه التربة للرى في الأحوال المذكورة في المادة السابقة من هذه اللائحة يعاقب بغرامة قدرها من عشرين غرشاً الى مائة غرش .

﴿ المادة السابعة والثلاثون ﴾

في المراكب المصرح لأربابها بالشحن والتفريغ

من تكلف أرباب المراكب المصرح لهم بالشحن والتفريغ على جسر النيل والترع والمصارف العمومية بدفع شيء من العوائد عن مراكبهم أو يسكرهم على ذلك يعاقب بغرامة قدرها من عشرين غرشاً الى مائة غرش .

تليت المادة ٣٨ وهذه صورتها :

﴿ المادة الثامنة والثلاثون ﴾

في اختلاس مهمات حفظ النيل

من يأخذ أربة أو أحجاراً أو أخشاباً أو غير ذلك من المهمات المخصصة لجمور النيل أو لعمل من أعمال الحفظ أو يأتي أمراً ما يضر بالآعمال الصناعية ولم يصرح له رسمياً بذلك يعاقب بغرامة قدرها من عشرين غرشاً الى مائة غرش .

سعادة أدهم باشا — رأي أن يزداد على هذه المادة العبارة الآتية (ويكون مازوما يرد ما أخذه أو دفع ثمنه) .

حضرة أحمد بك عبد الغفار — قد أوضحت في هذه الجلسة بأن بعض العقوبات للبنية في بعض مواد هذا المشروع قليلة على من يرتكب الأرتكابات الكبيرة كسرقة أدوات حفظ النيل مثل الأخشاب والأحجار وما يشابهها أو على من يتجارى على أى عمل بالآهوسة أو إزالة ما يوضع من السدود أو أحداث سدود تمنع من مرور المياه أو أن مثل هذه الأفعال لا تقاس بغيرها من الأفعال الصغيرة مثل وضع طمي على ميل الجسر ولا يصح أن تكون العقوبة عن هذه وتلك بغرامة من عشرين غرشاً الى مائة غرش ومن ثم أستلفت أنظار الهيئة الى هذا الأمر ووضع العقوبة اللازمة لكل فعل بحسبه .

حضرة حسن بك عبد الرازق — أصدق على رأي حضرة أحمد بك عبد الغفار :

سعادة ابراهيم حليم باشا — رأي بقاء المادة على أصلها .

سعادة الوكيل — تؤخذ الآراء .

أخذت فتقرر بالأغلبية بقاء المادة على أصلها .

تليت المادة ٣٩ وتقرر اتفاقاً بموافقها وهذه صورتها :

﴿ المادة التاسعة والثلاثون ﴾

يلغى كل ما كان من الأحكام السابق صدورها مخالفاً لأحكام هذه اللائحة.

سعادة الوكيل — وردت تذكرة اعتذار من حضرة مصطفى بك الطحان تاريخها ٣١ أغسطس سنة ١٨٨٩ فلتل .

تليت وهذه صورتها :

ثم ولعدم وجود اشغال بالمجلس تحت النظر تقرر صرف المجلس شهر
سبتمبر سنة ٨٩ .
ثم أن سعادة الوكيل ختم الجلسة بقوله ختمت الجلسة والساعة ٥ والدقيقة ٣٠ .
مرة ١٢ امضاء (حسين يسرى) خاتم (على شريف)

لقد ورد لي تلاف سعادتك المرغوب به حضوري الى المجلس صباح يوم
السبت الذي هو يا كر تاريخه وحيث أفندم الآن طراً علي أشغال ضرورية
بسببها يتعذر علي الحضور الي المجلس بهذين اليومين فأرجو التصريح لي بـمدة
خمسة أيام وبحلول الميعاد المذكور أحضر وطال البقاء افندم .

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاربعاء ١٤ صفر سنة ١٣٠٦ (١٩ أكتوبر سنة ١٨٨٩)

عقدت الجلسة والساعة ٤ والدقيقة ٣٠ تحت رئاسة سعادة علي شريف باشا رئيس المجلس وبحضور ١٩ من حضرات الاعضاء .

سعادة الرئيس — ورد للمجلس أفادتان من مجلس النظار ومكاتبات من بعض حضرات الأعضاء وإذا وافق فليتل ذلك بالترتيب بحسب تواريخ الورد .

(استحسن) .

سعادة الرئيس — حيثئذ فلتتل أفادة مجلس النظار المؤرخة ٢ سبتمبر سنة ١٨٨٩ نمرة ١٢ .

تليت وهذه صورتها :

نظارة المالية بعثت لهذا الطرف بجملة نسخ من مجموع الحساب الختامي عن إيرادات ومصروفات الحكومة المصرية سنة ١٨٨٨ بقصد إرسال اللازم منها لمجلس شورى القوانين فبناء عليه مرسل مع هذا ثلاثون نسخة من المجموع المذكور لتوزيعها على حضرات أعضاء المجلس أفندم .

سعادة الرئيس — توزع النسخ على حضرات الاعضاء لاطلاعهم عليها وإذا بدا لأحدهم ملاحظات يقدمها للهيئة .

(استحسن) وتوزعت النسخ .

سعادة الرئيس — تلى أفادة مجلس النظار المؤرخة ١٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ نمرة ١٣ .

تليت وهذه صورتها .

مرسل مع هذا لسعادتك مشروعاً أمرين عالين أحدهما عن تطعيم الجدري والثاني بشأن ما يتبع في قيد الولودين وللتوفيين وذلك على حسب الكيفية الواضحة فيهما إلا مل نظرهما بهيئة مجلس شورى القوانين وأعادتهما

لهذا الطرف مشفوعين بما تراه الهيئة فيهما أفندم .
سعادة الرئيس — يتلى المشروع الخاص بتلقيح الجدري أولاً مادة لمادة وتؤخذ الآراء عن كل مادة .

تليت المقدمة وتقرر بالاتفاق استحسانها كما هي وهذه صورتها :

ترجمة أمر عال

نحن خديو مصر

بناء على ما عر ٤ علينا ناظر الداخلية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين وبعد الاطلاع على القرار الصادر من الجمعية العمومية لحكمة الاستئناف المختلطة .
وبعد الاطلاع على مادتي ٤٧ و ٥٤ من قانون العقوبات المختلط ومادتي ٤٥ و ٤٨ من قانون العقوبات الاهلي . أمرنا بما هو آت

تليت المادة الأولى وهذه صورتها :

﴿ المادة الأولى ﴾

تلقيح الجدري هو الزامى في كافة أنحاء القطر المصري وملحقاته

حضرة حسن عبد الرازق بك — في محلها

حضرة السيد محمد افندي العباسي للمهدى — من رأي ألا يكون التلقيح الزامياً

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخذت الآراء فكانت الأغلبية على موافقة المادة .

تليت المادة الثانية وهذه صورتها :

﴿ المادة الثانية ﴾

ينبغي تلقيح الطفل في ظرف ثلاثة شهور من يوم ولادته

حضرة الاستاذ الشيخ محمد العباسي — مدة الثلاثة شهور غير كافية

فمن رأي أن تجعل ستة شهور

أخذت الآراء فصادقت الأغلبية الأقرار على أصل المادة

تليت مادتا ٣ و ٤ وتقرر بالأغلبية موافقتها وهاتان صورتاهما :

﴿ المادة الثالثة ﴾

يجب على أهل الطفل أن يحضروه الى مكتب مأمور الجهة الصحي وإذا لم يكن موجودا بها مأمور أو مكتب فيحضروه الى مكتب أقرب جهة من نفس القسم الكائن به جهتهم ومتى حضر الطفل يصير تلقيحه مجانا وفي ظرف السبعة أيام التالية للتلقيح ينبغي أن يؤتى بالطفل ثانية الى نفس المكتب أو المأمور الذي عليه أن يتحقق من نتيجة العملية وإذا كانت ناجحة يعطى لأهل الطفل شهادة تلقيح بدون مصاريف وإذا لم تنجح فيصير اجراء التلقيح مره ثانية في كل شهرين ويصير التحقق من نتيجة العملية في ظرف السبعة أيام كما حصل في العمالية الأولى

يعاقب من تخير الطفل كل من يقدم في ظرف الثلاثة شهور المذكورة شهادة صادرة من طبيب مصرح له بتعاطي صنعة دالة على اجراء التلقيح ونجاح عملياته مع بيان التفاصيل المثبتة لذلك

﴿ المادة الرابعة ﴾

في حالة حصول مرض للطفل الامر الذي يجب على أهله اثباته بشهادة طبيه فيصير تأجيل عملية التلقيح لفاية شفائه

تليت المادة الخامسة وهذه صورتها :

﴿ المادة الخامسة ﴾

كل بلدة أو قبيلة يبلغ تعدادها ثلثمائة نسمة أو يزيد عن ذلك يجب أن يكون موجودا بطرفها دفتر تلقيح على حسب الاستمارة المقررة بمعرفة ادارة الصحة

العزب والأباعد والكفور والنزل والقبائل وغيرها التي ينقص تعدادها عن ثلثمائة نسمة تجري قيد تلقيح الأطفال في أقرب قرية من المركز التابعة له .

سعادة حسن حلى باشا — من رأي أن تزداد في هذه المادة في أول الفقرة الثانية كلمة (القرى و) لتكون القرى والعزب الخ . ثم تزداد فقرة ثالثة صورتها كالآتي :

وتلقيح الجدري بهذه الجهات أما أن يكون بواسطة حكيم المركز أو غيره من الحكماء وأما أن يكون بواسطة الحلاقين بالبلاد المصرح لهم من الصحة بأجراء هذه العملية وفي هذه الحالة الأخيرة لا بأس من أن حكيم المركز يلاحظ عمليات التطعيم في الأوقات التي يتيسر له فيها أجراء ذلك (استحسان).

تليت المادة السادسة وتقرر موافقتها وهذه صورتها :

﴿ المادة السادسة ﴾

دفاتر التلقيح توضع في المدن بمكتب الصحة وفي القرى بطرف المشايخ الذين يكلفون الصيارف بالقيود فيها .

تليت المادة السابعة وهذه صورتها :

﴿ المادة السابعة ﴾

كل من خالف أحكام مادتي ٣ و ٤ المذكورتين أعلاه يعاقب بدفع غرامة قدرها من ١٠ قروش الى مائة قرش صاغ والسجن من ٢٤ ساعة الى اسبوع يصير توقيع العقوبة بنسبة المدة التي حصل فيها الاهمال عن الانقياد للأحكام المدونة أعلاه

سعادة حسن حلى باشا — من رأي أن تكون الغرامة في أول دفعة خمسة قروش وفي ثلثي دفعة عشرة قروش وفي ثالث دفعة خمسة عشر قرشاً وبحيث ان الحكم بهذه الغرامة لا يمتدداها ولا يستبدل بسجن بل اذا تحقق اعسار المحكوم عليه وعدم مقدرته على دفعها يصرف النظر عنه .

حضرة الاستاذ الشيخ محمد أفندي العباسي — أنا أوافق على أن تكون

الغرامة كما قال سعادة حسن باشا في أول دفعة خمسة قروش وفي الدفعة الثانية عشرة قروش وفي الدفعة الثالثة خمسة عشر قرشاً بصرف النظر عن الفقرة الأخيرة من المادة المقول بها أن يصير توقيع العقوبة بنسبة المدة التي حصل فيها الاهمال لان وقوع الاهمال على أي حال في نوع واحد كهذا ليس فيه ما يوجب اختلاف الجزاء بخلاف ما اذا تكرر الاهمال من الشخص الواحد فإنه طبعا يكون ذلك الشخص مستحقاً للمجازاة بضعف ما جوزى به أولاً ومن رأي أيضا عدم إضافة أية مصاريف على هذه الغرامة أي كانت .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أُخذت الآراء فرأت الأغلبية تعديل المادة بالصورة الآتية :

كل من خالف أحكام مادتي ٣ و ٤ المذكورتين أعلاه يعاقب في أول دفعة بدفع غرامة قدرها خمسة قروش فان ارتكب هذه المخالفة ثانية يعاقب بدفع غرامة عشرة قروش فان عاد لارتكابها دفعة ثالثة يعاقب بدفع غرامة قدرها خمسة عشر قرشاً بدون اضافة مصاريف على ذلك أيا كانت .

تليت المادة الثامنة وهذه صورتها :

﴿ المادة الثامنة ﴾

طلب أخذ صورة من شهادة التلقيح يقدم على ورقة دمغة ثمنها ثلاثة قروش وتعطي الصورة نظير دفع رسم قدره ثلاثة قروش .
حضرة الاستاذ الشيخ العباسي — من رأي أن يحذف من هذه المادة جملة (دمغة ثمنها ثلاثة قروش) ويوضع بدلها كلمة (عادة) وأن يحذف أيضاً من أول كلمة (نظير لآخر المادة وتستعوض بكلمة مجانا) .

(استحسن بالاغلبية)

تليت المواد ٩ و ١٠ و ١١ وتقرر موافقتها وهذه صورتها .

﴿ المادة التاسعة ﴾

أحكام أمرنا هذا تسرى على الاجانب .

﴿ المادة العاشرة ﴾

يكون أمرنا هذا نافذ المفعول بعد ثلاثة شهور تمضي من نشره .

﴿ المادة الحادية عشرة ﴾

على ناظر الداخلية تنفيذ أمرنا هذا .

سعادة الرئيس — حيث ان هذا المشروع قد انتهى والوقت أزف فمن الموافق تأخير تلاوة باقي الاوراق لجلسة يوم السبت القابل ١٧ صفر سنة ١٣٠٧

(موافقة)

ثم أن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٦ والدقيقة ٣٠

نمرة ١٣ امضاء (محمد يوسف) خاتم (علي شريف)

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم السبت ١٧ صفر سنة ١٣٠٧ (١٢ أكتوبر سنة ١٨٨٩)

حسن حلمى باشا — من رأى تلاوة المشروع بالجلسة .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت الآراء فبالاتفاق تقرر طبع هذا المشروع وتوزيعه على حضرات الاعضاء وان يكتب للصحة بطلب صورة اللوائح أو الأوامر المتبع الاجراء بمقتضاها الآن وبالأغلبية رأت أن تعاد تلاوة هذا المشروع بالجلسة بعد طبعه وتوزيعه .

سعادة الرئيس — ان سعادة ناظر الحرية ارسل خبراً بأنه سيحضر في هذا الوقت الى هيئة المجلس والمادة ٢٧ من القانون النظامى تحول للنظر حق الحضور في جلسات المجلس والاشتراك في مداولاته ويكون لهم فيها رأى شورى فلينتظر حضور سعادته

سعادة ناظر الحرية — انى حضرت لهيئة المجلس في هذا اليوم ومعنى صورة من مشروع الأمر العالى المراد استصداره فيما يختص بالغاء الكشف الطبى الابتدائى على انفار القرعة والغرض المقصود من هذا المشروع ليس هو استحضار انفار القرعة لمصر لاجراء الكشف الطبى عليهم بها لا بل المقصود الحقيقى هو انه في وقت لزوم أى عدد من أولئك الانفاريتمين من يلزم من الاطباء للكشف والفرز بمرأ كز المديرية وهذا الغرض قد صرح به في صورة للمشروع التى أحضرتها وأقدمها للهيئة الآن للنظر فيها وتقرير ما تراه .

سعادة الرئيس — حيث ان سعادة ناظر الحرية قد سلم الصورة المحكى عنها بالهيئة وتوجه فاذا وافق يصير تلاوتها .

(استحسان)

تليت وهذه صورتها :

فتحت الجلسة الساعة ٤ والدقيقة ٣٠ تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس وبحضور ٢٣ من حضرات الاعضاء .

سعادة الرئيس — يتلى محضر الجلسة الماضية .

تلى وتصادق عليه .

سعادة الرئيس — يتلى مشروع الامر العالى الخاص بقيد المولودين

والمتوفين الوارد ضمن افادة مجلس النظار المؤرخة ٢٣ محرم سنة ١٣٠٧ بمرة ١٣ مادة فمادة وتؤخذ الآراء عن كل مادة .

أحمد بك عبد الغفار — اذا وافق برأى الهيئة فليتل هذا المشروع

جميعه أولا بدون أخذ آراء عن مواده حتى يعلم كل من حضرات الاعضاء ما يشتمل عليه ثم بعدها تعاد تلاوته مادة فمادة وتؤخذ الآراء عن كل مادة .

(استحسان بالاتفاق).

سعادة الرئيس — يتلى هذا المشروع .

تلى الى آخره .

أحمد بك عبد الغفار — أرى ان هذا المشروع يحتاج الى تأمل والتفات اذ الغرض تيسر الحصول على تنفيذ مثل هذا المشروع بالبلاد بطريقة يسهل معها العمل ولذلك فاني أستحسن أولا طبع هذا المشروع وتوزيعه على حضرات الاعضاء لاجل مطالعته بدقة وبعدها يجتمع الهيئة للنظر فيه .

مصطفى بك خليفة — أنا أوافق على طبع هذا المشروع وتوزيعه ولكن قبل ان ينظر بالهيئة يحول على لجنة من حضرات الاعضاء لنظره وتقريره ما تراه فيه ولا بأس من أن يطلب من الصحة افادة عما هو المتبع اجراءه الآن وان كان بمقتضى لأئحة أو أمر ترد صورة من ذلك للمجلس للنظر فيها ايضا .

مشروع أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا العالي الصادر في ١٩ جمادى الثانية سنة ١٣٠٢ (٢٦ مارس سنة ١٨٨٥) الشامل لقانون القرعة العسكرية وبناء على ما عرضه علينا ناظر حرية وبحرية حكومتنا وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هوآت :

﴿ المادة ١ ﴾

الكشف الطبي الابتدائي الجارى على شبان القرعة قد صار من الآن الغاؤه وبناء على ذلك قد عدلت المواد ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٦ ، ٢٥ من القانون المشار اليه على الوجه الآتى :

عدلت المادة ١١ على أن تعمل القرعة بمركز كل قسم أو تمن في اليوم الذى تعينه نظارة الحرية وعلى كل من المدير والمحافظة أن يخطر عن ذلك نظار الأقسام أو مأمورى الأمان قبل ذلك بخمسة عشر يوما على الأقل .

يتركب مجلس القرعة على الصورة الآتية :

أولا — من واحد ضابط عظيم من الجيش وتكون له الرئاسة .

ثانيا — من وكيل المديرية أو المحافظة .

ثالثا — من اثنين ضباط .

رابعا — من ناظر القسم أو مأمور التمن .

خامسا — من قاضى المركز .

سادسا — من أحد الرؤساء الروحانيين وذلك فى الأمان أو للمراكز التى بها شبان مسيحيون .

سابعا — من اثنين من عمد المركز أو اعيان التمن .

ثامنا — من اثنين من مشايخ المركز أو من شيخ التمن .

أعمال مجلس القرعة تكون علنية وعند ما يشكل المجلس على هذه الصورة يعلن الرئيس بافتتاح الجلسة وتكون الدواولات علنية وبت الاحكام تكون بأغلبية الآراء وفى حالة تساويها يكون رأى القسم الذى فيه الرئيس هو المرجح

وأذا طرأ على المجلس فى اثناء اعماله بعض احوال يتعذر عليه الحكم فيها بحالة انعقاد الجلسة لعدم وجود استعلامات كافية فله ان يؤخر الحكم فيها

حتى يتحصل على الاستعلامات الكافية ويحكم فيها قبل قيامه من القسم أو التمن

عدلت المادة ١٢ على أن يجتمع المجلس فى اليوم المعين لعمل القرعة وينضم عليه كامل الاعضاء بمركز القسم أو التمن تحت رئاسة الضابط المعين من الجيش وأذا تغيب أحد أعضائه لعذر مهم فعلى الرئيس أن يطلب من الجهة المعين بمعرفتها العضو المذكور تعيين عضو آخر بدله يكون من نفس الوظيفة التى منها العضو المتغيب فيطلب الرئيس تقديم أنفار القرعة مع كشف التعداد المقدمة بمعرفة مشايخ البلاد أو الأمان وكذا قوائم القرعة المستخرجة منها بمعرفة ناظر القسم أو المحافظ وبعد أن يضاھيها المجلس ويراجعها يتبدى :

أولا — بالعمل فى البلاد الأبعد مسافة عن مركز القسم أو الأمان الأبعد مسافة عن مركز المحافظة بأن يشرع طبعا فى فرز عموم أنفار البلد أو التمن المدرجين بالقوائم المقدمة له وذلك يكون برأى هيئة المجلس فرفض أنفار القرعة غير اللاتمين بالأحوال الآتية وهي :

فقد عين أو الاثنين .

فقد عضو أو الأكثر .

ويتأشر أمام اسمائهم بكلمة غير لائق بتوضيح العلة المصاب بها كل نفر من المذكورين وهؤلاء الانفار هم الذين لم يدخلوا مع من تعمل لهم القرعة ولكن عند مرور المفتش الطبي الذى يعين من قبل ادارة عموم القرعة بنظارة الحرية على مراكز مجالس القرعة عليه أن يطلب الانفار المفاين بالعاهات التى ذكرت ويعيد الكشف عليهم ليقرر بما يراه عنهم .

أما باقى الانفار فيعتبرهم المجلس لاتمين بعد أن يستثنى منهم من يستحق المعافاة المنوحة بهذا القانون ويأخذ أوصاف وتشبهات المعتبرين لاتمين بتامها بكل دقة ويدرجها فى قوائم قرعتهم .

ثانيا — التحقيق بكل دقة عن عائلاتهم فمن يجده منهم معافى من الخدمة العسكرية بناء على الأحوال المذكورة فى هذا القانون يتأشر أمام اسمه بالملاحظات القاضية بمعافاته قانونا وهؤلاء الانفار لايدخلون ضمن الذين تعمل لهم القرعة وتحقيق العائلات يكون تحت مسؤولية عمد ومشايخ البلاد والصيارف ومشايخ الأمان وذلك يكون بواسطة تقديم كشف موقع عليها من المذكورين بأسماء والقباب ومن عائلات الانفار الذين يعمل عنهم التحقيق لاجل المعافاة مع بيان المتزوجات من الاناث والارامل ومقدار تكسب كل من المذكورين او عدمها .

ثالثا — الانفار المعتبرون لاتمين تؤخذ مقاساتهم بالضبط وتوضح بقوائم القرعة .

رابعا — تعمل القرعة للانفار المستحقين لها وكذا الغائبين حسب

المصوص بالمادة (١٤) من قانون القرعة

خامسا — الكشف الطبي يعمل على شبان القرعة الذين يطلبون للخدمة العسكرية من المقرعين في الاوقات التي يعينها ناظر الحرية بمراكز المديرية

عدلت المادة ١٣ على انه بعد فهو التحقيقات يسأل الرئيس شبان القرعة ان كانت لهم تشكيات أم لا فان وجدت يسمعيها المجلس ويحكم فيها بأغلبية الآراء حال انعقاد الجلسة فان كانت التشكيات متعلقة بالسنة فلا تسمع ان كان من المشتكى محمدا بمحسب دفتر المواليد الحالي من الشطب والشبهة أما اذا كان محمدا بالشهرة ومستدلا عليه بالهيئة الشخصية او كان بالدفتر شطب او شبهة فلا مجلس ان ينظر فيها ولنفر القرعة الحق في ان يقدم نفسه للمفتش الطبي بالمكتبة الرسمية التي يرسل بها اليه بناء على التماس يتقدم من الطالب وذلك عند مرور المفتش الموي اليه بمراكز المديرية او الحكيمباشي الجيش بنظارة الحرية بحيث ان تكون مصاريف الانتقال على النفر نفسه .

عدلت المادة ١٥ على انه عند ما ينتهي للجلس من اعمال الفرز وتحقيق العائلات والشهادات والمقاس والقرعة في نفس القائمة الاصلية التي قدمت له من القسم أو المحافظة يحضر منها ثلاث قوائم يقسم كل منها الى ثلاثة أقسام : القسم الاول — يحتوي على أسماء والقاب ومقاس وعمر قرعة جميع الشبان المقرعين ولم يتحصلوا على المعافاة مع بيان أوصافهم وتشبيهاهم القسم الثاني — يحتوي على أسماء والقاب وملحوظات الشبان الذين تحصلوا على المعافاة باسماء العائلات أو الشهادات مع توضيح الاسباب الموجبة للمعافاة المذكورة قانوناً

القسم الثالث — يحتوي على أسماء والقاب وملحوظات الشبان الذين عوفوا من الخدمة العسكرية لاسباب فقد عين او اثنين او احد اعضاء الجسم وهذه الثلاث قوائم مع القائمة الاصلية التي اجريت اعمال القرعة عليها يوقع عليها جميعها من رئيس واعضاء المجلس ويتبين فيها تاريخ الفرز وتسلم احداها لشيخ البلد او التمن والثانية مع القائمة الاصلية المذكورة تسلم الى المديرية او المحافظة والثالثة ترسل الى ادارة عموم القرعة بنظارة الحرية ومتى انتهت جميع اعمال القرعة على بلاد القسم أو التمن ينتقل المجلس الى قسم او تمن آخر وهكذا حتى النهاية وبعد أن يتم المجلس اعماله من قرعة السنة التي يباشرها فعلي من يكون رئيساً على ذلك المجلس ان يرفع تقريراً الى رئيس ادارة عموم القرعة مشتملاً على كافة اعمال المجلس بتمامها في تلك السنة وذلك ليقدمه بمعرفته الى ناظر الحرية .

عدلت المادة ١٦ على ان ناظر الحرية ينشر لائحة عمومية الى كافة المديرية والمخاضات ورؤساء الجيش المصري والبحرية والبوليس وغير ذلك من الجهات الموجود بها عساكر تتضمن التفصيلات الكافية عن الاحوال التي تجيز معافاة الاشخاص غير اللاتمين من الخدمة العسكرية بالنسبة لوجود

عيوب في القائمة فقط وهذه اللائحة تعمل بمعرفة لجنة مركبة من ضباط ادارة عموم القرعة واطباء المكتب الطبي بنظارة الحرية وذلك للعمل على مقتضاها بالمصالح التي ذكرت

عدلت المادة ٢٥ على انه يستثنى من الخدمة العسكرية ارباب العاهات المنوه عنها في تعديل المادة ١٢ والشبان الذين يحصل لهم احوال تغيرهم عن تشبيهاهم التي ترصد عنهم في قوائم القرعة تجري في حقهم النصوص المنوه عنها بالمادة ١٧ من قانون القرعة

ومن يتضح انه تجارى على اجراء عمل غير به تشبيحاته المذكورة عامدا متعمدا يقصد به خروجه من الخدمة العسكرية يعاقب بحسب ما نص في الباب الخامس من قانون القرعة المشار اليه .

﴿ المادة ٢ ﴾

على ناظر حرية وبحرية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا .

أحمد بك عبد الغفار — حيث من تلاوة هذه الصورة الواردة الآن ظهر أن الغرض الذي صرح به سعادة ناظر الحرية موجود في تعديل المادة ١٢ من القانون الاصلى بالفقرة الخامسة منه المنصوص بها أن الكشف الطبي يعمل على شبان القرعة الذين يطلبون للخدمة العسكرية من المقرعين في الاوقات التي يعينها ناظر الحرية بمراكز المديرية ومعلوم أن هيئة المجلس لم ترفض ذلك المشروع الذي كان ورد الا لسبب عدم وجود مثل هذا النص ولما رآته من أنه ربما كان الغرض استحضار الأقارب لأجراء الكشف عليهم بمصر وفي هذا من المشاق والأتعاب على الأهلين مالا يطاق فلهذا لا أرى بأساً الآن من الموافقة على هذا المشروع بالصورة التي ورد بها الآن .

(استحسان)

سعادة الرئيس — حيث تقرر طبع مشروع قيد المولودين والتوفين وتوزيعه على حضرات الأعضاء وسيحصل ذلك وتسلم نسخة لحضراتهم ويطلب من الصحة الصور المطلوبة فأذا وافق فلتكن الجلسة في يوم الاثنين الآتي الموافق ١٩ صفر سنة ١٣٠٧ الساعة ٤ من النهار .

(موافقة)

ثم أن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) وكانت الساعة ٦ والدقيقة ٣٠

نمرة ١٤ امضاء (محمد يوسف) خاتم (على شريف)

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاثنين ١٩ صفر سنة ١٣٠٧ (و ١٤ أكتوبر سنة ١٨٨٩)

وبعد الاطلاع على مادتي ٥٤ و ٥٧ من قانون العقوبات المختلط ومادتي ٤٥ و ٤٨ من قانون العقوبات الأهلى أمرنا بما هو آت :

(استحسان)

تليت المادة الأولى وهذه صورتها :

أحكام عمومية

﴿ المادة الأولى ﴾

الواليد والوفيات في القطر المصرى وملحقاته يصير التبليغ عنها وقيدها في الدفاتر المخصصة لذلك

استحسان

تليت المادة الثانية وهذه صورتها :

﴿ المادة الثانية ﴾

الدفاتر المذكورة توضع في المدن بمكاتب الصحة وفي القرى بطرف المشائخ أما العزب والكفور والأبعد والنزل والقبائل التي ينقص تعدادها عن ثلثائة نسمة التي لا يوجد بها دفاتر فيصير التبليغ عن مواليدها ووفياتها في أقرب مدينة أو قرية من نفس القسم الكائن به .

حضرة أحمد بك عبد الغفار — الأوفق حذف كلمة (المشائخ) ووضع كلمة (العمدة) بلحا ذلك لأن المحافظة على مثل هذه الدفاتر ضرورية والعمدة أقدر على حفظها من المشائخ وأن يحذف من الفقرة الثانية من أول جملة (التي ينقص الى آخر نسمة) وتبقى باقى الفقرة على ما هي عليه .

فتحت الجلسة الساعة ٥ تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس وبحضور عدد ٢٠ من حضرات الأعضاء .

سعادة الرئيس — يتلى محضر الجلسة للماضية

تلى ومصادق عليه .

سعادة الرئيس — حيث ان مشروع الأمر المختص بقيد المولودين والمتوفين حصل طبعه وتوزيع نسخه على حضرات الأعطاء حسب ما تقرر بالجلسة الماضية وطبعا أن كلا من حضراتهم أطلع على النسخة التي وصلته كما أن مصلحة الصحة قدمت مع افادة منها نمرة ٨٥٦ نسخة من القانون العمومى لإدارة الخدمة الصحية وتذكرة تطعيم وتذكرة تصريح بالدفن ونسخة من منشور صادر من الداخلية في ٨ شوال سنة ١٣٠١ نمرة ٣٢٧ ونسخة من قرارها في ٢٦ صفر ١٣٠٣ وحيث أن يكون اللازم هو تلاوة هذا المشروع مادة فمادة وأن تؤخذ الآراء عن كل مادة وان لزم الحال للمراجعة من الصور التي وردت في أثناء تلاوة مواد المشروع لا بأس من ذلك

(استحسان)

تليت المقدمة وهذه صورتها :

مشروع أمر عال

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين وبعد الاطلاع على القرار الصادر من الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة .

﴿ المادة الخامسة ﴾

لا يقيد شيء في الدفاتر خلاف التبليغات المنوّه عنها بالقانون .

تليت المادة السادسة وهذه صورتها :

﴿ المادة السادسة ﴾

الشهود الذين يحضرون أمام جهة الاقتضاء يجب أن يكونوا ذكورا وراشدين .

حضرة احمد عبد الغفار بك — توجه شهود أمام جهة الاقتضاء عند وفاة من يتوفى أو ولادة من يولد فيه صعوبة كلية وربما يكون مربيا لتأخير العمل بمقتضى هذا القانون على أنه لم تعلم الفائدة التي ترتب على توجه الشهود والأفراد على مثل هذه المادة وما شاكلها بهذا القانون مع عدم معرفة الأسباب الداعية لاشك يكون عبثا فان وافق يتحرر بطلب حضرة وكيل الصحة للاستفهام منه عن الملاحظات للمماثلة لذلك الموجودة بالمشروع ومعرفة الأسباب الداعية لوضع ذلك .

حضرة عامر نصير بك — أنا أوافق على هذا الرأي وإذا وافق فليكتب لنظارة الداخلية بطلب حضور حضرة وكيل الصحة في اليوم الذي يتعين لذلك .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخذت الآراء فتقرر ذلك بالاتفاق .

سعادة الرئيس — حيث قررت الهيئة لزوم حضور حضرة وكيل الصحة وسيتحرر لنظارة الداخلية بطلب حضرته في يوم السبت الآتي الموافق ٢٤ صفر سنة ١٣٠٧ فلتكن الجلسة في هذا اليوم .

موافقة .

سعادة الرئيس — حيث سبق ورود جملة أوراق من بعض حضرات الاعضاء وتأخر تلاوتها في الجلسات السابقة فلتنزل بحسب تواريخها .

تليت افادة واردة من حضرة طابع سلامة بك في أول أكتوبر سنة ١٨٨٩ وهذه صورتها :

أفندم عندي عند ضروري يمنعني عن الحضور مدة خمسة عشر يوما تقضى من شهر أكتوبر واقضى ترقية لسعادتكم بالاحاطة أفندم .

حضرة حسن عبد الرازق بك — من رأي بقاء الفقرة الأولى على أصلها أما الفقرة الثانية لا بأس من أن يحذف منها الجملة التي أشار اليها حضرة أحمد عبد الغفار بك .

حضرة عبد الرحيم حمادى بك — من رأي أن الدفاتر تبقى تحت يد الصيارف المكلفين بالعمل فيها .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت الآراء فصادقت الأغلبية رأى حضرة أحمد عبد الغفار بك وعلى هذا تكون المادة كما سيأتى :

الدفاتر المذكورة توضع في المدن بمكاتب الصحة وفي القرى بطرف العمدة أما العزب والكفور والأبعد والنزل والقبائل التي لا يوجد بها دفاتر فيصير التبليغ عن مواليدها ووفياتها في أقرب مدينة أو قرية من نفس القسم الكائنة به .

تليت المادة الثالثة وهذه صورتها :

﴿ المادة الثالثة ﴾

مشائخ القرى يكلفون الصيارف بقيد المواليد والوفيات في الدفاتر الموضوع بطرفهم .

حضرة أحمد عبد الغفار بك — تستبدل جملة (مشايخ القرى) بجملة (عمد البلاد) .

موافقة بالأغلبية .

تليت المادة الرابعة وهذه صورتها :

﴿ المادة الرابعة ﴾

يصير تنمير كافة صحائف دفاتر قيد المواليد والوفيات ويوضع على كل ورقة منها علامة أو ختم المحافظ أو المدير .

سعادة ابراهيم أدهم باشا — الاولى أن يحذف من المادة (علامة أو) ويزاد حرف (هاء) في كلمة المحافظ لتكون (المحافظة) واستبدال (المدير) ب (المديرية) .

(استحسن) .

تليت المادة الخامسة وتقرر موافقتها وهذه صورتها :

صورة تذكرة من حضرة مصطفى حسن بك الطحان في تاريخه :
انى وان كنت حضرت الى مصر ووجدت بالمجلس في هذا اليوم لكن
حالة صحتى كما هو منظور لسعادتكم لا تساعدنى على الاقامة لأن الضعف
العرينى في هذه الايام شديد وضرورى من عودتى للاسكندرية حتى يتم شفائى
انشاء الله فلتزم تحريره لسعادتكم بذلك أفندم .

صورة تذكرة من سعادة سليمان أباطه باشا في تاريخه :
بما انه حاصل لنا عياء وليس ممكنا الحضور الآن للمجلس حسب الطلب
فبمنه تعالى عند حصول شفانا نحضر ولزم تحريره بالمعومية أفندم .

صورة تذكرة من حضرة طلبه سعودى بك في تاريخه :
أفندم عندى أشغال ضرورية لا تمكنى من الحضور لجلسة المجلس فلتزم
عرضه للمعومية الهيئة أفندم .

صورة تذكرة من حضرة عامر نصير بك في ٥ أكتوبر سنة ١٨٨٩ :
حيث يومين تاريخه عندى عذر منعنى عن الحضور للمجلس فلتزم ترقيمه
لمطوفتكم للمعومية أفندم .

صورة تفراف وارد من حضرة ابراهيم سعيد بك في ٧ منه :
بالنسبة لأشغال الاوقاف غير ممكنا الحضور الا بعد ثمانية أيام :
صورة تذكرة من حضرة السيد عبد الباقي أفندى البكرى في تاريخه :
أفندم ورد لنا تذكرة سعادتكم بحضورنا لجلسة هذا اليوم وحيث
أن يومين تاريخه حاصل عندنا عذار ولا يمكننا الحضور فالمرجو قبول المعذرة أفندم .

صورة تذكرة من حضرة أحمد عبد الغفار بك في ٨ منه :
أفندم قد وجد عندنا مانع منعنا عن التوجه للمجلس ولولا ذلك ما كنا
تأخرنا من أول طلب وحيث لم يزل غير ما كنا الحضور اقتضى عرضه
لسعادتكم وان شاء الله في يوم السبت القابل الموافق ١٢ أكتوبر نكون
بالمجلس أفندم .

صورة تذكرة وارده من حضرة ابراهيم سعيد بك في ١٢ أكتوبر
سنة ١٨٨٩ :

افادة سعادتكم رقم ٩ أكتوبر سنة ١٨٨٩ وردت ولغاية تاريخه نحن
وبعض حضرات أعضاء القومسيون جارين النظر في الاطيان المراد شراؤها
للاوقاف بالغربية وعدم اعتذارنا من أول الامر هو بأمل نهو الشغل وحضورنا
لكن لعدم نهو أحطنا سعادتكم لتفرافيا وبالنهو نحضر واقتضى ترقيمه
بذلك أفندم .

صورة تذكرة من حضرة أحمد صوفاني بك في ١٣ أكتوبر سنة ١٨٨٩
لما عندى من الاعتذار الموجبة لتوجهي الناحية بلدى عرضت الامر
لسعادتكم ووعدتموني بالتريخى حين حضور حضرات الاعضاء الغائبين
فتصادف ورود اخبارية من الناحية اوجبت توجهي بفترة اقتضى ترقيمه المرجو
قبول العذر أفندم .

ثم ان سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٧ م
نمرة ١٥ امضاء (محمد يوسف) خاتم (على شريف)

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاحد ٢٥ صفر سنة ١٣٠٧ (٢٠ أكتوبر سنة ١٨٨٩)

الدفاتر عن البلدة أياما وهذا يترتب عليه عطل القيد طبعاً بخلاف الصيارف
اذ كل بلدة في الغالب يوجد فيها اثنان منهم .

حضرة وكيل الصحة — الغرض من بقاء الدفاتر بطرف المشايخ هو
زيادة الاعتناء بحفظها ولاجل أنهم دائما يحثون الصيارف على القيد فيها وليس
هناك غرض غير ذلك .

تلى لحد المادة السادسة وها صورة المادة السادسة :
الشهود الذين يحضرون أمام جهة الاقتضاء يجب أن يكونوا ذكورا
وراشدين .

حضرة حسن بك عبد الرازق — ما هو المقصود من هؤلاء الشهود ؟
حضرة وكيل الصحة — دلت التجارب وممارسة الاحوال والوقائع
بالصحة على أن بعض أفراد الناس ربما ينسبون المولود لغير والديه فقد ينسبون
لآخرين طمعاً في أرث أو غير ذلك فمن قبيل الاحتياط في العمل ولاجل
ألا يحصل وقوع مثل ذلك قد جعلت الشهود واجبة الحضور على من
يبلغ عن المولود وان يكون المبلغ عن الوفاة شخصين أيضاً كنص الساتين
١٣ ، ٢١ .

حضرة حسن بك عبد الرازق — اذا كان التبليغ عن المولود يقع من
الحكيمة أو الحكيم أو القابلة فلا شك ان يكون على مقتضى الحقيقة اذ
لا يتصور أن هؤلاء ينسبون للمولود لغير ابيه وحيثئذ فمسألة توجه الشهود
لا تكون ضرورية في كل الاحوال وكذلك ليس بضروري أن يكون التبليغ
عن الوفاة من اثنين لان ذلك يتعذر بالنسبة لحالة البلاد
حضرة وكيل الصحة — نعم ان الحكيم أو القابلة لا
يلفون عن المولود بغير حقيقته ولكن اذا كان التبليغ من غيرهم فحضور
الشهود ضروري .

تلى لحد المادة العاشرة وها صورة المادة العاشرة :
لادارة الصحة ان تلاحظ انتظام التسجيلات وأن تبلغ لجهة الاقتضاء

عقدت الجلسة في الساعة ٤ والدقيقة ١٠ تحت رئاسة سعادة على شريف
باشا رئيس المجلس وبحضور ٢٣ من حضرات الأعضاء .

سعادة الرئيس — ان تأجيل انعقاد الجلسة الى اليوم هو بسبب ما كان
أمس من الاحتفال بموكب المحمل الشريف وكما تحرر لحضراتكم فانه
كذلك كتب لسعادة مدير مصالح الصحة بأن يكون حضور حضرة
وكيل الصحة في هذا اليوم وطبعاً سيحضر فليتلى الآن محضر الجلسة
الماضية .

تلى وتصادق عليه .

سعادة الرئيس — حيث أن حضرة وكيل الصحة قد حضر فاذا
وافق يؤذن له بالحضور بالهيئة ويتلى المشروع الخاص بالمولودين والمتوفين
مادة فمادة بحضوره وكلما رئي لأحد حضرات الاعضاء ملاحظة في مادة
يستلزم الاستفهام عنها من حضرته يحصل ذلك وبعد فهو الاستفهام تناول
الهيئة فيما تراه وتقرره .
(استحسان)

سعادة الرئيس — حيث وجد حضرة وكيل الصحة بالهيئة فليتلى
المشروع .

تلى لحد المادة الثالثة وها صورة المادة الثالثة .

مشايخ القرى يكلفون الصيارف بقيد المواليد والوفيات في الدفتر
الموضوع بطرفهم .

حضرة أحمد بك عبد الغفار — ما الغرض من بقاء الدفاتر بطرف
المشايخ وأنهم هم يكلفون الصيارف بالقيد فيها مع أن هذه العملية هي
من اختصاصات الصيارف ولا شك في ان تكليفهم بها من قبل الحكومة
وبقاء الدفاتر في عهدهم هو أولى لاحتمال تغيب الشيخ الذي تكون بطرفه

ما يثبت وقوعه من المخالفات ويعطى لنوى الشأن في الحال وبدون مصاريف صورة من عقود المواليد والوفيات مصدقا عليها بمطابقتها للأصل لكل شخص حق في أخذ صورة من عقود المواليد والوفيات مصدقا عليها بمطابقتها للأصل وذلك بواسطة تقديم طلب على ورقة بمئة ثمنها ثلاثة قروش ودفع رسم قدره ستة قروش عن كل صورة. اذا طلب ذوى الشأن صورة من العقود المذكورة خلاف الصورة الأولى التي تعطى لهم مجاناً كما هو مذكور آنفاً فيجب عليهم اداء نفس هذه الشروط

احمد بك عبد الغفار — لمن يكون تقديم الطلب؟

حضرة وكيل الصحة — لمصلحة عموم الصحة.

حضرة احمد بك عبد الغفار — هذا تكون فيه مشاق عظيمة لا تطاق لان اللازم له صورة ممن تكون اقامته بمديرية جرجا أو قنا أو باسكندرية او البحيرة او رشيد او بورسعيد او العريش يلزمه ان يحضر بنفسه الى مصر من اجل هذه الصورة وفي هذا ما لا يخفى احتماله من الضرر والمشايق فالأولى ان يقدم الطلب لمكتب صحة الجهة .

حضرة وكيل الصحة — مكاتب الصحة على العموم ما عدا مصلحة الصحة بمصر هي التي لها وحدها حق استلام النقود ولها حق إعطاء الصور بمقتضى هذا القانون وقد يصح ان الطالب لا ينتقل من محله والصحة ترسل له الصورة المتطلبا بواسطة مكتبها الصحى او بواسطة جهة الإدارة وبذلك لا يتكلف مشاقاً ولا ضرراً .

سعادة حسن حلمي باشا — هذا لا يفيد لأنه ربما كان طالب الصورة مضطراً إليها والصحة لا تسعف في إرسالها على أنه يحتاج إلى أن يرسل الرسم وقدره ستة قروش بطريق البوستة ومن هو الذى يعرف أن يسلم هذا الرسم واين هي البوستة بالنسبة لجهته فربما كانت بعيدة عنه بمسافة طويلة فالأوفق ما رآه حضرة أحمد بك عبد الغفار .

تلى لحد المادة السادسة عشرة وهذه صورة المادة (١٦) :

اذا حصلت الولادة أثناء السفر خارج القطر فعلى أهل الطفل عند عودتهم الى محل اقامتهم أن يقدموا للشخص الموجود بطرفه دفتر المواليد عقد الولادة المحرر بمعرفة حكومة الجهة التي حصلت فيها الولادة وفي الحال يصير قيده هذه الشهادة في الدفتر المذكور .

أما اذا حصلت الولادة في أثناء الحج فيصير التبليغ عنها لمدوب الصحة الموجود بالقافلة وهو يعطى لأهل الطفل شهادة بذلك وعند عودتهم يقدمونها للشخص الموجود بطرفه دفتر مواليد جهتهم لأجل قيدها فيه بدون تأخير . كل من خالف هذا النص الأخير يعاقب بالعقوبات المترتبة على من أهمل في التبليغ عن الولادة .

حضر الأستاذ الشيخ العباسي — مندوب الصحة القول بوجوده بالقافلة وبإزوم التبليغ اليه هذا لا يوجد بغير قافلة المحمل الشريف ولا شك أن القوافل كثيرة وأنه لا يوجد بها مندوبون من قبل الصحة فمن أين يتأتى التبليغ الا اذا كان بكل قافلة مندوب من الصحة وبكل وابلور أو مركب وهذا يتعذر بالكلية فضلا عن أنه في حال السفر على أية حال خارج القطر ربما يصعب التبليغ والحصول على عقد أو شهادة .

حضرة وكيل الصحة — نعم الحال حقيقة كما قال حضرة الأستاذ ولكن قد يمكن التبليغ في حال اجتماع القوافل ببعضها .

حضرة الأستاذ الشيخ العباسي — هذا لا يتأتى مطلقاً .

تلى لحد المادة الثامنة عشرة وهما صورة المادة (١٨) :

قيد المواليد لا يمكن أجراؤه بعد ثمانية وعشرين يوماً تمضي من تاريخ الولادة الا بحضور ومساعدة مفتش صحة الجهة .

سعادة ابراهيم أدهم باشا — من هو مفتش صحة الجهة أهل هو حكيم باشا المديرية ؟

حضرة وكيل الصحة — نعم لان القيد بعد المدة المعينة بالمادة يكون تحت أهميته والغرض منه هو قيد مثل الاشخاص المنصوص عنهم بالمادة (١٦)

سعادة ابراهيم أدهم باشا — أن في هذا عطلاً للقيد على أن الاهمية لقيد مثل هؤلاء المنصوص عنهم بالمادة (١٦) لا تستدعى لا أكثر من مباشرة حكيم من الصحة وهذا يكون أفيد ولا ينشأ عنه عطل

تلى لحد المادة الثانية والعشرين وهما صور المواد (٢٠ و ٢١ و ٢٢) :

صورة للمادة العشرين

لا يصبر أعطاء هذا التصريح الا بعد تسليم شهادة وفاة صادرة من حكيم معروف لدى مصلحة الصحة أو من الأمور الصحى في حالة عدم وجوده .

صورة المادة الحادية والعشرين

يصير التبليغ عن الوفاة لمكتب أو للأمور صحة الجهة في ظرف اثنتي عشرة ساعة بالأكثر ويكون هذا التبليغ بمعرفة شخصين ذكراين وراشدين من أقارب المتوفى اذا أمكن ذلك والافمن الجيران أو المشايخ أو الخفراء أو الحانوتية .

صورة المادة الثانية والعشرين

التبليغ عن الوفاة ترفق به شهادة صادرة من حكيم معروف لدى الحكومة

تلى لحد المادة السابعة والعشرين وها صورة المادة (٢٧) :

على المأمور الذى تبلغت له الوفاة أن يشعر بيت المال التابعة له الجهة التى حصلت فيها الوفاة ومكتب صحة الجهة التى ولد فيها المتوفى .

ومكتب الصحة يدون اعلان الوفاة على هامش عقد الولادة .

حضرة احمد بك عبد الغفار — المحذورات التى ابدتها فى المادة (٢١)

هى ذاتها ابدتها فى هذه المادة وأزيد عليها أن كان منظورا تعذر وصول التبليغ من الحلاق لمكتب الصحة فكيف لا يتعذر عليه توصيل هذا التبليغ ثم تبليغ آخر لبيت المال مع أنه لا يوجد فى كل مديرتين ثلاثة غير مأمور واحد لبيت المال .

تلى لحد المادة الثالثة والثلاثين .

سعادة الرئيس — حيث قد انتهت الاستفسارات اللازمة من حضرة وكيل الصحة وقد أزف الوقت فاذا وافق فليكن انعقاد الجلسة صباحاً الساعة ٣ عربى للمداولة فى المشروع وتقرير ما يترأى .

(موافقة).

ثم أن سعادته ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٦ والدقيقة ٤٥
نمرة ١٦ امضاء (محمد يوسف) خاتم (علي شريف)

وفى حالة عدم وجوده من مأمور صحة الجهة المذكور فيها الوفاة واسبابها .

حضرة احمد بك عبد الغفار — ممن يعطى هذا التصريح ومن هو المأمور الصحى ؟

حضرة وكيل الصحة — التصريح يعطى من مكتب الصحة والفرض بمأمور صحة الجهة هو الحلاق .

حضرة احمد بك عبد الغفار — قد فهمنا ان الغرض بمأمور صحة الجهة هو الحلاق ولكن هل مكتب الصحة هو الموجود بكل مديرية او ما هو المقصود؟

حضرة وكيل الصحة — نعم :

حضرة احمد بك عبد الغفار — هذا أمر يتعذر بالكلية لان مكتب صحة المديرية ليس بقريب لكل جهة وانما هو يبعد عن معظم البلاد بمسافات قل ما يكون الوصول فيها الى مكتب الصحة اليوم أو اليومين ومن أين يجد حلاق الصحة من يرسله بهذه التبليغات فى ظرف الاثنتى عشرة ساعة نالا كثر أظن أن هذا أمر فى غير الامكان وصعب فالاولى أن المجلس ينظر فى الطريقة السهلة الممكن تنفيذها

حضرة وكيل الصحة — للمشروع قد حضر بالمجلس لابداء رأيه فيه فهو حر فى أن يبدى رغباته كيف شاء .

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاثنين ٢٦ صفر سنة ١٣٠٧ (٢١ أكتوبر سنة ١٨٨٩)

عقدت الجلسة الساعة ٤ والدقيقة ١٠ تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس وبحضور عدد ٢١ من حضرات الأعضاء .

سعادة الرئيس — تلى محضر جلسة البارح

تلى وتصادق عليه

سعادة الرئيس — على مقتضى ما تقر بالجلسة الماضية يلزم تلاوة مشروع الأمر الخاص بقيد المولودين والمتوفين مادة فمادة لأجل المداولة فيه وأخذ الرأي عن كل مادة

(استحسن) .

تلى من بداية المشروع لنهاية المادة الأولى وتقرر بالاتفاق موافقة ذلك وها صورته :

مشروع أمر عال

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين وبعد الاطلاع على القرار الصادر من الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة في .

وبعد الاطلاع على مادتي ٤٧ و ٥٤ من قانون العقوبات المختلط ومادتي ٤٥ و ٤٨ من قانون العقوبات الأهلى . أمرنا بما هو آت :

أحكام عمومية

﴿ المادة الأولى ﴾

المواليد والوفيات في القطر المصرى وملحقاته بصير التبليغ عنها وقيدها

في الدفاتر المخصصة لذلك .

تليت المادة الثانية وهذه صورتها :

الدفاتر المذكورة توضع في المدن بمكاتب الصحة وفي القرى بطرف المشايخ .

أما العزب والكفور والأباعد والنزل والقبائل التي ينقص تعدادها عن ثلثائة نسمة التي لا يوجد بها دفاتر فيصير التبليغ عن مواليدها ووفياتها في أقرب مدينة أو قرية من نفس القسم الكاتبة به .

حضرة عبد الرحيم حمادى بك — من رأى أن نستبدل كلمة (المشايخ) بكلمة (الصيارف)

حضرة عوض بك سعد الله — من رأى بقاء المادة على أصلها

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخذت الآراء فصادقت الاغلبية رأى حضرة عبد الرحيم بك حمادى

تليت المادة الثالثة وهذه صورتها :

مشايخ القرى يكلفون الصيارف بقيد المواليد والوفيات في الدفاتر الموضوع بطرفهم .

حضرة احمد بك عبد الغفار — من رأى أن تحذف جملة (مشايخ القرى يكلفون) ويضاف بعد كلمة (الصيارف) كلمة (مكلفون) .

حضرة عوض بك سعد الله — رأى بقاء المادة على أصلها .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت الآراء فكانت الاغلبية على رأى حضرة احمد بك عبد الغفار .

بالمدين والبندر ومن الصراف وحلاق الصحة والعمدة أو أحد المشايخ في
في جهات الارياق ولا يجوز تدوين التواريخ بالأرقام .

تليت المادة التاسعة وتقرر حذفها اكتفاء بالتعديل الذي حصل في
المادة السادسة التي كانت السابقة وهذه صورتها :

يتحرر عقد التسجيل على نسختين أصليتين .

تليت المادة العاشرة التي صارت الثامنة وهذه صورتها :

لادارة الصحة أن تلاحظ انتظام التسجيلات وان تبلغ لجهة الاقتضاء
ما يثبت وقوعه من المخالفات ويعطى لدوى الشأن في الحال وبدون مصاريف
صورة من عقود المواليد والوفيات مصدقا عليها بمطابقتها للاصل .

لكل شخص حق في اخذ صورة من عقود المواليد والوفيات مصدقا
عليها بمطابقتها للاصل وذلك بواسطة تقديم طلب على ورقة ثمنه ثلثة
غروش ودفع رسم قدره ستة قروش عن كل صورة
اذا طلب ذوو الشأن صورة من العقود المذكورة خلاف الصورة الاولى
التي تعطى لهم مجانا كما هو مذكور آنفاً فيجب عليهم اداء نفس هذه
الشروط .

حضرة احمد بك عبد الغفار — من رأي ان تحذف كلمة (التسجيلات)
ويزاد بدلها (قيد المولودين والمتوفين)
سعادة ابراهيم آدم باشا — أنا أوافق على رأي حضرة أحمد بك
عبد الغفار وأزيد عليه ان يحذف من اول جملة (ويعطى لدوى الشأن الى
آخر الفقرة الاولى) اكتفاء بما سبق من التعديل .
سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخذت الآراء فالاغلبية قررت تعديل المادة على الوجه الآتي وهامورة
التعديل :

لادارة الصحة أن تلاحظ انتظام قيد المولودين والمتوفين وأن تبلغ لجهة
الاقتضاء ما يثبت وقوعه من المخالفات
لكل شخص حق في اخذ صورة من تذكرة الولادة أو الوفاة مصدقا عليها
بمطابقتها للاصل وذلك بواسطة تقديم طلب على ورقة ثمنه ثلثة قروش
ودفع رسم قدره ستة قروش عن كل صورة ويكون تقديم الطلب لمكتب
صحة الجهة المطلوب منها الصورة وعلى ذلك المكتب بعد توريد الرسم بخزينة
المديرية أو المحافظة ان يسلم الصورة في اقرب وقت .
اذا طلب ذوو الشأن صورة من العقود المذكورة خلاف الصورة الاولى
التي تعطى لهم مجانا كما هو مذكور آنفاً فيجب عليهم اداء نفس هذه الشروط
اما الفقراء من ذوى الشأن او غيرهم فيعافون من دفع الرسم ومن تقديم
الطلب على ورقة ثمنه .

تليت المادة الرابعة وتقرر بقاؤها على حسب ما اقرته الهيئة قبل تاريخه
بأن يحذف جملة (علامة أو) وتجعل جملة (المحافظ أو المدير) المحافظة أو المديرية
وها صورة المادة على واقع التعديل :

يصير تنمير كافة صحائف دفاتر قيد المواليد والوفيات ويوضع على كل
ورقة منها ختم المحافظة أو المديرية .

تليت المادة الخامسة وتقرر استحسانها وهذه صورتها :

لا يقيد شيء في الدفاتر خلاف التبليغات النوه عنها بالقانون .

تليت المادة السادسة وتقرر حذفها وهذه صورتها :

الشهود الذين يحضرون أمام جهة الاقتضاء يجب أن يكونوا ذكورا
وراشدين .

تليت المادة السابعة التي صارت السادسة وتقرر تعديلها وها صورة
الاصل والتعديل :

﴿ صورة الاصل ﴾

المواليد والوفيات يصير قيدها بدون تأخير وعقد التسجيل يصير تلاوته
في الحال على الحاضرين والمبلغين والشهود الذين يوقعون عليه أو يخطمون فوراً

﴿ صورة التعديل ﴾

المواليد والوفيات يصير قيدها بدون تأخير وتعطى صورة ما تقيد بالدفتر
لصاحب الشأن بدون مصاريف .

تليت المادة الثامنة التي صارت السابعة وتقرر موافقة الفقرة الاولى منها
وتعديل الفقرة الثانية وها هي صورة الاصل والتعديل :

صورة الأصل

لا يجب أن يترك بياض في التسجيلات ولا يدرج بها كلمات ناقصة
الاحرف .

اذا حصل شطب أو تهيش فيصير التصديق عليهما من الموقعين على
العقد ولا يجوز تدوين التواريخ بالأرقام .

صورة التعديل

لا يجب أن يترك بياض في التسجيلات ولا يدرج بها كلمات ناقصة
الأحرف .

اذا حصل شطب أو تهيش فيصير التصديق عليهما من مندوب الصحة

تليت المادة الحادية عشرة التي صارت التاسعة وهذه صورتها :

في الموالي

يتبني في ظرف الثماني والأربعين ساعة التالية للولادة التبليغ عن المواليد للشخص الموضوع بطرفه دفتر الجهة التي حصلت فيها الولادة .

حضرة ابراهيم سعيد بك — من رأي أن تجعل الثماني والأربعين ساعة ثمانية أيام .

حضرة عوض بك سعد الله — أنا أوافق على بقاء المادة كأصلها .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت الآراء فكانت الأغلبية على رأي حضرة ابراهيم سعيد بك . تليت المادة الثانية عشرة التي صارت العاشرة وهذه صورتها :

يصير التبليغ عن ولادة الطفل بمعرفة والده وفي حالة عدم وجوده بمعرفة أحد أقاربه الذكور أو الحكيم أو القابلة أو أي شخص حضر الولادة أو بمعرفة شيخ البلدة .

حضرة عوض بك سعد الله — من رأي أن تكون المادة هكذا :

يصير التبليغ عن ولادة الطفل بمعرفة والده أو الحكيم أو الحكيم أو القابلة أو حلاق الصحة

حضرة شواربي بك — من رأي أن تكون المادة كما سيأتي :

يصير التبليغ عن ولادة الطفل بمعرفة القابلة أو الحكيم أو الحكيم أو حلاق الصحة وعند عدم وجود أحد من هؤلاء بمعرفة والد المولود أو أحد الأقارب أو أي شخص حضر الولادة أو بمعرفة شيخ الحارة أو شيخ البلدة .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت الآراء فصادقت الأغلبية رأي حضرة عوض بك سعد الله .

تليت المادة الثالثة عشرة التي صارت الحادية عشرة وهذه صورتها :

يجب على المبلغ أن يكون مصحوباً بشاهدين .

حضرة حسن بك عبد الرازق — من رأي حذف هذه المادة .

سعادة حسن حلمي باشا — من رأي بقاؤها كما هي .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت الآراء فصادقت الأغلبية رأي سعادة حسن حلمي باشا .

تليت المادة الرابعة عشرة التي صارت الثانية عشرة وهذه صورتها :

عقد الولادة يذكر فيه الساعة واليوم والسنة والمدينة أو القرية التي تحرر فيها ويدون فيه أيضاً الساعة واليوم والسنة والجهة التي حصلت فيها الولادة وجنس الطفل واسمه ولقبه واسماء والقباب ومن وصناعة ومحل إقامة الوالد والوالدة والمبلغ والشهود مع بيان صفة المبلغ .

سعادة حسن حلمي باشا — في محلها .

سعادة ابراهيم ادحم باشا — أنا أوافق على ذلك وإن تحذف الساعة ويزاد الشهر بعد اليوم .

حضرة عوض بك سعد الله — وإن يحذف منها كذلك اسم الوالدة وصناعتها وسنها ومحل إقامتها .

حضرة ابراهيم غمراوي بك — من رأي حذف السن والساعة فقط .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت الآراء فالأغلبية قررت أن تكون المادة كما هو أت وها صورة التعديل :

تذكر الولادة يذكر فيها اليوم والشهر والسنة والمدينة أو القرية التي تحرر فيها ويدون فيها أيضاً اليوم والشهر والسنة والجهة التي حصلت فيها الولادة وجنس الطفل واسمه ولقبه واسماء والقباب ومن وصناعة ومحل إقامة الوالد والمبلغ والشهود مع بيان صفة المبلغ

تليت المادة الخامسة عشرة التي صارت الثالثة عشرة وهذه صورتها :

كل شخص يحدد طفلاً حديث الولادة ينبغي عليه أن يسلمه لجهة إدارة الجهة مع ما عليه من الملابس وأن يبين الزمن والمكان والحالة التي وجد فيها وفي الحال يتحرر بكل ذلك محضر مشتمل على كافة التفاصيل ويذكر فيه الساعة والسنة التي تسلم فيها الطفل للحكومة واسم ولقب وصناعة ومحل إقامة الشخص الذي وجدته إذا لم يعارض في ذلك ويدون فيه أيضاً سن الطفل على حسب الظاهر والمكان والساعة واليوم والسنة التي وجد فيها والأسماء التي يلقب بها الشخص المذكور أو الحكومة في حالة عدم وجوده وجهة الإدارة التي استلمت الطفل

وهذا المحضر يوقع عليه أو يحتم في الحال من جهة الإدارة التي حررتة ومن الشخص الذي وجد الطفل إذا قبل ذكر اسمه فيه .

وفي ظرف الأربع وعشرين ساعة التالية لتاريخ المحضر ترسل منه صورة

الموضوع بطرفها دفتر المواليد التي عليها أن تجرى بدون تأخير تسجيله في الدفتر المذكور .

سعادة سليمان أباطه باشا — من رأي أن الطفل اذا وجد في المدن أو في بلدة قريبة ل أحد مراكز الحكومة فالتى وجده عليه أن يسلمه لجهة الادارة على حسب نص هذه المادة أما اذا وجد ذلك الطفل بجهة بعيدة عن جهة الادارة بمسافة وخشى على الطفل الضرر من توصيله فعلى من وجده ان يبقيه بطرفه ويخطر جهة الادارة القريبة وهي تعين من يستلمه من طرف من وجده

سعادة حسن حلمى باشا — مع موافقتى على رأي سعادة سليمان باشا أرى أنه اذا كانت الجهة بعيدة عن مركز جهة الادارة فالطفل يسلم لعمدة البلدة القريبة لجهة ايجاده ولا يبقى بطرف من وجده.

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء :

أخذت الآراء فكانت الأغلبية على رأي سعادة سليمان باشا وعلى هذا تعدلت المادة كما هو آت :

كل شخص يجد طفلا حديث الولادة فان كان وجده بجهة قريبة من احدى مراكز جهات الادارة ينبغى عليه ان يسلمه لجهة ادارة الجهة مع ما عليه من الملابس وان يبين الزمن والمكان والحالة التي وجده فيها وفي الحال يتحرر بكل ذلك محضر مشتمل على كافة التفاصيل ويذكر فيه الساعة واليوم والشهر والسنة التي تسلم فيها الطفل للحكومة واسم ولقب وصناعة ومحل اقامة الشخص الذى وجده اذا لم يعارض في ذلك ويدون فيه ايضا سن الطفل على

حسب الظاهر والمكان والساعة واليوم والشهر والسنة التي وجد فيها والاسماء التي يلقبه بها الشخص المذكور او الحكومة في حالة عدم وجوده وجهة الادارة التي استلمت الطفل

وهذا المحضر يوقع عليه او يختم في الحال من جهة الادارة التي حرره ومن الشخص الذى وجد الطفل اذا قبل ذكر اسمه فيه

وفي ظرف الاربع والعشرين ساعة التالية لتاريخ المحضر ترسل منه صورة للجهة للموضوع بطرفها دفتر المواليد التي عليها ان تجرى بدون تأخير تسجيله في الدفتر المذكور .

اما اذا وجد الطفل بجهة بعيدة عن مراكز الادارة وخشى على الطفل من طول مسافة الطريق لحد توصيله لجهة الادارة فعليه ان يبقيه بطرفه متعهدا امره وان يخطر جهة الادارة الاقرب بذلك وعليها ان تعين من يستلمه منه بالكيفية المتقدمة ايضا

سعادة الرئيس — حيث ان الوقت ازف فليؤجل باقى المشروع لجلسة غد وليكن انعقادها الساعة ٣ عربى

(مواقفة)

ثم ان سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٧

نمره ١٧ امضاء (محمد يوسف) خاتم (على شريف)

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الثلاثاء ٢٧ صفر سنة ١٣٠٧ (٢٢ أكتوبر سنة ١٨٨٩)

القافلة الموجود بها الحكيم) وتحذف الفقرة الثالثة ويزاد فقرة صورتها (أما أن كانت الولادة حصلت بقافلة غير الموجود بها الحكيم فعند العودة يصير التبليغ عن المولود كما تقدم في الفقرة الأولى .

(استحسان بالأغلبية) وعلى هذا تكون المادة هكذا :

إذا حصلت الولادة أثناء السفر خارج القطر فعلى أهل الطفل عند عودتهم إلى محل إقامتهم أن يقدموا للشخص الموجود بطرفه دفتر المواليد عقد الولادة المحرر بمعرفة حكومة الجهة التي حصلت فيها الولادة أن كان هناك عقد وإلا فيبلغون عن المولود وتستخرج له تذكرة على حسب الموضح بالمادة (١٢) وفي الحال يصير قيد هذه الشهادة في الدفتر المذكور .

أما إذا حصلت الولادة في أثناء الحج فيصير التبليغ عنها لمدوب الصحة الموجود بالقافلة أن كانت الولادة حصلت في القافلة الموجود بها الحكيم وهو يعطى لأهل الطفل شهادة بذلك وعند عودتهم يقدمونها للشخص الموجود بطرفه دفتر مواليد جهتهم لأجل قيدها فيه بدون تأخير .

أما أن كانت الولادة حصلت بقافلة غير الموجود بها الحكيم فعند العودة يصير التبليغ عن المولود كما تقدم بالفقرة الأولى .

تليت المادة السابعة عشرة التي صارت الخامسة عشرة وتقرر بالأغلبية موافقتها مادام أن هذا القانون سيسرى على الوطنيين والأجانب وهذه صورتها :

اعتراف الوالد بابنه الذي ولد له من سفاح يصير قيده في دفتر المواليد ويذكر هذا الاعتراف على هامش عقد الولادة .

ينبغي أن يكون عقد الاعتراف مشتملا على اسم ولقب وسن وصناعة ومحل إقامة الشخص الذي اعترف بأن الطفل هو ابنه ويصير التوقيع عليه أو يختم منه ومن جهة الإدارة التي حررتة .

تليت المادة الثامنة عشرة التي صارت السادسة عشرة وهذه صورتها : قيد المواليد لا يمكن إجراؤه بعد ثمانية وعشرين يوما تضي من تاريخ الولادة إلا بحضور ومساعدة مفتش صحة الجهة .

عقدت الجلسة والساعة ٤ والدقيقة ٣٠ تحت رئاسة سعادة علي شريف باشا رئيس المجلس وبحضور ٢١ من حضرات الأعضاء

سعادة الرئيس — يتلى محضر الجلسة الماضية

تلى وتصادق عليه

سعادة الرئيس — حيث انتهى دور المذاكرة بالجلسة الماضية إلى المادة الخامسة عشرة من أصل المشروع الخاص بقيد المولودين والتوفين التي صارت الثالثة عشرة بحسب التعديل فليتلى باقي المشروع مادة فمادة لابتداء آراء ورغبات الهيئة في كل مادة

تليت المادة السادسة عشرة التي صارت بحسب التعديل الرابعة عشرة وهذه صورتها :

إذا حصلت الولادة أثناء السفر خارج القطر فعلى أهل الطفل عند عودتهم إلى محل إقامتهم أن يقدموا للشخص الموجود بطرفه دفتر المواليد عقد الولادة المحرر بمعرفة حكومة الجهة التي حصلت فيها الولادة وفي الحال يصير قيد هذه الشهادة في الدفتر المذكور

أما إذا حصلت الولادة في أثناء الحج فيصير التبليغ عنها لمدوب الصحة الموجود بالقافلة وهو يعطى لأهل الطفل شهادة بذلك وعند عودتهم يقدمونها للشخص الموجود بطرفه مواليد جهتهم لأجل قيدها فيه بدون تأخير

كل من خالف هذا النص الأخير يعاقب بالعقوبات المترتبة على من أهمل في التبليغ عن الولادة .

حضرة حسن بك عبد الرازق — من رأي أن يزداد في الفقرة الأولى مد قوله (التي حصلت فيها الولادة) جملة (أن كان هناك عقد وإلا فيبلغون عن المولود وتستخرج له التذكرة على حسب نص المادة السادسة) من التعديل ثم يزداد بالفقرة الثانية بعد قوله (بالقافلة) جملة (أن كانت الولادة حصلت في

أخذت الآراء فصادقت الأغلبية رأى حضرة حسن بك عبد الرازق وعلى هذا تكون المادة هكذا :

﴿ في قيد الوفيات ﴾

لا يجوز اجراء الدفن قبل مضي خمس ساعات في الشتاء وأربع ساعات في الصيف انما يلزم اجراؤه قبل مضي أربع وعشرين ساعة من ساعة الوفاة

تليت المادة العشرون التي صارت الثامنة عشرة وهذه صورتها :

لا يصير إعطاء هذا التصريح الا بعد تسليم شهادة وفاة صادرة من حكيم معروف لدى مصلحة الصحة أو من للأمور الصحي في حالة عدم وجوده

حضرة حسن عبد الرازق بك — من رأي أن الفقرة الأخيرة التي حذفت من المادة السابقة تجعل بداية هذه المادة على حالها وتتم بفقرة هي (ويكون أعطاؤه في المدن والبنادر من حكيم صحة الجهة بعد تسليم شهادة وفاة صادرة من حكيم أو بعد اجرائه الكشف بمعرفة وفي القرى من حلاق الصحة الموجود بكل بلدة) ويحذف ما عدا ذلك .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخذت الآراء فكانت الأغلبية على رأى حضرة حسن بك وعلى هذا تكون المادة كما سيأتى :

لا يسوغ دفن الموتى الا بتصريح على ورق عادى يعطى مجاناً من مصلحة الصحة ويكون اعطاؤه في المدن والبنادر من حكيم صحة الجهة بعد تسليم شهادة وفاة صادرة من حكيم أو بعد اجرائه الكشف بمعرفة وفي القرى من حلاق الصحة الموجود بكل بلدة .

تليت المادة الحادية والعشرون التي صارت التاسعة عشرة وهذه صورتها :

يصير التبليغ عن الوفاة لمكتب أو للأمور صحة الجهة في ظرف اثنتى عشرة ساعة بالأكثر ويكون هذا التبليغ بمعرفة شخصين ذكرين وراشدين من أقارب المتوفى اذا أمكن ذلك والا فمن الجيران أو الشايخ أو الخفراء أو الخانوتية .

حضرة احمد بك عبد النفار — من رأي أن تكون هذه المادة كما سيأتى :

يصير التبليغ عن الوفاة لمكتب صحة الجهة في المدن والبنادر أو لأحلاق القرى في ظرف اثنتى عشرة ساعة بالأكثر ويكون هذا التبليغ من أحد أقارب المتوفى اذا أمكن ذلك أو من أحد الجيران أو من أحد الشايخ من أحد الخفراء أو الخانوتية .

حضرة أحمد عبد الغفار بك — من رأي أن يزداد بعد كلمة (ومساعدة) جملة (أقرب حكيم سواء كان) وتستبدل كلمة (الجهة) الواقعة في آخر المادة بجملة (المديرية أو حكيم المركز أو القسم أو الثمن) .

سعادة حسن حطى باشا — رأي بقاء المادة على أصلها

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخذت فصادقت الأغلبية رأى حضرة أحمد بك عبد الغفار وعلى هذا تكون المادة هكذا :

قيد المواليد لا يمكن إجراؤه بعد ثمانية وعشرين يوماً تمضى من تاريخ الولادة الا بحضور ومساعدة أقرب حكيم سواء كان مفتش صحة المديرية أو حكيم المركز أو القسم أو الثمن

تليت المادة التاسعة عشرة التي صارت السابعة عشرة وهذه صورتها :

﴿ في عقود الوفيات ﴾

لا يجوز اجراء الدفن قبل مضي عشر ساعات في الشتاء وثمان ساعات في الصيف انما يلزم اجراؤه قبل مضي أربع وعشرين ساعة من ساعة الوفاة لا يسوغ دفن الموتى الا بتصريح على ورق عادى يعطى مجاناً من مصلحة الصحة .

حضرة احمد بك عبد الغفار — من رأي أن تستبدل كلمة (عقود) بكلمة (قيد)

(استحسن)

حضرة حسن عبد الرازق بك — من رأي أن تجعل العشر ساعات خمسا واثمان أربعاً وأن تحذف الفقرة الثانية من هذه المادة وتجعل بداية للمادة الآتية :

حضرة عوض سعد الله بك — من رأي أن تجعل العشر ثمانى والثمان ستاً

سعادة حسن حطى باشا — من رأي بقاء المادة على أصلها

حضرة ابراهيم بك الغمراوي — اذا تحققت علامات الوفاة فلا تحديد وان لم تتحقق فلا يدفن المتوفى حتى يزول الاشتباه

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

سعادة حسن حدى باشا — أنا أوافق على ذلك .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أُخذت الآراء فوافقت الأغلبية رأى حضرة أحمد بك عبد الغفار .

تليت المادة الثانية والعشرون وتقرر بالأغلبية حذفها وهذه صورتها :

التبليغ عن الوفاة ترفق به شهادة صادرة من حكيم معروف لدى الحكومة وفي حالة عدم وجوده من مأمور صحة الجهة المذكورة فيها الوفاة وأسبابه .

تليت المادة الثالثة والعشرون التي صارت العشرين وهذه صورتها :

قيد الوفيات في دفتر يصير اجراءؤه في الحال بحضور المبلغين .

حضرة حسن بك عبد الرازق — من رأيي استبدال كلمة المبلغين بكلمة (المبلغ) .

(استحسان بالأغلبية)

تليت المادة الرابعة والعشرون التي صارت الحادية والعشرين .

هذا القيد يشتمل على الساعة واليوم والسنة التي حصل فيها التبليغ واسم ولقب وسن وصناعة ومحل إقامة المبلغين والمتوفى ووالده ووالدته ومحل ولادة المتوفى والساعة واليوم والسنة والجهة التي حصلت فيها الوفاة .

ولا يسوغ مطلقا ذكر أسباب الوفاة .

حضرة احمد بك عبد الغفار — من رأيي أن يزداد بعد كلمة (اليوم) كلمة (والشهر) وأن تستبدل (المبلغين) ب (المبلغ) وتحذف كلمة (والدته) ويزاد بعد (المتوفى) الاخيرية جملة (ان كان ذلك معلوما) ثم يزداد كلمة (الشهر) بعد كلمة (اليوم) .

سعادة ابراهيم أدهم باشا — أنا أوافق على هذا التعديل ما عدا حذف اسم الام فاني لا أوافق عليه .

سعادة حسن حلى باشا — من رأيي بقاء المادة على اصلها .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أُخذت الآراء فصادقت الاغلبية رأى حضرة احمد بك عبد الغفار

وعلى هذا تكون المادة هكذا :

هذا القيد يشتمل على الساعة واليوم والشهر والسنة التي حصل فيها التبليغ واسم ولقب وسن وصناعة ومحل إقامة المبلغ والمتوفى ووالده ومحل ولادة المتوفى ان كان ذلك معلوما والساعة واليوم والشهر والسنة والجهة التي حصلت فيها الوفاة .

ولا يسوغ مطلقا ذكر أسباب الوفاة .

تليت المادة الخامسة والعشرون التي صارت الثانية والعشرين واستحسن بقاؤها على اصلها وهذه صورتها :

اذا حصلت الوفاة في مستشفى أو سجن أو لو كندة (فندق) أو أي محل عمومي فيجب على أصحاب هذه المحلات أو مديريها أن يباخوا عن الوفاة

تليت المادة السادسة والعشرون التي صارت الثالثة والعشرين وهذه صورتها :

إذا كان هناك علامات أو آثار تدل على أن الوفاة تسببت عن جنسية أو أحوال أخرى توجب الاشتباه فيها فلا يجوز إجراء الدفن الا بعد إجراء الكشف الطبي الشرعى .

رؤساء أقلام كتابة المحاكم الجنائية يجب عليهم في ظرف الأربعة والعشرين ساعة التالية لحصول الأعدام أن يقصدوا إلى الشخص الموضوع بطرفه دفتر وفيات الجهة التي حصل فيها إعدام المحكوم عليه الأيضاحات المنوّه عنها بالمادة الرابعة والعشرين .

حضرة حسن عبد الرازق بك . من رأيي أن تستبدل (كلمة) الشرعى ب (السياسى) وتراد فقرة صورتها :

بشرط ألا يتأخر هذا الكشف عن ثمان وأربعين ساعة في زمن الشتاء وست وثلاثين ساعة في زمن الصيف .

سعادة إبراهيم حليم باشا — وإذا تأخر من سيجرى هذا الكشف بعد إخطاره زيادة عن هذا الميعاد فيعد تأخيره مخالفة يعاقب عليها .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أُخذت الآراء فصادقت الأغلبية رأى حضرة حسن بك عبد الرازق وعلى هذا تكون المادة هكذا :

إذا كان هناك علامات أو آثار تدل على أن الوفاة تسببت عن جنسية أو أحوال أخرى توجب الاشتباه فيها فلا يجوز إجراء الدفن الا بعد أعمال الكشف الطبي السياسى .

يصير توقيع العقوبة بنسبة للمدة التي أعمل فيها الأشخاص المذكورون في القيام بأجراء التبليغ تنوع العقوبات على هؤلاء الأشخاص بالكيفية الموضحة في المواد المختصة بها .

سعادة حسن حلمي باشا — من رأي أن الغرامة تكون من ١٠ قروشاً إلى ٥٠ قرشاً وأن ظهر أن المحكوم عليه فقير يعاقب من الجزاء النقدي ومن السجن أيضاً .

حضرة حسن بك عبد الرازق — من رأي حذف ما بعد كلمة (صاغ) إلى آخر الفقرة .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت الآراء فصادقت الأغلبية رأي حضرة حسن بك عبد الرازق .

تلى من أول المادة التاسعة والعشرين التي صارت السادسة والعشرين إلى المادة الثالثة والثلاثين التي صارت الثلاثين وتقرر بالأغلبية بقاؤها على أصلها وأن تستبدل كلمة (تحرير) من المادة (٢٩) ب (قيد) وهذه صورها :

صورة المادة (٢٩) التي صارت (٢٦)

لا يسوغ بعد تحرير عقود المواليد والوفيات اجراء أي تعديل أو تغيير فيها قبل ان يعطى ناظر الداخلية تصريحاً بذلك بناء على رأي مدير عموم المصالح الصحية يصير قيد التغيير أو التعديل والتصريح في دفتر العقود المختصة بها وتذكر أيضاً على هامش العقود نفسها .

(صورة المادة ٣٠ التي صارت ٢٧)

في الأجانب

يجب على الأجانب في ظرف الثمانية أيام التالية لتاريخ تبليغات المواليد والوفيات التي يكون اجرائها لقوض ولاهم ان يسلموا للأشخاص الموضوعه بطرفهم دفاتر المواليد والوفيات صورة من التبليغات المذكورة مصدقاً عليها بخطها للأصل .

صور عقود المواليد والوفيات هذه يصير قيدها في الدفاتر المختصة لها .

ومع ذلك اذا لم يسلم ذو الشأن الصور للمذكورة المصدق عليها بمطابقتها للأصل قبل انقضاء خمسة عشر يوماً من تاريخ الولادة أو الوفاة ففي هذه الحالة تسرى على الأجانب الأحكام المختصة بالتبليغ مباشرة عن المواليد والوفيات للحكومة المحلية بالكيفية وفي المواعيد المقررة على الأهالي .

بشرط ألا يتأخر هذا الكشف عن ثمان وأربعين ساعة في زمن الشتاء وست وثلاثين ساعة في زمن الصيف .

رؤساء أقلام كتابة المحاكم الجنائية يجب عليهم في ظرف الأربعة والعشرين ساعة التالية لحصول الأعدام أن يرسلوا إلى الشخص الموضوع بطرفه دفتر وفيات الجهة التي حصل فيها إعدام المحكوم عليه الأيضاحات المنوه عنها بالمادة الحادية والعشرين .

تليت المادة السابعة والعشرون التي صارت الرابعة والعشرين وهذه صورتها :

على المأمور الذي تبلغت له الوفاة أن يشعر بيت المال التابعة له الجهة التي حصلت فيها الوفاة ومكتب صحة الجهة التي ولد فيها المتوفى ومكتب الصحة يدون إعلان الوفاة على هامش عقد الولادة .

سعادة حسن حلمي باشا — أنا أوافق على بقائها كأصلها .

حضرة أحمد بك عبد الغفار — هذه المادة لو أقيمت على أصلها لصارت ملتبسة لأنها وضعت على فرض أن التبليغ يكون لمأموري الصحة بكل الجهات والهيئة قررت أن التبليغ في جهات الأرياف يكون لحلاقي الصحة فإذا تقرر هذه المادة على حالتها لكان في ذلك تناقض لما تقرر بالمرءة ومع ذلك فإن تكليف الحلاقين بتبليغ مكاتب الصحة وبيت المال بما يتعذر عليهم القيام به لاسباب .

أولاً — أن الحلاق لا يمكنه تأدية الكتابة . وثانياً أنه لا يجد من يوصل الأخبار من طرفه في أوقاتها وثالثاً لأن فيما بين محل إقامة حلاق كل بلدة وجهة أقامة مأموري بيت المال بالأقاليم أو مكتب الصحة مسافات بعيدة وبلاد كثيرة على أن الحلاقين لم يكن لهم شيء نظير خدمتهم خلاف معافاتهم من بدلية العونة ومن الوركو وهذا شيء جزئي لا يوجب تكليفهم بأعمال يتعذر عليهم القيام بتأديتها لذلك أجو الهيئة أن تتأمل في هذه المادة حتى تضعها بحالة مناسبة .

سعادة الرئيس تؤخذ الآراء .

أخذت الآراء فصادقت الأغلبية رأي سعادة حسن حلمي باشا .

تليت المادة الثامنة والعشرون التي صارت الخامسة والعشرين وهذه صورتها :

أحكام نهائية

الأشخاص المكلفون بالتبليغ عن المواليد والوفيات الذين يهملون في اجراء ذلك في المواعيد القانونية يعاقبون بدفع غرامة قدرها من ٢٥ قرشاً إلى ١٠٠ قرش صاغ وبالسجن من أربع وعشرين ساعة إلى اسبوع .

﴿ صورة المادة ٣١ التي صارت ٢٨ ﴾

احكام مواد ١٩، ٢٠، ٢٨، ٣٠، (التي صارت ١٧، ١٨، ٢٥، ٢٧)
تسرى على الأجانب .

﴿ صورة المادة ٣٢ التي صارت ٢٩ ﴾

يكون امرنا هذا نافذ للمفعول بعد ثلاثة شهور تمضي من نشره .

﴿ صورة المادة ٣٣ التي صارت ٣٠ ﴾

على ناظر الداخلية تنفيذ امرنا هذا .

حضرة احمد بك عبد الفغار — حيث ضرورى من جمع تعديل الهيئة

في هذا المشروع واعادة تلاوته مع الاصل بالجلسة للاقرار عليه نهائيا فأذا وافق
فلتحدد جلسة لذلك .

(استحسن) .

سعادة الرئيس — حينئذ فلتكن الجلسة يوم الاثنين القابل الموافق ٢٨
اكتوبر سنة ٨٩ الساعة ٣ عربي .

(استحسن) :

ثم ان سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله ختمت الجلسة والساعة ٧ .

نمرة ١٨ امضاء (محمد يوسف) خاتم (على شريف)

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاثنين ٤ ربيع الاول سنة ١٣٠٧ (٢٨ أكتوبر سنة ١٨٨٩)

أما اذا وجد الطفل بجهة بعيدة عن مراكز الادارة وخشى على الطفل من طول مسافة الطريق لحد توصيله لمركز الادارة فعليه أن يتيقن بطرفه متممها أمره وأن يخطر جهة الادارة الأقرب بذلك وعليها أن تعين من يستلمه منه بالكيفية المتقدمة ايضاحها .

﴿ المادة الرابعة عشرة ﴾

إذا حصلت الولادة أثناء السفر خارج القطر فعلى أهل الطفل عند عودتهم الى محل اقامتهم أن يقدموا للشخص الموجود بطرفه دفتر المواليد عقد الولادة المحرر بمعرفة حكومة الجهة التي حصلت فيها الولادة ان كان هناك عقد والا فليبلغوا عن المولود وتستخرج له تذكرة على حسب الموضح بالمادة ١٢ وفي الحال يصير قيد هذه الشهادة في الدفتر المذكور .

أما اذا حصلت الولادة في أثناء الحج فيصير التبليغ عنها لمدنوب الصحة الموجود بالقافلة ان كانت الولادة حصلت بالقافلة الموجود بها الحكيم وهو يعطى لأهل الطفل شهادة بذلك وعند عودتهم يقدمونها للشخص الموجود بطرفه دفتر مواليد جهتهم لأجل قيدها فيه بدون تأخير .
أما اذا كانت الولادة حصلت بقافلة غير الموجود بها الحكيم فعند العودة يصير التبليغ عن المولود كما تقدم بالفقرة الأولى .

﴿ المادة السابعة عشرة ﴾

اعتراف الوالد بابنه الذي ولد له من سفاح يصير قيده في دفاتر المواليد ويذكر هذا الاعتراف على هامش عقد الولادة وينبغي أن يكون عقد الاعتراف مشتملا على اسم ولقب وسن وصناعة ومحل إقامة الشخص الذي اعترف بأن الطفل هو ابنه ويصير التوقيع عليه أو يختم منه ومن جهة الادارة التي حررتة .

حضرة السيد العباسي — قد تحتم بالمادة ١٣ من تعديل الهيئة على كل من وجد طفلا حديث الولادة أن يسلمه لجهة الحكومة مع انه إذا كان

فتحت الجلسة والساعة ٤ تحت رئاسة سعادة علي شريف باشا رئيس المجلس وبحضور ٢٢ من حضرات الأعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية فتصدق عليه .

حضرة السيد محمد أفندي العباسي المهدي — قد بدت لي ملاحظة على

المواد ١٣ و ١٤ من تعديل الهيئة في مشروع المواليد والوفيات والمادة ١٧ من المشروع المذكوران تحسن لدى الهيئة قبولها فليقرر .

تقرر بالاتفاق قبول الملاحظة وأن تتلى تلك المواد .

تليت وهذه صورتها :

﴿ المادة الثالثة عشرة ﴾

كل شخص يجد طفلا حديث الولادة فان كان وجده بجهة قرية من احدى مراكز جهات الادارة ينبغي عليه أن يسلمه لجهة ادارة الجهة مع ما عليه من الملابس وأن يبين الزمن والمكان والحالة التي وجده فيها وفي الحال يتحرر بكل ذلك محضر مشتمل على كافة التفاصيل ويذكر فيه الساعة واليوم والشهر والسنة التي تسلم فيها الطفل للحكومة واسم ولقب وصناعة ومحل إقامة الشخص الذي وجده اذا لم يعارض في ذلك ويدون فيه أيضا من الطفل على حسب الظاهر والمكان والساعة واليوم والشهر والسنة التي وجد فيها والأسماء التي يلقب بها الشخص المذكور أو الحكومة في حالة عدم وجوده وجهة الادارة التي استلمت الطفل .

وهذا المحضر يوقع عليه أو يختم في الحال من جهة الادارة التي حررتة ومن الشخص الذي وجد الطفل اذا قبل ذكر اسمه فيه .

وفي ظرف الأربع والعشرين ساعة التالية لتاريخ المحضر ترسل منه صورة للجهة الموضوع بطرفها دفتر المواليد التي عليها أن تجري بدون تأخير تسجيله في الدفتر المذكور .

نشرت مع قوانين المحاكم المختلطة الصادرة عليه الأمر العالي بتاريخ ٧ شعبان سنة ١٢٩٢ - ٨ سبتمبر سنة ١٨٧٥ نمرة ٨ لنظارة الحفانية .

وبعد الاطلاع على قرار مجلس شورى النواب الصادر عليه الأمر العالي للداخلية رقم ١٦ محرم سنة ١٢٨٥ (٩ مايو سنة ١٨٦٨) نمرة ٥٥ والملحق المختص به المدرج بمجموع اللوائح السالف ذكره .

وبعد الاطلاع على القرارات الصادرة من مجلس النظائر بتاريخ ١٠ ابريل سنة ١٨٨١ نمرة ٥٩ وبتاريخ ١٦ مايو سنة ١٨٨٨ نمرة ٤٢٠ وبناء على ما عرضه علينا ناظر ماليتنا وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين وموافقة رأى مجلس نظارنا أمرنا بما هو آت :

تليت المادة الأولى وهذه صورتها .

﴿ المادة الأولى ﴾

الاطيان الخراجية والعشورية التي تؤخذ للمنافع العمومية مثل السكك الحديدية البرية والترع والجسور والطرق العمومية وأنشاء القناطر والابنية التي تتعلق بلوازم المصلحة العمومية يستمر دفع أموالها أو عشورها لاربابها بدون اخلال بالتعويضات التي تستحق لاربابها على مقضى القوانين واللوائح .
حضرة ابراهيم بك سعيد . حيث ان المصارف العمومية لم تذكر في الانواع الواردة بهذه المادة فأرى من الضروري اضافتها ان استحسن الهيئة ذلك .

حضرة أحمد بك الصوفاني . اوافق على رأى حضرة ابراهيم سعيد بك واذا محسن فليكتب بدل جملة (التي تؤخذ) هذه الجملة (التي اخذت والتي تؤخذ) وبدل جملة (يستمر رفع) هذه الكلمة (ترفع) .

(استحسان عام)

تليت المادة الثانية وهذه صورتها .

﴿ المادة الثانية ﴾

الاطيان التي يأكلها البحر تصير المعاملة فيها بمقتضى بندي ١٢ و ١٤ من لائحة الاطيان السالف ذكرها .

حضرة ابراهيم بك سعيد — من الضروري الاطلاع على بندي ١٢ و ١٤ من اللائحة السعيدية لمعرفة ما اشتمل عليه قبل تقرير شيء في هذه المادة فان محسن طلب اللائحة المذكورة فليقرر بالتحرير للحكومة بذلك .

(استحسان)

حضرة أحمد بك الصوفاني — من حيث تقرر طلب اللائحة السعيدية فاذا وافق طبع اللائحة التنفيذية لمشروع الأمر العالي المطروح بالهيئة في أثناء

الشخص الذي وجبه له رغبة في تربيته فيكون هو الأحق فأرى من لزوم زيادة فقرة على تعديل تلك المادة بهذه الصورة :
واذا رغب من وجد الطفل ان يريه بطرفه فيجانب لذلك ويتسلم اليه .

وقد ذكر في المادة ١٤ من تعديل الهيئة انه اذا كانت الولادة في قافلة بها حكيم فتؤخذ منه شهادة ألح . ولم يذكر شيء عما إذا حصلت الولادة بالبحر فاستحسن زيادة هذه الجملة (او في مركب) بعد كلمة (القافلة) حتى اذا كانت المركب بها حكيم فتكون الشهادة منه وإلا فتسرى عليها احكام القافلة التي بدون حكيم واما المادة ١٧ فأرى اوقعية حذفها .
فان محسن ذلك لدى الهيئة فلتقرره .

تقرر بالاتفاق استحسان ما ابداه حضرته في المادتين ١٣ و ١٤ وبالأغلبية بقاء المادة ١٧ على حالتها .

حضرة ابراهيم سعيد بك . المادة ٢٧ قد اقترتها الهيئة في الجلسة الماضية على حالتها وقد بدا لي ضرورة لزوم تعديلها فان رؤى موافقة الدخول في تعديلها هناك ابدى ملحوظاتي عليها .

تقرر بالأغلبية عدم اجراء تعديل المادة المذكورة .

سعادة الرئيس — وردت افادة من دولتو رئيس مجلس النظائر رقم ٢٨ صفر سنة ١٣٠٧ (١٢٣ أكتوبر سنة ١٨٨٩) نمرة ١٥ ومعها مشروع امر عال يتعلق بما يتلف من الاطيان الخراجية والعشورية (وقد طبع وتوزعت نسخه على حضراتكم) ولائحة تشتمل الاجراءات التنفيذية لهذا المشروع بقصد نظرها بالمجلس فلتل الافادة ثم المشروع واللائحة مادة فماده وتؤخذ الآراء والرغبات عن كل مادة .

تليت الافادة وهذه صورتها :

مرسل مع هذا لسعادتكم مشروع امر عال بخصوص ما يتبع في الاطيان التي تتلف الاامل الاسعاف بتقديمه لهيئة مجلس شورى القوانين لنظره قبل انفضاض جلساته في هذه الدفعة واعادته لهذا الطرف مشفوعا بما تراه الهيئة فيه كما وأنه مرسل ايضا مشروع لائحة شاملة للاجراءات التنفيذية للأمر المشار اليه ولو انه ليس من الواجب قانونا اخذ رأى مجلس شورى القوانين عن هذه اللائحة إلا اننا نرجو من الهيئة ان تطلع عليها وتسكرم باعطاء ما يبدو لها من الملحوظات بشأنها افسدم .

تليت مقدمة المشروع وتقرر بقاؤها على اصلها وهذه صورتها .

مشروع امر عال

بعد الاطلاع على لائحة الاطيان السعيدية المدرجة بمجموع اللوائح التي

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فتقرر بالأغلبية رأى حضرة شواربى بك .

ثم ان سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله ختمت الجلسة والساعة ٦

نمرة ١٩ امضا (حسين يسرى) خاتم (على شريف)

احضار الائمة السعيدية وتوزيع نسخها على حضرات الاعضاء لمعرفة ما

تشمّل عليه قبل البدء فى نظرها فيكون أوفق .

حضرة محمد شواربى بك — الائمة التنفيذية لا تحتاج لدقة نظر مثل

المشروع فالأوفق علم طبعها .

مجلس شورى القوانين

محضر جلسة يوم الثلاثاء ٥ ربيع الاول سنة ١٣٠٧ (٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٩)

بأطيان الناحية إلى أكل البحر منها فينظر لمقدار الناهب من أكل البحر وتصير توفيته من المتخلف فإذا كان المتخلف أقل مما أكله البحر فيصير توزيعه بنسبة ما أكله البحر من أطيان كل انسان والباقي يرفع ماله على طرف الديوان بعد العرض وصدور الأمر عنه ويعتبر الاجراء في ذلك من الآن فصاعدا فأما ما سبق أجراؤه في مثل ذلك فاتباعا لما حكم فيه سابقا يعتمد وإذا كانت تظهر زيادة بعد وفاة العجز فيصير أعطائها بالمراد لمن يرغب من أهالي الناحية المتصل بها ذلك بمقتضى الزيادة التي تجرى بينهم على عموم أهالي الناحية جميعا حيث هم أحق وأولى من الغير (يراجع الأمر الصادر في ١٧ ربيع الأول سنة ٩١ عن المزايدات)

(البند الرابع عشر)

انه بحسب جريان النيل وتحويل جريان المياه تارة من الشرق الى الغرب وأخرى من الغرب الى الشرق يتخلف أكل بحر في الأطيان من الجهتين ومحدث جزائر مستجدة وكان يصير في خصوص الجزائر المذكورة منازعات وجار فيها الأحكام بموجب روابط محددة لذلك من مدة سابقة فالأحكام التي سبقت في خصوص ذلك قبل هذا الملامحة لا تنقض بل يكون حكمها جاريا على ما كان عليه بدون نقض وأما من الآن فصاعدا فالجزائر التي تظهر يكون الحكم فيها على ثلاثوجوه : الوجه الأول انه اذا كان البحر أكل من الأطيان الملو في بلد من البلاد وأظهر جزيرة متصلة بأطيان البلد ولو كانت تلك الجزيرة متصلة بمحدود أطيان بلاد أخرى فيصير استيفاء أكل البحر من تلك الجزيرة وادا كان المتخلف لا يفي بما أكله البحر فالذي ينبغي من بعد خصم المتخلف يصير رفع ماله على طرف الديوان كما تصرح بذلك في البند السادس عشر من هذه اللامحة وأما اذا كان المتخلف زائدا عن الذي ذهب فمن بعد استيفاء قدر الناهب فالزيادة التي تبرز من المتخلف تعطى بالمراد لمن يرغب من أهالي البلاد المتصل ذلك بمحدودها وأما اذا كان المتخلف ظهر متصلا بأطيان بلد أخرى غير التي أكل منها البحر فهذه يصير دخولها في المراد وادا لم يكن ظهر عجز بأطيان البلد التي ظهرت بها الجزيرة والذي تنتهي عليه تضاف على زمام بلده الوجه الثاني اذا كانت الجزيرة التي تظهر هي بين البحرين والبحر أكل أطيانا من

فتحت الجلسة الساعة ٤ والدقيقة ٣٠ تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس ومحضور ٢٤ من حضرات الأعضاء .

تلى محضر جلسة اليوم الماضي فتصدق عليه .

سعادة الرئيس — بناء على ما تقرر بجلسته يوم أمس كتب لرئاسة مجلس النظار بطلب نسخة من لائحة الأطيان السعيدية وقد وردت بإفادة رقم ٢٨ أكتوبر سنة ٨٩ نمرة ١٦ فلتتل الافادة وبندا ١٢ و ١٤ من اللائحة المذكورة لعلم الهيئة بما اشتمل عليه

تليت الافادة وهذه صورتها :

بناء على ماوردت به مكتبة المجلس المؤرخة في ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٨٩ نمرة ١٣ مرسل لسعادتكم مع هذا صحيفة رافعه نسخة من لائحة الأطيان السعيدية وملحقاتها افندم .

تلى البند الثاني عشر والبند الرابع عشر وهذان صورتاهما .

(البند الثاني عشر)

اذا لزم الحال لمصلحة الري العائد منها المنافع العمومية واصلاح الاراضى الى حفر ترع أو أعمال جسور أو انشاء قناطر أو نحو ذلك أو بحسب الاقتضاء جرى أعمال طرق عمومية أو انشاء أبنية تتعلق بلوازم المصلحة وأخذ لذلك أطيان خراجية واستوجب رفع مالها على جانب الميرى كما ذكر في البند الحادى عشر فالأطيان التي يرفع مالها لا يكون الرفع الا بعد العرض والاستحصال على أمر الرفع وذلك من بعد أخذ مقاسات الأطيان المذكورة بمعرفة المهندسين واستيفاء حقيقتها وصحتها بمعرفة المديرية قبل العرض وكذلك من الآن فصاعدا اذا كان يحصل أكل بحر بالأطيان الخراجية أو العشورية ولم يتخلف جزيرة في مقابلة ما أكله البحر من الأطيان في البلدة التي حصل بها ذلك فبعد المساحة يصير رفع مال أو عشور ما ألتفه البحر على طرف الديوان بعد العرض وصدور الأمر وأما اذا تخلفت أطيان جزيرة متصلة

كانت عليها إلا بعد معاناة مشقات وتكبد مصاريف فأرى أن الأفق هو أنه عند معاينة الأطيان التي تكون أموالها رفعت بسبب تهاليل الرمال فما يوجد منها قد استلح فتقدر له ضريبة بحسب ما تساويه وقت المعاينة بنسبة ضريبة حوضها أو قبالتها لأن رد الضريبة الأصلية ربما يوجب مضرة لأرباب الأطيان أو يثبت همهم في التصليح وأيضا يحذف من المادة جملة (يستمر رفع) ويكتب بلها هذه الكلمة (ترفع) .

(استحسان عام)

وبذلك تبدل جملة (يستمر رفع) ب (ترفع) ويكتب بدل العبارة التي هي من ابتداء ترد أمواله الخ . ما يأتي :
تقدر له ضريبة بحسب ما تساوى وقت المعاينة بنسبة حوضها أو قبالتها أو تربط على أربابها من سنة المعاينة .
تليت المادة الرابعة وهذه صورتها .

﴿ المادة الرابعة ﴾

الأطيان التي تعطل زراعتها من المقاطع التي تجربها مصلحة الري عند صرف مياه النيل من حيضان الوجه القبلي ترفع أموالها لأربابها عن سنوات بوارها من الزراعة ويصير معاينتها سنويا وكل ما استلح منها للزراعة ترد أمواله على أربابه اعتبارا من سنة المعاينة
حضرة حسن عبد الرازق بك — الأوفق أن تغير جملة من ابتداء (ترد أمواله) إلى آخر المادة بما يأتي (تقدر له ضريبة بحسب ما تساوى وقت المعاينة بنسبة حوضها أو قبالتها وتربط على أربابها من سنة المعاينة وكذلك يكون الاجراء في الأطيان التي تعطل زراعتها بسبب المقاطع الجيرية التي تحصل بسبب فيضان النيل)

(استحسان باتفاق الآراء)

تليت المواد ٦٥ و ٨٧ و تقرّر باتفاق الآراء موافقة بقائها على أصلها وهذه صورتها :

﴿ المادة الخامسة ﴾

الأطيان التي تصير سباحا وغير صالحة للزراعة بسبب مجاورتها للترع العمومية ومن فيضان بركة قارون (بالفيوم) أو من استمرار تسلط مياه المصارف عليها أو من عدم وجود مصارف عمومية لها ويثبت من التحقيق أنه ما كان في قدرة أربابها وقايتها من التلف بأي وجه من الوجوه ترفع أموالها أو عشورها لأربابها ويجرى معاينتها في كل ثلاث سنين بالأكثر وما يوجد منها صار قابلا للزراعة تربط عليه الضريبة بحسب ما يستحق .

﴿ المادة السادسة ﴾

الأطيان التي تحصل المطالبة من أربابها برفع أموالها بدعوي أنها صارت

أحدى النواحي التي ظهرت بينهما من الأطيان العلو المكلفة على الأهالي فبالحال يصير مقاس ما أكله البحر ويرفع ماله على طرف الديوان وأطيان الجزيرة المذكورة يصير نزولها في الزاد بين أهالي البلاد التي ظهرت الجزيرة مقابلة لحدود أطيانهم وتعطى لمن تنتهي عليه الزايدة وتلحق بزمam بلده الوجه الثالث أنه من حيث تارة يحدث جزائر بالبحر من دون أكل يمر من أطيان المعمور فمثل هذه الجزائر تعطى لأهالي البلاد التي ظهرت فيما بينهم بالزاد على الوجه المشروح وتضاف على زمام بلد من تنتهي عليه وكل ما يوقعه البحر من تلك الجزيرة فيما بعد ونقصه عن أصناف من بعد الساحة ومعلومية مقدار العجز يعرض عنه بالاستئذان عن رفع ماله وبصدور الأمر يجرى العمل بمقتضاه في رفع ماله عن الذي يكون مكلفا عليه وأما ما ظهر زيادة فيها فيتعبد على من سبق قيد أطيان الجزيرة عليه بالفئة السابق الأطاء له بها بدون أن تنزل الزيادة المذكورة بالزاد وكل ما انتهى الزاد فيه على أحد في جميع ذلك بتعبد أثرية له ويجرى فيه كما في بنود الأطيان الخراجية ما يظهر زيادة بالجزائر بعد وفاء الزمام يجرى فيه مقتضى الأمر الصادر في ١٧ ربيع الأول سنة ٩١

سعادة الرئيس — أذن يتلى من مشروع الأمر العالي المتعلق بالأطيان التي تتلف من ابتداء المادة الثانية مادة فمادة وتؤخذ آراء ورغبات الهيئة عن كل مادة .

تليت المادة الثانية وهذه صورتها :

﴿ المادة الثانية ﴾

الأطيان التي يأكلها البحر تصير للمعاملة فيها بمقتضى بندي ١٢ و ١٤ من لائحة الأطيان السالف ذكرها

حضرة حسن عبد الرازق بك — أصدق على هذه المادة .

(استحسان عام)

تليت المادة الثالثة وهذه صورتها .

﴿ المادة الثالثة ﴾

الأطيان التي تتلف من تهاليل الرمال عليها ولا يمكن أعمال طرق هندسية لأستصلاحها وكذلك الأطيان التي تفسدها الرمال من أطيان الجزائر يستمر رفع مالها أو عشورها لأربابها ويصير معاينتها في كل سنة وما يظهر استصلاحها منها للزراعة ترد أمواله على أربابه من سنة المعاينة .

حضرة احمد صوفاني بك — لا يخفى على الهيئة أن الأطيان التي تهاليل عليها الرمال تفسد وتتغير حالتها تغيرا كليا بحيث إنه إذا أريد إصلاحها بأية واسطة كانت فلا تعود من أول وهلة لحالتها الأصلية أي لا ترجع الأرض لقوتها التي

(المادة العاشرة)

تعمل لائحة بمعرفة ناظر المالية شاملة للأجراءات التي يلزم اتخاذها لتنفيذ أحكام هذا الدكرتو وبعد التصديق عليها من مجلس النظار يعتمد العمل بها .

(المادة الحادية عشرة)

كل ما كان مخالفاً لأحكام أمرنا هذا من الأوامر واللوائح يكون ملغياً .

(المادة الثانية عشرة)

على ناظر المالية وناظر الاشغال العمومية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه .

سعادة الرئيس — من حيث ان مشروع الامر العالي المتعلق بما يتلف من الاطيان قد تم نظره فليبدأ بتلاوة اللائحة التنفيذية له مادة فمادة وتؤخذ الآراء عن كل مادة .

نليت المادة الاولى وتقرر باتفاق الآراء بقاؤها على أصلها وهذه صورتها :

الباب الاول

في كيفية تقديم الطلبات

(المادة الأولى)

يجب على أصحاب الاطيان التي تؤخذ للناظر العمومية والاطيان التي تصير مسبحة البينة كيفيتها بالمادتين الأولى والخامسة من الأمر العالي الصادر بتاريخ سنة ١٨ أن يقدموا طلباتهم بخصوصها الى المديرية الكائن فيها الطين مباشرة ومن أراد منهم أن يقدم طلبه لنظارة المالية يجوز له ذلك ويجب على المديرية أن تسجل عموم الطلبات بنمرة مسلسل في سجل مخصوص يعد لذلك وترسل كل ما انتهى تسجيله منها أول بأول الى نظارة المالية (بنمرة ادارة الاموال المقررة) لتجرى هي أيضا حصر تلك الطلبات وتعيدها للمديرية للمبادرة على مقتضاها بالسير في عمل المباحث والتحقيقات .

نليت المادة الثانية وهذه صورتها .

(المادة الثانية)

يجب على أصحاب الاطيان التي يأكلها البحر من أطيان العلو والتي تتلف من تهليل الرمال والتي تعطل زراعتها من المقاطع أن يقدموا طلباتهم في شأنها

مسيخة ولا ينتفع بزراعتها ويثبت من التحقيق ان تلفها كان من أسباب غير التي ذكرت بالمادة السابقة رفض الشكايات المختصة بها ولا يرفع شيء من أموالها

(المادة السابعة)

معاينة أو تحقيق الاطيان التي تؤخذ للمنافع العمومية والتي تصير سباخا يكون بمعرفة لجان تتركب من مندوب من كل من نظارة الاشغال العمومية ونظارة المالية والمديرية واثنين عمد أهل خبرة ينتخبها المدير وفي الاحوال التي يكون المأخوذ فيها لمنفعة عمومية تتعلق بمصلحة السكة الحديدية يضم الى اللجنة مندوب خصوصي من قبل المصلحة المذكورة وأما باقي الانواع تكون معاينتها وعمل تحقيقاتها بمعرفة لجان تعيينهم المديرية .

(المادة الثامنة)

التحقيقات التي تجريها اللجان تنظر في هيئة تشكل بكل مديرية من المدير بصفة رئيس والوكيل والباشمهندس والباشكاتب وقراراتها تتقدم لناظر المالية وكل ما تراهي لنظارة المالية أنه مستحق رفع أمواله تصدر عنه قرارات من ناظر المالية .

نليت المادة التاسعة وهذه صورتها :

(المادة التاسعة)

القرارات التي تصدر من ناظر المالية عن الطلبات التي يتقرر رفضها أو عن الاطيان التي تستلحق للزراعة وبحكم برد أموالها يصير اعلانها لأصحاب الشأن ويجوز لهم المعارضة فيها أمام نظارة المالية في مدة لا تتجاوز الثلاثين يوماً اعتباراً من تاريخ الاعلان والقرار الذي يصدره أخيراً ناظر المالية يكون نهائياً ولا يقبل المعارضة مطلقاً .

سعادة أباطه باشا — أرى مع استحسن الهيئة أن تبدل جملة (يرد (أموالها) ب (ربط أموال عليها) ويكتب بعد جملة (اعتباراً من تاريخ كلمة (تسليم) .

حضرة السيد محمد أفندي العباسي المهدي — الاوفق أن يكون الميعاد ستين يوماً لا ثلاثين يوماً .

حضرة عبد الرحيم حمادي بك — رأي أن يكون تسعين يوماً .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فتقرر بالأغلبية رأي سعادة أباطه باشا وحضرة السيد محمد أفندي العباسي .

تلي باقي المشروع وتقرر بقاؤه على حاله وهذه الصورة :

باشرة الى المديرية في المواعيد الآتية

(١) أكل البحر من أطيان العلو تقدم طلباته من ٢٤ كيهك لغاية ٢٢ مشير من كل سنة (أى في بحر شهري يناير وفبراير)

(١) التالف من تهايل الرمال تقدم طلباته في بحر شهر طوبه من كل سنة الموافق ٨ يناير لغاية ٦ فبراير)

(١) الاطيان التي تمتل زراعتها من المقاطع تتقدم طلباتها في بحر شهري مشير وبرمها من كل سنة (أى في بحر المدة من ٧ فبراير لغاية ٧ ابريل)

حضرة احمد صوفاني بك — رأي أن اكل البحر تقبل طلباته في ظرف ثلاثة شهور من ٢٤ كيهك لغاية ٢٣ برمها وكذلك التالف من تهايل الرمال تجعل له ثلاثة شهور من ابتداء شهر طوبه.

(استحسان عام)

تليت المواد ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ وتقرر بالاتفاق بقاؤها على أصلها وهذه صورها .

﴿ المادة الثالثة ﴾

الطلبات التي حصل التكلم عنها في المادتين الأولى والثانية يجب أن تكون مكتوبة على ورق تمغه ومبيناً فيها اسم ولقب المالك ومحل اقامته ومقدار التالف من اطيانه وان كان خراجياً أو عشوريا والسنة الواقع فيها ذلك والحوض أو القبالة أن أمكن واذا كان مدفوعا عليه مقابلة أم لا .

الباب الثاني

في التحقيق وعمل المساحة

﴿ المادة الرابعة ﴾

تحقيق ومساحة الاطيان التي تؤخذ للنافع العمومية والتي تصير مسبخة وغير صالحة للزراعة يكون بمعرفة اللجان التي أشارت عنها المادة السابعة من الامر العالي الصادر بتاريخ سنة ١٨ ويجب على هذا اللجان أن تحقق ابتداء صحة حدود الاطيان المطلوب رفع مال التالف منها من الحجج والتفاسيط الموجودة بيد أربابها وما لا يوجد له حجج وتفاسيط يكتفى بتحقيقه من الكشف إلى التي تطلب من صيارف البلاد عن المكلف بكل قبالة أو بكل حوض ومن الارشاد من العمد والمشايخ والدلاء وأرباب المجاورة عن الحدود .

﴿ المادة الخامسة ﴾

تحقيق ومساحة التالف من باقي الانواع التي قررها الامر العالي الصادر بتاريخ سنة ١٨ يكون بمعرفة لجان تشكل بمعرفة المديرين وكل لجنة تكون مركبة من معاون المركز أو القسم أو معاون من المديرية بصفة مأمور ركاب واحد مساح ولجنة عمد ينتخبون من الموثوق باستقامتهم وأمانتهم

﴿ المادة السادسة ﴾

يجب على اللجان قبل الشروع في العمل أن تتحصل على كشف من المديرية ببيان السابق رفعه لأرباب الطلبات من الانواع التي بخلاف الجزائر للمراجعة من هذه الكشف عند اجراء العمل في محل الواقعة تحذراً من تكرار المساحة عن طين واحد .

﴿ المادة السابعة ﴾

ما يتحقق من الاطيان السباخ تعمل له رسومات نظرية بمعرفة من يازم من المهندسين مبيناً فيها حدود كل قطعة ومقاساتها حسب قوائم المساحة .

﴿ المادة الثامنة ﴾

التحقيقات التي تعمل يلزم أن تحرر بها محاضر مستوفاة في محلات الواقعة على ورق مختوم من المديرية ومختم عليها أول بأول من مأموري اللجان وأصحاب الشأن والعمد والمشايخ وتكون هذه المحاضر شاملة لجميع البيانات التي تستلزمها حالة كل نوع مع ملاحظة استيفاء التوضيح بمحاضر تحقيق الاطيان السباخ عن الزمن اللازم لاستصلاحها اذا كان ينظر في حالتها أنها تستصاح قبل الثلاث سنين المعينة بالامر العالي الصادر بتاريخ

﴿ المادة التاسعة ﴾

جميع الأنواع التي أشار عنها الامر العالي الصادر بتاريخ ما عدا ما يؤخذ على ذمة المنافع العمومية اللازم تقديم طلباته في حال أخذه يجب البدء في مساحتها وتعميم اللازم لها في المواعيد الآتية :

(١) التالف من تهايل الرمال في بحر المدة من ١٥ أمشير لغاية ١٤ برمودة (أى من ٢١ فبراير لغاية ٢١ أبريل) .

(١) أطيان الجزائر في بحر المدة من أول برمها لغاية يشنس (أى من ٩ مارس لغاية ٦ يونيه) .

(١) أكل البحر من أطيان العلو في بحر المدة من ٨ برمها لغاية ٧ يؤونة (أى ١٦ مارس لغاية ١٣ يونيه)

(١) الاطيان التي تصير مسبخة في بحر المدة من ٢٤ برمها لغاية ٢٥ أيب (أى من أول أبريل لغاية يولية) .

(١) الاطيان التي تمتل زراعتها من المقاطع في بحر شهر بشنس (أى من ٨ مايو لغاية ٦ يونيه)

﴿ المادة العاشرة ﴾

أخذ الجشاني على ما يؤخذ للمنافع العمومية وعلى الأتيان السباخ يكون بمعرفة لجان يشكها ناظر المالية عند حلول وقت عمل الجشاني بناء على طلبات يرسلها المديرون لنظارة المالية قبل حلول هذا الوقت بمدة تكفي لانتخاب أعضاء هذه اللجان ووصولهم لحل الواقعة لمباشرة العمل .

أما أخذ الجشاني على ما يجري مساحته من باقى الانواع فيصير اجراؤه بمعرفة لجان تعينهم المديريات من أصحاب الدرجات الاعلى عن أجروا المساحة الاصلية ويجب اتمام عمل الجشاني عن عموم الانواع عدا ما يؤخذ للمنافع العمومية والسباخ لغاية المواعيد الآتية :

١ - التالف من تهليل الرمال لغاية ١٥ بشنس الموافق ٢٢ مايو

١ - أطيان الجزائر لغاية يؤونه الموافق ٦ يوليه

١ - أكل البحر من أطيان العلو « « « « «

١ - الأطيان التي تعطل زراعتها من المقاطع لغاية يؤونه الموافق ٦ يوليه

تليت المادة الحادية عشرة وهذه صورتها :

﴿ المادة الحادية عشرة ﴾

يلزم أن قوائم أو دفاتر المساحة تكون مختومة بختم المديرية ويلزم أن العمل فيها يكون بغاية الدقة والاستيفاء والانتظام خلوا من التصليح والقشط وجميع الاحوال التي تؤدي الى الشبهة وعلى مأمورى اللجان وأعضائها ومسائري عملها الختم يوميا على ما يصير مساحته بعد تكوينه وتفقيظه بالعربي بدون تأخير الختم من يوم الى آخر

سعادة أباظه باشا - رأي ان يختم على الدفاتر أو القوائم يوميا من ذوى الشأن أو وكلائهم مع أرباب لجان المساحة والمعاينة أى يزداد في المادة بعد جملة (ما يصير مساحته) هذه العبارة (منهم ومن ذوى الشأن أو وكلائهم) فان تحسن ذلك لدى الهيئة فلتقرره .

(استحسن بالاغلبية)

تليت المواد ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ وتقرر بالاتفاق بقاؤها على أصلها وهذه صورتها :

﴿ المادة الثانية عشرة ﴾

بمجرد اتمام كل مساحة تحرر على دفاترها أو قوائمها التصديقات النهائية من جميع عمال اللجان وتوضع هي والحاضر داخل مظارييف مضبوطة ومضانة ويختم بالجمع الاحمر من مأمور اللجنة وترسل في الحال الى المديرية بالافادة اللازمة .

﴿ المادة الثالثة عشرة ﴾

المظارييف المذكورة بالمادة السابقة تفتح على يد المدير أو وكيل المديرية وباشكاتها ومتى وجدت خالية من كل شبهة يتأثر عليها بذلك وتعمل فيها الاجراءات التي قررتها هذه اللائحة .

أما اذا وجد فيها شيء وكان يؤدي الى الشبهة حصل المبادرة بعمل المحضر اللازم عنه ليكون أساساً لمحاكمة المسؤولين .

﴿ المادة الرابعة عشرة ﴾

أعمال اللجان التي يظهر من الجشاني سقوط اعتمادها سواء كان للحل في المساحة بالنظر لظهور فروقات فيها زيادة عن أربعة المائة أو لادخال النش في العمل باى نوع من الانواع يجب اعادة تحقيقها في محل الواقعة بمعرفة اللجنة التي أجرت عمل الجشاني وبحضور عمال اللجنة التي أجرت العمل الابتدائي وتعمل المحاضر اللازمة مبينا فيها كيفية الحال وبعد التوقيع عليها من الجميع تتقدم الى المديرية في الحال لاجراء ما يقتضي عنها والمبادرة أيضا بمحاكمة المسؤولين فيها .

الباب السادس

في كيفية المعاينات التي يلزم اجراؤها

﴿ المادة الخامسة عشرة ﴾

الأطيان التي تصير سباخا وغير صالحة للزراعة ويقرر رفع مالها أو عشورها لأربابها يلزم معاينتها في الاوقات المعينة للمعاينة بمحضر التحقيق كما في المادة الثامنة .

﴿ المادة السادسة عشرة ﴾

الأطيان التي تعطل زراعتها من المقاطع والتي تفسدها الرمال من أطيان الجزائر وكذلك الأطيان التي تلف من سفى وتهليل الرمال عليها من أطيان الحواجز ونحوها يجب معاينتها سنويا وهذه المعاينة تجري في المواعيد الآتية :

١ - الأطيان التي تلف من تهليل وسفى الرمال عليها من أطيان الحواجز ونحوها في بحر المدة من ١٥ امشير لغاية ١٤ برمودة (أى من ٢١ فبراير لغاية ٢١ ابريل)

١ - الأطيان التي تفسدها الرمال من أطيان الجزائر في بحر المدة من أول برمهات لغاية بشنس (أى من ٩ مارس لغاية ٦ يونيه) .

(١) الأطيان التي تعطل زراعتها من المقاطع في بحر شهر بشنس (أى من ٨ مايو لغاية ٦ يونيه) .

للمالية عن كل ما يستغني الحال عنه من الترع والجسور والأراضي المعدة للمنافع العمومية لتحصيل المبادرة بعمل الأصول في حيازته وضمه إلى أملاك الميرى الحرة.

﴿ المادة العشرون ﴾

عند تقديم أوراق التحقيقات التي تجريها اللجان إلى المديريات يجب مراجعتها أولاً بأول مراجعة دقيقة وكل ما ظهر أن تحقيقاته صحيحة وخالية من الأوجه التي توجب التردد والاشتباه ينظر في الحال هيئة المديرية تطبيقاً للمادة الثامنة من الأمر العالي الصادر بتاريخ والقرار الذي يعطى بتقديم بدون تأخير مع المستندات اللازمة لنظارة المالية بعمرة الأموال المقررة.

﴿ المادة الحادية والعشرون ﴾

في حال وصول القرارات التي تصدر من ناظر المالية على مقتضى المادتين الثامنة والتاسعة من الأمر العالي الصادر بتاريخ إلى المديريات تبادر بإعلانها لأصحاب الشأن وما كان منها متعلقاً برفع أموال أو عشور يجري تنفيذه مع السرعة.

﴿ المادة الثانية والعشرون ﴾

المعارضات التي تحصل في قرارات ناظر المالية يلزم كتابتها على ورقة تمغة وتقديمها مباشرة إلى إدارة الأموال المقررة بنظارة المالية ويكون مرفقاً معها الاعلان الصادر للممول من المديرية وكل معارضة تحصل بعد انقضاء الميعاد المعين بالأمر العالي الصادر بتاريخ أولاً يكون مرفوقاً معها اعلان المديرية وإيصال معطى من خزانة المديرية أو خزانة المالية دال على دفع التأمين المتكلم عنه في المادة الآتية تكون لافية لأعمالها.

﴿ المادة الثالثة والعشرون ﴾

يجب على مقدم المعارضة أن يدفع على سبيل التأمين مبلغاً تقديرياً يوازي مقداره قيمة أموال أو عشور الاطيان المقدم بصددها المعارضة عن سنة واحدة حسب مقدار مساحتها الملبين في القرار الابتدائي وهذا التأمين لا يرد لصاحبه الا اذا ظهر من القرار النهائي الذي يعطى من ناظر المالية صحة للمعارضة أما اذا كان القرار النهائي يؤيد القرار الاول بدون تعديل لصالح المعارض فيكون مبلغ التأمين حقاً للحكومة في نظير مصاريف إعادة التحقيق أما يجوز لناظر المالية أن يعنى بعض الممولين من أداء التأمين المحكي عنه بضريق الاستثناء.

سعادة أبانته باشا — لا يخفى على هيئة المجلس أنه يوجد كثير من الاهالي مكلفا عليه أطيان أكثر من الواضع يده عليه أعنى أن الشخص يكون واضعاً يده على ثمانين فدانا والمكلف عليه نحو المائة فدانا وذلك العجز ناشئ

تليت المادة السابعة عشرة وهذه صورتها :

﴿ المادة السابعة عشرة ﴾

كل ما ظهر من المعاينة أنه استصلح للزراعة فمن المستصلح من الاطيان السباخ تربط عليه الضريبة بحسب درجته عملاً بالمادة الخامسة من الدكرتو الصادر بتاريخ . والمستصلح من باقي الانواع رد أمواله على أربابه وهذا يكون اعتباراً من سنة المعاينة .
تقرر بالأغلبية تعديلها بالصورة الآتية :

كل ما ظهر من المعاينة أنه استصلح للزراعة تقدر له ضريبة بحسب ما يساوى وقت المعاينة بنسبة حوضه أو قبائله وتربط عليه من سنة المعاينة.

تليت المادة ١٨ وهذه صورتها :

احكام عمومية

﴿ المادة الثامنة عشرة ﴾

يجب على مأموري اللجان ملاحظة إعلان أولياء الشأن سواء كان عند عمل التحقيقات الابتدائية أو عند عمل المعاينات التي يترتب عليها رد الأموال بالحضور إلى محلات الواقعة قبل الشروع في العمل بميعاد خمسة أيام ومن يتأخر عن الحضور في الميعاد لا يصير انتظاره ولا يتوقف العمل على حضوره اكتفاء بتوضيح الكيفية في محاضر التحقيق :

حضرة حسن عبدالرازق بك — الأوفق أن تبدل جملة (رد الأموال) بـ (ربط الأموال)

سعادة إبراهيم أدهم باشا — أوافق على ذلك مع أضافة هذه الجملة (أو وكلائهم) بعد جملة (أولياء الشأن)

(استحسان عام)

حضرة السيد محمد افندي المباشي المهدي — اذا تحسن فليجعل الميعاد لوارد بهذه المادة (خمسة عشر يوماً)

(استحسان)

تلى باقي المشروع وتقرر بالاتفاق بقاؤه على أصله وهذه صورته .

﴿ المادة التاسعة عشرة ﴾

يجب على نظارة الأشغال العمومية ومصلحة السكة الحديد تبليغ نظارة

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أُخذت فتقرر بالأغلبية رأى سعادة أباظه باشا
ولعدم وجود أشغال بالمجلس تقرر باتفاق الآراء صرفه لغاية شهر
نوفمبر سنة ١٨٨٩ القابل

ثم ان سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٧
نمرة ٢٠ امضاء (حسين يسرى) خاتم (على شريف)

عن أسباب متعددة ولأدب في وجود القدر المستمر على من تكون أطيافهم
بهذه المثابة فاذا تحسن استلغات أنظار الحكومة الى هذا الأمر بواسطة
التحرير من المجلس اليها كي تستحضر مشروعات بالطريقة التي ترى فيها منع
الضرر المتسبب عن ذلك وترسله للمجلس فليتقرر .

حضرة احمد عبد الغفار بك — النظر في مثل ذلك يترتب عليه اجراء
مساحة عمومية وهذا أمر يصعب الآن.

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاحد ٦ جمادى الاولى سنة ١٣٠٧ (٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨٩)

مرسل لسعادتكم مع هذا كشفان بأسماء حضرات أعضاء مجلس شورى القوانين والأعيان المندوبين للجمعية العمومية الذين حصل انتخابهم الآن للمرة الثانية عن المدن والمديريات للمعلومية أفندم .

تلى الكشف المشتمل أسماء حضرات المندوبين لمجلس شورى القوانين وهذه صورته :

﴿ كشف ﴾

بأسماء حضرات أعضاء مجلس شورى القوانين .

عدد	
١	حضرة حسن مذكور بك عن مدينة القاهرة
١	حضرة مصطفى بك الطحان عن مدينة اسكندرية وباقي مدن المحافظات
١	حضرة محمد أفندى الفقى عن مديرية القليوبية
١	حضرة احمد بك أباطة عن مديرية الشرقية
١	حضرة جاد أفندى مصطفى عن مديرية الدقهلية
١	حضرة أحمد بك عبد الغفار عن مديرية النوفية
١	حضرة أحمد أفندى الهرميل عن مديرية الغربية
١	حضرة احمد بك الصوفانى عن مديرية البحيرة
١	حضرة الشيخ حسين عابدين عن مديرية الجيزة
١	حضرة ابراهيم بك النمرأوى عن مديرية بني سويف
١	حضرة طلبه بك سعودى عن مديرية الفيوم
١	حضرة أحمد أفندى مرزوق عن مديرية المنيا
١	حضرة مصطفى بك خليفه عن مديرية أسيوط
١	حضرة السيد سرور شهاب الدين عن مديرية جرجا
١	حضرة مصطفى بك منصور عن محافظة الحدود

أما العضو المندوب عن مديرية قنا لم يحصل انتخابه لعدم تواجد أعضاء

فتحت الجلسة والساعة ٤ تحت رئاسة سعادة على شريف باشا الرئيس وحضور ٢٥ من حضرات الاعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية وصودق عليه .

سعادة الرئيس — الاشغال الموجودة بالمجلس هي .

أولاً : أفادتان من نظارة الداخلية احدهما رقم ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨٩ نمرة ١ ومعهما كشفان احدهما يشتمل أسماء حضرات الأعضاء المندوبين لمجلس شورى القوانين الذين حصل انتخابهم في يوم ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٩ والثانى بأسماء حضرات المندوبين للجمعية العمومية والافادة الثانية رقم التاريخ المذكور نمرة ٢ ومعهما صورة أمر عال صدر بتاريخ ٣ جمادى الأولى سنة ١٣٠٧ ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨٩ باجتماع المجلس في هذا اليوم وهاتان الأفادتان والكشف المشتمل أسماء حضرات المندوبين للمجلس سيصدر تلاوتها للعلم بما فيها .

ثانياً : افادة رقم ١٦ نوفمبر سنة ١٨٨٩ نمرة ١٧ من جانب رئاسة مجلس النظار بالاستفتاء عن كيفية الأطيان التى قرر المجلس سابقا بأنها عجز عن المكلف على أربابها .

ثالثاً : افادة من نظارة المالية رقم ١٥ ديسمبر سنة ١٨٨٩ نمرة ١٦٥ ومعهما أوراق بخصوص رابطة تقسيط الاموال .

رابعاً : افادة من دولتو رئيس مجلس النظار رقم ١٦ ديسمبر سنة ٨٩ نمرة ١٨ ومعهما مشروع لقانون الحفر

واذن فلتتل الافادتان الأولى والكشف المشتمل أسماء حضرات المندوبين لمجلس شورى القوانين ثم يصير تلاوة باقي الاوراق التى ذكرت واحدة فواحدة وتؤخذ الآراء والرغبات عن كل منها .

تليت افادة الداخلية نمرة ١ وهذه صورتها :

مجلس المديرية بمركز المديرية في اليوم المعين لانتخابه وسيجرى اللازم عن ذلك .

تليت افادة الداخلية نمرة ٢ وصورة الأمر الواردة معها وهاتان صورتاهما:

صورة الافادة :

صدر أمر عال بتاريخ ٣ جمادى الأولى سنة ١٣٠٧ (٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨٩) بإجتماع مجلس شورى القوانين في يوم ٦ جمادى الأولى سنة ١٣٠٧ الموافق ٢٩ ديسمبر الجارى اجتماعاً اعتيادياً لتأدية وظائفه ووردت للداخلية صورة بافادة من جانب رئاسة مجلس النظائر نمرة ١١٠ فرسول لسعادتكم مع هذا صورة منها لاجراء ايجابه أفندم .

صورة الأمر العالى .

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على المادة السادسة والعشرين من القانون النظامي الصادر بتاريخ ٢٤ جمادى الثانية سنة ٣٠٠ (أول مايو سنة ١٨٨٣) وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأى مجلس النظائر أمرنا بما هو آت :

﴿ المادة الأولى ﴾

يجتمع مجلس شورى القوانين في يوم الاحد ٦ جمادى الأولى سنة ٣٠٧ الموافق ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨٩ اجتماعاً اعتيادياً لتأدية وظائفه .

﴿ المادة الثانية ﴾

على ناظر الداخلية تنفيذ أمرنا هذا .

صدر بسراي عابدين في ٣ جمادى الأولى سنة ٣٠٧ (٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨٩) .

الامضاء (محمد توفيق)

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظائر وناظر الداخلية

(رياض)

الامضاء

تليت افادة دولتو رئيس مجلس النظائر نمرة ١٧ وهذه صورتها :

بالمكاتبة الواردة من سعادتكم بتاريخ ١٤ ربيع الأول سنة ١٣٠٧ (٧ نوفمبر سنة ١٨٨٩) نمرة ١٦ أوضحتم أن هيئة مجلس شورى القوانين أت أنه يوجد كثير من الاهالى مكلف عليه أطيان أكثر من الواضع يده بها وان ذلك ناشئ من أسباب متعددة وفيه غدر مستمر على من

تكون أطيانهم بهذه المثابة ولذلك قررت بأن يطلب من الحكومة تحضير مشروع بالطريقة التي ترى فيها منع الضرر فنفيد سعادتكم أن مشروع لأئحة التوالف المأخوذ عنه رأى هيئة المجلس أخيراً شامل للأحكام التي تلزم في مثل هذه الحالة .

ولذلك لا ترى الحكومة من لزوم لتقرير أحكام أخرى أفندم . —

حاشية بما أن كل الأسباب التي توجب رفع المال أو العشور قد تقررت بكل وضاحة في هذا المشروع ولم يعلم لنا ولا يرد بمخاطرتنا أسباب وأحوال أخرى بمثل ما تريد هيئة المجلس أن يعمل عنه مشروع آخر فلا بأس من التوضيح صراحة عما هو متلاحظ لهم حتى ينظر فيه ويجرى اللازم .

سعادة سليمان أباطه باشا — العجز الموجود بالأطيان السابق القول عنها ينقسم إلى نوعين وكلاهما مسبب عن المساحات التي حصلت في المدد الماضية .

فالقسم الاول يشمل الأطيان التي وجد بها هذا العجز بسبب المساحات في المدد الماضية وتوالت عليه السنوات الكثيرة وتوارثته الأبناء عن الآباء أو انتقل من يد مالك إلى آخر ومن مشتر إلى آخر وهو هو بحالة العجز المذكورة .

والقسم الثانى يشمل الأطيان التي بها عجز بسبب اغتيال جار صاحبها لجزء منها أى أن الجزء الناقص من أطيان زيد زائد في أطيان عمرو والغرض هو أن يصير عمل مشروع يقضى بأن من يتشكى بسبب عجز أطيانه ولا يكون هذا العجز زائداً عند الغير فتحقق شكواه ومتى ثبت قوله يرفع عنه مال أو عشور العجز أما من يكون العجز في أطيانه زائداً في أطيان أحد المزارعين فيجرى تحقيق طلبه ويرد له الجزء الناقص ممن يكون واضعاً يده عليه .

بحيث أن هذه التحقيقات تكون بطريقة سهلة لأن رفع الشكوى في مثل ذلك للمحاكم فإنه فضلا عن كونه يكلف من يرفعها مشقات جسيمة فإنه يكلفه بدفع مصاريف وكلتا الحالتين فيها صعوبة على الاهالى خصوصا صاحب الفدان أو الثلاثة أو العشرة .

فإذا تحسن ذلك لدى الهيئة فليكتب به لجانب الحكومة .

سعادة إبراهيم أدهم باشا — اللرجو من سعادة أباطه باشا أن يفيد عناهى الطريقة السهلة التي يمكن الحكومة اتخاذها عوضاً عن رفع الشكوى للمحاكم .

سعادة أباطه باشا — أسهل طريقة أراها هي جعل قبول الشكوى وتحقيقها من اختصاصات المديرية وفروعها .

حضرة شواربى بك — حقيقة أن الكثير من الأطيان به عجز عن المكلف على أربابه وقد ظهر جليا من المساحة التي اجريت ببعض جهات مديرية القليوبية كثير من هذا القليل ولعدم وجود قانون يجيز رفع ضريبتها فلم ترفع للآن .

عمد كل مديرية يختلف عما قرره المديرية الأخرى في الشهور والقراريط
وحيث إن توحيد رابطة التقسيط على طريقة عمومية مستحسنة موجب لراحة
للمولين وسهولة سداد ما عليهم ووفاء تقاسيطه المالية بأوقاتها فاقضى ترقيمه
لسعادته ومرسول اجابات المديرين والجداول الواردة معها وجدول عمومي
عنها للنظر فيها بالمجلس والمداولة في كيفية التعديل الذي يلزم اجراؤه على
الطريقة بادية الذكر والذي يراه المجلس لا بأس من استشارة نظارة المالية فيه
قبل تقريره لتكون الرابطة موافقة لحالة المولين والحالة المالية أيضاً وهناك
كلما حصل التوافق والاقراء عليه تفاد المالية به وجميع الأوراق ٢٧
بمحافظة معها أفتمت.

حضرة السيد عبد الباقي أفندي البكرى — رأي أن تشكل لجنة
تكون من سبعة ثلاثة من حضرات مندوبى وجه بحرى ومثلهم من
حضرات مندوبى وجه قبلى ويطلب مندوب من نظارة المالية ليشارك
مع اللجنة وبعد ان تقرر ما تراه في المشروع يعرض على الهيئة .

حضرة صوفاني بك — من حيث إن الحكومة تريد وضع رابطة
للتقسيط في وجهى قبلى وبحرى بحسب ما يوافق وجهى الأهالى
ومصلحة المالية فالأوفق أن يعطى بيان ما رآته كل مديرية من وجه بحرى
لحضرات مندوبيه وكذلك عن وجه قبلى وحضرات مندوبى كلا الوجهين
ينظرون في الأمر ويبدون رأيهم في جلسة أخرى بما يستحسنونه وهناك
ينظر فيه بالهيئة .

سعادة أباطة باشا — رأي طرح موضوع رابطة التقسيط للمذاكرة
فيه بالهيئة وما تقرر مبدئياً يعرض على المالية لتتظر فيه ثم يعاد للهيئة بما
تراه المالية حسب طلب دولتو ناظرها .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .
أخذت فتقرر بالأغلبية رأى سعادة أباطة باشا وأن يتلى الكشف
المشتمل بيان الرابطة التى وضعتها كل مديرية عن جهاتها وكشف الرابطة
الجارية الآن
تلى الكشف المشتمل بيان الرابطة التى وضعتها كل مديرية وهذه
صورته :

اما من يكون بأطيانهم عجز وهذا العجز يوجد زائدا في أطيان الغير
فيصعب عليهم رفع الدعوى بخصوصه امام المحاكم للأسباب التى ابداهها سعادة
اباطة باشا ولذلك اصدق على رأى سعادته .

سعادة حسن حلمى باشا — موجود قوانين ولوائح جار عليها العمل من قبل
وأرى أوفقية الاكتفاء بها .

سعادة أدهم باشا — أما الأطيان التى بها عجز ولا تكون تحت يد الغير
فهذا أمر يتعلق النظر فيه بالحكومة وأما ما يتعلق بفرق الحدود فمن حيث إن
تحقيقه بمعرفة جهة الادارة أسهل فأصدق عليه .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فتقرر بالأغلبية رأى سعادة أباطة باشا .

تليت أفادة دولتو ناظر المالية الرقيمة ١٥ ديسمبر سنة ١٨٨٩ نمرة ١٦٥
وهذه صورتها :

إن رابطة تحصيل الأموال الأميرية بوجهى بحرى وقبلى الجارى العمل
بها الآن من مقتضاها التحصيل على مدار شهور السنة بالكيفية البينة بالجدول
المرسل لسعادته على هذا وكما يعلم من الجدول المحكى عنه أن المقرر تحصيله في
شهرى نوفمبر وديسمبر في الوجه البحرى هو عبارة عن ثلاثة عشر قيراطاً
ونظراً للتقولات من أن الرابطة المذكورة ليست مناسبة لأوقات مواسم
المحصولات وجسامة قسطى الشهرين المحكى عنهما اللذين هما في آخر السنة
الذان بلغ مقدارهما زيادة عن نصف الربوط والتجاء الحكام لاتخاذ الطرق
القانونية ضد المولين من نحو الأتذار والحجز ولا تتشار زراعة القطن
تقاوى ميت غفيف بجهة بحرى التى يستوى محصولها ويتم جمعه لناية أوائل
نوفمبر وما دلت عليه وقائع الأحوال من أن الكثير من المزارعين يتصرفون
في أقطانهم بنير ملاحظة سداد ما عليهم من الأقساط الأخيرة قد نظر ضرورة
تعديل رابطة التقسيط بكيفية تناسب مصلحة المولين والحكومة وبناء على
ذلك حررنا لحضرات المديرين بأن يتحدوا مع عمد وجوهم البلاد ليتداولوا في هذا
الأمر ويفيدونا . بما يترأى فالآن وردت افاداتهم ولدى الاطلاع عليها
تبين أن ما قرره

مديريات قبلى

	مديرية الفيوم		مديرية أسبوط		مديرية الحدود	
	مال	عشور النخيل	مال وعشور الاطيان	عشور النخيل	قسم اصوان بالجبهة البحرية	قسم اصوان بالجبهة القبلية بما فيه اقسام حلفا والكتوز
مديرية الجزيرة واطفيح	٩	٢	٩	١	٩	٩
مديرية بني سويف	٩	٠	٩	٠	٩	٩
مال وعشور اطيان	٩	٠	٩	٠	٩	٩
عشور النخيل	٩	٠	٩	٠	٩	٩
مديرية النيسا	٩	١	٩	١	٩	٩
مال وعشور الاطيان	٩	١	٩	١	٩	٩
عشور النخيل	٩	٠	٩	٠	٩	٩
مديرية جرجا	٩	٠	٩	٠	٩	٩
مديرية قنا	٩	١	٩	١	٩	٩
قسم اصوان بالجبهة البحرية	٩	٠	٩	٠	٩	٩
قسم اصوان بالجبهة القبلية بما فيه اقسام حلفا والكتوز	٩	٠	٩	٠	٩	٩
عشور النخيل	٩	٠	٩	٠	٩	٩
شهر يناير	٩	٠	٩	٠	٩	٩
فبراير	٩	٠	٩	٠	٩	٩
مارس	٩	٠	٩	٠	٩	٩
ابريل	٩	٠	٩	٠	٩	٩
مايو	٩	٠	٩	٠	٩	٩
يونيو	٩	٠	٩	٠	٩	٩
يوليو	٩	٠	٩	٠	٩	٩
اغسطس	٩	٠	٩	٠	٩	٩
سبتمبر	٩	٠	٩	٠	٩	٩
اكتوبر	٩	٠	٩	٠	٩	٩
نوفمبر	٩	٠	٩	٠	٩	٩
ديسمبر	٩	٠	٩	٠	٩	٩
	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨

تلى كشف الرابطة المتبعة الآن وهذه صورته

(جدول)

بيان رابطة تقسيط أموال وعشور الأطنان وعشور النخيل للتبع الأجراء عليها الآن بمقتضى الدكرينات
عوايد النخيل أموال وعشور الأطنان

وجه بحرى			وجه قبلى		
تعريفه خصوصية			تعريفه خصوصية		
بحرى	قبلى	تعريفه عموميه	بلاد الارز والبرارى والبراس	مر كز اثيون والذئجات والبارد	تعريفه عموميه
قيراط	قيراط	قيراط	قيراط	قيراط	قيراط
٠	٠	٢	٠	٢	٢
٠	٠	١	٠	١	١
٠	٠	٠	٠	٠	٢
٠	٠	٠	٠	٠	٣
٠	٠	٠	٢	٢	٤
٠	٠	٢	٣	٣	٤
٠	٠	٣	٤	٠	٣
٠	٤	٠	١	٢	٣
٤	٨	٠	٠	٣	٠
٨	٨	٣	٤	٧	١
٨	٤	٧	١٠	٢	٠
٤	٠	٦	١٠	٢	١
٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤

تقاسيط قائمة بذاتها وكذلك مديرية الفيوم أما باقى مديريات قبلى ما عدا قسم حلقا وباقى المستنجات فيكون لها رابطة واحدة وتلك المستنجات تبقى على قديمها .

سعادة أباطه باشا — أصادق على ذلك .

تقرر بالاتفاق موافقة ذلك .

حضرة غمراوى بك — من حيث إن هيئة المجلس وافقت على ما رأيته فالتى أراه هو أن رابطة التقاسيط فى مديرتى الجيزة والفيوم تكون فى كل منهما حسب التعريف التى وضعها هى لجهاتها وباقى مديريات قبلى ما عدا المستنجات تكون حسب الجدول الآتى :

حيث إنه بالمداولة مع الحاضرين من حضرات مندوبى وجه قبلى

حضرة صوفانى بك — رابطة التقاسيط التى وضعها مديرية الغربية هي الاقرب موافقة لوجه بحرى فأوافق عليها مع استبعاد قيراط من شهر يناير ويضاف على شهر يونيه ثم يؤخذ قيراط من قرار بط شهر ديسمبر ويضاف على نوفمبر مع بقاء التعاريف المتعلقة بالجهات الخصوصية على قديمها المتبع الآن .

سعادة أباطه باشا — ترتيب التقاسيط الذى وضعته مديرية الغربية هو الموافق بدون أن يدخل عليه أدنى تعديل فأنا أصادق عليه ما عدا التعريفات الخصوصية فإن الاوافق فيها هو بقاءها على الحالة المتبعة الآن فيها .

سعادة الرئيس تؤخذ الآراء .

أخذت فتقرر بالأغلبية رأى سعادة أباطه باشا .

حضرة غمراوى بك — رأى أن مديرية الجيزة يكون لها رابطة

سعادة أباظه باشا — حيث إن حضرات الأعضاء المندوبين من وجه
قبلى استحسنوا ما قاله حضرة غمراوى بك فأنا أصادق عليه .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخذت فتقرر استحصان رأى حضرة غمراوى بك وعلى هذا تكون

رابطة التقاسيط كالجدول الآتى :

حصل الاتفاق على ذلك فان تحسن لدى الهيئة ذلك فلتقرره وهاهو الجدول :
تعريفات لمديريات وجه قبل ما عدا مديرتى الجزيرة والقيوم .
قيراط

يناير	٠٠
فبراير	٠٠
مارس	٢
ابريل	٣
مايو	٤
يونيه	٤
يوليه	٤
أغسطس	٣
سبتمبر	٢
أكتوبر	١
نوفمبر	٠
ديسمبر	١

٢٤

أموال وعشور الأطن — ان

	عوايد النخيل عدا القيوم		وجه بحرى		وجه قبل		
	بحرى	قبل	تعريفات حكومية	بلاد الأرز والبرارى والبرلس مركز أشترن والدلتجات وبلاد الطارقة مركز النجيلة	تعريفات خصوصية لمديرية الجزيرة	تعريفات خصوصية لمديرية القيوم	تعريفات لعوايد النخيل بالقيوم
تعريفات خصوصية لقسى حلفا والكثوز ومحاولة أصوان	تعريفات عمومية لباقي مديريات قبل	تعريفات عمومية لباقي مديريات قبل	تعريفات عمومية لباقي مديريات قبل	تعريفات عمومية لباقي مديريات قبل	تعريفات عمومية لباقي مديريات قبل	تعريفات عمومية لباقي مديريات قبل	تعريفات عمومية لباقي مديريات قبل
يناير	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
فبراير	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
مارس	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
ابريل	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
مايو	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
يونيو	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
يوليو	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
أغسطس	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
سبتمبر	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
أكتوبر	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
نوفمبر	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
ديسمبر	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤

سعادة الرئيس — موجود بعض تلفرافات وأوراق من بعض حضرات الأعضاء سبق ورودها بالاعتذار عن الحضور في الجلسات التي كانت تحدث في أوائل هذا الشهر فلتتل علم الهيئة بها :

تليت وهذه صورها :

تلفراف من حضرة عبد الجليل بك علي في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٨٩ .
لاعذارى أرجو التصريح لي باثنى عشر يوماً .
تذكره من حضرة طلبة بك سعودى في تاريخه .
حيث عندى عياء لا يمكنى من الحضور فبحصول الشفاء أحضر أفندم

أفادة من حضرة مصطفى بك حسن الطيجان في تاريخه .

انه حاصل لي عياء ومن منذكم يوم متخلف بالمنزل وبسبب ذلك لا يمكنى الحضور للجلس فأن شاء الله بحصول الشفاء احضر افندم .

تذكرة من ابراهيم بك الغمراوى في ٤ ديسمبر سنة ١٨٨٩

انه اعتراني عياء ألزمني الفراش فأرجو قبول اعتذارى وعند حصول الشفاء أبادر بالحضور أفندم .

تذكرة من حضرة سليمان بك منصور في تاريخه .

حصل عندى أعذار تمنعنى عن الحضور في جلسة باكر لزم عرضه لسعادتكم بأمل قبول أعذارى أفندم .

تلفراف من حضرة محمد شواربى بك في ٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ .

بعد الثمانية ايام نحضر للمجلس حيث عندنا عذر ضرورى

تذكرة من حضر مصطفى بك خايفة في ١٠ ديسمبر سنة ١٨٨٩ .
إنه عندى عياء يمنعنى عن الحضور للمجلس الآن فبحصول الشفاء أحضر
واقضى رقيمه لسعادتكم بذلك افندم .

تلفراف من حضرته في ٢٨ منه .

لوجود رئيس النيابة وقاضى التحقيق يبلدنا وضرورى من وجودى بالتحقيق
ما أمكنى الحضور وقيامهم أحضر .

وتقرر أن الجلسة تكون الساعة ٤ ربى من يوم غد .

ثم أن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة والساعة ٧ .

نمرة ٢١ امضاء (حسين يسرى) خاتم (على شريف)

الأوراق الخاصة برابطة التقسيط الواردة مع أفادة المالية الرقيمة ١٤
ديسمبر سنة ١٨٨٩ ٢١ ر سنة ٣٠٧ نمرة ١٦٥ سائرة ارسلت للمالية
بناء على طلبها في ١٩ يناير سنة ١٨٩٠ و ٢٧ جاسنة ٣٠٧ نمرة وللمعلومية
لزم التأشير .

مجلس شورى القوانين

محضر جلسة يوم الاثنين ٧ جمادى الاولى سنة ١٣٠٧ (٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٩)

مرسل مع هذا لسعادتكم مشروع الأمر العالى المعلق بتشكيل قوميون
بلدى بمدينة الاسكندرية الأمل الاسعاف بنظره بهيئة مجلس شورى القوانين
وأرساله لهذا الطرف فى أقرب وقت ممكن مشفوعاً بما تراه الهيئة فيه حيث
إنه سينفذ قريباً أفندم .

تلى المشروع لنهائيه وتقرر بالاتفاق بموافقته حسب ما وضعته الحكومة
وصورته من طيه .

سعادة الرئيس — اذن يصير تلاوة الأفادة الواردة من دولتو رئيس
مجلس النظار بتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ٨٩ نمرة ١٨ الوارد معها قانون الحفر ثم
يبدأ بنظر المشروع .

تليت الافادة وهذه صورتها :

بعد أن أرسل لمجلس شورى القوانين مشروع قانون الحفر وورد منه
بالتعديلات التى أجريت فيه بمعرفة الهيئة قد أحيل النظر فيه على قومتيه
قضايا الحكومة وجناب النائب العموى لدى المحاكم الاهلية فقدموا بشأنه
بعض ملحوظات ومع مراعاة ما استصوب مجلس النظار مراعاته من هذه
الملحوظات قد صار محضير المشروع بالصفة المرسول بها لسعادتكم الآن
الأمل تقديمه لهيئة مجلس شورى القوانين للنظر فيه ثانياً وابداء ما يترأى
لها بخصوصه ومرسل من طيه أيضاً صورة من مذكرة تقدمت من قسم النبط
والربط مبين بها ماهي عليه حالة الحفر واجراءاته الآن وما تكون بعد
استعداد القانون الجديد الأمل الاطلاع أيضاً على المذكرة المحكي عنها وبعد
الداوله يكرم بأعادة المشروع مشفوعاً بما تراه الهيئة فيه أفندم .

تليت المذكرة الواردة مع الافادة المذكورة وهذه صورتها :

إن الحفر على موجب القانون القديم كان عمده جسيماً إذا أنه كان مفروضاً
أن يؤخذ الحفر كل ناحية لا أقل من الخمسة بالمائة من تعداد دكورها وفى
القانون الذى صار منه حديثاً ربما كان منسباً لتخفيف هذا العدد حيث جاء به

فتحت الجلسة الساعة ٤ والدقيقة ١٠ تحت رئاسة سعادة على شريف
باشا رئيس المجلس وبحضور عدد ٢١ من حضرات الأعضاء :

سعادة الرئيس — يتلى محضر الجلسة الماضية .

تلى فتصدق عليه .

حضرة جاد أفندى مصطفى — قد بدت لى ملاحظة بخصوص رابطة
التقسيم فى مديرية الدقهية فان تراءى لحضرات أعضاء المجلس موافقة قبولها
فليتقرر .

سعادة سليمان أباطة باشا — رابطة التقسيم فى مديرية الدقهية تقرر
بالجلسة الماضية كباقي مديريات وجه بحرى وأن كان الفرض هو استثناء
البلاد التى استثنى المديرية من التعريف العمومية وابقاؤها حسب ما رأت
المديرية فيكون فى ذلك صعوبة على أهاليها فى سداد الاموال فالتى أراه بقاء
الحالة كما تقرر فى الجلسة الماضية .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فتقرر بالأغلبية رأى سعادة أباطة باشا .

سعادة الرئيس — إنه وإن كان الباقي من الأشغال المفتضى نظرها بالهيئة
هو مشروع قانون الحفر لكن قد وردت أفادة من دولتو رئيس مجلس
النظار رقم ٢٩ ديسمبر سنة ٨٩ نمرة ١٩ ومعه مشروع أمر عال بشأن
تشكيل قوميون بلدى لمدينة اسكندرية ومرغوب بتلك الافادة الاسراع فى
نظره بالمجلس فان تحسن لدى الهيئة تبديته عن مشروع قانون الحفر
فليتقرر .

تقرر بالاتفاق تقديم نظر مشروع القومسيون المذكور .

تليت إفادة دولتو رئيس مجلس النظار وهذه صورتها :

سعادة حسن حلمى باشا — الاوافق أن يحضر قيد المحاضر بالهيئة وعند تلاوة كل مادة تصير المراجعة بما قرره الهيئة سابقا وكل واحد يبدى رأيه بحسب ما يترأى له

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخذت فتقرر بالأغلبية رأى سعادة حسن حلمى باشا

سعادة الرئيس — وردت تذكرة مؤرخة في هذا اليوم من حضرة السيد عبد الرحمن أخدى نافذ فلتل

تليت وهذه صورتها :

نبدى لسعادتكم أنه لداعى مشغوليتنا يوم تاريخه نحن وحضرة الأستاذ الأعظم مفتى أفندى الديار المصرية بأشغال تتعلق بالحكومة جارى المذاكرة فيها بهذا الطرف بحضور حضرات أرباب المجلس الشرعى بالحكمة لم يتيسر لنا ولا لحضرة الأستاذ الموما إليه الحضور لمجلس الشورى في هذا اليوم ولا حاطة سعادتكم علما بذلك اقتضى تحريره أفندم .

وتقرر أن الجلسة تكون يوم غد الساعة ٤ عربى .

ثم أن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٧
مرة ٢٢ امضاء (حسين يسرى) ختم (على شريف)

أن الخفر لا يكون الا بقدر احتياج البلاد ولزومها وهكذا غالبا تخف كمية النقود التى تحصل من الأهالي لأجل الخفر ولم يستجد أدنى ضريبة لذلك بما أنه كان مفروضا سابقا على كل أصحاب المنازل أن يدفعوا سهما من تلك الأجر ودفع تلك النقود كان ولم يزل إجباريا يجب دفعها بأوقطها أسوة الأموال الاميرية ومن يتأخر عن دفعها يعامل كمن يتأخر فى سداد تلك الأموال ولكن بمقتضى هذا القانون الجديد خف بعض الأثقال بالدفع عن المولين اذ أن الذين كانوا يدفعون أجر الخفرهم أصحاب الأملاك فقط والآن أصبح ذوو الأطنان أيضا مشاركين لهم بالدفع أما من جهة ماهيات الخفر فلم تزل معدة كما بالأول أى الخفر ثلاثون قرشا والطواف ٤٥ قرشا وشيخ الخفراء ٧٥ قرشا ولم ير سبيل لتخفيف أو زيادة تلك الأجر .

حضرة صوفانى بك — رأى أن يتلى المشروع ابتداء مادة فمادة بدون أخذ آراء ثم تعاد التلاوة ويؤخذ الرأى عن كل مادة .

(استحسن) .

تلى المشروع وبما أنه تقرر تلاوته مرة ثانية فتأجل أخذ صورته هنا اكتماء بكتابتها فى التلاوة الثانية

حضرة صوفانى بك — اذا وافق فلتكتب نسخة من هذا المشروع ويتأشر فيها أمام كل مادة ما كانت قرره الهيئة سابقا فيها حال نظر المشروع الذى كان عرض عليها .

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الثلاثاء ٨ جمادى الأولى سنة ١٣٠٧ (٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٩)

الفصل الاول

في انتخاب الخفر أو مشايخهم

(المادة الأولى)

يشكل في كل بلدة تحت رئاسة عمدتها مجلس مؤلف من مشايخ الناحية ومأذونها ومن أربعة الى ستة من عمد المزارعين وقرارات هذا المجلس لا تعتمد الا اذا كان مجتمعا اكثر من نصف الاعضاء في الجلسة واذا وجد عمدتان في بلدة واحدة فالمجلس ينتخب للرئاسة أحدهما بالأغلبية فان تساوت الآراء يقرع بينهما . وأما النقط المسلم خفرها لقبائل العربان فتستمر على حالتها الراهنة مع مراعاة قانون خفر العربان .

تليت المادة الثانية وهذه صورتها :

ينتخب مجلس البلدة شيخا أو أكثر للخفر بحسب أهميتها ويجب أن يكون هؤلاء المشايخ من أرباب الأملاك ومن عائلة محترمة وسنهم من الثلاثين الى الخمسين وسيرتهم حسنة وفيهم الكفاءة لهذه الوظيفة .

كل من وقع عليه الانتخاب لهذه الوظيفة وجب عليه قبولها إن لم يقدم في ظرف ثمانية أيام أعذارا كافية لرفضها .

تنضم مشايخ الخفر الى مجلس البلد بعد انتخابهم على الطريقة المذكورة ويكون لهم صوت فيه .

عمد ومشايخ البلدان ملزومون بأن يكونوا ضامنين لمشايخ الخفر ويقدموا بذلك ضمانا مصدقا عليها من المأذون .

حضرة الأستاذ الشيخ العباسي — اذا وافق فليضف بهذه المادة بعد جملة (ثمانية أيام) هذه الجملة (من تاريخ اعلانه)

(استحسان)

فتحت الجلسة الساعة ٤ تحت رئاسة سعادة علي شريف باشا رئيس المجلس وبحضور عدد ٢٢ من حضرات الأعضاء.

تلى محضر الجلسة الماضية فتصدق عليه .

سعادة الرئيس — إنه بناء على ما تقرر بالجلسة الماضية قد استحضرت دفتر قيد المحاضر لأجل المراجعة منه على ما قرره الهيئة سابقا في مشروع قانون الخفر حال نظر مشروع قانون الخفر للوجود والحالة هذه تحت المذاكرة بالمجلس

انما من حيث أن ما قرره الهيئة سابقا في المشروع المذكور مثبت في المحاضر التي نشرت بالجرائد الرسمية فلا أرى لزوما لاعادة درج كل ما يتلى من تلك المحاضر بمحضر جلسة هذا اليوم بل الذي يثبت بها هو المشروع المطروح الآن المذاكرة فيه وما يتقرر بخصوصه وازدادت الحال لاضافة شيء مما كانت رآته الهيئة سابقا هنالك لا بأس من درجه بالمحضر أيضاً.

(استحسان عام)

تليت مقدمة المشروع والمادة الأولى منه وتقرر بالاتفاق بقاؤها على أصلها وما صورتها

قانون الخفر

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هو آت :

ويجب المصادقة على هذا العدد من المدير الذى يمكنه أن يزيده إذا وجد ضرورة لذلك

وعلى المجلس المذكور أن يبين النقط التى يلزم وضع الخفراء فيها سواء كانت داخل البلدة أو خارجها أو فى حدودها وأن يرتب عدد الخفراء فى كل نقطة منها بحسب أهميتها وأن يحدد حدودها وينمرها

﴿ المادة الخامسة ﴾

ترتيب الخفراء اللازمة للعرب والكفور التابعة للأهالى أو للتفاتيش مع أجرتهم تكون على أصحابها ويلزم أن يكون ذلك متفقا عليه مع المستأجرين

وفى كافة الأحوال ترتيب هؤلاء الخفراء يكون تحت ملاحظة المجلس الذى تكون للعرب والكفور من حدوده

استقامة سير الخفراء فى العرب والكفور تكون تحت مسؤولية نظارها أو التولين أمرها مهما كانت صفهم

﴿ المادة السادسة ﴾

الجفالك التى أهاليها يملكون المنازل سكنهم ويوجد بها مشايخ بلاد معتمدون يكون ترتيب الخفراء فيها بمقتضى الشروط المنوّه عنها فى المادة الأولى وماهياتهم تكون على مالكي تلك الجفالك وأما الخفراء المعينون على الحدود فينتخبون من أهالى الناحية وماهياتهم تدفع من مالك الأطيان وعلى كلال الحالات تعيين خفراء الحدود يكون بمقتضى رأى صاحب الملك أو من ينوب عنه

﴿ المادة السابعة ﴾

على مشايخ النوبة والخفراء والطوافه ملاحظة خفراء النوبة فى العرب والكفور الموجودة فى نواحيهم وعلى الخفراء اتباع تعليمات مشايخ النوبة فيما يختص بحفظ النظام بكل دقة

حضرة احمد بك عبد الغفار — أرى من اللزوم أن يؤخذ بعد المادة السابعة من هذا المشروع المواده ١٠ و ٩ مما قرره الهيئة سابقا لضرورة وجود النصوص المدونة بتلك الثلاث مواد ثم يؤخذ من بعدها من ابتداء المادة الثامنة من المشروع المذكور فأذا تحسن ذلك لدى الهيئة فلتقرره .

استحسان — وها صور المواد المذكورة : .

(المادة الثامنة)

الكفور المفروزة من بلاد بزمام مخصوص وليس لها تعداد وجميع سكانها أغراب وأطيانها مملوكة لملك واحد وكذا العرب المفروزة أطيانها من بلاد

حضرة طلبة بك سعودي — قد ذكر بالمادة أن الذى ينتخب لشيخا الخفراء يلزم بقبولها اذا لم يقدم أعذارا كافية لرفضها فى ظرف ثمانية أيام ولم تتعين بالمادة الجهة التى تقدم لها تلك الأعذار فإذا تحسن أن تقديمها يكون لمجلس البلدة فيذكر ذلك بتلك المادة .

سعادة أباطة باشا — الا وفق عدم التقيد كى يكون من ينتخب للوظيفة المذكورة حرا فى تقديم أعذاره سواء كان للمديرية أو للمركز أو للمجلس لأنه اذا تحتم عليه تقديمها لمجلس الناحية والمجلس لم يقبلها فيكون ذلك المنتخب قد أضر بنفسه .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فتقرر بالأغلبية رأى سعادة أباطة باشا

تليت المادة الثالثة وهذه صورتها :

على مجلس البلدة أن ينتخب الخفراء من ملاكها السليمى البنية الخالين من السوابق الذين سبهم ما بين السادسة والعشرين والخمسين بشرط أن يكونوا من ذوى العائلات المعتبرة ويجوز الانتخاب من الخائزين الصفات المذكورة ومن غير الملاك عند عدم وجود العدد الكافي من أرباب الأملاك .

كل خير أو طواف يلزم أن تقدم الضمانة عنه من كبير العائلة

ينتخب بعض من الخفراء الأمناء والأقوياء الجسم ويتربون بصفة طوافه لمساعدة مشايخ الخفر بالمرور على جميع النقط المسلمة للخفراء ويكون لكل ثمانية خفراء طواف واحد ولا ينقص عدد الطوافه عن اثنين والأليق من الطوافه ينتخبه المجلس لأن يكون وكيلا

حضرة غمراوى بك — رأيي أن تغير جملة (ما بين السادسة والعشرين والخمسين) بما يأتى :

(من ستة وعشرين إلى خمسين بدخول الناية فى المنيا) لأن بقاء تلك الجملة يترتب عليه عدم قبول من يكون سنه ستة وعشرين أو خمسين

سعادة حسن حلى باشا — الا وفق بقاء المادة على أصلها

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخذت فتقرر بالأغلبية رأى حضرة غمراوى بك

تليت المواد ٤ و ٥ و ٦ و ٧ وتقرر بالاتفاق بقاؤها على أصلها وهذه صورتها :

﴿ المادة الرابعة ﴾

على مجلس البلدة أن يحدد العدد اللازم من الخفراء لخفريها بحسب أهميتها

البلدين وكذلك إذا وجد أكثر من بلدين بالصورة المذكورة فيجوز ترتيب خفرها بالقياس على ما تقرر .

تليت المادة الثامنة من المشروع المذكور التي صارت (١١) وهذه صورتها :

ان خدمة الخفر هي الزامية ليست اختيارية مالم يقدم الشخص المنتخب اعتذارا تكون مقبولة ومدتها تبلغ ثلاث سنوات وعند انتهاء هذه المدة يجب عمل انتخاب ثان .

يمكن إعادة انتخاب الخفر او بعضهم بعد مضي الثلاث سنوات متى كان مستوفيا الشروط المطلوبة في المادة الثالثة هذا ان لم يمكن إيجاد من يقوم مقامهم بشرط أن لا تتجاوز مدة الخدمة في جميع الأحوال الست سنوات مالم يكن ذلك برضا .

وإذا توفي أو تسحب أحد الخفر أو الطوافة أو مشايخ البلد أو حدث له عذر يمنعه عن تأدية وظيفته فعلى رئيس مجلس البلد أن يجمع المجلس وعلى المجلس أن ينتخب البديل بالصفة المقررة ويخطر المركز والمديرية بذلك .

حضرة أحمد بك عبد الغفار — الأوفق أن يكون تجديد الانتخاب وتغيير الخفر في كل سنة فان رأى موافقة ذلك فلتبديل عبارة (الثلاث سنوات) من كل موضع توجد به في المشروع ب (سنة واحدة) .

(استحسن) :

تليت المواد ٩ و ١٠ و ١١ من المشروع المذكور وتقرر بالاتفاق بقاؤها على أصلها وما صورها :

المادة (٩) التي صارت (١٢)

على كل مدير أن يعين لجنة لكل مركز من مديريته تحت رئاسة مندوب من المديرية ويناظر باللجنة المذكورة مراجعة كشوفات أسماء الخفر وملاحظة أعمال مجالس البلدان وجميع ما تقرر عليه هذه اللجنة يجب عرضه على المدير للتصديق عليه .

المادة (١٠) التي صارت (١٣)

على مجلس كل بلد أن يحرر في كل سنة ثلاثة دفاتر بأسماء جميع الخفر والطوافة والضامنين لهم ويتوضع فيها تاريخ تعيينهم والنقط التي يتعينون فيها وهذه الثلاثة دفاتر ترسل إلى المديرية وبعد التصديق عليها من المدير يحفظ أحدها تحت يد عمدة البلد والثاني بالركز والثالث بالمديرية .

وأضيفت لزمام بلاد أخرى ولكنها بالبعد عنها بمسافات عظيمة وقد يمكن أن في تلك المسافات بلادا حائلة بين أطيان العزب والبلاد المضافة لزمامها ويتعذر على مشايخ نوبتها وخفراها وطوافها ملاحظة خفر العزب لبعدها عن بلادهم فيجرى فيها ما هو آت :

أولا — خفر سكن الكفور والعزب المذكورة فيجوز فيه ما هو منصوص في المادة (٥) والدفاتر والضمانات تقدم لمجالس البلاد الأصلية المفروزة منها الأطيان لقربها منها وعلى مشايخ نوبة وخفر وطوافة البلاد المذكورة مراقبة خفر تلك الكفور والعزب .

ثانيا — حدود أطيان الكفور والعزب المذكورة فيجوز ترتيب الخفر اللازم لها من تلك البلاد الأصلية وأجر أو لك الخفر تكون على ملاك أطيان الكفور والعزب المتقدم ذكرها أسوة بالبلاد التابعة للجنالك على ما في المادة (٦) .

﴿ المادة التاسعة ﴾

إذا كانت بلدة زمامها واحد وسكنها متفرق على جملة كفور بالبعد عن بعضها بمسافات عظيمة ويتعذر على مشايخ النوبة والخفر والطوافة المرور على جميع تلك الكفور فمثل هذه يترتب لكل كفر منها الخفر اللازمة من نفس مكانه على قدر كفاية سكنه وحدوده أحيانه ويكون له أيضا شيخا نوبة وخفر وطوافة حتى بذلك يحصل الحفظ والصيانة أما المجلس عن جميع الكفور المذكورة يكون واحدا وأعضاؤه تكون من جميعها وكذا الدفر عن أسماء خفر تلك الكفور وتقطها يكون واحدا مبينا فيه أسماء خفر كل كفر وبيان تقطهم على حدته وإذا كان أحد الكفور ليس به شيخ مقرر فالذي يعتمد تسليم النوبة إليه يكون حكمه كحكم المشايخ المقررة متى استلم النوبة .

﴿ المادة العاشرة ﴾

إذا كان بلدان كل منهما مفروز زمام وتعداد مخصوص ولكنهما مختلطتان في السكن والأطيان فيكون حكمهما في الخفر كبلدة واحدة بتشكيلهما مجلس واحد بكون أعضاؤه من كل من البلدين وبعد تعيين النقط اللازمة لحفظ السكن والحدودات ومعرفة كمية العدد اللازم من الأنفار فيجوز تخصيص اللازم لحفظ السكن على واقع التعداد اللازم لترك الحدودات على واقع زمام الأطيان ويؤخذ من كل بلدة منهما ما ينحصرهما من الأنفار باختيار مشايخ الخفر وموافقة رأى المجلس كما نص في المادة (٥) .

وإن كان البلدتان مختلطتين في السكن وزمام كل منهما على حدته بجهة مخصوصة فخفر السكن يكون بينهما بالاشتراك وأما خفر الحدودات فعلى كل بلدة أن ترتب لزمامها الخفر بقدر الكفاية من أنفارها وإن كان البلدتان كل منهما سكنه بالبعد عن الآخر وأطيانها متداخلة في بعضها تداخلا كليا فخفر سكن كل بلدة يكون من نفس أنفارها أما خفر أطيانها يكون بالاشتراك بينهما وفي الأحوال الثلاث يكون دفر خفرها واحدا بأعضا المجلس الذي يتشكل من

الفصل الثاني

في ماهية الحفر وكيفية تقسيطها على الأهالي وتحصيلها منهم وصرفها للخبراء .

المادة (١١) التي صارت (١٤)

ماهية الحفر في الشهر الواحد تكون ثلاثين قرشا والطواف خمسة وأربعين وشيخ الحفر خمسة وسبعين وجميعهم معافون من الاشغال الأميرية ومعينون لاستتباب الأمن فقط وهم معافون من دفع أجرة الخبراء

تليت المادة (١٢) من المشروع المذكور التي صارت (١٥) وهذه صورتها

على مجلس البلدة .بمساعدة مندوب من المديرية (متى مست الحاجة) أن يحسب المبلغ اللازم لماهيات الخبراء والطواف ومشايخهم الذين تم انتخابهم ثم يضيف اليه ثلاثة في المائة نصفها يضاف للميرى مقابل الدفاتر والأوراق والنصف الثاني للصراف نظير أتعابه ومصاريف التوزيع وهذا التوزيع يكون على حسب أهمية الأملاك الموجودة في دائرة البلدة وامتلاك كل مالك .

تعلن أصحاب الأملاك عما يترتب عليهم من أجرة الحفر بعد عمل الحساب المار ذكره ويعطى لهم ميعاد شهر كامل ابتداء من يوم اعلانهم ليقدموا فيه تشكياتهم الى المدير متى دعت الحالة وكل تشك يتقدم بعد مضي الأجل المحدد لا يلتفت اليه .

حضرة صوفاني بك — رأي أن الاضافة المقدرة بثلاثة قروش للصراف والميرى تكون قرشا واحدا للصراف فقط وتعادل هذه المادة وكل مادة يوجد فيها ذاك النص بذلك

(استحسن)

تليت المادة (١٣) من الأصل التي صارت (١٦) وتقرر بالاتفاق بقاؤها على أصلها وهذه صورتها :
على المجلس أن يقيد البالغ التي يرتبها على المباني المسكونة والمشغولة على اختلاف أنواعها في دفتر وبعد أن يختم عليه يرسله الى المديرية للتصديق عليه وتحفظ صورة من هذا الدفتر في المديرية وأخرى في المركز وأما الصورة الأصلية فتعاد الى المجلس لتحفظ عنده وتكون أساسا لجمع ما يخص كلا من الأهالي من أجرة الحفر

تليت المادة (١٤) من الأصل التي صارت (١٧) وتقرر بالاتفاق بقاؤها على أصلها فقط تبذل جملة (الواحد ونصف) ب (الواحد) وهذه صورتها

تحصل صيارف الحكومة هذه البالغ من الأهالي عند تحصيل الأموال ان أمكن ويعطى لهم نظير أتعابهم واحد ونصف في المائة وعليهم أن يقيدوا في دفاتر قسائم جميع البالغ التي قرر تحصيلها مجلس البلدة وما يخص كل ثلاثة

شهور يتحصل دفعة واحدة في خلالها شرطا أن ينتهي التحصيل قبل نفاد المدة المذكورة

إذا لم تدفع هذه البالغ حتى اليوم الخامس عشر من الشهر الثالث فعلى العملة أن يحرر كشفا بأسماء المتأخرين عن الدفع ويرسله للمدير الذي يأمر باللقاء الحجز على متقولاتهم التي تباع بعد مضي ثمانية أيام اذالم يدفعوا المراتب عليهم في خلال هذه المدة

تليت المادة (١٥) من الأصل التي صارت (١٨) وهذه صورتها :
تصرف الصيارف ماهيات الخبراء كل ثلاثة شهور دفعة واحدة بحضور مجلس البلدة

يجب أن يكون مع كل خفر ورقة من دفتر القسيمة (السركى) مختوما عليها بختم المدير وموضحا فيها اسمه وأوصافه وبلده ونوع سلاحه والتواريخ التي تصرف له فيها ماهيته ويقدم هذا السركى للصراف وقت صرف الماهيات فيؤشر عليها ثم يختم الخفر على دفتر القسيمة الموجود بيد الصراف سنداً عليه بالوصول

جميع التشكيات بخصوص تأخير صرف ماهيات الخفر يجب أن يعرضها مجلس البلدة على المدير

حضرة احمد بك عبد الغفار — إذا تراءى لدى الهيئة أوفقية إضافة العبارة الآتية (وجميع الدفاتر والأوراق التي تلزم لاشغال الحفر تصرف من طرف الحكومة مجانا) على المادة فليقرر .

(استحسن)

تليت المواد ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ من الأصل التي صارت ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ وتقرر بالاتفاق بقاؤها على أصلها وهذه صورتها :

الفصل الثالث

المادة (١٦) التي صارت (١٩)

إدارة وملاحظة خدمة الحفر مناط بها عمدة البلدة ويجب أن يتوسط في هذه الملاحظة شيخ النوبة وشيخ الخفر مشايخ البلد ملزمون بالمرور مع مشايخ الحفر على أربطة ونقط الحفر بالمناوبة ويتأكدون أنهم قائمون بواجب وظائفهم حق القيام .
وكل شيخ نوبة مسؤول عما يحدث في مدة نوبته وعليه إذا تراءى له تقصير من أحد رجال الحفر في أداء الواجب أن يخبر عمدة البلد الذي يجب عليه اجراء اللازم بمقتضى هذا القانون .

المادة (١٧) التي صارت (٢٠)

إذا لم يكن للبلدة إلا شيخ واحد للخفر وجب أن يرافقه دائماً في مروره أحد مشايخ البلدة بالمناوبة ومتى كان لها شيخا خفر وعدة مشايخ بلد وجب

تليت المادة (٢١) من الأصل التي صارت (٢٤) وتقرر بالاتفاق بقاؤها على أصلها وهذه صورتها :

إذا استغاثت إحدى تقط الحفر فعلى مشايخ الحفر والنوبة أن ينشئوها بأسرع ما يمكن إذا كانوا بالقرب منها وأما إذا كانوا بعيدين عنها فعلى الحفراء المجاورين نقطة الاستغاثة أن يدعواها بالمساعدة مع ملاحظة عدم تركهم تقطهم بدون خفر وهكذا ينتشر طلب الأمداد من نقطة إلى أخرى حتى يصل الخبر لمشايخ الحفر والنوبة والطوافة الذين يترتب عليهم حينئذ أن يبادروا بكل سرعة لحل الواقعة .

يجب أن تكون خفراء حدود كل بلدة معروفين من خفراء حدود البلدة المجاورة لها ومعينين جميعهم في نقطة واحدة لكي تراد القوة بكثرة العدد وخفراء تقط الحدود يجب ألا ينقص عددهم عن ستة وتعيينهم يكون ثلاثة من كل بلدة .

تليت المادة (٢٢) من الأصل التي صارت (٢٥) وهذه صورتها :

على خفراء الموارد أن يلاحظوا جميع المراكب الواردة إليها للبيت وأن يبحثوا عن الأشخاص الموجودين فيها وإذا اشتبهوا في شخص منهم فليأمر أن يغربوا حالا شيخ الحفر وشيخ النوبة مع مداومة مراقبته وإذا اضطرت إحدى المراكب للبيت خارج الموردة بسبب معاكسة الريح لها فعلى مشايخ خفر ونوبة البلدة الراسية أمامها تلك المركب أن يعينوا من فيه الكفاءة من الحفراء لحفرها ومراقبتها .

لا يتصرح للمداوين بالتعدية بين أذان المغرب وأذان العشاء إلا بأذن خصوصي من شيخ النوبة وبعد أذان العشاء لا يجوز التعدية مطلقا ويؤخذ منهم تعهدات بذلك .

من يخالف من المداوين الأوامر في أول مرة يجازى بدفع مائة قرش وثاني مرة مائتي قرش وفي ثالث دفعة يسجن شهرين .

سعادة أباظه باشا — رأي أن يخفف من هذه المادة الفقرتان الأخيرتان لأن عدم التعدية بعد العشاء يترتب عليه تعطيلات كثيرة لأرباب الأشغال .

سعادة حسن حلمي باشا — أنا رأي بقاء المادة على أصلها .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

...

أخذت فتقرر بالأغلبية رأي سعادة حسن حلمي باشا

تلى من المادة ٢٣ التي صارت ٢٦ لقاية المادة ٣١ من الأصل التي صارت ٣٤ وتقرر بالاتفاق بقاؤها على أصلها وهذه صورتها :

المادة (٢٣) التي صارت (٢٦) :

إذا طرأ على أحد الحفراء عذر شرعي يوجبه للتغيب جبرا عن تقطه فليطلب أن يغبر شيخ الحفراء وشيخ النوبة بذلك وهذان الشيخان مع شيخ

تعيين مشايخ البلد بالنوبة ليحرا مع شيخ الحفر بحيث تكون درجة مسؤولية هذين الشيخين متساوية

المادة (١٨) التي صارت (٢١)

على كل من تكون عليه النوبة من هؤلاء المشايخ أن يقوم للمرور بنفسه ولا يجوز له مطلقا أن يوكل غيره للقيام بذلك إلا لعذر شرعي يمنعه جبرا عن المرور وحينئذ ينوب عنه الشيخ الذي تكون نوبته بعده وهذا الشيخ يلتزم بالقيام لهذه الخدمة وإذا لم يكن في البلد الا شيخ واحد وحدث له عذر فله أن يوكل من يعتمد عليه من أخوته أو أقاربه أو من يعتمد عليه تحت مسؤوليته للقيام بواجباته أما يشترط عليه أن يخبر بذلك العمدة ويتفقا معا ومدة النوبة لا تزيد عن السبعة أيام ولا تنقص عنها مطلقا .

المادة ١٩ التي صارت ٢٢ :

حينما تنتهي مدة مناوبة أحد المشايخ فعليه أن يسلم ما في عهده لمن تكون نوبته بعده ويأخذ منه شهادة بالاستلام موضحا فيها جميع الحوادث التي حدثت في نوبته ثم يحتم عليها شيخ الحفر ويصدق عليها مأذون الناحية وتفيد بدفتر يناط بحفظه عمدة البلد ومعد لقيد هذه الشهادات .

تليت المادة (٢٠) من الأصل التي صارت (٢٣) وهذه صورتها :

يجب على شيخ الحفراء أن يجمع الطوافة يوميا ويتوجه إلى شيخ النوبة قبل الغروب بنصف ساعة وعلى الشيخين المذكورين أن يرا بعد ذلك على إجميع تقط الحفر ليتأكدوا من وجود الحفراء في نقطهم فإذا وجدا أحد الحفراء غائبا عليهما أن يستحضراهما إليهما في الحال .

على مشايخ الحفراء أن ينتخبوا عددا معلوما من خفراء كل نقطة بحسب أهميتها ليتناوبوا في خفرها نهارا وقبل الغروب بنصف ساعة على الحفراء جميعهم أن يكونوا في نقطهم .

شيخ النوبة عليه أن يمر على جميع التقط أحيانا قبل نصف الليل وأحيانا بعد مضي نصف الليل ليتأكد من قيام الحفراء بواجباتهم ومشايخ الحفراء عليهم أن يمرروا في كل ليلة مرة قبل نصف الليل ومرة بعد نصف الليل وعلى العمدة أن يمر حينئذ بعد حين أيضا ليتأكد من وجود الحفراء في نقطهم وكل حادثة مهمة تحدث يجب على شيخ النوبة أن يخبر بها حالا العمدة ليتخذ الاحتياطات اللازمة .

حضرة صوفاني بك — جعل مرور شيخ النوبة أحيانا قبل نصف الليل وأحيانا بعد نصف الليل ربما أنه يخفيه من المسؤولية في بعض الحوادث فالأوفق أن يجعل بدل هذه العبارة أن شيخ النوبة يمر حينئذ بعد حين .

(استحسن) .

يمكن توقيعه على عمد ومشايخ البلاد فهو مذکور في المادة الثانية والثلاثين .

المادة (٢٩) التي صارت (٣٢)

بما أن العمدة هو المسؤول عن تأييد الأمن في بلده وبما أن مراقبة خدمات الخفر متعلقة به فقد تصرّح له بأن يجازى من ارتكب من الخفراء ذنباً طفيفاً بغرامة لا تزيد مطلقاً عن الخمسة قروش وعلى العمدة أن يعلن حينئذ بذلك المركز التابع له وهذه الغرامات تقيد بدفتر العمدة وتسلم إلى الصراف ويجب قيد هذا الجزء في دفتر المركز وكتابته بمعرفة العمدة أيضاً على (السركي) ورقة القسيمة التي بيد الخفراء وإذا تراءى للعمدة بأن الذنب الذي ارتكبه أحد المشايخ أو الخفراء جسيماً ويستحق جزاء أعظم من الغرامة المذكورة فعليه أن يجمع باقي المشايخ الذين عليهم أن يحرروا محضراً عن الذنب المذكور ويرسله للمركز طالباً منه التصريح بمجازاة اللذنب بأحدى الجزاءات الموضحة في المادة الثانية والثلاثين وعلى المركز أن يرسل هذه الأوراق للمدير وهو يصدق على الجزاء المطلوب أو يرفضه .

المادة (٣٠) التي صارت (٣٣)

يحفظ بمكتب ضبط وربط المديرية دفتر لقيّد جميع الجزاءات التي صدق عليها المدير وبما أن الخفراء هم من رجال الضبط فكل المسائل التي تختص بخدمتهم تنظر فيها بمعرفة قلم الضبط كباقي اشغال البوليس .

المادة (٣١) التي صارت (٣٤)

لا يجوز لمستخدمي الحكومة أن يستعملوا الخفراء في خدماتهم الخصوصية وإذا حصل منهم ذلك فيحاط كونه بالجزاءات المبينة بالمادة الثانية والثلاثين .

تليت المادة (٣٢) من الاصل . وهذه صورتها :

الجزاءات التي تتوقع على عمد ومشايخ البلد ومشايخ الخفراء إدارياً لا همالمهم بواجباتهم أو لكونهم قصرُوا في اجرائها تكون بالكيفية الآتية :

جزاء العمد

التغريم بمبلغ من مائة قرش إلى ألف وخمسمائة قرش
الحبس من ثمانية أيام إلى ثلاثة أشهر
الرف

جزاء المشايخ

التغريم بمبلغ من مائة قرش إلى خمسمائة قرش
الحبس من ثمانية أيام إلى ثلاثة أشهر
الرف

حصته يكونون ملزومين حينئذ بتعيين من يتوب عنه مؤقتاً بتلك النقطة من ذات الحصة تحت مسؤوليتهم حتى يعود هو لا شغاله .

المادة (٢٤) التي صارت (٢٧)

كل خفير يعين آخر في محله بدون أن يؤذن له بذلك فهو ومن تعين في محله وشيخ الخفراء وشيخ نوبة البلديات تابع إليها الخفير المذكور تصير مجازاتهم إدارياً تطبيقاً لأحكام المادة الحادية والثلاثين .
ولا تكون الحكومة مسؤولة في أية حالة من الأحوال عما يقع من الخفر في تأدية خدماتهم .

المادة (٢٥) التي صارت (٢٨)

إذا استغاثت خفراء إحدى النقاط ولم يأت حالاً لمساعدتهم خفراء النقاط المجاورة بذات البلدة أو خفراء نقط البلدة القريبة اليهم أو لم يوصلوا استغاثتهم للنقط القريبة منهم فيكونون هم المسؤولون عن جميع ما ينتج عن أهملهم هذا وأما خفراء النقطة التي صدرت منها الاستغاثات فيكونون خاليي المسؤولية إن لم يكن وقع منهم قصور أو أهمال يستحقون مجازاتهم عليه .

المادة (٢٦) التي صارت (٢٩)

على الخفراء أن يلاحظوا كل من يمر في دركهم وإذا اشتبهوا في أحد فعليهم أن يضبطوه ويرسلوه لشيخ النوبة وإذا اشتبهوا في عدة أشخاص ولم يتمكنوا من ضبطهم فعليهم أن يعينوا بعضهم لاقتفاء أثرهم حتى يصلوا إلى ول بلدة وحينئذ يخبرون شيخها عنهم .

المادة (٢٧) التي صارت (٣٠)

على الخفراء أن يراقبوا ما يمر عليهم من اللواشي أو غيرها من الأشياء ليلا مع اشخاص مجهولين وإذا اشتبهوا في أحد منهم فعليهم أن يضبطوه ويوصلوه إلى شيخ النوبة بمأتمهم من اللواشي أو الأشياء وإذا ثبت أن اللواشي تخفيه أو موكل بها أفرج عنه والا أرسله الشيخ المذكور إلى جهة الاختصاص .

وأما في الأبعد والعزب فنظارها يقومون بهذه الخدمة وهم المسؤولون عنها .

المادة (٢٨) التي صارت (٣١)

بما أن عمد ومشايخ البلاد معتبرون بصفة مأموري الضبطية القضائية وموكلون باستتباب الأمن في بلادهم فلذلك يكونون هم المسؤولون عن جميع ما يحدث من الجنايات في جهتهم وخاضعين للجزاء التأديبي الذي يتوقع عليهم إذا ثبت أهملهم سواء كان في عدم منعهم حدوث الجناية متى كان في مقدرتهم إجراء ذلك أو في هروب أحد اللذنين مع مقدرتهم على ضبطه أو في إخفاء جناية أو جنحة عن الحكومة مع علمهم بحدوثها في بلادهم وأما الجزاء الذي

جزاء الطوافة والخفراء

التغريم بمبلغ من خمسة قروش إلى عشرة قروش

التغريم بمبلغ من عشرة قروش إلى خمسين قرشا

الحبس من ثلاثة أيام إلى ثلاثة أشهر

توقيع الجزاءات يكون بمعرفة المدير لغاية التغريم بخمسمائة قرش والحبس شهرا واحدا وبمعرفة مأمور المركز لغاية التغريم بمائة قرش والحبس ثمانية أيام أما الحكم بالرفق والجزاءات التي تزيد فيها الغرامة عن خمسمائة قرش والحبس عن شهر واحد فيلزم العرض عنها لنظارة الداخلية لاعتمادها قبل توقيعها .

المبالغ التي تحصل من الجزاءات المتوقعة على الخفراء تدفع للخزينة لقيدها لحساب قسم الضبط .

وهذه المبالغ تحفظ بصفة احتياطية لمكافأة الخفراء أو لصرفها فيما يكون من اختصاصات الخفر والضبط والربط .

تقرر بالاتفاق حذفها وأن يؤخذ بدلها المادة (٣٥) من تعديل الهيئة سابقاً وهذه صورتها :

لقد تقرر توقيع الجزاءات الآتية على عمد البلاد ومشايخها ومشايخ خفريها فيما إذا أهملوا في خدماتهم أو قصروا في اجرائها بدون أن تقع حوادث في بلادهم .

﴿ جزاءات العمد ﴾

أولاً — التغريم بمبلغ من مائة قرش إلى خمسمائة قرش .

ثانياً — التغريم بمبلغ من فوق الخمسمائة قرش إلى الالف قرش .

ثالثاً — الرفق .

﴿ جزاء مشايخ البلاد ﴾

أولاً — التغريم بمبلغ من أربعين قرشاً إلى مائتي قرش .

ثانياً — التغريم من فوق المائتي قرش لحد الأربعمائة .

ثالثاً — الرفق .

﴿ جزاء الطوافة والخفراء ومشايخهم ﴾

أولاً — التغريم بمبلغ من خمسة غروش إلى عشرين قرشاً وهذا يوقعه مجلس البلدة .

ثانياً — التغريم من عشرين قرشاً إلى مائة قرش .

ثالثاً — الحبس من عشرة أيام إلى شهرين .

توقيع الجزاءات يكون بمعرفة المدير والجزاءات التي تزيد عن الخمسمائة قرش يلزم العرض عنها لنظارة الداخلية لاعتمادها قبل توقيعها أما الحكم بالحبس أو الرفق لا يكون الا بأمر ناظر الداخلية .

المبالغ التي تحصل من الجزاءات المتوقعة على الخفراء تدفع للخزينة لقيدها لحساب قسم الضبط .

وهذه المبالغ تحفظ بصفة احتياطية لمكافأة الخفراء أو لصرفها فيما يكون من اختصاصات الضبط والربط .

ومن يتأخر في دفع مبلغ التغريم بدعوى الأعسار فمضى ثبت بالتحقيق إعساره يحبس عن كل عشرين قرشاً من المستحق عليه أربعاً وعشرين ساعة بدل التغريم .

تلى باقي للشروع وتقرر بالاتفاق بقاؤه على أصله وهذه صورته :

الفصل الرابع

في اللغات

المادة (٣٣) التي صارت (٣٦)

جميع الخفراء والطوافة ومشايخهم ومشايخ التوبة مكلفون بحمل أسلحة نارية بشرط ألا يستعملوها الا في وسائل الضبط والربط ولهم حق الدفاع بها عند الحاجة ويكون عمدة البلدة مسؤولاً بملاحظتها .

ويعطى لكل خفير صفيحة موضوعاً عليها نمرة بأحرف سوداء ويجب أن يكون دواماً مع كل خفير ورقة القسيمة (السركي) المنوه عنها في المادة الخامسة عشرة (من الأصل التي صارت الثامنة عشرة) وإذا وجد بدونها يجازى .

احكام عمومية

﴿ المادة (٣٤) التي صارت ٣٧ ﴾

داورية البوليس السوارى تلاحظ خدمات الخفر علاوة على مراقبة عمد البلاد لها ويجب أن يكون عدد عساكر هذه الدورية بما فيه نصف ضباط ثلاثة على الأقل ومراقبة هذه الخدمة عموماً

منوطة بأمورى المراكز وضباط ومفتشى البوليس ولهؤلاء أن يطلعوا على دفاتر الخفر ويخبروا رؤساءهم عن كل أهمل أو قصور يرونه فيها .

المادة (٣٥) التى صارت (٣٨)

على مجلس البلد حين انتخاب الخفر أن ينتخب من شخصين الى أربعة رجال احتياطياً علاوة على العدد اللازم للخفر وذلك ليرسل أحدهم يومياً بالناوبة الى المراكز حاملاً مذكرة جامعة لجميع الحوادث التى حدثت فى خلال الاربعة وعشرين ساعة ويجب أن يحتم شيخ الخفر وشيخ التوبة على هذه المذكرة يصدق عليها العمدة الذى عليه بالوقت نفسه أن يقدم تقريراً عن كل أهمل يحدث من المشايخ .

المادة (٣٦) التى صارت (٣٩)

المديرون مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون وبما أن الخفر معدون من رجال الضبط ومناطقون بالمحافظة على الامن العام بالجهات فكافة الاشغال المتعلقة بالخفر تنظر سواء كان بالمركز أو بالمديرية بقلم الضبط وتعرض من رؤساء تلك الاقلام بالمراكز على مأموريها وفي المديرية على المديرين . ويجب أيضاً على حكامدارى البوليس وباقي ضباطه أن يراقبوا اجراءات الخفر عند مرورهم فى التفتيش وأن يرفعوا للمدير تقريراً عن ذلك . ويتعين بعض رجال البوليس من وقت الى آخر بناء على طلب مأمور المركز لملاحظة الخفر فى البلاد .

يجب إعداد التقارير اليومية التى تصل كل أربع وعشرين ساعة من البلاد فى مكتب ضبط وربط المديرية وعلى رئيسه أن يحرر ملخصاً منها لاطلاع المدير عليه .

المديرون مكلفون بتقديم تقارير يومية لانتظار الداخلية عن الحوادث المهمة التى تقع فى مديرياتهم فى ظرف الاربعة وعشرين ساعة .

المادة ٣٧ التى صارت ٤٠

أحكام أمرنا هذا هي لاغية لما صدر قبلاً من الأوامر المتعلقة بمسائل الخفر

المادة ٣٨ التى صارت ٤١

على ناظر الداخلية تنفيذ أمرنا هذا ومن اللوائح اللازمة عن هذا المشروع اذا دعت الحالة لذلك .

سعادة الرئيس — نعلم حضراتكم أنه قد حصل الطمن من حضرة السيد بك الققى فى انتخاب حضرة احمد عبد الغفار بك عضواً لمجلس شورى القوانين

وحصل الطمن من عدة أشخاص فى انتخاب حضرة الشيخ حسين عابدين لعضوية المجلس أيضاً .

وسنحيل ذلك على محكمة الاستئناف حسب النصوص بقانون الانتخاب سعادة أباطه باشا — ان أثمان البارود والأسلحة بجهات الارياق غالية جداً فاذا وافق التحرير لمجلس النظار بطلب التصريح لنظارة الحرية بأن كل ما يطلبه عمد البلاد وملاك الابعاد من هذا القبيل فتعطيه النظارة المشار اليها بالاثمان الجارية بها فايقرر ذلك

(امتحسان) .

وتقرر أن سعادة الرئيس يطلب عقد الجلسة عند تواجد أشغال .

ثم أن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٧٧
نمرة ٢٣ امضاء (حسين يسرى) خاتم (على شريف)

سلسلة	تاريخ الجلسة	ترتيب الصحف	خلاصة المحضر
١	٥ فبراير سنة ١٨٨٩	٣-١	<p>تليت افادة تفيد ارسال ترجمة مشروع أمر عال لمنع تزيف طوابع البوستة المصرية والأجنبية وصورة ترجمة مكتبة وارده من مدير عموم البوستة الى نظارة المالية وصورة ترجمة مكتبة من نظارة المالية الى مجلس النظارة هذا الخصوص .</p> <p>تلى المشروع وافادة من مدير عموم البوستة وافادة نظارة المالية وتناقشت الهيئة في المشروع .</p> <p>تليت افادة من المالية ومعها ثلاثون نسخة من ميزانية الحكومة لسنة ١٨٨٩ . انتهت الجلسة .</p>
٢	١٢ فبراير سنة ١٨٨٩	٥-٤	<p>تليت افادة تشمل ارسال مشروع أمر عال يبيع لناظر المالية أن يستبدل بنقود المراتب التي تكون أقل من خمسة جنيهات شهريا المقيدة بالرزامة باسم قابض الزام .</p> <p>تلى نفس المشروع وتناقشت الهيئة فيه وانتهت الجلسة .</p> <p>اجتمع المجلس وانقض لعدم وجود أعمال لديه .</p>
٣	٢٨ فبراير سنة ١٨٨٩	٦	<p>تليت افادة تتضمن ارسال مشروع أمر عال بتحصيل عوائد النخيل في سنة ٨٩ على واقع تعداد سنة ١٨٨١ .</p> <p>تلى المشروع وتناقشت الهيئة فيه وانتهت الجلسة .</p>
٤	١٣ ابريل سنة ١٨٨٩	٨-٧	<p>تليت افادة تتضمن ارسال مشروع أمر عال بتعديل المادة الرابعة من قانون القرعة العسكرية .</p> <p>تلى المشروع وتناقشت الهيئة فيه وانتهت الجلسة .</p>
٥	١٠ يونيه سنة ١٨٨٩	١١-٩	<p>تليت افادة تتضمن ارسال مشروع أمر عال بتعديل المادة الرابعة من قانون القرعة العسكرية .</p> <p>تلى المشروع وتناقشت الهيئة فيه .</p>
			<p>تليت افادة معها مشروع أمر عال بالتصريح لكل من المحافظين والمديرين ووكلاء المحافظات والمديريات بمباشرة تحقيق الوقائع الجنائية التي تقع في دائرة مديريته .</p> <p>تلى المشروع وتناقشت الهيئة فيه .</p>
			<p>تليت افادة خاصة بارسال مشروع قانون الخفراء وتأجلت تلاوة المشروع ومناقشته لجلسة أخرى . انتهت الجلسة .</p>
٦	١٢ يونيه سنة ١٨٨٩	١٢-	<p>تلاوة محضر الجلسة الماضية والتصديق عليه</p> <p>تشكيل لجنة لدرس قانون الخفر . انتهت الجلسة .</p>
٧	٢٩ يونيه سنة ١٨٨٩	٢٨-١٣	<p>تليت مكتبة من رئيس اللجنة التي تشكلت لدرس مشروع قانون الخفر</p> <p>تلى المشروع أصلا وتعديلا وتناقشت الهيئة فيه وصدقت عليه وانتهت الجلسة .</p>

نمرة مسلسل	تاريخ الجلسة	ترتيب الصحف	خلاصة المحضر
٨	١٧ أغسطس سنة ١٨٨٩	٣٨ - ٣٩	تليت مكتبة يرفقها مشروع أمر عال ومذكرة يختصان ببعض تعديلات في قانون القرعة . تليت المذكرة والمشروع وتناقشت الهيئة فيهما . تليت مكتبة تتضمن ارسال مشروع أمر عال ولائحة مختصان بمصلحة التنظيم . تليت اللائحة ومشروع الأمر العالي وتناقشت الهيئة فيهما . تليت بعض اعتذارات . انتهت الجلسة .
٩	٢٧ أغسطس سنة ١٨٨٩	٣٩ - ٤١	تليت افادة تتضمن ارسال مذكرة ومشروع لائحة بشأن الرى في ترع القطر للمصرى . تليت ترجمة المذكرة وترجمة مشروع اللائحة لغاية المادة السادسة وتناقشت الهيئة فيهما وانتهت الجلسة .
١٠	٢٨ أغسطس سنة ١٨٨٩	٤٢ - ٤٥	استمر في تلاوة ومناقشة لائحة الرى لغاية المادة التاسعة وانتهت الجلسة
١١	٢٩ أغسطس سنة ١٨٨٩	٤٦ - ٥٠	استمر في تلاوة ومناقشة لائحة الرى لغاية المادة الخامسة والعشرين وانتهت الجلسة
١٢	٣١ أغسطس سنة ١٨٨٩	٥١ - ٥٥	استمر في تلاوة ومناقشة لائحة الرى حتى انتهت وتليت بعض اعتذارات وانتهت الجلسة
١٣	١٩ أكتوبر سنة ١٨٨٩	٥٦ - ٥٨	تليت مكتبة من نظارة المالية خاصة بإرسال نسخ من مجموع الحساب الختامى .
١٤	١٢ أكتوبر سنة ١٨٨٩	٥٩ - ٦١	تليت مكتبة معها مشروعا أمرين عاليين أحدهما عن تطعيم الجدرى والثانى خاض بقيد المواليد والوفيات . تلى مشروع تطعيم الجدرى وتناقشت الهيئة فيه حتى انتهت منه وانتهت الجلسة قرر طبع مشروع قيد المواليد والوفيات وتوزيعه .
١٥	١٤ أكتوبر سنة ١٨٨٩	٦٢ - ٦٤	تليت صورة مشروع الأمر العالي الخاص بإلغاء الكشف الطبى الابتدائى على أنفار القرعة وتناقشت الهيئة فيه وانتهت الجلسة . تلى مشروع الأمر العالي الخاص بقيد المواليد والوفيات وتناقشت الهيئة فيه لغاية المادة السادسة تليت بعض اعتذارات وانتهت الجلسة

نمرة سلسلة	تاريخ الجلسة	ترتيب الصحف	خلاصة المحضر
١٦	٢٠ أكتوبر سنة ١٨٨٩	٦٥ - ٦٧	تباحثت الهيئة في مشروع قيد المواليد والوفيات بحضور وكيل الصحة واستعلمت منه عن اللازم وانتهت الجلسة
١٧	٢١ أكتوبر سنة ١٨٨٩	٦٨ - ٧١	تلى مشروع الأمر العالي الخاص بقيد المواليد والوفيات وتناقشت الهيئة فيه من أوله لغاية المادة الخامسة عشرة وانتهت الجلسة
١٨	٢٢ أكتوبر سنة ١٨٨٩	٧٢ - ٧٦	استمر في تلاوة مشروع الامر العالي الخاص بقيد المواليد والوفيات وتناقشت الجلسة فيه حتى انتهت منه وقررت إعادة تلاوته في جلسة أخرى وانتهت الجلسة
١٩	٢٨ أكتوبر سنة ١٨٨٩	٧٧ - ٧٩	أعادة المناقشة في المواد ١٣ و ١٤ و ١٧ من مشروع قيد المواليد والوفيات . تليت أفادة معها مشروع أمر عال يتعلق بما يتلف من الأطنان الخراجية والعشورية
٢٠	٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٩	٨٠ - ٨٦	تلى المشروع لغاية المادة الثانية وتناقشت الهيئة فيه وانتهت الجلسة استمر في تلاوة مشروع الأمر العالي المتعلق بالأطنان التي تتلف ومناقشته حتى انتهى .
٢١	٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨٩	٨٧ - ٩٤	تليت اللائحة التنفيذية للمشروع السابق وتناقشت الهيئة فيها وانتهت الجلسة تليت أفادة ومعهما كشف باسماء أعضاء مجلس شورى القوانين والأعيان المندوبين للجمعية العمومية الذين حصل انتخابهم .
٢٢	٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٩	٩٥ - ٩٦	تليت أفادة مخصوص اجتماع مجلس الشورى وتلى الامر العالي الصادر بذلك تليت مكتبة بخصوص الاستفهام عن كيفية الاطيان التي قرر المجلس سابقا بأنها عجز عن الكلف على أربابها وتناقشت الهيئة فيها .
٢٣	٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٩	٩٧ - ١٠٤	تليت أفادة ومعهما أوراق بخصوص رابطة تقسيط الأموال . تلى الكشف المشتمل بيان الرابطة وتناقشت الهيئة في ذلك . تليت بعض اعتذارات وانتهت الجلسة تليت أفادة معها مشروع أمر عال بتشكيل قومسيون ببلدى المدينة اسكندرية تليت المشروع ووافقت الهيئة عليه . تليت أفادة ومعهما مشروع قانون الخضر تليت مذكرة واردة مع هذا المشروع وانتهت الجلسة تلى مشروع قانون الخضر وتناقشت الهيئة فيه حتى انتهت منه وانتهت الجلسة

الحكومة المصرية

مجلس شورى القوانين

مجموعة محاضر جلسات سنة ١٨٩٠

(٥ يناير سنة ١٨٩٠ — ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٩٠)

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاحد ١٣ جمادى الاولى سنة ١٣٠٧ (٥ يناير سنة ١٨٩٠)

فتحت الجلسة الساعة ٤ تحت رئاسة سعادة على شريف باشا الرئيس
وبحضور ٢٣ من حضرات الأعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية فتصدق عليه .

سعادة الرئيس — وردت أفادة من دولتو ناظر المالية بتاريخ ٤ يناير
سنة ١٨٩٠ نمرة ١ بما ترآي لدولته في رابطة تقسيط الاموال التي قررتها
مبدئياً هيئة المجلس، ومع تلك الافادة جدول بحسب التعديل الذي ترآي
لنظارة المالية في تلك الرابطة . فتلل الافادة والجدول .

تليت الافادة وهذه صورتها :

علمنا ما أوضحتهموه سعادتك بالتذكرة الرقيمة أول يناير سنة ١٨٩٠ نمرة ١
وما توضح بجدول رابطة التقسيط التي رأى المجلس صوابية تقريرها، وحيث وجد
ضمنها مقرر بالتعريف العمومية لوجه بحرى ٥ قرايط في شهر أكتوبر

ولكون الشهر المذكور يوافق شهرى توت وبابه قبلى التي فيهم وفرة
محصول القطن فيرى موافقة جعل قسط أكتوبر المحكى عنه ٦ قرايط
والقيراط الزايد يستبعد منه قسط شهر ديسمبر ليكون تقسيطه ٣ قرايط
بدل ٤ قرايط وقياسا على ذلك يرى أيضاً موافقة جعل قسطى شهرى
أكتوبر ونوفمبر بمديرية الفيوم وكل منهم ٥ قرايط بدل ٤ قرايط وقيمة
القيراطين تستبعد من قسط ديسمبر ليكون ٢ بدل ٤ وفى التعريفة
العمومية لوجه قبلى يستبعد أيضا ١ قيراط المقرر فى شهر ديسمبر وبحرى
ربطه فى نوفمبر ثم ورابطة النخيل لوجه بحرى يجعل فى سبتمبر ٥ قرايط
بدل ٤ وفى نوفمبر ٩ بدل ٨ ط وفى ديسمبر ٢ قيراط بدل ٤
بناء على ما ذكر مرسل طيه جدول محرر بالبيانات المذكورة لنظرها بالمجلس
وتقرير ما يراه فى ذلك .

تلى الجدول وهذه صورته .

أموال وعشور الاطيان

عوايد النخيل عدا الفيوم

وجه بحرى						وجه قبلى					
بحرى	وجه قبلى	تعريفه عمومىة	بلاد الارز والبرارى والبرلس	مركز أشمون والدلتجات وبلاد الطائرة بمركز النجيلة	تعريفه خصوصية المديرية الجيزة	تعريفه خصوصية المديرية الفيوم	تعريفه لعوايد النخيل بالفيوم	تعريفه عمومىة لباقى مديريات قبلى	تعريفه خصوصية لمركزى حلفه والسكروز واصوان		
٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩		
٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	يناير	
٠	٠	١	٠	١	١	٠	٠	٠	٠	فبراير	
٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢	٠	مارس	
٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢	٠	٣	١	ابريل	
٠	٠	٠	٠	٠	٢	٢	٠	٤	١	مايو	
٠	٠	٢	٠	٣	٢	٢	٠	٤	١	يونيو	
٠	٠	٣	٠	٢	٣	٠	٠	٤	١	يوليو	
٠	٤	٠	٠	١	٣	٠	٠	٣	٢	أغسطس	
٥	٨	٠	٠	٠	٠	٢	٨	٢	٧	سبتمبر	
٨	٨	٦	٤	٤	١	٥	٨	١	٧	اكتوبر	
٩	٤	٧	١٠	٤	١	٥	٨	١	٤	نوفمبر	
٢	٠	٣	١٠	٣	٠	٢	٠	٠	١	ديسمبر	
٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤		

حضرة غمراوى بك — التعديل الذى رأته نظارة المالية لم يكن به الا فرق قليل بالنسبة لما رأته الهيئة في رابطة تقسيط الاموال ولذلك فانا اصدق على
مارأته النظارة المشار اليها

سماعة ابراهيم باشا — اصادق على ذلك

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أُخذت — فقرر فلاغلبية رأي حضرة غمراوى بك
سعادة الرئيس — قد حصل الطعن في صحة انتخاب حضرات طلبه بك
 سعودى ومحمد افندى الققى وعلى مقتضى المادة ٤٤ من قانون الانتخاب
 سنحيل ذلك على محكمة الاستئناف

حضرة صوفانى بك — من حيث أن الاشغال التى كانت معروضة على
 المجلس قد انتهت فأذا وافق فلتقرر بصرف المجلس باقى شهر يناير الحاضر
 تقرر بالاتفاق صرف المجلس فى المدة الباقية من شهر يناير
 ثم ان سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٦
 نمرة ٦٤ (امضاء) (حسين يسرى) (خاتم) على شريف

سعادة حسن حلمى باشا — وأنا أيضاً اصادق على رأى حضرة غمراوى بك

حضرة طلبه بك سعودى — رأي أن تبقى رابطة تقسيط مديرية الفيوم
 حسب الجدول السابق عمله بمعرفة المديرية

حضرة صوفانى بك — فى الجلسة التى حصلت فيها المذاكرة بخصوص
 رابطة تقسيط الأموال كنت طلبت الموافقة على الرابطة التى وضعها مديرية
 الغربية مع استبعاد قيراط من شهر يناير و اضافته على شهر يونيه ثم يؤخذ
 قيراط من قيراط شهر ديسمبر ويضاف على نوفمبر ولم يحصل الاقرار من
 المجلس على هذا الطلب ومن حيث أن نظارة المالية قد أدخلت بعض تعديلات
 فيما كانت رأته الهيئة فأذا وافق الآن اضافة طلبنا الأول مع تعديلات المالية
 فليقرر.

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم السبت ١١ جمادى الثانية سنة ١٣٠٧ (اول فبراير سنة ١٨٩٠)

تليت الافادة الواردة من رئاسة مجلس النظار نمرة ٢ وهذه صورتها :
بالجلسة المنعقدة يوم الخميس ١٧ جمادى الاولى سنة ١٣٠٧ (٩ يناير سنة ١٨٩٠) صار الاطلاع على للكتابة الواردة من سعادتكم بتاريخ ٥ يناير الحاضر نمرة ١ بشأن مسألة العجز الذى يكون حاصلًا باطيان البعض من الاهالى المتضمنة لما قرره مجلس شورى القوانين من موافقة عمل مشروع يقضى بتحقيق الشكاوى التى تقدم من الاهالى عن هذا الشأن ورفع مال أو عجز العجز الذى يتحقق وجوده باطيان صاحب الشكاوى ولا يكون زائداً عن الغير أما الذى يتحقق وجوده عجز باطيان زائداً عند الغير فيرد له النقص ممن يكون واضعاً يده عليه وأن هذه التحقيقات والاجراءات تحصل بمعرفة جهات الادارة بطريقة سهلة لاخر ما توضح بالكتابة المذكورة وبالمداولة فيما طلبه مجلس شورى القوانين فى ذلك لم ير مجلس النظار وجها لاجابة هذا الطلب اكتفاء بالأحكام الواردة فى الأمر المالى الصادر بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ٨٩ المختص بالاطيان التى تتلف وبالقوانين الموجودة وبناء عليه لزم تحريره لسعادتكم اشعاراً بما ذكر أفندم .

تليت افادة نظارة المالية نمرة ٣ وهذه صورتها .

حيث أن ميزانية الحكومة سنة ١٨٩٠ سبق التصديق عليها من مجلس النظار بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٨٨٩ والآن قد تم طلبها فرسول ثلاثون نسخة منها للمجلس حيث للعتاد سنوياً أفندم .

تليت افادة نظارة الداخلية نمرة ٦ وهذه صورتها .

حيث أن حضرة أحمد أفندى خلف الله قد انتخب عضواً مندوباً عن مديرية قنا لمجلس شورى القوانين وكذلك حضرة حسين أفندى حبيب عضواً مندوباً عن مدينتى الاسماعيلية والعريش للجمعية العمومية فاقضى تحريره لسعادتكم للمعالمية أفندم .

تليت افادة نظارة الداخلية نمرة ٧ وهذه صورتها .

بناء على الطعن الذى حصل فى انتخاب أعضاء مجلس مديرية المنوفية ونظر

فتحت الجلسة الساعة ٤ تحت رئاسة على شريف باشا رئيس المجلس ومحضور ٢١ من حضرات الاعضاء .

تلى آخر محضر للانعقاد السابق وتصدق عليه .

سعادة الرئيس — لم ترد أشغال لتعرض على المجلس سوى الاوراق الآتى بيانها :

افادة من دولتو رئيس مجلس النظار رقم ١٤ يناير سنة ١٨٩٠ نمرة ٢ بخصوص الاطيان التى يوجد بها عجز .

افادة من دولتو ناظر المالية رقم ١٦ يناير سنة ١٨٩٠ نمرة ٣ ومعها ثلاثون نسخة من ميزانية الحكومة سنة ١٨٩٠ وقد أعطى لكل من حضراتكم نسخة منها .

افادة من نظارة الداخلية رقم ٢٠ يناير سنة ١٨٩٠ نمرة ٦ بانه وقع الانتخاب على حضرة أحمد خلف الله ليكون عضواً مندوباً لمجلس شورى القوانين عن مديرية قنا وحضرة حسين أفندى حبيب عضواً مندوباً للجمعية العمومية عن مديرتى الاسماعيلية والعريش .

افادة من النظارة المشار اليها رقم ٢٠ يناير سنة ١٨٩٠ نمرة ٧ ومعها نسخة من جريدة الوقائع الصادرة بتاريخ ٢٦ جمادى الاولى سنة ١٣٠٧ نمرة ٨ مندرجا بها اى الجريدة صورة حكم صادر من محكمة بنها الاهلية بعدم صحة انتخاب جميع أعضاء مديرية المنوفية .

افادة من النظارة المشار اليها أيضا رقم ٢٥ يناير سنة ١٨٩٠ نمرة ٨ ومعها نسخة من جريدة الوقائع نمرة ١٠ وارد منها صورة حكم من محكمة المنصورة الاهلية برفض الطعن الذى وقع من حضرة عبد الله بك هلال فى انتخاب سالم محمد لعضوية مجلس مديرية الدقهلية موضوعا لكونه على غير أساس .

واذن فلتتل تلك المكاتبات

لم تؤخذ صورة الحكم هنا ا كتفاء بدرجةها في نسخة الجرنال المذكور
 سعادة الرئيس — وردت تذكرة من حضرة صوفانى بك تاريخها
 ٩ جادى الثانية سنة ١٣٠٧ يطلب بها اجازة باسبوع واحد فلتتل

تليت وهذه صورتها

وردت افادة سعادتك بطلبنا للمجلس في يوم السبت أول فبراير
 سنة ٩٠ وحيث حاصل عندنا عيا باطنى ناشئ عن برد أصابنا نرجو اعطاءنا
 اسبوعا واحدا أجازة وبجها نحضر افندم .

وتقرر بان سعادة الرئيس يحدد الجلسة عند وجود اشغال بالمجلس

ثم ان سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٦

نمرة ١ امضاء (حسين بسرى) ختم (على شريف)

فيه بمحكمة بنها الاهلية قد صدر الحكم منها بعدم صحة انتخاب جميع أعضاء
 المجلس المذكور لعدم مطابقته للقانون النظامى المصرى وقانون الانتخاب
 ودرج صورة هذا الحكم بالوقايح المصرية الصادرة في يوم ٢٦ جادى أول
 سنة ١٣٠٧ نمرة ٨ فلاجل معلومية للمجلس بما اشتمل عليه الحكم المذكور
 ها هي نسخة الوقايح مرسله من طيه افندم

لم تؤخذ صورة الحكم هنا ا كتفاء بدرجةها في نسخة الجريمة المذكورة

تليت مكاتبه النظارة المشار اليها نمرة ٨ وهذه صورتها

مسئلة الطعن الذى توقع من حضرة عبد الله بك هلال في انتخاب
 سالم محمد عضوا بمجلس مديرية الدقهلية المحولة من طرف سعادتك على محكمة
 المنصورة الاهلية قد صدر فيها الحكم برفض الطعن موضوعا لكونه على غير
 أساس ودرج هذا الحكم بالجرنال الرسمى نمرة ١٠ بناء عليه هاهنى نسخة من
 الجرنال المحكى عنه مرسولة من طيه للمعلومية افندم .

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاحد ٢٦ جمادى الثانية سنة ١٣٠٧ (١٦ فبراير سنة ١٨٩٠)

فتحت الجلسة الساعة ٤ والدقيقة ٣٠ تحت رئاسة سعادة على شريف
باشا رئيس المجلس وبحضور ٢٠ من حضرات الاعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية فتصدق عليه :

سعادة الرئيس — انه لعدم ورود اشغال من جانب الحكومة للمجلس
قد طلب البعض من حضرات الاعضاء عقد جلسة للندالة في صرف المجلس
وبناء على ذلك قد محدثت هذه الجلسة لهذا الغرض والرأى للهيئة .

سعادة اسماعيل محمد باشا — من حيث ان يومنا هذا هو يوم ١٦ الشهر
والمجلس لم يرد اليه اشغال ومن مقتضى القانون النظامى ان تفض جلسات المجلس
مق فرغ من نظر الاشغال المعروضة عليه فأرى ان الاوفق هو صرف المجلس
شهر مارس القابل .

(استحسن عام) :

ثم ان سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله ختمت الجلسة والساعة ٤ والدقيقة ٢٠ .

نمرة ٢ امضاء (حسين يسرى) خاتم (على شريف)

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم السبت ١٥ شعبان سنة ١٣٠٧ (٥ أبريل سنة ١٨٨٩)

فمحت الجلسة الساعة ٣ تحت رئاسة سعادة حسن حلمى باشا وكيل المجلس ومحضور ١٩ من حضرات الاعضاء

تلى محضر الجلسة الماضية وتصدق عليه .

ثم شرف دولتو رئيس مجلس النظار وبرفقة دولته سعادة كجيل باشا باشكاتب المجلس المشار اليه .

دولتو رئيس مجلس النظار — ان السبب الذى دعائى للمجيء فى هذه الجلسة هو مشروع قانون الحفر الذى سبق تخضيره من مدة.

ولا يخفى على حضرات أعضاء المجلس أن انتظام الحفر تحت قاعدة محكمة تكفل للبلاد الأمن والراحة لمن أهم الأمور اذ بدون ذلك لا يتأتى الأمن على الأرواح والأموال ولذلك قد اشتغلنا نحو سنة بوضع قانون يوصلنا الى هذا الغرض وقد عمل مشروع هذا القانون ونظر فى عدة هيئات تارة فى مجلس النظار وأخرى فى مجلس شورى القوانين وتارة بطرف مستشارى الحكومة وكل هيئة غيرت وبدلت فيه بحسب ما تراءى لها .

ولما كان جل المرغوب هو الوصول الى قاعدة ثابتة يمكن سير الحفر عليها

بنظام محكم ومن جهة أخرى لا تكون حملاً ثقيلاً على الاهالى . رأينا أن هذا الامر يحتاج لدقة التروى والنظر وأنه لا بأس من عرض أفكار ما رأته كل هيئة من تلك الهيئات على الأخرى ليتكرر تبادل الأفكار وقد حصل حتى أن للمشروع أرسل مرتين لمجلس شورى القوانين ونظر به ومازلنا نرى أن الأفكار متباينة فيه ومن ضمن ما قيل أن الاجرة التى تقررت للخفر شهرياً وقدرها ثلاثون قرشاً تكون حملاً ثقيلاً على الاهالى وفريق يقول بعدم كثرتها ولهذا الاسباب رأينا أن من الحزم دقة التروى قبل وضع هذا القانون موضع التنفيذ .

والنقطة المهمة فى هذا الامر هى مسألة الاجرة ليس الا لاننا من جهة نريد ترتيب الحفر بالطريقة التى تضمن لنا استتباب الامن ومن جهة لا نريد أن نحمل الاهالى بما لا طاقة لهم عليه .

وبالجملة أردنا أن نعرف كمية الأنفاق التى تلزم للخفر بكل مديرية ومجموع الأجرة التى تلزم لهم فى مدة سنة بوجه التقريب وأجرينا الاستعلامات اللازمة وعلمنا من الكشوف التى تقدمت أن عدد الأنفاق اللازمين للخفر فى كل المديرية هو ١٢٤٧٥٧ نفراً وأن كمية الاجرة فى مدة سنة هى مبلغ ٤٩٤١٩٦ جنبها ٤٨٠ ملياً وبيان ذلك كالآتى :

جدة	خفر	طوافة	مشايخ خفر	اسماء المديرات	ملحوظات
عدد	عدد	عدد	عدد		
٥٥١٨	٤٧٥٦	٥٩١	١٧١	القليومية	هذا بخلاف سبع بلاد تتبع لمحافظة مصر
١٥٦٦٩	١٣٥٢٢	١٧٨٧	٣٦٠	للنوفية	وهذا بما فيه خفر البنادر
١١٩٦٦	١٠١٦١	١٣٧٢	٤٣٣	الشرقية	وهذا بما فيه خفر عزب وكفور
١٣٧٣٢	١١٦٦٩	١٥٩١	٤٧٢	الدقهلية	
١٠٠٠٦	٨٦٦١	١٠٢٥	٣٢٠	البحيرة	
٢٣٢٠٠	١٩٧٤٨	٢٧٤٤	٧٠٨	الغربية	
٥٣٧٨	٤٤٩٦	٦٧٨	٢٠٤	الجيزة	
٦٣٣٢	٥٥١٢	٦٣٧	١٨٣	بني سويف	
٣٤٢٧	٢٩٣٠	٣٦٩	١٢٨	الفيوم	
٧٧٦٥	٧٧٦٥	٠٠٠	٠٠٠	المنيا	وهذا المقدار هو
					عن خفر البلاد
					والعزب والدائرة
					السنية ولم يتوضح
					مقدار الطوافة
					ولامشايخ الخفراء
٩٧٣٦	٨١٩٩	١١٥٩	٣٧٨	اسيوط	وهذا بما فيه خفر العزب
٧٥١٥	٦٣٥٠	٨٩٢	٢٧٣	جرجا	
٤٥١٣	٣٦٠٨	٧٠٤	٢٠١	قنا	
١٢٤٧٥٧	١٠٧٣٧٧	١٣٥٤٩	٣٨٣١		

بيان الاجرة عن شهر واحد بحسب الوارد في المشروع

مليم	جنيه	
١٠	٣٢٢١٣	الخفراء بواقع ماهية الخفر شهرى ٣٠٠ مليم
٠٥	٦٠٩٧	الطوافة بواقع ماهية الطواف شهرى ٤٥٠ مليم
٢٥	٢٨٧٣	مشايخ الخفراء و « الشيخ » ٧٥٠ مليم
٤٠	٤١١٨٣	شهرى

١٢

مليم	جنيه	جدة
٤٨٠	٤٩٤١٩٦	

دولتو رئيس مجلس النظار — مسألة الخفر فضلا عن أنها لا تقاس بالعونة فإنه لا يحسن بنا أن تتبع طريقها ومع ذلك فقد بينت للجلس ما تضاربت فيه أفكار كل فريق في هذا القانون وأزيد علماء بأن الكثير يرجح ترتيبه بالاجرة بحيث ينزل مقدار الانتفاع اللازمة للخفر لحد نصف القدر الذي وردت به الاستعلامات ويكون تقديرا لاجرة على كل من أرباب الاملاك بحسب اقتدارهم وميسرته وامكانه وعلى كل حال فإن اجرة الخفر ليست كالضرائب ولا العوائد لأنها ستحصل من أهالي كل بلد وتمطى لمن سيقوم به من نفس أهالي البلد.

سعادة أباطه باشا — اتنا مهما قلنا في الانتفاع نرى في وضع الاجرة تثقيلا على الاهالي لان تحصيلها سيكون بطريقة جبرية أما اذا كانت خدمة الخفر بالناوبة فتكون أشبه بعمل كلف به الاهالي وقسم بينهم بالمساواة .

دولتو رئيس مجلس النظار — الخفر في كل الاقطار مرتب بالاجرة وقد علم أن مديرتي قنا وجرجا جار تحصيل اجرة الخفر فيهما بالسهولة والغاية كما قلت مرارا اتنا تتبع أي طريقة نراها اتم احكاما لاستتباب الامن وبدون أن يتأتى منها أي مضايقة .

حضرة شواربي بك — وضع الخفر بالاجرة هو الذي يكون فيه تمام المساواة وانما الانتفاع التي قدرت لخدمة الخفر عددها كثير ولا بأس من تنزيل مقدار منه .

دولتو رئيس مجلس النظار — صحيح عددها كثير والمنظور الى أنه يمكن تنزيلها لحد النصف .

حضرة صوفاني بك — حال نظر المشروع بالجلس كان من أفكارى أنا والكثير من حضرات الاعضاء أن جعل الخفر بالاجرة فيه صعوبة على الاهالي ولكن كانت الاغلبية اذ ذاك لمن رأوا أن الاجرة اوفق .

ونظام الخفر المتبع الآن من مقتضاه الاجرة ولكن قد ظهر للجميع جليا تعذر السير بموجبه ولا زال يتعذر والأنسب أن تروى في طريقة لجعله بالناوبة مع عدم الخروج عن حد الاعتدال وللضرورات تباح المحظورات .

وأنا أشكر فضل دولتو رئيس مجلس النظار حيث أنه تأنى وتروى في هذه المسألة للغاية أملا في الوصول الى ما يأتي بالفائدة .

دولتو رئيس مجلس النظار — ما زلت أقول أن الخفر لازم وأن من الضروري النظر في أحسن طريقة لادائه بدون اجحاف .

حضرة السيد محمد أفندي المهدي العباسي — ما دام أن الاجرة فيها

ولذا رأينا أن نخطط مجلس شوري القوانين علما بهذه المسألة ونأخذ أفكاره فيها وها هو قد حضرت معي نسخة من المشروع بحسب ما استقر عليه الرأي أخيرا فإذا كان في الامكان قيام الاهالي بهذه الاجرة ولو تنزيل مقدار الربع أو الثلث من عدد الانتفاع فيها والا فلا يزال عندنا المجال الفسيح للتروى بكل تأن ودقة حتى نصل للغرض الذي نتحقق منه النجاح وعدم الضرر

سعادة أباطه باشا — أرجو التكرم بالتعريف من صاحب الدولة رئيس مجلس النظار هل دولته يريد أخذ رأي المجلس (شوري القوانين) بطريقة

اجمالية عما وصلت إليه حالة مشروع قانون الخفر إلى الآن أو يريد إعادة نظر المشروع بالمجلس ربما نرى له طريقة أخرى لترتيب الخفر تكون اوفق من جعله بالاجرة وليس فيها تثجيل على الاهالي

دولتو رئيس مجلس النظار — من المعلوم أن الخفر للبلاد وليس في الامكان ترتيبه من غير الاهالي ولا تعيين من يؤديه بدون مقابل فإذا تقرر ذلك

صار اللازم هو البحث عن أسهل وأحسن طريقة يترتب بموجبها الخفر الكافي بمراعاة عدم الضرر لا نتلو قلنا اتنا نرتب خفرا بدون اجرة فمع كون ذلك لا يجوز على الاطلاق فأتنا لا نجد أماننا مسؤولا عن الحوادث التي تحدث وكيف يكون من ليس له اجرة على عمل مسئول عن ذلك العمل (فبالطبع هذا الامر لا يجوز)

ولو قلنا بترتيب الخفر بالناوبة لوجدنا أماننا معارضات وعقبات أخرى لأننا في كل حال نريد أن نجعل ترتيب الخفر تحت احكام وقواعد قانونية ليسهل علينا تنفيذها

وغاية غرضي أن المجلس يتروى في هذه المسألة وينعم فيها النظر بكل تأن ودقة وكما رأى فيه الموافقة وعدم المضايقة على الاهالي بقرره واسأل الله أن يوفقنا إلى أحسن طريقة يحصل بها النجاح

سعادة أباطه باشا — الامر فيه صعوبات حقيقة كما بين دولتو رئيس مجلس النظار لأنه مهما يقال من أن الثلاثين قرشا التي تقررت اجرة للخفر هي حمل ثقيل على الاهالي فترى أنها من طرف آخر قليلة بالنسبة للخفر الذي سيقوم بأداء الخفر ولا تقوم بضرورياته وحيث أن الخفر هو لفائدة الاهالي فالأوفق جعله بالناوبة والذين لا يطيقونه مدنيا يكلفون بدفع اجرة

دولتو رئيس مجلس النظار — الغرض هو الحصول على الفائدة بدون ضرر ووضع احكام الخفر تحت قاعدة قانونية لا تخرج عن حد المساواة والاعتدال

سعادة أباطه باشا — جعل الخفر بالناوبة بين من يطيقون أداءه بدنيا وتحصيل اجرة ممن لا يطيقونه هو الاوفق وأخف ضررا ومذ كان جاريا تحصيل بدلية العونة كان من لا يؤديها نقدا يؤديها عملا

صعوبة ومشروع القانون السابق نظره بالمجلس لم ينص فيه على الزام الخفرا بتعويضات مدنية عما يسرق فالأوفق جمل الحفر بالنابوة .

دولتو رئيس مجلس النظار — نعم لم يذكر بالقانون عن الزام الخفير بتعويضات لانه لا يصح أن نازم من هو قائم بخدمة مرتبها الشهري ٣٠ قرشا بقيمة سرقة يبلغ ثمنها ١٠ جنبيات مثلاً وانما بواسطة الخفير يستدل على السارق أو أن اهمل الخفير يجازى بدنيا .

سعادة ابراهيم أدهم باشا — الحفر لازم لاستتباب الأمن والاولى ترتيبه بالاجرة ولو فيها تثقيل على الاهالى لأن الامن أهم والزم .

دولتو رئيس مجلس النظار — قد أبدت حضراتكم للملاحظات التي ظهرت لي في مسألة قانون الحفر ولسنا متعجلين على استصداره فحضراتكم تنظرون بكل ترو وما يترأى يتقرر ويرسل لجانب الحكومة للنظر فيه . ثم أن دولته بارح الجلسة وبرفقة دولته سعادة وكيل باننا وقرر بالاتفاق تأجيل المذاكرة في قانون الحفر لجلسة عد .

سعادة الوكيل — لم يرد للمجلس أشغال لتتظر بالهيئة فقط وردت عدة مكاتبات من دولتو ناظر الداخلية ومعها صور الأحكام التي صدرت من محكمة الاستئناف الاهلية في قضايا المطاعنات التي حصلت في انتخاب بعض حضرات أعضاء المجلس وأيضاً وردت جملة افادات من جناب النائب العموي لدى المحاكم الاهلية ومعها صور من تلك الاحكام وستتلى على الهيئة للعلم بها ووردت افادة من دولتو رئيس مجلس النظار رقم ١٥ مارس سنة ٩٠ (نمرة ٥) ومعها صورة الامر العالي الصادر بتاريخ ١٣ مارس سنة ٩٠ (نمرة ٢٢) سنة ٣٠٧ بتعيين سعادة اسماعيل صفوت باشا عضواً دائماً بالمجلس بذلك لرحوم حسن سري باشا وستتلى تلك الاوراق بالترتيب بحسب تواريخ ورودها .

تليت افادة واردة من جناب النائب العموي مؤرخة ١٨ فبراير سنة ٩٠ نمرة ٣٣٣ سايرة وهذه صورتها .

مسألة الطعن الواقع من السيد بك عبد الله الفقى في انتخاب الاعضاء المندوبين من مديرية النوفية للجمعية العمومية المتقدم لها أوراقها بمكاتبة من سعادتكم رقيمة ٢٦ ربيع الثانى سنة ٣٠٧ نمرة ٤٤ قد نظرت بمحكمة الاستئناف وحكمت فيها بتاريخ ١٣ فبراير سنة ٩٠ بلفو انتخاب الأعضاء المذكورين بناء عليه اقضى بحره لسعادتكم للمعلومية ومرسل من طيه صورة من الحكم المذكور أفندم .

تليت صورة الحكم المذكور ولم تؤخذ صورته هنا اكتفاء بدرجةها بجريدة الوقائع المصرية الصادرة في يوم السبت ٢٢ فبراير سنة ٩٠ نمرة ٢٣ .

تليت افادة من جناب النائب العموي اليه رقم ١٨ فبراير سنة ٩٠ نمرة ٣٣٤ وهذه صورتها :

قد نظرت بمحكمة الاستئناف الاهلية قضية الطعن الواقع من حضرة السيد بك عبد الله الفقى في انتخاب حضرة احمد بك عبدالغفار عضواً مندوباً لمجلس شورى القوانين عن مديرية النوفية المحولة على محكمة الاستئناف بافادة من سعادتكم في ٦ جماد أول سنة ٣٠٧ نمرة ٨٢٥ وحكم فيها بتاريخ ١٣ فبراير سنة ٩٠ بلفو انتخاب حضرة العضو المشار اليه والمعلومية سعادتكم بذلك اقضى ترقيمه ومرسول من طيه صورة الحكم افندم .

تليت صورة الحكم المذكور ولم تؤخذ هنا اكتفاء بدرجةها بجريدة الوقائع المصرية الصادرة في يوم السبت ٢٢ فبراير سنة ٩٠ نمرة ٢٣

تليت افادة من جناب النائب العموي رقم ١٨ فبراير سنة ٩٠ نمرة ٣٣٥ وهذه صورتها « لما تحول على محكمة الاستئناف الاهلية بافادة سعادتكم الرقيمة ١٤ جماد أول سنة ١٣٠٧ قضية الطعن الواقع من كل من اسماعيل قنديل ويوسف عامر من شبين القناطر قليوبية في انتخاب حضرة محمد افندى الفقى عضواً بمجلس شورى القوانين عن مديرية القليوبية قد نظرت بالمحكمة المشار اليها وحكم فيها بجلسته يوم ١٣ فبراير سنة ٩٠ بدرجة انتخاب محمد افندى المذكور لعضوية مجلس شورى القوانين والمعلومية سعادتكم بذلك اقضى ترقيمه ومن طيه صورة الحكم افندم »

تليت صورة الحكم المذكور ولم تؤخذ هنا اكتفاء بدرجةها بجريدة الوقائع المصرية الصادرة في يوم السبت ٢٢ فبراير سنة ٩٠ نمرة ٢٣

تليت افادة من دولتو ناظر الداخلية رقم ٢٤ فبراير سنة ٩٠ نمرة ٩ وهذه صورتها .

جناب النائب العموي لدى المحاكم الاهلية (بعث للداخلية بافادة منه نمرة ٢٨ ثلاث صور من الاحكام التي صدرت من محكمة الاستئناف الاهلية بتاريخ ١٣ فبراير الجارى اثنين منهم في قضايا الطعن الواقع في انتخاب الاعضاء المندوبين للجمعية العمومية والعضو المنتخب لمجلس شورى القوانين عن مديرية النوفية بلفوا انتخابهم والثالث عن قضية الطعن الواقع في انتخاب العضو المنتخب عن مديرية القليوبية للمجلس المشار اليه بدرجة انتخابه وحيث ان هذه الاحكام قد درجت بجريدة الوقائع المصرية الصادرة في يوم السبت ٢٢ فبراير سنة ٩٠ نمرة ٢٣ فلاجل معلومية سعادتكم بما اشتملت عليه الاحكام المذكورة مرسول من طيه نسخة من الجريدة المحكى عنها افندم .

تليت افادة من جناب النائب العموي رقم ٥ مارس سنة ٩٠ نمرة ٤٦٩ وهذه صورتها .

مرسول لسعادتكم مع هذا صورة من الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ٩٠ في قضية الطعن الواقع من عبد المجيد جنادى ضد طليه بك سعودى المنتخب عضواً بمجلس شورى القوانين للعلم بما اشتمل عليه افندم .

تليت صورة الحكم المذكور ولم تؤخذ هنا اكتفاء بدرجةها بجريدة

﴿ المادة الأولى ﴾

تعيين اسماعيل صفوت باشا عضوا دائما بمجلس شورى القوانين
بدلا من للرحوم حسين باشا سري

﴿ المادة الثانية ﴾

على رئيس مجلس النظار تنفيذ أمرنا هذا

صدر بسراى عابدين في ٢٢ رجب سنة ٣٠٧ (١٣ مارس سنة ١٨٩٠)

الامضاء (محمد توفيق)

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

الامضاء (رياض)

تليت افادة من دولتو ناظر الداخلية رقم ١٦ مارس سنة ١٨٩٠ نمرة ١١
وهذه صورتها :

مسألة الطعن الذي توقع في انتخاب حضرة الشيخ حسين عابدين
لمضوية مجلس شورى القوانين عن مديرية الجزيرة قد صدر الحكم فيها من
محكمة الاستئناف الأهلية بصحة انتخابه ووردت صورة هذا الحكم لها بإفادة
من جناب النائب العمومي لدى المحاكم الأهلية نمرة ٣٦ وحيث ان الحكم
الذكر قد درج بالجرنال الرسمي يوم ١٠ مارس سنة ١٨٩٠ نمرة ٢٩ فلاجل
معلومية سعادتكم بما اشتمل عليه مرسول طى هذا نسخة من الجرنال المحكي
عنه .

سعادة الوكيل — وردت جوابات اعتذار من بعض حضرات الاعضاء
فلتلت بحسب توارخها تليت وهذه صورتها :

تذكرة من حضرة السيد سرور شهاب الدين رقم ٢٩ مارس سنة ١٨٩٠
وهذه صورتها :

ورد أمر سعادتكم بقصد حضوري للمجلس في أول أبريل سنة ١٨٩٠
وبما أنه حصل لى عيا وليس فى امكانى السفر فيمنه عند حصول الشفا نباد
بالتوجه أقدم .

تذكرة من سعادة ابراهيم حليم باشا مؤرخة أول أبريل سنة ٩٠ صورتها:
حيث اعترانا عيا وجرى معالجتنا بمعرفة الحكيم فعند شفا ننا نحضر
بالمجلس أقدم .

الوقائع المصرية الصادرة فى يوم الاربعاء ١٤ رجب سنة ١٣٠٧ نمرة ٢٧

تليت افادة من جناب النائب العمومي رقم ٨ مارس سنة ٩٠ نمرة ٤٨٢
وهذه صورتها .

مرسل لسعادتكم مع هذا صورة من الحكم الصادر من محكمة
الاستئناف فى قضية الطعن الواقع من معرب عوض وسليمان غنام وعلى الدالى
وعباس الشاهد وحسن الزمر وحسين الكومى وعبد المطلب محمد
وحزوه المسكاوى ومحمد اسماعيل الفيومى واحمد حسن وعلى طى المسكاوى
عمد مديرية الجزيرة ضد الشيخ حسين عابدين المنتخب عضوا لمجلس شورى
القوانين للاحاطة بما اشتمل عليه أقدم .

تليت صورة الحكم المذكور ولم تؤخذ هنا ا كتفاء بدرجها بمجريدة
الوقائع المصرية الصادرة فى يوم ١٠ مارس سنة ٩٠ نمرة ٢٩

تليت افادة من دولتو ناظر الداخلية رقم ٩ مارس سنة ٩٠ نمرة ١٠
وهذه صورتها .

جناب النائب العمومي لدى المحاكم الاهلية بعث للداخلية بإفادة منه
نمرة ٣٠ صورة الحكم الصادر من محكمة الاستئناف الاهلية بتاريخ
٢٥ فبراير سنة ٩٠ بيطالان طلب الطعن فى انتخاب حضرة طلبة بك سعودى
عضوا لمجلس شورى القوانين عن مديرية الفيوم وحيث أنه قد درج هذا
الحكم بالجرنال الرسمى الصادر فى يوم الاربعاء ١٤ رجب سنة ٣٠٧ نمرة ٢٧
فاقتضى ترقيه لسعادتكم وارفاق نسخة من الجرنال المذكور من طيه للمعلومية
بما اشتمل عليه الحكم المحكى عنه

تليت مكاتبة من دولتو رئيس مجلس النظار رقم ١٥ مارس سنة ٩٠
نمرة ٥ وهذه صورتها

مرسل مع هذا لسعادتكم صورة من الامر العالى الصادر بتاريخ
٢٢ رجب سنة ٣٠٧ - ١٣ مارس سنة ٩٠ بتعيين سعادة اسماعيل صفوت باشا
عضوا دائما بمجلس شورى القوانين بدلا من للرحوم حسين باشا سري
للعلم بما اشتمل عليه أقدم .

تليت صورة الأمر المشار اليه وهذه صورتها .

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على المادة الحادية والثلاثين من القانون النظامى الصادر
بتاريخ ٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٠٠ (أول مايو سنة ١٨٨٣)

وبناء على ما عرضه علينا مجلس النظار أمرنا بما هو آت:

تذكرة من حضرة أحمد بك أباطه مؤرخة في تاريخه صورتها :

بناء على ما ورد من مساعدتكم قد حضرت الى المحروسة لاجل حضور جلسات المجلس وقد صادفني عيا فمتى شفيت أبادر بالحضور أفندم .

تذكرة من حضرة مصطفى بك خليفه مؤرخة ٣ ابريل سنة ٨٩٠ صورتها:

انه لوجود اعذار عندي في غير امكاني الحضور لهذه الجلسة فارجو قبول اعتذاري افندم :

تذكرة من حضرة عوض بك سعد الله مؤرخة ٥ ابريل سنة ٩٠ صورتها:
لمصادقة العيا الحاصل لي يومين تاريخه لم يمكن الحضور للمجلس في هذا اليوم أفندم .

وتقرر أن الجلسة تكون غدا الساعة ٣ عربي

ثم ان سعادة الوكيل ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٦

نمرة ٣ امضاء (حسين يسرى) خاتم

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الأحد ١٩ شعبان سنة ١٣٠٧ (١٦ أبريل سنة ١٨٩٠)

عمدتان في بلدة واحدة فالمجلس ينتخب للرئاسة أحدهما بالأغلبية فان تساوت الآراء يقرع بينهما واما النقطة المسلم خفرتها لقبائل العربان فتستمر على حالتها الراهنة مع مراعاة قانون خفر العربان .

سعادة أباطه باشا — هذا المشروع نظر بالمجلس مرتين ونظر في عدة هيئات أخرى كما بين دولتو رئيس مجلس النظار في الجلسة الماضية وقد تبينت الافكار فيه ولم يتيسر للحكومة استصداره لحد الآن لما هو منظور من صعوبة تنفيذه بالحالة التي هو عليها .

ومركز الصعوبة هو ترتيب الخفر بالأجرة وهل في امكان الاهالى اداؤها أم لا .

وحيث ان الاجرة فضلا عن صعوبتها على الاهالى فانها قليلة بالنسبة للخفير ولا تقوم بضرورياته ولا بالمسئولية التي يكلفه بها القانون .

فلذلك أرى ان الأوفق هو ترتيب الخفر بالمناوبة بلا أجرة تحت قاعدة قانونية خالية من العذر فاذا محسن لدى الهيئة موافقة ترتيب الخفر بالمناوبة فليقرر ذلك وهناك تدور المذاكرة على وضع القاعدة الاساسية له .

حضرة السيد محمد العباسي المهدي افندي — المناوبة أسهل من الاجرة وأوافق عليها .

حضرة شواربي بك — ترتيب الخفر بالمناوبة بدون أجرة فيه صعوبات كثيرة منها انه لا يمكن تكليف كل الاهالى بتأدية الخفر لاث منهم من لا يقدر على تأديته اما لضغفه أو لتقدمه في السن ومنهم من يكون من ذوى الدرجات الرفيعة الذين لا يكلفون طبيعة بمثل هذه الخدمة ومنهم للترفيهون الذين لم يجز عليهم مثل هذه العادة ومنها ان هذه القاعدة يصعب وضع نظام لها يسهل تنفيذه فأرى ان ترتيب الخفر بالأجرة هو الأولى والأحسن .

فتحت الجلسة الساعة ٣ تحت رئاسة سعادة حلى باشا وكيل المجلس وبحضور ٢٠ من حضرات الاعضاء :

تلى محضر الجلسة الماضية وتصدق عليه .

سعادة الوكيل — حيث ان المجلس لم يكن به أشغال خلاف مشروع قانون الخفر الذي أحضره دولتو رئيس مجلس النظار في الجلسة القادمة فليتل هذا المشروع مادة ثمادة وتؤخذ آراء ورغبات الهيئة عنه .

تليت المقدمة والمادة الأولى وهاتان صورتها :

صورة مشروع الامر العالى

الشامل لقانون الخفر

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هو آت :

الفصل الأول

في انتخاب الخفراء ومشايخهم

(المادة الاولى)

يتشكل في كل بلدة تحت رئاسة عمدتها مجلس مؤلف من مشايخ الناحية ومأذونها ومن أربعة الى ستة من عمد الزارعين وقرارات هذا المجلس لا تعتمد الا اذا كان مجتمعا اكثر من نصف الاعضاء في الجلسة واذا وجد

حضرة صوفاني بك — ان قانون الحفر للتبع الآن من مقتضاه ترتيبه بالاجرة ولكن قد تعذر تنفيذه ولم يسر الا في قليل من الجهات ولو كان يتيسر تحصيل الاجرة لما احتاج الحال الى تغييره الآن بل ولا تكرار نظر المشروع الجديد وعدم استصداره من عهد ان وضعت الحكومة واقرت عليه هيئتنا من اول مرة .

فلذلك ارى ان الحفر يكون ترتيبه بالمناوبة بين الاشخاص الاقوياء القادرين على ادائه من كل بلدة واما الاشخاص الذين لا يطيقونه بدنيا يقرر عليهم دفع اجرة كل منهم بحسب طاقته وهذه الاجرة تعطى للذين يقومون بهذه الخدمة كثيرة كانت الاجرة أو قليلة وكل بلد بحسب ما يوجد فيها من الاشخاص .

سعادة ادهم باشا — ولو ان الاجرة فيها تثقل على الاهالي لكن الحفر لزومه ضروري لاستتباب الامن ولا يحسن ترتيبه بالاجرة فالأوفق ان يكون بالاجرة .

حضرة الشيخ حسين عابدين — من رأيي ان يكون ترتيب الحفر بالاجرة انما ينزل من عدد الحفراء الوارد بالجدول الذي احضره دولتو رئيس مجلس النظائر في الجلسة الماضية قدر الربع لتكون كمية الاجرة التي تربط للباقي اقل ويرتب الحفر على هذا الوجه لمدة سنة على سبيل التجربة .

سعادة الوكيل — تؤخذ الآراء :

اخذت فتقرر بالاغلبية رأى سعادة اباطه باشا :

سعادة اباطه باشا — من حيث تقرر ان الحفر يكون بالمناوبة فالأوفق ان يبدأ للشروع بمادة من مقتضاها ان عموم الاهالي مكلفون بالحفر ثم تليها مواد اخرى يبين فيها المكلفون به بدنيا والذين يجب استثناءهم بالمرّة والذين يجب عليهم احضار بدلهم في نوبتهم .

حضرة السيد محمد افندي العباسي المهدي — الاوفق ان الحفر يكون على الانفار القادرين على ادائه بدنيا ويكون ترتيبه بالمناوبة بينهم والاشخاص الفقراء الذين لا يطيقونه بدنيا لا يكلفون شيئاً . واما الاشخاص المترفعون الذين يطيقون دفع الاجرة فيحسبون في عداد من تقرر عليهم نوبات الحفر ويكلف كل منهم بدفع اجرة في نوبته باعتبار ثلاثين قرشا شهريا وشيخ البلد يستحضر بهذه الاجرة نفرا يؤدي نوبة ذاك المترفع .

حضرة طلبه بك سعودي — من حيث ان الوقت ازف والمذاكرة في هذا الموضوع تحتاج لسعة الوقت فالأوفق تأجيل المذاكرة لجلسة غد .

سعادة الوكيل — تؤخذ الآراء :

اخذت فتقرر بالاتفاق رأى حضرة طلبه بك .

وتقرر ان الجلسة تكون باكر الساعة ٢ عربي .

ثم ان سعادة الوكيل ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٥ .

نمرة ٤ امضاء (حسين يسرى) خاتم ()

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الثلاثاء ١٨ شعبان سنة ١٣٠٧ (١٨ أبريل سنة ١٨٩٠)

سعادة اسماعيل محمد باشا — ومن اللازم أن يعفى من خدمة الحفر
أرباب العمل والعاهات مهما كانت درجاتهم .

حضرة أحمد بك أباطه — العمدة والمشايخ عليهم وظائف بالحفر فاذا
تحسن فلتكن المعافاة قاصرة على أولادهم .

حضرة الشيخ حسين عابدين — الخدم المنوط بها العمدة والمشايخ غير
وظيفة الحفر والطواف فلا وفق استثناءهم من القاعدة العمومية وتبين
اختصاصاتهم في الحفر بالمواد الآتية في محلها

حضرة السيد محمد افندي العباسي المهدي — الذين يجب تكليفهم
بخدمة الحفر بدنية كانت أو مالية هم الأشخاص القادرون على أدائها من سن
٢٩ لحد الخمسين

حضرة جاد افندي مصطفى — رأيي الا يستثنى في المادة السابعة إلا من
هم في سن القرعة العسكرية

حضرة صوفاني بك — أنا أوافق على رأي حضرة غمراوي بك وعلى
رأي حضرة الشيخ حسين عابدين

سعادة الوكيل — تؤخذ الآراء

أخذت الآراء فتقرر بالأغلبية الموافقة على رأي حضرة غمراوي بك
والشيخ حسين عابدين وبذلك تكون المادة الثانية هكذا:
يستثنى (من خدمة الحفر)

أولاً — العلماء وطلبة العلوم والمعارف المنصوص بقانون القرعة العسكرية
وملحقاته عن معافاتهم من القرعة العسكرية .

ثانياً — الفقهاء وخدمة المساجد والمعابد

ثالثاً — الفقراء الذين يزيد سنهم عن الخمسين سنة

رابعاً — عمد ومشايخ البلاد وأولادهم

فتحت الجلسة الساعة ٣ تحت رئاسة سعادة حسن حلمي باشا وكيل
المجلس وبحضور ١٩ من حضرات الاعضاء .

لى محضر الجلسة الماضية وصدق عليه .

سعادة الوكيل — لم يتم المناقشة في الجلسة الماضية على المادة التي ستكون
الأولى في مشروع قانون الحفر واذن تكون المذاكرة في هذه الجلسة
مستأداة بها .

حضرة غمراوي بك — رأي أن المادة الأولى تكون بهذه السورة
(سكان القرى والبلاد بعموم القطر المصري الذين يبلغ عمرهم ستا وعشرين
سنة فما فوق مكلفون بالحفر بالناوبة ماعدا الآتي ذكرهم في المادة الثانية
ومدة النوبة تكون سنة كاملة)

ثم يذكر في المادة الثانية الانواع التي يجب استثناءها فاذا تحسن وضع
المادة الأولى بالصورة التي تبينت فليتقرر .

تقرر بالاتفاق استحسان المادة المذكورة .

حضرة غمراوي بك — رأي أن الذين يجب استثناءهم هم العلماء
وطلبة العلوم والمعارف المنصوص بقانون القرعة العسكرية وملحقاته عن
معافاتهم منها والفقهاء وخدمة المساجد والمعابد والفقراء الذين يزيد سنهم
عن الخمسين سنة .

حضرة الشيخ حسين عابدين — أوافق على رأي حضرة غمراوي بك
وأرى من اللازم أن يزداد عليه عمد ومشايخ البلاد وأولادهم .

حضرة أحمد أفندي الهرمبل — يوجد كثير من الناس عمرهم أقل من
الخمين سنة ولا معيشة لهم إلا من السعي واكتساب القوت الضروري
أولاً بأول فاذا تحسن ادخالهم من هذا القبيل ضمن المعافاة فيكون أنهم .

سعادة أباطه باشا — الا وفق معافاة العمدة والمشايخ فقط .

في الغيا وهذا القسم مكلف بهذه الخدمة بدنيا بالناوبة .
والقسم الثاني يتكون من الاشخاص البالغين سن الست والعشرين
سنة فما فوق من المترفين وأرباب الثروة وغيرهم ممن لم يجر العادة بتكليفهم
بمثل هذه الخدمة وهذا القسم مكلف بالقيام بأداء خدمة الحفر ماليا .

﴿ المادة الرابعة ﴾

القسم المنصوص عنه بالفقرة الثانية من المادة الثالثة وهو المكلف
بخدمة الحفر ماليا ينقسم الى قسمين .
القسم الأول يتكون من أرباب اليسرة ويلزم كل شخص منه اما
بأحضار نفر حائز لشروط اللياقة المذكورة في المادة السالفة بأجرة من طرفه
للقيام بخدمة الحفر في مدة نوبته بحيث يكون هذا النفر معلوما ومقبولا
عند مجلس البلدة الا ان ذكره أو يدفع ستين قرشا صاغاً شهريا في مدة تلك
النوبة .

والقسم الثاني يتكون من الاشخاص الذين لا يقدر كل واحد منهم على
دفع ستين قرشاً شهريا في مدة نوبته وهذا القسم يكلف كل اثنين أو ثلاثة
أو أربعة منه (حسبما يراه مجلس البلدة في حالتهم) أما بالاشتراك في احضار
نفر بأجرة من طرفهم في مدة النوبة بحيث يكون هذا النفر لا ثقاً ومعلوما
ومقبولا عند المجلس أو يدفع أجرة النفر باعتبار ستين قرشا صاغاً شهريا في
مدة تلك النوبة .

سعادة أباطه باشا — اذن يكون اللازم وضعه بعد المادة الرابعة هو
كيفية تشكيل مجلس البلدة ومن يتكون منهم هذا المجلس وأرى أن المادة
الأولى من المشروع الوارد من طرف الحكومة مستوفاة هذا الغرض
فاذا وافق فلتوضع بعد المادة الرابعة وتكون مادة خامسة .

استحسان بالاغلبية وهذه صورتها .

يتشكل في كل بلدة تحت رئاسة عمدتها مجلس مؤلف من مشايخ الناحية
ومأذونها ومن ٤ الى ٦ من عمد المزارعين وقرارات هذا المجلس لا تعتمد
الا اذا كان مجتمعا اكثر من نصف الاعضاء في الجلسة واذا وجد عمدتان في
بلدة واحدة فالمجلس ينتخب للرئاسة أحدهما بالاغلبية فان تساوت الآراء
يقرع بينهما وأما النقط المسلم خضرها لقبائل العربان فتستمر على حالتها الراهنة
مع مراعاة قانون خضر العربان .

حضرة غمراوي بك — رأيت أن يوضع بعد المادة الخامسة مادة تشتمل
كيفية تحرير النفاذ بالمكلفين بخدمة الحفر والمستثنين منها ومن يجب عليهم
دفع الاجرة أو احضار البدل .

ومادة أخرى تشتمل على ما يلزم اجاؤه في حالة دفع الاجرة تقديرا
من المكلفين بخدمة الحفر ماليا وأرى أن المادتين يكونان هكذا وتكون
أولاهما سادسة والثانية سابعة .

سعادة أباطه باشا — من حيث أن من يجب استثنائهم من خدمة
الحفر قد بينوا بالمادة الثانية فاللازم الآن وضع مادة يبين فيها المكلفون بتلك
الخدمة بدنيا وهم الذين يطبقون اداها والذين لا يطبقونها بدنيا ويجب تكليفهم
بأحضار بدلهم أو يدفع أجرة من طرفهم
والذي أراه في ذلك هو أن الأشخاص الخالين من السوابق أقوياء البنية
القادرين على أداء خدمة الحفر من سن ٢٩ الى خمسين بدخول الغاية في أيام
المكلفون بهذه الخدمة بدنيا بالناوبة وأما الاشخاص الذين لم يجر العادة
بأخراجهم لمثل هذه الخدمة كالمترفين من الاعيان وغيرهم هؤلاء يجب على
كل منهم أن يستحضر نفرا في نوبته يكون حائزا للأوصاف التي تؤهله لخدمة
الحفر ويدفع له أجرة من طرفه أو يكلف بدفع أجرة في مدة تلك النوبة باعتبار
الشهر ستين قرشا وإذا استحضر بها شيخ البلد فقرأ ممن لم يكن عليهم
الدور .

حضرة السيد محمد افندي العباس للهدى — رأيت أن المترفين وغيرهم
ممن لم يجر العادة بتكليفهم بخدمة الحفر بدنيا من سن ٢٦ مما فوق الى الخمسين
هم الذين يجب عليهم أن يدفعوا أجرة في مدة نوبتهم بحيث أن تلك الاجرة
لا تزيد عن الثلاثين قرشا شهريا وشيخ البلد يكون هو المكلف بأحضار نفرها

حضرة غمراوي بك — الاوفق أن المكلفين بخدمة الحفر ماليا
ينقسمون الى قسمين الاول منهما يدخل فيه الذين يطبق كل منهم دفع

ستين قرشا شهريا أو يمكنه احضار نفر من طرفه والقسم الثاني يتكون ممن
لا قدرة لكل منهم على دفع تلك الاجرة وهؤلاء يشترك كل اثنين أو ثلاثة أو
أربعة منهم أما بأحضار نفر من طرفهم في مدة نوبتهم أو في دفع الستين قرشا
بالاشتراك

حضرة الشيخ حسين عابدين — أوافق على رأى حضرة غمراوي بك
إنما يكون الاشتراك لحد سنة .

سعادة الوكيل — تؤخذ الآراء

أخذت فتقر بالاغلبية موافقة رأى سعادة أباطه باشا فيما يختص بالمكلفين
بخدمة الحفر بدنيا وبالموافقة على رأى حضرة غمراوي بك فيما يختص بالمكلفين
بتلك الخدمة ماليا وتقرر أن يوضع ذلك في مادتين تكون احدهما الثالثة من
المشروع وثانيتهما الرابعة منه ويكونان هكذا

﴿ المادة الثالثة ﴾

المكلفون بالحفر ينقسمون الى قسمين
القسم الاول يكون من الاشخاص أقوياء البنية الخالين من السوابق والقادرين
على تأدية خدمة الحفر من سن ست وعشرين سنة الى خمسين بدخول الغاية

﴿ المادة السادسة ﴾

علي مجلس البلدة أن يحرر دفترا يشتمل

أولاً : أسماء الأشخاص المعافين المنصوص عنهم بالمادة الثانية .

ثانياً : أسماء الاشخاص المكلفين بخدمة الحفر بدنيا للنصوص عنهم بالفقرة الأولى من المادة الثالثة .

ثالثاً : أسماء الاشخاص المكلفين بالبدل والقادر منهم على احضاره أو ادائه نقداً بانفراده وغير القادر على احضاره أو ادائه نقداً الا بالاشتراك

وتبين أسماء المشتركين في البدل سواء كانوا اثنين أو ثلاثة أو أربعة ويضم عدد القادرين على أداء البدل بالانفراد على عدد غير القادرين على ادائه الا بالاشتراك باعتبار كل اثنين أو ثلاثة أو أربعة من غير القادرين بنفر ويضاف على عدد القادرين على أداء خدمة الحفر بدنيا ومجموع هذه الانواع

الثلاثة هو الذي تقسم عليه نوبات الحفر بالكيفية التي ذكرت في المواد السابقة .

﴿ المادة السابعة ﴾

في حالة دفع البدل نقدية ينتخب مجلس البلدة نفراً من الانفار المكلفين بخدمة الحفر بدنيا الخالين من النوبة ومن ينتخب يكون مازوما بالانقياد اذا لم يوجد من الخالين من النوبة من يرغب من تلقاء نفسه أخذ تلك الأجرة واداء النوبة عمن أداها .

فاذا تحسن ذلك لدى الهيئة فلتقرره .

(استحسان بالاغلبية) .

ولازوف الوقت تقرر أن الجلسة تكون يوم غد الساعة ٢ عربي

ثم أن سعادة الوكيل ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٥ .

نمرة ٥ امضاء (حسين يسرى) خاتم ()

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الأربعاء ١٩ شعبان سنة ١٣٠٧ (٩ أبريل سنة ١٨٩٠)

فتحت الجلسة الساعة ٣ تحت رئاسة حسن حلمى باشا وكيل المجلس
وبحضور عدد ٢٠ من حضرات الاعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية فتصدق عليه

حضرة السيد عبد الباقي افندى البكرى — عمل مشروع لقانون الخمر
يحتاج لزم من أزيد من المسافة الباقية من شهر شعبان وفضلا على أن شهر
رمضان لا يمكن نظر المشروع فيه فان التعبر الذى أقرته الهيئة من حيثية
استبدال الاجرة بالناوبة يحتاج لدقة فكر وزيادة ترو ليكون هذا المشروع
مستكملا الظروف اللازمة لتلك الحالة فالذى أراه موافقا هو أن يطبع المشروع
الوارد من طرف الحكومة ويوزع على حضرات الاعضاء ويؤجل النظر في
وضع المشروع الجديد الى أول يونية سنة ١٨٩٠ القابل وفي بحر المسافة
لحد ذاك الوقت يكون كل من حضراتهم تروى جيدا في هذا الأمر وهناك
دور المذاكرة فيه بالهيئة وتقرر ما يترأى لها فان تحسن ذلك فليتقرر .

حضرة طلبه بك سعودى — أوافق على مارآه حضرة السيد البكرى .

حضرة صوفانى بك — وأنا أوافق على ذلك لان هذا المشروع فضلا
على أنه يحتاج للدقة التامة في تسويته فان الحالة ليست محتاجة لسرعة
استصداره لاسيما وان حضرات الاعضاء المستجدين لم يسبق لهم دراسة مسألة
الخمر حال نظرها بالمجلس سابقا ويلزم اعطاؤهم نسخا من المشروع الاخير
للتمكن من معرفة ما اشتمل عليه .

سعادة الوكيل — تؤخذ الآراء

أخذت فتقرر بالاتفاق الموافقة على رأى حضرة السيد البكرى .

ثم ان سعادة الوكيل ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٥

امضاء (حسين يسرى)

نمرة ٦

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الثلاثاء ٢٥ شعبان سنة ١٣٠٧ (١٥ أبريل سنة ١٨٩٠)

واما باقى العصابة فيعاقبون بالاشغال الشاقة مؤبدا او مؤقتا .

فاذا لم يكن السطو مصحوبا بقتل فالمؤلف للعصابة أو المدير لها واحدا كان او اكثر يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة واما باقى العصابة فيحكم عليهم بالاشغال الشاقة المؤقتة وفي جميع الاحوال اذا وقعت اثناء السطو جناية تستوجب عقوبة اشد من ذلك فيحكم بها على من يرتكبها .

﴿ المادة الثانية ﴾

كافة الاحكام المخالفة لأمرنا هذا تكون لاغية ولا يعمل بها .

﴿ المادة الثالثة ﴾

على ناظر الحفانية تنفيذ أمرنا هذا

حضرة الشيخ حسين عابدين — رأيي انه يزداد بالمشروع ما يفيد أن الاشخاص الذين يحملون منازلهم مأوى لتجمع اللصوص فيها يكون حكمهم في العقوبة كحكم مديري أو مؤلفي العصب

حضرة احمد افند مرزوق — أنا أوافق على المشروع بحالته التي وضعت عليها الحكومة

حضرة صوفاني بك — وأنا أوافق على المشروع فقط لان طلب حضرة الشيخ حسين عابدين يترتب عليه استطلاعات وارتباكات كثيرة وبالطبع قانون العقوبات وارد فيه ما يحكم به علي من يحملون منازلهم مأوى لتلك العصب .

حضرة غمراوي بك — اذا أحسن فليقرر بتلاوة قانون العقوبات في الجلسة لمعرفة ما يحكم به على من قال عنهم حضرة الشيخ حسين عابدين

حضرة عوض بك سعد الله — أصدق على ما بالمشروع دون زيادة

فتحت الجلسة تحت رئاسة سعادة حسن طحى باشا وكيل المجلس وبحضور عدد ٢٢ من حضرات الاعضاء والساعة ٣ و ٣٠ دقيقة .

تلى محضر الجلسة الماضية وصودق عليه :

سعادة الوكيل — وردت افادة من دوللو رئيس مجلس النظار رقم ٢٢ شعبان سنة ١٣٠٧ و ١٢ ابريل سنة ١٨٩٠ نمرة ٦ ومعه مشروع امر عال يشتمل العقوبات التي يجب توقيعها على رؤساء ومؤلفي ورجال عصب السطو المتساحة فليتلى وتأخذ آراء ورغبات الهيئة فيها .

تليت الافادة وهذه صورتها :

مرسل لسعادتك مع هذا مشروع امر عال صار تحضيره فيما يختص بالعقوبات التي يجب توقيعها على مؤلفي ومديري عصب السطو المتسلحة ورجالها بأمل عرضة على هيئة مجلس شورى القوانين وسرعة اعادته مشفوعا بما تراه الهيئة فيه افندم .

تلى المشروع وهذه صورته .

مشروع أمر عال

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر الحفانية وموافقة رأي مجلس النظار وبعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين امرنا بما هو آت .

﴿ المادة الاولى ﴾

اذا وقع من عصابة مسلحة سطو وقتل والمؤلف او المدير لها واحدا كان او اكثر يعاقب بالقتل .

﴿ المادة الرابعة ﴾

يشترط لاقامة أحكام قطاع الطريق أن يكون قطعهم في مصر أو قرية أو فيما بينهما من دار العدل ليلاً بسلح أو بغيره أو نهاراً بسلح أو في الصحراء البعيدة عن العمران مسافة السفر من دار العدل .

﴿ المادة الخامسة ﴾

يشترط لاقامة أحكام قطاع الطريق أيضاً أن لا يكون فيهم غير مكلف ولا ذورحم محرم ولا شريك مفاوض لأحد من المقطوع عليه الطريق ولا أخرس وأن يكون ما يصيب كل واحد من قطاع الطريق في صورة أخذ المال نصاب السرقة وهو عشرة دراهم جياذ مضروبة أو قيمتها وأن لا يتوبوا ويردوا المال لو أخذوه قبل القبض عليهم فإذا اتفق أحد هذه الشروط ينتفى الحد الشرعى ويجب التعزير والحبس وجزاء ما ارتكبه من الجناية من قصاص أو أرش وضمان ما ألتفوه من المال لاربابه بعد الثبوت بالوجه الشرعى .

﴿ المادة السادسة ﴾

لا يثبت قطع الطريق للترتب عليه أحكام القطع الخاصة به كما تقدم الا بأحد أمرين أحدهما الاقرار به مرة واحدة بلا رجوع عنه فان رجعا سقط الحد ويؤخذون بضمان المال ان أقروا به معه وبموجب فعلهم من قصاص أو أرش أقروا بموجبه .

وكذا يثبت بشهادة رجلين شهدا بمعاينة قطع الطريق أو الاقرار به .

النوع الثانى

في أحكام عقوبات قطاع الطريق بحسب الأحوال الآتية

﴿ المادة السابعة ﴾

يعاقب بالحبس بعد التعزير بالضرب حتى يتوب لا بالقول بل بظهور سياء الصلحاء أو بموت قاطع الطريق اذا قبض عليه قبل اخذ شيء من المال وقتل نفس .

﴿ المادة الثامنة ﴾

يعاقب قطاع الطريق بقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف عند صحة الاطراف ان أخذوا مالاً معصوماً بشرط أن يصيب كل واحد منهم عشرة دراهم جياذ مضروبة أو قيمتها .

حضرة الشيخ محمد افندى العباسى — الحكومة كانت طلبت منى بيان النصوص الشرعية فيما يجب أن يعامل به قطاع الطريق وقد وضعت بيان ذلك في مشروع مكون من اثنتى عشرة مادة تشتمل على بيان معنى قطاع الطريق وما يحكم به عليهم فإذا أحسن تلاوته فليتل على الهيئة لتعلم ما اشتمل عليه

تقرر تلاوته .

تلى وهذه صورته

مشروع أمر عال

فيما يتعلق بقطاع الطريق من بيان معنائهم وأحكامهم بحسب الأحوال التى تحصل منهم بموافقة الشريعة الفراء على مذهب الامام الاعظم أبى حنيفة النعمان بن ثابت الكوفى الجارى عليه العمل فى سائر الممالك العثمانية وفيه نوعان

﴿ النوع الاول فى تفسير قطاع الطريق ﴾

الذين تجرى عليهم الاحكام الشرعية من اقامة الحد الشرعى وفى

شروط تلك الاحكام

﴿ المادة الاولى ﴾

قطاع الطريق هم جماعة يقصدون قطعه على اللارة فى الصحراء البعيدة عن العمران أو فى القرية منها أو فى العمران مصرا كانت أو قرية صغيرة كانت أو كبيرة أو فيما بين ذلك فى ليل أو نهار فى دار العدل

﴿ المادة الثانية ﴾

يشترط فى إقامة أحكام قطاع الطريق المخصوصة بهم أن يكونوا جماعة لهم شوكة ومنعة يمكنهم بسببها مقاومة من يقاومهم فيما يقصدونه وكذا يتحقق قطع الطريق من واحد له منعة بقوته ونجدته

﴿ المادة الثالثة ﴾

يشترط فيهم أيضاً أن يكونوا جميعاً معصومين مسلمين كانوا أو ذميين كما يشترط ذلك فى المقطوع عليه الطريق لاقامة الحد الآتى بيانه فلو لم يكن أحد الفريقين كذلك لا تجرى اقامة الحد المذكور عليه بل يعزر قاطع الطريق بالضرب والحبس باعتبار اخافة الطريق ونقض ذمة المسلمين مع الحكم عليهم بعد الاثبات بموجب ما فعلوه من قتل أو أخذ مال أو جرح بحسب ما تقتضيه الجناية .

﴿ المادة التاسعة ﴾

يعاقب قطاع الطريق ان قتلوا نفساً معصومة ولم يأخذوا مالا بالقتل جميعاً حداً حقاً لله تعالى فلا يقبل فيه عفو الولي ولا الامام ولا يشترط فيه أن يكون موجباً للقصاص ويشترك في هذه العقوبة القاتل والمعين فيقتل الكل ولو كان القاتل واحداً.

فان سقط الحد في هذه الحالة بفقد شرط من الشروط المتقدمة يقتص من القاتل منهم ان ثبت موجبه والا فالدية ويعاقب الباقى منهم بموجب جنائنه من تعزير وغيره.

﴿ المادة العاشرة ﴾

يعاقب قطاع الطريق ان قتلوا وأخذوا المال بما يختاره الامام من ستة أشياء وهي اما قطع اليد والرجل من خلاف ثم القتل أو القطع كذلك ثم الصلب أو فعل الثلاثة أو القتل والصلب أو القتل فقط أو الصلب فقط حياً ويبيع بطنه برمح حتى يموت ويترك ثلاثة أيام .

واذا اختار الامام الجمع بين القتل والصلب يكون القتل سابقاً وكيفية الصلب ان تفرز خشبة في الارض ثم يربط عليها خشبة أخرى عرضاً توضع رجلاه عليها ثم يجعل على الاولى خشبة أخرى عرضاً فوق الثانية وتربط عليها يده ثم يطن بالرمح في ثديه الايسر ويخفض بالرمح الى أن يموت .

﴿ المادة الحادية عشرة ﴾

يعاقب قطاع الطريق ان جرحوا جرحاً واحداً أو متعدداً بالقتل واخذ المال وأصاب كل واحد منهم النصاب للتقدم بيانه يقطع يد كل واحد منهم ورجله من خلاف ويهدر الجرح لعدم اجتماع القطع والضمان .

﴿ المادة الثانية عشرة ﴾

لا حد على قطاع الطريق في الصور الآتية وهي :

أولاً — اذا خرجوا فقط بدون قتل وبدون أخذ النصاب .

ثانياً — اذا قتلوا عمداً واخذ النصاب ولكن تأبوا قبل القبض عليهم

وردوا المال .

ثالثاً — اذا قتلوا عمداً وأخذوا ما دون النصاب فقبض عليهم

قبل التوبة .

رابعاً — اذا كان فيهم غير مكلف أو كان فيهم أحرص أو ذر رحم محرم من أحد المقطوع عليهم أو شريك مفاوض لأحد المقطوع عليهم أو قطع بعض المارة على بعض وفي هذه الصور يكون لولي المقتول القصاص في العمد والارش في غيره أو العفو فيهما بعد الثبوت بالوجه الشرعى .

حضرة شواربى بك — أوافق على المشروع الذى قدمه حضرة الاستاذ .

سعادة ابراهيم حليم باشا — كثرة الاصوص والسطوات لا تخفى على الهيئة وهي التي دعت الحكومة لسن المشروع المطروح بالهيئة ومن حيث ان المشروع الذى قدمه حضرة الشيخ العباسى قد اشتمل على الأحكام الشرعية التي يحكم بها على قطاع الطريق بكل استيفاء وتفصيل ولا شك في ان اتباعه يترتب عليه ردع أولئك المفسدين فأنا أصدق عليه .

حضرة الانبا كرلس افندى — المشروع الوارد من طرف الحكومة كاف وانا اصدق عليه .

حضرة جاد افندى مصطفى — انا أصدق على المشروع الوارد من طرف الحكومة أما بتلك الجزاءات الواردة به فيكون الحكم بالأعدام على جميع رؤساء ومديرى ورجال العصب التي يحصل منها سطو وقتل لانه لولا مجتمعهم ما كان يتيسر لهم السطو ولا القتل .

والعصب التي يحصل منها السطو غير الصحوب بقتل يعاقب رجالها بالأشغال الشاقة المؤبدة كرؤسائها ومؤلفيها .

سعادة ابراهيم أدهم باشا — وحضرات احمد افندى الهرمىل —

ومصطفى بك منصور — واحمد افندى خلف الله — والسيد سرور شهاب الدين — وحسن بك مدكور — والسيد البكرى — واحمد بك أبازله — وسعادة اسماعيل باشا محمد — وحضرة طلبة بك سعودى — الجميع وافقوا على رأى حضرة السيد العباسى وبذلك فتكون الأغلبية لحضرته .

ثم ان سعادة الوكيل ختم الجلسة بقوله ختمت الجاسة والساعة ٥

نمرة ٧ امضاء (حسين يسرى) امضاء ()

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الثلاثاء ١٥ شوال سنة ١٣٠٧ (٣ يونيه سنة ١٨٩٠)

سعادة الوكيل — اذن تلى تلك الافادات ومامعها والتذاكر وغيرها بحسب الترتيب المبين أعلاه وما يكون منها يقتضى أخذ رأى الهيئة عنه فتؤخذ آراؤها ورغباتها فيه

تليت افادة نظارة الداخلية نمرة ١٣ وهذه صورتها

بناء على الاحكام التى صدرت بالغاء انتخاب عضو مجلس شورى القوانين والاعيان المندوبين للجمعية العمومية عن مديرية النوفية السابق ارسال صورها من هنا للمجلس قد صدر أمران عاليان بانتخاب بدلهم وقد كان وانتخب كل من محمد افندى الشنوائى والسيد افندى أبو حسن والشيخ على الجزار أعيانا مندوبين للجمعية العمومية وحضرة محمود بك أبو حسين لمضوية مجلس شورى القوانين عن تلك المديرية فلاجل معلومية سعادتكم بذلك اقتضى محرره

تليت افادة نظارة الداخلية نمرة ١٤ وهذه صورتها

مرسل مع هذا لطرف سعادتكم صورة من الامر العالى الصادر بتاريخ ١٨ رمضان الجارى ٧ مايو سنة ١٨٩٠ بتعين حضرة احمد صوفانى بك العضو المندوب بمجلس شورى القوانين عن مديرية البحيرة وكيلا للمجلس الشاراليه للمعامية واجراء مقتضاه افندم .

تليت صورة الامر العالى المشار اليه وهذا نصها

صورة أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على المادة الحادية والثلاثين من القانون النظامى الصادر بتاريخ ٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٠٠ أول مايو سنة ١٨٨٣

فتحت الجلسة الساعة ٣ تحت رئاسة سعادة حسن حلي باشا وكيل المجلس وبحضور عدد ٢٢ من حضرات الاعضاء

تلى محضر الجلسة الماضية وتصدق عليه

سعادة الوكيل — الاشغال الموجودة بالمجلس هي الآتى بيانها

أولا — مشروع قانون الخفر المعلوم للهيئة وسبق طبع النسخة التى قدمت لها من صاحب الدولة رئيس مجلس النظار

ثانيا — افادتان من دولتو ناظر الداخلية احدهما رقم ٣٠ ابريل سنة ١٨٩٠ نمرة ١٣ بما تم عليه الحال فى انتخاب الاعضاء المندوبين للجمعية العمومية من مديرية النوفية والعضو المندوب لمجلس شورى القوانين من تلك المديرية والثانية رقم ١١ مايو نمرة ١٤ ومعها صورة الامر العالى الصادر بتعيين حضرة صوفانى بك وكيلا للمجلس

ثالثا — ثلاث افادات من دولتو رئيس مجلس النظار احدها رقم ٨ مايو سنة ١٨٩٠ نمرة ٧ ومعها صورة من الامر العالى المشار اليه والثانية رقم ٢٤ منه نمرة ٨ ومعها مشروع أمر عال يشتمل على الاجراءات التى تتبع فى تأديب القضاة ونوابهم بمحكمة الاستئناف والمحاكم الاهلية وأعضاء ومستخدمى النيابة العمومية وباقي مستخدمى المحاكم بقصد أخذ رأى الهيئة عنه والثالثة رقم ٢٦ منه نمرة ٩ ومعها ثلاثون نسخة من المجموعة الشاملة لحساب الحكومة الختامى من ايرادات ومصروفات سنة ١٨٨٩ وقد أعطى لكل من حضرات الاعضاء نسخة من تلك المجموعة

رابعا — تذاكر وغيرها من بعض حضرات الاعضاء بالاعتذار عن عدم امكانهم الحضور فى الجلسة التى تمجدت فى أول الشهر وجلسة هذا اليوم فاذا تحسن تلاوة تلك الاوراق فى هذه الجلسة وتأجيل مشروع قانون الخفر نظرا لكونه يحتاج الى عدة جلسات فليتقرر

(استحسن عام) .

وبناء على ما عرضه علينا مجلس النظر أمرنا بما هو آت

﴿ المادة الأولى ﴾

قد تعين احمد صوفاني بك العضو المنتدب بمجلس شورى القوانين
عن مديرية البحيرة وكيلًا للمجلس المشار اليه

﴿ المادة الثانية ﴾

على ناظر الداخلية تنفيذ أمرنا هذا

صدر بسرأي عابدين في ١٨ رمضان سنة ١٣٠٧ (٧ مايو سنة ١٨٩٠)

الامضاء (محمد توفيق)

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظر وناظر الداخلية

الامضاء (رياض)

تليت افادة رئاسة مجلس النظر للمرة ٧ وهذه صورتها

مرسل لسعادتكم مع هذا صورة من الأمر العالي الصادر بتاريخ ١٨
رمضان سنة ١٣٠٧ (٧ مايو سنة ١٨٩٠) بتعيين حضرة احمد صوفاني بك
وكيلًا لمجلس شورى القوانين لاجراء مقتضاه أقدم .

تليت صورة الأمر العالي وهي المأخوذة بعد افادة نظارة الداخلية للمرة ١٤

تليت افادة مجلس النظر للمرة ٨ وهذه صورتها

مرسل لسعادتكم مع هذا مشروع أمر عال حضرته نظارة الحفانية فيما
يختص بالاجراءات التي تتبع في تأديب القضاء ونواب القضاء بمحكمة الاستئناف
والمحاكم الاهلية وأعضاء ومستخدمي النيابة العمومية وباقي مستخدمي المحاكم
الامل الاسعاف بنظر المشروع المذكور بهيئة مجلس شورى القوانين واعادته
مشفوعا بما تراه الهيئة فيه أقدم.

تليت صورة مشروع الامر العالي المشار اليه وهذا نصها

مشروع أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على المادة (٥٤) من أمرنا الصادر في ٩ شعبان سنة ١٣٠٠
(١٤ يونيو سنة ١٨٨٣) الشامل للائحة ترتيب المحاكم الاهلية .

وبعد الاطلاع على لائحة الاجراءات الداخلية بالمحاكم المذكورة

وبعد الاطلاع على أوامرنا الصادرة في ١٠ أبريل سنة ١٨٨٣ وفي ٢٤
مايو سنة ١٨٨٥ وفي ١٩ فبراير سنة ١٨٨٧

وبعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٩ القاضي بان
قضاة المحاكم الابتدائية لا يكونون غير قابلين للعزل من وظائفهم إلا بعد انقضاء
مدة عشر سنين من تاريخ تعيينهم

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفانية وموافقة رأي مجلس النظر وبعد
أخذ رأي مجلس شورى القوانين

أمرنا بما هو آت

﴿ المادة الأولى ﴾

أحكام أوامرنا الصادرة في ١٠ أبريل سنة ١٨٨٣ و ٢٤ مايو سنة ١٨٨٥
و ١٩ فبراير سنة ١٨٨٧ المختصة بالجزاءات التأديبية ومجلس التأديب والمجلس
المختص ومسير أعمالها تسرى على من لم يعين بأمر من من أعضاء النيابة العمومية
لدى المحاكم الاهلية وكذلك على مستخدميها ومستخدمي تلك المحاكم

﴿ المادة الثانية ﴾

أما تأديب أعضاء النيابة العمومية المعينين بأمر منا فيكون من خصائص
الحكمة العليا التأديبية المشككة بمقتضى أمرنا الصادر في ٢١ ربيع الثاني سنة
١٣٠٦ (٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٨) على حسب تصوص الامر المشار اليه ومع
ذلك يجوز فصل المذكورين من وظائفهم بأمر منا بالتطبيق للمادة (٦٥) من
لائحة ترتيب المحاكم الاهلية

﴿ المادة الثالثة ﴾

القضاة ونواب القضاة بمحكمة الاستئناف والمحاكم الابتدائية تبقى
محاكمتهم التأديبية على حسب النصوص الخاصة بذلك الواردة في لائحة ترتيب
المحاكم مع عدم الاخلال بما هو مقرر في أمرنا الصادر في ٢٤ ديسمبر سنة
١٨٨٩ بشأن جواز عزل قضاة المحاكم الابتدائية في أثناء العشر السنين الاول
من تاريخ تعيينهم

﴿ المادة الرابعة ﴾

كل ما كان مخالفا لأمرنا هذا يعد لاغيا ولا يعمل به

﴿ المادة الخامسة ﴾

على ناظر الحفانية تنفيذ أمرنا هذا .

تقرر بالاتفاق موافقة بقاء المشروع المذكور حسب وضعته الحكومة
تليت افادة رئاسة مجلس النظر نمرة ٩ وهذه صورتها .

نظارة المالية بعثت لهذا الطرف مع مكتابة تاريخها ٢٦ مايو الحاضر
نمرة ١٨ بجملة نسخ من مجموع الحساب الختامي عن إيرادات ومصروفات
الحكومة سنة ١٨٨٩ بقصد ارسال اللازم منها لمجلس شورى القوانين فبناء
عليه مرسل لسعادتكم مع هذا ثلاثون نسخة من المجموع المذكور لتوزيعها
على حضرات أعضاء المجلس أفندم

تلى ماورد من بعض حضرات الأعضاء وهذه صورته
مكتابة من حضرة مصطفى بك منصور في ٢٦ مايو سنة ١٨٩٠
إنه غير بممكننا الحضور في اليعاد المحدد بأمر سعادتكم وبحصول الشفاء
محضر أفندم .

افادة من حضرة أحمد أفندي الهرميل في ٣٠ مايو سنة ١٣٩٠
بعد ان تأهبنا للحضور في جلسة أول يونيو حصل عندنا عذر يوجب
تأخرنا عشرة أيام نرجو من عطفكم قبوله أفندم .

افادة من سعادة سليمان أباطه باشا في ٣١ مايو .
ان عندنا أشغالا تقضي تأخرنا لغاية ٧ يونيه واقضى أشعار سعادتكم
بذلك أفندم .

افادة من حضرة طلبه بك سعودي في أول يونيو .
قد حصل عندى أعذار تمنع حضورى في الاسبوع الاول من شهر يونيه
اقتضى عرضه بذلك أفندم .

تلغراف من حضرة مصطفى بك خليفة ٢٤ يونيه .
عندنا عذر يمنع حضورنا للجلسة وفي يوم السبت الآتى نحضر أفندم .

مكتابة من حضرة السيد سرور شهاب الدين في ٣ منه .
طراً على أشغال توجب توجهى الى البلاد اقتضى عرضه أرجو من سعادتكم
التصريح لنا بذلك أفندم

سعادة الوكيل — من حيث إن الاشغال الموجودة بالمجلس انتهت
فاذا وافق فلتباشر الهيئة النظر في مشروع قانون الخفر .

حضرة السيد عبد الباقي أفندي البكرى — الهيئة قررت في شهر
ابريل أن يكون الخفر بالناوبة وباشرت عمل مشروع قانون لذلك ووضعت
منه سبع مواد ثم قررت تأجيل نظره لهذا الشهر وأن يطبع المشروع
الوارد من طرف الحكومة ويوزع على الأعضاء وقد حصل كل ذلك ولكن
أرى أن عمل للمشروع بالهيئة مباشرة فيه صعوبة كلية فالأوفق أن تشكل
لجنة لتحضير وعرضه على الهيئة فاذا تحسن ذلك فيتقرر .

(استحسان عام) .

حضرة السيد عبد الباقي أفندي البكرى — من حيث تقرر بموافقة
تشكيل اللجنة فاذا استحسن فلتشكل من سعادة اسماعيل باشا محمد بصفتة رئيساً
وحضرات صوفانى بك والشيخ حسين عابدين و ابراهيم بك الغمراوى
ومحمود بك حسين واحمد أفندى خلف الله وجاد أفندى مصطفى اعضاء .
سعادة اسماعيل محمد باشا — بما اى عازم على السفر فاذا تحسن فلينتخب
غبرى رئيساً للجنة .

حضرة السيد عبد الباقي أفندي البكرى — من حيث ان سعادة اسماعيل
محمد باشا اعتذر فاذا وافق فليتعين بدله سعادة اسماعيل صفوت باشا .

سعادة اسماعيل صفوت باشا — كان من رأي أن الخفر يكون بالأجرة
لا بالناوبة ولذلك لا أقبل الدخول في تلك اللجنة .

حضرة السيد البكرى — اذا تحسن فلتكن رئاسة اللجنة لحضرة صوفانى
بك ويكون ببل حضرته في عضويتها حضرة محمد أفندى الفقى .

سعادة الوكيل — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية بأن اللجنة تكون تحت رئاسة حضرة صوفانى
بك والاعضاء هم حضرات ابراهيم بك الغمراوى ومحمود حسين بك وأحمد
أفندى خلف الله والشيخ حسين عابدين ومحمد أفندى الفقى وجاد
أفندى مصطفى .

حضرة عوض بك سعد الله — من حيث ان المشروع سيعمل بمعرفة
اللجنة فأرى أنه يلزم التصريح لها بإجراء التعديل في السبع المواد التي
قررتها الهيئة أن ترمى لها (اللجنة) لزوماً لذلك .

(استحسان) .

وتقرر بالاتفاق بان سعادة الرئيس يحدد الجلسة عند انتهاء عمل المشروع
بمعرفة اللجنة أو عند ورود أشغال جديدة .

ثم ان سعادة الوكيل ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة والساعة ٥

(حسين يسرى) (على شريف)

نمرة ٨ اعضاء خاتم

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم السبت ٢٦ شوال سنة ١٣٠٧ (١٤ يونيو سنة ١٨٩٠)

وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية ومواقفة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هو آت :

﴿ المادة الأولى ﴾

كافة المرتبات المقيمة في الروزنامة باسم فائض التزام (ما عدا ما يكون منها وقفا) التي لا يزيد مقدارها عن مائة مليم في الشهر تستبدل بنقود باعتبار عشرة أضعاف المرتب السنوى .

أما فوائض الالتزام التي تحت يد أصحابها أطيان أواس مشروط فيها ارجاعها للحكومة بعد انقراض ذريتهم فتستبدل بنقود باعتبار ثمانية أضعاف وثلاث ضعف قيمتها السنوية وتصير الاطيان المعطاة حين ترتيب هذه الفوائض ملكا مطلقا للمتفعين .

﴿ المادة الثانية ﴾

بعد حصول الاستبدال بالكيفية السالفة الذكر لا يعود لأرباب المرتبات التي استبدلت ولا لورثتهم ولا لغبرهم من ذوى الحقوق ادنى حق فيها .

﴿ المادة الثالثة ﴾

على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا .

تقرر اتفاقا بالمواقفة عليه .

تليت افادة عمرة ١١ والمشروع الوارد معها وهاتان صورتاهما :

صورة الأفادة

مرسل مع هذا لسعادتكم مشروع أمر عال عن مساحة أطيان الجزائر التي تفسدها الرمال سنويا ضمن مساحة الجزائر ورفع أموالها أو عشورها بدون لزوم لتقديم طلبات عنها من أربابها وما يظهر استصلاحه منها يربط على أربابه بضريته الأصلية بالكيفية الواضحة فيه الأمل أخذ رأى هيئة

فتحت الجلسة الساعة ٢ تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس وبحضور ٢٦ من حضرات الاعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية وتصدق عليه .

سعادة الرئيس — اللجنة السابق تشكيلها لتحضير مشروع قانون الحفر قد أتمت أعمالها وسيعرض المشروع الذى حضرته على الهيئة .

وقد ورد من رئاسة مجلس النظار افادتان كتبهما بتاريخ ٩ يونيو الحاضر واحدهما عمرة ١٠ ومشروع أمر عال آخر يختص باستبدال المرتبات المقيمة بالروزنامة باسم فائض التزام والثانية عمرة ١١ ومعها مشروع أمر عال آخر بخصوص مساحة أطيان الجزائر التي تفسدها الرمال وما يستصلح منها . فاذا تحسن نظر هذين المشروعين قبل مشروع قانون الحفر حيث انهما في غاية الاختصار فليتقرر .

تقرر اتفاقا استحسان ذلك .

سعادة الرئيس — اذن لتتل الافادة عمرة ١٠ والمشروع الوارد معها .

تليا وهاتان صورتاهما :

صورة الافادة

مرسل مع هذا لسعادتكم مشروع أمر عال عن استبدال المرتبات المقيمة بالروزنامة باسم فائض التزام يعود بالكيفية الواضحة بالمشروع المذكور الأمل أخذ رأى هيئة مجلس شورى القوانين فيه واعادته لهذا الطرف مشفوعا بما يترأى لها فيه افندم .

صورة المشروع

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٤ مارس سنة ١٨٨٩

مجلس شورى القوانين عنه واعادته مشفوعا بما تراه الهيئة فيه أقدم .

صورة للشروع

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على المادة الثالثة من أمرنا الصادر في ٢٣ ربيع الثاني سنة ٣٠٧ (١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩) وعلى قرار مجلس شورى النواب الرقم ١٢ محرم سنة ١٢٨٥ (الموافق ٥ مايو سنة ١٨٦٨) الصادر عليه أمر عال في ١٦ محرم سنة ١٢٨٥ (الموافق ٩ مايو سنة ١٨٦٨)

وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين وموافقة رأى مجلس النظار أمرنا بما هو آت :

المادة الأولى

الأطيان التي تفسدها الرمال من أطيان الجزائر يجرى مساحتها سنويا ضمن مساحة الجزائر وترفع أموالها أو عشورها بدون لزوم لتقديم طلبات عنها من أربابها وما يظهر استصلاحها منها للزراعة يربط على أربابها بضريبتها الأصلية كما كان جاريا ذلك قبل صدور أمرنا الرقم ٢٣ ربيع الثاني سنة ١٣٠٧ (١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩) .

المادة الثانية

تستمر مرعية الاجراء باقى أحكام أمرنا الرقم ٢٣ ربيع الثاني سنة ١٣٠٧ (١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩) .

المادة الثالثة

على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا .

حضرة أحمد صوفاني بك — اذا قررنا بان الاطيان التي ستصلح ترتبط عليها ضريبتها الأصلية يكون ذلك باعثاً على عدم سعى أربابها في اصلاحها إذ ربما تكون أصل الضريبة عالية أما اذا علم صاحب الارض بان الضريبة ستكون بحسب ما يساويه ما استصلح وقت المعينة فيجتهد للاصلاح طلبا للمنفعة فاذا محسن تعديل المادة بما يفيدان ما يظهر استصلاحه تربط عليه

الضريبة بحسب ما يساويه حل المعينة بحيث لا تزيد تلك الضريبة في حال من الاحوال عن الضريبة الأصلية فليقرر ذلك .

(استحسان عام)

سعادة الرئيس — وردت افادة من دولتو ناظر الداخلية رقم ١٢ يونيو سنة ٩٠ نمرة ١٤٢ سايرة ضبط تتعلق بمسألة الخفر فلتتل قبل البدء في نظر مشروع قانون الخفر .

تليت وهذه صورتها :

أن الحكومة كانت سنت مشروع لأتممة للخفر حسب تراءى لها لزومه لاحتياج البلاد لايجاد الامن والراحة وبعد أن أخذت أفكار حضرات المديرين عن ذاك المشروع سبق نظره بالمجلس رئاسة سعادتك وبالنسبة لما ظهر وقتها من أنه يصعب على الأهالي القيام بدفع أجرة الخفر على مقتضى الترتيب الذي عمل عن المشروع المذكور قد أوقف تمام اللازم لاعتباره ومن وقتئذ بحثنا في الطريقة اللازم اتخاذها لراحة الأهالي وامكانهم القيام بسداد أجرة الخفر وحفظ الراحة وطلبنا من حضرات المديرين أن يخففوا عدد الخفر الى القدر الذي يمكن به حفظ الراحة بالبلاد ويسهل معه على الأهالي دفع أجرتهم بدون صعوبة ويتحرر جداول بذلك بعد التنقيص وبما جاء من بعضهم علم أنه صار تنقيص لصنف العند تقريباً فبناء عليه نرسل لسعادتك بعض الجداول الواردة من بعض المديرين لتكون مثالا للمقصود الأمل النظر في المشروع المحكى عنه على اعتبار تلك الجداول واعادته لرئاسة مجلس النظار في أقرب زمن بإفادة ما يترامى أقدم .

سعادة الرئيس — قد عمل جدول باجمالي الخفر التي تخصصت والحالة هذه لخفر المديرين النصوص عنها بالافادة ومبيناً به ما كان تقدر لكل مديرية منها بحسب الجدول الذي سلمه دولتو رئيس مجلس النظار للهيئة حال ما شرف بالجمي هنا وتكلم في مسألة الخفر فليتتل هذا الجدول وأن رأيت الهيئة لزوما لقراءة جميع التفصيلات المدرجة بالجدول الواردة مع الافادة فاذا ذاك تقرأ .

تلى الجدول الاجمالي المذكور وهذه صورته .

عن الخفر اللازم بحسب الجداول المتقدمة الآن وواردة بإفادة دولتو ناظر الداخلية

أصل الخفر على واقع الجدول السابق	جملة	مشايخ خفرا	خفر رابطة	طواقة	خفرا حدودات	خفرا مراسلات	عجز عن السابق	كافادة المديرية
١٥٦٦٩ بما فيه البتادر	١٣٣٣٤	٣٥٣	٨١٨٣	١٥٤٦	٢٥٨٠	٦٧٢	المنوفية ٢١١٢	٢١١٢
٥٥١٨ بخلاف مسع بلاد تابعة المحافظة	٣٥٦٤	١٥٦	٣٠٤١	٣٦٧			القليوبية ١٩٥٤	١٩٥٤
٥٣٧٨	٤٢١٠	٢٠٣	٣٢٣٣	٥٢٨		٢٤٦	الجيزة ١١٦٨	١١٦٨
٤٥١٣	٣٣٨٢	١٩٤	٢٦٩٨	٤٩٠			قنا ١١٣١	١١٣١
٣١٠٧٨	٢٤٤٩٠	٩٠٦	١٧١٥٥	٢٩٣١	٢٥٨٠	٩١٨	٦٣٦٥	٦٣٦٥

﴿ المادة الأولى ﴾

سكان القرى والبلاد لعموم القطر المصري الذي يبلغ عمرهم ستا وعشرين سنة فما فوق مكلفون بالخفر بالناوبة ماعدا الآتي ذكرهم في المادة الثانية ومدة النوبة تكون سنة كاملة

﴿ المادة الثانية ﴾

يستثني من خدمة الخفر

أولاً — العلماء وطلبة العلوم والمعارف المنصوص بقانون القرعة العسكرية وملحقاته عن معافاتهم منها .

ثانياً — الفقهاء وخدمة المساجد وللعابد المعافون أيضاً من القرعة .

ثالثاً — الفقراء الذين يزيد سنهم عن الخمسين سنة .

رابعاً — عمد ومشايخ البلاد وأولادهم ووكلاء العمدة وأولادهم .

﴿ المادة الثالثة ﴾

المكلفون بالخفر ينقسمون الى قسمين

القسم الاول — يكون من الاشخاص أقوياء البنية الخالين من السوابق القادرين على تأدية خدمة الخفر من سن ست وعشرين سنة الى خمسين بدخول الناية في النيا

وهذا القسم مكلف بهذه الخدمة بدنيا بالناوبة

والقسم الثاني يكون من الاشخاص البالغين سن الست والعشرين سنة فما فوق من الترفهين وأرباب الميسرة وغيرهم ممن لم يجز العادة بتكليفهم بمثل هذه الخدمة وهذا القسم مكلف بالقيام بأداء خدمة الخفر ماليا .

سعادة حسن حلمي باشا — رأي أن تجعل للمادتان الاولى والثانية مادة واحدة لما بينهما من الارتباط .

سعادة أباطه باشا — الاوفق بقاء الثلاث المواد كما هي اذ كل منها تشمل على أحكام قائمة بذاتها .

حضرة محمود بك حسين — الهيئة سبق لها التكلم في مسألة جعل الخفر بالاجرة أو بالناوبة ودرست مايتعلق بالخفر جيداً وكان ضمن مادارت عليه المداكرة مسألة تقليل الاضرار ورأت ان الاوفق هو جعل الخفر بالناوبة لتمنر جعله بالاجرة ولذلك قررت ان يكون بالناوبة وشكلت أخيراً لجنة لتحضير مشروع قانون على الوجه الاخير واللجنة حضرته وها هو تحت العرض للهيئة واذن فالأوفق ان الهيئة تنظر فيه

سعادة صفوت باشا — افادة نظارة الداخلية المقصود منها هو معرفة كفاية الانفار التي تقررت للخفر وعدمه

حضرة صوفاني بك — الهيئة قررت ان الخفر يكون بالناوبة والذي أراه أن الموافق هو النظر في المشروع الذي حضرته اللجنة

حضرة السيد عبد الباقي افندي البكري — الافادة لاتعارضنا في نظر المشروع والجداول الواردة هي عن بعض المديرات وبالطبع ترتيب الخفر في كل بلدة سيكون بحسب لزومها فالأوفق النظر في المشروع

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

اخذت فتقرر بالاغلبية تلاوة المشروع مادة لمادة وان تؤخذ الآراء عن كل مادة
تليت افادة حضرة صوفاني بك رئيس اللجنة المؤرخة ١١ يونيه سنة ٩٠ المتقدم معها المشروع المذكور وهذه صورتها

بناء على ماقدرته الهيئة في جلسة يوم الثلاثاء ١٥ شوال سنة ١٣٠٧ الموافق ٣ يونيه سنة ١٨٩٠ قد اجتمعنا نحن وحضرات أعضاء اللجنة التي تشكلت لتحضير مشروع قانون الخفر في يوم الاربعاء ٤ يونيه سنة ٩٠ والايام التالية له حتى تم تحضير المشروع المذكور في هذا اليوم على الصورة المرسله طي هذا اقدم
تليت مقدمة المشروع والمواد ١ و ٢ و ٣ وهذه صورها .

مشروع أمر عال

نحن خديو مصر

بناء على ماعرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هو آت

﴿ الفصل الأول ﴾

في المكلفين بخدمة الخفر بدنيا وماليا ومن يجب أعفائهم منها وفي تشكيل مجلس الخفر

ومن يرى من الأشخاص المنصوص عنهم بهذه المادة ان التقدير الذي فرض عليه يزيد عن قدرته فله أن رفع شكواه للمأمور المركز الذي له أن يحكم قطعاً في اجابة طلبه وعدمها بحيث ان رفع الشكوى يكون في مدة لا تتجاوز ثمانية أيام من تاريخ التقدير .

سعادة ابراهيم حليم باشا — رأي أن يلزم كل من أرباب الميسرة بدفع ستين قرشاً شهرياً .

سعادة حسن حلمي باشا — رأي أن يدفع كل منهم بنتو شهرياً

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية بقاء المادة على أصلها .
تلى من المادة الخامسة لغاية الحادية عشرة وتقرر بالاتفاق بقاؤه على أصله وهذه صورته :

﴿ المادة الخامسة ﴾

يتشكل في كل بلدة تحت رئاسة عمدتها مجلس مؤلف من مشايخ الناحية ومأذونها ومن أربعة الى ستة من عمد المزارعين وقرارات هذا المجلس لا تعتمد الا اذا كان مجتمعا اكثر من نصف أعضائه في الجلسة واذا وجد عمدتان في بلدة واحدة فالمجلس ينتخب للرئاسة أحدهما بالأغلبية فان تساوت الآراء يقرع بينهما وأما النقط المسلم خفرها لقبائل العربان فتستمر على حالتها الراهنة مع مراعاة قانون خفر العربان .

﴿ المادة السادسة ﴾

على مجلس البلدة أن يحرر دقراً يشتمل :

أولاً — أسماء الاشخاص المعافين المنصوص عنهم بالمادة الثانية .

ثانياً — أسماء الاشخاص المكلفين بخدمة الخفر بدنيا المنصوص عنهم بالفقرة الأولى من المادة الثالثة .

ثالثاً - أسماء الاشخاص المكلفين بالبذل والقادر منهم على احضاره أو ادائه نقداً بانفراده وغير القادر على احضاره أو ادائه نقداً الا بالاشتراك .

وتبين أسماء المشتركين في البذل سواء كانوا اثنين أو ثلاثة أو أربعة وبضم العدد المتحصل من القادرين على اداء البذل بالاقرار على العدد المتحصل من غير القادرين على ادائه الا بالاشتراك باعتبار كل اثنين أو ثلاثة أو أربعة من غير القادرين بنفر وبضافان على عدد القادرين على اداء خدمة الخفر بدنيا ومجموع هذه الانواع الثلاثة هو الذي تقسم عليه نوبات الخفر بالكيفية التي ذكرت في المواد السابقة .

حضرة السيد محمد افندي المهدي العباسي — أوافق على رأي سعادة أباطة باشا فقط أطلب معافاة كل من زاد سنه عن الخمسين سنة غنيا كان أو فقيراً من خدمة الخفر .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية بقاء المواد على أصلها كراي سعادة أباطة باشا .

احمد افندي الهرميل — تقدم اني طلبت من الهيئة معافاة الاشخاص الفقراء الذين لا يمكنهم السعي على معاش عائلاتهم الا في الأشغال التي يتكسبون منها ما يفي بمعاشهم أولاً بأول والهيئة اذ ذاك لم تقبل مني ذلك وحيث اني كتبت افكارى وملاحظاتى في هذا الموضوع في تقريرها هو مرفوع للهيئة كي ان تحسن تلاوته بها والنظر فيه فليتقرر .

حضرة صوفاني بك — طلب حضرة احمد افندي الهرميل سبق مذاكرة الهيئة فيه ولم تقرر عليه وبعدها أجل عمل المشروع على اللجنة وقد أتمت أعمالها بدون ان يقدم طلبه لمقام الرياسة ليحال على اللجنة وحيث ان ما يرغبه هو من أكبر الدواعي التي تمنع تنفيذ قانون الخفر فالأوفق عدم قبول ملاحظة حضرته .

سعادة حسن حلمي باشا — الأوفق ان يعافى من لا يزيد تكسبه اليومي عن قرشين اثنين .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية رأي حضرة صوفاني بك .

تليت المادة الرابعة وهذه صورتها :

القسم المنصوص عنه بالفقرة الثانية من المادة الثالثة وهو المكلف بخدمة الخفر ماليا ينقسم الى قسمين .

القسم الاول يكون من أرباب الميسرة ويلزم كل شخص منه اما باحضار نفر حائر لشروط اللياقة المذكورة في المادة السالفة باجرة من طرفه للقيام بخدمة الخفر في مدة نوبته (بحيث يكون هذا النفر معلوماً ومقبولاً عند مجلس البلدة الآتي ذكره) أو يدفع أربعين قرشاً صاغاً شهرياً في مدة تلك النوبة .

والقسم الثاني يكون من الاشخاص الذين لا يقدر كل واحد منهم على دفع أربعين قرشاً شهرياً في مدة نوبته وهذا القسم يكلف كل اثنين أو ثلاثة أو أربعة منه (حسبما يراه مجلس البلدة في حالتهم) اما بالاشتراك في احضار نفر باجرة من طرفهم في مدة النوبة (بحيث يكون هذا النفر لا تقبل معلوماً ومقبولاً عند المجلس) أو يدفع أجرة النفر باعتبار أربعين قرشاً صاغاً شهرياً في مدة تلك النوبة .

تليت للمادة الثانية عشرة وهذه صورتها :

إذا حدث نقصان في عدد الخفراء الذين تكون عليهم النوبة في أثناء مدة نوبتهم لسبب الوفاة أو أى سبب من الأسباب القهرية فيؤخذ بدل النقصان من الأنواع الآتية بمراعاة الأخذ من النوع الأول حتى تنتهى ثم الثانى وهكذا :

أولاً — إذا كان استجد من الخارج بالبلد أنفار لائقون بالخفر بعد حصر أبقارها وتقسيم النوبات .

وثانياً — من الانفار الذين يبلغ عمرهم ستا وعشرين سنة بعد اكمال ترتيب الخفر الحالى .

وثالثاً — من الانفار الذين عليهم نوبة الخفر التالية للنوبة التى حصل بها ذلك النقصان .

وفي حالة أخذ أنفار للكاملة من النوع المذكور بالفقرة الثالثة من هذه المادة فمن يقيم منهم بدل نقصان مدة ستة شهور فأكثر ليعنى من نوبته عند حلولها ويؤخذ بدله من النوعين المنصوص عنهما بالفقرة الاولى والثانية من هذه المادة وان لم يوجد منهما فيؤخذ بدله من أنفار النوبة التى بعد نوبته

وهكذا وكذلك اذا كانت أنفار البلدتكنى لنوبات متعددة ويزيد منها عدد لا يكتفى لنوبة كاملة فيتغير هذا العدد عند عمل القرعة على نوبات السنوات كنوبة كاملة ويدخل فى القرعة وعند حلول نوبته تؤخذ له الاتفار الكاملة لكفاية النوبة من الأنواع التى ذكرت بهذه المادة على الترتيب المبين بها .

سعادة حسن حصى باشا — رأي أن الغريب لا يكلف بخدمة الخفر

حضرة احمد افندى الهرمىل — لا يصح ان الغريب يكلف بالخفر ولا يجوز ازام شيخ البلد بضمانه لان ادخال الاغراب فى خدمة الخفر غل بالامن .

حضرة طلبه بك سعودى — رأي ان الاغراب لا يكلفون بخدمة الخفر الا بعد توطنهم بالبلد سنة كاملة

حضرة غمراوى بك — اذا لم يجز تكليف الغريب بالخفر مع كون كل من الاهالى ليس مازما بالاقامة فى بلد واحدة فبالطبع كل واحد يجب الخروج من بلده والاقامة فى غيرها خلاصا من ذلك التكليف ولا شك فى أن ذلك يترتب عليه اخلال نظام الخفر فى كل البلاد فالأوفق بقاء المادة على أصلها .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخذت الآراء وتقرر بالأغلبية بقاء المادة أصلها

﴿ المادة السابعة ﴾

فى حالة دفع البدل قدما ينتخب مجلس البلدة به نفرأ من الافار المكلفين بخدمة الخفر بدنياً الخالين من النوبة الحالية ومن ينتخب يكون مازما بالانقياد اذا لم يوجد من الخالين من النوبة من يرغب من تلقاء نفسه أخذ تلك الاجرة واداء النوبة عنم أداها .

الفصل الثانى

فى كيفية ترتيب الخفر

﴿ المادة الثامنة ﴾

على مجلس البلدة أن يحدد العدد اللازم لها من مشايخ الخفر والطوافة والخفراء فى مدة النوبة ويوزع عدد المكلفين بخدمة الخفر على النوبات متى كان عددهم يكفى لنوبتين فأكثر ويبين أسماء أنفار كل قسم .

﴿ المادة التاسعة ﴾

يكون تخصيص من يجب عليهم اداء نوبة السنة الاولى والثانية وما بعدهما بواسطة الاقتراع بين عدد النوبات .

ويتحرر دفتر من ثلاث نسخ بأسماء من أصابهم النوبة فى السنة الاولى والثانية وما بعدها ويتصدق عليها من مجلس البلدة ويحفظ احداها بطرف رئيس المجلس والثانية ترسل للمركز والثالثة للمديرية .

﴿ المادة العاشرة ﴾

متى علم لمجلس البلدة من اصابتهم القرعة لاداء خدمة الخفر فى السنة الاولى فيجب عليه أن ينتخب فى الحال منهم شيخاً للخفر فأكثر بحسب أهمية لبلدة ويجب أن يكون هؤلاء المشايخ من أرباب الاملاك ومن عائلة محترمة ومنهم من الثلاثين الى الخمسين وسيرتهم حسنة وفيهم الكفاءة لاداء هذه لوظيفة وكل من وقع عليه الانتخاب لوظيفة شيخ الخفر وجب عليه قبولها ان لم يقدم فى ظرف ثمانية أيام من تاريخ انتخابه اعدارا كافية لرضها .

﴿ المادة الحادية عشرة ﴾

فى حالة انتخاب مشايخ الخفر يجب انضمامهم مع مجلس البلدة ويكون لكل منهم فيه صوت وعمد ومشايخ البلدان مازومون بأن يكونوا ضامين لمشايخ لخفراء ويقدموا بذلك ضمانا مصدقا عليها من المأذون أما الخفراء والطوافة تكون ضماناتهم على رؤساء عائلاتهم ويتصدق من مشايخهم على تلك الضمانات ومن لم يكن له رئيس عائلة فتكون ضمانته من شيخ حصته وجميع الضمانات تكون من ورق عادة .

﴿ المادة الخامسة عشرة ﴾

على مجلس كل بلد أن يقدم للمركز في كل سنة ثلاثة دفاتر بأسماء جميع الخفراء والطوافة الذين عليهم النوبة في تلك السنة والضامين لهم ويتوضح فيها تاريخ تعيينهم والنقط التي يتعينون فيها

وهذه الثلاثة الدفاتر ترسل إلى المديرية وبعد التصديق عليها من المدير يحتفظ أحدها تحت يد عمدة البلد والثاني بالمركز والثالث بالمديرية ويجوز للمدير في كل حال أن يزيد أو ينقص في عدد الخفر حسبما يرى له من الأهمية وعلمها

وتقرر أن الجلسة تكون يوم غد الساعة ٢ عربي

ثم إن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله ختمت الجلسة والساعة ٥

(حسين يسرى) (على شريف)

خاتم

امضاء

نمرة ٩

تليت المواد ١٣ و ١٤ و ١٥ وتقرر بالأغلبية بقاؤها على أصلها وهذه صورها

﴿ المادة الثالثة عشرة ﴾

تنتخب بعض من الخفراء الأمناء والأقوياء الجسم ويرتب بصفة طوافة لمساعدة مشايخ الخفراء بالمرور على جميع النقط المسماة للخفراء ويكون لكل ثمانية خفراء طواف واحد ولا ينقص عدد الطوافة عن اثنين والالقي من الطوافة ينتخبه المجلس لأن يكون وكيلًا لشيخ الخفراء عند النزوم

الفصل الثالث

في خدمة الخفر

﴿ المادة الرابعة عشرة ﴾

على مجلس البلد أن يمين النقط التي يلزم وضع الخفراء فيها سواء كانت داخل البلدة أو خارجها أو في حدودها أن يرتب الخفراء وفي كل نقطة منها بحسب أهميتها وأن يحدد حدودها ويتمرها

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاحد ٢٧ شوال سنة ١٣٠٧ (١٥ يونيه سنة ١٨٩٠)

التابعة لها تلك العزب وكذلك مانص بالمادة من أن خفر العزب والكفور يكون على ملاكها هذا لا يمنع اجرائه بمعرفة الوكلاء أو النظار ولذلك لا وجه لادخال أى تعديل على المادة.

حضرة الأستاذ الشيخ العباسي — رأي أن العزب والكفور غير المفروزة التي يكون سكنها ملاصقا لسكن البلد التي هي منها أو قريبا منه جدا يكون خفر سكنها على خفراء البلد ويؤخذ من تلك العزب أنفار فتضم لخفر البلد حسبما يخص العزبة.

سعادة أباطه باشا — من الضروري فصل العزب والكفور المفروزة في مادة قائمة بذاتها لان هذه حكمها كحكم البلاد ويذكر في المادة التي توضع لها انه اذا وجدت أطيان في احدى البلاد يكون زمامها تابعا لبلاد آخر بعيدة عنها فيكون خفر حدودها على البلد الموجودة فيها تلك الأطيان .

حضرة غمراوي بك — الغرض مما تقدر بمعرفة اللجنة في هذه المادة هو أن العزب والكفور غير المفروزة يكون خفر سكنها على ملاكها أو من ينوب عنهم وأما خفر حدودها فيكون على البلاد التابعة اليها تلك العزب والكفور أما العزب والكفور المفروزة فخفر سكنها وحدوداتها يكون على ملاكها أو من ينوب عنهم الا اذا كان بها أطيان متداخلة في أطيان البلاد التي فرزت منها فيكون خفر ما هو متداخل من الأطيان على البلاد المذكورة فاذا كان هذا فيه الكفاية فيها والا اذا استحسن ادخال بعض تعديلات في المادة لزيادة تنوير هذا المعنى لا بأس

سعادة حلى باشا — الاوفق أن تكون المادة بهذه الصورة

الكفور والعزب المفروزة بزمام مخصوص يكون حكمها في ترتيب الخفر كحكم سائر البلاد أما العزب التي لها سكن مخصوص ولم تفرز أطيانها ن أطيان البلد بزمام مخصوص فيكون ترتيب خفر سكنها فقط بمعرفة ملاكها أو نظارها أو من يكون متوليا أمرها أما خفر حدوداتها فيكون تابعا للبلد المأخوذة أطيان تلك العزبة منها

فتحت الجلسة والساعة ثلاثة تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس وبحضور ٢٣ من حضرات الأعضاء .

تلي محضر الجلسة للماضية وتصدق عليه

سعادة الرئيس — حيث أن الذي تم نظره في الجلسة الماضية من مشروع قانون الخفر هو لفاية المادة ١٥ فليتلى من ابتداء المادة ١٦ مادة فائدة يتؤخذ الآراء عن كل مادة

تليت المادة ١٦ وهذه صورتها

(المادة السادسة عشرة)

الخفراء اللازمة للعزب والكفور مفروزة كانت أو غير مفروزة تكون على ملاكها وكذلك يكون ترتيبهم فيها بمعرفتهم ويلزم أن يكون ذلك متفقا عليه مع المستأجرين .

أما اذا كان للعزب أو الكفور المفروزة أطيان داخلية في أطيان البلاد الآخر فيكون خفرها تابعا للبلاد المذكورة .

حضرة احمد أباطه بك — الأوفق أن ينص بالمادة نص صريح يفيدان العزب غير المفروزة يكون أربابها مكلفين بخفر سكنها فقط وأن ترتيب الخفر بها وإدارته يكون بمعرفة ملاكها ان كانوا متوطنين بها أو بمعرفة من يكون متوليا أمرها سواء كان ناظرها أو مستأجرها أو غيرها فان تحسن تعديل المادة بهذه الصورة فليتقرر .

حضرة الشيخ حسين عايد — ماقاله حضرة أباطه بك موجود بنفس المادة لأن القول بأن العزب والكفور يكون خفرها على ملاكها لا يدخل فيه خفر الحدود اذ انه ذكر بآخرها أن العزب والكفور المفروزة التي هي معدودة من البلاد واذا كان لها أطيان متداخلة في أطيان البلد فيكون خفر تلك الأطيان على البلد وبذلك تكون حدودات العزب غير المفروزة مكلفا بخفرها البلاد

تابع المادة ١٦ معدلا

واذا وجد ببعض البلاد أطيان تابعة لزام بلاد أخرى بعيدة عنه تلك الاطيان فخير حدود هذه الاطيان يكون على البلد الموجودة فيها .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية موافقة للمادة التي وضعها سعادة حسن حلمي باشا

سعادة ابراهيم حليم باشا — قد بدت لي ملاحظة على المواد التي نظرت بالجلسة الماضية في شأن البديل النقدي المقروض على الموسرين من الاهالي وفي شأن من تقرر معافاتهم من خدمة الخفر بالكلية فان تحسن قبولها اذذاك أبلغها

حضرة مصطفى بك خليفة — أن الذي تلى بالجلسة الماضية تقرر وانتهى أمره والاوفق عدم قبول ملاحظات عليه .

سعادة أباطه باشا — لا بأس من قبول الملاحظة حيث أن ما يبيده سعادة حليم باشا ستستعمله الهيئة ولها قبوله أو رفضه .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية قبول الملاحظة .

سعادة ابراهيم حليم باشا — انه وان كانت المناوبة في الخفر ليست من رأيي لكن أرى عدم موافقة معافاتهم استثنائهم الهيئة من خدمة الخفر لان خدمة المساجد والعلماء وغيرهم جار تكليفهم في نفس مصر بدفع أجرة خفارة منازلهم وإذن يكون من باب أولى تكليف من يكون منهم بالقرى بدفع الأجرة أو البديل ولو بالاشتراك فيه عند عدم القدرة على ادائه بالانفراد ومن لا طاقة له بالكلية فيعفى ضمن الفقراء أما العمدة والمشايع وأولادهم ووكلاء العمدة وأولادهم هؤلاء يلزم اعتبارهم من الموسرين وتكليفهم بالأجرة كي تزداد أنفار الخفر الذين يكونون بالأجرة .

حضرة أحمد صوفاني بك — الانواع التي استثنيت الهيئة معافاة من القرعة العسكرية والعونة متى كانت وبالأولى أن تعافى من خدمة الخفر والذي أراه بقاء ما تقرر على حاله .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية بقاء ما تقرر على حاله كما رأى حضرة صوفاني بك تلى لغاية المادة ٢١ وتقرر بالأغلبية بقاءه حسبما وضعت اللجنة وهذه صورته .

﴿ المادة السابعة عشرة ﴾

الجفالك التي أهلها يملكون المنازل سكنهم ويوجد بها مشايخ بلاد

يكون ترتيب الخفر فيها بمقتضى الاجراءات المدونة بهذا القانون وأما خفر الحدود فيكون على مالك الأطيان تحت ملاحظة ادارة خفر البلد من أشخاص مضمونين وترسل ضماناتهم لمجلس البلد التي في حدودها الأطيان لكي تكون ملاحظتهم بمعرفة .

﴿ المادة الثامنة عشرة ﴾

على مشايخ النوبة والخفراء والطواقة ملاحظة خفر العزب والكفور والجفالك الموجودة في نواحيهم وعلى الخفراء اتباع تعليمات مشايخ النوبة فيما يختص بحفظ النظام بكل دقة .

﴿ المادة التاسعة عشرة ﴾

أن خدمة الخفر هي الزامية ليست اختيارية مالم يقدر الشخص المنتخب اعذارا تكون مقبولة في ظرف ثمانية أيام من تاريخ انتخابه لنوبته . ويجب اعادة انتخاب الخفراء وبعضهم بعد مضي السنة ان لم يوجد من يقوم مقامهم في نوبة أخرى .

﴿ المادة العشرون ﴾

على كل مدير أن يعين لجنة لكل مركز من مديريته تحت رئاسة مندوب من المديرية ويناط باللجنة المذكورة مراجعة كشوفات أسماء الخفراء وملاحظة أعمال مجالس البلدان وجميع ما تقرر عليه هذه اللجنة يجب عرضه على المدير لا غير عليه .

﴿ المادة الحادية والعشرون ﴾

إذا تراعى لمجلس البلدة ضرورة لزوم تغيير الدفتر المنصوص عنه بالمادة السادسة لأسباب تغييرات طرات على حالة البلد فلا أن يعرض للمدير الأسباب ومضى رأى المدير ضرورة لإجابة طلب المجلس فيأمر بإجراء التغيير المذكور .

تليت مقدمة الفصل الرابع والمادة ٢٢ وهاتان صورتاهما .

الفصل الرابع

في واجبات العمدة والمشايع ورجال الخفر

﴿ المادة الثانية والعشرون ﴾

إدارة وملاحظة خدمة الخفر منوط بها عمدة البلد ويجب أن يتوسط في هذه الملاحظة شيخا النوبة والخفر مشايخ البلد ملزومون بالمرور مع مشايخ الخفر على أربطة ونقطة الخفر

﴿ المادة السادسة والعشرون ﴾

يجب على شيخ الخفراء أن يجمع الطوافة يوميا ويتوجه الى شيخ النوبة قبل الغروب بنصف ساعة على الاقل وعلى الشيخين المذكورين أن يبرا بعد ذلك على جميع نقط الخفر ليتأكدوا من وجود الخفراء في نقطهم فإذا وجدوا أحد الخفراء غائبا فعليه أن يستحضره الى نقطته في الحال .

على مشايخ الخفراء أن ينتخبوا عددا معلوما من خفراء النقط المهمة ليتأوبوا في خفرها نهاراً وعلى الخفراء جميعهم قبل الغروب بنصف ساعة أن يكونوا في نقطهم .

شيخ النوبة عليه هو وشيخ الخفر دوام المرور ليلاً ليتأكدوا من قيام الخفراء بواجباتهم وعلى العمدة أن يمر حيناً بعد حين أيضاً ليتأكدوا من وجود الخفراء في نقطهم وكل حادثة مهمة تحدث يجب على شيخ النوبة أن يخطر بها حالا العمدة ليتخذ الاحتياطات اللازمة .

﴿ المادة السابعة والعشرون ﴾

إذا استغاثت إحدى نقط الخفر فعلى مشايخ الخفر والنوبة أن يمشوها بأسرع ما يمكن إذا كانوا بالقرب منها وأما إذا كانوا بعيدين عنها فعلى الخفراء المجاورين لنقطة الاستغاثة أن يمدوها بالمساعدة مع ملاحظة عدم تركهم نقطهم بدون خفر وهكذا ينشر طلب الامداد من نقطة الى أخرى حتى يصل الخبر لمشايخ الخفراء والنوبة والطوافة الذين يجب عليهم حينئذ أن يبادروا بكل سرعة لحل الواقعة ويجب أن تكون خفراء حدود كل بلدة معروفين من خفراء حدود البلدة المجاورة لها ومعينين جميعهم في نقطة واحدة لكي تزداد القوة بكثرة العدد .

وخفراء الحدود يجب أن لا ينقص عددهم عن ستة وتعيينهم يكون ثلاثة في كل بلدة .

تليت المادة (٢٨) وهذه صورتها .

﴿ المادة الثامنة والعشرون ﴾

على خفراء الماردان يلاحظوا جميع المراكب الواردة اليها للمبيت وأن يبحثوا عن الاشخاص الموجودين فيها وإذا اشتبهوا في شخص منهم فعليهم أن يخبروا حالا شيخ الخفر وشيخ النوبة مع مداومة مراقبته وإذا اضطرت إحدى المراكب للمبيت خارج الموردة بسبب قهرى فعلى رئيسها أن يخبر شيخ النوبة بذلك وعلى شيخى النوبة والخفر ان يعينا من فيه الكفاءة من الخفراء لخفرها ومراقبتها لا يتصرح للمعداوين بالتعدي بين أذان المغرب والعشاء الا باذن خصوصى من شيخ النوبة وبعد أذان العشاء لا يجوز التعدي مطلقاً يؤخذ عليهم تعهدات بذلك من يخالف من المعداوين الا وامر قهري أول مرة يجازى بدفع مائة قرش وثانى مرة مائتى قرش وفي ثالث دفعة يسجن شهرين .

بالمناوبة ليتأكدوا أنهم قائمون بواجبات وظفائهم حق القيام وكل شيخ نوبة مسؤول عما يحدث في مدة نوبته وعليه اذا تراءى له تقصير من أحد رجال الخفر في أداء الواجب أن يخبر عمدة البلد الذى يجب عليه اجراء اللازم بمقتضى هذا القانون

حضرة محمد شواربي بك — رأى أن يزداد في الفقرة الأولى (أو وكيله)

سعادة حسن حلى باشا — الأحسن تعديل المادة بأنه عند وجود عند العمدة فله أن يوكل أحد المشايخ

حضرة محمود بك حسين — الأحسن تعديل الفقرة بما يفيد أن العمدة لو اعتمد وكيله فليؤكله أو يوكل من يشاء تحت مسؤوليته

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخذت وتقرر بالأغلبية رأى حضرة شواربي بك

تلى لغاية المادة ٢٣ وتقرر بالأغلبية بقاؤه على أصله وهذه صورته

﴿ المادة الثالثة والعشرون ﴾

إذا لم يكن في البلدة الا شيخ واحد للخفر وجب أن يراقبه دائماً في مروره أحد مشايخ البلدة بالمناوبة ومتى كان لها شيخا خفر وعدة مشايخ بلد وجب تعيين شيخين من مشايخ البلد بالمناوبة ليبرا مع شيخى الخفر بحيث تكون درجة مسئولية هذين الشيخين متساوية

﴿ المادة الرابعة والعشرون ﴾

على كل من تكون عليه النوبة من هؤلاء للشيخ أن يقوم المرور بنفسه ولا يجوز له مطلقاً أن يوكل غيره للقيام بذلك إلا لعذر شرعى عنه جبراً عن المرور وحينئذ ينوب عن الشيخ الذى تكون نوبته بعده وهذا الشيخ يلزم بالقيام بهذه الخدمة وإذا لم يكن في البلد الا شيخ واحد وحدث له عذر فله أن يوكل من يعتمده من أخوته أو أقاربه أو من خلافتهم تحت مسئوليته للقيام بواجباته .

انما يشترط عليه أن يخبر بذلك العمدة ويتفقاً على ذلك ومدة النوبة لا تزيد عن السبعة أيام ولا تنقص عنها مطلقاً .

﴿ المادة الخامسة والعشرون ﴾

حينما تنتهى مدة مناوبة أحد المشايخ فعليه أن يسلم ما في عهده لمن تكون نوبته بعده ويأخذ منه شهادة بختمه بالاستلام موضحاً فيها جميع الحوادث التى حدثت في نوبته ثم يختم عليها شيخ الخفر ويصدق عليها مأذون الناحية وتفيد بدفتر بعد لذلك بطرف العمدة ثم تعاد للشيخ السالف لحفظها بطرفه .

﴿ المادة الثانية والثلاثون ﴾

على الحفراء ان يلاحظوا كل من يمر في دركهم واذا اشتبهوا في أحد فاعلمهم أن يضبطوه ويرسلوه لشيخ النوبة واذا اشتبهوا في عدة اشخاص ولم يتمكنوا من ضبطهم فاعلمهم أن يعينوا بعضهم لاقتفاء أثرهم حتى يصلوا الى أول بلدة وحينئذ يجبرون شيخها عهم لاجراء اللازم .

تليت المادة ٣٣ وهذه صورتها :

﴿ المادة الثالثة والثلاثون ﴾

على الحفراء ان يراقبوا ما يمر عليهم من المواشي أو غيرها من الأشياء ليلا مع اشخاص مجهولين واذا اشتبهوا في أحد منهم فاعلمهم أن يضبطوه ويوصلوه الى شيخ النوبة بما معه من المواشي أو الأشياء واذا ثبت ان مامعه يخصه أو موكل به افرج عنه والا فیرسله الشيخ المذكور الى جهة الاختصاص وأما في الابل بعد والعرب فنظارها يقومون بهذه الخدمة وهم المسئولون عنها

سعادة ابراهيم حليم باشا — رأي منع سير المواشي بعد العشاء بالكلية

حضرة محمود بك حسين — لا يمكن منع سير المواشي ليلا لان الاهالي تجرى كثيرا من أشغالها ليلا .

حضرة مصطفى بك خليفة — رأي أن الأوفق ان يجبر سير المواشي من مسافات تزيد عن ثلاث ساعات .

حضرة احمد افندي الهرمیل — رأي أن المواشي الغريبة تمنع من المرور بعد العشاء بالكلية .

حضرة الشيخ العباسي المهدي — الاوفق بقاء المادة فقط يزداد بعد كلمة نظارها هذه الجملة (أو من يكون متوليا أمرها .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالاتفاق رأي حضرة الشيخ العباسي .

تلى باقي المشروع وتقرر بالاغلبية بقاؤه حسبما وضعت اللجنة وهذه صورته :

﴿ المادة الرابعة والثلاثون ﴾

بما أن عمد ومشايخ البلاد معتبرون بصفة مأموري الضبطية القضائية وموكلون باستتباب الامن في بلادهم فيكونون هم المسئولين عن جميع ما يحدث من الجنايات في جهاتهم وخاضعين للجزاء التأديبي الذي يتوقع عليهم اذا ثبت اهلهم سواء كان في عدم منعهم حدوث الجناية متى كان في مقدرتهم

حضرة الشيخ العباسي المهدي — رأي أن المعادي تجرى تعديته كل من لا يشتبه فيه ليلا كان أو نهارا أما من يشتبه فيه فلا يجرى تعديته في أي وقت من الاوقات .

حضرة احمد صوفاني بك — الاوفق بقاء المادة على أصلها لان المعادي حاصل فيها أمور ومشأ كل كثيرة وتركها على حالها لا يناسب .

سعادة ابراهيم حليم باشا — رأي أن التعديته لحد العشاء تكون بلا اذن وبعدها لا يصير تعديته أحد .

حضرة احمد افندي الهرمیل — رأي أن الأشخاص المعلومين يجرى تعديتهم في أي وقت ومن يشتبه فيهم لا يجرى تعديتهم .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالاغلبية رأي حضرة الشيخ العباسي وبذلك تكون الفقرة الثانية من المادة هكذا .

يجب على المعداوين ان لا يجروا تعديته الاشخاص الذين يشتبه فيهم لا ليلا ولا نهارا . أما الاشخاص المأمونون فيجرب تعديتهم في أي وقت .

تلى لغاية المادة ٣٢ وتقرر بالاغلبية بقاؤه على أصله وهذه صورته :

﴿ المادة التاسعة والمشرور ﴾

اذا طرأ على أحد الحفراء عذر شرعي يوجب له التعتيب جبرا عن نقطته فعليه أن يخبر شيخ الحفراء والنوبة بذلك وهذا ان الشيخان يكونان ملازمين حينئذ بتعيين من ينوب عنه موقتا بتلك النقطة من الانفار الخالين من النوبة تحت مسئوليتهم وعليهما إخبار العمدة بذلك .

﴿ المادة الثلاثون ﴾

كل خفير يعين آخر في محله بدون أن يؤذن له بذلك فهو ومن تعين في محله وشيخ الحفراء وشيخ نوبة البلد التابع اليها الخفير المذكور يصير مجازاتهم اداريا تطبيقا للاحكام الآتية المدونة بهذا القانون .

﴿ المادة الحادية والثلاثون ﴾

اذا استغاثت خفراء إحدى النقط ولم يأت حالا لمساعدتهم خفراء النقط المجاورة البلدة أو خفراء تقط البلدة القريبة منها اليهم عند استغاثتهم أو لم يوصلوها للنقط القريبة منهم فيكونون هم المسئولين عن جميع ما ينتج عن اهمالهم هذا وأما خفراء النقطة التي صدرت منها الاستغاثة فيكونون خالي المسئولية ان لم يكن وقع منهم تقصير أو اهمال يستحقون مجازاتهم عليه .

الفصل الخامس

في تحصيل اللبالغ التي يتأخر المكلفون بخدمة الخفر مالياً في أدائها

﴿ المادة التاسعة والثلاثون ﴾

يجب على كل من احضر نقرا بدله أو قبل أن يدفع ما فرض عليه نقداً أن يؤدي الاجرة لن أحضره شهرياً في آخر كل شهراً ويؤديها نقداً لمن أحضره مجلس البلدة بدله وهذا وهذا يكون عن يد رئيس المجلس بمقتضى وصولات تؤخذ كتابة مصدقا عليها من الرئيس المذكور

﴿ المادة الاربعون ﴾

من لم يدفع هذه الاجرة حتى اليوم الخامس عشر من الشهر الثاني فعلى العمدة ان يحضر كشفاً باسماء المتأخرين عن الدفع ويرسله للمدير الذي يأمر بالقاء الحجز على منقولاتهم التي تباع بعد مضي ثمانية أيام اذا لم يدفعوا المرتب عليهم في خلال هذه المدة ولا تؤخذ مصاريف على ذلك مطلقاً.

الفصل السادس

في الجزاءات

﴿ المادة الحادية والاربعون ﴾

الجزاءات التي تتوقع على عمد ومشايخ البلد ومشايخ الخفر اداريا لاهمالهم في واجباتهم أو لكونهم قصرُوا في اجرائها تكون بالكيفية الآتية :

﴿ جزاء العمد ﴾

التغريم بمبلغ من مائة قرش الى الف قرش

أو الحبس من ثمانية أيام الى شهرين .

أو الرقت .

﴿ جزاء المشايخ ﴾

التغريم بمبلغ من مائة قرش الى خمسمائة قرش

أو الحبس من ثمانية أيام الى ثلاثة أشهر

أو الرقت .

اجراء ذلك أو في هروب أحد الذنبيين مع مقدرتهم على ضبطه أو في اخفاء جناية أو جنحة عن الحكومة مع علمهم بمحدثها في بلادهم

وأما الجزاء الذي يمكن توقيعه على عمد ومشايخ البلاد فسيأتي ذكره في هذا القانون

﴿ المادة الخامسة والثلاثون ﴾

بما أن العمدة هو المسئول الاول عن تأييد الامن في بلده وبما أن مراقبة خدمات الخفر متعلقة به فقد تصرح له بان يجازي من ارتكب من الخفراء ذنباً طفيفاً بغرامة من خمسة قروش الى عشرة قروش وعلى العمدة أن يعلن حينئذ المركز التابع له بذلك وهذه الغرامات تقيد بدفتر يعد لذلك بطرف العمدة وتتسلم الى الصراف ويجب قيد هذا الجزاء في دفتر المركز واذا تراءى للعمدة أن الذنب الذي ارتكبه أحد المشايخ أو الخفراء جسيم ويستحق جزاء أعظم من الغرامة المذكورة فعليه أن يجمع باقي المشايخ الذين عليهم أن يحرروا محضراً عن الذنب المذكور ويرسله للمركز طالبا منه مجازاة المذنب باحدى الجزاءات الموضحة في هذا القانون وعلى المركز أن يرسل هذه الاوراق الى المدير وهو يصدق على الجزاء المطلوب أو يرفضه إن كان مما يجب عرضه على المدير .

﴿ المادة السادسة والثلاثون ﴾

يحفظ بمكتب ضبط وربط المديرية دفتر لقيده جميع الجزاءات التي صدق عليها المدير وبما أن الخفراء هم من رجال الضبط فكل المسائل التي تختص بخدمتهم ينظر فيها بمعرفة قلم الضبط بالمديرية .

﴿ المادة السابعة والثلاثون ﴾

لا يجوز لمستخدعي الحكومة أن يستعملوا الخفراء في خدماتهم الخصوصية واذا حصل منهم ذلك فيحاكمون بمجالس التأديب بالمصالح التابعين لها .

﴿ المادة الثامنة والثلاثون ﴾

جميع الخفراء والطوافة ومشايخهم ومشايخ التوبة مكلفون بحمل أسلحة نارية بشرط أن لا يستعملوها الا في وسائل الضبط والربط ولهم حق الدفاع بها عند الحاجة ويكون كل من العمد والمشايخ مسئولاً عن ملاحظتها .

ويعطى لكل خفير صفيحة موزعة عليها نمرة باحرف سوداء :

وتلك الصفايح تعطى من طرف الحكومة مجاناً .

جزاء الطوافة والخفراء ومشايخهم

التغريم بمبلغ من خمسة قروش الى خمسين قرشا
أو الحبس من ثمانية أيام الى ستة أشهر

توقيع هذه الجزاءات يكون بحسب ما تستدعيه حالة كل جنابة والمدير
أن يحكم بما كان منها يستوجب التغريم لغاية خمسمائة قرش أو الحبس
شهرًا واحدًا ولأمور المركز بما يستوجب التغريم بمائة قرش أو الحبس
ثمانية أيام

أما الحكم بالرفق والجزاءات التي تزيد فيها الغرامة عن خمسمائة قرش
والحبس عن شهر واحد فيلزم العرض عنها لنظارة الداخلية لاعتمادها
قبل توقيعها

المبالغ التي تحصل من الجزاءات المذكورة تدفع للخزينة لتعيدها لحساب
قسم الضبط وهذه المبالغ تحفظ بحصة احتياطية لكفاة الخفراء أولصرفها
فيما يكون من اختصاصات الخفر والضبط والربط

ومن يتأخر في دفع الغرامة التي يحكم عليه بها زيادة عن ثمانية أيام من
تاريخ صدور الحكم بها فيحبس عن كل عشرين قرشا أربعًا وعشرين ساعة .
وإذا كانت الغرامة أقل من عشرين قرشا فلا ينقص الحبس عن
الأربع والعشرين ساعة .

الفصل السابع

أحكام عمومية

المادة الثانية والأربعون

داورية البوليس السوارى تلاحظ أعمال الخفراء علاوة على مراقبة عمد
البلاد لها ويجب أن يكون عدد عساكر هذه الدورية بما فيه الصف ضباط
ثلاثة على الأقل ومراقبة هذه الأعمال عمومًا منوطة بأموري المراكز وضباط
ومفتش البوليس ولهؤلاء أن يظاموا على دفاتر الخفر ويخبروا رؤساءهم عن
كل اهمال أو تقصير يروونه فيها .

المادة الثالثة والأربعون

على مجلس البلد حين انتخاب الخفراء أن ينتخب من شخصين الى ستة
رجال احتياطيًا علاوة على العدد اللازم للخفر وذلك ليرسل أحدهم يوميًا بالناوبة
الى المركز حاملًا مذكرة جامعة جميع الحوادث التي حدثت في خلال
الأربع والعشرين ساعة ويجب أن يختم شيخ الخفراء وشيخ التوبة على
هذه المذكرة ويخبرها العمدة الذي عليه أن يقدم تقريراً عن كل اهمال أو
تقصير يحدث من المشايخ .

المادة الرابعة والأربعون

المديرون مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون وبما أن الخفر معدون من
رجال الضبط ومنوطون بالمحافظة على الأمن العام بالجهات فكافة الاشغال
المتعلقة بالخفراء تنظر سواء كان بالمركز أو بالمديرية بقلم الضبط وتعرض
من رؤساء تلك الاقلام بالمراكز على مأموريها وفي المديرية على المديرين

ويجب ايضا على حكامدارى البوليس وباقى ضباطه أن يراقبوا اجراءات
الخفر عند مرورهم في التفتيش وان يرفعوا للمدير تقريراً عن ذلك
ويتعين بعض رجال البوليس من وقت الى آخر بناء على طلب مأمور
المركز للملاحظة الخفراء في البلاد

يجب قيد التقارير اليومية التي تصل كل أربع وعشرين ساعة من
البلاد في مكتب ضبط وربط المديرية وعلى رئيسه أن يحضر ملخصاً منها
لاطلاع المدير عليه

المديرون مكلفون بتقديم تقارير يومية لنظارة الداخلية عن الحوادث المهمة
التي تقع في مديرياتهم في ظرف أربع وعشرين ساعة .

المادة الخامسة والأربعون

جميع الدفاتر والاوراق التي تلزم لخدمة الخفر تصرف من طرف
الحكومة مجاناً وجميع الأعمال الكتابية التي تلزم لتلك الاجراءات تناط
بها صيارف النواحي .

المادة السادسة والأربعون

لا تسرى احكام هذا القانون على المدن والبنادر .

المادة السابعة والأربعون

أحكام أمرنا هذا هي ملغية لما صدر قبلاً من الأوامر المتعلقة بمسائل الخفر

المادة الثامنة والأربعون

على ناظر الداخلية تنفيذ أمرنا هذا ومن الاوائج اللازمة لينفذه إذا
دعت الحال لها .

وتقرر بالاتفاق أن سعادة الرئيس يحدد الجلسة عند وجود اشغال جديد
بالمجلس .

ثم ان سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٦

(نمرة ١٠) امضاء (حسين يسرى) خاتم (علي شريف)

مجلس شورى القوانين

محضر جلسة يوم الاثنين ٦ ذى القعدة سنة ١٣٠٧ (٢٣ يونيه سنة ١٨٩٠)

صورة للنشور

منشور صادر لعموم المديرات

في علم حضرتكم الأمر العالى الصادر بتاريخ ٢٥ ربيع الثانى سنة ١٣٠٧ (الموافق ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٩) بالغاء العونة واستبدالها هى وبديلتها بضريبة خصوصية تقرر على عموم الاطيان الخراجية والعشورية لا تتجاوز قيمتها أربعة قروش ونصف صاغ على كل فدان ولا يزيد مجموع المتحصل منها عن ١٥٠٠٠٠ جنيه مصرى سنويا فقد صار توزيع هذا المبلغ على المديرات بالكيفية المبينة بالكشف الذى تقدم الجمعية العمومية (راجع محضر جلسة يوم ٢١ ربيع الثانى سنة ٣٠٧ الموافق ١٥ ديسمبر سنة ١٨٨٩ للجمعية المذكورة) وصار اطلاع حضرات المديرين عليه بجمعية حضراتهم التى عقدت بنظارة الداخلية في شهرنا هذا وقد خص المديرية بإدارتكم منه جنيه كالمين أعلاه واقتضى الآن إصدار هذا المنشور كي يجمعوا في حال وصوله مشايخ وعمد البلاد بديوان المديرية وتجروا توزيع مبلغ الـ جنيه السالف ذكره على كافة المديرية حسب وارد الزمام المربوط عليها مال في السنة الجارية خراجيا كان أو عشوريا بدون استثناء شيء منها حتى ولا الاطيان المدعى أربابها نالافها ولا الاطيان المباعه من الميرى بشروط ربط المال عليها حسب أحكام المادة الاولى من الامر العالى الرقم ١٦ ربيع الاول سنة ٣٠٤ (١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٦) انما يلاحظ جداً عدم تجاوز فية الاربعة قروش ونصف عن الفدان الواحد وعدم ترك أى طين كان مربوط عليه مال أو عشور كما سبق القول بدون تقرير شيء عليه ولو مايم واحد على الفدان وما يستقر عليه الرأي يعمل به المحضر اللازم مبينا فيه ما يتقرر لكل بلد بايضاح مقادير فدنه وفياته بكيفية نيرة يستدل منها بسهولة على حدود كل فئة ببيان الرا كز أيضا ويختم عليه من الجميع ومن حضرتكم ويسرع بارساله بحيث يكون جهذا الطرف قبل يوم ٢٠ مايو المقبل للنظر فيه واجراء مقتضى للاستحصال على الامر العالى اللازم لتلك قبل بوقت لاجراء التحصيل بمقتضاه .

فتحت الجلسة الساعة ٤ والدقيقة ٢ تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس وبحضور عدد ٢٠ من حضرات الأعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية فتعلق عليه .

سعادة الرئيس — وردت افادة من صاحب الدولة ناظر المالية رقم ٢٩ شوال سنة ١٣٠٧ (١٧ يونيه سنة ٩٠ نمرة ١٥٧ بما أجرته نظارة المالية مبدئياً في توزيع مبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه الذى تقرر علاوته على الاطيان في نظير الغاء العونة وبديلتها ومع تلك الافادة صورة من المنشور الذى سبق اصداره من دولتو المشار اليه للمديرات بالكيفية التى تتبع في ذلك التوزيع وأيضا وردت معها الاوراق الشاملة لما أجرته كل مديرية في توزيع ما خصها وسيبقى على الهيئة الافادة وصورة المنشور وبهذهما يكون تلاوة ما تقرر الهيئة تلاوته من الاوراق المذكورة .

تليت الافادة وصورة المنشور وهاتان صورتاهما .

صورة الافادة .

بناء على الامر العالى الصادر بتاريخ ٢٥ ربيع الثانى سنة ١٣٠٧ الموافق ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٩ بالغاء العونة واستبدالها هى وبديلتها بضريبة خصوصية تقرر على عموم الاطيان الخراجية والعشور لا تتجاوز قيمتها عن أربعة قروش ونصف صاغ على كل فدان ولا يزيد مجموع المتحصل منها عن ١٥٠٠٠٠ جنيه سنويا قد محرر منشور من هذا الطرف لعموم المديرات في ٣ رمضان سنة ١٣٠٧ الموافق ٢٢ ابريل سنة ١٨٩٠ بان تجرى كل منها توزيع ما خصها من مبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه على عموم اطيانها بالكيفية المبينة به ولاقتضاء الحال لاخذ رأي هيئة المجلس عن ذلك عملاً بأحكام الامر العالى المحكى عنه لتحضير مشروع الامر اللازم لذلك فمرسول لسعادتكم برفق هذا صورة من المنشور المحكى عنه مع الافادات الواردة من المديرات في هذا الخصوص بما معها من الاوراق بموجب حافظة محررة بها ومعها مذكرة بملخص ما أجرته كل مديريةية للاطلاع عليهم بالمجلس وابداء رأيه أقدم .

بيان تخصيص المائة وخمسين ألف جنيه

جنيه	جنيته
١٢٠٦٨٧ وصله	٧٢٢٧ مديرية القليوبية
١٠٣٠٧ مديرية المنيا	١٧٠٢٣ » الشرقية
٧٧٨٨ » اسيوط	١٨٤١٤ » الدقهلية
٤٨٤٦ » جرجا	١٣٦١٣ » المنوفية
٥١٥٣ » قنا (بخلاف مركز	٣٢٥٨٥ » الغربية
ادفو الذي أضيف على الحدود)	١٨٨٧٢ » البحيرة
١٠٨١ مديرية الحدود (بما فيه	٢٦٧٢ » الجيزة
مركز ادفو)	٤٩٠١ » بني سويف
	٥٣٨٠ » الفيوم
١٤٩٨٦٢ المجموع	١٢٠٦٨٧ بعده

حضرة حسين أفندي عابدين — التوزيع الذي حصل بكل مديرية كان اجراءه بمعرفة عمد وأعيان بلادهم وهم في الحقيقة أدري بما يجب علاوته على كل فدان من المبلغ الذي تقرر علاوته على الاطيان نظير النماء العونة وبدليتها لا سيما وأنه كان حاضراً في بعض المديرية حال التوزيع. حضرة العضو الندوب فيها للمجلس (شوري القوانين) واذن يكون التوزيع الذي أجرته كل مديرية في محله ومراعاة العدالة ومن رأي التصديق عليه

انما من حيث أن الأمر العالي الصادر بألغاء العونة وبدليتها من مقتضاة ١ — توزيع مبلغ المائة وخمسين ألف جنيه على الاطيان يكون بمقتضى أمر خديوي صدر بعد أخذ رأي مجلس شوري القوانين وافادة نظارة المالية قد ذكر فيها أن مشروع هذا الأمر سيجرى محضيره فإذا أحسن فليكتب لتلك النظارة بأنها متى حضرت هذا الأمر ترسله لهذا المجلس لنظره قبل استصداره

حضرة جاد أفندي مصطفى — مديرية الدقهلية هي بالمجاورة لمديرية الشرقية وأطيان كليهما مثل أطيان الأخرى ولكن التوزيع الذي صار بمديرية الشرقية قد جعل أقل قيمة تربط على الفدان قيمة مايم واحد وفي مديرية الدقهلية جعلت أقل قيمة قرشا واحدا وهذا بلا شك فيه تفاوت كلّي فالنبي أراه هو لزوم إعادة تعديل التوزيع في مديرية الدقهلية اذ أن الأطيان التي أضيفت على الفدان منها قرش واحد هي الأطيان البور الباعة من أطيان اليرى المضروب عليها قرش واحد مال في كل سنة تطبيقا لنص المادة الأولى من لأمة أطيان اليرى .

حضرة مصطفى بك خليفة — التوزيع الذي أجرته للمديرية في محله ولا لزوم لطلب المشروع متى وافقت الهيئة على استحسان التوزيع المذكور. انما من حيث أن دولتو رئيس مجلس النظارة كان وعد بالجمعية العمومية بأنه عند حصول اقرار السول على تحويل الدين الممتاز يجرى إلغاء ضريبة المائة وخمسين ألف جنيه ويؤخذ بدلها مما يتوفر من ذلك التحويل والآب

وان كان تم أمر التحويل ولكن لم يحصل الاقرار على أخذ المبلغ المذكور من المتوفر المحكى عنه فأذا أحسن لدى الهيئة اعتماد التوزيع وانه متى أقرت الدول على أخذ المبلغ المذكور من ذلك المتوفر يجرى رد ما يكون تحصل على الفدان لاربابه بواسطة الخصم مما يطلب منهم من الاموال الاميرية فليقرر بذلك

حضرة قاسم أفندي الهرمبل — الأمر العالي الصادر بألغاء العونة وبدليتها يقضى بأن توزيع مبلغ المائة وخمسين ألف جنيه يكون بأمر يصدر بعد أخذ رأي المجلس وهذا الأمر لم يرد مع افادة المالية وقطع ووردت الاوراق والجداول التي عملت بمعرفة المديرية وأعيان وعمد البلاد بالتوزيع فهذه الجداول اعتقد أن عملها كان بمراعاة العدالة والمساواة .

انما من حيث أن دولتو رئيس مجلس النظارة سبق وعد بألغاء ضريبة المائة وخمسين ألف جنيه عند اتمام تحويل الدين الممتاز وقد علم من بعض الجرائد المحلية أنه حصل التصديق من الدول على التحويل فأذا وافق فليكتب للحكومة بأنه ان كان تم هذا الأمر فيكون لازم لتوزيع تلك الضريبة بل يصير الناقضا وفاء بالوعد وتحقيقا لآمال الاهالى في الحكومة .

اذا لم يكن تم التحويل ويكون في الآمال اتمامه قريبا فيكون لا بأس من عمل مشروع الأمر العالي اللازم استصداره بالتوزيع ويرسل للهيئة لنظره بها

حضرة الاستاذ الشيخ محمد أفندي العباسي المهدي — رأي أنه اذا كان منظور اتمام التصديق من الدول في مدة قريبة على استعمال المائة (خمسين ألف جنيه) (المقتضى توزيعها على الفدان) من المبالغ التي توفرت من تحويل الدين فيكون لا حاجة لاجراء توزيعها على الفدان الآن أما اذا لم يكن منظورا ذلك التصديق قريبا ويكون هنالك اضطراب لتحويل تلك الضريبة فيكون لا بأس من اجراء توزيعها مؤقتا بشرط أنه عند تصديق الدول بالصورة التي ذكرت يصير رد ما يكون تحصل من الاهالى من تلك الضريبة لاربابه بواسطة خصمه لهم من الاموال المقررة عليهم من قبل وهذا نظر الصعوبة الحال على الاهالى وعدم امكانهم القيام بسداد الاموال الا بكل مشقة

حضرة محمود بك حسين — أوافق على رأي حضرة الاستاذ وعلى التوزيع الذي عمل بالمديرية لانه كان بمعرفة عمد وأعيان البلاد وهم في الحقيقة أدري بما يجب وضعه على كل فدان

حضرة أحمد بك أباطه — المالية لم تطلب بافادتها سوى النظر في أمر التوزيع الذي صار بالمديرية وهذا لا دخل له في إلغاء الضريبة أو خصمها في المستقبل فالذي أراه هو الاقرار ابتداء على التوزيع اذ انه يستحيل على العضو المنوب من كل مديرية بالمجلس معرفة حقيقة جميع أطيانها واذن يكون ما اجراء عمد ومشايخ البلاد في محله

أما ما يتعلق بأخذ مبلغ المائة وخمسين ألف جنيه مما توفّر من تحويل الدين فهذا سبق الوعد به من جانب الحكومة وبالطبع متى أقرت الدول على أخذه

الحاقاً بما سبق تحريره من هنا لسعادتكم في ١٢ يونيو الجاري نمرة ١٤٢ سائرة ترسل لسعادتكم الجداول والأوراق الواردة من المديريات بشأن تعداد الخفر وما صار تنقيصه منه بالجهات التابعة لتلك المديريات الموضح نياتها بعاليه يامل النظر في مشروع لأحة الخفر على اعتبار الجداول المقدمة والتكرم بإعادة الاوراق لهننا ثانياً أقدم

عدد

٨ مديرية بنى سويف افادة وارده منها رقم ١٤ يونيو سنة ٩٠ نمرة ٣١ ومعها سبع ورقات :

٦ « الدنيا افادة وارده منها تاريخه نمرة ١٠٥ ومعها خمس ورقات

٦ « الفيوم افادة وارده منها رقم ١١ يونيو سنة ٩٠ نمرة ٥٠ ومعها خمس ورقات

٥ « مديرية الغربية افادة وارده في ١٤ منه نمرة ١٠٠ ومعها أربع ورقات

٢ « الدقهلية افادة وارده منها رقم تاريخه نمرة ١٢٨ ومعها جدول

١١ « الشرقية افادة وارده منها رقم ١٢ منه ١١٤ ومعها عشر ورقات

٥ « البحيرة افادة وارده منها رقم ١٤ منه ١٠٧ ومعها أربع ورقات

٥ « جرجا افادة وارده منها في ١٤ منه نمرة ١٠٠ » » »

٤٨

سعادة حسن حلمى باشا — ما رأته الهيئة في ترتيب الخفر قرره ويكتفى الحال بما تقرر .

(استحسان)

سعادة الرئيس — موجود جملة تذاكر من بعض حضرات الاعضاء بالاعتذار وغيره فلتل

تليت تذكرة من حضرة مصطفى بك حسن الطحان رقم ١٧ يونيو سنة ٩٠ صورتها أنه لتوارد افادات وتلفرافات مهمة باستدعاء توجهي أوجبتني الضرورة للتوجه وهذا لسعادتكم بذلك أقدم .

تليت تذكرة من حضرة ابراهيم بك حسن الغمراوي في تاريخه صورتها . حيث صدر أمر عال بانقاد مجلس مديرية بنى سويف بكره تاريخه والمديرية طلبت من الداخلية حضوري لوقاة أحد أعضاء مجلس المديرية فبأمر دولتلو الباشا ناظر الداخلية توجهت يوم تاريخه أقدم .

تليت تذكرة من حضرة احمد صوفاني بك رقم ٣ القعدة سنة ١٣٠٧ صورتها :

انه لحصول أمر داخلي يوجبنا موالاته قد توجهنا للناحية بلدنا وبذلك لا يمكننا الحضور للمجلس الآن أقدم .

تليت تذكرة من حضرة ابراهيم بك حسن الغمراوي رقم ٢٠ يونيو سنة ٩٠ صورتها

هنالك تلغي الضريبة وبذلك لا أرى لزوماً لخايرة الحكومة في شأن التحويل ولا خلافه الآن لا تنا جميعاً عارفون بان الدول لم تقرر حتى الآن على الجهات التي تستعمل فيها المبالغ التي توفرت من تحويل الديون .

سعادة ابراهيم باشا حليم — مارآه كل من حضرة الاستاذ الشيخ العباسي وحضرة احمد افندي الهرميل فهو في محل . أما من حيث التحويل تم فقط حاصل انتظار الاقرار من الدول على الجهات التي سيصرف فيها ماتوفر من التحويل فاذن لا لزوم لوضع الضريبة الآن وعلى الحكومة أن تسعى في الحصول على اقرار الدول .

وفضلاً عن ذلك فإن السنة لم يزل باق منها عدة شهور وجاز أن يتم فيها تصديق الدول ولو فرض وكانت الحكومة مضطرة لصرف شيء الآن في نظير الفاء العونة فيمكنها استعماله من المبالغ الاحتياطية أو غيرها . أما ما يتعلق بالتوزيع فلا أوافق عليه لما ذكر من جهة ولما أبداه حضرة جاد افندي مصطفى من جهة أخرى .

سعادة اسماعيل صفوت باشا — أوافق على رأى سعادة ابراهيم حليم باشا

سعادة اسماعيل باشا محمد — من حيث أن الحكومة وعدت بانه متى تم تصديق الدول على تحويل الدين فتلغي الضريبة وأمر التحويل قد تم على شروط قررتها الدول .

ومن حيث ان الضريبة التي نحن بصدها هي بدل الفاء العونة وبدليتها أي لانفاقها في العمليات وأشغال العمليات لم يبق منها في هذا العام الا القليل فالذي أراه هو عدم توزيع تلك الضريبة في هذه السنة

سعادة حسن حلمى باشا — أنا أصدق على التوزيع الذي صار بالمديريات

سعادة ابراهيم أدهم باشا — أوافق على رأى حضرة الأستاذ الشيخ العباسي أما من حيث المديريات اختلفت في وضع ضريبة الاطيان الدول لان بعضها قرر على الفدان ملماً واحداً والبعض قرر قرشاً واحداً والأقلم واحداً والمعاملة لازم أن تكون كذلك فيلزم أن المديريات تكون كبعضها في هذا الامر

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

اخذت وتقرر بالأغلبية رأياً حضرة الاستاذ الشيخ العباسي وحضرة محمود بك حسين .

سعادة الرئيس — وردت افادة من نظارة الداخلية رقم ٤ القعدة سنة ١٣٠٧ (٢١ يونيو سنة ١٨٩٠ نمرة ١٤٦ ضبط ومعها جداول ترتيب الخفر في بعض المديريات فلتل

تليت وهذه صورتها .

وردت افادة سعادتكم بطلب حضورنا لجلسة المجلس يوم ٢١ الجاري
وبما أن مجلس المديرية سيستمر منعقدًا لغاية يوم ٢٤ شهره فغير يمكننا
الحضور والمرجو قبول اعتذارنا اقدم .

تليت تذكرة من حضرة شواربي بك رقم ٢٣ يونية سنة ٩٠ صورتها :

بمنه تعالى عز مناعلى زيارة بيت المقدس الشريف وستقوم لهذا الغرض في أول
شهر الحجة الآتي ونعود في أول محرم سنة ١٣٠٨ فالمرجو بعد العلومية مخارة

محافضة مصر بتحرير تذكرة المرور الينا اقدم .

ولعدم وجود أشغال بالمجلس تقرر بالاتفاق صرفه لغاية يولية القابل .

ثم ان سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٦ .

(حسين يسرى) (علي شريف)

خاتم

امضاء

نمرة ١١

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الثلاثاء ١٩ الحجة سنة ١٣٠٧ (٥ أغسطس سنة ١٨٩٠)

الأمّل أخذ رأى هيئة مجلس شورى القوانين عنه والافادة بما يترأى لها .
فيه أقدم ما

تلى المشروع وهذه صورته :

مشروع أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم الاهلية وخصوصا على المادة الثامنة
منها وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد
أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هو آت

﴿ المادة الأولى ﴾

قد الفى أمرنا الصادر فى ٩ فبراير سنة ١٨٨٧ بتشكيل محاكم للأمر
الجزئية والمصالحات .

﴿ المادة الثانية ﴾

تشكل محاكم للأمر الجزئية والمصالحات فى دائرة كل محكمة ابتدائية
وتشمل دائرة اختصاص كل منها مركزاً أو أكثر بالأقاليم أو تمناً أو أكثر
من المدن على حسب عدد السكان ومقتضيات أحوالهم .

وبعين عدد تلك المحاكم ومركز كل منها بقرار من ناظر الحقانية .

﴿ المادة الثالثة ﴾

يقوم بأعمال كل محكمة من المحاكم المذكورة قاض من المحكمة الابتدائية
يتقدمه لذلك ناظر الحقانية لمدة لا تزيد على سنة .

فتحت الجلسة الساعة ٣ تحت رئاسة سعادة على شريف بلشار رئيس
المجلس وبحضور ٢٠ من حضرات الأعضاء .

تلى محضر الجلسة الاخيرة من الانعقاد السابق وتصدق عليه .

سعادة الرئيس — الاشغال الموجودة بالمجلس هي :

أولاً — مشروع أمر عال وارد بافادة من دولتلو أقدم رئيس مجلس
النظار رقيمة ٢٤ يوليو سنة ١٨٩٠ نمرة ١٢ يختص بتشكيل محاكم للأمر
الجزئية والمصالحات فى دائرة كل محكمة ابتدائية كما هو بالكيفية المنصوص
عنها فيه .

ثانياً — افادة من دولتلو المشار اليه رقيمة ٢٤ يولييه سنة ١٨٩٠
نمرة ١٣ ومعها مشروع أمر عال وأوراق آخر مختصة بموايد الدخولية .

ثالثاً — افادات من بعض حضرات الاعضاء بالاعتذار فى عدم حضورهم
وغير ذلك .

وحيث كان تنبه بطبع مشروع تشكيل المحاكم الجزئية وقد طبع
وتوزعت نسخه على حضراتكم فان محسن البدء بتلاوته وتأجل باقى الاشغال
حتى يتم الامر فيه فليقرر .

(استحسان عام)

سعادة الرئيس — اذن تلى الافادة والمشروع المشار عنه وتؤخذ آراء
الهيئة فيه .

تليت الافادة وهذه صورتها :

مرسل مع هذا لسعادتكم مشروع أمر عال بتشكيل محاكم للأمر
الجزئية والمصالحات فى دائرة كل محكمة ابتدائية بالكيفية المنصوص عنها فيه

﴿ المادة الرابعة ﴾

يحكم قاضي الأمور الجزئية في اللواتي من خصائصه بمقتضى القانون ويحكم أيضاً في المخالفات والجنح للنصوص عليها في قانون العقوبات أو في أوامر ولوائح خصوصية إنما لا يكون من اختصاصاته الأمور الآتية وهي :

أولاً — المخالفات والجنح التي تكون من خصائص جهات أخرى بمقتضى نص مخصوص .

ثانياً — الجنح المذكورة في الكتاب الثاني من قانون العقوبات ما عدا ما ورد منها في الباب الثاني عشر والباب الثالث عشر من الكتاب المذكور فإنها تكون من خصائص قاضي الأمور الجزئية .

ثالثاً — الجنح المبينة في الباب الرابع والباب الخامس والباب التاسع والباب العاشر والباب الحادي عشر والباب الثاني عشر من الكتاب الثالث من قانون العقوبات يقوم أحد أعضاء النيابة العمومية بأعمال النيابة في كل محكمة من المحاكم الجزئية .

﴿ المادة الخامسة ﴾

إذا كانت الأفعال المسندة لمتهم متعددة ومربطة ببعضها وكان منها أفعال من خصائص محكمة الأمور الجزئية وأخرى من خصائص المحكمة الابتدائية فترفع جميعها للمحكمة الابتدائية .

﴿ المادة السادسة ﴾

الأحكام الصادرة من محاكم الأمور الجزئية في مواد الجنح تستأنف أمام المحكمة الابتدائية التابعة لها تلك المحاكم .

﴿ المادة السابعة ﴾

التقاعد والمواعيد المقررة في قانون تحقيق الجنايات تراعى في محاكم الأمور الجزئية وفي محاكم الاستئناف .

﴿ المادة الثامنة ﴾

كل ما كان مخالفاً لأمراً هذا يعد لاغياً ولا يعمل به .

﴿ المادة التاسعة ﴾

على ناظر الحقاينة تنفيذ أمرنا هذا .

سعادة سليمان أباطه باشا — أنا أوافق على هذا المشروع كما هو عليه .

سعادة حسن حلمي باشا — أوافق على ما اشتمل عليه المشروع عد للمادة الثانية منه فإن من رأيي أن تشتمل دائرة اختصاص كل محكمة من المحاكم الجزئية مركزاً من المراكز بالأقاليم ومدينة من المدن وثمانين من مصر واسكندرية .

حضرة أحمد صوفاني بك — أرى من جهة أن تشكيل المحاكم المذكورة بالدوائر المبينة بالمادة الثانية يترتب عليه كثرة العمال ولا يخفى ما ينشأ من تكبد الحكومة زيادة مصاريف ومن جهة أخرى أن المادة السادسة تقضي بأن الأحكام الصادرة من تلك المحاكم في مواد الجنح تستأنف أمام المحكمة الابتدائية ومن المعلوم أن أحكام الجنح جائز استئنافها الآن بمحكمة الاستئناف فلو نظرت الدعاوى بمحكمة الاستئناف بصفة ثالث درجة فيما لو تطلب الاختصاص ذلك لكان في هذا زيادة توسيع وعدم تضيق على أرباب الدعاوى . فرأيي عن الأمر الأول استقلال المحاكم بجعل كل مركزين داخلين في دائرة محكمة جزئية وعن الثاني نظر الدعاوى المذكورة بمحكمة الاستئناف بصفة ثالث درجة فيما لو رغب الاختصاص ذلك .

حضرة غمراوي بك — إذا تحسن فليت ما ورد بالباين الثاني عشر والثالث عشر من الكتاب الثاني والباب الأول والثاني والثالث والسادس والسابع والثامن من الكتاب الثالث من قانون العقوبات لمعرفة ما خول لقاضي الأمور الجزئية من الحكم في الجنح المذكورة .

سعادة اسماعيل محمد باشا — أنا أوافق على رأي سعادة حسن حلمي باشا وأزيد عليه أن تنظر الحكومة في طريقة تخفيف رسوم القضايا عن الأهالي

حضرة الشيخ حسين عابدين — رأيي الموافقة على ما رآه حضرة غمراوي بك من تلاوة ما تراه أي لحضرته تلاوته وأن يؤجل النظر في هذا المشروع لجلسة ثانية حتى يحصل التروى فيه .

حضرة أحمد صوفاني بك — حيث تنوعت الآراء في هذا المشروع ولم يتم الرأي فيه وهو في الحقيقة يلزمه زيادة الدقة والتبصر وقد توزعت نسخة في هذه الجلسة على حضرات الأعضاء هذا ومن ضمن الاشغال الموجودة بالجلسة المشروع المختص بموائد الدخولية فأرى تأجيل المداولة في مشروع تشكيل محاكم الأمور الجزئية لجلسة باكر وان يسرع في طبع المشروع والاوراق المختصة بالعوايد من الآن حتى يتم طبعها ترسل نسخها لحضرات الأعضاء .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالاغلبية تأجيل المداولة في مشروع المحاكم لجلسة باكر وطبع المشروع الثاني وما معه من الأوراق وإرسال نسخ ذلك لحضرات الأعضاء كما رأى حضرة صوفاني بك .

سعادة الرئيس — تتلى الاقادات الواردة من حضرات الأعضاء

تليت وهذه صورها

أفادة من سعادة إبراهيم أدهم باشا في غاية القعدة سنة ١٣٠٧

نبدي لسعادتكم اتنا قد عزمنا على تبديل المواعيد بمجة بر الشام وأزمير
بعدة شهرين ابتداء من أول أغسطس سنة ١٨٩٠ فبادرنا بتقديمه لسعادتكم
نرجو مغفرة محافظة مصر بتحرير تذكرة المرور اليها أفندم .

أفادة من حضرة مصطفى بك خليفه ٣٠ يوليه سنة ١٨٩٠

لما طرأ علينا من الاعذار لم تتمكن من الحضور للمجلس حسب
الافادة الواردة من سعادتكم فاقضى ترقيمه اخطارا بذلك والتكرم بقبول
اعتذارى أفندم .

أفادة من حضرة جاد أفندي مصطفى في ٣١ منه

طرأ لي اعذار تمنع حضوري للجلسة واحتياجي لمدة أسبوع أرجو
قبول اعتذارى أفندم .

أفادة من حضرة احمد أفندي مرزوق في أول أغسطس سنة ١٨٩٠

أرجو التصريح لي بإجازة عشرة أيام لنهو ما طرأ على من الاشغال
الوقئية وأحضر للمجلس أفندم .

أفادة من حضرة الشيخ حسين عابدين في ١٦ الحجة سنة ١٣٠٧

طرأ على اشغال ضرورية تمنع حضوري للمجلس يوم تاريخه واقضى
ترقيمه لسعادتكم بالاحاطة أفندم .

تلفراف من حضرة مصطفى بك منصور في ٢٦ أغسطس

حصل عندي عذر يوجب تأخرى عشرة أيام أرجو قبوله أفندم .

ثم أن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٥

(حسن رضوان) (على شريف)

امضاء

امضاء

نمرة ١٢

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الأربعاء ٢٠ الحجة سنة ١٣٠٧ (٦ اغسطس سنة ١٨٩٠)

من القضاة ماعدده أكثر من عدد قضاة المحكمة الابتدائية وفي هذا حرمان لأرباب الدعاوى من هذه المزية التي كانت حاصلة من قبل.
فأرى لعدم التضيق عليهم استئناف تلك الأحكام بمحكمة الاستئناف بصفة ثالث درجة فإن استحسن لدى الهيئة ما أبدته فليقرر وإذ ذاك تعدل المادة السادسة

حضرة أحمد أفندي الهرمیل - رأيي الموافقة على ما رآه سعادة حسن حلمي باشا من جهة اختصاص كل محكمة من المحاكم الجزئية بمركز من المراكز بالأقاليم ومدينة من المدن وثمانين من مصر واسكندرية وعلى رأي حضرة صوفاني بك أيضا من جهة استئناف دعاوى الجرح التي يزيد الحكم فيها بالحبس على ثلاثين يوما بمحكمة الاستئناف ان رغب الأخصام ذلك .

حضرة طلبة بك سعودي - أصادق على رأي سعادة سليمان أباطه باشا وأزيد على ذلك استئناف دعاوى الجميع التي يزيد الحكم فيها بالحبس على ثلاثين يوما بمحكمة الاستئناف ان رغب الأخصام فان وافق ما ذكر لدى الهيئة فلتعدل المادة الثالثة .

سعادة ابراهيم حليم باشا - اني أوافق على تشكيل المحاكم المذكورة ولا يختص القاضي الذي يعين إلا بالحكم في المواد الجزئية والمصالحات التي من خصائصه بمقتضى القانون والحكم أيضا في المخالفات المنصوص عنها بقانون العقوبات وتشمل دائرة اختصاص كل محكمة مركزا من المراكز ومدينة من المدن وثمانين من مصر والاسكندرية .

حضرة أحمد أباطه بك - حيث أن الذي سيعين من مقتضى هذا المشروع لكل محكمة هو قاض واحد والاختصاصات التي خولت له جسيمة بالنسبة لاختصاصاته الأصلية فأرى ما رآه سعادة ابراهيم حليم باشا .

سعادة الرئيس - تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية رأي سعادة ابراهيم حليم باشا وأن تكون المواد

عقدت الجلسة والساعة ٣ تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس وبحضور ٢٠ من حضرات الاعضاء

تلى محضر الجلسة السابقة وتصدق عليه

سعادة الرئيس - حيث لم تتم المداولة في مشروع تشكيل المحاكم الجزئية فلتؤخذ آراء ورغبات الهيئة فيه

حضرة عوض سعد الله بك - أنا أوافق على المشروع كما رأى سعادة سليمان أباطه باشا

حضرة ابراهيم غمراوي بك - القاضي الجزئي كان مخولا له أصلا الحكم في الافعال التي يعاقب عليها القانون بالحبس لغاية أسبوع وبالغرامة لغاية مائة قرش وفي هذا المشروع خول له التفرير في مسائل من ضمنها الحكم بخمسة آلاف قرش وبالحبس الى ثلاث سنين وبالمقابلة بين الحالتين وجد أن الفرق كثير جدا وبما أن القانون أولا لم يمنح القاضي الجزئي بانفراده هذا التحويل إلا لعدم مساواة رأيه بانفراده لآراء الثلاثة القضاة المركبة منهم محكمة الجرح في الاصابة وغيرها فلذلك أرى ألا يخول له الحكم فيما يعاقب عليه القانون بالغرامة الا لغاية الف قرش وبالحبس الا لغاية سنة شهور والحكم الذي يصدر منه بالحبس المتقدم ذكره يستأنف بالمحكمة الابتدائية ليس الا وباقى ما في المشروع سيقى على حاله اذ لا يوجد في ا. ب. سوي درجتين فقط حتى ولو كانت صادرة في مواد جنائية فلا يقال بالامس... ثانية والا اذا زيدت الدرجات عن اثنين فيلزم على ذلك تغيير مهم في القانون

حضرة احمد صوفاني بك - أرى بما رآه حضرة غمراوي بك انه اعتمد استئناف أحكام قاضي الجزئيات بالمحكمة الابتدائية فقط وحجر عليه في تحويله ماخولته اليه الحكومة بهذا المشروع وما هذا الا لانفراده بالحكم في الاحوال التي كان الحكم فيها جاريا من ثلاثة قضاة فاقول انه مادام خول لقاضي الجزئيات في أحكام الجرح بمفرده ما كان مخولا لمحكمة ابتدائية مركبة من ثلاثة قضاة وجعل استئناف احكامه بالمحكمة الابتدائية بدل محكمة الاستئناف التي بها

ولوائح خصوصية انما لا يكون من اختصاصاته أمور المخالفات التي تكون من خصائص جهات أخرى بمقتضى نص مخصوص .
ويقوم أحد أعضاء النيابة العمومية بأعمال النيابة في كل محكمة من المحاكم الجزئية .

﴿ المادة السابعة ﴾

القواعد والمواعيد المقررة في قانون تحقيق الجنايات تراعى في محاكم الأمور الجزئية وتقرر أنه يتم طبع المشروع والاوراق الخاصة بذلك وبمواد الدخولية وتوزيع نسخة على حضرات الأعضاء حيثذاك يحدد سعادة الرئيس الجلسة ثم أن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٥

(نمرة ١٣) امضاء (حسن رضوان) خاتم (علي شريف)

الثانية والرابعة والسابعة كالاتي . حذف المادة السادسة وبقاء باقي المشروع على أصله .

﴿ المادة الثانية ﴾

تشكل محاكم للامور الجزئية والمصالحات في دائرة كل محكمة ابتدائية وتشمل دائرة اختصاص كل منها مركزا من المراكز بالأقاليم ومدينة من المدن وتمنين من مصر والاسكندرية .
ويعين مركز كل منها بقرار من ناظر الجقانية .

﴿ المادة الرابعة ﴾

يحكم قاضي الأمور الجزئية في المواد التي من خصائصه بمقتضى القانون ويحكم أيضا في المخالفات المنصوص عليها في قانون العقوبات أو في أوامر

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الثلاثاء ٤ محرم سنة ١٣٠٨ (١٩ أغسطس سنة ١٨٩٠)

أولاً — بما احتوته اللوائح والأوامر الجارية اتباعها الآن في تحصيل العوايد .

ثانياً — ببيان ثمن كل صنف من الاصناف في كل سنة من الثلاث سنوات التي اتخذت أساساً لهذا العمل وبيان متوسط وقيمة العوايد التي اعتبرت عليه .

ثالثاً — ببيان متوسط ثمن وعوايد كل صنف بحسب ما هو جار في هذه السنة .

رابعاً — ببيان الاصناف غير الجاري أخذ عوايد عليها ودرجت الآن تحت حكمها من مقتضى المشروع المشار اليه ومقدار أثمان وعوايد كل صنف بحسب ما صار تقديره .

فان استحسن ذلك لدى الهيئة فلتطلب البيانات المذكورة من جانب الحكومة حتى بعد الاطلاع عليها والتحقق مما الحال عليه يكون النظر في باقي الاوراق .

(استحسن)

تليت التذاكر الواردة من حضرات الاعضاء وهذه صورها :

افادة من حضرة طلبة بك سعودي في ٦ أغسطس سنة ١٨٩٠

اعترائى عيا شديد أوجبنى التوجه الى الفيوم فاقضى ترقيمه لسعادتكم للمعلومية ومحصل الشفا نحضر أقدم .

افادة من حضرة مصطفى بك خليفة في ٧ منه

أشير بمكاتبة سعادتكم الواردة لنا في ٦ أغسطس عدم قبول اعتذارى وطلب حضورى لجلسة المجلس وحيث ما حل بي من العذر لا يقاس بخلافه فسنحضر للمجلس بعد مضي اثنى عشر يوماً تمضى من تاريخه فالتمس قبول طلي وعرضه على الهيئة أقدم .

عقدت الجلسة والساعة ٣ تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس وحضور ٢٠ من حضرات الاعضاء .

تلى المحضر الجلسة الماضية وتصدق عليه .

سعادة الرئيس — حيث الاشغال الموجودة بالمجلس هي مشروع الأمر العالى وما معه من الاوراق الخاص ذلك بموايد الدخولية وحسبما تقرر سابقا صار طبعه وبعث نسخة لحضرات الاعضاء ثم ورد من بعض حضراتهم تذاكر اعتذار .

فان وافق بتلى المشروع وما معه من الاوراق والافادة الواردة بها للمذاكرة في ذلك بالهيئة ثم تتلى التذاكر المذكورة للعلم بها .

(استحسن)

تليت افادة من رئاسة مجلس النظار الرقيمة ٣١ يوليه سنة ١٨٠٩ نمرة ١٣ المشار اليها وهذه صورتها :

مهميل لسعادتكم مع هذا مشروع أمر عال صار تحضير بعرفة نظارة الحربية فيما يختص بموايد الدخولية وكيفية تحصيلها على الصفة المبينة به الامل من سعادتكم عرض المشروع المذكور مع الاوراق للرفقة به على هيئة مجلس شورى القوانين واعادته لهذا الطرف مشغوعا بما تراه فيه افندم .

تلى التقرير المقدم من اللجنة الفرعية الى اللجنة الاصلية وصورته من طيه :

تلى التقرير المرفوع الى دولتو الباشا رئيس مجلس النظار من اللجنة الاصلية وصورته من طيه :

سعادة سليمان أباطه باشا — حيث سيشرع في تلاوة الجداول المتوه عنها بهذين التقريرين ومع علم جميعنا باشتغالها من سبق الاطلاع على نسختها التي وردت لنا من قبل يكون القصد ابداء آراء الهيئة فيما احتوته فاني أرى قبل البدء فبذلك لزم علم الهيئة .

افادة من حضرة محمد أفندي الفقي في ١٨ منه .

لما ائتراني من العيا لا يمكنني الحضور بالمجلس لزم عرضه اقدم .

افادة من حضرة السيد عبد الباقي أفندي البكري في ٤ محرم سنة ١٣٠٨
انه فضلا عن انحراف صحتنا فان عندنا اعدارا تمنعنا يومين من تاريخه عن
الحضور فبمنه تعالى عند شفاننا وازالة الاعذار نحضر للمجلس اقدم .

تقرر أن تكون الجلسة يوم الاثنين ٢٥ أغسطس سنة ١٨٩٠

ثم أن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) .

نمرة	حسن رضوان	علي شريف
١٤	(امضاء)	خاتم

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاثنين ١٠ محرم سنة ١٣٠٨ (٢٥ أغسطس سنة ١٨٩٠)

عقدت الجلسة والساعة ٣ تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس وحضور ٢٠ من حضرات الاعضاء

تلى محضر الجلسة الماضية وتصدق عليه

سعادة الرئيس — وردت مكتبة من دولتو الباشا رئيس مجلس النظار

تاريخها ٢٠ أغسطس سنة ٩٠ نمرة ١٤ ردأ لما تحرر من المجلس بشأن انبيانات الخاصة بموايد الدخولية التي قد قرر المجلس طلبها من جهة الحكومة فلتل علم الهيئة بها

تليت وهذه صورتها

بناء على ما اوضحتموه سعادتكم بالمكتبة الواردة لهذا الطرف بتاريخ ٢٠ أغسطس الجارى نمرة ١١ قد حررنا في تاريخه لنظارة المالية بسرعة ارسال الصور والجدول التي رأت هيئة مجلس شورى القوانين لزوم استحضارها لدى نظرها مشروع الامر العالي المتعلق بموايد الدخولية ولزم تحريره لسعادتكم اشعاراً بما ذكر افندم .

حضرة احمد صوفاني بك — انه بعد توزيع نسخ أوراق مشروع

الامر العالي المختصة بموايد الدخولية تقرر بجلطة المجلس الماضية لزوم العلم بالبيانات التي طلبت للتبصر في الامر

وقد علم من هذه المكتبة التحرير من جانب النظارة للعالية بارسلها للمجلس وبما أن البيانات المذكورة لم ترد الى الآن وارى أن بورودها يلزم طبعها وتوزيعها على حضرات الاعضاء لاطلاعهم عليها وهذا لا يستغرق زمنا كما لا يخفى ويومنا هذا هو ٢٥ أغسطس الموافق ٢٠ رى ولم يكن بالمجلس اشغال لنظرها به فرأى في فض جلسات المجلس هذا الشهر وبورود

الصور المطلوبة يجرى طبعها وارسلها لحضرات الاعضاء حتى يحلول الانعقاد الثاني الموافق أول أكتوبر نكون قد وقفنا على تفسيلات ما شتمويه واذ ذاك يتقرر ما يترأى والرأى في ذلك للهيئة

(استحسن عام) .

سعادة الرئيس — حيث ورد للمجلس ثلاث تذاكر من بعض حضرات الاعضاء فيصير تلاوتها

تليت وهذه صورها

تذكرة من حضرة ابراهيم غمراوى بك في ٢١ أغسطس

أعرض لسعادتكم أن عدم حضوري في الجلسة الماضية لعيا اعتراني وبما أنى أخذت في أسباب الصحة فسأحضر بوابور يوم الجمعة القابل أفندم .

تذكرة من حضرة طلبه بك سمودى في تاريخه

انه لما اعتراني من العيا لا يمكن الحضور لجلسة المجلس وبمحصول الشفا محضر أفندم .

تذكرة من حضرة مصطفى منصور بك في ٢٥ منه

نعرض لسعادتكم أنه لما طرأ علينا من الاشغال الضرورية لا يمكن الحضور للمجلس الآن افندم .

ثم ان سعادة الرئيس ختم الجلسة بقول (ختمت الجلسة) والساعة ٤

() (على شريف)

خاتم

امضاء

نمرة ١٥

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاثنين ٢٢ صفر سنة ١٣٠٨ (١٦ أكتوبر سنة ١٨٩٠)

وهي (أولاً) صور الاوامر واللوائح الجارية اتباعها الآن في تحصيل العوائد (ثانياً) جدول بيان ثمن كل صنف من الاصناف في كل سنة من الثلاث السنوات التي اتخذت اساساً لهذا العمل وبين متوسط وقيمة العوائد التي اعتبرت عليه (ثالثاً) جدول بيان متوسط ثمن وعوائد كل صنف بحسب ما هو جار في هذه السنة (رابعاً) جدول بيان الاصناف غير الجارية أخذ عوائد عليها ودرجت الآن تحت حكمها من مقتضى المشروع المشار اليه ومقدار أثمان وعوائد كل صنف حسبما صار تقريره وحيث ان اللجنة التي كانت مركبة لفحص مسائل عوائد الدخولية وعمل مشروعها كانت أعمالها قائمة بها بدون واسطة اقلام نظارة المالية ولذلك لا يوجد بها أوراق من أعمال اللجنة المذكورة ولقد استحضر الآن من دائرة بلدية مصر صورة أوامر العوائد الجارية بها العمل كما واستحضر من طرف جناب سليم افندي باخوص الذي كان سكرتيراً لتلك اللجنة جدولان متعلقان بمتوسط متحصل كل صنف بالثلاث سنوات بكل من مدينتي مصر واسكندرية التي عولت عليه اللجنة ومن جهة الجدول المطلوب بيان متوسط ثمن وعوائد كل صنف حسبما هو جار في هذه السنة فلكون السنة باقياً عليها مدة شهور فطبعا لا يمكن أن يكون ذلك بغاية الضبط

ومع هذا فدائرة بلدية مصر بعثت نسخة من كل تسعيرة لمعرفة الأثمان وأما الاصناف غير الجارية أخذ عوائد عليها ودخلت الآن تحت حكمها من مقتضى المشروع وأثمان مقدار وعوائد كل صنف حسبما صار تقديره فهذا لم يتيسر وجود بيان له بالنظارة لعدم سبق نوسطها في محضرات اللجنة المحكي عنها لزم تحرير مساعديكم ومرسول لصور الاوامر والجدولين والتساعير بحفاظة وقد جمعهم عدد ٤٩ اقدم .

حضرة احمد صوفاني بك — الاوراق والجداول متى وردت من نظارة المالية لا تفيد الهيئة بشيء في موضوع قانون عويد الدخوليات والاولى هو عدم تلاوتها والاشتغال بها على غير جدوى انما من حيث أنه سبق ورود مشروع لقانون عوائد الدخوليات في احدى السنوات الماضية وكان نظراً بالمجلس

عقدت الجلسة الساعة ٣ والدقيقة ٤٠ تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس وبحضور ٢١ من حضرات الاعضاء .

تلى آخر محضر للانعقاد السابق وصودق عليه .

سعادة الرئيس — الاشغال الموجودة بالمجلس هي :

أولاً — مشروع عوائد الدخوليات الباقي من أشغال الانعقاد الماضي وكانت الهيئة أخرت نظره وقتها حتى ترد اليها الجداول والاوراق التي قررت بطلبها من جانب الحكومة وقد وردت افادة من نظارة المالية رقم ٨ سبتمبر سنة ١٨٩٠ نمرة ٤ رداً لما كان كتب من هنا الى مجلس النظارة في هذا الشأن ومعها جملة جداول وأوراق طبع بعضها وتوزع على حضرات الاعضاء .

ثانياً — افادة من صاحب الدولة رئيس مجلس النظارة رقم ٢٣ محرم سنة ١٣٠٨ ٧ سبتمبر سنة ١٨٩٠ نمرة ١٥ ومعها ثلاث صور لثلاثة مشروعات أوامر عالية وهي الآتي خصوصياتها :

أولاً — صورة مشروع أمر عال بشأن توقيع العقوبات المنصوص عليها في لائحة الترع .

ثانياً — مشروع أمر عال يشتمل انونا للسكك الزراعية بالقطر المصري

ثالثاً — مشروع أمر عال يشتمل تعديل الفقرتين الاولى والثانية من المادة الرابعة والعشرين من قانون المعاشات العسكرية .

وسيتلى ذلك على الهيئة لتقرر ما تراه فيه .

تليت افادة نظارة المالية نمرة ٤ وهذه صورتها :

وردت مكاتبه رئاسة مجلس النظارة رقم ٢٠ أغسطس سنة ١٨٩٠ نمرة ٢٢٣ مشيراً بها عن ارسنال الجداول التي طلبها مجلس شورى القوانين

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هوأت :

﴿ المادة الاولى ﴾

العقوبة المنصوص عليها بالمادة (٣٢) من أمرنا المشار اليه أعلاه يحكم بها المدير حكماً تقيلاً لا يقبل الطعن فيه بأى وجه من الوجوه .

سعادة حسن طلس باشا — الاوفق أن يكون الحكم بالغرامة المنصوص عنها بهذه المادة بأمر المدير ووكيل المديرية معاً وان غاب أحدهما فينبوب عنه بأشبهه المديرية .

حضرة محمد شواربي بك — رأى بقاء المادة على أصلها .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية رأى حضرة شواربي بك .

تلى باقى المشروع وهذه صورته :

﴿ المادة الثانية ﴾

العقوبة المنصوص عليها بالمادتين الثامنة والثلاثين والتاسعة والثلاثين من أمرنا المشار اليه أعلاه يكون الحكم بها من لجنة تشكل من المدير وباشمهندس المديرية وثلاثة عمد من نفس المديرية يعينهم ناظر الداخلية ويصدر الحكم بأغلبية الآراء ولا يكون قابلاً للطعن بأى وجه من الوجوه .

﴿ المادة الثالثة ﴾

يقرر ناظر الداخلية فى لأئحة مخصوصة طرق المرافعة التى تتبع أمام المدير أو اللجنة .

﴿ المادة الرابعة ﴾

إذا لم يدفع المخالف الغرامة التى يحكم عليه بها فيحبس أربعاً وعشرين ساعة عن كل عشرين قرشاً من مبلغ الغرامة .

﴿ المادة الخامسة ﴾

العقوبات المنصوص عليها بالمادة السادسة والثلاثين من أمرنا المشار اليه يحكم بها من المحاكم الاعتيادية الخاصة بذلك .

﴿ المادة السادسة ﴾

على ناظرى الداخلية والحقانية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه .

مع التأمل الزايد فاذا وافق فليستحضر من قلم كتاب المجلس الدفترالمقيد به محاضر الجلسات التى نظر فيها ذلك المشروع وتغير المراجعة منه وهو يبين للهيئة ما تنور به فى شأن عوايد الدخوليات وتقرر ما تستحسنه

(استحسان بالاتفاق)

سعادة سليمان أباطه باشا — من حيث أن الهيئة مجتمعة فاذا وافق فلتبشر النظر فى المشروعات المعروضة عليها وتؤخر مشروع عوايد الدخوليات لجلسة أخرى حتى يستحضر دفتريدا المحاضر الذى قال عنه حضره صوفانى بك .

(استحسان عام)

حضرة محمد شواربي بك — اذا وافق فليكن البدء بتلاوة مشروع العقوبات المنصوص عليها فى لأئحة الترع ثم تلاوة المشروع المشتعل على التعديل المراد ادخاله فى احدى المواد قانون المعاشات العسكرية ثم مشروع قانون السكك الزراعية

(استحسان بالاتفاق).

تليت افادة من رئاسة مجلس انظار نمرة ١٥ للشار عنها وهذه صورتها :

مرسل مع هذا لسعادتكم صور مشروعات الاوامر العالية الثلاثة المبينة خصوصياتها أعلاه الامل من سعادتكم نظرها بهيئة مجلس شورى القوانين واعادتها لهذا الطرف مشفوعة بما تراه الهيئة فيها أفندم .

١ مشروع أمر عال بشأن توقيع العقوبات للنصوص عنها فى لأئحة الترع

١ مشروع أمر عال شامل لقانون السكك الزراعية بالقطر المصرى .

١ مشروع أمر عال بتعديل الفقرتين الأولى والثانية من المادة الرابعة والعشرين من الأمر العالى المشتعل على قانون المعاشات العسكرية .

٣

تليت مقدمة المشروع الشامل للعقوبات المنصوص عليها بلائحة الترع والمادة الأولى منه وهاتان صورتاهما :

مشروع أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر فى ٢٢ شعبان سنة ١٣٠٧ (١٢ ابريل سنة ١٨٩٠) وخبرنا على المراد من ٣١ لغاية ٣٩ منه .

تلى المشروع المشتمل التعديل المراد ادخاله في قانون المعاشات العسكرية وهذه صوته .

مشروع أمر عال

نحن خديوم مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ١٧ ذي القعدة سنة ١٣٠٥-٢٦ يوليو سنة ١٨٨٨ المشتمل على قانون المعاشات العسكرية وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحرية والبحرية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هو آت

﴿ المادة الأولى ﴾

الفقرتان الأولى والثانية من المادة الرابعة والعشرين من أمرنا المشار اليه قد صار تعديلهما بالصفة الآتية .

أولاً - الجروح التي يتسبب عنها كف البصر أو بتر عضو أو عضوين أو التي يتحقق بواسطة قومسيون طبي تعيينه نظارة الحرية أنها تعادل فقد عضو أو عضوين تجعل لمن يصاب بها الحق في أخذ معاش ثابت بمقتضى الجدول حرف (ب) المرفق بهذا القانون .

ثانياً - الجروح الأقل جسامة التي يتعذر معها على من يصاب بها البقاء في الخدمة تجعل له حقاً في الاستيلاء على ماهية سنة واحدة .

ويجب تحقيق هذا التعذر بواسطة القومسيون الطبي اللئيه عنه في الفقرة السابقة .

﴿ المادة الثانية ﴾

على ناظر المالية وناظر الحرية والبحرية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه .

صدر بمرأى في

سعادة أباطة باشا - أصدق على هذا المشروع برهته .

(استحسان عام)

سعادة أباطة باشا - من حيث أن الوقت أزف فأذا وافق فليؤجل نظر مشروع السكك الزراعية لجلسة غد .

حضرة محمد شواربي بك - العقوبة المنصوص عنها في المادتين ٣٨ و ٣٩ من لأئحة الشرع غايتها الحبس لحد سنتين .

ولا يجوز أن يكون الحكم لهذا الحد بمعرفة اللجنة اللئيه عنها في المادة الثانية من المشروع الطروح أماننا الآن لأنه لا يصح حرمان من تتوقع عليه مثل تلك العقوبة من المزايا الموجودة بالمحاكم التي منها التحقيق والاستئناف والتقض والارام وغير ذلك بما هو مدون في قانون المحاكم واللئيه أراء هو أن يكون الحكم بالعقوبات المدونة يلقى المشروع المذكور بمعرفة المحاكم الاهلية اذ ان الحكم بالحبس لحد سنتين ليس بالشئ السهل وضرر طلالئيه والادبي أمر جسم فاذا وافق ذلك لدى الهيئة فلتقرره ويكتب به لجانب الحكومة .

سعادة ابراهيم حليم باشا - رأى التصديق على المشروع فقط يزاد به مادة تقضى بان الاحكام التي تتوقع بمعرفة اللجنة يجوز استئنافها بالمحاكم الاهلية عند عدم قبول المحكوم عليه اياها .

سعادة سليمان أباطه باشا - أنا أصدق على رأى حضرة شواربي بك .

سعادة حسن حلمى باشا - أنا مصدق على أصل المشروع .

سعادة الرئيس - تؤخذ الآراء .

أخذت فتقرر بالأغلبية رأى حضرة شواربي بك وان يكون باقى المشروع هكذا .

﴿ المادة الثانية ﴾

العقوبات المنصوص عنها بالمواد ٣٦ و ٣٨ و ٣٩ من أمرنا المشار اليه اعلاه يكون الحكم بها في المحاكم الاهلية .

﴿ المادة الثالثة ﴾

يقرر ناظر الداخلية في لأئحة مخصوصة طرق المرافعة التي تتبع أمام المدير في المخالفات التي من خصائص المدير الحكم فيها وهى المنصوص عنها بالمادة الاولى من أمرنا هذا .

﴿ المادة الرابعة ﴾

اذا لم يدفع الخالف المبالغ المحكوم عليه بها فيحبس أربعاً وعشرين ساعة عن كل عشرين قرشا من تلك المبالغ .

﴿ المادة الخامسة ﴾

على ناظرى الداخلية والحقانية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه .

(استحسان بالاتفاق).

سعادة الرئيس — بما أنه موجود جملة تذكر اعتذارات من بعض
حضرات الأعضاء فلتل بحسب تواريخ ورودها

تليت وهذه صورها

تذكرة من حضرة أحمد أفندي خلف الله في ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٩٠

انه حاصل لنا عيا ونلتبس التصريح لنا باجازة مدة عشرة أيام اقضى
ترقيمه لسعادتكم أفندم .

تذكرة من حضرة أحمد بك أباطة ٢٩٤ منه

بما أن عندنا أشغالا ضرورية تمنعنا عن الحضور مدة هارب الاسبوعين
اقتضى عرضه لسعادتكم بذلك أفندم .

تذكرة حضرة محمود حسين بك في تاريخه .

طراً على دواع تمنع حضوري للمجلس مدة عشرة أيام من أول أكتوبر سنة
٨٩٠ فاقتضى ترقيمه لسعادتكم بأمل قبول اعتذاري أفندم .

تذكرة من أحمد أفندي الهرميل في ٣٠ منه

حصل عندي اعذار توجب تأخرى عن الحضور للمجلس مدة عشرة أيام

فلارجا قبول اعتذاري أفندم

تذكرة من حضرة جاد أفندي مصطفى في ٣٠ منه .

انه لما اعتراني من العيا غير ممكنتي الحضور للمجلس في أول أكتوبر وبمنه
بعد أربعة أيام أحضر اقتضى عرضه أرجو قبول معذرتي أفندم .

تذكرة من حضرة أحمد أفندي الهرميل أيضاً في ٤ أكتوبر .

انه لما عندي من الاعذار التمت من عطوفتكم مكاتبه الترخيص لي بمدة
عشرة أيام ويوم تاريخه تسرفت بمكاتبه عطوفتكم المشار بها عن حضورنا
للمجلس في يوم الاثنين الآتي وحيث ما عندي من العذر يمنع حضوري في
هذا التاريخ أرجو قبوله أفندم .

تذكرة من حضرة سرور أفندي شهاب الدين في تاريخه .

أبدي لسعادتكم أن ما اعتراني من العيا يمنع حضوري للمجلس فعند
انعام الشفا أحضر أفندم .

وتقرر أن الجلسة تكون يوم غد الساعة ٣ عربي .

ثم ان سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٦

نمرة ١٦ (حسين يسرى) (على شريف)
امضاء ختم

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الثلاثاء ٢٣ صفر سنة ١٣٠٨ (٧ أكتوبر سنة ١٨٩٠)

ينتفع بها أوعلى النواحي كما هو مبين في المادة الرابعة الآتى ذكرها ولذلك تدفع الاموال الاميرية عن الاراضى التى تستلزمها تلك السكك ويتناول السكة الزراعية المقامة على امتداد جسر ترعة عمومية أو معرف عمومى كل ما كان من أحكام أمرنا الصادر في ١٢ ابريل سنة ١٨٩٠ (٢١ شعبان سنة ١٣٠٧) منطبقا عليه

حضرة محمد شواربى بك — ربما أن بقاء هذه المادة على أصلها يغنى بنصوص الاوامر المتبعة في حق الاراضى التى تؤخذ للنافع العمومية القاضية بأن كل ما يؤخذ من الاراضى أو غيرها لتلك النافع يدفع ثمنه لاربابه ولذلك أرى أن يضاف على هذه المادة ما يقضى بالاراضى التى تمر فيها السكك الزراعية لمنفعة أكثر من بلدين يدفع ثمنها لاربابها وترفع أموالها أيضاً اما اذا كانت السكة هي لمنفعة بلدة واحدة أو بلدين ويكون أهالي تلك البلد أو البلدين هم الراغبون لانشاءها فلا تدفع لهم ثمن الاراضى التى تمر بها بل يكتفى الحال برفع أموالها وفي كلا الحالتين يعتبر جميع السكك الزراعية من النافع العمومية ولو كانت مخصصة بها بلدة واحدة فاذا استحسننت الهيئة ذلك فلتقرره .

حضرة احمد صوفانى بك — أوافق على رأى حضرة شواربى بك مع استبدال جملة (فرضت على الاقاليم التى ينتفع بها أو على النواحي) من المادة ب من طرف الاهالى الراغبين لانشاءها للاتفاع بها) ويتبين صراحة انه ان كانت الحكومة هي التى رغبت لأعمال السكة فتكون نفقة عملها مع ثمن الاراضى التى تمر طرفها من صرافها اما ان كان الاهالى هم الذين طلبوا عملها فيلزموا بالنفقات كما بين حضرة شواربى بك .

حضرة الشيخ حسين عابدين — ربما ان السكة التى يطلب عملها اهالى بلدة أو بلدين لا تمر بأطيان صاحب الماية فدان الذى هو أحد الطالبين وتمر بأطيان صاحب الفدان الواحد فتتلفه جميعه فاذاً يكون عدم دفع ثمن الاراضى التى تمر فيها تلك السكة مضرا ضررا بينا لصاحب الفدان المذكور

فتحت الجلسة الساعة ٤ تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس وبحضور ٢١ من حضرات الاعضاء .

تلى محضر جلسة يوم أمس فتصدق عليه .

سعادة الرئيس — بما أن الاشغال الموجودة تحت العرض للهيئة في جلسة هذا اليوم هي مشروع قانون السكك الزراعية ومشروع عوايد الدخوليات

فليتل المشروع الاول مادة ثمانية .

وتؤخذ الآراء عن كل مادة .

تليت المقدمة والمادة الاولى منه وهاتان صورتاهما :

مشروع الامر العالى

الشامل لقانون السكك الزراعية بالقطر المصرى

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هو آت

(المادة الاولى)

في ماهية السكك الزراعية

يراد بالسكك الزراعية في أمرنا هذا كل سكة أعدت لمنفعة أكثر من بلدين وتعتبر جميع السكك الزراعية عمومية ومن أملاك الحكومة سواء كان انشاؤها على مصاريف الحكومة خاصة أو بتقود فرضت على الاقليم الذى

فلدى أراه أن تمن الاراضى التى تلزم لمرور السكك الزراعية وان كانت نفقة انشائها ستدفع من خزينة الحكومة فكذلك تدفع الخزينة ثمن الاراضى وان كانت النفقة من طرف الطالبين فكما أن النفقة توزع على المنتفعين بحسب درجات انتفاعهم كذلك توزع أثمان الاراضى على كل منتفع بقدر درجة انتفاعه والمأمول من الهيئة ان استحسن ذلك تصادق عليه .

سعادة اسماعيل صفوت باشا — رأى أن جميع الاعمال العمومية تكون من طرف الحكومة واصدق على رأى حضرة صوفانى بك .

سعادة سليمان أباطه باشا — اصدق على رأى صاحبي العزة شواربى بك وصوفانى بك وانما يجعل ما قاله حضراتهما في مادة مخصوصة بعد المادة الاولى وتبقى السادة الاولى على حالها بعد تغير الجملة التى قال عنها حضرة صوفانى بك .

حضرة مصطفى بك منصور — تقرير مصاريف السكك الزراعية هو من اختصاصات مجالس المديرية والاولى عدم التعرض لما هو من شئون تلك المجالس .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بقاء المقدمة على أصلها وتعديل المادة الاولى بتغيير جملة (فرضت على الاقاليم الذى ينتفع بها أو على النواحي) ب (من طرف الاهالى الراغبين لانشائها للانتفاع بها) حسب رأى حضرة صوفانى بك وأن يجعل ما تضمنه رأى حضرته ورأى حضرة شواربى بك في مادة مخصوصة بالصورة الآتية وتكون المادة الثانية السكك الزراعية التى ترى الحكومة لزوماً لانشائها يكون الصرف على انشائها ودفع أثمان الاراضى التى تمر بها من خزينتها وترفع أموال تلك الاراضى أما السكك التى تلزم لمنفعة بلدة أو بلدين ويطلب أهالى البلدة أو البلدين انشاءها على نفقتهم فتكون مصاريف أعمالها عليهم ولا يدفع لهم ثمن الاراضى التى تمر بها وانما يرفع مالها وفي كل الاحوال فكل سكة زراعية تعتبر من المنافع العمومية ومن أملاك الحكومة .

تليت المادة الثانية من المشروع وهذه صورتها :

﴿ المادة الثانية ﴾

في الاجراءات التى تتخذ لانشاء سكة زراعية

اذا رأى المدير ضرورة انشاء سكة زراعية واحدة أو جملة سكك في دائرة مدينته فعليه أن يستشير مفتش الرى لابتداء رأيه في ذلك وكذا على مفتش الرى اذا رأى وجوب انشاء سكة من هذا القبيل أن يعرض آراءه على المدير فاذا اتفقت آراؤهما فعلى المفتش أن يضع لذلك رسماً ومقايضة عمومية

بتكاليف انشائها ويعرضها على نظارة الأشغال العمومية مشفوعين بملاحظاته وملحوظات المدير معاً فاذا اعتمدت النظارة المشروع فتعرضه حينئذ على مجلس النظار وهو يجرى ما يلزم لالتزام مجلس المديرية للنظر في هذا المشروع فيقرر اذا اقتضت الحال المصاريف اللازمة لاجرائه بحسب أحكام المادة الثانية من القانون النظامى الصادر في أول مايو سنة ٨٣ (٢٤ جادى الثانية سنة ٣٠٠) ومحضر مفتش الرى جلسات مجلس المديرية بنفسه ليشرح المشروع للمجلس ويوقفه على مقدار التكاليف اللازمة لانشاء السكك المطلوبة انما لا يكون له قط صوت في المدالة فاذا اعتمد المجلس ذلك المشروع يقرر فرض ما يلزم من النقود لاجرائه فيبحث المدير حينئذ الى نظارتي الداخلية والأشغال العمومية بما يكون قد قرره المجلس في هذا الشأن وباتفاق النظارتين يعرض ذلك على مجلس النظار فان اعتمد المجلس ذلك فيصدر أمر عال بنزع ملكية الأراضى اللازمة وتحصل النقود التى تكون تقرر لآعام العمل طبقاً لأحكام أمرنا الصادر في ٢٥ مارس سنة ٨٠ فاذا اقتضى الحال لان يجتاز هذه السكك أرضاً من الاراضى الاميرية الحرة فهذه الاراضى تعطى مجاناً وعند الاستحصال على النقود المذكورة بأكملها تخطر المالية نظارة الأشغال العمومية بذلك وهذه تصدر الاوامر اللازمة بانشاء السكة حالاً .

سعادة سليمان أباطه باشا — رأى أن يحذف من المادة كلها يترتب عليه أدنى التزام للاهالى الا ان كانوا هم الطالبين من تلقاء أنفسهم لانشاء السكة على نفقتهم

استحسن وبذلك تكون المادة هكذا معنونة بالثالثة

اذا رأى المدير ضرورة انشاء سكة زراعية واحدة أو جملة سكك في دائرة مدينته فعليه أن يستشير مفتش الرى لابتداء رأيه في ذلك وكذا على مفتش الرى اذا رأى وجوب انشاء سكة من هذا القبيل أن يعرض آراءه على المدير فاذا اتفقت آراؤهما فعلى المفتش أن يضع لذلك رسماً ومقايضة عمومية بتكاليف انشائها ويعرضها على نظار الأشغال العمومية مشفوعين بملاحظاته وملحوظات المدير معاً فاذا اعتمدت النظارة المشروع فتعرضه حينئذ على مجلس النظار وهو يجرى ما يلزم لالتزام مجلس المديرية للنظر في هذا المشروع فيقرر بموافقة عمل تلك السكة من عدمه أو بتغيير اتجاهها ان رأى له موافقة انشائها مع تغيير الاتجاه

ويحضر مفتش الرى جلسات مجلس المديرية بنفسه ليشرح الموضوع للمجلس انما لا يكون له قط صوت في المدالة

ومتى قرر مجلس المديرية بموافقة عمل تلك السكة فيبحث المدير حينئذ الى نظارتي الداخلية والأشغال بما يكون قد قرره المجلس في هذا الشأن وباتفاق النظارتين يعرض ذلك على مجلس النظار فان اعتمد المجلس ذلك واستصدر أمراً عالياً بنزع ملكية الاراضى اللازمة هنالك يشرع في العمل

ققرة علاوة على المادة بالصورة الآتية

بحيث لا يجوز مرور السكك المنصوص عنها بهذه المادة بارض أى انسان
الا بعد الاستحصال على رضائه

تليت المادة الخامسة وهذه صورتها

﴿ المادة الخامسة ﴾

في القناطر والبراج

كل قنطرة تقام على ترعة عمومية أو مصرف عمومي تكون مصاريفها على الحكومة أما القناطر والبراج والسحارات التي يرى ضرورة اقامتها عند النقط التي فيها تقاطع السكك الزراعية مجارى المياه أو المصارف الخصوصية الموجودة قبل انشاء السكك فيتدرج مصاريف عملها في المقاييسات التي تعمل عند انشائها وتؤخذ هذه التكاليف مما يتحصل من النقود التي تقترض وأما نفقة اقامة القناطر والسحارات والبراج اللازمة لمجارى المياه والمصارف الخصوصية التي تختص بعد انشاء السكك فيكلف بها أهالى النواحي أو الافراد الذين يكونون قد طلبوا اقامتها ويقدمون من أجل ذلك طلبا الى المدير فاذا اعتمده يرسله الى مفتش الري فان اعتمده هذا أيضا فيأمر بعمل رسم ومقايضة بمقدار المصاريف ويرسلها الى المدير وهو بعد تحصيل قيمة تلك المصاريف يكلف الباشمهندس باجراء العمل اما اذا لم يعتمد مفتش الري اجراء العمل المطلوب فيعرف المدير بملحوظاته في ذلك كتابة .

حضرة طلبه بك سعودى — مادام ان القناطر وغيرها من المنافع الخصوصية سيكون الصرف عليها من طرف أربابها فاذا لا يكون من الواجب ادارة العمل بمعرفة مصلحة الري بل تسلم المقايضة والرسم اللذان يعملان لما هو مراد احدائه الى الطالب ليحجيه بمعرفة تحت مباشرة تلك المصلحة لان الاجراء بمعرفة مصلحة الري فيه زيادة مصاريف اما اذا كان بمعرفة الطالب فهو ربما يشتغل بنفسه وبانقار عائلته ويضع الطوبى لللازم بمعرفة ومن أرضه ويجرى حريقه بمحطوب محصوله وكل ذلك مما يوفر عليه فاذا وافق فليحذف من المادة من ابتداء (وهو بعد تحصيل قيمة تلك المصاريف الى آخر المادة) ويكتب بدله (وهو يسلمها الى الطالب لاجراء العمل بمعرفة تحت ملاحظة مصلحة الري .

(استحسن عام) وان تكون المادة السادسة .

تليت المادة السادسة وهذه صورتها :

﴿ المادة السادسة ﴾

في صيانة السكك

تعمل الترميمات الدورية اللازمة للسكك الزراعية والقناطر المقامة على

وان مرت تلك السكك في بعض الاراضى الاميرية الحرة فيعطى ما يجتازه منها مجانا

تليت المادة الثالثة وتقرر اتفاقا بقاؤها على أصلها بمرعاة استبدال عبارة (الثانية المذكورة آنفا بالثالثة وتكون المادة (٤) وهذه صورتها

(المادة الثالثة)

في الاجراءات التي تتخذها اذا كانت السكك الزراعية ينتفع بها أكثر من اقليم اذا كانت السكك الزراعية ينتفع بها اقليمان فيجوز لمديرى ذينك الاقليمين ومفتش الري فيهما ان يلتصوا فيجروا ما تقريرا بذلك يقدمونه الى نظارتي الداخلية والاشغال العمومية وبعد اتفاقهما يعرض على مجلس النظار وهو مجرى مايلزم لالتزام مجلس الاقليمين ليعينا معا الاتجاه الذى يجب أن تسير فيه السكة ثم يقدموا الى نظارتي الداخلية والاشغال العمومية ما يكونان قد قرراه في ذلك على ما هو مذکور في المادة الثانية المذكورة آنفا .

تليت المادة الرابعة التي صارت (٥) في التعديل وهذه صورتها

﴿ المادة الرابعة ﴾

في الاجراءات التي تتخذها اذا كانت السكة الزراعية لم يصادق على انشائها الا عدد من أعضاء مجلس المديرية

اذا رفض مجلس المديرية طلب انشاء السكة الزراعية فلذى الشأن من الملاك ان يقوموا بمصاريف انشائها متعهدين بدفع المبلغ اللازم للوفاء بهذه التكاليف فاذا بلغت التعهدات ما يكفي لانشاء السكة حسب التكاليف التي يكون قد قدرها مفتش الري فالمدير يخطر نظارتي الداخلية والاشغال العمومية بذلك لعرض المسألة على مجلس النظار كما تقدم في المادة السابق ذكرها فان صادق المجلس على ذلك فيصدر قراره مصرحا باجراء العمل وتحصيل النقود المتعهد بها من المتفعين طبقا لاحكام أمرنا الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

سعادة اسماعيل صفوت باشا — رأى أن تعدل هذه المادة بما يفيد ان السكة لا تعمل الا اذا كان جميع من ستمر باراضيهم هم الطالبون لانشائها

حضرة ابراهيم غمراوى بك — الغرض هو ان أى سكة ما يتطلب الاهالى عملها على نفقتهم لايجوز مرورها بارض أى انسان الا بعد الاستحصال على رضائه فان محسن تعديل المادة بهذا المضمون فليتقرر

سعادة سليمان أباطه باشا — أوافق على رأى حضرة غمراوى بك

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخذت وتقرر بالاغلبية موافقة رأى حضرة غمراوى بك وان يجعل

(د) أخذ أتربة السكة سواء كان من مستويها أو من ميولها أو أخذ تلك الأتربة بكيفية أخرى يترتب عليها الإخلال بقطاعها .

(هـ) التعدي على حد السكة الذي هو نهاية ميلها سواء كان ذلك بالمحرات أو بالقصاية أو غيرها من آلات الفلاحة .

(و) نقل أو إتلاف أحجار العلامات المجمولة للكيلومترات أو الأشجار المفروسة على جانب السكة إلا إذا كان أصحاب هذه الأشجار هم الذين يزيلونها .

(ز) تعطيل مرور المياه من القناطر والبرايخ والسحارات بكيفية ينشأ عنها ارتفاع المياه أمامها وغرق السكة الزراعية أو تلفها

(ح) اغراق السكة بمياه الري إلا إذا دعت حاجة الري إلى غمر الأراضي بالمياه بمستوى أعلا من سطح السكة فعلى أصحاب هذه الأراضي حينئذ أن يقيموا جسورا على امتداد جوانب السكك لوقايتها من الغرق .

(ط) تعطيل المرور في السكة بوضع سباخ عليها أو فحم أو أخشاب أو بضائع أيا كان نوعها .

﴿ المادة الثامنة ﴾

في تخريب القناطر

لا يسوغ بأي كيفية كانت تخريب القناطر أو البرايخ أو السحارات المقامة تحت السكة الزراعية ولا إزالة أو مش أخشابها أو حديداتها أو غير ذلك من مهماتها بأي وجه من الوجوه

﴿ المادة التاسعة ﴾

في الاحتياطات الواجب اتخاذها للحفاظ على القناطر المقامة في السكك الزراعية

لا يسوغ مرور آلة أو كومويل أو غيرها من الآلات الميكانيكية الثقيلة الوزن على قنطرة ترعة مارة بسكة زراعية إلا بصريح خصوصي من مصلحة الري فإن الآلات التي من هذا القبيل يجب أن تنقل بمراكب تسير في الترعة كالعادة المألوفة .

﴿ المادة العاشرة ﴾

في عدم جواز البناء على سكة زراعية

لا يسوغ إقامة منازل أو عيش من بنا أو خشب داخل حدود السكك الزراعية ولا إقامة سواق أو غيرها من الآلات الرافعة ولا مزاول (طوالات الجواشي) .

الترع والمصارف العمومية أو لعلامات الكيلو مترات على مصاريف الحكومة خاصة وعلى أرباب القناطر والبرايخ أو السحارات المجمولة لمرور مجار أو مصارف خصوصية اجراء الترميمات التي تلزم لها بملاحظة مصلحة الري وإذا تبين للبائتمهندس أن شيئا من القناطر والبرايخ والسحارات التي من هذا القبيل في حالة سقيمة أو محدثة ضرر اما للسكك الزراعية أو تسبب عنه ذهاب مياه الري سدى فتقدم الى المدير تهريرا بذلك والمدير يكلف المالك باجراء الترميمات اللازمة فإن لم يقم المالك بذلك في ميعاد خمسة عشر يوما فيجوز للمدير حينئذ أن يأمر البائتمهندس باجراء العمل ثم يجري تحصيل المصاريف اداريا من ذلك المالك طبقا لاحكام امرنا الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ .

حضرة طلبه بك سعودى — اذا وافق فليجعل بدل (خمسة عشر يوما) ثلاثين يوما .

سعادة سليمان أباطه باشا — الخمسة عشر يوما فيها الكفاية والاولى بقاء المادة على أصلها .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فتقرر بالأغلبية رأى سعادة أباطه باشا وأن تكون المادة (٧)

تليت المواد ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ التي صارت في التعديل ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ .

وتقرر بالاتفاق بقاؤها على أصلها باستبدال اسماء عدد المواد الواردة بصلب المادة (١١) ما هو (السابعة والتاسعة) ب (الثامنة والعاشرة) و (الثامنة) ب (التاسعة) و (العاشرة) ب (الحادية عشرة) ليوافق الترتيب الحاصل في التعديل وصنعه صورها .

﴿ المادة السابعة ﴾

في الاعمال للضرر بالسكك الزراعية

لا يسوغ احداث عمل من الاعمال الآتى بيانها

(١) احداث قطوع في السكك الزراعية

(ب) وضع مواسير أو انشاء برايخ تحت السكك بدون تصريح من مصلحة الري .

(ج) استبدال مواسير أو برايخ مكسورة بما ينشأ عنه تعطل المرور على السكة بدون تصريح قانوني من مصلحة الري .

القسم ومن اثنين من عمد الزارعين ومن المهندس المذكور واثنين من مشايخ المجاورة .

استحسان عام وأن تكون المادة ١٣ .

تليت المادة ١٣ وهذه صورتها :

﴿ المادة الثالثة عشرة ﴾

في العقوبات التي تقع على من يأبى الشهادة في مسائل المخالفات

إذا أبى العمدة أو الشيخ أو من ينوب عنهما التوقيع على التقرير المحرر بحضوره ولم يبد الأسباب الصحيحة لهذا الالباء أو لم يتركز في التقرير دواعي امتناعه يعاقب بغرامة قدرها جنيه مصري واحد أو بالحبس مدة أربع وعشرين ساعة عن كل عشرين غرساً من مبلغ الغرامة وذلك بموجب قرار إداري يصدره المدير .

حضرة محمد شواربي بك — رأيي أن يضاف على هذه المادة العبارة الآتية (بحيث لا يتوقع ذاك الحكم الا على من يثبت عليه جلياً ذلك الامتناع) .

استحسان عام وأن تكون المادة ١٤ .

تلي باقي المشروع وهو من المادة ١٤ التي صارت ١٥ لغاية المادة ١٧ التي صارت ١٨ وتقرر بالاتفاق بقاؤه على أصله وهذه صورته :

﴿ المادة الرابعة عشرة وصارت ١٥ ﴾

في مسئولية أرباب الاراضي

يكون أرباب الاراضي المجاورة للسكك الزراعية أو مستأجرو تلك الاراضي ومنسوبو مصالحها الأراضى الأميرية والدائرة السنية أو غيرها من الصالح والعمد ومشايخ البلاد ومشايخ الخفراء والخفراء مسئولين شخصياً عن كل ضرر يحدث للسكك الزراعية أو للمحقاتها أو كل تعدد عليها ويعاقبون بالعقوبات المقررة بأمرنا هذا إذا لم يظهر مرتكبوا المخالفات المذكورة .

﴿ المادة الخامسة عشرة وصارت ١٦ ﴾

يقرر ناظر الداخلية في لأحة مخصوصة طرق المرافعة التي تتبع أمام المدير .

﴿ للمادة الحادية عشرة ﴾

في العقوبات التي تقع على من يخالف أحكام هذا القانون

من يخالف أحكام المادتين السابعة والتاسعة من أمرنا هذا يعاقب بغرامة من عشرين قرشاً الى مائة قرش ومن يخالف أحكام المادة الثامنة منه يعاقب بغرامة من جنيه مصري واحد الى خمسة جنيهات ومن يخالف أحكام المادة العاشرة منه أيضاً يعاقب بغرامة من جنيه مصري واحد الى ثلاثة جنيهات فإن لم يدفع المخالف الغرامة يحبس مدة أربع وعشرين ساعة عن كل عشرين قرشاً من مبلغ الغرامة وفضلاً عن ذلك فمن يحدث عملاً من الاعمال المذكورة يلزم باعادة الشيء الى أصله وإذا امتنع عمله الحكومة على نفقته وتحمل قيمة المصاريف منه بمقتضى أحكام أمرنا الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ .

تليت المادة ١٢ وهذه صورتها :

﴿ المادة الثانية عشرة ﴾

في محاكمة التعدي

الغرامات المقررة في المادة المار ذكرها يحكم بها المدير بمجرد تقرير مخالفة يقدمه له باشمهندس الاقليم مستنداً فيه على تقرير موقع عليه من مهندس المركز والعمدة أو أحد مشايخ البلد الذي تكون المخالفة قد حصلت في دائرته أو من ينوب عن الشيخ أو العمدة المذكورين وعلى المدير أن يتأكد جيداً صحة ذلك التقرير وحكمه بتلك الغرامات لا يقبل الاستئناف مطلقاً وإذا كان العمدة والمشايخ أو نوابهم غائبين وقت تحرير التقرير فيصير التوقيع عليه من مهندس القسم ومن أحد رجال البوليس بناء على طلب المهندس المذكور .

حضرة محمد شواربي بك — أرى لزيادة الضبط أن تعدل هذه المادة

بالصورة الآتية :

الغرامات المقررة في المادة المار ذكرها يحكم بها المدير بمجرد تقرير مخالفة يقدمه له باشمهندس الاقليم مستنداً فيه على تقرير موقع عليه من مهندس المركز وعمدة وأحد مشايخ البلد التي تكون المخالفة حصلت في دائرتها وإذا كان العمدة أو الشيخ غائباً أو كلاهما فيقوم بمقامهما نوابهما في البلد فإن لم يكن للبلد غير عمدة أو شيخ واحد فيتوقع على ذلك التقرير من العمدة أو الشيخ ومن شيخ خفرائها ومع كل ذلك يجب على المدير أن يتأكد من صحة التقرير وحكمه (أى المدير) لا يقبل الاستئناف مطلقاً وإذا كان العمدة والمشايخ غير موجودين بالبلد وقت تحرير التقرير وليس لهم نواب بها فيتوقع على التقرير من مهندس

﴿ المادة السادسة عشرة وصارت ١٧ ﴾

يلغى كل ما كان من أحكام القوانين السابقة مخالفاً لأحكام أمرنا هذا

﴿ المادة السابعة عشرة وصارت ١٨ ﴾

على نظار الداخلية والمالية والأشغال العمومية تنفيذ أمرنا هذا كل منهم فيما يخصه .

سعادة الرئيس — الآن لم يكن بالمجلس أشغال سوى مشروع عوائد السخوليات التي قررت الهيئة تأخيرها لبعدها المشروعات التي انتهت فلذا رأيت الهيئة موافقة البدء فيه في هذه الجلسة فلتقرر .

سعادة سليمان أباطه باشا — هذا المشروع يلزم نظره بنهاية الثاني والثوي

وأرى مع الاستحسان أن كل واحد من حضرات الأعضاء المندوبين يجتهد في معرفة أثمان الأصناف الجارية زراعتها بمديريته بحسب الجارى به البيع في البلاد حتى يكون هذا من الأساسيات في نظر المشروع المذكور .

استحسان بالاتفاق وتقرر أن تكون الجلسة في يوم السبت ١٨ أكتوبر سنة ١٨٩٠ الساعة ٣ عربى .

ثم ان سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٦ .
(حسين يسرى) على شريف

نمرة ١٨ امضاء خاتم

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاحد ٥ ربيع الاول سنة ١٣٠٨ (١٩ أكتوبر سنة ١٨٩٠)

فتحت الجلسة الساعة ٤ تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس وبحضور ٢٠ من حضرات الاعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية وصودق عليه .

حضرة جاد افندى مصطفى — قد بدت لي ملاحظة على المادة الثالثة من تعديل الهيئة في قانون السكك الزراعية فان رأيت الهيئة موافقة ابدائها هنالك ابداءها .

حضرة غمراوى بك — وأنا أيضا قد بدت لي ملاحظة على المادة ١٤ من أصل مشروع القانون المذكور التي تقررت على أصلها .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فتقرر بالأغلبية موافقة قبول تلك الملاحظات .

سعادة الرئيس — إذن تتلى المادتان مادة فمادة وتؤخذ الملاحظة عن كل مادة .

تليت المادة الثالثة من التعديل وهذه صورتها :

إذا رأى المدير ضرورة انشاء سكة زراعية واحدة أو جملة سكك في دائرة مديريته فعليه أن يستشير مفتش الري لابداء رأيه في ذلك وكذا على مفتش الري إذا رأى وجوب انشاء سكك من هذا القبيل ان يعرض آراءه على المدير فإذا اتفقت آراؤهما فعلى المفتش أن يضع لذلك رسماً ومقاييساً عمومية بتكاليف انشائها ويعرضهما على نظارة الاشغال العمومية مشفوعين بملاحظات وملحوظات المدير مما فإذا اعتمدت النظارة المشروع . فتعرضه حينئذ على مجلس النظار وهو يجري ما يلزم لالتزام مجلس المديرية للنظر في هذا المشروع فيقرر بموافقة عمل تلك السكة من عدمه أو بتغيير اتجاهها ان تراهى له موافقة انشائها مع تغيير الاتجاه .

ويحضر مفتش الري جلسات مجلس المديرية بنفسه ليشرح المشروع

للمجلس انما لا يكون له قط صوت في المداولة .

ومتى قرر مجلس المديرية بموافقة عمله تلك السكة فيبعث المدير حينئذ الى نظارتي الداخلية والاشغال بما يكون قد قرره المجلس في هذا الشأن وباتفاق النظارتين يعرض ذلك على مجلس النظار فان اعتمد المجلس ذلك واستصدر أمراً عالياً بنزع ملكية الاراضى اللازمة هنالك يشرع في العمل . وان مرت تلك السكة في بعض الاراضى الاميرية الحرة فيعطى ما يجتازها منها مجاناً .

حضرة جاد افندى — القصد من انشاء السكك الزراعية هو تسهيل المواصلات على البلاد المتباعدة عن السكك الحديدية وطرق الملاحة فاذا تحسن زيادة فقره على هذه المادة تفيد ان وضع تلك السكك يراعى فيه منفعة البلاد المتباعدة عن السكك الحديدية وطرق الملاحة كي تقرب تلك البلاد الى هذه الطرق فليتقرر .

استحسن بالأغلبية وان تكون الفقرة هكذا .

بحيث يراعى في السكك الزراعية ان وضعها لا يكون الا لمنفعة البلاد المتباعدة عن السكك الحديدية وطرق الملاحة كي بواسطتها (اى السكك الزراعية) يسهل على أهالى تلك البلاد الوصول الى السكك الحديدية وطرق الملاحة .

تليت المادة الرابعة عشرة من الاصل وهذه صورتها :

يكون أرباب الاراضى المجاورة للسكك الزراعية أو مستأجرو تلك الاراضى ومنسوبو مصلحة الاراضى الاميرية والناثرة السنية أو غيرها من المصالح والعمد ومشايخ البلاد ومشايخ الحفر والخفراء مسئولين شخصياً عن كل ضرر يحدث للسكك الزراعية أو لممتلكاتها أو كل تعدلها ويعاقبون بالعقوبات المقررة بأمرنا هذا اذا لم يظهر مرتكبو المخالفات المذكورة .

حضرة غمراوى بك — بقاء هذه المادة على أصلها يدين مالكا الاطيان أو مستأجرها في أى حالة بالمسئولية عن أى ضرر يحصل للسكك الزراعية

على انه من الجائز ان يكون صاحب الاطيان أو مستأجرها ليس هو المقيم بالبلد بل المتولي ادارتها هو الزراع أو غير ذلك فاذا وافق تغيير المادة بالصورة الآتية فليتقرر .

يكون الباشرون لادارة الاراضى المجاورة للسكك الزراعية وعمد ومشايخ البلاد ومشايخ الخفراء والخفراء مسئولين شخصيا عن كل ضرر يحدث للسكك الزراعية أو للحقائنها أو كل تعد عليها ويعاقبون بالعقوبات

المقررة بأمرنا هذا اذا لم يظهر من تكبو المخالفات المذكورة .
(استحسان بالأغلبية) .

وتقرر ان الجلسة تكون يوم غد الساعة ٣ عربى .
ثم ان سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٦ .

نمرة ١٨ امضاء (حسين يسرى) خاتم (على شريف)

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاثنين ٦ ربيع الاول سنة ١٣٠٧ (٢٠ أكتوبر سنة ١٨٩٠)

بقرارات تصدر منه ومصديق عليها من مجلس النظار حدود الدخولية لكل بندر من هذه البنادر وتعين هذه الحدود بوضع أعمدة يكتب عليها كلمات دخولية (بندر كذا) .

صورة المادة الثانية من المشروع السابق نظره

تتحصل عوايد الدخولية على الاصناف عند دخولها في جميع البنادر المذكورة في الجدول المؤشر عليه بحرف (ا) المرفوق بأمرنا هذا .

وعلى ناظر مالية حكومتنا أن يقرر بأوامر تصدر منه بمصادقة مجلس النظار حدود الدخولية لكل بندر من هذه البنادر وتبين هذه الحدود بوجود صوارى خشب يكتب عليها كلمات دخولية كذا .

التعديل السابق

على أصلها وزيد عليها العبارة الآتية في الفقرة الأولى منها (ما عدا مواشى المزارعين) .

سعادة اسماعيل محمد باشا — رأى تلاوة الجدول المنصوص عنه بهذه المادة ابتداء .

حضرة أحمد صوفاني بك — المادة مقتضاها أن عوايد الدخولية تؤخذ عند دخول الاصناف بالبنادر والمدن المينة أسماؤها بذلك الجدول وبالطبع عند الفراغ من نظر المشروع سيكون النظر في الجدول وتقرير ما تراه الهيئة فيه سواء كان يبقاء اسماء تلك المدن والبنادر جميعها فيه أو حذف بعضها وأذن لا هنالك لزوم لتلاوته الآن .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخذت وتقرر بالأغلبية رأى حضرة صوفاني بك .

فتحت الجلسة الساعة ٣ والدقيقة ٥٥ تحت رئاسة سعادة علي شريف باشا رئيس المجلس وبحضور ٢١ من حضرات الاعضاء .

تلى محضر الجلسة للماضية وتصدق عليه .

سعادة الرئيس — حيث إنه لم يكن موجود أشغال تحت العرض للهيئة خلاف مشروع عوايد الدخوليات فليبدأ بتلاوته مادة فمادة وعند تلاوة كل مادة تتلى المادة التي تؤدي معناها من المشروع الذي كان ورد من جانب الحكومة سابقاً وتعديل ثم يتلى ما يكون وقع من التعديل وقتذاك وتؤخذ آراء ورغبات الهيئة عن كل مادة من هذا المشروع الجديد .

تليت مقدمة المشروع والمادة الأولى منه والمادة الثانية من المشروع السابق نظره والتعديل الذي كانت قررته الهيئة وهذه صورة ذلك .

صورة مقدمة المشروع والمادة الأولى منه

مشروع أمر عال

نحن خديو مصر

بعد اطلاعنا على اللوائح المتعلقة بتحصيل عوايد الدخولية وخصوصا على أمرنا الصادر بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٨٨٠ وبناء على ما عرضه علينا ناظر مالية حكومتنا وموافقة رأى مجلس نظارنا وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هو آت :

﴿ المادة الأولى ﴾

تتحصل عوايد الدخولية عند دخول الاصناف في البنادر المينة في الجدول المؤشر عليه بحرف (ا) المرفق بأمرنا هذا وعلى ناظر مالية حكومتنا أن يبين

وأزيد عليه أن الخيل وغيرها مما هو معد للركوبة بمصر والاسكندرية لا يؤخذ عليها عوايد عودتها من الربيع

حضرة غمراوي بك — رأي أن الاستثناءات لا تحصل الا وقت

تلاوة الجدول

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخذت فتقرر بالاغلبية رأي سعادة أدهم باشا وعلى هذا تزداد ققرة بالصورة الآتية أما المقدمة فعلى أصلها انما يستثنى من دفع عوايد الدخولية مواشى المزارعين بكل المدن والبندر وضواحي مصر والاسكندرية ماعدا مدينتي مصر واسكندرية لا يستثنيان

تليت المادة الثانية من المشروع الجديد والمادة الثالثة من المشروع السابق نظره والتعديل الذي كانت قررته الهيئة وهذه صورة ذلك

(صورة المادة الثانية من المشروع الجديد)

تتصل عوايد الدخولية على كافة الاصناف المبينة بالجدول المؤشر عليه بحرف (ب) المرفق بامرنا هذا ويصير اجراء التحصيل طبقا للبيانات الواردة بهذا الجدول ولا يستثنى من دفع العوايد الا الاشياء المعدة للاستهلاك من مشروبات وما كولات وما أشبه التي لا تزيد قيمتها عن قرشين وتكون مع ركاب السكة الحديد أو مع الحاضرين من الجنان والمنزهات وتؤخذ العوايد أيا كان مرسل الاصناف أو الرسالة اليه وأما المعافاة الممنوحة لوكلاء الدول السياسيين والقناصل الجرائية وجميع السموحات الموضحة بالمعاهدة التجارية فتبقى على حالها بالكيفية الجارية بها العمل الآن

صورة المادة الثالثة من المشروع السابق نظره

تتصل عوايد الدخولية بدون استثناء أيا كان المقدار الداخل على كافة الاصناف المذكورة بالجدول المؤشر عليه بحرف (ب) المرفق بامرنا هذا ويصير اجراء التحصيل طبقا للبيانات الواردة بهذا الجدول ولا يستثنى من دفع العوايد الا الاشياء المعدة للاستهلاك من مشروبات وما كولات وما أشبه التي لا تزيد قيمتها عن قرشين وتكون مع ركاب السكة الحديد أو مع الحاضرين من الجنان والمنزهات وتؤخذ العوايد أيا كان مرسل الاصناف أو الرسالة اليه وأما المعافاة الممنوحة لوكلاء الدول السياسيين والقناصل الجرائية وجميع السموحات الموضحة بالمعاهدات التجارية فتبقى على حالها بالكيفية الجارية العمل الآن .

صورة المادة الثالثة من المشروع السابق نظره

تتصل عوايد الدخولية بدون استثناء أيا كان المقدار الداخل على كافة الاصناف المذكورة بالجدول المؤشر عليه بحرف (ب) المرفق بامرنا هذا

سعادة ابراهيم أدهم باشا — رأي أن يزداد بهذه المادة ما يفيد استثناء مواشى المزارعين من أحكام الدخولية وذلك بكل المدن والبندر وضواحي مصر والاسكندرية أى ما عدا مصر والاسكندرية فلهما لا يستثنيان .

حضرة حسن مدكور بك — أصدق على رأي سعادة أدهم باشا وأرى أنه من الضروري معافاة مواشى الزرايب بمصر واسكندرية بما فيها الضأن والمعز

حضرة احمد افندي الهرمبل — سكان البندر مثل طنطا والمحله الكبرى وما يماثلهما بعضهم له أطيان في نفس زمام تلك البندر وجاري زراعتها وأصناف البرسيم والدريس والفول وتبنه وتبن القمح حاصل استهلاكها جميعها في مؤونة المواشى المعدة لخدمة أطيانهم ولذلك لا يصح أخذ عوايد على هذه الاصناف الناتجة من زراعة تلك الاطيان التابعة لزمام البندر المذكور فقرى موافقة استثناء ما ينتج منه قبل ما ذكر من زراعة الاطيان التي هي من هذا القبيل من عوايد الدخولية

وذلك لأن أطيان البندر والقرى ضريرتها واحدة ولم تأت أطيان البندر بفائدة أكثر من مثلها بالقرى فاذن يكون ضرب عوايد الدخولية على محصولات أطيان البندر السابق ذكرها فيه اجحاف

أما اذا كانت الاصناف واردة الى البندر من بلاد أخرى بقصد البيع فيكون لا بأس من أخذ عوايد الدخولية عليها

فان استحسن لدى الهيئة ما رأيناه فلتقرره

سعادة حسن حلمي باشا — رأي معافاة مواشى المزارعين المشغولة بخدمة الاراضى المكلفة على أرباب تلك المواشى فقط

سعادة ابراهيم حليم باشا — أصدق على رأي سعادة أدهم باشا برمته وأرى أن يزداد عليه معافاة مؤونة مواشى المزارعين وما يلزم للتقاوى وان زاد من المحصول شيء عن ذلك فتجربى أخذ العوايد على القدر الزايد

حضرة طلبه بك سعودى — أصدق على رأي حضرة حسن بك مدكور وأزيد عليه أن جميع المدن والبندر تعافى من دفع عوايد الغلال والحبوب ماعدا مدينتي مصر والاسكندرية

حضرة مصطفى بك خليفه — مشروع عوايد الدخوليات سبق وروده الى المجلس والهيئة عدلته وبما رأيت موافقته للحالة فالأوفق هو التعويل على التعديل السابق بما فيه جعل التغييرات لمدد وقتية

حضرة الشيخ حسين عابدين — أوافق على رأي حضرة حسن بك مدكور

حضرة طلبه بك سعودى — أوافق على رأى حضرة جاد أفندى مصطفى

سعادة الرئيس - تؤخذ الآراء .

أخذت فتقرر بالأغلبية رأى حضرة جاد أفندى باستبدال كلمة (قرشين)
ب (عشرين قرشا)

تليت المادة الثالثة من المشروع الجديد والمادة الرابعة من المشروع السابق
نظرة بالهيئة والتعديل الذي قرره الهيئة وهذه صورة ذلك .

﴿ صورة المادة الثالثة من المشروع الجديد ﴾

تؤخذ عوايد الدخولية باعتبار تسعة ونصف في المائة على الاصناف
المندرجة في التعريف المؤشر عليها بحرف (ب) بحسب قيمها .

﴿ صورة المادة الرابعة من المشروع السابق ﴾

تؤخذ عوايد الدخولية باعتبار عشرة في المائة من قيمة الاصناف المندرجة
في التعريف المؤشر عليها بحرف (ب) التي ينبغي أن يضرب عليها عوايد بحسب
قيمتها .

وتقرر هذه الضريبة البالغ قدرها عشرة في المائة على جميع البضائع التي
توجد وقت صدور أمرنا هذا وإعلانه مخزنة داخل البنادر المقرر أخذ عوايد
دخولية فيها ولم تكن دفعت العوايد بواقع تسعة في المائة .

التعديل

رؤى ابدال كلمة عشرة (ب) تسعة في هذه المادة وفي باقى مواد
ال مشروع وحذف الفقرة الثانية من هذه المادة .

سعادة اسماعيل صفوت باشا — رأى أن يحذف من هذه المادة عبارة
(بحسب قيمتها) ويكتب بها (بحسب التغيرات الوقتية التي تعمل)

حضرة طلبه بك — وأنا رأى أن تكون العوايد باعتبار تسعة في
المائة بدلا من تسعة ونصف .

سعادة اسماعيل محمد باشا — الأوفق بقاء التسعة ونصف في المائة على
ما هي عليه .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

ويصير اجراء التحصيل طبقا للبيانات الواردة بهذه التعريف وفي حال ورود
أصناف للقطر المصرى سواء كان بطريق البحر أو بطريق البر من الحدود
المصرية يؤخذ عليها عوايد دخولية بقطع النظر عن الجهة المقصود توصيلها
اليها ولا يصرح بتخزينها الا اذا كانت يرسم التصدير للخارج وتؤخذ العوايد
من مرسلها أو من الرسالة اليه أيا كان وتبقى على ما هي عليه بالأحوال الجارى
بها العمل الآن العافاة المسموح بها الى وكلاء الدول السياسيين والى قناصلها
الجنرالية والقناصل المستحضرة أشغالهم بالأعمال القنصلية فقط .

﴿ التعديل ﴾

رؤى تغيير الفقرة الأولى بالصورة الآتية وبقاء الفقرة الثانية على أصلها
(تتحصل عوايد الدخولية على كافة الأصناف المذكورة بالجدول المؤشر عليه
بحرف (ب) المرفوق بأمرنا هذا ماعدا الداخل منها لغير البيع وتكون قيمته
لا تزيد على عشرين قرشا صاغاً ويصير اجراء التحصيل طبقا للبيانات الواردة
بهذه التعريف وفي حال ورود أصناف للقطر المصرى سواء كان بطريق البحر
أو البر من الحدود المصرية يؤخذ عليها عوايد دخولية وبقطع النظر عن
الجهة المقصود اليها وتوصيلها اليها ولا يصرح بتخزينها الا اذا كانت يرسم
التصدير للخارج أما الوارد من ممالك الدولة العلية برفاقى فلا يتحصل عليه عوايد
دخولية

سعادة اسماعيل محمد باشا — رأى تلاوة الجدول النصوص عنه بهذه المادة

حضرة حسن مذكور بك — الجدول المرموز اليه بحرف (ب) بمجموله
تسيرة ثابتة للأصناف فتؤخذ العوايد بحسبها وهذا لا يصح لان كل صنف
ترداد أسعاره حيناً وتنازل آخر حتى أن بعض الاصناف تزداد دأعاً منها وتنقص
عدة مرات ومن المبالغ المفروضة عوايد لبعض الاصناف بذلك الجدول يظهر
ان قيمة العوايد المضروب أخذها على الصنف تقرب من ثمنه في بعض
الأحيان وهذا بلا شك يترتب عليه تعالى أسعار الاصناف المذكورة في أزمته
هجومها ويحصل ضرر بسبب ذلك خصوصاً للفقراء فالذى أراه هو أن يجعل
التغيرات لكل صنف في كل زمن بحسبه ويحذف من المادة هذه العبارة
(ويصير اجراء التحصيل طبقا للبيانات الواردة بهذا الجدول)

(استحسن بالاتفاق)

حضرة جاد أفندى مصطفى — رأى أن القرشين الواردة بالمادة تجعل

عشرين قرشاً لان القيمة الورد الكبيره او الشهامة مثلاً في ظهور الشام تباع
في داخلية البلد بأكثر من قرشين فان تحسن ذلك فليتقرر

حضرة ابراهيم غمراوي بك — رأى أن تكون عشرة قروش فقط .

أخذت فتقرر بالأغلبية رأياً صاحبى السعادة صفوت باشا وإسماعيل محمد باشا -

تليت المادة الرابعة من المشروع الجديد والمادة الخامسة من المشروع السابق نظره والتعديل الذى كانت قررة الهيئة وهذه صور ذلك .

﴿ صورة المادة الرابعة من المشروع الجديد ﴾

تعين قيمة الأصناف التى يؤخذ عليها عوايد بواقع تسعة ونصف فى المائة بواسطة تسعيرات يصير إجراؤها فى المواعيد الموضحة بالتعريف المؤشر عليها بحرف (ب) وتعمل التسعيرات فى كل جهة مقرر فيها عوايد دخولية بمعرفة لجان تتألف من مندوب المصلحة ومن شيخ الطائفة ذات الشأن ومن اثنين مختارهما الطائفة المذكورة من ضمن أفرادها وينبغى لتلك اللجان أن تجعل أساس قيمها أثمان البيع بالقطاعى بعد خصم عشرين فى المائة .

وهذه التسعيرات تعمل بواسطة أخذ متوسط البيع بالقطاعى حسبما هو جارى المبيع فى الدكاكين والأسواق ولا يعمل بالتسعيرات التى تربطها رجال التثمين إلا بعد التصديق عليها من المحافظين أو المديرين أو مأمورى الدوائر البلدية وإذا أبت اللجنة أن تشرع فى التثمين أو رأى المأمور الذى من اختصاصه التصديق عليها أن التثمين على غير صحة فله أن يقرره هو نفسه ويجرى العمل على مقتضاه فى الحال وتعلن التسعيرات بواسطة تعليقها فى جميع مراكز الدخولية وفى الأسواق ومحلات البيع المهمة .

﴿ صورة المادة الخامسة من المشروع السابق ﴾

تعين قيمة الأصناف التى يؤخذ عليها عوائد عشرة فى المائة بواسطة تثمينات زمنية يصير إجراؤها فى المواعيد الموضحة بالتعريف المؤشر عليها بحرف (ب) .

والتسعيرات يصير أعمالها فى كل جهة مقرر فيها عوائد دخولية بمعرفة لجان تتألف من مندوب المصلحة ومن شيخ الطائفة ذات الشأن ومن اثنين من التجار تعينهما الطائفة المذكورة وينبغى لتلك اللجان أن تجعل أساس تثمينها أثمان البيع بالقطاعى بعد خصم عشرين فى المائة .

ولا تكون التعريفات التى تربطها لجان التثمين نافذة الاجراء والمفعول الا بعد التصديق عليها من المحافظين أو المديرين أو مأمورى الدوائر البلدية .

وإذا أبت اللجنة أن تشرع فى التثمين أو رأى رئيس المصلحة المحلى أن التثمينات التى صار إجراؤها ناقصة فله أن يقرره هو بنفسه التعريف التى تكون حينئذ نافذة فى الوقت والحال ويجرى اعلان تعريفات التثمين فى جميع مراكز الدخولية وفى الأسواق وفى المحلات العمومية المعدة للبيع والشراء .

﴿ التعديل ﴾

رؤى بقاء الفقرة الأولى على أصلها وجعل العشرة تسعة .
وتعديل الفقرة الثانية كالآتى :

والتسعيرات يصير أعمالها فى كل جهة مقرر فيها عوائد دخولية بمعرفة لجان تتألف من مندوب المصلحة ومن شيخ الطائفة ذات الشأن ومن أربعة من أعيان البلد وينبغى لتلك اللجان أن تجعل أساس تثمينها أثمان البيع القطاعى بعد خصم ٢٠ فى المائة .

وتقرر أيضاً بقاء الفقرة الثالثة على أصلها وحذف الفقرة الرابعة وبقاء الفقرة الخامسة على أصلها أيضاً .

حضرة حسن بك مذكور — لا بأس من بقاء الفقرة الأولى من المادة على أصلها وتنوير باقى المادة بما يأتى :

(وتعمل التسعيرات فى كل جهة بها محافظة بمعرفة لجنة تكون مؤلفة من المحافظ أو من ينوب عنه بصفة رئيس ومن واحد من مستخدمي البلدية بالجهة ومن اثنين من ذوى الشأن واثنين من أعيان البلدة وفى الجهات التابعة للمديريات تكون لجان التثمين بالصفة المذكورة تحت رئاسة المدير أو من ينوب عنه وإذا وردت أصناف تستدعى زيادة اعتناء التثمين فعلى رئيس اللجنة أن يستحضر اثنين آخرين من الأعيان لانضمامهما الى اللجنة وفى كل الاحوال يكون حكم تلك اللجان بالأغلبية ونافذ المفعول .

وينبغى لتلك اللجان أن تجعل أساس تثمينها متوسط أثمان البيع القطاعى الجارى فى داخلية كل جهة بعد أن تستبعد منه عشرين فى المائة وهذا فيما عدا الغلال والحبوب فيعتبر أساس تثمينها بمصر حسبما هو جارى به البيع بالساحل وباسكندرية حسب الاسعار فى ميناء البصل أما بياقى الجهات الحائز اخذ عوائد دخولية على الغلال والحبوب بها فتجعل اللجان أساس تثمينها بها متوسط البيع بالأردب فى داخلية كل جهة وتستبعد منه عشرين فى المائة أيضاً وذلك ما عدا القمح والذرة فان عوائدهما تبقى على ما هى عليه الآن .

فان تحسن ذلك لدى الهيئة فاتقرره :

سعادة حسن حلى باشا — الدخوليات جارى أخذها عن الاشياء

التي تستهلكه بداخلية البلاد والمقرر أخذ عوائد دخولية فيها واللازم أن
التمين يكون على حسب الجارى بيعه بداخلية كل جهة .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية رأى حضرة حسن بك المذكور .

ثم ان سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٦

نمرة ١٩ (حسين يسرى) (على شريف)
امضاء خاتم

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم السبت ١١ ربيع الاول سنة ١٣٠٨ (١٢٥ أكتوبر سنة ١٨٩٠)

في دائرة حدود الدخولية ويكون تحصيلها في المراكز الموجودة على المسالك الموصلة للبندر

ولا يسوغ لناقل الاحمال ولا لسائقها أن يدخلوا البندر الا من النقط الموجودة بها مراكز الدخولية ولا يجوز لهم المرور مطلقا من طريق آخر

ويجب عليهم الا تقياد لكل ما يؤمرون به من طرف مأموري الدخولية أما البنادر التي لا يوجد بها سوى مركز واحد للدخولية فيجب على من يرغب ادخال أصناف أن يمر بها على هذا المركز دون أن يحيد عنه وللصلحة ان ترتب خلاف هذا المركز مراكز ونقطا أخرى في دائرة الدخولية يعبر عنها بمراكز مراقبة وتفتيش وعلى ناظر المالية أن يعين عدد المراكز ونقط التحصيل والتفتيش ويبين مواقعها ولا يجوز من الآن فصاعدا فتح أسواق ومخازن للأصناف المبينة في التسعيرات على بعد كيلومتر واحد من خارج حدود دائرة الدخولية إلا بعد اخطار المصلحة . وأما الأسواق والمخازن الموجودة الآن في الحدود للبيئة أعلاه فلا يسوغ ابقاؤها إلا بموجب تصاريح تطلب في ميعاد شهر من تاريخ صدور هذا الكريتر

﴿ المادة السابعة من هذا المشروع ﴾

تفتح مراكز الدخولية في كل يوم بدون استثناء قبل طلوع الشمس بساعة واحدة وتقفل عند غروبها والأصناف والبضائع المقرر عليها عوايد التي ترد مع المسافرين بقطورات السكة الحديد وبوابورات مصلحة البوستة أو بوابورات القومبانيات التي بيدها رخيص من الحكومة يسوغ ادخالها دون غيرها في غير الأوقات الموضحة قبل

﴿ المادة السادسة من المشروع السابق ﴾

تؤخذ عوايد الدخوليات متى دخلت الاصناف المذكور عليها عوايد

فتحت الجلسة الساعة ٤ تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس وبحضور ٢٠ من حضرات الاعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية وصدق عليه .

سعادة الرئيس — المذكرة في هذه الجلسة تكون في مشروع عوايد الدخوليات من المادة الخامسة منه . فليت من ابتدئ هذه المادة مادة مادة تؤخذ آراء ورغبات الهيئة عن كل مادة .

تلئت المادة الخامسة وهذه صورتها :

تعمل تسعيرة الاصناف الواردة من السودان وغير المدرجة في جدول الاصناف الربوط عليها عوايد ثابتة حال مرورها بمراكز دخولية المدن والبنادر المقرر تحصيل العوايد فيها وذلك بمعرفة مأمور الدخولية واثنين من التجار العارفين ويكون التقدير حسبما تدون في الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة السابعة أما في حالة وقوع خلاف بين الأمور والتجار المذكورين يعرض الامر على المحافظ أو المدير أو مأمور الدائرة البلدية وهم يحكمون في ذلك هيئة قطعية .

سعادة اسماعيل محمد باشا — رأيي حنف هذه المادة وأن تكون

الاصناف المذكورة بها كباقي الاصناف التي تتمن

(استحسن بالاتفاق)

تلئت المادتان السادسة والسابعة من هذا المشروع والمادتان السادسة والسابعة من المشروع السابق وروده وتعديله بالمجلس وها صور ذلك

﴿ المادة السادسة من هذا المشروع ﴾

تستحق عوايد الدخولية في حال دخول الاصناف المقرر عليها عوايد

التحقيقات لتتمكن من تحصيل عوايد بالضبط حين ورود الأصناف في الجهة المقرر فيها عوايد دخولية أما للتحقق مما إذا كانت العوايد التي حصلت على الأصناف السابق إدخالها في دائرة حدود الدخولية هي قيمة المستحق عليها أم لا .

﴿ المادة الثامنة من المشروع السابق ﴾

يلزم على كل ناقل لحمل أو سواق له بأن يقف عند مركز الدخولية وبأن يعرف عن الأصناف التي معه ومقرر عليها عوايد وبأن يكابد ويسهل جميع التحقيقات التي يجريها خدمة المركز بقصد الوقوف على حقيقة جنس ومقدار الأصناف المقرر عليها عوايد الدخولية

ويلزم كل من عربية عربات الركوبة وعربية عربات الكارو والحجارة بأن يقفوا عند أول طلب يصدر لهم من خدمة الدخولية وبأن يقادوا الى نفس هذه التحقيقات حتى ولو لم يكن معهم شيء ظاهر من الاحمال ولا يجوز للمراكبية أن يخرجوا من مراكبهم شيئاً من البضائع المقرر عليها عوايد الا في النقط التي ستعين لهم بمعرفة المصلحة وينبغي لهم أن يتحملوا الكشوفات والتحقيقات التي ترغب خدمة الدخولية أجراها في مراكبهم .

وبخلاف التحقيقات البادي ذكرها يلزم كلا من السواقين وأرباب البضائع أن يقدموا البوالص والتصاريح التي تكون عندهم وقت ما يطلب ذلك منهم والمصلحة أن تشرع في أعمال جميع التحقيقات التي تستنسب أجراها في محطات السكك الحديد لضبط تحصيل عوايد الدخولية وقت ورود الأصناف في المحل الذي هو تحت حكم الدخولية أو لتحقيق أخذ العوايد بصفة قانونية على الأصناف السابق دخولها في دائرة الدخولية من عدمه

﴿ التعديل السابق على هذه المادة ﴾

رئي بقاء هذه المادة على أصلها وأن يزداد عليها العبارة الآتية (ويكون اجراء التفتيش والتحقيق بمعرفة مستخدمى الدخولية بمراعاة الادب وبدون ان يحصل منهم أدنى أهانه للاحد)

تقرر اتفاقاً بقاء مادة المشروع الحالي وأن تكون السابعة وأن يزداد عليها التعديل السابق عمله بمعرفة الهيئة وأيضاً يزداد عليها بعد كلمة (والحجارة) هذه الجملة (والجمال وغيرهم)

نليت المادتان التاسعة والعاشر من هذا المشروع والمادتان التاسعة والعاشر من المشروع السابق نظره وتقرر اتفاقاً أن تبقى مادتا المشروع الحالي على أصلهما وأن يكونا الثامنة والتاسعة وهذه صور الأربع المواد المذكورة:

﴿ المادة التاسعة من هذا المشروع التي صارت الثامنة ﴾

على مدخلي الاصناف أن يدفعوا فوراً وبقدراً قيمة عوايد الدخولية على

في دائرة الدخولية ويعير تحصيلها بالمراكز الموضوعة بالمسالك الموصلة للبندر ولا يسوغ لناقل الاحمال أياً كانت ولا لقائدها أن يدخلوا في البندر ما لم يبروا من النقط المرتب لها مراکز دخولية وكل محل آخر يوصل الى البندر خلاف النقط المذكورة ممنوع المرور منه مطلقاً

وينبغي أن يقادوا للأوامر التي تصدر لهم في هذا الخصوص من مستخدم الدخولية وفي البنادر التي لا يوجد بها سوى مركز واحد للدخولية يجب على من يرغب دخول الأصناف فيها أن يبروا بأحمالهم من على هذا المركز مباشرة .

وللمصلحة أن ترتب خلاف هذا المركز مراكز ونقطاً أخرى في دائرة الدخولية يقال لها مراكز مراقبة وتفتيش ويعين ناظر مالية حكومتاً عدد مراكز التحصيلات ونقط المراقبة والتفتيش ويبين مواضعها ولا يجوز بدون اخطار فتح أسواق أو مخازن للأصناف المسعرة بالتعريف على مسافة كيلومتر واحد ابتداء من حدود دائرة الدخولية فخارجاً .

﴿ المادة السابعة من المشروع السابق ﴾

تفتح مراكز الدخولية في كل يوم بدون استثناء قبل طلوع الشمس بساعة واحدة وتقف عند غروبها .

والأصناف والبضائع المقرر عليها عوايد التي ترد مع المسافرين بقطورات سكك الحديد أو بوابورات مصلحة البوستة يسوغ إدخالها دون غيرها خارجاً عن الاوقات الموضحة أعلاه .

تقرر اتفاقاً بقاء مادتي المشروع الحالي على أصلهما وأن يكونا المادتين الخامسة والسادسة .

نليت المادة الثامنة من هذا المشروع والمادة الثامنة من المشروع السابق نظره وتعديله بالهيئة وهاتان صورتاهما بما في ذلك التعديل الذي أدخلته الهيئة سابقاً .

﴿ المادة الثامنة من هذا المشروع ﴾

على ناقل الاحمال أو سائقها أن يقفوا عند مركز الدخولية وأن يعرفوا عن الأصناف التي معهم ومقرر عليها عوايد وأن يقادوا لجميع التحقيقات التي يجريها خدمة المركز بقصد معرفة أنواع الأصناف المقرر عليها عوايد دخولية ومقاديرها وعلى عربية عربات الركوبة وعربية عربات الكارو والحجارة أن يقفوا عند أول تنبيه يصدر لهم من خدمة الدخولية وأن يقادوا لتلك التحقيقات حتى وإن لم يكن معهم أحمال ظاهرة .

ولا يجوز للمراكبية أن يهرغوا البضائع المقرر عليها عوايد إلا في النقط التي تعينها لهم للمصلحة وعليهم أن يقادوا للتفتيش والتحقيق اللذين ترغب خدمة الدخولية أجراها في مراكبهم .

وفضلاً عن هذه التحقيقات يجب أيضاً على سائقي الاحمال أو مدخليها ان يقدموا لدى الطلبات ما يكون يبدعهم من البوالص أو شروط تقل الاحمال ويجوز للمصلحة أن تجري في محطات السكك الحديد كل ما يترأى لها من

﴿ المادة العاشرة من المشروع السابق ﴾

الاصناف الندرجة بالتعريفه التي تحصل في داخل البنادر المقرر أخذ عوايد دخولية بها أو التي تشغلت بمواد أولية لم يتسدد عوايدها عند دخولها يضرب عليها عوايد دخولية اسوة بالاصناف المشابهة لها الواردة من خارج البنادر المقرر أخذ عوايد دخولية بها وتلتزم الاشخاص الذين حصوها أو صنفوها بأن يعرفوا عنها ويسددوا دخوليتها في الوقت والحال أما محصولات الجنان الكائنة بداخل دائرة الدخولية المقرر عليها عوايد أملاك تطبيقاً للامحة ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ تعاقى من عوايد الدخولية .

ولا تعاقى من دفع عوايد الدخولية محصولات الجنان غير المقرر عليها عوايد مباني وعوايد الاملاك يصير تقديرها في مواعيد معلومة بواسطة جرد ومحصي بمعرفة آل خبرة تعينهم المصلحة وبمحضور ذوى الشأن معا .

وأرباب الجنان الذين يرغبون معافاتهم من الجرد فيسوغ لهم أن يدفعوا مبلغاً سنوياً يقرره ناظر المالية .

تليت المادة (١١) من هذا المشروع والمادة (١١) من المشروع السابق نظره وتعديله بالهيئة وهاتان صورتاهما :

﴿ المادة الحادية عشرة من هذا المشروع ﴾

لا يجوز المعافاة من عوايد الدخولية ولا تخفيض مقدارها ولا بصير ارتداد للبالغ التي يكون جرى تحصيلها بدون وجه حق الا بتصریح من ناظر المالية .

﴿ المادة الحادية عشرة من المشروع السابق ﴾

لا يسوغ معافاة ولا تخفيض في قيمة عوايد الدخولية ولا بصير ارتداد للبالغ التي صار تحصيلها بدون وجه حق الا بتصریح من ناظر مالية حكومتنا .

حضرة الاستاذ الشيخ العباسي — الاوفق تعديل المادة بما يفيد أن البالغ التي تؤخذ بدون وجه حق يردّها من أخذها اذا عرف خطأه واعترف به حتى لا يتكلف من أخذت منه اتعاب الشكوى للمالية وغيرها .

سعادة حليم باشا — الاوفق أن يكون ارتداد تلك البالغ في الجهات التابعة للمحافظات باسم المحافظة وفي الجهات التابعة للمديريات باسم المدير ماعدا مصر فيكون ردها فيها باسم ناظر المالية أو وكيلها .

سعادة حسن حطى باشا — رأيي بقاء المادة على أصلها .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخذت فتقرر بالأغلبية بقاء مادة هذا المشروع على أصلها وأن تكون العاشرة .

المقادير التي يثبتها موظفو الدخولية فيعطى لهم عند الدفع ايصال مستخرج من دفتر قسيمة مبين فيه اسم مدخل الصنف ونوع الأصناف المقرر عليها عوايد ومقدار تلك الأصناف ان كانت من ضمن المقرر عليها عوايد بحسب القيمة وقيمة العوايد المتحصلة وتاريخ وساعة ادخال الأصناف

وفي المدن والبنادر التي يوجد فيها مراكز ونقط للمراقبة والتفتيش حسباً هو منصوص عنه بالمادة السادسة يجوز للمصلحة أن تحدد ميعاد المرور الاحمال من المنطقة التي بين دائرة الدخولية وبين مراكز ونقط الخط الثاني وهذا الميعاد يذكر بالقسائم التي تعطى وقت دخول الاصناف .

وكل حمل يستحضر من خارج الجهة المقرر فيها عوايد دخولية يوجد في المنطقة ولا يكون مرقماً بقسيمة أو يكون مرقماً بقسيمة مضي ميعادها يعتبر انه مهرب

﴿ المادة العاشرة من هذا المشروع التي صارت التاسعة ﴾

الاصناف الندرجة بالتعريفه التي تجمع من الجنان والغيطان الكائنة داخل البنادر والمدن المقرر فيها عوايد دخولية يربط عليها عوايد دخولية اسوة بالاصناف المشابهة لها الواردة من خارج البنادر والمدن المقرر فيها عوايد دخولية ويجب على الاشخاص الذين يجمعون تلك الاصناف ان يعرفوا عنها ويدفعوا عوايد الدخولية في الحال

ويعفى من عوايد الدخولية محصولات الجنان الكائنة داخل دائرة حدود الدخولية المقرر عليها عوايد أملاك طبقاً للامحة ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ أما محصولات الجنان غير المقرر عليها عوايد أملاك فيؤخذ عليها عوايد دخولية حسب الموضح أعلاه ويصير تقييد هذه العوايد في مواعيد معلومة بواسطة معانة تعمل بمعرفة آل خبرة تعينهم المصلحة وبمحضور ذوى الشأن وأما أرباب الجنان الذين يرغبون معافاتهم من المعانة فيسوغ لهم أن يدفعوا مبلغاً سنوياً يقرره ناظر المالية .

﴿ المادة التاسعة من المشروع السابق ﴾

تلتزم أرباب البضايح بأن يسددوا نقداً في الوقت والحال قيمة عوايد الدخولية عن المقادير التي حققها متوظفو الدخولية ويعطى لهم في وقت الدفع وصول تقطع من دفتر قسيمة تدل على اسم صاحب البضاعة وعلى نوع الاصناف المضروب عليها ومقدارها وعلى قيمتها ان كانت الاصناف التي ضريبتها تحسب بحسب القيمة وعلى المبلغ المتحصل عليها وعلى تاريخ وساعة دخولها .

وفي البنادر التي يوجد بها مراكز ونقط للمراقبة والملاحظة طبقاً لاحكام المادة السادسة يسوغ للمصلحة أن تحدد ميعاداً لمرور أحمالهم على المنطقة التي بين دائرة الدخولية وبين نقط ومراكز المراقبة بالخط الثاني وهذه المادة تذكر في القسائم التي تعطى وقت دخول البضايح وكل حمل مستحضر من الخارج يوجد بداخل الخطين بدون وصل اي قسيمة أو بقسيمة مضي ميعادها يعد دخوله مهرباً .

سعادة أدهم باشا — رأيي بقاء المادة الاصلية انما يحذف منها هذه العبارة (ولا يجوز أن تتجاوز ميعاد التصدير الثلاثة أيام ولا يمكن تحديد هذا الميعاد) ويكتب بدلها هكذا (ولا يجوز لصاحب البضاعة أن يتأخر في تصديرها عن الميعاد الذي حدده زيادة عن ثلاثة أيام ابتداء من بعد آخر يوم ينقضي من الميعاد السابق تحديده)

استحسان بالاتفاق وان تكون هذه المادة (الحادية عشرة)

تليت المادة (١٣) من هذا المشروع والمادة (١٣) من المشروع السابق نظره وتعديله بالهيئة وهاتان صورتاهما

﴿ المادة (١٣) من هذا المشروع ﴾

الغلال المدفوع عوايد دخولية عليها اذا ارسلت من داخل بندر أو مدينة مقرر فيها عوايد دخولية لطحنها أن تشغيلها في طواحين أو معامل أخرى كائنة بالقرب من دائرة حدود الدخولية لكنها خارجة عنها فالنائج من هذا الطحين أو التشغيل يجوز اعادة ادخاله للبندر أو المدينة بدون دفع عوايد دخولية عليه ثانيا

فالحصول على اعادة ادخال الغلال في البندر بلا عوايد ينبغي على أولياء الشأن أن يقدموا عند خروجها اعلانا بذلك وان ينقادوا للتحقيقات التي يجريها خلية الدخولية سواء كان لمعرفة مقادير الغلال الخارجة أو لمعرفة المقادير التي يعاد ادخالها وقد يشتمل نص هذه المادة أيضا الغلال الخارجة من أي جهة مقرر فيها عوايد دخولية وسيرجع منها جانب الى الجهة التي خرجت منها

ولا تعفى في سائر الاحوال من دفع العوايد اذا لم يتم اعادة ادخالها في ميعاد ثلاثة أيام كاملة اعتبارا من تاريخ اعلان خروجها

﴿ المادة (١٣) من المشروع السابق ﴾

الغلال التي تسدوت عنها العوايد بداخل بندر مقرر به أخذ عوايد دخولية وترسل في وابورات طحين أو في معامل أخر كائنة بالقرب من دائرة الدخولية لكنها خارجة عنها لاجل صيرورتها دقيقا أو لاجراء أي تشغيل كان فيها يسوغ اعادة دخولها مشغولة في البندر بالثاني بدون دفع عوايد دخولية ولا لاجل الاستحصال على اعادة ادخال الغلال في البندر بالثاني بلا عوايد ينبغي لأولى الشأن أن يعلنوا وقت اخراج الغلال بخروجها وان ينقادوا للتحقيقات التي تشرع فيها خلية الدخولية اما لمعرفة مقادير الغلال الخارجة واما لمعرفة المقادير الداخلة بالثاني ولا يسمح بالمعافاة من دفع العوايد على أي حال كان اذا لم يتم اجراء اعادة دخول الغلال بالثاني في مدة ثلاثة أيام كوامل اعتبارا من تاريخ اعلان الخروج .

تليت المادة (١٢) من هذا المشروع والمادة (١٢) من المشروع السابق وهاتان صورتاهما .

﴿ المادة (١٢) من هذا المشروع ﴾

الاصناف المقرر عليها عوايد دخولية التي يصير ادخالها في البندر أو المدينة بقصد تصديرها للخارج ينبغي أن توضع تحت حكم التصدير (ترسيت) وفي هذه الحالة يحرر مدخل البضاعة للمركز الذي يرغب ادخال بضاعته منه اعلانا يبين فيه الميعاد الذي يصير تصديرها فيه واسم المراكز التي يصير خروجها منه وعلى المركز المذكور أن يقيد هذا الاعلان في دفتر ويعطى الى مدخل البضاعة ورقة تصدير يجب عليه ابرازها وقت ما يطلب ذلك منه مأمورو الدخولية وعلى مدخل البضاعة أن يسدد قيمة العوايد أو يقدم ضماناً يتعهد معه بطريق التكافل بأن يسدها أو أن يثبت خروج البضاعة .

ولا يجوز أن يتجاوز ميعاد التصدير الثلاثة أيام ولا يمكن تمديد هذا الميعاد الا في الاحوال القهرية التي تثبت بكيفية أصولية

واذا كان عند انتهاء الميعاد لم يتحقق لاستخدامي الدخولية خروج الاصناف أو لم يتقدم اعلان بتخزينها طبقاً لنصوص المادة (الرابعة عشرة) من أمرنا هذا فالعوايد المودعة تصير حقا للحكومة

وأما اذا كان أخذها ضماناً فعلى المدخل أو ضامنه أن يدفع العوايد فوراً

﴿ المادة (١٢) من المشروع السابق ﴾

الاصناف المقرر عليها عوايد دخولية التي لا يكون صار ادخالها في البندر الا لأجل اعادة ارسالها الى الخارج ينبغي أن توضع تحت ترتيب المرور وحكمه وفي هذه الحالة يحرر صاحب البضاعة للمركز اعلان مرور دالا على المدة التي ينبغي ارسال اضافته بالثاني الى الخارج فيها وعلى اسم المركز الذي يخرجها منه وعلى المركز الذي يقيد هذا الاعلان في دفتره أن يعطي صاحب البضاعة تذكرة مرور وعليه أن يقدمها الى المأمورين وقت ما يطلبون ذلك منه وعلى صاحب البضاعة أن يسلم قيمة العوايد أو يؤخذ عليه بطريق التضامن والتكافل ضماناً وتعهداً بأن يسدها أو بأن يثبت خروج البضاعة ولا يزيد ميعاد المرور عن ثلاثة أيام ولا يمكن امتدادها الا باحوال قهرية أو آفات محاوية محققة باصول

واذا كان عند انتهاء المدة لم يتحقق خروج الاصناف لدى المستخدمين أو لم تعط من المستخدمين شهادة دالة على التأخير طبقاً للعادة الثالثة عشرة من أمرنا هذا فالعوايد للتسلة أو رسم الضمانات تضاف لجهات جانب الميرى ويلزم كل من صاحب البضاعة وضامنه بأن يجري دفع العوايد في الوقت والحال

وتصريحات التخزين تكون تحت احكام اللواد (١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١) الآتية .

(المادة (١٦) من هذا المشروع التي صارت (١٥))

يلزم المخزنون بدفع رسم تخزين قدره مائة قرش على كل رخصة تخزين ويدفع هذا الرسم تقاسمًا كان عند التصريحات بالتخزين او في اول يناير في كل سنة ويستحق دفعه عن كامل السنة ولو ابتدئ التخزين أو انتهى في خلال السنة واذا لم يدفع هذا الرسم في المواعيد المبينة آتيا فللمصلحة أن تلغى في الحال الرخصة المعطاة .

(المادة (١٧) من هذا المشروع التي صارت (١٦))

يجب أن تكون المحلات المعدة للتخزين بالقرب من دائرة حدود الدخولية وبجوار أحد مراكز الدخولية ومع ذلك فالمخزنون الذين تقضى صناعتهم عليهم بتشغيل الاصناف المراد تخزينها أن يخزنوها في مخازنهم أو في ورش التشغيل حتى ولو كانت مخازنهم أو ورشهم بعيدة عن مراكز الدخولية من داخل حدود دائرتها ويبين في التصريحات الخصوصية التي تعطى من ناظر المالية في كل من هذه الأحوال الشروط الواجب على المخزنين الانقياد اليها .

ولا يجوز في أي حال من الأحوال أن يكون في المحلات المعدة للتخزين في آن واحد بضائع خالصة العوايد وبضاعة معفاة منها وبضائع غير خالصة العوايد ولا يجوز أن يكون لهذه المحلات اتصال بينها وبين محلات أخرى من الداخل مهما كانت سواء كانت ملك المخزن أو للغير .

ويلزم أيضا أن تكون محلات التخزين بعيدة عن كل مخزن جار فيه بيع أصناف من نوع الاصناف المخزونة ومنفصلة عنه بطريق عمومي .

(المادة (١٨) من هذا المشروع التي صارت (١٧))

كل بضاعة يراد تخزينها يقدم عنها اعلان في حال ادخالها أو قبل انتهاء ميعاد التصدير اذا كانت تحت حكم التصدير وهذه الاعلانات تقدم لا قرب مركز دخولية وتفيد به ويعطى بها ورقة تخزين مستخرجة من دفتر قسيمة وهذه الورقة تبرز عند أي طلب يصدر من المصلحة في حال نقل البضاعة من المركز الى المحل المعد للتخزين .

ويتوضح في الورقة الميعاد الذي يلزم وصول البضائع فيه للمخزن وكل نقلة وجبت مصحوبة بورقة مضي ميعادها تعتبر مهربة وكل بضاعة تخرج من المخزن يصير الاعلان عنها مقدما .

والاصناف الخارجة من محل التخزين لاستهلاكها في البندر أو المدينة المقر فيها عوايد دخولية يؤخذ عليها عوايد الدخولية في حال الاعلان بخروجها ويعطى المركز قسيمة بالعوايد للمخزن .

حضرة الاستاذ الشيخ العباسي — من رأي أن كل شيء يكون دفع عنه العوايد ثم خرج من مراكز الدخولية فلا تؤخذ عنه عوايد مرة أخرى عند عودته كاملا كان أو باقيه .

حضرة صوفاني بك — الاوفق بقاء المادة على اصلها :

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء :

اخذت وتقرر بالأغلبية بقاء مادة المشروع الحالي على اصلها وأن تكون الثانية عشرة .

تليت المادة (١٤) من هذا المشروع وهذه صورتها :

الغلال الواردة من الخارج لادخالها في مدينة ما من المدن المقرر فيها عوايد دخولية لاجل طحينها أو تشغيلها في بعض المعامل يصير قبولها بشرط أن يدفع عنها قيمة عوايد دخوليتها بصفة تأمين أو أن تؤخذ الضمانة الكافية لسداد قيمة هذه العوايد وترد القيمة لاربابها أو ترفع الضمانة للأخوة عند خروج ماصار تشغيله من تلك الغلال متى كانت كميته مقابلة للمقادير التي صار ادخالها وخروجه في ميعاد لا يتجاوز الثلاثة ايام اذ بعد فوات هذا الميعاد تصير العوايد المدفوعة عن الحبوب المذكورة حقا للحكومة أو يكون الضامن ملزوما بدفعها .

حضرة جاد افندي مصطفى — اذا وافق فلتجعل الثلاثة ايام خمسة ايام

حضرة الاستاذ الشيخ العباسي — الاوفق جعلها عشرة

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

اخذت فتقرر بالأغلبية رأي حضرة جاد افندي وان تكون هذه المادة الثالثة عشرة .

تليت اللواد (١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨) من هذا المشروع والواد (١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧) من المشروع السابق نظره وتعديله بالهيئة وتقرر اتفاقا بقاء مواد المشروع الحالي على اصلها وان تكون اللواد (١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧) .

وهذه صور اللواد المذكورة .

(المادة (١٥) من هذا المشروع التي صارت (١٤))

يجوز للتجار او لارباب البضائع الذين يطلبون ان يخزنوا في مخازنهم الاصناف التي يستعملونها في تجارتهم او في صناعتهم الواردة في التعريفة ان يأخذوا تصريحات بذلك بشرط ان يكونوا تحت حكم دفع عوايد التخزين اما مدة التخزين فهي غير محدودة .

والاصناف من أي نوع كانت للندرجة بالتعريفة يمكن تخزينها ما خلا ما استثنى منها في اللواد الثالثة والثانية والعشرين والرابعة والعشرين من امرنا هذا .

وعلى أى حال كان لا يسوغ أن يكون فى المحلات المعدة للتخزين بضائع خالصة العوايد وبضائع غير خالصة فى آن واحد .
ولا يجوز أن يكون لهذه المحلات مواصلات داخلية فى معامل أو فى مباني آخر سواء كانت ملك المخزن أو ملك الغير بأى نوع كان وزيادة على ذلك يلزم أن تكون هذه المحلات مبنية ومنفصلة بالشارع العمومى عن كل مخزن مخصوص لبيع بضائع من جنس البضائع الموجودة فى المخازن المعدة للتخزين .

المادة (١٧) من المشروع السابق

كل بضاعة معينة للتخزين يلزم أن يحرق عنها اعلان بالتخزين فى نفس وقت ادخالها بالبندر أو فى وقت اللزوم قبل انتهاء مدة النقل .
وكل بضاعة تخرج من مخزن يحرق عنها للنقل اعلام خبر قبل الأخراج وهذه الاعلام تسلم وتفيد بقلم الدخولية القريب منها وهو يعطى لصاحب الشهادة تذكيرة مخزن تستخرج من دفتر قسيمة .
وهذه التذكيرة يلزم تقديمها عند كل طلب أثناء المرور من المراكز الى المحل المعد للتخزين ويتوضح بها ميعاد وصول البضائع للمخزن وكل نقلة وجدت مصحوبة بتذكيرة انتهى أجلها يعتبر دخولها مهربا .
وكل بضاعة يراد اخراجها من المخزن يصير الاعلان عنها مقدما .
لما يصير تسليم الاصناف الخارجة من المخازن فى داخل المحل الذى هو تحت حكم الدخولية فعوايد الدخولية يلزم تسديدها حال اعلان الارسال والمركز يعطى بها وصولا للمخزن .
والاصناف التى ترسل خارج المحل الداخلى تحت حكم الدخولية فيعطى لمن اخبر عنها تذكيرة بالخروج وتبين فى هذه التذكيرة نوع البضائع ومقدارها الذى يلزم أن يخرج منه كما وميعاد خروجها .
وهذه التذكيرة تسلم للمركز الخارجة منه البضائع ويتحقق مأموروه عن كميته ويؤشرون بها ان كان يلزم خروجها أم لا .

وكل نقلة تخرج من المخزن ولم تكن بقسيمة مرفوعة أو بتذكيرة خروج أو تكون مرفوعة بتذكيرة خروج فات ميعادها يصير ضبطها كأنها مهربة وينبغى للمخزين ان ينقادوا الى جميع التحقيقات التى يجريها مستخدمو الدخولية لمعرفة البضائع التى جرى قبول رجوعها فى المخازن وإما لمعرفة البضائع المتسلة الداخلى أو المرسلة الى الخارج بتذاكر خروج .

تليت المادة (١٩) من هذا المشروع والمادة (١٨) من المشروع السابق نظره بالهيئة وهاتان صورتاهما :

المادة (١٩) من هذا المشروع

يفتح لكل مخزن عن كل نوع من أنواع البضائع المخزنة بحساب أصول وخصوم وتفيد فى الأصول المقادير التى صار ادخالها على التوالى للمخزن بموجب اعلانات التخزين ويقيد فى الخصوم .

واذا أرسلت الاصناف خارجا عن الجهة المقر فيها عوايد دخولية فيعطى للطالب ورقة خروج يبين فيها نوع البضاعة ومقدارها والمركز الذى يلزم خروجها منه والميعاد الذى يلزم خروجها فيه وهذه الورقة تتسلم للمركز الخارجة منه وعلى مأمورى هذا المركز أن يتحققوا من مقدار البضاعة ويصدقوا عند الاقتضاء على خروجها وكل نقلة تخرج من المخزن ولا تكون مصحوبة بقسيمة أو بورقة خروج أو تكون مرفوعة بورقة خروج مضى ميعادها يصير ضبطها كأنها مهربة الا فى الأحوال القهرية التى يترتب عليها تأخير نقل البضاعة فان يعرض عنها للمصلحة للحكم فى شأنها وعلى المخزين ان ينقادوا الى جميع التحقيقات التى يجريها مستخدمو الدخولية سواء كان لمعرفة البضائع التى جرى قبول تخزينها فى المخازن أو لمعرفة البضائع المستهلكة أو المرسلة الى الخارج بموجب أوراق خروج .

المادة (١٤) من المشروع السابق

يسوغ للتجار أو لأرباب الصنائع الذين يطلبون ان يخزنوا فى مخازنهم الاصناف الواردة بالتعريف التى يستعملونها فى تجارتهم أو فى صناعتهم أن يأخذوا تصريحات بذلك أى أنهم يكونون تحت حكم دفع عوايد التخزين التى تطلب منهم لاحد لمدة التخزين .

والاصناف من كل نوع المدرجة فى التعريف يمكن قبولها فى التخزين ما عدا الحكم الاستثنائى المبين فى المادة الرابعة والعشرين من أمرنا هذا وتصريحات التخزين هى تحت استيفاء الشرائط والالتزامات المدونة بالمواد (١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨) الآتية بعد .

المادة (١٥) من المشروع السابق

تكون المخزنون تحت حكم دفع مبلغ سنوى نظير التصريح بالتخزين لا يزيد قدره ولا ينقص عن مائتى قرش عن القروش المصرية الليبية وعوايد التصريح بالتخزين يطلب دفعها مقدما سواء كان وقت تصريح التخزين أو فى أول يناير من كل سنة ويستحق دفعها عن سنة كاملة حتى لو كان التخزين صار ترتيبه أو انتهاءه فى بحر السنة .
وفى حالة عدم دفع هذه العوايد فى المواعيد المذكورة أعلاه يسوغ للمصلحة أخذ رخصة التخزين فى الحال بدون امهال .
رأت الهيئة سابقا جعل التصريح بالتخزين مجانا وبذلك تحذف المادة .

المادة (١٦) من المشروع السابق

ومع ذلك المخزنون صناعتهم تقضى بتشغيل الاصناف المعلقة للتخزين يمكنهم التمتع فى التخزين فى مخازن فى معامل التشغيل .
والتصريحات الخصوصية التى تعطى من ناظر مالية حكومتنا يبين فى هذه الأحوال الخصوصية الشروط والالتزامات التى تقضى أن يتقادها المخزنون .

أولاً — المقادير التي تحصل عليها عوائد الدخولية .

ثانياً — المقادير التي أرسلت للخارج وثبتت خروجها بمقتضى التأشير على أوراق الخروج .

وللأمورى الدخولية أن يجروا في أوقات غير معينة وكلا أمرها بذلك من رئيس المصلحة جرد المقادير المخزنة .

ولا يجوز للمخزين تحت أى حجة كانت أن يعارضوا في الجرد بل يجب عليهم تشهيله بواسطة تقديمهم للمصلحة مجاناً الأتقار والآلات اللازمة وكل المصاريف التي يستوجبها إجراء الجرد تكون على طرف المخزين .

وإذا ظهر من الجرد عجز بين الباقي الحقيقي والمقادير الباقية بحسب الدفاتر في المخزن فتحصل العوائد فوراً على هذا الفرق .

وأما إذا كان العجز من الأصناف التي يؤخذ عليها عوائد بحسب القيمة فالعوائد تحصل بمقتضى أعلى فئة من التسعيرة التي كان معمولاً بها من عهد الجرد الأخير .

وأما إذا ظهر في الجرد زيادة فتعتبر كأنها دخلت مهربة ولا يجوز خصم أى مقدار كان على سبيل التلف والبوار إلى آخره ما خلا الخسارة التي طرأت بأسباب عارضة وتحقت بمعرفة المصلحة .

(المادة ١٨ من المشروع السابق)

يفتح لكل مخزن عن كل نوع من أنواع البضائع حساب الوارد والصادر ويقيد بالوارد المقادير التي صار ادخالها على التوالى في المخزن بموجب اعلانات التخزين وبالصادر أولاً المقادير التي استوجبت تحصيل عوايد الدخولية .

ثانياً — المقادير التي صار لإرسالها إلى الخارج وثبتت خروجها قانوناً بالتأشير على تذكرة الخروج .

وللأمورى الدخولية أن تسرع في جرد المقادير الموجودة في المخازن كلما استنسبوا اجراءه في اوقات غير مقرره ولا يجوز للمخزين باى زعم ان يعارضوا هذا الجرد بل يكونوا بعكس ذلك ملزمين بتسهيل وتشهيل العملية .

وعليهم ان يوردوا الى المصلحة ما يلزم من انقار والالتفات للعملية فالمصاريف التي ترتب عليها عمليات الجرد تكون على طرف المخزين

وإذا ظهرت في الجرد عجوزات أى معنى فروقات بين البواقي الخفيفة والمقادير اللازمة وجودها حسب الدفاتر في المخزن فيضرب عليها عوايد دخولية في الحال

وأما إذا كانت البضائع المعجزة من التي يؤخذ عليها عوايد بحسب القيمة فالعوايد يجري تحصيلها بمقتضى اعلانات التعريف التي كان جارياً بها

العمل بالمئة التي مضت من عهد الجرد الأخير وأما إذا ظهر من الجرد زيادة فيعتبر ان دخولها كان مهرباً

ماعداء في حالة الخسارة التي طرأت بالعرض وتحقت بمركز الدخولية حسب الاصول فانه لا يسمح للمخزن بخصم أى مقدار كان على سبيل البوار والرشيع والتلف الطبيعي وما شا كل ذلك

حضرة احمد افندى مرزوق — رأي أن العجز لغاية ٥ في المائة والزيادة لحد ٢ في المائة يسامح فيه

حضرة عوض بك سعد الله — الاوفق أن التسامح يكون لحد ٢ في المائة سواء كان في العجز أو في الزيادة ويشترط أن صاحب البضاعة لا يلزم بمصاريف الجرد .

حضرة الاستاذ الشيخ العباسى — رأي أن التسامح يكون لحد ٥ في المائة سواء كان في العجز أو الزيادة أما مصاريف الجرد فتكون على الحكومة .
سعادة حسن حلى باشا — المسامحة لحد ٢ في المائة كاف .

سعادة ابراهيم حليم باشا — الموافق ان المسامحة سواء كان في العجز أو في الزيادة تكون لحد ٢ ونصف في المائة وأن ظهر من الجرد زيادة أو عجز عن ٢ ونصف في المائة فيلزم صاحب البضاعة بمصاريف الجرد أما إن ظهر أن البضاعة تمام أو بها المقدار المسموح به أعني ٢½ عجز أو ٢' زيادة في كل مائة فلا يكلف صاحب البضاعة بشئ .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخنت وتقرر بالأغلبية رأى سعادة حليم باشا وان تكون هذه المادة الثامنة عشرة وأن يحذف منها من ابتداء (بواسطة تقديمهم الى آخر المادة) واستبدال ذلك بـ (واذا ظهر من الجرد عجز بين الباقي الحقيقي والمقادير الباقية بحسب الدفاتر في المخزن فان كان العجز أو الزيادة لحد اثنين ونصف في المائة يصير مسامحة صاحب البضاعة فيه ولا يكلف بدفع مصاريف الجرد .

أما ان ظهر ان العجز زيادة عن ذلك فيلزم بدفع عوايده فوراً ومصاريف الجرد وتحسب عليه عوايده هذا العجز باعتبار أعلى قيمة تقدرت في التسعيرات التي حصلت بعد آخر جرد ماض وإذا ظهر في الجرد زيادة عن المائة اثنين ونصف فتعتبر كأنها مهربة ولا يجوز خصم أى مقدار كان على سبيل التلف إلا اذا كان التلف حاصلًا بأسباب عرضت وتحقت بمعرفة المصلحة .

وتقرر ان الجلسة تكون الساعة ٣ عربى من يوم الاثنين ٢٧ أكتوبر سنة ١٨٩٠ .

ثم ان سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٧

نمرة ٢٠ امضاء (حسين يسرى) خاتم (على شريف)

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاثنين ١٣ ربيع الأول سنة ١٣٠٨ (٢٧ أكتوبر سنة ١٨٩٠)

فتحت الجلسة الساعة ٣ والدقيقة الخمسين عربي تحت رئاسة سعادة حسن حلمي باشا وكيل المجلس وبحضور ٢٣ من حضرات الأعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية وصدق عليه .

سعادة الوكيل — من حيث إنه انتهى في الجلسة الماضية للمادة التاسعة عشرة من مشروع عوايد الدخوليات فليت من ابتداء المادة العشرين منه مادة لمادة وتؤخذ آراء ورغبات الهيئة عن كل مادة .

تليت المادة العشرون من المشروع الوارد الآن والمادة (١٩) من المشروع السابق نظره وتعديله بالهيئة وهذا صورة ما تلى .

﴿ المادة ١٩ تعديل الهيئة سابقاً ﴾	﴿ المادة ١٩ من المشروع السابق ﴾	﴿ المادة العشرون من المشروع الوارد الآن ﴾
على أصلها .	حسابات مخازن ارباب الصنایع والكرات الذين يجرون تغيير هيئة المواد التي عندهم في المخازن يصير مسكها طبقاً لأحكام المادة الثامنة عشرة . وتقيد عند الدخول للقادير التي تحررت عنها اعلامات التخزين بالوارد وبالصادر وعند الخروج المقادير الواردة من المحصولات المشغولة المسلمة على التوالي للاستهلاك الداخلي أو المرسلة الى الخارج ولأجل تبين التناسب الذي يوجد بين المواد الأولية والمحصولات المشغولة تعمل جشاني بمعرفة مركز الدخولية وبمعرفة الفاوريقاتي معا وتكون المصاريف على طرف الفاوريقاتي وللمصلحة في كل وقت أن تشرع بهذا الشأن وبالشروط عينها في عمل جشاني .	تكون حسابات الأصناف المخزنة بطرف أرباب الصنایع الذين يشتغلون الأصناف المخزنة عندهم طبقاً لأحكام المادة التاسعة عشرة فتقيد في حساب الأصول . المقادير المقدم عنها لإعلانات بالتخزين . وفي حساب الخصوم المقادير التي جرى بتشغيلها واستهلك داخل البندر أو أرسلت للخارج ولأجل معرفة النسبة الكائنة بين الأصناف الخام والأصناف التي جرى بتشغيلها تعمل جشاني بمعرفة المصلحة وبمعرفة صاحب العمل سوية وتكون المصاريف على طرف صاحب المعمل وللمصلحة أن تعمل جشاني جديدة عند ما تريد ذلك بالشروط عينها .

حضرة السيد العباسي — رأي أن يزداد على الفقرة الرابعة من هذه المادة بعد (وتكون المصاريف على طرف صاحب العمل) هذه العبارة (اذا ظهر من عمل الجاشني زيادة أو عجز يعلم منها حصول مغشوشيات في المقادير أما اذا ظهر أن البضاعة على التام فلا يكلف بتلك المصاريف .

استحسن بالاتفاق وأن تكون المادة ١٩ .

تليت المادة (٢١) من المشروع الوارد الآن والمادة (٢٠) من المشروع السابق نظره وتعديلها وهذا صورة ما تلى :

المادة (٢٠)	المادة (٢٠)	المادة (٢١)
على أصلها وزيد عليها الفقرة الآتية: انما يستثنى من تقديم الضمانة المذكورة للتجار المشهورون المعتمدون	يلزم كل مخزن بان يقدم ضامنا وكفيل للضامن مقتدرين يكونان مقبولين لدى المصلحة ويتعهدان لها سوية وبطريق التضامن والتكافل بينهما بدفع عوايد كل نوع يجرى تحقيقه عليه بصفة كونه مخزنا وهذه التضامات تجدد في كل سنة من تاريخ أول شهر يناير المنظر فيهم الكفاءة	على كل مخزن أن يقدم ضامنا ومصدقا للضامن يكونان كلاهما مقتدرين ومقبولين لدى المصلحة ويتعهدان لها معه سوية وبطريق التضامن من يدفع العوايد التي تستحق على الاصناف المخزنة طرفه وتتجدد هذه الضمانات في كل سنة اعتبارا من أول شهر يناير

حضرة السيد العباسي — الاوفق أن يستثنى من تقديم الضمانة التجار المعبرون المنظر فيهم الكفاءة

(استحسان بالاتفاق)

وبذلك يزداد على المادة فقرة بالصورة الآتية (انما يستثنى من تقديم الضمانة التجار المعبرون المنظر فيهم الكفاءة) وأن تكون المادة (٢٠)

تليت المادة (٢٢) من المشروع الوارد الآن والمادة (٢١) من المشروع السابق نظره وتعديله وهذه صورة ماتلى :

المادة (٢٢)	المادة (٢١)	على أصلها :
اذا خالف المخزن احكام لائحة الدخولية العمومية فيمكن نزع رخصة التخزين منه بقرار يصدر من ناظر المالية سواء كان لوقت معين او دائما وذلك فضلا عن العقوبات التي تترتب على المخالفات المذكورة بحسب الملون بامرنا هذا .	متى وقع مخالفة في حق لائحة الدخولية العمومية يمكن نزع رخصة التخزين من يد من اعطيت له بقرار يصدر من النظارة لوقت معين او مؤبد او بدون ان تترك باقى العقوبات التي يستحقها الجاني .	

سعادة ابراهيم ادم باشا — نزع الرخصة دائما بمجرد مخالفة يضر بمن تنزع منه والأوفق ان يكون نزعها عند وقوع اول مخالفة لمدة معينة وعند تكرار المخالفة
يجوز للحكومة ان تنزعها لمدة اكبر من الاولى او دائما فان تحسن ذلك لدى الهيئة فلتقرره .

استحسان بالاتفاق وان تكون المادة (٢١) وبالصورة الآتية :

اذا خالف المخزن احكام لائحة الدخولية العمومية فيمكن نزع رخصة التخزين منه بقرار يصدر من ناظر المالية في اول مخالفة لوقت معين وعند تكرار المخالفة
يجوز نزع الرخصة بقرار كسلف إما لمدة اكثر من الاولى او دائما)

تلت المادة (٢٣) من المشروع الوارد الآن والمادة (٢٢) من المشروع السابق وروده وتعديله وتقرر بالاتفاق بقاء مادة المشروع الوارد على أصلها وان تكون
المادة (٢٢) وهذا صورة ما تلى .

المادة (٢٣) من المشروع الوارد الآن التي صارت (٢٢)	المادة (٢٢) من المشروع السابق	المادة (٢٢) من تعديل الهيئة سابقاً على أصلها
لناظر المالية ان يصدر قرارات مصدقا عليها من مجلس النظار مصرحا فيها بإنشاء مخازن عمومية داخل دائرة حدود الدخوليات تكون معدة لتخزين البضائع المقرر عليها العوايد التي يريد مدخلو البضائع إبقاؤها تحت حكم التخزين .	يسوغ لناظر مالية حكومتنا إصدار قرارات يتصدق عليها من مجلس النظار بالتصريح في إنشاء مخازن عمومية على خط دائرة الدخوليات تكون تحت ملاحظة مأموري الدخولية مباشرة معدة لتخزين البضائع المضروب عليها عوايد الرغبة	

<p>تابع المادة (٢٢) من المشروع السابق</p> <p>اعتماد التخليص عليها ويتمين في هذه القرارات لكل مخزن عمومي الالتزامات المقررة على المخزنين ويتقرر بها تعريفه عوايد الارضية أو سعرا جرة المخازن الداخلة ضمن سور محل التخزين ويتوضح فيها كذلك اصناف البضائع المعدودون غيرها للمخازن العمومية وفي البنادر التي يوجد فيها مخزن عمومي لا يسمح بان احتاس البضائع المقبول مخزنها في المخزن العمومي مخزن في مخزن السكنى الارباب البضائع الذين يصنعون بتجهيز في هذه البنايح او تشغيلها ايا كان .</p>	<p>تابع المادة ٢٣ من المشروع الوارد الآن الى صارت ٢٢</p> <p>وتكون هذه المخازن تحت ملاحظة مأموري الدخولية مباشرة ويتمين في هذه القرارات لكل مخزن عمومي الشروط الواجب على المخزنين اتباعها ويحدد بها تعريفه عوايد التخزين أو أجرة المخازن الداخلة ضمن سور محل التخزين .</p> <p>ويتوضح بتلك القرارات ايضا أنواع البضائع الجائز مخزنها دون سواها في المخازن العمومية .</p> <p>أما في البنادر التي يوجد فيها مخزن عمومي فلا يجوز لصاحب البضائع الجائز مخزنها في المخزن العمومي أن يخزنها في محل الخصوصي إلا إذا كان من أرباب البضائع الذين يشتغلون تلك البضايح أو يعتبرون هيئتها .</p>
--	---

تليت المادة (٢٤) من المشروع الوارد الآن والمادة (٢٣) من المشروع السابق نظره وتعديله وهذه صورة ما تلى :

﴿ المادة ٢٣ ﴾

على أصلها .

﴿ المادة ٢٣ ﴾

يضرب على مواشي الذبيح التي على قيد الحياة وقت دخولها في البنادر المقرر أخذ دخولية بها أولا — عوائد دخولية طبقا للتعريف المرفقة بهذا الامر .

ثانياً — عوائد الذبيح .

وبعد تسديد العوائد الموضحة أعلاه تدوغ المواشي بكى نارو اللحوم المسلوخة الداخلة في البنادر المقرر أخذ عوائد الدخولية بها ولم ترد من السلخانات العمومية تسعر بواقع وزنها طبقا للتعريف المرفقة بأمرنا هذا .

﴿ المادة ٢٤ ﴾

يؤخذ على مواشي الذبيح وقت دخولها في البنادر والمدن المقرر أخذ عوائد دخولية فيها العوائد الآتية :

أولا — عوائد دخولية طبقا للتعريف المرفقة بأمرنا هذا .

ثانياً — عوائد الذبيح .

وبعد تسديد هذه العوائد تدوغ المواشي واللحوم المدبوحة الداخلة بتصريح من مصلحة الصحة في البنادر المقرر أخذ عوائد دخولية فيها ولا تكون خارجة من السلخانات العمومية تؤخذ عليها العوائد بحسب وزنها طبقا للتسعيرة المرفقة بأمرنا هذا .

حضرة غمراوي بك — ربما ان أول المادة يترتب عليه فهم بعض المأمورين أنها شاملة لكل ما يجوز ذبحه فان حسن تغير أول المادة بهذه العبارة (يؤخذ على المواشي الداخلة بقصد الذبيح) فليقرر ذلك معنا للالتباس .

سعادة أباظه باشا — المادة معناها ظاهر والأوفق بقاؤها على أصلها .

سعادة الوكيل — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية بقاء المادة على أصلها وأن تكون المادة (٢٣) .

تليت المادة (٢٥) من المشروع الوارد الآن والمادة (٢٤) من المشروع السابق نظره وتعديله وهذا صورة ما تلى :

المادة (٢٥)	المادة (٢٤)	المادة (٢٤)
لا يجوز تخزين المواشى المعدة للذبيح ولا ابقاؤها داخل المدن الا باذن خصوصى من المصلحة يعطى بعد موافقة رأى مصلحة الصحة ويتوضح فيه الشروط الواجب اتباعها والا ما كن الممكن حفظ تلك المواشى فيها ويصرح لأصحاب هذه المواشى باخراجها من داخل البندر أو المدينة واعادتها اليه في ميعاد يتعين بدون دفع عوائد دخولية وذبيح عليها مرة ثانية . وفي هذه الحالة يعطى لأولى الشأن رخصة بالخروج يبين بها عدد المواشى وأجناسها والميعاد اللازم اعادتها فيه ومركز الدخولية الذى تعود منه .	لا يسمح لمواشى الذبيح ولا لغيرها بدخولها فى المخازن وتربية المواشى بداخل البنادر ممنوعة بدون تصريح من المصلحة . ويبين من هذا التصريح الذى يعطى بموافقة رأى مصلحة الصحة الشروط المقتضى ملاحظتها ويتقرر به المواضع التى يمكن ابقاء المواشى فيها . ويمكن أن يتصرح لأرباب هذه المواشى أن يخرجوها من داخل البندر وأن يدخلوها بعد ذلك فيه بالثانى فى مدة معينة بدون أن يسددوا من جديد عوائد الدخولية وكذا عوائد الذبيح . وفي هذه الحالة يعطى لأولى الشأن رخصة بالخروج يبين فيها عدد المواشى وجنسها والمدة التى يلزم رجوعها فيها ومركز الدخولية التى تدخل منه . ولا تتجاوز المدة على أى حال كان ثمانية أيام ومتى انقضت يؤخذ على هذه المواشى بالثانى عوايد دخولية وعوايد ذبيح وللمصلحة الدخولية أن تضع علامات جديدة على المواشى التى يقبل خروجها على هذه الشروط ورخصة الخروج ينبغى تسليمها الى مأمورى الدخولية وقت دخول المواشى ولا يجوز إعادة دخول المواشى فى البندر بالثانى إلا من مركز الدخولية المعين فى الرخص أو تسريحات الخروج	حذفت جملة (ولا لغيرها) على أصلها . حذفت جملة (فى مدة معينة) . استبدلت الفقرتان الرابعة والخامسة بما يأتى : وفي هذه الحالة يعطى لأولى الشأن رخصة بالخروج يبين فيها عدد المواشى وجنسها ومركز الدخولية الذى تدخل منه . ومتى كانت تلك المواشى وضع عليها علامات بمعرفة الدخولية فلا تعلم مرة أخرى .

حضرة عوض بك سعد الله — رأى أن يكون ميعاد الثمانية الايام خمسة عشر يوما .

حضرة جاد افندى مصطفى — أوافق على رأى حضرة عوض بك .

حضرة محمود بك حسين — الاوفق أن يكون الميعاد ثلاثين يوما .

سعادة الوكيل — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالاغلبية رأى حضرة محمود بك حسين وان تكون المادة (٢٤)

تليت المادة (٢٦) من المشروع الوارد الآن والمادة (٢٥) من المشروع السابق نظره وتعديله وتقرر حذف مادة المشروع الحالى وهذا صورة ما تلى :

حذفت

﴿ المادة ٢٥ ﴾

مواشى الذبيح التى تولد بداخل دائرة الدخولية يدفع عنها عوايد دخولية وعوايد ذبيح وتلزم أربابها بأن يعرفوا عنها أقرب ما يكون لهم من مراكز الدخولية فى مدة خمسة عشر يوما بعد الولادة وبأن يسددوا عنها هذه العوايد بدون تأخير وبقتضى زيادة على ذلك أن تدفع المواشى بداغ الدخولية والمواشى المجردة من داغ الدخولية التى يتصادف وجودها بداخل الدائرة وتكون خلاف المواشى التى عرفوا أنها فى المرور يعتبر وجودها فى البندر كأنها مهربة أو مسربة .

﴿ المادة ٢٦ ﴾

المواشى المعلقة للذبيح التى تولد بداخل دائرة حدود الدخولية يؤخذ عليها عوايد دخولية وعوايد ذبيح وعلى أصحابها أن يخبروا أقرب مركز للدخولية فى مدة خمسة عشر يوما من تاريخ ولادتها وان يسددوا هذه العوايد فوراً .

والمواشى المعرف عنها يجب تدوينها بداغ الدخولية .

والمواشى العادية من داغ الدخولية التى توجد داخل دائرة حدود الدخولية تعتبر كأنها مهربة وذلك بخلاف المواشى المعرف عنها بأنها برسم التصدير .

تليت المادة (٢٧) من المشروع الوارد الآن والمادة (٢٦) من المشروع السابق نظره وتعديله وهذا صورة ما تلى .

فى المخالفات والعقوبات

﴿ المادة ٢٧ ﴾

يعاقب بدفع غرامة من خمسة وعشرين الى ثمانين قرشاً كل من يمتنع عن ادخال بضايحه من مراكز الدخولية أو لا يخبر عنها مقدماً أو لا يبعد الى تحقيقات الدخولية وكل من يعارض أو يحاول بان يعارض هذه التحقيقات سواء كان فى حالة دخول البضايح أو فى دائرة الملاحظة أو فى المخازن المصرح بالتخزين فيها .

فى المخالفات والعقوبات

﴿ المادة ٢٦ ﴾

كل من يتوقف فى مرور البضايح بالمراكز ومن لا يخبر عنها مقدماً حسب الأصول ولا يخضع الى تحقيقات الدخولية وكل من تمنع أو سعى فى تعطيل هذه التحقيقات إما فى وقت دخول البضايح أو فى منطقة الملاحظة أو فى المخازن المصرح بالتخزين فيها يعاقب بدفع غرامة مائة غرش من القروش المصرية الديوانية .

على أصلها فقط استبدلت جملة (مائة غرش من القروش) المصرية الديوانية بـ (من قرش الى مائة قرش)

سعادة أباطة باشا — رأى أن الغرامة تكون من ١ قرش لغاية ٨٠ قرش .

حضرة مصطفى بك منصور — الأوفق أن تكون من ١ الى ٥٠ .

سعادة الوكيل — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية رأى سعادة أباطة باشا وأن تكون المادة (٢٥)

تليت المادة (٢٨) من المشروع الوارد الآن والمادة (٢٧) من المشروع السابق نظره وتعديله وهذا صورة ما تلى .

المادة (٢٨) من المشروع الوارد الآن

يعاقب بدفع غرامة تساوى خمسة أضعاف العوايد التى كان يراد المتخلى منها مع دفع هذه

المادة (٢٧) من المشروع السابق

كل من أدخل أو تجارى على ادخال أصناف مهربة وكل من مر أو شرع فى تهريبها من المحلات

تعديل الهيئة سابقا

على أصلها

تابع تعديل الهيئة سابقا

تابع المادة ٢٧ من المشروع السابق

غير المصرح المرور بها وكل من أعلن بغير صحة عن أصناف يرغب دخولها البنادر أو اخراجها من المخازن الموضوعة تحت حكم التخزين وكل من غير أو أبدل هيئة أو جنس الاصناف المخزونة بقصد اخفاء ما محدثه من العجز والتقصان وكل من فتح محلات أو مخازن أعدها بدون رخص لوضع الاشياء المقرر عليها عوايد دخولية بخارج الدائرة وضمن حدود الخط المقرر باللائحة يترتب عليه دفع غرامة توازي خمسة اضعاف العوايد بخلاف العوايد المطلوبة على ما يكون صار أو شرع في تهريبه ويشترط بالا تكون هذه الغرامة أقل من خمسة وعشرين قرشا ولأجل التأمين على دفعها مع قيمة العوايد يقع الحجز على الاصناف أو البضاعة وعلى وسائل النقل وأدوات التهريب.

تابع المادة (٢٨) من المشروع الوارد الآن

العوايد بحيث لا يكون مقدار هذه الغرامة أقل من خمسة وعشرين قرشا في أى حالة كل من هرب أو حاول تهريب اصناف وكل من أدخل أو حاول في ادخال أصناف في غير الاوقات المعينة. وكل من أخبر على غير صحة عن اصناف حين دخولها الى البنادر أو حين خروجها من تحت حكم التصدير. وكل من غير أو بدل في جنس أو نوع الاصناف المخزونة بقصد اخفاء العجز. وكل من أخذ محلات التخزين للبضائع المقرر عليها عوايد الغير مباح تخزينها خارجا عن دائرة حدود الدخولية وفي المسافة المعينة باللائحة.

وتضبط الاصناف والبضائع وآلات النقل وأدوات التهريب ضمانا لدفع العوايد والغرامة.

سعادة أباظة باشا — رأي أن حكم هذه المادة لا يسرى على الاشياء الجزوية التي لا تتجاوز قيمتها ٢٥ قرشا فان هذه يؤخذ عليها ضعف عوايدها فقط

حضرة شواربي بك — الاوفق الا تؤخذ العوايد زيادة عن طاقين سوا كانت الاشياء كلية أو جزوية .

سعادة الرئيس — تؤخذ الاراء

أخذت وتقرر بالاغلبية رأى حضرة شواربي بك وأن تكون المادة (٢٦) وتكون الفقرة الاولى منها هكذا (يعاقب بدفع غرامة تساوى ضعف العوايد التي كان يراد التخلي عنها) وان يحذف من الفقرة الاخيرة من المادة كلمة (والغرامة) وباقي المادة على أصلها

تليت المادة (٢٩) من المشروع الوارد الآن والمادة (٢٨) من المشروع السابق نظره وتعديله وهذا صورة ماتلى

﴿ المادة ٢٨ ﴾

على أصلها وان تجعل الغرامة من قرش الى مائة قرش

كل مخالفة تحصل ما عدا ما ذكر في حق لوايح الدخوليات يترتب عليها غرامة مائة قرش صاغ ميرة

﴿ المادة ٢٩ ﴾

كل من وقعت منه مخالفة لاحكام لوايح الدخوليات غير المخالفات نلذكورة قبل يعاقب بدفع غرامة من خمسة وعشرين الى ثمانين قرشا

حضرة شواربي بك — رأي حذف هذه المادة

(استحسن بالاتفاق)

تلى باقى المشروع الوارد الآن وباقى للمشروع السابق نظره وتعديله بمعرفة الهيئة وتقرر بالاتفاق بقاء باقى المشروع الوارد كما هو وهذه صورة ما تلى

المادة (٣٠) التي صارت (٢٧)

تكرار المخالفات يترتب عليه مضاعفة الغرامة طاقين وثلاثة الى أربعة .
تتصل الغرامات بوجه التضامن من الفاعلين والمشاركين معهم في التهريب والمخالفات ومن أصحاب البضائع

المادة (٣١) التي صارت ٢٨

لأموري الدخولية والجمارك ولباقي مستخدمي الحكومة ومشايخ البلاد ان يحرروا المحاضر المتعلقة بالتهريب والمخالفات وان يضبطوا الاشياء المهربة أو المراد تهريبها وتكون اجراءاتهم هذه معتمدة ويتوضح في هذه المحاضر أسماء المأمورين الذين اجرؤا تحريرها وضبطوا الاشياء ووظائفهم وكذا أسماء مرتكبي المخالفة وصنعهم ومحل اقامتهم وقيمة الاشياء المضبوطة وتاريخ وساعة ومحل ضبطها والاحوال والظروف التي جرى ضبطها فيها وتعتمد هذه المحاضر مالم يظهر ما يثبت صحتها — ولا يجوز المعارضة فيما تضمنته والغرامات تصير حقاً للحكومة اذا لم يقدم المخالف دعوى أمام المجلس في ميعاد خمسة عشر يوماً — وفي حالة اقامة الدعوى فالمجلس أن يقرر الغرامة .
ولا يجوز للقضاة أن يخففوا أحكام أمرنا هذا فيما يتعلق بالغرامات .

المادة (٣٢) التي صارت ٢٩

عند انتهاء الميعاد المقرر بالمادة (٣١) يصير بيع البضائع والأصناف المضبوطة ويضاف لجانب الميرى من المتحصل من البيع قيمة اللباغ المستحقة عن العوائد والغرامات والمصاريف من كل نوع ويصرف الباقي لمن وقعت منه المخالفة .
ومع ذلك فيجوز لمن وقعت منه المخالفة أو لأصحاب البضائع العروفين لدى المصلحة أن يتسلموا الاشياء المضبوطة بعد دفع العوائد

المادة (٢٩)

حذفت

في حالة تكرار الوقوع في المخالفة تضاعف غرامات الدخولية بمعنى أنها تكون الطاق اثنين ثم الطاق ثلاثة ثم الطاق أربعة ويطلب دفع الغرامات بطريق التضامن والتكافل من المهربين المشتركين في جناية التهريب أو من أرباب البضائع الواقفين في المخالفات

المادة (٣٢)

المحاضر المتعلقة بالتهريبات والمخالفات المختصة بالدخولية والحجوزات التي يصير اعمالها قانوناً بمعرفة مأموري الدخولية والجمارك وكذا بمعرفة باقي مستخدمي الحكومة ومشايخ القرى والبلاد تكون معتمدة ويتوضح في هذه المحاضر أسماء ووظائف ومحللات اقامة المأمورين الذين يجرؤن الضبط والحجوزات للذكورة وأسماء وألقاب وكارات ومحللات اقامة المخالفين والقيمة الثمينة للأصناف المحجوزة أو المضبوطة وتاريخ وساعة ومحل وظروف الحجز وتكون هذه المحاضر معتمدة لدى الحاكم مالم تجد اثباتات تنفي صحتها بحيث اذا ما أقام المخالف دعوى عليها بالحاكم في ظرف ثمانية أيام لا يسوغ البحث فيما تضمنته ولا في الغرامات التي تكون بعد ذلك حقاً للميرى وفي حالة حصول مطاعنة في الدعوى تحكم المحكمة بدفع الغرامة .
ولا يسوغ للقضاة أن يغيروا أحكام أمرنا هذا فيما يتعلق بالغرامات

(المادة ٣٠)

عند انتهاء المدة المقررة بالمادة الثانية والثلاثين يصير بيع البضائع والأصناف المضبوطة بمعرفة المصلحة فاللباغ التي ترد من البيع يحجز منها لجانب الميرى البالغ المستحقة له وهي عوائد التهريب والغرامات والمصاريف من أي نوع كان والباقي يسلم للمخالف ومع ذلك فانه يسوغ في أثناء المدة المقررة بالمادة (٣٢) للمخالف أو لأرباب البضائع العروفين لدى الدخولية أن

على أصلها وان تكون المادة (٢٩) واستبدلت
جملة (ثمانية أيام) ب (خمسة عشر يوماً)

على أصلها وأن تكون المادة (٢٨)

تابع الهيئة سابقا

تابع المادة (٣٠)

يأخذوا أصنافهم المضبوطة متى دفعوا العوائد والغرامات والمصاريف واما اذا كانت الاصناف من طبيعتها قابلة للتلف فالباع فيها بحير اجراؤه في الحال بدون اهلاك ولا اهلاك .

(المادة ٣١)

حذفت .

من يرتكب المخالفات التي لا يترتب عليها أدنى ضبط الاشياء تأمينا على دفع الغرامة والعوائد ولم يكن دفع الغرامات قبل انتهاء المدة الموضحة في المادة (٣١) يجري بمجرد طلب من المحافظة أو من المديرية سجنه مدة أربع وعشرين ساعة عن كل عشرين قرشا مصريا مستحقة للدخولية بدون أن يتجاوز مدة السجن ثلاثة أشهر .

تابع المادة (٣٢) التي صارت ٢٩

والغرامات والمصاريف وذلك في خلال الميعاد المحدد في المادة (٣١) .
واذا كانت الاشياء المضبوطة قابلة للتلف من طبيعتها فتباع في الحال .

المادة (٣٣) التي صارت (٣٠)

أما فيما يتعلق بالمخالفات التي لا يترتب عليها ضبط الاشياء ضمانا لدفع الغرامة فاذا لم يصدر دفع الغرامات قبل انتهاء الميعاد المحدد في المادة (٣١) فيجوزى مرتكبوا هذه المخالفات بمجرد انذارهم من المحافظة أو المديرية بحبسهم مدة أربع وعشرين ساعة عن كل عشرين قرشا بحيث لا يتجاوز مدة الحبس خمسة عشر يوما .

المادة (٣٤) التي صارت (٣١)

اذا حصل تلف البضاعة المضبوطة بسبب حجزها أو ايداعها في محل أو طرف شخص غير معين من قبل صاحبها وذلك قبل تسليمها أو عرض تسليمها له فيجوز الحكم على المصلحة بدفع قيمتها أو بتعويض التالف منها

المادة (٣٥) التي صارت (٣٢)

لا يجوز مطلقا للمجلس أن يحكم على المصلحة بدفع تعويض أو عطل للشخص المضبوطة الاشياء منه اذا بقيت تحت تصرفه أو في عهده

المادة (٣٦) التي صارت (٣٣)

على المأمورين المالكين والحريين والقوة العسكرية ورجال البوليس أن يساعدوا مأموري الدخولية في أداء وظائفهم عندما يطلبون ذلك منهم سواء كان كتابة أو شفاه

المادة (٣٧) التي صارت (٣٤)

الطلبات التي تقدم من أشخاص آخرين عن ثمن الاشياء المباعة طبقا للمادة الثلاثين من أمرنا هذا لا يجوز قبولها الا على الجزء الباقي بعد خصم المبالغ المطلوبة من عوائد وغرامات ومصاريف

المادة (٣٣) من المشروع السابق

تعديل الهيئة سابقا

على أصلها

لا يجوز مطالبة الدخولية بشيء من قبل المدعين أنهم أرباب البضائع ومن قبل ديانته يدعون ان لهم امتيازات في محصول البيوعات التي صار اجراؤها بمنطوق أمرنا هذا

المادة (٣٨) التي صارت (٣٥)

على مأمورى تحصيلات الدخولية أن يحسنوا
المعاملة فى علاقاتهم مع الناس مع عدم الاختلال
بواجبات المصلحة .

ويجب عليهم ألا يخرجوا عن حدود وظائفهم
وأن يجتنبوا على الخصوص كل ما يكون مغايرا
للاحكام الادارية المتبعة فى معاملتهم مع الناس وكل
مغايرة أو نقد يقع منهم يصير تحقيقه بالدقة ويجازى
فاعله طبقا للوائح المصلحة التأديبية

المادة (٣٩) التي صارت (٣٦)

جميع الاوامر والقوانين واللوائح والاوامر
السابقة المختصة بتحصيل عوايد الدخوليات
تعتبر لازمة ولا يعمل بها .

المادة (٤٠) التي صارت (٣٧)

على ناظر مالية حكومتنا تنفيذ امرنا هذا .

تلى الجدول حرف (ا) وهذه صورته .

بيان التقسيمات الادارية عن المديرات
والمحافظات .

دايرة بلدية مصر

دايرة بلدية اسكندرية

محافظة عموم القنال

» السويس

» دمياط

مديرية اسيوط

» البحيرة

» بنى سويف

» الشرقية

المادة (٣٤) من المشروع السابق

يلغى جميع الاوامر والقوانين واللوائح
والاوامر السابقة المختصة بتحصيل عوايد
الدخوليات

بيان المدن والبنادر الخاضعة لحكم الدخولية

القاهرة

الاسكندرية

بورق سعيد والاسماعيلية والقنطرة

السويس

دمياط

اسيوط

البحيرة

بنى سويف

الزقازيق

على أصلها وان تكون الحادية والثلاثين

تابع بيان التقسيمات الادارية	بيان المدن والبناير
عن المديرية والمحافظات	الخاضعة لحكم الدخوليه
مديرية الدقهليه	النصورة وميت غمر
» الفيوم	القيوم
» الغربية	طنطا والمحله الكبرى وسمند وزفتى وكفر
	الزيات ودسوق
» الجيزه	الجيزه
» القليوبيه	بنها وشبين القناطر
» المنوفيه	منوف العلا وشبين الكوم

حضرة عوض بك سعد الله — شراخيت والمحمودية وشبين القناطر سبق معافاتهم من دفع عوايد الدخوليه بمقتضى أمر عال تاريخه ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٨٨ ومن العدالة استمرار معافاة هذه الثلاث جهات فان تحسن للهيئة ذلك فلتقرره

سعادة أباطه باشا — رأي أن الدخوليات لاتؤخذ الا في مرا كز للمدريات فقط

حضرة صوفانى بك — رأي معافاة بندر دسوق فقط

حضرة احمد أفندى الهرميل — دسوق وسمند يجب معافتهما

حضرة محمود بك حسين — وأنا أرى لزوم معافاة شبين وبقاء منوف

حضرة جاد افندى مصطفى — وأنا رأي معافاة ميت غمر وسمند ودسوق وزفتى وكفر الزيات

حضرة حسن بك مدكور — الاوفق ألا تتحصل الدخوليه إلا في مرا كز المديرية ماعدا مرا كز المديرية السابق معافاتها .

سعادة صفوت باشا — رأي معافاة بندر دسوق فقط .

سعادة الوكيل — تؤخذ الآراء .

أعلنت الآراء وتقرر بالاغلبية موافقة رأى حضرة عوض بك سعد الله .

سعادة أباطه باشا — الآن لم يبق تحت التلاوة بالهيئة سوى التعريفه المقرر بها أخذ عوايد ثابتة والتعريفه المندرج بها الاصناف التى تؤخذ عليها العوايد

بحسب التثمين ومن حيث أن الهيئة قررت عدم موافقة التعريفه الثابتة وأن يكون أخذ العوايد بحسب التثمينات الوقتية فالأوفق الرجوع الى التعريفه التى قررتها الهيئة سابقا اذ ان بها مواعيد التثمين لكل صنف ومؤشر عما ترمى للمجلس معافاته من الاصناف ويكتب منها صورة بحسب تعديل الهيئة السابق بعد أن يحذف منها ما رأت الهيئة معافاته .

ويتوضح بها عن لزوم استمرار معافاة ما يكون سبق معافاته من الاصناف لحد الآن وما يكون من غير المعتاد أخذ عوايد عليه سواء كان في جميع الجهات الخاضعة لحكم الدخولية او في بعض الجهات فقط وكذلك معافاة ما رأت اللجان التي كانت شكلت لتحضير المشروع لزوم معافاته .

حضرة شواربي بك — اصادق على رأى سعادة أباطه باشا وازيد عليه معافاة التبى والبرسيم بالكلية في عموم الجهات .

سعادة صفوت باشا — رأى معافاة مؤونة مواشى المزارعين فقط .

حضرة صوفانى بك — رأى أن يعافى من دفع العوايد التبى والبرسيم والدريس اللازم لمؤونة مواشى المزارعين المكلف عليهم أطيان بينادرالارياف الخاضع لحكم الدخولية لأن معافاة هذه الاصناف بكل الجهات يضر بالملاية لا سيما وان ما هو جار وروده لمصر واسكندرية من تلك الاصناف هو لمؤونة مواشى الاغنيا وأرباب الكارات الجارى تشغيلها في العمارات وغيره للريح من تشغيلها أى بخلاف مواشى المزارعين المعنة بخدمة أراضيهم فان تحسن ذلك لدى الهيئة فلتقرره

سعادة حليم باشا — اصدق على رأى سعادة أباطه باشا وأطلب معافاة صنف الجبنة لانه في الغالب لمؤونة الفقراء .

حضرة غمراوى بك — رأى معافاة القلال بأنواعها في البنادر حسب الجارى مع معافاة البرسيم والتبى بأنواعه بالبنادر أيضا .

حضرة مصطفى بك خليفه — اصدق على رأى سعادة أباطه باشا انما يتبين أنواع الحبوب المقتضى معافاتها بالبنادر .

حضرة احمد أفندى الهرمىل — اصدق على رأى سعادة أباطه باشا مع زيادة مؤونة مواشى المزارعين .

حضرة عوض بك سعد الله — اصدق على التعريفه الأصلية بعد أن يحذف منها العافى قبل الآن والمراد معافاته بمقتضى الجدول الوارد مع المشروع الاخير

سعادة الوكيل — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية رأيا سعادة أباطه باشا وحضرة شواربي بك وتقرر أن تكون الجلسة يوم غد الساعة ٣ لتلاوة محضر جلسة هذا اليوم .

ثم أن سعادة الوكيل ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٧ .

امضاء (حسين يسرى) خاتم (على شريف)

نمرة ٢١

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الثلاثاء ١٤ ربيع اول سنة ١٣٠٨ (٢٨ أكتوبر سنة ١٨٩٠)

- | | |
|--|---|
| <p>لدى الهيئة فلتقرر بصرف المجلس لغاية شهر نوفمبر القابل .
(استحسان بالاتفاق) .</p> <p>ثم ان سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله : تمت الجلسة والساعة ٥ .</p> <p>نمرة ٢٢ امضاء (حسين يسرى) خاتم (على شريف)</p> | <p>فتحت الجلسة الساعة ٤ والدقيقة العشرين تحت رئاسة سعادة على شريف
باشا رئيس المجلس وبحضور ٢١ عضو من حضرات الاعضاء .</p> <p>تلى محضر الجلسة الماضية وصدق عليه .</p> <p><u>حضرة جاد افندى مصطفى</u> — الاشغال التى كانت بالمجلس انتهى نظرها
ولم يبق به أشغال وحيث ان يومنا هذا يوافق ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٩٠ فاذا وافق</p> |
|--|---|

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاثنين أول ديسمبر سنة ١٨٩٠ (١٩ ربيع الثاني سنة ١٣٠٨)

القانون المشار إليه وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحرية وموافقة راي مجلس
النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هو آت

﴿ المادة الأولى ﴾

طلبة العلوم الدينية من الأقباط الأرثوذكس والاقباط البروتستانت
والاقباط الكاثوليك الذين يتحصلون على شهادات معافاة من اللجان المنصوص
عليها بالمواد ٦ و ٧ و ٨ من الذيل الصادر عليه أمرنا المشار اليه يسوغ لنظارة
الحرية طلبهم في أى وقت الى القاهرة ليؤدوا امتحانا ثانيا أمام لجنة مراجعة
تشكل من خمسة أعضاء اثنان من الكليروس وواحد من غير الكليروس
يكون له المام بالعلوم الدينية واثنان من ضابطان الجيش المصرى يتأخر أحدهما
على هذه اللجنة وهذا الامتحان لايسرى على التلامذة الذين تجاوزوا السن
اللائق للقرعة العسكرية :

﴿ المادة الثانية ﴾

أعضاء لجنة مراجعة الامتحان لطلبة العلوم الدينية من الاقباط الارثوذكس
يكون تعيينهم بالاتفاق مع نظارة الحرية وغبطة البطريرك بالاشتراك مع
مجلس عموم الطائفة بالقاهرة .

أما أعضاء لجنة الامتحان لطلبة العلوم الدينية من الاقباط البروتستانت
فينتخبون بالاتفاق مع نظارة الحرية وقسيس كنيسة القاهرة ومدير المدرسة
العالية البروتستانتية بالقاهرة .

أما أعضاء لجنة الامتحان لطلبة العلوم الدينية من الاقباط الكاثوليك
فاتتخبهم يكون بالاتفاق مع نظارة الحرية وحضرة مطران الكاثوليك أو
من ينوب عنه .

﴿ المادة الثالثة ﴾

عند ما تشكل لجنة المراجعة على الصفة المذكورة تكون لها السلطة في أن
تعتمد أو تلغى شهادات لجان الامتحان في العلوم الدينية فان ألغيت ولو شهادة

فتحت الجلسة الساعة ٤ عرى تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس
المجلس ومحضور ٢٧ من حضرات الأعضاء .
تلى آخر محضر للانعقاد السابق فتصدق عليه .

سعادة الرئيس — دولتو ناظر المالية وعد بأنه سيشرف بالحضور في
جلستنا هذا اليوم للتروى مع الهيئة في مسألة الدخوليات وبما أن دولته لم
يشرف لحد هذه الساعة وموجود بالمجلس مشروع أمر عال يختص بتشكيل
لجان مراجعته بنظارة الحرية لامتحان طلبة العلم الديني من الاقباط الأرثوذكس
والاقباط البروتستانت والاقباط الكاثوليك الذين يتحصلون على شهادات
معافاة من الخدمة العسكرية واد بأفاده من صاحب الدولة رئيس مجلس النظار
رقم ٢٢ نوفمبر سنة ٩٠ نمرة ١٦ فإذا وافق لدى الهيئة نظره ابتداء وعند
حضور دولتو المشار إليه هنالك تصير المذاكرة فيما سيلقيه على الهيئة بخصوص
مسئلة الدخوليات فليتقرر .

تقرر اتفاقا بتلاوة الافادة المذكورة والمشروع الوارد معها وهاتان صورتهمما

صورة الافادة

مرسل لسعادتكم مع هذا صورة من مشروع أمر عال صار تخضيره فيما
يختص بلجان المراجعة المقضى بتشكيلها لامتحان طلبة العلم الديني من
الاقباط الأرثوذكس والاقباط البروتستانت والاقباط الكاثوليك الذى
يتحصلون على شهادات معافاة من الخدمة العسكرية على الصفة الواضحة به
بأمل عرض المشروع المذكور على هيئة مجلس شورى القوانين وإعادة له هذا
الطرف مشفوعا بما يترأى للهيئة فيه انقسم .

صورة المشروع .

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٨٨٥ الشامل لقانون
القرعة العسكرية وأمرنا الصادر في ١٧ مارس سنة ١٨٨٦ الشامل لتدليل

واحدة أعطيت غشاً يكون لنظارة الحرية الحق في إلغاء كل أو بعض الشهادات المعلقة من اللجنة التي أعطت الشهادة اللغاة والتلامذة الذين تلغى شهادتهم يتخون ثانية أمام لجنة المراجعة المذكورة .

﴿ المادة الرابعة ﴾

على ناظر الحرية والبحرية تنفيذ أمرنا هذا :

تقرر باتفاق الآراء بالموافقة على المشروع .

سعادة الرئيس — وردت تذكرة من دولتنا ناظر المالية بعدم امكان دولته التشريف في هذا اليوم وانه سيحرف يوم غد الساعة ٥ عربي فلتل .

تليت وهذه صورتها :

بما أي ما كنت منتظراً أن يجتمع المجلس بالتمام في هذا اليوم حتى كنت أستعد للحضور ولذلك أعذر للمجلس عن عدم امكان حضوري يومنا هذا

وأن يؤجل اجتماعه الى بكرة تاريخه كي عند حضوري اليه الساعة ٥ عربي أجده مجتمعاً ولكم مني مزيد الاحترام .

سعادة الرئيس — وردت تذكرة من حضرة جاد أفندي مصطفى رقم ٣٠ نوفمبر سنة ٩٠ يعتذر فيها عن تخلفه عن الحضور للمجلس في هذا اليوم • لعياء وأنه يحتاج لأسبوع ونصف فلتل .

تليت وهذه صورتها :

انه بالنسبة لحصول عيالي لم يتمكن الحضور للمجلس في أول شهر ديسمبر وأحتاج لأسبوع ونصف فالتمس قبول اعتذاري أفندم .

وتقرر أن الجلسة تكون يوم غد الساعة ٤ عربي .

ثم ان سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٥

(حسين يسري) (علي شريف)

امضاء

امضاء

نمرة ٢٣

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الثلاثاء ٢٠ ربيع الثاني سنة ١٣٠٨ (٢ ديسمبر سنة ١٨٩٠)

الرابعة الجارية عليها العمل بمديريته وباقي المديريات التي تليها من جهة قبل وقد أرسلت تلك التقارير لسعادة سعد الدين باشا الموجود الآن بمأمورة مديرية قنا بقصد أن يتكلم مع بعض عمدتها وعمد مديرية جرجا في هذا الشأن وكما قلت أن الحكومة سيان عندها إذا زاد قسط شهر أو نقص قسط الشهر الآخر .

ولذلك أقول أنه إذا كانت رابطة أى مديرية تكلف أهاليها مشقة ما في أداء الاقساط أو بعضها بالنسبة لعدم موافقتها لازمة المحصولات فيكون ذلك بلا شك ضرراً على الأهالي ويجب علينا ملاقاته .

وحيث إن حضرات أعضاء المجلس هم الادري بأحوال الزراعة ومواسم المحصولات ولهم تمام الخبرة بما يجب في هذا الموضوع خصوصاً حضرات الأعضاء المنسوين فإذا رأى المجلس لزوماً لادخال بعض تغيرات أو تعديلات في رابطة تقسيط الاموال فلا بأس من ابدائها والحكومة على تمام الاستعداد لسماع ما يراه والنظر فيه بكل اهمية .

حضرة صوفاني بك — رابطة التقسيط التي كانت وضعت قبل الجارية عليها العمل الآن صار اتباع الاجراء بمقتضاها مدة سنوات وبناء على حصول الشكوى منها من جهات متعددة قد وضعتها الحكومة في موضع البحث واتخذ رجالها مع الأهالي وتبادلت فيها الافكار والمناقشات بكل مديرية ثم طرحت لدى هيئة مجلسنا ودارت عليها المذاكرة الى أن تقررت بالحالة التي صدر بها الأمر العالي الجارية العمل بمقتضاه الآن فالتى أراه أن هذه الرابطة في وجه مجرى هي عادلة وبنسبة مواسم المحصولات ولا يلزم ادخال أدنى تعديل أو تغير فيها .

دولتو رئيس مجلس النظار — في وقت عمل رابطة التقسيط واقرار المجلس (شورى القوانين) عليها مبدئياً كانت الحكومة سألت منه عما اذا كان في الامكان أخذ قيراط من قسط شهر ديسمبر البالغ قدره ٤ قراط واضافته على قسط شهر اكتوبر البالغ قدره ٥ قراط ليكون قسط شهر ديسمبر ٣ وقسط شهر اكتوبر ٦ قراط وهذا نظراً لما تبين من أن شهر ديسمبر

فتحت الجلسة الساعة ٥ عربى تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس بحضور عدد ٢٧ من حضرات الاعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية وتصدق عليه

وقد شرف صاحب الدولة رئيس مجلس النظار مستنجبا مع دولته صاحبي السعادة محمود حمدى باشا وكيل نظارة الداخلية ومحمد كمال باشا مأمور الدائرة البلدية بمصر وجناب المسيو مازوك

دولتو رئيس مجلس النظار — أن السبب لجيئتي في هذا اليوم هو للداوله مع الهيئة في مسألتين إحداهما تختص رابطة تقسيط الاموال والثانية تتعلق بمشروع عوايد الدخوليات .

فالسألة الاولى غير خاف ما بذلته الحكومة فيها من التروى وتبادل الافكار بقصد الوصول الى وضعها تحت قاعدة مستمرة تناسب مواسم المحصولات وتكفل راحة الأهالي ولا تضطرهم إلى الشكوى حتى توصلنا الى وضع القاعدة الجارية عليها العمل الآن وهي التي كانت تقررت في كل مديرية بمعرفة مديريها وعمدها وأعيانها وبتصديق مجلس شورى القوانين بدون أن تأتى الحكومة من عندها بأدنى نقص ولا ابرام فقط نظارة المالية كانت أوردت الى المجلس (شورى القوانين) بموافقة نقل قيراط واحد من قسط شهر ديسمبر الذى هو آخر السنة ولا يكون باقياً فيه تقريباً شيء من محاصيل القطن وفيه يكون قطع وتسوية الحسابات لانه آخر شهور السنة وأضافته على قسط شهر اكتوبر والمجلس أقر على ذلك على أنه كان سيان عند الحكومة أن كثر قسط أى شهر أو قل

و كنت متعجباً انه لا يحصل الضرر من هذه الرابطة مدة أخرى مع ما أجريناه فيها من التروى وامعان النظر واتخاذ كل الوسائط التي توصلنا الى ما يرضى الجميع ولكن قد سمعنا الآن عن تضرر أهالي بعض المديريات من تلك الرابطة والقول بانها لا تناسب مواسم المحصولات حتى وان سعادة مدير أسيوط أرسل للمالية عدة تقارير يبين فيها جملة أدلة وبراهين على عدم موافقة

وبعد المرسى فيها يوضع لها مشروع بمعرفة الحكومة ويرسل لهيئة المجلس (شورى القوانين) لنظره فيه كالعتاد .

حضرة احمد افندى خلف الله — وأنا أرى أن رابطة التقسيط في مديرية قنا يلزم ادخال بعض تعديلات فيها لعدم ملائمة بعض التقاسيط لمواقيت مواسم بعض المحصولات :

دولتو رئيس مجلس النظار — لا بأس من النظر في تعديل رابطة المديرية التي تقرر الهيئة بلزوم ادخال التعديل فيها لكن من حيث أن أول رابطة عملت كان عملها في سنة ١٨٨٠ وكان تتشكل لها لجنة تحت رئاسة المرحوم رستم باشا وكان فيها سعادة سليمان أباظه باشا والمرحوم سلطان باشا واحمدت تلك اللجنة مع الكثيرين من عمد وأعيان المديرية الذين صار استدعاؤهم من الوجهين البحرى والقبلى وقررت الرابطة المذكورة واستمر العمل بمقتضاها عدة سنوات بدون أدنى شك ومن عهد قريب قد تغيرت بناء على الشكاوى التي حصلت منها وقت ذاك ولم يمض إلا زمن قليل على هذا التغير حتى سمعنا التشكى منها في بعض الجهات فأرجو ان من يوكّل اليهم عمل هذا التغيران يحصل منهم تمام الاعتناء والتروى حتى لا نعود لسمع الشكاوى مرة أخرى .

حضرة غمراوي بك — اذا كان المقصود توحيد الرابطة فالرابطة الموجودة والحالة هذه لمديرية بني سويف والمنا تناسب حالتهما أما اذا كان يرى موافقة عدم التوحيد فتعدل رابطة هاتين المديرين ويجعل فيها للزراعة الصيفية رابطة خصوصية وكذلك للزراعة الشتوية .

حضرة طلبه بك سعودى — أنا أرجو تعديل رابطة التقسيط في مديرية الفيوم بحالة تناسب مواسم المحصولات لان الرابطة الحالية فيها غير ملائمة لتلك المواسم وحصل منها بعض صعوبات .

دولتو رئيس مجلس النظار — لقد سررت من ممنونية أهالى وجه بحرى من الرابطة الحالية ولا بأس من النظر في تعديل ما ترى الهيئة لزوما لادخال تغير في رابطة تقاسيط من مديريات وجه قبل .

حضرة طلبه بك سعودى — ان مديرتى المنيا وبني سويف كل منهما تنقسم الى قسمين القسم الشرقى يزرع نيليا وصيفا والقسم الغربى وهو الاكثر لا يزرع الا الشتوى ولو أحيل على مدير كل منهما النظر في رابطة تقسيطها بالاعتماد مع أهاليها لربما توجد طريقة للتقسيط أوفق من الحالية فيكون ذلك انسب .

حضرة أحمد أفندى مرزوق — رابطة مديرية (المنيا) الجارى عليها العمل الآن موافقة بالنسبة لحالة الزراعة في المديرية .

دولتو رئيس مجلس النظار — هل جميع أهالي المديرية (المنيا) راضون عن الرابطة المذكورة .

هو آخر شهور السنة ويلزم تسوية الحسابات فيه فهيئة المجلس وافقت اذذاك على هذا الطلب وبعد أن صدر الأمر الخديوى بالاجراء بمقتضى تلك الرابطة سمعنا كلاما مؤداه أن شهر اكتوبر لم تكن فيه محصولات القطن تجهزت للمبيع وأن الاولى كان بقاء قسط ديسمبر على ما كان عليه .

والحال اننا الآن في أول شهر ديسمبر ولم يكن موجودا في الفيطان شئ من محصول القطن بل لم يبق تحت المبيع الا القليل حتى عند المزارعين ذوى الثروة إذ أن جني القطن خصوصا صنف القطن العفيفى الذى صارت زراعته تقريبا عمومية ينتهى لغاية ١٥ نوفمبر فى الغالب

ولو نظرنا فى حال الاثمان لرأينا أن من لم يبادر ببيع قطنه فى أول الموسم أى فى شهر اكتوبر فقى أسف زائد لعدم حصوله الآن على الأسعار التى كان جاريا المشتري بها فى شهر اكتوبر ولكننى على كل حال أكرر على هيئة المجلس ماقلته من أن الحكومة لا يكون عليها أدنى صعوبة فى ادخال أى تغيير او تعديل فى رابطة التقسيط والغرض هو راحة الأهالى وعدم مضايقتهم

حضرة شواربى بك — رابطة التقسيط بوجه بحرى موافقة كما أوضح حضرة صوفانى بك والتحصيلى جار بمقتضاها بدون أن يحدث بسببها أدنى مشقة فاذا كان مترائيا لحضرات مندوبى مديريات قبلى لزوم ادخال تغييرات فى رابطة تقسيط مديرياتهم كلها أو بعضها فليبدوها وهناك تروى الهيئتها فيها .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء أخذت فتقرر اتفاقا بالموافقة على رأيى صاحبى العزة صوفانى بك وشواربى بك .

سعادة اسماعيل محمد باشا — ان مديرية أسيوط ليست كالمديريات التى بعدها من الجهات القبلى لان نحو النصف فيها يزرع صيفا .

دولتو رئيس مجلس النظار — الآن قررت الهيئة بملائمة الرابطة الحالية بالوجه البحرى وبقي علينا أن نعرف آراء حضرات مندوبى الوجه القبلى فيما يختص بمديرياتهم وما تراه الهيئة فيها :

حضرة السيد مرور شهاب الدين — رابطة التقسيط في مديرية جرجا يلزم ادخال بعض تعديلات فيها اذ أن البعض من الأشهر الحالية من التقسيط فى تلك الرابطة يمكن تخفيض شئ فيه من المفروض دفعه فى بعض الأشهر لآخرى بالنسبة لتنوع أزمنة المحصولات ويكون فى ذلك التعديل راحة للأهالى .

حضرة مصطفى بك خليفة — انه وان كان بعض الأشهر خاليا بالكلية من أداء شئ من الأموال فيه ولكن بقاؤه بهذه الصورة هو لان الأهالى يكونون مشتغلين فى تلك الشهور بالزراعة وحفظ النيل وخلافه وحسب الشكاوى لا بأس من تعديل رابطة التقسيط فى مديريات الوجه القبلى من ابتداء أسيوط فصاعدا بإعتماد جمعية تشكل فى كل مديرية من عمد وأعيان أهاليها مع المدير

حضرة أحمد أفندي مرزوق — نعم .

حضرة صوفاني بك — الهيئة قررت بموافقة الرابطة بالنسبة لوجه بحري وانحسم الأمر فيها وبقي علينا الوجه القبلي وصاحب الدولة رئيس مجلس النظار قد بين للهيئة عدم وجود صعوبة على الحكومة في إجراء التعديل مادام يكون فيه راحة للاهالي وحضرة مندوب للنيا قال بموافقة الرابطة الحالية في مديريته ولم يقل حضرة مندوب بني سويف ماهي حالة مديريته فالأمل منه أن يبين ملاحظات عليها للتروى فيها .

حضرة شواربي بك — من حيث ظهر من أقوال حضرات مندوبي بعض مديريات قبلي لزوم ادخال تعديلات في رابطة التقسيط بها ولم يبق سوى حضرة مندوب بني سويف وكذلك حضرة مندوب مديرية الجيزة فالرجو منهما ابداء أفكارهما كي اذا قالوا أن مديريتهما يلزم لرابطتهما تعديل فيكون أخذ الرأي عنهما مع باقي المديريات في الوجه القبلي .

حضرة غمراوي بك — في وقت عمل رابطة التقسيط كان المقصود توحيدها في كل مديرية ومن حيث ان الزراعة الشتوية هي كلية بالنسبة للصيفية فلا بأس من بقاء رابطة مديريتنا على حالها .

حضرة الشيخ حسين عابدين — رابطة التقسيط في مديرية الجيزة موافقة وملائمة لحالة البلاد ولم يوجد باعث لتغييرها والأوفق هو بقاءها على ماهي عليه .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فتقر اتفاقاً بموافقة الرابطة الحالية في مديريات الجيزة وبني سويف والنيا وأن تعدل رابطة باقي مديريات قبلي بواسطة جمعية في كل مديرية تكون من عمدتها وأعيانها وتتحد في أعمالها مع المدير وما يستقر عليه الحال بكل مديرية يحضر به مشروع ويعرض على الهيئة لتقرر ما تراه .

دولتو رئيس مجلس النظار — الآن بقي علينا مسألة الدخوليات

ولا ينبغي على حضرات أعضاء المجلس أن عوايد الدخوليات كان عدلها لأئمة وصدر عليها الأمر العالي ولدى تنفيذها في ابتداء سنة ١٨٨٨ ظهرت جملة اشكالات وصعوبات تلقاء ذلك التنفيذ من عدة وجوه واضطرت الحكومة الى توقيف تنفيذها وتشكيل لجنة تحت رئاسة سعادة زكي باشا ناظر الاشغال وأعضاؤها من كبار رجال الحكومة للعول عليهم في اللهايات ومن سبق لهم الخدمة بوظيفة مأمور الدائرة البلدية بمصر وهم أصحاب السعادة محمود حمدي باشا وكيل نظارة الداخلية واحمد فريد باشا ناظر الدائرة السنية محمد كمال باشا مأمور الدائرة البلدية الحالى خصوصاً سعادة محمد كمال باشا الموجود بها من منذ أربع سنوات للآن وجناب المسيو مازوك الذي كان من مأموري الدخوليات في حكومة فرنسا ودعته الحكومة المصرية لتنظيم

الدخوليات فيها وجناب المسيو اوزنستين الذي كان نائب المستشار المالي والآن وكيل عموم الجمارك وقد اناطت الحكومة هذه اللجنة بالبحث في أحسن الطرق لنظام الدخوليات وبالفعل قد اشتغلت اللجنة فيما انيطت به مدة سنين وزيادة وبذلك مافي وسعها في خلال تلك المدة طلباً للوصول الى الطريقة العادلة التي تكفل نظام الدخوليات وراحة المولين بحيث أنها (اللجنة) لم تبق باباً للاستكشاف الا فتحتة وفشتته ولا طريقاً للبحث الا سلكته وامنت فيه النظر بكل دقة وروية حتى توصلت بتلك المباحث الدقيقة الى وضع المشروع السابق ارساله الى المجلس (شوري القوانين) ولما نظر بهيئته قد رأت فيه جملة تعديلات أهمها أن تكون تسعيرة الاصناف الخاضعة لحكم الدخولية وقتية وهذا خلافاً لما قرره اللجنة من أن التعريف تكون ثابتة بالحالة التي تقرر عليها التعريف المتقدم ارسالها للهيئة مع ذلك المشروع

أما باقى ماعدلته الهيئة فهو من الامور الجزئية التي يمكن النظر فيها أنا أظن بل اتيقن ان حضراتكم تعلمون جيداً ماهي مقاصد الحكومة ولذا لا أخشى أن أقول بان جل مقصدها هو التخفيف عن الاهالي وعدم مضايقتهم في أبواب معاشهم

والتخفيف يحصل بوضع القوانين التي تكفل نظام الادارات والمصالح ولذا لو سألنا عما ينتج من وضع تعريف ثابتة للدخوليات لرى انه ينتج نحو الاربعة آلاف جنيه عجزاً على الحكومة تخسره من جراء وضع التعريف الثابتة أي ليس الغرض أن الحكومة تربح من تنظيم الادارة بهذه الصورة شيئاً من الاهالي ولو كان الامر بخلاف ذلك لما كان على الحكومة أدنى مجبورية في أن تدخل في موضوع تلك التعديلات الجديدة التي يتأني منها عجز الإيراد بل كانت تبقى الحال على ماهي عليه

بعد أن عدل مجلس شوري القوانين ما عدله في المشروع المذكور قد بحث فيه مجلس النظار وفيما قرره اللجنة السابق ذكرها واستدعى حضرات أعضاء اللجنة وتذاكر معهم وتبين لهم من البحث والمناكرة أن التعريف الثابتة أفيد لضبط الادارة وانتظام اجراءات مأموري الدخوليات وراحة المكلفين بدفع العوايد ولو أن فيها عجزاً في الإيراد كما سلف

وحضراتكم تعلمون علم اليقين بان الحكومة مالاحت لديها فرصة تمكنها من التخفيف عن الاهالي الا وسعت خلفها واغتنتها ومن هذا القبيل مسألة الدخوليات فان السعي في تنظيمها لم يقصد به الا التخفيف وأقل ما فيها على الحكومة هو العجز المذكور والحمد لله أن الدائرة البلدية الآن ليست هي التي كانت مدة ان كان مأمورها للرحوم خلف الله باشا

ماهي الغاية التي دعنا لعقد لجان وعمل مشروع الدخوليات وحضوري للمداولة مع حضراتكم فيه أليس الغرض منها إيجاد نظام خصوصي للدخوليات يقف عند حده مأمورها والمكلفون بدفع العوائد ويبقى كل انسان عارفاً ماله وما عليه

تزيد عن عشر سنوات حتى بلغت خمسة وسبعين ألف كيس وليس هذا القول مجرد كلام بل الدفتر موجودة وشاهدة بذلك (فقيسوا على ذلك سائر المديريات) .

وكنت في ذاك التاريخ اسمع ان الحكومة كانت تحمل اهالي البلاد الرأبجة باموال البلاد المتأخرة اعني ان البلاد الرأبجة تدفع الاموال المتأخرة عن البلاد الفقيرة انما الذي رأيته بنفسى في اول تعيينى مديرا للجيزة هو ان بلاد من بلاد تلك المديرية يقال لها ترسا موجود فيها حوض يبلغ نحو ثمانمائة فدان يعرف بحوض الحبس وكان اهالي البلاد الأخرى مثل ناهية بلد الزمر التي تبعد عن ترسا بمسافة عدة ساعات يقومون باداء مال الحوض المذكور بدون ادنى انتفاع يعود عليهم منه فتوصلت انا مدير تلك المديرية الى زراعة ذلك الحوض معرفة نفس الاهالى ترسا تحت شرط معافاتهم من السخرة وصاروا يزرعونه ويتفعلون به ويؤدون امواله لجهة الحكومة وجهات شرقي اطفيج بالمثل كان بها عدة بلاد متأخرة وكانت الحكومة تكلف اهالى البلاد الرأبجة القرية منها بدفع اموالها فكانت تلك البلاد الرأبجة تصبح في ظرف سنة او اثنتين فقيرة كالتي كانت تتحمل باداء اموالها .

ذلك شيء رأيته بنفسى في مديرية الجيزة وبالطبع كان في غيرها كذلك اظن . سعادة سليمان اباطه باشا يتذكر ما كانت مجريه الحكومة في الازمنة الغابرة في تحصيل التأخرات وما كان الاهالى يقاسونه من المشقة والعناء من جراء تلك التأخرات ويفكرانه كان سيتعين لتحويلها ام رجال الحكومة وما كان يحمل البلاد الرأبجة بما هو متأخر على البلاد الفقيرة ولا ينسى ان مديرية الشرقية كان يتعين فيها لهذه الناية المرحوم امين باشا الذي كان وقتها ناظر الحربية وباليه هذه الحالة كانت استمرت في العشر السنوات الاخيرة منها اى التي هي قبل سنة ١٨٧٩ زادت المتاعم والمظالم زيادة لا يتصورها العقل ولا يرضاها الطبع فكمن عوائد اخترعت على أنواع شتى مثل دخولية وشخصية وعوائد اغنام وعوائد عتبة وعوائد جملة واسهام وغيره وأما ضريبة الملح فكانت المصيبة العظمى لانها فرضت على كل من بلغ من العمر اثني عشر سنة فصاعداً باعتبار ٩ قروش النفر أعني اذا كان رجل فقير تبلغ عائلته خمسة أو ستة أثار فكان يدفع عن كل منهم ٩ قروش ولا فرق بين الفقير والمقتدر حتى وكان في أغلب الأحوال لا يدفع المقتدر مثل الفقير بالنظر لقلّة عدد عائلته . وعوائد النخيل التي كانت تتحصل باعتبار كل نخلة في كل سنة ٥ قروش أو ١٠ قروش أو أقل أو أكثر الى ١٤ قرشا وها هو جدول بما كان مقرراً على كل نخلة وهذه صورة الجدول المذكور :

بيان فيات أموال النخيل بما فيه السدس التي كانت مربوطة من سنة ١٥٨٤ توية لغاية سنة ١٨٨١ عند ما صار تعديل مال النخيل المذكور بمقتضى الأمر العالى الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٨١ :

ولا يستمر تحت أهواء الجارى اتدلبهم لتأمينات التسعيرة المؤقتة من مشايخ الطوايف نعم ان مشايخ الطوايف هم حاصلون على تمام الحرية في التامين ولنفرض أنهم يجرون التقدير بالضبط فهل هذا يكفي لمنع وإزالة كل ما فيه شائبة المندورية على للمولين (حاشا) لا نتألا يمكننا ان نجزم بان بعض صغار المأمورين والكتبة والملاحظين في مراكز الدخوليات لا يحصل منهم تقصير في بعض الأحيان يترتب عليه تضرر المولين وعدم راحتهم ولا يتيسر للحكومة أن تعين على كل عامل رقيقاً

أما لو كانت التعريفات ثابتة لعرفها الاهالى ودافعوا بها عن أنفسهم تلقاء أى غدر يقصد بهم من أولئك المأمورين والكتبة بل ولا تجعل سبيلا للمستخدمين المذكورين في تعطيل للمولين عن أشغالهم زمنا ما على أبواب المراكز تحت علة عمل الحساب ومع ذلك فلا زلت أقول أن الحالة الآن غير الحالة فيما مضى وان الدائرة البلدية ليست هي التي كان مأمورها المرحوم خلف الله باشا لأن حضرة كمال باشا مأمورها الحالي إذا كان فيه أمر يعاب بالنظر للذين أفكارهم تميل الى زيادة الإيرادات بأي وسيلة كانت لكان هو بالنسبة لما هو منطبع فيه من الليل لجانب الاهالى وعدم غدرهم ولو ترتب على هذا قلة الإيرادات أعني أن الغرض مما يمتنه للهيئة هو أن التعريفات الثابتة أفضل ويترتب عليها انتظام واستقامة الادارة وصيرورتها بغاية الضبط .

وها هو قد أحضرت معى صاحبي السعادة محمود حمدي باشا ومحمد كمال باشا وجناب المسيو مازوك للاشتراك مع الهيئة في المذاكرة في هذا الشروع وللهيئة أن تقرر ما تستحسنه ونحن مستعدون للمساعدة في كل ما فيه الرفاهية للاهالى ويكون ممكن الاجراء .

ومن حيث اننا الآن في أواخر السنة الحساية فأحب قبل ان أبرح من عندكم أن انتهز هذه الفرصة وأشرح لهيئة المجلس حالتنا العمومية ولو أن انحراف صحتي في هذا اليوم لا يساعدني تمام المساعدة على استيفاء هذا المقصد كما يجب ولكن أبين لحضراتكم ما يصل امكانى اليه ومالا يدرك كله لا يترك كله .

الحالة العمومية ولو أنها تشهد لنفسها بنفسها لكن من قبيل (وأما بنعمة ربك فحدث) لا حرج علينا اذا نظرنا لما كنا عليه قبل سنة ١٨٧٩ وما صرنا اليه بعد ذلك العهد هل أحد قبل سنة ١٨٧٩ علم أو سمع أن الحكومة تنازلت أو تجاوزت عن ضرائب أو أموال أو عوائد (انا من منذ صغر سنى لغاية الآن لا أتذكر شيئاً من هذا القبيل) بل بالعكس الذي رأيته وعرفته كانت كل المساعي مصروفة في ترديدتها بكل وسيلة كانت واذكر حضراتكم بطرف من حوادث ذلك التاريخ انا في سنة ١٢٦٩ هجرية تعيينت مديراً في مديرية الجيزة وكان للقرر عليها حينذاك من كافة انواع الاموال والضرائب لا تتجاوز خمسة وعشرين ألف كيس فلم يمس مدة من الزمن

اناث

	ذكور			دون			وسط			عال		
	—	٠	—	—	٠	—	—	٠	—	—	٠	—
مديرية بني سويف	٠١	٣٠	٠٠٤	٣٠	٧	٠٠	٨	٣٠				
» القليوبية	٠١	٣٠	٣	٢٠	٥	١٠	٧	٠٠				
» جرجا	٠١	٣٠	٣	٢٠	٠٠٥	١٠	٧	٠٠				
» الغربية بخلاف نخيل نواحي برج مغيزل والجزيرة	٠٣		٥	٠٠	٨	٠٠	١٢	٠٠				

عال وسط دون ذكور
الخضرة ٠٠٧ ٠١٥ ٠٠٣ ٠٠٢

مديرية الشرقية

عال وسط دون ذكور
١٣ ٩ ٧ ٢٠ ٣ ٣٠ ١
٧ ٢٦ ٤ ٣٦ ٢ ١٦
١٠ ٥ ٣ ٤ ١٣ ٢
١٦ ٤ ٢٠ ٣ ٣٠ ١
٢٠ ٣ ٢٦ ٢ ١٦ ١

اناث

	ذكور			دون			وسط			عال		
	—	٠	—	—	٠	—	—	٠	—	—	٠	—
مديرية المنيا	١	٣٠	٢	٢٠	٦	٠٠	٩	٠٠				
» الجيزة	٢	٠٠	٤	٢٦	٨	٦	١٠	٠٠				
» البحيرة	١	٢٠	٢	٢٠	٤		٦					
» الفيوم بخلاف نخيل الواحات	١	٣٠	٣	٢٦	٥	١٠	٧					
» اسيوط	٢	٣٠	٥	٠٠	٩	٠٠	١٢	٠٠				
» الدقهلية بخلاف شطوط دمياط	١	٣٠	٥	٣٣	٩	١٣	١٤					

ذكور			اناث		
دون	وسط	عال	دون	وسط	عال
—	—	—	—	—	—
١٣	٠	١٩	٠	٢٩	١٠

» النوبة	٠١	٢٠	٥	٠٠	٨	٠٠	١٠	٠٠
» قنا	٠١٢	٠٠	٤	٠٠	٥	٢٠	٧	٢٠
» اسنا	٠١	٧	٣	٢٠	٤	٢٦	٧	٠٠

كان حصل شراقي في الاطيان وحصل تحقيقه ومقاسه بمعرفة رجال مهمين من الحكومة مثل سعادة أحمد راشد باشا والرحوم مصطفى باشا الجريدلي وأمثالهم ورفعت أمواله وبعد سنتين أعيد ما رفع على أربابه وحصل منهم فain ذلك من الآن وقد توصلنا الى رفع نصف مال ما يزرع على الآلات من الشراقي ذرة بدون عقر اوزرعه شتوية أو زرع صيفا ورفع مال الشراقي الذي لم يرو بالكلية أو يكون زرع ذره وتلفت لعدم استيفاء سقيه .

وخلاف ذلك فإن بعض البلاد في قسم اطفيج زرعت صنف الذرة ولم يتم نموه وتمينت لجنة مخصوصة لتحقيق أمرها وصار دفع جانب من مال الاراضي بحسب ما تراهي للجنة وكانت نتيجة أعمال هذه اللجنة ان حسب على ٣٧٣٩ فداناً نصف وربع المال وعلى ٤٥٩ فداناً ثلث وربع وعلى ٥٢٢ فداناً نصف المال .

لا بد وان حضراتكم من كان بمجلس النواب الذي كان موجودا قبل تولية الحضرة الفخيمة الخديوية (وما ادراك ما مجلس النواب) مجلس النواب كان في الحقيقة آلة صماء في يد الحكومة وكانت بواسطته تقرر تلك المظالم والمغرم وما كان ايجاده الا لهذه الغاية السيئة وسجلاته هاهي موجودة للآن تشهد بذلك .

فالحمد لله على ما انعم به المولى وتفضل ها هو مجلس شورى القوانين هذا طائر والحالة هذه كمال حريته حاصل على ما يليق به من الاحترام والرعاية وكلكم والحالة هذه مطلع على حقايق الأحوال ولا يمكن أحد أن يقول بأنه قرر كذا مراعاة لخاطر زيد أو عبيد أو أن الحكومة تزيد كذا أو استعملت تفوذها في أمر كذا أو أن مولانا الخديوي حفظه الله يقصد كذا .

كذلك الحكم والاحكام فانه لم يعض ذمن ينسينا ما كنا فيه وما نحن عليه الآن .

تعلمون انني في المدة السابقة على سنة ١٨٧٩ توليت عدة وظائف مهمة في الحكومة (ما الذي حصل لي) مكثت نحو الستة أشهر ملازماً منزلي لا أنجاس أن اتقرب نحو بابي اعني مكثت تلك المدة محبوساً في بيتي ولا يقدر أحد أصدقائي أو أقرب الناس الي أن يلج عتبة بيتي فما كان السبب لهذا (ليس هناك شيء سوى كلمة مغضوب عليه) فأين هذا من الدور الذي دخلنا فيه من ابتداء سنة ١٨٧٩ وتوالت فيه الإصلاحات ووضعت القوانين ورفعت المظالم وصار في غير الامكان أن يعامل حقير أو جليل بغير ما يوجبه عليه القانون لا ريب ان تولية مولانا الخديوي الأعظم منصب الخديوية كانت مبدأ سعادة للقطر المصري بل اكررها أنها أخرجتنا من الظلمات الى النور .

وفي سنة ١٨٨١ قد صار تنزيل تلك العوايد الى ٢٠ ١ بجهايات الواحات والى ٢٠ ٢ يباقي الاقاليم وكتم كتب على صاحب النخيل مائة نخلة مع أن نصفها اقتلع أو ان اغلبها زرع حديثاً ولم يشعر وهذا بخلاف ما كان يضرب على الارض التي بها النخيل .

وغير ذلك من العوايد الجمة كسفوائد الارز وتمغه اللبوسات والمصنوعات وعوايد القبانة وعوايد ورسوم تقارير الشياخات بالبلاد (هاكم صورة الامر الصادر بوضع رسوم تقارير الشياخات) .

تلا دولته صورة الامر وهذه صورتها

صورة الامر العالي الصادر لنظارة الداخلية رقم ٤ محرم سنة ١٢٩١
نمرة ٦٣ على قرار المجلس الخصوصي المؤرخ في ٢٢ الحجة سنة ١٢٩٠ ١٢
نمرة ٥٥ .

هذا القرار صدر من المجلس الخصوصي رقم ٢٢ الحجة سنة ٩٠ نمرة ٥٥ بموافقة اجابة ما التمسه عمده ومشايخ نواحي مديريات الوجه البحري في تحرير تقارير الشياخه باوراق رسمية كاوراق التمغه والتصديق عليها من ديوان الداخلية وتسجيلها به مع تحصيل الرسوم التي قرر وهاعن تأديتها بواقع القيراط الواحد من خمسين قرشا الى ثلاثمائة وخمسين قرشا بحسب صغرو كبر كل بلد وملاحظة ومراعاة صغر وكبر البلاد بمعرفة المديرين مع استتباب الاجراء هكذا ايضا بمديريات الاقاليم القبلية كما انه مع الاجراء على هذا الوجه في تقارير الشياخه التي تعطى للمشايخ الموظفين الآن يجري ذلك في حق من ينتصب مجدداً من الآن فصاعداً حسب الواضح تفصيلاته به لا آخر مانص فيه وحيث وافق ارادتنا تنفيذه والاجراء على مقتضاه فاصدرنا امرنا لكم بذلك لاتباع العمل بموجبه فهل حقيقة كان مشايخ وعمد البلاد كتبوا عريضة بالتماس دفع تلك الرسوم من تلقاء انفسهم وعن رضائهم (حاشا) بل كانت من ضمن تلك المظالم بوكان اولئك المشايخ يجمعونها من أهالي بلادهم كما تجمع الاموال الاميرية واسطة توزيعها على الفدان وهاهو في ٢١ الحجة سنة ٩٧ صدر امر عال بالغاءها واستمرار إعطاء تقارير الشياخات بعد تسجيلها والتصديق عليها من نظارة الداخلية مجانا زيادة الضرائب ما بين السدس والثلثين أو على الفدان كذا عقوبة ترويك النفايا وهلم من تلك المظالم التي ثقل حملها على عاتق الاهالي تحت أسماء مختلفة وتغييرات مخترعة قاسوا منها الاهوال وكانت نتيجة كل هذه الاهوال ليس فقط تهقر القطر ماديا ومعنويا بل ترتب عليها تداخل العنصر الاجنبي في أمورنا فالحمد لله كل ذلك قد زال عناؤه وانعجى بلاؤه من عهدنا نبواً سيدنا الخديوي الاعظم أريكة الخديوية الجليلة ولا أقول الا من عهد هذه التولية السعيدة قد خرجنا من الظلمات الى النور ومن الشقاء الى الراحة والسعادة ومن المظالم الى العدالة الحققة فنشكر الله حق شكره على هذه النعمة التي منحنا إياها بمن طالع مولانا الخديو الاعظم .

لا يخفى على الهيئة أنه في المدة السابقة أي قبل تولية مولانا الخديوي

٩ — تمغة المنقولات على كافة الأصناف التي كان جاريا تمغها :

١٠ — رخصنامت القباينة والصيارف على الوجه العموم .

وغيرذلك مما اشتمل عليه الأمر العالي المشار إليه كموايديمبيع الحيوانات بمصر واسكندرية والسويس وعوايد قيدية العرضحالات والضمانات وعوايد وزن ودلالة بيع المجوهرات والمصانغ ونحو ذلك مما يطول شرحه .

خامسا — تأمين الصيارف (دويوزوتو) هذا التأمين كان فرض على الصيارف بالنواحي لتوريده لحزينة الحكومة عن كل صراف من ٢٥ جنيها الى ١٢٥ جنيها علاوة على الضمان المعتاد تقديمها على كل صراف ومن كان من الصيارف مقتدرا على أداء ما فرض عليه أداءه ومن لم يكن ذا قدرة خصص ما فرض عليه على أهالي الناحية أو على أطيائها وحصل بالفعل .

وها هو هذا التأمين فضلا عن الغائه فأن من دفعوه سوا كانوا الأهالي أو الصيارف قد سمحت الحكومة بإرتداد ما أثبتته ذووه إليهم حتى ان من تأخر الصرف إليه لعدة قانونية اولاستيفاء بعض الاجراءات ادارية قد رفع قضية على الحكومة يطالب بما كان أورد .

سادسا — منحت الحكومة بمقتضى منشور صدر في ١٨ يناير سنة ١٨٨٠ من يعود من أهالي البلاد للتسحين الى بلدة اطيانه لزراعتها وتعيشه منها ولو كانت مدة سجه ثلاث سنوات أو أكثر .

سابعا — متأخر العوايد الشخصية وعوايد الاغنام والوبركو وعوايد التنظيم بالقرى والرخسانامات ومصاريف الترعين الابراهيمية والديروطية وغيرذلك من سائر أقلام العوايد المتأخرة لغاية سنة ١٨٧٩ بمقتضى منشور صدر من المالية في ٢٠ مارس سنة ١٨٨٠ .

ثامنا — عشور النخيل التي صار تخفيضها بمقتضى أمر عال في ٢٨ مايو سنة ١٨٨١ وينتج من هذا التخفيض نحو ١٠٥٧١٤ جنيها فرقا .

تاسعا — جميع البالغ للتأخرة من الأموال الخراجية والعشورية ومن ايجارات الاملاك والاطيان وعشور النخيل وعوايد الاملاك وعوايد المواشي وعوايد الاغنام والتسماري والوبركو والعوايد الشخصية وعوايد معاصر الزيتون وبالجملة جميع بواقى الحسابات كل ذلك لغاية سنة ١٨٧٩ بمقتضى قراراتين من نظارة المالية في ١٦ سبتمبر سنة ١٨٨٣ .

عاشرًا — الغاء عوايد الدلالة الجارى تحصيلها بالحروسة على المصنوعات والمشغولات المستعملة وعوايد الأرضية التي كان جاريا تحصيلها بمصر واسكندرية في أثناء الاعياد والموالد بمقتضى أمر عال في ٢١ نوفمبر سنة ١٨٨٣ .

حادي عشر — معافاة حلاقى الصحة من دفع الوبركو بمقتضى منشور من المالية في ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤ وكذلك متمهدين الملح والنطرون بمقتضى منشور في ٢٥ فبراير سنة ١٨٨٥ .

يمكننى الآن ان ابين للمجلس من نوع التذكار بعض المظالم التي تمكنت الحكومة من رفعها في المدة من ابتداء سنة ١٨٧٩ للآن ولولا انحراف صحتي لاسهبت في الشرح .

اولا — معافاة الاطيان التي نزع ملكيتها مصلحة السكة الحديد اولانشاء سكك او طرق او ترع او جسور او غيرذلك من النافع العمومية التي كان اربابها يدفعون ماهو مقرر عليها من الاموال الاميرية ظلما وعدوانا وبعد ان استمروا على ذلك مدة من الزمن فما كان يزيد عنهم هذه المظلة الا صدور امر عال من لدن المراحم التوفيقية والآن جار تحقيق ما يماثل ذلك على مقتضى الامر العالي الصادر في ١٧ ديسمبر سنة ٨٩ .

ثانيا — اقل فيه كانت مربوطة على ارباب الوبركو هي خمسون قرشا عن كل نفر فصار تنزيلها الى عشرين قرشا بالنسبة لارباب الكارات قليلة المكسب بمقتضى قرار من مجلس النظار في ١٥ ديسمبر سنة ١٨٧٩ .

ثالثا — ضريبة المصلح انغبت في ٣١ ديسمبر سنة ٧٩ وجعل مبيع المصلح حرا وتقرر مبيعه بسعر الاقة قرش واحد وعمل لمبيع هذا الصنف لائحة خصوصية وذلك بمقتضى امر عال في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٩ .

رابعا — صار الغاء انواع الضرائب وغيره الآتي بيانها بمقتضى امر عال صار في ١٧ يناير سنة ١٨٨٠ .

١ — العوايد الشخصية وكان مقدارها ١٧٧٦٤١ جنيها .

٢ — المائة اثنين التي كان جاريا تحصيلها على عوايد الاملاك نظير ماهيات خدمة التحصيل ومقدارها ٩٥٤٨ جنيها .

٣ — جزء من اثني عشر من ايجار المحلات البينة في الاراضى الخراجية والعشورية .

٤ — اليوم الذي كان جاريا استقطاعه من خدمة الصيارف .

٥ — ثمن تذكار الشيلين والمرجعية والحجارة باسكندرية .

٦ — عوايد قنية الاغنام والشعاري بمصر واسكندرية البالغ مقدارها ٤٣٩٣ جنيها .

٧ — وركو الاشخاص المنقطعين لأشغال الزراعة ووبركو طايفة الفجر وتخفيض وركو ارباب الكارات قليلة المكسب من ٥٠ قرشا الى ٢٠ قرشا الصادر عنها قرار مجلس النظار في ١٥ ديسمبر سنة ٧٩ وكان مقدار ذلك ٨٥٥٩٩ جنيها .

٨ — متأخر الأموال الخراجية والعشورية مع متأخرات العوايد بسائر أنواعها لغاية سنة ١٨٧٥ .

ثاني عشر — معافاة السكر البلدي المكرر من عوايد الدخولية بمقتضى أمر عال في ١٠ يونيه سنة ١٨٨٧ .

ثالث عشر — تخفيف بعض العوايد التي كانت مقررة على الصيادين والمتسبين في مصلحة المطرية بمقتضى أمر عال في ١٨ يونيه سنة ١٨٨٨ والغاء عوايد الدخولية والحمة والذبيح والقبانة من خمسة عشر بندرا بمقتضى أمر عال في ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٨٨ .

رابع عشر — صار استبعاد عشرين في المائة من ثمن المصلح بمديرتي قنا والحدود .

خامس عشر — رفع متأخرات الويركو وعوايد الأغنام وعوايد معاصر الزيتون ومصاريف الابراهيمية لغاية ١٨٨٨ وعوايد الدخان والتبناك لغاية سنة ١٨٨٧ بمقتضى قرار من مجلس النظار في ٢٥ ابريل سنة ١٨٨٩ البالغ قدر ذلك ١٧٦٠٧٣ جنيه .

سادس عشر — رفع ١٣١٥٦٥ جنيهها المتأخر من عوايد الاملاك لغاية سنة ١٨٨٥ بمقتضى منشور من نظارة المالية في ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٨٩ .

سابع عشر — الغاء العونة وبدليتها البالغ مقدارها سنويا ١٥٠٠٠٠ جنيه بمقتضى أمر عال في ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٩ .

ثامن عشر — رفع ١٠٨٩١ جنيهها المتأخر من عوايد العربات والمواشي باسكندرية من المطلوب من الاهالي لغاية سنة ١٨٨٤ والمطلوب من الاجانب لغاية سنة ١٨٨٨ بمقتضى أمر من المالية في ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٨٩ .

تاسع عشر — الغاء عوايد القبانة بكافة الجهات بمقتضى أمر عال في ديسمبر سنة ١٨٨٩ .

عشرين — الغاء عوايد الدخولية في رشيد من سنة ١٨٩٠ .
واحد وعشرين — صرف النظر عن مبلغ ٣٨٦٨ جنيه كان مطلوبا من الصيادين والمتسبين بمصلحة المطرية .

اثنين وعشرين — الغاء ويركو الكارات وتقرير الباطنطة وتسبب عن ذلك أن الويركو الذي كان مقداره ١٥٠٠٠٠ جنيه صار بمقتضى قانون الباطنطة ٣٠٠٠٠ جنيه اعني استبعد ١٢٠٠٠٠ جنيه .

ثلاثة وعشرين — رفع مبلغ ٢٩٤٣٤ جنيهها متأخرات الويركو وعوايد معاصر الزيتون لغاية سنة ١٨٨٩ وقد التفت عوائد معاصر الزيتون بالكلية وذلك بمقتضى قرار من مجلس النظار في ٣ فبراير سنة ١٨٩٠ .

أربعة وعشرين — توقيف تحصيل المتأخر من الأموال الخراجية والعشورية مال النخيل لغاية ١٨٨٩ بمقتضى منشور من المالية في ١٥ فبراير سنة ٩٠ البالغ

قدر ذلك ١١٣٩٥٥٥٠ جنيهها وقد تعين لجان لتحقيق أمر هذه المتأخرات وقد خففت مبلغ ٦٣١٩٧٣ وظهر لها ان من هذا المبلغ ٢٠٥٧٧٤ جنيهها موقوف نظير توالف و ٢٥١٠٣٤ يلزم التجاوز عنه وباقي المتأخر البالغ قدره ٥٠٤٥٨٢ ٥٠٤٥٨٢ جنيهها جار فيه التخفيف خمسة وعشرين صرف النظر عن أمان تقاوى كانت أعطيت للأهالي من الحكومة في سنة ١٨٧٨ عقب شراقي كان حصل فيها بمقتضى أمر من المالية في ٥ ابريل سنة ١٨٩٠ ستة وعشرين معافاة ورتة المتوفين من رسم الأيلولة والقسمة لمدة سنين بمقتضى أمر عال في ١٧ يولية سنة ١٨٩٠ .

وغير ذلك بصرف النظر عن أمان قوائم المزايدات والقوترايات المختصة بالتزام للعادي والأسمك وثمان الدفاتر والسراكي التي كانت تعطى للمعداوية ورفع ١٤٠٩ جنيهات الباقى لغاية سنة ١٨٨٨ من عوايد العربات والمواشي بدائرتي بلدية مصر والاسكندرية ولولا انحراف محتى لعددت ما هو أكثر من ذلك .

ولذلك أقول أن مقدار ما توصلت الحكومة الى رفعه وتخفيضه عن عاتق الأهالي خصوصا في هاتين السنتين الاخيرتين هو مبلغ جسيم ولو كان ما أجرته الحكومة الخديوية من الأعمال الخيرية هو قاصر فقط على الغاء السخرة وانتجاوز عن دفع بدلية عنها ومحو اسمها بالكلية لكفائها هذا شرفا يخلد في بطون التاريخ ولا هناك اقتضاء الآن لايضاح وتعداد ما كان يتأني منها من أنواع الخراب والسمار للبلاد والعباد لانكم تعرفون ذلك حق المعرفة .

في العام الماضي لما عرضنا على الجمعية العمومية مسألة ابطال السخرة واستبدالها بضريبة على الاطيان قدرها ١٥٠٠٠٠ جنيه وتكون جميع الاعمال التي كانت تجريها أنفار السخرة جارية بالمقاولات (كنت أسمع وأنا خارج الحكومة كلاما كثيرا عن المقاولات ولكن كان ذلك من قبيل ان كل شيء في مبدئه صعب والحمد لله النتيجة قد أتت فوق ما كان يؤمل ولولا تقرير وتقدم طريقة للمقاولات لما كنا توصلنا لالغاء العونة) وكنت وعدت ارباب المجلس وقها بأنه ان تم تحويل الديون الذي كنا شرعنا فيه السنة الماضية فيؤخذ مبلغ المائة وخمسين الف جنيه مما يتوفر من هذه العملية المالية وان الضريبة التي تقررت نظير الغاء العونة تكون فقط حبرا على ورق وأحمد المولى عز وجل على أنه وفقي الى ايفاء الوعد ومع كون ما توفر من هذا التحويل في السنة الحاضرة لا يزيد عن الثمانين الف جنيه فالحكومة شفقة بحال للمولين أدت مبلغ السبعين الف جنيه تكملة المائة وخمسين الف جنيه من وفورات ميزانية مصروفاتها وهذه الضريبة الجديدة صارت في علم كان انما الامر الذي أتأسف عليه هو انه اذا كانت هذه الحادثة المهمة حصلت في بلاد غير بلادنا لكان أهاليها اتخذوا لها عيداً سنويا .

الفردة كانت في سنة ١٨٨٠ ٢٠٨٠٩٣ جنيهها وصارت تتناقص شيئا فشيئا الى ان صارت في سنة ٨٩ ١٦٥٠٠٠ وانخفضت بمقتضى قانون الباطنطة انخفاضاً كلياً بالصفة التي ينشأ عنها عند الانقار الذي كان جارياً تحصيل الفردة

الدين قد بلغ لغاية الآن مليون جنيه تقدا وعدا ولولا وصول اعتبارنا المالى لهذه الدرجة فلا شك ما كنا توصلنا لتحويل الدين الممتاز ودين الدائرة السنوية الذى نتج لنا منه اقتصاد ثلاثمائة واثنى عشر ألف جنيه سنويا وان شاء الله تعالى أملنا وطيد باننا نتوصل عن قريب الى اتمام تحويل دين السومين (قومسيون الاراضى للبرية) ولا تظنوا أن مبلغ الاحتياطي الموجود هو بدون فائدة (لا) فانه قد أعطى لنا ربحا في هذه السنة فقط أربعين ألف جنيه وهذا في الحقيقة هو لنا الحرز المتين من كل فائدة من نوائب الزمان .

ويلزم أن تتذكروا بانى عند ما تركت مهام الحكومة في أوائل سنة ١٨٨١ كنت تركت في خزينتها مبلغا من النقود يقارب المليون جنيه ونصف فلذا قلنا اننا كنا معذورين غير ملومين في مدة الحكومة السابقة وأى عذر لنا فيما وقع منا في مدة حكومة خديويتنا الأعظم التى تبشرنا من أولها بالسعادة وحسن المستقبل فلو كنا حافظنا على مبادئنا وسعينا فيما فيه التقدم لكنا وصلنا الآن الى درجة أرقى مما نحن فيه بكثير فاقول الحق ولا أردد بانه وان كان سير الحكومة في المدة السابقة كانت نتيجة الحراب والدمار فلا يمكننى أن أوجه ذلك الى سبب معين أو ألوم شخصا معلوما لابل أرى أن كل ذلك ينتج من جهلنا وقصورنا نحن الجميع في واجباتنا ولوفرنا اننا لم نكن نحن الجميع السبب اذ ذاك فإى عذرلنا فيما حصل في مدة خديويتنا الأعظم أليس ان ما حصل فيها كان معظمه التضرر من تسلط العنصر الاجنبى فيا هل رى ماهى كالت النتيجة أليس كانت أدهى وأمر

بعد أن بينت لكم ما رفعته الحكومة من الضرائب والتأخرات لحد الآن ابشر حضراتكم ان سنة ١٨٩١ ستبتدى ان شاء الله تعالى برفع ما يقارب ستين ألف جنيه منها أربعون ألف جنيه عوايد الاغنام والشعاري والبرور التي تستخرج منها الزيوت بواسطة القصير وعوايد الخمله وغيره وأيضا ستنظر الحكومة في الفاء البدلية العسكرية لان الضرر الناتج منها للاهالى لا يخفى على هيئة المجلس

ومع كونى أرجو حضراتكم عدم المؤاخذه في التطويل أعلم حضراتكم بان الاصلاحات التى حصلت من عهد تولية جناب خديويتنا الأعظم أكثر مما بينته ولولا انحراف صحفى لكنت أطلت عليكم الشرح والايضاح وان شاء الله تعالى عند سنوح الفرصة أحضر مرة أخرى وأبين الحالة باكثر من ذلك وقصارى الكلام ولو آتى وسط هذه الاجراءات والاحوال كلها الا أنى حقيقة كما نظرت حولى شمالا ويمينا ورأيت ما توصلنا اليه وعصنا عليه أقول فى نفسى ياهل ترى هذا علم أو حلم ولكن محمد المولى عز وجل على أنها هي حقائق واضحة وليست تخيلات وأوهاما انما الواجب علينا الآن أن نكون جميعنا رجلا واحدا بالقلب واللسان وترك القال والقال والحسد والبغضاء

منهم في سنة ١٨٨٩ هو ٣٠٢٦٩٦ نفرا وبمقتضى قانون الباطنطة صار الذى يؤدى عوايد الرخصة بمقتاه ٦٣٨٠٠ نفرا عني أن مدينه القاهرة التى كانت تدفع مبلغ ٣٢٠٠٠ جنيه سنويا ضريبة الوريك صارت لا تدفع الآن إلا عشرة آلاف جنيه وهكذا باقى الجهات .

ان هذه الحالة التى صرنا لانرى فيها أحدا رهن أطيانه أو يبعث بالزاد الجبرى الا ما ندر بل بالعكس صرنا نرى أن الاهالى ابتدأت أن تسدد وتشتري ما كان استولى عليه الاجانب من الاراضى والاملاك ويتكفون بدفع أثمان عالية فيها حتى أن قيمة الاراضى تعالت في زمن قليل الى درجة لا تعهد من حالة الديون الجسيمة التى كانت على الاهالى للتجار وكانت الحكومة مرتبكة في أمرها وعقبت لها قسيونات وبخثت فيها المباحث العميقة خشية من عواقبها فصرنا والحالة هذه ليس فقط في مأمن تام من كل عاقبة سيئة من جهة هذه العقدة السوداء بل صرنا نسمع ونرى تأدية الاهالى ما عليهم شيئا فشيئا حتى صارت هذه الديون الجسيمة تضمحل وتنسى بالكلية .

وأين الحالة السابقة التى كانت نتائجها كل هذه الاحوال السيئة كما كنا نرى صباحا ومساء زمرنا زمرنا من الاهالى أمام أبواب البنك العقارى من جهة وأمام المحاكم المختلطة من الاخرى وكلهم يابن بائع أو مرتهن لاملاكة لا أشك أنكم ترون مثلى بأن الحالة بحمد الله تعالى قد تغيرت بالكلية وهاهو البنك العقارى الذى كان منذ ثلاث سنوات على وشك الوقوف من جسامه الاملاك التى انجبر أن يأخذها على عهده ولا كان يجد مستأجرا وإذا وجد فبدون القيمة ولا يجد مشتريا حتى كان يبيعه شيئا منها وحالة الزراعة ما كانت تنى معه في الغالب بالمصاريف قد صار الآن يبيع ما اشتراه بأضعاف القيمة حتى أن ما باعه في هذه السنة فقط قد بلغت قيمته ثمانين ألف جنيه والحاصل كما أن الماء هو قوام الحياة الحيوانية فبالمثل الامور المالية هي قوام حياة الممالك ولذلك فكما أن الواجب على الحكومة مراعاة أحوال الاهالى والسعى في راحتهم ورفاهيتهم كذلك من أكبر واجباتها المحافظة على الموازنة المالية .

فالحكومة الخديوية والحالة هذه ساهرة على ايفاء هذا الواجب ساعة آناء الليل وأطراف النهار في زيادة وتمكين اعتبارنا للمالى .

والدليل على ذلك هو انكم ترون أن من منذ ستين مع تجاوز الحكومة عن المبالغ الجمة التى تجاوزت عنها من العوائد والضرائب اننا بحمد الله تعالى قد وصلنا الى أن ميزانية الحكومة صارت تنتهى في آخر كل سنة على مبلغ وافر من الاقتصاد لم ير مثله في سابق الزمن وبالمثل إيرادات الحكومة صارت في نمو وازدياد سنة عن سنة حتى وان مبلغ الاحتياطي لصندوق

ونسعي الى ما فيه سعادتنا وصالح أحوالنا وها نحن جميعا نعلم أن عظمة
خديونا الاكرم قد جيل على حب الخير لاهالي القطر ولا يترك أمرا
يأتي منه اصلاح أو مرحة للامة المصرية الا ذلل صعبه وكثيرا ما يباشر حفظه
الله الامور بنفسه حتى الصغير منها وأسأل الله سبحانه وتعالى ان يوفقنا
جميعا الى هذه الامنية بمنه وكرمه

استحسان ودعاء للحفزة الفخيمة الخديوية

وتقرر ان الجلسة تكون يوم السبت الآتي الموافق ٦ ديسمبر سنة ١٠
الساعة ٤ عربي
ثم ان سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة
والساعة ٧ عربي .

نمرة	(حنين بسري)	(علي شريف)
٢٤	امضاء	خاتم

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم ٢٤ ربيع الآخر سنة ١٣٠٨ (٦ ديسمبر سنة ١٨٩٠)

فأنها لما وجدت بأن المتوسط في مصر أكثر من المتوسط في الاسكندرية اعتبرت لسكنتيهما متوسط مصر ولما هيئة المجلس طلبت الجداول التي اتخذتها اللجنة أساساً لأعمالها فلم ترسلها الحكومة .

ثالثاً — إنه بالتأمل في التعريفة الثابتة السابق ورودها وجد أن قيمة العوايد المندرجة بها لبعض الاصناف فيها زيادة كلية .

فإذا قررت الهيئة باستحسان التعريفة الثابتة فيكون تقدير العوايد مراعية الاسعار الحاضرة .

حضرة عوض بك سعد الله — ما أوضحه سعادة اسماعيل محمد باشا

من جهة تعدد قيمة عوايد بعض الاصناف فهو في محله حتى أننا لو تأملنا في التعريفة التي طبعتها الحكومة أخيراً وتوزعت علينا لوجدنا أن بعض الاصناف التي كان مندرجاً لها عوايد عالية بالتعريفة التي وردت في الدفعة الماضية قد حصل تنقيص قيمة عوايدها .

ومثال ذلك يظهر من مقارنة المندرج لصني قصب السكر والنخالة بكلتا التعريفتين فإن التعريفة الأولى مندرج لصف السن والنخالة ١١٥ ملياً عوايد القنطار الواحد بمصر واسكندرية و ٩٠ ملياً عوايد القنطار بالجهات الأخرى الخاضعة لحكم الدخولية وفي التعريفة التي وردت الآن عوايد القنطار بمصر واسكندرية — ١١٠ مليات وبقية الجهات ٩٠ ملياً (لا يصح أن تكون العوايد بمصر واسكندرية ١١٠ مليات وبغيرها ٩٠ ملياً ويغلب على الظن أن وضع ٩٠ ملياً كان غلطاً .

أما القصب فنندرج عوايد الآفة الواحدة منه بالتعريفة السابق ورودها ١٠ مليات بمصر واسكندرية و ٧ مليات ونصف ياقى الجهات وفي التعريفة التي وردت أخيراً درجت تلك القيمة عوايد للقنطار للآفة .

فعلى ذلك يلزم دقة البحث في تلك التعريفة وتمحيصها جيداً وهذا اذا قررت الهيئة بأن التعريفة تكون ثابتة .

فتحت الجلسة الساعة ٤ تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس وبحضور عدد ٢١ من حضرات الاعضاء وقد حضر كل من صاحبي السعادة محمود حمدي باشا وكيل الداخلية وكمال باشا مأمور الدائرة البلدية وجناب السيو مازوك .

سعادة الرئيس — إن المذكرة في هذه الجلسة ستكون في مشروع عوايد الدخوليات وقد أجرت الحكومة طبع هذا المشروع بما أدخله سابقاً المجلس (مجلس شورى القوانين) فيه من التعديلات وطبعت التعريفة الثانية الملحقه به طبعة أخرى أيضاً وأرسلت نسخ منهما لنا وتوزعت على حضراتكم وصار الرأي للهيئة فيما يبتدأ بتلاوته سواء كان المشروع أو التعريفة .

حضرة صوفاني بك — بما أن أهم نقطة وقع فيها الخلاف بين اللجنة التي شكلتها الحكومة لتحضير مشروع عوايد الدخوليات وبين هيئة مجلسنا هي التعريفة لأن اللجنة والحكومة معا مستحسنون ان يكون تحصيل العوايد على مقتضى التعريفة الثابتة التي حضرتها اللجنة وهيئة المجلس استحسن أن يكون تحصيلها بمقتضى تسعيرات وقتية ودولتو رئيس مجلس القنطار قديمين صاحبي السعادة محمود حمدي باشا وكمال باشا وجناب السيو مازوك الحضور جلسائنا والمذكرة معناه هذا المشروع فاللازم قبل التلاوة فيه أو في التعريفة أن تهتدى الهيئة على قاعدة التي تبني ماذا كرتها عليها أي إن قررت بأن التعريفة تكون ثابتة فينشد يبدأ بتلاوتها وتعديلها وإذا لم تقر على التعريفة الثابتة فلا يكون هناك زوم لقراءتها بالكلية .

سعادة اسماعيل محمد باشا — أن الاسباب التي حملت المجلس على عدم قبول التعريفة الثابتة ونقرير تحصيل العوايد على موجب تسعيرات وقتية هي :

أولاً — إن اللجنة التي حضرت المشروع والتعريفة بنت عملها في وضع التعريفة الثابتة على أخذ متوسط الثلاث سنين للماضية وفي تلك المدة كانت لاسعار متعالية عن الآن .

ثانياً — أنها أضافت لذلك المتوسط نصفاً في المائة وفضلاً عن هذا

حضرة صوفاني بك — ان الاسباب التي ابني عليها عدم اقرار الهيئة على التعريفة الثابتة هو بالطبع زيادة الاسعار الواردة بها وبلا شك ان التعريفة الثابتة هي اوفق وفيها منع للكثير من الاشكالات والمشقات لكي يلزم دقة النظر فيها وتقرير قيمة العوايد بما لا يضر جهة المولين ولا يحدث عليهم دفع مبالغ زيادة ومن حيث ان سعادات من انتدبهم صاحب الدولة رئيس مجلس النظار موجودون معنا بالهيئة فان تحسن نظر التعريفة الثابتة بحضور سعاداتهم وقبول جهة الحكومة التساهل في تخفيض قيمة العوايد حسبما تراه الهيئة فيكون لا بأس من تقرير التعريفة الثابتة .

حضرة مصطفى بك خليفة — المجلس لم يقبل التعريفة الثابتة في حال نظر المشروع سابقا للاسباب التي بينها وقتها ومن حيث ان سعادات مندوبي الحكومة قد وجدوا للمذاكرة معنا فالتدنى اراه هو ان يؤخذ قول سعادتهم ابداء عن قبول التخفيضات التي تراها الهيئة وعدمه وبعدها المجلس يقرر ما يستحسنه . جناب السيو مازوك — التعريفة الثابتة اوفق بكثير من التسعيرات الوقتية وفيها راحة كلية لجهة المولين ولجهة الحكومة فان رأت الهيئة ان قيمة العوايد المندرجة بها فيها زيادة فلها ان تقرر ما تراه ولا يصح ان الحكومة تقرر مقدمات قبول التقديرات التي ستقررها الهيئة قبل ان تعلم ماهي وما مقدار الخسائر التي تنجم عنها . سعادة ابراهيم ادهم باشا — رأيي ان تكون التعريفة ثابتة بحيث تقرر بها العوايد بحسب اسعار الحالة الراهنة .

حضرة عوض بك سعد الله — لا بأس من جعل التعريفة مستديعة وتقدر بها العوايد كما أوضح سعادة ابراهيم ادهم باشا . سعادة اسماعيل صفوت باشا — بعد تعديل التعريفة الموجودة والنظر ان كان التعديل هو الاوفق ام الحالة الجارية الآن وهناك يتقرر الموافق . سعادة محمود حمدي باشا — الغرض هو تقرير القاعدة ابتداء وهيئة المجلس حرة فيما تقرره . حضرة غمراوي بك — لا بأس من ان التعريفة تكون ثابتة ويكون تقرير العوايد لكل صنف بحسب اسعاره في اوان وجوده . سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء :

اخذت وتقدر بالاغلبية الآراء للواقفة على التعريفة الثابتة وان تقرر العوايد بها حسبما تراه الهيئة . سعادة الرئيس — اذن يبدأ بتلاوة التعريفة :

تليت مقدمة التعريفة وصنف البسلة والعوايد المقدرة لها بالتعريفة وهذه صورة ماتلى .
جدول حرف (ب)

بيان الأصناف الخاضعة لحكم الدخولية
التعريفة الثابتة الدائمة

بيان الاصناف عن مصر واسكندرية عن مدن وبنادر الارياف

الجزء الاول

عن الاصناف المقرر عليها التعريفة

ثابتة دائمة

الباب الاول

في أصناف المأكولات

فصل أول

غلال وخضارات ناشفة

البسلة

٠٥٠ ر .

٠٦٧ ر .

بالاردب

حضرة طلبة بك سعودى — انه فضلا عن غلو عوايد صنف البسلة فان بنادر الاقاليم جميعها لم يكن جاريا أخذ عوايد دخولية فيها على عموم الغلال والحبوب وفي هذه التعريفة قد فرض أخذ عوايد على تلك الانواع بالبنادر المذكورة فالتدنى اراه هو ان يستثنى جميع بنادر الاقاليم من دفع العوايد على جميع الغلال والحبوب سعادة اسماعيل محمد باشا — رأيي أن يجعل عوايد البسلة بمصر واسكندرية باعتبار الاردب ٦٠ مليا ويبقى الجهات المعتادة أخذ عوايد دخولية على هذا الصنف فيها باعتبار الاردب ٤٥ مليا .

جناب السيو مازوك — ان الحساب الذي بنت اللجنة تقديرها للعوايد منه هو حساب البيع بالقطاعي في داخلية الجهات .

حضرة الشيخ حسين عابدين — ونحن فرضنا الحساب كذلك .

حضرة غمراوي بك — من حيث ان بنادر الارياف معافاة من دفع عوايد الغلال والحبوب فأرى أن يقرر ابتداء استمرار معافاتها وبعدها ينظر لتقدير الاسعار في تلك الاصناف بالنسبة لغير البنادر المذكورة .

جناب السيو مازوك — ان البنادر لم تسكن معافاة بمقتضى أوامر صادرة بالمعافاة وكان يجب أخذ العوايد على الغلال والحبوب بها وقطع عدم أخذ

مأمورى الدخوليات عوايد تلك الاصناف فى الجهات المذكورة لم يكن الا غلطانهم .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر اتفاقا بعدم أخذ عوايد على الفلال والحبوب بأنواعها الا بالجهات الجارى أخذ عوايد على تلك الاصناف بها الآن وأن تكون عوايد صنف البسلة فى الجهات الخاضعة لحكم الدخولية كما أوضح سعادة اسماعيل محمد باشا .

تليت الاصناف الآتية والعوايد للندرجة لها بالتعريفه وتقرر اتفاقا للمواقفة على العوايد المذكورة .

٢	بصرة وكثان	بالاردب عن مصر واسكندرية	٠١٤٧ ر	عن مدن وبندر الارياف	٠١١٠ ر
٣	بصرة قطن	« « « «	٠٠٦٧ ر	«	٠٠٥٠ ر
٤	بصرة قرطم	« « « «	٠٠٨٢ ر	«	٠٠٦٢ ر
٥	برغل	« « « «	٠٠٥٥ ر	«	٠٠٤٢ ر
٦	باميه	بالاقه « « «	٠٠٠٢ ر	«	٠٠٠١٥ ر
تليا صنفا الترمس والحص وهذه العوايد للندرجة لها بالتعريفه .					
٧	ترمس	بالاردب «	٠٠٧٠ ر	«	٠٠٥٢ ر
٨	حمص	« «	٠٠٩١ ر	«	٠٠٦٨ ر
سعادة اسماعيل محمد باشا — رأى أن تكون العوايد عن الترمس بمصر واسكندرية ٥٠ مليا وبقاى الجهات ٣٥ مليا عن الحص بمصر واسكندرية .					
مليا وبقاى الجهات ٥٠ مليا (استحسن عام) .					

تليا صنفا الحلبة وحب البرسيم وهذه العوايد للندرجة لها بالتعريفه .

٩	حلبه	بالاردب عن مصر واسكندرية	٠٠٩١ ر	عن مدن وبندر الارياف	٠٠٦٨ ر
١٠	حب برسيم	« « « «	٠١٣٧ ر	« «	٠١٠٥ ر

سعادة حسن حلى باشا — رأى أن الحلبة تكون عوايدها بمصر واسكندرية ٠٠٩٠ ر وبقاى الجهات الاخرى ٠٠٦٠ ر

سعادة اسماعيل محمد باشا — وأنا رأى أن تكون

حضرة طلبه بك سعودي — وأنا رأى أن البرسيم تكون عوايده

حضرة صوفانى بك — الأوفق أن تكون عوايد البرسيم

سعادة اسماعيل محمد باشا — رأى أن تكون « «

حضرة الشيخ حسين عابدين — وأنا رأى أن الأوفق تكون عوايد البرسيم بمصر واسكندرية ١٠٠ مليا وبقاى الجهات الاخرى ٨٠ مليا

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية أن الحلبة تكون عوايدها كراى سعادة حسن حلى باشا وأن البرسيم تكون عوايده كراى حضرة صوفانى بك .

تليت الاصناف الآتية وتقرر اتفاقا بالموافقة على العوايد المدرجة لها بالتعريف وهذه صورة الوارد لها بالتعريف .

عن مصر واسكندرية	عن مدن وبندر الارياف
١١ حب جرجير بالاردب	٠ر٥٣٠
١٢ حص مجوهر »	٠ر١١٩
١٣ خردل »	٠ر٧٠
١٤ دقيق »	٠ر٥١٥
١٥ دقاق ترمس »	٠ر١٤٥
١٦ دقيق رده »	٠ر٥١
١٧ دره »	٠ر٥٠
١٨ سمسم »	٠ر١٨٥

تلى صنف السن والنخالة وهذه صورة المدرج لها بالتعريف .

١٩ سن ونخاله بالقنطار	٠ر١١٥
	٠ر٩٠

حضرة عوض بك سعد الله — ان العوايد المدرجة لهذا الصنف بنير مصر واسكندرية هي ٩٠ مليا عن القنطار ومع كون المقرر بالجهتين المذكورتين ١١ مليا للقنطار فيكون اللازم ضربه من العوايد يباقي الجهات هو ٩ مليات والافق هو تصحيح ذلك .

(استحسن)

تلى صنف الشعير وهذه عوايده

عن مصر واسكندرية	عن مدن وبندر الارياف
٢٠ شعير بالاردب	٠ر٥٢٥
سعادة اسماعيل محمد باشا — الاوفق ان تكون عوايده	٠ر٣٩٥
حضرة طلبة بك سعودى — رأي	٠ر٥٤٠
حضرة احمد بك أبانظه — وأنا رأي ان تكون عوايده	٠ر٥٤٥
	٠ر٥٤٠
	٠ر٣٥

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخذت وتقرر بالأغلبية رأى سعادة اسماعيل محمد باشا

تلى صنف العدس وتقرر اتفاقا بقاء العوايد المدرجة له بالتعريف على أصلها وهذه صورتها

٢١ عدس بالاردب	٠ر٧٢١	٠ر٥٤
----------------	-------	------

تلى صنف الفول وهذه عوايده المدرجة له بالتعريف

عن مصر واسكندرية
عن مدن وبندر الارياف
٠٠٦٠

٢٢ قول صعيدى وبحيرى ورومى مدشوش وغير مدشوش بالاردب ٠٠٨٠٥

٠٠٧٠

سعادة اسماعيل محمد باشا - رأى أن تكون عوايده

حضرة غمراوى بك - رأى أن تكون عوايد القول المدشوش ٦٠ مليا والصحيح ٤٥ مليا

حضرة مصطفى بك خليفه - وأنا رأى أن تكون عوايد القول صحيح أو مدشوش ٦٠ مليا عن مصر واسكندرية و ٥٠ عن مدن وبندر الارياف

سعادة الرئيس - تؤخذ الآراء

أخذت وتقرر بالاغلبية رأى سعادة اسماعيل محمد باشا

تلى صنف الفريق وتقرر اتفاقا أن تكون عوايده كما بالتعريفه وهذه صورتها

٢٣ فريق بالاردب ٠١٨٧ عن مصر واسكندرية ٠١٤٠ عن مدن وبندر الارياف

تليت الاصناف الآتية وتقرر ابقاء عوائدها كما بالتعريفه وهذه صورتها

٢٤ قول سودانى بالاردب ٠٠٧٠ ٠٠٥٢

٢٥ قح » ٠٠٥٠ ٠٠٥٠

٢٦ قرص » ٠٠٣٠ ٠٠٢٢

٢٧ كمن مقشور وغير مقشور » ٠١٧٦ ٠١٣٢

٢٨ كمن كرمالي » ٠١٤٧ ٠١١٠

تلى صنفا اللويا و الفاصوليا وهذه عوائدها

عن مصر وسكندرية عن مدن وبندر الارياف

٢٩ لويه و فاصوليه بالاردب ٠٢٥٢ ٠١٩٠

سعادة اسماعيل محمد باشا - رأى أن تكون عوائدها » ٠٢٠٠ ٠١٦٠

(استحسان عام) :

تلى صفا اللوحية واليانسون وتقرر اتفاقا بقاء عوايدهما المدرجة لهما بالتعريف وهذه صورة ما تلى .
 عن مصر واسكندرية ٠٠٩٣ »
 عن مدن وبندر الارياف ٠٠٧٠

٣١ ينسوت مقشور وغير مقشور » ٠٢٢٦
 ٠١٧٠

وتقرر ان الجلسة تكون يوم الاثنين بعد باكر الساعة ٤ عربي .

ثم ان سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٧

نمرة ٢٥ امضاء (حسين بسري) خاتم (علي شريف)

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاثنين ٢٦ ربيع الثاني سنة ١٣٠٨ (٨ ديسمبر سنة ١٨٩٠)

لكن لم يجعل لمرئيتها أجل محدد أى ان كانت تستمر مدة سنة أو سنتين
والأوفق أن يجعل لها مدة معينة .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فتقرر بالأغلبية رأى حضرة صوفانى بك .

تليت مقدمة الفصل الثانى وهى (فصل ثانى خضارات خضراء) والثلاثاء
الاصناف الآتية هى :

(أبو ركة بالاقة عن مصر والاسكندرية ٠٠٠١ ر. وعن مدن وبنادر الأرياف
٠٠٠٧٥ ر.) وبطاطس شرحة (وبطاطه بسائر أنواعها بالاقة ماهو عن مصر
والاسكندرية ٠٠٠٥ ر. وعن مدن وبنادر الأرياف ٠٠٠٣ ر.) وتقرر باتفاق
الآراء بقاء العوائد المذكورة على حالها كما بالتعريف.

تلى صنف البامية والعوايد للندرجة لها بالتعريف وهى بالاقة ماهو عن
مصر واسكندرية ٠٠٠١٥ ر. عن مدن وبنادر الأرياف (٠٠٠١ ر.) .

سعادة ابراهيم ادم باشا — البامية يمكن أن يجعل لها عوائد على فيات
مختلفة تناسب موسمها أى يجعل لها عوايد من أول ظهورها لمدة عشرين
يوماً بقيمة أعلى من الندرجة بالتعريف ثم تنزل القيمة نوعاً لمدة أيام آخره
يكون باقى الموسم بأقل من المدين فان حسن ذلك لدى الهيئة فلتقرره .

سعادة اسماعيل محمد باشا — الاوفق بقاؤها بقيمة واحدة وتجعل العوائد على الاقا
بمصر واسكندرية ملياً واحداً وبالجهات لاخرى الخاضعة لحكم الدخولية نصفاً وربع
من ملهم .

حضرة محمد شواربى بك — الاحسن أن تكون عوائد البامية في مصر
واسكندرية نصف وربع ملهم فقط .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

فتحت الجلسة الساعة ٥ تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس
وبحضور ٢٤ من حضرات الأعضاء وصاحبي السعادة محمود حمدي باشا وكيل
نظارة الداخلية وكمال باشا مأمور الدائرة البلدية وجناب الموسيو مازوك .

تلى محضر الجلسة الماضية فتصدق عليه .

سعادة الرئيس — أشغال الجلسة في هذا اليوم هى المذاكرة في تعريف
عوائد الدخوليات من ابتداء الفصل الثانى فلتتل الأصناف الندرجة في ذلك
الفصل صنفاً فصفاً وتؤخذ الآراء عن كل صنف .

حضرة عوض سعد الله بك — من حيث ان الهيئة مشغلة الآن
بوضع تعريفات ثابتة لتحصيل العوائد على موجبها فالأوفق أن يطلب من الدائرة
البلدية كشف بمقدار ما ورد في سنة ١٨٩٠ الحاضرة من كل صنف ومقدار
ما تتحصل عليه من العوائد كي يتيسر بوجوده تقدير العوائد بالدقة فان حسن
ذلك لدى الهيئة فلتقرره .

حضرة أحمد صوفانى بك — عند ما ورد للشروع في الدفعة الأولى
كانت الهيئة قررت طلب عدة كشوف من الحكومة ولما كتب من طرف
سعادة الرئيس بطلبها فالحكومة أرسلت ما أمكنها إرساله منها والهيئة نظرت
المشروع وقررت ما تراهى لها اذ ذاك .

وحيث اننا في الجلسة الماضية تذكرنا في أمر التعريفات الثابتة وقررنا
موافقتهم بشرط أن تقدر العوائد بها حسباً يناسب الحالة الراهنة وبالفعل باشرنا
النظر في مفردات التعريفات وقررنا منها جملة أصناف فالذى أراء هو الاكتفاء
بما تقرر في الجلسة الماضية واستمرار تلاوة التعريفات وتقدير عوائد كل صنف
حسباً تراه الهيئة اذ كل منا لا يخفى عليه أسعار الأصناف الندرجة فيها .

سعادة اسماعيل صفوت باشا — أنا أوافق على رأى حضرة عوض
سعد الله بك .

حضرة مصطفى بك خليفة — انه وإن كان تقرر بموافقة التعريفات الثابتة

أخذت وتقرر بالأغلبية الموافقة على رأى سعادة اسماعيل محمد باشا .

تلى صنف البقدونس المقرر على الآفة منه عوايد ما هو بمصر واسكندرية ٠.٠٠١ ر. و بمدن وبنادر الأرياف ٠.٠٠٠٧٥ ر. وتقرر اتفاقاً بقاءه على أصله .

تلى صنف الباذنجان المقرر على الآفة منه عوايد ما هو بمصر واسكندرية ٠.٠٠١ ر. و بالمدن والبنادر بالأرياف ٠.٠٠٠٧٥ ر. كما بالتعريف .

حضرة الشيخ حسين عابدين — هذا الصنف لا يصح أن تكون عوائده بمصر واسكندرية الا نصف وربع مليم وبالجهات الأخرى نصف مليم فقط .

(استحسان عام).

تليت الثلاثة الأصناف الآتية وتقرر اتفاقاً بقاءها على أصلها .

عن مدن وبنادر الأرياف

عن مصر والاسكندرية

صنف

٠.٠٠١٥ ر.

٠.٠٠٢ ر.

بالآفة

بنجر

٠.٠٠١ ر.

٠.٠٠١٥ ر.

»

بليط هيئة السلق

٠.٠٠١٥ ر.

٠.٠٠٢ ر.

»

بسله

تلى صنف البصل المقرر على الآفة منه عوايد ما هو عن مصر واسكندرية ٠.٠٠١ ر. وعن مدن وبنادر الأرياف ٠.٠٠٠٧٥ ر.

حضرة الشيخ حسين عابدين — رأى أن تكون عوائد الآفة من هذا الصنف بمصر واسكندرية نصف مليم وبغيرهما ربع مليم فقط .

سعادة وكيل الداخلية — البصل جارى مبيعه في بعض الأحيان بسعر القنطار نصف جنيه وفي بعض الأوقات بأقل من ذلك بكثير ولكن اللجنة التي حضرت التعريف عولت في عملها على أخذ متوسط الاسعار في مدة الثلاث السنوات الماضية والقيمة التي قدرها حضرة الشيخ حسين عابدين قليلة جداً ولذا أرجو الهيئة أن تتروى في تقدير عوايد هذا الصنف .

حضرة محمد شواربي بك — القيمة التي قدرها حضرة الشيخ حسين عابدين موافقة لأن أسعار البصل تكون قليلة في أكثر فصول السنة .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر اتفاقاً الموافقة على رأى حضرة الشيخ حسين عابدين .

تلى صنف التوم أخضر وناشفا المقرر بالتعريف على الآفة الواحدة منه ما هو بمصر واسكندرية ٠.٠٠١٥ ر. و بمدن وبنادر الأرياف ٠.٠٠١٢٥ ر.

سعادة حسن حلمي باشا — رأى أن تكون عوائد الآفة بعموم الجهات الخاضعة لحكم الدخوليات ملية واحداً .

(استحسان عام).

تليت الأصناف الآتية وتقرر بالاتفاق بقاءها على أصلها وهذا بيانها ومقادير عوايدها :

عن مدن وبنادر الأرياف

عن مصر واسكندرية

صنف

٠.٠٠٠٣ ر.

٠.٠٠٠٥ ر.

جزر بلدى بالآفة

٠.٠٠١٥ ر.

٠.٠٠٢ ر.

» جزر روى

٠.٠٠١ ر.

٠.٠١٥ ر.

» جرجير

٠.٠٠٠٣ ر.

٠.٠٠٥ ر.

» حيفى وكرنب

واسكندرية نصف وربع ملیم وفي غيرها نصف ملیم .

واسكندرية نصف مليم وبغيرها ربع مليم وبقاء باقى الاصناف على حالتها
سعادة اسماعيل محمد باشا — رأى بقاء عوايد الاصناف المذكورة على
 أصلها المدرج بالتعريفه

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخذت وتقرر بالاغلبية رأى سعادة اسماعيل محمد باشا

تلى صنف القلقاس المقرر على الاقاة منه عوايد بمصر واسكندرية ٠٠٠١ ر.
 وبمن وبندر الارياف ٠٠٠٧٥ ر.

سعادة اسماعيل محمد باشا — رأى أن تجعل عوايد الاقاة بمصر واسكندرية
 نصف وربع مليم وبغيرها نصف مليم

حضرة احمد اباضه بك — رأى بقاء العوايد على ما هي عليه بالتعريفه

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخذت وتقرر بالاغلبية رأى حضرة احمد اباضه بك

تلى صنف الفجل العادة المقرر على الاقاة منه عوايد بمصر واسكندرية
 ٠٠٠٢ ر. وبمن وبندر الارياف ٠٠٠١٥ ر.

حضرة الشيخ حسين عابدين — الاوفق جعل عوايد الاقاة مليا واحدا
 بمصر واسكندرية ونصفا وربعا من مليم وبغيرها

(استحسن)

تليت الاصناف الآتية والعوايد المقدرة عليها وتقرر اتفاقا بقاء عوايدها
 كما بالتعريفه .

صنف	عن مصر واسكندرية	عن مدن وبندر الارياف
بجل أسود	بالاقاة ٠٠٠٢ ر.	٠٠٠١٥ ر.
قوس فونار	» ٠٠٠٢ ر.	٠٠٠١٥ ر.
كناه (رؤف) وعيش الغراب	» ٠٠٠٢ ر.	٠٠٠١٥ ر.
كرات	» ٠٠٠٢٥ ر.	٠٠٠٢٥ ر.
كرفى	» ٠٠٠١ ر.	٠٠٠٧٥ ر.
كريبون	» ٠٠٠٥ ر.	٠٠٠٣٥ ر.

حضرة ابراهيم غمراوى بك — رأى أن تجعل عوايد الاقاة نصف مليم
 فى كل الجهات الخاضعة لحكم الدخولية .

سعادة وكيل الداخلية — لا يعقل أن تكون العوايد فى مدينتى مصر
 واسكندرية كباقى البنادر والمدن الصغيرة ومع ذلك رأى للهيئة

حضرة طلبة سمودى بك — رأى بقاء عوايد هذا الصنف على أصلها

حضرة محمد افندى الفقى — أوافق على رأى حضرة طلبة بك

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخذت فتقرر بالاغلبية رأى حضرة عوض سعد الله بك

تليت الاصناف الآتية وعوايدها وتقرر اتفاقا بقاء عوايدها على أصلها

صنف عن مصر واسكندرية عن مدن وبندر الارياف

فلفل أخضر واحمر بالاقاة ٠٠٠١ ر. ٠٠٠٧٥ ر.

فول أخضر » ٠٠٠٥ ر. ٠٠٠٣ ر.

تلى صنف الفاصوليه الخضراء المقرر على الاقاة منها عوايد ماهو بمصر
 واسكندرية ٠٠٠١٥ ر. وبمن وبندر الارياف ٠٠٠١ ر.

حضرة اسماعيل محمد باشا — رأى أن تجعل عوايد الاقاة بمصر واسكندرية
 مليا واحدا وبغيرها نصفا وربعا من مليم

(استحسن عام)

تليت الاصناف الآتية وعوايدها المقدرة وتقرر بالاتفاق بقاء عوايدها
 على أصلها

أصناف	بمصر واسكندرية	بمن وبندر الارياف
فلوكيه بالاقاة	٠٠٠٣٥ ر.	٠٠٠٢٥ ر.
فتوجيه »	٠٠٠٥٥ ر.	٠٠٠٠٣ ر.
قرنبيط »	٠٠٠١٥ ر.	٠٠٠١ ر.

تلى أصناف القرع الكوسه الكبير والصغير والخيار والقشاء والفقوس
 المقرر على الاقاة من كل صنف ماهو بمصر واسكندرية ٠٠٠١ ر. وبمن
 وبندر الارياف ٠٠٠٧٥ ر.

حضرة محمد شواربى بك — رأى جعل عوايد الاقاة من الخيار بمصر

سعادة ابراهيم حليم باشا — أوافق على رأى سعادة حلى باشا .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فتقرر بالأغلبية رأى سعادة حسن حلى باشا .

تلى صنف البرقوق المقدر على الاقة منه عوايد بمصر واسكندرية ٠٠٠٤٥ ر .
وبعدن وبنادر الارياف ٠٠٠٣ ر . وهو ابتداء الفصل الثالث فى الفواكه .

سعادة اسماعيل محمد باشا — الاوفق أن تجعل عوائد الاقة فى مصر
واسكندرية ثلاثة مليات وفى غيرهما اثنين .

(استحسن) .

تلى صنف البطيخ المقدر على الاقة منه عوايد بمصر واسكندرية ٠٠٠١ ر .
وبعدن وبنادر الارياف ٠٠٠٧٥ ر .

حضرة أحمد أفندى مرزوق — رأى أن تجعل عوايد الاقة فى مصر
واسكندرية نصف مليم وفى غيرهما ربعا .

حضرة مصطفى خليفه بك — الاوفق أن تكون عوايد الاقة فى
اسكندرية ومصر نصف وربع مليم وفى غيرهما نصفا .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فتقرر بالأغلبية رأى حضرة أحمد مرزوق افندى .

تلى صنف البندق والبلح الناشف والمحال وتقرر بالاتفاق بقاء عوايدهما
الآتية كاللقرر بالتعريفه .

صنف	عن مصر واسكندرية	عن مدن وبنادر الارياف
بندق	٠٠٠٤ ر	٠٠٠٣ ر
بلح ناشف ومحال بمسل واخل بالاقة	٠٠٠٣ ر	٠٠٠٢٢٥ ر

تلى صنف البلح الامهات والابرعى المقدر عليه عوايد باعتبار الاقة منه
بمصر واسكندرية ٠٠٠١ ر . وبعدن وبنادر الارياف ٠٠٠٧٥ ر .

سعادة اسماعيل محمد باشا — رأى أن يبقى على أصله .

حضرة عوض سعد الله بك — رأى أن تكون عوايد الاقة من
الامهات والابرعى فى مصر واسكندرية نصف وربع مليم وفى غيرهما نصفا .

سعادة حسن حلى باشا — الاوفق أن يفصل الابرعى لوحده وتجعل
عوايد الاقة منه مليا ونصفا فى كل الجهات الخاضعة لحكم الدخولية وكذا
الامهات تكون عوايد الاقة منه فى الجهات المذكورة نصف مليم .

تلى صنف الكسبرة والفتويل المقدر على الاقة منها عوايد بمصر واسكندرية
٠٠٠٩ ر . وبالمدن والبنادر ٠٠٠٦ ر .

حضرة عوض سعد الله بك — رأى أن تجعل عوائد الاقة من ذلك
فى مصر واسكندرية ٦ مليم وفى غيرهما أربعة

تلى صنف لفت ديانه المقدر على الاقة منه عوايد بمصر واسكندرية
٠٠٠٥ ر . وبعدن وبنادر الارياف ٠٠٠٣ ر . وتقرر بقاء عوايده على أصلها

تلى صنف الملوخيه الخضراء المقدر على الاقة منها عوايد بمصر واسكندرية
٠٠٠١ ر . وبعدن وبنادر الارياف ٠٠٠٧٥ ر .

حضرة عوض سعد الله بك — رأى أن تجعل عوائد الاقة نصف مليم
فى مصر واسكندرية وربع فى غيرهما

سعادة اسماعيل محمد باشا — الاوفق أن تجعل نصف وربع مليم فى مصر
واسكندرية وفى غيرهما نصف مليم

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فتقرر بالأغلبية رأى سعادة اسماعيل محمد باشا

تلى صنف النعناع الاخضر المقدر على الاقة منه عوايد بمصر واسكندرية
٠٠٠٣ ر . وبعدن وبنادر الارياف ٠٠٠٢٢٥ ر .

سعادة اسماعيل محمد باشا — رأى أن تجعل عوايد الاقة مليمين اثنين
فى المدينتين وفى غيرهما مليا ونصفا

حضرة محمد شواربى بك — الاوفق بقاء عوايد هذا الصنف
على أصلها .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فتقرر بالأغلبية رأى حضرة شواربى بك .

تلى صنف الهندية المقدر على الاقة منه عوايد بمصر واسكندرية ٠٠٠١٥ ر .
وبعدن وبنادر الارياف ٠٠٠١ ر . وتقرر بقاء عوايده على أصلها .

تلى صنف ورق العنب المقدر على الاقة منه بمصر واسكندرية ٠٠٠٢ ر .
وبعدن وبنادر الارياف ٠٠٠١٥ ر .

حضرة طلبه بك سعودى — رأى أن تكون عوايد الاقة بمصر
واسكندرية مليا ونصفا وفى غيرهما مليا واحدا .

سعادة حسن حلى باشا — الاحسن أن تكون عوايد الاقة مليا واحدا
فى مصر واسكندرية ونصفا فى غيرهما .

حضرة الشيخ حسين عابدين — رأي بقاء الابريعى على أصله أما الامهات فتكون عوايد الاقة منه في مصر واسكندرية نصف وربيع مليم وفي غيرها ربيع مليم .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فتقرر بالأغلبية رأى سعادة حسن حلمى باشا .

تلى صنف البلح بسائر أنواعه المقدر عليه عوايد باعتبار الاقة بمصر واسكندرية ٠١٥ ر . وبقاى الجهات الخاضعة لحكم العوايد ٠٠١ ر . وتقرر اتفاقا بقاء العوايد المذكورة على أصلها .

تلى صنف البرتقال بأنواعه وعوايده الآتية وتقرر بقاءها على أصلها

صنف	بمصر واسكندرية	بمن وبندر الارياف
برتقال يوسقى بالاقه	٠٠٠١ ر .	٠٠٠٧٥ ر .
برتقال بلدى وبدمه »	٠٠٠١ ر .	٠٠٠٧٥ ر .
تلى صنف التفاح المقدر على الاقة منه عوايد	٠٠٠٦ ر .	٠٤٥ ر .

حضرة أحمد مرزوق أفندى — رأى أن يكون عوائد الاقة في مصر واسكندرية أربعة مليات وفي غيرها ثلاثة .

(استحسن) .

تلى صنف التين البرشوى والايض المقدر على الاقة منه عوايد ما هو بمصر واسكندرية ٠٢ ر . وبالمن والبندر ٠٠١٥ ر . وكذا التين الشوكى المقدر على الاقة منه بالمدينتين ٠٠٢ ر . وبالمن والبندر ٠٠١٥ ر . أيضا .

حضرة محمد شواربى بك — رأى أن تكون عوايد الاقة في المدينتين من الصنف المذكور بأنواعه الثلاثة منيا واحدا وفي غيرها نصف من مليم .

(استحسن) .

تليت الثلاثة الأصناف الآتية وعوايدها وتقرر بالاتفاق بقاء تلك العوايد على أصلها وهذا بيانها .

صنف	عن مصر واسكندرية	عن مدن وبندر الارياف
تمر هندى بالاقه	٠٠٠٢ ر .	٠٠٠١٥ ر .
جواقة »	٠٠٠٣ ر .	٠٠٠٢٢٥ ر .
جوز »	٠٠٠٤ ر .	٠٠٠٣ ر .

تلى صنف الخوخ المقدر على الاقة عوايد بمصر واسكندرية ٠٠٣ ر . وبالمن والبندر ٠٠٢٢٥ ر .

حضرة محمد شواربى بك — الاوفق أن تكون عوايد في مصر واسكندرية مليا ونصف وفي غيرها مليا واحدا .

سعادة اسماعيل محمد باشا — الاولى أن تكون عوايد الاقة بالمدينتين مامين وفي غيرها مليا ونصفا .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فتقرر بالأغلبية رأى سعادة اسماعيل محمد باشا .

تلى صنف الرمان مستويا وأخضر المقدر على الاقة منه عوايد بمصر واسكندرية ٠٠٢ ر . وبمن وبندر الارياف ٠٠١٥ ر .

(استحسن)

تلى صنف السفرجل المقدر على الاقة منه عوايد بمصر واسكندرية ٠٠٦٥ ر . وبمن وبندر الارياف ٠٠٤٧٥ ر . وتقرر اتفاقا بقاء تلك العوايد على أصلها :

تلى صنف الزيتون أخضر واسود المقدر على الاقة منه عوايد بمصر واسكندرية ٠٠١ ر . وبالمن والبندر ٠٠١٥ ر .

حضرة طلبه سعودى بك — رأى أن تجعل عوايد الاقة في مصر واسكندرية نصف مليم وفي غيرها ربيع مليم :

حضرة ابراهيم غمراوى بك — وأنا رأى أن تكون عوايد الاقة في مصر واسكندرية نصف وربيع مليم وفي غيرها نصف مليم .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء :

أخذت وتقرر بالأغلبية رأى حضرة طلبه بك .

تلى صنف الشام والقانون المقدر عليه عوايد بمصر واسكندرية ٠٠٠٧٥ ر . وبمن وبندر الارياف ٠٠١٢٥ ر .

سعادة اسماعيل محمد باشا — رأى أن تجعل عوايد الاقة في مصر واسكندرية مليا واحدا وفي غيرها نصفا وربعا من مليم .

حضرة الشيخ حسين عابدين — الاوفق أن تكون عوائد الاقة في مصر واسكندرية مليا وربعا وفي غيرها مليا واحدا .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فتقرر بالأغلبية رأى سعادة اسماعيل محمد باشا .

تلى صنف الشليك المقدر على الاقة منه عوايد بمصر واسكندرية ٠٢٠ ر .

وبالمدن والبنادر ١٥ ر. وتقرر اتفاقا بقاء عوايده المذكورة على أصلها

تليت أصناف العجور والعبد الاوى والمناوى المقدر عليها عوايد بمصر
واسكندرية ١ ر. وبمدن وبندر الارياف ٧٥ ر.

سعادة اسماعيل محمد باشا — رأيي أن تجعل عوايد الاقة في مصر
واسكندرية نصف مليم وفي غيرها ربع مليم

(استحسان)

تليت الأصناف الآتية وتقرر اتفاقا بقاء عوايدها على أصلها عدا العنب
فيكون بمصر واسكندرية مليا ونصف مليم وفي غيرها مليا واحدا وهذا بيان
العوايد كوارد التعريف

صنف	بالاقه	عن مصر واسكندرية	عن مدن وبندر الارياف
عنب الديق	«	٢٠ ر.	١٥ ر.
عنب	«	٢ ر.	١٥ ر.
عيره	«	٣ ر.	٢٢٥ ر.
عنا ب	«	٤ ر.	٣ ر.
عجوه بسائر أنواعها	«	١٥ ر.	١ ر.
فستق	«	٤ ر.	٣ ر.
قراصيا	«	٤٥ ر.	٣ ر.
قشطه فواكه	«	٨ ر.	٦ ر.

تلى قصب السكر المقدر عليه عوايد باعتبار القنطار بمصر واسكندرية
١٠ ر وبالمدن والبندر ٧٥ ر.

سعادة اسماعيل محمد باشا — رأيي أن يكون عوائد القنطار منه خمسة
مليات فقط

تقرر بالاغلبية بقاؤه على أصله

تلى صنفا الكثرى والكريز وتقرر اتفاقا بقاء عوايدهما على أصلها
وهذا يابها :

صنف	بالاقه	مصر واسكندرية	بمدن وبندر الارياف
كمثره	«	٦٥ ر.	٤٥ ر.
ككريز	«	٥ ر.	٣٧٥ ر.

تلى صنفا الكباد والنفاش المقدر على الاقة منهما عوايد بمصر واسكندرية
٢ ر. وبالمدن البندر ١٥ ر.

حضرة محمد شواربي بك — رأيي أن يكون عوايد الاقة في مصر
واسكندرية مليا ونصفا وفي غيرها مليا واحدا

(استحسان)

تلى صنف الليمون البلدى المقدر على الاقة منه عوايد ماهو بمصر
واسكندرية ٢ ر. وبالمدن والبندر ١٥ ر.

حضرة محمد شواربي بك — رأيي أن تكون عوايد الاقة في مصر
واسكندرية مليا واحدا وفي غيرها نصف مليم

استحسان

تلى صنف اللوز المقدر على الاقة منه بمصر واسكندرية ٤٥ ر. وبمدن
وبندر الارياف ٣ ر. وتقرر اتفاقا بقاء عوايده على أصلها

تلى صنف التارنج المقدر على الاقة منه عوايد ماهو بمصر واسكندرية
١ ر. وبمدن وبندر الارياف ٧٥ ر.

سعادة اسماعيل صفوت باشا — رأيي أن تكون عوايد الاقة بمصر
واسكندرية نصف مليم وبغيرهما ربع مليم

حضرة مصطفى خليفه بك — وأنا أرى بقاء عوايد هذا الصنف
على أصلها

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخذت وتقرر بالاغلبية رأى سعادة صفوت باشا
تلى صنف الليمون الاضاليا المقدر على الاقة منه عوائد بمصر والاسكندرية
٣ ر. وبالمدن والبندر ٢٢٥ ر.

حضرة محمد شواربي بك — رأيي أن تكون عوائد هذا الصنف كعوائد
الليمون البلدى .

(استحسان)

تلى صنف الشمش المقدر على الاقة منه عوائد بمصر والاسكندرية ٢٥ ر.
وبالمدن والبندر ١٧٥ ر.

سعادة اسماعيل محمد باشا — رأيي أن يكون عوائد الاقة منه في المدينتين
ملياً ونصفاً وفي غيرها ملياً واحداً .

حضرة طلبه بك سعودى — أرى أن تكون عوائده بالمدينتين مليمين
اثنين وبغيرهما مليماً واحداً .

حضرة عوض بك سعد الله — وأنا أرى أوفقية جعل عوائد الاوقه
بالجنتين مليمين اثنين وبمعداهما مليماً ونصفاً

تلى صنف النبق المقرر على الاقة منه بمصر والاسكندرية ٠٦٠٠٤ وبنادير
والارياق ٠٦٠٠٣
حضرة محمد شواربي بك — رأيي أن تكون عوائد الاوقه بمصر
والاسكندرية مليمين ولغيرهما مليمين واحداً.

(استحسان)

وتقرر أن نكون الجلسة في يوم غد الساعة ٥ عربي
ثم ان سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) الساعة ٧
نمرة ٢٦ (حسين يسري) (علي شريف)
امضاء خاتم

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .
أخذت وتقرر بالأغلبية رأي حضرة عوض سعد الله بك.
تليت الأصناف الآتية وتقرر اتفاقاً بقاء عوائدهما حسب وارد
التعريفه وهذا بيانها :

صنف	عن مصر والاسكندرية	عن مدن وبنادير الارياق
منجه بالاوقه	٠٦٠١٢	٠٦٠٠٩
مشملة »	٠٦٠٠٣	٠٦٠٠٢٢٥
ليكون حلو وكثير وغير ذلك بالاوقه	٠٦٠٠١٥	٠٦٠٠١
موز »	٠٦٠٠٣٥	٠٦٠٠٢٢٥

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الثلاثاء ٢٧ ربيع الثانى سنة ١٣٠٨ (٩ ديسمبر سنة ١٨٩٠)

فتحت الجلسة الساعة ٥ تحت رئاسة سعادة علي شريف باشا رئيس المجلس وبحضور ٢٤ عضوا من حضرات الاعضاء وصاحبي السعادة محمود حمدي باشا وكيل نظارة الداخلية وكمال باشا مأمور رئيس الدائرة البلدية وجناب المسيو مازوك

سعادة الرئيس — اشغال الجلسة في هذا اليوم هي النظر في تعريفه عوايد الدخوليات من ابتداء الفصل الرابع فليت من أول هذا الفصل .

تليت مقدمة هذا الفصل وصنف اللجنة بسائر أنواعها وهنه صورة المقدمة ومقادير العوايد المقرر أخذها على الاقة الواحدة من صنف اللجنة كوارد التعريفه

فصل رابع

عن مدن وبنادر الارياف

عن مصر واسكندرية

٢٧٥ ر .

٣٥ ر .

جيبه ومسلى ١ جيبه بسائر أنواعها بالأقة

حضرة طلبه بك سعودي — يلزم أن يفصل صنف اللجنة القريش من غيرها وتجعل عوايد الأقة من اللجنة بسائر أنواعها ماعدا القريش مليمين ونصفاً بمصر واسكندرية ومليا ونصفاً وبغيرها وتجعل عوايد الاقة من القريش مليا واحداً ونصفاً بمصر واسكندرية وبغيرها مليا واحدا .

حضرة شواربي بك — القريش يجعل عليها مليم واحد بمصر واسكندرية وبغيرها نصف مليم وربع .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالاغلبية رأى حضرة طلبه بك :

تلى صنف الزبدة والمسلى وها مقادير العوايد المقرر أخذها على الاقة منهما كوارد التعريفه .

عن مدن وبنادر الارياف

عن مصر واسكندرية

٦ ر .

٩ ر .

بالأقة

زبدة ومسلى

٢

سعادة اسماعيل محمد باشا — رأي أن تكون عوايد الاقة من هذين الصنفين بمصر واسكندرية ٦ مليات وبغيرها ٤ مليات ونصفا

حضرة شواربي بك — رأي بقاء عوايد هذين الصنفين على أصلها

حضرة احمد افندي مرزوق — الاوفق بقاء عوايد للسلي على أصلها وأما الزبدة فتجعل عوايدها في مصر واسكندرية سبعة مليات وفي غيرها خمسة .

حضرة طلبه بك سعودى — رأيي جعل عوايد للسلي في مصر واسكندرية ثمانية مليات وفي غيرها خمسة وجعل عوايد الزبدة ستة مليات في مصر مكندرية وفي غيرها أربعة .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فتقرر بالأغلبية رأي سعادة اسماعيل محمد باشا .

تلى صنف القشطة . فسعادة ابراهيم حليم باشا رأى أوفقية جعل عوايد الاقة منها اثني عشر مليا والأغلبية قررت بقاء عوايدها حسب الوازد بالتعريف ما هي مقاديرها :

٣ قشطة بالاقة ٠٠٠١٤ ر بمصر واسكندرية ٠٠٠١٠ ر عن مدن وبنادر الأرياف

تلى صنف اللبن الصافي وهذه مقادير عوايد الاقة منه كوارد التعريف .

٤ لبن صافي بالاقة ٠٠٠٢٥ ر بمصر واسكندرية ٠٠٠١٥ ر عن مدن وبنادر الأرياف

حضرة شواربي بك — الاوفق أن تنزل عوايد الاقة الى مليم ونصف في مصر واسكندرية ومليم واحد في غيرها .

حضرة الشيخ حسين عابدين — وأنا رأيي جعلها مليا وربعا في مصر واسكندرية وملياً واحداً في غيرها .

أخذ الرأي فقررت الأغلبية رأى حضرة شواربي بك .

تلى صنف الكشك وهما مقادير العوايد المقرر أخذها على الأقة منه كوارد التعريف .

٥ كشك بالاقة ٠٠٠٠٤ ر عن مصر واسكندرية ٠٠٠٠٣ ر عن مدن وبنادر الأرياف

حضرة الشيخ حسين عابدين — الاحسن جعل عوايد الاقة من الكشك في مصر واسكندرية مليمين ونصف مليم وفي غيرها اثنين فقط .

حضرة احمد بك ابازة — رأيي بقاء عوايد هذا الصنف على اصلها .

أخذت الآراء فتقرر بالأغلبية رأى حضرة احمد ابازة بك .

تليت مقسمة الفصل الخامس والاصناف الآتية وتقرر بالاتفاق بقاء عوايدها المدرجة بالتعريف على حالتها وهذه مقاديرها باعتبار الاقة الواحدة .

فصل خامس .

بهارات .

جوز طيب بالاقة ٠٠٠٥٠ ر عن مصر واسكندرية ٠٠٠٣٨ ر عن مدن وبنادر الأرياف

٢ زيت قطن » ٠٠٠٣٥ ر » ٠٢٧٥ ر »

٣ زيتون سيور وفيومي وزيتون » ٠٠٠٥ ر » ٠٠٠٤ ر »

٤ زعفران » ٠٠٠٦٥ ر » ٠٠٠٥٠ ر »

تلى صنف الزيتون الخلل وهذه مقادير عوايد الآفة منه كوارد التعريف .

٥ زيتون مخلل	بالآفة	عن مصر واسكندرية	عن مدن وبنادر الأرياف
»	»	٠ر٠٠٠٣	٠ر٠٠٠٢٢٥

اسماعيل صفوت باشا — رأيي ان تكون عوايد الآفة في مصر واسكندرية مليون وفي غيرها مليا ونصفا .

(استحسن عام) :

تليت باقى الاصناف المدرجة بالفصل الخامس وتقرر بالاتفاق بقاء عوايدها المدرجة بالتعريف على حلقها وهذا بيان تلك الاصناف ومقادير العوايد المذكورة اعتبار الآفة الواحدة كوارد التعريف .

٦ فلفل اسود حب ومدقوق	بالآفة	عن مصر والاسكندرية	عن مدن وبنادر الأرياف
٧ قرقل	»	»	»
٨ قرفه	»	»	»
٩ فيار	»	»	»
١٠ الارنج وخيار وليون ولقت وبانجان وبصل مخلل	»	»	»

تليت مقدمة الفصل السادس واصناف الاتحف والرخم والبشاروش وتقرر بالاتفاق بقاء المقدمة المذكورة وعوايد تلك الاصناف على اصلها المدرجة بالتعريف هذه صور ذلك :

فصل سادس :

١ بيض وطيور وادوات القبض :

اتحف ورخم وبشاروش	بالعدد	»	»
»	»	٠ر٠٢٠	٠ر٠١٥

تلى صنف الارانب البلدى وها هو مقدار العوايد المقرر أخذها على الواحد منها كوارد التعريف .

٢ ارانب بلدى	بالعدد	عن مصر والاسكندرية	عن مدن وبنادر الأرياف
»	»	٠ر٠٠٣٥	٠ر٠٠٢٥

سعادة اسماعيل باشا محمد — رأيي ان يجعل على الارانب البلدى في مصر واسكندرية ثلاثة مليات وفي غيرها مليون :

سعادة اسماعيل صفوت باشا — الاحسن ان يكون على الارانب » » مليون ونصف مليم

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

اخذت فتقرر بالاغلبية رأى سعادة صفوت باشا .

تليت الاصناف الآتية وتقرر بالاتفاق بقاء عوايدها حسب الوارد بالتعريف وهذا بيانها ومقدار تلك العوايد ،

٣ ارانب برى	بالعدد	عن مصر واسكندرية	عن مدن وبنادر الأرياف
٤ آيل	»	»	»
»	»	٠ر٠١٠	٠ر٠٠٧٥
»	»	٠ر٠٧٥	٠ر٠٥٥

(تابع ما قبله)	عن مصر والاسكندرية	عن مدن وبناجر الارياف
٥ بيض بسائر انواعه	بالاقة ٠ر٠٠١٥	» ٠ر٠٠٠١
٦ بيض نعام	بالعدد ٠ر٠٠١٠	» ٠ر٠٠٠٧٥
٧ مجمع	» ٠ر٠٠١٠	» ٠ر٠٠٠٧٥
٨ عصفور التين (بك فنج) وقنابر وطيور صغير بالستة عشرة	٠ر٠٠٠٣	٠ر٠٠٠٢٥

تلى صنف البط وها مقدار العوايد المقرر أخذها على الواحد منه كوارد التعريف .

٩ بط	بالعدد ٠٠و٠٨	عن مصر واسكندرية ٠و٠٠٦	عن مدن وبناجر الارياف
------	--------------	------------------------	-----------------------

سعادة اسماعيل محمد باشا — رأي أن تحيل عوايد البط الواحدة أربعة مليات في مصر واسكندرية وثلاثة في غيرها .

(استحسان عام)

تلى صنف الحمام وهذه مقادير العوايد المقرر أخذها على الواحد منه كوارد التعريف .

١٠ حمام	بالعدد ٠ر٠٠٣٥	٠ر٠٠٢٥ بالتعريف
---------	---------------	-----------------

حضرة مصطفى بك خليفة — الأوفق أن تحيل عوايد الحمام بمصر واسكندرية مليا واحدا وبغيرها نصفاً وربما من الليم .

(استحسان عام)

تليت الاصناف الآتية وتقرر اتفاقا بقاؤها على أصلها وهذا بيانها ومقادير العوايد المندرجة لكل منها بالتعريف .

١١ حبال وديوك برية وبكاسين كبيرة	بالعدد ٠ر٠١٠	عن مصر واسكندرية ٠ر٠٠٧٥	عن مدن وبناجر الارياف
١٢ خنازير وحلايف وأصناف صيد كبيرة	» ١١٥ ر	» ٠ر٠٠٨٥	» »
١٣ سنان وبكاسين وباشوه وقطا	» ٠ر٠٠١	» ٠ر٠٠٠٧٥	» »
١٤ شرشير خضاري وبط برى	» ٠ر٠٠١	» ٠ر٠٠٠٧٥	» »
١٥ طاووس	» ١٢٢ ر	» ٠ر٠٠٩٠	» »
١٦ غزال	» ٠ر٠٠٦٨	» ٠ر٠٠٥١	» »

تلى صنف الفراخ الرومى وهذه مقادير عوايد الواحد منها حسب وارد التعريف .

١٧ فراخ رومى	٠ر٠٠٣٠	» ٠ر٠٠١٥	عن مدن وبناجر الارياف
--------------	--------	----------	-----------------------

حضرة طلبه بك سمودى — رأي أن تكون عوايد الديك أو الفرخة الرومى في مصر واسكندرية خمسة عشر مليا وفي غيرها عشرة مليات .

(استحسان عام)

تلى صنف الفراخ البلدى والهندي وغيره وهذه مقادير عوايد الواحدة من ذلك كوارد التعريف

١٨ فراخ هندي وبلدى وغيره	٠ر٠٠٠٤	٠ر٠٠٠٣
--------------------------	--------	--------

حضرة الشيخ حسين عابدين — رأي أن يجعل عوايد الفرخة الواحدة في مصر واسكندرية ثلاثة مليات وفي غيرهما مليونين اثنين .
(استحسان عام)

تليت باقي الأصناف الواردة بالفصل السادس ومقدمة الفصل السابع وأول صنف منه وتقرر اتفاقا بقاء عوايد تلك الاصناف وللقدمة على أصلها وهذه صورة ذلك كوارد التعريف .

١٩	كتنا كيت بالجوز	٠.٠٠٠.٠٥	عن مصر واسكندرية	٠.٠٠٠.٠٣	عن مدن وبنادر الأرياف
٢٠	وز ودجاج الوادي بالمد	٠.٠٠٠.٠٥	»	٠.٠٠٠.٣٥	»
٢١	وزيرى	٠.٠٠١.٠	»	٠.٠٠٠.٧٥	»
٢٢	بمام وقمرى	٠.٠٠٠.٠٥	»	٠.٠٠٠.٠٣	»

فصل سابع
أشياء متنوعة .

انبذه بسائر الأنواع	بالأقة	٠.٠٠٠.٠٣	»	٠.٠٠٠.٢٢٥	»
---------------------	--------	----------	---	-----------	---

الواردة بالتعريف باعتبار الأقة الواحدة .

تلى صنف البن وهذه مقادير عوايده

٢ بن	بالأقة	٠.٠٠٠.٧	»	٠.٠٠٠.٠٥	»
------	--------	---------	---	----------	---

سعادة حسن حلمي باشا — ان صنف البن لم من المزروعات المصرية بل جاز وروده من الخارج ودفع جرك عليه واذا لا لزوم هناك لبقائه بالتعريف :

سعادة محمود حمدي باشا — الغرض من وضع هذا الصنف بالتعريف ما هو الا لأجل أخذ عوايد على ما يرد منه مهربا ولم يكن بيد صاحبه رقبة من الكرك :
سعادة الرئيس — تؤخذ الاراء .

أخذت وتقرر بقاء الصنف وعوائده كما هو بالتعريف .

تليت الاصناف الآتية وتقرر اتفاقا بقاء عوائدها حسب وارد التعريف وهذا بيان تلك الاصناف وعوائدها :

٣	حلويات وملبس ومسكر نبات	بالأقة	٠.٠٠٠.٠٣	عن مصر واسكندرية	٠.٠٠٠.٠٢	عن مدن وبنادر الأرياف
٤	خل	»	٠.٠٠٠.٠٥	»	٠.٠٠٠.٠٣	»

دهن صنف الدهن المسيح وها مقادير عوايد الاقة منه كوارد التعريف :

٥	دهن مسيح	»	٠.٠٠٠.٠٨	»	٠.٠٠٠.٠٦	»
---	----------	---	----------	---	----------	---

حضرة الشيخ حسين عابدين — رأي أن يجعل عوايد الاقة بمصر واسكندرية ستة مليات وبغيرهما أربعة فقط
(استحسان عام)

تليت الاصناف الآتية وتقرر بالاتفاق بقاء عوايدها على أصلها الوارد بالتعريف وها هوييان تلك الاصناف وعوايد كل منها باعتبار الاقة الواحدة :

٦	سكر غير مكرر بسائر أنواعه	بالأقة	٠.٠٠٠.٠٢	عن مصر واسكندرية	٠.٠٠٠.١٥	عن مدن وبنادر الأرياف
٧	سائلات روحية	»	٠.٠٠٠.٢٢٥	»	٠.٠٠٠.١٥	»
٨	شعريه ومخروطه ومفتلة وما أشبهه	»	٠.٠٠٠.١٥	»	٠.٠٠٠.٠١	»

عن مدن وبتادر الأرياف	عن مصر والاسكندرية	بالآفة
« ٠ر٠٠٣٥	« ٠ر٠٠٥٥	٩ شحم الآلات
« ٠ر٠٠٠٣	« ٠ر٠٠٠٤	١٠ شحم سائل
« ٠ر٠٠١٥	« ٠ر٠٠٠٢	١١ شربات بسائر أنواعه

تلى صنف عسل أبيض بجمعه وها هو مقدار عوايده كوارد التعريفه باعتبار الآفة الواحدة :

« ٠ر٠٠٠٩	« ٠ر٠٠٠٦٥	١٢ عسل أبيض نحل بجمعه بالآفة
----------	-----------	------------------------------

حضرة غمراوي بك — رأى أن تجعل عوايد الآفة بمصر واسكندرية سبعة مليات وبغيرها خمسة فقط .

حضرة طلبه بك سعودي — الاوفق أن تكون عوائده بمصر واسكندرية ستة مليات وفي غيرها أربعة .

حضرة احمد بك أباطه — رأى أن يستبعد صنف العوايد المدرجة لهذا الصنف بالتعريفه

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخذت وتقرر بالاغلبية رأى حضرة طلبه بك سعودي

تلى صنف العسل الأبيض النحل السائل وهذه مقاديرها وعوايد الآفة منه كوارد التعريفه

« ٠ر٠٠٠٦	« ٠ر٠٠٠٤٥	١٣ عسل أبيض نحل سائل بالآفة
----------	-----------	-----------------------------

حضرة شواربي بك — الاوفق جعل عوايد الآفة أربعة مليات بمصر واسكندرية وبغيرها ثلاثة

سعادة اسماعيل محمد باشا — الاحسن أن تكون خمسة في مصر واسكندرية وفي غيرها أربعة

أخذت الآراء فتقرر رأى حضرة شواربي بك

تليت باقى الاصناف المدرجة بالفصل السابع وتقرر اتفاقا بقاء عوائدها الواردة بالتعريفه على أصلها وها هو بيانها ومقادير تلك العوايد :

« ٠ر٠٠٠١	« ٠ر٠٠٠٧٥	١٤ عسل اسود بسائر أنواعه
« ٠ر٠٠٠٤	« ٠ر٠٠٠٣	١٥ عرق وكياك وغيره من المشروبات الروحية
« ٠ر٠٠٧٥	« ٠ر٠٠٠٥٥	١٦ لحوم مملحة بسائر أنواعها
« ٠ر٠٠٠٤	« ٠ر٠٠٠٣	١٧ مربات اجناس

حضرة أحمد أباطه بك — رأي أن يجعل هذا الصنف بالحمل ويكون على الحمل منه قرش واحد .

سماعة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت وتقرر بالأغلبية رأي حضرة شواربي بك .

تلى صنف الحطب البلدى وتقرر اتفاقا بقاء عوائده كوارد التعريفه وهماي مقاديرها باعتبار القنطار الواحد .

٤ حطب بلدى بسائر أنواعه بالقنطار ٠٠٥ ر . عن مصر والاسكندرية ٠٠٤ ر . عن مدن وبنادر الأرياف

تلى صنف البوص والغاب بأنواعه وهما هو مقدار عوائد القنطار منه كوارد التعريفه .

٥ غاب وبوص بأنواعه بالقنطار ٠٧ ر . عن مصر والاسكندرية ٠٥٥ ر . عن مدن وبنادر الأرياف

حضرة مصطفى بك خليفة — رأي أن يكون عوايد القنطار من ذلك خمسة مليات بمصر واسكندرية وأربعة بغيرها .

(استحسن عام)

تليت باقى الاصناف الواردة بالباب الثانى وتقرر اتفاقا بقاء عوائدها على أصلها .

وهذه مقاديرها .

٦ فحم خشب بالآفة ٠٠٥٠٥ ر . عن مصر واسكندرية ٠٠٣ ر . عن مدن وبنادر الأرياف

٧ فحم خشب ناعم ورجوع فحم بالآفة ٠٠٢٥ ر . عن مدن وبنادر الأرياف

تليت مقدمة الباب الثالث وصنف البرسيم ومقادير العوائد الواردة بالتعريفه على القنطار منه وهذه صورة ذلك .

الباب الثالث

أدوات علف البهائم

١ برسيم أخضر بالقنطار ٠٠٥٠٥ ر . عن مصر واسكندرية ٠٠٤ ر . عن مدن وبنادر الأرياف

تليت مقدمة الباب الثانى وصنف افلاق النخيل وهذه صورة المقدمة وبيان العوايد للندرجة بالتعريفه للقنطار الواحد من تلك الافلاق .

الباب الثانى

فى أدوات الحريق .

١ افلاق نخيل بالقنطار ٠٠٤ ر . عن مصر واسكندرية ٠٠٣ ر . عن مدن وبنادر الأرياف .

حضرة الشيخ حسين عابدين — رأي أن تجعل عوايد القنطار فى مصر واسكندرية مليا واحدا وفى غيرهما نصف مليم .

حضرة طلبة بك سعودى — الاحسن أن تقدر عوايد الافلاق بالعدد ويجعل منها نصف فلق وتكون عوائده ثلاثة مليات وثلاث فلق وتكون عوائده مليمين اثنين وربع فلق وتكون عوائده مليا واحدا .

سماعة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فتقرر بالأغلبية رأي حضرة الشيخ حسين عابدين .

تلى صنف البقمة وهذه مقادير عوايد الآفة منها كوارد التعريفه

٢ بقمة بالآفة ٠٠٥٠٥ ر . ٠٠٣ ر .

حضرة حسن مذكور بك — رأي أن تجعل عوايد الآفة منها ربع مليم .

حضرة صوفاني بك — الاوفق بقاء عوائدها على أصلها .

سماعة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فتقرر بالأغلبية رأي حضرة صوفاني بك .

تلى صنف الحطب القطن وهذه مقادير عوائد القنطار منه كوارد التعريفه .

٣ حطب قطن بالقنطار ٠٠٨ ر . عن مصر والاسكندرية

٠٠٩ ر . عن مدن وبنادر الأرياف

حضرة شواربي بك — رأي أن تجعل عوائد القنطار فى مصر والاسكندرية اربعة مليات وفى غيرهما ثلاثة فقط .

(استحسان عام)

تلى صنف التبن الاسود والفصل وهذه عوائد القنطار منها كوارد التعريفة :

٤ تبن اسود وقصل بالقنطار ٠٠٢٥ ر. عن مصر والاسكندرية
٠٠٢ ر. عن مدن وبندر الأرياف

حضرة شواربي بك — رأيي أن تكون عوائد القنطار من هذين الصنفين في مصر واسكندرية مليونين وفي غيرها ملياً واحداً.

(استحسان عام .)

تلى صنف تبن الرب والحلبة والقول وهما هي مقادير عوائد القنطار كوارد التعريفة :

٥ ربة وحلبة وقول بالقنطار ٠٠٤٥ ر. عن مصر والاسكندرية
٠٠٣٢٥ ر. عن مدن وبندر الأرياف

حضرة شواربي بك — يحذف من ذلك تبن الفول لانه هو التبن الاسود والصنفان الآخران يجعل عوائد القنطار منهما في مصر والاسكندرية ثلاثة ملايين وفي غيرها مليونين .

(استحسان .)

تلى باقي التعريفة وتقرر بالاتفاق بقاؤه على أصله وهذه صورة ذلك :

٩ حشيش ناشف بالقنطار ٠٠٥ ر. عن مصر والاسكندرية
٠٠٤ ر. عن مدن وبندر الأرياف

الباب الرابع

اصناف متنوعة

فصل أول

أدوات النسيج .

حضرة الشيخ حسين عابدين — رأيي أن تجعل عوايد القنطار في مصر واسكندرية مليونين وفي غيرها ملياً واحداً .

سعادة اسماعيل محمد باشا — وأنا رأيي أن تكون عوايد القنطار بمصر واسكندرية ثلاثة ملايين وفي غيرها مليونين .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخذت وتقرر بالأغلبية رأي سعادة اسماعيل محمد باشا .

تلى صنف البرسيم الناشف أي (الدريس) وهما هي مقادير عوايده باعتبار القنطار كوارد التعريفة .

٢ برسيم ناشف (أي دريس) بالقنطار ٠٠٣٣ ر. عن مصر واسكندرية
٠٠٢٥ ر. عن مدن وبندر الأرياف

سعادة اسماعيل صفوت باشا — رأيي أن تجعل عوايد القنطار في مصر واسكندرية عشرين ملياً وفي غيرها خمسة عشر .

حضرة الشيخ حسين عابدين — الاوفق أن تكون عوائد القنطار اثنين وعشرين ملياً في مصر اسكندرية وسبعة عشر في غيرها .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فتقرر بالأغلبية رأي حضرة الشيخ حسين عابدين

تلى صنف التبن الأبيض وهذه مقادير عوايد القنطار منه كوارد التعريفة .

٣ تبن أبيض بالقنطار ٠٠٧ ر. عن مصر واسكندرية
٠٠٥٥ ر. عن مدن وبندر الأرياف

حضرة الشيخ حسين عابدين — رأيي أن تكون عوايد القنطار التبن أربعة ملايين بمصر واسكندرية وثلاثة بغيرهما .

١	تيل خام	بالأقة	٠ر٠٠٠٢	عن مصر والاسكندرية	٠ر٠٠٠١٥	عن مدن وبنادر الأرياف
٢	» عمود	»	٠ر٠٠٠٥	»	٠ر٠٠٠٣	»
٣	صوف مغزول	»	٠ر٠٠٠٧٥	»	٠ر٠٠٠٥٥	»
٤	» خام	»	٠ر٠٠٠١	»	٠ر٠٠٠٧٥	»
٥	كتان مدقوق	»	٠ر٠٠٠٢٢٥	»	٠ر٠٠٠١٧٥	»
٦	مشاق	»	٠ر٠٠٠١	»	٠ر٠٠٠٧٥	»

فصل ثان

أصناف متنوعة

١	أفيون	بالأقة	٠ر١١٤	عن مصر والاسكندرية	٠ر٠٠٨٥	عن مدن وبنادر الأرياف
٢	نجم	»	٠ر٠٠٠٣٥	»	٠ر٠٠٠٢٥	»
٣	جلد بقروجلود أخرى	»	٠ر٠٠٠٤	»	٠ر٠٠٠٣	»
٤	حناء	»	٠ر٠٠٠٢	»	٠ر٠٠٠١٥	»
٥	ريش نعام بالرطل	»	٠ر٣٥٠	»	٠ر٢٦٠	»
٦	سنامكي	بالأقة	٠ر٠٠٠٢٥	»	٠ر٠٠٠٢	»
٧	سن فيل	»	٠ر٠٠٥١	»	٠ر٠٠٤٨	»
٨	شع عسل خام بسائر أنواعه	»	٠ر٠٠١٣	»	٠ر٠٠١٠	»
٩	» سمك ودهن	»	٠ر٠٠٠٢	»	٠ر٠٠٠١٥	»
١٠	صابون بسائر أنواعه	»	٠ر٠٠٠٥	»	٠ر٠٠٠٣	»
١١	صنغ	»	٠ر٠٠٠٣	»	٠ر٠٠٠٢٥	»
١٢	نشاء	»	٠ر٠٠٠٣	»	٠ر٠٠٠٢٢٥	»
١٣	نيلة	»	٠ر٠٠٠٥	»	٠ر٠٠٠٣٥	»

الباب الخامس

أصناف العمارات (١)

- ١ أحجار نحت بالقنطار ٠٠٠١ ر. عن مصر واسكندرية عن مدن وينادر الارياف .
- ٢ جبس وجير » ٠٠٠٣ ر.
- ٣ حمرة » ٠٠٠٧٥ ر.
- ٤ حجر جبس » ٠٠٠٢ ر.
- ٥ خشب عمارات » ٠٠٠٩ ر.
- ٦ دبش وحجر صوان » ٠٠٠٠٥ ر.
- ٧ رمل » ٠٠٠٠٥ ر.
- ٨ رخام » ٠٠٠٥ ر.
- ٩ طوب بسائر أنواعه » ٠٠٠٠٥ ر.
- ١٠ مرمر » ٠٠٠٥ ر.

(١) أصناف العمارات لا تتحصل عنها العوايد الا في مدينتي مصر والاسكندرية قد تقررت أعلى كمية تنقلها عربات الكار وحيوانات النقل بالكيفية الآتية :

العربة الخيالي البلدي التي يجرها حصان أو بغل تحمل لغاية ١٥ قنطارا

العربة الفرنساوى التي يجرها حصان أو بغل تحمل لغاية ٢٠ قنطارا

العربة الثوارى التي يجرها زوج من الثيران تحمل لغاية ٢٥ قنطارا

الجل يحمل لغاية ٦ قناطير

الحمار يحمل لغاية ثلاثة قناطير

جدول حرف (ب)

بيان الاصناف بيان للمقاييس والاعدا والمكايل بيان مواعيد التسعير

الجزء الثاني

عن الاصناف التي تقرر عليها عوايد

بموجبها لمبيعات وقتية

الباب الاول

بيان الاصناف	بيان المقاييس والاعداد والمكايل	بيان مواعيد التسعير
ثيران وأبقار	في الحيوانات للمدة للذبيح وفي اللحوم	في أول خميس من كل ثلاثة أشهر
جاموس	بالرأس	»
عجول	»	»
جاموس صغير	»	»
خرقان أو غنم	»	»
قوزى	»	»
معيذ	»	»
تنوس	»	»
جديان	»	»
خنازير	»	»
خيل	»	»
جمال	»	»
حمير	»	»
لحم تازة	بالاقة	»

الباب الثاني

الاصناف الواردة من السودان	الاعداد والمكايل والمقاييس	حال ورودها على مرا كز
وغير المدرجة في جدول التعريفة	المصطلح عليها في التجارة	الدخولية في المدن والقرى
الدائمة	لكل صنف	المقرر فيها تحصيل عوايد

حضرة مصطفى بك الطحان — قد بدت لي ملاحظة بخصوص صنف الخيار والفقوس والقثاء فان حسن لدى الهيئة ابدائها هنالك أبنائها

تقرر بالاتفاق قبول الملاحظة

حضرة مصطفى بك الطحان — لا يخفى على الهيئة ان أئمان الاصناف المذكورة أقل بكثير من أئمان القرع الكوسة ولا يصح أن تكون عوايدها باعتبار مليم واحد كالقرع وتلاصاف هي في الغالب مستعملة عند الفقراء فان حسن جعل عوايدها نصف مليم فقط فليقرر ذلك

سعادة وكيل الداخلية — هذه الاصناف قد قررت الهيئة عوائدها وانتهى الامر فيها واذن لا لزوم هناك للكلام بخصوصها الآن

حضرة مصطفى بك الطحان — لأئمة المجلس تجيز لكل من أعضائه ابداء ملاحظاته على ما يكون نظر بجلسة سابقة

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخذت وتقرر بالاغلبية رأى حضرة مصطفى بك الطحان وان تكون عوايد الأقة من الخيار والفقوس والقثاء نصف مليم

حضرة محمود بك حسين — مادام تلك الاصناف فصلت من القرع فيكون اللازم هو تعلية نصف مليم على عوايد هذا الصنف لتكون مليما ونصف مليم

(استحسن) .

تلى الجدول حرف (ألف) الشتمل بيان المدن والبنادر الخاضعة لحكم الدخولية وتقرر بالاتفاق أن يحذف منه (شبراخيت والمحمودية وشبين القناطر ويضاف عليه (بندر النيا) وهما هي صورة ذاك الكشف .

جدول حرف (ا) .

بيان المدن الخاضعة لحكم الدخولية

بيان المدن والبنادر	بيان التقسيمات الادارية للمديريات والمحافظات
القاهرة	دائرة بلدية مصر
الاسكندرية	دائرة بلدية اسكندرية
بورسعيد والاسماعيلية والقنطرة	محافظه عموم القنال
السويس	« السويس
دمياط	« دمياط
أسيوط	مديرية أسيوط
دمهور وشبراخيت والمحمودية	« البحيرة

تابع بيان المدن والبنادر	تابع بيان التقسيمات الادارية للمديريات والمحافظات
بنى سويف	مديرية بنى سويف
الزقازيق	« الشرقية
المنصورة وميت غمر	« الدقهلية
الفيوم	« الفيوم
طنطا والمحلة الكبرى وسمنود وزقنة وكفر الزيات ودسوق	« الغربية
الجيزة	« الجيزة
بنها وشين القناطر	« القليوبية
منوف العلا وشين الكوم	« المنوفية

سعادة وكيل الداخلية — حيث انه لم يكن باقيا علينا سوى الشروع فنفيد الهيئة ان الحكومة ادخلت بعض تعديلات فيه من بعد أن نظرت الهيئة سابقا وقد طبع بحسب تلك التعديلات وطبع امام كل مادة تعديل الهيئة السابق فيها وأرسل من طرف الحكومة عدة نسخ مما طبع الى المجلس (شورى القوانين) وتوزعت على حضرات اعضائه وقد علم كل من حضراتهم ما اشتملت عليه المواد الأصلية التي لم تعدلها الهيئة سابقا فان حسن صرف النظر عن تلاوة المواد التي لم تعدل حال نظرها في الدفعة الماضية وتلاوة المواد التي عدلتها مع التعديل فقط فانقرر ذلك لأجل السهولة .

(استحسان عام)

تليت المادة الاولى وتعديلها الذي قرره الهيئة في الدفعة الماضية وتقرر باتفاق الآراء استحسان التعديل السابق وهاتان صورتاهما .

الأصل	التعديل
﴿ المادة الاولى ﴾	﴿ المادة الاولى ﴾
تتحصل عوايد الدخوليات عند دخول الأصناف في البنادر في الجدول المؤشر عليه بحرف (١) المرفق بأمرنا هذا وعلى ناظر المالية أن يبين بقرارات تصدر منه ومصدق عليها من مجلس النظار حدود الدخولية لكل بندر من هذه البنادر وستعين هذه الحدود بوضع أعمدة يكتب عليها كلمات دخولية (بندر كذا) .	على أصلها وزيد عليها فقرة بالصورة الآتية : أما يستثنى من دفع عوايد الدخولية مواشى المزارعين بكل المدن والبنادر وضواحي مصر والاسكندرية ما عدا مدينتى مصر والاسكندرية لا يستثنيان .

تليت المادة الثانية والتعديل الذي أدخلته الهيئة فيها وهاتان صورتاهما :

الأصل	التعديل
﴿ المادة الثانية ﴾	﴿ المادة الثانية ﴾
تتحصل عوايد الدخولية على كافة الاصناف المينة بالجدول المؤشر عليه بحرف (ب) المرفق بأمرنا هذا ويكون التحصيل طبقا للبيانات الواردة بهذا الجدول ويستثنى من دفع العوايد .	حذفت منها العبارة الآتية (وبصير اجراء التحصيل طبقا للبيانات الواردة بهذا الجدول) واستبدلت كلمة (قرشين) ب (عشرين قرشا) وبقى المادة على أصلها .

التعديل

تابع المادة الثانية

الاصل

أولاً — الاشياء المدة للاستهلاك التي تكون كميتها قليلة ولا تزيد قيمتها عن قرشين صاغ وتكون مع ركاب السكة الحديد أو مع العائدين من الجنان والمنتزهات .
ثانياً — البضائع الواردة من البلاد الاجنبية التي دفعت عنها رسوم الكمره .

وتؤخذ العوايد أيا كان المرسل للاصناف أو المرسلة اليه .

على أن المعافاة للمنوحة لوكلاء الدول السياسيين والقناصل الجنترالية تبنى على حالها بالكيفية الجاري العمل بها الآن .

سعادة ابراهيم أدهم باشا — من حيث ان التعريفه صارت ثابتة فلا لزوم لحذف الجملة التي كانت قررت الهيئه حذفها والتسامح في أخذ عوايد على الاصناف التي تكون قيمتها عشرين قرشا الواردة مع من ذكروا بالمادة لا يصح والذي أراه أن تكون المساحة فيما تبلغ قيمته ثلاثة قروش فقط .

حضرة أحمد بك أباطه — أوافق على رأى سعادة أدهم باشا من حيث عدم حذف الجملة التي قال عنها أما القرشان الواردان في أصل المادة فتستبدل بهما خمسة قروش .

سعادة محمود حمدي باشا — جعل للبلغ زيادة على قرشين ربما يكون باعثا على استعمال الغش والتهرب ومع ذلك الرأى للهيئه .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فتقرر بالاغلبية رأى حضرة أباطه بك .

نليت المادتان الثالثة والرابعة والتعديل الذي أدخلته الهيئه في كل منهما وتقرر باتفاق الآراء حذف التعديل لعدم مناسبته للتعريفه الثابتة وهذه صورة ذلك

التعديل

الاصل

﴿المادة الثالثة﴾

على أصلها باستبدال عبارة (بحسب قيمتها) بـ (التسعيرات الوقتية التي تعمل)

﴿المادة الرابعة﴾

الفقرة الاولى على أصلها وباقي المادة تعدل بالصورة الآتية .
وتعمل التسعيرات في كل جهة بها محافظة بمعرفة لجنة تكون مؤلفة من المحافظ أو من ينوب عنه رئيس ومن واحد من مستخدمي البلدية بالجهة ومن اثنين من ذوي الشأن واثنين من أعيان البلدية وفي الجهات التابعة للديريات تكون لجان التثمين بالصفة المذكورة تحت رئاسة المدير أو من ينوب عنه وإذا وردت أصناف تستدعي زيادة اعتناء التثمين فعلى رئيس اللجنة أن يستحضر اثنين آخرين من الاعيان لانضمامهما الى اللجنة وفي كل الاحوال يكون حكم تلك اللجان بالاغلبية ونافذ المفعول وينبغي لتلك اللجان أن تجعل أساس تثمينها متوسط أثمان البيع القطاعي الجاري في داخلية كل جهة بعد أن تستبعد منه عشرين في المائة وهذا فيما عدا الغلال

﴿المادة الثالثة﴾

تؤخذ عوايد الدخولية باعتبار تسعة ونصف في المائة على الاصناف المدرجة بالجزء التالي من التعريفه المؤشر عليها بحرف (ب) بحسب قيمتها :

﴿المادة الرابعة﴾

تعين قيمة الاصناف التي يؤخذ عليها عوايد بواقع تسعة ونصف في المائة بواسطة تسعيرات دورية يصير اجراءها في المواعيد الموضحة بالجزء التالي من التعريفه المؤشر عليها بحرف (ب)

وتعمل التسعيرات في كل جهة مقرر فيها عوايد دخولية بمعرفة لجان تتألف من مندوب المصلحة ومن شيخ الطائفة ذات الشأن ومن تاجرين اثنين تندد بهما الطائفة المذكورة وينبغي لتلك اللجان أن تجعل أساس تثمينها أثمان البيع القطاعي بعد خصم عشرين في المائة وهذه التسعيرات تعمل بواسطة أخذ متوسط البيع القطاعي حسب ما هو جار البيع في الدكاكين والاسواق ولا يعمل بالتسعيرات التي تربطها .

الاصل

﴿تابع للمادة الرابعة﴾

رجال التتمين الابعد التصديق عليها من المحافظين او المديرين او مأموري الدوائر البلدية .

واذا ابت اللجنة ان تشترع في التتمين اوراى المأمور الذى من اختصاصه التصديق عليها ان التتمين على غير صحة فله ان يقرر هو بنفسه وحينئذ يكون هذا التتمين نافذ المفعول في الحال وتعلن التسعيرات بواسطة تعليقها في جميع مراكز الدخولية وفي الاسواق ومحلات البيع المهمة .

التعديل

﴿تابع للمادة الرابعة﴾

والحبوب فيعتبر أساس تميمها بمصر حسبها هو جاره به البيع بالساحل وباسكندرية حسب الاسعار في ميناء البسل اما باقى الجهات الجائز اخذ عوايد دخولية على الفلال والحبوب بها لتجعل اللجان اساس تميمها بها متوسط البيع بالاردب في داخلية كل جهة وتستبعد منه عشرين في المائة ايضا وذلك ماعدا القمح والتمر فان عوايدهما تبقى على ما هي عليه الآن .

تليت المادة الثامنة والتعديل الذى كانت ادخلته الهيئة فيها وتقرر باتفاق الآراء بقاء المادة على اصلها وحذف التعديل لان العبارة الاولى من التعديل وهى كلمتا (الجمالة وغيرهم) درجتا في صلب المادة الواردة من جهة الحكومة اما العبارة الثانية وهى الفقرة التى كان تقرر زيادتها على المادة فتمناها وورد في المشروع في محل آخر وهذه صورة المادة الاصلية وصورة تعديلها السابق .

﴿المادة الثامنة﴾

صارت

﴿المادة السابعة﴾

على ناقل الاحمال او سائقها ان يقفوا عند مركز الدخولية وان يعرفوا عن الاصناف التى معهم ومقرر عليها عوايد وان ينفذوا جميع التحقيقات التى يجريها خدمة المركز بقصد معرفة انواع الاصناف المقرر عليها عوايد دخولية ومقاديرها وعلى سائقي عربات الركوبة وعربات الكارو والحمار والجمالة وغيرهم ان يقفوا عند اول تنبيه يصدر لهم من خدمة الدخولية وان ينقادوا لتلك التحقيقات حتى ولم يكن معهم أحمال ظاهرة .

ولا يجوز للمراكبية أن يفرغوا البضائع المقرر عليها عوايد إلا في النقط

التي تعينها لهم المصلحة وعليهم أن ينقادوا للتفتيش والتحقيق الذين ترغب خدمة الدخولية اجراءهما في مراكبهم وفلا عن هذه التحقيقات يجب أيضاً على سائقي الاحمال أو مدخلها أن يقدموا لدى الطلب ما يكون بيدهم من البوالص أو شروط نقل الاحمال .

ويجوز للمصلحة أن تجرى في محطات السكك الحديدية كل ما يترأى لها من التحقيقات لتمكين من تحصيل عوايد الدخولية بالضبط وذلك حين ورود الأصناف في الجهة المقرر فيها عوايد دخولية أو للتحقيق مما اذا كانت العوايد التى تحصيلت على الأصناف السابق ادخلها في دائرة حدود الدخولية هي قيمة المستحق عليها أم لا .

زيد فيها بعد كلمة (والحمار) كلمتا (والجمالة وغيرهم) وزيد عليها ايضا فقرة بالصورة الآتية :

(ويكون اجراء التفتيش والتحقيق بمعرفة مستخدمى الدخولية بمراعاة الآداب وبدون ان يحصل منهم ادنى اهانة لاحد) .

تليت المادة الثانية عشرة والتعديل الذى كانت ادخلته الهيئة فيه وهاتان صورتاهما .

﴿للمادة الثانية عشرة﴾

صارت

(المادة الحادية عشرة)

الأصناف المقرر عليها عوايد دخولية التي يصير ادخلها في البندر أو المديرية بقصد تصديرها للخارج ينبغي أن توضع تحت حكم التصدير (ترنسيت) وفي هذه الحالة يحرم مدخل البضاعة للمركز الذى يرغب ادخال بضاعته

حذفت منها العبارة الآتية (ولا يجوز أن يتجاوز ميعاد التصدير الثلاثة أيام ولا يمكن تحديد هذا الميعاد وتقرر أن يكتب بدلها (ولا يجوز لصاحب البضاعة أن يتأخر في تصديرها عن الميعاد الذى حدده زيادة عن ثلاثة أيام

(الأصل)

(التعديل)

﴿تابع المادة الثانية عشرة﴾

﴿تابع المادة الحادية عشرة﴾

منه أعلننا بين به الميعاد الذي يصير تصديرها فيه واسم المركز الذي يصير خروجها منه وعلى المركز المذكور أن يقيّد هذا الاعلان في دفتر ويعطى الى مدخل البضاعة ورقة تصدير يجب عليه ابرازها وقت ما يطلب ذلك منه مأمورو الدخولية وعلى مدخل البضاعة ان يسدد قيمة العوايد أو يقدم ضامناً يتعهد معه بطريق التكافل بأن يسدها أو ان يثبت خروج البضاعة . ولا يجوز أن يتجاوز ميعاد التصدير الثلاثة أيام ولا يمكن تحديد هذا الميعاد إلا في الأحوال القهرية التي تثبت بكيفية قانونية .

فاذا لم يتحقق مستخدمو الدخولية عند انتهاء الميعاد من خروج الأصناف أو لم يتقدم إعلان بتخزينها طبقاً لنصوص المادة الرابعة عشرة من أمرنا هذا فالعوايد المودعة تصير حقاً للحكومة وأما اذا كان أخذها ضمانة فيلزم المدخل أو ضامنه بدفع العوايد فوراً .

تبدأ من بعد آخر يوم ينقص عن الميعاد السابق تحريره (وبقى المادة على أصله .

جناب المسيو مزوك — البضائع التي تدخل مراكز الدخولية تحت التصدير لا يصح تأخير تصديرها عن ثلاثة أيام لأن بقاءها زيادة عن ذلك فيه كثرة مشغولية والمادة لم تمنع من تحديد الميعاد عند وجود أحوال قهرية بحيث أنه لو حدثت أسباب قوية تمنع صاحب البضاعة من تصديرها في الميعاد وطلب من الحكومة تعديده الى شهر أو اثنين فالحكومة تجيب طلبه .

سعادة حسن حلمي باشا — رأيي جعل للميعاد الابتدائي عشرة أيام بحيث يزداد هذا الميعاد بحسب طلب صاحب البضاعة عند وجود أعذار تمنعه من تصديرها .

حضرة عوض بك سعد الله — رأيي أن يجعل أول ميعاد لمدة أسبوعين

حضرة شواربي بك — وأنا رأيي أن يكون خمسة أيام ويزاد عليه عند الضرورة

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخذت فتقرر بالاغلبية رأى حضرة شواربي بك وبذلك تستبدل بجملة (ولا يجوز إلخ)

(ولا يجوز أن يتجاوز ميعاد التصدير الخمسة الأيام ويزاد عند وجود الضرورة)

تليت المادة الرابعة عشرة والتعديل الذي كانت أدخلته الهيئة فيها وتقرر باتفاق الآراء بقاء المادة على أصلها وهاتان صورتا الأصل والتعديل

الأصل

﴿ المادة الرابعة عشرة ﴾

الغلال الواردة من الخارج لادخالها في مدينة مامن المدن المقرر فيها عوايد دخولية لأجل طحنها أو تشغيلها في بعض للعامل يصير قبولها بشرط أن يدفع عنها قيمة عوايد دخوليتها بصفة تأمين أو أن تؤخذ الضمانة الكافية لسداد قيمة هذه العوايد

وترد هذه القيمة لأربابها أو ترفع الضمانة المأخوذة عند خروج ما صار تشغيله من تلك الغلال متى كانت كميته قابلة للمقادير التي صار ادخالها وخروجه في ميعاد لا يتجاوز الثلاثة أيام

التعديل

﴿ المادة الثالثة عشر ﴾

على أصلها واستبدلت كلمة (ثلاثة أيام) ب (خمسة أيام)

تليت المادة التاسعة عشرة والتعديل الذي كانت أدخلته الهيئة فيها وهاتان صورتاهما

الأصل

يفتح لكل مخزن عن كل نوع من أنواع البضائع المخزنة حساب أصول وخصوم

ويقيد في الأصول المقادير التي صار ادخالها على التوالي للمخزن بموجبه أعلانات التخزين

ويقيد في الخصوم

أولا — المقادير التي تحصل عليها عوايد الدخوليه

ثانيا — المقادير التي أرسلت للخارج وثبت خروجها بمقتضى التأشير على

أوراق الخروج

وللأموري الدخوليه أن يجبروا جرد المقادير المخزنة في أوقات غير معينه وكلا أمرها بذلك من رئيس المصلحة ولا يجوز للمخزين تحت أى حجة كانت أن يعارضوا في الجرد بل يجب عليهم تسهيله بواسطة تقديمهم للمصلحة مجانا الانفار والآلات اللازمة وكل المصاريف التي يستوجبها اجراء الجرد تكون على طرف المخزين

واذا ظهر من الجرد عجز بين الباقي الحقيقي والمقادير الباقية بحسب

الدفاتر في المخزن فتتصل العوايد فورا على هذا الفرق

وأما اذا كان العجز من الاصناف التي يؤخذ عليها عوايد بحسب القيمة فالعوايد تتصل بمقتضى أعلا فية من التسعيرة التي كان معمولاً بها من عهد الجرد الاخير وأما اذا ظهر في الجرد زيادة فتعتبر كأنها دخلت مهربة فاذا كان الفرق لا يتجاوز اثنين ونصف في المائة من المقادير الواجب وجودها في المخزن

التعديل

حذف منها من ابتداء (بواسطة تقديمهم للمصلحة مجانا الى آخر المادة) واستبدل بما يأتي

اذا ظهر من الجرد عجز بين الباقي الحقيقي والمقادير الباقية بحسب الدفاتر في المخزن فان كان العجز أو الزيادة لحد اثنين ونصف في المائة يصير مسامحة صاحب البضاعة فيه

أما ان ظهر ان العجز زيادة عن ذلك فيلزم بدفع عوايده فورا وبمصاريف الجرد وتحسب عليه عوايد هذا العجز باعتبار أعلى قيمة تفدرت في التسعيرات التي حصلت بعد آخر جرد ماض

واذا ظهر في الجرد زيادة عن المائة اثنين ونصف فيعتبر كأنها دخلت مهربة ولا يجوز خصم أى مقدار كان على سبيل التلف الا اذا كان التلف حاصلًا بأسباب عرضت وتحقق بمعرفة المصلحة .

بمقتضى الدفاتر فقيمة الفرق تخصم للمخزن بدون دفع عوايد عليها ان كانت عجزاً وأما ان كانت زيادة فتعلى في الاصول على حساب المخزن ولا تعتبر مهربة ولا يجوز خصم أى مقدار كان على سبيل التلف والبوار الى آخره ما خلا الخسارة التي طرأت باسباب عارضة وتحققت بمعرفة المصلحة

سعادة محمود حمدي باشا — ما يختص بالعجز والزيادة في الجرد لحد المائة اثنين ونصف قد وضع مادة المشروع الأصلية أما تكليف بمصاريف الجرد فهذا لا يصح لأن التخزين من صالح صاحب البضاعة وليس للحكومة فائدة منه وهي شرطت بقبول التخزين من باب التسهيل للعالم ليس الا أعني أن صاحب البضاعة له الخيار إما في التخزين وقبول أحكام الجرد وإما بعدم التخزين بالكلية .

جناب المسيو مازوك — الحكومة مستعدة كل الاستعداد أن تخصص محلات خارج مراكز الدخوليات في مصر القديمة وبولاق ومنية البصل وتلك المحلات تحاط بأسوار أو درزينات ومن يضع بضاعته فيها فليس عليه لا جرد ولا خلافه أعني أن الحكومة لم تقرض التخزين داخل المراكز بنوع الالتزام فلذا صار من يخزن داخلها هو المختار لهذا الأمر ويجب عليه حينئذ أن يسهل على الحكومة عمل الجرد .

وقد تقرر باتفاق الآراء الاكتفاء بما هو في المادة التي تليت أعني حسب وضعها الحكومة أخيراً .

تليت المادة العشرون والتعديل الذي قرره الهيئة فيها وتقرر حذف التعديل بمماثلة ما حذف من المادة ١٩ وهاتان صورتاهما أى المادة ٢٠ وتعديلها الذي تقرر حذفه .

التعديل	الأصل
زيد عليها بعد جملة (وتكون المصاريف على صاحب المحل) هذه العبارة (اذا ظهر من عمل الجشني زيادة أو عجز يعلم منها حصول مغشوشيات في المقادير أما اذا ظهر أن البضاعة على التمام فلا يكلف بتلك المصاريف)	الاصناف المخزنة بطرف أبواب البضائع الذين يشغلون الاصناف أو المواد المخزنة عندهم تكون حساباتها طبقاً لأحكام المادة التاسعة عشرة . فيقيد في حساب الاصول المقادير للقدم عنها اعلانات بالتخزين وفي حساب الخصوم المقادير التي جرى تشغيلها أو استهلكتها داخل البندر وأرسلت للخارج . ولأجل معرفة النسبة الكائنة بين الاصناف الخام والاصناف التي جرى تشغيلها تعمل جشاني بمعرفة المصلحة وبمعرفة صاحب العمل سوية وتكون المصاريف على طرف صاحب العمل والمصلحة أن تعمل جشاني جديدة عند ما تريد ذلك بالشروط عينها .

تليت المادة الحادية والعشرون والتعديل الذي أدخلته الهيئة فيها وهاتان صورتاهما .

التعديل	الأصل
على أصلها وزيد عليها الفقرة الآتية . انما يستثنى من تقديم الضمانة التجار المعتبرون المنظور فيهم الكفاءة	على كل مخزن أن يقدم ضامناً ومصدقاً للضامن يكونان كلاهما مقترنين ومقبولين لدى المصلحة وأن يتعهدا معه سوية وبطريق التضامن بدفع كافة العوائد التي تستحق على الاصناف المخزنة طرفه وتتجدد هذه الضمانات في كل سنة اعتباراً من أول يناير .

سعادة محمود حمدي باشا — ربما أن التاجر الذي يظن مأمور الدائرة البلدية اقتداره يدخل بضاعة كثيرة ويصبح فقيراً لا بضاعة ولا مال وحينئذ تضيق العوايد على الحكومة لا سيما وأنه لا يتيسر لكل مأمور في مركز من مراكز الدخوليات أن يعرف الغني والفقير من التجار فلذا حسن صرف النظر عن الفقرة التي رأت الهيئة زيادتها فيها والا فيشترط على من لم يرغب احضار الضمانة أن يدفع تأميناً بقدر العوائد .

استحسان عام وأن يزداد عليها فقرة بالصورة الآتية (ومن لم يرد تقديم الضمانة فيدفع تأميناً تقديراً بقيمة العوايد) .

تليت المادة الخامسة والعشرون وتعديلها الذي أدخلته الهيئة عليها وتقرر باتفاق الآراء الاكتفاء بمادة الحكومة حسبها وضعها أخيراً وهذه صورتها وصورة التعديل الذي تقرر حذفه .

التعديل
على أصلها فقط استبدلت كلمة (الثمانية أيام) ب (ثلاثين يوماً)

الأصل
لا يجوز تخزين المواشي المعدة للذبيح ولا يجوز تربية هذه المواشي داخل المدن إلا بأذن خصوصي من المصلحة .

ويعطى هذا الأذن بعد موافقة رأي مصادرة الصحة ويتوضح فيه الشروط الواجب اتباعها وإلا ما كن الجائز حفظ تلك المواشي فيها .

ولا يصرح لأصحاب هذه المواشي بإخراجها من داخل البندر أو المدينة وإعادتها إليه في ميعاد معين بدون دفع عوائد دخولية وذيبيح عليها مرة ثانية وفي هذه الحالة يعطى لأولى الشأن رخصة بالخروج تعين فيها عدد المواشي وأجناسها والميعاد اللازم إعادتها فيه ومركز الدخولية الذي تعود منه ولا يتجاوز هذا الميعاد في أي حال من الأحوال عشرة أيام وبعد انقضائه يتحصل على هذه المواشي عوائد دخولية وعوائد ذبيح ثانية .

ولمصلحة الدخولية أن تدفع المواشي الخارجة تحت هذه الشروط تدويناً آخر وتسلم رخصة الخروج إلى خدمة الدخولية عند رجوع المواشي ولا يجوز مرورها إلا من المركز المعين في رخصة الخروج .

تليت المادة السابعة والعشرون والتعديل الذي كانت أدخلته الهيئة عليها وهاتان صورتاهما :

في المخالفات والعقوبات

على أصلها فقط استبدلت (خمسة وعشرين) ب (قرش واحد) .

(المادة السابعة والعشرون)

يعاقب بدفع غرامة من خمسة وعشرين إلى ثمانين قرشاً كل من يمنع عن ادخال بضائعه من مراكز الدخولية أو لا يخبر عنها مقدماً أو لا يتقاد إلى تحقيقات الدخولية وكل من يعارض أو يحاول بأن يعارض في هذه التحقيقات سواء كان في حالة دخول البضائع أو في دائرة الملاحظة أو في المخازن المصريح بالتخزين فيها .

سعادة محمود حمدي باشا — جعل الغرامة من قرش واحد يترتب عليه تساهل المأمورين وتجاري الناس على التهريب وبذلك تكثر المشغوليات والتشكبات فاذا وافق فلتبقى المادة على أصلها .

حضرة الشيخ حسين عابدين — بقاء المادة على أصلها فيه صعوبة والأحسن أن تجعل أقل غرامة خمسة قروش .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت فتقرر بالأغلبية رأي حضرة الشيخ حسين عابدين وأن تستبدل كلمة (خمسة وعشرون قرشاً) (خمسة قروش) ، تليت المادة الثامنة والعشرون وتعديلها الذي كانت وضعت الهيئة وتقرر اتفاقاً بقاء التعديل وهاتان صورتاهما ،

تمتلت الفقرة الاولى منها بالصورة الآتية .

(يعاقب بدفع غرامة تساوى ضعفى العوايد التى كان يراد التخلي عنها)
وحذف من الفقرة الاخيرة كلمة (والغرامة) وباقى المادة على اصلها .

يعاقب بدفع غرامة تساوى خمسة اضعاف العوايد التى كان يراد التخلي
منها مع دفع هذه العوايد بحيث لا يكون مقدار هذا الغرامة اقل من خمسة وعشرين
قرشا فى أى حالة كل من هرب او حاول تهريب اصناف وكل من ادخل او
حاول ادخال اصناف فى غير الاوقات المينة .

وكل من اخبر على غير صحة عن اصناف حين دخولها الى البندر او حين
خروجها من تحت حكم التصدير .

وكل من غير او بدل فى جنس او نوع الاصناف المخزنة بقصد اخفاء
العجز وكل من اتخذ خارجا عن حدود الدخولية وفى دائرة المسافة للمينة باللائحة
محلات غير مصرح بها يعمدها لتخزين البضائع المقرر عليها عوايد الدخولية
وتضبط الاصناف والبضائع وآلات النقل وادوات التهريب ضمانا لدفع العوايد
والغرامة .

وتقرر ان سعادة الرئيس يحدد الجلسة عند وجود الاشغال .

ثم ان سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٧ .

خاتم (على شريف)

امضاء (حسين يسرى)

نمرة ٢٧

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاحد ٢ جماد الاولى سنة ١٣٠٨ (١٤ ديسمبر سنة ١٨٩٠)

حجمه الا بتصریح خصوصي ما لم يكن حامله أو الحائز له مندرجا في سلك قوة متسلحة مفعرة قانونا في الفطر .

﴿ المادة الثانية ﴾

يجوز للمديرين والمحافظين اعطاء الرخص اللازمة لحمل أو احراز الاسلحة النارية بعد أن يوضح طالب الرخصة الفرض الذي يقصده من استعمال هذه الاسلحة والرخصة التي تعطى لا يعمل بها الا لمدة سنة واحدة من تاريخ اعطائها ويجب على حائزها أن يظهرها كلما طلب ذلك منه أحد مأموري الحكومة وقد تحدد ثمن كل رخصة جنيتها واحدا مصريا .

﴿ المادة الثالثة ﴾

من وجد حاملا سلاحا ناريا أو محرزا له بدون الرخصة المنوّه عنها في المادة السابقة يعاقب بالسجن من شهر الى ستة اشهر وبغرامة من الف الى خمسة آلاف قرش مصري وإذا عا د الى ذلك دفعة ثانية فيعامل بموجب احكام المادة الثانية عشرة من قانون العقوبات وفي كل حال تضبط الاسلحة وتصادر الى جانب الحكومة

﴿ المادة الرابعة ﴾

على ناظر الداخلية والحقانية تنفيذ امرنا هذا كل منهما فيما يخصه .

حضرة مصطفى بك خليفه — هذا المشروع مقتضاه انه لا يجوز لاحد حمل أو احراز الاسلحة النارية في القطر المصري الا برخصة تعطى من المدير أو المحافظه بعد ان يؤدي طالب الرخصة جنيتها واحدا مصريا ثمنا لتلك الرخصة ولا تسرى الا لمدة سنة أى بعد السنة يؤدي صاحبها جنيتها آخر وهكذا . ومن يوجد حاملا أو حائزا لاي شيء من تلك الاسلحة بلا رخصة يكون عقابه بالسجن لغاية ستة ٦ اشهر وبغرامة من الف الى خمسة الاف قرش وان عاد الى ذلك مرة ثانية يعامل بمقتضى المادة الثانية عشرة من قانون العقوبات وغرض الحكومة من وضع هذا المشروع ما هو الا بقصد التوصل الى قطع جرثومة الاشقياء .

فتحت الجلسة الساعة ٥ عربى تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس وبحضور ٢٢ من حضرات الاعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية فتصدق عليه .

سعادة الرئيس — وردت افادة من صاحب الدولة رئيس مجلس النظر رقم ٢٩ ربيع الثاني سنة ١٣٠٨ و ١٠ ديسمبر سنة ١٨٩٠ نمرة ١٧ ومعه مشروع أمر عال يقضى بمنع حمل أو احراز الاسلحة النارية في القطر المصري الا برخصة بالكيفية الواضحة به فليتليا .

تليت الافادة وهذه صورتها :

مرسل مع هذا لسعادتكم مشروع أمر عال قاض بمنع حمل واحراز الاسلحة النارية في القطر المصري بالكيفية المنصوص عنها فيه الأمل عرضه على هيئة مجلس شورى القوانين واعادته لهذا الطرف مشفوعاً بما تراه الهيئة فيه أفندم .

تلى المشروع وهذه صورته :

مشروع أمر عال

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية ومواقفة رأى مجلس النظر وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هو آت

﴿ المادة الأولى ﴾

لا يجوز لأحد في القطر المصري أن يحمل أو يحرز سلاحا ناريا معها كان

النارى في عموم القطر المصرى سواء كان الحامل أو الحائر له من الاهالى أو العربان والاجانب فعن ذلك أقول :

أولاً — ان الاهالى ينقسمون الى قسمين أولهما الاهالى المقتدرون وهم لا يستغنون عن حمل السلاح ويمكنهم دفع ثمن الرخصة ولكن عددهم بالنسبة للقسم الثانى قليل جداً .

والقسم الثانى من الاهالى هو الاكثر عدداً أو من الأشقياء الذين اعتادوا على السطو والسلب ولا يتيسر لكل من عنده قطعة من الاسلحة النارية من الاهالى هذا القسم أن يدفع ثمن الرخصة عنها في مرة واحدة فضلاً عن التكرار وعدم امكانه القيام بدفع ثمن الرخصة يجعله مجرداً من سلاحه ويبنى سلاح القسم الذى اعتاد الشقاوة نجباً ولو عند زملائه من الأشقياء العربان بل ربما اضطرت الحال معظم أولئك الاشقياء الى الانضمام لامثالهم من العربان .

ثانياً — العربان وهؤلاء قل أن يوجد واحد منهم بدون أن يحرز قطعة من الاسلحة النارية ولا يتيسر لهم الاستغناء عنها لاسباب كثيرة لا يخفى على الهيئة لا سيما وأن منهم من يكون اقامته بعيدة عن السكن مسافة اليومين والثلاثة وهذه المثابة يكون صنف العربان محرزاً لاسلحة اكثر من الاهالى بكثير ولا يتيسر لهم القيام بدفع ثمن الرخصة فضلاً عن تكرار أدائه في كل سنة .

وما دام معظم الاهالى والعربان لا يمكنهم القيام بدفع ثمن الرخصة فيمسون مجردين من سلاحهم ويكونون غرضاً لسهام الاشقاء سواء كانوا من الاهالى أو العربان .

فلهذه الاسباب أرى عدم الموافقة على هذا المشروع .

حضرة جاد أفندى مصطفى — أوافق على رأى كل من صاحب العزة مصطفى بك خليفة وحضرة أحمد أفندى مرزوق وأقول لا يخفى على الهيئة كثرة وقايح السطو والسرقة واستعمال الاسلحة النارية فيها وقتل الانفس التى حرم الله قتلها وسلب الاموال وعدم امكان الاهالى الكثيرة من البلاد التى فيها حصل السطو على مقاومة الاشقياء فاذا كان هؤلاء الاشقياء غير مكترئين وهم متحققون من وجود الاسلحة النارية بالبلاد فى أيدي الاهالى فاذا يكون حالهم اذا أصبح الاهالى مجردين من أسلحتهم فلا شك ان الاهالى يكونون غير آمنين على حياتهم وأعراضهم وأموالهم من أغتيال أيدي أولئك الاشقياء خصوصاً بالعرب والبلاد الصغيرة .

وذلك لان الاهالى لا يستطيعون تأدية ثمن الرخصة المذكورة بالمشروع انها لا تسرى إلا لمدة سنة اعني أشبه بضريبة ثقيله .

وحيث أن اقصى مرغوب الحكومة هو راحة الاهالى ورفاهيتهم

حيث ان استصدار هذا المشروع لا يوصل الى الغرض الى قطع جرثومة الاشقياء بل يكون الحال بعكس ذلك وتزداد الاشقياء ويكثر ضررهم لجملة اوجه ابدىها للهيئة .

أولاً — ان الاشقياء لا يحملون أسلحتهم نهراً بل يخفونها ولا توجد بأيديهم الا ليلاً عندما يريدون استعمالها فى السطو على الجملة التى يتصدونها فلا بد لا يسعى احدهم لاختد الرخصة لسلاحه ولا يمكن الوصول الى ضبطه به الا اذا ضبط في واقعة من الوقايح كما هو المشاهد .

ثانياً — انه يوجد بلاد صغيرة بكثرة وخفراؤها قليلون بقدر صغرها واذ لم يمكن عند اهليها اسلحة وحصل السطو عليها من عصبة متسلحة ومكونة من عدداً كثر من عدد الخفراء فلا ريب من أن تلك العصبة تتمكن من غرضها بتلك البلد بكل سهولة وطمأنينة .

ثالثاً — ان الكثير من البلاد فى زمن الربيع يضعون مواشهم فى زرايب للمبيت فيها وهذه الزرايب متباعدة عن السكن فان لم يرسل أرباب تلك المواشى خفراء عليهم باسلحة نارية لتتمكن اللصوص من أخذها بكل راحة ولو قلنا بان أرباب المواشى المذكورة يمكنهم استحضارها للمبيت داخل السكنى ليلاً لوجدنا أنه فضلاً عن تعذر ذلك لما يترتب عليه من تكليف كل ذى بهيمة براع لها فانه يوجد عندنا أمر آخر وهو الأجران فان الكثير منها متباعدة عن السكن ولا يتيسر لدويها أن يخفروها بلا أسلحة .

ولو قيل ان المشروع لم يقصد به ابطال حمل السلاح بل المراد انه لا يحمل الا برخصة تعطى من جهة الحكومة فنقول ان الاهالى لا يستطيع الواحد منهم الا التادر أن يعطي الجنيه المصرى ثمن تلك الرخصة فضلاً عن تكرار اعطائه في كل سنة وربما كانت القطعة السلاح التى يده لا تساوى نصف الجنيه المقرر للرخصة السنوية

رابعاً — العربان لا يمكنهم الاستغناء عن أسلحتهم ولا يستطيع الواحد فى أغلبهم أن يقوم بدفع الجنيه ثمن الرخصة .

فاذا صدر هذا المشروع والاهالى لا يمكنهم أداء ثمن الرخصة كما ذكر فيكون الواجب عليهم اما تسليم سلاحهم لجهات الحكومة أو الحكومة تضبطه منهم وبجازيتهم وبتبقى سلاح الاشقياء نجباً فى محل ما يريدون أن يخفوه والعربان يكون سلاحهم عندهم فى حاتم وراحهم وتصبح الاهالى مجردة من أسلحتهم الا النادر الذى يقوى على دفع ثمن الرخصة وهناك يكون الضرر الجسم اذ تكثر الاشقياء ويزداد ضررهم وتطمئن خواطهم فى مقاصدهم فتصبح الاهالى فريسة لأولئك الاشقياء .

فلهذه الاسباب لا أوافق على هذا المشروع .

حضرة أحمد أفندى مرزوق — المشروع يمنع حمل أو احراز السلاح

الموافقة على المشروع المذكور .

حضرة محمود بك حسين — سكان القطر المصري ينقسمون الى ثلاثة أقسام القسم الاول العربان وهؤلاء لا يستغنون عن أسلحتهم ولا يمكنهم القيام بإداء ثمن الرخصة .

القسم الثاني — الاجانب وهؤلاء يضرب مثلاً لحالتهم بقانون الباطنظة فانه لم يسر عليهم لحد الآن أعني انه يحصل ارتباطات في تنفيذ المشروع الذي نحن بصدده عليهم

واذن يكون القسم الثالث هو الاهالى سكان القرى والمدن وهؤلاء لو صد المشروع فاما أن يدفعوا ثمن الرخصة أشبه بضرية سنوية أو يعجزوا عن أدائه ويسلموا أسلحتهم فلو سلموا أسلحتهم هنالك يكون الضرر الجسيم وتصبح الاهالى عرضة لضرر الأشقياء من كل نوع ونضرب لذلك مثلاً بواقعة السطو الشهيرة التي حصلت في ناحية أبى الغرا الشهيرة بمديرية المنوفية على عائلة أبى جازيه فانه في تلك الليلة ما كان عند تلك العائلة الشهيرة أسلحة نارية بالكلية وكذلك كان باقى أهالى البلد وكان هذا سبباً تمكن الأشقياء من كسر الابواب ودخلوا المنزل وصاروا يفعلون به ما شاؤوا أن يفعلوه ويدافعون بسلاحهم عن المنزل كأنهم هم المالكون له وقتلوا في تلك الليلة عدة أشخاص في حال ذاك الدفاع وكسروا ثلاث خزائن حديدية من السوكرة التي في غاية المثانة الى آخر ما فعلوه بما هو معلوم للجميع فاذا كان عند عائلة أبى جازيه أسلحة وكذلك أهل البلد لما تمكن أولئك الأشقياء من كل ما فعلوه من الامور الشنيعة التي شاهدناها بانفسنا

فالذى أراه هو عدم الموافقة على هذا المشروع لانه مضر بالامن العام

سعادة ادهم باشا — للاسباب التي أوضحها حضرات الاعضاء لا أوافق على هذا المشروع وأما اذا كان أحد يريد الصيد ويحمل بندقية صيد ويخرج للتره والصيد فلا بأس من أن مثل هذا هو الذى يؤدى ثمن الرخصة وتعطى له في نظير استعماله سلاح الصيد فقط وان وجد بدون الرخصة فيكون جزاؤه ضبط سلاحه أما السلاح المقصود بمجازته أو حمله المحافظة على النفس فهنا لا يكون عليه شيء مطلقاً

سعادة حن حلي باشا — رأى النظر في هذا المشروع وتعديله

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء

أخذت فتقرر من عموم الاعضاء بالموافقة على ما أعطى من الآراء بهذا المحضر ماعدا الزيادة التي آتى بها سعادة ادهم باشا وطلب سعادة حلي باشا

وتقرر أن الجلسة تكون يوم الاثنين ٢٢ الشهر الحاضر (ديسمبر سنة ١٨٩٠) ثم أن سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة)

نمرة ٢٨ امضاء (حسين يسرى) خاتم (على شريف)

وتخفيف أحمالهم والمشروع الذى نحن بصدده ينجم عنه عكس ذلك فأرى ان الأفضل هو عدم إقرار الهيئة على هذا المشروع برمته .

حضرة عوض بك سعد الله — رأى هو عدم الموافقة على هذا المشروع لان فيه ضرراً جسيماً على الاهالى بالنسبة للصوص والأشقياء العلوم أمرهم .

سعادة سليمان أبانته باشا — الأشقياء لا يمكن أخذ أسلحتهم ولا هم يؤدون ثمن الرخصة عنها بل يخفونها في جهات لا يعلمها أحد غيرهم ويستعملونها في الاوقات التي يرون لزوما لاستعمالها فيها وحينئذ تصبح الاهالى عرضة لغايات هؤلاء الأشقياء ومثال ذلك انه لو كانت عزبة يبلغ تعدادها خمسين نفراً فيكونون خفراً وخمسة انفار فاذا اسطأ على هذه العزبة عشرة لصوص حاملين السلاح فلا شك ان خمسة الخفراء لا يكونون كفء لروع العشرة اللصوص وأما باقى رجال العزبة فلا ينتفع بهم لتجردهم من السلاح لسبب عدم امكانهم تأدية ثمن الرخصة ولربما ان جنهات الحكومة لا تسمح بالرخصة لكل من أرادها .

وذلك فضلاً على ان القانون يلزم كل انسان بمع استغاثة الخفير أو غيره بالمبادرة الى اغاثته فان لم يكن السامع متسلحاً فبأى شيء نفيث من استغاث أما المشبهوهون فجارى مراقبتهم بكل جهة سواء كانوا حاملين أسلحة نارية أو بدونها بل كل من ضبط منهم في أى نادرة ولو صغيرة فجارى أخذ سلاحه ولولم يكن استعماله .

فلهذه الأسباب أرى ان المشروع المذكور ربما يضر بالامن العمومى .

حضرة صوفانى بك — هذا المشروع يقضى بتغيير حالة عمومية مهمة متبعة من قديم ولا تنكر ان الحكومة لم يكن مقصدها منه سوى المحافظة على الامن العام لكن لو تأملنا لوجدنا ان استصداره يضر بالاهالى خصوصاً الفقراء الذين لا قدرة لهم على اداء ثمن الرخصة ومن حيث ان المشروع لم يمنع حمل وإحراز السلاح فقط يكون بالرخصة فيرى لمن يطلع عليه أن الغرض هو محصيل ثمن تلك الرخصة لكن حاشا أن الحكومة يكون مقصدها كذلك مع ما هو معلوم للجميع من حسن مساعيها في تخفيف أشغال الاهالى ومن حيث ان استصداره يضر بالاهالى كما أسلفنا القول لانه يضطر بعضهم الاستحصال على الرخصة ولو سيبيح بعض موجوداته والتضييق على نفسه ليكون مطمئناً بوجود السلاح من غوائل الأشقياء وهذا ضرر جسيم فلذى أراه هو عدم الموافقة على هذا المشروع لان تلك الرخصة فضلاً عن كونها أشبه بضرية فان تنفيذ هذا المشروع يترتب عليه كثير من الارتباك والاشكالات .

حضرة حسن بك مذكور — هذا للمشروع يضر بحالة الامن العمومى بالنسبة لوجود الأشقياء الذين لا يمكن جمع الأسلحة منهم وتصبح الاهالى بالقرى والمدن عرضة لغائلة الأشقياء المذكورين لاسيما وان أخذ ثمن الرخصة لا يوافق نظراً لحالة الاهالى الذين هم في حاجة الى ذاك الثمن فأرى عدم

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم الاربعاء ١٢ جمادى الاولى سنة ١٣٠٨ (٢٤ ديسمبر سنة ١٨٩٠)

مركب من أعيان المزارعين ومن حضروا من عمد البلاد وحضرات وكيل المديرية وأمورى المراكز تحت رياسته وبعد المداولة وأخذ رأى من ذكروا تقرر بأغلبية الآراء تعديل الرابطة الجارية الآن برابطة أخرى مناسبة لاوقات وجود المحصولات وصالح الاهالى واضحة بالقرار الذى عمل عن ذلك ورام النظر بهذا اقتضى تحريره لسعادتك وطيه القرار والمكاتبه المنبأ عنهما ورابطة التقسيط الصادر عنها الأمر العالى فى ١١ فبراير سنة ٩٠ انظر ذلك بالمجلس وتقرير ما يراه .

تليت افادة مديرية الفيوم المكتوبة منها للمالية وهذه صورتها :

بناء على ما صدر من دولتك رقم ٩ ديسمبر الجارى نمرة ٤٤٣ أموال مقرر تصريحا بتعديل رابطة التقسيط الجارى تحصيل الاموال على مقتضاها برابطة مناسبة لاوقات وجود المحصولات قد جرى تشكيل قومسيون مركب من أعيان المزارعين ومن حضروا من عمد البلاد وحضرات وكيل المديرية وأمورى المراكز تحت رياستنا بتاريخ ١٦ ديسمبر الجارى وبعد المداولة واخذ رأى من ذكروا تقرر بأغلبية الآراء تعديل الرابطة الجارية الآن برابطة أخرى مناسبة لاوقات وجود المحصولات وصالح الاهالى واضحة بالقرار الذى عمل عن ذلك مرفوقه ولهذا اقتضى ترقيمه لدولتك للنظر أقدم .

قرار

من القومسيون المشكل بمديرية الفيوم فى يوم الثلاث ١٦ ديسمبر سنة ٩٠ للنظر فى تعديل رابطة تقسيط الاموال والعشور بنواحى المديرية بحضور كل من حضرات اسماعيل بك الياس وطلبه بك سعودى واحمد بك دله وخالد بك لطفى وسيف النصر افندى طنطاوى و ابراهيم الشاهد وحمزوى أغا محمد من أعيان المديرية وحضرات على بك رضا وكيل المديرية وعثمان افندى عيسى مأمور مركز سنورس وحسين افندى حطى مأمور مركز طهار ومن حضروا من عمد البلاد تحت رئاسة سعادة محمود بك خيرى المدير

فتحت الجلسة الساعة ٥ عربى تحت رئاسة سعادة على شريف باشا رئيس المجلس وبحضور عدد من حضرات الاعضاء .

تلى محضر الجلسة الماضية فتصدق عليه .

سعادة الرئيس — الاشغال الموجودة بالمجلس هي .

أولا — افادة من صاحب الدولة ناظر المالية رقم ٢١ ديسمبر سنة ٩٠

٩ جمادى الاولى سنة ١٣٠٨ نمرة ٥٨٤ سايرة ومعها افادة واردة من مديرية الفيوم وقرار من عمد المزارعين وغيرهم بتلك المديرية يشتمل على رابطة جديدة لتحصيل الاموال بالمديرية المذكورة على موجبها وأيضاً ورد مع افادة دولتلو المشار اليه جدول تقاسيط الاموال الجارى العمل بمقتضاه الآن .

ثانياً — افادة من دولتلو المشار اليه رقم ٢٢ ديسمبر سنة ٩٠ (١٠ جمادى الاولى سنة ١٣٠٨ نمرة ٥٨٥ سايرة ومعها افادة من مديرية الحدود و جدول برابطة تقاسيط جديدة لهذه المديرية وسيتلى ذلك على الهيئة لتقرر ما تراه .

تقرر باتفاق الآراء تلاوة الافادة الأولى وافادة مديرية الفيوم فالقرار الوارد معهما ثم تلاوة الافادة الثانية وما معها

تليت افادة نظارة المالية نمرة ٥٨٤ وهذه صورتها .

حضرة مدير الفيوم كان قدم الينا مكتابة رقيمة ٧ ديسمبر سنة ٩٠ بان رابطة التقسيط الاخيرة لا تناسب حال وجود المحصولات وحاصل بعض صعوبات فى اجراء التحصيل ولذا تراهى تعديل تلك الرابطة بعد المداولة فيها مع عمد البلاد بحسب ما يناسب حالة المديرية ورام التصريح بذلك

ولما صارت المسألة فى مسألة تعديل رابطة التقسيط من عدمه يوم حضورنا بالمجلس وقيل من حضرة مندوب الفيوم عن لزوم تعديل الرابطة الجارى العمل بها الآن كان تحرر لحضرة مدير الفيوم بتاريخ ٩ ديسمبر باجابه هذا الطلب فالآن وردت افادة رقيمة ١٧ منه نمرة ٤٢٥ بانه قد جرى تشكيل قومسيون

وبعد أخذ رأى الموجودين بالانفراد وباغلبية الآراء تقرر تقسيط الاموال

الخراجية والعشورية وعشور النخيل كالاتي :

صار تلاوة الأمر الصادر من دولتوافندى ناظر المالية رقم ٩٠ ديسمبر سنة ٩٠
مرة ٤٤٣ أموال مقررة تصريحا بأعمال رابطة تقسيط الاموال الخراجية
والعشورية وعشور النخيل

		عشور نخيل	أموال وعشور أطيان
		قيراط	قيراط
طوبه	يناير	٠	٠
أمشير	فبراير	٠	٠
برمها	مارس	٠	٠
برموده	ابريل	٠	٢
بشنس	مايو	٠	٣
بؤونه	يونيو	٠	٣
أبيب	يوليو	٠	٢
مسرى	أغسطس	٠	٠
توت	سبتمبر	٦	٤
بابه	أكتوبر	٦	٤
هاتور	نوفمبر	٦	٤
كهك	ديسمبر	٦	٢
		٢٤	٢٤

هذا الذى رأتى مناسبا لأوقات وجود المحصولات وصالح الأهالى

الامضاءات

اسماعيل الياس من الاعيان	طلبة سمودى من الاعيان	أحمد دله من الاعيان	خالد لطفى من الاعيان	سيف النصر طنطاوى من الاعيان
ابراهيم الشاهد من الاعيان	حمزاوى محمد من الاعيان	وكيل مديرية الفيوم	مأمور مركز سنورس	مأمور مركز طهار
على حسن شرابى عمدة البندر	السيد مؤمن عمدة طهار	ولى على الجندى عمدة قلمشاه	على صالح عمدة بنى مخون	
على اسماعيل عمدة مطر طارس	معتوق الهوارى عمدة ترسا	احمد الروبى عمدة زاوية الكرداسه	سليمان الشاهد عمدة فديمين	
محمد عويس عمدة جبله	عبد العال حسن عمدة دميوه	محمد أبو خضره عمدة هواره المقطع	على الطحاوى عمدة نقاليه	
مفتاح معبد عمدة أبو كساه	فيصل موسى عمدة أبو جندير	عيسى الخولى عمدة الليهوت	طلبة حزين عمدة العجمين	
محمد منصور عمدة جنبوه	فرج الله على عمدة ابهيت الحجر	عبد العال حسن عمدة النرله	عبد الله العشيرى عمدة جردوا	
خليل حواس عمدة اطباء	السيد سليمان عمدة الاخصاص	محمد عبد الله عمدة الروضة	عيسوى الوحش عمدة العلوه	
دسوق سليمان وكيل عمدة الزاوية الحضرا	عبد الحافظ عبد اللطيف عمدة الفرق	مصطفى حسانين عمدة أبجيج	عيسى أبو زيد عمدة تطون	
عثمان سليمان عمدة بنى عثمان	سالم على عمدة غنام الجعافرة	سعداوى عبد الحميد عمدة دمشقين	احمد السيد عمدة دمهور	حسن على عمدة هواره عجلان
خليل أبو زيد عمدة سيله	عبد العال عفيفى عمدة الكفانى القديمة	معوض محمد عمدة شروا	سالم امبابي عمدة الرويات	سعيد محجوب عمدة مرقص
اسماعيل الزعفرانى عمدة اهرت	سعداوى بلوى عمدة العتامة والمزارعة	عيسى مهدي عمدة الجعافرة	داود عامر عطيفه عمدة منشاة عطيفة	
احمد حمزاوى عمدة طاميه	أبو زيد سرى عمدة أبو صير وفيوا	محمد محمد جبرون وكيل عمدة سنورس	عبد المطلب بطران وكيل عمدة ميت عبد الله	مدير فيوم

محضره احمد بك أبائله — ما دام ان هذه الرابطة عملت بمعرفة عمدوا اعيان المديرية وهم الادرى بما فيه السالح لهم وللاهل فأوافق عليها برمتها .

(استحسنان غام).

لجئت المادة نظارة المالية نمرة ٥٨٥ وهذه صورتها :

لهذا اقتضى تحريره لسعادتكم وطيه التعريفة والمكاتبه المتبا عنها لنظر ذلك بالمجلس وتقرير ما يراه .

تليت الافادة المكتوبة من مديرية الحدود المالية وهذه صورتها :
انه بناء على امر دولتم الصادر تلغرافيا عن تقرير روابط القاسيط بحسب ما يوافق فمن بعد التروى والبحث الدقيق من أعيان المديرية ومن يوثق بهم من أهالى البلاد قد تقرر موافقة التحصيل تكون حسب الاقسط الشهرية المبينة بالتعريفة مرفوقه بنسبة حالة المحصولات واقتضى رقيمه لدولتم والتعريفة مرسله معه الرجا صدور الامر تصديقا بالاعتماد افندم .

تليت التعريفة المذكورة وهذه صورتها :

سعادة مدير الحدود كان ورد منه افادة رقيمة ١٧ سبتمبر سنة ٩٠ نمرة ١٦٧ بأن رابطة التقسيط الجارى معاملة المديرية عليها لا تضاهى حالة وجود المحصولات بهذه الجهة نظراً لكون عمل هذه الرابطة كان فى مدة غيابه بالأجازة وعدم وجوده بالمديرية وحضرة الوكيل أيضاً ولذا رأى تعديل تلك الرابطة بحسب حالة هذه الجهة ورام التصريح بذلك فتحرر لسعادته تلغرافيا بتاريخ ٢٩ سبتمبر سنة ٩٠ بورود الافادة عن رابطة التقسيط التي يرى موافقتها لحالة بلاد المديرية فالآن وردت افادة رقيمة ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٩٠ نمرة ٢٠١ بأنه من بعد التروى والبحث الدقيق من أعيان المديرية ومن يوثق بهم من أهالى البلاد قد تقرر موافقة التحصيل تكون بحسب الاقسط الشهرية المبينة بالتعريفة المرفوقه طى افادته بادية الذكر ورام النظر

اموال وعشور الاطيان

مال النخيل لعموم المديرية مركز ادفو والجهات البحرية بمركز اصوان حلقة والكنوز والجهات القبلية بمركز اصوان

ط	ط	ط
٠	٣	٠
٠	٣	٠
٠	٠	٠
٠	٤	٠
٤	٤	٠
٤	٤	٠
٤	٢	٠
٠	١	٠
٤	١	٨
٤	٠	٨
٤	٠	٨
٠	٢	٠
٢٤	٢٤	٢٤

الامضا لوا

على الوجه المشروح قد تحرر هذا فى اكتوبر سنة ٩٠

حضرة الشيخ حسين عابدين — افادة المديرية واضح فيها بان الرابطة اللينة بالتعريفه ماصار عملها الا بعد دقة البحث والتروى مع عمد واعيان المديرية ومن يوثق بهم فالأوفق التصديق عليها .

سعادة اسماعيل باشا محمد — الرابطة التي عملت لحلفه والكنوز والجهات القبلية في محلها وأما التي عملت لمركز ادفو والجهات البحرية فليست موافقة لان هذه الجهات لا تزرع الاشتوا وفي شهرى يناير وفبراير لا توجد فيها محصولات .

حضرة أحمد أفندي خلف الله — هذه الرابطة في محلها وأوافق عليها .

حضرة مصطفى بك خليفة — سعادة مدير الحدود قال في افادته أنه أجرى اعمال تلك الرابطة بعد البحث والتروى وهذا لا يكون كافياً ومندوب مديرية الحدود لم يحضر حتى كان يمكن التروى معه فاللدى أراه هو اعمال رابطة بحضور جمعية من عمد وأعيان بلاد المديرية وتؤخذ آراؤهم بصفة رسمية لانهم هم الأدرى بما يوافق لبلادهم .

سعادة الرئيس — تؤخذ الآراء .

أخذت الآراء فتقرر بالأغلبية التصديق على الرابطة الواردة من المديرية .

سعادة الرئيس — سعادة أدهم باشا أرسل خبراً بأنه حاصل له عيا منعه عن الحضور الى هذه الجلسة . كذلك سعادة حليم باشا وتقرر أن الجلسة تكون يوم السبت الآتى ٢٧ ديسمبر الجارى .

ثم ان سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٧

(على شريف)

(حسين يسرى)

خاتم

امضاء

نمرة ٢٩

مَجْلِسُ شُورَى الْقَوَانِينِ

محضر جلسة يوم السبت ١٥ جمادى الاولى سنة ١٣٠٨ (٢٧ ديسمبر سنة ١٨٩٠)

(موافقة عامة)	فتحت الجلسة الساعة ٥ عربي تحت رئاسة سعادة علي شريف باشا رئيس المجلس وبحضور ٢١ من حضرات الأعضاء .
ثم ان سعادة الرئيس ختم الجلسة بقوله (ختمت الجلسة) والساعة ٥ والدقيقة ٣٠	تلى محضر الجلسة الماضية فتصدق عليه .
(حسين يسرى) امضاء (علي شريف) خاتم نمرة ٣٠	سعادة الرئيس — حيث اتى في أواخر هذا الشهر ولم يبق بالمجلس أشغال يقتضى نظرها الآن فاذا وافق صرف المجلس من اليوم لنهاية شهر يناير القابل فليقرر ذلك .

نمرة مسلسل	تاريخ الجلسة	ترتيب الصحف	خلاصة المحضر
١	٥ يناير سنة ١٨٩٠	١ — ٣	تليت افادة من نظارة المالية بخصوص رابطة تقسيط الاموال وصدق المجلس على الجدول اللفق بها وانتهت الجلسة .
٢	أول فبراير سنة ١٨٩٠	٤ — ٥	تليت افادة من رئيس مجلس النظر بخصوص الاطيان التي يوجد بها عجز . افادة من المالية ومعها نسخ الميزانية . افادة من الداخلية بخصوص انتخاب أعضاء . افادة من الداخلية أيضاً ومعها حكم بعدم صحة انتخاب بعض الاعضاء . افادة من الداخلية ومعها حكم برفض الطعون
٣	١٦ فبراير سنة ١٨٩٠	٦	اجتمع المجلس وانفض لعدم وجود أشغال لديه
٤	٥ أبريل سنة ١٨٩٠	٧ — ١٢	خطابة لدولة رئيس مجلس النظر بخصوص قانون الحفر . افادات خاصة الطعن في الانتخابات وكتب اعتذارات
٥	٦ أبريل سنة ١٨٩٠	١٣ — ١٤	تليت المقدمة والمادة الاولى من مشروع قانون الحفر وتناقش المجلس فيهما وانتهت الجلسة
٦	٨ أبريل سنة ١٨٩٠	١٥ — ١٧	تناقش المجلس في مشروع قانون الحفر لغاية المادة السابعة وانتهت الجلسة
٧	٩ أبريل سنة ١٨٩٠	١٨	تقرر طبع مشروع قانون الحفر وتوزيعه وتأجلت المناقشة لشهر يونيه وانتهت الجلسة
٨	١٥ أبريل سنة ١٨٩٠	١٩ — ٢١	تليت افادة ومعها مشروع قانون خاص بالعقوبات التي يجب توقيعها على مؤلفي ومديري العصابات المسلحة . تلى مشروع قانون قدمه أحد الاعضاء في هذا الموضوع وصدق المجلس عليه
٩	٣ يونيه سنة ١٨٩٠	٢٢ — ٢٤	تليت افادة من نظارة الداخلية خاصة باختيار بعض أعضاء للمجلس . تليت افادة منها مشروع أمر عال بتعيين وكيل للمجلس . تليت افادة من مجلس النظر ومعها مشروع أمر عال خاص بالاجراءات التي تتبع في تأديب القضاة ونواب القضاة بمحكمة الاستئناف والمحاكم الاهلية الخ . تلى للمشروع وتصدق عليه . تليت افادة من رئاسة مجلس النظر ومعها ٣٠ نسخة من الحساب الختامي . شكلت لجنة لنظر مشروع قانون الحفر
١٠	١٤ يونيه سنة ١٨٩٠	٢٥ — ٣٠	تليت افادة ومعها مشروع أمر عال باستبدال المرتبات المقيدة بالرزنامة باسم فايز الترام . تلى المشروع مادة مادة وصدق المجلس عليه . تليت افادة ومعها مشروع أمر عال عن مساحة أطيان الجزائر التي تفسدها الرمال سنوياً ضمن مساحة الجزائر ورفع أموالها أو عشورها . تلى المشروع مادة مادة وانهى المجلس فيه نظره . تليت افادة من نظارة الداخلية خاصة بمشروع الحفر . تلى مشروع الحفر وتناقشت الهيئة فيه لغاية المادة ١٥ وانتهت الجلسة
١١	١٥ يونيه سنة ١٨٩٠	٣١ — ٣٦	استمرت الهيئة في مناقشة باقى مواد قانون الحفر حتي انتهت منه .
١٢	٢٣ يونيه سنة ١٨٩٠	٣٧ — الى ٤٠	تليت افادة بخصوص توزيع مبلغ ١٥٠٠٠٠٠ جنيه الذي تقرر علاوته

ترتيب الصحف	تاريخ الجلسة	نمرة مسلسل	خلاصة المحضر
			على الاطيان في نظير القاء العونة . تلى المنشور الخاص بذلك . تليت افادة من نظارة الداخلية ومعهما جداول ترتيب الجفر في بعض المديرية
٤١ — ٤٣	٥ أغسطس سنة ١٨٩٠	١٣	تليت افادة ومعهما مشروع أمر عال خاص بتشكيل المحاكم الجزئية في دائرة كل محكمة ابتدائية تلى المشروع مادة مادة وتناقشت الهيئة فيه وقررت تأجيل البت فيه للجلسة باكر .
٤٤ — ٤٥	٦ أغسطس سنة ١٨٩٠	١٤	أخذت الهيئة في مناقشة قانون محاكم الامور الجزئية والمناخات حتى انتهت منه وتقرر طبع المشروع الخاص بعوائد الدخولية .
٤٦ — ٤٧	١٩ أغسطس سنة ١٨٩٠	١٥	تليت الافادة الوارد معها مشروع عوائد الدخولية . تلى تقرير اللجنة عن هذا المشروع وتقرر طلب بعض بيانات الحكومة
٤٨	٢٥ أغسطس سنة ١٨٩٠	١٦	لم ترد البيانات التي طلبت وتقرر انه عند ورودها تطبع وتوزع .
٤٩ — ٥٢	٦ أكتوبر سنة ١٨٩٠	١٧	تليت افادة من نظارة المالية بخصوص البيانات التي طلبها المجلس في مشروع عوائد الدخولية وتقرر تأجيل النظر في المشروع الى جلسة أخرى . تليت افادة مجلس النظر ومعهما ثلاثة مشروعات أوامر عالية . الأول خاص بشأن توقيع العقود المنصوص عليها في لائحة الترع والثاني خاص بالسكك الزراعية والثالث بتعديل الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٢٤ من الأمر العالي للشتمل على قانون المعاشات . تلى المشروع الأول والثالث وتناقشت الهيئة فيهما وقررت تأجيل مشروع السكك الزراعية لجلسة غد .
٥٣ — ٥٨	١٧ أكتوبر سنة ١٨٩٠	١٨	تلى مشروع السكك الزراعية وتناقشت الهيئة فيه وانتهت منه .
٥٩ — ٦٠	١٩ أكتوبر سنة ١٨٩٠	١٩	عرضت بعض تعديلات على بعض مواد مشروع قانون السكك الزراعية وقبلتها الهيئة .
٦١ — ٦٥	٢٠ أكتوبر سنة ١٨٩٠	٢٠	أخذت الهيئة في تلاوة مشروع عوائد الدخوليات وتناقشت فيه لغاية المادة الخامسة .
٦٦ — ٧٢	٢٥ أكتوبر سنة ١٨٩٠	٢١	استمرت الهيئة في مناقشة مشروع عوائد الدخوليات لغاية المادة ١٩
٧٣ — ٨٣	٢٧ أكتوبر سنة ١٨٩٠	٢٢	استمرت الهيئة في مناقشة مشروع عوائد الدخوليات لغاية المادة ٣٩ وانهى المشروع .
٨٤	٢٨ أكتوبر سنة ١٨٩٠	٢٣	اجتمع المجلس وانصرف لعدم وجود أشغال .
٨٥ — ٨٦	اول ديسمبر سنة ١٨٩٠	٢٤	تليت افادة ومعهما مشروع أمر عال خاص بتشكيل لجان مراجعة لامتحان طلبة العلم الديني من الاقباط الذين يتحصلون على شهادات معافاة من الخدمة العسكرية . تلى المشروع مادة مادة وصدقت الهيئة عليه .

تاريخ الجلسة	ترتيب الصف	خلاصة المحضر
٢٥	٢ ديسمبر سنة ١٨٩٠	٨٧ - ٩٦
٢٦	٣ ديسمبر سنة ١٨٩٠	٩٧ - ١٠٢
٢٧	٨ ديسمبر سنة ١٨٩٠	١٠٣ - ١١٠
٢٨	٩ ديسمبر سنة ١٨٩٠	١١١ - ١٣٠
٢٩	١٤ ديسمبر سنة ١٨٩٠	١٣١ - ١٣٣
٣٠	٢٤ ديسمبر سنة ١٨٩٠	١٣٤ - ١٣٨
٣١	٢٧ ديسمبر سنة ١٨٩٠	١٣٩

حضر دولة رئيس النظار وتناقش مع الهيئة في مسألة رابطة تقسيط الأموال ثم مشروع عوائد الدخوليات .

تلى الفصل الاول من تعريفه عوائد الدخولية وتناقشت الهيئة فيه .

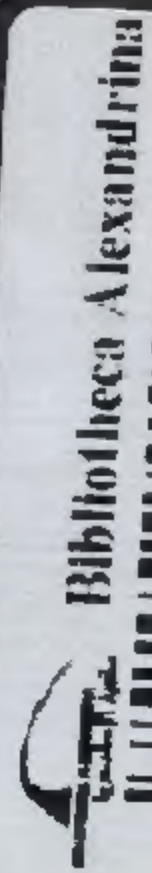
تلى من تعريفه عوائد الدخولية الفصل الثاني والثالث وتناقشت الهيئة فيهما .

تناقشت الهيئة في باقي فصول تعريفه عوائد الدخولية وانتهت منها .

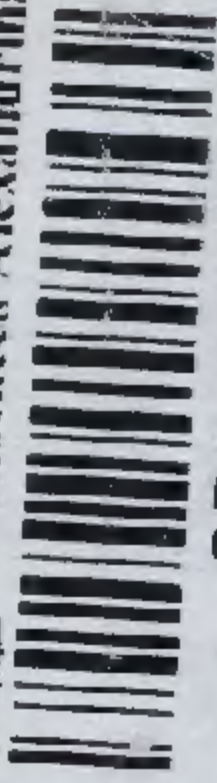
تليت افادة من رئاسة مجلس النظار ومعه مشروع قانون بمنع حمل واحراز الأسلحة النارية . تلى المشروع مادة مادة وتناقشت الهيئة فيه وقررت عدم قبوله .

تليت افادة من نظارة المالية وتليت معها افادة من مديرية الفيوم وقرار من عمدة المزارعين وغيرهم بتلك المديرية يشتمل على رابطة جديدة لتحصيل الأموال بالمديرية المذكورة وتناقشت الهيئة فيها وتليت أيضاً افادة من نظارة المالية ومعهما افادة من مديرية الحدود وجدول برابط تقسيط جديدة لهذه المديرية وتناقشت الهيئة في كل ذلك .

اجتمع المجلس وانصرف لعدم وجود أشغال .



Bibliotheca Alexandrina



0573686